

تجميع وتنسيق:

د. فتال صليحة

أبحاث المؤتمر الدولي الأول

واقع المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية

تمتت شعار:

ترقية المرأة من رقي المجتمع

الجزء
03



شركة الأصالة للنشر/الجزائر

أبحاث المؤتمر الدولي الأول
واقع المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية

République Algérienne Démocratique et Populaire
de la Recherche Scientifique Ministère de l'Enseignement
Supérieure et
Université Mouloud Mammeri - Tizi-Ouzou
Faculté sciences humaines et sociales
Département Psychologie



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم النفس

أبحاث المؤتمر الدولي الأول واقع المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية تحت شعار: ترقية المرأة من رقي المجتمع

أيام 10 - 11 مارس 2020

تجميع وتنسيق:

د. فتال صليحة

الجزء 03



الأصالة للنشر / الجزائر



© شركة الأصالة 2020

978-9931-413-96-7:ISBN

الإيداع القانوني: سبتمبر 2020

شركة الأصالة للنشر / الجزائر

العنوان: حي الصنوبر البحري قطعة رقم 161 المحمدية، الجزائر العاصمة

الهاتف/الفاكس: 023.75.08.22

الجوال: 0669.00.47.44

البريد الإلكتروني: assala.edition@assala-dz.net

الموقع الإلكتروني: www.assala-dz.net

فهرس الجزء الثالث

05	فهرس الجزء الثالث.....
09	الديباجة
09	أهداف المؤتمر.....
10	محاور المؤتمر
13	أعضاء اللجنة العلمية من الجامعات الجزائرية.....
14	أعضاء اللجنة العلمية من الجامعات الأجنبية.....
15	أعضاء اللجنة التنظيمية.....
16	أعضاء لجنة الإعلام.....
16	شروط المشاركة في المؤتمر الدولي.....
17	الآثار المترتبة عن الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة في البيئة التعليمية د. الجوزي خليفاتي وهيبة/ د. مغراني سليم
29	أثر خروج المرأة للعمل على توافقها الزوجي (دراسة مقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات ببعض متوسطات ولاية بومرداس). د. عصامي رشيدة/ د. حدي حميدة
40	القيادة النسوية وعوامل نجاح المرأة في المجال القيادي أ.د. سامية ابريغم/ ط.د. يمين بوقندورة
46	استخدام صورة المرأة الجزائرية في مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة مسحية على عينة من الطلبة الجامعيين 2019) أ. عدلان زروق/ مراد بلياسين
56	مساهمة المرأة في تحقيق الاستقرار الأسري أ.د. نويسر بلقاسم/ كركاطو مروان
66	تأثير العنف على الصحة النفسية للمرأة د. يحياوي حسينة/ عمرون سعيدة
82	العلاقة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المعاقات حركيا المتربصات بمراكز التكوين المهني المتخصص لذوي الاحتياجات الخاصة د.خنو دنيا
95	التحولات الاجتماعية وأشكال العنف ضد المرأة في عصر التحدي العالمي أ. د. أحمد دلاسي
101	الحرب على الإرهاب وتداعياتها على المرأة في سوريا والعراق د.حمياز سمير/ د. دحومان حسينة
109	صورة الذات لدى المرأة المصابة بسرطان الثدي باستخدام الرورشاخ (دراسة عيادية لحالات بمستشفى مصطفى بغدادى بمنراست) د. صادقي فاطمة/ د. حمادو مسعودة/ د. مهربة خليفة
121	عمل المرأة ودورها القيادي في تحمل المسؤولية (حالة مؤسسة سونلغاز) د. زواتيني عبد العزيز
129	العنف الموجه ضد المرأة وخلفياته السوسيوثقافية

	د. نعيمة عثمانى / عبد الرزاق فارح
139	الآليات الدولية لحماية النساء من جرائم العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة د. بن ناصر فايزة/ د. حوسين حياة
152	واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر (دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي البلدي -بئر العاتر- ولاية تبسة) د. جواج مينة/ أ. براي محمد
161	أسباب الأمراض المزمنة لدى النساء (دراسة ميدانية بمدينة الأغواط نموذجاً) د. بودالي بن عون/ د. نوري محمد
174	المعيقات الشخصية والاجتماعية لتمكين المرأة من المناصب القيادية بالجامعة الجزائرية د. بوسنة فضيمة/ د. برقاد مجيد
189	معوقات مشاركة المرأة في العمل السياسي د. درويش توفيق/ د. بلالي عبد المالك
203	المرأة العربية المعاصرة في رؤية مزدوجة: بين المسؤولية الأسرية والحياة العملية (مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل) د. بومهدي زينب/ ط د. جلاب فتيحة
211	دور ملحقحة محو الأمية في الرفع من مستوى تعليم المرأة (إحصائيات عن ولايتي تامنراست وبجاية) د.حمدي أم الخير/ د.هوارى أمينة
222	تنظيم النسل كاستراتيجية للمحافظة على صحة المرأة والأسرة (دراسة ميدانية بولايتي المدية والبليدة) د. زينب سعدودي
233	صورة المرأة المحلية واحتياجاتها وسائل الإعلام الإذاعية (رؤية تحليلية لاحتياجات المرأة الثقافية بإذاعة المسيلة) د. اسعيداني سلامي/ دراجي عباسي
249	جودة الحياة لدى المرأة، دراسة مقارنة بين المرأة العاملة وغير العاملة (دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو) أ. قوري ذهبية/ د. بودينار ليندة
257	الواقع السياسي للمرأة الجزائرية (قراءة سوسيوتاريخية) د. بلحسين رحوي عباسية.....
269	واقع المساواة بين الجنسين وتأثيره على التمكين السياسي للمرأة في دول شمال أفريقيا محمد لعمرى
277	سمات شخصية المرأة ضحية العنف الزوجي (دراسة ميدانية بولاية الجزائر) د. بوروي رجاح فريدة/ د. عبد الله إبراهيم الحشوش/ د. عثمانى نعيمة
292	مفهوم الذات والرضا الجنسي لدى المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاض المتكرر (دراسة عيادية لسبع 07 حالات) د. فتال صليحة/ أ . عامر سليمان.....
301	تناول عيادي وإسقاطي لمفهوم الأنوثة لدى المرأة المصابة باضطراب جسدي خطير حداد نسيم
311	النساء المتزوجات ضحايا التحرش الجنسي: أي أثر على توافقهن الزوجي؟ د. زواني نزيهة/ د. أوساعد عزيزة
328	قلق المستقبل وتأثيره على الصحة النفسية لدى المرأة العازبة المصابة بالداء السكري د. عزرو سعاد/ مقروس سيلية.....

342	صورة المرأة في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال د. بشرى مداسي / د. باية سي يوسف
350	العنف الرمزي ضد المرأة في النسق الاجتماعي التقليدي د. زينب بوشلاغم / د. لموشي زينب
358	الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة -دراسة مقارنة بين الأم الموظفة والأم المعلمة- د. بوعزة الصالح
372	العنف الإلكتروني تجاه المرأة -قراءة في مظهرات العنف عبر مواقع التواصل الاجتماعي- د. الزهرة بريك
380	المقاولة النسائية في الجزائر: قوة استثنائية في النسيج الاقتصادي الوطني -دراسة نظرية في السمات ومسارات التحديات وإثبات الذات- د. بن زارة آمنة / د. أعراب فاطمة
389	العنف الموجه نحو الذات عند المرأة المعنفه د. نجا خليفي
399	مظاهر الاتصال الحديث داخل الأسرة وانعكاسه على مكانة المرأة الجزائرية د. نبيلة عيساوة / ط. د. فتيحة بقواسي
409	الاكتئاب عند النساء العازبات مصابات بسرطان الثدي -دراسة ميدانية بمستشفى بالوا بتيزي وزو- د. مقدم صافية
418	التكريس القانوني لحق المساواة بين المرأة والرجل أساس تمكين المرأة داخل الأسرة د. عبد الحليم بوشكيوه
425	الذكاء الانفعالي وعلاقته باستراتيجيات مواجهة الضغوط لدى المرأة العاملة -دراسة ميدانية على عينة من الأستاذات العاملات بجامعة تيزي وزو- د. حميدي عادل / د. عمور ربيحة
434	الاحتلال الفرنسي والعنف ضد المرأة الجزائرية -جريمة الاغتصاب أمودجا- د. قندل جمال
442	الثقافة الصحية ك مطلب رئيسي نحو جودة حياة المرأة الجزائرية د. فرنان مجيد / ط. د. ليلي شيباني
449	أثر الخلفية التنشئية للأمهات العاملات على تنشئة الأبناء داخل الأسرة -دراسة ميدانية لعينة من الأمهات بولاية البويرة- د. ربيعة رميشي / أ. شرناعي فتيحة
462	حق المرأة في المسكن الفردي بعد انحلال الرابطة الزوجية د. نجيبه بادي بوقبيجة
471	دور المجتمع المدني في حماية المرأة من العنف د. سيد نوال / د. مزاراة نعيمة
481	المرأة والتكوين المهني سعودي ملحة
488	أشكال العنف الممارس ضد المرأة د. سعدي فتيحة / ط. د. أونيسة قاسي

494	مساهمة المرأة الإدارية في التنمية الاقتصادية د. بوزيد علي/ د. روشيش يمينه
500	نظام الحصص النسائية كاستراتيجية لدعم المشاركة السياسية للمرأة -تجارب دولية ناجحة- د. نعيمة سمينة/ د. فارس لونس
509	مكانة المرأة في الإسلام ودورها في الأسرة د. تيقرين حورية جميلة/ د. خالفي جميلة
520	مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة ودور المختص في علم نفس العمل والتنظيم في التعامل معها. د. عبد الرزاق حمر العين/ د. مجيدر بلال
529	المرأة الجزائرية بين الحقوق السياسية ومعوقات التمكين السياسي خليفة حفيظة
540	صورة المرأة في الإعلام في ظل القوانين الدولية والوطنية نجمة زراري
549	التفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى عينة من الطالبات الجامعيات د. حسية برزوان/ أ. حمزة بهير
557	صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام بين الماضي والحاضر د. سيفون باية/ د. بلقي فطوم
565	مقالات باللغة الفرنسية.....
570	Les attributions comme facteur déterminant le choix thérapeutique de la femme kabyle vivant un conflit conjugal Hassaim Amina/Djillali Slimane.....
575	Devenir parent après l'inceste Taibi Hakim/ Mme Hocine Dehbia
583	La décennie noire:Quels défis pour la femme algérienne? Dr.OUSSAAD Aziza /Dr. ZOUANI Naziha
597	Violences sexuelles et autres formes de violence à l'encontre des femmes et des enfants dans le contexte de la crise syrienne Sliimi Sassia /Ait Abdelkader
607	Quelle place pour les femmes dans l'économie ? Abdel Ouhab BENAÏSSA
616	Le statut psychologique et social des femmes atteintes d'un cancer du sein et méthodes d'intervention pour la prise en charge BOUAZZOUNI Ali/ TENSAOUT Safia/ OUMAR Zine
624	Le profil psychique des femmes ayant subi la violence Abdelkader BEHTANE.....

الديباجة:

يعد التغير الاجتماعي من أهم خصائص المجتمع الإنساني، يرتبط بعوامل جَدّ معقدة ومتفاعلة تشمل عديد الحقول المتداخلة والديناميكية، كالحقل الثقافي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي، فمن خلال تتبعنا لأهم التغيرات التي عرفتها المجتمعات المعاصرة، وبالتركيز على المؤشرات المتعلقة بوضعية المرأة بوجه خاص، نلاحظ أن هذه التغيرات تتفاوت من حيث الوتيرة والتراكم وكذا أنماط ردود الفعل المجتمعية إزاءها، التي تتراوح بين القبول والرفض، سواء على مستوى المجتمع الواحد أو عند مقارنة مجتمعات مختلفة.

فالمسائل المتعلقة بالمرأة تكتسي دوما طابعا سجاليا وتتحول منذ الوهلة الأولى إلى بؤرة نقاش وصراع تشطره الخلافات الأيديولوجية والثقافية بوجه خاص، وعلى كلِّ فإن تلك التغيرات قد تمخّضت باستمرار عن انعكاسات أثرت بصفة مباشرة على مكانة وأدوار المرأة في المجتمع وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية وعلى التصورات الاجتماعية للمرأة وعلى وضعيتها النفسية والاجتماعية والصحية.

وقد عرفت الفترة التي أعقبت مؤتمر بكين عام 1996 ازدياد غير مسبوق على مستوى الاهتمام بقضية تمكين المرأة وإتاحة الفرصة لها لممارسة دورها بفعالية مثل الرجل، والمساهمة في صنع القرار في مختلف مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية السياسية والاقتصادية، وقد أولت العديد من المنظمات والهيئات والدول اهتماما بالغاً بالقضايا المعاصرة للمرأة، وذلك من خلال إقامة مجموعة من المؤتمرات والندوات والتي أشارت بكافة أشكالها المتنوعة إلى ضرورة تمكين المرأة وتنمية حظوظها في مجالات التعليم والعمل والصحة.

نلاحظ في الوقت الراهن أن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في السنوات الأخيرة في تزايد مستمر رغم كل الصعوبات التي تواجه اندماجها في الحياة العامة، غير أنه يبقى الكثير على المرأة تحقيقه خاصة فيما يخص المساهمة في تغيير الأفكار الموروثة المبنية على تمييز صارم بين الجنسين في المجالين الخاص والعالم، فعليا أن تعي أن مكانتها في مسار التغيير الاجتماعي والاقتصادي مرهون بطبيعة الأدوار التي تؤديها في المجتمع، ومدى فعاليتها في مشاركة الرجل في مسار التنمية والبناء الأمني، السياسي، الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، خاصة بعد اقتحامها المؤسسات التي كانت حكرًا على الرجل، الأمر الذي يستدعي الكشف عن الوضع الحالي للمرأة في العالم وتحديد المشكلات الصحية والنفسية والاجتماعية التي تعانيها المرأة في المجتمع، ما يفرض تدخّل كل المؤسسات الاجتماعية لترقية وتمكين المرأة وتفعيل دورها في تنمية المجتمع.

من هذا المنطلق جاء هذا المؤتمر للإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما هي مؤشرات وضع المرأة في العالم في ضلّ التغيرات الاجتماعية؟
- ما هي المشكلات النفسية والاجتماعية التي تعاني منها المرأة في الوضع الراهن؟

أهداف المؤتمر:

- التعرف على القضايا المعاصرة للمرأة في ظلّ التغيرات الاجتماعية.
- إبراز مكانة ودور المرأة في التنمية الاجتماعية.
- الكشف عن مختلف المشكلات النفسية والاجتماعية التي تعاني منها المرأة في العالم.
- تنمية الوعي بقضايا المرأة في جوانبها النفسية والاجتماعية والسياسية والثقافية.
- التوعية بالأهمية المحورية للمرأة باعتبارها شريكا أساسيا في صناعة التنمية.
- بلورة استراتيجيات لترقية أوضاع المرأة وتفعيل دورها في تنمية المجتمع وتمكينها من تجاوز الظروف الصعبة والتحديات الراهنة.
- الارتقاء بمستوى جودة علاقة المرأة والرجل خاصة في إطار الأسرة والعمل.

محاور المؤتمر:

المحور 1: المرأة والأسرة:

- مكانة المرأة داخل الأسرة.
- الأدوار الاجتماعية للمرأة داخل الأسرة.
- المشكلات الأسرية والاجتماعية وانعكاساتها على الحالة النفسية والصحية للمرأة.
- استراتيجيات مواجهة المشكلات التي تعاني منها المرأة داخل الأسرة.

المحور 2: المرأة والتعليم:

- معوقات تعليم المرأة في العالم.
- السياسات الدولية لتعميم حق المرأة في تعليم.
- مكتسبات المرأة بعد تعميم التعليم.

المحور 3: المرأة وتحقيق الصحة النفسية والجسدية.

- الصحة النفسية لدى المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية.
- الرعاية الصحية للمرأة في العالم.
- الوضع النفسي والاجتماعي للنساء المصابات بالأمراض المزمنة والسارية.
- استراتيجيات توفير الرعاية الصحية للنساء المصابات بالأمراض المزمنة والسارية.
- التكفل النفسي والاجتماعي للنساء المصابات بالأمراض المزمنة والسارية.

المحور 4: المرأة والعنف.

- أشكال العنف ضد المرأة.
- الانعكاسات النفسية والاجتماعية والصحية للعنف على المرأة.
- التكفل النفسي والاجتماعي للمرأة ضحية العنف.
- دور المجتمع المدني في حماية المرأة من العنف (الجمعيات، المساجد...).
- السياسات الدولية والوطنية لحماية المرأة من العنف بكل أشكاله.

المحور 5: دور المرأة في التنمية الاقتصادية.

- المرأة وسوق العمل.
- المرأة والعمل الحر.
- المرأة الريفيّة والتنمية الاقتصادية.
- المرأة المقاولاتية والتنمية الاقتصادية.
- مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية
- المعوقات التي تواجه المرأة للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

المحور 6: المرأة والرياضة.

- معوقات ممارسة المرأة للرياضة.
- الصحة النفسية والجسدية للمرأة التي تمارس الرياضة.
- مكتسبات المرأة في ممارسة الرياضة.
- السياسات الدولية لتعميم ممارسة المرأة للرياضة.

المحور 7: المرأة والنوع الاجتماعي

- مقارنة النوع الاجتماعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- واقع النوع الاجتماعي في المجتمعات العربية والغربية.
- معوقات تكريس حق المساواة بين المرأة والرجل في مختلف الثقافات.
- السياسات الدولية لتكريس النوع الاجتماعي وتمكين المرأة في المجتمع.
- مبادئ المنظمات والمؤسسات الدولية التي تنادي بتفعيل مقارنة النوع الاجتماعي وتكريس المساواة بين الرجل والمرأة في جميع المجالات.

المحور 8: المرأة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

- صورة المرأة في وسائل الإعلام والاتصال.
- المعالجة الإعلامية لواقع المرأة في العالم.
- مواقع التواصل الاجتماعي وقضايا المرأة.
- دور الإعلام في التحسيس بقضايا المرأة.

المحور 9: المرأة والممارسة السياسية.

- الثقافة المجتمعية والمشاركة السياسية للمرأة.
- مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي.
- معوقات مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- استراتيجيات دعم المشاركة السياسية للمرأة.
- تعيين المرأة في الهيئات الحكومية والدولية.
- استراتيجيات تعزيز عمل المرأة في الهيئات الحكومية والدولية.

المحور 10: أوضاع المرأة في الحرب.

- التابعات النفسية للحرب على المرأة.
- التابعات الاجتماعية للحرب على المرأة.
- التابعات الصحية للحرب على المرأة.
- التكفل النفسي الاجتماعي والرعاية الصحية للمرأة ضحية الحرب.
- الوضعية النفسية الاجتماعية للنساء اللاجئات ضحايا الحرب.
- السياسات الدولية والوطنية لحماية النساء ضحايا الحرب.

الرئيس الشرفي للمؤتمر:

أ. د/ داودي إسماعيل: رئيس جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

المشرف العام للمؤتمر:

د/ بن تونس الطاهر: عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

رئيسة المؤتمر:

د/ فتال صليحة: أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

رئيسة اللجنة العلمية:

د/ حسينة يحياوي: أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

رئيسة اللجنة التنظيمية:

د/ سعاد عزيزو شرناعي: أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

المنسق العام للمؤتمر:

د/ بوروي رجاح فريدة: أستاذة محاضرة (أ) جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

رئيس لجنة الإعلام والاتصال:

د/ بلخير رشيد: أستاذ محاضرة (ب) جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

رئيس لجنة صياغة التوصيات واقتراحات المؤتمر:

د/ سليمان مليكة: أستاذة محاضرة (ب) جامعة مولود معمري - تيزي وزو-

أعضاء اللجنة العلمية من الجامعات الجزائرية:

أ.د/ مسيلي رشيد	جامعة الجزائر 2	أ.د/ ميزاب ناصر الدين	جامعة مولود معمري
أ.د/ عياشي صباح	جامعة الجزائر 2	أ.د/ صرداوي نعيم	جامعة مولود معمري
أ.د/ خلفان رشيد	جامعة مولود معمري	أ.د/ زبدي نصر الدين	جامعة الجزائر 2
أ.د/ برو محمد	جامعة المسيلة	أ.د/ بورغدة عائشة	جامعة الجزائر 1
أ.د/ بلمان فرحات	جامعة الجزائر 2	أ.د/ معزوز بركو	جامعة باتنة
أ.د/ زقعار فتحي	جامعة الجزائر 2	أ.د/ معاش يوسف	جامعة قسنطينة
أ.د/ راجية بن علي	جامعة باتنة	أ.د/ قماز فتيحة	جامعة سطيف
أ.د/ بن عويشة زبيدة	جامعة الجزائر 2	د/ إدير عبد الرزاق	جامعة مولود معمري
أ.د/ بلعربي الطيب	جامعة الجزائر 2	أ.د/ نوال حمداش	جامعة منتوري قسنطينة
د/ فتال صليحة	جامعة مولود معمري	د/ بوطابة فريد	جامعة مولود معمري
د/ بن تونس طاهر	جامعة مولود معمري	د/ يحياوي حسينة	جامعة مولود معمري
د/ سعاد عزرو	جامعة مولود معمري	د/ حداد نسيم	جامعة مولود معمري
د/ بوروي رجاح فريدة	جامعة مولود معمري	د/ بوجملين حياة	جامعة مولود معمري
د/ رحوي عباسية	جامعة مولود معمري	د/ شريفي هناء	جامعة الجزائر 2
د/ دوداح علجية	جامعة البويرة	د/ بومدفع طاهر	جامعة حسينية بن بوعلي شلف
د/ آيت عيسي حسين	جامعة مرسللي عبد الله تيبازة	د/ بشقة عز الدين	جامعة باتنة
د/ بلخير رشيد	جامعة مولود معمري	د/ خنيف خديجة	جامعة مرسللي عبد الله تيبازة
د/ زعتر نور الدين	جامعة الجلفة	د/ زواني نزهة	جامعة مولود معمري
سالي كريمة	جامعة مولود معمري	د/ محذب رزيقة	جامعة مولود معمري
د/ بليردوح كوكب الزمان	جامعة أم البواقي	د/ بارة سيد أحمد	جامعة مولود معمري
د/ نايت عبد السلام كريمة	جامعة مولود معمري	د/ بوسنة فطيمة	جامعة الجزائر 2
د/ خمنو دنيا	جامعة مولود معمري	د/ بوعزوني علي	جامعة الجزائر 2
د/ مطرف عمر	جامعة التبسة	د/ سليمان مليكة	جامعة مولود معمري
د/ برزوان حسينية	جامعة الجزائر 2	د/ لعقاب مليكة	جامعة مولود معمري

أعضاء اللجنة العلمية من الجامعات الأجنبية:

أ.د/ مصطفى عشوي	الجامعة العربية المفتوحة الكويت
أ.د/ محمد رديد	جامعة بن مسيك - المغرب
أ.د/ محمد عبود الحراشة	جامعة آل البيت - الأردن
د/ عبد الوهاب باشا	مركز المدار المعرفي للأبحاث - تونس
د/ جعفر أيوب	جامعة البحرين - البحرين
د/عبد الله المهداوي	جامعة تبوك - السعودية
د/ توفيق الجمعي	جامعة صفاقس - تونس
أ.د/ عدنان محمود الطوباسي	جامعة فيلادلفيا - الأردن
PARIS 8 France	PR/FRAID EL MASSIOUI
faculté des sciences humaines UQAM Québec, Canada	PR / Henri Dorvil,Ph.D.
PARIS 8 France	DR/ BOUZAKRI AYOUB
د/ هناء عبد الحميد محمد	جامعة أليينا - مصر
د/هادية بهلول	مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية تونس
د/ مخلص رمضان محمد بليح	جامعة بن سويف -مصر

أعضاء اللجنة التنظيمية:

د/ قدور عثمان	جامعة مولود معمري	د/ حديبي سمير	جامعة مولود معمري
د/ طالح نصيرة	جامعة مولود معمري	د/ نعاق هجيرة	جامعة مولود معمري
د/ اقروفة صفية	جامعة مولود معمري	أ/ بلحاج فروجة	جامعة مولود معمري
أ/ كليتين أحلام	جامعة مولود معمري	د/ حر العين عبد الرزاق	جامعة مولود معمري
د/ لحسن حمزة	جامعة مولود معمري	أ/ موهاب زينة	جامعة مولود معمري
أ/ حاجي حكيم	جامعة مولود معمري	أ/ تيليوان عقيلة	جامعة مولود معمري
أ/ يفصح نورة	جامعة مولود معمري	أ/ بلعوينات مريم	جامعة مولود معمري
أ/ نقروش سيليا	جامعة مولود معمري	أ/ رابط كهينة	جامعة مولود معمري
أ/ رحمان جمال	جامعة مولود معمري	أ/ عامر سليمان	جامعة مولود معمري
أ/ أسماء عبد الرزاق	جامعة مولود معمري	أ/ عاصمي نبيلة	جامعة مولود معمري
أ/ شلي كهينة	جامعة مولود معمري	أ/ خالص شامة	جامعة مولود معمري
أ/ عومار زين	جامعة الجزائر 2	أ/ تدالة لمية	جامعة مولود معمري
أ/ شعلال فطيمة	جامعة مولود معمري	أ/ زريول مونية	جامعة مولود معمري
أ/ قنفود طلال	جامعة مولود معمري	أ/ قاضي صاري	جامعة مولود معمري
أ/ بن عائشة السعيد عبد القادر	جامعة مولود معمري	أ/ عليوان حميدة	جامعة مولود معمري

أعضاء لجنة الإعلام:

د/ بلخير رشيد	جامعة مولود معمري	أ/ طايبي حكيم	جامعة مولود معمري
أ/ جيلالي سليمان	جامعة مولود معمري	أ/ علو زوهير	جامعة مولود معمري

شروط المشاركة في المؤتمر الدولي:

- ✓ أن يكون البحث متصلاً بأحد محاور المؤتمر، ويشترط ألا يكون قد سبق نشره أو تمّ التقدم به إلى ملتقى آخر.
- ✓ المشاركة تكون على شكل مداخلات أو ملصقات (جداريات).
- ✓ تكون المشاركة فردية أو ثنائية.
- ✓ ترسل استمارة المشاركة مرفقة بمداخلة كاملة أو ملصقة يوم 05 / 11 / 2019 عن طريق البريد الإلكتروني للمؤتمر، بحيث لا تتجاوز 300 كلمة.
- ✓ يمكن المشاركة باللغات الثلاث: العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية.
- ✓ بالنسبة للمداخلات باللغة العربية تكون بخط "Simplified Arabic" حجم 14، أما بالنسبة للمقالات باللغة الأجنبية يكون بخط "Time New Roman" حجم 12، على أن لا يقل البحث عن 8 صفحات وأن لا يتجاوز 15 صفحة.
- ✓ أن يكون البحث مستوفياً للقواعد العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية: على أن تتضمن المداخلة ملخصين باللغة العربية وباللغة الأجنبية، بالإضافة إلى كلمات مفتاحية باللغتين؛ كما تشتمل على (مقدمة، مضمون، خاتمة + توصيات، وقائمة للمراجع).
- ✓ تعطى الأولوية للبحوث الميدانية.

الآثار المترتبة عن الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة في البيئة التعليمية

د/ الجوزي خليفاتي وهيبه (جامعة مولود معمري تيزي وزو)

د/ مغراني سليم (جامعة خميس مليانة)

ملخص:

من خلال هذه الدراسة نهدف إلى الكشف عن علاقة الضغط النفسي بالقلق للتأكد من وجود علاقة ارتباطيه من عدمها، وطبيعة القلق الذي تعاني منه المرأة في الوسط الأسري والمهني لها. فقد تغيّر دور المرأة جذريا منذ الربع الأخير من القرن العشرين في مجتمعنا العربي؛ والمرأة الجزائرية كغيرها من النساء العربيات امتدّ إليها هذا التغيّر أيضا، بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أثّرت بشكل واسع على وضعيتها الاجتماعية، والتي كانت لها انعكاسات كبيرة على الأسرة، بحيث عملت على تغيير وجهة نظر المجتمع والزواج تجاهها، إذ أصبح لها دور هام داخل المجتمع مثلها مثل أخيها الرجل، وهذا بدخولها عالم الشغل، هذا التحول أفرز ديناميكية واسعة في آليات الأدوار وتعديلها، إذ أصبحت المرأة تمارس أدوار إضافية عن الدور الموجه لها سابقا، حيث عرفت نشاطات أخرى خارج البيت جعلت منها عضوا مهما في الحياة العامة والخاصة داخل المجتمع والأسرة؛ فوجود المرأة اليوم في سوق العمل كان في الغالب بدافع مادي لتحقيق من خلاله استقلاليتها المالية وتضمن تحرّرها من سيطرة الرجل. وذلك بمشاركتها في اتخاذ القرارات المهمة، ويعتبر موضوع الضغط النفسي ونتائجه من الموضوعات التي شغلت بال العلماء والباحثين في جميع المجالات، وتشير الإحصائيات العالمية أنّ 08% من الأمراض الحديثة سببها الضغوط النفسية. وأنّ 50% من أفراد المجتمع يعانون شكلا من أشكال الضغط النفسي. وفي مجال التربية والتعليم كان لموضوع الضغط النفسي حيز هام، إذ اهتم الكثير من الباحثين في السنوات الأخيرة بدراسة موضوع الضغط لدى الطلبة والمعلمين. وهذه الدراسة تختلف في اهتمامها بالمرأة المتزوجة العاملة في الأطوار التعليمية الثلاثة: (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، نظرا للدور الذي تقوم به داخل البيت وخارجه فتتنوع لديها مصادر الضغط، فنجدتها تعاني من نوعين أساسيين من الضغط: الضغوط الأسرية المرتبطة بالأطفال والزواج والضغوط المهنية المرتبطة ببيئة العمل

الكلمات المفتاحية: الضغط النفسي-القلق - الوسط المهني والأسري - التربية والتعليم - بيئة العمل.

Résumé:

À travers cette étude, nous visons à révéler la relation de la pression psychologique à l'anxiété, à assurer qu'il existe ou non une relation de corrélation, et la nature de l'anxiété que les femmes éprouvent dans le milieu familial et professionnel. Le rôle des femmes a radicalement changé depuis le dernier quart du XXe siècle dans notre société arabe. Et les femmes algériennes, comme les autres femmes arabes, se sont également étendues à ce changement, en raison de changements sociaux, économiques et culturels, qui ont largement affecté sa situation sociale et qui ont eu de grandes répercussions sur la famille, de sorte qu'elle a travaillé pour changer la vision de la société et du mari envers elle. Comme elle a un rôle important dans la société, tout comme son frère un homme, et ce en entrant dans le monde du travail. Cette transformation a entraîné une large dynamique dans les mécanismes des rôles et leur modification, car les femmes sont devenues des rôles supplémentaires pour le rôle qui leur était précédemment dévolu, car d'autres activités en dehors du foyer sont connues, ce qui en fait un membre important de la vie publique et privée au sein de la société et de la famille. La présence des femmes aujourd'hui sur le marché du travail est principalement motivée par le matérialisme, grâce auquel elle accède à l'indépendance financière et garantit son émancipation de la domination masculine. Et par sa participation à des décisions importantes. La question de la pression psychologique et ses résultats

figurent parmi les sujets qui ont occupé l'esprit des scientifiques et des chercheurs dans tous les domaines, et les statistiques mondiales indiquent que 08% des maladies modernes sont causées par la pression psychologique. Et que 50% des membres de la société souffrent d'une certaine forme de pression psychologique. Dans le domaine de l'éducation et de l'éducation, la question de la pression psychologique a occupé une place importante, car de nombreux chercheurs se sont intéressés à étudier ces dernières années sur le thème de la pression chez les étudiants et les enseignants. Cette étude diffère par son intérêt pour les femmes mariées travaillant dans les trois phases éducatives: (primaire, intermédiaire et secondaire), en raison du rôle qu'elles jouent à l'intérieur et à l'extérieur du foyer, elles ont donc des sources de pression diverses, et nous constatons qu'elles souffrent de deux principaux types de pression. Les pressions familiales associées aux enfants, au mari et à la pression professionnelle Associé à l'environnement de travail.

Mots clés: stress psychologique, anxiété, milieu professionnel et familial, éducation, environnement de travail .

مقدمة:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على نوعية العلاقة بين الضغط النفسي والقلق، ونوعية العلاقة بين كل بعد من أبعاد الضغط النفسي والقلق لدى المرأة المتزوجة العاملة بالقطاع التعليمي، وأيضا التعرف على مدى معنوية الفروق بين متوسطات درجات الضغط النفسي والقلق حسب متغير الطور التعليمي والخبرة المهنية ومدة الزواج.

1. أهمية الدراسة:

يعتبر موضوع الضغط النفسي من المواضيع الحديثة التي آثرت اهتمام علماء النفس بصفة عامة وعلماء النفس الإيجابي بصفة خاصة، وأيضا تكمن أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوعها الهادف إلى معرفة طبيعة العلاقة بين الضغوط النفسية وأساليب مواجهتها، وأيضا تكمن الأهمية في الشريحة المستهدفة وهي المرأة العاملة في ميدان التعليم أو التي أصبح لها مسؤوليات كبيرة وأدوار متعددة اليوم، ما أدى إلى تعريضها إلى كثرة الضغوط التي تواجهها المرأة العاملة خاصة المعلمة من أجل رسالتها المقدسة وحاجتها الماسة للقوة والصلابة النفسية لتأديتها بنجاح.

2. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف على الضغوط المهنية لدى المعلمين والمعلمات وتأثيرها على مستوى الأداء التعليمي - التعلمي.

3. الإشكالية:

المرأة منذ الأزل كانت وستبقى رغم كل الظروف والنظريات- تشكل نصف المجتمع- من حيث هي الأم، الأخت، الزوجة، الصديقة، وزميلة الدراسة والعمل. العمل الذي يحتل مكانة هامة في حياة الإنسان، وهو من العوامل الهامة التي لها دورها وتأثيرها على صحة الفرد النفسية. فالعمل هو ميدان نشاط الإنسان المنتظم المنتج، وهو البيئة التي يعيش فيها جزء كبير من حياته، ويجعل الفرد آمنا على مصدر قوته وإشباع حاجاته ويشعر الفرد بقيمته ويؤكد ذاته، ويحدد مكانته الاجتماعية في المجتمع، فإذا كان نوع العمل متناسبا مع قدرات الفرد وميوله المختلفة وآماله كان الغالب فيه أن يحقق الفرد النجاح في هذا العمل وبه تتدعم صحته النفسية ويحقق له النجاح والاستقرار النفسي والسعادة (صالح الداهري، 2005، ص196).

وتوجد نوعية من الوظائف مثل التدريس تتطلب توفر معايير خاصة في الأستاذ من جهة، ومن جهة أخرى تشكل نوع من الضغط النفسي من حيث أهمية أدائها على أكمل وجه، ومن حيث تعاملها مع فئة هشة من المجتمع وهي الأطفال والمراهقين، ويذكر "جودت 2006 Godt" أن مهنة التدريس واحدة من الخمس الأكثر ضغطاً في العالم، إلا أنه في تقرير عن ضغوط العمل في إنجلترا جاءت مهنة التدريس في الترتيب الأول كأعلى مهنة ضاغطة تليها مهنة التمريض، خاصة إذا لم تتوفر الشروط والظروف اللازمة لأداء هذه الوظيفة أو في حالة إجراء تغييرات أو تعديلات يعجز الأستاذ على مسيرتها، أو قد تضيق له أعباء زيادة على أعبائه الأولى، مثل الإصلاح التربوي الجديد الذي بادرت به وزارة التربية الوطنية على النظام التعليمي بصفة عامة وعلى المرحلة الثانوية بصفة خاصة نتيجة للمشاكل والنقائص التي تعاني منها المنظومة التربوية الجزائرية والتي من بينها: ضعف المستوى والمردود الدراسي، إرتفاع نسب التسرب والرسوب المدرسي وعدم تحقيق الأهداف المسطرة، إضافة إلى التطور العلمي والتكنولوجي. فالاهتمام بمشكلة الضغوط النفسية لدى الأساتذة واسع الانتشار من أجل حوصلة أهم الأسباب وراء شعور الأستاذ بالضغط النفسي وبالتالي محاولة التخفيف من هذه الضغوطات حتى تسمح للأستاذ بأداء مهمته على أكمل وجه وبالتالي زيادة مردوديته التعليمية.

وهذا الموضوع تناولته دراسات عديدة، نجد من بينها دراسة "هاكس وسميث (1981)" حيث قاما بدراسة وصفية لضغوط المدرس، فتوصلا إلى وجود (11) مصدر للضغط من خلال إجابة المدرسين على استبيان يتكون من (12) سؤال عن السمات الشخصية، إضافة إلى دراسة استهدفت بناء مقياس الضغوط النفسية للأساتذة قام بها "إبراهيم السمدوني (1991)" حول الضغط في التعليم وهي: علاقة المعلمين بعضهم ببعض، العمل مع التلاميذ، علاقة الإدارة بالمعلمين، العبء الوظيفي، المشكلات التدريسية وعدم ملائمة المباني المدرسية وأثاثها. كما توصل كل من "الدكتور فوزي عزت و نور محمد جلال (1987)" إلى أنه كلما زادت سنوات الخبرة التدريسية كلما زاد مستوى الشعور بالضغط النفسي، وأثبتت دراسة "الدكتور ناصر الدين زبدي (2007)" التي أجراها على الأساتذة، أن هناك نسبة معينة منهم تكثر غياباتهم عن العمل وتحديث لهم المشاكل مع الإدارة والمتعلمين، إضافة إلى استقالة العديد منهم وانقطاعهم نهائياً عن التدريس، وذلك يرجع إلى عدم القدرة على التوافق والانسجام مع مهمة التدريس الصعبة وحالات القلق والضغط النفسي نتيجة الصعوبات التي يواجهونها والظروف المهنية التي تحيط بهم، إضافة إلى الحالة الصحية والجسمية التي تتميز بها (ناصر الدين زبدي، 2007، ص20).

إذن في مجال التربية والتعليم، كان لموضوع الضغط النفسي حيز هام إذ اهتم الكثير من الباحثين في السنوات الأخيرة بدراسة موضوع الضغوط لدى الطلبة والمعلمين، وهذه الدراسة تختلف في اهتمامها بالمرأة المتزوجة العاملة في الأطوار التعليمية الثلاثة (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، نظرا للدور الذي تقوم به داخل البيت وخارجه فتتنوع لديها مصادر الضغط، فنجد أنها تعاني من نوعين أساسيين من الضغوط؛ الضغوط المهنية المرتبطة ببيئة العمل والضغوط الأسرية المرتبطة بالأطفال والزوج، ولأن للمعلمة دور كبير في العملية التعليمية إذ أن مهامها اليوم لم تعد تقتصر على مجرد إيصال المعلومات والمفاهيم للمتعلم، بل اتسعت وتنوعت هذه المهام والأدوار لتساير التطورات أو الانفجار المعرفي وظهور التقنيات التربوية الحديثة؛ أي بهذا العمل المعلمة تساهم في بناء المجتمع، بالإضافة إلى دورها الرئيسي كزوجة وأم، وهذه المسؤوليات تشكل لها ضغوط تقع على عاتقها فهي بذلك تستخدم كل العوامل من أجل أن تدبر حياتها بفاعلية ونجاح؛ والإشكال المطروح في هذه الدراسة هو:

➤ ماهي الآثار المترتبة عن الضغوط النفسية لدى المرأة العاملة في قطاع التعليم؟

4. مفاهيم الدراسة:

• **ماهية الضغط النفسي:** إنَّ الضغط النفسي هو حالة من التوتر النفسي الشديد والتعصب الذي يحدث بسبب عوامل خارجية تضغط على الفرد، تحدث عنده حالة من اختلال التوازن أو الاضطراب في السلوك، ومصادر الضغوط كثيرة منها ما يرجع إلى متغيرات بيئية خارجية كالطلاق والوفاة، والخسارة المادية والهجرة، ومنها ما يرجع لمتغيرات داخلية كالصراع النفسي والطموح الزائد والتنافس وطريقة التفكير ويظهر الضغط النفسي عند الأشخاص عندما يواجهون مواقف تتطلب منهم التكيف معها ومواجهتها، فخلال حياتهم يتعرض الأشخاص إلى مواقف جديدة وأحيانا صعبة يحاولون التعامل معها ومع الضغوط النفسية الناشئة عنها.

إن ضغوط الحياة تنتج بسبب مجموعة من ضغوطات نفسية أو بيئية أو مواقف شخصية يمر بها الفرد تختلف من حيث شدتها أو مدتها وقد تتغير عبر الزمن تبعاً لتكرار المواقف الصعبة التي يصادفها الفرد، كما أنها قد تبقى وقتاً طويلاً إذا ما استمرت الظروف المثيرة لها، وقد تترك آثار نفسية عميقة لفترات زمنية طويلة. ولما كان هذا العصر يسمى عصر الضغط النفسي كان سعيًا منا معرفة الضغوط النفسية الأكثر شيوعاً لدى المرأة العاملة وخاصة المتزوجة (Valliant, George E. (2000, January). p55).

أما لازاروس Lazaros، فيعرفه بأنه مجموعة المثيرات التي يتعرض لها الفرد بالإضافة إلى الاستجابات المترتبة عنها، وكذلك تقدير الفرد لمستوى الخطر، وأساليب التكيف مع الضغط والدفاعات النفسية التي يستخدمها الفرد في مثل هذه الظروف (louis crocq, 2007, p4).



وأيضاً الضغط النفسي، هو حالة من عدم التوازن تنشأ من خلال المثيرات الداخلية أو الخارجية التي تؤثر على المرأة العاملة عموماً والمتزوجة خاصة، وتجعلها غير قادرة على أداء عملها بشكل جيد. نستخدم مفهوم الضغط النفسي هنا للدلالة على التحديد الذي وضعه "لازاروس، LAZARUS" (1989) تتضمن المثيرات المنتجة للضغوط وردود الفعل نفسها، والعمليات الوسيطة المتعددة؛ أي تعني الظواهر الفيزيولوجية التي تتعلق بالنشاط الأوتونومي كارتفاع ضغط الدم أو ازدياد معدل دقات القلب، والظواهر الاجتماعية كاضطراب النظام الاجتماعي، والظواهر النفسية كالعوامل المعرفية التي تقيم التهديد والمفاهيم المرتبطة بها؛ أي أن الضغوط النفسية تتألف من أية حادثة تزيد فيها المتطلبات الداخلية أو المتطلبات البيئية على المصادر التكيفية للفرد، أو للوحدة الاجتماعية، أو للجهاز الفيزيولوجي. فهو نتيجة تقييم الفرد لسياق التفاعل بينه وبين محيطه على أنه يتجاوز موارده ويهدد رفاهته (FERRERI, M, VACHER, YET ALBEY, J, M (1995), p21).

ويعرف بعضهم الضغوط بأنها: «الاستجابات السلوكية والنفسية التي يقوم بها المعلمون نتيجة تعرضهم لمثيرات غير مستحبة، أو لا يرغبون التعرض إليها، وبالتالي تشكل لديهم نوعاً من عدم الرضى، أو عدم الارتياح من هذا الموقف».

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نعرف إجرائياً- الضغوط المهنية لدى المعلمين والمعلمات بأنها جميع المثيرات والمؤثرات غير المرغوب فيها والتي يتعرضون لها داخل البيئة التعليمية، وتشكل لديهم نوعاً من عدم (الارتياح والاستقرار والرضى الوظيفي)، مما ينعكس سلباً على مستوى الأداء المهني لديهم وعلى البيئة المحيطة بهم.

• **مفهوم الضغط المدرسي:** يعتبر مصطلح الضغط المدرسي حديث النشأة في علم النفس، خاصة علم النفس التربوي، حيث من أعراضه التوتر والضيق الذي يشعر به التلميذ داخل المدرسة، نتيجة الصراعات داخل المؤسسات التربوية؛ فيعرفه الباحث "لطف عبد الباسط إبراهيم" بأنه عبارة عن ظاهرة سيكولوجية متعددة الأبعاد تنتج عن مختلف العلاقات الاجتماعية والظروف البيئية التي يتفاعل معها التلميذ ويدركها على أنها مصدر للتوتر والقلق النفسي.

أما الباحث الفرنسي Pilet فلقد أخذ توجهاً آخر في تعريفه للضغط المدرسي، إذ يذهب إلى أنه يعتبر حالة القلق العابرة التي يتر بها التلميذ داخل المؤسسة التربوية إثر وقوع حادث كوفاة أحد التلاميذ أو العاملين فيها، أو وجود مشكلات علائقية بين التلاميذ أين يحاول التلميذ مواجهة ألمه النفسي لكنه لا يستطيع، حيث بناء شخصيته لا يسمح بذلك (زين الدين امتثال، 2007، ص 56).

5. مصادر الضغط النفسي:

قد ينشأ الضغط من داخل الشخص نفسه نتيجة الأزمات التي يعيشها ويسمى ضغط داخلي، أو قد يكون ناتجاً عن ظروف خارجية مثل: العمل والعلاقات الشخصية مع الأصدقاء وشريك الحياة، أو موت عزيز، أو موقف صادم، يسمى ضغط خارجي، وهناك أيضاً عدة مصادر للضغط وهي كالآتي:

- **ضغوط البيئة الطبيعية:** وهي تلك الخاصة بدرجة الحرارة والبرودة وتضاريس الأرض الجغرافية، والموارد الطبيعية، الكوارث الكونية، وازدحام السكان، وقلة الخدمات، وضيق السكن، وضعف الإنارة.
- **الضغوط الاجتماعية:** وهي خاصة باختلاط الاجتماعي، والمشكلات الأسرية، والتفاوت الحضاري، والعلاقة مع الجيران والأصحاب والأقران وصراع الأجيال، وكثرة عدد الأبناء وانعدام الرفاهية الاجتماعية، وموت عزيز.
- **الضغوط الاقتصادية:** وهي خاصة بالبطالة، وانخفاض الإنتاج والتفاوت الطبقي، وعدم الرضا الناتج عن عدم التوافق مع الأوضاع الاقتصادية.
- **الضغوط السياسية:** وتنشأ من عدم الرضا عن الحكم القائم ونتيجة الصراعات السياسية والثقافية، وهيمنة قوى خارجية والاحتلال، وغياب المشاركة السياسية.
- **الضغوط المهنية:** وتنشأ من مهنة الفرد وما يقوم به من عمل، أو عدم الرضا عن المركز الوظيفي أو عن الراتب أو عن الترقية والتميز غير المبرر بين العاملين.
- **ضغوط التربية:** تنشأ من ضغط المناهج الدراسية، أو المعلم والامتحانات والقوانين المدرسية وازدحام الصفوف وضغط الزملاء، وتوقعات الأهل والفشل الدراسي.
- **ضغوط المستوى الاجتماعي:** وتنشأ طبقاً للوسط الاجتماعي، ويأتي الفقر في مقدمة ضغوط الطبقات الدنيا.
- **الضغوط الذاتية:** تنشأ من عوامل فردية ذاتية (جسمية ونفسية وعقلية)، وتنشأ من اختلالات في بنية الجسم، أو من القصور، أو الاختلالات الوظيفية العقلية (فاروق السيد عثمان، 2002، ص 4).

6. مصادر الضغوط النفسية المدرسية:

بلغ عدد المواقف الضاغطة التي حدّتها لجنة النقابة الأوروبية للتربية الواردة في تقريرها حول الضغط المهني عند المعلمين بـ 16 موقف. والعوامل الضاغطة التي تغطّي مختلف مظاهر الحياة العملية للمعلم وهي كالتالي: (Hendriks, A.H.C. (2000), 47(2), p155).

1. عبء العمل وكثافته.
2. عبء الدور.
3. تزايد عدد الأفواج المسندة للمعلم.
4. سلوك التلاميذ.
5. سوء تسيير المدرسة من طرف المديرية.
6. نقص الدعم و نقص وسائل المدرسة ونقص الموارد.
7. سوء المناخ الاجتماعي والوسط المدرسي.
8. نقص التقدير الاجتماعي لمهنة التعليم.

9. الاعتقاد بعدم الإنتاجية.

10. الخوف من الصراعات.

ويحدّد خبراء نفسانيون واجتماعيون مصادر الضغوط المهنية التي يتعرض لها المعلمون والمعلمات إلى ضغوط عديدة، تؤثر بدورها على أدائهم المهني وتفاعلهن مع الحصة الصفّية ورضاهن عن مهنتهن. وقد حدّد الضغوط التي يتعرض لها المعلمون والمعلمات بما يلي: (الخرابشة عمر ومصطفى القمش، 2009، ص 32-33).

- ❖ كثرة الأعمال الكتابية والمكتبية: فقد يكلف المعلم أو المعلمة بأعمال إدارية إضافية وبكتابة محاضر اجتماعات، أو تحضير مسودات ردود مراسلات رسمية، أو عمل أوراق عمل لمؤتمرات وغير ذلك، مما يشعرهم بزيادة العبء عليهم ويشكل لديهم نوعاً من الضغط.
- ❖ الطلبة غير المنضبطين سلوكياً: فقد يتحوّل دور المعلم والمعلمة من التدريس إلى عملية ضبط الصف وحفظ النظام فيه، والحدّ من سلوكيات الطلبة غير المرغوبة داخل غرفة الصف، مما يؤثّر بدوره على سير الحصة الدراسية، ومقدار المعلومات المقدّمة في الحصة.
- ❖ اتجاهات الطلبة السلبية نحو المدرسة: فقد يحمل الطلبة اتجاهات سلبية عن المدرسة والمعلمين، تنعكس بدورها على عملية تفاعلهم مع الحصة الصفية أو قناعتهم بالمعلم، وبالنتيجة على تحصيلهم مما يُشعر المعلم والمعلمة أنّ التعامل مع هذه الفئة من الطلبة وعملية إصلاحهم أمر صعب المنال.
- ❖ كثافة الصف من حيث عدد الطلبة: فقد يكون الصف مكتظاً بالطلبة وفيه عدد كبير، الأمر الذي يربّط على المعلم والمعلمة مسؤوليات مهنية وأخلاقية عديدة، تتمثل في إيصال الرسالة التربوية لأكبر عدد ممكن وتحقيق العدل والمساواة بين الطلبة.
- ❖ المسؤوليات الإضافية: يتطلب من المعلم القيام بمسؤوليات إضافية مثل: الإشراف والمناوبة على طابور الصباح، وعند خروج الطلاب وأثناء الفسحة وبين الحصص الدراسية، والإشراف على الفرق الرياضية والجماعات المدرسية، وريادة الصفوف الدراسية وحصص الانتظار والأنشطة اللاصفّية، وغيرها من المسؤوليات التي توكل إلى المعلم والمعلمة.
- ❖ المحافظة على المستوى المعياري: المعلم مُطالب بالوصول إلى مستوى معياري من التدريس، وأن يصل بالطلبة إلى حدّ معيّن. لكن قد يكون الطلبة من مستوى لا يُمكنهم من الوصول إلى هذا المستوى المعياري، أو أنّ المعلم نفسه غير قادر على نقل الطلبة إلى المستوى المطلوب.
- ❖ التعليقات أو التوجيهات الفردية: قد توجه للمعلم أو المعلمة تعليقات أو توجيهات فردية من شأنها أن تصرفه عن وظيفته الرئيسية، وقد تكون هذه التوجيهات والتعليقات متعارضة مع مصالحه الشخصية.
- ❖ النقل الفجائي أو الإجباري أو التكميل في مدرسة أخرى: إذا تعرّض المعلم أو المعلمة إلى نقل أو تكميل بشكل فجائي ودون طلب أو رغبة منه، أو أنّه أُجبر على ذلك، فسيشعر بعدم الارتياح وسيتأثر أدائه المهني.
- ❖ أولياء الأمور: فقد يُطلب من المعلم أو المعلمة أمور خارجة عن اختصاصهم أو صلاحياتهم، وتتعارض مع مبدأ العدالة والمساواة.
- ❖ العلاقة غير المنسجمة مع المشرف التربوي: قد تتسم العلاقة بين المعلم والمعلمة والمشرف التربوي بالتوتر، لاعتقادهم بأن المشرف التربوي يتصيّد الأخطاء لهم، فتكون العلاقة غير منسجمة.
- ❖ عدم توفر الإمكانيات اللازمة في المدرسة: فإذا شعر المعلم أن الأدوات الأساسية المطلوبة لتنفيذ حصة صفّية مثالية غير متوفرة فسینعكس ذلك على أدائه.
- ❖ المستوى المنخفض للقدرات من جانب الطلبة: أحياناً تكون قدرات الطلبة محدودة أو متواضعة في استيعاب الحصة الصفية والتفاعل معها، فتُشكّل لدى المعلم نوعاً من الضغط.
- ❖ ضعف أو غياب المهارات التدريسية: فالمعلم الذي لا يتعرض لأي نوع من التدريب أو التطوير سينقذ حصّته الصفية وفق طريقة واحدة يكررها كل سنة، وقد تكون هذه الطريقة ليست الطريقة المثالية.
- ❖ تطبيق لوائح الهيئة التعليمية: أحياناً تتضمن لوائح الهيئة التعليمية بنوداً قد يفسرها المعلم بأنها ضدّ مصالحه الشخصية، فيشعر بعدم الرضا والارتياح مثل: (لوائح النقل الخارجي، وضوابط التكليف بالأعمال الإشرافية وضوابط التكليف بالأعمال المدرسية وغير ذلك).

- ❖ التفرقة وعدم المساواة: قد يقوم أحياناً بعض القيادات التربوية بالتفرقة وعدم المساواة في الأدوار والمهام المطلوبة من المعلمين.
- ❖ مهارات الاتصال والعلاقات الإنسانية: قد لا تمتلك بعض القيادات التربوية مهارات الاتصال والعلاقات الإنسانية، مما يترتب عليه سوء معاملة المعلمين والمعلمات وهذا يشكل ضغطاً عليهم.
- ❖ عدم مراعاة المعلمين ذوي الخبرة وحاملي الشهادات العليا.
- ❖ التعيين بعيداً عن الأسرة ومقر الإقامة الدائم للمعلم والمعلمة.
- ❖ عدم تلبية لأتمة السلوك والمواظبة لتحقيق النظام والانضباط داخل المدرسة والغرفة الصفية.
- ❖ ضعف الفرص المتاحة للتنمية المهنية للمعلم والمعلمة.

7. الآثار السلبية الناتجة عن الضغوط المهنية لدى المعلمين والمعلمات:

تُمثّل الضغوط النفسية والمهنية تهديداً للمعلمين بسبب ما ينشأ عنها من تأثيرات سلبية عليهم، وكشفت الدراسات عن ارتفاع الضغوط الواقعة على المعلمين بشكل كبير، فثلثُ المعلمين يرون أنّ مهنة التدريس مهنة ضاغطة، وأنّ الضغوط المهنية أصبحت سمة من سمات العصر، حيث ينظر إليها كثير من الباحثين على أنها مرض العصر، ويعدها آخرون القاتل الصامت. ومن استقراء الدراسات التي أُجريت على المعلمين لمعرفة مدى تأثير الضغوط المهنية عليهم، أمكن تلخيص أهم الآثار السلبية الناتجة عن الضغوط المهنية لدى المعلمين فيما يلي:

- ✓ عدم الرضا المهني والوظيفي من قبل المعلمين.
- ✓ عدم القدرة على مواجهة تحديات المهنة ومتطلباتها.
- ✓ ضعف مستوى الأداء وعجز المعلمين عن الابتكار داخل الفصل.
- ✓ ضعف الدافع للعمل والتجّاح في المهنة.
- ✓ شعور المعلم بالإرهاك، والاحتراق النفسي مما يؤثر على كفاءته.
- ✓ الإصابة بالعديد من الأمراض النفسية الجسمية.
- ✓ انخفاض مستوى الثقة بالنفس، وتأكيد الذات والشعور بالدونية.
- ✓ انخفاض مستوى تحصيل الطلاب.
- ✓ التفكير في ترك المهنة، والبحث عن عمل آخر.
- ✓ زيادة معدل المشكلات الانفعالية لدى المعلمين كالقلق والاكتئاب.
- ✓ الإصابة بالأمراض العضوية.
- ✓ تبني اتجاهات سلبية تجاه المدرسة وعملية التعلم والتعلّم.
- ✓ عدم الرغبة في تطوير مستوى الأداء المهني وحضور البرامج التدريبية.

8. آثار الضغط النفسي على المرأة العاملة:

تترك الضغوط النفسية آثاراً سلبية يترتب عليها تأثيرات جسمية وانفعالية ومعرفية وإدراكية وسلوكية.

أولاً: التأثيرات الجسمية: يقول "جون كاري": "الضغط النفسي لا يضع رأسك في الملزمة فقط، بل إنه يحدث خللاً في أجهزة الجسم كله

بما فيها الدماغ"، هناك أعراض وعلامات عضوية متنوعة تظهر نتيجة التعرض للضغوط النفسية أهمها:

- توتر العضلات: الرقبة والظهر، الارتجاف، الصداع التوتري، برودة الأطراف.
- توتر في الجهاز الهضمي: حوضة المعدة، غثيان، ألم بطني تشنجي، إمساك، فقدان الشهية والإسهال.
- اضطرابات النوم: أرق في النوم، واستيقاظ مبكر، كوابيس وأحلام مزعجة، آلام في الظهر والكتفين.
- اضطرابات قلبية: تسارع القلب وضربات غير منتظمة.

- اضطرابات في التنفس: عسر التنفس والألم الصدري.
- اضطرابات جنسية متنوعة: إن الضغوط النفسية تثير الجهاز العصبي اللاإرادي والعُدْذ الضمء وتُسببُ زيادة إفراز الأدرينالين وتزيد من معدلات نبضات القلب وضغط الدم وترفع مستوى السكر، وتوجه كمية كبيرة من الدم للعضلات والرئتين، وتزيد من انطلاق الكولسترول في الكبد وتؤدي إلى جفاف الفم، وتحول الدم من سطح الجلد إلى أماكن أخرى في الجسم، ويزداد العرق والإمساك وفقدان الطاقة وزيادة معدل التنفس (حمدي علي الفرماوي، رضا عبد الله، 1007، ص 10).

ويعتقد كثير من الباحثين أن الناس لديهم قدرة جيّدة على الصمود أمام الضغوط الحادة القاسية القصيرة المدى، ولو كانت مصيبة أو كارثة خطيرة مستفحلة. ولكن المشكلة الحقيقية كما يقولون، تحدث عندما تصبح الضغوط طويلة المدى غير متناهية (حسين عبد المعطي، 2009، ص 116).

ثانياً: التأثيرات الانفعالية: أظهر لازاغوس وآخرون أن الاستجابة الانفعالية للضغوط النفسية متنوعة، وتتضمن التوتر والقلق والاكتئاب والشعور بالعجز، وانخفاض تقدير الذات وسرعة الاستثارة والغضب والإحباط وتقلب المزاج والحزن، ويشكّ الباحثون بأن معرفة الفرد أنه مهدّد بفعل موقف ضاغط، فقد يؤدي إلى انفعال محدد، مثل القلق بدلا من الغضب أو الاكتئاب بدلا من الخوف، بل إن فهم عملية الضغوط النفسية بأكملها وبمكوناتها المترابطة والمختلفة (الموقف، الفرد، البيئة) تحدّد أيّا من نتائج العلاقة **الضاغطة** التي تتحقق من خلال تفاعل الفرد أو البيئة (عماد حداد، مرجع سابق، 2002، ص 21).

8. أعراض الضغط النفسي لدى المرأة العاملة المتزوجة:

- من بين الدراسات العديدة حول الضّغط تبدو دراسة الدكتورة جورجيا ويتكن لان ويل "DR GORGIA WITHIN-LANNOIL"، من الأفضل والأهم، إذ تشير إلى الأعراض المصاحبة للضغط النفسي لدى المرأة وهي كالآتي: انقطاع الطمث، التوتّرات التي تعترضها في مرحلة ما قبل الحيض، الصراع، الانهيار ما بعد الولادة، اكتئاب سنّ اليأس، تشنّج المهبل، البرودة الجنسية... الخ.
- ومن الأعراض المصاحبة لظاهرة فقدان الشهية للطعام، هذه الأعراض كما نلاحظ مرتبطة بالجانب البيولوجي للمرأة، لكنها تؤثر على تقديرها لذاتها تأثيرا سلبيا، وهناك أعراض عامة لا تخص فئة معينة من الأفراد المتعرضين للضغط النفسي وهي كالآتي:
- ✓ أعراض فسيولوجية: ارتفاع ضغط الدم، التنفس السريع، نوبات من الدوار، عدم الانتظام في النوم، التوتر.
 - ✓ أعراض انفعالية: العصبية، سرعة البكاء، الغضب، الاكتئاب، الشعور بالقر.
 - ✓ أعراض معرفية: الاختلاط في التفكير، عدم القدرة على التركيز، صعوبة اتخاذ القرار.
 - ✓ أعراض سلوكية: الانسحاب من الآخرين، تغيّر في أنماط السلوك الاعتيادية (السيد أحمد خليفة، مراد على عيسى السعد، 2008، ص 113).

قد يظهر عرض أو عرضين حين تتعرض المرأة للضغط النفسي، كأن تظهر عليها الأعراض الفسيولوجية أو المعرفية، أو أن تظهر عليها الأعراض الانفعالية والسلوكية فقط، وهناك من تظهر عليها 3 أصناف في آن واحد.

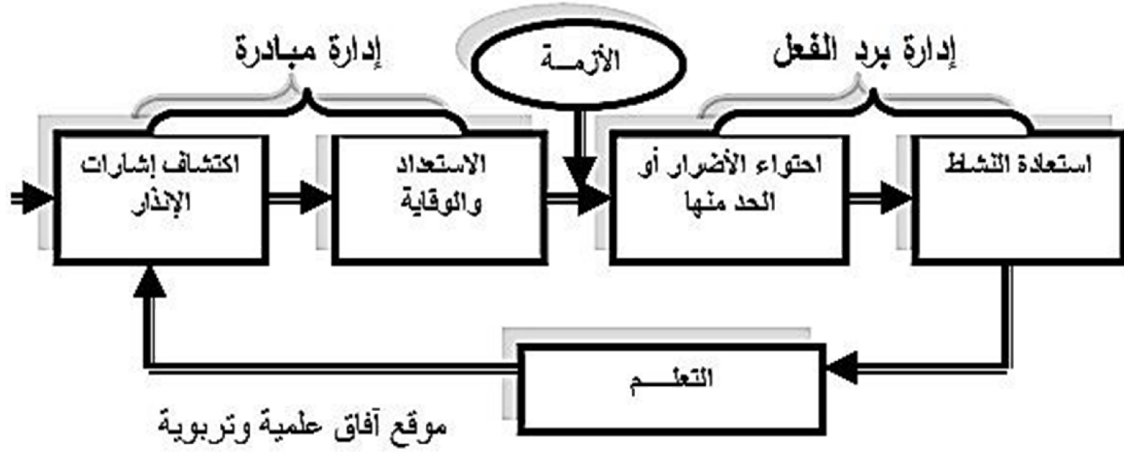


(<http://www.google.image>)

9. آليات قابلة للتكيف، فعالة، والتركيز على المشكلة:

هذه المهارات هي ما يمكن أن نسميه بـ "مواجهة المشكلة قبل وقوعها"، أو التعامل مع المشاعر السلبية الناتجة عن التوتر بطريقة بناءة (غالباً ما تكون التكيف)

- **محاولة إقامة علاقات صداقة (الانتساب):** وتتضمن التعامل مع التوتر الناتج عن اللجوء لشبكة اجتماعية بهدف الحصول على دعم، لكن الفرد لا يتشارك مع الآخرين حتى يتجنب تحمّل أي مسؤولية (Valliant, George E.2000. p98).
- **الفكاهة:** يخطو الفرد خارج ظرف معين لكسب منظور أكبر، ولتسليط الضوء على أي جوانب فكاهية قد تكون موجودة في الظروف العصيبة التي يواجهها.
- **التركيز الإيجابي:** تتيح المجال لـ "حل غير مباشر لصراع أو نزاع دون أن ينتج عنه أي عواقب وخيمة أو فقدان الرغبة. تتيح هذه الآلية في الأساس توجيه العواطف المزعجة إلى مخرجات مقبولة اجتماعياً.
- **إعادة التقييم الإيجابي:** إعادة توجيه الأفكار (الطاقة المعرفية) إلى أشياء جيدة قابلة للحدوث أو التنفيذ، وهذا يمكن أن يؤدي إلى نمو ونضج الشخصية والتأمل الذاتي وإدراك قدرات الشخص وإمكانياته؛ ومن آليات التكيف الأخرى: الترقّب والمراقبة الذاتية والإيثار (Fiona Jones, Jim Bright, Angela Clow,2001, p4).



مراحل إدارة الأزمة

(<http://www.google.com>)

10. معالجة القلق والضغط النفسي:

- هنالك طرق مختلفة يمكن أن تساعد الإنسان على التقليل من القلق، ومن هذه الطرق:
- التواصل مع صديق مقرب أو شخص عزيز، والتحدث معه عن المشاكل أو المشاعر التي تؤثر التفكير وتشغل البال وتسبب التوتر، فإن العلاقات الجيدة والتواصل مع الأصدقاء والمقربين مهم جداً لعيش نمط حياة صحية، وهم أكثر في حال كان الإنسان تحت ضغط نفسي وتوتر؛ حيث إنّ الشعور بالدعم والاطمئنان من وجود شخص مقرب قد يساعد كثيراً على تخفيف حدة التوتر.
 - التحدث الإيجابي مع النفس وتطمينها بأن كل شيء سيكون بخير، والتفكير الهادئ بالموضوع الذي يسبب القلق وما الذي يمكن فعله لحل المشكلة.
 - الاستماع إلى الموسيقى في جو مريح وهادئ وفي حالة من الراحة والاسترخاء، حيث إنّ الموسيقى الهادئة تحديداً لها تأثير إيجابي في الدماغ وعلى الجسم، ويمكن أن تساعد على خفض ضغط الدم، والحد من الكورتيزول؛ وهو هرمون يرتبط بالشعور بالإجهاد والتوتر، والاستماع إلى صوت المحيط أو إلى أصوات من الطبيعة قد يُشعر الإنسان بالاسترخاء والهدوء.

- تناول الغذاء الصحي له تأثير كبير على خفض مستويات التوتر، فالابتعاد عن السكريات والدهون الصلبة، والإكثار من الخضروات والفواكه والأسماك والأطعمة الغنية بالأحماض الدهنية أو الأوميغا 3 تحدد من أعراض الإجهاد والتوتر.
- الضحك يساعد على فرز هرمون الأندورفين الذي يحسن المزاج ويقلل مستويات الهرمونات التي تسبب القلق، ويمكن مشاهدة المقاطع المضحكة التي تغير المزاج وتحسن النفسية.
- استبدال القهوة أو مشروبات الطاقة بالشاي الأخضر؛ حيث إن الشاي الأخضر يحتوي على نسبة أقل بالنصف من الكافيين المتوفر في القهوة ويحتوي على مضادات الأكسدة الصحية، ويحتوي على حمض أميني له تأثير مهدئ في الجهاز العصبي.
- ممارسة التمارين الرياضية ولو كانت بسيطة، كالمشي القصير الذي يساعد على تحريك الدورة الدموية ويزيد هرمون الأندورفين، وبالتالي قد يحسن المزاج على الفور ويقلل الإجهاد والتوتر.
- الحصول على النوم الكافي، حيث أن قلة النوم أو النوم بدون الشعور بالراحة يعد مسبباً رئيسياً للتوتر، وفي حال الأرق.

11. استنتاج عام:

من خلال نتائج الدراسة نستنتج مايلي:

- توجد علاقة ارتباطية جوهريّة موجبة بين تحديّ المعلّمت في مواجهة مشاكلهنّ سواء في البيت أو المدرسة، واقتحامهنّ المشكلات لحلّها، والقدرة على المثابرة وعدم الخوف عند مواجهة أيّ من المشكلات التي تعترضهنّ في الحياة. وذلك بتوظيف آليات ومهارات التكيف مع الوضعية المثيرة للقلق والتوتر، والمشاركة في تجاوز الضغط؛ فإن أحسنت المرأة المعلّمة توظيف المواجهة وفق ما يناسب مع مصدر الضغط بالوسط المدرسي، فهي بذلك تحقق الاستقرار والتوازن لحياتها المهنية والعائلية.
- تعمل المرأة العاملة على المحافظة على الاستقرار المهني والأسري لها، ما يُمكنّها دائماً بالمرونة في التكيف وحسن التفاعل مع مصادر الضغط المختلفة، مع مختلف عناصر المحيط التربوي.
- إنّ إقدام الأستاذ وخاصة الأستاذة على الأفعال والسلوكيات التي من شأنها إلحاق الضرر بهما لاحقاً وعلى مسارهما المهني داخل المؤسسة، ما يجعله مهدداً بالفصل، فإن مستوى الاحتراق النفسي يكون مرتفع لديهما، أما إذا قلّت المخاطرة فإن مستوى الاحتراق النفسي سينخفض، مما يعني إمكانية التأثيرات والتغيرات التي يمكن أن يحدثها متغيّر المخاطرة مع بقية المكونات الأخرى.

12. التوصيات: في ضوء ما توصّلت إليه نتائج الدراسة الحالية فإنّ الباحثة توصي بما يلي:

- إعداد البرامج الإرشادية لتعزيز دور الصلابة النفسية لدى المعلّمت لمواجهة الضغوط النفسية.
- استغلال فرص العطل السنوية والعطل الأسبوعية من أجل التخفيف من الضغوط والتّرفيه.
- فسّح المجال أمام المعلّمت لتطوير قدراتهنّ ومهاراتهنّ وعدم تقييدهنّ بالخطة المتبعة وفتح مجال الإبداع.
- تخفيف الضغوط التي تواجه المعلّمت ولو بشكل نسبي بحيث تتوفر البدائل كالتدريس بتقليل المسافة بين البيت والمدرسة.
- عدم الشعور بالقيمة الإنسانية والمورد البشري داخل المؤسسة التي يعمل بها، والعمل وفق مبدأ ساعات العمل اليومية وما يقابلها من أجر يجعله غير مُكثّر بأهمية هذه العلاقات.
- التغيّر السريع للقيم في المجتمع الجزائري أذى بالشعور أكثر بالحاجة إلى المادة، حيث احتلت قيمة الحاجات البيولوجية المرتبة الأولى عن باقي القيم الأخرى.

❖ خاتمة:

إنّ سياقات التعامل هي ضمن مجموعة السياقات المعرفية السلوكية، تهدف إلى تحقيق حالة من التوازن والتكيف مع المواقف الجديدة. ولا يمكن عزلها عن تقييم الفرد وإدراكه سواء للوضعية بصفة عامة، أو بما يتعلق بقدراته الخاصة وإمكانياته والسند الاجتماعي المتوفر له؛ إذن فتقييم الفرد لعوامل معيّنة بأنها تهدّد توازنه يدفعه إلى أساليب متنوّعة في التعامل معها، ما يهدف إلى تخفيف التوتّر فتركّز على ضبط الانفعالات، ومنها ما يركّز على حلّ المشكل من خلال التخطيط وجمع المعلومات... فتتّوع هذه الأساليب يرتبط بخصائص مهمّة كالفرق الفردية أو طبيعة المواقف، وترتبط فعالية استراتيجيات المواجهة بمدى قدرتها على تحقيق الرضا والتحكّم في مختلف المواقف؛ أمّا إن فشلت في ذلك فهي غالباً ما تُسبّب المزيد من التوتّر، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على صحّة الفرد النفسية، وبالتالي عدم تأديته لواجباته بنجاح.

وعليه إذا لم يسارع التربويون إلى دراسة هذه الضغوط، ومعرفة أسبابها ونتائجها وصولاً إلى آليّة يتمّ من خلالها خفض هذه الضغوط، وتنبيه المسؤولين إلى أنّ هؤلاء المعلمين والمعلمات بحاجة إلى من يساعدهم ويأخذ بيدهم ويشعر بما يعانونه في الميدان التربوي، ويمنع عنهم كل أسباب الضغوط منعاً لتراجع أدائهم، وتعزيزاً لتفّتهم بأنفسهم، وإقبالهم على التدريس بمعنويات عالية، وحرصهم على حصول طلبتهم على نتائج عالية، فيشعرون معها بالرضى الوظيفي عن النفس، والثقة العالية بأدائهم وإنجازهم، مما ينعكس إيجاباً على أدائهم في العملية التعليمية التعليمية.

❖ قائمة المراجع:

1. صالح حسن، أحمد الداھري (2005)، مبادئ الصحة النفسية، دار وائل للنشر.مصر.
2. زبدي ناصر الدين (2007)، سيكولوجية المدرّس، دراسة وصفية تحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة.
3. فاروق السيد عثمان، (2001)، القلق وإدارة الضغوط النفسية، دار الفكر العربي، القاهرة.
4. خليدة مليوح، (2008)، مدى فعالية الفحص العيادي الإسقاطية والموضوعية في تشخيص الفصام في المجتمع الجزائري (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه في علم النفس، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
5. عماد حداد، (2002)، كيف تتغلب على الضغوط النفسية في العمل، دار الصفاء، دار الفاروق.
6. حسين مصطفى عبد المعطي، (2009)، المقاييس النفسية المقتننة، ط 1، زهراء الشرق، القاهرة.
7. حمدي علي الفرماوي، رضا عبد الله، (2009)، الضغوط النفسية في مجال العمل والحياة، موجّهات نفسية في سبيل التنمية البشرية، دار الصفاء، عمان.
8. عماد حداد، (2002)، كيف تتغلب على الضغوط النفسية في العمل، دار الصفاء، دار الفاروق، الخرّشة.
9. عمر ومصطفى القمش، (2009)، مصادر الضغوط لدى المعلمين والمعلمات في المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة البلقاء في الأردن، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية، مجلد (1)، العدد (2).
10. زين الدين امتثال، 2007، علم النفس المعرفي، دار المنهل، لبنان.
11. Louis croque, 2007, traumatismes psychique, Masson, Fiona Jones, paris Jim.
12. Valliant, George E. (2000, January). Adaptive Mental Mechanisms. American Psychologist.
13. Bright, Angela Clow, 2001, Pearson Education , Valliant.
14. FERRERI, M, VACHER, YET ALBEY, J, M (1995): Dépression et événement De vie, EMC, édition technique, Paris.
15. Hendrix, A.H.C. (2000): Sources and determinants of job stress among employees working in therapeutic toddler classes in Dutch rehabilitation centers. International Journal of Disability, Development and Education, 47(2), 155.
16. إدارة الأزمة. <http://www.gmail.com>
17. Michel Andrée, activité professionnelle et vie conjugale, centre nationale de recherche scientifique, sans date, paris.

أثر خروج المرأة للعمل على توافقها الزوجي

(دراسة مقارنة بين النساء العاملات وغير العاملات ببعض متوسطات ولاية بومرداس)

د/ عصامي رشيدة (جامعة مولود معمري - تيزي وزو -)

د/ حدبي حميدة (جامعة مولود معمري - تيزي وزو -)

ملخص: هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على أثر خروج المرأة للعمل على توافقها الزوجي -دراسة مقارنة بين العاملات وغير العاملات- من أجل ذلك قمنا باختيار عينة قصدية من ثلاث متوسطات بدلس ولاية بومرداس، متكونة من (50) امرأة، (25) منهن عاملات و(25) غير عاملات، طبقنا عليهن مقياس التوافق الزوجي لـ (Graham Spanier; 1976)، وبعد تحليل النتائج الخاصة بكل فرضية عن طريق استخدام اختبارات، توصلنا إلى النتائج التالية:

- لا توجد فروق دالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في مستوى الرضا بين الطرفين.
- لا توجد فروق دالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في مستوى الانسجام بين الطرفين.
- لا توجد فروق دالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في مستوى الإجماع بين الطرفين.
- توجد فروق دالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في مستوى التعبير عن العواطف بين الطرفين.

Abstract:

the aim of the present paper was to identify the impact of work on womens' marital compatibility. to reach this aim we applied the Spanier, G. Marital Compatibility Measure (1976) on a sample of 25 working ladies and 25 non working ones. for the statistical purposes we used the T. test, and as a result we found that there were no statistically significant differences between the workers and non workers women as concern their:

- Marital satisfactions.
- Marital harmonies.
- Their levels of marital-emotional expressions.

مقدمة:

الطبيعة البشرية أعطت للرجل القوة العضلية أكثر من المرأة، ولكن الأمر قد اختلف في عصر النهضة والتصنيع والتطور التكنولوجي، حيث أصبح الرجل والمرأة على قدرٍ من المساواة، فتحسّن وضعها الاجتماعي باقتحامها ميدان العمل وتحديها لكل الصعوبات التي تواجهها كأنثى، مُظهرةً للعالم أنها تستطيع العطاء بِسَلْكِها درجاً مَنَحَها القوة والاستقلالية. في هذا الصدد نجد اهتمام الكثير من الباحثين بموضوع خروج المرأة للعمل من عدّة نواحي منها، دوافعه نتائج وأثره على الزوج والأبناء وغيرها. ونحن بدورنا سلطنا الضوء في دراستنا هذه على خروج المرأة للعمل وعلاقتها بالتوافق الزوجي.

1. الإشكالية:

تعتبر الرابطة الزوجية أعظم قداسة شرعها الله سبحانه وتعالى على عباده بهدف استمرار البشرية، وبناء الأسرة لا يختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر فقط، وإنما حتى بين المجتمعات القديمة والحديثة، والتي عرفت تحولاً كبيراً في مختلف الزوايا؛ والمجتمع الجزائري بدوره لم يكن بمعزل عن هذه التحولات التي أدّت إلى تغيير النمط المعيشي للأسرة، فلم يُعدّ هناك شيوع كبير للأسرة الممتدة وما يجمعها من تقارب وتعامل ووحدّة

المصلحة، بل تغير دور كل من أعضائها ما أثر في تركيبها، والشيء البارز في هذا التحول كذلك هو خروج المرأة للعمل لمساهمتها في النشاط الاقتصادي والحياة العامة، فإذا كانت نسبة عمل المرأة الجزائرية ومشاركتها في الحياة العامة ضئيلة غداة الاستقلال بفعل عوامل ثقافية تتعلق بتقاليد المجتمع، فإن واقعها المهني عرف تغيراً ملموساً خاصة في السنوات الأخيرة، وفي هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن نسبة عمل المرأة انتقلت من (7,6%) سنة (1977) لتصل إلى (29,1%) سنة (2013) إذ استطاعت أن تكتسح مختلف مجالات العمل وتشغل مختلف المناصب (ONS.2013).

والملاحظ كذلك أنه ليست المرأة العاملة فقط هي ذات الشهادة التعليمية المؤهلة لذلك، بل قد فرضت الأوضاع الزاهنة خروج حتى تلك التي لم يسعها الحظ أن تتعلم، خاصة بعد تدعيم الدولة لقرار دور المرأة في التنمية الوطنية، وهذا كله من أجل مساعدة الزوج بسبب غلاء المعيشة من جهة، وإثبات ذاتها وإحساسها بكيانها الاجتماعي من جهة ثانية.

ولكن هذه الإيجابيات لن تنسينا أن للمرأة اهتمامات عائلية تخص الزوج والأبناء مما قد يُصعّب مهنتها سواء داخل أو خارج البيت، وهذا ما بيّنته العديد من الدراسات مثل التي قام بها إجلال محرم، والتي توصلت من خلالها إلى أن ثلث أفراد العينة من الأزواج يرون أن لعمل زوجاتهم آثار ضارة عليها وعلى أسرتها بسبب تعدد مسؤولياتها الأسرية والوظيفية. (كامل، 2001).

كما أنها تعاني مشاعر الذنب عند ترك أبنائها وهم بحاجة إلى رعايتها وحنانها وهذا ما قد يؤثر عليهم مستقبلاً (الداهري، 2008). من خلال ما سبق تبين أن هناك آراء متعددة حول خروج المرأة للعمل من حيث الإيجابيات والسلبيات، سواء من حيث وظيفتها الأسرية أو المهنية، ونحن بدورنا سنحاول في دراستنا هذه البحث في موضوع خروج المرأة للعمل وعلاقته بالتوافق الزوجي، ولهذا طرحنا التساؤل العام التالي: هل يؤثر خروج المرأة للعمل على التوافق الزوجي؟

التساؤلات:

- هل يؤثر خروج المرأة للعمل على الرضا بين الطرفين أكثر من غير العاملة؟
- هل يؤثر خروج المرأة للعمل على الانسجام بين الطرفين أكثر من غير العاملة؟
- هل يؤثر خروج المرأة للعمل على الإجماع بين الطرفين أكثر من غير العاملة؟
- هل يؤثر خروج المرأة للعمل على التعبير بين الطرفين أكثر من غير العاملة؟

2. فرضيات الدراسة:

- يؤثر خروج المرأة للعمل على الرضا بين الطرفين أكثر من غير العاملة.
- يؤثر خروج المرأة للعمل على الانسجام بين الطرفين أكثر من غير العاملة.
- يؤثر خروج المرأة للعمل على الإجماع بين الطرفين أكثر من غير العاملة.
- يؤثر خروج المرأة للعمل على التعبير بين الطرفين أكثر من غير العاملة.

3. تحديد المفاهيم الأساسية:

المرأة العاملة: حسب كاميليا إبراهيم هي: تلك المرأة التي تتحمل مسؤولية مزدوجة في أدائها مهمتين رئيسيتين في حياتها؛ فالأولى دور ربة بيت داخل أسرتها، والثانية خروجها إلى العمل قصد تغطية حاجيات الأسرة. (عبد الفتاح، 1984)

المرأة العاملة إجرائياً: هي الزوجة التي تعمل خارج البيت تاركةً بيتها وزوجها لمدة زمنية معينة.

التوافق الزوجي: قدرة التواء مع النفس (توافق نفسي)، ومع البيئة الاجتماعية (توافق اجتماعي)، واعتبره الباحثون عملية يتم فيها إنجاز أعمال معينة لتحقيق أهداف وإشباع حاجات، أو مواجهة العوائق والصعوبات وتخفيف التهديدات، واحتواء الأزمات والسيطرة عليها بأساليب تُرضي الفرد، وتقبله للمجتمع الذي يعيش فيه (الداهري، 2008).

التوافق الزوجي إجرائيًا: هو التفاهم بين الزوجين في مختلف نواحي الحياة سواءً الأسرية، الشخصية، المادية المعنوية وتحقيق نوع من الرضا بين الطرفين، وهو النتيجة التي يتحصل عليها أفراد عينة الدراسة على مقياس التوافق الزوجي.

4. دوافع وأسباب خروج المرأة للعمل:

من أكثر المسائل المثيرة للجدل في المجتمعات المعاصرة، الحديث عن عمل المرأة، فإذا كانت الاتجاهات المسيطرة في الساحة الثقافية تعتبر أن عمل المرأة أصبح حقًا بديهيًا لمساواتها في الحقوق الإنسانية مع الرجل، وحاجة موضوعية تفرضها طبيعة التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية، فإنّ الاتجاهات الأخرى تعتبر أنّ عمل المرأة مع ارتفاع معدلات البطالة وعدم توقّر الظروف للعناية بالأسرة والأولاد يعدّ خطوة محفوفة بالمخاطر، كما أنّ النساء أصبحن منافسات للرجال في سوق العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ العديد من المجتمعات التقليدية لا تزال تعدّ عمل المرأة الأساسي هو المنزل والعناية بالأولاد والأسرة.

لكنّ على الرغم من جميع التحفظات حول عمل المرأة، فالواقع يدفع بأعداد متزايدة من النساء في البلدان النامية لسوق العمل بسبب الحاجة لتحسين دخل الأسرة، حتى لو لم تكن لديها قناعة بضرورة العمل. (سيد، 2004)

1.4. دوافع اقتصادية:

من أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية وضرورة ألزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث، إذ أنّ أعباء المعيشة وغلاءها من دوافع خروجها للعمل من جهة والتطلّع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى، فالإحساس بأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود لرفع مستوى المعيشة كان من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي، ومن هنا يعدّ الدافع الاقتصادي عامل من عوامل الارتقاء بالمستوى العام للأسرة.

إنّ أساسيات الأسر تفرض على المرأة الخروج إلى ميدان العمل، أو امتحان بعض الحرف حتى المنزلية منها، إحساسًا بأهمية المال كوسيلة لرفع مستوى معيشة الأسرة، وبيّنت الدراسات في هذا المجال أنّ أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية وقوتها المُلِحّة لكسب المال وحاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة (عوفي، 2002). ومن بين الدوافع الاقتصادية نجد:

- الاستقلال الاقتصادي للمرأة.
- ارتفاع تكاليف المعيشة وتبدّل أنماط السلوك الاستهلاكي.
- -بطالة أو توقف الزوج عن العمل.
- -عدم وجود معيل للأسرة وتحسين الدخل.

2.4. الدوافع الاجتماعية:

تؤدي الدوافع الاجتماعية دورًا مهمًا في تحفيز المرأة ودفعها نحو العمل، من ذلك إيمان المرأة بأهمية العمل في حياة الإنسان، أو شعورها بوجود وقت فراغ لديها يمكن أن تقضيه بالعمل، كما تنتظر بعض الموظفات إلى المساواة مع غيرها في العمل، ويطمح البعض للحصول على مركز اجتماعي أعلى لتحقيق الذات من خلاله، وكذلك رغبة المرأة في الالتقاء بالآخرين، كما أنّ تشجيع بعض الأزواج لزوجاتهم على العمل خارج المنزل له أهمية كبيرة في هذا المجال، (فرحان، 1998)

3.4. الدوافع النفسية:

للدوافع النفسية دور كبير في خروج المرأة للعمل كغيرها من الدوافع الأخرى، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

- **وجود وقت الفراغ:** تعاني النساء عموماً من وجود وقت فراغ، لاسيما في ظروف عدم الإنجاب وغيره من الظروف، مما يدفع المرأة إلى العمل من أجل سدّ وقت فراغها الطويل، الذي يسبّب بدوره الكثير من الملل والضجر والقلق، ففي دراسة تهاضر حسون تبين أنّ ثمة نسبة 22% من النساء العاملات يعملن بسبب الملل والضجر (تماضر، 1993)

- تحقيق الذات: اتجهت المرأة للعمل خارج المنزل لتقضي على الوضع التقليدي الذي يضعها فيه المجتمع، باعتبارها ربة بيت وزوجة وأم، ويقع عليها العبء الأكبر للتنشئة الاجتماعية؛ فعملها ومساهمتها الإيجابية لصالح المجتمع، وحاجتها للانتماء يمنحها الرضا عن النفس وتحقيق ذاتها (عوفي، 2005).

5- آثار خروج المرأة للعمل:

5-1- آثار خروج المرأة للعمل على نفسها:

إن المرأة العاملة وبسبب كثرة وتعدد المسؤوليات الملقاة على عاتقها فإنها تصاب بالإرهاق المؤدي للضغط النفسي. (بوتفونشت، 1980).

والسلبات المرتبطة بعمل المرأة من الناحية النفسية ترتبط بمدى مناسبة العمل لشخصية المرأة وقدرتها ومهارتها، وأيضاً بنوعية شروط أداء العمل وظروفه... وأيضاً فإن العمل الروتيني الممل، أو العمل القاسي الصعب يساهم بشكل سلبي على صحة المرأة النفسية؛ فخروج المرأة للعمل يسبب لها عدة اضطرابات، كما يعمل على تشتت جهدها وعدم ضبط النفس وفقدانها لقدرتها على التركيز والقلق المستمر الذي تعيشه معظمهن.

إضافةً إلى ذلك نجد الحالة الفسيولوجية وما تواجهه من مشاكل خاصة بها وبتركيبها العضوي، ونأخذ كمثال لذلك فترة الحمل والولادة، حيث أنّ في هذه الفترة بالذات تلقي أصعب المراحل في حياتها، خاصة وهي بمثابة زوجة وأم عاملة مسؤولة داخل البيت وخارجه، فالغالبية العظمى من النساء العاملات يشتكين من الإرهاق الجسمي والذهني الذي يتعرضن له أثناء العمل، خاصة في مجال الصناعات الخطرة والمرهقة، والتي تؤثر على أداء المرأة لوظيفتها التربوية في الأسرة على أكمل وجه، لذلك ظهرت تيارات تنادي بفكرة أنّ المرأة مملكتها البيت والرجل له المجال الخارجي، إذ ينظر إلى توظيف النساء كخطر يهدد المستويات الأخلاقية والاقتصادية للأسرة (صادق زوزو، 2013).

5-2- آثار خروج المرأة للعمل على الأطفال:

إنّ اشتغال المرأة أدى إلى انشغالها عن بيتها وأطفالها، وباعتبار المرأة هي الزوجة والأم وربة البيت فهي مسؤولة عن إعداد جيل المستقبل، أي أنّها مسؤولة عن أسرتها وعملها في وقت واحد، ولهذا فإنّ عملية التوفيق ما بين المهنتين تخلق عندها أوضاعاً جديدة وتجعل منها إنساناً يعاني من تغييرات على الصعيد الاجتماعي، ويتمثل ذلك في التغيير الذي يحدث على مستوى الأسرة وفي دورها كأم عندما تضطر لترك طفلها لتقوم بعملها خارج المنزل، وتعتبر جميع الدراسات الاجتماعية والنفسية الأمّ أول معلّم للعلاقات الإنسانية وأول وسيط بين الطفل والعالم الخارجي؛ فإنّ أحسنّت تقديمه إلى هذا العالم زادت ثقته فيها، وإنّ أساءت تقديمه ظلّ يشعر طوال حياته بالوحشة والاعتراّب، كما أنّ الأمّ أول مصدر للأمن عند الطفل، وعطفاً كبيراً بذره هذا القلق، ويتوقف نجاح الأم في تطبيع الطفل على مهاراتها في استئجاب سلوكه غير المرغوب دون أن تشعره أنه فقد حبها (نعامة، 1984).

ولقد أكدت أغلب نظريات علم النفس الحديثة على أهمية العوامل النفسية التي تربط الطفل بأمه في السنوات الأولى من عمره، والآثار العميقة التي تتركها هذه الأخيرة على نموه الانفعالي، ولهذا فأهمية الحب في حياة الطفل ترجع إلى أنّه أول مظاهر العاطفة عنده تجاه الآخرين، فمن خلال حبّ الطفل لأمّه يتوصل إلى اكتساب الكثير من العادات التي يجب أن يتعلّمها الطفل عنها وذلك عن طريق المحاكاة والإيحاء (عبد الفتاح، 1984).

ومما يكون له أسوأ الأثر في شخصية الطفل هو غياب الأم وانفصالها المتكرر أو الطويل عنه، خلال السنوات الثلاثة الأولى من حياته، ذلك أنّ الطفل عاجز عن إدراك معنى الزمن، عاجز عن أن يدرك أنّ الأشياء التي تغيب عن نظره لا تزال موجودة، فهو يغطّي عينيه ويعتقد أنّ أحداً لا يراه، فغياب الأم يُشعره أنّها هجرتّه وأتته قد ضاع (نعامة، 1984).

وترتبط على ذلك فإنّ أطفال المرأة العاملة أطفال هجرتهم أمهاتهم، وحتى إذا سعت الأم لإيجاد بديل لها لرعاية أبنائها أثناء فترة عملها خارجاً، فالتناوب المتكرر لبديلات عن الأم يورث للطفل الشعور بالحيرة والقلق؛ ولقد أوضحت الدراسات العلمية التي أجريت في هذا المجال أهمية سلوك الأم في تشكيل السلوك عند الطفل وتطوره، ولقد لاحظ بولي من خلال أبحاثه بعض الآثار المترتبة على حرمان الطفل من أمّه، ومن أهمها حصول الطفل على درجات ضعيفة في اختبارات الذكاء،

ضعف تحصيله الدراسي، قدرة ضعيفة على إقامة علاقات مع الآخرين، تعرّضه لمشاكل سلوكية مثل القلق، المخاوف، التوتر العاطفي غير العادي. (دمنهوري، 1995)

3-5- آثار خروج المرأة للعمل على الزوج:

جاء تأكيد الإسلام على حقوق الزوج بصورة واضحة وصريحة غاية في التأكيد على وجوب طاعته وعدم إهمال حقه بأي حال من الأحوال من قبل المرأة، فقد تعرض لها أسباب أو تحدّتها مغريات فتهمل حقه أو تقصّر في حقه (أبو طاحون، ب سنة) والعمل يعتبر من الأسباب، الرئيسية في انشغال المرأة عن أداء كل واجباتها تجاه زوجها، كما أنّ إهمال المرأة العاملة لزوجها وانشغالها لفترات طويلة في العمل، ثم شعورها بالتعب في المنزل، ورغبتها في الراحة وقت تواجد وعدم قدرتها على التحدث إليه يؤدي إلى التباعد بين الزوجين مما يؤثر سلباً على نفسية كلّ منهما.

ففي إحدى الدراسات التي تمت على عدد من الزوجات العاملات، ذكرت السيدات جملة من تلك الآثار، فقد أجابت 17% منهن بقولها: أضيّق زوجي بغياي عن البيت عندما يكون متواجدا فيه، وأجابت 70 % منهن: أثّر أعصاب زوجي بكلامي حول مشاكل عملي مع رؤسائي وزميلي، وأجابت 02%: أوّل زوجي بتركي له وحيدا في حالة مرضه الشديد، و00%: أقلق زوجي بتأجيل فكرة إنجاب طفل آخر، وقالت 80% منهن: أثّر أعصاب زوجي عندما أرغب في أن يكون لي رأي أساسي في المواضيع الهامة في الأسرة، و8% أثّر أعصاب زوجي عندما أطلب منه مساعدتي في إدارة شؤون المنزل كالطبخ وغسل الأواني والملابس.

إنّ الأعداد المتزايدة من النساء العاملات، والتي تعبر جزئياً عن تحرر المرأة الذي انتشر على نطاق واسع، هذا التحرر في الحقيقة قد ألقى على عاتق المرأة أدواراً إضافية، ويقصد من ذلك أنّ الدور القديم للزوجة والأم قد انتهى إلى الزوال، بل في الواقع أنّ الزوجة الأم أصبحت مرغمة في العصر الحاضر بفعل الضغوط الاجتماعية على القيام بأدوار إضافية (حسن، 1983).

إنّ مطالبة المرأة بالقيام ببعض الأدوار التي كانت تعرف أنها من اختصاص الزوج أدى هذا الفعل إلى الصراع بين الزوجين، فلم يصبح الرجل هو المسيطر على الزوجة والأبناء، ولم تصبح القرارات الأسرية من حق الرجل وحده بل أصبحت تشاركه المرأة هذا الحق (عوفي، 2003).

الجانب الميداني:

1- منهج الدراسة: تختلف طبيعة المنهج باختلاف طبيعة الدراسة، ففي هذه الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي لكونه يصف ظاهرة اجتماعية، ويمكننا من خلاله معالجتها وتحليلها تحليلًا دقيقًا. (شحاتة، 1999).

2- عينة الدراسة: قمنا باعتماد الطريقة القصديّة، كوننا اخترنا أفراد العينة بشكل قصدي لتتوافق وغرض الدراسة. حيث بلغ عدد أفرادها (50) امرأة متزوجة، (25) منهن عاملات و (25) غير عاملات.

جدول رقم (01): يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن:

الفئات (السن)	الزوجة العاملة		الزوجة غير العاملة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
{ 31 ، 21 }	12	48%	13	52%
{ 41 ، 32 }	6	24%	9	36%
{ 51 ، 42 }	6	24%	3	12%
52 وما فوق	1	4%	00	00%
المجموع	25	100%	25	100%

يتضح من خلال الجدول أعلاه أنّ النسبة الكبيرة من النساء العاملات، والمقدرة ب 48% يتراوح سنهم بين (21 و 31) سنة، وهي فئة الشباب الذي يوحى بالنشاط والحيوية، ثمّ تليها نسبة 24% بالنسبة (32 إلى 51) سنة.

جدول رقم (02): يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	الزوجة العاملة		الزوجة غير العاملة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
إبتدائي	00	%00	2	%8
متوسط	00	%00	3	%12
ثانوي	6	%24	11	%44
جامعي	19	%76	9	%36
المجموع	25	%100	25	%100

يتضح من هذا الجدول أنّ المستوى التعليمي الجامعي تصدر المستويات الأخرى من التعليم، وهذا بنسبة 76% بالنسبة للزوجات العاملات. وهذا ربما ما يؤيد نتائج جدول رقم (1) وهو أنّ هذه الشهادة سمحت لهم بالعمل عكس المستويات الأخرى، أمّا عند غير العاملات فتظهر أنّ نسبتهنّ في هذا المستوى تقدر بـ(36%) ورغم ذلك ماكتات بالبيت، فهذا قد يرجع إلى أسباب عديدة، كعدم الرغبة في العمل من طرفها أو من طرف الزوج.

جدول رقم (03): يمثل توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	الزوجة العاملة		الزوجة غير العاملة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
(0, 5)	23	%92	23	%92
(6, 10)	2	%8	2	%8
المجموع	25	%100	25	%100

يظهر من هذا الجدول أنّ أغلب العائلات سواء عند العاملات أو غير العاملات، تحبذ عدم الإكتثار من الأبناء حتى يتسنى لها تربيتهم تربية سليمة، خاصة مع الظروف الصعبة الاقتصادية والاجتماعية... التي تعرف تغيراً من حين إلى آخر.

جدول رقم (04): يمثل توزيع أفراد العينة حسب مدة الزواج

مدة الزواج	الزوجة العاملة		الزوجة غير العاملة	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
{1, 10}	15	%60	16	%64
{11, 20}	7	%28	7	%28
{21, 30}	2	%8	1	%4
{31, 40}	1	%4	1	%4
المجموع	25	%100	25	%100

يتضح من هذا الجدول أنّ أغلب أفراد العينة لا تتجاوز مدة زواجهنّ 10 سنوات.

3. الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

قمنا بإجراء الدراسة في شهر أكتوبر 2019 على مجموعة من النساء المتزوجات العاملات منهم وغير العاملات، وقد تمّ توزيع استمارة البيانات الشخصية ومقياس التوافق الزواجي في بعض متوسطات ولاية بومرداس، وكذا بعض النساء الماكثات بالبيت.

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب مكان إجراء الدراسة بالنسبة للمرأة العاملة:

عدد الأفراد	مكان البحث
02 امرأة عاملة	متوسطة الإخوة ظريق / دلس
12 عاملة في المتوسطة، 04 عاملات فالثانوية	متوسطة بن ناصر، ثانوية 19 ماي / دلس
07 عاملات	متوسطة طوبال محمد / دلس

4. أدوات جمع البيانات:

مقياس التوافق الزوجي: (Graham Spanier; 1976)

اعتمدنا في هذه الدراسة على مقياس التوافق الزوجي لمعرفة ما مدى توافق الزوجة العاملة وغير العاملة في حياتها الزوجية، حيث يتكون من (32) بندا لقياس نوعية العلاقة كما يدركها الزوجين؛ كما يخدم المقياس عدة أغراض كمعرفة درجة التوافق الزوجي من خلال الدرجة الكلية أو من خلال التحليل العاملي والذي يبين أربعة عوامل تمثل مظاهر العلاقة الزوجية وهي:

- الرضا بين الطرفين: يتضمن البنود رقم: 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 31، 32.
- الانسجام بين الطرفين: يشمل البنود: 24، 25، 26، 27، 28.
- الاجتماع بين الطرفين: يضم البنود: من 01 إلى 15 عدا البندين 04 و 06.
- التعبير عن العواطف: يشمل البنود: 04، 06، 20، 30.

طريقة تصحيح المقياس:

يجيب المفحوص بوضع علامة X على إحدى الإجابات المتواجدة أمام كل بند، وهناك بنود تنقط من 01 إلى 06 وهي (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 31) ومن 0 إلى 5 وهي 32. ومن 0 إلى 23، 24، 25، 26، 27، 28، والدرجة النهائية هي مجموع كل بند، التي تتراوح بين (0 و 16) وكلما ارتفعت الدرجات عن 85 فأكثر هناك توافق زوجي، أما إذا انخفضت عن 85 فإنه لا يوجد توافق زوجي.

الخصائص السيكومترية للمقياس:

تم تطبيق المقياس على عينة من المتزوجين والمطلقين، ومنه تم التحقق من صدقه عن طريق صدق المضمون، والذي أظهر درجة عالية من الصدق، وحقق كذلك درجة ثبات عالية قدرت بـ (0,84) سنة 2004 من طرف الباحثة "كلثوم بلهوب" (بلهوب، 2004).

5. عرض، تحليل ومناقشة النتائج:

1.5. عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى: "تأثير خروج المرأة للعمل على الرضا بين الطرفين أكثر من غير العاملة"

جدول رقم (06): يبين نتائج اختبار T حول تأثير عمل المرأة على الرضا بين الطرفين.

الرضا العينة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	التباين	ت المحسوبة	ت الجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
عاملة	25	%50	44.2	2562.72	0.17	2.42	49	0.05
غير عاملة	25	%50	42.2	1337.84				

يتضح من خلال الجدول رقم (06) أن قيمة T المحسوبة تقدر بـ 0,17، وأصغر من قيمة T الجدولة المقدرة بـ 2,42 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 42، وبالتالي لا توجد فروق في الرضا بين الطرفين لكل من المرأة العاملة وغير العاملة.

2.5. عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية: "تأثير خروج المرأة للعمل على الانسجام بين الطرفين أكثر من غير العاملة".

جدول رقم (07): يبين نتائج اختبار T حول تأثير خروج المرأة للعمل على الانسجام بين الطرفين أكثر من غير العاملة.

الانسجام العينة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	التباين	ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
عاملة	25	%50	12,58	299,58				
غير عاملة	25	%50	12,6	261,69	0,04	2,42	49	0,05

يتضح من خلال الجدول رقم (07) أن قيمة T المحسوبة 0,04، بينما T لمجدولة قدرت بـ 2,42 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 49، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الانسجام بين الطرفين عند كل من المرأة العاملة وغير العاملة.

3.5. عرض وتحليل نتائج الفرضية الثالثة: "تأثير خروج المرأة للعمل على الإجماع بين الطرفين أكثر من غير العاملة".

جدول رقم (08): يبين نتائج اختبار T حول "تأثير خروج المرأة للعمل على الإجماع بين الطرفين أكثر من غير العاملة".

الإجماع العينة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	التباين	ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
عاملة	25	%50	61,24	2649.85				
غير عاملة	25	%50	53,4	1561.90	0,59	2,42	49	0,05

من خلال الجدول يتبين أن قيمة T المحسوبة تقدر بـ 0,59 وهي أصغر من قيمة T المجدولة المقدرة بـ 2,42 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 49، ما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الإجماع بين الطرفين لكل من الزوجة العاملة وغير العاملة.

4.5. عرض وتحليل نتائج الفرضية الرابعة: "تأثير خروج المرأة للعمل على التعبير عن العواطف أكثر من غير العاملة".

جدول رقم (09): يبين نتائج اختبار T حول تأثير خروج المرأة للعمل على التعبير عن العواطف أكثر من غير العاملة.

التعبير عن العواطف العينة	التكرار	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	التباين	ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
عاملة	25	%50	10,44	233,09				
غير عاملة	25	%50	11,04	454,95	2,80	2,42	49	0,05

من خلال الجدول رقم (09) تظهر قيمة T المحسوبة بقيمة 2,80 في قيمة T المجدولة تقدر بـ 2,42 عند مستوى الدلالة 0,05 ودرجة الحرية 49، وبما أن القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة، هذا يدل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة فيما يخص التعبير عن العواطف.

6. مناقشة النتائج:

1.6. مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

من خلال الجدول رقم (06) تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الرضا بين الطرفين لكل من المرأة العاملة وغير العاملة، وهذا يدل أن خروج المرأة للعمل له دافع قوي سواء لسد مختلف حاجيات الأسرة المادية منها وكذا المعنوية، حيث عمل المرأة ساعدها على تحقيق ذاتها وكذا بالنسبة للمرأة الماكثة بالبيت، فهي قادرة على تحقيق هذا الرضا بين الطرفين، وقد يعود ذلك للاكتفاء الذاتي التي تحققة تلك الأسر من كل النواحي المادية أو المعنوية، وهي الأخرى قد تمكنت من تحقيق ذاتها داخل المجتمع. وعليه تم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أن خروج المرأة للعمل يؤثر على الرضا بين الطرفين وكذا غير العاملة.

2.6. مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

من خلال الجدول رقم (07) تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الانسجام بين الطرفين لكل من المرأة العاملة وغير العاملة، هذا يدل على أن العمل ليس ناحية كمية فحسب، فقد نجد دخل الزوج كافي ومتوفر لتحقيق الحاجات الأساسية والثانوية ويقابله الشعور بالأمن والارتياح والرضا النفسي والاجتماعي من طرف المرأة، ما يحقق انسجام بين الطرفين، في حين نجد نفس الظرف إلا أن المرأة تخرج للعمل وهذا قد يكون محاولة منها للحصول على مكانة اجتماعية، أو يشعرها بالراحة والأمن أكثر ومنه تحقق نوعاً من الانسجام بين الطرفين داخل الأسرة. ومنه تم رفض الفرضية الثانية القائلة بأن خروج المرأة للعمل يؤثر على الانسجام بين الطرفين وكذا بالنسبة لغير العاملة.

3.6. مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

من خلال الجدول رقم (08) تبين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الإجماع بين الطرفين لكل من المرأة العاملة وغير العاملة، فخروج المرأة للعمل ومشاركتها لزوجها في تحمل النفقات ومتطلبات الحياة، أو مكوثها بالبيت لتربية أولادها وتحمل متطلبات الحياة العائلية بالبيت، جعل كل من الفئتين قادرتين على تحقيق الإجماع بين الطرفين لكن وفق طرق وسبل مختلفة. هذه بعض من الأسباب وهناك غيرها أدت إلى رفض الفرضية الثالثة التي تنص على أن خروج المرأة للعمل يؤثر على الإجماع بين الطرفين وكذلك بالنسبة للمرأة غير العاملة.

4.6. مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

من خلال الجدول رقم (09) تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في التعبير عن العواطف بين الطرفين لكل من المرأة العاملة وغير العاملة، يعتبر عمل المرأة واحد من أسباب توتر العلاقة الزوجية، فالبرغم من أن عملها يجلب لها الاحترام والتقدير ويرفع مكانتها الاجتماعية، إلا أن غيابها اليومي ولساعات طويلة عن البيت ينتج عنه توتر في علاقتها الزوجية وعدم قدرتها على تقديم العناية المطلوبة للزوج، لكثرة انشغالها بين الوظيفة والأعمال المنزلية، فيشعر الزوج بتقصير زوجته في خدمته ما يؤدي بهما إلى التصادم. في حين نجد أن المرأة الماكثة بالبيت تُلم بكل متطلبات الحياة الزوجية ما ينتج عنه استقرار عاطفي وتحقيق نوع من الدفء العائلي؛ وعليه تم قبول الفرضية الرابعة التي تنص على أن خروج المرأة للعمل يؤثر على التعبير عن العواطف بين الطرفين وكذا المرأة غير العاملة.

استنتاج عام:

- من خلال ماتوصلنا إليه من نتائج إحصائية بعد تطبيق اختبار T لدلالة الفروق على عينة تقدر بـ (50) امرأة، 25 منهن عاملة و25 منهن غير عاملة، في ولاية بومرداس وبعد تطبيق مقياس التوافق الزوجي لـ Graham Spanier توصلنا إلى:
- رفض الفرضية الأولى التي مفادها: يؤثر خروج المرأة للعمل على الرضا بين الطرفين أكثر من غير العاملة، حيث أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في مستوى الرضا بين الطرفين.
 - رفض الفرضية الثانية التي مفادها: يؤثر خروج المرأة للعمل على الانسجام بين الطرفين أكثر من غير العاملة، حيث أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في مستوى الانسجام بين الطرفين.
 - رفض الفرضية الثالثة التي مفادها: يؤثر خروج المرأة للعمل على الإجماع بين الطرفين أكثر من غير العاملة، حيث أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في مستوى الإجماع بين الطرفين.
 - قبول الفرضية الرابعة التي مفادها: يؤثر خروج المرأة للعمل على التعبير عن العواطف بين الطرفين أكثر من غير العاملة، حيث أنه توجد فروق دالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في مستوى التعبير عن العواطف بين الطرفين.

وفي الأخير يمكن القول أن النتائج التي توصلنا إليها تبقى نسبية في حدود الأدوات المستعملة، وعينة الدراسة وكذا البيئة التي أجريت فيها الدراسة.

خاتمة:

تعتبر المرأة عنصراً ضرورياً في البناء المجتمعي، حيث تقوم بعدة أدوار ووظائف سواء في البيت أو خارجه، إذ تعتني ببيتها وزوجها وتربية أبنائها من جهة، وخروجها لميدان العمل من أجل مساعدة زوجها في ميزانية الأسرة والمساهمة في خدمة المجتمع من جهة أخرى. وخروجها للعمل لا يكون تأثيره سلبياً إذا عرف الطرفان وضع مخططات بناءة تساعد في تسيير شؤونهما سواء داخل البيت الزوجية أو خارجه. هذه الدراسة كانت محاولة متنا للبحث عن علاقة خروج المرأة للعمل والتوافق الزوجي.

التوصيات:

- على ضوء هذه الدراسة ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات منها:
- تحسين شروط العمل بالنسبة للمرأة العاملة.
- عدم إدخال الضغوط والمشاكل المهنية إلى البيت الزوجية.
- تمديد فترة الأمومة إلى أكثر من ثلاثة أشهر حتى لا يؤثر كثيراً سواء على الأم أو الأبناء.
- تفاهم الزوجين على عمل الزوجة قبل الزواج حتى لا يقع في صراعات بعد ذلك.
- قبل اختيار المرأة لأي مهنة عليها مراعاة ظروف وضوابط المهنة ومدى توافقها مع طبيعة المرأة كأم مطالبة بالعناية بأبنائها والقدرة على تلبية حاجاتهم خاصة النفسية منها.
- على الزوج الذي لا يؤمن بفكرة عمل المرأة أن يوفر جميع متطلبات الأسرة، وتوفير ميزانية خاصة بالزوجة حتى تشعر بنوع من الاستقلالية المادية.
- على الدولة أو الخواص توفير مؤسسات رياض الأطفال داخل المؤسسة الإنتاجية حتى يتسنى للأم العاملة من أن يكون أبنائها أقرب إليها خاصة في فترة الرضاعة.
- على المجتمع تغيير نظره نحو المرأة العاملة مهما كان نوع عملها، خاصة كان (نوع العمل) مرتبط منذ زمن بعيد بالرجل فقط.

قائمة المراجع:

1. بوتفوشيت مصطفى (1980) العائلة الجزائرية، التطور والخصائص الحديثة، ديوان المطبوعات الجزائرية.
2. تناصر حسون (1993)، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
3. حمود حسن (1983) مشكلات المرأة العربية في التعليم والعمل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وحدة البحوث التربوية، تونس.
4. دمنهوري رشاد صالح (1995) التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي، دراسة في علم النفس الاجتماعي التربوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
5. نعامة سليم (1984)، سيكولوجية المرأة العاملة، مكتب الخدمات الطباعية، سوريا.
6. سهير كامل أحمد (2001)، علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى.
7. سيد فهمي محمد (2004)، المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم العربي، المكتبة الجامعية.
8. شحاتة سليمان (1999)، مناهج البحث بين النظرية والتطبيق، مصر، مركز الإسكندرية للكتاب، الطبعة الأولى.
9. الداھري صالح حسن (2008)، أساسيات الإرشاد الزواجي والأسري، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
10. أبو طاحون عدلي علي، حقوق المرأة دراسات وسوسيولوجية، جامعة المنفوفية، الإسكندرية.
11. عوفي مصطفى (2005) المرأة العاملة في مضمون الاتفاقات الدولية للعمل، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7، جامعة باتنة الحديثة، الإسكندرية.
12. عبد الفتاح كاميليا إبراهيم (1984): سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية.
13. كلثوم بلميهوب (2004)، الاستقرار الزواجي، دراسة مقارنة على عينة من الأزواج المضطربين زواجيا مع اقتراح برامج العلاج الزواجي، دكتوراه في علم النفس العيادي، جامعة الجزائر.

القيادة النسوية وعوامل نجاح المرأة في المجال القيادي

أ.د. سامية ابريغم، جامعة أم البواقي، الجزائر
ط.د. يمينة بوقندورة، جامعة أم البواقي، الجزائر

الملخص:

القيادة النسوية رؤية وقيم متقاسمة وأدوار جديدة في ممارسة القيادة، لا تعني فقط أن تكون المرأة في الموقع الأول بالتأثير فيما حولها، ولا تكون ضمن الإدارة العليا التي تقود الشركة، بل هي النمط القيادي الذي يحمل قدرا عاليا من خصائص المرأة وتفضيلاتها التي هي في جوانب عديدة لا تتطابق أو تتماثل مع خصائص الرجل وتفضيلاته. ومن أجل التحرر من القيود الاجتماعية سعيا لتحقيق طموحاتها ورغباتها، سعت المرأة إلى إثبات ذاتها بتقلد المناصب القيادية تأكيداً منها لذاتها وتحقيق المكانة الاجتماعية، فطموحات المرأة لا حدود لها بإبراز شخصيتها كفرد فعال في المجتمع، له حقوق وواجبات باعتبار أن العمل الخارجي وسيلة لاكتساب المكانة الهامة في المجتمع عامة والأسرة خاصة وتحقيق تطور المجتمع... فقد أخذت المرأة تشارك في مُعْتَرَك الحياة الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية، يظهر ذلك جلياً وبشكل كبير في المجال التعليمي والمجال الاقتصادي والسياسي.

إنّ خروج المرأة إلى العمل من منطلق حضاري وقيمي، وهو المشاركة الفعالة في المجتمع من أجل تحقيق التنمية والتقدم والتحضّر والرفق للمجتمع، وأنها قادرة على الدفع بعجلة التنمية من خلال إنجازاتها المختلفة وصولاً بها إلى تقلد مناصب قيادية تسعى من خلالها إلى تحقيق التطور لمجتمعها.

الكلمات المفتاحية: القيادة النسوية، عوامل النجاح، المرأة، المجال القيادي.

Abstract:

Women's leadership, vision and values of shared and new roles in the practice of leadership does not mean only women to be on site the first influence around, and not be within senior management that the company says, it is the type of leadership that carries a high degree of women's characteristics and preferences, which are in many aspects does not match or correspond to the characteristics of the man and his preferences. And for the transformation of social constraints in pursuit of their ambitions and their desires, sought for women to prove self-report of leadership positions, confirmation of self-esteem and social status, ambition women's no boundaries, highlighting her personality as an individual effectiveness in society rights and duties as to the external work a way to gain the important place in the society in general and family in particular and the development of society.. Women are taking part in the social, economic and political life, which is most evident in the educational, economic and political.

Keywords: Women's leadership, Success factors, women, leadership.

مقدمة:

إن القيادة هي من بين أهم الوسائل الأساسية في أي منظمة وعلى اختلاف نوعها، فهي أهم أدوات التوجيه التي من خلالها يستطيع المدير التواصل مع أفراد المنظمة، وإشاعة روح العمل الجماعي وروح الفريق والتي يستطيع بواسطتها التأثير على سلوك من يرأسهم، ومهما اختلف نوع القيادة إلا أنها كلها تنصب في خانة علاقة تأثير الرئيس في مرؤوسيه بحكم منصب صنع القرار، وبالتالي توجيه الجهود الجماعية من أجل تحقيق أهداف المنظمة؛ وإن القيادة النسوية هي أحد الأنماط القيادية التي تبلورت في الآونة الأخيرة ونتيجة لمجموعة من الظروف والتغيرات الحاصلة في العالم وفي مختلف المجالات، كل هذه الأسباب وأخرى جعلت من المرأة تتولى مناصب القيادة وفي مختلف المجالات، كون المرأة أصبحت موجودة في الكثير من المواقع لكي تتقاسم مع الرجل الأدوار والمراكز والمساهمات في حياة وتقدم المجتمعات، كون المرأة تمتلك الخصائص الإيجابية الضرورية في عالم الأعمال اليوم، كما أنها تقدم مساهمة كبيرة في المواقع التي تشغلها لتحقيق التنمية والدفع بعجلة التطور لمجتمعها، كونها تقوم على أساس التعاون والتشارك وهذه القيادة المطلوبة تعطي رؤية متقاسمة وأدوار جديدة في ممارسة القيادة.

أولاً: القيادة

1. مفهوم القيادة:

القيادة هي عملية تحريك الناس نحو هدف، وهي مكونة من ثلاثة عناصر: أولها وجود مجموعة من الأفراد، والعنصر الثاني هو وجود قائد، وأخيراً العنصر الثالث وجود هدف يحرك الناس إليه.

يعرفها كل من "هفل" و"كونس" (1957): "سلوك الفرد عند قيامه بتوجيه أنشطة جماعة من أفراد تجاه هدف مشترك" (قوراية، 2012، ص 25-26)، فمنهم من يحددها بالمركز الذي يشغله الشخص في الجماعة، ومنهم من يحددها عن طريق الوظائف المختلفة التي يقوم بها القائد وغير ذلك (الزبيدي، 2003، ص 220)؛ فالقيادة هي العنصر الأساسي الذي يربط أفراد الجماعة بعضهم مع بعض، ويحفّزهم على تحقيق الأهداف المرجوة، حيث تعتبر عنصراً فاعلاً ومؤثراً في أي منظمة تعليمية والتي بدورها تنعكس على فعاليتها (الحري، 2008، ص 17)؛ فهذا التعريف ركّز على شروط القيادة، أي أنه عرف القيادة على أساس مجموعة من الشروط.

كذلك هي قدرة تأثير شخص على الآخرين، بحيث يجعلهم يقبلون قيادته طواعيةً دونما إلزام قانوني، وذلك لاعتراهم بقيمة القائد في تحقيق أهدافهم، وكونه معبراً عن آمالهم وطموحاتهم، مما يتيح له القدرة على قيادة الجماعة، وكسب تعاون العاملين معه وتحقيق التجانس فيما بينهم، وإقناعهم بأنّ تحقيقهم لأهداف التنظيم يعدّ نجاحاً شخصياً لهم وتحقيقاً لأهدافهم (أبو النور، 2012، ص 6)؛ فالقيادة تعني عملية التأثير على الآخرين من أجل تنفيذ الأهداف التنظيمية، وترتكز على العنصر البشري، وترتكز على الافتراض القائل بأنّ فعالية المنظمة تعتمد وبشكل رئيس على حفز الأفراد العاملين وعلى تضافر جهودهم واستغلال قدراتهم، وبهذا فإنها تهتم بكيفية بناء الالتزام وتحفيز الآخرين لدفعهم لاستخدام مهاراتهم وقابلياتهم في تنفيذ الأنشطة، وتحقيق الأهداف (الفرجات، واللوزي، 2009، ص 237).

ويعرّف البعض القيادة على أنّها فنّ يكفل عدم خروجها من الخط الذي يوصل إلى تلك الأهداف؛ وبينما تعرّف القيادة بأنها فنّ معاملة الطبيعة البشرية أو فنّ التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة من الناس نحو هدف معيّن بطريقة تضمن طاعتهم وثقتهم واحترامهم وتعاونهم. كما يعرفها البعض أنّها فن توجيه الناس والتأثير فيهم، فنّ الناحية النفسية هي فن تعديل السلوك ليسير في الاتجاه المرغوب وهي فن وعلم، فهي تحتاج إلى دراسة خاصة وبحث عميق في نواحي العلوم الإنسانية كعلم دراسة الإنسان وعلم النفس والاجتماع (العجمي، 2008، ص 30)، فهي ذلك العنصر الإنساني الذي يجمع مجموعة العاملين ويحفّزهم على تحقيق أهداف التنظيم؛ فالقيادة ليست ميزة شخصية في شخص القائد ولكنها محصلة لمركّب معقد من الفرد، والمجموعة، وظروف التنظيم (السلي، د.ت، ص 223).

أما فيما يخصّ تعريف النظرية الكارزمية للقيادة: "فهي تعرّفها بأنّها المثالية المحبوبة من الجماهير أو بريق الزعامة" (عواد، 2013، ص 178)؛ هي أيضاً القدرة والقابلية على التأثير وتحفيز الآخرين وتوجيههم نحو تحقيق الأهداف (جواد، 2010، ص 316)، وتتمثل في القدرة على الحصول على تعاون وتجاوب الأفراد العاملين تحت إشراف رئيس معيّن، والحصول على احترامهم لرئاسته وقبولهم لها من أجل دفعهم للعمل المشترك المثمر لتحقيق هدف معيّن (عباس، 2011، ص 183).

يعرف "تشير مرهون" القيادة بأنها عملية إثارة طموح الآخرين للعمل الحادة، من أجل إنجاز المهمات المطلوبة (درة، وجودة، 2011، ص 215)؛ كما أنها هي عملية التوجيه والتأثير على النشاطات ذات العلاقة المهمة التي يؤديها أعضاء الفريق (السحيات، 2009، ص 91)، وهي بمثابة فنّ التأثير في الرؤوسين لإنجاز المهام المحددة لهم بكل حماس وإخلاص؛ ومن جهة نظر النتائج فهي القدرة على حثّ وحفز الأفراد على إنجاز ما ترغب القيادة في تحقيقه (حنفي أبو تحف، وبلال، 2002، ص 104)، فالقيادة كلمة تحمل عدّة معانٍ، وهي وظيفة لا يستطيع القيام بها إلا عدد قليل من الأفراد، ولما كانت القيادة مصطلح يشير إلى الوظيفة التي بواسطتها يقوم الفرد بالتوجيه أو التأثير في أفكار ومشاعر أفراد آخرين، وفي سلوكهم حتى يؤديوا الأعمال المناطة بهم. فإن القيادة تأخذ أشكالاً متنوعة، فهناك القيادة المباشرة، والقيادة غير المباشرة، أو قيادة روحية، والقيادة مهما تكن هي توجيه لسلوك الآخرين نحو غرض معين (جواد، 2010، ص 34).

فهي مصطلح يشير إلى العملية التي بواسطتها يقوم الفرد بالتوجيه أو التأثير في أفكار أو مشاعر أفراد آخرين، أو في سلوكهم، وهذا التأثير قد يحدث من خلال أعمال الفرد ومؤلفاته أو رسوماته، أو اختراعاته أو ابتكاراته (العلاق، 2008، ص 281)، كما يقول "Flumer" القيادة تعني القدرة على إقناع الآخرين للسعي لتحقيق أهداف معينة ومهارة إيصالهم إليها.

يعرّف "ليكرت" القيادة بأنها قدرة الفرد التأثير على شخص أو جماعة وتوجيههم وإرشادهم لنيل تعاونهم وحفزهم للعمل بأعلى درجة من الكفاية، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة. وتعرّف أيضًا على أنها عملية يقوم فيها شخص بممارسة تأثير ناجح على الآخرين للوصول إلى أهداف مرغوبة (حريم، 2009، ص 195).

القيادة تعني عملية التأثير على الآخرين لتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف الجماعة؛ كما عرّف بأنها تعني عملية استخدام القوة لإحداث نوع من التأثير في الغير، فهناك شبه إجماع على أنّ القيادة تعني عملية التأثير في الأنشطة الفردية أو الجماعية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المنشودة في موقف ما، من هذه التعاريف يتضح أنّ أي محاولة للتأثير على سلوك فرد أو مجموعة من الأفراد وتوجيهها لتحقيق غايات معينة، يعتبر نشاطاً قيادياً سواء كان في منظمات إقتصادية، سياسية، إدارية، تعليمية، صحّية، أو حتى على مستوى العائلة والأصدقاء (السواط، سندي، والشريف، 1428هـ، ص 230).

ثانياً: القيادة النسوية.

هي الأسلوب القيادي للمرأة، وهذا المصطلح تعبير عن الطبيعة الأنثوية للمرأة كقائد، وهذا الأسلوب يستمد قوته من العواطف والأحاسيس (رضوان، 2010، ص 115).

وعبّر عنها Rouleau - Carroll بمجموعة الخصائص المميّزة في أداء النساء بالمقارنة مع الرجال، والتي تُمكن المرأة من تحقيق النتائج المرغوبة والفاعلية والحفاظ على النجاح. وفي عصرنا هذا؛ هي المهام التي تقوم بها المرأة التي كانت احتكاً للرجل فقط، وهي المفتاح الأول من أجل نجاح عملية التغيير (الدليمي، 2016، ص 17).

ترى الباحثتان بأنّ القيادة النسوية قدرة العنصر الأنثوي على توجيه سلوك الرؤوسين لما يخدم أهداف ورسالة المنظمة. (الباحثة).

1. التعريف الإجرائي:

القيادة النسوية هي بمثابة توتّي الجنس الأنثوي لمناصب قيادية في جميع المجالات، وهذا ما يمكنها من صنع القرارات التنظيمية والتي تنصبّ في خانة تحقيق الأهداف المرجوة بغية الدّفع بعجلة التنمية للمجتمع.

2. دوافع خروج المرأة للعمل:

- الحاجة الاقتصادية وضرورة الرّزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع الحديث، إذ أنّ أعباء المعيشة وغلاءها من جهة والتطلّع إلى مستوى أفضل من جهة أخرى دفع المرأة إلى الخروج في البحث عن عمل، حيث أنّ الإحساس بأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود لرفع مستوى المعيشة كان من أهمّ العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي؛ ومن هنا يعدّ الدافع الاقتصادي عامل من عوامل الارتقاء بالمستوى العام للأسرة، فقد يكون الدافع للعمل الوصول إلى مستوى أرقى من حيث التعليم أو تحقيق بعض الكاليات، أو من أجل الوصول إلى مكانة اجتماعية أرقى (عاجب، 2017، ص 30 - 31).

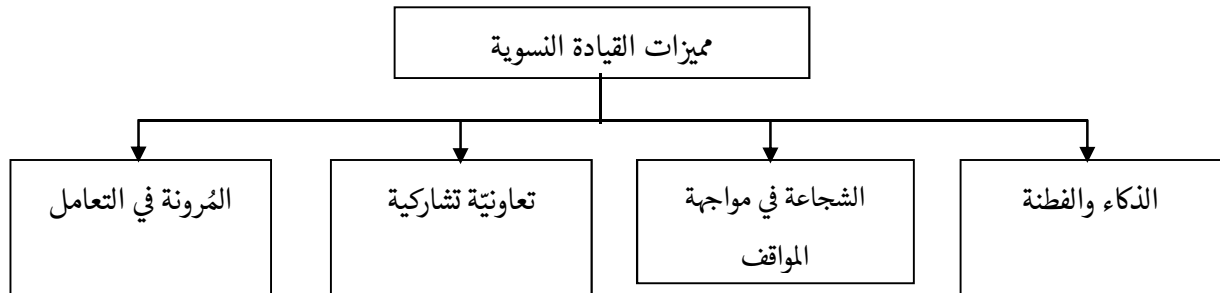
- ظهور فكرة التحزّر وإثبات الذات والشعور بالقيمة كخوافز للمرأة، إذ ترى أنّ بحصولها على الدرجات العلمية والعملية تستطيع المرأة تأكيد ذاتها في المجتمع، وخاصة في أسرته وأمام زوجها فتصبح له سنداً وليست خاضعة، ولقد بيّنت دراسة "كليجر" أنّ هناك عدداً كبيراً من الأمّهات يعملن من أجل لذة العمل وما يحققه من إشباعات نفسية أكثر من أولئك اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية، فلقد حققت المرأة العاملة شبكة أخرى من العلاقات في إطار المجتمع الخارجي، فأصبح عملها يحقق أهداف اجتماعية كالزّماله والحياة الاجتماعية والمساهمة في نواحي مختلفة للنشاط، وهكذا تشعر بكيانها واحترام الغير لها وتقديرها (فرحات، 2012، ص 127). يُشكّل الجانب النفسي دافعاً قوياً للخروج إلى العمل، ويتمثّل في حبّ الظهور والحاجة إلى تحقيق الذات، ففي دراسة قام بها "ياو" فإنّ نسبة 48 بالمائة من الأمّهات العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن من أجل تقديم خدمة للمجتمع، ويَريّن حاجتهنّ للبقاء في صحبة الآخرين من خلال احتكاكهنّ بالأفراد وتكوين صداقات، وقد أثبتت "فرديناند" بأنّ المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح ضغط انفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها تحت ضغط الحاجة الاقتصادية (بلعقاب، 2017، ص 20).

3. مزايا القيادة النسوية ومقومات نجاحها:

إنّ قيادة المرأة تختلف عن قيادة الرجل، وهذا الاختلاف يمثّل مزايا للقيادة النسوية وتشمل:

- الحكمة والاستقرار وذلك لوجود بُغْد العاطفة في قيادتها وذلك يضمن شمولية التفكير.
- قيادة المرأة منظّمة ومرتبّة وصارمة لتحقيق الأهداف المَرْجُوّة.
- كثرة الحذر مع مزيج من الجرأة في اتّخاذ القرارات عن الرجل.
- المرأة لديها القدرة على التخطيط للمستقبل أكثر من الرجل.
- خلق علاقات إنسانية داخل المنظمة.
- المرأة أكثر قدرة على التعامل مع التغيّر وذلك يعود لأسلوبها المرن (الدليمي، 2016، ص 19).

شكل رقم 01: يمثّل مميّزات القيادة النسوية (إعداد الباحثين).



- **معوّقات شخصية:** طبيعة الدور البيولوجي والتقلّبات الهرمونية المصاحبة للأدوار البيولوجية، والتي عادةً ما تكون مصحوبة بعوارض صحية ونفسية تؤثر على أدائها في العمل وعلى معدل غيابها ويضعف قدرتها على اتّخاذ القرار وتحمل ضغوط العمل (رضوان، 2010، ص 125).
- **ضغط العادات والتقاليد الموروثة:** تعتبر العادات والتقاليد أنّ خروج المرأة للعمل تنكّر وتتصلّ عن عاداتها وتقاليدها، وأنّ الرجال خلقوا ليكونوا قادة وأنّ المرأة يجب أن تقوم بدورها الطبيعي، وهو القيام بدورها كزوجة وتربية أولادها، وهم يرفضون فكرة المرأة القيادية لأنّ متطلباتها والتزاماتها تتعارض في نظرهم مع العادات والتقاليد المتعارف عليها (موفق، وهيشر، 2015، ص 248).
- من أهمّ ما تواجه المرأة العاملة مشكلة التوفيق بين عملها المنزلي وعملها في المؤسسة، أو ما يعرف بالمتفصل بين العمل المنزلي والعمل المهني لدى المرأة، أو ما يسمّيه البعض بصراع الأدوار؛ وهذا يعني أنّ الصراع يكون بين متطلبات البيت وتربية الأطفال، لهذه الوظائف يعتبرها المجتمع منذ القديم وظائف خاصّة بالمرأة (بن زيان، 2004، ص 44).
- إضافةً إلى ذلك تواجه المرأة الإطار المتزوجة مشكل تعدّد الأدوار كزوجة وربة بيت وامرأة عاملة لديها طموحاتها في التقدّم في عملها، وهذا ما يشكّل مبرّراً لدى العديد من الرؤساء وراء عدم منح المرأة حقّها في الترقية لمناصب عُليا، كوّن أنّ التزاماتها الكثيرة تقلّل من كفاءتها في إدارة المناصب العليا (موفق، وهيشر، 2015، ص 248).

إنَّ المرأة العاملة كثيرًا ما تجد نفسها أمام مطالب وتوقعات متعدّدة واختيارات صعبة قد تكون مستحيلة، فما ينتظره البيت منها لا يمكن أدائه نتيجة عملها الخارجي، وما يتوقعه الزوج تحوُّل دُونَهُ حاجات الأطفال ومطالب البيت وضيق الوقت ونقص الجهد، وما تتمناه لذاتها قد لا يُتاح لها عندما تجد نفسها موضوعةً دائماً أمام اختيارات وأولويات متعدّدة؛ تأجيل هذا وتقديم آخر حتى تتمكن من المحافظة على الحد الأدنى من استمرارية الحياة (بن زيان، 2004، ص 45).

التوصيات:

- إعطاء فرص للمرأة في المساهمة في العمل القيادي، باعتبار أنَّ العنصر النسوي قادرٌ على الخلق والإبداع لتحقيق الأهداف المرجوة.
- تمكين المرأة من تولي المناصب القيادية لما لديها من القدرة على التخطيط للمستقبل والدفع بعجلة التنمية، نظراً للإمكانيات التي تمتلكها.
- دفع المرأة لتولي المناصب القيادية لأنها أكثر قدرة على التعامل مع التغير، وذلك يعود لأسلوبها المرن وقدرتها على خلق علاقات إنسانية داخل المنظمة.
- محاولة إسناد المناصب القيادية للمرأة في ميادين مثل: التمرّيز، والعناية بالأطفال، والتعليم. والظاهر لنا مما نعرف من النصوص الإسلامية أنَّ المرأة "راعية على بيت زوجها، وولده، وهي مسؤولة عن رعيتهما".
- إقامة أيام دراسية ومُلتقيات علمية حول أهمية القيادة النسوية في ميدان العمل، وغرس فكرة إمكانية أن تتحمّل المرأة مسؤولية العمل، كما يمكن أن يعتمد عليها الرجل في تحمّل المسؤولية.

خاتمة:

إنَّ القيادة هي إحدى أهم المتغيرات في مختلف التنظيمات لما لها من أهمية كبيرة، كونه نجاح المنظمة يقوم على أساسها، لأنها تعمل بشكل مستمر ومتواصل من أجل تحقيق رسالة المنظمة، فهي بمثابة القدرة على توجيه الآخرين بمرونة وقابلية، وهذا ما تسعى إليه القيادة النسوية، كونها قيادة العنصر الأنثوي الذي يعمل على إيجاد الحلول للمشكلات التنموية، كونها نموذج يقوم على التبادلية، وكذلك فإن خصائص المرأة هي الأقرب للتفاهم والتعاون والمشاركة في صنع القرارات وعمل الفريق والاعتراف بجهود الآخرين، وبهذا الأسلوب يتحقّق الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري، أيّ إشراك العاملين في اتخاذ القرارات، وبالتالي فتح فرص أكثر للعمل الجاد من أجل تحقيق النمو والرفق؛ لذلك فإنّ تزايد انخراط المرأة في العمل القيادي سيقدم دفعةً قويةً للعنصر النسوي من أجل إثبات وتحقيق الذات عن طريق مضاعفة الجهود والاستثمار في الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لتحقيق التقدم للمجتمعات الإنسانية؛ فالقيادة ليست فقط مقتصرةً على العنصر الذكوري، لأنّ المرأة استطاعت الوُجُوع إلى عالم القيادة وعالم الأعمال، وعملت جاهدةً على إيجاد نموذج قيادي جديد لها يتماشى مع القدرات والخصائص المميزة لها، وبذلك تكون القيادة النسوية أحد أنماط القيادة القائم على أساس التشارك والتعاون من أجل رفع درجة النمو والتطور في مختلف المجالات ومختلف المجتمعات.

قائمة المراجع:

1. أبو النور مروة، (2012)، العوامل المؤثرة في أنماط السلوك القيادي لدى القيادات النسوية في منظمات المجتمع المدني، قُدِّمَ هذا البحث استكمالاً لمتطلبات النجاح لنيل درجة الدبلوم العالي في إدارة مؤسسات المجتمع المدني من التعليم المستمر، غزة: الجامعة الإسلامية.
2. جواد شوقي ناجي، (2010)، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، (ط1)، عمان: دار الحامد.
3. الحربي قاسم عائل، (2008)، القيادة التربوية الحديثة، (ط1)، عمان: الجنادرية للنشر والتوزيع.
4. حنفي عبد الغفار، وأبو فحرف عبد السلام، وبلال محمد، (2002)، السلوك التنظيمي (ط1)، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
5. حريم حسين، (2009)، السلوك التنظيمي - سلوك الأفراد والجماعات في منظمات الأعمال، (ط3)، عمان: دار الحامد للنشر.
6. الفريجات خضير، كاظم حمود، وسلامة موسى، والشهابي أنغام، (2009)، السلوك التنظيمي، (ط1)، عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
7. لزغد فيروز، (2011)، التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة، دراسة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، الجزائر: جامعة الجزائر 2.
8. درة عبد الباري، ومحفوظ جودة، (2011)، الأساسيات في الإدارة المعاصرة منحنى نظامي (ط1)، عمان: دار وائل للنشر.
9. الزبيدي، كامل عدوان (2003). علم النفس الاجتماعي (ط1). عمان: الوراق للنشر والتوزيع
10. السحيات ختام عبد الرحيم، (2009)، مفاهيم جديدة في علم الإدارة (ط1)، عمان: دائرة المكتبة الوطنية.
11. السامي علي، (د.ت)، السلوك الإنساني في الإدارة، (د.ط)، القاهرة: مكتبة غريب للنشر.
12. عباس أنس عبد الباسط، (2011)، إدارة الأعمال وفق منظور معاصر، (ط1)، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
13. العجمي محمد حسنين، (2010)، الاتجاهات الحديثة في القيادة الإدارية والتنمية البشرية، (ط1)، عمان: (د.ن).
14. عواد فتحي أحمد ذياب، (2013)، إدارة الأعمال الحديثة بين النظرية والتطبيق (ط1)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
15. العلاق بشير، (2008)، الإدارة الحديثة - نظريات ومفاهيم - (د.ط)، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
16. قوراية أحمد، (2012)، فن القيادة المرتكزة على المنظور النفسي الاجتماعي الثقافي، (ط2)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
17. محامدية إيمان، وبوطوطن سليمة، (2013)، المرأة العاملة والعلاقات الأسرية، الملتقى الوطني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
18. رضوان محمد مدحت عبد اللطيف، (2010)، القيادة النسائية وتفعيل القرار في التنظيم الاجتماعي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، مصر: جامعة الزقازيق.
19. موفق سهام، وهيشير سميرة، (2015)، المرأة العاملة والمناصب القيادية "دراسة لظاهرة السقف الزجاجي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد السابع عشر، جوان 2015.
20. عاجب بومدين، (2017)، الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في علوم علم النفس، الجزائر: جامعة وهران.
21. فرحات نادية، (2012)، عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5.
22. بلعقاب، رؤوف (2017). عمل المرأة وأثره على العلاقة الزوجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس العيادي، الجزائر: جامعة سطيف 2.
23. بن زيان مليكة، (2004)، عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الاجتماعي والاتصال، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة.
24. الدليمي ميرم، سلمان عباس، (2016)، خصائص القيادة النسوية وأثرها في تطوير رأس المال النفسي: اختبار الدور المعدل لقوة الخبرة، قُدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

استخدام صورة المرأة الجزائرية في مواقع التواصل الاجتماعي

دراسة مسحية على عينة من الطلبة الجامعيين 2019

أ. عدلان زروق جامعة الجزائر 3

مراد بلياسين جامعة الجزائر 3

الملخص:

سنتناول في دراستنا الموسومة تحت عنوان: (استخدام صورة المرأة الجزائرية في مواقع التواصل الاجتماعي)، وتلعب الصورة دورا هاما عند مختلف المجتمعات منذ القديم، وتعتبر كذلك الصورة من بين المضامين الأكثر تداولاً وانتشاراً عند المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي، وكثيرا ما شكّلت موضوع بحثٍ واهتمام في الدراسات المتعلقة بعلم النفس والاجتماع، وكذلك في علوم الإعلام والاتصال، سواء عن طريق البحوث والدراسات الامبريقية (كيفية)، والبحوث والدراسات النوعية (كيفية)، ودراستنا تركز على الشق الأول من البحوث والدراسات. ونستخدم في هذه الدراسة المنهج المسحي مع أداة الاستبيان (الاستمارة 50) مفردة، وهذا بالقيام بتوزيعها على الطلبة الجامعيين بجامعة الجزائر (03) كلية الإعلام والاتصال، ويهدف بهذه الدراسة للوصول إلى توظيف صورة المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي، كما تكمن أهمية الدراسة في كونها بحثت عن استخدام الطلبة لمضمون صور المرأة المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: صورة المرأة، الاستخدام، الإعلام الإلكتروني، مواقع التواصل الاجتماعي.

Résumé:

Nous aborderons dans notre étude: (Utilisation de l'image des femmes algériennes dans les réseaux sociaux), l'image joue un rôle important dans les sociétés et cela depuis longtemps et elle est parmi les contenus les plus discutée et répandue parmi les utilisateurs des réseaux, ce qui a fait l'objet d'étude et de recherches en psychologie, en sociologie et les sciences de l'information et de la communication et cela par le biais d'études empiriques (quantitatives) et les recherches qualitatives. Notre étude est basée sur le premier volet de la recherche et pour ce faire nous avons utilisées la méthode d'enquête avec l'outil du questionnaire (50 formulaire) distribuée sur 50 étudiants de l'université Alger 3 Faculté de l'Information et de Communication dans le but de comprendre l'emploi de l'image de la femme dans les contenus utilisées par les étudiants sur les réseaux sociaux et l'importance de cette étude se résume dans la recherche de l'utilisation des étudiants des contenus de l'image de la femme dans les réseaux sociaux.

Les mots clés : L'image de femme. L'utilisations, les réseaux sociaux.

مقدمة:

أصبحت مختلف الوسائل والوسائط الإلكترونية محلاً للدراسة والبحث من قبل المختصين والدارسين في علوم الإعلام والاتصال، وهذا يتناول ومعالجة طبيعة المحتوى والمضمون المنشور سواء ما تعلق به (الصورة، الصوت، أو الكتابة)، وتطرق في هذه الدراسة إلى موضوع صورة المرأة الجزائرية المتناولة والمتداولة في مواقع التواصل الإلكترونية، حيث أصبحت للصورة مكانة وأهمية بارزة في حياتنا المعاصرة، فلا يمكن أن نتصور حياة بدون صور، فهي حاضرة في حياتنا اليومية داخل (الأسرة، المدارس التعليمية، الأماكن العمومية، الشارع)، وكذلك الشيء نفسه ينطبق على تواجد صورة المرأة في مختلف الوسائل والوسائط الإلكترونية المختلفة ونقصد بها (الصحف والجرائد، السينما والمسرح، القنوات التلفزيونية، الوسائط الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي...)، ونظراً لأن صورة المرأة الجزائرية تُستخدم في عدة مواضيع وفي عدة مجالات، فإنه من الواجب علينا البحث عن طبيعة الاستخدام لصورة المرأة سواء الشق السلبي أو الإيجابي؛ وعليه، التساؤل الرئيسي الذي نطرحه في دراستنا هذه يكون على النحو الآتي: ما طبيعة استخدام الطلبة الجامعيين لصورة المرأة الجزائرية في مواقع التواصل الاجتماعية؟

ولتفكيك الإشكالية نستعين بطرح بعض التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

1. تساؤلات الدراسة:

- ما طبيعة صور المرأة المنشورة والمتداولة في مختلف مواقع التواصل الاجتماعية؟
- كيف ينظر الطلبة الجامعيون إلى صورة المرأة الجزائرية المستخدمة في مواقع التواصل الاجتماعي؟
- ماهي الأهداف الرئيسية من وراء نشر صور المرأة الجزائرية في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي؟

2. أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تقديم تعريفات حول موضوع صورة المرأة وتوظيفها في مواقع التواصل الاجتماعي.
- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الهدف العام والمتمثل في التعرف على طبيعة صور المرأة الجزائرية المنتشرة في مواقع التواصل الاجتماعي.
- التعرف على المغزى من نشر الطلبة الجامعيين لصور المرأة الجزائرية في مواقع التواصل الاجتماعي.

3. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

- الدراسة ذات أهمية لكونها تهتم بموضوع استخدام الطلبة الجامعيين لمواقع التواصل الاجتماعي.
- الاهتمام بجانب صور المرأة الجزائرية المنتشرة والمتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي.
- تكمن أهمية الدراسة بأنها همزة وصل بين مختلف الدراسات الامبريقية المتناولة لموضوع المحتوى والمضمون صورة المرأة في مختلف المجتمعات بصفة عامة، وصورة المرأة الجزائرية بصفة خاصة المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي.

4. منهج الدراسة وأدواته:

أ. منهج الدراسة:

تتطلب كل مشكلة بحثية منهجاً علمياً مناسباً يساعد على تقصي حقائقها، ويعتبر كثير من الباحثين أنّ المنهج هو المرشد والدليل الذي يقود الباحث للوصول إلى نتائج موضوعية، ونظراً لطبيعة موضوع بحثنا فإننا استخدمنا ما يلي:

- **المنهج المسحي:** يُمكننا أن نعرف المسح أو المنهج المسحي بأنه تجميع منظم للبيانات المتعلقة بمؤسسات إدارية أو علمية أو ثقافية أو اجتماعية، كالمكتبات والمدارس والمستشفيات مثلاً وأنشطتها المختلفة (محرّق، 2008، ص 84)

- **المنهج الوصفي:** يمكننا أن نعرف المنهج الوصفي بأنه أسلوب من أساليب التحليل المتركزة على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على معلومات علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية (عبيدات، عبد الرحمان، 2006، ص 55)، وهو طريق يعتمد عليه الباحثون في الحصول على معلومات وإفنية ودقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتساهم في تحليل الظواهر، كما أن المنهج الوصفي يرتبط بعدد من المناهج منها المنهج المسحي ودراسة الحالة (بن واضح، 2016، ص 31).
- **منهج المسح الوصفي:** عرفه الدكتور راسم محمد الجمل في كتابه "مناهج البحث في الدراسات الإعلامية بأنه يستخدم في: "البحوث التي تستهدف وصف سمات أو آراء أو اتجاهات أو سلوكيات عينات من الأفراد ممثلة لمجتمع ما، إلا أنه يمكن أن يلعب دوراً تفسيرياً بشرح الأحداث أو الظواهر التي تدرس (راسم، 1999، ص 143-144)، كما أن المنهج الوصفي يساعد الباحث في الحصول على بيانات دقيقة حول جمهور البحث الذي يدور حولهم البحث (جلبي، 1986م).

ب. أدوات الدراسة:

- **الاستبيان:** يعتبر الاستبيان من أدوات ووسائل جمع المعطيات والبيانات والمعلومات، وهو الأكثر استخداماً وشيوعاً في المنهج المسحي والوصفي، وذلك لإمكانية استخدامه في جمع المعلومات عن موضوع معين لعدد كبير من الأفراد سواء أكانوا يجتمعون أو لا يجتمعون في رقعة جغرافية واحدة (عبد الحميد، 2007، ص 353).
- **الاستبانة:** وهي وسيلة علمية يمكن بواسطتها الحصول على المعلومات من مجموعة من الأفراد حول ظاهرة أو مشكلة معينة (محمد، 1985م).

5. مجمع الدراسة:

يتمثل مجتمع البحث في دراستنا مجموعة من طلبة جامعة الجزائر (03) كلية الإعلام والاتصال، أما العينة فهي (50) مفردة مختارة بطريقة عشوائية من كلية الإعلام والاتصال.

6. مصطلحات الدراسة:

- أ. **مواقع التواصل الاجتماعي:** هي مجمل المواقع الإلكترونية الاجتماعية المتواجدة على الانترنت، وتعتبر الركيزة الأساسية للإعلام الإلكتروني التي تتيح للأفراد والجماعات التواصل فيما بينهم عبر هذا الفضاء الافتراضي (صادق، 2008، ص 218)، ويقصد بها أيضاً شبكات اجتماعية تفاعلية تتيح التواصل لمستخدميها في أي وقت يشاءون وفي أي مكان من العالم، ظهرت على شبكة الانترنت منذ سنوات وتمكنهم أيضاً من التواصل المرئي والصوتي وتبادل الصور وغيرها من الإمكانيات التي توطد العلاقة الاجتماعية بينهم (الدليمي، 2011، ص 183).
- ب. **الصورة:** الصورة هي وسيلة تواصلية فعالة متعددة الوظائف، وعنصر من عناصر التمثيل الثقافي، خاصة فيما تقتضيه الثقافة البصرية (روغوف، 2003، ص 164)، وتعتبر الصورة التلفزيونية بمقومتها ولغتها وأركانها وزواياها وأنواعها عوامل مساعدة في الأداء الإعلام (أحمد شيخ، 2014، ص 45)، والمتعارف عليه أن عمل الصورة يعتبر الأساس بالنسبة للصور والمخرج، فكل زوايا تحمل في طياتها مجموعة من الأفكار والدلالات، فعلى سبيل المثال اللقطة القريبة تختلف عن البعيدة (التميمي، 2010، ص 223).
- ج. **الاستخدام:** مفهوم يقتضي أولاً الوصول إلى التقنية أو الوسيلة، بمعنى أن تكون متوفرة مادياً (بوخوفة، 2007، ص 73)، ثم يأتي بعد ذلك العوامل الاجتماعية والفردية التي تعمل على تشجيع الاستخدام أو تعمل على إعاقته، وإن مستوى الكفاءات والتجهيز تشكل المؤثرات الأولى التي ينبغي أخذها في الاعتبار (بوخوفة، 2007، ص 55).

7. نتائج الدراسة الميدانية (التحليل الكمي والكيفي للجدول).

جدول رقم (01): متغير الجنس.

الجنس	النسبة	ت	%
ذكور	51		03%
إناث	35		70%
المجموع	50		100%

يمثل الجدول الذي بين أيدينا عينة لـ 50 طالب بكلية علوم الإعلام والاتصال، وأفرزت نتائج التحليل أن (35) مفردة من عينة الدراسة المختارة بطريقة عشوائية هم طالبات (إناث) يمثلن نسبة (70%)، بينما (15) مفردة المتبقية بنسبة (30%) تمثل صنف الذكور، وعلى العموم المجتمع الجزائري غالبية إناث وهي نسبة تتماشى مع نتائج دراستنا.

جدول رقم (02): الحجم الساعي لاستخدام مواقع التواصل عند الطلبة.

الحجم	النسبة	ت	%
ساعة واحدة	10		02%
ساعتان	20		40%
ثلاث ساعات	18		36%
أكثر من ثلاث ساعات	02		04%
المجموع	50		100%

يمثل الجدول الذي بين أيدينا الحجم الساعي للولوج إلى المواقع التواصل الاجتماعي عند الطلبة، حيث عادت المرتبة الأولى إلى ساعتين، يليها أكثر من ثلاث ساعات، بينما عادت المرتبة الثالثة إلى ساعة واحدة، وعادت المرتبة الأخيرة إلى من يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي لأكثر من ثلاث ساعات، ومن خلال القراءة الأولية نجد أن عينة الطلبة في دراستنا هذه يخصصون حجما ساعيا معتبرا للإبحار في مواقع التواصل الاجتماعية، وهذا لتلبية حاجات ورغبات مختلفة (البحث العلمي، التثقيف، التواصل، التسلية...) كما سنتطرق إليها بالتفصيل في الجدول الخاص بالحاجات والرغبات المحققة.

جدول رقم (03): طبيعة أصدقاء مواقع التواصل الاجتماعي.

طبيعة الأصدقاء	النسبة	ت	%
أفراد العائلة	31		34.06%
زملاء الدراسة	26		28.57%
أبناء الحي والجيران	08		8.79%
الغرباء	26		28.57%
المجموع	191		100%

يمثل الجدول الذي بين أيدينا طبيعة الأصدقاء والزلاء في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث عادت المرتبة الأولى لأفراد العائلة، وهذا ما يعني أن الطلبة يفضلون التواصل بالدرجة الأولى مع مختلف أفراد العائلة من (الإخوة، الخال، الخالة، العم العمة وأبناءهم...)، بينما عادت المرتبة الثانية لزلاء الدراسة والغرباء، بحيث يعد زملاء الدراسة التواصل معهم ضروريا من أجل الحصول على المراجع والمعلومات المتعلقة بالبحوث والدروس الجامعية، بينما الغرباء يمثلون همزة تواصل جديدة في معرفة عادات وتقاليد مختلف الأفراد داخل وخارج الجزائر، وفيما يخص أبناء الحي والحيث فيعتبرون الحلقة الأضعف في عملية التواصل بين الطلبة الجامعيين.

جدول (04): دوافع استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

الدوافع	النسبة ك	%
المعرفة	30	23.07%
التواصل والتعارف	43	33.07%
الفضول	21	16.15%
الهروب من الواقع	09	6.92%
الفراغ	23	17.69%
الشهرة والمال	04	3.07%
المجموع	130	100%

يعد دافع التواصل والتعارف من أبرز الأسباب وراء استخدام الطلبة لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث يسعى الطلبة الجامعيون لتكوين جسور للتعارف في الفضاء الافتراضي، يليه مباشرة دافع المعرفة والتثقيف والتي ترتبط بالجانب الثقافي والعلمي، بينما نجد في وسط ترتيب الجدول كلا من دافع (الفراغ، والفضول)، حيث يمثل دافع وقت الفراغ سببا وراء استخدام الطلبة الجامعيين لمواقع التواصل الاجتماعي بعد الانقضاء من الدراسة، وأداء الأشغال المنزلية اليومية، والفضول يشكل دافعا آخر لولوج الطلبة إلى الفضاء الافتراضي الإلكتروني، وعادت المراتب الأخيرة لكل من دافع (الهروب من الواقع، والحصول على الشهرة والمال)، حيث يعني مختلف الطلبة من المشاكل اليومية المتعلقة بالدراسة والبحث العلمي، وخير متنفس ومجال للهروب من مختلف مشاكلهم، هو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، وبالنسبة لدافع الحصول على المال والشهرة يمثل الحلقة الأضعف من حيث الدوافع والأسباب لاستخدام الطلبة الجامعيين لمواقع التواصل الاجتماعي وهذا باحتلالها المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (05): الحاجات والرغبات المحققة من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

الحاجات	النسبة ك	%
الدراسة والبحث العلمي	20	16.12%
اكتساب ثقافات جديدة	27	21.77%
الحصول على الأخبار والمعلومات	28	22.58%
إبداء الرأي	18	14.51%
الترفيه والتسلية	31	25%
المجموع	124	100%

يمثل الجدول الذي بين أيدينا الحاجات والرغبات المحققة من استخدام الطلبة لمواقع التواصل الاجتماعي، حيث عادت المرتبة الأولى لحاجة الترفيه والتسلية، ويرجع هذا لكون الطلبة يشتغلون في أغلب أيام الأسبوع بموضوع الدراسة والبحث العلمي، والتنقل بين المنزل والجامعة،

فواقع التواصل الاجتماعي تعمل على الترفيه عن النفس من خلال التسلية بين رواد المواقع والزملاء والأصدقاء، وعادت المرتبة الثانية لحاجة الحصول على المعلومات والأخبار، حيث تعد مواقع التواصل الاجتماعي مصدرا من مصادر الحصول على المعلومات والأخبار، خاصة عندما نعلم أن مواقع التواصل الاجتماعي تمتاز بسرعة نقل وتبادل الأخبار المتعلقة بمختلف الميادين والمجالات، سواء ما تعلق بالشأن المحلي أو الإقليمي وحتى الدولي، يليها مباشرة تحقيق حاجة اكتساب الثقافة جديدة، وهو ما يتماشى مع حب الطلبة الجامعيين لاكتشاف الثقافات الجديدة مع مختلف المناطق الجزائرية والعربية وحتى الدولية، بينما حلت في المرتبة الأخيرة حاجة إبداء الرأي والتعبير، وهذا من خلال التعليق على الأحداث.

جدول رقم (06): طبيعة الصور المنشورة في مواقع التواصل بين (الحقيقية والمزيفة).

المواضيع	النسبة ك	%
نعم	40	80%
لا	10	20%
المجموع	50	100%

يمثل الجدول الذي بين أيدينا طبيعة الصور المتداولة بين الطلبة الجامعيين في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، حيث عبر غالبية المبحوثين (80%) على أن الصور التي ينشرونها هي حقيقية، وهذا عندما يتعلق الأمر بنشر أخبار وأحداث ومعلومات عن الجمهور الإلكتروني، كما أن المعلومات والصور التي تنشر تتعلق بجانب البحث والدراسة العلمية ومن ثمة تكون بالضرورة صحيحة وحقيقية، بينما عبرت ما نسبته (20%) من عينة الدراسة أن الصور التي ينشرونها هي مزيفة وغير حقيقية، وهذا للتعبير عنها في واقع غير الذي وضعت فيه قصد الترفيه والتسلية فقط.

جدول رقم (07): المواضيع التي يولي الطلبة لها أكبر استخدام في مواقع التواصل.

المواضيع	النسبة ت
الصوت	03
الصورة	01
الكتابة	02
المجموع	03

يمثل الجدول الذي بين أيدينا ترتيب كل من مواضيع (الصوت، الصورة والكتابة) التي يولي لها الطلبة اهتماما، ومن خلال قراءة أرقام الجدول نجد أن الصورة تحتل المرتبة الأولى عند الطلبة، وهذا ما يعني كثرة استخدامها وتداولها في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي ونقاش المواضيع يبدأ بوجود مختلف الصور المتعلقة بـ (المشاهير، الفنانين، السياسيين...) التي تثير اهتمام الجمهور الجزائري، ويتم تداولها عبر نطاق واسع في طابع حقيقي أي صورة حقيقية، أو عن طريق طابع هزلي؛ أي يتم تغير في حجم وطبيعة الصورة، وعادت المرتبة الثانية لموضوع الكتابة حيث يستخدم بالدرجة الثانية الطلبة الجامعيين الكتابة في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي وهذا في عملية النشر الإلكتروني، أو في كتابة تعليقات وتحليلات، أو في عملية الدردشة الإلكترونية، بينما عادت المرتبة الأخيرة لموضوع الصوت، حيث لا يستخدم أكثر الطلبة الجامعيين الصوت في مواقع التواصل الاجتماعي إلا في حالة سماع مقطع فيديو منشور على مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (08): ترتيب طبيعة الصور المرأة المنشورة في مواقع التواصل الاجتماعي.

المواضيع	النسبة	ت
صور شخصية وعائلية	04	
صور لزملاء والأصدقاء	02	
صور حول الطبيعة	03	
صور المشاهير (رياضيين، سياسيين...)	01	
المجموع	04	

يمثل الجدول الذي بين أيدينا ترتيب طبيعة الصور التي ينشرها الطلبة الجامعين هي صور للمشاهير سواء إن كانوا (فنانين، سياسيين، رياضيين، إعلاميين...) وهي التي تشكل مواضيع الأخبار التي تطرح للنشر والنقاش والتعليق، بينما عادت المرتبة الثانية لصور الزملاء والأصدقاء، وهذا بعرض ونشر الصور عن مواقع تواجدهم، وكذلك مواقع التي زارها زملاءهم، بينما عادت المرتبة الأخيرة للصور الشخصية والعائلية، وهو ما يشكل لدى الطلبة الحلقة الأضعف في طبيعة الصور المنشورة، حيث تعتبر أمورا شخصية خاصة عندما يتعلق الأمر بصور الإخوة والأمهات التي ينبغي على الطلبة التستر عليها كوننا مجتمع محافظ.

جدول رقم (09): تواجد صورة المرأة الجزائرية في مواقع التواصل الاجتماعي.

المواضيع	النسبة	ك	%
نعم	47		94%
لا	03		06%
المجموع	50		100%

يمثل الجدول الذي بين أيدينا رأي الطلبة حول ضرورة تواجد صورة المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي، وترى غالبية عينة الدراسة (94%) بأن تواجد صورة المرأة الجزائرية بمختلف الفئات الاجتماعية في مواقع التواصل الاجتماعي هو أمر ضروري، وهذا راجع لطبيعة المحتوى والمضمون الإلكتروني الذي يمزج بين كل من فئة الرجال والنساء، كما أن معظم الأخبار تحتوي على موضوع المرأة التي تجسد الواقع، بينما ترى فئة قليلة جدا "لا تتعدى نسبة (06%) من عينة الدراسة بعدم ضرورة تواجد صورة المرأة في المحتوى الإلكتروني (مواقع التواصل الاجتماعي).

جدول رقم (10): مدى إيصال صور المرأة للرسالة في مواقع التواصل الاجتماعي.

الصور	النسبة	ك	%
نعم	28		56%
لا	22		44%
المجموع	50		100%

يمثل الجدول الذي بين أيدينا مدى إيصال صور المرأة للمعنى والرسالة لدى المستخدمين في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يرى غالبية الباحثين (56%) من عينة الدراسة بأن تواجد صورة المرأة قادر على توضيح وتفسير معنى المحتوى الإلكتروني، بدون الرجوع إلى النص المكتوب، ويرتبط هذا الموضوع بالجانب الإشهاري والإعلاني في غالب الأحيان، بينما ترى فئة ثانية والتي تمثل نسبة (44%) بأن صورة المرأة لوحدها

غير قادرة لتوصيل الأفكار وتوضيحها، وهذا من منطلق أن الصورة تجسد دلالات ومعاني تختلف من بيئة إلى أخرى، ولأحداث ذات بعد (عاطفي ونفسي) تحتاج في كثير من الأحيان إلى دعامة مكتوبة، أي كتابة وشرح وتعليق مرتبطة بالصورة في حد ذاتها.

جدول رقم (11) المقارنة بين استخدام صورة المرأة والرجل.

النسبة ك	%	الصور
23	46%	الصور المرأة
17	34%	الصور الرجل
10	20	الاثنين معا
50	100%	المجموع

يمثل الجدول الذي بين أيدينا رأي الطلبة الجامعيين حول المقارنة بين الصورة المرأة والرجل الأكثر ظهورًا في مواقع التواصل الاجتماعي، ومن خلال القراءة الأولية يتضح لنا جلياً بأن صورة المرأة هي الأكثر ظهورًا في مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة (46%) وهذا في شتى المجالات والميادين، بينما جاءت صورة الرجل في المرتبة الثانية بنسبة (34%) ويرجع هذا إلى كون المرتبة المرموقة والمكانة التي أصبحت تتمتع بها في كل الميادين وفرض وجودها داخل وخارج المنزل، وترى فئة وعينة قليلة من عينة الدراسة بأنه تظهر صورة المرأة والرجل بصفة متساوية في مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (12): استخدام صورة المرأة بين الجانب الإعلامي الإشهاري.

النسبة ك	%	الموضوع
22	44%	الموضوع الإعلامي
28	56%	الموضوع الإشهاري
50	100%	المجموع

ترى غالبية عينة الدراسة بأن صورة المرأة الجزائرية الأكثر استخدامًا في مواقع التواصل الاجتماعي تتعلق بالجانب الإشهاري والترويجي وهذا بنسبة (56%)، حيث يعتمد معظم أصحاب المنتجات والمصنوعات الترويج لسلمهم (سيارات، هواتف، ملابس، مأكولات، ومشروبات...)، يضاف إلى ذلك الترويج للخدمات الإعلامية ويرجع ذلك كون صورة المرأة تجذب المشاهد تختلف الإشهارات والإعلانات التي يتم بثها ونشرها في مختلف وسائل الإعلام بصفة عامة ومواقع التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، بينما حلت صورة المرأة في الجانب الإعلامي في المرتبة الثانية بنسبة (44%)، ويتمثل الجانب الإعلامي في عرض صورة المرأة في عملية نشر وبث مختلف الأخبار والمعلومات على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي.

جدول رقم (13): رأي الطلبة حول تماشي صور المرأة الجزائرية مع القيم والمبادئ المجتمعية الجزائرية.

النسبة ك	%	الصور
28	56%	الصور تتماشى مع القيم والمبادئ
22	44%	الصور تتعارض مع القيم والمبادئ
50	100%	المجموع

ترى غالبية عينة الدراسة بأن طبيعة الصور المنشورة والمتبادلة في مواقع التواصل الاجتماعي حول موضوع المرأة الجزائرية تتماشى مع قيم ومبادئ المجتمع الجزائري (الدين، العادات والتقاليد، للغة...)، وهذا راجع لطبيعة المستخدمين لمواقع التواصل الاجتماعي من طبقة النخبة

(طلاب، أساتذة، مثقفون...) وهو ما ينعكس على طبيعة المضمون والمحتوى المنشور، خاصة ما يتعلق بالجانب الإيجابي للمرأة الجزائرية التي تشتغل في مختلف القطاعات والميادين، وصور المرأة تكون في الشق الإيجابي، أي تتماشى مع قيمنا وديننا الإسلامي وعاداتنا وتقاليدها، لكن ترى فئة ثانية من عينة الدراسة التي تمثل نسبة (44%) بأن صورة المرأة الجزائرية التي تتداول وتنتشر في مواقع التواصل الاجتماعي تتعارض مع قيمنا ومبادئنا، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى طبيعة الزملاء والمستخدمين الذين لا يعيرون أي اهتمام لما يكتب، والنشر حول موضوع المرأة التي تحمل بعداً سلبياً وغطياً في أذهانهم مثل صورة (العري، الجنس...)، يضاف على ذلك عدم الوعي والنضج الفكري يجعلهم ينشرون صور المرأة التي تروج لـ (الإباحة، العري، الفضائح...) .

جدول رقم (14): رأي الطلبة حول استخدام صور المرأة الجزائرية بين السلب والإيجاب.

الرأي	النسبة ك	%
إيجابي	30	60%
سلبى	20	40%
المجموع	50	100%

يرى غالبية الطلبة ما نسبته (60%) أن صور المرأة الجزائرية المتواجدة في مواقع التواصل الاجتماعي هي صور إيجابية، التي تتمحور حول صور المرأة ذات أدوار (إخبارية، معلوماتية، تعليمية، تربوية، تثقيفية، ترفيهية...) فهي تنعكس إيجاباً على المرأة الجزائرية المتواجدة في كل الميادين والقطاعات، بينما ترى فئة أخرى من عينة الدراسة بأن صور المرأة المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي تنعكس سلباً على المستخدمين، إذ أن عدم التحكم في تكنولوجيا المعلومات ومواقع التواصل الاجتماعي بالشكل السوي والسليم يجعل بعض المستخدمين يروجون لصور الخاصة بـ (الإباحة العري، الفضائح الجنسية...) فهي ذات انعكاس سلبى.

الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة يمكن القول بأنه أصبحت لصورة مكانة كبيرة في المحتوى الإلكتروني المنشور كبقية العناصر (الكتابة، الصوت)، وكذلك تعدد أدوارها ووظائفها بين العملية الإخبارية والإعلامية، وإبداء الرأي والتعبير، لكن الشيء الذي يجب التركيز عليه هو أن طبيعة الاستخدام بين الإيجابي والسلبي يحدده المستخدم، أي القيم والمبادئ الخاصة بالمستخدم في حد ذاته من المستوى (الديني، الخلقي، التعليمي والثقافي...)، وعليه يجب التأكيد على أهمية الصورة المتداولة في مختلف مواقع التواصل الاجتماعي عن طريق القيام بدراسات وبحوث تبرز الأهمية والدور الحقيقي للصورة الإلكترونية.

توصيات الدراسة:

- توصي الدراسة بمجموعة من المقترحات على النحو الآتي:
- ضرورة الاهتمام بالمرأة في الدراسات والبحوث العلمية المختلفة.
- القيام بعقد ملتقيات ومؤتمرات وطنية ودولية تهتم بدراسة موضوع المرأة في المجتمع الجزائري بصفة خاصة، والمرأة في المجتمعات العربية بصفة عامة.
- القيام بدراسات وأبحاث علمية حول كيفية توظيف واستخدام لصورة المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة.
- الاهتمام بنتائج الدراسات والأبحاث المتحصل عليها في مداخلات الأساتذة والأبحاث حول موضوع المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية.
- ضرورة عقد مؤتمر دولي ثاني يهتم بدراسة موضوع المرأة في ظل التغيرات الاجتماعية والتكنولوجيا الحاصلة في المجتمعات العربية بصفة عامة.

قائمة المراجع:

1. مبروكة عمر محريق: **الشامل في البحث العلمي**، ط1، الناشر مجموعة النيل العربية، مصر، 2008.
2. ذوقان عبيدات، عبد الرحمان عدس، كايد عبد الحق: **البحث العلمي، أدواته، وأساليبه**، ط1، دار الفكر، 2016.
3. الهاشمي بن واضح: **مطبوعة تحت عنوان: منهجية إعداد بحوث الدراسات العليا، ماستر- ماجستير- دكتوراه**، جامعة محمد بوضاف المسيلة، الجزائر، 2016.
4. الجمال راسم محمد: **مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، الفصل السادس، القاهرة، كلية الإعلام - جامعة القاهرة**، 1999.
5. علي جلبي: **تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1986.
6. محمد علي محمد: **البحث الاجتماعي**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1985.
7. محمد عبد الحميد: **البحث العلمي في الدراسات الإعلامية**، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، 2007.
8. عباس مصطفى صادق: **الإعلام الجديد المفاهيم والوسائل والتطبيقات**، دار الشروق للنشر والطباعة، 2008.
9. عبد الرزاق محمد الدليمي: **الإعلام الجديد والصحافة الإلكترونية**، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2011.
10. إيريت روغوف: **دراسة الثقافة البصرية**، ت شاعر عبد الحميد، مجلة الفصول، ع 62، 2003.
11. محمد بكري أحمد الشيخ: **تحديات استخدامات التقنية الرقمية في الإنتاج التلفزيوني (تلفزيون السودان نموذجاً)**، مجلة جامعة بحري للآداب والعلوم الإنسانية، ع(6)، سنة ثالثة، ديسمبر 2014.
12. مصطفى عبيد دفاك التميمي: **الحل الإخراجي وعلاقته بوحدة الموضوع**، مجلة الباحث الإعلامي، 2010.
13. عبد الوهاب بوخنوفة، **الأطفال وثورة المعلوماتية - التمثل والاستخدامات** - مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد 2، تونس اتحاد إذاعات الدول العربية، 2007.
14. عبد الوهاب بوخنوفة، **المدرسة التلميذ والمعلم وتكنولوجيا الإعلام والاتصال - التمثل والاستخدامات** - أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

مساهمة المرأة في تحقيق الاستقرار الأسري

أ.د/ نوبصر بلقاسم (جامعة محمد لين دباغين سطيف 2)

كركاظ مروان (جامعة محمد لين دباغين سطيف 2)

الملخص:

تقلدت المرأة عبر العصور التاريخية أدوارًا مختلفة رفعتها إلى منزلة الآلهة، وهي إله الحضب التي قدسها الفينيقيون وعبدوها اليونان باسم أفردون، كما عُرفت في بلاد الشام باسم عناة، أما في حضارة الصين القديمة كانت المرأة تعتبر مخلوقًا تَعَسًا وليس لها حق من الحقوق وكانت تباع وتشترى، كما كانت تُعتبر في حضارة الهند القديمة مخلوقًا سيئ السلوك، حيث كانت لا تُعرف الحرية لا من قبل أبيها ولا من قبل زوجها؛ لكن بمجيء الثورة الصناعية في أوروبا اشتغلت المرأة وفُتِحَتْ لها أبواب العمل، لكن بنصف أجر الرجل مع الإهانة واعتبارها مجرد مُتعة، الشيء الذي أدى بها إلى المطالبة بتحريرها من التبعية للرجل ومساواتها معه في الحقوق والواجبات، وظلت المرأة تُكافح وتُناضل من أجل التحرر والخروج من القيود والمطالبة بحقوقها حتى تحصّلت على جميع مُبتَغياتها، وأصبحت المرأة في عصرنا الحالي تتقاسم المهنة مع الرجل، وأصبح لها الحق في التعليم والحق في المساواة بينها وبين الرجل، كما أصبحت تمارس دورها داخل الأسرة، والمتمثل في الاستقرار الأسري والحفاظة على تربية الأبناء، والحفاظة على عَش الزوجية من التشتت والانفصال، وتجنّب المشاكل التي تؤدي في أغلب الأحيان إلى الطلاق، ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنّ المرأة تلعب دورًا هامًا في الاستقرار الأسري ولم الشمل، وخلق جو يسوده الأمن والاستقرار والتنشئة السليمة للأطفال، من خلال قيامها بأدوارها على ما يرام داخل المنزل كما تُفرضه الشريعة الإسلامية، كما توصلنا من خلال هذه الدراسة حول مساهمة المرأة في الاستقرار الأسري أنّ المستوى الثقافي للمرأة يلعب دورًا كبيرًا في الاستقرار الأسري، وكذلك للمرأة أهمية كبيرة في تحقيق التكيف الزوجي.

الكلمات المفتاحية: المرأة، الاستقرار، الاستقرار الأسري.

Résumé:

Au cours des temps historiques, les femmes ont assumé différents rôles qui les ont élevées au rang de dieux, dieu de la fertilité sanctifié par les Phéniciens et vénéré par la Grèce au nom d'Averdon, comme on l'appelait au Levant à l'Anant. Dans l'ancienne civilisation chinoise, une femme était considérée comme une créature malheureuse sans droits, achetée et vendue, et dans l'Inde ancienne, comme une inconduite où elle ne connaissait aucune liberté ni de son père ni de son mari, mais avec l'avènement de la révolution. Les femmes industrielles d'Aruba travaillaient et ouvraient les portes du travail, mais à la moitié du salaire des hommes humiliant et considéré comme simplement amusant, ce qui a conduit à la revendication de la libération de la subordination des hommes et à l'égalité avec lui en droits et en devoirs. Restrictions et revendiquent leurs droits légitimes et illégitimes là où ils ont tous obtenu Les femmes de notre époque partagent les professions avec les hommes et ont le droit à l'éducation et le droit à l'égalité entre eux et entre les hommes. Elles sont devenues un rôle de la famille, qui est la stabilité de la famille, la préservation de l'éducation des enfants et la préservation du nid du mariage et de la séparation. Évitez les problèmes qui mènent souvent au divorce. Cette étude a révélé que les femmes jouent un rôle important dans la stabilité et la réunification de la famille et créent un climat de sécurité, de stabilité et d'éducation adéquate des enfants grâce au rôle des femmes à la maison et conformément aux exigences de la loi islamique Cette étude sur la contribution des femmes à la stabilité de la famille montre que le niveau culturel des femmes joue un rôle important dans la stabilité de la famille et que les femmes ont une grande importance dans la réalisation de l'ajustement matrimonial.

Les mots clés: La femme, la stabilité, la stabilité familiale

مقدمة:

إن موضوع المرأة من بين المواضيع التي تطرق إليها العديد من الأخصائيين والباحثين الأكاديميين ورجال الدين قديمهم وحديثهم حيث عانت منذ القدم؛ إذ كانت البنت تدفن حيّة في الجاهلية حتى جاء الإسلام فكّرها وأعطى لها حقوقها وواجباتها في أسرتها في المجتمع، وبالرغم من أنّ جميع الديانات السماوية تحترم المرأة وتُشيدُ بنضالها وخدمتها للمجتمع والأسرة، إلا أنّ هناك بعض المجتمعات ما زالت تُهَيِّشُ المرأة وتحتقرها وتُنبذُها في المجتمع، الكثيرُ يحجب المرأة عن الحياة واعتبر صورتها العامة عورةً وعارًا ومنعها من التعليم بحجة الاختلاط في الشوارع والمدارس والجامعات، ووضعوا أمامها حواجز حالت دون تقدّمها وتقدّم المجتمع، كما تمّ إلغاء وجودها الفعّال في الأسرة عن طريق حصرها في المنزل ومنعها من العمل خارج البيت، فأصبحت لا تدري من شؤون الحياة والتطوّر والعلم والتور شيئًا ونُسوا أنّ صناعة المرأة هي أساسُ صناعة الأسرة المتماسكة المستقرة التي هي عمادُ البناء الاجتماعي المستقر، فالأسرة صناعة الأجيال التي تتولّى شخصيّة الفرد من الصغر، والاهتمام به من خلال الرعاية والعناية والإشراف والتوجيه والتربية، وكلّ هذا لا يتوفّر إلا في بيتٍ مستقرّ.

ولذا؛ وجب علينا الاهتمام بموضوع المرأة ودورها الفعّال داخل أسرتها باعتبارها عنصراً فعّالاً فيها وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذه الدراسة التي تحتوي على شقّ نظري وشقّ ميداني.

1- الإشكالية:

إنّ مكانة المرأة وأدوارها الأساسيّة هي تنمية المجتمع وتطويره وازدهاره من خلال المشاركة الفعّالة والكبيرة في عدة مجالات؛ اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، ولكنّ المجال الأساسي عند معظم النساء هو المجال الاجتماعي، والمتمثّل في تكوين أسرة متكاملة ومتكافئة يسودها الأمن والاستقرار بعيداً عن المشاكل، وذلك من خلال التربية السليمة للأطفال، أي تطبيق وظائف التنشئة الاجتماعية السليمة المعمول بها، فسؤولية المرأة داخل البيت أكثر من خارجه، فالمرأة الصالحة هي المرأة التي تُصوّنُ أسرتها وزوجها، فهذه المرأة تعتبر عنوانَ العطاء، الشّيء الذي جعلها من أكثر المواضيع إثارة للكتابة والبحث في الثقافة الإنسانية.

وتمكّنت المرأة من بلوغ أقصى درجات العلم من علوم دينية وأدب وطب وفن، والأمثلة كثيرة ومتعدّدة بشهادة التاريخ، ونؤكد أنّ دور المرأة الحقيقي ومجال إبداعها يتجلّى في البيت والأسرة بالدرجة الأولى التي تعتبر النواة المحدّدة والدّعمة القويّة للمجتمع، والحافظ الأول للتقاليد، ومن معالم المرأة السكنينة والمودة والرحمة على اعتبار أنّ الأسرة وحدة أساسية لأيّ مجتمع، هذا ما يعرضها للتأثّر بالتغيّرات المعروفة والحاصلة في الأوساط الاجتماعية الحديثة، الشّيء الذي يهدّد استقرار الأسرة، كما أنّ غياب الخطّ الفاصل بين أدوار الرجل والمرأة، إذ يرى "بارسونز" أنّ الاستقرار في بنية الأسرة هي المهمّة الرئيسيّة للزوج والزوجة، وطالما أنّ الاستقرار هو الضمانة الأولى للحدّ من الانهيار الأسري في خضمّ المتغيّرات العصرية، ونظراً لأهمية المرأة داخل الأسرة وجب الالتفات لدراسة مثل هذه المواضيع الحساسة باعتبارها البنية الأولى لحلّ المشكلات الأسرية، وهذا ما دفعنا لإجراء هذه المداخلة حول المرأة والاستقرار الأسري؛ ولهذا نتساءل: هل تساهم المرأة في الاستقرار الأسري؟

ويندرج تحته تساؤلّين فرعيين:

- هل المستوى الثقافي للمرأة له دور في الاستقرار الأسري؟
- أين تكمن أهمية المرأة في تحقيق التكيف الزوجي؟

2- الفرضيات:

- تساهم المرأة في الاستقرار الأسري.
- للمستوى الثقافي دور في الاستقرار الأسري.
- للمرأة أهمية في تحقيق التكيف الزوجي.

3- أسباب اختيار الموضوع:

- كون موضوع الأسرة والمرأة من المواضيع التي شغلت الثقافة الإنسانية قديماً وحديثاً.
- كون موضوع الأسرة والمرأة من المواضيع الاجتماعية.
- كون موضوع الأسرة والمرأة من المواضيع التي تمسّ التخصص.
- الموضوع يتوافق مع مُيُولِنَا ورَغْبَاتِنَا.
- أَمَلُنَا بأن تعود الدراسة بالفائدة على المجتمع.

4- أهمية الدراسة:

- المرأة عماد الأسرة ولهذا وجب الاهتمام بها وتحديد دورها في بناء أهم مَعْلَمٍ من معالم الأسرة ألا وهو الاستقرار.
- الأسرة مؤسسة من مؤسسات التَّنْشِئَةِ الاجتماعية.
- الأسرة هي المجتمع إذ بها يبدأ وبها ينتهي.
- أهمية المرأة ومكانتها المعروفة منذ بداية الحضارات الإنسانية.

5- أهداف الدراسة:

- لكل دراسة أهداف، وأهداف هذه الدراسة تكمن في:
- تحديد ما إذا كان للمرأة دور في تحقيق جوّ من الاستقرار داخل الأسرة.
- الوصول إلى تحديد متغيّر الدراسة (الأسرة والمرأة).
- بيان أهمية المرأة ومكانتها داخل الأسرة.
- بيان أنّ الأسرة تشكّل وحدة بنائية أساسية للمجتمع.

تحديد مفاهيم الدراسة:

- أ. المرأة:** هي كلّ أنثى متزوجة لها بيت وأولاد تتحمّل مسؤولياتهم، سواء كانت امرأة عاملة أو مأكثة بالبيت، من مختلف المستويات التعليمية والفئات العمرية، إما أنّ تعيش ضمن عائلة كبيرة أو عائلة صغيرة نووية.
- ب. الأسرة:** يُقصد بالأسرة مجموعة الأفراد الذين يعيشون في بيت واحدٍ وتجمعهم روابط مشتركة وقيم وعادات وروابط الدم.
- ج. الأسرة الممتدة:** هي كلّ أسرة يعيش ضمنها زوج وزوجة ومجموعة أبناء، إناث ذكور، أو إناث فقط، أو ذكور فقط، بالإضافة إلى أب أو أم الزوج، أو أب أو أم الزوجة، أو العم أو العمة، أو الخال أو الخالة؛ هؤلاء يُقيمون في بيت مشترك.
- د. الأسرة النووية:** وهي التي تتكوّن من الزوج (الأب) والزوجة (الأم) حيث يكون لديهم مجموعة أبناء من الجنسين أو من جنس واحد، وكذلك من لديهم ابن واحد أو ابنة واحدة.
- هـ. الاستقرار الأسري:** ونقصد به أن يكون أفراد الأسرة الواحدة يعيشون حالة توازن نفسي وعاطفي واجتماعي واقتصادي، وأن تتميز حياتهم بالحب والتفاهم المتبادل، وتكون خالية من المشاكل والاضطرابات، وأن تقوم علاقة جيّدة بين الزوج والزوجة وبين الأم والأبناء، وبين الأب والأبناء من جهة وبين الأبناء فيما بينهم من جهة ثانية.

II- المرأة:

إنّ من أهمّ الأزمت التي تواجهها البشرية في العصور المتأخّرة ما أصاب العلاقات الاجتماعية من تغيّر وانقلاب في موازين العلاقات الأسرية والاجتماعية، وتبادل الأدوار بين الرجل والمرأة داخل الأسرة وخارجها، الأمر الذي سبّب الكثير من المشاكل الاجتماعية المعاصرة للمرأة

والطفل، ولكن المتضرر الأول والأكبر هو الطفل في حالة وصول الزوجين إلى الطلاق، بالإضافة إلى نظرة المجتمع السلبية للمرأة المطلقة، ومثل هذه المشاكل تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري، فالمرأة هي المجتمع إذا صلحت صلح المجتمع كله وإذا فسدت فسدت المجتمع كله.

1. أهمية المرأة ومكانتها داخل الأسرة والمجتمع:

إن دور المرأة داخل الأسرة كزوجة وأم، فالأمومة غريزة لن تتخلى المرأة عنها، هذا الدور ومنذ وقت كان هو الدور الوحيد لها، فالأم هي المسؤول الأول عن تربية الأبناء، لذا وجب الاهتمام بها لكي تقوم بهذا الدور على الوجه الأكمل، كما قال حافظ إبراهيم:

الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق

فتنشئة الرجل وتعليمه تعدّ عملية فردية، بينما تنشئة المرأة وتعليمها تنشئة للأسرة بأكملها، ذلك لأن تربية الأبناء تعتمد كلياً على ما تغرسه الأم في نفوسهم من قيم ومبادئ وأفكار، لأنها مسؤولة ومسؤولة كاملة عن تنمية طفلها بدنياً وفكرياً واجتماعياً ومعنوياً وجمالياً فضلاً (حسين، 2006). حيث تؤدي المرأة الكثير من المهام والمسؤوليات داخل الأسرة، لاسيما إذا كانت واعية مدركة لطبيعة ومهام دورها الأسري فيما تساهم في رسم سياسة الأسرة واتخاذ القرارات الخاصة بمستقبلها، وتستطيع تربية الأطفال والمساهمة في تنشئتهم وتقويتهم وزرع القيم والأخلاق الإيجابية عندهم.

كما تستطيع المرأة المساهمة في العمل خارج البيت وكسب المقومات الاقتصادية للأسرة؛ هذه المقومات التي تنمي مستويات الأسرة، زد على ذلك دور المرأة في حل مشكلاتها الأسرية وتطويق آثارها السلبية والهدامة، كما أن المرأة يمكن أن تتكاتف مع بقية أفراد الأسرة من أجل تحقيق طموحات الأسرة وأهدافها، وكذلك دور المرأة في الزواج وتكوين الأسرة الزوجية التي هي نواة بناء المجتمع، كما يمكن للمرأة أن تساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال تكوين تنشئة سليمة للأطفال وهذا ما يؤثر إيجابياً على المجتمع والدولة ككل.

ويمكن أن تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة في العديد من النشاطات الاقتصادية داخل المنزل وخارجه، مثل الخياطة والطرز والطبخ والصناعات التقليدية مثل صناعة أواني الطبخ، والعديد من الوظائف خارج المنزل، مثل وظيفة الطب التعليم والإدارة... الخ؛ بل أصبحت تؤسس شركات مصغرة ومقاولات في العديد من الاختصاصات، من أجل المساهمة في تقاسم أعباء مصاريف الأسرة مع الرجل، وهذا يؤدي إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2. الاتجاهات النظرية في دراسة المرأة:

من بين الاتجاهات النظرية التي اهتمت بقضايا المرأة، نركز على:

أ. الاتجاه البنائي: يهتم أو يرتبط أصحاب هذا الاتجاه بالتحديث.

ب. الاتجاه الثقافي: يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أنه توجد بعض أوجه التشابه بين معظم الثقافات حول وضع المرأة، فثقافة المجتمعات بصفة عامة تعطي المرأة أهمية كبيرة على الأدوار التي تقوم بها، ومكافأتها في المجتمع في ضوء حجم مشاركتها في عمليات الإنتاج، ومتغيرات الطبقة التي تنتمي إليها، والمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع.

ج. اتجاه التبعية: هو أكثر الاتجاهات انتشاراً في دوائر البحث، حيث يفسر أدوار المرأة في ضوء فرض أساسي، وهو أن المرأة في العالم الثالث لن تحقق مكانة عالية ولن تشارك فعلياً في الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا باكتساب مظاهر الثقافة الأوروبية الحديثة ونفصت يديها من التقاليد البالية؛ كما يرى أنصار هذا الاتجاه أن تدني قيمة الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع يرجع إلى علاقات التبعية التي ترتبط ارتباطاً أساسياً بنمط الإنتاج الرأسمالي وانتهاء تبعية المرأة للرجل.

د. اتجاه التحديث: يسود المجتمعات الديمقراطية الحديثة، وهو يقوم على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، ويقوم على افتراض مؤداه أن النساء في مختلف الأعمار في العالم الثالث يُشاركن مشاركة فعالة في الحياة الاقتصادية في التريف والحضر (فهمي، 2004).

ومنه يمكن القول أن الرجل لا يستطيع العيش بدون المرأة، المرأة لا تستطيع العيش بدون الرجل فالكل مكمل للآخر، والأسرة الناجحة هي التي يسودها الأمن والاستقرار والتناسق والأخوة.

III- الأسرة:

إنّ للأسرة تأثيراً ذاتياً في التكوين النفسي وفي تقويم السلوك الفردي وبعث الحياة والطمأنينة في نفوس الأفراد، ففيها يتعلّم معظم الأفراد لغتهم ويكتسبون بعض القيم والاتجاهات، وقد ساهمت الأسرة بطريقة مباشرة في بناء الحضارة الإنسانية وإقامة العلاقات التعاونية بين الناس، ولها الفضل في تعليم الإنسان لأصول الاجتماع وقواعد الأدب والأخلاق.

1- تعريف الأسرة:

لغة: الأسرة مأخوذة من الأسر وهي القوة والشدة.

اصطلاحاً: هي أهل الرجل وعشيرته، وتطلق اليوم على جماعة الأم والأب والأولاد، وقد يضاف إليها الأصول والفروع والإخوة والأخوات وأولادهم. هي هيكل اجتماعي يتميز بطابع ثقافي مميز يختلف من مجتمع لآخر، يعلم هذا النظام الثقافة السائدة في الأسرة على طبع وتلقين الفرد ظاهرة السلوك الاجتماعي المقبول، وجعل داخلها طبيعة التفاعل مع الأفراد، والعادات والتقاليد وبقية النظم الاجتماعية السائدة.

2- وظائف الأسرة:

إنّ وظائف الأسر تشترك في بعضٍ وتختلف في بعضٍ آخر، ومن بين وظائفها نذكر ما يلي:

- أ. **الوظيفة الاقتصادية:** في الماضي كانت الأسرة عبارة عن وحدة اقتصادية مكتفية ذاتياً لأنها تقوم باستهلاك ما تنتجه؛ وبالتالي لم تكن هناك حاجة للبنوك أو المصانع أو المتاجر، وفي عصرنا الحالي ونتيجة لتطور وسائل الإنتاج أصبحت الأسرة تمثل وحدة إنتاجية استهلاكية في الريف ووحدة استهلاكية في المدن، حيث نتج عن استخدام الآلة في الصناعة مساعدة المرأة على استعمالها؛ وبالتالي المشاركة في استخدام الآلة.
- ب. **وظيفة نفسية وعاطفية:** توفر الأسرة لأبنائها مظاهر الحب والعطف والحنان والرعاية والاستقرار والحماية مما يساعد على نضجهم النفسي، وأغلبية الأطفال الذين ينشئون في كيان يفتقر إلى العاطفة والحنان والحب تجدهم يتعرّضون لأمراض نفسية، ومن هنا يجب أن يدرك الأزواج أن العاطفة المتبادلة نحو الأبناء هي مزيج متوازن من الحب والحزم كفيلة برسم الأبعاد السامية للسلوك.
- ج. **وظيفة منح المكنة:** كان أعضاء الأسرة يستمدون مكانتهم الاجتماعية من مكانة أسرهم في الوقت الذي كان اسم الأسرة يحظى بأهمية وقيمة كبرى.
- د. **الوظيفة التعليمية:** كأن تقوم الأسرة بتعليم أبنائها الحرفة أو الصنعة والزراعة والتربية البدنية والشؤون الاجتماعية.
- هـ. **وظيفة الإنجاب والتكاثر:** تقوم الأسرة بوظيفة إنجاب الأطفال والتكاثر وإمداد المجتمع بأبناء جدد ليحلّو محلّ الآباء الذين يختارهم الله إلى جواره، وبذلك يغطون حاجة المجتمع من أفراد يدافعون عن الوطن ويعملون في مختلف النواحي الإنتاجية.
- و. **التنشئة الاجتماعية للفرد:** إن الوليد البشري يأتي إلى هذا العالم في حالة عجز كاملة بحيث تستحيل حياته ما لم تتولى رعايته والدته أو أم بديل (مرضعة) لكي توفر له كل حاجته الفسيولوجية والنفسية والاجتماعية، فالأم تقوم بعملية ترويضية واستثنائية وتدريبية على كيفية التعامل مع الآخرين، ومن ثمة يتمكن له الشعور بالمسؤولية نحو الجماعة.

3- أهمية الاستقرار الأسري:

هناك معالم ثلاثة ينبغي أن تتوفر في كلّ أسرة أو في كيانها المعنوي ليؤدي رسالته ويحقق وظيفته، وتمثل في السكينة والمودة والترحام، ونعني بالسكينة الاستقرار النفسي، فتكون الزوجة قرة عين زوجها كما يكون الزوج قرة عين لامرأته، وعندما تكون البيوت على السكن المستقر والود المتصل، والترحام، فإن الزواج يكون أشرف النعم وأبركها أثراً، وسوف يتغلب على عقبات كثيرة، وما تكون منه إلا الذرية الصالحة وكل امرئ يميل إلى ما يسعده ويتباعد عما يشقيه، ومن حق المسلم أن يستطلع إلى بيت مريح واسع المرافق يتزود منه بالطاقة النفسية الدافعة إلى العمل المتميز، وبما أن الأمن من الحاجات الأساسية للإنسان فإن الأمن النفسي يأتي في قمة أنواع الأمن؛ لأنه ينبعث من داخل النفس ويؤثر عليها عضوياً ونفسياً.

فالاستقرار الأسري الضامن لسعادة الأب والأم والأبناء يعدّ عاملاً مهماً في استقرار المجتمع، فالأسرة خاضعة للتفاعل بين أفرادها، فإما أن يكون هذا التفاعل إيجابياً فينتج أولاداً صالحين، وإما أن يكون هذا التفاعل سلبياً فينشئ أولاداً منحرفين.

أ- عوامل الاستقرار الأسري: فالاستقرار الأسري لديه مجموعة من العوامل تتحكم فيه نذكر منها:

- التعاون على أداء الواجبات الدينية.
 - المشاركة في أداء المسؤوليات.
 - تبادل حسن التعامل.
 - الشورى.
 - المعاشرة بالمعروف.
 - العلم بالحقوق و الواجبات.
 - مشاركة الآخر في تحديات الحياة.
 - الرحمة و العفو.
- فإذا لم تتوفر هذه الشروط تؤدي إلى التفكك الأسري وعدم الاستقرار الأسري.

III- الدراسة الميدانية:

1. المجال الجغرافي: دارت هذه الدراسة في بلدية بني عزيز - سطيف، والتي تقع على بعد 50 كلم من مقر الولاية.
 2. المجال الزمني: أجريت هذه الدراسة بين الفترة الممتدة بين 2019/10/15 إلى 2019/10/30.
 3. المجال البشري: ويشمل هذا المجال على مجموعة من النساء المتزوجات يمثلون العينة التي تهتمنا في الدراسة، بلغ عدد النساء حوالي 30 امرأة.
 4. منهج الدراسة: اختلفت مناهج البحث وتعددت تسميتها بحسب أساليبها وتقنياتها نتيجة للتطور العلمي، ذلك ما ساعد على إجراء بحوث على درجة عالية من الدقة. ومنهج مناسب لدراستنا اخترنا اتباع المنهج الوصفي على اعتبار أنه يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، كذلك استعملنا بعض الأساليب الإحصائية التي اعتمدت على التحليل وتفسير البيانات.
 5. العينة وكيفية اختيارها: إن قيام الباحث باختيار عينة ممثلة لمجتمع البحث أمر يسهل عليه كثير من عمله المتمثل في عملية جمع المعلومات لأنه يصعب على أي باحث أن يدرس جميع أفراد المجتمع. وقد اخترنا في بحثنا هذا 30 امرأة من اللواتي تزوجن سنة 2015 في هذه البلدية من بين 50 امرأة تزوجن خلال هذه السنة.
 6. أدوات جمع البيانات:
- أ. الملاحظة: استعملنا الملاحظة من خلال المعاينة لهذا الموضوع أثناء الدراسة الميدانية وملئ الاستمارات.
 - ب. المقابلة: وهي تدخل ضمن أدوات البحث العلمي، حيث يستخدمها الباحث في جمع المعلومات، وقد استعملنا المقابلة كأداة لجمع المعلومات.
 - ج. الاستمارة: وتعتبر الأداة الرئيسية التي اعتمدنا عليها في جمع المعلومات.
7. تفريغ البيانات والتعليق عليها:

جدول خاص بتوزيع أفراد العينة حسب العمر

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
25-20	08	26.66
30-25	16	53.33
35-30	06	20
المجموع	30	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معظم أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين (25 و 30) أي بنسبة 53.33% ثم تليها 8 نساء تتراوح أعمارهم بين 20 و 25 سنة أي بنسبة 26.66% في حين نجد 06 نساء من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 30 و 35 سنة.

وهذا يدل على أن متوسط الزواج في هذه المنطقة يتراوح بين 25 و 30 سنة، وهذا راجع ربما إلى الدراسة أي بعد الانتهاء من الدراسة والبحث عن العمل من أجل توفير متطلبات الزواج.

جدول خاص بتوزيع أفراد العينة حسب العمر

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	00	0
متوسط	02	6.66
ثانوي	12	40
جامعي	16	53.33
المجموع	30	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معظم أفراد العينة جامعيات وهذا بنسبة 53.33% في حين نجد حوالي 12 امرأة بنسبة 40% ذات مستوى ثانوي، في حين نجد امرأتين ذات مستوى متوسط أي بنسبة 6.66%.

هذا يدل على أن معظم أفراد العينة مثقفون وهذا راجع إلى تحسن مستوى التعليم لدى الإناث والذي كان نتيجة لتجسيد مبدأ ديمقراطية التعليم، إذ ارتفعت نسبة تعليم النساء بعد الاستقلال من خلال الإصلاحات التي عرفها قطاع التربية والتعليم.

جدول يمثل عدد الأبناء أفراد العينة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
ولد واحد	07	23.33
ولدين	15	50
أكثر من ولدين	08	26
المجموع	30	%100

من خلال هذا الجدول المبين أعلاه يتضح أن أغلبية النساء لديهم ولدين وهذا بنسبة 50 %، في حين نجد أن هناك حوالي 8 نساء بنسبة 26% لديهم أكثر من ولدين، كما نجد هناك 7 نساء بنسبة 23.33 % لديهم ولد واحد فقط؛ هذا يدل على أن أغلبية النساء يكتفون بتحديد النسل أي بولدين فقط من أجل التمكن من تنشئتهم وتربيتهم وتحقيق متطلباتهم.

جدول يمثل نمط العيش

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
ضمن أسرة نووية	22	73.33
ضمن أسرة ممتدة	08	26.66
المجموع	30	%100

من خلال هذا الجدول يتضح أن أغلبية النساء (22 امرأة) أي بنسبة 73.33% يعيشون ضمن أسرة نووية، في حين نجد حوالي 8 نساء أي بنسبة 26.66% يعيشون ضمن أسرة ممتدة، وهذا يدل على أن أغلبية النساء يفضلون العيش في أسرة نووية وذلك من أجل التفرغ لتربية الأبناء والاهتمام بهم والتفرغ لهم، وكذلك تجنباً للمشاكل مع العائلة.

جدول يمثل السبب الذي تعود إليه المشاكل الأسرية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أسباب مادية	20	66.66
أسباب معنوية	10	33.33
المجموع	30	%100

من خلال الجدول المبين أعلاه يتضح لنا أن الأسباب التي تعود إليها المشاكل الأسرية أغلبها مشاكل مادية بحوالي 66.66 %، في حين نجد 33.31 % يرون أن المشاكل الأسرية تعود إلى أسباب معنوية. من هنا يتضح أن أغلب المشاكل الأسرية ناتجة عن أسباب مادية أي الجانب المالي: عدم عمل الزوج، الميراث، القرض... الخ.

جدول يمثل موقف الزوجة إذ ما وقع خلاف بينها وبين أحد أفراد الأسرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
تبادرن إلى إيجاد الحل	20	66.66
تنتظرن المبادرة منه	03	10
لا تبالين بالأمر	07	23.33
المجموع	30	%100

من خلال الجدول يتضح أن 20% من أفراد العينة أي بنسبة 66.66 % من الزوجات يبادرن بإيجاد الحل إذ وقع الخلاف، في حين نجد أن 23.33 % لا يبالين بالأمر، في حين نجد 10 % من أفراد العينة تنتظرن المبادرة. ومنه يتضح لنا أن أغلبية النساء إذا وقع خلاف يبادرن إلى إيجاد الحل وذلك حفاظاً على الاستقرار الأسري.

جدول يمثل اطلاع الزوجات على الكتب المتعلقة بتربية الأبناء وكيفية استقرار الأسرة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	80
لا	06	20
المجموع	30	%100

من خلال الجدول يتضح أن حوالي 24 امرأة ترى أن أغلبية الزوجات يطالعن الكتب المتعلقة بتربية الأبناء والاستقرار الأسري، في حين نجد 6 نساء يرون العكس. ومنه نستخلص أن أغلبية النساء يبادرن إلى الاستقرار الأسري من خلال مطالعة الكتب المتعلقة بذلك من أجل تعلم الطرق التي تساهم في تربية الأبناء والاستقرار الأسري. بالإضافة إلى ذلك، هناك جداول لا يمكن التطرق إليها بسبب الالتزام بصفحات البحث لكن نلخصها في نتائج الدراسة.

نتائج الدراسة:

كان الهدف من وراء دراستنا المدنية هو الوصول إلى نتائج محددة واضحة تبين لنا دور المرأة الفعلي من ناحية تحقيق الاستقرار والسكنية داخل الأسرة، وكان ذلك على مستوى منطقة سكنية محددة ما يمكننا من تعميم النتائج على مجتمع أكبر حجماً، إلا أنه تجدر الإشارة إلى نسبة هذه النتائج وإمكانية اختلافها باختلاف الزمن والمكان، فن خلال ملاحظتنا العامة ومقابلتنا مع البحوث ومن خلال تحليلنا للجداول تبين أن الفرضية الفرعية الأولى للمستوى الثقافي للمرأة دور في تحقيق الاستقرار الأسري، حيث يرى أغلبية النساء أن التعليم يسهل مسألة تسيير شؤون البيت، هذا ما يتوافق مع ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات إذ تبرز أهمية متغير التعليم، فكما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كلما توقعت أن التغيرات يجب أن تحدث في أسلوب أدائها للأعمال

المنزلية واجب على المرأة المتزوجة ما يعكس ثقافة المرأة ووعيا فيما يخص واجباتها المنزلية، والذي يؤدي إلى ضمان واستقرار أسرتها، كذلك فكرة التخصص في الأدوار تبعا لنوع واضح لدى عينة البحث وقد أجابت 77.78 % من أفراد العينة أن هناك أعمال منزلية يختص بها الأطفال البنات دون البنين. إنفاق المرأة لوقت طويل في الأعمال المنزلية، حيث بلغ عدد اللاتي ينفقن أربع ساعات فأكثر في الأعمال المنزلية. كما أن هناك 95 % من أفراد العينة يرون أن العمل الأساسي للمرأة المتزوجة هو العمل داخل البيت وخارجه، ومن مقابلتنا للنساء العاملات تبين أنهن يفضلن العمل خارج البيت لهدف مساعدة الزوج وزيادة رفاهية الأسرة حسب رأيهن، أما بالنسبة لمؤشر وعي المرأة بضرورة فض المنازعات الأسرية فقد بينت التحليلات والمقابلات أن للمرأة وعي كبير بضرورة حل خلافاتها مع زوجها وأسرته في حين هناك من النساء من لا يهتمن الأمر. أما بالنسبة لمؤشر انتاج الأساليب العلمية في تربية الأبناء فقد بين الجدول أن 80 % من أفراد العينة يطالعين على الكتب المتعلقة بتربية الأبناء والتنشئة.

أما عن الفرضية الفرعية الثانية للمرأة أهمية في تحقيق التكيف الزوجي فقد بينت المقابلات والملاحظة العامة وتحليلات الجداول أن الفرضية محققة حيث أن 64.4 % من الباحثين يفضلون مشاركة أزواجهن في ممارسة هوايتهم بغرض التقرب منهم أكثر بنسبة 72.9 % ما يوضح أهمية المرأة في خلق جو من التكيف والانسجام بين المرأة وزوجها، كما بينت الدراسة أن أغلبية الزوجات يعبرن عن حبهن لأزواجهن أحيانا بنسبة 62.7 % فلا إفراط ولا تفريط بما يضمن دوام المودة والألفة بين الزوجين وأن 93.2 % من أفراد العينة يشاركون أزواجهن في اتخاذ القرارات العائلية ما ينقص على الزوج عبء التفكير في الأمور المتعلقة بالأسرة، كما أن حوالي 88.1 % من أفراد العينة يساعدن أسرهن عند التعرض لأزمات مادية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المراجع المتعلقة بموضوع البحث المفيدة والخاصة بموضوع المرأة.
- صعوبة الوصول إلى الأفراد الممثلين لعينة الدراسة.
- عدم تجاوب بعض الأفراد معنا والاستهزاء في ملئ الاستمارة.

الاقتراحات والتوصيات:

- يجب على الرجال الاهتمام بنسائهم لأن المرأة هي ركيزة المنزل، فإذا صلحت صلحت الأسرة، وإذا فسدت فسدت الأسرة.
- على المرأة الاهتمام بالزوج والأبناء وطاعة زوجها واحترام عائلته وتربية الأبناء وحسن تنشئتهم في المجتمع.
- يجب على المرأة تجنب العنف مع الأولاد والاكتفاء بالتوعية، وكذلك على الزوج الحفاظ على الاستقرار الأسري وتجنب المشاكل الاجتماعية المؤدية إلى الطلاق.
- على الدولة إقامة دورات تكوينية للنساء يشرحن لهن كيفية المحافظة على الاستقرار الأسري والتعامل مع الأزواج والأبناء.
- يجب على النساء مطالعة الكتب المتعلقة بالأسرة والحياة الزوجية السعيدة.

خاتمة:

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن المرأة ركن هام جدا بالنسبة للحياة الأسرية إذ بها تنجح في إقامة الأسرة السعيدة واستمرارها، وذلك لا يكون عفويا وإنما يجب العمل إليه والتخطيط له والتضحية من أجل سير الأسرة في سبيل النجاح والتوفيق، أسرة يواجه أفرادها معا الصعوبات وينعمون فيها معا بالنعم والطيبات، ولكي يتمتع جميع أطراف العلاقة الزوجية بالصحة النفسية والعقلية والجسمية يجب أن نعلم أولاً أن حسن الاختيار يضمن بداية الاستقرار، ثم إن المشاكل بين الزوجين تبدأ عند تقصير كل منهما في حق الطرف الآخر ما ينتج عنه شقاق وجفاء بين الزوجين والذي يؤدي إلى تفكيك الأسرة، وكذلك لا بد أن تكون هناك علاقات متوازنة بين الزوجين والأهل يوازن فيها الزوج بين حقوق زوجته وأهله بالإضافة إلى حتمية تبني أساس العشرة بالمعروف بين الزوجين، الشورى، المساواة، التعاون على أداء الواجبات والمشاركة في أداء المسؤوليات. ومن جهة أخرى فيما يتعلق بالتربية والضبط فنسبة نجاحها تبقى ضعيفة إذا لم تدعمها قيم روحية مؤثرة كالتعاليم الإسلامية التي تعتبر المراقب الذاتي والمستمر على سلوكيات النفس على اعتبار أن إنجاب الأطفال يزيد العلاقة الزوجية انسجاما ويجعل له معنى أغزر، وتصبح الأسرة وحدة قوية تضيف إلى مشاعر الوالدين السعادة والسرور ويزيد ذلك من شعورهم بالأمان والرضا في مرحلة وسط العمر والشيخوخة، ويوفر مزيدا من الدفء العاطفي للأطفال.

قائمة المراجع

1. محمد سيد فهمي. (2004). المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث. المكتب الجامعي الحديث.
2. منى حسين. (2006). التلفزيون والمرأة (المجلد ط1). القاهرة: عالم الكتاب.

تأثير العنف على الصحة النفسية للمرأة

د/ يحياوي حسينة (جامعة مولود معمري تيزي وزو)

عمرون سعيدة (مختصة نفسية وطالبة دكتوراه)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة الكشف عن علاقة العنف ضد المرأة بالصحة النفسية، ولتحقيق ذلك اعتمدنا على المقابلة العيادية وكذا تطبيق مقياس الصحة النفسية لسيدني كراون وكريسب (sidney crown et crisp)، وذلك على عينة مكونة من عشر (03) حالات متعرضة للعنف بأشكال مختلفة، وتم إجراء الدراسة في عيادة خاصة على مستوى ولاية تيزي وزو، توصلت الدراسة إلى أن النساء المتعرضات للعنف يعانين من اضطراب في الصحة النفسية.

الكلمات المفتاحية: العنف ضد المرأة، الصحة النفسية.

Résumé:

Cette étude vise à démontrer la relation entre la violence contre la femme et la santé mentale, et pour atteindre cet objectif on a basé sur l'entretien clinique et l'application des mesures de la santé mentale de sidney crown et crisp, de telle sorte que l'étude a porté sur un échantillon de 03 cas de femme qui ont subi un acte de violence. Et cette étude est faite dans un cabinet privé à tizi ouzou. les résultats indiquent que les femmes battues souffrent des troubles de santé mentale.

Les mots clés: la violence contre la femme. La santé mentale

مقدمة إشكالية:

مشكلة العنف ضد المرأة ليست بأمر جديد الظهور، إلا أن ارتفاع نسبة وقوعها وتعدد أشكالها وكذا الآثار التي تخلفها على المرأة والأسرة والمجتمع دفع بالباحثين من مختلف التخصصات والميادين لدراسة وتحليل هذه المشكلة، فع كل هذا التقدم الهائل الذي أحرزته البشرية في مختلف الأصعدة والمجالات الحياتية إلا أن كل ذلك لم يتمكن من القضاء على ظاهرة العنف الممارس على المرأة.

وتختلف أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة فلا يعني فقط الاعتداء الجسدي والمادي، بل يشمل جميع أشكال السلوك الفردي والجماعي الذي يمس المرأة ويحرما من حقوقها الشرعية والقانونية، ويؤثر على صحتها الجسدية وكذا النفسية بالإضافة إلى علاقاتها الاجتماعية، وحسب الإحصائيات فإن امرأة من بين ثلاث نساء تتعرض للعنف من ضرب وعلاقات جنسية بالقوة وحرمانها من العمل ومراقبة علاقاتها إضافة إلى نماذج العنف الجسدي الشائعة كالضرب وغيرها من أشكال سوء المعاملة (مجلة الوطن العربي، العدد 249، 2008، ص 08).

لذا تستقطب ظاهرة العنف ضد المرأة اهتماما عالميا بالغا، ويظهر ذلك من خلال تخصيص الجمعية العامة للأمم المتحدة ليوم 25 نوفمبر من كل سنة كيوم عالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، وكذا تنظيم مختلف الندوات والأبحاث المطروحة في هذا الموضوع من قبل علماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين الذين حاولوا من خلالها العمل على إيجاد واقتراح حلول تحمي المرأة من أشكال العنف المتعددة، وكذا إيجاد طرق مناسبة للتكفل بها عند تعرضها للعنف بهدف مد يد المساعدة لها.

وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف ضد المرأة على أنه أي فعل عدواني على المرأة يؤدي لأذى نفسي أو جنسي أو جسدي يتسبب في إحداث معاناة، ويتضمن التهديد أو الحرمان من الحرية بشكل إجباري أو تعسفي سواء في الحياة العامة أو الخاصة (P.Ladjali, 1997, pg111)، وللنف عة أشكال مختلفة من عنف جسدي مثل الضرب، الحرق، وعن اجتماعي كالحرمان من المشاركة في الحياة العامة، وكذا العنف النفسي وهو الأشد

تأثيراً على المرأة مثل التحقير، الإهانة، الخط من كرامتها، والعنف الجنسي والذي يتمثل في التزام الطرف الآخر بالقيام بممارسات جنسية دون إرادة، العنف الاقتصادي كالاستيلاء على راتب الزوجة وبيع مسوغاتها والإهمال في الإنفاق عليها.

ويثير موضوع العنف ضد المرأة قدراً كبيراً من الحساسية عند التطرق إليه، وبشكل خاص عندما يتعدى الحديث عنه حيز الدراسات والأبحاث إلى مجال الدعوة للمساندة والمناصرة لتفعيل المجتمع المدني والمؤسسات للتشريعات التي تدعم المرأة والعمل على تغيير التشريعات التي تعيق حصولها على حقوقها.

إن العنف ضد المرأة يعتبر من أكثر العوامل المؤثرة على صحتها، والعنف يجعلها تشعر بالذل والإهانة وفقدان الثقة أمام الرجل وأنه في كثير من الأحيان قد تكون المرأة مغلوقة على أمرها ولا تستطيع دفع الظلم عن نفسها، وحسب دراسة أجريت على المجتمع الليبي من طرف الدكتور حميد زغير والدكتور جواي لحضر حول الآثار النفسية والاجتماعية للعنف الأسري ضد المرأة فإن أكثر الآثار النفسية التي تتعرض لها المرأة نتيجة العنف هو الشعور بالإهانة والإحباط (د.حميد زغير، د. جواي لحضر، مقال حول الآثار النفسية والاجتماعية للعنف الأسري ضد المرأة، ص26)

وبما أن المرأة تعتبر عنصراً فعالاً في المجتمع لكونها مهد التنشئة للأجيال المستقبلية وبالتالي صحتها أمر ضروري للإعداد السليم والجيد لهذه الأجيال، ولهذا ارتأينا البحث حول تأثير العنف على الصحة النفسية للمرأة.

وقد تم صياغة سؤال الإشكالية على النحو التالي:

- هل يؤثر العنف على الصحة النفسية للمرأة؟

فرضية الدراسة:

- يؤثر العنف على الصحة النفسية للمرأة بظهور عدة اضطرابات نفسية.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة في دراسة أحد المواضيع المهمة التي تخص المرأة وكذا المجتمع ككل.
- محاولة الكشف عن تأثير العنف ضد المرأة على صحتها النفسية.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير العنف ضد المرأة على الصحة النفسية.
- الكشف عن مختلف الاضطرابات النفسية التي يمكن أن تتعرض لها المرأة المعنفة.

مصطلحات الدراسة:

- **العنف ضد المرأة:** هو مختلف السلوكات العدائية الموجهة ضد المرأة، ويكون على أشكال متعددة كأن يكون عنفاً جسدياً كالضرب، أو لفظياً كالشتم أو معنوياً كالإهمال؛ مع وجوب أن يشمل مفهوم العنف ضد المرأة ودون أن يقتصر على الآتي: العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يقع في الإطار العام للمجتمع بما في ذلك الاغتصاب والإساءة الجنسية والتحرش والترهيب الجنسيين في العمل، الاتجار بالمرأة والبغاء القسري (شرف الدين فييمة، 2002، ص15).
- **الصحة النفسية:** تعني قدرة الفرد على التوافق مع نفسه ومع الآخرين من حوله، وقدرته على مواجهة الأزمات والصعوبات التي تطرأ عليه مع الإحساس الإيجابي بالسعادة والكفاية والخلو من الاضطرابات النفسية.

إجراءات الدراسة:

منهج الدراسة:

اختيار منهج البحث تحدده طبيعة الإشكالية التي تم طرحها من طرف الباحث رغبةً منه في الوصول لنتيجة معينة، فلكل منهج مميزات الخاصة التي تستعمل لأغراض البحث المختلفة؛ ونظراً لكون طبيعة بحثنا عيادية، فإنه استوجب علينا استعمال **المنهج العيادي** الذي يعتمد على دراسة الحالة.

مجالات الدراسة:

- عينة الدراسة: تتكون من 03 نساء متعزّضات لأشكال مختلفة من العنف.
- أدوات الدراسة: المقابلة العيادية النصف موجهة مع تطبيق اختبار الصحة النفسية.
- مكان إجراء الدراسة: أحد العيادات الخاصة بولاية تيزي وزو.

المقابلة العيادية نصف الموجهة: في إطار بحثنا هذا تعد المقابلة العيادية نصف الموجهة الأكثر ملائمة لموضوع بحثنا، وذلك بالاعتماد على دليل المقابلة الذي يحتوي على جملة من المحاور المحددة لأهدافنا، إذ نسعى من خلالها إلى إعطاء الحرية للمفحوص للإجابة على الأسئلة دون الخروج عن مسعى بحثنا.

وتعرّف الباحثة "شلند" (Chiland, 1989) المقابلة العيادية نصف الموجهة على أنها ليست بمقابلة عيادية حرة ولا مقيدة بل تقع بين الاثنين، حيث يكون فيها دور الفاحص هو الاستماع للمفحوص والتدخل لغرض توجيهه في ما يخدم المقابلة العيادية، وهذا النوع من المقابلة يسمح للمفحوص بالتعبير بكل ارتياح وطلاقة وتشجيعه على الكلام (Chiland, 1989, P119).

محاور المقابلة:

- المحور الأول: ويشمل بيانات ومعلومات شخصية.
- المحور الثاني: الطفولة والتنشئة.
- المحور الثالث: يشمل على الحياة العائلية والعلاقات الاجتماعية.
- المحور الرابع: يتعلق بالعنف ومصادره.
- المحور الخامس: يتعلق بالآثار النفسية للعنف على المرأة.
- المحور السادس: يتعلق بالنظرة للمجتمع والمستقبل.

مقياس الصحة النفسية لسيدني كراون وكرسب sidney crown et crisp:

تم استخدام مقياس الصحة النفسية المعدّ من طرف الباحثان (لسيدني كراون وكرسب sidney crown et crisp عام 1966) والذي قدمت الدكتورة أمل معروف الصورة العربية له.

وقد استخلصنا سلسلة من المقاييس الفرعية استنادا إلى الخبرة الإكلينيكية، تهدف إلى التعرف السريع والثابت على الاضطرابات العصبية والانفعالية الآتية: القلق، الفوبيا، الوسواس، القلق الجسدي، الاكتئاب، الهستيريا.

يتكون كل مقياس فرعي من ثمانية أسئلة وبذلك يكون المجموع الكلي للأسئلة 48 سؤالا حيث:

- يضم مقياس القلق الأسئلة التي تحمل الأرقام: 1-7-13-19-25-31-37-43
- يضم مقياس الفوبيا الأسئلة التي تحمل الأرقام: 2-8-14-20-26-32-38-44
- يضم مقياس الوسواس الأسئلة التي تحمل الأرقام: 3-9-15-21-27-33-39-45
- يضم مقياس القلق الجسدي الأسئلة التي تحمل الأرقام: 4-10-16-22-28-34-40-46
- يضم مقياس الاكتئاب الأسئلة التي تحمل الأرقام: 5-11-17-23-29-35-41-47
- يضم مقياس الهستيريا الأسئلة التي تحمل الأرقام: 6-12-18-24-30-36-42-48

يمكن تطبيق المقياس بطريقة فردية أو جماعية، ويعتمد التصحيح على سلم متدرج يتكون من نقطتين في بعض الأسئلة بين (0-1) حيث تشير الدرجة 0 إلى عدم وجود العرض، وتشير الدرجة 1 إلى وجوده، ويتكون في أسئلة أخرى من ثلاث نقط تمتد بين (0-2)، حيث تشير الدرجة 0 إلى عدم وجود العرض، والدرجة 1 إلى وجوده في بعض الأحيان، والدرجة 2 إلى وجوده دائما. ويتم جمع الدرجات التي يتحصل عليها

المفحوص في كل مقياس فرعي على انفراد أو في المقياس بجميع مقاييسه الفرعية وكلما ارتفعت الدرجة الكلية في المقياس كان ذلك مؤشراً على وجود اضطراب في الصحة النفسية، ويشير انخفاضها إلى الخلو من الاضطرابات في مجال هذا المقياس؛ في حين يشير انخفاضها إلى عدم وجود الاضطراب، وأعلى درجة في المقياس هي 69 درجة ويتم تقسيمها على 2 فنتحصل في متوسط المقياس التي تقدر بـ 34.5 حيث أنه إذا كانت الدرجات المتحصل عليها لدى المفحوص أكبر من 34.5 دليل على أنه يعاني من اضطراب في الصحة النفسية، إذا كانت الدرجات المتحصل عليها لدى المفحوص أقل من 34.5 فيدل ذلك على أنه لا يوجد اضطراب في الصحة النفسية.

والأسئلة التي تنقط من (2-0) عددها 21 سؤال وتحمل الأرقام التالية: (2-4-7-8-11-13-14-15-16-20-25-28-29-30-35-39-41-43-44-45-46) ويتم تنقيط الأسئلة الـ 27 الباقية والتي تتمثل في: (1-3-5-6-9-10-12-17-18-19-21-22-23-24-26-27-31-32-33-34-36-37-38-40-42-47-48) على سلم متدرج يتراوح بين (0-1).

عرض وتقديم الحالات:

الحالة الأولى:

الحالة (م) 27 سنة معلمة مدرسة ابتدائي وطالبة ماستر، عازبة تعيش مع عائلتها المتكونة من الوالدين و 4 إخوة ذكور وأختين، وهي تحتل الترتيب الرابع بين الأخوة.

تمت مقابلة الحالة على مستوى العيادة النفسية توجت للفحص النفسي لمشاكل في عدم قدرتها على التحكم في الغضب وكذا مشكلات في التركيز، تنحدر من أسرة متعددة الأفراد عاشت منذ صغرها طفولة مضطربة مشحونة بالعنف والقسوة، حيث كان والدها مدمناً على الكحول، ووالدتها امرأة بسيطة مأكثة بالبيت هي بدورها تعاني من العنف الزوج لها، تمكنت من متابعة دراستها حتى تحصلت على شهادة اليسانس في الآداب وذلك حسب قولها المنفذ الوحيد لها من الجحيم الذي تعيشه في بيت أهلها، وكذا حصولها على شهادة جامعية هو الشيء الوحيد القادر على أن يسمح لها بتفادي تكرار التجربة التي عاشتها أمها من العنف مع والدها.

فقد عاشت في ظروف جد صعبة حيث أن المستوى الاقتصادي للعائلة جد متدني إذ كانت تعيش حالة فقر بالرغم من عمل الأب، إضافة الأوضاع الغير هادئة في البيت فقد كان الأب دائم الصراخ والتعنيف لزوجته وأبنائه لأتفه الأسباب خاصة عندما يشمل، حيث لا يفوت فرصة للتلفظ بألفاظ بذيئة ومجرحة وفي كثير من الأوقات ينهال عليهم بالضرب حيث قالت إنه حين تتأخر عن الدخول للمنزل أو عند زيارتها للأقارب وكذا عندما تتأخر إحداهن عن تلبية أحد احتياجاته فإنها تنال عقاباً شديداً.

كبرت في جو مشحون بالعنف إذ لم يكن الأب الوحيد مصدراً للعنف في البيت فحتى الإخوة الذكور أيضاً لا يتفانون في معاملة أخواتهم بقسوة وتشدّد، إذ قالت إن الأب من كان يشجعهم على معاملتهم بقسوة منذ أن كانوا صغاراً، وللحين هي ما تزال تعاني من ذلك فالأب يجرمها من راتبها الشهري بحجة أنه من درّسها؛ لذلك له كل الحق في راتبها، وما هو أسوأ من ذلك أنها لا تستطيع أن تحتج على ذلك وإلا نالت ما لا تتوقعه من عقاب.

فيما يخص الآثار النفسية للعنف فالحالة عانت منذ أن كانت طفلة من العنف الوالد والإخوة ما جعلها تعيش حالة من الخوف المستمر والحذر الدائم من ارتكاب الأخطاء لتجنب العقاب ما جعلها تتجنب اللعب مع الأطفال الآخرين لكي لا تعاقب، حيث قالت إنها كانت تتمنى أن تلعب مع الأطفال في سنّها لكنها حرمت من ذلك، كما كانت تكن مشاعر الكره لوالدها لأنها لم تكن ترى فيه إلا مظهر الوحش الذي يضطهدهم ويعاقبهم دائماً، كما أنها تعاني من فقدان الثقة في الجنس الآخر فحسبها كلّ الرجال عنيّفون؛ لذلك صرفت النظر حول موضوع الزواج والارتباط.

فيما يخص نظرتها للمجتمع والمستقبل فهي تكن نظرة حاقة للمجتمع، إذ تعتقد أن المجتمع هو الذي منح الحق للرجل بتعنيف المرأة وذلك لكون مجتمعنا مجتمعاً ذكورياً بالدرجة الأولى، وهي تطمح في التخلص من المشكلات النفسية التي تعيقها من كسر قيود أسرتها والدفاع عن نفسها من ظلمهم.

نتائج مقياس القلق للحالة الأولى:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
1	غالباً ما أشعر بالانزعاج دون سبب واضح	1	1
7	هل تشعر مرة انك على وشك ان يغمر عليك	2	2
13	هل تحس بالضيق وعدم الارتياح	2	2
19	هل تشعر بفراغ شديد في بعض الاحيان	1	1
25	هل تقول عن نفسك انك انسان كثير القلق	2	2
31	هل تشعر بانقباض عندما تكون في الأماكن المغلقة	1	1
37	هل راودك الشعور يوماً بانك على وشك الانهيار	1	1
43	هل تراودك كوابيس مزعجة تجعلك تشعر بالضيق	2	1
الدرجة الكلية للمقياس		12	11

من خلال الجدول يتبين أن الحالة تحصلت على الدرجة 12/11 وهي درجة عالية في المقياس، إذ تحصلت على أقصى درجة 2 في البنود (7-13-25) وهي الشعور بأنها على وشك الانهيار، الاحساس بالضيق وعدم الارتياح، كما تحصلت على أقصى درجة في البنود (1-31-37) وهي الشعور بالانزعاج بدون سبب واضح، والشعور بالانقباض عندما تكون في الأماكن المغلقة والشعور يوماً بأنك على وشك الانهيار، ما يظهر أن الحالة تعاني من القلق.

نتائج مقياس الفوبيا للحالة الأولى:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل
2	أشعر بخوف لا مبرر له عندما أكون في مكان مغلق مثل مخزن أو حانوت أو ما شابه.	2	2
8	هل يحميك الخوف من احتمال أن تصاب بمرض لا علاج له؟	2	2
14	هل تشعر بالأمان والاطمئنان عندما تكون داخل البيت أو البناية على عكس ما تشعر به وأنت في البناية أو الشارع؟	2	1
20	هل تشعر بالضيق عند تنقلك في الحافلة أو القطار حتى عندما لا تكون واسطة للنقل مزدوجة؟	2	1
26	هل تكره الخروج لوحده؟	1	1
32	هل تقلق دون سبب عندما يتأخر قريب لك في العودة إلى البيت؟	1	1
38	هل تخاف من الأماكن العالية؟	1	1
44	هل تشعر بالفزع عندما تكون بين حشد من الناس؟	2	1
الدرجة الكلية للمقياس		13	10

من خلال الجدول يتبين أن الحالة تحصلت على الدرجة 13/10 وهي درجة مرتفعة في المقياس، إذ تحصلت على أقصى درجة 2 في البندين (2-8) وهي الشعور بالخوف لا مبرر له، كما تحصلت على أقصى درجة في البنود (26-32-38) وهي أنها تكره الخروج لوحدها وتقلق دون سبب والخوف من الأماكن العالية وقد تحصلت على درجات متوسطة في البنود (14-20-44) وهي الشعور بالأمان داخل البيت والشعور بالضيق عند التنقل في الحافلة، الشعور بالفزع عندما تكون بين حشد من الناس، ما يظهر أن الحالة لديها فوبيا.

نتائج مقياس الوسواس للحالة الأولى:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
3	هل تقول عن نفسك أنك حريص أكثر مما ينبغي؟	1	1
9	هل تعتقد أن النظافة من الإيمان؟	1	1
15	هل تراود عقلك أفكار سخيفة وغير منطقية؟	2	2
21	هل تكون في قمة سعادتك وأنت تراول عملك؟	1	1
27	هل أنت من النوع الذي يتوحي الكمال في الأشياء؟	1	1
33	هل تتحقق من الأشياء التي تنجزها بدرجة مبالغ فيها؟	1	0
39	هل يضايقك اختلاف حياتك عن سيرها المألوف؟	2	2
45	هل تجد نفسك قلقًا دون مبرر حول أشياء لا تستحق القلق؟	2	2
الدرجة الكلية للمقياس		11	10

من خلال الجدول يتبين أن الحالة تحصلت على الدرجة 11/10 وهي درجة عالية في المقياس، إذ تحصلت على أقصى درجة 2 في البنود (15-39-45) وهي تراود عقلك أفكار مخيفة وغير منطقية، التضايق من اختلاف حياتك عن سيرها المألوف، القلق دون مبرر حول أشياء لا تستحق القلق، كما تحصلت على أقصى درجة في البنود (3-9-21-27) وهي تقول عن نفسك أنك حريص أكثر مما ينبغي، الاعتقاد بأن النظافة من الإيمان، قمة السعادة عند مزاوله الأعمال، وكذا توحي الكمال في الأشياء، كما تحصلت على درجة منعدمة في البند 33 والتي تتعلق بالتحقق من الأشياء التي تنجزها بدرجة مبالغ فيها، واستنادا من النتائج يظهر أن الحالة تعاني من الوسواس.

نتائج مقياس القلق الجسمي للحالة الأولى:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
4	هل تعاني من الدوار أو تشعر بضيق التنفس؟	2	2
10	هل تشعر بسوء الهضم أو الاستفراغ؟	1	1
16	هل تشعر بأن هناك وخزات أو تشنجات في جسدك؟	2	1
22	هل شعرت بفقدان الشهية؟	1	1
28	هل شعرت بالتعب أو الإعياء دون سبب؟	2	2
34	هل تستطيع أن تذهب إلى الفراش في هذه اللحظة؟	1	1
40	هل تعاني كثيرا من تصبب العرق أو خفقان القلب؟	1	1
46	هل حدث تغير في اهتمام الجنسية؟	2	2
الدرجة الكلية للمقياس		12	11

يظهر أن الحالة تحصلت على الدرجة 12/11 وهي درجة مرتفعة على المقياس، إذ تحصلت على أقصى درجة في البنود (4-28-46) وهي المعاناة من الدوار والشعور بالضيق، الشعور بالتعب والإعياء دون سبب، التغير في اهتمام الجنسية، كما تحصلت على درجة في البنود (10-22-34-40) وهي الشعور بسوء الهضم، الشعور بفقدان الشهية، الذهاب إلى الفراش في هذه اللحظة، المعاناة كثيرا من تصبب العرق وخفقان القلب. استنادا للنتائج فالحالة تعاني من قلق جسمي.

نتائج مقياس الإكتئاب للحالة الأولى:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
5	هل تفكر بنفس السرعة التي اعتدت أن تفكر بها سابقاً؟	1	1
11	هل تشعر أن الحياة متعبة جداً؟	2	1
17	هل تنسى كثيراً من سلوكك السابق؟	1	1
23	هل تستيقظ مبكراً جداً في الصباح؟	1	1
29	هل تمرّ بك فترات طويلة من الاكتئاب؟	2	2
35	هل تبذل جهداً استثنائياً في مواجهة أزمة أو صعوبة؟	2	2
41	هل تجد نفسك بحاجة للبكاء؟	2	2
47	هل فقدت قابليتك على التعاطف مع الآخرين؟	1	0
الدرجة الكلية للمقياس		12	10

من خلال الجدول يتضح أن الحالة تحصلت على الدرجة 12/10 وهي مرتفعة إذ تحصلت على أقصى درجة في البنود (29-35-40) وهي المرور بفترات من الاكتئاب، بذل جهد استثنائي في مواجهة الأزمة، كما أنها تحصلت على درجات مرتفعة في البنود (5-17-23) وهي التفكير بنفس السرعة التي اعتادت أن تفكر بها، نسيان الكثير من السلوك السابق، تستيقظ مبكراً في الصباح، كما تحصلت على درجة متوسطة في البند 11 المتمثل في الشعور بأن الحياة متعبة.

نتائج مقياس المستيريا للحالة الأولى:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
6	هل تتأثر بأراء الآخرين بسهولة؟	1	0
12	هل تتذكر بأنك تمتعت بتمثيل دور من الأدوار في فترة من حياتك؟	1	0
18	هل أنت عادة إنسان عاطفي بدرجة كبيرة؟	1	1
24	هل يعجبك أن تكون محطّ الأنظار؟	1	1
30	هل تجد نفسك تنهز الفرص لتحقيق أغراضك الشخصية؟	2	2
36	هل تنفق الكثير على ملابسك؟	1	1
42	هل تستهويك المواقف الدرامية التي تحمل انفعالات كثيرة؟	1	1
48	هل تجد نفسك أحياناً تدعي أو تتظاهر؟	1	1
الدرجة الكلية للمقياس		09	07

من خلال الجدول يظهر أن الحالة تحصلت على درجة 9/7 وهي درجة مرتفعة على المقياس، إذ أنها تحصلت على درجة متوسطة في البنود (18-24-36-42-48)، كما تحصلت على أدنى درجة وهي 0 في البندين (6-12)، أما أعلى درجة تحصلت عليها في البند (30).

خلاصة الحالة:

من خلال المقابلة العيادية وما تحصلت عليه من مقياس الصحة النفسية يتبين أن الحالة تعاني من صحة نفسية مضطربة والمتمثلة في الدرجة 59 وهي درجة مرتفعة على المقياس فهي تعاني من قلق، وهي أكبر من متوسط الدرجة المتمثل في 34 وكما أن حساب المقاييس الجزئية للصحة النفسية يبين لنا أن الحالة تعاني من حالة اكتئاب مرتفعة حيث سجلت 12 نقطة وهذا يؤكد كلامها أثناء المقابلة العيادية بأنها تعبت من الحياة ولم تدق منها سوى الألم والمعاناة.

الحالة الثانية:

الحالة (س) تبلغ من العمر 23 سنة طالبة جامعية، تعيش مع عائلتها المتكونة من الوالدين و3 إخوة ذكور وهي البنت الوحيدة في العائلة وتحتل الترتيب الثالث بين الأخوة.

س شابة جميلة في مقتبل العمر عاشت في صغرها طفولة جدّ عادية في حضن عائلة مثقفة فوالديها معلمين، وقد حُصيت بالدفع والحنان العائلي، حيث كان والدها كثير التعلق بها ويهتم بها أكثر من إخوتها الذكور، وأما عن والدتها فهي أيضا تحبها وتدللها كثيرا، وحتى إخوتها الذكور يحبونها ويحسونها حسب قولها، بمجمل القول فقد عاشت طفولة جيدة بحضن والديها محبوبة من قبل كل أفراد عائلتها، تمكّنت من القيام بكل ما أرادت القيام به، وتلقّت تعليمًا عاديًا وتحصلت على شهادة البكالوريا واختارت دراسة الاختصاص الذي أرادته وانتقلت للإقامة في أحد الأحياء الجامعية.

تعرفت السنة الماضية على شاب يبلغ من العمر 31 سنة من منطقته واستمرت العلاقة بينهما حسبها بشكل جيد إذ كان شديد الاهتمام والتعلق بها كما أظهر لها حسن نواياه حيث تقدم لخطبتها بعد شهر من تعرفها عليه، حيث أبدى الأهل قبولهم بالشباب لكونه شاب ميسور تبدو عليه ملامح الجدية وكما أنه من عائلة محترمة، غير أن وراء ملامحه الخارجية ومع هذه السرعة في توالي الأحداث في حياتها يخفى ما لم تكن تنتظره، حيث كان دائم الاتصال بها هاتفيا في بادئ الأمر كانت تفسر ذلك على أنه من شدة حبه لا يصبر على بعدها ولكن تطور الأمر حيث يتصل بها تقريبا كل ساعة ويطرح عليها وإبلا من الأسئلة أين هي، مع من هي، ماذا تفعل... كلها أسئلة يتحرى الدقة في الإجابة عنها وعندما يحدث أنها لا تجيبه يصرخ عليها ولا يكلمها لأيام حتى تستعطفه وتدل نفسها بالاتصال والتأسف لآلاف المرات، فقد كان شديد الغيرة عليها ويشكّ فيها، ويتهمها حتى في شرفها، فيما بعد أصبح يتحكم حتى في لباسها، وكما حدد مجال تواصلها مع الزملاء في الجامعة ولم يكتفِ عند هذا القدر فقد كان يهينها لأتفه الأسباب، وقد كانت لا تحكي لأي أحد ما كانت تعيشه من حالة اضطهاد مع خطيبها، وشيئا فشيئا بدأ يطلب منها الذهاب معه لأماكن بعيدة فكانت ترفض وذات مرة ألح بشدة وعندما قابلته بالرفض قام بضربها بشكل عنيف إذ أحسّت أنها مع وحش وليس مع إنسان يمكن أن يكتفِ لها مشاعر الحب، فقررت أن تبتعد عنه وتتركه فقامت بإخبار والدها بأنها تود أن تنفصل عن خطيبها، حاول الأب أن يعرف ما حدث بينهما غير أنها لم تخبره ما كانت تعانيه معه، احترم الأب رغبة ابنته. لكن لم يتوقف خطيبها عن ملاحقتها وتهديدها، فأصبحت لا تشعر بالأمان لخروجها لوحدها ما اضطرها لإعلام والدها الذي حاول حماية ابنته فقد اتصل بالشباب لكي يتوقف عن ملاحقة ابنته إلا أنه لم يتوقف ما اضطره لإيداع بلاغ عنه لدى مصالح الأمن.

فيما يخص الآثار النفسية للعنف فالحالة عاشت اضطهادًا وعنفاً جسدياً ولفظياً من قبل خطيبها السابق جعلها تعيش حالة من الخوف المستمر وكذا القلق ما قد يحدث لها حيث كانت تعيش حالة نفسية مضطربة تتوقع فيها حدوث أشياء سلبية لها، وقد انعكس ذلك على بنيتها الجسمية إذ لديها اضطرابات في النوم وكذا فقدان الشهية.

فيما يخص نظرتها للمجتمع والمستقبل فهي تأمل أن تنسى هذه التجربة التي عاشتها مع خطيبها وتقول بأنه قبل اختيار شريك الحياة ينبغي يستلزم التروي وعدم الإسراع.

نتائج مقياس القلق للحالة الثانية:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
1	غالبًا ما أشعر بالانزعاج دون سبب واضح.	1	1
7	هل تشعر مرة أنك على وشك أن يغمر عليك؟	2	1
13	هل تحس بالضيق وعدم الارتياح؟	2	2
19	هل تشعر بفراغ شديد في بعض الأحيان؟	1	1
25	هل تقول عن نفسك إنك إنسان كثير القلق؟	2	1
31	هل تشعر بانقباض عندما تكون في الأماكن المغلقة؟	1	1
37	هل راودك الشعور يوما بأنك على وشك الانهيار؟	1	1
43	هل تراودك كوابيس مزعجة تجعلك تشعر بالضيق؟	2	2
الدرجة الكلية للمقياس		12	10

من خلال الجدول يتبين ان الحالة تحصلت على الدرجة 10/12 وهي درجة عالية في المقياس، اذ تحصلت على أقصى درجة 2 في البنود (13-43) الاحساس بالضيق وعدم الارتياح، رؤية كوابيس مزعجة، كما تحصلت على أقصى درجة 1 في البنود (1-19-31-37) وهي الشعور بالانزعاج

بدون سبب واضح والاحساس بفراغ شديد في بعض الاحيان والشعور بالانقباض عندما تكون في الأماكن المغلقة والشعور يوما بانك على وشك الانهيار، ما يظهر أن الحالة تعاني من القلق.

نتائج مقياس الفوبيا للحالة الثانية:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل
2	أشعر بخوف لا مبرر له عندما أكون في مكان مغلق مثل مخزن أو حانوت أو ما شابه.	2	1
8	هل يحميك الخوف من احتمال أن تصاب بمرض لا علاج له؟	2	1
14	هل تشعر بالأمان والاطمئنان عندما تكون داخل البيت أو البناية على عكس ما تشعر به وأنت في البناية أو الشارع؟	2	1
20	هل تشعر بالضيق عند تنقلك في الحافلة أو القطار حتى عندما لا تكون واسطة للنقل مزدوجة؟	2	1
26	هل تكره الخروج لوحده؟	1	0
32	هل تقلق دون سبب عندما يتأخر قريب لك في العودة إلى البيت؟	1	1
38	هل تخاف من الأماكن العالية؟	1	1
44	هل تشعر بالفزع عندما تكون بين حشد من الناس؟	2	1
الدرجة الكلية للمقياس		13	07

من خلال الجدول يتبين أن الحالة تحصلت على الدرجة 13/07 وهي درجة متوسطة في المقياس، إذ تحصلت درجة متوسطة في البنود (2-8-14-20-44) وهي الشعور بالخوف لا مبرر له، وهي الشعور بالأمان داخل البيت والشعور بالضيق عند التنقل في الحافلة، الشعور بالفزع عندما تكون بين حشد من الناس، ما يظهر أن الحالة لديها فوبيا.

نتائج مقياس الوسواس للحالة الثانية:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل
3	هل تقول عن نفسك إنك حريص أكثر مما ينبغي؟	1	0
9	هل تعتقد أن النظافة من الإيمان؟	1	1
15	هل تراود عقلك أفكار سخيفة وغير منطقية؟	2	1
21	هل تكون في قمة سعادتك وأنت تراول عملك؟	1	0
27	هل أنت من النوع الذي يتوخى الكمال في الأشياء؟	1	0
33	هل تتحقق من الأشياء التي تنجزها بدرجة مبالغ فيها؟	1	2
39	هل يضايقك اختلاف حياتك عن سيرها المألوف؟	2	0
45	هل تجد نفسك قلقاً دون مبرر حول أشياء لا تستحق القلق؟	2	2
الدرجة الكلية للمقياس		11	06

من خلال الجدول يتبين أن الحالة تحصلت على الدرجة 11/6 وهي درجة متوسطة على المقياس، إذ تحصلت على درجات منعدمة في البنود (3-21-27-39) غير أنها تحصلت على الدرجة الكاملة 2 في البند (33-45) المتعلق بالتحقق من الأشياء التي تنجزها بدرجة مبالغ فيها وكذا القلق دون مبرر حول أشياء لا تستحق القلق وكذا الدرجة الكاملة 1 في البندين (9-15)، واستنادا على النتائج يظهر أن الحالة تعاني من الوسواس.

نتائج مقياس القلق الجسدي للحالة الثانية:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
4	هل تعاني من الدوار أو تشعر بضيق التنفس؟	2	0
10	هل تشعر بسوء الهضم أو الاستفراغ؟	1	0
16	هل تشعر بأن هناك وخزات أو تشنجات في جسدك؟	2	2
22	هل شعرت بفقدان الشهية؟	1	1
28	هل شعرت بالتعب أو الإعياء دون سبب؟	2	1
34	هل تستطيع أن تذهب إلى الفراش في هذه اللحظة؟	1	1
40	هل تعاني كثيرا من تصبب العرق أو خفقان القلب؟	1	0
46	هل حدث تغير في اهتمام الجنسية؟	2	2
الدرجة الكلية للمقياس			12
			07

يظهر أن الحالة تحسنت على الدرجة 12/7 وهي درجة مرتفعة على المقياس، إذ تحسنت على أقصى درجة في البنود (46-16) وهي الشعور بوخزات وتشنجات في الجسد، التغيير في اهتمام الجنسية، كما تحسنت على درجة في البنود (40-10-4) وهي تعاني من الدوار أو تشعر بضيق التنفس، تشعر بسوء الهضم أو الاستفراغ، تغير في اهتمام الجنسية؛ استنادا للنتائج فالحالة تعاني من قلق جسدي.

نتائج مقياس الاكتئاب للحالة الثانية:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
5	هل تفكر بنفس السرعة التي اعتدت أن تفكر بها سابقا؟	1	1
11	هل تشعر أن الحياة متعبة جدا؟	2	2
17	هل تنسى كثيرا من سلوكك السابق؟	1	1
23	هل تستيقظ مبكرا جدا في الصباح؟	1	1
29	هل تمر بك فترات طويلة من الاكتئاب؟	2	0
35	هل تبذل جهدا استثنائيا في مواجهة أزمة أو صعوبة؟	2	1
41	هل تجد نفسك بحاجة للبكاء؟	2	2
47	هل فقدت قابليتك على التعاطف مع الآخرين؟	1	0
الدرجة الكلية للمقياس			12
			08

من خلال الجدول يظهر أن الحالة تحسنت على درجة 10/8 وهي درجة مرتفعة على المقياس، إذ تحسنت على درجات متوسطة في البنود (35-23-17-5)، كما تحسنت على درجات مرتفعة في البندين (41-11)، استنادا للنتائج فالحالة تعاني من اكتئاب.

نتائج مقياس المستيريا للحالة الثانية:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل
6	هل تتأثر بآراء الآخرين بسهولة؟	1	1
12	هل تتذكر بأنك تمتعت بتمثيل دور من الأدوار في فترة من حياتك؟	1	0
18	هل أنت عادة إنسان عاطفي بدرجة كبيرة؟	1	1

24	هل يعجبك أن تكون محط الأنظار؟	1	0
30	هل تجد نفسك تنتهز الفرص لتحقيق أغراضك الشخصية؟	2	2
36	هل تنفق الكثير على ملابسك؟	1	1
42	هل تستهويك المواقف الدرامية التي تحمل انفعالات كثيرة؟	1	1
48	هل تجد نفسك أحيانا تدعي أو تتظاهر؟	1	1
الدرجة الكلية للمقياس		09	07

من خلال الجدول تبين أن الحالة تحسنت على درجة 9/7 وهي درجة متوسطة على المقياس، 'د' تحسنت على أقصى درجة في البند (30)، ودرجة متوسطة في البنود (6-18-36-42-48)، واستنادا للنتائج نلاحظ أن الحالة تعاني من المستيريا.

خلاصة الحالة:

من خلال المقابلة العيادية وتطبيق مقياس الصحة النفسية يتبين أن الحالة تعاني من اضطراب في الصحة النفسية ويظهر هذا من خلال توجهها للفحص النفسي وهذا ما دعمته الدرجة المتحصل عليها في مقياس الصحة النفسية المتمثلة في الدرجة 45 وهي أكبر من متوسط الدرجة المتمثل في 34 وكما أن حساب المقاييس الجزئية للصحة النفسية يدعم النتيجة الكلية.

الحالة الثالثة:

الحالة (أ) 35 سنة جامعية مأكثة بالبيت، متزوجة لها طفلين، عاشت حياة عادية نشأت وترعرعت في عائلة كثيرة العدد متكونة من 8 أفراد الأب والأم 3 إخوة ذكور وأختين، وهي تحتل الرتبة الرابعة في الترتيب بين الأخوة، كانت طفولتها عادية وهادئة كانت معاملة والديها لها جيدة وكذا علاقتها بإخوتها، تلقت تعليمها ولم تصادف ما يرعجها أو يعكر صفو حياتها.

تخرجت من الجامعة في سن 24 واشتغلت في أحد المؤسسات الخاصة وعندما بلغت 28 سنة خطبت لابن عمها المقيم بمدينة الجزائر العاصمة، كان يبدو لها ولعائلتها الرجل المثالي المناسب لها فهو أستاذ جامعي وهو الابن الأكبر في العائلة المتحكم في كل أمورهما الصغيرة والكبيرة. استمرت فترة الخطوبة عاما كاملا لم تكن تلتقي به إلا في المناسبات عندما يزورهم في بيتهم بحضور العائلتين وكما كان الاتصال الهاتفي فيما بينهما مختصرا جدا فهو لا يكلمها إلا نادرا، فحسبها كان الوضع مريحا لها إذ كانت حياتها عادية ولا تتعرض لأي ضغوطات مثلما كانت تروي لها صديقاتها المخطوبات عن علاقتهن، وكانت تفسر ذلك بأن خطيبها شخص جدي جدا لذا فهو يتحكم في أحاسيسه لكي لا يبدو ضعيفا، وأن بعد الزواج سيتغير ويظهر لها حبه، بعد مرور عام على الخطوبة اتفقت العائلتان على تحديد موعد العرس ولم يكن لها رأي في ذلك، تم الزفاف وكل شيء صار بشكل عادي وقد استمر زوجها بمعاملتها ببرودة وعدم اهتمام، وكانت تفسر ذلك لكونهم يعيشون مع عائلة زوجها فلا يستطيع أن يكون على طبيعته معها لكن استمر الوضع على حاله حتى عندما انتقلا للعيش لوحدهما حيث رزقا بتوأم ذكر فلم تجد له حجة لذلك، فواجهته بكل ما كانت تحسه من إهمال من قبله وهنا انفجر البركان الذي بداخله ليقتصفا حمما لم تكن تظن يوما أنها ستحترق بها، ليخبرها أنه لم يكن يوما منجذبا لها ولا يهتم بها وأنه تزوجها فقط بسبب إلحاح والديه على ذلك بعد أن تحلت عنه حبيبته الأولى حيث تزوجت وسافرت، فأصابته حالة من الحزن الشديد دفعت بوالده لمحاولة لإيجاد حل يخرجها من حالته ولم يفكروا سوى بتزويجه من ابنة أخيه عسى أن يتمكن من تجاوز حالة الحزن التي يعيشها وأن كل ذلك حدث في حالة من اللاوعي. وهنا لم تعرف ماذا تفعل فكرت في الذهاب لبيت أهلها لكن ماذا سيحل بها وبطفليها فقررت أن تصبر وتترى عسى أن تحدث معجزة تحل هذه الوضعية المعقدة فكانت ترى طفليها وتهتم بشؤون البيت فلم تكن تعمل إذ توقفت عن العمل بمجرد زواجها وانتقالها للعاصمة، وبعد ذلك لاحظت تغير في تصرفات زوجها الذي أصبح يتأخر بالدخول للبيت وكما أن هاتفه لا يكاد يتركه من يده فقررت أن تعرف ما يحدث فكل هذا لم يكن من تصرفاته من قبل فبدأت بمراقبته لكن دون جدوى، وذات يوم وبينما كانت تتفحص هاتف زوجها القديم الذي تتمكن للمرة الأولى في حياتها من لمسها بعدما اشترى هاتفها آخر جديد، وجدت فيه محادثات مع امرأة أخرى وكانت محادثات جد رومانسية وعندما واجهته بها قام بضربها وتعنيفها وإهانتها وهنا كانت نقطة البداية التي سمحت له بتعنيفها كل ما سنحت له

الفرصة لذلك فحسبها لو تصرفت بما يلزم في الأول ما وصل بها الأمر لما تعيشه حالياً، فهي تضجّ بنفسيها لكي لا ينتزع منها ولديها لكونه يهددها بانتزاعهم منها في حالة ما إذا شكت به أو حاولت القيام بأي شيء من شأنه أن يشوّه صورته في أعين الآخرين.

فيما يخص الآثار النفسية للعنف فالحالة عانت منذ زواجها من عنف نفسي يتمثل في عدم إحساسها بالحب من قبل زوجها وهذا ما أكدته من خلال قولها أنها لم تحس يوماً بأنها متزوجة فلم تعرف مع زوجها معنى الحب والإحساس بالدفء العائلي، وكذا إهمالها لها وبعد ذلك تطور ليتعدى إلى عنف لفظي وجسدي؛ المتمثل في الإهانة والضرب، ما أثر على نفسياتها، إذ تعيش حالة من القلق حول ما يمكن أن يحدث لها مستقبلاً هي وأولادها بالإضافة لحزنها على ما آلت له حياتها بعد الزواج، إذ قالت إنها لم تتوقع يوماً أن تكون تعيش بزوجها وهذا ما سبب لها حالة من الاحتباط.

فيما يخص نظرتها للمجتمع والمستقبل فهي تعتبر أن المجتمع يمنح حريات عدة للرجل على حساب المرأة التي ينبغي عليها دائماً أن تضجّ وتصبر، فهي تأمل أن تتغير هذه الوضعية يوماً ما ليكون للمرأة نفس الحقوق التي للرجل وتتمنى أن تتمكن من تربية ولديها تربية جيدة وتتجاوز كل ما عاشته مع زوجها وتستعيد حياتها العادية وتشعر بالفرح من جديد.

نتائج مقياس القلق للحالة الثالثة:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
1	غالباً ما أشعر بالانزعاج دون سبب واضح؟	1	1
7	هل تشعر مرة أنك على وشك أن يغمى عليك؟	2	1
13	هل تحس بالضيق وعدم الارتياح؟	2	2
19	هل تشعر بفراغ شديد في بعض الأحيان؟	1	1
25	هل تقول عن نفسك إنك إنسان كثير القلق؟	2	2
31	هل تشعر بانقباض عندما تكون في الأماكن المغلقة؟	1	1
37	هل راودك الشعور يوماً بأنك على وشك الانهيار؟	1	1
43	هل تراودك كوابيس مزعجة تجعلك تشعر بالضيق؟	2	2
الدرجة الكلية للمقياس		12	11

من خلال الجدول يتبين أن الحالة تحصلت على الدرجة 12/11 وهي درجة مرتفعة في المقياس، إذ تحصلت على أقصى درجة 2 في البنود (13-25-43) وهي الشعور بأنها على وشك الانهيار، كوابيس مزعجة تجعلك تشعر بالضيق، كما تحصلت على أقصى درجة في البنود (1-7-19-31-37) وهي الشعور بالانزعاج بدون سبب واضح والشعور بالانقباض عندما تكون في الأماكن المغلقة والشعور يوماً بأنك على وشك الانهيار، ما يظهر أن الحالة تعاني من القلق.

نتائج مقياس الفوبيا للحالة الثالثة:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل
2	أشعر بخوف لا مبرر له عندما أكون في مكان مغلق مثل مخزن أو حانوت أو ما شابه.	2	1
8	هل يحميك الخوف من احتمال أن تصاب بمرض لا علاج له؟	2	2
14	هل تشعر بالأمان والاطمئنان عندما تكون داخل البيت أو البناية على عكس ما تشعر به وأنت في البناية أو الشارع؟	2	2
20	هل تشعر بالضيق عند تنقلك في الحافلة أو القطار حتى عندما لا تكون واسطة للنقل مزدوجة؟	2	1
26	هل تكره الخروج لوحده؟	1	1

32	هل تقلق دون سبب عندما يتأخر قريب لك في العودة إلى البيت؟	1	1
38	هل تخاف من الأماكن العالية؟	1	0
44	هل تشعر بالفزع عندما تكون بين حشد من الناس؟	2	2
الدرجة الكلية للمقياس		13	10

من خلال الجدول يتبين أن الحالة تحسنت على الدرجة 13/10 وهي درجة مرتفعة في المقياس، إذ تحسنت على أقصى درجة 2 في البنود (44-14-8) وهي الشعور بالخوف وعدم الأمان والفزع، كما تحسنت على أقصى درجة في البنود (32-26-20-2) وهي أنها تكره الخروج لوحدها وتقلق دون سبب والخوف من الأماكن العالية وعند تنقلها وكذا الخروج لوحدها، الشعور بالأمان داخل البيت والشعور بالضيق عند التنقل في الحافلة، الشعور بالفزع عندما تكون بين حشد من الناس، ما يظهر أن الحالة لديها فوييا.

نتائج مقياس الوسواس للحالة الثالثة:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل
3	هل تقول عن نفسك إنك حريص أكثر مما ينبغي؟	1	1
9	هل تعتقد أن النظافة من الإيمان؟	1	1
15	هل تراود عقلك أفكار سخيفة وغير منطقية؟	2	2
21	هل تكون في قمة سعادتك وأنت تراول عملك؟	1	1
27	هل أنت من النوع الذي يتوخى الكمال في الأشياء؟	1	0
33	هل تتحقق من الأشياء التي تنجزها بدرجة مبالغ فيها؟	1	0
39	هل يضايقك اختلاف حياتك عن سيرها المألوف؟	2	2
45	هل تجد نفسك قلقاً دون مبرر حول أشياء لا تستحق القلق؟	2	2
الدرجة الكلية للمقياس		11	09

من خلال الجدول يتبين أن الحالة تحسنت على الدرجة 11/9 وهي درجة عالية في المقياس، إذ تحسنت على أقصى درجة 2 في البنود (45-39-15) وهي تراود عقلك أفكار مخيفة وغير منطقية، التضايق من اختلاف حياتك عن سيرها المألوف، القلق دون مبرر حول أشياء لا تستحق القلق، كما تحسنت على أقصى درجة في البنود (21-9-3) وهي تقول عن نفسك أنك حريص أكثر مما ينبغي، الاعتقاد بأن النظافة من الإيمان، قمة السعادة عند مزاوله الأعمال، واستنادا من النتائج يظهر أن الحالة تعاني من الوسواس.

نتائج مقياس القلق الجسمي للحالة الثالثة:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
4	هل تعاني من الدوار أو تشعر بضيق التنفس؟	2	1
10	هل تشعر بسوء الهضم أو الاستفراغ؟	1	1
16	هل تشعر بأن هناك وخزات أو تشنجات في جسدك؟	2	2
22	هل شعرت بفقدان الشهية؟	1	1
28	هل شعرت بالتعب أو الإعياء دون سبب؟	2	2
34	هل تستطيع أن تذهب إلى الفراش في هذه اللحظة؟	1	1
40	هل تعاني كثيرا من تصبب العرق أو خفقان القلب؟	1	1
46	هل حدث تغير في اهتمام الجنسية؟	2	0
الدرجة الكلية للمقياس		12	9

يظهر أن الحالة تحسنت على الدرجة 12/9 وهي درجة مرتفعة على المقياس، إذ تحسنت على أقصى درجة في البندين (16-28) وهما الشعور بوخزات أو تشنجات في الجسد والتعب أو الإعياء دون سبب، كما تحسنت على درجة في البنود (4-10-22-34-40) وهي الشعور بالدوار أو ضيق التنفس، سوء الهضم أو الاستفراغ، الشعور بفقدان الشهية، الذهاب إلى الفراش في هذه اللحظة، المعاناة كثيرا من تصبب العرق وخفقان القلب، استنادا للنتائج فالحالة تعاني من قلق جسدي.

نتائج مقياس الاكتئاب للحالة الثالثة:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل عليها
5	هل تفكر بنفس السرعة التي اعتدت أن تفكر بها سابقا؟	1	1
11	هل تشعر أن الحياة متعبة جدا؟	2	2
17	هل تنسى كثيرا من سلوكك السابق؟	1	0
23	هل تستيقظ مبكرا جدا في الصباح؟	1	0
29	هل تمر بك فترات طويلة من الاكتئاب؟	2	1
35	هل تبذل جهدا استثنائيا في مواجهة أزمة أو صعوبة؟	2	1
41	هل تجد نفسك بحاجة للبكاء؟	2	1
47	هل فقدت قابليتك على التعاطف مع الآخرين؟	1	0
الدرجة الكلية للمقياس		12	06

من خلال الجدول يظهر أن الحالة تحسنت على درجة 12/6 وهي درجة متوسطة على المقياس إذ تحسنت على نتيجة عالية في البند 11 المتمثل في أنها تشعر بأن الحياة متعبة جدا، كما تحسنت على درجة متوسطة في البنود (5-29-35-41) وهي التفكير بنفس السرعة التي اعتدت أن تفكر بها سابقا والمرور بفترات طويلة من الاكتئاب، تبذل جهدا استثنائيا في مواجهة أزمة تجد نفسها بحاجة إلى البكاء، واستنادا لهذه الدرجة فالحالة تعاني من اكتئاب.

نتائج مقياس المستيريا للحالة الثالثة:

رقم البند	الأسئلة	أقصى درجة	الدرجة المتحصل
6	هل تتأثر بأراء الآخرين بسهولة؟	1	1
12	هل تتذكر بأنك تمتعت بتمثيل دور من الأدوار في فترة من حياتك؟	1	0
18	هل أنت عادة إنسان عاطفي بدرجة كبيرة؟	1	1
24	هل يعجبك أن تكون محط الأنظار؟	1	0
30	هل تجد نفسك تنتهز الفرص لتحقيق أغراضك الشخصية؟	2	1
36	هل تنفق الكثير على ملابسك؟	1	1
42	هل تستهويك المواقف الدرامية التي تحمل انفعالات كثيرة؟	1	1
48	هل تجد نفسك أحيانا تدعي أو تتظاهر؟	1	1
الدرجة الكلية للمقياس		09	06

تظهر النتائج على الجدول أن الحالة تحسنت على درجة 9/6 وهي درجة مرتفعة على المقياس، إذ تحسنت على درجات متوسطة في البنود (6-18-30-36-42-48) وهي التأثر بأراء الآخرين، وهي عادة إنسان عاطفية بدرجة كبيرة، انتهازها للفرص لتحقيق أغراضها الشخصية، تنفق الكثير على ملابسها، تستهويها المواقف الدرامية التي تحمل انفعالات كثيرة، وتجد نفسها تتظاهر، ما يبين أن الحالة تعاني من هستيريا.

خلاصة الحالة:

من خلال المقابلة العيادية وما تحصلت عليه من درجة في مقياس الصحة النفسية والمتمثلة في الدرجة 51 وهي درجة مرتفعة على المقياس يتبين ان الحالة تعاني من صحة نفسية مضطربة، فهي تعني من مخاوف وقلق وفوبيا وهذا راجع لعيشها حالة مستمرة من العنف في البيت وكذا خوفها من حرمانها من طفلها، ورغم كل ما تعيشه من عدم استقرار إلا انها تحاول التعايش مع وضعيتها بالأمل والتوجه لطلب المساعدة من مختص نفسي.

عرض النتائج العامة:

البعد	القلق	الفوبيا	الوسواس	القلق الجسدي	الاكتئاب	الهستيريا	الدرجة الكلية	تفسير النتائج
الحالات								
الحالة 1	11	10	10	11	10	7	59	اضطراب الصحة النفسية
الحالة 2	10	7	6	7	8	7	45	اضطراب الصحة النفسية
الحالة 3	11	10	9	9	6	6	51	اضطراب الصحة النفسية

يظهر من خلال الجدول أن الحالات الثلاث تعاني من اضطراب في الصحة النفسية، كما أظهرت المقاييس الفرعية لمقياس سيدني كراون وكرسب للصحة النفسية أن كل الحالات تعاني من أعراض القلق، الفوبيا، الوسواس، القلق الجسدي، واكتئاب بدرجات متفاوتة. دلت عملية تحليل النتائج على تحقق الفرضية التي مفادها تعاني المرأة المعنفة من اضطراب في صحتها النفسية، حيث أعلى درجة في مقياس الصحة النفسية هي 69 وقد تحصلت كل حالة على درجة تقدر على التوالي بـ: (51-45-59) وتعتبر درجات مرتفعة على المقياس ما يؤكد وجود اضطراب في الصحة النفسية لدى الحالات الثلاث.

التوصيات:

- ضرورة العمل على خلق ثقافة الحوار واحترام الآخر داخل الأسرة ومختلف المرافق التربوية.
- إدخال مفاهيم احترام المرأة وتبادل الأدوار داخل الأسرة إلى المناهج الدراسية وتعليم الأطفال مهارات حل النزاعات بالطرق السامية.
- نشر الوعي حول آثار ظاهرة العنف ضد المرأة من خلال حملات توعوية ضمن برامج جمعوية وإذاعية وتلفزيونية.
- تشجيع إجراء الدراسات والأبحاث حول هذه الظاهرة.
- تأهيل مختلف الهيئات المكلفة بالمرأة المتعرضة للعنف وكل من له صلة بالتعامل معها من خلال تدريبهم على الكيفيات المناسبة للتعامل معهن وتوفير الرعاية والحماية والخدمات الفورية والتكفل والمعالجة والتأهيل.

خاتمة:

يشكل العنف ضد المرأة مشكلة اجتماعية عانت منها أغلب النساء في جميع المجتمعات بسبب جنسها ولا زالت هذه المعاناة قائمة إلى وقتنا الحاضر بالرغم من التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في العصر الحديث وهذه الظاهرة منتشرة في مختلف المستويات الاجتماعية والثقافية والعمرية، ومع كل الجهود المبذولة من قبل كل الفاعلين في مجال تنمية حقوق المرأة وتفعيلها إلا أنه لم يتمكن كل هذا من الوصول إلى القضاء نهائياً على هذه الظاهرة.

المراجع:

- 1- إبراهيم بهلوي، العنف ضد المرأة، مظاهره ونتائجه، منشور على موقع: www.alnoor.se/article
- 2- المهدي محمد الجديدي، 2009، الآثار النفسية والاجتماعية لظاهرة العنف ضد المرأة، جامعة أربيل لبيبا.
- 3- شرف الدين فهمية، 2002، ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، ط1، دار الفارابي، بيروت لبنان.
- 4- مقال منظمة الصحة العالمية، العنف الممارس ضد المرأة 29 أكتوبر 2017.
- 5- مجلة الوطن العربي، العدد 249، 2008.
- 6- د.حميد زغير، د. جواي لخضر، مقال حول الآثار النفسية والاجتماعية للعنف الأسري ضد المرأة (دراسة ميدانية على عينة من النساء في المجتمع الليبي).
- 7- Collete Chiland, (1989), L'entretien clinique, press universitaire de France.
- 8- P. Ladjali, violence contre les femmes: rompu, selon des droits de l'homme: acte des colloques internationales, (alger1997)
- 9- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

العلاقة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المعاقات حركيا المتربصات بمراكز التكوين المهني المختص لذوي الاحتياجات الخاصة

د.خمنو دنيا (جامعة مولود معمري، تيزي وزو)

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على علاقة تقبل الإعاقة بتقدير الذات لدى المعاقات حركيا المتربصات في مركز التكوين المهني المختص لذوي الاحتياجات الخاصة المتواجد بالقبة بالجزائر العاصمة، ومركز التكوين المهني المختص لذوي الاحتياجات الخاصة المتواجد ببلدية قورصو ولاية بومرداس، وقد أجريت الدراسة على (30) متربصة، واعتمدنا في هذه الدراسة على مقياسي تقبل الإعاقة للدكتورة "فتاحين عائشة" وتقدير الذات للدكتور "عبد الرحمن صالح الأزرق"، مع الاعتماد على المنهج الوصفي، مع العلم العينة كانت قصدية ويعود ذلك إلى طبيعة الموضوع الذي تطرق إلى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة وهي فئة مهمشة من قبل المجتمع وحتى من قبل الدراسات العلمية، ولقد توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات، حيث تبين من خلال نتائج الدراسة أنّ العلاقة موجودة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات بالنسبة لعينة الدراسة، ربما ذلك يعود إلى طريقة التعامل مع المتربصات من قبل الأولياء أو من قبل أفراد المراكز المهنية المختصة لذوي الاحتياجات الخاصة من معلمي وإدارة وحتى من قبل الزملاء المتربصين فيما بينهم، أو يعود ذلك إلى العوامل الفيزيائية لمراكز التكوين المهني، هذا ما يجعلنا نقول إلى أنه يجب بذل مجهودات جبارة لاستدراك النقائص والمعاناة النفسية والمادية والمعنوية لذوي الاحتياجات الخاصة عامة والمعاقين حركيا خاصة جنس الإناث، وهذه المجهودات يجب أن تكون مكثفة من طرف جميع أطراف المجتمع: أولياء، المجتمع المدني، المؤسسات التربوية، ومراكز التكوين المهني.

Resume:

This study aims to investigate the correlation between disabled acceptance and self-esteem. Thus, the sample studied includes 30 motor disabled trainees (among young girl trainees) at specialized professional centers for the disabled selected according to the sample relating to the category linked to the descriptive analytical method. Moreover, data collection was carried out with reference to the handicap acceptance test developed by the researcher fatahine aicha and the self-esteem test which was developed by the researcher abderahmane salah el azrak. While the data analysis was carried out using the Pearson correlation coefficient and following the SPSS calendar. In addition, the results obtained demonstrated the existence of a correlation between disabled acceptance and self- esteem among young girl trainees at specialized vocational training centers for the disabled.

Keyword: disabled, handicap acceptance, self- esteem.

مقدمة:

تمثل الإعاقة الحركية مشكلة إنسانية تصيب الكثير من أبناء المجتمع، تؤدي بهم إلى العزلة والتبعية لغيرهم في تحقيق حاجاتهم، وتلك الإعاقة الحركية بما ينجم عنها من آثار سلبية تخص شخصية المعوق بأكملها وكما نتعدى إلى من يحيط به من أفراد أسرته ومجتمعه، وتمثل الحركة العنصر الأساسي المستخدم في تعريف الإعاقة الحركية لأنه من المعروف أن فقد جزء من جسم الإنسان بسبب البتر أو إصابة هذا العضو بالشلل يؤدي إلى إعاقة حركة الإنسان؛ ولذلك يسمى البعض هذه الإعاقة بالإعاقة العضلية.

ومن هنا من الممكن أن نستعرض أهم المشاكل التي يعاني منها المعاقون حركيا ومنها:

1. عدم القدرة على تقبل الإعاقة الحركية، وذلك بسبب تركيب مجتمعاتنا على "جمال الجسم" أكثر من التعامل مع هذه الإعاقة؛ وبالتالي نقص في التقدير للذات.
2. نقص البرامج التدريبية التأهيلية لهؤلاء المعاقين من خلال برنامج تأهيلي يراعى فيه بعض الجوانب الاجتماعية والنفسية وتوفير خدمات لهؤلاء المعاقين.
3. يجب التعامل مع الشخص المعاق حركيا كشخص "متمايز" عن غيره من الأشخاص.
4. الضغوط النفسية التي يعاني منها المعاق حركيا بسبب فقد إحدى الأطراف أو توقعه ألما من عدم استخدام العضو المفقود أو سبب نظرة الآخرين له (سليمان عبد الواحد يوسف، 2010، ص 322).

ومن أجل ما سبق فإن الجزائر وكغيرها من الدول تسعى إلى تطوير وتنمية قطاع التكوين المهني وتوسيع هيكله وقدراته الاستيعابية، لاسيما وقد أصبحت تشرف عليه وزارة قائمة بذاتها، بعدما كان يعاني إهمالا كبيرا في السنوات الأولى للاستقلال، أين وجهت كل الأنظار إلى قطاع التعليم العام، وأمام ندرة اليد العاملة المؤهلة والطلب الكبير عليها بعث التكوين المهني في الجزائر من خلال المخططات الأولى، للشركات الوطنية من بينها: سوناطراك، سونالغاز، سمباك، حيث قامت هذه الشركات بإنشاء مراكز للتكوين على مستوى وحداتها الإنتاجية، بعد ذلك عرف هذا القطاع مراحل تطويرية عديدة إلى أن وصل إلى الوضعية التي هو عليها حاليا، أين أصبح يملك شبكة لا بأس بها تنتشر عبر كافة أنحاء الوطن، تندرج تحت وصايات مختلفة تشمل وزارات، جمعيات، ومؤسسات خاصة، وهي تتكفل بمجمل مستويات التكوين انطلاقا من مستوى العامل المؤهل وصولا إلى مستوى التقني السامي لجميع فئات المجتمع ومن بينها فئة المعاقين حركيا، حيث اهتمت الدولة الجزائرية بفتح مراكز للتكوين المهني والتمهين للمعاقين جسديا لتداركها إلى أهمية وتكوين هذه الفئة والتي تعتبر فئة بإمكانها تقديم الكثير للمجتمع كغيرها من الأفراد العاديين، والذي له تأثير إيجابي على نفسية المعاق حركيا.

الإشكالية:

لقد توسع الاهتمام بالمعاقين حركيا وذوي الاحتياجات الخاصة مع تطور الحضارة وانفتاح المجتمعات وتوسع آفاق بنائها، وتطورت طرق التخفيف من معاناتهم لتقريبهم من حياة الأصحاء ولهذا انبثقت فكرة إنشاء مدارس ومؤسسات خاصة تحتم بوضع برامج معنية للمعاقين تمكنهم من إبراز مواهبهم وقدراتهم العقلية ومهاراتهم التي تناسب وضع كل حالة من حالات ودمجهم بالمجتمع، وعلى هذا الأساس ولضرورة هذا الموضوع سوف يتم تناول موضوع الإعاقة بشيء من التفصيل.

وقد ينسى البعض مّا أن المعاقين حركيا مواطنون مثلنا لهم كل ما للمواطن العادي من حقوق مشروعة، ومن الخطأ أن ينظر المجتمع إلى المعاقين حركيا وذوي الاحتياجات الخاصة على أنهم غير أصحاء وعاجزون عن الحياة السوية بما فيها العمل، ومن ثم فهم يحتاجون من غيرهم العون وليس الشفقة (الصفدي، 2002، ص 9).

والحق أن كل ما يحتاجه المعاقون هو أن تُتاح لهم الفرص وتفتح لهم الأبواب ليقوموا بدور فاعل ومنتج في حياة المجتمع، وأن يساهموا في تنمية وتقدم بلادهم بإبداعاتهم، في المجالات الفنية والأدبية... فقد تبين من الدول المتقدمة أن ما ينفق على رعاية المعاقين والسعي لدمجهم وإشراكهم في مسيرة الحياة الطبيعية للمجتمع هو استثمار في الموضع الصحيح وهو واجب على المجتمع بل إنه يضيف إلى ثروة المجتمع عائد جهودهم وإنتاجهم. (ماجد عبيد، 1991، ص 9).

ولقد اهتم المشرع الجزائري في تكفله بالمعاقين بنص قوانين تحدّد المحاور الكبرى للعمل في ميادين الوقاية والتربية وحماية المعاقين، وتنمّة للقانون الأساسي للدولة ما فتئت تصدر نصوص مكتملة توضح أشكال وأساليب التكفل بالمعاقين.

ويعد القانون 09-02 الصادر في 08 ماي 2002 الخاص بحماية وترقية الأشخاص المعاقين أول قانون عام يخصص للفئة المعوقة من أفراد المجتمع والذي تناول: الوقاية من الإعاقة والتربية والتكوين المهني وإعادة التأهيل والتدريب الوظيفي، مع تحديد الجهات المكلفة بالتكفل بالمعاقين، مع العلم أنّ تكوين المعاقين حركيا من المجالات التي نالت اهتماما خاصا على مستوى التشريع الجزائري، حيث ذهبت النصوص

التشريعية لصالح المعاقين حركيا على حق الطفل المعاق حركيا في إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي، وتجسيّدًا لمختلف النصوص تم إنشاء مراكز التكوين والتعليم المهنيين للمعوقين جسميا، وتعتبر هذه الإجراءات التشريعية على اهتمام المجتمع وسعيه إلى مساعدة المعاق حركيا عامة على تجاوز الضرر الذي يلحق به بسبب حالته الجسمية.

فالاهتمام بمجال التكوين المهني وكما ذكرنا سابقا يعتبر إحدى الطرق التي تساهم وتساعد المعاقين حركيا التغلب على بعض المشاكل النفسية من تقبل للإعاقة والتقدير الإيجابي لذاتهم وبالتالي الاعتماد على قدراتهم ومهاراتهم لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم المستقبلية، ومنه يمكن طرح الإشكالية الآتية: هل المعاقات حركيا المتربصات بمراكز التكوين المهني المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة متقبلة لإعاقتها وهل هذه الأخيرة لديها علاقة بتقدير الذات؟

وبالتالي يمكن طرح السؤال بطريقة أخرى وهو كالآتي:

- هل هناك علاقة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المعاقات حركيا المتربصة في مراكز التكوين المهني المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة؟

وللد على التساؤل الذي تطرحه هذه الإشكالية قنا بهذه الدراسة المتواضعة والتي تمثل محاولة لسد هذا الفراغ العلمي والمساهمة في التعرف أكثر وعن قرب على الحالة النفسية للمعاقات حركيا المتربصات في مراكز التكوين المهني المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

فرضية الدراسة:

تعرف الفرضية بأنها "علاقة بين سبب ونتيجة مطلوب اختيارها حيث أنها لم تختبر بعد، وقد تكون العلاقة بين متغير تابع ومتغير مستقل واحد أو أكثر من متغير كما يعرف الفرض بأنه تفسير مؤقت أو حل محتمل للمشكلة التي يدرسها الباحث". (وقي السيد الإمام، 2008، ص 48).

انطلاقا من المشكلة التي تم التعرض إليها وما أثير من تساؤلات تنطلق الدراسة الحالية بصياغة الفرضية على النحو التالي:

الفرضية:

توجد علاقة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المعاقات حركيا المتربصات بمراكز التكوين المهني المتخصص لذوي الاحتياجات الخاصة.

تحديد المفاهيم:

يعتبر تحديد المفاهيم من الخطوات الهامة لأي بحث علمي خاصة في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية ويتضح أن هناك العديد من المعاني والتعريفات المختلفة لمفهوم واحد فهي تختلف بناء على عدة اعتبارات يمكن تحديدها فيما يلي:

- إن هذه المفردات تختلف من حيث اختلاف الراصدين لها.
- إنها تختلف باختلاف المتخصصين فيها.
- إنها تختلف باختلاف المتعاشين معها". (علي غربي، 1999، ص 90).

1- المعاق حركيا:

أ- التعاريف الإجرائية:

الروسان عزفها بأنها حالات الأشخاص الذين يعانون من إشكال معين في قدرتهم الحركية بحيث يؤثر ذلك على نموم الانفعالي والعقلي والاجتماعي، وتنطوي حالات الاضطرابات الحركية أو الإعاقة العقلية تحت هذا المفهوم مما يتطلب الحاجة إلى التربية الخاصة (عصام حمدي الصفدي، 2007، ص: 18).

ووضح الشهو أن الفرد المعاق حركيا هو الشخص الذي لديه إعاقة جسمية تمنعه من القيام بالحركات اليومية بشكلها الطبيعي نتيجة إصابة أدت إلى ضمور العضلات أو نتيجة مرض معين وقد يكون فقدان الحركة مصحوب بفقدان حسي أيضًا في هذه الأعضاء المصابة مما يستدعي ضرورة تطبيق البرامج الطبية والنفسية والاجتماعية لمساعدته في العيش بقدر أكبر من الاستقلال ويساعده في دمج بالمجتمع.

وحسب حسن (1986) فإن المعاق حركيا هو ذلك النقص أو القصور المزمّن أو العلة المزمّنة التي تؤثر على قدرات الشخص فيصبح معوقا جسيما؛ الأمر الذي يحول بين الفرد وبين الاستفادة الكاملة من الخبرات التعليمية والمهنية التي يستطيع الفرد العادي الاستفادة منها، كما تحول بينه وبين المنافسة المتكافئة مع غيره من الأفراد العاديين في المجتمع ولذلك فهو بحاجة إلى نوع خاص من البرامج التربوية والتأهيلية وإعادة التدريب وتنمية قدراته رم قصورها حتى يعيش ويتكيف مع مجتمع العاديين بالقدر المستطاع ويندمج معهم في الحياة التي هي حق طبيعي للمعاق. كما عرفته منظمة الصحة العالمية "الإعاقة الجسمية على أنها حالة من القصور أو الخلل في القدرات الجسدية ترجع إلى عوامل وراثية أو بيئية تعيق الفرد المعاق عن تعلم بعض الأنشطة التي يقوم بها الفرد السليم. وعزف فهمي المعوق بأنه الفرد الذي لديه عيب يتسبب في عدم إمكانية قيام العضلات أو العظام أو المفاصل بوظيفتها العادية وتكون هذه الحالة إما ناتجة عن حادث أو مرض أو تكون خلقية (عصام حمدي الصفدي، 2007، ص: 18).

أما رمضان القذافي (1994) فإنه يبين أن هناك أربع أنواع للأشخاص الذين يطلق عليهم مصطلح المعاقين حركيا وهي:

1. المعاقون بسبب الحروب وإصابات العمل أو الكوارث الطبيعية أو عدوى الأمراض.
 2. المعاقون نتيجة إصابتهم باضطرابات في النمو.
 3. المعاقون نتيجة إصابتهم بالشلل الدماغي وهو مرض ناتج عن إصابة في بعض مناطق المخ.
 4. المعاقون نتيجة إصابتهم بمرض شلل الأطفال.
- (عصام حمدي الصفدي، 2007، ص: 19).

وفي الأخير هناك تعريف للدكتور سليمان عبد الواحد يوسف (2010) بأنها "إعاقة تعوق الفرد عن القيام بوظائفه الجسمية والحركية بشكل عادي بسبب خلل أو عاهة أو مرض أو إصابة سواء كانت بسيطة أو شديدة تصيب الجهاز العصبي المركزي أو الهيكل العظمي أو العضلات أو الإصابات الصحية ما يؤثر على تعليم المعاق وعلى إعالته لنفسه وعلى تكيفه الشخصي والاجتماعي ولا يمكنه من التعلم إلى المستوى الذي يتطلب توفير خدمات طبية وتربوية ونفسية خاصة" (د. سليمان عبد الواحد يوسف، 2010، ص: 364).

ب - تعريف الباحثة:

المعاق حركيا هو ذلك الشخص الذي يعاني من خلل في أحد الأعضاء الجسدية حركية كانت أو حسية تعود إلى عوامل وراثية أو بيئية تعيقه من القيام ببعض الأعمال التي يقوم بها الشخص العادي.

2- تقبل الإعاقة:

أ- التعاريف الإجرائية:

عرف ديلاوي (1980) تقبل الإعاقة بأنها: "عملية تكيفه في جميع المجالات".

وحسب روجرز (1966) أن الإنسان إذ تقبل ذاته كما هي أصبح قادراً على التغيير كما يؤكد قوله "نبقى عاجزين على تغيير ظروفنا إذا لم نتقبل حالتنا تقبلاً عميقاً".

ومن لسان العرب (2000) لابن منظور وأبو الفضل في المجلد الحادي عشر عرّف تقبل الإعاقة بـ "بالمحبة والرضا بالشيء، تقبلت الشيء إذا رضيته".

وهذا التعريف أو المعنى يوافق إلى حد كبير معناه في علم النفس والبيداغوجيا.

فحسب Faulque (1971) موقف يتخذه الفرد تجاه ذاته أو غيره يعكسه الفرد في الرضا عن الذات أو عن الغير وفي الاقتناع بوجود وسيلة أكثر فعالية من النقد والعقاب.

ويرى مرحاب (1989) أن تقبل الإعاقة ومنه تقبل الذات لدى المعوق عملية صعبة، إذ تُشَوِّه العاهة أو الإعاقة الصورة التي يكونها الفرد عن ذاته ما يصعب على هذا الأخير تقبل إعاقته، رغم أن الصورة الإيجابية وفكرة الفرد الحسنة عن نفسه تساعد في توجيه سلوكه وفي دفعه إلى النجاح وقبل ذلك في تقبله لذاته.

وحسب صباح (2010) تقبل الإعاقة هي بمثابة حالة وجدانية شبه دائمة من الطمأنينة والتكيفية وعدم القلق. ويمكن أن نستخلص ما سبق أن تقبل الإعاقة لدى المعوق يحتل أهمية خاصة، إذ يحدّد إحساسه تجاه نفسه وإعاقته بطبيعتها ودرجتها، مع أن الإعاقة الحركية هي ضرر نفسي-اجتماعي يلحق بالفرد الذي يعاني من عاهة أو من قصور، فإن تقبل الإعاقة هو موقف إيجابي يتخذه المعاق تجاه إعاقته يترجمه برضاه عن الإعاقة، رغم ما لها من آثار سلبية قد تمس مختلف نواحي الشخصية، كما سبق أن تبين وفي سعيه لتحسين حالته.

تعريف الباحثة:

تقبل الإعاقة هو تقبل الفرد لحالته الجسدية وتكيفه لها إيجابيا.

3- تقدير الذات:

أ- التعاريف الإجرائية:

حسب فرج عبد الله هو تقييم الفرد لذاته وآماله المستقبلية ووضعه بين الآخرين وتقدير الذات، يعتمد على علاقات الفرد مع غيره وصدقه مع نفسه ونقده لها وموقفه من نجاحه وفشله.

أما Zeller (1973) فيرى بأن تقدير الذات هو مجموعة من المدركات التي يملكها الفرد عن قيمته الذاتية، هذه المدركات التي يملكها الفرد عن قيمته الذاتية، هذه المدركات تكون مرتبطة ومتأثرة بمدركات وردود أفعال الأشخاص الآخرين الذين لهم مكانة معينة لدى الفرد (محمد يحياوي، 2000، ص: 74).

ويعرّف لابورت وسيفين La porte et Seving أنه الشعور بقوة وضعف الفرد وقبول ذاته، وتحمل كامل مسؤولياته لتأكيد ذاته من أجل الوصول إلى أهدافه المرجوة (Janes-w- vader، بدون سنة، ص: 134).

وإذا أدرك الفرد على أنه يسكن بشكل مضطرب مع صورته عن نفسه فإنه يشعر عموما بالأمن والكفاية والجدارة، أما إذا تصرف بشكل يخالف فكرته عن نفسه فإنه يشعر بالتهديد واللامن، وتقييم الفرد لذاته أو ما يعرف بتقدير الذات يجعل الفرد على وعي بقدراته حيث أننا "نجد بعض الأشخاص ممن يدركون أنفسهم على حقيقتها ويفهمون ذاتهم واقعا عن وعي واستبصار، وفي ذلك ما يهيئ لهم أن يتجنبوا مواقف الإحباط والإخفاق والفشل ويساعدتهم على الإنجاز السليم وتحقيق أهدافهم والتوافق في حياتهم، حيث أنّ المبالغة في تقدير الذات بأن يتوهم في نفسه قدرات خيالية تفوق قدراته الحقيقية بسبب الإحباط" (د. عبد الحميد مرسى، 1976، ص: 11).

أي تقييم الفرد لذاته انطلاقا من تقييم الأشخاص الآخرين له وقدراته، فيضع صورة لنفسه من خلال الصفات التي يبيّنها الآخرون له يعني ذلك أن مصدر التقييم راجع للمجتمع، ويتطور تقدير الذات عن طريق عملية المقارنة الاجتماعية تخصّ السلوك ومهارات الذات ومهارات الآخرين. (سيد خير الله، 1981، ص: 154).

ب- تعريف الباحثة:

تقدير الذات هي الصورة التي كونها الفرد عن نفسه إيجابية أو سلبية لقدراته واستعداداته ومهاراته.

حاولنا في عنصر المفاهيم تحديد العناصر الأساسية للدراسة، باعتبار المفاهيم خطوة مهمة لا يمكن تجاوزها فهي تشبه السكة الحديدية التي يمشي عليها القطار ليصل إلى مبتغاه، فبدون سكة حديد لا يمكن للقطار أن يسير ويصل إلى الهدف هذا هو الشأن بالنسبة للمفاهيم لا يمكن إعداد أي دراسة أو بحث بدونها، لأنها توضح المتغيرات الأساسية للدراسة؛ وبالتالي الاطلاع عليها في أول الأمر يعطي فكرة للقارئ عن الموضوع المدروس.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (Linkowski and Dunnk, 1974)، هدفها معرفة العلاقة بين مفهوم الذات وقبول الإعاقة من جهة، وبين الرضا عن العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (55 طالبا)، من الطلبة الجامعيين المعاقين حركيا، حيث

أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين مفهوم الذات وقبول الإعاقة، وبين قبول الإعاقة والرضا عن العلاقات الاجتماعية، كما أشارت أيضا إلى الطريقة التي يقيم فيها المعاق حركيا إعاقته تؤثر في رؤيته لنفسه ككل وللإعاقة الاجتماعية، حيث أن الأفراد الذين كان لديهم مفهوم ذات إيجابي كانوا أكثر رضا عن العلاقات الاجتماعية، وأكثر نجاحا في التفاعل مع الآخرين.

2. **دراسة (عبد السلام، 1981):** التي هدفت إلى التعرف على الخصائص النفسية للمعاقين بمختلف إعاقاتهم الحركية والمصابين بشلل الأطفال والمصابين بالتهابات العظام والمفاصل وعيوب الهيئة، وهذه العينة هي من جماعات المعاقين والمصابين بشلل الأطفال وغيرها من الإعاقة حيث تكونت عينة الدراسة من (120) منهم (57) معاقين بشلل أطفال ومنهم (63) مصابون بالتهابات المفاصل وعيوب الهيئة، حيث أظهرت النتائج أن اتجاهات أفراد المجتمع الذي يعيش فيه المعاق جسميا لها التأثير الكبير على مفهوم الذات لدى المعاق وعلى فرصته في التوافق النفسي والتعليم والعمل، فإذا كان اتجاه المجتمع معبرا عن الخوف أو الرفض لهذه الإعاقة فإن المعاق حركيا يبذل جهدا كبيرا في إخفاء الإعاقة والتغلب عليها، بينما إذا كان الاتجاه يميل نحو العطف للإعاقة والمعاق فإن المعاق يميل نحو الاكتالية والاعتمادية، كما وتوصل الباحث إلى أن الأسرة التي يكون لديها معاق فإن كانت اتجاهات الأسرة توصف بخيبة الأمل وعدم تقبل الإعاقة والشعور بالخلج والإحباط فهذا يؤثر سلبا على المعاق نفسيا واجتماعيا وتسبب بذلك وضع عقبات أمام الابن المعاق، كما أن المعاق يتأثر بمعاملة الرفاق مما يسبب له القلق والسلبية نحو إعاقته. (عبد الله يوسف، 2009، ص 122).

3. **دراسة (عبد المعطي، وهاشم، 1988):** حيث هدفت الدراسة إلى دراسة المعاقين جسميا وإكلينيكيا لمعرفة الفروق بين المراهقين المعاقين جسميا وبين المراهقين الأسوياء في مفهوم الذات وأثر المتغيرات التالية (مستوى التعليم، والجنس ونوع الإعاقة) على مفهوم الذات لدى المعاقين جسميا والتعرف على الديناميات اللاشعورية التي تشكل صورة الذات لديهم، وقد بلغت العينة 155 مراهقا من المعاقين و75 مراهقا سويا وجميعهم من مستوى تعليمي متساوي من الجنسين، وقدمت مجانسة المراهقين الأسوياء بالمعاقين جسميا في العمر والذكاء والمستوى الاقتصادي والاجتماعي وقد استخدم الباحث مقياس الذات وقد أشارت النتائج إلى ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المعاقين والأسوياء في جميع أبعاد مفهوم الذات لصالح الأسوياء.

- وجود تأثير لمتغيرات التعليم والجنس ونوع الإعاقة على مفهوم الذات لدى المعاقين جسميا. (عبد الله يوسف، 2009، ص 124).

4- كما توصلت الباحثة زيتوني (1990) في دراستها حول تقبل الإعاقة عند الفتيات المراهقات المعوقات جسميا، إلى أن الفرد يتعرض أثناء البلوغ إلى الحرج بسبب ما يعرفه المراهق من تغيرات فيزيولوجية ومرفولوجية، وهذا يؤدي إلى رفض الإعاقة حيث تزيد التشوهات الناتجة عن الإعاقة الحركية من حدة ذلك الحرج خاصة لدى الفتاة ويدفعها. كما تقول الباحثة زيتوني "إلى عمل كل ما في وسعها لإخفاء أعراضها، لكن بروز الإعاقة يمنع إخفاءها، فيشتد رفضها لمظهرها الجسمي".

5- **دراسة مينكوم وآخرون (Minchom, EL ALL, 1995):** هدفت لمعرفة أثر درجة الإعاقة على مفهوم الذات لدى الشباب المعاقين جسميا حيث قام الباحث بقياس تأثير الإعاقة الشديدة على تقدير الذات ومفهوم الذات، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (79) معاقا بإصابة العمود الفقري من طلاب المدارس وقد استخدم الباحث مقياسا صمم ميدانيا من قبل معلمي هؤلاء الطلاب يضم (12) بندًا يقيس: القدرة الجسمية، وقدرة الأعضاء الجسمية على أداء وظيفتها، والاتصال، والذكاء، والمعدلات الأكاديمية، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

- إن الإعاقة الشديدة تقلل من تقدير الذات بالنسبة للمعاقين الأقل ذكاء.

- لا توجد فروق في تقدير الذات، حيث سجل ذوو الإعاقة الخفيفة ارتفاعا في تقدير الذات.

- فيما يتعلق بالمعدلات الأكاديمية فقد كان تقدير الذات أعلى عند المعاقين بإعاقات خفيفة. (عبد الله يوسف، 2009، ص 125).

6- **دراسة الككلي (2002):** هدفت المعرفة رؤية المعاق حركيا للآخر، وتكوين مفهوم الذات لديه، وقد تكونت عينة الدراسة من (100) معاق، منهم (73) ذكرا، و(27) أنثى، واستخدمت أدوات الدراسة المتمثلة في استمارة لجمع البيانات الأولية، واختبار مفهوم الذكاء للكبار (إعداد محمد كمال الدين). حيث أظهرت نتائج الدراسة: أنه لا توجد علاقة ارتباط بين مفهوم الذات ورؤية الآخرين لدى المعاقين حركيا، وأنه لا يوجد لجنس المعاق علاقة بتكريس مفهوم الذات لديه، وكذلك برؤيته للآخر، وأنه ليست لزمان الإعاقة علاقة بتكوين مفهوم

الذات لدى المعاق وبرؤيته للآخر، ولا توجد علاقة حول تكوين مفهوم الذات ورؤيته الآخر تبعاً لمتغيرات التعليم، ونوع الإعاقة، وكما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في تكوين مفهوم الذات ورؤية الآخر تبعاً للمعوقين المترددين والنزلاء لدى مؤسسات الإعاقة. (يحيى النجار، 2010، ص ص. 567، 568).

7- قام الباحث الدكتور "سعيد عبد الله إبراهيم ديبس" 2006: بدراسة هدفتها التعرف إلى علاقة عدد من المتغيرات بتقبل الإعاقة لدى الأطفال المعاقين جسدياً والمتمركزة على جنس الطفل، عمره، نوع الرعاية المقدمة له، نوع الإعاقة، عدد الإخوة والأخوات، الصف الدراسي الذي يدرس به الطفل المعاق، ومستوى تحصيله الدراسي، وتكونت عينة الدراسة من (78) طفلاً معاقاً (50 من الذكور، و28 من الإناث) من مركز رعاية الأطفال المشلولين بمكة المكرمة الرياض. واستخدم الباحث مقياس تقبل الإعاقة من إعداد (Linkowski, 1971). بعد ترجمته والتحقق من صدقه وثباته ومناسبته للاستخدام مع عينة الدراسة، توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- لا يختلف تقبل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف جنسه.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف عمره.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف نوع الخدمة المقدمة له.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف زمن حدوث الإعاقة.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف وجود معاق آخر بالأسرة.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف نوع الإعاقة.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف درجة الإعاقة.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف عدد الإخوة والأخوات.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف ترتيب الطفل المعاق في الأسرة.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف الصف الدراسي الذي يدرس به الطفل المعاق.
 - لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسدياً لإعاقته باختلاف المستوى التحصيلي للطفل المعاق. (سعيد بن عبد الله إبراهيم ديبس، 2005، ص 10).
- 8- كما قام الباحث رضا إبراهيم (2008) بدراسة حول صورة الجسم وعلاقتها بتقدير الذات لذوي الإعاقة البصرية المراهقين، وكذلك معرفة الفروق في صورة الجسم وتقدير الذات بين المعاقين والمعاقات بصرياً، وأظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين المراهقين المعاقين بصرياً مرتفعي ومنخفضي الرضا عن صورة الجسم، كذلك توصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين صورة الجسم وتقدير الذات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

عند ذكرنا الدراسات السابقة حاولنا التركيز على الدراسات التي تطرقت إلى متغيرات الدراسة، فتوصلنا إلى نقاط اتفاق واختلاف بين دراستنا الحالية والدراسات السابقة.

- فالدراسة السابقة الأولى تناولت العلاقة بين مفهوم الذات وقبول الإعاقة من جهة وبين الرضا عن العلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، تشبه دراستنا في متغير تقبل الإعاقة أما الاختلاف فيمكن في أن الدراسة الأولى تطرقت إلى الرضا عن العلاقات الاجتماعية، أما دراستنا تناولت متغير تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المتربصات المعاقات في مراكز التكوين المهني المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- الدراسة الثانية تناولت الخصائص النفسية للمعاقين حركياً كتقبل الإعاقة تشبه دراستنا في في الخصائص النفسية مثل تقبل الإعاقة وتقدير الذات، أما الاختلاف فيمكن في العينة، فنحن في دراستنا أثبتناها على جنس الإناث، أما الدراسة الثانية فلقد أقيمت على الجنسين.
- الدراسة الثالثة تناولت مفهوم الذات لدى المراهقين والمعاقين جسمياً وأثر المتغيرات (مستوى التعليم، الجنس ونوع الإعاقة)، أما دراستنا تناولت متغير تقدير الذات وتقبل الإعاقة لدى المعاقات حركياً المتربصات في مراكز التكوين المهني المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

- الدراسة الرابعة تناولت مفهوم الذات لدى المعاقات حركيا وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية فهي تشبه دراستنا في عينة الدراسة والمتمثلة في فئة المعاقات حركيا.
- الدراسة الخامسة تناولت أثر درجة الإعاقة على مفهوم الذات لدى المعاقين جسمىا، تشبه دراستنا في متغيرين تقبل الإعاقة وتقدير الذات.
- الدراسة السادسة تناولت معرفة رؤية المعاق حركيا للآخر ومفهوم الذات لديه تشبه دراستنا في فئة المعاقين حركيا.
- الدراسة السابعة تناولت علاقة عدد من المتغيرات بتقبل الإعاقة لدى الأطفال المعاقين جسديا من (جنس، عمر، نوع الرعاية المقدمة له، نوع الإعاقة...إلخ)، تشبه دراستنا في متغير تقبل الإعاقة.
- الدراسة الثامنة تهدف إلى إيجاد برنامج تعليمي للأطفال المعاقين حركيا وأثر هذا البرنامج في تنمية مفهوم الذات، أما دراستنا تناولت فئة المعاقات حركيا المتربصات في مراكز التكوين المهني ومدى علاقة تقبل إعاقتهن بتقديرهن لذاتهن.

يتضح من عرض الدراسات السابقة أنها تناولت متغيرات نفسية هامة في التراث السيكولوجي، وأنها أجريت على شرائح مجتمعية مختلفة منها: الشباب المعاقون، والفتيات المعاقات، والمراهقون المعاقون حركيا، والأطفال المعاقون، كما أجريت في أزمنة وبيئات مختلفة، وأظهرت الدراسات السابقة أن العلاقات الأسرية الحميمة مع المعاقين تنمي الذات، والمشاركة الاجتماعية لديهم، وأن الإعاقة الشديدة تقلل من تقدير الذات بالنسبة للمعاقين، وأن المعاقين حركيا يظهرون قدرًا عاليًا من السلوكيات المضادة لمجتمع ووجود فروق في تكوين مفهوم الذات ورؤية الآخر بالنسبة للمعاقين حركيا.

وانطلاقًا مما سبق يتضح أن للدراسات السابقة دورًا في إثراء البحث العلمي إذ تعتبر الركيزة الأساسية التي يركز عليها البحث العلمي خاصة في مجال البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية لأنها كقاعدة رئيسية يعتمد عليها في الحصول على معلومات مهمة للدراسة الحالية سواء بالنسبة للمتغيرات، أو لمتغير واحد لأن اختيار دراسة سابقة لا تقتصر على المتغيرات فقط، بل أيضا المؤثرات، لذا فهي خطوة مهمة تمهد الطريق للبحث، كما أنها قد تلفت الانتباه إلى نقاط قد نكون نسيناها أو تغاضينا عنها.

ومن هنا فإن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة فيما يلي:

1. ربط تقبل الإعاقة بتقدير الذات لدى المعاقات حركيا المتربصات بمركزي التكوين المهني المتخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة، يعتبر نادراً من حيث الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل واضح -حسب علم الباحثة-.
2. مكان وبيئة الدراسة، حيث أجريت الدراسة الحالية على المعاقات حركيا في مركزين للتكوين المهني على مستوى القطر الوطني الجزائري.
3. قلة الدراسات -إن لم نقل نادرة- التي تناولت موضوع تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المعاقات حركيا -حسب علم الباحثة-.

منهج الدراسة:

إن المنهج هو مجموعة خطوات مترابطة بدءًا من المفاهيم، شرح المفاهيم الإجرائية، تحديد إطار الدراسة وصولاً إلى تحديد مجتمع البحث وأدوات جمع البيانات وتوضيح مجال الدراسة، فهو بمثابة العمود الفقري في تصميم البحوث العلمية. باعتبار هذه الدراسة، تندرج في إطار الدراسات الوصفية، فإنه سنعتمد على المنهج الوصفي على اعتباره لا يكتفي بمجرد الوصف، أو تبويب المعطيات وجدولتها، بل هو "عملية جمع الأدلة على أساس فرض أو نظرية ما، تبويب البيانات وتلخيصها بعناية ثم تحليلها بعمق في محاولة لاستخلاص تعميمات ذات مغزى تؤدي إلى تقدم المعرفة" (دي وبولدفان دالين، ترجمة نبيل نوفل وآخرون، 1985، ص: 313) وهو من وجهة النظر هذه أنسب منهج لمعالجة الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة واختيار العينة:

اختيار العينة:

إن مجتمع البحث هو العينة التي تجري الدراسة الميدانية عليها، وذلك وفقا للمنهج المختار والمناسب للدراسة، هذا المجتمع هو كل المراكز المتخصصة في تكوين المعاقين حركيا والمتواجدة بولاية الجزائر العاصمة، وولاية بومرداس، وعليه فإن مجال دراستنا يشمل 30 أنثى متربصة، وهنّ موزعات على هذين المركزين المذكورين مسبقاً، وانطلاقاً من كون الدراسة تهدف إلى الوقوف على علاقة تقبل الاعاقة بتقدير الذات لدى المتربصات في التكوين المهني بهذه المراكز، تم اختيار العينة بطريقة قصدية بحيث قدمت المقاييس لكل البنات التي كانت متواجدة بهذين المركزين من المعاقات حركيا يوم زيارتي لها.

أدوات الدراسة:

قمنا في دراستنا الحالية بتطبيق مقياسين وهما: مقياس تقبل الإعاقة ومقياس تقدير الذات.

1- مقياس تقبل الإعاقة:

وهو مقياس للدكتورة "فتاحين عائشة"، طُبّق على المعاقين حركيا وفئة ذوي الإعاقة البصرية في الجزائر، ويتألف المقياس من ثلاثة فقرات؛ فقرات تقبل العاهة والعجز، فقرة تقبل الاستجابة الاجتماعية، وفترة السعي إلى تجاوز الإعاقة.

واعتمدت الباحثة على طريقة التدرج الذي يسمح بتوزيع أفراد العينة على خط سيكولوجي معين بالنسبة إلى:

- تقبل العجز بين 0 و 32.

- تقبل الاستجابة الاجتماعية بين 0 و 52.

- السعي إلى تجاوز الإعاقة بين 0 و 36.

ثم حدّدت خمس درجات داخل كل اختيار للمقارنة بين الأفراد هي: الانعدام ضعيف، متوسط، عالي، عالي جداً، أما درجات تقبل الإعاقة المتألفة من مجموع الدرجات الثلاث (تقبل العجز، الاستجابة الاجتماعية، السعي إلى تجاوز الإعاقة) فهي تتوزّع على خط سيكولوجي من 0 إلى 120، ويضم 5 درجات:

- (40) رفض الإعاقة.

- (30-1) تقبل ضعيف.

- (60-31) تقبل متوسط.

- (90-61) تقبل عالي.

- (120-91) تقبل عالي جداً.

الخصائص السيكومترية لمقياس تقبل الإعاقة:

التيارات أهم خاصية من خواص القياس، وقد أنتج مقياس تقبل الإعاقة الأصلي للدكتورة "فتاحين عائشة" معامل ارتباط مرتفع بـ 0,83. أما بالنسبة للثبات للدراسة الحالية فلقد أعدنا حسابه فتحصلنا على 0,75.

وكما نلاحظ درجة ثبات المقياس تقبل الإعاقة عالية مما يعبر على مستوى عالٍ من الثبات ويدل على صلاحية استخدامه في الدراسة.

2- مقياس تقدير الذات:

اعتمدنا في الدراسة الحالية على مقياس تقدير الذات للدكتور "عبد الرحمن صالح الأزرق" الذي وجّه لصنف المعلمين، ولقد اعتمد في استنباط هذا المقياس على:

- مقياس تقدير الذات إعداد حسن دريني، محمد سلامة (1984).

- مقياس مفهوم الذات لحامد زهران.

- اختبار تقدير الذات لطلاب الجامعة لمحمود عبد الحليم منسي.

- اختبار روزنبرغ لتقدير الذات.

وقد توصل الدكتور "عبد الرحمن الأزرق" إلى الصورة النهائية لهذا المقياس الذي شمل في صورته النهائية على تسعة وثلاثين عبارة صيغت في حمل تقريرية بما يحس ويشعر به المستجيب، نصفها سالب والنصف الآخر موجب موزعة على خمسة أبعاد:

- الذات الجسمية والمظهر العام.

- الذات العقلية والأكاديمية.

- الذات الاجتماعية والترويجية.

- الذات الأسرية.

- الذات الشخصية والثقة بالنفس.

ويتبع هذا المقياس طريقة تدرج الدرجات تبعاً لإيجابية وسلبية العبارة، أي أنه في العبارات الموجبة تعطي الدرجات 1، 2، 3، على الترتيب، والعبارات السالبة تعطي 1، 2، 3.

وطبقا لهذا النظام فإن أقصى وأدنى درجة يمكن أن يحصل عليها الفرد في المقياس هي كما يلي:

مقياس تقدير الذات: أعلى علامة هي: $3 \times 39 = 117$

أدنى علامة هي: $1 \times 39 = 39$

الخصائص السيكومترية لمقياس تقدير الذات:

الثبات الأصلي لمقياس تقدير الذات هو 0,82.

أما بالنسبة للثبات للدراسة الحالية فلقد أعدنا حسابه فتحصلنا على 0,80

وكما نلاحظ درجة ثبات مقياس تقدير الذات عالية والمتمثلة في 0,80 مما يعبر على مستوى عالٍ من الثبات ويدل على صلاحية استخدامه في الدراسة الحالية.

I-1- عرض نتائج فرضية الدراسة:

تنص فرضية الدراسة على وجود علاقة ارتباطية بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المتربصات المعاقات حركيا.

وللإجابة على هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط "بيرسون"، والجدول التالي يلخص النتائج المتحصلة عليها.

الجدول رقم (01) يوضح دلالة العلاقة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المتربصات المعاقات حركيا.

المتغيرات	العينة	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة
تقبل الإعاقة	30	0,41	0,05	دال
تقدير الذات				

تبين لنا من نتائج الجدول أعلاه التي حصلنا عليها بعد المعالجة الإحصائية، أن معامل الارتباط قد قدر بـ 0,41 وهو دال إحصائياً عند مستوى الدلالة 0,05 وهذا يدل على وجود علاقة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى عينة الدراسة والمتمثلة في المتربصات ذوي الإعاقة الحركية في مراكز التكوين المهني، الأمر الذي يشير إلى تحقق فرضية الدراسة التي مفادها وجود علاقة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات، وهذا ما

يؤدي بنا إلى القول أن التغير في مستوى تقبل الإعاقة يفسر التغير في مستوى تقدير الذات بنسبة مقبولة ما يتطلب بذل جهد أكبر من طرف أسرة المراكز والمسؤولين والأسر وكل المجتمع.

تفسير ومناقشة نتائج فرضية الدراسة:

تنص هذه الفرضية على وجود علاقة ارتباطية بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المتربصات المعاقات حركيا، وباستخدام معامل الارتباط "بيرسون".

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (01) أن القيمة المحسوبة في spss والمتمثلة في (0,41) عند مستوى الدلالة $\alpha = 0,05$ وهذا يدل على وجود علاقة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى عينة الدراسة.

تتفق هذه الدراسة الحالية مع دراسة Linkowski and Dunk لعام (1974) والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية بين مفهوم الذات وقبول الإعاقة لدى المعاق حركيا.

كما أظهرت نتائج دراسة عبد السلام (1981) أن اتجاهات أفراد المجتمع الذي يعيش فيه المعاق جسميا لها التأثير الكبير على مفهوم الذات لدى المعاقين وعلى فرصته في التوافق النفسي والتعلم والعمل فإذا كان اتجاه المجتمع معبرا عن الخوف أو الرفض لهذه الإعاقة فإن المعاق حركيا يبذل جهدا كبيرا في إخفاء الإعاقة والتغلب عليها، بينما إذا كان الاتجاه يميل نحو العطف للإعاقة والمعاق فإن المعاق يميل نحو الاتكالية والاعتمادية.

كما توصل الباحث إلى أن الأسرة التي يكون لديها معاق فإن كانت اتجاهات الأسرة توصف بخيبة الأمل وعدم تقبل الإعاقة والشعور بالخلل والإحباط فهذا يؤثر سلبا على المعاق نفسيا واجتماعيا وتسبب بذلك وضع عقبات أمام الابن المعاق، كما أن المعاق يتأثر بمعاملة الزفاق مما سبب له القلق والسلبية نحو إعاقته.

وتتفق الدراسة الحالية أيضا مع دراسة عبد المعطي وهاشم (1988) حيث أشارت إلى وجود تأثير لمتغيرات التعليم والجنس ونوع الإعاقة على مفهوم الذات لدى المعاقين جسميا.

كذلك تنسجم نتائج الدراسة الحالية مع ما توصل إليه مينكوم وآخرون (1995) Minhom, et All وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن الإعاقة الشديدة تقلل من تقدير الذات بالنسبة لمعاقين الأقل ذكاء، وأنه لا توجد فروق في تقدير الذات، حيث سجل ذوو الإعاقة الخفيفة ارتفاعا في تقدير الذات.

وهناك دراسة الباحث الدكتور سعيد بن عبد الله ديبس عام (2006) التي كان هدفها التعرف على علاقة عدد من المتغيرات، بتقبل الإعاقة لدى الأطفال المعاقين جسديا، ولقد أظهرت نتائج الدراسة أنه لا يختلف تقبل الطفل المعاق جسديا لإعاقته باختلاف نوع الإعاقة ولا يختلف تقبل الطفل المعاق جسديا لإعاقته باختلاف درجة الإعاقة.

كما تتفق الدراسة الحالية مع نتائج الدراسة الباحث رضا إبراهيم لعام (2008) حيث أظهرت النتائج أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين صورة الجسم وتقدير الذات.

الاستنتاج العام:

لقد انطلقنا في دراستنا هذه من الفرضية والتي مفادها وجود علاقة ارتباطية بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المعاقات حركيا، وبعد عرض ومناقشة البيانات التي تحصلنا عليها في الدراسة الميدانية توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي سمحت لنا بالإجابة على الفرضيات المطروحة وهي: "وجود علاقة ارتباطية ضعيفة بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المتربصات المعاقات حركيا".

وبما أن التكوين المهني هو همزة الوصل بين المدرسة والثانوية والمؤسسة الإنتاجية لفئة المعاقات حركيا وذلك من أجل مساعدتهن على تجاوز مشكلة الفشل الدراسي فقطاع التكوين المهني يعتبر مجالا من مجالات الدعم الاجتماعي لدى المعاقات حركيا، وأن مدى سراح الوالدين لبناتهن المعاقات بالمشاركة الاجتماعية يؤدي بهن إلى تكوين تقدير ذات موجب، وصورة إيجابية لجسمهن.

فهذا الدعم له أعظم الأثر في تكوين صورة إيجابية لذواتهن وتقبل إعاقتهن؛ وبالتالي التغلب على الآثار النفسية السلبية وقدرتهن على تجاوز الحواجز وصعوبات الحياة وإقتناعهن بالاستقلالية الذاتية والمعيشية وتحقيق مستقبل ناجح إما من الناحية الشخصية أو الناحية الاجتماعية. وقد أوضحت نتائج الدراسة الحالية على وجود علاقة ارتباطية بين تقبل الإعاقة وتقدير الذات لدى المتربصات المعاقات حركيا. والواقع أن نتائج الدراسة الحالية ذات أهمية بالغة في مجال الإرشاد المهني ومساعدة المعاقات حركيا أو حتى ذوي الاحتياجات الخاصة بصفة عامة على تجاوز مشاكلهم النفسية مما للتكوين المهني من تأثير إيجابي على نفسية المعاقات المتربصات حركيا وتقديم الكثير للمجتمع حيث أنهن تصبحن أفرادًا منتجة لا مستهلكة فقط.

الاقتراحات:

- استنادًا لما أسفرت عنه الدراسة الحالية من خلال نتائج هذه الدراسة اتضح مدى أهمية مساعدة المعاقات حركيا في التغلب على بعض المشاكل النفسية مثل تقبل الإعاقة والتقدير الإيجابي لذواتهن؛ وبالتالي فقد تم تقديم الاقتراحات التالية:
- توفير وسائل النقل المعاقين حركيا بصفة عامة، وللبنات بصفة خاصة وتحديدًا للمتربصين الغير مقيمين داخل المركز.
 - رفع مستوى تنظيم التكوين المهني والتركيز على نظام خطط التكوين الفردي.
 - تمكين الأساتذة من دورات ومحاضرات حول مواضيع التربية الخاصة والتكوين المهني.
 - تعريف أولياء الأمور بمهامية الخدمات المعنية المقدمة وأهدافها وإمكانيات التوظيف المستقبلي.
 - على الأسرة أن تبذل جهدا في الابتعاد عن أساليب المعاملة غير الصحيحة كالرفض والفرقة، التحكم التسلط، التحقير واستخدام الكلمات الجارحة أو الشتائم أو غير ذلك من المعاملات غير الصحيحة، نظرا لما تلعبه الأسرة من دور فعال في تنمية تقبل الإعاقة وتقدير الذات الإيجابي لدى البنات في المراحل العمرية المختلفة.
 - يجب على الوالدين أن يعملوا على تنمية اتجاهات إيجابية لدى بناتهم، حتى يستطعن أن يتقبلن إعاقتهن.
 - أن تعمل الأسرة على زيادة فرص التفاعل بينها وبين بناتهم
 - اكتساب استراتيجيات التفاعل المناسبة معهن.
 - ما يتيح لهم الإفصاح عن مشاعر التقبل لبناتهم وتشجيعهم على حرية التعبير عن الرأي، والاعتماد على النفس والثقة بهن، حيث سينمي ذلك إلى حد كبير تقدير الذات وتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي لبناتهم.
 - ضرورة استخدام مقاييس تقبل الإعاقة ومقاييس تقدير الذات للكشف عن المتربصات اللواتي يعانين من عدم تقبل الإعاقة ومنخفضي تقدير الذات لإخضاعهن لبرامج إرشادية.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. بدر الدين كال عبده، محمد السيد حلاوة، رعاية المعوقين سمعياً وحركياً الكتاب الجامعي الحديث، الأزراطة، الإسكندرية، 2001.
2. بطرس حفظ بطرس، إرشاد ذوي الاحتياجات الخاصة وأسهمهم، دار المسيرة دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2007.
3. جمال الدين محمد الخطيب، مقدمة في تأهيل الأشخاص المعوقين، دار وائل للنشر، الأردن، عمان، ط 1، 2010.
4. حامد زهران، اختيار مفهوم الذات، عالم الكتب، القاهرة، 1977.
5. حسن محمد النواصرة، ذوو الاحتياجات الخاصة، مدخل في التأهيل البدني دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2006.
6. خير شواهين، سحر عريقات وآخرون، تربية ذوي الاحتياجات الخاصة دار جدار للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط 1، 2008.
7. ديليودي ترجمة رفيع رشيد ومهدي محمد فائز: التربية البناء الخاصة، وزارة التربية، بغداد، 1981.
8. دويدر عبد الفتاح، سيكولوجية العلاقة بين مفهوم الذات والاتجاهات دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992.
9. زهران حامد عبد السلام: الصحة النفسية والعلاج النفسي، عالم الكتب، القاهرة، 1978.
10. سعيد عبد العزيز، إرشاد ذوي الاحتياجات الخاصة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2005.
11. سعيد كا عبد الحميد، التقييم والتشخيص لذوي الاحتياجات الخاصة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2009.
12. سليمان عبد الواحد يوسف، المرجع في التربية الخاصة المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1، 2010.
13. سيد سليمان عبد الرحمن: تربية غير العاديين وتعليمهم، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
14. السيد عبد الحميد مرسى، الإرشاد النفسي والتوجيه التربوي والمهني، المطبعة العربية الحديثة، مصر، 1985.
15. السيد فهمي علي محمد، الإعاقات الحركية بين التشخيص والتأهيل وبحوث التدخل رؤية نفسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الأزراطة، الإسكندرية، 2008.
16. طلال يوسف، التربية الخاصة في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2005.
17. عبد الفتاح محمد دويدار: سيكولوجية العلاقة بين مفهوم الذات والاتجاهات، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999.
18. عصام حمدي الصفي، الإعاقة الحركية والشلل الدماغي، در اليازوردي العلمية، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
19. علي غربي، فضيل دليو: أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999.
20. ماجدة السيد عبید، الإعاقات الحسية والحركية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1999.

الرسائل الجامعية:

1. فتاحين عائشة، دراسة التكيف النفسي البيداغوجي لدى المعوق جسمياً، رسالة دكتوراه تحت إشراف الأستاذ بوسنة محمود، السنة الجامعية، 2004.

الكتب باللغة الأجنبية:

1. A. Goerdet et O. Nelson, E. Helander, P. Mendis: Aider les personnes handicapées la ou elles vivent, organisation mondial de la santé, Genève, 1991.
2. Bourouba (N): quelle évaluation fait-elle de l'apprentissage, INFP, N°8, Alger, juin, 1999.
3. Bourouba Nadia: Quelle évaluation fait elle l'apprentissage, in Objectif formation, INFP, n° 8, Juin 1999.
4. Lent ,R.W, Singley ,D, slew ,H, Gaimor, K Brenner ,B.R, Treistman D. et al, /2005/: Social Cognitive predictors of Domain and life Satisfaction: Exploring The Theoretical precursors of Subjective Well-Being. Journal of Counselling psychology -N-52, pp.429-442-
5. MB. Sweitzer, psychologie de la santé pesses universitaires française, paris, 2002.
6. Mohamed Al assad: influence de la structure familiale, P.V.F, paris, 1983.
7. Palletier D, Bujold. R: pour une approche éducative en orientation, ED Gaétan Morin canada, 1984.
8. Pierlujji Graziani: et Marc Hante keete et al: Stess, anxiété et trouble de l'adaptation , Masson, paris, 2001.

التحولات الاجتماعية وأشكال العنف ضد المرأة في عصر التحدي العالمي

أ. د/ أحمد دلاسي (جامعة عمار ثليجي الأغواط)

ملخص:

تقتضي دراسة التحولات الاجتماعية بأبعادها الثقافية والديمقراطية والتكنولوجية خاصة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في عصر التحدي العالمي أهمية قصوى نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المختلفة والتي مازالت تساهم بشكل ملموس على تأصيل ظواهر وإنتاج سلوكيات تدخل ضمن قائمة الأفعال غير السوية كالتعارض والصراع واللاتجانس بين الرجل والمرأة في نطاق الأسرة أو خارجها مما انعكس سلبا على سياق القيم والأدوار والمكانات كالتفكك الواضح في نسق الأسر وبروز العنف بأشكاله المتعددة بوصف ذلك أحد مظاهر الصراع الاجتماعي واللاتجانس والتباين وضعف العلاقات والروابط الأولية بل الأكثر من ذلك كله ضعف الإجماع المعياري.

وترتبط هذه الأنماط والسلوكيات بمجمل من التحولات الاجتماعية السريعة والواسعة في آن واحد نتيجة تحدي عالمي متناسق الاتجاهات والأيديولوجيات طرأت على المجتمعات منها الجزائر أدت إلى اختلالات وممارسات تنافت مع الاتجاهات الخاصة بالأفراد خاصة المرأة التي تأثرت بأشكال عديدة من العنف الموجه ضدها.

الملخص باللغة الأجنبية:

The study of the social changes with its cultural, demographic and technological angles, particularly telecommunication technologies in the era of the global challenges requires a great deal of importance. Resulting from different social economic situations that support rooting phenomena and producing behaviors which are considered as non-behavioral actions like disagreements, conflicts and heterogeneity between husband and wife inside the family or outside it. This latter reflects negatively the cohesion of the roles and values, for example , family break-up and violence in all its kinds; consequently it is embodied in the form of social conflicts, heterogeneity and relationship dissociation and much more remarkable the normative consensus weakens. These patterns and behaviors are related to series of large and fast social changes at the same time as a result of the global challenge of harmonic directions and ideologies which societies have known, namely Algeria. It led to imbalances and activities which contradicted the individual's directions, especially **women who faced different kinds of violence.**

المقدمة:

قبل الدخول مباشرة في موضوع المرأة والعنف وما تعانیه من تحولات وسلوكيات انعكست على حياتها العامة والخاصة يجدر بنا أن ننظر إلى طبيعة المجتمع في كيفية نشأته ومبادئه السامية التي أسس عليها، إذ السعي إلى تطور المجتمع هو في واقع الأمر سعي لتطور أعضائه ذكورا وإناثا وهو ما نلتسمه من شعار الملتقى الذي يأمل في ترقية المرأة من رقي المجتمع.

وفي هذا الصدد لعلنا ندرك جميعا ان المجتمع الإنساني نشأ نشأة تختلف عن باقي الكائنات الأخرى انطلاقا من أهم ما كان يميزه من أصول عقلية وعرقية وعاطفية ومبادئ عامة وحدت السلوكيات والممارسات كالدفاع عن البقاء والتناسل والتعاون والترابط وهي سمات ومبادئ اجتماعية فرضت نفسها على الإنسان رجلا وامرأة حيثما توفرت فيه وكانت بمثابة الأعمدة القوية لقوام المجتمع وبقائه وتقدمه.

فاختلاف الجنس بين إنسان ذكر وأنثى هي واحدة من الحقائق الأساسية والهامة لحياة البشر بل لكل الكائنات الحية؛ لأن المخلوقات الإنسانية في واقع الحال تتميز دون سواها بالعقل والمنطق والمقدرة على الإفادة من الاختلاف بين الجنسين وهو المهم، بل حقيقة التكامل الوظيفي والبنائي للحياة ثم إنَّ الاستخدام التطبيقي لهذا الاختلاف الجنسي إنما هو وسيلة فعالة من الوسائل الناجحة بحق غايتها التغلب على مشاعر الوحدة أو العزلة أو الانفرد، وهو سر حتمية بناء علاقات ثابتة ذات دلالة ومغزى بين الأفراد؛ ولذا أسس عالم الاجتماع ابن خلدون (1332م 1406م) مقولة أو بالأحرى قاعدة "الإنسان كائن اجتماعي بطبعه".

لكن واقع الأمر في كثير من الأحيان وفي عديد المناسبات ينظر البعض إلى هذا الاختلاف الرباني بين الجنسين نظرة توسيع الهوة بين الذات وبين الآخرين واستمرت بعض الآراء والأقوال إلى يومنا هذا بنظرة بائسة إلى طبيعة ومغزى الاختلاف بين الرجل والمرأة، معتقدين بل مقتنعين على أن المرأة لا تساوي الرجل ولا تماثله في التركيب أو البنية أو العواطف أو الأحاسيس أو المشاعر، بل حتى الأداء والعطاء والإضافة والتقدم والتطور والانسجام لا يمكن للمرأة أن تؤديه، وهذا اعتقاد أناثي ضيق خال من النظرة الموضوعية للحقائق، فالاختلاف الجنسي بل حتى الوجودي واقع طبيعي وحتمي منذ أن خلق الله الكون؛ لأن في ذلك توازناً واتزاناً للحياة بين البشر واستمرار للنوع، وتحقيق للشكل الأفضل لما يطمح إليه الإنسان ذكراً وأنثى من أجل تذوق إيجابى للوجود الاجتماعي.

وإذا كان الأمر على هذا المنوال كسمة نستطيع القول بأنها تقليدية ورثتها الأجيال عبر مسار التاريخ، فإن مع نهاية القرن العشرين ودخول الألفية الثالثة تجلّت لدى الباحثين والمهتمين لاسياً علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلوم التربية وعلم النفس ورجال الدين المهتمين بقضايا المرأة وشؤونها تحديدات وممارسات جديدة نتيجة موجة متجددة تحت غطاء الإيديولوجيات المتضاربة والتي برزت من خلال التحولات الاجتماعية والديمقراطية والتي انتشرت بصيغة متفاوتة الخطورة عبر معظم مجتمعات وشعوب العالم بدون استثناء، أدى ذلك إلى التصعيد من حدة التذمر وتوسيع نطاق نظرة الاختلاف بين الرجل والمرأة إلى أن برز للوجود اتجاه علمي يرى مؤيدوه أمثال عالم النفس **الفرد ادلر Alfred Adler** بأن هذا التناقض والصراع العنيف يأخذ باستمرار شكل الاستغلال حتى يصبح أحد الجنسين وقد يكون بطبيعة الحال المرأة لضعفها الطبيعي منزلة الضحية للرجل. (الخولي، 2011: ص22).

وبذلك امتد هذا الصراع إلى أشكال من العنف ضد المرأة خاصة في عصر اتسم بالتحدي والتفوق والتقدم، إلا أن حياة كل من الرجل أو المرأة خاصة بحكم أنها ضحية وعرضة للمخاطر المادية والمعنوية لم تستطع التخلص من أبشع ظاهرة اجتماعية رافقتها في حياتها المتطورة ألا وهي: العنف، الذي نظراً لأشكاله خاصة وأنواعه ولواحقه وأساليبه وطرقه أصبح يدرج اليوم للإشارة إلى جريمة إنسانية أو عدوان بشري أو شجار أو حركة لا أخلاقية، سواء كان عنفاً جسدياً أو مادياً أو معنوياً أو نفسياً أو رمزياً أو كلامياً أو حضارياً وما إلى ذلك من الأشكال التي نود أن نبرزها في هذه المداخل، **هدفنا الأساسي والرئيسي** من وراء ذلك هو إيضاح الأهمية المحورية التي توليها المرأة في المجتمع خاصة في عصر العولمة وما بعد الحداثة باعتبارها شريكاً أساسياً في صناعة التنمية بأنواعها ومستلزماتها، وأعتقد أن ذلك هو دور من أدوار الارتقاء بمستوى جودة العلاقات بين الرجل والمرأة لكي يتحقق الانسجام والتكامل الوظيفي بين الأدوار في إطار حياة الأسرة والمجتمع.

التعريف والتحديد المفاهيمي:

العنف: عرفه العلامة الكبير **ابن منظور** في معجمه لسان العرب على أنه -العنف- هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وعليه؛ ولذا عادة ما نستعمل مدلوله للإشارة إلى ما يجزّ فعله بمعنى يعنف عنفاً وعنافة أو عنفة أو عنفه تعنيفاً بمعنى أمر عنيف غير رفيق فيما لا يتوافق على العنف. والشيء العنيف هو الذي ليس له رفق كالذي لا يحسن ركوب الخيل مثلاً وأعنف الشيء هو أخذه بشدة، والتعنيف في اللغة العربية القصد منه التوبيخ واللوم والتجريح والتفريح؛ ولذلك قال ابن منظور أن العنف ضد الرفق تماماً إذا لم يرفق المرء في أمره. (ابن منظور، 1968: ص ص 257، 258)، وفي اللغة الفرنسية كلمة عنف "violence" تشير إلى مدلول الشراسة وصعوبة الترويض، وهذا المعنى مشتق من أصل الكلمة اللاتينية "violencia" التي ترتبط بكلمة "vis" ومن معانيها قوة الاستعمال بمعنى استعمال القوة ضد الآخرين وهنا نستخلص أن صلب كلمة عنف تحمل دلالة القوة مهما كان نوعها أو شكلها أو أسلوبها ضد شيء أو شخص.

التحول الاجتماعي: التحول يعني الانتقال من حالة إلى حالة، وقد يرتبط بالأشخاص والقطاعات والكائنات ومظاهر الطبيعة والقصد منه

التبديل والتغير من وضع إلى آخر، فهو عملية تشكّل مستمرّة قد تكون بطريقة مقصودة وقد لا تكون استجابة لمعايير وقواعد يفرضها فاعلون.

إنّ القصد من التحول الاجتماعي في الدلالة اللفظية هي المرحلة الانتقالية من وضع اجتماعي إلى وضع اجتماعي مغاير، أو من نظام إلى نظام، فالنظام السياسي مثلا الذي يشهد تحولا ديمقراطيا في الجزائر باعتباره نظاما اجتماعيا مرّ بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول الاجتماعي إلى نظام ديمقراطي (حسين، 2004: ص 295).

فالتحول يشير إلى الاختلاف الكمي أو الكيفي ما بين الحالة الجديدة والحالة القديمة، أو اختلاف الشيء والموقف عما كان عليه في خلال فترة زمنية محددة من الزمن؛ ولذا نلاحظ تحولات عديدة ثقافية واقتصادية إيديولوجية تمس البناء الاجتماعي حسب تعبير "غي روشيه Guy Rocher" ما ينجّر عنه بذلك تغير في النظم الاجتماعية والأدوار الاجتماعية وقواعد الضبط الاجتماعي التي بدورها تراقب وتحدّد وتعني بالظواهر كظاهرة العنف محور كلامنا.

الصراع الاجتماعي: هو موضوع قديم وجديد، لأنه في آن واحد مرتبط بظهور الحياة الإنسانية عبر كامل مراحلها التاريخية، كما أنه مرهون بالديمومة والتغير والاستقرار شأنه في ذلك شأن العنف الذي نتكلم عنه.

فالصراع بين البشر يتخذ أشكالا ومستويات ومظاهر وأنماط وأساليب وعوامل أيضا؛ ولذلك أصبح الصراع الاجتماعي ظاهرة اجتماعية أقرها وحدّدها العلماء والباحثون وتناولتها الدراسات والنظريات والمعاجم بتعاريف مختلفة، يعرف جورج زيمل الصراع الاجتماعي بالعملية الاجتماعية التي تتضح في التعارض بين الرغبات والمصالح بين أعضاء المجتمع. وقد يتعدى ذلك إلى مصالح الدول والمجتمعات مع بعضها البعض؛ ولذلك تتعدّد مستويات الصراع، وانطلاقا من هذا التعريف اعتبر بعض المفكرين هذا الرأي بمثابة الاتجاه السليم نظرا لأهمية الصراع في الحياة الاجتماعية بحكم الاختلاف بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، إذ يبقى ظاهرة سوية تساعد على التفوق والانتصار والتغلب وهو مدلول الصراع الاجتماعي عندهم حتى وإن كانت آثاره عنيفة أو تمس بالقيم والمكانات والأدوار. (عيشور، 2014: ص 23).

تنوع أشكال العنف المسلط على المرأة: يعتبر العنف بشتى أشكاله وأساليبه ضد المرأة الجزائرية من أبرز الظواهر التي يدور حولها

الحديث اليوم ومنذ عقود خلت جعلت المهتمين بقضايا المرأة سواء لدى الرجال أو النساء مجالا للبحث عن الأسباب والحد من تطور هذه الظاهرة، لكن الشيء الملاحظ أن موضوع العنف ضد المرأة خاصة أخذ أشكالا عديدة سوف ندرجها فيما بعد، تكاد المرأة تكون فيها عاملا مشتركا مما أطال امتداد العنف إليها بحكم الارتباط والدور والمكانة التي تحتلها المرأة في مختلف الجماعات ومؤسسات المجتمع كالأُسرة، المدرسة، الشارع، العمل، النوادي السياسية، فضاءات النشاط المجتمعي... والحقيقة أن موضوع العنف ضد المرأة يأخذ الصبغة العالمية التي لا يكاد يتنصل منها أي مجتمع بشري سواء المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، أو تلك التي تدين الدين الإسلامي أو غيرها من القديم أو حتى بعد الحداثة، إلا أن الموضوع في حد ذاته ظل يتنامى باستمرار وبأشكال متنوعة انعكست في معظمها على المرأة خاصة والمرأة الجزائرية أيضا، مما أصبح الأمر يشكل خطرا كبيرا على المنظومة المجتمعية بكامل مؤسساتها التي تطمح إلى الرقي والتطور والتقدم الذي آلت إليه مجتمعات العالم، والموضوع يكتسي أهمية خاصة في الآونة الأخيرة بعدما تحولت الجزائر من مرحلة إلى مرحلة أخرى تسمى الجزائر الجديدة أو الجمهورية الجديدة مفروض فيها الاستقرار الاجتماعي والأمان والسلم والطمأنينة، ويحسّ فيها كل من الرجل والمرأة بالتكامل والتعاون، وهنا يكمن دور الشريك في تفعيل التنمية الاجتماعية الحقّة ويتحقق شعار المؤتمر الطموح الذي ينادي بترقية المرأة من رقي المجتمع.

فالمرأة في الجزائر وفي كثير من دول العالم العربي والغربي خاصة هي بأمس الحاجة إلى الرعاية والاهتمام والحضانة الواسعة من أجل الانسجام الاجتماعي؛ لأن دورها في التربية والتعليم والصحة والعمل وجملة واسعة من مجالات الحياة أمر جد حساس، يقتضي الرقّ بها وحماتها، وهو الدافع القوي الذي زجّ بنا إلى محاولة استعراض واقعها اليوم في عصر التحدي وتنوع التحولات الاجتماعية، بل لم يقتصر هذا العمل على دور

الأفراد فحسب، بل برزت إلى وجود العديد من المؤسسات المدنية الخيرية والنقابات، وكذلك المنظمات النسوية التي تفوق الثلاثين (30) منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة، وتقاوم العنف الموجه ضدها، وتصنف هذه المنظمات في أغلبها إلى أصناف أهمها مايلي:

- **أولاً:** الجمعيات الخيرية النسوية التي تتميز بالانتشار الواسع في مختلف مناطق البلاد وشتى المجالات التي تدور في فضاءها المرأة كمساهمة فعالة إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

- **ثانياً:** الجمعيات والاتحادات النسوية التابعة للأحزاب والتنظيمات الرسمية الأخرى كالاتحاد النسائي (U.N.F.A)، النقابات العمالية، الهلال الأحمر الجزائري، الأحزاب، الهيئات المهنية الحرة وغيرها.

ونستخلص من هذا التنوع في المنظمات الحضور المهيكل للمرأة، ويعكس ذلك وعيها بدورها وأهميتها في المجتمع باعتبارها تمثل نصفه، وتساهم في بناء النصف الثاني هذا من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء مؤسسات دفاعية على حقوقها، والحفاظ على مكانتها كحق الدفاع على نفسها ضد العنف المسلط عليها باستمرار وبشتى الأشكال، فهاهي هذه الأشكال التي تفرض نفسها على المرأة؟

يجب أن لا نغفل طبيعة العنف مهما كان نوعه، إذ مصطلح العنف غالباً ما نستخدمه للتعبير عن جملة الأنماط السلوكية التي تنتج عن المرأة المعنفة تكون فيه قد تعرضت لأذى على شخصيتها سواء كان عنفاً مسلطاً وترتب عنه أذى نفسي، عاطفي، عضوي، اجتماعي، وهذه الجوانب من حياتها يمكن أن تتعرض إلى أشكال عديدة، إلا أنها تلمس في معظمها حياة المرأة بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، وهو ما أردت الوصول إليه في هذه المداخلة.

أ- **العنف المجتمعي:** وهو الشكل الذي يمارسه أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة دون تحديد المواقع الاجتماعية التي يحتلونها، إذ من خلال أدوارهم في التنظيم الاجتماعي قد يتسببون في أذى المرأة ويسلطون عليها أو ضدها عنفاً، وعلى سبيل المثال احتقار المرأة المطلقة والنظرة الدونية لها مما ينعكس ذلك على حالتها النفسية والسلوكية (شتوان، 2010: ص 72)، وينطوي هذا الشكل من العنف تحت مظاهر متنوعة كتلك التي تقع في الحي السكني، أو مكان العمل أو الطريق العام، وكثيراً ما نتصادف في مطالعاتنا اليومية عن ممارسات سلوكية مسّت كرامة المرأة أو أفعال التحرشات الجنسية نحوها أو احتقارها لمكانتها الاجتماعية الخاصة.

ب- **العنف الإعلامي:** ويبرز هذا الشكل خاصة في وسائل الإعلام الغربية التي تلمس باسم الديمقراطية الخاصة بها حرية المرأة أو تلك المشاهد الفاضحة التي تقدمها وسائل الإعلام تلمس بسمعة المرأة كالموضات الشهيرة تحس فيها المرأة وكأنها بضاعة في يد الرجل يتصرف بها كيفما شاء وبما شاء، وهذا أذى معنوي ومادي في آن واحد يقدمه العنف الإعلامي سواء بقصد أو بغير قصد، ويسبب أذى في شخصية المشاهد إذ لا يتقبل العاقل ذلك على أخته أو أمه أو ابنته باعتبارها امرأة، فهذا الشكل من العنف امتد مؤخراً إلى الحياة الاجتماعية خاصة مع التحولات الاجتماعية الحديثة وتنوع وسائل الإعلام والاتصال، وأخذت فيه بعض الوسائل كالفيسبوك، التويتر، اليوتيوب وغيرها حيزاً محضاً لا أخلاقياً في كثير من الحالات، يستخدم الشتم والتجريح، والتقبيح يؤدي المتصفح لما بالك بالمعنى مباشرة.

ج- **العنف المدرسي أو التربوي:** وهو الذي تتأثر به المرأة في الحياة المدرسية من قبل المنظومة التربوية ممثلة في الإدارة، الأولياء، الزملاء في المهنة وحتى من طرف التلاميذ خاصة الأطوار المتأخرة، فالمؤسسات التربوية تجد نفسها أحياناً معنية بممارسة العنف ضد المرأة خاصة سعيها منها أو في اعتقادها هو شكل من أشكال ما يسمى بالضبط الاجتماعي، مما يسبب أذى في كثير من الأحيان للمرأة ولا يخفى على أحد أن مؤسساتنا التربوية في الجزائر ممثلة بنسبة 80% كلها نساء أي طاقم تعليم نسوي خاصة المدارس الابتدائية والمتوسطات، فالمرأة في قطاع التربية عندما يسלט عليها مثل هذا النوع من العنف يبدو لها وكأنه شاذ وغير طبيعي لأنه خرج عن نطاقه المألوف، ينعكس سلبياً على أدائها الوظيفي ومكانتها الاجتماعية في المدرسة أو المؤسسة بصفة عامة (دريش، 2013: ص 217).

د- **العنف الأسري:** وهو شكل يمارسه أعضاء الأسرة إما الأبوان أو الإخوة، وتكون فيه المرأة باعتبارها عضوة إما أم أو بنت أو أخت عرضة للعنف، وقد يحدث ذلك في كثير من الأحيان بوعي أو بغير وعي، كمعارضة المرأة للعمل خارج البيت أو عدم الموافقة على الزواج مع الزوج الذي ترغب فيه، بحيث عرف الاختيار الزوجي في الآونة الأخيرة تغيراً كبيراً في مقاييسه وشروطه وضوابطه، حتى أصبح يتم في إطار صراع بين الآباء والأبناء (كسال، 2013: ص 188)، فالعنف الأسري لا يمكن فهمه كظاهرة منعزلة عن الظواهر الأخرى التي تمارسها الأسرة ولذا

لابد من النظر إلى طبيعة وتأثيرات النظم المحيطة بها كالاقتصادية، والسياسية والعقائدية والسكانية فتتأثر الأسرة بكامل أعضائها ويتأثرون هم كذلك به عن طريق الصدفة بحكم التكامل والتلاقي ولا يخفى على أحد شكل الانعكاسات الناجمة عن ذلك.

الخلاصة:

أحرزت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية القيمة المتزايدة في المجتمع الجزائري مجموعة من الضغوطات والممارسات المشحونة خاصة في ظل العولمة والانفتاح الحضاري الذي أصبح مفروضا على الأفراد بكلا الجنسين ذكرا وأنثى، فأصبحت تقنيات التواصل الاجتماعي ونقل المعلومات بسبيلياتها وإيجابياتها رافدا أساسيا وركنا بارزا في حياة البشر ولعل دائرة الاحتياجات توسعت وتنامت معها رقعة المطالب، ساعد ذلك على الانفتاح والاستغلال ولو على حساب القيم والعقائد في بعض الأحيان، وخير دليل على ذلك ما هو حاصل في الاعتماد المتزايد على النظم المعلوماتية وقنوات الاتصال الفضائية والتكنولوجيات المتطورة التي تزايدت أهمية استخداماتها، وأصبحت ركيزة أساسية في كل المجالات حتى في الزواج عن بعد، والتمثيل، والفن وما إلى ذلك بطرق تفاعلية انعكست على العلاقات، وبات من الصعب التنبؤ في تحديد الآثار والانعكاسات وتشير الإحصائيات أن الجزائر بلغ فيها مستخدموا الأنترنت حوالي 16 مليون مستخدم تشكل فيها نسبة 43% من السكان، فكا يقول "ماكوهان" أن التحول الأساسي في الاتصال التكنولوجي يجعل التحولات الاجتماعية تبدأ لدى الشعوب ليس فقط في التنظيم الاجتماعي وإنما أيضا في الحواس الإنسانية وتؤثر على طريقة تفكيره وسلوكه.

فالمرأة في واقعنا اليوم عرفت أشكالا وأنواعا من العنف ضدها نتيجة تحولات عميقة صاحبت الحداثة وما بعدها، وتتجلى هذه المظاهر في العنف الفردي كالإكراه والضغط على حريتها، والعنف الجماعي والعنف الرمزي أو المعنوي الذي يلحق أضرارا جمة عن طريق السب والشتم والإهانة، وهي جملة الاحتجاجات التي ترفعها المرأة في كل مرة، وعلى هذا الاعتبار يجدر بنا تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات نلتزمها في النقاط التالية:

التوصيات:

- تعزيز منظومة القيم الاجتماعية الأصلية والمتأصلة في إرثنا العقائدي والحضاري القائمة على الاحترام المتبادل ونكران الذات، والعرفان بالجميل للمرأة.
- الاعتراف بحقوق المرأة المشروعة التي أعطاها إياها الإسلام وحررها من ظلم العادات الخاطئة والاعتقادات البالية.
- تجريم كل أنواع العنف واعتبار القذف والشتم نوعا من أنواع الجرائم الشنيعة التي حاربها الإسلام حربا لا هوادة فيها.
- اعتبار العنف ضد المرأة مسؤولية مشتركة تهم جميع الفاعلين يتطلب منهم المساهمة في التصدي لها.
- تفعيل دور المجتمع المدني في إرساء ثقافة الرفق والمراقبة للمرأة وذلك عملا بالحديث الشريف: «استوصوا بالنساء خيرا».

الهوامش / المراجع:

1. سناء حسنين الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط. الأولى، 2011 عمان، الأردن. ص 22.
2. أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري: لسان العرب، دار صادر، 1968، بيروت ص ص 257، 258.
3. أحمد حسين: التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004، القاهرة ص 295.
4. نادية سعيد عيشور: الصراع الاجتماعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط. الأولى، 2013-2014، عمان، الأردن ص 23.
5. بلقاسم شتوان: ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، دار النشر مطبعة المنار، ط. الأولى، 2010، سطيف ص 72.
6. حامي دريدش: أثر الأسلوب الإداري على الأداء الوظيفي، مجلة دفاتر علم الاجتماع قسم علم الاجتماع والديمقراطية- جامعة الجزائر2، العدد رقم 9، جويلية 2013 ص 217.
7. مسعود كسال: ظاهرة الطلاق وعلاقتها بنظام الزواج في الجزائر، مجلة دفاتر علم الاجتماع العدد 9، جويلية 2013 ص 188.

الحرب على الإرهاب وتداعياتها على المرأة في سوريا والعراق

د. حياز سمير، (جامعة بومرداس)
د. دحمان حسينة (جامعة بومرداس)

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية، إلى الوقوف على دراسة التداعيات الخطيرة للحرب على الإرهاب على المرأة، بالتطرق إلى دراسة حالة سوريا والعراق، باعتبارها من أكثر المناطق التي تعاني فيها المرأة من تبعات الحروب، فتتعرض لشتى أنواع ومظاهر العنف، من تعذيب، قتل، اغتصاب، اعتقال، استغلال، ونتيجة لتدهور الأوضاع في سوريا والعراق، أصبحت النساء السوريات والعراقيات ضحايا فنههم المقتولات ومنهم ضحايا اعتداءات جنسية وتعذيب جسدي أثناء الاعتقالات، ومنهم من تم اختطافهن من قبل التنظيمات الإرهابية ويتم تهديدهن لإجبارهن للخدمة العناصر الإرهابية.

وتأسيساً على ذلك، فالحرب على الإرهاب في سوريا والعراق خاصة ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" أفرزت تبعات معقدة ومتعددة الاتجاهات على أوضاع المرأة، فهي إما أن تكون كجندة لمكافحة هذه الظاهرة، أو كعنصر بارز في التنظيمات الإرهابية، أو كضحية للحرب على الإرهاب، ضف إلى ذلك التبعات النفسية والاجتماعية، والصحية التي تفرزها الحرب على الإرهاب على المرأة.

الكلمات المفتاحية: الحرب على الإرهاب، المرأة، الإرهاب، سوريا، العراق.

Résumé:

Cette recherche vise à analyser répercussions dangereuses de la guerre contre le terrorisme sur la femme, en abordant l'étude de cas Irak et Syrie, car dans ces régions la femme souffre de la guerre, elle subit beaucoup de conséquences. Elle souffre de la violence de tous types de la torture. Et a c'est le cas des femmes en Syrie et en Irak, ou les groupes terroristes ont kidnappé les femmes et les obligent à obéir aux membres des organisations terroristes.

En conséquence, la guerre contre le terrorisme en Syrie et en Irak, en particulier contre l'organisation de l'Etat islamique, a eu des conséquences complexes et multidimensionnelles sur la situation des femmes, soit en recrutant des éléments pour lutter contre ce phénomène, soit en tant qu'élément, acteur important dans les organisations terroristes, ou en tant que victime de la guerre contre le terrorisme. En outre, les conséquences psychologiques, sociales..., de la lutte contre le terrorisme sur la femme.

Mots clés: guerre contre le terrorisme, femme, terrorisme, Syrie, Irak.

مقدمة:

شهد عالم ما بعد الحرب الباردة، تصاعد النزاعات الدولية "Etatique" -أي داخل الدولة الواحدة- علاوة على ذلك، فإن المجتمع الدولي أصبح يعرف حروباً ونزاعات من نوع جديد، حروب بين جماعات ودول ونزاعات أثنية... الأمر الذي أثر على المدنيين بصفة عامة وعلى أوضاع المرأة على وجه الخصوص.

وتعد الحرب على الإرهاب، إحدى النزاعات التي باتت تفرز تداعيات بالغة الخطورة على المرأة، وقد شكلت كل من سوريا والعراق، إحدى أكثر المناطق في العالم التي تعاني فيها المرأة من تبعات الحرب على الإرهاب، ذلك أنها تتعرض في هذه المناطق لشتى أنواع ومظاهر العنف، من تعذيب، قتل، اغتصاب، اعتقال، استغلال... الخ.

وبالنظر إلى تدهور الأوضاع في سوريا والعراق، أصبحت النساء السوريات والعراقيات ضحايا، فنهن المقتولات، ومنهن ضحايا اعتداءات جنسية وتعذيب جسدي أثناء الاعتقالات ومنهن من تم اختطافهن من قبل التنظيمات الإرهابية، كما يتم تهديدهن لإجبارهن لخدمة العناصر الإرهابية...الخ.

أهداف الورقة البحثية:

تتوخى هذه الورقة البحثية، تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على دراسة الحرب على الإرهاب وما تفرزه من تداعيات خطيرة على المرأة.
- إبراز وتبيان الإكراهات التي تتعرض لها المرأة أثناء الحرب على الإرهاب، كالعنف، التعذيب، القتل، الاغتصاب، الاعتقال، الاستغلال...الخ.
- إلقاء الضوء على التبعات النفسية والاجتماعية، والصحية التي تفرزها الحرب على الإرهاب على المرأة.
- الكشف عن التبعات المعقدة والمتعددة الاتجاهات للحرب على الإرهاب على المرأة، فهي إما أن تكون كجندة لمكافحة هذه الظاهرة، أو كعنصر بارز في التنظيمات الإرهابية، أو كضحية للحرب على الإرهاب.

إشكالية الورقة البحثية:

تحاول هذه الورقة البحثية، الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى أثرت الحرب على الإرهاب على المرأة في سوريا والعراق؟

وتتفرع هذه الإشكالية المركزية إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم الحرب على الإرهاب؟
- ما هي الدوافع والمسببات التي تدفع بالنساء للانخراط في الجماعات الإجرامية الإرهابية؟
- ما هي أسباب تزايد انضمام النساء إلى التنظيمات الإرهابية في سوريا والعراق؟
- ما هي انعكاسات الإرهاب والحرب عليه على المرأة في سوريا والعراق؟

هيكلية وتقسيم الورقة البحثية:

سعيًا للإجابة على الإشكالية، فقد تم تقسيم هذه الورقة البحثية، إلى هيكلية منهجية متضمنة لثلاثة محاور أساسية:

- ❖ المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحرب على الإرهاب.
- ❖ المحور الثاني: قراءة عامة في مضامين الحرب على الإرهاب في سوريا والعراق.
- ❖ المحور الثالث: تداعيات الحرب على الإرهاب على المرأة في سوريا والعراق.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحرب على الإرهاب.

إن ما يراه البعض إرهاباً ينظر إليه البعض الآخر على أنه عمل مشروع، وهذا يعني غياب قاعدة عامة لتحديد أفعال العنف غير المشروع، مما يصعب أمر القيام بتحديد تعريف للإرهاب، فتضارب المصالح واختلاف المناهج والقيم حال دون إمكانية إيجاد تعريف شامل ومؤحد للإرهاب، فمثلاً: حركة حماس في فلسطين، البعض يعتبرها حركة مقاومة ولكن البعض الآخر يعتبرها منظمة إرهابية. لقد استخدمت أساليب الإرهاب على مر العصور وفي مختلف أنحاء العالم، خصوصاً في اليونان (349 ق.م) وروما (37م) والحقيقة المؤكدة أن الإرهاب لا زمان له، فقد عرفته القرون قرناً بعد قرن.

إن دراسة التطور التاريخي للإرهاب، مسألة بالغة الأهمية، فهي ضرورة تفرضها الظروف والحوادث الواقعية التي صاحبته، وكانت مبرراً ومنطقاً له في آن واحد، الأمر الذي يضفي مزيداً من الموضوعية على دراسة الظاهرة في وضعها الراهن، ذلك أن معظم جماعات الإرهاب الناشطة في العصر الحديث وجدت على الأغلب في بعض الإيديولوجيات القديمة، فظهور الإرهاب بمعناه الحديث لم يكن مجرد مصادفة بل نتيجة عملية متراكمة لبعض الأفكار والفلسفات السابقة التي حدثت على مدى زمني طويل (عطا الله، 2004، ص2).

لقد ظهر مصطلح الإرهاب في المعنى الحديث مع الثورة الفرنسية، ولكن عموماً يمكن القول بأنه قد اتخذ اسمه وتشكلت ملامحه، قبل الحرب العالمية الثانية، في حين أنّ بعدها اكتسب أبعاداً دولية وتزايدت أخطاره، وأصبح بديلاً عن الحرب العالمية التقليدية. بعد الثورة الفرنسية وتشكل الدولة الحديثة (الدولة- الأمة)، فقد تميزت فترة قبل الحرب العالمية الثانية بنوعين أساسيين من الإرهاب، إرهاب من هم في السلطة (إرهاب الدولة)، وإرهاب من هم خارج السلطة سواء من الأفراد أو من المجموعات السياسية. وبعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م، حيث تم تفجير بُرجي التجارة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية ومبنى البنتاغون، تزايدت الهجمات الإرهابية المتطرفة، مثل تلك التي حدثت في مدريد عام 2004م، ولندن وشرم الشيخ بمصر في 2005م وفي الجزائر 2007م، وكذا في إيطاليا بتسجيل عودة الألوية الحمر الجدد، حيث مثلاً قاوما باغتيال مستشار في الحكومة (Beauchesne, 2008, p.54).

أولاً: مفهوم الإرهاب.

يمكن تعريف الإرهاب بأنه يستند على أفعال معينة يقصد بها أساساً إحداث الرعب والخوف، كما أنه استخدام أو التهديد باستخدام عنف غير عادي وغير مألوف لتحقيق غايات سياسية وأفعال الإرهاب عادة ما تكون رمزية لتحقيق أثر نفسي أكثر منه مادي، وهناك إرهاب يمارسه الأفراد وآخر تمارسه بعض المجموعات وإرهاب بعض الدول.

ونتيجة للتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال، والتواصل الاجتماعي، في نشر الأخبار والوقائع فور حدوثها، فمن دوافع العمل الإرهابي لفت أنظار الرأي العام العالمي إلى قضية من القضايا، لجذب الانتباه لإيجاد نوع من التعاطف مع القائم بالفعل الإرهابي، ووسائل الإعلام هي الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها يستطيع الإرهابيون طرح شروطهم ومطالبهم وآرائهم وشرح قضاياهم بطريقة غير مباشرة ولكن مؤثرة وخطيرة، بل تطور الأمر إلى إنشاء قنوات فضائية، ومواقع إلكترونية باستخدام أحدث أدوات التكنولوجيا في التصوير (كما حدث في إعدام مجموعة من المصريين في ليبيا ذبحاً). (نصار، 2015، ص 5).

ومن بين أهم الأساليب الإرهابية، التفجير بالقنابل، الاغتيال، الحريق الإجرامي، التصفيات، التفجيرات الانتحارية... الخ.

ثانياً: استراتيجية الحرب على الإرهاب.

1. مضمون الحرب على الإرهاب:

إنّ أول من بادر بطرح استراتيجيات الحرب على الإرهاب، كانت الولايات المتحدة الأمريكية، وقد طرحت عدّة رؤى في عقد التسعينات على صعيد الفكر أو الإيديولوجيا، من أبرزها طروحات فوكوياما المعتبرة عن فوز الديمقراطية ورأبالية السوق، ونظريته "نهاية التاريخ".

كما أنّ الحكومة الأمريكية أصبحت تهتم بمخطر جديد في هذه الفترة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، وهو الدول المارقة، وبخاصة تلك التي تملك قدرات تطوير أسلحة الدمار الشامل أو تسعى لامتلاك مثل هذه الأسلحة، لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الحرب الباردة الإسلام السياسي في أفغانستان ضدّ الغزو السوفياتي، ولكن بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية ضدّ طالبان (الياسري، 2011، ص ص 58-59).

وقبل هذا التدخل، برزت طروحات صمويل هانتينغتون، فقد اعتبر الصراع بعد الحرب الباردة عبارة عن صراع حضاري، فهو يرى بأنّ الجماعات الثقافية تحل محلّ كمثل الحرب الباردة وخطوط التماس بين الحضارات تصبح هي الخطوط المركزية للصراع في السياسات العالمية (هانتينغتون، 1999).

وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ظهرت حالة أقرب إلى الهوس (الإسلاموفوبيا)، ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية حملة جديدة وإيديولوجية جديدة هي الحرب ضدّ الإرهاب، وهي مركّب إيديولوجي استطاع بسهولة أن يخضع شعباً أصابته تلك الهجمات بالصدمة، وأن يبرز سياساتها الداخلية والدولية ويمدّها بأرضية أخلاقية عالية لكل أفعالها المرتقبة، وانطوت هذه الحملة أيضاً سياسة ضدّ الدول المارقة كالعراق وإيران وكوريا الشمالية، ولكن التناقض يظهر في تعاملاتها فهي تدعم إسرائيل ولا تستهدف الهند على الرغم من امتلاكها لقدرات تطوير أسلحة الدمار الشامل (الياسري، 2011، ص 68).

2. أنصار مكافحة الإرهاب داخل الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الحرب على الإرهاب التي تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية ونزعتها العدوانية للتدخل وتحالفها مع إسرائيل سياسيا وإيديولوجيا عبارة عن نتيجة لتطور تيارات سياسية محلية، وبرغت حركات أهما: حركة الثقافة المضادة والحركات الرامية إلى إدخال الليبرالية والعلمانية، كما برز بعدها اليمين الأمريكي الذي يقوده تحالف غير متوقع من اليمين الديني المسيحي والإيديولوجيين السياسيين العلمانيين من المحافظين الجدد والذي ساعدته كذلك جالية يهودية.

بدأ اليمين المسيحي يعزز نفوذه في عقد التسعينات، ثم تحالف هذا التيار مع المحافظين الجدد والكثير منهم يهود. إضافة إلى هؤلاء، هنالك اللوبي الصهيوني، وهو ذو نفوذ في الكونغرس. وترتكز هذه التيارات بعد نهاية الحرب الباردة على المصلحة الأمريكية الطويلة الأجل في الشرق الأوسط الكبير خاصة، وانضمت إلى هذه الحرب عدة دول من العالم (ولد أباه، 2004، ص 90).

ثالثا: الأدوار الاستراتيجية للمرأة في التنظيمات الإرهابية.

إن تجنيد المرأة إرهابيا يعني تزايد نسبة تجنيد نصف المجتمع، أضعاف ما يحققه تجنيد الرجل في ظل خصوصية المرأة وسهولة تحركها وتحققها، وللنساء داخل الجماعات الإرهابية أدوار كثيرة ومحورية، ولعل أدوارها تتمحور حول ثلاث أهداف أساسية:

- **الأمومة:** وتخدم وظيفة نفسية لتعزيز الروح والأفكار المتطرفة من خلال زرعها في الجيل الصغير لصناعة جيل جديد من الإرهابيين.
- **التجنيد:** يعتمد بشكل أكبر على الرجال، حيث أن القيادة وصناعة القرار مازالت في أيدي الرجال داخل الجماعات الإرهابية، ولكن هذا لا يغفل الدور الذي تلعبه النساء في التجنيد أو التسهيل لعملية تجنيد النساء، والذي يعتمد أساسا على روابط الأسرة والأصدقاء أو على مواقع التواصل الاجتماعي، كما ينشط أكثر في المناطق النائية والبعيدة، وقد ظهر دور المرأة في التجنيد داخل الجماعات المتطرفة في بلد مثل بيرو، حيث اعتمد تنظيم مثل الدرب الساطع على النساء كقوة أساسية لتجديد وإحياء التنظيم على مدى ثلاثة عقود، امتدت من الستينات حتى التسعينات من خلال إدخال أعضاء جدد بشكل مستمر إلى التنظيم.
- **الدعاية الإعلامية:** أصبحت المرأة تستغل في التنظيمات الإرهابية، فتم اتباع استراتيجية النساء الانتحاريات وتصوير فيديوهات هن قبل التفجير وترويجه إلى وسائل الإعلام، وأصبحت النساء تشكل حوالي 30 بالمائة على الأقل من قوة القتال داخل الجماعات الإرهابية (المرأة ودورها الاستراتيجي داخل التنظيمات الإرهابية "سوريا نموذجاً"، مارس 2016).

المحور الثاني: قراءة عامة في مضامين الحرب على الإرهاب في العراق وسوريا.

تعد الحرب على الإرهاب أحد المواضيع التي احتلت مركز الصدارة ضمن أجندة السياسة الدولية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر 2001، كما شكلت قضايا مكافحة الإرهاب محورا أساسيا في السياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي تجلّى بالأساس في الحروب والتدخلات العسكرية، التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم في أفغانستان 2001، العراق 2003، ومؤخرا في سوريا والعراق للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

أولا: الحرب الأمريكية على الإرهاب في العراق (2003):

يعتبر التدخل العسكري الأمريكي في العراق (2003)، بمثابة التعبير العملي لعقيدة الحروب الاستباقية على الإرهاب التي شكلت العمود الفقري لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (العساف، 2008، ص 203).

ولقد ارتكزت الاستراتيجية الأمريكية للحرب على الإرهاب على مسلك أحادي يقوم على الاستخدام الانفرادي للقوة في إطار سياسات التدخل والحروب الاستباقية، وذلك من أجل دحر التنظيمات الإرهابية أو حتى الإطاحة بالأنظمة التي توفر الدعم والملاذات الآمنة للجماعات الإرهابية.

وقد استند التدخل العسكري الأمريكي في العراق بدعوى مكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل... على مجموعة من الأدوات والأذرع ومن ذلك:

- الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة والمرتبقة مثل: بلاك ووتر، داين كورب، وبيتاك، وغيرها من الشركات التي عادة ما يتم اللجوء إليها للإفلات من المسؤولية الدولية.
- حلف شمال الأطلسي كظهير استراتيجي للحملة الأمريكية على الإرهاب.
- تنشيط القواعد العسكرية في أراضي دول أجنبية.
- قوات التدخل السريع وغيرها من الآليات والأذرع الأخرى.

الملاحظ أن الحرب الأمريكية على العراق، ارتكزت على دوافع ومبررات شديدة التركيب تتراوح بين ما هو أمني وسياسي، باعتبار الإدارة الأمريكية تنظر إلى العراق ليس فقط كتهديد إقليمي يمتلك أسلحة الدمار الشامل (اعتبارات حماية أمن إسرائيل)، ولكنه أيضا كتهديد يحمل أبعادا عالمية، كون الولايات المتحدة تعتبر أن نظام صدام حسين تجمعته علاقة تحالف وتعاون مع تنظيم القاعدة (David, 2005, P.11)، ضف إلى ذلك الاعتبارات المرتبطة بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان وبناء عراق جديد ديمقراطي ومتسامح ينعم بالحرية والرفاه الاقتصادي... بالإضافة إلى الدوافع الجيوبوليتيكية المتمثلة أساسا في السيطرة على النفط العراقي، وضمان التواجد العسكري في منطقة تحظى بأهمية جيواستراتيجية لمراقبة واحتواء قوى تعتبرها الولايات المتحدة دولا معادية مثل إيران وسوريا، علاوة على أهمية المنطقة في التحكم في التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط.

الواقع أن التدخل العسكري الأمريكي في العراق لم يؤدي إلى القضاء على الإرهاب، بقدر ما زاد من انتشاره، كما ساهم في تفكيك العراق وإغراقه في الفوضى والانفلات الأمني (لونيسي، 2012، ص 427).

ثانيا: الحرب الأمريكية للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش":

لقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حروبها الكونية على الإرهاب، تحالفا دوليا للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في العراق وسوريا، وقد ضم هذا التحالف أكثر من عشرين دولة، كما نفذ العديد من العمليات العسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، ووقف تقدمه وتمده في العراق وسوريا بعدما سيطر التنظيم على مساحات شاسعة في البلدين.

وقد جاء انطلاق الغارات الأمريكية في 07 أوت 2014، بعد كلمة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" الموجهة لشعبه قال فيها: "إن الأوضاع السيئة في العراق والاعتداءات العنيفة ضد "اليزيديين"، أقنعت الإدارة لأمرية بضرورة تدخل قواتها" لحماية المواطنين الأمريكيين في المنطقة والأقلية اليزيدية، إلى جانب وقف تقدم المسلحين إلى "إربيل" عاصمة إقليم كردستان العراق (الديواني، 2014، ص 3).

وبهذا تكون الولايات المتحدة قد خاضت حروبا طويلة الأجل للقضاء على الإرهاب، بدأ من سنة 2001، والملاحظ أن هذه الحروب تبقى مستمرة كما تؤكد الخطابات الرسمية الأمريكية، بيد أن هذه الحروب تبقى دائما محكومة بدوافع جيوسياسية ومصالحية.

الواقع أن الحروب الأمريكية على الإرهاب، ساهمت في إفراز مضاعفات خطيرة على الشرعية الدولية وعلى سيادة وأمن الدول محل التدخل، فضلا عن كونها خلفت خسائر بشرية ومادية فادحة في الممتلكات والأرواح، علاوة على ذلك فقد كان لهذه الحروب تداعيات إنسانية بالغة الخطورة على أوضاع المرأة.

المحور الثالث: انعكاسات الحرب على الإرهاب على المرأة في سوريا والعراق.

إن أعداد نساء تنظيم القاعدة والمشاركات جسديا داخل المعارك في تزايد مستمر، ولعل من أبرز الأسماء البارزة، للإرهابيات هي: ندى القحطاني، والتي كونت مجموعة من النساء تطلق على نفسها اسم "صحابة جينان"، وأصدرت بيانا لحمل السلاح في سوريا وقال البيان: "إن قرار المرأة للقتال في ساحة المعركة هو مسألة خاصة بها، وأن للمرأة الحرية في القتال...وأضاف البيان أن الجهاد ليس واجبا على المرأة المسلمة لكنها ستكافأ عليه حتى لو اقتصر دورها على الرعاية الطبية للجرحى".

وفي أعقاب إعلان القحطاني عبر وسائل الإعلام الاجتماعية أنها سوف تسافر إلى سوريا للقتال في الخطوط الأمامية والمشاركة في العمليات الجهادية ازدادت دعوات الإرهابيين للنساء الأخريات للمشي على خطى القحطاني، ووصفوا تحرك القحطاني بأنه ضخ دماء جديدة للتنظيمات الجهادية، وشبهوها بوفاء آل الشهري، وأروى البغدادي، ووفاء آل الشهري أرملة عضو تنظيم القاعدة السابق في شبه الجزيرة العربية سعيد الشهري، والذي تم ترحيله من المملكة العربية السعودية بعد العودة إليها من سجن غوانتانامو، ثم فر إلى اليمن وتم قتله في هجوم شنته طائرة بدون طيار أواخر عام 2016م.

كما نشر مركز الحرب ضد الإرهاب بجامعة جورج واشنطن تقريراً في 2019م، عن الداعشيات المتشددات في معسكر الهول شمال شرقي سوريا، جاء فيه أنّ الداعشيات لا يكتفين بالمهجوم اللفظي فقط بل يستعملن السكاكين لتهديد غيرهن ويرشقن بالحجارة، كما أسّسن خلايا داخل المعسكر لفرض عقوبات على النساء العاصيات باعتبارهن مرتدات. (عقيل، المرأة والتطرف، m.aawsat.com).

وفي سياق البحث في أهم مظاهر العنف التي تتعرض لها المرأة جرّاء الإرهاب والحرب عليه، فقد أشارت هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته بأنّ السيدات في سوريا تعرضن للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والأذى البدني، والتضييق، والتعذيب أثناء النزاع السوري، من جانب القوات النظامية، والمليشيات الموالية لها، والجماعات المسلحة المعارضة للحكومة.

يتتبع التقرير المكون من 47 صفحة، حالة "سيدات على جبهات النزاع السوري"، مصير عدة سيدات سورية أصبحن الآن لاجئات في تركيا، ومن خلال التوصيف بالكلمة المكتوبة والتصوير الفوتوغرافي، يؤثّق التقرير تأثير النزاع السوري على المرأة بصفة خاصة، وأنّه تعرّضت السيدات اللواتي تتبعهن التقرير لانتهاكات على أيدي القوات النظامية وتلك الموالية لها، وكذلك على أيدي الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة، مثل لواء الإسلام، وجماعات متطرفة مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). (سوريا، ثمن الحرب الذي تدفعه المرأة، www.hrw.org/ar/news).

منذ بدء الانتفاضة السورية في مارس/آذار 2011، أجرت هيومن رايتس ووتش بعثات للتحقيق في سوريا، وتركيا، ولبنان، والأردن، وكردستان العراق لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان بأيدي كافة أطراف النزاع، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، والقيود التمييزية على السيدات والفتيات، والإعدام دون محاكمة، وهدم الأحياء دون وجه حق، واستخدام الأسلحة الكيماوية والمحركة.

وفقاً لقرار مجلس الأمن الأممي رقم 1325 واتفاقية "السيداو"، التي صدقت عليها الحكومة السورية في 2003، يتعين على كافة أطراف النزاع اتخاذ تدابير لحماية السيدات والفتيات من العنف أثناء النزاع، بما في ذلك العنف الجنسي والمستند إلى النوع الجنسي ودون الاقتصار عليه، كما يلزم القرار 1325 واتفاقية السيداو الدول الأطراف بمحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات، وتوفير الدعم لاحتياجات السيدات الطبية والنفسية الاجتماعية والاقتصادية، وضمان إشراك المرأة الجاد على كافة المستويات في مفاوضات السلام ومبادرات إقرار السلام. (سوريا، ثمن الحرب الذي تدفعه المرأة، www.hrw.org/ar/news).

وقد استعادت الحكومة السورية عام 2018، بدعم من روسيا وإيران، مناطق في الغوطة الشرقية بريف دمشق ومحافظه درعا، استخدمت القوات الحكومية مزيجا من الأساليب غير القانونية، بما فيها الأسلحة المحظورة، والضربات العشوائية، والقيود على المساعدات الإنسانية، لإجبار الجماعات المناهضة للحكومة على الاستسلام في هذه المناطق، ما أدى إلى نزوح جماعي، كما هاجمت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بشكل عشوائي، وأعاقت قدرة المدنيين على الفرار من الأعمال العدائية.

في المناطق التي أعيدت من تنظيم "الدولة الإسلامية" (المعروف أيضاً بـ "داعش")، أصبح ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين والبنية التحتية المدمرة أكثر وضوحاً، استمرت الألغام التي زرعها داعش قبل فراره في قتل وتشويه المدنيين، لم يتحقق تقدم يذكر في توفير الموارد اللازمة للتعافي، و/أو تعويض الضحايا المدنيين من الهجمات، واصل داعش وتنظيم "القاعدة" في سوريا ارتكاب الانتهاكات، التي تتراوح بين الإعدام بإجراءات موجزة وعمليات الخطف (سوريا أحداث عام 2018، country-chapters، 2019/world-report، www.hrw.org/ar/).

أواخر عام 2017، جدد مجلس الأمن الدولي ولاية تسليم المعونات عبر الحدود، الجانب الإنساني في الصراع السوري هو أحد الجوانب القليلة التي يحافظ فيها المجلس على الإجماع، فيما يتعلق بالمساءلة، لا يزال الطريق مسدوداً أمام المجلس بسبب استخدام روسيا لحق النقض.

في الوقت نفسه، واصلت "الآلية الدولية الحيادية والمستقلة حول الجرائم الدولية المرتكبة في الجمهورية العربية السورية"، وهي مكتب مدعي عام شبه خاص، أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول 2016، لجمع الأدلة وحفظها للمحاكمة الجنائية في المستقبل. وهذه الآليات قد يكون من شأنها الوقوف على أوضاع المدنيين المتضررين عامة وعلى وضعية النساء خاصة.

خاتمة:

لقد أصبح للمرأة مكانة مهمة وأدواراً مختلفة متعددة منها الإيجابية ومنها السلبية في القرن الواحد والعشرين، وبعد تزايد الحروب والنزاعات كانت انعكاسات هذه الأخيرة وخيمة بشكل خاص على المرأة، فالنساء تتعرض للقتل، التعذيب، التشويه، العنف اللفظي، الجرح، الاعتقال، الاغتصاب ومختلف الاعتداءات الجنسية، الأمر الذي يجعلها المتضررة الأساسي من وراء الحروب، وقد أثرت الحرب على الإرهاب على المرأة بشكل خاص وقد أخذ هذا المنحى ثلاث اتجاهات أساسية:

❖ المرأة كضحية للحرب: تم قتل العديد من النساء وتعذيبهن بأبشع الطرق نتيجة للحروب الأهلية ونتيجة لتبعات الإرهاب والحرب على الإرهاب، فقد تعرضن للعنف من قبل عدة أطراف من قبل بعض القوات النظامية وقوات التحالف العالمي ضد الإرهاب بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية.

❖ المرأة كفاعل وعضو بارز في التنظيمات الإرهابية.

❖ المرأة تشارك في مكافحة الإرهاب، من خلال مشاركتها في منظمات حقوق الإنسان والبرامج التنموية التي تهدف لمكافحة مسببات الإرهاب والتطرف.

فالإرهاب يعمل على تحويل البشر عموماً والنساء خصوصاً من كائنات منتجة للحياة إلى كائنات تسعى للقضاء على الحياة، وتعود هذه النتيجة في الأساس إلى أسباب في ظاهرها تعتمد على التطرف الديني ولكن في عمقها تدل على ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية تنشئ العنف في الأساس.

تأسيساً على ما سبق، توصلت هذه الورقة البحثية إلى التوصيات التالية:

- أصبحت النساء من الفئات المجتمعية الأكثر تضرراً من موجات العنف المختلفة، ومن الحروب عامة وبشكل خاص الحرب على الإرهاب، والإرهاب نفسه، لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يولي قضايا المرأة الأهمية القصوى، فهي عصب الأمم، وضرورة حمايتها من كل تداعيات الإرهاب، وكذا الحرب عليه.
- ضرورة حماية المرأة فكرياً بضمان التعليم لها، لتحسينها من الانضمام إلى التنظيمات الإرهابية، فضلاً عن ضرورة تفعيل دورها في الحياة العامة، وفي العمل التطوعي لمكافحة التطرف والإرهاب.
- تفعيل دور المنظمات الدولية وبخاصة هيئة الأمم المتحدة، وكذا المنظمات الحقوقية الإنسانية، للحد من الإرهاب والحروب وتداعياتها على المرأة.
- ضرورة حماية المرأة من التبعات الخطيرة للحرب على الإرهاب، ووضع قوانين وآليات صارمة لتكريس حمايتها.
- ضرورة تفعيل الآليات التعاونية السامية في مجال مكافحة الإرهاب بعيداً عن الحروب والتدخلات العسكرية، التي عادة ما تؤدي إلى إزهاق الكثير من الأرواح وبخاصة النساء.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

■ الكتب:

- العساف سوسن، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2008.
- عطا الله إمام حسانين، الإرهاب: البنين القانوني للجريمة، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2004.
- هانتينغتون صامويل، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة: طلعت الشايب، (د.م.ن)، (د.د.ن)، 1999.
- ولد أباه السيد، عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2004.
- الياسري ياسين طاهر، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2011.

■ المقالات:

- الديواني عبد الغفار، "الدور والإشكاليات: التحالف الدولي لمواجهة "داعش"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 05 سبتمبر، 2014.
- نصار جمال، ظاهرة الإرهاب: محدداته وحقيقة المواجهة والتناقضات الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، 15 أبريل 2015.
- المرأة ودورها الاستراتيجي داخل التنظيمات الإرهابية "سوريا نموذجاً"، مركز التيار العربي للدراسات المستقبلية، مارس 2016.

■ الرسائل والأطروحات الجامعية:

- لونيسي علي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، أطروحة الدكتوراه في الحقوق، جامعة تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012.

■ المواقع الإلكترونية:

- عقيل مها، "المرأة والتطرف والإرهاب"، الرابط الإلكتروني: m.aawsat.com تاريخ الاطلاع: (25 أكتوبر 2019).
- "سوريا، ثمن الحرب الذي تدفعه المرأة"، على الرابط الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/news/2014/07/02/2543662014> تاريخ الاطلاع: (20 أكتوبر 2019).
- سوريا أحداث عام 2018، على الرابط الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325524> تاريخ الاطلاع: (23 أكتوبر 2019).

ثانياً: باللغة الأجنبية:

- Beauchesne Bénédicte, **Relations Internationales**, Paris: Ellipses, 2008
- David Charles Philippe, l'invasion de l'Irak: les dessous de la prise de décision de la présidence Bush, **Revue internationale et stratégique**, N° 57, 1/2005.

صورة الذات لدى المرأة المصابة بسرطان الثدي باستخدام الرورشاخ

(دراسة عيادية لحالات بمستشفى مصطفى بغدادى تمارست)

د. صادق فاطمة (المركز الجامعي تمارست)

د. حمادو مسعود (جامعة وهران 2)

د. ميريّة خليدة (المؤسسة العمومية الاستشفائية تمارست)

ملخص الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إجلاء العلاقة بين نوعية تصور الذات وحماية الجسد من الأمراض الجسدية، باعتمادنا على المنهج العيادي، انطلاقاً من المقابلة العيادية النصف موجهة وكذلك اختبار الرورشاخ، فإننا اعتمدنا على المنهج الأكثر ملائمة لبحثنا، حيث سيسمح بإجلاء خصوصيات التوظيف النفسي لكل حالة وعلاقته بمخطورة المرض؛ فافتراضنا وجود العلاقة بين التنظيم النفسي وحماية الجسد من الأمراض، يجعلنا أمام بداهة أنه كلما كان التنظيم النفسي متماسك (أي ممتلك لآليات دفاعية نفسية متنوعة)، كلما كانت هذه الحماية للجسم ضد الأمراض الخطيرة. لقد توصلنا إلى إثبات فرضياتنا خاصة المتعلقة بإجلاء العلاقة بين نوعية الآليات النفسية، إذن نوعية تصور الذات، والإصابة بمرض خطير مثل ما هو الحال في سرطان الثدي الذي هو موضوع اهتمامنا في هذا البحث.

Résumé

Dans cette recherche, nous avons justement essayé de révéler cette relation entre l'organisation psychique et la tenue du corps. Ainsi en nous basant sur une méthode clinique, à partir de l'entretien clinique semi directif et du test projectif Rorschach, qui est en fait une méthode plus adéquate pour ce genre de recherche, qui essayi de révéler la spécificité du fonctionnement psychique et la gravité de la maladie, c'est-à-dire supposer que si la relation entre l'organisation psychique et la tenue du corps, nous mettra devant l'évidence que plus cette organisation est consistantes (c'est-à-dire doté de mécanismes psychiques variés), plus le corps est protégé contre les maladie grave.

Nous sommes arrivé à confirmer nos hypothèses notamment de mettre en relation la qualité de l'organisation psychique et la gravité de la maladie

مقدمة

يعتبر سرطان الثدي أكثر أنواع السرطان شيوعاً بين النساء، سواء في الدول المتقدمة والنامية، وتسبب عدة عوامل في الإصابة بالمرض منها نمط الحياة والوراثة، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية تبقى عملية الكشف المبكر عن سرطان الثدي الطريقة المثلى لتحسين فرص تعافي المصابين وتقليل معدل الوفيات الناجمة عن المرض، لهذا فليس من المستغرب أن يكون سرطان الثدي عدواً مرعباً يحول في تفكير كل امرأة بعد البلوغ، حيث تبدأ الإصابة بسرطان الثدي عندما تصبح الخلايا في أنسجة الثدي غير طبيعية وتبدأ بالانقسام بشكل خارج عن السيطرة مما يشكل ورماً، إنّ العديد من الأورام تكون حميدة ولكن هناك أنواع معينة من الخلايا غير الطبيعية قد تبدأ بالانقسام بشكل خارج عن السيطرة فيمكن أن ينتشر من مكان حدوثه الأول إلى الأنسجة المجاورة، وعندما تتطور الإصابة أكثر يمكن أن يصل السرطان إلى الأوعية الليمفاوية (التي تنقل السوائل والخلايا المناعية من وإلى الثدي) أو إلى مجرى الدم، وهذا ما سوف يسمح بانتشار السرطان إلى أماكن أخرى أبعد من الجسم.

إذن فسرطان الثدي هو من أكثر السرطانات انتشاراً لدى النساء في مختلف الأعمار وفي كل أنحاء المعمورة، ويحتل الصدارة في قائمة الأمراض السرطانية، ومع ازدياد نسبة انتشار هذا الداء وبهذه السرعة الكبيرة مقارنة مع باقي السرطانات، وبازدياد المضاعفات الصحية التي يخلفها المرض، وكذا المشاكل النفسية أصبح من الضروري تتبع المسار النفسي للمريض بالنّسبة مع المسار العضوي للمرض، خاصة صورة الذات لديه.

إن المرض عضوي ومهما كانت مرحلته، فإن سرعة المرض وتفاقمه تختلف من شخص إلى آخر، فهناك من النساء من تكتشف المرض وتعيش معه لسنوات، وهناك منهن من لا تأخذ رحلتها مع المرض إلا أشهر لتنتهي الرحلة بالوفاة التي سبقها الإعدام النفسي، إذن فلشخصية المريضة تأثير مباشر في كل سير المرض عندها، والدراسة الحالية تسعى إلى التعرف على عامل نفسي مهم يخلفه مرض السرطان الثدي لدى المرأة وهو صورة الذات لديها نتيجة هذا المرض الفتاك الذي يحطم الصورة الجسدية للمرأة من خلال استئصال الثدي وما يسببه من جروح وآلام نفسية نتيجة الجرح النرجسي الذي يسببه.

الإشكالية:

في حياتنا اليومية نتعامل من خلال الصور المختلفة التي رسمها لذواتنا ويرسمها الآخرون لنا، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل الحفاظ على استقرار هذه الصورة يكون ممكناً حسب التوجه التحليلي النفسي، الذي هو مرجعنا في هذا البحث، ببناء أنا قوية قادرة على الحفاظ على الاستقرار أمام التأثيرات الداخلية المتمثلة في النزوات، وكذلك المنوعات الخارجية الآتية من المجتمع، وبين الآلام النفسية التي تسببها بعض الأمراض الجسدية، حيث تصدى الأنا للخطر المهدد لها بلجوءها إلى آليات دفاعية، وذلك لتحقيق التكيف، فالآليات الدفاعية حسب التحليل النفسي تحمي الأنا من الاضطراب، أو الخطر والإرهاق بسبب انفعالات الأنا، فالآليات الدفاعية تمكن الأنا "من تشويه أو رفض أو تحويل، أو كف شعورنا ووعينا من المشاعر والأفكار التي يمكن أن تهدد تقديرنا الذاتي وهذه الآليات تعمل على مستوى لا شعوري" (عبد الرحمان سي موسى، 2000: 21)

قد يشكّل سرطان الثدي أحد الأسباب الرئيسة المسؤولة عن الموت لدى المصابات به من النساء، فمن بين كل ثمانى نساء هناك امرأة واحدة تصاب به في وقت ما من حياتها، ومع أن سرطان الثدي لا يتطور في العادة قبل سن الخامسة والأربعين، إلا أن هناك تناقصاً في العمر الذي يحدث فيه، وتزايداً في أعداد النساء الصغيرات اللواتي يتعرضن للإصابة به، عما كان له الأمر في السابق، وبالرغم من التقدم الطبي في المجال التكنولوجي للتحري عن وجود الأورام السرطانية، إلا أن 90% من جميع الحالات السرطانية يتم الكشف عنها من خلال الفحص". (وسام درويش، 2002: 214)

من جهة أخرى لا يجب أن نهمل هنا العامل النفسي ودوره المهم في تطور المرض أو في استقرار المريض، على اعتبار أن العمليات العقلية من شأنها أن تحمي الجسد من الإصابة باضطرابات جسدية، فكما كانت هناك إصابة جسدية خطيرة كمرض السرطان مثلاً، كلما كان ذلك مؤشراً لهشاشة على مستوى التوظيف النفسي لدى المصابة به؛ لهذا جاءت الدراسة الحالية والتي تهدف إلى الكشف على نوعية تصور الذات لدى المصابات بسرطان الثدي، ومحاولة معرفة هل النساء اللواتي تظهر لديهن صورة ذات متكاملة من خلال نوعية الإنتاج الإسقاطي الغني، هن نساء يتطور لديهن المرض بأقل خطورة، وهل عكس ذلك، ظهور تصور ذات هش، والذي يتجلى من خلال إنتاج إسقاطي فقير، هن نساء يتطور لديهن المرض بخطورة، حيث تدور إشكالياتها لدراسة حول فكرة مفادها أنه نظراً لخطورة مرض السرطان فإن ذلك يكون مؤشراً لفقر الحماية العقلية لهذا الجسد من منظور التحليل النفسي، فكما كانت الدفاعات النفسية غنية كلما كان الجسد محمياً من الاضطرابات الجسدية الخطيرة، إذن الدفاعات النفسية الغنية من شأنها أن تحمي الجسد من الانحلال الخطير، وافترضنا في الدراسة الحالية بأن الآليات النفسية هي التي تحمي الجسد من الاضطرابات الخطيرة، ونتوقع أن تصور الذات يكون أكثر تكاملاً لدى النساء اللواتي طوّرن آليات عقلية متنوعة، مما يجعل سرطان الثدي ذا انحلال غير خطير ويستجيب للعلاج، على العكس من ذلك فإن عدم تطوير آليات عقلية متطورة من طرف النساء المصابات بسرطان الثدي قد يجعل الانحلال خطيراً ويجعل المجال الحيوي مهدداً، وعليه فإنه كلما كانت لدى المصابات بسرطان الثدي تصورات غنية وتداعيات ممكنة في المقابلة وإنتاج إسقاطي غني في اختبار الرورشاخ، كلما كانت صورة الذات متكاملة لديهن مما يساعدهن على حماية جسدهن من انحلال خطير، من منطلق افتراض أساسي مفاده أنه نظراً لخطورة مرض السرطان الثدي، فإنه من الصعب إيجاد تصور ذات متكامل انطلاقاً من الرورشاخ لدى المصابات، فكان التساؤل التالي: كيف ستظهر صورة الذات لدى النساء المصابات بسرطان الثدي من خلال اختبار الرورشاخ؟

أهداف وأهمية الدراسة:

1. فهم السيرة النفسية التحية لمرضى سرطان الثدي.
2. توضيح أهمية المتابعة النفسية في علاج مريضات سرطان الثدي.

3. توضيح العلاقة بين صورة الذات والإصابة بسرطان الثدي وإمام بجوانب الموضوع.

المفاهيم الإجرائية:

- **صورة الذات:** وهي ملخص المنظم لجميع تجارب الفرد في الحياة وتمثل طريقة الفرد في إدراكه لنفسه وأسلوبه الخاص في النظر إلى ذاته، وتشمل صورة الذات اتجاهات الذات وصورة الجسم ومستوى الضمير والمعتقدات (إبراهيم أحمد، 1987: 94). تظهر نوعية صورة الذات في الدراسة الحالية من خلال الاستجابات التي تقدمها الحالة من خلال تطبيق اختبار الروشاخ.
- **سرطان الثدي:** هو حدوث السرطان في غدة الثدي، وهي الغدة المسؤولة عن الإرضاع لدى الإناث، يحتوي الثدي على غدد مفرزة للحليب وعلى أوعية ناقلة للحليب وعلى أنسجة أخرى، وتتألف جميع هذه الأنسجة من الخلايا، حين تتعرض هذه الخلايا لتبدلات جوهريّة وتحول إلى خلايا سرطانية فإنها تتكاثر بشكل خارج عن السيطرة مما يؤدي إلى سرطان الثدي (دكتور فراس، 2015).

الإطار النظري للدراسة:

تعريف السرطان:

هو عبارة عن تورم ناتج عن خلايا خرجت عن أجهزة المراقبة في الجسم وأخذت تنمو بصورة عشوائية ويحدث النمو في البدء في العضو المصاب وابتداء من إصابة أولية، ثم يتخطى التورم الحواجز التي تفصل بين الأعضاء، وخلال هذا التخطي قد تخرج بعض الخلايا السرطانية لتدخل الشعيرات الدموية أو اللمعية التي تنقلها إلى مختلف أنحاء الجسم حيث تبنى مستعمرات سرطانية تكمن عشرات السنين. (فيصل محمد، 2002: 478).

أما جمال خطيب يعرفه على أنه ولسبب غير محدد رغم يكون وراثياً أو بيئياً يحدث تغير أو طفرة تخرج مجموعة من خلايا الجسم عن السيطرة فلا تعود تؤدي الوظيفة المناطة بها طبيعياً وتبدأ تسلك سلوكاً مغايراً لنشاطها ونشاط الخلايا الأخرى. (جمال الخطيب، 2007: 5).

تعريف سرطان الثدي:

يعتبر سرطان الثدي بالنسبة للإناث من أهم أنواع السرطان، حيث هو أكثر الأنواع شيوعاً بالنسبة للنساء في معظم الدول العالم، يأتي سرطان الثدي في مقدمة أنواع السرطان التي تصيب النساء في العالم المتقدم والعالم النامي على حد سواء.

(http://www.sehha.com/diseases/cancer/BC/Breast_cancer.pdf)

هو أحد الأورام الخبيثة، ويعرف بأنه نمو غير طبيعي للخلايا المبطنة لقنوات الحليب أو لفصوص الثدي، وفي الأغلب يبدأ الورم في قنوات نقل الحليب فيسمى سرطان القنوات، وأحياناً يبدأ في الفصوص الصغيرة فيسمى السرطان الفصي، ويصيب النساء والرجال على سواء، ولكن الإصابة لدى الذكور نادرة وقليلة الحدوث. (ريهام محمد، 2004)

عرف سرطان الثدي بأنه نمو غير طبيعي للخلايا المبطنة لقنوات الحليب أو لفصوص الثدي، غالباً ما يتكون الورم السرطاني في قنوات نقل الحليب وأحياناً في الفصوص وجزء بسيط جداً في بقية الأنسجة.

أعراض سرطان الثدي: أهمها:

- ألم موضعي في الثدي أو تحت الإبط.
- اكتشاف تورم أو كتل قاسية في الثدي تحت الإبط.
- إفرازات دموية أو غير الدموية من الحلمة.
- الشعور بتغيرات في الجلد من حيث المظهر أو من حيث الإحساس.
- تغير في مظهر أو لون الحلمة. (زينب محمود، 2002: 130)

أنواع سرطان الثدي: من بينها:

1. السرطان الغدي الكيسي.
2. السرطان القنوي الترسبي.
3. السرطان التهابي.
4. السرطان المرضي داخل القنوات.
5. السرطان الفصيصي.
6. مرض باهجت الخاص بالحلمة. (وليد حميد وآخرون، 2002: 54)

تشخيص سرطان الثدي:

عند الإحساس بأي كتلة بالثدي، أو عندما يتم إجراء الأشعة الخاصة بالثدي ويلاحظ وجود كتلة أو تغيرات أخرى فيه، ينبغي زيارة الطبيب المتخصص بأمراض الثدي أو الأورام ويتم المبادرة بالفحص الجسماني، يبدأ الطبيب بإجراء بعض فحوصات والمتمثلة في:

- الفحص بالجس: يستطيع الطبيب معرفة حجم الكتلة وتركيبها وسهولة حركتها بواسطة الجس، فالكتل الحميدة غالباً ما تختلف في الملمس عن تكتل السرطانية.
- الفحص بالأشعة السينية للثدي: وإن لم يكن قد تم عمل هذه يعطي الطبيب معلومات عن وجود كتلة في الثدي ويتم عمل أشعة سينية (الماموغرام) التشخيصية.
- بواسطة الأشعة فوق الصوتية: يطلب الطبيب أحياناً أخذ صورة بواسطة الأشعة فوق الصوتية لرؤية ما إذا كانت الكتلة صلبة أو تحتوى على سائل، ويتم هذا الفحص باستعمال موجات صوتية ذات ذبذبات عالية تدخل في الثدي ثم ترتد فينتج عن صداها صورة تظهر على شاشة تلفزيونية، وهذا الفحص يلجأ إليه الطبيب بالإضافة إلى التصوير بالأشعة السينية.
- عمل تصوير بالرنين المغناطيسي: أخذ عينة من الورم لمعرفة ما إذا كان الورم حميداً أو خبيثاً، ويمكن الحصول على عينة من الورم بأحد الطرق التالية:

- الرشقة استئصال الأنسجة بالإبرة: يستعمل الطبيب الإبرة لإزالة السائل أو قليلاً من نسيج الكتلة التي في الثدي، سحب السائل من الحويصلة سيساعدها أن تلتئم لإزالة أو استئصال إن لم يكن هناك خلايا خبيثة وسيتم فحص العينة في المختبر
- الخزعة الجراحية: يقوم الطبيب باستئصال جزء من الكتلة أو أي موضع مشكوك فيه تحت التحذير الموضعي أو التخدير العام (أحمد توفيق، 2006: 60)

الجانب النفسي لسرطان الثدي:

لقد توالى محاولات عديد من العلماء النفس لبحث الدور المهم الذي تقوم به الشخصية في الإصابة بمرض السرطان، إذ يذهب بعض العلماء إلى القول بأن مكونات الشخصية لها تأثير على استعداد الجسم للإصابة بهذا المرض، ومن الممكن أن تكون هناك شخصية لدى صاحبها استعداد للسرطان، يعتبر بيبكون وزملاؤه أول من قدم مفهوم الشخصية السرطانية، وقاموا بدراسة أجريت على 40 امرأة مصابة بسرطان الثدي وتبين لهم أن أولئك المرضى يتصف سلوكهم بخصائص معينة منها: قمع الرغبة الجنسية أو كبتها، وقمع الأمومة أو منعها، وعدم قدرة على التعبير الانفعالي أثناء الغضب، والعداوة والمازوشية وحب العذاب والفشل في حل الصراعات النفسية مع الوالدين. (محمد الأنصاري 1996: 13).

كما أجريت كثير من الدراسات حول خصائص الشخصية لدى السيدات المصابات بسرطان الثدي، وكانت الأغلبية تركز على الشخصية بعد اكتشاف المصابة ومن بين هذه الدراسات دراسة توماس فرانيسيس 1978 على 182 سيدة منها 32 مصابة بالسرطان و150 غير المصابة باستخدام قائمة إيزيك للشخصية واختبار لحنسون وتم تطبيق المقياس بعد إجراء العمليات الجراحية وأخرى قبل إجرائها فأظهرت النتائج أن النساء المصابات بسرطان الثدي كن مكتئبات بالمقارنة بمجموعة النساء المصابات بالأورام الحميدة، وظل الاكتئاب لفترة طويلة، كما

وضّح أن الاكتئاب مرتبط بأسلوب حياتهم وتقديرهم لذواتهم، وظهرت بينهم خصائص أخرى في حياتهم وهي نقص المودة والعلاقات الأسرية الطبيعية. (آمال عبد السميع، 1999: 192)

من خلال الدراسات التي قام بها الباحثون حول الجانب النفسي للنساء المصابات بالسرطان أنها ركزت على أهمية الدور الذي تلعبه الشخصية في إحداث المرض ومدى تفاعلها معه، وتوصلوا إلى أن النساء اللواتي يتصفن بالاكتئاب والصراعات الداخلية والسلوك هن الأكثر عرضة للإصابة بمرض السرطان.

مفهوم صورة الذات:

تعني نظرة الفرد لنفسه وما يستخلصه من ذلك مقارنة بالآخرين من حيث الشكل والمظهر العام، السلوك في هذه الصورة يتكون انطباع عن الذات السلبية أو الإيجابية. (بطرس حافظ، 2008: 517)، كما يرى أسبارت Aspart "أن صورة الذات تتضمن عاملين هما التوقعات المتعلقة بالأدوار التي يكتسبها وأنواع الطموحات المستقبلية التي نسعى لتحقيقها، وتبدأ صورة الذات بضمّ الضمير إليها وتطويره حيث نتعلم عمل الأشياء التي يتوقعها الآخرون منا، فتجتنب الأنماط السلوكية التي لا تلقى استحسان الآخرين (غازي صالح وشيأ عبد المطر، 2010: 20)، وتعني صورة الذات self-image أيضا الأدوار التي يلعبها الناس من أجل أن تساعد على تحقيق أهدافهم وهذا الجانب يبدأ خلال امتداد الذات نفسها، ويرى أسبرت أن صورة الذات تتضمن عاملين: هما التوقعات المتعلقة للأدوار التي يكتسبها، وأنواع الطموحات المستقبلية التي نسعى إلى تحقيقها.

أبعاد صورة الذات:

الذات الجسدية: تؤدي صورة الجسد التي تتضمن الذات دور أساسيا في النمو السيكولوجي وقدم (S, childer) نظريته عن صورة الجسد فقال: "إن صورة الجسد هي تصور مكثف للاختبارات الأفراد لأجسامهم في الحاضر والماضي وفي أعمال الخيال، وهي تحتوي صورة الجسد من جانب اللاواعي من الذات، إن الصورة الفعلية الذاتية والمرسخة في عقولنا عن أنفسنا، قد تنسبه أولا الصورة الحقيقية لبيئة أجسامنا، وإن كان البناء الإدراكي والمعرفي للذات يتعارض مع الإحساس الجسدي، فإن عملية تكامل الذات تصبح عملية عسيرة لأن حدوث التكامل هو شأن يتعلق بالتطور الطبيعي، وإن لم يحدث ذلك ينتج عنه عدم توافق يتخذ أشكالا عديدة، منها اضطراب الأعصاب والاضطرابات العقلية والهوس ومشاكل سلوكية أخرى (إمام محمد عبد العزيز، 2000: 38).

الذات الاجتماعية: تتكون الذات الاجتماعية من عدة ذوات هي الذات المعرفية والذات الثقافية والذات الدينية، والمجتمع الذي يعيش فيه الفرد يؤثر في صورة ذاته حيث إن أفراد المجتمع ككل يتمتعون بمكانة، وإن لدى هذا المجتمع توقعات على الفرد أن يندمج فيها ويواصل الكفاح للعيش من أجل تحقيقها، وهذه التوقعات تشكل الرابط بين البيئة الاجتماعية والشخصية الفردية، ويمكن للذات الاجتماعية تعديلها وتغييرها في إطار أوضاع اجتماعية جديدة في مراحل أخرى من الحياة.

الذات المعرفية: يقول جاكوبسون Jacobson و"هاراكس Harraks": "بأن المعرفة العلمية يدرك من خلالها الأفراد الأشياء، والأحداث في بيئتهم، ويكتسبون معاني جديدة فتطور الذات المعرفية المختلفة يبدأ من مرحلة الطفولة المبكرة، ويتم من خلال العلاقات المتبادلة مع الأشياء والناس وأوقات مختلفة، وفي مرحلة النضج والنمو الشخصي يتم بناء ذوات تجريبية معتمدة على الملاحظة والاختبار وإنشاء أسس معرفية مختلفة والناحية الأولى التي يجب تطويرها، هي مفاهيم الفرد الجسدية وذلك بتطوير الأعضاء الحسية وأخيرا مفهومه للسلوك الاجتماعي عن الذات الاجتماعية (إمام محمد عبد العزيز، 2000: 40).

الذات النفسية: ويقصد بالذات النفسية هنا هو نظرة الفرد العميقة إلى ذاته النفسية والتي يتكون مفهومه عنها من خلال إدراكه لمشاعره وعواطفه وأحاسيسه وانفعالاته الخاصة ورغباته وشعوره بالضعف والقوة، ودرجة ثقته بنفسه وتقديره لها، واحترامه لكيانه ومكانتها ومعرفته لدوره وتمسكه بكرامته والاعتزاز بنفسه، وهذه المكونات تعتبر من أهم مكونات المفهوم الكلي أو العام لذات الفرد. (إمام محمد عبد العزيز، 2000: 40)

إذن فصورة الذات لها أربعة أبعاد التي من خلالها يمكننا الوصول إلى صورة الذات للفرد إذا كانت مشوهة أم لا، يبدو من خلال كل ما سبق أن صورة الذات هو ذلك الإطار الذي يوظفه الفرد عن نفسه، وهو ذلك الكل المتكامل من أفكار ومعتقدات، وإمكانات عقلية ووجدانية واجتماعية، ومهارات نفسية وحركية وجسمية، وقد يكون هذا التنظيم إيجابيا أو سلبيا بحسب ما يواجهه الفرد فتنبثق صورة الذات لدى الفرد

عندما تقترب بحالات الفشل، وإنجاز المهام والانتقاد أو الرفض من الآخرين والمرضى كذلك وغيرها من الأحداث التي لها مضامين سلبية، ويرتفع تقدير الذات عندما ينجح الفرد وإنجاز المهام ويمتدح، أو عندما يتمتع بكامل صحته وعافيته في وجود مريض يتألم أمامه.

الإطار التطبيقي للدراسة:

الحدود الزمنية للدراسة: تم إجراء الدراسة خلال شهر ديسمبر 2017.

الحدود المكانية للدراسة: طبقت الدراسة بمصلحة الأورام السرطانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية مصطفى بغدادي تمارست.

الحدود البشرية للدراسة: شملت عينة الدراسة على حالتين مصابتين بسرطان الثدي تتابعان العلاج الكيميائي بالمصلحة.

المنهج المستخدم:

لإنجاز هذه الدراسة تم اختيار للمنهج العيادي والذي يعتبر الأنسب لمثل هذه الدراسات، إذ يقوم على أساس دراسة كل حالة على حدة وقد تم اعتماد المقابلة العيادية نصف موجهة، وتم استخدام اختبار الرورشاخ الذي يختبر التكامل الجسدي بالدرجة الأولى.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

اختبار الرورشاخ:

يعتبر اختبار الرورشاخ (rorschach) من أهم الاختبارات الإسقاطية شهرة، وهو يهدف إلى الكشف عن شخصية الفرد وإلى معرفة عميقة إلى التنظيم النفسي، وقد أنشأه السيكتري السويسري "هرمان رورشاخ" (Herman rorschach) سنة 1920، وهو عبارة عن بقع حبر تسمح بدراسة الحياة العاطفية والخيالية، يتكون من عشر لوحات ذات أشكال مختلفة، بحيث اللوحة الأولى سوداء، اللوحان الثانية والثالثة تضمّان اللون الأسود والأحمر، اللوحات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة سوداء، أما اللوحات الثامنة والتاسعة والعاشر فهي ملونة وتحتوي على فراغات بيضاء متفاوتة في العدد والمساحة، ونظرا لكون مادة الاختبار غامضة لا يمكن الحكم على إجابة المفحوص بالصحة أو الخطأ؛ وبالتالي إدراك المفحوص للبقع يعكس دينامية شخصيته (فيصل عباس، 2003: 43).

عرض وتقديم الحالات:

الحالة الأولى: السيدة "لالة عائشة"

السيدة "أماني" تبلغ من العمر 48 سنة، متوسطة القامة، مستواها الدراسي الثالثة ثانوي، عدد الإخوة هي البنت الكبرى، متزوجة وأم لأربع بنات، لا تعمل والزوج متوفي، أصيبت بمرض سرطان الثدي في سن 47 سنة، اكتشف المرض بورقلة وأجرت العملية هناك، التحقت بالمصلحة بعد 4 أشهر من إجراء العملية، كانت تنتظر فتح المصلحة بأدرار ولما تأخرت المدة التحقت بنا هنا بتمنناست، حالات الإصابة متواجدة بالعائلة.

تحليل معطيات المقابلة:

بدأت السيدة "لالة عائشة" متعاونة منذ البداية، قدمت لها نفسي كأخصائية بالمصلحة، وأني أقوم بدراسة تدخل في إطار البحث العلمي، تقبلت مباشرة وصرحت بحاجتها للحديث مع مختص نفسي بعد أن تعرضت لموقف مع الطبيب المختص الذي أخبرها بأنها في مرحلة حرجية من المرض، ومع ذلك أبدت نوعا من الصعوبة فيما يخص إعادة بناء قصتها فأجابته "كأي طفل تربيت في قرية، والمسؤولية للبنت، وتزوجت بكري وأنجبت الحمد لله، طفولتي ماشاء الله من جهة بوي ولا أمي، من خلال كلامها نلاحظ أن "لالة عائشة" تحتفظ بصورة إيجابية وواضحة عن والديها وصرحت أن لديها أمها وأختها وخالتها توقوا بهذا المرض، ضحكت وقالت "هو في العايلة ولعمر بيد مولانا" لكن صح كي عرفت روعي مريضة لأولى تصدمت وكنت خائفة ومتقلقة بسبب هذا المرض، في البداية ما قبلتش ودورك الحمد لله رضيت اللهم لك الحمد".

بالنسبة للأحلام فقد أشارت إلى أنها عادية مرة مرة وهي لا تشغل بالها بأحلام بزاف تقول "الأحلام عادي كيا قبل كانو زين الحمد لله كان شين نقولو خير وسلام والمرضى ما غير في هذا والو". عن نظرتها المستقبلية فقد لخصتها بقولها: «زبي بناتي ونقرهم وزوجهم أنا أهمم وبوهم». وهذا ما يوحي بوجود تفكير مستقبلي عملي ملموس خال من التصورات والهوامات.

فيما يتعلق بخطاب الحالة، فقد كان سليماً من حيث البناء، بالرغم من إبداء صعوبة في البداية، فقد تمكنت من استثمار بعض المواضيع الداخلية المتعلقة خاصة بعلاقتها بوالديها ومرضاها، غير أن هذه الاستثمارات كانت سطحية وبُدت فقيرة، وكانت تظهر بصعوبة أحياناً أخرى، يمكن إدراج "لالة عائشة" ضمن التصور الحالي من التداعيات ما يدل على فقر الحياة الهوامية.

التحليل الدينامي لبروتوكول الرورشاخ لـ "لالة عائشة":

تسير بإنتاجية عامة للمفحوصة نحو الكف والرقابة والاختصار، حيث بلغت عدد الإجابات 09 إجابة في وقت إجمالي بلغ 25 دقيقة، ما يدل على رغبة المفحوصة في التخلص من الوضعية وصعوبة تناولها والتهرب منها بسرعة، مع عدم وجود ظهور إجابة إضافية، خاصة مع وجود الرفض للوحة (V)، التي هي لوحة التكيف مع الواقع وتصور ذات متكاملة.

جاءت الإجابات الشاملة بنسبة (G=22%)، ظهر الاهتمام بالواقع متأثراً بصعوبة الحالة لتناوله، حيث انخفاض ملحوظ للاستجابات الجزئية الكبيرة في البروتوكول (D=44%)، لكن الاضطراب أمام المادة هو المحرك الأساسي في هذا البروتوكول؛ لذلك رغم محاولة التمسك بالواقع، في غياب التصورات الداخلية، رغم امتلاك المفحوصة نوعاً من التكيف الواقعي، إلا أن هناك ميلاً شديداً للفقر، الذي شل أي حركة مولدة للتصور؛ لذلك ظهر رفض للوحة الخامسة وهي لوحة التكيف مع الواقع وتصور الذات المتكامل.

نلاحظ كذلك هذا الاضطراب للتكيف مع الواقع، من خلال ارتفاع نسبة الاستجابات الشكلية السلبية (F=66%)؛ في نفس الاتجاه، نجد انخفاض المحتويات الحيوانية (A=33%) التي تشير إلى الكف الكبير، خاصة أن الاستجابات الإنسانية مقترنة في أغلب الأحيان بأشكال سلبية (في نصف الاستجابات الإنسانية)؛ كل هذا يدل على الكف في العلاقات الإنسانية، أعطت صلابة الدفاع هذه جفافاً لمكونات العالم والمواضيع الداخلية النفسية التي تغذي تصور الذات وعدم غنى التصورات الهوامية.

من خلال المقابلة نصف موجهة للسيدة أماني، فبمجرد تعرفها على دورنا كأخصائيين نفسانيين، وأن هذه المقابلة تدخل في البحث العلمي تقبلت مباشرة وصرحت بحاجتها للحديث مع مختص نفسي لكننا لم نلتزم علاقة متبادلة بمعنى الحقيقي، حيث كانت التصورات فقيرة والعلاقة جافة، والتي أظهرت صعوبة عندما طلبنا منها إعادة تاريخ حياة وعلاقتها بوالديها، حيث وجدت صعوبة في إحياء تلك العلاقة ما جعلها تقتصر على استجابات سطحية، وهذا ما يشير إلى فقر التصورات، وليس إلى الكبت الذي يمكن التماسه في علاقة غنية مع الفاحص الذي يدل بدوره إلى علاقة تحويلية تنقل خلالها تصورات الوالدين على المختص، ما يميز حالة "لالة عائشة"، هو عكس ذلك غياب التصورات وهشاشة البناء النفسي؛ ما يجعلنا نستنتج أن فقر المواضيع الداخلية، هو سبب ذلك وليس وجود هذه التصورات وكبتها -مثل ما هو الحال عند العصابي الكلاسيكي، أما الإنتاج الإسقاطي لاختبار الرورشاخ فقد مال نحو الكف والاختصار، مع وجود رفض للوحة التكيف مع الواقع وهي اللوحة الخامسة، التي تشير إلى وجود فقر على مستوى الهوامات.

تشير النتائج السابقة، إلى فقر الحياة الهوامية، وضعف التصورات، ما يؤثر بدوره إلى تصور ذات هش وغير متكامل لدى الحالة.

الحالة الثانية: "فاطمة"

الآنسة فاطمة متوسطة القامة، تبدو بشوشة وهادئة، وتبلغ من العمر 27 سنة، لم تتلق أي تعليم (أمية) لا تعمل، مستواها الاقتصادي متوسط، متزوجة لمرتين طَلَّقت بسبب تافه كما تقول للمرة الأولى، وحاول الزوج إعادة العلاقة ورفضت، مدة الزواج 5 سنوات والثانية عمرها 7 سنوات ليومنا هذا وبدون أطفال، عدد الإخوة ستة (6) (هي أكبرهم)، أصيبت بمرض السرطان منذ سنتين ورفضت المتابعة والعلاج حتى تفشَّى المرض، بداية العلاج منذ مدة لم تتجاوز 6 أشهر خضعت لحصتين علاج كيميائي قبل تطبيق الاختبار.

تحليل معطيات المقابلة:

كانت فاطمة تبدو قلقة ومُهارة تماماً، لقاءنا كان بعد أسبوعين تقريباً كما أسلفت، رفضت إجراء العملية منذ سنتين، لم يسبق لها أن التحقت بالمدرسة عدا المدرسة القرآنية، تزوجت في سن مبكرة حسب تقاليد القبيلة، هي تارقية الأصل، علاقتها جدّ وطيدة بالأُم ومقربة ومحبوكة

من طرف الوالدين، كان ظهور المرض في الأول كما تقول بظهور آلام متكررة على مستوى الثدي الأيمن ولما تم نزع العينة للفحص وتأكد من وجود الورم وطلب منها عملية الاستئصال رفضت نهائياً ولم تعاود زيارة الطبيب إلا بعد أن تعبت من الآلام المتكررة والتي لم تعد توقعها الأدوية العادية.

وبالرغم من محاولتها القيام بإرصاد عقلي لفكرة ظهور المرض حيث حاولت أن تتقبله حسب مآقلاته "كي عرفت روعي مريضة تقلقت ورفضت لكن الآن خلاص..." تقول العبارة والابتسامة الممزوجة بالألم والدموع في عينيها، إلا أنها لم تفلح في التخفيف من حدة التناقضات الوجدانية التي ظهرت أثناء المرض من خلال التردد بين الرضا والقبول، وقد أفصحت عن ذلك بقولها: "كي مرضت بهذا المرض الخائب كنت متقلقة وبينتش لعباد وعلا بالي بلي رايحة نموت"، تبسم فاطمة ولديها الرغبة في البكاء، أطلب منها أن تبكي وتنفس وهذا ما يحدث فاطمة تبكي وتبسم في وجهي، تقول فقدت الرغبة في كل شيء لا أعراس لا حفلات لا لباس ولا أكل.

وبالنسبة للأحلام فقد أكدت استقرار كمية الأحلام منذ أن أصيبت بمرض سرطان الثدي، والتي هي في الحقيقة عبارة عن كوابيس تكررت حيث قالت: "من لي ما شفيت شفت منام زين عادي"، وتبسم كعادتها وعيناها تملان للبكاء، وهذا يعبر عن انشغالات صحية. أما نظرتها المستقبلية: "راني نتمنى نبرا من هذا المرض وبس"، بالرغم من هذا يوحى بوجود تفكير مستقبلي عملي وملموس خالي من هوامات.

التحليل الدينامي لبروتوكول الرورشاخ "فاطمة":

تميل الإنتاجية عامة، نحو الكف والرقابة والاختصار، حيث بلغت عدد الإجابات 11 إجابة في وقت إجمالي بلغ 20 دقيقة، مما يدل على رغبة المفحوصة في التخلص من الوضعية وصعوبة تناولها والتهرب منها بسرعة، مع عدم وجود ظهور إجابة إضافية.

جاءت الإجابات الشاملة بنسبة (36% = G)، ظهر الاهتمام بالواقع وتحليله خلال وجود ارتفاع ملحوظ للإجابات الجزئية الكبيرة في البروتوكول (72% = D)، لكن الاضطراب أمام المادة ومحاولة التمسك بالواقع يشير إلى غياب التصورات الداخلية، فظهور التكيف الواقعي المبالغ لدى الحالة، مؤشر لشّل أي حركة هوائية، يمكن دعم ذلك بارتفاع الاستجابات الشكلية (73% = F)، إلا أن هذا التكيف ما هو إلا ظاهري حيث نلاحظ ارتفاع الاستجابات الشكلية السلبية التي بلغت نسبتها 50%، ما يشير إلى الاضطراب أمام المادة وصعوبة التكيف الناجح، الذي يتطلب تكامل نفسي جسدي.

في نفس الاتجاه، نجد غياب المحتويات الإنسانية الكاملة، وحل محلها لصور مجزأة، التي تشير إلى عدم التكامل الجسدي حيث كل نسبة الاستجابات الإنسانية متمثلة في استجابات جزئية (18% = H) التي ارتبطت كلها بـ Hd، أعطت صلابة الدفاع هذه جفافاً لمكونات العالم والمواضيع الداخلية النفسية التي تغذي تصوّر الذات؛ كما لجأت المفحوصة للدفاعات الشكلية التي تشير إلى وجود كف وعدم غنى حركة التصورات الهوائية، فلاحظنا غياب الاستجابات اللونية (0% = C)، إلى جانب ذلك، نلاحظ غياب الاستجابات الحركية التي تذهب في نفس اتجاه فقر الحياة التصورية، على العموم ظهر الإنتاج فقيراً وخالياً من التصورات، وقد بدت صعوبة من تناول اختبار الرورشاخ.

من خلال المقابلة نصف موجهة لفاطمة، لم نلتصم علاقة متبادلة بالمعنى الحقيقي، حيث كانت التصورات فقيرة والعلاقة جافة، والتي أظهرت صعوبة عندما طلبنا منها إعادة تاريخ حياة وعلاقاتها بوالديها، حيث وجدت صعوبة في إحياء تلك العلاقة كانت الاستجابات عبارة عن إجابات خالية من مضمونها الهوائي العلائقي، كل ذلك يشير إلى هشاشة البناء النفسي، ما يجعلنا نفكر في فقر المواضيع الداخلية، وليس في كبت التصورات -مثل ما هو الحال عند العصائبي الكلاسيكي- لقد طغى غياب استثمار العلاقة بالمواضيع الأولية (الوالدين).

أما الإنتاج الإسقاطي لاختبار الرورشاخ فقد مال نحو الكف، حيث ظهر رفض للوحة الرابعة (VII) كما أنّ عدد الاستجابات لا يتعدى 11 استجابة، كما سيطرت الإجابات الجزئية الكبيرة ما يدل على وجود فقر في الإبداع أمام مادة الاختبار، الذي يشير بدوره إلى غياب التصورات -خاصة إذا ربطنا ذلك بلجوء مبالغ لدى المفحوصة للدفاعات الشكلية- مع غياب الاستجابات الإنسانية الكاملة.

الحالة الثالثة: الأنسة مسعودة

الأنسة مسعودة متوسطة القامة، تبدو بشوشة وهادئة، وتبلغ من العمر 54 سنة، لم تتلقى أي تعليم (أمية) لا تعمل، مستواها الاقتصادي رديء، لم تتزوج، عدد الإخوة ثلاثة (3) (بنتان وذكر) ترتيبها الثانية، أصيبت بمرض السرطان في 52 سنة.

2. تحليل معطيات المقابلة:

كانت مسعودة تبدو متخوفة نوعاً ما من التعامل معنا لأنها صرحت أنها تجهل تماماً ما هو دور الأخصائي النفسي، وأن هذه أول مرة تتعامل فيها مع مختصة نفسانية، وبعد أن شرحنا لها دورنا، والهدف من دراستنا هذه، أبدت تعاونها خلال المقابلة بالرغم من ملامح السرور التي كانت بادية عليها إلا أنها وجدت صعوبة في إعادة بناء قصة حياتها وعلاقتها بوالديها، حيث قالت: "ترتيت في عائلتي مع أمي وبابا وماقريتش بصح والدتي علمتني النسيج وأشغال الدار أنا وأختي"، كما صرحت عن علاقتها بوالديها أنها تميل أكثر إلى والدها حيث قالت: "تميل للوالد، هو كان مدللنا وبحبنا بزاف ما حرمانش من حتى شيء، وللأسف مات كان في عمري 14 سنة"، وظهور مرض السرطان الثدي لديها إثر حادثة في المنزل ويمثل تعبيراً واضحاً لعدم التكيف، والذي يعود لعدم تطوير آليات دفاعية غنية، فأمام الحادثة والصدمة التي عاشتها، لم تستطيع الحالة التكيف إلا بظهور مرض جسدي، فأمام غياب الإصران العقلي ظهر الجسد كوسيلة للتعبير عن الصدمة.

وبالرغم من محاولتها القيام بإصران عقلي لفكرة ظهور المرض حيث حاولت أن تتقبله حسب ماقلته: "كي عرفت روحي مريضة تقلقت ومن بعد خلاص... إلا أنها لم تغلح في التخفيف من حدة التناقضات الوجدانية التي ظهرت أثناء المرض من خلال التردد بين الرفض والقبول وقد أفصحت عن ذلك بقولها: "كي مرضت بهذا المرض خايب كنت متقلقة وبينتش لعباد وعلا بالي بلي رايحة غوت... دورك كيا راني أنجي للسبيطار حاسة روحي مليحة".

أما فيما يخص خطاب الحالة فكنا نلاحظ بعض الأحيان التقطع في الأفكار ما يستوجب علينا تدخلاً لإعادة دفع المقابلة، وهذا يعود إلى أن المفحوصة كانت تجد صعوبة في الاستدعاء وبناءً على تصورات حول المواضيع التي أثارها محاور المقابلة، وبالنسبة للأحلام فقد أكدت استقرار كمية الأحلام منذ أن أصيبت بمرض سرطان الثدي والتي هي في الحقيقة عبارة عن كوابيس تكرر حيث قالت: "ملي مرضت ومنماتي يتعاود ونشوف بزاف حوايج" وهذا يعبر عن انشغالات صحية، أما نظرتها المستقبلية، راني تنمى نبزا من هذا المرض وتكون عندي دار ملكي خاصة بيا وتزوج... بالرغم من هذا يوحي بوجود تفكير مستقبلي عملي وملموس خالٍ من هوامات.

التحليل الدينامي لبروتوكول الرورشاخ مسعودة:

تميل الإنتاجية عامة، نحو الكف والرقابة والاختصار حيث بلغت عدد الإجابات 11 إجابة في وقت إجمالي بلغ 20 دقيقة، مما يدل على رغبة المفحوصة في التخلص من الوضعية وصعوبة تناولها والتهرب منها بسرعة، مع عدم وجود ظهور إجابة إضافية.

جاءت الإجابات الشاملة بنسبة (36% G)، ظهر الاهتمام بالواقع وتحليله خلال وجود ارتفاع ملحوظ للإجابات الجزئية الكبيرة في البروتوكول (72% D)، لكن الاضطراب أمام المادة ومحاولة التمسك بالواقع يشير إلى غياب التصورات الداخلية، فظهور التكيف الواقعي المبالغ لدى الحالة، مؤشّر لشل أي حركة هوائية، يمكن دعم ذلك بارتفاع الاستجابات الشكلية (73% F)، إلا أن هذا التكيف ما هو إلا ظاهري حيث نلاحظ ارتفاع الاستجابات الشكلية السلبية التي بلغت نسبتها 50%، ما يشير إلى الاضطراب أمام المادة وصعوبة التكيف الناجح، الذي يتطلب تكامل نفسي جسدي.

في نفس الاتجاه، نجد غياب المحتويات الإنسانية الكاملة، وحلّ محلها لصور مجزأة، التي تشير إلى عدم التكامل الجسدي حيث كل نسبة الاستجابات الإنسانية متمثلة في استجابات جزئية (18% H) التي ارتبطت كلها بـ Hd، أعطت صلابة الدفاع هذه جفافاً لمكونات العالم والمواضيع الداخلية النفسية التي تغذي تصور الذات، كما لجأت المفحوصة للدفاعات الشكلية التي تشير إلى وجود كف وعدم غنى حركة التصورات الهوائية، فلاحظنا غياب الاستجابات اللونية (0% C)، إلى جانب ذلك، نلاحظ غياب الاستجابات الحركية التي تذهب في نفس اتجاه فقر الحياة التصورية، على العموم ظهر الإنتاج فقيراً وخالي من التصورات وقد بدت صعوبة من تناول اختبار الرورشاخ.

من خلال المقابلة نصف موجهة للأنسة مسعودة، لم نلتصم علاقة متبادلة بمعنى الحقيقي، حيث كانت التصورات فقيرة والعلاقة جافة، والتي أظهرت صعوبة عندما طلبنا منها إعادة تاريخ حياة وعلاقتها بوالديها، حيث وجدت صعوبة في إحياء تلك العلاقة كانت الاستجابات عبارة عن إجابات خالية من مضمونها الهوائي العلائقي كل ذلك يشير إلى هشاشة البناء النفسي، ما يجعلنا نفكر في فقر المواضيع الداخلية، وليس في كبت التصورات -مثل ما هو الحال عند العصائبي الكلاسيكي- لقد طغى غياب استثمار العلاقة بالمواضيع الأولية (الوالدين).

أما الإنتاج الإسقاطي لاختبار الورشاخ فقد مال نحو الكف، حيث ظهر رفض للوحة الرابعة (VII)، كما أن عدد الاستجابات لا يتعدى 11 استجابة، كما سيطرت الإجابات الجزئية الكبيرة ما يدل على وجود فقر في الإبداع أمام مادة الاختبار، الذي يشير بدوره إلى غياب التصورات -خاصة إذا ربطنا ذلك بلجوء مبالغ لدى المفحوصة للدفاعات الشككية- مع غياب الاستجابات الإنسانية الكاملة، تشير النتائج السابقة، إلى فقر الحياة الهوامية، وضعف التصورات، ما يؤشر بدوره إلى تصور ذات هش وغير متكامل لدى الحالة.

خلاصة العامة:

من خلال الدراسة حاولنا التعرف على صورة الذات لدى المصابات بسرطان الثدي حيث كانت إحدى الحالات قد التحقت منذ فترة وجيزة بالمصلحة والأخرى قطعت شوطا في العلاج الكيميائي، وحسب التوجه النظري التحليلي، الذي هو مصدرنا النظري في الدراسة، سيرورة تخضع لدينامية التوظيف النفسي الذي كلما تميز بآليات دفاعية عقلية، كلما كان الجسم محميا من الأمراض، وكلما كانت صورة ذات متكاملة، ما يسمح بالحفاظ على التوازن الداخلي والتكيف مع الواقع.

لقد كان الإنتاج الإسقاطي فقيرا لدى كل النساء اللواتي قمن بفحصهن في هذه الدراسة، وقد كان لديهن المرض خطيرا كهن، حسب ما أدلى به، الطبيب المختص المتواجد بالمصلحة وحتى من خلال متابعتنا النفسية لهن، تعرضن كهن لاستئصال الثدي مع علاج كيميائي، صحيح إحدهن كانت في بداية حصص العلاج الكيميائي فاطمة الحصة الثانية من بين الثانية حصص المبرجة أما "لالة عائشة" فهي في الحصة السادسة من بين الثانية الحصص المبرجة، وبذلك تتحقق الفرضية الأساسية القائلة: سيظهر الإنتاج الإسقاطي فقيرا لدى النساء المصابات بسرطان الثدي، باعتبار أنه مرض فتاك وخطير، مما يدل على ضعف الآليات العقلية وحل الجسد محلها، ما يشير بدوره إلى تصور ذات هش، وتقريبا نفس الشيء بالنسبة لحالة المريضة "مسعودة".

إلا أن عدد النساء المحدود لم يسمح لنا بوجود إنتاج إسقاطي قريب من الجيد، فلم يظهر المرض ذا تطور إيجابي ولا عند حالة من حالات مجموعة البحث؛ لذلك لم نتمكن من التحقق من الفرضية الجزئية الأولى القائلة بأنه يكون الإنتاج الإسقاطي أكثر توازنا، والذي يقترب من المعايير النموذجية، عند النساء اللواتي يكون مرض السرطان أقل خطورة لديهن، على أن تواجدنا داخل المصلحة سيسمح لنا بالقيام بدراسات أخرى في حالة وجود عينة مناسبة لأن أغلب الأفراد الذين يعالجون من الجنسين هم من التوارق والأفارقة أو كبار السن.

لقد ظهر الإنتاج الإسقاطي فقيرا عند كل النساء، ذلك أن كل نساء مجموعة البحث، كان مرضهن خطيرا وبذلك يمكن القول بتحقيق الفرضية الجزئية الثانية التي تقول: "يكون الإنتاج الإسقاطي فقيرا، والذي يتعد عن المعايير النموذجية، عند النساء اللواتي يكون مرض السرطان أكثر خطورة لديهن، على العموم، ظهرت التصورات أكثر غنى في المقابلة منه في الورشاخ وهذا طبيعي؛ لأن الاختبار يرمي إلى إشكالية التموضع بالنسبة للذات، وما يتطلب ذلك من بناء صورة ذات متكاملة، ولقد التمسنا حاجة النساء إلى التكفل بهذا الجانب.

وقد اخترنا الطرح التحليلي، باعتباره يتناول الإنسان ككل متكامل، وعدم فصل الجانب النفسي عن الجانب العضوي، إذ لا توجد في الواقع، بنية محمية كلية من الأمراض الجسدية، حتى وإن وجدنا أن البنات الكلاسيكية والبنات الذهانية محمية نوعا ما من الأمراض الخطيرة. ونحن قننا بهذا العمل، التمسنا هشاشة الحالات، حيث كان دعم المحيط مهما بالنسبة للحالات، ففاطمة مثلا، التي وجدت مساندة من طرف محيطها -الوالدين- فالأم تقول: فاطمة أختي وصديقتي قبل أن تكون ابنتي)، وبذلك استثمار العلاج ممكنا، هذه الملاحظة مهمة، لاقتراح عمل خاص مع هاته الفئة من المرضى، إذ بدل البحث في أغوار أنفسهم، التي هي فقيرة في أغلب الأحيان، يجب ربما القيام، عكس ذلك "بترميم" إن صح التعبير لهذا الفراغ الداخلي وتعويضه بمواضيع تهم الحالة.

الخاتمة:

تشير هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة المعاش النفسي للمريضات المصابات بسرطان الثدي من خلال الإنتاج الإسقاطي الذي تظهره بطاقات الروشاخ، وما بين ملتحة حديثة بالعلاج الكيميائي وأخرى قديمة لاحظنا أن أغلب الحالات لديهن هشاشة نفسية، إن صورة الذات السلبية تؤثر لا محال على الاستجابة للعلاج الكيميائي، نظرا لصعوبة مواجهة آثاره (الإعياء الغثيان، سقوط الشعر.....)

كما يعد القلق الشديد الذي تنجم عنه مختلف مظاهر الخوف وعدم الاستقرار واختلال الثقة في النفس من أهم خصائص الحياة النفسية عند مريضة السرطان مستأصلة الثدي والخاضعة للعلاج الكيميائي.

يجب على الأسرة والمحيط من والدين وإخوة وزوج وأبناء على قدر كبير من الوعي بالمشاكل النفسية التي تعاني منها المريضة، ومراعاة ظروف صحتها مما يرفع معنوياتها وتشجيعها على العلاج لتتجاوز الأزمة، وكلما كان التكفل والاحتواء كلما كان العلاج فعالاً وتجاوزت المريضة الأزمة، ويجب أن نؤكد هنا على أنه في حالة الزوجة فإن الزوج هو أكثر من يؤثر في الزوجة وبإمكانها الاستغناء عن الجميع حتى أبنائها إذا ما أحسست بالاحتواء من طرف زوجها.

المريضات في كل مرة تبدين تخوفهن من الآلام وأعراض المرض، ويحاولن أن يؤكدن لمن حولهن بأنهن لا يخفن الموت ولكن يخشين من تلك الآلام المتكررة من المرض، وهذا ما يجعلهن دوما تعشن تحت قلق وضغط دائمين، قد يدوم لفترات طويلة، في حين أن بإمكانهن أن يستمتعن بحياتهن بشكل أفضل، وقد يكون لمدة أطول إذا كان هناك قبول وتأقلم وتفاؤل في نفس الوقت.

وبغض النظر عن احتمال قبول المريضة أو رفضها للعلاج الكيميائي يجب أن الاعتراف بالجرح النرجسي الذي يسببه استئصال الثدي، لكن الاحتكاك بمريضات أخريات مصابات بأي نوع من السرطان والمشاركة في نشاطات مختلف الجمعيات المختصة بالسرطان من شأنه أن يعي حياة جديدة للمريضة.

التوصيات:

من نتائج هذه الدراسة تم التوصل إلى التوصيات والاقتراحات التالية:

- دراسات المشكلات النفسية للمريضات بسرطان الثدي والخاضعات للعلاج الكيميائي من جميع زواياها بدف مساعدتهن على إيجاد حلول عملية لها.
- تهيئة المناخ النفسي المريح داخل الأسرة والذي يفسح المجال للمصابة بالتعبير عن نفسها واستثمار طاقاتها بعد الحصة العلاجية.
- يجب تقديم دورات للأسر (الوالدين، الأبناء، الأزواج) لمعرفة خصائص المرض وآثار العلاج الكيميائي وكيفية التعامل معها.
- تفعيل العلاقة والثقة بين الطبيب المعالج والمريضة للاستجابة بشكل أفضل للعلاج.
- محاربة الآراء المسبقة والخطئة التي تقول بأن "السرطان يعني الموت" والتي تعمل في الغالب على التأثير السلبي على الحياة المستقبلية للمريضة، وتأكيد على مبدأ المثل الشعبي "ينوض الراشي ويطيح الماشي" حتى تعيش المريضة حياتها بشكل عادي.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، أحمد أبو زيد (1997)، سيكولوجية الذات والتوافق، دون طبعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر.
2. أحمد، توفيق (2000)، الإيحاء العقلي، دار عالم الثقافة، ط1.
3. أمال، عبد السميع باضة (1999)، مرجع الصحة النفسية، تربية كفر الشيخ، ط 1، طنطا.
4. بطرس، حافظ بطرس (2008)، التكيف والصحة النفسية للطفل، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن.
5. زينب، محمود شقير (2002)، الأمراض السيكوسوماتية (النفس - جسدية)، مكتبة النهضة المصرية، ط1، القاهرة.
6. سي موسى وبن خليفة (2008)، علم النفس المرضي الإسقاطي نماذج من التوظيفات العصبية والذهانية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
7. غازي، صالح محمود وشيخ، عبد المطر (2012)، مفهوم الذات، دون طبعة، المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن
8. فيصل، عباس (2003)، معرفة الشخصية تقنيات تفهم الموضوع والروايات، دار المنهل اللبناني، ط1، بيروت.
9. محمد، بدري الأنصاري (1996)، الشخصية المستهدفة للإصابة بالسرطان، كلية العلوم الإنسانية، ط1، الكويت.
10. وسام، درويش وبريك، فوزي شاكر (2008)، علم النفس الصحي، دار حامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Chabert.c (1983) ,le Rorschach en clinique adulte Interprétation psychanalytique, Paris.
2. Henni, bastien (2012),Ligue centre le cancer ,ref: brik 017.

المواقع الإلكترونية:

1. ريهام عبد الوهاب (2013)، الحملة الوطنية للتوعية والكشف المبكر عن سرطان الثدي، تم الاطلاع بتاريخ 2018/03/06 على الساعة 22:30 من الموقع .
http://www.aun.edu.eg/faculty-medicine/ServiceofCommunity/Public_Education_Programs/2013/cansr
2. " كل ما يجب أن تعرفه عن سرطان الثدي " موقع الصحة تم الاطلاع عليه يوم 2018/03/06 على الساعة 23:00 من الموقع
http://www.sehha.com/diseases/cancer/BC/Breast_cancer.pdf
3. دكتور فراس، 2015 تم الاطلاع عليه بتاريخ 2018/03/06 على الساعة 30:21 من موقع <http://www.doctor-firas.com>

عمل المرأة ودورها القيادي في تحمل المسؤولية

حالة مؤسسة سونلغاز

د/ زواتيني عبد العزيز (جامعة البويرة)

ملخص:

في ظل التطور التكنولوجي وإفرازات العولمة وانفتاح الأسرة الجزائرية، أصبحت المرأة الجزائرية أكثر تحرراً وإثباتاً لكفاءتها العلمية والعملية، وأصبحت تزاخم الرجل وتطلب المساواة معه، لتصبح المرأة اليوم تتولى مناصب متعددة وفي مجالات مختلفة، وتتقلّد مناصب ريادية، دراستنا هذه تهدف إلى معرفة واقع عمل المرأة الجزائرية وأهم الضغوطات التي تواجهها خاصة المرأة العاملة، وهي دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز معسكر، استعملت فيها مختلف التقنيات المنهجية للوصول في نهاية المطاف إلى نتائج تبرز واقع هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: عمل المرأة، المرأة القيادية، المسؤولية في العمل، مؤسسة سونلغاز.

Résumé:

À la lumière du développement technologique, des sécrétions de la mondialisation et de l'ouverture de la famille algérienne, les femmes algériennes sont devenues plus libérales et prouvent leurs compétences scientifiques et pratiques, et les hommes sont devenus encombrés et recherchent l'égalité avec lui, de sorte que les femmes assument aujourd'hui plusieurs postes dans différents domaines et assument des postes de direction, notre étude vise à connaître la réalité du travail des femmes algériennes et le plus important Les pressions subies notamment par les femmes actives, étude de terrain à la Fondation Sonelgaz Mascara, dans laquelle diverses techniques méthodologiques ont été utilisées pour aboutir à des résultats qui mettent en évidence la réalité de ce phénomène dans la société algérienne.

Mots-clés: travail des femmes, femmes dirigeantes, responsabilité du travail, Fondation Sonelgaz.

مقدمة:

تشهد المجتمعات العالمية والعربية تغيرات وتحولات سريعة في مختلف الميادين أثرت بشكل مباشر على المجتمع الجزائري سواء أفراداً أو جماعات، وأصبحت لها آثار واضحة في إعادة تشكيل الشخصية والبنية الجزائرية.

وفي هذا السياق تحركت قضية المرأة مع بقية قضايا المجتمع من أجل النهضة في ظل عصر العولمة، وأصبح عمل المرأة من الإشكالات المطروحة بقوة خلال السنوات الأخيرة، فبعد أن كانت المرأة حبيسة الصورة النمطية التقليدية التي صاغها الرجل لها وجعلها خاضعة لها بحكم أنها ضعيفة، وحصر دورها في الأشغال المنزلية من إنجاب وتربية، والخروج عن هذا القالب يعدّ جريمة وإلحاداً وخروجاً عن عادات وتقاليد المجتمع الذكوري الذي يقدر الرجل باعتباره الوحيد القادر على العمل، وهو دائماً صاحب القرار والسلطة.

لكن وفي ظل الانفتاح على العالم والتطور التكنولوجي السريع وبرز الأفكار المنادية بتحرير المرأة والمساواة بينها وبين الرجل، ومنح المرأة كلّ ما تستحقه مثلاً يمنح للرجل أصبحت قضية خروج المرأة للعمل أمراً طبيعياً في كثير من الأوساط الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي شجّعها

للدخول في مجالات عدة رفعت به المرأة الجزائرية التحدي وكسرت الصورة التقليدية وأصبحت تنافس الرجل وتفتك المناصب التي كانت حكرًا عليه، ورغم ما حققته المرأة من إنجازات إلا أنها لازالت تواجه ضغوطات سواء داخل عملها أو في المجتمع التي تعيش فيه، ما يمكن قوله أن هذه الضغوطات الممارسة عليها كلها مبنية عن قناعات واتجاهات يحملها أفراد المجتمع نحو عملها.

1- الإشكالية:

حققت المرأة بخروجها للعمل الكثير من الحقوق والامتيازات، منها: إثبات الذات وتقديم إضافة كبيرة للمجتمع في الكثير من المجالات للصحة والتعليم وغيرها، وأثبتت قدرتها وكفاءتها في مجارات الواقع، ولكن رغم ذلك مازالت المرأة تعاني بعض الضغوطات النفسية والاجتماعية بالنسبة للأسرة وحتى باقي المجتمع، خاصة المرأة العاملة وفي مجتمع أو مؤسسة يغلب عليها العنصر الرجالي أو الذكوري مثل مؤسسة سونلغاز، فبفضل جنسيتها وكفاءتها وخبرتها صارت رئيسة وقائدة على العديد من الرجال في الكثير من الوظائف والمؤسسات ولكن هناك صعوبات مازالت تتلقاها وبشكل يومي من خلال قيادتها للرجال كالمعاكسات وعدم التقدير وتنفيذ الأوامر والاستصغار وغيرها، ما يؤدي إلى صراع في الأدوار، وهي للأسف قيم استمدت من خارج المؤسسة وصارت قيم ممارسة داخلها؛ لذلك نجد الكثير من العمال ينظر بنظرة استهتار واستهزاء وعدم التقبل فقط لأنها امرأة وليس لأنها ذات كفاءة وخبرة، وهو ما سنحاول إثارته في هذه المداخلة البسيطة والتي استمدت من دراسة ميدانية خاصة بالقيم والثقافة السائدة بمؤسسة سونلغاز، وهذا من خلال طرح التساؤل التالي:

• ماهي نظرتك للمرأة العاملة خارج البيت؟ وما هو شعورك عندما تكون المرأة رئيسك المباشر؟

وتتبلور أهمية هذه الدراسة في كونها ألقت الضوء على قضية مهمة من قضايا المجتمع والمتمثلة في خروج المرأة للعمل هذا من جهة، ومن جهة ثانية كفاءتها وتحملها للمسؤولية ونظرة المجتمع إليها.

كما سعت هذه الدراسة للتعرف على أهم الضغوطات التي تتعرض لها هذه المرأة العاملة وما ينتج عن هذه الضغوطات من تأثيرات، سواء على نفسية هذه العاملات أو من ناحية تأثيرها على وجهة نظر المجتمع الذي تعيش فيه.

وتهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على نظرة المجتمع للمرأة العاملة وكيف عندما تثبت ذاتها وتتمكن من عملها وذلك من خلال تحقيقها للأهداف التالية:

- محاولة التعرف على نظرة الناس التي تعترض المرأة العاملة في قطاع الخدمات.
- محاولة التعرف على الكفاءة المهنية والقدرة والتحكم في العمل عند المرأة العاملة.

2- الإجراءات المتبعة في الدراسة:

استعمل المنهج الوصفي والذي رأينا أنه يحقق لنا التجانس المطلوب بين الجانب النظري والميداني، ووصف لنا الظاهرة والموضوع وصفاً كمياً وكيفياً، فهي دراسة وصفية حاولت تحليل وتفسير واقع المرأة القيادية داخل مؤسسة سونلغاز، وتم اختيار المنهج الكمي في جمع وتحليل المعطيات والنتائج، استعمل في الدراسة كذلك كل من تقنية الاستمارة إضافة إلى سجلات الشركة كالقانون الداخلي والاتفاقية الجماعية حول الموضوع.

أما عينة البحث فقد تم اختيارها طبقية عشوائية من مجموع العمال على مستوى كل المديريات والمصالح الموجودة فيها، العدد الإجمالي للعمال 167 عاملاً منهم 67 إطاراً، 36 عون تحكم 50 عون تنسيق و 14 عون تنفيذ، تم أخذ 80% كنسبة صبر من مجموع العمال 167، وبشروط العينة طبقية أخذنا نفس النسبة الصبر 80% على كل الطبقات متحصلين على ما يلي: الإطارات 50، أعوان التحكم 29، أعوان التنسيق 40، أعوان التنفيذ 11.

تجدر الإشارة إلا أن الدراسة أجريت بالمؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز senelgaz المديرية الجهوية بمعسكر (زواتيني عبد العزيز، 2015، ص 357)⁽¹⁾.

شركة التوزيع للكهرباء والغاز للغرب S.D.O وحدة معسكر هي شركة مسؤولة عن توزيع الكهرباء والغاز إضافة إلى شراء الطاقة الكهربائية والغاز وبيعها للزبائن، ومن مهامها كذلك فصل المهام التقنية والتجارية لديها إضافة إلى الفصل بين الطاقة الكهربائية والغازية، كما تهتم أيضا بالبنى التحتية والعمل على تعزيز القدرات القيادية على جميع المستويات في الشركة.

3- تحديد المفاهيم:

قبل تعريف المرأة القيادية لا بد أن نشير إلى مفهوم:

1-1- القيادة الإدارية:

مفهوم القيادة LEADERSHIP من المفاهيم المركبة والتي تتضمن العديد من المتغيرات المتداخلة، والتي تؤثر كل منها في الأخرى وتتأثر بها، ولا يوجد تعريف واحد يحظى بالقبول ويأتم بما تحمله الكلمة من معنى لدى الدارسين والمهتمين بهذا المجال، فوجهة نظر القائم بالتعريف وكذا نواحي التركيز التي ينظر إلى القيادة من خلالها والوقت الذي صيغت فيه، كلها عوامل تجعل هذا الاختلاف والتباين كما يقول BURNS "القيادة هي من أكثر الظواهر على الأرض وضوحاً أقلها إدراكاً" (طارق سويدان، فيصل باشر حيل، 41، 2000)⁽²⁾

لكن هذا لا يمنعنا أن نقدم لكم بعض التعاريف حولها:

يعرفها فردريك معتوق MAATOUK "القيادة هي مجموعة المواصفات الشخصية الحائزة على احترام وتقدير الآخرين والتي تجعل من الفرد إنساناً قادراً على توجيه الأنماط السلوكية عند جماعة كبيرة من البشر، ذلك أن القيادة تتمتع بإمكانية التوجيه لامتلاكها السلطة واتخاذ القرار" (FREDERIC (m) 1998. 212)⁽³⁾.

يعرفها كونتر وأودنيل KOONTZ & O'DONNEL "القيادة هي عملية التأثير التي يقوم بها القائد على مرؤوسيه لإقناعهم وحثهم على المساهمة الفعالة بجهودهم للقيام بنشاط متعاون" (رجب عبد الحميد 2000، 05)⁽⁴⁾.

كما تعرف أيضا "القيادة هي القدرة على التوجيه والتنسيق والاتصال واتخاذ القرارات والرقابة بهدف تحقيق غرض معين وذلك باستعمال النفوذ والسلطة الرسمية عند الضرورة" (خليل محمد حسن الشجاع، 2002، 257)⁽⁵⁾.

كما أشار ستودجيل STODGILL 1974 وهو من الرواد الباحثين في القيادة إلى وجود ثلاث شروط أساسية لوجود القيادة هي:

- وجود جماعة مرتبطة بعضها بعض.

- وجود مهمة مشتركة + وجود اختلاف في المسؤوليات الملقاة على عاتق كل فرد في الجماعة (أحمد قوراية، 2007، 25)⁽⁶⁾

- كما تعرف بأنها قوة التأثير في الآخرين وجعلهم ينفذون الأعمال التي تحقق أهداف المنظمة (عمر سعيد وآخرون 2001، 107)⁽⁷⁾

(1) زواتيني عبد العزيز (2015) استراتيجية القيادة الإدارية في توظيف ورفع كفاءة وفعالية المورد البشري، دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز معسكر، جامعة الجزائر 2، قسم علم الاجتماع، ص 357.

(2) طارق سويدان، فيصل باشر حيل، (2000) صناعة القائد، ط 1، دار بن حزم، ص 41.

(3) FREDERIC (m): (1995) Dictionary of sociology, English, French, Arabic. Academia, Beirut. p212.

(4) رجب عبد الحميد (2000)، دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات، مطبعة الإيمان القاهرة، ص 05.

(5) خليل محمد حسن الشجاع (2002)، مبادئ الإدارة، ط 3، دار ميسرة، عمان، الأردن، ص 257.

(6) أحمد قوراية (2007)، فن القيادة المرتكزة على المنظور النفسي الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص 25.

(7) عمر سعيد وآخرون (2001)، مبادئ الإدارة الحديثة، ط 1، دار الثقافة، الأردن، ص 107.

2-1- القائد الإداري:

هو "أي شخص يقود جماعة من الأفراد ويؤثر في سلوكهم وعملهم ويكون الشخص المركزي المحرك للجماعة" (حامد عبد الرحمان زهران 1990، 301)⁽¹⁾ أو هو "الشخص الذي يمكنه استمالة وتحفيز معاونيه وبث روح الفريق والتعاون معهم واحترامهم" (زكي محمود هاشم 1994، 404)⁽²⁾

3-1- المرأة القيادية:

لم تعرف بصفة مباشرة وإنما تم الإشارة إلى أهم الخصائص والسمات التي يجب أن تتوفر في المرأة وهي الجزء الثابت والهادف من الشخصية التي تشير إلى السلوك المستمر الذي تمارسه المرأة في المؤسسة من خلال خصائص شخصية مثل: الثقة بالنفس، الباقة، المرونة، تحمل المسؤولية حب العمل، الدافعية، الالتزام وخصائص فسيولوجية مثل: الذكاء، الرشاقة، بنية الجسد، المظهر الخارجي وخصائص اجتماعية مثل: العدل، التعاون، المشاركة، الاهتمام بالآخر، الصبر، القدرة على الإشراف.

- المرأة القيادية إجرائيا:

كل امرأة تشغل مركزا أو تتقلد منصبا قياديا في المؤسسة مثل: صاحبة مؤسسة رئيس مصلحة أو رئيس قسم مدير أو أحد نوابه، مدير تنفيذي أو فرعي، مثل القسم المكلف بالإعلام على مستوى سونلغاز والذي تقوده امرأة في سونلغاز.

- **مسؤولية العمل إجرائيا:** ونقصد بها قدرة المرأة القيادية على مجارات العمل والتحكم فيه وإتقانه وتحملها للمسؤولية، وهذا من خلال اتصالها بالعمال وكذا احترامهم وإشراكهم في العمل وقوانينه.

4- واقع عمل المرأة ودورها القيادي في تحمل المسؤولية:

من خلال هذه الجداول نحاول تحليل وتفسير تساؤل الدراسة المذكورة قياسا إلى الواقع، مع ذكر أهم النتائج المتوصل إليها في الأخير.

جدول رقم (1): توزيع العمال حسب رأيهم في عمل المرأة خارج البيت:

الوظيفة	إطار	عون تحكم	عون تنسيق	عون تنفيذ	المجموع
عمل المرأة					
نعم	28	24	30	08	90
	06	82.75	75	72.72	69.23
لا	22	05	10	03	40
	44	17.24	25	27.27	30.76
المجموع	50	29	40	11	100
	100	100	100	100	

نلاحظ من خلال الجدول أن 69.23% من العمال مع عمل المرأة خارج البيت وأغلبهم من عمال التحكم بـ 82.75% مقابل 30.76%

من العمال ليسوا مع عمل المرأة خارج البيت وأغلبهم من الإطارات بـ 44%.

ما لاحظناه ونحن نجوب مؤسسة سونلغاز أن العنصر السنوي الكبير جدا وموجود بكثرة ويتقلد مناصب مسؤولة داخل المؤسسة فإجابة العمال أنهم مع عمل المرأة خارج بيتها بـ 69.23% مؤشر عاكس للثقافة التي بدأت تنتشر وهي عمل المرأة في كل الأمكنة وفي كل الظروف وليس الإدارية فقط، فالمرأة تريد أن تثبت جدارتها والدليل أنها هي من أكبر الهيئات مقارنة مع الرجل من يدرسون في الجامعات والثانويات وحتى

(1) حامد عبد السلام زهران (1991)، علم النفس الاجتماعي، ط1، عالم الكتاب، القاهرة، ص 301.

(2) زكي محمود هاشم (1994)، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأفراد، ط2، دار السلاسل، ص 404.

الابتدائيات، وما دامت تقرأ وتحصل على الشهادات فالحق لها بالعمل لإثبات وجودها التام، والعمل الذي يعتبر حقها من خلاله تمارس واجبها، ومرة العمال للظروف الاقتصادية في المجتمع فالمرأة يعتبر كساعدا للظروف الاجتماعية للرجل للسيطرة على الحالة المعيشية الجيدة والمستقرة في البيت، كما أنهم لا يتركون وجود اختلالات أخرى وظيفية داخل البيت وهي تربية الأبناء جيدا ورعاية زوجها كما يجب.

فحسب أحد العمال عمل المرأة إذا كان أمام أعين زوجها ومكانه وطبيعته أي نوع عملها، فالأولى لها أن تعمل ويستفيد المجتمع من قدرتها وكفاءتها، أما إذا كانت غير ذلك فالأولى لها خدمة زوجها وأبنائها فهو أسوأ عمل تقدمه المرأة للمجتمع ولأسرتها ككل، في حين عبر 30.76% من العمال أنهم يرفضون عمل المرأة ولا يرون بدا من وجوده وتقبله وأغلبهم من الإطارات؛ لأن الإطارات يستطيعون تلبية ضروريات الحياة الأسرية واحتياجاتها ولا داعي لعمل المرأة مقارنة مع عون التنفيذ الذي لديه أجر وحوافز لا تمكنه من مجالات المستوى المعيشي المتردي دائما.

خلاصة قولنا أن قناعة العمال بعمل المرأة يرجع إلى مرجعية وثقافة وعادات وتقاليد كل عامل، سواء القيمة والمجتمعية أو المادية التي تسمح له بترك وتقبل عمل المرأة في المجتمع ونظرة كل عامل إلى المسألة من زوايا مختلفة، الهدف من طرحنا هذا السؤال في الاستشارة هو معرفة البعد الثقافي داخل مؤسسة سونلغاز ونظرة لعمل المرأة وتقبلها المناصب وكيف ينعكس ذلك عليهم، فلاحظنا أن انعكاسات المجتمع الثقافية ونظرتها للمرأة ليست مستمدة من المؤسسة سونلغاز بل العكس النظرة العامة هي السائدة التي انعكست على المؤسسة فهي ثقافة مستمدة من المجتمع العربي، زد على ذلك فإن خروج المرأة للعمل ونظرة العمال إليها لأن في بعض الضمانات في حقوقها واحتياجاتها في العمل كالحق في عطلة الأمومة مثلا والذي نصت عليه المادة 21 من النظام الداخلي وهو: "تستفيد الأمهات المرضعات لأبنائهم من غياب مدفوع الأجر وبمخصص يومي من مواعيت العمل الفعلية وذلك خلال السنة الأولى وساعة واحدة في السنة 6 أشهر الأخيرة"، إضافة إلى وجود الحضانة ورعاية الأطفال ما يتركها تراتح قليلا من هذا الجانب ويشجعها على العمل وأتعبه، إضافة إليه الشطر الأخير لعلاقة التعاقد في المادة 40 من النظام الداخلي والتي تشير إلى كل تصرف داخل مكان العمل يهدف إلى الإضرار بالمرأة العاملة والتحرش بكل أنواعه ممنوع منعاً باتاً⁽¹⁾.

جدول رقم (2): توزيع العمال حسب رأيهم عندما تكون المرأة رئيسهم المباشر:

الوظيفة المرأة رئيسك	إطار	عون تحكم	عون تنسيق	عون تنفيذ	المجموع
أمر طبيعي	22	03	22	03	50
	44	10.34	55	27.27	38.46
غير طبيعي	08	10	02	00	20
	16	34.48	05	00	15.38
ترفض	03	03	02	02	10
	06	10.34	05	18.18	07.69
تشعر بالغيض	02	44	02	02	10
	04	13.79	05	18.18	07.69
لا أدري	15	09	12	04	40
	30	31.03	30	36.36	30.76
المجموع	50	29	40	11	130
	10	100	100	100	100

(1) مديرية الموارد البشرية (2007)، المادة 21 من النظام الداخلي لسونلغاز الغرب، أوت. ص 07.

يظهر من خلال الجدول أن 38.46% من العمال يرون أن رئيسهم المباشر امرأة أمر طبيعي وأغلبهم من عمال التنسيق بـ55% مقابل 30% من العمال لا يرون ولم يعبروا برأيهم صراحة وأغلبهم عمال التنفيذ بـ36.39% مقابل 07.69% من العمل يشعرون بالضبط عندما تكون امرأة رئيسهم المباشر وأغلبهم من عمال التنفيذ بـ18.18% في حين عبر كذلك 07.69% من العمال بأنهم يرفضون ذلك، وأغلبهم من عمال التنفيذ كذلك بـ18.18%.

نستنتج بأن عمل المرأة بمؤسسة سونلغاز يعتبر أمراً طبيعياً عند العمال حتى وإن كانت رئيسهم المباشر وأغلبهم من عمال التنسيق بـ55% فقبول العمال بأن تكون المرأة رئيسهم المباشر نابعة من قناعات حلولها من المجتمع العريض، لأن عمل المرأة كان يعتبر أمراً غير متقبل عند الكثير، ولكن اليوم ولجت المرأة كل أبواب المهن والأعمال فلم تعد تشكّل حرجاً أو طابو في نظر الكثيرين، لأنها أثبتت كفاءتها في الكثير من الأعمال وجدارتها وقيادتها وتحملها للمسؤولية، ولديها من الشهادات والقدرات ما يؤهلها لتقلد تلك المناصب في مقارنتها مع زميلها الرجل، فكفاءتها هي من سمحت لها بذلك، كما أن يرضى العمال على أن تكون المرأة رئيسهم المباشر مرده أن الكثير من العمال لديهم زوجاتهم أو أخواتهم عاملات فكيف لا يرضون أو يرضخوا إلى هذا الأمر، في حين عبر 30.76% من العمال بأنهم لا يدرون لأن لديهم صراعاً داخلياً بين عمل المرأة وعدم عملها فهو يحمل قيماً بما في جوانب يفضل ترأسها عليه وفي جوانب أخرى لا، ما تركهم لا يستطيعون التعبير أو لاحظوا أن السؤال فيه حرج وتأويل فلم يريدوا الإجابة عليه بصراحة ومرّة العمال عدم الإجابة الدقيقة هو أن الكثير من العمال لا يستطيعون التواصل مع مسؤولهم المباشر إذا كان رجلاً، فكيف بهم التفاعل والتواصل مع المرأة خاصة في القضايا الشخصية للعمال، فالقيم التي تحملها المرأة المسؤولة ليست بقيم وثقافة الرجل سواء ثقافة عملية أو عامة فهناك اختلاف واضح، والحديث إليها يكون بتحفظ وبرفق وباحترام للطبيعة الأنثوية لديها، في حين عبرت نسبة 07.69% من العمال بأنهم يرفضون ويشعرون بالرفض لأن تكون المرأة رئيسهم المباشر، وحققتهم في ذلك أن المرأة لا تصلح للأعمال الخارجية عن البيت أو لطبيعتها الأنثوية لأنهم يرفضون ويغارون على المرأة ولا يحبذون الاختلاط الذي ربما يؤدي إلى الخصوصيات؛ وبالتالي حدوث الأسوأ في العلاقة.

خلاصة القول أن العمال لا يستطيعون التواصل مع المسؤول الرجل فكيف بالمرأة المسؤولة مع عدم التقليل من قدرة المرأة وتمكّنها ومجاراتها للمواقف أحسن من بعض الرجال، وفي الكثير من الأعمال والمؤسسات وليس مؤسسة سونلغاز فقط، زد على ذلك المرأة المسؤولة تتعامل معك في حدود العمل وقوانينه ولا تستطيع أن تمارس معك العلاقات الإنسانية والجوارية، وفي حدود ما يفرضه العمل، والعكس العمال لا يستطيعون الخوض معها خارج حدود العمل وبالتالي البعد الثقافي عند المرأة المسؤولة أو القيادية يجب أن يخرج عن حدود القانون فقط، ولإثبات جدارتها أكثر عليها أن تندمج في ثقافة المؤسسة وثقافة وعادات المجتمع ككل لأن بعض المشاكل العمالية لا تحل بقانون العمل وإنما بالحوار والعلاقات الإنسانية؛ لذلك إذا أرادت المرأة المسؤولة أن تكون أكثر فعالية وكفاءة أن تتعامل مع العمال وفق ثقافتهم وعاداتهم ووفق المواقف وتسعى للأخذ بكل الحلول الممكنة وتستمر المنظمة أو مؤسسة سونلغاز في تحقيق أهدافها وفعاليتها.

ومن خلال الجداول أعلاه نستنتج مايلي:

- رأي العمال في عمل المرأة خارج البيت كان بنعم للعمل 69.23% وهو مؤشر عاكس للثقافة التي صارت تنتشر في عامة المجتمع الجزائري، فما دامت المرأة تدرس وتحصل على الشهادة فلها كل الحقوق إذا ما أثبتت كفاءتها وقدرتها في ميادين العمل المختلفة وتحملها للمسؤولية وهو ما لاحظناه داخل سونلغاز أين يوجد العنصر النسوي بكثرة، ويتقلد مناصب مسؤولة، فأصبح الرجل ينظر إلى المرأة كمساعدة له في الظروف المعيشية الصعبة واليومية، في حين عبر 30.76% من العمال رفضهم عمل المرأة خارج البيت، فالهدف من طرح السؤال هو معرفة البعد الثقافي ونظرة الرجل لعمل المرأة وتقلدها المناصب وهو انعكاس لثقافة المجتمع ونظرة للمرأة وانعكاسه على سونلغاز وليس العكس.
- عمل المرأة في سونلغاز يعتبر أمراً طبيعياً لدى الأغلبية 38.46% وهي رئيسهم المباشر لأن المرأة ولجت كل الأبواب من الدراسة والعمل ولم تعد تشكّل حرجاً لدى العمال؛ لأن معيار الكفاءة وتحمل المسؤولية والثقافة لديها هو الحاكم وليس طبيعتها الجنسية؛ وبالتالي تقبلها كرئيسة عليهم في العمل كما أن الكثير من العمال لديهم نساء عاملات فكيف لا يرضون بذلك وقد عبر 30.76% بأنهم لا يدرون وهو تهرب من الإجابة فكيف لرجل أن يتواصل مع امرأة مسؤولة وهو لم يستطيع التواصل مع رجل، زيادة على ذلك ما تحمله المرأة من قيم وثقافة تختلف تماماً على الرجل ما يصعب ذلك، كما عبر عنه آخرون بأنه أمر غير طبيعي ويرفضون ذلك ويشعرون بالغيظ.

خاتمة:

يمكن القول بأن هناك تحديات كبيرة تنتظر المرأة العاملة في عملها بداخل البيت وكذا خارج البيت مع كل الوظائف وكل الأشخاص والأمكنة والعمل على الاندماج أكثر، والمرأة في سونغاز ما هي إلى واجهة لقلّة من كثرة للعاملات في مختلف المؤسسات والقطاعات، فالمرأة أثبتت نفسها في تقلد المناصب وتحمل المسؤولية وكفاءتها القيادية في العمل ولكن لم تتخلص من النظرة التقليدية إليها خاصة في بعض ميادين العمل التي يغلب فيها المجتمع رجولي (يغلب فيه الذكور).

لذلك إذا أرادت المرأة أن تندمج وتتمكن أكثر لا بد لها من:

- البعد الثقافي عند المرأة القيادية يجب أن يخرج عن حدود القانون فقط لإثبات جدارتها أكثر عليها أن تندمج في ثقافة المؤسسة وثقافة وعادات المجتمع ككل لأن بعض المشاكل العمالية لا تحل بقانون العمل وإنما بالحوار والعلاقات الإنسانية؛ لذلك إذا أرادت المرأة المسؤولة أن تكون أكثر فعالية وكفاءة أن تتعامل مع العمال وفق ثقافتهم وعاداتهم ووفق المواقف وتسعى للأخذ بكل الحلول الممكنة وتستمر المنظمة أو مؤسسة سونغاز في تحقيق أهدافها وفعاليتها.
- الدراسة وتحصيل الشهادة تعدّ ضمن الحقوق المكفولة لها، فإذا ما أرادت أن تثبت كفاءتها وقدرتها فيكون ذلك في مختلف ميادين العمل والقدرة على تحمل المسؤولية كذلك.
- المرأة ولجت كلّ الأبواب من الدراسة والعمل ولم تعد تشكّل حرجا لدى الكثيرين لأنّ معيار الكفاءة وتحمل المسؤولية والثقافة لديها هو الحاكم وليس طبيعتها الجنسية؛ وبالتالي تقبلها كرئيسة ومسؤولة يفرض عليها التجرد من الخصوصيات الأنثوية لأن بعض المواقف لا تنفع معها هذه الخصوصية.
- على المرأة المسؤولة مجازات بعض المواقف أحسن مع بعض الرجال وفي الكثير من الأعمال والمؤسسات وليس مؤسسة سونغاز فقط لأنهم متعصبون أكثر.
- القيم التي تحملها المرأة المسؤولة ليست كقيم وثقافة الرجل سواء ثقافة عملية أو عامة، فهناك اختلاف واضح والحديث إليها يكون بتحفظ ورفق وباحترام للطبيعة الأنثوية لديها وكذلك هي.
- حققت المرأة بخروجها للعمل الكثير من الحقوق والامتيازات منها إثبات الذات وتقديم إضافة كبيرة للمجتمع في الكثير من المجالات كالصحة والتعليم وغيرها، وأثبتت قدرتها وكفاءتها في مجازات الواقع ولكن برغم ذلك مازالت المرأة تعاني بعض الضغوطات النفسية والاجتماعية بالنسبة للأسرة وحتى باقي المجتمع، خاصة المرأة العاملة وفي مجتمع أو مؤسسة يغلب عليها العنصر الرجالي أو الذكوري مثل مؤسسة سونغاز، وهو ما عليها العمل عليه لاقتناعه أكثر (الأسرة).

وبرغم كل ما حققته المرأة من إنجازات إلا أنها لازالت تواجه ضغوطات سواء داخل عملها أو في المجتمع الذي تعيش فيه، ما يمكن قوله أنّ هذه الضغوطات الممارسة عليها كلّها مبنية عن قناعات واتجاهات يحملها أفراد المجتمع نحو عملها عليها بمحاربتها وإثبات نفسها أكثر.

المراجع

1. طارق سويدان، فيصل باشرا حيل (2000) صناعة القائد، دار بن حزم، ط1.
2. رجب عبد الحميد (2000)، دور القيادة في اتخاذ القرارات خلال الأزمات، مطبعة الإيمان القاهرة.
3. خليل محمد حسن الشماخ (2002)، مبادئ الإدارة، دار ميسرة، عمان، الأردن، ط3.
4. أحمد قوراية، (2007) فن القيادة المرتكزة على المنظور النفسي الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- a. عمر سعيد وآخرون (2001)، مبادئ الإدارة الحديثة، دار الثقافة، الأردن، ط1.
5. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتاب، القاهرة، 1990، ط1
6. زكي محمود هاشم، الاتجاهات الحديثة في إدارة الأفراد، دار السلاسل، ط2، 1994.
7. زواتيني عبد العزيز (2015)، استراتيجية القيادة الادارية في توظيف ورفع كفاءة وفعالية المورد البشري، دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز معسكر، جامعة الجزائر2، قسم علم الاجتماع.
8. مديرية الموارد البشرية (2007)، المادة 21 من النظام الداخلي لسونلغاز الغرب، أوت.
9. FREDERIC (m) (1995) : Dictionary of sociology, English, French, Arabic. Academia, Beirut.p212.

العنف الموجه ضد المرأة وخلفياته السوسيوثقافية

د/نعيمة عثمانى (جامعة الطاهر مولاي - سعيدة)

عبد الرزاق فارح (جامعة لوني علي البلدية -2)

الملخص:

العنف ضد المرأة مستمر في كل بلد من بلدان العالم باعتباره انتهاكاً منتشرًا لحقوق الإنسان وعائقاً كبيراً أمام تحقيق العدالة بين الجنسين. هذا العنف غير مقبول، سواء أقامت به الدولة أو أفراد الأسرة أو أشخاص غرباء، سواء في الحياة العامة أو الخاصة، في وقت السلم أو في وقت الصراع، وقد صرح الأمين العام للأمم المتحدة أنه ما دام العنف ضد المرأة مستمرا، لا نستطيع أن ندعي بأننا نحقق تقدماً حقيقياً نحو المساواة والتنمية والسلام، حيث تهدف هذه الدراسة على وجه التحديد إلى إبراز أسباب استمرار جميع أشكال العنف ضد المرأة وعدم مقبوليتها في جميع أنحاء العالم، وإبراز المعرفة السوسيوثقافية لهذا السلوك، وإعطاء الحلول الملائمة لمُجابهتها مستقبلاً، ومعرفة خصوصيات المجتمع الجزائري في التعامل مع العنف الممارس ضد المرأة.

الكلمات الدالة: العنف، المرأة، التمثيلات الاجتماعية للعنف، الاغتصاب.

Abstract:

Violence against women continues in every country in the world as a widespread violation of human rights and a major obstacle to gender justice. Such violence is unacceptable, whether by the State, family members or strangers, whether in public or private life, in time of peace or in times of conflict. As long as violence against women persists, we can not claim that we are making real progress towards equality, development and peace. This study specifically aims at highlighting the causes and unacceptability of all forms of violence against women throughout the world, And to highlight the sociocultural knowledge of this behavior, to provide appropriate solutions for its future response, and to know the specificities of Algerian society in dealing with violence against women.

Key Word: violence, women, social representations of violence, rape

1- المقدمة:

إن التحليل السوسولوجي للممارسة العنيفة الموجهة نحو المرأة في المجتمع الجزائري يحتم علينا العودة إلى السياقات التاريخية والاجتماعية التي خلقتها في الوجود الاجتماعي المعترف قانونياً بكل حقوقها وحريات، إلا أن إدراك هذه الحقوق والحريات لم ينتقل إلى مستوى الممارسة الواقعية التي تصطدم مع سيطرة الموروث التاريخي والثقافي القائم على موضوعة المرأة في درجة أقل من درجة الرجل في تشكيلة اجتماعية حددت مكانة وموقع كل منهما مسبقاً، ثم قسمت بينهما الأدوار ولقنت لهما هذه الأدوار منذ البدايات الأولى للنشئة الاجتماعية مع التأكيد على عدم تجاوز الحدود المرسومة لكل جنس، حيث حُصص للرجل الفضاء الخارجي أو العمومي ونُعت بالقوة والشدة وتأكيد الذات ما جعله ينتزع الاعتراف بالرجولة التي تُحتم عليه قيادة وحماية أسرته والتكفل مادياً بها، أما المرأة فحُصص لها الفضاء الداخلي أو المنزلي ونُعتت بالضعف والخنوع وعدم تأكيد الذات والتبعية للرجل وتم اختزالها إلى جسد مقدس ومحترم وسري وخاص برجلها؛ وبالتالي وُكِّلت لها مهام تتناسب مع طبيعتها فاعتنت بالأطفال استمراراً لدورها الإنجابي وتحملت أعباء العمل المنزلي غير المأجور بمفردها، بل وساعدت الرجل في فضائه العمومي

في الحقل قديما وفي الوظيفة حديثا، وسخرت نفسها لخدمته ماديا ونفسيا وجنسيا دون أن يكون لها حق الاعتراض على أي ممارسة سلبية موجبة ضدها والتي لم تدركها في كثير من الأحيان وإلا نُعتت بالاسترجال وخرجت من دائرة الممثلات لمعايير وقواعد المجتمع؛ لذا لا يمكن فهم وضعية المرأة الدولية التي جعلتها محلاً للعنف دون استقراء الواقع الاجتماعي الذي تعبر عنه مجموعة من العلاقات القائمة على أساس التقسيم الجنسي للأدوار.

ويعتبر العنف الموجه ضد المرأة أحد أشكال العنف المجتمعي الذي يمارسه كل من الرجل (سواء أكان أباً، زوجاً، أخاً، ابناً، أو شخصاً غريباً)، أو المرأة (سواء أكانت أما أو أختاً أو حماً أو أختاً للزوج)، على أساس التمييز الجنسي (أي كون المستهدف بالعنف امرأة شرطاً لوقوع الفعل العنيف)، والواقع على المرأة في حياتها الخاصة أو العامة، وهو عنف جسدي، نفسي، جنسي، اقتصادي، سوسيوثقافي، تتسبب فيه جملة من العوامل سواء أكانت متعلقة بالمرأة أو بالطرف الذي استهدفها بالممارسة العنيفة أو بالظروف الاجتماعية المحيطة بالفعل العنيف، وهو ظاهرة عالمية لا ترتبط بدرجة تقدّم المجتمع أو تحلفه، كما لا ترتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لأفراده، إذ أنّ المرأة حسب ما بينته الدراسات تقع ضحية للعنف في كل المجتمعات والثقافات، متخلّفة أو متقدمة، غنية أو فقيرة، وهذا في مختلف أماكن تواجدها، الأسرة العمل، الفضاءات العامة ما جعل مختلف المنظمات والجمعيات والهيئات العالمية والحقوقية تدعو للقضاء أو للحدّ من هذه الظاهرة التي تعرف تزايداً مخيفاً في الجزائر حسب الإحصائيات التي تواجه مشكلة عدم الدقة، كون المرأة تحصر على إخفاء بعض الممارسات التي تتعرض لها تجنباً لتهديد هويتها وكرامتها إضافة إلى وجود ممارسات عنفية كثيرة تعودها المجتمع وأصبحت جزءاً من ثقافته إلى درجة عدم إدراك المرأة أنها ممارسة عنفية في حقها؛ لذا فالبحوث الاجتماعية في معظمها تستمد معطياتها وإحصائياتها من الأرقام التي تقدّمها الهيئات الرسمية في ما يخص الممارسات العنيفة التي تم اكتشافها أو التصريح بها فقط، وليس ما هو كائن وموجود حقيقة في المجتمع.

ورغم عدم دقة الأرقام المقدمة حول ظاهرة العنف ضد المرأة إلا أنها تعبر عن تفاقها فحسب الإحصائيات المقدمة في اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة والمعروضة في اليوم التحسيس الذي نظم من طرف المجلس الشعبي الولائي لولاية العاصمة وأكاديمية المجتمع المدني والمرصد الوطني للمرأة فإنه قد تم تسجيل 6985 حالة عنف ضد المرأة عبر الوطن في التسعة أشهر الأولى لسنة 2015 ظهرت في عدة أشكال تصدرها العنف الجسدي بـ 5163 حالة (73%)، ثم 1508 حالة عنف نفسي و 205 حالة عنف جنسي كما وتعرّضت 27 امرأة للقتل العمدي، وفيما يخص فئات النساء المعنفات فقد بيّنت نفس الإحصائيات أن العنف ضد المرأة لا يستثني فئة بعينها حيث استهدفت النساء المتزوجات بتعداد 3847 سيدة متبوعة بفئة العازبات بـ 1875 حالة و 791 حالة بالنسبة للمطلقات و 440 للأرامل، والأمر سيّان بالنسبة للأطراف المسببة للعنف حيث تعددت فئاته أيضاً معظمهم الأزواج بتعداد 3533 و 2272 بالنسبة للعزّاب.

وأوضح ذات التقرير أنّ تعرّض المرأة للعنف في المجتمع بمختلف أشكاله لم يعد مقتصرًا على فئة عمرية محدّدة بل امتد لكل الشرائح العمرية، كما أنّه مسّ المرأة بمختلف مستوياتها التعليمية ودون تفريق أيضاً بين العاملات والماكنات في البيوت، وعن الفضاءات التي يمارس فيها العنف ضد المرأة اتضح أن البيت العائلي أول الأماكن الذي تتعرض فيها المرأة للتعنيف بـ 33321 حالة بنسبة تزيد عن 47% من الحالات المسجلة، وأكد التقرير في الأخير أن هذه الأرقام غير نهائية ولا تعبر عن الواقع الذي تعيشه المرأة الجزائرية بالنظر إلى عدم تقدّم الكثير من المعتقات للتبليغ عن العنف الذي تعرضن له خاصة إذا كان من الوسط العائلي خوفاً من العقاب أو نبذ المجتمع لهن والذي تحكمه عادات وتقاليد تبيح العديد من الممارسات المصنفة في دائرة العنف ضد المرأة، والذي تراجع في هذه السنة مقارنة بالسنتين الفارقتين أين سجلت 12000 حالة عنف ضد المرأة سنة 2012 و 11000 حالة خلال 2013. (المرصد الوطني للمرأة وآخرون، 2014/11/25، الساعة 20:00)

2- أهداف البحث:

يهدف البحث المقدم إلى تقديم دراسة تحليلية سوسيوثقافية حول العنف الممارس على المرأة داخل المجتمع الجزائري، نظرا للانتشار الواسع لهذه الظاهرة داخل الوسط المجتمعي، والآثار المترتبة على المرأة التي تعدّ الحصن الحصين لاستقرار المجتمع وثباته، ومعرفة الأشكال المتنوعة والمختلفة للعنف الممارس عليها، ومحاولة معرفة الأسباب الكامنة خلفه وتجنب عواقبه.

3- الخلفية السوسيوثقافية للعنف الممارس على المرأة داخل المجتمع الجزائري:

العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الجزائري من المواضيع المتجدرة في عمق التاريخ والثقافة والمجتمع، وقد ارتبط بالمكانة التي احتلتها المرأة الجزائرية في المجتمع منذ البدايات الأولى لمأسسته، والتي عرفت تغيرات صاحبت كل التحولات التي أنتجت مجتمعا جزائريا لا يمكن وصفه بالتقليدي مطلقا ولا بالحديث مطلقا، فهو مجتمع في طور التحول لم يحتفظ كليا بهيمنة النظام الأبوي ولم يلبس كليا ثوب الحداثة الذي فرضه الانفتاح على العالم طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا الأخير المرتبطة بتناقضات المرحلة الاستعمارية والتي انعكست على ضبط التوازنات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستقلال فنتج لنا في الأخير مجتمع جزائري متنوع ثقافيا في بناءه ودلالاته القيمية والمعيارية ليس بالنظر إلى المحددات الزمانية فقط، وإنما بالنظر إلى المحددات المكانية أيضا.

إنّ العودة إلى وضعية المرأة الجزائرية في ظل النظام التقليدي الأبوي يفتر الكثير من الممارسات التي تم الاحتفاظ والتمسك بها والحرص على إعادة إنتاجها من طرف كل التشكيلات الاجتماعية بناء على الخصوصية الثقافية التي يدخل فيها طبيعة التكوين النفسي والاجتماعي للسكان الأصليين -البربر- وكذا مختلف الحضارات الاستعمارية التي تعاقبت على المنطقة، ولعل وضعية المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري تتحدد بتلك المكانة التي احتلتها في الأسرة الجزائرية التقليدية التي تعتبر "أسرة ممتدة تضم جيلين أو أكثر، حيث تجمع بين الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد... يشتركون في مسكن واحد ويجمعون على مائدة واحدة لكن مع التفريق الواضح بين النساء والرجال والأطفال حيث يمنع الاحتكاك والاختلاط بعالم الرجال. (مسعود كسال، 1996، ص 15)

أي أنّ رجال العائلة يأكلون مع بعضهم ونساءها مع بعضهم وقد لا تلتقي الزوجة مع زوجها على مائدة الطعام، بل ويعتبر من غير اللائق أن تجلس البنت مع أبيها أو أخيها للأكل أو لتبادل أطراف الكلام، وفي الغالب تكون المرأة الكبيرة هي الوسيط بين العالمين؛ أي عالم الرجال وعالم النساء، وبالتالي فالأسرة في النهاية ما هي إلا مؤسسة اجتماعية تلقن فيها الدروس الأولى حول نظام تقسيم العمل القائم على الاختلافات الجنسية فتنشأ البنت تنشئة تتماشى مع الدور المنوط بها مستقبلا، خاصة في علاقة خضوعها وطاعتها للرجل، إذا تظهر العلاقات الاجتماعية في ظل النظام الأبوي التقليدي مهما كانت طبيعتها قائمة على "علاقة الخضوع، خضوع الصغير للكبير والمرأة للرجل والغريب عن الجماعة لصاحب النسب الصريح فيها والفلاح بدون أرض لملكها" (محمد حمداوي، 1998، ص 25)

وحتى يضمن هذا النظام عدم الثورة عليه والانحراف على معاييرهِ فإنه يستخر الفهم السطحي للقيم الدينية لتعزيز ثقافته التي تنتج باستمرار حتى من قبل النساء أنفسهن، فيرتخ في ذهن الفتاة والفتى منذ الصغر الفهم السطحي لمعنى القوامة الممنوحة للرجل والتي يبرز من خلالها كل الممارسات العنيفة المعلنة والخفية رغم أن الدين الإسلامي يؤكد في كلّ نصوصه على أهمية المرأة وتمثيلها لنصف المجتمع، فالمجتمع على حدّ قول البشير الإبراهيمي "كالطائر لا يطير إلا بجناحين وجناحاهما الرجل والمرأة، والأمة التي تحضّ الذكر بالتعليم تريد أن تطير بجناح واحد فهي واقعة لا محالة". (البشير الإبراهيمي، دون سنة، ص 339)

والدارس بصورة موضوعية في السلوكيات التي تحكم العلاقات القائمة بين الذكر والأنثى بما في ذلك العلاقات القائمة على العنف في غالبية المجتمع الجزائري يظهر العنف لديه وكأنه أداة تعبر عن الترابط أكثر من المرض والخلل، ذلك أن الرجل الذي يضرب زوجته يحبها ويغار عليها ويريد منها أن تكون أفضل النساء، والأب الذي يقيد حرية ابنته يعتقد أن الحرية تفضي إلى انحرافها وإضرارها بشرف العائلة لذا فهو بتقيده هذا يصونها ويحميها وما يؤكد هذا هو تقبل المرأة لوضعيتها ومساهمتها في إعادة إنتاج هذا النمط من العلاقات العنيفة الموجهة ضدها، فالمرأة التي تعاني من عنف زوجها أو أخيها أو والدها أو والد زوجها نجد أنها عندما تصبح أمّاً لامرأة أخرى تدعوها لتحمل العنف وعدم الثوران عليه، وتساند تسلط ابنها على ابنتها وتطالبه بحمايتها بل ونجدها تفضل إنجاب الذكر على الأنثى، وتمارس العنف على زوجة ابنها التي تضع شروطا كثيرة قبل استجلابها على أساس أنها المخوّل لأن يختارها، أي أن المرأة إذا تجاوزت مرحلة عمرية معينة (مرحلة الخصوبة) تنتقل من تقبل العنف والخضوع للعنف إلى ممارسة العنف وإعادة إنتاجه مادامت ستستفيد من مزايا هذا النظام لاحقا؛ وبالتالي فالمجتمع الأنثوي لا وجود له في ظل النظام الأبوي والمرأة الجزائرية هنا ما هي إلا شيء يخص رجلها، مستخر لخدمته جنسيا وماديا ونفسيا لا يجوز لرجل آخر خارج المحيط العائلي أن يحدثه أو يتعامل معه ولا حتى أن يعرف ملامح وجهه، إنها باختصار الهيمنة الذكورية التي حدّدها بورديو تحديدا دقيقا عند دراسته للمجتمع

القبائلي في الجزائر بقوله: "الهيمنة الذكورية خاصة كونية متجذرة في لاوعي الأفراد، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، ورغم أنها تعلن عن نفسها كمعطي طبيعي فهي تبقى في الأصل بناءً اجتماعيًا تاريخيًا ثقافيًا تنتجها وتعيد إنتاجها مجموعة من المؤسسات الاجتماعية". (بيار بورديو، 2009، ص 18)

وكما سلف وأوردنا أن المجتمع الجزائري لم يتحول كليا إلى مجتمع حديث ولم يحتفظ كليا بموروث النظام الأبوي أي هو مجتمع يكرس النظام الأبوي لكن بشكل لا يمكن تعميمه على كل فئات المجتمع، إذ أن "السلطة الأبوية التقليدية تزداد في الأسرة التقليدية الممتدة وتنخفض في الأسرة النووية الحضرية، كما أنّ الإناث أكثر عرضة لهذه السلطة من الذكور" (حطب زهير وعباس مكي، دون تاريخ، ص 8)

لذا فالتأمل في المجتمع الجزائري بصفة عامة والمدني بصفة خاصة يستطيع أن يلاحظ ذلك الاختلاف الثقافي بين الأسر الجزائرية في تعاملها مع المرأة، فنجد المرأة التي تمنح حرية كاملة من طرف رجال بيتها في السفر بمفردها والدراسة واللباس (حتى وإن تنافى مع القيم والمبادئ التي تمثل القاعدة التاريخية والدينية للمجتمع الجزائري)، كما نجد المرأة التي لا يسمح لها بالخروج من البيت لقضاء أبسط حاجياتها إلا مع رفيق (الأب، الأخ، الزوج، الابن، المرأة الكبيرة)، فضلا عن المرأة التي أخذت الحرية في بعض المجالات ولم تأخذها في مجالات أخرى، هذا طبعاً يتماشى من جهة مع درجة تحول الأسرة من تقليدية إلى نووية، ومن جهة أخرى مع الامتزاج الثقافي والحضاري الذي حصل بين شعوب العالم نتيجة للثورة المعرفية والتكنولوجية التي جعلت العالم قرية صغيرة يصعب فيه رسم الحدود الثقافية والمحافظة على العادات والتقاليد، خاصة الشعوب الأقل قدرة على التحكم في المعرفة، بالإضافة إلى تكدس سكان الريف في المدن والذي يرجع الكثير من الباحثين إليه تطور تحول الأسرة الجزائرية إلى النظام النووي، حيث صاحب عملية النزوح من وسط ريفي إلى وسط حضاري انتقال من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم أساساً على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي والتجاري. (محمد السويدي، 1985، ص 45)

إن هذا التحول الذي طرأ على قيم الأسرة الجزائرية كان له التأثير البالغ في تغيير النظرة إلى الأنثى أو الفتاة التي أجبر أهلها في بداية الأمر بحكم القانون الجزائري على تعليمها، الأمر الذي جعلها تلج عالم المدرسة ومن ثم الشغل وتعتبره ضرورة تؤجل من أجله الزواج فتأخر بذلك سن الزواج وارتبط بالحصول على الشهادة أو الاستقرار في وظيفة لا يتم الاستغناء عنها بمجرد الزواج أو الإنجاب، كلّ هذا أحدث مع الوقت إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وتداعت الأصوات المطالبة بضرورة مساهمة الرجل في تربية الأطفال، في المقابل أصبحت المرأة العاملة مسئولة اقتصادياً على أسرته أي أصبحت فاعلاً اجتماعياً ينتج ويملك؛ وبالتالي حصولها على شيء من السلطة، بل وكل السلطة في بعض الحالات خاصة مع تعالي الأصوات الحقوقية وإصدار العديد من القوانين الدولية والوطنية المطالبة بحماية المرأة من العنف، وبعقاب الطرف الممارس للعنف ضدها، فأصبح للأُم مثلاً مجال لإبداء رأيها في تسيير شؤون بيتها، كما ومنحت الفتاة مثل أخيها حق اختيار شريك الحياة، ولم تبقى تلك النكرة التي يتجهّم والدها عند ولادتها، وأصبح سفرها لتحصيل العلم مقبولاً اجتماعياً ولا ينظر إليه برية بل وأصبحت هي الأخرى تملك وتعود بالمنفعة المادية لأسرتها، كلّ هذا أدّى إلى اختفاء أشكال عنفية كانت تتعرض لها المرأة في ظلّ النظام الأبوي التقليدي، إلّا أنه في المقابل خلق إلى الوجود الاجتماعي أشكالاً أخرى من الممارسة العنيفة تحطّ من قيمة المرأة ككيان اجتماعي، فوجد مثلاً العنف الاقتصادي أين لا يمكن للمرأة أن تتصرف مطلقاً بعائد جهدها (الأجرة) سواء كانت في بيت والدها أو بيت زوجها، بل قد ينتزع منها العائد كليا في كثير من الأحيان، كما ظهر ما يعرف بالعنف في الشارع وفي مكان العمل ضد المرأة، والتحرش الجنسي وتجارة الجنس أين أصبحت المرأة كالسلعة تسوّق في سوق الرجال لا تحترم إنسانيتها ولا ينظر إليها إلا كجسد يرمى بعد الفراغ من استعماله من طريقه والأمر سيان بالنسبة للمرأة أي أن تغيير النظرة التقليدية نحو المرأة هو تغيير شكلي لم يلغي علاقات الهيمنة والخضوع وإنما قدّم صورة جديدة له تتماشى مع معطيات الواقع الجديد ومكانة المرأة فيه.

4- أشكال العنف الموجه نحو المرأة:

يتمظهر العنف الموجه نحو المرأة بأشكال مختلفة لا يمكن على الإطلاق وضع حدود بينها، ذلك أنها متداخلة خاصة من حيث الأثر الذي تتركه على المرأة (تعرض المرأة للضرب مثلاً يوقع أثراً جسدياً وأثراً نفسياً أيضاً) كما أنّ خصوصية هذا العنف تنبع من الخلفية التاريخية والسوسيولوجية القابعة وراء ظهوره في الوجود الاجتماعي ما يجعلنا في الأخير نصف كلّ أشكاله بمختلف التأثيرات التي تتركها على المرأة بأنه عنف

رمزي محتجب لا يظهر للعيان تتغير مظاهره بتغير محددات المكان والزمان وكذا المكانة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تحتلها المرأة؛ وبالتالي نحاول الحديث هنا عن بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة حسب خصوصيات المجتمع الجزائري بصفة عامة، ومجتمع الدراسة بصفة خاصة.

1- العنف الجسدي: يعتبر العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحا، وهو عنف مباشر، عرّف من طرف منظمة العمل الدولية العنف بأنه "استخدام القدرة الجسدية ضد شخص آخر أو مجموعة أشخاص ينتج عنها أذى جسدي أو نفسي أو جنسي، وهو يشمل الأفعال المحتوية على الضرب، التّركل، الصّفع، الخنق، الضرب بأداة حادة، الدفع، العض والمسك. (organisation internationale du travail et conseil internationale des infirmier; 2002, p 3)

من التعريف يتضح أن العنف الجسدي الموجه نحو المرأة عنف ظاهر للعيان تستخدم فيه قوة بدنية، أي استخدام اليدين والرجلين بحيث توجه اللكّات والضربات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم، كما قد يتم اللجوء إلى أدوات أخرى في ممارسة العنف الجسدي مثل الكرسي، الزجاج، العصا أو السكين...، أي أنّ العنف الجسدي فعل أو امتناع عمدي (أي عدم منع الأذى عن المرأة متعمدا) يمس سلامة جسم المرأة ويؤدي إلى الإخلال الطبيعي لوظائف أعضائها، أو ينقص من تكامل الجسد، أو يوجد ألما لم تكن تشعر بها قبل الاعتداء عليها بالعنف الجسدي، ونظرا لكون العنف الجسدي عنفاً ظاهراً وملموساً يمكن تقديم الدليل عليه، فإن القانون يعاقب على هذا السلوك ويردعه حسب درجة خطورته وآثاره الواقعة على الضحية والعقوبة هنا تتوقف على مدى إبلاغ المرأة القائمين على تطبيق القوانين عن العنف المتعرضة له.

2- العنف النفسي: العنف النفسي هو كل سلوك يقوم على الإساءة النفسية للمرأة من إضعاف ثقتها بذاتها والإخلال بإحساسها بالقدرة والثقة، ويبدأ بالنقد غير المبرر والتهكم والسخرية والإهانة والبذاءة والاستخدام الدائم للتهديد، وإثارة الشائعات، المراقبة، الإحراج، توجيه اللوم، إساءة الظن، ويعتبر العنف النفسي من أخطر أنواع العنف، ذلك لأنه عنف غير محسوس أو غير ملموس وليس له أثر واضح، وإنما آثاره المدمرة تقع على الصحة النفسية للضحية، ويتمظهر العنف النفسي الواقع على المرأة في مجموعة من الصور:

✓ العنف باستخدام الألفاظ أو الكلام: يعد العنف اللفظي من أشد أنواع العنف خطرا على الصحة النفسية للمرأة، حيث يترك آثارا واضحة للعيان، يتم فيه توجيه الفعل مباشرة إليها باستخدام ألفاظ هجومية مباشرة، وهو عنف يقف عند حدود الكلام والإهانات، ومن أشكاله السب والشتم، واستخدام الألفاظ البذيئة بحق المرأة، الصراخ الدائم والقاسي على المرأة لإنجاز العمل على أساس أنه أفضل وسيلة للتواصل معها.

✓ العنف باستخدام التهديد: التهديد هو "التوعد باستخدام القوة المادية أو السلطة (قوة نفسية) ينتج عنه أذى جسدي، جنسي، نفسي، أو آثار أخرى سلبية للأفراد أو الجماعات الموجه التهديد نحوهم" (opcit, p 05)، ويتم التهديد بأشكال متعددة منها التهديد بالضرب أو التهديد بالطلاق، أو التهديد بتقييد الحرية أو التهديد بالإرغام على مالا تحبه المرأة، التهديد بفرض عقوبات.

✓ العنف باستخدام الإيحاءات أو الإشارات أو الامتناع عن القيام بفعل ما: المقصود هنا هو الممارسة العنيفة السلبية أي التي تحدث أثرا رغم عدم تلفظ الفاعل بأي كلمة، ويبدو هذا الشكل من العنف في مجموعة من المظاهر: الامتناع عن الكلام معها، توجيه نظرات الازدراء والاحتقار والاشمئزاز والتوعد نحوها، التمييز في التعامل بينها وبين الرجل، التكم معها بالإشارة كأن يطلب منها الذهاب أو السكوت باليد، عدم ردّ التحية عليها، عدم الجلوس والتوم معها (في حال الزوج)، عدم الأكل معها أو الامتناع عن أكل الطعام الذي تعدّه، عدم الاهتمام بها وبكل ما يعينها، وعدم الاعتناء بها في حال المرض والامتناع عن تقديم المساعدة لها.

3- العنف الجنسي: الحديث عن العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الجزائري من الخصوصية بمكان، ذلك أنه يضعنا أمام أحد أكبر الطابوهات التي لا يمكن الحديث عنها على الأقل بشكل علني أو خارج الإطار الأكاديمي "لأنه مع العنف الجنسي يصل القهر الذي يمارس على المرأة درجة صارخة يختزل المرأة إلى حدود جسدها ويختزل هذا الجسد إلى بعده الجنسي: المرأة مجرد جنس أو أداة للجنس، وعاء للمتعة، هذا الاختزال يؤدي مباشرة إلى تضخم البعد الجنسي لجسد المرأة بشكل مفرط وعلى حساب بقية أبعاد حياتها... كما يفجر كل مخاوفها الوجودية حول حلول كارثة ما تعصف بوجودها، هاجس المرأة قبل الزواج يتحوّل إلى قلق حول غشاء البكارة وسلامته وإلى قلق حول قدرات الجسد على حيابة إعجاب الرجل. (مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوج، 2008، ص 214)

لذا نجد الواقع يطلنا على هروب وانتحار أو محاولات انتحار فتيات مارسن الجنس خارج الأطر المسموح بها اجتماعيا خوفا من رفض وعقاب المجتمع بكل تشكيلاته عليهن والذي -المجتمع- يغفر ويتجاوز على رجال وقعوا في نفس الفعل، إن خصوصية العنف الجنسي مقارنة بباقي أشكال العنف تزداد تعقداً، أو بالأحرى كلما اتجهنا إلى الفضاء الداخلي الخاص بالمرأة إذ أنه وبمجرد ذكر العنف الجنسي تتجه الأنظار بالتركيز على الاغتصاب أو التحرش الذي تتعرض له المرأة من قبل أشخاص خارج محيطها العائلي الذي يعتبر هو الآخر في حقيقة الأمر وسطا يمارس فيه العنف الجنسي ضد المرأة، خاصة الزوج الذي نطقت المرأة منذ البدايات الأولى لتنشأها الاجتماعية على أنها الخادمة الحجولة المسالمة والمستسلمة لكل رغباته الجنسية متى أراد هو ذلك دون مراعاة لرغبتها التي لا يجب أن تعبر عنها، وإلا خرجت من دائرة الحشمة، وإذا تحدثنا عن عدم دقة الإحصائيات المقدمة عن العنف ضد المرأة فإنها تزداد عدم دقة إذا خصصنا الحديث عن العنف الجنسي الذي كشفت بعض الدراسات عن شدة خطورته بالأرقام المعلن عنها (وما خفي أكبر)، حيث أحصت مصالح الدرك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 أي في مدة 6 سنوات حوالي 5 آلاف فعل محل بالحياء وفي عام 2009 فقط أكثر من 1421 حالة اعتداء جنسي تعددت صوره وأشكاله والأطراف المتسببة فيه (قنيفة نورة، 2012، ص 174)

وبالتالي العنف الجنسي يظهر في كافة الفضاءات داخل المحيط العائلي للمرأة وخارجه ومن أشكاله: الانتهاك الجنسي للزوجة، الاغتصاب، التحرش أو المضايقة الجنسية وسندقق في تعريف العنف الجنسي من خلال التدقيق في مظاهره:

- التحرش أو المضايقة الجنسية:

يعرف مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية التحرش الجنسي بأنه "كل فعل ذو طبيعة جنسية يصدر بحق الإنسان ذكراً كان أو أنثى، بشكل مباشر أو غير مباشر، يتخذ الشكل الشفهي أو الجسدي، يصدر عن أشخاص لا يشعرون بالأمن والاستقرار؛ وبالتالي يتم تعويض ذلك بغرض سيطرتهم ومضايقتهم للآخرين، إذ يختار المعتدي الضحية التي يعتقد أنها ضعيفة" (أمل سالم العواودة، 2009، ص 27).

من التعريف يتضح أن التحرش لا يكون دائماً من ذكر نحو أنثى، وإنما قد يتجه التحرش نحو ذكر وقد تمارسه أنثى؛ وبالتالي فهو عبارة عن "سلسلة من الأفعال تبدأ من سلوك علني بالنظرة أو القول، مؤسس ومبني على أساس الجندر وتنتهي إلى سلوك عنيف ومهيمن مؤسس أيضاً على أساس الجندر" (مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوج، المرجع السابق، ص 212)

ويعني استخدام مصطلح الجندر وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيا لا علاقة لها بالاختلافات العضوية المتمثلة في الأعضاء التناسلية، وعلى هذا الأساس تختصر منظمة العمل الدولي تعريف التحرش الجنسي في كونه "كل السلوكيات ذات الطبيعة الجنسية غير المرغوب فيها، يكون على أشكال مختلفة تبدأ باللمس لتنتهي إلى الاتصال الجنسي". (opcit, p 4)

- الانتهاك الزوجي للمرأة:

يندرج هذا الشكل في إطار العنف الزوجي الذي يعرف بأنه "كل أشكال الإيذاء الواقعة على الزوجة من زوجها أو مما يقره عليها المجتمع في المواقف والظروف المختلفة كان جسدياً، نفسياً، معنوياً، أو بالتهديد والحرمان بطريقة تعني مصادرة حق الزوجة في المساواة مع زوجها وإلزامها مركز التبعية ضمن نسق العلاقات الزوجية. (أمل سالم العواودة، المرجع السابق، ص 11)

والانتهاك الجنسي للزوجة هو الأذى ذو الطبيعة الجنسية، ويعرف بأنه لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته من غير مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي، أو رغبتها الجنسية، وعنف الزوج الجنسي لزوجته أشبه بالاغتصاب، ذلك لأنه يدخل في نطاق إجبار المرأة على ممارسات جنسية لا ترغب فيها أو تؤذيها، إلا أن خصوصية العلاقة بين المرأة وزوجها كطرف معترف لها مقارنة ببقية الأطراف تجعل من أشكال العنف التي يمارسها الزوج على زوجته متداخلة مع بعضها البعض، من حيث الأسباب المؤدية إليها والنتائج المترتبة عليها، فعدم امتثال المرأة مثلاً لمتطلبات ومستلزمات دورها الأسري كزوجة وأم قد يؤدي بزوجها إلى عدم مراعاة رغبتها الجنسية وتحقيق الإشباع الجنسي لها، أي يكفني بتحقيق رغبته فقط وفي المقابل عدم حصولها على إشباع جنسي، أو إرغامها على وضعيات جنسية لا تناسبها يؤثر مباشرة في أداؤها لأدوارها الأخرى أي أن "الحاجات الجنسية لدى المرأة هي رغبات حياتية ونفسية في وقت واحد تقلل من التوتر الذاتي والاجتماعي وتتدخل عوامل الثقافة والتقاليد والدين والتطور الاجتماعي في التحكم بهذا النشاط الجنسي ونوعيته وانحرافاته، ومن هنا فإن إحباط المرأة وعدم حصولها على الإشباع الجنسي في الحياة الزوجية يمكن أن يولد لديها ضغوطاً نفسية تعمل على إحساسها بالعجز والوصول بها إلى الاحتراق النفسي. (جاجان جمعة الخالدي ورشيد أحمد، 2013، ص 103)

- الاغتصاب:

يعتبر الاغتصاب حسب التعريفات السابقة آخر مرحلة من مراحل التحرش الجنسي، وللتدقيق أكثر يعرف بأنه "حالة التحرش والتلاصق بأعضاء الجنس سواء اقترن ذلك بإيلاج القضيب في المهبل أم لا، وذلك دون موافقة الأثنى ورضاها، وهو من أكثر أنواع العنف وحشية وأشدّها تدميراً للروح والبدن، وله آثار حادة على الضحية وأسرتها تمتد إلى نهاية العمر، وتعتبر جريمة جنسية معناها اللغوي الفسق بالإكراه، ويعني ممارسة الجنس أو الجماع دون موافقة الطرف الآخر. (عبد الرحمان العيسوي، 1990، ص 144)

والحديث عن العنف الجنسي قبل كل شيء يشترط عدم وجود رغبة أو موافقة للمرأة على ما يمارس عليها، إذا لا يمكن أن نسمي اغتصاباً عملية الدخول في علاقة جنسية كاملة بين ذكر وأنثى إذا كانت نابعة عن إرادة ورغبة حتى وإن خرجت عن ما هو مقبول اجتماعياً بما فيها ما يطلق عليه "الزنا"، أي أنه لا يمكن اعتبار الزنا عنفاً جنسياً لأنّه يحدث بموافقة الطرفين.

- العنف السوسيوثقافي:

إن وضع تحديد دقيق للعنف الموجه ضد المرأة من الصعوبة بمكان كما أردنا سابقاً؛ لذا نجد تبايناً في اصطلاح بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة بين الباحثين في هذا المجال، وما أردناه هنا من خلال الحديث عن عنف سوسيوثقافي هو كلّ الممارسات العنيفة الواقعة على المرأة في المجال الثقافي والاجتماعي والتي تظهر أكثر في الثقافات التي تحول دون المساواة بين الرجل والمرأة طبعاً على مستوى الوعي والممارسة، وهو يعني حرمانها من ممارسة حقوقها الاجتماعية وانقيادها وراء متطلبات الرجل الفكرية والعاطفية، ويتجلى في مجموعة مظاهر منها الحدّ من انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها، الحرمان من العمل ومتابعة التعليم، الحرمان من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب، التدخل في علاقاتها الشخصية، التدخل في اختيار الأصدقاء وعلاقتها بالجيران، حرمانها إبداء الرأي في قرارات الأسرة وحتى قراراتها الشخصية، التدخل في طريقة لباسها، وكل هذا من أجل الحدّ من نشاطها وعملها وإبقائها ضمن محيط البيت. (أمل سالم العواودة، المرجع السابق، ص 30)

وهذا ما نجد وسائل الإعلام تترجمه في كثير من المحطات والبرامج التي تعمل معظمها على تكريس الصورة التقليدية للمرأة وتحصر اهتماماتها في أمور الأسرة، الطبخ، آخر صيحات الموضة، التفصيل والخياطة، المكياج، العطور... أي أنّ مجال اهتمام المرأة ترسم له حدود مسبقة حتى في الأطر التي تدعي أنها تُخرج المرأة من فضاءها الداخلي، وعلى النقيض مما سبق قد يظهر العنف السوسيوثقافي الموجه ضد المرأة في المبالغة في إلغاء كل الضوابط والقيم والخصوصية الثقافية للمجتمعات التي تضمن للمرأة الحد الأدنى من إنسانياتها وكرامتها خاصة في ما يخص الجانب الجسدي لها كأنثى، وهذا باستغلال التقدّم التكنولوجي في مجال وسائل الإعلام والاتصال، أين أصبح الهم في كثير المجالات والقنوات والمواقع الإلكترونية "عرض المرأة وبالأخص جسدها كوسيلة لجذب المشاهدين للدعاية والإعلان وكذا الإغراء الجنسي والأبشع من ذلك كلّ تجارة الجنس الرخيص الذي ينتزع إنسانية المرأة ويجعل منها مجرد سلعة للمتعة الرخيصة، وبهذا أصبحت المرأة الرخيصة تسعى لاستغلال جسدها ومفاتها حسب معادلة العرض والطلب في السوق التجاري الذي هو سوق ذكوري بالدرجة الأولى. (إبراهيم الحيدري، 2003، ص 13)

أي أنّ المرأة اختزلت جسدها في تجارة تهدف إلى تحقيق ربح اقتصادي من خلاله، فنجدها تعرض ملابس داخلية وحفاطات الدورة الشهرية وتظهر في وضعيات جنسية مثيرة تلعب دوراً كبيراً في الإثارة الجنسية.

- العنف الاقتصادي:

والمقصود به هو الآخر ما تعلق بالمرأة، حيث يأتي النظام الاقتصادي كغيره من الأنظمة لفرض سيطرته وسيادته على حياة المرأة بتثيبت علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل، مانحاً الرجل حق ملكية الأسرة وسيادتها كونه الوحيد الذي يقوم بالإسهام الاقتصادي للأسرة، وبذلك يعد الدور الاقتصادي للمرأة دوراً ثانوياً مهماً. (أمل سالم العواودة، المرجع السابق، ص 44)

أي أنّ عدم امتلاكها للرأس المال المادي مقارنة بالرجل وحصرها في فضاء منزلي تقوم فيه بالعمل المنزلي غير المأجور ساهم في جعلها عرضة للعنف، ورغم أنها انخرطت في سوق العمل وأثبتت وجودها، إلا أنّ هذا لم يسهم في النهاية إلّا في ظهور ممارسات عنفية جديدة مقابل زوال أخرى، أي أن كونها مالكة للرأس المال المادي لم يخلصها من العنف الواقع عليها وإنما أوجد عنفا يمكن إدراجه ضمن العنف الاقتصادي الذي يمكن الحديث عنه من خلال أهم مظاهره:

- أول مظاهر العنف الاقتصادي هو حرمان المرأة من العمل، أي من الحصول على أي مدخول مادي وبالتالي من المشاركة الاقتصادية للرجل التي سيقابلها مشاركة في اتخاذ القرارات سواء كانت خاصة بها أو غيرها مما يجعلها في النهاية تفضّل تحمّل كل أشكال السيطرة عليها من قبل الرجل مقابل أن يغطي هو مصاريفها، كما أنّ عدم تغطية مصاريف المرأة وتلبية حاجاتها الضرورية تدلّل هي الأخرى على العنف الاقتصادي.
- في حال السماح للمرأة بالعمل يتبيّن مظهر آخر يتمثل في أخذ مال المرأة والاستيلاء على راتبها الخاص، أو عدم إعطاءها الحرية الكاملة في التصرف في أموالها، وقد يكون هذا العنف في كثير من الأحيان بإرادة المرأة التي تحاول أن تدفع للرجل سواء كان أبا أو أخا أو زوجا ثمن السماح لها بالخروج من فضاءها الداخلي.
- حرمان المرأة من الميراث: إن الحديث عن المرأة والميراث في المجتمع الجزائري يعلن ثورة على كل المرجعيات التي يبرّر بها عادة الموروث الثقافي في كثير من ممارساته حتى وإن كانت عن طريق فهم خاطئ لها، فالدين الإسلامي (المرجعية الدينية) يؤكد صراحة في نصوص كثيرة على أحقية المرأة في الميراث بغض النظر عن مقداره الذي يُعدّ دون مقدار الرجل في كل الأحوال -الذي يقع معها في نفس درجة القرابة- يقول الله تعالى في سورة النساء: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 07).

4- أسباب العنف الموجه نحو المرأة:

إنّ العنف ضد المرأة ظاهرة ديناميكية مركبة تجتمع مجموعة من العوامل لخلقها، وبالتالي لا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط، أي أنّه يُخلق إلى الوجود الاجتماعي بفعل مجموعة من العوامل الفردية والاجتماعية، حيث تتمثل الأسباب الفردية في تلك المرتبطة بقبالية المرأة للتعنيف من جهة وبالأَسباب المرتبطة بالاستعداد التعنيفي للطرف المعنف لها من جهة أخرى، أي أنّ خصائص المرأة الفيزيائية كضعف البنية الجسمية والخصائص المتعلقة بشخصيتها كعدم ثقتها بنفسها، وتكوينها بصورة سلبية نحو ذاتها، وكونها أقل استقلالية وأكثر لا استقرار، تسامحها وتقبلها للممارسة العنيفة عليها، دلغها، عدم خضوعها للرجل، عدم امتثالها للدور الأسري المرسوم لها اجتماعيا، تمزدها على قوانين المجتمع قد يكون سببا في تعرّضها للعنف، أما العوامل الاجتماعية فتحدّد انطلاقا من تحديد طبيعة المكانة التي تتموقع فيها المرأة في أسرتها ومجتمعها والتي تفسّر لنا الكثير من الممارسات التي توجّه نحوها، وإذا تحدثنا عن نظام أبوي عمق جذوره عبر زمن طويل امتد حتى بعد زواله بشأن الوضعية الدولية للمرأة فإننا سنرجع إليه أولا أي تدريب اجتماعي خاطئ أو ناقص خلق للوجود الاجتماعي تنظيمات اجتماعية تهمش وتعنف المرأة وبالتالي " العنف ضد المرأة قد يعود لأسباب اجتماعية تاريخية أساسها أساليب التنشئة الاجتماعية التي تجعل الذكور أكثر سيطرة وتحكّمًا، كما قد يرتبط بطريقة تفكير الرجل وإيديولوجيته التي ترى أنه لا بدّ أن يكون مسيطرا على الأشياء والمؤسسات والمرأة جسديا واقتصاديا وسياسيا ونفسيا لا تعود إلى الفروق البيولوجية، بل تعود إلى ما تسمح به الثقافة وما يسمح به المجتمع بالنسبة للذكور والإناث، وما يتوقعه المجتمع من الجنسين، بل إن الذكورة والأنوثة لا تحدّد بالصفات التشريحية ولكن باختلاف الفروق الثقافية والتوقعات الاجتماعية ومن ثمّ فالأفعال والممارسات العنيفة منطقيا هي محصلة عملية التنشئة الاجتماعية... حيث تشكل لدى الأفراد في المجتمع الواحد المعايير التي يلجئون إليها في التعامل لاسيّما أن هذه المعايير هي قواعد غير مكتوبة تحدّد السلوك المقبول من غير المقبول. (مصمودي زين الدين، 2003، ص 44)

فالطفل الصغير الذي يرى والده يعنف أمه، بل والذي يمارس عليه عنف هو الآخر لا يملك في النهاية إلّا أن يكتسب هذا السلوك ويعيد ممارسته عندما تسمح له الفرصة بذلك، ورغم الدور الكبير الذي تلعبه التنشئة الاجتماعي للأفراد في تفسير العنف الموجه للمرأة إلّا أنه هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية على غرار ضعف الضبط الاجتماعي والتشريعات والقوانين المجتمعية وعدم مسايرتها للتغير الاجتماعي والثقافي والتساهل في تطبيق العقوبات على الرجل المعتف للمرأة، وهنا نتحدث على مستوى الممارسة والتطبيق الفعلي للقوانين وليس التشريع فقط، كما أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة من ضعف القدرة الشرائية للفاعل الاجتماعي وارتفاع عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في منزل واحد (أسرة ممتدة)، البطالة، الانحراف، الإدمان، التفكك الأسري، انتشار ثقافة الإعلام العنيف، نقص وسائل الترفيه كل هذه عوامل اجتماعية تفسر بشكل مباشر وغير مباشر العنف الموجه ضد المرأة.

5- التمثلات الاجتماعية للعنف الموجه نحو المرأة:

ارتبطت أولى المقاربات العلمية للتمثل الاجتماعي بمحاولات عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم الذي أثار مصطلح التمثل الجماعي *Représentation collective* عندما حاول إبراز خصوصية التفكير الجماعي عن التفكير الفردي معتبرا أن التمثل الجماعي إحدى الآليات التي تؤكد أسبقية الاجتماعي عن الفردي، وقبل هذا أشار إمانويل كانط في ثورته المعرفية المرتبطة بأدوات وشروط المعرفة إلى أن أفكارنا ومعارفنا هي نتاج أطر وبنيات ذهنية، وأن المعرفة النهائية للواقع هي معرفة مستحيلة. (حيرش جمال، 2006، ص 122، 123، 125).

وبالتالي "تمثل شيء ما أو لشخص ما ليس نسخة عن الواقع، أو الفكر، أو الجزء الذاتي للموضوع، أو الجزء الموضوعي في الفرد، إنه سيروية بناء العلاقة بينهم، إذا فكل تمثّل بالأساس هو إيجاد العلاقة مع العالم والأشياء. (بوخريسة، 2006، ص 257)

وبمعنى أوسع فهو يدلّ على نمط تفكير اجتماعي عملي موجه نحو فهم المحيط في كل ميادين والتحكم فيه من خلال تصنيف الموضوعات إلى مجموعات متميزة على أساس خصائص مشتركة تجمعهم كأن نصنّف الفاعلين حسب مؤشرات جسمية أو انتماءات اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو أن نطلق أحكاما جماعية من منطلق تصرفات فردية هذا ما جعل التمثلات الاجتماعية تتميز بنوع من الثبات النسبي، ولا تتغيّر إلا بتغير عناصر الواقع وتغيّر إدراك الفرد لهذه العناصر (تساهم في إعادة تشكيل عناصر الواقع الاجتماعي)؛ وبالتالي فالتمثلات توجه سلوك الفرد وتحدد استجاباته تجاه المثيرات الداخلية والخارجية، وبالتالي يرتبط التمثل الاجتماعي للعنف من طرف المرأة أو الرجل ترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة القيم التي تم اكتسابها حول الموضوع والمنسوجة بإتقان من طرف كلّ مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعمل ضمن ثقافة معينة على بناء حاجز قوي مقاوم للتغيير من الصعب اختراقه لذا فالتمثل هو الذي يعمل على جعل سلوكنا يتغير من وضعية اجتماعية إلى أخرى وما العنف الذي تتعرض إليه المرأة إلا عبارة عن الشكل الخارجي والمرئي لمجموعة التمثلات الاجتماعية التي يحتملها أطراف العملية العنيفة حوله، أي أنه وراء كل سلوك ظاهري دافع واتجاه جماعي أدى ودفع إلى حدوثه على الشكل الذي ظهر لنا به، من هنا نعتبر أي ممارسة عنيفة مهما كان شكلها (جسدية، نفسية، جنسية، سوسيوثقافية، اقتصادية) مشرعة ومبررة من قبل الطرف الممارس لها، والذي ظهر سلوكه العنفي كترجمة لميول واتجاه جماعي مشكل مسبقا حول المرأة ومكانتها الاجتماعية وكذا طريقة ولغة التعامل معها وهو سلوك -العنف- في كثير من تجلياته مقبول من طرف المرأة ضحية السلوك العنفي على اعتبار أيضا تمثلها لذاتها وجسدها ومكانتها الاجتماعية وأدوارها المخصصة في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل وطبيعة علاقتها بالرجل سواء كان أبا أو أخا أو زوجا أو ابنا أو شخصا خارج محيطها العائلي، وحتى لو لم تقبل المرأة هذا السلوك فإنها لن تقبل أيضا الثورة عليه، وهذا ما يبرّر الصعوبات التي تواجه دراسة موضوع العنف ضد المرأة من الناحية الإحصائية أين يقف الباحث عاجزا على قياس الظاهرة قياسا دقيقا أو حتى يقترب إلى الدقة، وبالتالي التمثل الاجتماعي للعنف ضد المرأة يقف حائلا أمام اختصار الظاهرة إلى موضوع قابل للقياس ويوجهننا إلى مقارنة أشكاله وأسبابه وتمثلاته الاجتماعية.

خاتمة:

تعيش المرأة الجزائرية ازدواجية بين الخضوع لممارسات المجتمع التقليدي أو التمرد عليه في محاولة لإكسابه حلّة الحداثة التي تحتم عليه أن يحدث قطعة مع موروثه التاريخي والثقافي، وهذه الازدواجية تختلف من امرأة لأخرى حسب درجة اعتمادياتها الاقتصادية على الرجل من جهة وحسب الأسرة التي تنتمي إليها من جهة أخرى (أسرة ممتدة أو نووية أو في طور الانتقال من الممتدة إلى النووية) بالإضافة إلى مستوى التعليم الذي حصلته، إلا أن الواقع الاجتماعي المأموس أثبت وجود المرأة المستقلة اقتصاديا إلا أنها تتعرض لشتى أشكال العنف بما فيها العنف الاقتصادي الذي يحرمها من عائد عملها كما وجدت المرأة التي تنتمي لعائلة نووية، إلا أنها لا تتمتع بالقدر الذي يتمتع فيه الرجل بحرية اتخاذ القرار، أما المستوى التعليمي العالي فلم يمنع هو الآخر من تعرض المرأة لكافة أشكال العنف، إذا الإشكال ليس في نظام تقليدي أبوي لأنه حتى وإن مارس أشكال من العنف عليها فإنه دفع عنها أشكالا أخرى من العنف وليس الحل في نظام يساوي كليا في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة لدرجة لا تراعي الاختلافات النفسية والبيولوجية بينهما، وإنما يكمن في طريقة فهم وتمثل هذه الأنوثة والذكورة المتجذرة في لا وعي الأفراد والتي ترسم حدودا وأدوارا اجتماعية مسبقة تظهر وكأنها معطى طبيعي مؤسس على ذلك الاختلاف البيولوجي؛ وبالتالي لا يمكن تغير الوضعية التي جعلت المرأة في موقع المهيمن عليه إلا بإحداث ثورة معرفية تقلب موازين القوى المادية والرمزية بين الجنسين.

المراجع:

* القرآن الكريم، سورة النساء، الآية 07.

1. المرصد الوطني للمرأة وآخرون، النشرة الإخبارية الوطنية، التلفزيون الوطني الرسمي الجزائري، 2014/11/25.
2. حطب زهير وعباس مكي، السلطة الأبوية والشباب، بيروت، معهد الإنماء العربي، دون تاريخ.
3. محمد السويدي، من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري، مجلة المجاهد، عدد 1314، سبتمبر 1985.
4. بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، المنظمة العربية للترجمة (مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت، الطبعة الأولى، 2009.
5. البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، الجزء الرابع، الجزائر، دون طبعة، دون سنة.
6. بركات حلم، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية في المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1981.
7. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، 1983.
8. محمد حمداوي، المرأة بين الأسرة والمجتمع، الازدواجية والعنف المعنوي، الملتقى الوطني حول المرأة "نساء" وجهات نظر مختلفة وتعددية أفكار، وزارة التضامن، 1998.
9. بوخريسة بوبكر، المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة الجزائر، 2006.
10. حيرش جمال، التمثيلات الاجتماعية، أسس المقاربة النظرية وآفاق البحث في الحقل السيكلوسوسيولوجي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، سداسية محكمة تصدر عن جامعة جيجل، العدد الأول، الجزائر، 2006.
11. مصمودي زين الدين، مدخل نقدي لتفسير ظاهرة العنف من خلال التنشئة الاجتماعية بين تبريرات الواقع والأنموذج المعياري، في العنف والمجتمع، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، الجزائر، 2003.
12. إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، دار الساق، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
13. مسعود كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون طبعة، 1996. ص 15
14. جاجان جمعة الخالدي ورشيد أحمد البرواري، الاحتراق النفسي لدى المرأة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
15. أمل سالم العواودة، العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، دون طبعة، 2009.
16. قنيفة نورة، الشباب والعنف... أو معادلة الذكورة والضعف الأنثوي.. العنف الجنسي نموذجا، مداخلات الملتقى الوطني حول الشباب والعنف في المجتمع الجزائري، منشورات جامعة جيجل، 2012.
17. مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوج، العنف ضد المرأة دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.

18. organisation internationale du travail et conseil internationale des infirmier; directives générales sur la violence au travail dans les secteur de la santé , première édition , imprimé en suisse maquette p.a.o, genève, 2002.

19. organisation internationale du travail et conseil internationale des infirmier, opcit.

20. organisation internationale du travail et conseil international des infirmier.

الآليات الدولية لحماية النساء من جرائم العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة

د/ بن ناصر فايزة (جامعة البليدة 2)

د/ حوسين حياة (جامعة البليدة 2)

ملخص:

العنف الجنسي ضد النساء خلال النزاعات المسلحة لازال وللأسف الشديد منتشرا بكثرة، أين تواجه النساء أشكالا شتى من العنف والانتهاك ضد سلامتها الجسدية كالاغتصاب، الاسترقاق الجنسي، الإكراه على البغاء، الحمل القسري، التعقيم القسري وأشكال أخرى من العنف الجنسي ذات الخطورة الماثلة، ولمواجهة هذه الانتهاكات جرّم القانون الدولي هذه الجرائم المرتكبة في حق المرأة، ووضع ميكانيزمات دولية لمكافحة كاللجنة الدولية للصليب الأحمر وهيئة الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العنف الجنسي، النزاعات المسلحة، الآليات الدولية.

Résumé:

La violence sexuelle contre les femmes dans les conflits armés est malheureusement encore courante, ou les femmes se trouvent confrontées à plusieurs formes de violences et d'atteinte à leur intégrité physique, à savoir le viol, l'esclavage sexuel, prostitution forcée, grossesse forcée, stérilisation forcée, ou toute autre forme de violence sexuelle de gravité comparable. Face à cette situation le droit international a incriminé ces actes de violences à l'égard des femmes, et a mis en place des mécanismes internationaux pour lutter contre ces crimes tel que le CICR, l'ONU, et la CPI

Mots clés: la femme, la violence sexuelle, les conflits armés, mécanismes internationaux.

مقدمة:

إن النساء يتعرضن باعتبارهن فئة هشة في مختلف المجتمعات ولأسباب متعددة إلى أصناف مختلفة من العنف الذي يمارس عليها، ليس فقط لكونها عضوة في فئة هشة أو لأن لها حاجات خاصة، بل أيضا وبالأساس لأنها امرأة، ويعرّف هذا النوع من العنف حسب ما ورد في الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لسنة 1993 في المادة 01 بأنه: [...] القائم على نوع الجنس ويؤدي إلى، أو من المرجح أن يؤدي إلى ضرر أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بارتكاب مثل هذا العمل أو الإكراه أو الحرمان القسري من الحرية سواء في الحياة العامة أو الخاصة].

ويعتبر العنف الجنسي من أخطر أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة، ويمتد ويتفاقم هذا الأخير خلال النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، كونها تنتج أجواءً وأنماطاً سلوكية عدائية ناجمة عن انتشار ثقافة عسكرية تضيي الشرعية على استباحة الكثير من القيود النازمة للحياة المجتمعية والدولية وقت السلم؛ وبالتالي تصبح الفئات المدنية أكثر عرضة لانتهاكات الجنود والمسلحين، وعندما يحصل ذلك فإن النساء ليس فقط لكونهن مدنيات وإنما بسبب التمييز المسبق الواقع عليهن أصلا في أوقات السلم أيضا، يكنّ أول وأكثر المتعرضين لهذه الاستباحة والمعانين من جرائمها، وهذا ما دفع بكونفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة ليخاطب المؤتمر الذي تم بين وكالات الأمم المتحدة حول "عالم خالٍ من العنف ضد المرأة" في نيويورك في 1999/03/08 بالقول: "العنف ضد المرأة انتهاك محز لحقوق الإنسان الأساسية، يتجاوز الحدود الجغرافية، الثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، ولهذا فإن ظاهرة العنف ضد المرأة في وقت السلم كما في وقت الحرب في المساحة العامة كما في المساحة الخاصة تحتاج إلى

التصدي بكل الوسائل، خاصة عن طريق القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية، وتعزيز مفهوم المسؤولية الجنائية للجرائم التي ترتكب وقت النزاعات المسلحة".

وعليه؛ فقد أولى المجتمع الدولي أهمية بالغة لمسألة حماية المرأة خلال النزاعات المسلحة، لاسيما حمايتها من الانتهاكات الجنسية، وذلك من خلال إيجاد آليات دولية متعددة هدفها توفير الحماية اللازمة لحقوق المرأة أثناء الصراعات والنزاعات الدولية من ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اللجنة الدولية لتقصي الحقائق، المحكمة الجنائية الدولية، مجلس الأمن.... إلخ. من هذا المنطلق ارتأينا تناول موضوع الآليات الدولية لحماية النساء من جرائم العنف الجنسي خلال النزاعات المسلحة وذلك من خلال تناول كل من آليات القانون الدولي الإنساني في القسم الأول، يليه في القسم الثاني آليات العمل الدولي.

المبحث الأول: آليات القانون الدولي الإنساني لحماية النساء من العنف الجنسي.

من خلال هذا المبحث سنعمل على تسليط الضوء على أهم آليات القانون الدولي الإنساني المشار إليها في اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولها الإضافيين، في مجال حماية النساء من جميع أشكال العنف لاسيما العنف الجنسي زمن النزاعات المسلحة. ونظرا للدور الفعال الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بحماية النساء مقارنة بالآليات الدولية الأخرى كاللجنة الدولية لتقصي الحقائق والدولة الحامية والتي يعتبر دورهما شبه معدوم، سنعمل على التركيز على دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر من خلال الإشارة إلى دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية ضحايا العنف الجنسي من خلال تدخلها الميداني وكذا تأكيدها على إدانة العنف الجنسي.

المطلب الأول: تأكيد اللجنة الدولية للصليب الأحمر على إدانة العنف الجنسي.

كان اهتمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بقضية العنف الجنسي الموجه ضد النساء في النزاعات المسلحة، ينحصر في البداية على تذكير الأطراف بمضامين الفقرة الثانية من المادة 27 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 وبالأحكام والنصوص القانونية التي تضمنها الاتفاقيات الإنسانية الأخرى وبروتوكولها الإضافيان، والتي تهدف إلى مراعاة الاعتبارات الخاصة بالنساء، وذلك باتخاذ جملة من التدابير أثناء الاعتقال أو الحجز، كمنع الإشراف أو الاختلاط بالرجال (قبر، 2010/2009، صفحة 124).

فلم يرق هذا الاهتمام إلى درجة الأخذ بعين الاعتبار ما تعانيه النساء من هذه الظاهرة، حيث تم التركيز أكثر على الجوانب المتعلقة بحماية الأمومة والصحة الإنجابية، وهي نشاطات تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية الأطفال والمواليد الجدد.

غير أن ما حدث في النزاع الذي وقع في يوغسلافيا سابقا، وما شاهده من انتهاكات فضيعة في حق الآلاف من النساء وخاصة المسلمات منهن أدى باللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى اتخاذ مواقف أكثر جدية وصريحة للارتقاء من الدور التقليدي إلى لعب دور أساسي تجاه هذه الظاهرة، من خلال المطالبة بمراجعة بعض نصوص القانون الدولي الإنساني، وموائمتها مع هذه الوقائع، حيث أصدرت اللجنة بهذه المناسبة مذكرة تحت رقم 03 مؤرخة في 1992/12/03 تخص مسألة الاغتصاب الذي ارتكب في جمهورية يوغسلافيا السابقة واعتبرته انتهاكا شديدا الخطورة لقواعد القانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى ذلك تصريحاتها وتدخلاتها أمام كافة التجمعات والندوات التي عقدت على هامش هذا النزاع خاصة أو النزاعات التي شهدتها مع مطلع التسعينات جمهورية رواندا (قبر، 2010/2009، صفحة 125).

وقد تطرقت اللجنة الدولية لمسألة الاغتصاب والعنف الجنسي الموجه ضد النساء زمن النزاعات المسلحة وأدانتته من خلال مؤتمراتها الدولية، من ذلك المؤتمر الدولي لحماية ضحايا الحرب المنعقد في 1993/08/30، بمدينة جنيف الذي أبدى فيه المؤتمر انزعاجهم من التزايد الواضح في نسبة أعمال العنف الجنسي الموجه بشكل خاص ضد النساء والأطفال، وأكدوا على اعتبار مثل هذه الأعمال انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 1993، الصفحات 223-224).

وقد أدار المؤتمر السادس والعشرون للصليب الأحمر والهلل الأحمر المنعقد بين 1995/12/07 - 03 بجنيف عمليات الاغتصاب في إطار النزاعات المسلحة واعتبرت كجرائم حرب، ونادى بضرورة مقاضاة مقترفي هذه الجرائم واتخاذ مجموعة من التدابير المموسة لمد يد العون

والمساعدة للنساء اللاتي يقعن ضحية العنف الجنسي، كما تضمنت قرارات المؤتمر العديد من الفقرات التي أعرب فيها المؤتمر على سخطهم للممارسات التي تتعرض لها النساء خلال النزاعات المسلحة (مصطفى فهمي ، 2011، صفحة 253).

وقد تم التأكيد من خلال المؤتمر 27 للصليب الأحمر والهلال الأحمر المنعقد سنة 1996 بجنيف على ضرورة حماية النساء من الانتهاكات والاعتداءات الجنسية (قيرع ، 2010/2009، صفحة 126).

هذا وتذكر اللجنة الدولية أطراف النزاع المسلح بأن جميع أشكال العنف الجنسي محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني وتحثها على إدراج هذا الحظر في تشريعاتها الوطنية وقوانينها العسكرية وفي أدلة تدريب حملة السلاح، وهي تعد دورات إعلامية حول حظر العنف الجنسي لصالح حملة السلاح في جميع أنحاء العالم وتطوع دورتها بحسب أنماط الانتهاكات التي وقعت شاهدة عليها في سياقات عملها المختلفة (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013).

وقد اعتمدت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بالتعاون مع الدول المشاركة في المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام 2011 خطة عمل تمتد لأربع سنوات حول تنفيذ القانون الدولي الإنساني، وألزمت نفسها بالعمل على منع الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني ومن بينها العنف الجنسي وتوثيقها والتحقيق فيها (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، 2013).

كما جعل المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين للجنة الدولية للصليب الأحمر في 2015 من العنف الجنسي قضية ذات أولوية بالنسبة للدول وللحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (Bernard & Durham, 2014, p. 09).

ونظرا للدور الهام الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر أعطتها الأمم المتحدة صفة المراقب أثناء اجتماعات الجمعية العامة (زور، 2009، صفحة 259).

وتجدر الإشارة إلى أنّ ما يشهده العالم من تزايد في عدد النزاعات المسلحة جعل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تطور من أنشطتها ومساعداتها لصالح النساء، وذلك بالاهتمام أكثر بجانب التأهيل النفسي والاجتماعي لضحايا العنف الجنسي وهذا ما سنتناوله في النقطة الموالية.

المطلب الثاني: دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في حماية ضحايا العنف الجنسي.

تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بوجه خاص بتقديم خدماتها لصالح ضحايا النزاعات المسلحة لاسيا النساء ضحايا العنف الجنسي، كما تراعي ضمن نشاطاتها الميدانية تأهيل ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي بصفة عامة، وهذا ما سنتناوله فيميلي:

الفرع الأول: دور اللجنة في حماية النساء ضحايا النزاعات المسلحة.

تتخذ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بصفقتها الحارس والمروّج للقانون الدولي الإنساني الإجراءات لحماية ومساعدة ضحايا النزاعات المسلحة لاسيا النساء منهم، حيث تحث جميع الأطراف المتنازعة على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني لحماية النساء من العنف الجنسي وضمان حصول جميع الضحايا على الرعاية الصحية دون عائق (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2014)، وذلك انسجاما مع مهمتها التي ترمي إلى التطبيق الدقيق للقانون الدولي الإنساني وتلقي الشكاوى بشأن الانتهاكات المزعومة لهذا القانون (زور، 2009، صفحة 258)، حسب ما تؤكد عليه المادة 04 من النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013).

وفي حالة ما إذا لاحظت اللجنة أثناء أداء مهامها أن ثمة انتهاكا للقانون الدولي الإنساني فإنها تتدخل لدى أطراف النزاع لتذكيرها بوجوب احترام الاتفاقات الإنسانية التي وافقت عليها، كما يمكنها استغلال نفوذها لدى الأطراف الأخرى المتعاقدة لحمل الأطراف المتنازعة على ضمان احترام أحكام القانون الدولي الإنساني (Deyra, 2002, p. 97).

وفي حالة تعذر الاتصال بطرف واحد أو أكثر من أطراف النزاع، قد تلجأ إلى القيام بتبليغ الأطراف بواسطة بيان صحفي (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2008، صفحة 15).

كما يستطيع مندوبو اللجنة الاحتجاج مباشرة أمام السلطات المسؤولة عن التجاوزات التي يلاحظونها ويلفتون انتباهها إليها، وتتراوح هذه الاحتجاجات ما بين الملاحظات الشفوية وبين إعداد تقرير مفصل من رئيس اللجنة إلى الحكومة المعنية.

والمبدأ العام أنّ مساعي اللجنة سرية غير أنها قد تخرج عن صمتها في حالة ارتكاب انتهاكات جسيمة ومتكررة، وكذلك إذا لم تبادر السلطات إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لإصلاح المخالفات كما قد تلجأ اللجنة إلى توجيه نداء للمجتمع الدولي في حالة وقوع انتهاكات خطيرة ومتكررة والمطالبة بوضع حد لها (تريكي، 2014-2015، الصفحات 256-257).

وعلى العموم فإنه يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر الإداء بيانات علنية وإصدار استنكار عام في حالة وقوع انتهاكات للقانون الدولي الإنساني إذا:

- 1- كانت الانتهاكات جسيمة ومتكررة أو يحتمل أن تكون متكررة.
- 2- إذا شاهد مندوبو اللجنة الانتهاكات أو كان لديهم أدلة من مصادر موثوقة.
- 3- إذا فشلت المراسلات السرية الثنائية في وضع نهاية للانتهاكات.
- 4- إذا كان الإعلان أو الدعاية في مصلحة الأشخاص أو السكان المتضررين أو المعرضين للخطر.

وقد أصدرت اللجنة العديد من البيانات والنداءات العامة في نزاعات مسلحة منها النداء العام الذي وجهته للأطراف المتحاربة في البوسنة والهرسك عام 1992، حيث أدانت اللجنة احتجاج المدنيين الأبرياء وسوء معاملتهم، وطالبت الأطراف باتخاذ مجموعة من التدابير لاسيما الامتنال لاتفاقيتي جنيف الثالثة والرابعة.

وكذا البيان العام الذي أصدرته اللجنة حول أزمة الكوسوفو في 1998 حيث نهت للوضع الخطير للمدنيين وأكدت على أن حماية هؤلاء تقع على عاتق السلطات الصربية (مرزوقي، 2014-2015، صفحة 188)، هذا إضافة إلى نداءات وبيانات أخرى في العديد من النزاعات كتلك التي وقعت في رواندا، العراق، والكونغو... الخ.

وتستلم اللجنة الدولية للصليب الأحمر الشكاوى بشأن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني كالشكاوى أو الرسائل التي تتعلق بعدم تطبيق أو سوء تطبيق أحكام الاتفاقيات الإنسانية من قبل السلطة المسؤولة في مواجهة الأفراد المسؤولين بحمايتهم، حيث يقوم مندوبوها بالتأكد من صحة الشكاوى كزيارة معسكرات الأسرى أو معتقلات المدنيين ومنه الاتصال بالمسؤولين لإقناعهم بتصويب أية أخطاء أو انتهاكات يبلغ عنها مندوبوها (تريكي، 2014-2015، صفحة 259).

أما بالنسبة للاحتجاجات عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني التي ترتكب في ظروف لا تستطيع اللجنة الدولية فيها أن تتخذ إجراء مباشر لمساعدة الضحايا، تقوم اللجنة الدولية هنا بنقل الاحتجاج إلى الطرف المتهم طالبة منه إجراء تحقيق عن المسألة، وتبدي استعدادها لنقل الإجابة إلى الطرف الآخر، ولكن لا تقوم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بنقل هذه الاحتجاجات إلا إذا لم توجد أية قناة نظامية أخرى، وعندما تكون هناك حاجة إلى وسيط محايد بين بلدين معينين بصورة مباشرة.

وكقاعدة عامة فإن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تعلن عن الشكاوى التي تلقاها، ولكن لها أن تؤكد علنا تلقي شكاوي إذا كانت تتعلق بوقائع معروفة، ولها إذا رأت فائدة في ذلك أن تعلن من جديد ما تنوي عمله بشأن الموضوع (مرزوقي، 2014-2015، صفحة 189).

إضافة إلى ما سبق يمكن للجنة الدولية للصليب الأحمر أن تشارك في تشكيل لجنة للتحقيق (المواد 52,53,132,149 من اتفاقيات جنيف الأربعة، 1949) بناءً على طلب الأطراف المعنية وتقوم اللجنة حينئذ باختيار أفراد مؤهلين سواء من بين أعضائها أو من خارج أفرادها.

الفرع الثاني: التدخل الميداني لصالح ضحايا العنف الجنسي

تسعى اللجنة الدولية كمنظمة إنسانية من أجل معالجة أسباب العنف الجنسي وآثاره من خلال تلبية احتياجات ضحاياه من نساء وفتيات خاصة، وتشمل أنشطتها توفير الرعاية الصحية والحماية والمساعدة ورفع الوعي والوقاية، حيث تقدم اللجنة الرعاية الصحية إما بشكل مباشر للضحايا أو تحيل هؤلاء إلى الهياكل الطبية القائمة للحصول على الرعاية المناسبة، مثل الوقاية من المرض وعلاج الإصابات والأمراض، هذا إلى جانب توفير خدمات الصحة الإنجابية وفقا للتشريعات الوطنية، وفي كثير من الأحيان تدعم اللجنة الدولية الهياكل الطبية الوطنية، وتسعى

جاهدة لإدراج الدعم الطبي والنفسي في الأنشطة التي تضطلع بها لصالح ضحايا العنف الجنسي، وتتولى العديد من البرامج التي توفر للضحايا الرعاية والدعم وتلبي احتياجاتهم النفسية والاجتماعية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013).

وتعمل اللجنة بالتشاور مع المجتمعات المحلية على رفع مستوى الوعي وتحديد عوامل الخطر ووضع استراتيجيات حماية لمكافحة العنف الجنسي، هذا وتتألف الاستجابة الإنسانية من مجموعة من العناصر الأخرى التي يجب إضافتها إلى الرعاية الصحية، إذ من المهم التأكد من حصول ضحايا العنف الجنسي على الحماية من التعرض إلى انتهاكات أخرى، وذلك عن طريق رفع الوعي بالمخاطر وأنشطة الحد من المخاطر، فمن الأهمية بمكان ضمان عدم تعريض الضحايا إلى أي مخاطر بسبب لجوئهم إلى القانون وتزويدهم بمعلومات وافية حول الدعم المتاح وحمايتهم من التعرض للانتقام والاستبعاد أو المخاطر الأمنية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2013).

كما تعمل اللجنة على توعية المجتمع المحلي وذلك لتفادي تعريض الضحايا وأولادهم إلى الوصم والنبذ والاستبعاد، حيث يواجه الضحايا في حالات كثيرة مصاعب جمة للاندماج في المجتمع من جديد، وهذا ما قامت به عند تدخلها في عدة مناطق كجمهورية الكونغو (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016).

ورغم أنّ تغيير مفاهيم وممارسات لها جذور ضاربة في الثقافة والتقاليد ليس بالمهمة المينة، إلا أنه لوحظ بعد الحملة التي قام بها الصليب الأحمر بواوادر تغيير للأفضل ففي قرية "بولينغا Bolinga" حيث نفذت إحدى الحملات في يونيو 2015 وجد أن من بين تسع نساء متزوجات ضحايا عنف جنسي ترددن على مركز الإرشاد النفسي في "مينوفا" طلبا للمساعدة، واحدة فقط نبذها زوجها وأجبرت على ترك منزلها (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016)، كما نظمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 2015 محاضرات عن بناء الوعي بالعنف الجنسي مع مئات الأفراد من جنوب السودان، من بينهم كوادر صحية وقابلات وقادة محليون وضباط شرطة وأعضاء من المجموعات المسلحة ومتطوعون من جمعية الصليب الأحمر في جنوب السودان، وهذا لتوعية هذه الفئات بمخاطر العنف الجنسي، كما تعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنوب السودان مع المجموعات المسلحة في أنحاء البلاد على تذكيرها بالتزاماتها بتجنيب السكان المدنيين الأذى، وأن لا يكون العنف الجنسي أسلوبا يمارس في النزاع (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2016).

ورغم أهمية الدور الذي تلعبه هذه اللجنة إلا أن عملها يخضع للكثير من المعوقات، يأتي على رأسها فداحة الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها موظفوها نتيجة شراسة الحروب الحديثة، ولقلة وعي الجنود بدور هذه اللجنة؛ ولذلك يجب العمل على تعريف المقاتلين في وقت السلم بأهمية السماح لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر من الوصول للضحايا، كما يجب النص على عقوبات رادعة في تشريعات الدول الداخلية توقع بحق كل من يتعرض لموظفي اللجنة بأذى، هذا إضافة إلى اعتبار هذه الاعتداءات جريمة حرب على اعتبار العاملين فيها من المدنيين الذين لا علاقة لهم بالقتال، حسب ما نص عليه النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (زور، 2009، صفحة 263).

المبحث الثاني: آليات العمل الدولي.

تعد آليات العمل الدولي وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة (المطلب الأول) والمحكمة الجنائية الدولية (المطلب الثاني)، آليات فعالة في إنقاذ قواعد القانون الدولي الإنساني الخاصة بالنساء، والحد من الانتهاكات التي ترتكب أثناء النزاعات المسلحة لاسيما تلك الجرائم القائمة على أساس الجنس والتي تستهدف فئة النساء بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: هيئة الأمم المتحدة.

تعد هيئة الأمم المتحدة من أكبر المنظمات التي أوجدها العمل الدولي، والتي تلعب دورا كبيرا وفعالاً في الحد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني عبر مختلف أجهزتها، وقد أولت هذه الأخيرة لموضوع العنف الجنسي الممارس ضد النساء في حالات النزاعات المسلحة اهتماما خاصا سنوضحه من خلال إبراز دور كل من الجمعية العامة (الفرع الأول) ومجلس الأمن (الفرع الثاني) باعتبارهما من الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، في حماية المرأة من الاعتصاب وغيره من أنواع العنف الجنسي، هذه الظاهرة التي استفحلت خلال النزاعات المسلحة.

الفرع الأول: حماية النساء من جرائم العنف الجنسي عبر الجمعية العامة.

تعد الجمعية العامة من أهم أجهزة هيئة الأمم المتحدة التي أولت اهتماماً كبيراً بمسألة العنف ضد المرأة لاسيما العنف الجنسي الممارس خلال النزاعات المسلحة، وذلك من خلال تعرضها لهذا الموضوع في العديد من نشاطاتها، وإبراز دورها في هذا المجال سنتطرق إلى:

أولاً: حماية النساء من جرائم العنف الجنسي عبر الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة لعام 1974.

اعتمد هذا الإعلان ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3318 د 29 المؤرخ في 14 ديسمبر 1974 (حسن يوسف،

2013، صفحة 434).

وقد جاء في ديباجة القرار أن الجمعية العامة "وإعراباً عن عميق قلقها للآلام التي يعانيها النساء والأطفال من السكان المدنيين الذين يقعون في ظروف مفرطة الكثرة، في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة أثناء الكفاح في سبيل السلم وتقرير المصير والتحرر القومي والاستقلال، ضحايا لأفعال لا إنسانية (...)، وإدراكاً لمسؤوليتها إزاء مصير الجيل الصاعد وإزاء مصير الأمهات، اللاتي يؤذين دوراً عاماً في المجتمع وفي الأسرة وخاصة في تنشئة الأطفال، وإذ تضع في اعتبارها ضرورة توفير حماية خاصة للنساء والأطفال من بين السكان المدنيين، تصدر رسمياً هذا الإعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، وتدعو جميع الدول إلى التزام الإعلان التزاماً دقيقاً" (عطا الله الهيتي، 2011، صفحة 147).

وقد نصت الفقرة الرابعة من الإعلان على أنه: "يتعين على جميع الدول المشتركة في منازعات مسلحة أو في عمليات عسكرية في أقاليم أجنبية أو في أقاليم لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، أن تبذل كل ما في وسعها لتجنب النساء والأطفال ويلات الحرب، ويتعين اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حظر اتخاذ تدابير كالاضطهاد والتعذيب والتأديب والمعاملة المهينة والعنف، وخاصة ما كان منها موجهاً ضد ذلك الجزء من السكان المدنيين المؤلف من النساء والأطفال".

ولا شك أن الاغتصاب والحمل القسري والتعقيم القسري وغيره من أنواع العنف الجنسي تندرج ضمن مفهوم العنف بصفة عامة الوارد ذكره في الإعلان؛ وعليه ينبغي على الدول المشاركة في النزاعات المسلحة أو في عمليات عسكرية في أقاليم أجنبية أو أقاليم تحت السيطرة الاستعمارية، اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع العنف الجنسي ضد النساء وتجنبيهن ويلات الحرب بصفة عامة.

ثانياً: حماية النساء من جرائم العنف الجنسي عبر إعلان القضاء على العنف ضد المرأة 1993

اعتمدت الجمعية العامة إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة بموجب قرارها 48/104 المؤرخ في 20/12/1993 (دزي، 2010،

صفحة 09) وقد اهتم هذا الإعلان بأوضاع النساء اللاتي يعشن في أجواء النزاعات المسلحة باعتبارهن من الفئات شديدة الضعف في مواجهة العنف (مصطفى فهمي، 2011، صفحة 253)، وهذا ما أكدت عليه الفقرة السادسة من الديباجة بقولها: "وإذ يقلقها أن بعض فئات النساء كالنساء المنتميات إلى الأقليات والنساء المنحدرات من الأهالي الأصليين واللجئات والمهاجرات... والعائشات في أجواء النزاعات المسلحة هي فئات شديدة الضعف في مواجهة العنف".

وقد جاء هذا الإعلان ليؤكد على أن العنف الموجه ضد النساء يشمل الأعمال التي تلحق ضرراً أو ألماً جسدياً أو عقلياً أو جنسياً، وكذا التهديد بهذه الأعمال والإكراه وسائر أشكال الحرمان من الحرية (قيرع، 2010/2009، صفحة 131)، وذلك من خلال تعريفها للعنف في المادة الأولى بقولها: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة".

كما أوردت المادة الثانية أمثلة على سبيل المثال عن العنف ضد المرأة بقولها: "يفهم بالعنف ضد المرأة أنه يشمل على سبيل المثال لا على

سبيل الحصر، ما يلي:

أ- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار الأسرة بما في ذلك الضرب والتعدي الجنسي على أطفال الأسرة الإناث، والعنف المتصل بالمهر، واغتصاب الزوجة، وختان الإناث وغيره من الممارسات التقليدية المؤذية للمرأة، والعنف غير الزوجي، والعنف المرتبط بالاستغلال.

ب- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي يحدث في إطار المجتمع العام بما في ذلك الاغتصاب والتعدي الجنسي، والمضايقة الجنسية والتخويف في مكان العمل وفي المؤسسات التعليمية وأي مكان آخر، والاتجار بالنساء وإجبارهن على البغاء.

ج- العنف البدني والجنسي والنفسي الذي ترتكبه الدولة أو تتغاضى عنه أيما وقع". وبما أن الاغتصاب والاستعباد الجنسي، والإكراه على البغاء، الحمل القسري وغيرها من أنواع العنف الجنسي كلها أفعال تندرج ضمن مفهوم العنف الوارد في هذا الإعلان، فإنه ينبغي حماية النساء من هذه الأفعال خاصة زمن النزاعات المسلحة، أين تصبح النساء أكثر الفئات هشاشة وضعفاً ومنه أكثر عرضة لمثل هذه الممارسات الممجية.

وبحسب الإعلان يتم تفعيل الحماية الخاصة بالنساء من العنف الواقع عليهن أثناء النزاعات المسلحة باتخاذ سياسة وطنية فعالة من أجل القضاء على هذه الظاهرة ودراسة مجموع النصوص القانونية التي تحظر هذا النوع من الأفعال (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993).

كما وضع الإعلان التزاماً على منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في أن تسهم كل في ميدان اختصاصه على ترويج الاعتراف بالحقوق والمبادئ الواردة في الإعلان، وتطبيقها عملياً من خلال التعاون فيما بينها، وأن تنظر حسب الاقتضاء لدى وفائها بالولايات المنوطة بها الخاصة بتنفيذ صكوك حقوق الإنسان في مسألة القضاء على العنف ضد المرأة، كما ينبغي تشجيع التنسيق بين مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة من أجل إدراج موضوع العنف ضد المرأة في برامجها الجارية، وخصوصاً النساء اللواتي يجدن أنفسهن ضحايا النزاعات المسلحة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993).

ثالثاً: حماية النساء من العنف الجنسي عبر إعلان وبرنامج عمل مؤتمر فيينا 1993

لقد انبثق هذا الإعلان عن المؤتمر الثاني لحقوق الإنسان المنعقد بمدينة فيينا فيا بين 14 و25 جانفي 1993، والذي أعرب فيه المؤتمر عن جزعهم الشديد للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني خلال النزاعات المسلحة ووضعيات الاحتلال الحربي، وأكدوا على تلك الانتهاكات التي تتخذ شكل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وبالأخص الاغتصاب المنهجي للنساء، كما عبروا عن انشغالهم من الانتهاكات التي تمس المدنيين وخاصة النساء (قيرع ، 2010/2009 ، صفحة 132).

وقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا أن انتهاكات الحقوق الأساسية للنساء في حالات النزاع المسلح تخالف المبادئ المؤسسة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (جمعية عبد الله خليفة ، 2010 ، صفحة 914)، وخاصة الاغتصاب المنهجي، الاسترقاق الجنسي والحمل القسري، كما دعا الإعلان إلى ضرورة تتبع مرتكبي هذه الانتهاكات وتقديمهم للمحاكمة واحترام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، 1993).

رابعاً: حماية النساء من جرائم العنف الجنسي عبر مؤتمر بكين 1995

يأتي هذا البروتوكول تنويعاً للجهود الكبيرة التي بذلتها حكومات العالم المشاركة في فعاليات المؤتمر الرابع الخاص بالمرأة المنعقد في بكين عام 1995 بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين على تأسيس منظمة الأمم المتحدة، حيث كان الهدف الرئيسي من هذه الوثيقة صياغة مبادئ وقيم تعمل على تنظيم جانب هام من حياة البشرية الخاص بالمرأة، حاضراً ومستقبلاً، وذلك بتكريس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والالتزامات، من خلال تسليط الضوء على مصطلح الجندر "النوع الاجتماعي" (أسعد عودة ، 2008 ، صفحة 85).

وقد اتخذت هذه الوثيقة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واستراتيجيات نيروبي التطوعية من أجل النهوض بالمرأة، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإعلان القاهرة، وإعلان مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاجن وغيرها كقواعد لها (Beijing declaration of indigenous women, 1995).

وقد وردت هذه الوثيقة في 38 مادة أكدت فيها الدول المشاركة على الحقوق المتساوية وكرامة الإنسان المتأصلة للمرأة والرجل، وعلى المبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكافة حقوق الإنسان الأخرى وبالتحديد اتفاقية إزالة

كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل والإعلان المتعلق بإزالة العنف ضد المرأة وإعلان الحق في التنمية (Beijing declaration of indigenous women, 1995).

أما عن التوصيات الرئيسية التي رفعت للدول حول المرأة والنزاع المسلح في إعلان وبرنامج عمل بكين الواردة في الفصل (هـ) حول المرأة والنزاع المسلح، فهي كما يلي.

- **التوصية هـ-1:** زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات والصراعات وفي مستويات صنع واتخاذ القرارات، وحماية المرأة التي تعيش في ظروف وأوضاع النزاعات والصراعات المسلحة، وغيرها من أنواع النزاعات وتحت الاحتلال الحربي.
- **التوصية هـ-2:** الحد من النفقات العسكرية الباهظة والمبالغ بها، والسيطرة على توفر وانتشار الأسلحة.
- **التوصية هـ-3:** تشجيع أشكال حل النزاعات والصراعات دون اللجوء إلى العنف والحد والتقليل من حوادث انتهاك حقوق الإنسان في الظروف والأوضاع التي تشهد النزاعات والصراعات (هيئة الأمم المتحدة، 1995).
- **التوصية هـ-4:** تعزيز وتشجيع مساهمة المرأة في تبني ثقافة السلام.
- **التوصية هـ-5:** توفير الحماية والمساعدة والتدريب للمرأة اللاجئة والمرأة النازحة التي بحاجة إلى حماية دولية وكذلك للنساء النازحات داخل البلاد.
- **التوصية هـ-6:** توفير المساعدة للمرأة في المستعمرات والأراضي والمناطق التي لا تحكم نفسها (هيئة الأمم المتحدة، 1995).

ولا يعتبر إعلان بكين وثيقة ملزمة ولكن بما أنه جرى التوصل إلى النتائج بالإجماع، وحيث أن الدول قد وقعت عليه فإن الدول الموقعة لديها التزام بالوفاء بواجباتها والتزاماتها بهذا الصدد (دريان و سانا مناراجي اندرليني، صفحة 09).

وقد عقدت بعد هذا جلسات للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة لمراجعة هذا الإعلان في جوان 2000 أي بعد مرور 05 سنوات على صدوره (بكين + 05) والذي ركّز على ضمان المشاركة التامة للمرأة في كافة مستويات ومراحل عملية صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بمنع وحل النزاعات والصراعات وحفظ السلام، وبناء السلام واسترداد عافيتها ووضعها في المرحلة التي تلي النزاعات.

كما تمت مراجعة هذا الإعلان سنة 2010 أين تم دعوة الحكومات إلى حماية حقوق النساء اللاتي يعشن في أوضاع النزاعات المسلحة أو تحت الاحتلال الأجنبي، وإلى تقليص وتيرة انتهاكات حقوق الإنسان في أوضاع النزاع وتوفير الحماية والمساعدة والتدريب للنساء اللاجئات وغيرهن من النساء النازحات وزيادة مشاركة النساء في حل النزاعات على مختلف مستويات صنع القرار عملاً بما ورد في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الملزمة قانوناً (خنوسي، 2014، صفحة 118)، ولا شك في أن الدعوى إلى احترام حقوق الإنسان أثناء فترات النزاع المسلح دعوة إلى حماية النساء من كافة أشكال العنف لاسيما العنف الجنسي خلال هذه الفترات.

خامساً: حماية النساء من جرائم العنف الجنسي عبر نشاط المقررين الخاصين

يعدّ نشاط المقررين الخاصين من بين آليات الأمم المتحدة التي تم رصدها لتعزيز احترام حقوق الإنسان لاسيما احترام حقوق فئة النساء التي كثيراً ما تنتهك خلال فترات النزاع المسلح، وتعدّ كل من المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والمقررة الخاصة المعنية بالاغتصاب المنهجي والاسترقاق الجنسي والممارسات الشبيهة بالاسترقاق من بين الآليات التي تعني بمسألة مكافحة العنف ضد المرأة والعنف الجنسي على وجه التحديد.

الفرع الثاني: حماية النساء من جرائم العنف الجنسي عبر مجلس الأمن.

تعدّ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن دعامة أساسية للآليات الدولية المرصدة لحماية فئة النساء من الانتهاكات الجنسية أثناء فترات النزاع المسلح، كما أن سعي مجلس الأمن لمعاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات في حق النساء من خلال إنشاءه لمحكمة جنائية دولية يعدّ تعزيزاً إضافياً لحماية النساء من جرائم العنف الجنسي خلال فترات النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

أولاً: تجسيد حماية النساء من جرائم العنف الجنسي عبر قرارات مجلس الأمن الخاصة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد تبني مجلس الأمن عدّة قرارات فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ويعدّ القرار رقم 1325 القرار الأول الصادر عن الأمم المتحدة حول المرأة والسلام بالإجماع في 03 أكتوبر 2000، وقد سعت القرارات اللاحقة وهي القرار 1820، 1888، 1889، 1960، 2106، 2122، 2242 لتعزيز

جوانب معينة من القرار 1325، وخاصة فيما يتعلق بمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية منه، والذي يتضمن أساسا العنف الجنسي (باستيك و دي تورييس ، 2010، صفحة 09) في أوقات النزاعات المسلحة وما بعدها، وهذا ما سنوضحه من خلال التطرق لأهم هذه القرارات.

1- قرار مجلس الأمن الدولي 1325 (2000)

إن قرار مجلس الأمن رقم 1325 هو عبارة عن وثيقة مكونة من 18 نقطة تركز على أربعة مواضيع مترابطة:

1- مشاركة المرأة في صنع القرار وفي عمليات السلام.

2- دمج التدريب الجنساني في عمليات حفظ السلام.

3- حماية المرأة.

4- تعميم المنظور الجنساني في برامج وتقارير الأمم المتحدة (المالي ، 2011).

وقد أدرج مجلس الأمن في قراره هذا مجموعة من الآليات لتفعيله على مستوى هيئة الأمم المتحدة.

2- قرار مجلس الأمن الدولي 1820 (2008):

اعترافا بأثر العنف الجنسي في النزاع على صون السلام والأمن، اعتمد مجلس الأمن القرار 1820 الذي يربط العنف الجنسي صراحة بوصفه أداة للحرب بقضايا المرأة والسلام والأمن، حيث أكد مجلس الأمن لأول مرة على أن العنف الجنسي الذي يرتكب أثناء الصراع وما يترتب عليه من آثار يشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين (قرار مجلس الأمن رقم 1820 ، 2008). وقد جاء القرار 1820 بمجموعة من الآليات قصد تفعيل بنوده من طرف هيئات الأمم المتحدة.

3- قرار مجلس الأمن الدولي 1888 (2009):

يعد القرار 1888 الذي تم تبنيه في سبتمبر 2009 متابعة لقرار مجلس الأمن 1820، ويركز على العنف الجنسي في أوقات النزاع المسلح ويبحث على إدراج قضايا العنف الجنسي في عمليات حفظ السلام وترتيبات نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة دمجهم وإصلاح القطاع الأمني، وعلى إصلاح نظام العدالة لتناول الإفلات من العقاب وضمان تمتع الناجين بالعدالة (مجلس الأمن، 2009). كما يؤسس آليات جديدة في الأمم المتحدة لتناول العنف الجنسي في أوقات النزاعات بما في ذلك تعيين ممثلة خاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي (باستيك ودي تورييس، 2010).

4- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1889 (2009):

اعتمد مجلس الأمن القرار 1889 في أكتوبر 2009 الذي يطالب بمواصلة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام ووضع مؤشرات لقياس التقدم في تنفيذ القرار 1325 (مجلس الأمن، 2009)، ولتعزيز تطبيق القرار 1820 الخاص بالعنف الجنسي. والجدير بالذكر أن قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تستذكر التزامات الدول المنصوص عليها في كل من اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبروتوكولين الإضافيين لسنة 1977، معاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 (سيداو) وبرتوكولها الإضافي لعام 1999، ميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمتعلقة بتعزيز حقوق النساء خلال النزاعات المسلحة، وحمايتهم من الجرائم الجنسية وأشكال العنف الأخرى (باستيك و دي تورييس ، 2010).

ثانيا: تجسيد حماية النساء من جرائم العنف الجنسي من خلال إنشاء محاكم جنائية دولية.

نظرا للانتهاكات والجرائم البشعة التي ارتكبت في النزاعات المسلحة التي نشبت مع مطلع التسعينات وما عاتته خاصة النساء في ظلها من اغتصاب وغيره من اعتداءات جنسية (بخوش ، 2012، صفحة 183)، ونظرا لانهيار النظام القضائي لأغلب الدول التي ارتكبت فيها هذه الانتهاكات أو ترددها في متابعة المجرمين، كان من الضروري على مجلس الأمن أن يتدخل عبر إنشاء محاكم جنائية دولية تتولى تلك المهمة بدلا عنها (خنوسي ، 2014، صفحة 383). وعليه انتهج مجلس الأمن أسلوبين لتوقيع العقاب على المتسببين في ارتكاب جرائم على النساء أثناء النزاعات المسلحة، عبر إنشاء محاكم جنائية دولية خاصة ومحاكم مختلطة.

وبالتالي أنشأ مجلس الأمن محكمتي يوغسلافيا سابقا ورواندا بموجب القرارين 827 لسنة 1993 و955 الصادر في سنة 1994 (لعمامرة ، 2012، صفحة 112) وأدرج ضمن أنظمتها الأساسية الجرائم التي تقع على فئة النساء وخاصة الاغتصاب . كما أنشأ مجلس الأمن المحاكم المختلطة أو الهجينة أو المدولة وهي محاكم ذات تشكيلة مختلطة بين قضاة دوليين وقضاة من جنسية الدولة التي حدثت فيها الجرائم محل المتابعة، ومنها المحكمة المختلطة لسيراليون والمحكمة المختلطة لتييمور الشرقية والمحكمة المختلطة لكبوديا، وقد أدرج ضمن اختصاصاتها النظر في الانتهاكات التي تمس النساء أثناء النزاعات المسلحة وخاصة جرائم العنف الجنسي .

المطلب الثاني: المحكمة الجنائية الدولية

تعد المحكمة الجنائية الدولية من أبرز الآليات الدولية التي تلعب دورا فعالا وبارزا في مكافحة سياسة الإفلات من العقاب لاسيا فيما يتعلق بالجرائم الجنسية الشائعة الحدوث خلال النزاعات المسلحة المعاصرة، ومنه معاقبة مرتكبيها وتوفير الحماية للنساء اللاتي يلجأن إلى المحكمة، وقد أعطى نظام روما مسألة حماية الضحايا والإثبات في قضايا العنف الجنسي أهمية خاصة وهذا ما سنبينه فيما يلي .

الفرع الأول: حماية الضحايا في قضايا العنف الجنسي .

لقد أولى النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اهتمام خاص بقضايا العنف الجنسي لا سيما فيما يتعلق بمسألة حماية الضحايا والشهود، حيث تكسني مسألة حماية الضحايا والشهود أهمية في قضايا العنف الجنسي، نظرا للنظرة الخاصة التي ينظر بها الفرد والأسرة والمجتمع إلى هذه الجرائم، حيث ما زالت هذه الجرائم تتصل اتصالا وثيقا بالشرف مما يجعل الضحية عادة تحجم عن الإبلاغ، وخاصة إذا ما ارتكبت أثناء نزاع مسلح وضد طائفة تتعرض لمحاولات اضطهاد وتعذيب وإبادة، مما يجعل أفرادها عرضة لأعمال الانتقام إذا ما أقدموا على الإبلاغ عن هذه الجرائم أو الشهادة فيها مما حدا بالمجتمع الدولي إلى العمل على حماية الشهود والضحايا في مثل هذه الجرائم دون التضحية بحقوق المتهم (Hague & Jolie , 2014, p. 136) .

وقد نصّت المادة 68 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على كفالة حماية سلامة الشهود والضحايا وحماية سلامتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم وخصوصيتهم وذلك بصفة خاصة في قضايا العنف الجنسي، والعنف ضد الأطفال (بوساحة ، 2008، صفحة 69) .

كما أتاحت الفقرة الثانية استثناء على مبدأ علانية المحاكمة، إمكانية قيام المحكمة بسماع الشهود والضحايا من خلال الأفلام المصورة أو الوسائل الإلكترونية أو غيرها من الوسائل الخاصة، وذلك حماية للضحايا والشهود على أن تتخذ هذه الإجراءات بصفة خاصة في حالة كون المجني عليه ضحية للعنف الجنسي، وذلك ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك، على أن تأخذ في الاعتبار كافة الظروف المحيطة بالقضية وبصفة خاصة وجهة نظر الضحية والشهود (الشرقاوي السموني ، 2014، صفحة 102) .

كما أنشئت وحدة لدعم ومساندة الضحايا والشهود التي لها أن تقدم المشورة للمحكمة والادعاء بشأن الإجراءات الحمائية والترتيبات الأمنية والمشورة والمساعدة المنصوص عليها في المادة 6/43 من النظام الأساسي (Harouel -Bureloup, 2005, p. 480) .

ويضاف إلى التدابير التي يمكن اتخاذها لحماية المجني عليهم والشهود إمكانية قيام المدعي العام خلال المرحلة التي تسبق الشروع في المحاكمة بكتّان أية أدلة أو معلومات يمكن الكشف عنها في قضايا العنف الجنسي، دون المساس بحق المتهم في محاكمة عادلة ونزيهة (نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، 1998) .

الفرع الثاني: قواعد الإثبات في قضايا العنف الجنسي .

تتعلق القاعدة 70 و72 من قواعد الإجراءات بالإثبات في جرائم العنف الجنسي وتتعلق القاعدة الإجرائية 70 التي جاءت تحت عنوان: "مبادئ الأدلة في قضايا العنف الجنسي" بادعاء موافقة المجني عليه على الفعل الجنسي .

وتقرر الفقرة (أ) منها على أنه لا يجوز استنتاج الموافقة بسبب أي كلمات أو سلوك صادر عن الضحية عندما تستخدم القوة أو التهديد باستخدامها أو القسر، أو استغلال ميزة وجود بيئة قسرية قوّضت أو أضعفت قدرة الضحية على التعبير عن رضاه طوعي أو اختياري وكامل (Calvo -Goller, 2012, p. 239) بقولها: "لا يمكن استنتاج وجود الرضا من أي كلمات أو سلوك للضحية إذ فسدت أهلية الموافقة الطوعية والحقيقية للضحية بفعل استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة أو الإكراه أو استغلال بيئة قسرية" (بوساحة ، 2008، صفحة 84)، وهو ما يعني أنه مهما كانت الكلمات التي قالها الضحية أو

السلوك الصادر عنه والذي يمكن وفقا للظروف العادية أن يستنتج منه قبول المجني عليه، فإن استخدام العنف أو القوة بشتى صورها التي تقوض قدرة الضحية على التعبير وإصدار رضاء حقيقي وكامل واختياري، تعد مانعا من الاعتداد بمثل هذه الكلمات أو السلوك.

أما الفقرة (ب) فتجعل ما يصدر عن شخص لا تتوفر لديه القدرة أصلا على التعبير عن رضا حقيقي لا يؤدي إلى استنتاج رضاء قانوني، فهما صدر عن مثل هذا الشخص الذي قد يكون غير مميز أو مصابا بعاهة عقلية أو غير ذلك، لا يمكن أن يعتبر رضا صحيحا وفقا لهذه الفقرة بقولها: "لا يمكن استنتاج وجود الرضا من أي كلمات أو سلوك للضحية إذا كان عاجزا عن إعطاء موافقة حقيقية" (حجازي محمود ، 2007 ، صفحة 200).

في حين الفقرة (ج) لا تجيز استنتاج القبول والموافقة على ارتكاب الفعل الجنسي من مجرد سكوت المجني عليه أو عدم مقاومته للعنف الجنسي وذلك لأن ظروف النزاعات المسلحة تجعل الضحية في وضع لا يتمكن فيه من التعبير عن عدم رضاه بمثل هذه الأفعال وذلك بقولها: "لا يشكل سكوت الضحية أو عدم مقاومته أساسا للاستنتاج بأن العنف الجنسي المزعوم تم برضاه".

وتعتبر الفقرة (د) أن مصداقية وشخصية المجني عليه أو الضحية واستعداده وميله لإتاحة الجنس لا يمكن أن تستنتج من الطبيعة الجنسية للمسلك السابق أو اللاحق للضحية أو الشاهد وذلك بقولها: "لا يمكن استنتاج مصداقية الضحية أو الشاهد أو طبعه أو نزوعه إلى قبول الجنس من الطبيعة الجنسية للسلوك السابق أو اللاحق للضحية أو الشاهد".

وبذلك نجد أن النص أكثر حماية للضحية وأكثر تضيقا على المتهم فيما يتعلق بادعاء رضا المجني عليه (حجازي محمود ، 2007 ، صفحة 201)، وفي هذا حماية للنساء وضحايا الانتهاكات الجنسية اللاتي يلجأن إلى القضاء.

الخلاصة:

لقد أصبح العنف الجنسي الموجه ضد المرأة يشكل جريمة في نظر القانون الدولي ومساسا بحقوق المرأة الأساسية التي ينبغي التأكيد عليها في حالة السلم قبل الحرب، وقد أوجد هذا الأخير عدة آليات دولية لحماية النساء من العنف الجنسي كاللجنة الدولية للصليب الأحمر والمحكمة الجنائية الدولية وهيئة الأمم المتحدة.

ورغم أن الإنجازات التي تحققت على المستوى الدولي كثيرة فيما يتعلق بتحسين وضع المرأة ووقف الاعتداءات الجنسية الممارسة ضدها خلال النزاعات المسلحة، غير أن ما تم إنجازه لا يكفي لإنهاء

معاناة المرأة من هذه الانتهاكات، وعليه فإن هناك الكثير مما يجب عمله من ذلك:

- نشر الوعي بقضايا المرأة وحقوقها، وتدريب قواعد الحماية من جرائم العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة، على كافة المستويات.
- قيام الأمم المتحدة في حالة قيام نزاعات مسلحة بمتابعة الوضع فيها لتجنب وقوع انتهاكات في حق النساء، وإلزام الدول المعنية بإيفاد مراقبين للقوات المسلحة من أجل مراقبة مدى تطبيق قواعد.
- القانون الدولي الإنساني الخاصة بحماية النساء من جرائم العنف الجنسي، ووضع تقارير في حالة وجود أية انتهاكات.
- يجب العمل من أجل نصرة النساء لوضع حد لجرائم العنف الجنسي الممارس ضدهن، وتمتين وتطوير القوانين الدولية ذات العلاقة بالموضوع، ولكي لا يقف الأمر عند حدود الأطر القانونية المجردة يجب أن تتصاعد حملة المطالبات بوضع آليات تنفيذ هذه القوانين موضع التطبيق الفعلي، خاصة من خلال استخدام المحكمة الجنائية الدولية التي يقع عليها دور مستقبلي مركزي في وضع حد للعنف الجنسي الممارس على المرأة خلال النزاعات المسلحة.
- التسهيل للمنظمات غير الحكومية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر من دخول الأراضي المحتلة والسجون وتمكينها من إصدار تقارير عن الوضع لا سيما في حالة وجود خروقات وتجاوزات ضد النساء.
- إحداث تحول جذري في الثقافة المجتمعية السائدة في الدول باتجاه تغيير النظرة السلبية تجاه المرأة والتثقيف المستمر بقيم المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان.

قائمة المراجع:

1. أحمد جمعة عبد الله خليفة. (2010). حقوق المرأة في القانون الدولي -دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية (أطروحة دكتوراه). القاهرة: كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
1. الجمعية العامة للأمم المتحدة. (1993). إعلان القضاء على العنف ضد المرأة. تاريخ الاسترداد 16 أكتوبر، 2019، من موقع هيئة الأمم المتحدة: <https://undocs.org/pdf/symbol=ar/A/RES/48/104>
2. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (1993) سبتمبر-أكتوبر. (الإعلان الختامي للمؤتمر الدولي لحماية ضحايا الحرب - اللجنة الدولية للصليب الأحمر (Éd.)، المجلة الدولية للصليب الأحمر. pp. 223-224, (33)
3. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (19 ديسمبر، 2013). العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، مأساة غير مرئية. تاريخ الاسترداد 13 أكتوبر، 2019، من الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر: <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/faq/sexual-violence-questions-and-answers.htm>
4. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2008). تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية. القاهرة، مصر: رنت رايت للدعاية والإعلام.
5. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (03 أكتوبر، 2013). النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر. تم الاسترداد من موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر: <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/icrc-statutes-080503.htm>
6. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (نوفمبر، 2013). سؤال وجواب -العنف الجنسي في النزاعات المسلحة. تاريخ الاسترداد 13 أكتوبر، 2019، من الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر: <https://www.icrc.org/ar/document/sexual-violence-armed-conflict-questions-and-answers>
7. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (ديسمبر، 2014). القانون الدولي الإنساني إجابات على أسئلتك. تاريخ الاسترداد 14 أكتوبر، 2019، من <https://www.icrc.org/ar/publication/0703-international-humanitarian-law-answers-your-questions>
8. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (15 أبريل، 2016). العنف الجنسي: وصمة عار في نزاع جنوب السودان. تاريخ الاسترداد 16 أكتوبر، 2019، من الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر: <https://www.icrc.org/ar/document/south-sudan-sexual-violence-taboo-160414>
9. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (13 جانفي، 2016). جمهورية الكونغو الديمقراطية: التوعية بعواقب وصم ضحايا العنف الجنسي. تاريخ الاسترداد 16 أكتوبر، 2019، من موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر: <https://www.icrc.org/ar/document/sexual-violence-drc-congo-stigmatization-of-victims>
10. المواد 52,53,132,149 من اتفاقيات جنيف الأربعة. (1949). اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949.
11. المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. (25 جوان، 1993). إعلان وبرنامج عمل فيينا. تاريخ الاسترداد 17 أكتوبر، 2019، من https://www.ohchr.org/Documents/Events/OHCHR20/VDPA_booklet_ar.pdf
12. انتصار الميالي. (06 ديسمبر، 2011). فكرة وأهمية قرار مجلس الأمن 1325 للمرأة. الحوار المتمدن (3568). تم الاسترداد من <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286386>
13. انسيل دريان، وباولو سانا مناراجي أندرييني. (بلا تاريخ). السياسات الدولية الرئيسية والآليات القانونية حقوق المرأة في سياق السلام والأمن. تاريخ الاسترداد 17 أكتوبر، 2019، من <http://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKKeyPoliciesArabic.pdf>
14. جاسم زور. (2009). الحماية الدولية للنساء أثناء النزاعات المسلحة الدولية (أطروحة دكتوراه). حلب: كلية الحقوق، جامعة حلب.
15. حسام بخوش. (2012). آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني على الصعيد الدولي. عين مليلة: دار الهدى.
16. خالد الشراوي السمويني. (2014). المحكمة الجنائية الدولية. الرباط: مطبعة وراقة الكرامة.
17. خالد مصطفى فهمي. (2011). القانون الدولي الإنساني (الأسس والمفاهيم وحماية الضحايا). الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

18. شهبال دزي. (2010). *العنف ضد المرأة بين النظرية والتطبيق*. القاهرة: دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات.
19. عامر قيرع. (2010/2009). *حماية النساء زمن النزاعات المسلحة* (مذكرة ماجستير). 124. بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر.
20. فريد تريكي. (2015-2014). *حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة في القانون الدولي الإنساني والفقه الإسلامي -دراسة مقارنة (أطروحة دكتوراه)*. تيزي وزو: كلية الحقوق جامعة مولود معمري.
21. *قرار مجلس الأمن رقم 1820*. Consulté le (2008) أكتوبر 2019, sur <http://www.equalpowerlastingpeace.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-1325/resolution-1820/>
22. كريمة خنوسي. (2014). *الحماية الخاصة للنساء أثناء النزاعات المسلحة (أطروحة دكتوراه)*. البليدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2.
23. ليندة لعامرة. (2012). *دور مجلس الأمن في تنفيذ القانون الدولي الإنساني* (مذكرة ماجستير). تيزي وزو، كلية الحقوق: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
24. مجلس الأمن. (30 سبتمبر، 2009). *قرار مجلس الأمن 1888 الخاص بالمرأة والسلام والأمن*. ((S/RES/1888(2009)).
25. مجلس الأمن. (05 أكتوبر، 2009). *قرار مجلس الأمن 1889 الخاص بالمرأة والسلام والأمن*. ((S/RES/1889(2009)).
26. محمود حجازي محمود. (2007). *العنف الجنسي ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة*. القاهرة: دار النهضة العربية.
27. ميجان باستيك، ودانييل دي تورييس. (2010). *تنفيذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وإصلاح القطاع الأمني* (الإصدار مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة)، جنيف: معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.
28. نجيب أسعد عودة. (2008). *حماية النساء في القانون الدولي الإنساني، دراسة تحليلية لواقع النساء في العراق وفلسطين (أطروحة دكتوراه)*. كلية الدراسات القانونية العليا، عمان: جامعة عمان.
29. نصر الدين بوسماحة. (2008). *المحكمة الجنائية الدولية، شرح اتفاقية روما مادة مادة*. الجزائر: دارهومة.
30. *نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية*. (17 جويلية، 1998). تاريخ الاسترداد أكتوبر 2019، من [https://legal.un.org/icc/statute/arabic/rome_statute\(a\).pdf](https://legal.un.org/icc/statute/arabic/rome_statute(a).pdf)
31. نعمان عطا الله الهيتي. (2011). *حقوق الإنسان، القواعد والآليات الدولية* (المجلد الطبعة 1). دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
32. *هيئة الأمم المتحدة (1995) مؤتمر بكين*. Consulté le أكتوبر 2019, sur [www. Un. Org/ womanwoutch/ daw/ bejining/ platforme/ plat 1 htn](http://www.Un.Org/womanwoutch/daw/bejining/platforme/plat1.htm)
33. وسيلة مرزوقي. (2015-2014). *مدى فاعلية آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني (أطروحة دكتوراه)*. كلية الحقوق جامعة الحاج لخضر، باتنة.
34. يوسف حسن يوسف. (2013). *حقوق المرأة في القانون الدولي والشرعية* (المجلد الطبعة 1). القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
35. *Beijing declaration of indigenous women*. (1995). Récupéré sur [http:// www. ipc.org/ resolutions/htmls/dec_beijing.html](http://www.ipcb.org/resolutions/htmls/dec_beijing.html)
36. Bernard, V., & Durham, H. (2014, Juin). *Violence sexuelles dans les conflits armés: le silence est rompu, il est temps de briser la fatalité*. (c. i. rouge, Éd.) *Revue internationale de la croix rouge*, 96(894), pp. 05-12.
37. Calvo -Goller, K. (2012). *la procédure et la Jurisprudence de la cour pénale internationale*. Paris: Gazette du palais.
38. Deyra, M. (2002). *L'Essentiel du droit des conflits armés*. Paris: Gualino Editeur.
39. Hague, W., & Jolie , A. (2014, Juin). *protocole international non contraignant relatif aux enquetes sur les violences sexuelles dans les situations de conflits armés*. Récupéré sur https://assets.publishing.service.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/376550/low_res_PSVI_Protocol_FULL-fre_04.pdf
40. Harouel -Bureloup, V. (2005). *traité de droit humanitaire* (éd. 1er édition). Paris: Presses Universitaires de France.

واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر

دراسة ميدانية بالمجلس الشعبي البلدي -بئر العاتر- ولاية تبسة

د/ جواج يمينه (جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم)

أ/ براي محمد (جامعة مولود معمري-تيزي وزو)

ملخص:

إن أي نظام ديمقراطي يتجسد من خلال المشاركة السياسية الفعالة لأفراد المجتمع داخله، حيث أصبحت المشاركة السياسية الفعالة تلعب دورا مهما وبارزا في تطوير آليات وقواعد الحكم الراشد والذي يعد من أهم ركائز التنمية المستدامة، ومع التطورات الحاصلة وتماشيا مع المواثيق الدولية التي تنص على ضرورة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة تبرز لنا أهمية المشاركة السياسية للمرأة، وبناءً عليه حاولت هذه الدراسة تقصي موضوع واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، وقد توصلنا إلى أن التنشئة السياسية للمجتمع تؤثر على المشاركة السياسية الفعالة للمرأة، كما أن لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة تأثير بارز على المشاركة السياسية للمرأة.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المشاركة، السياسة، المشاركة السياسية، التنشئة السياسية.

Résumé:

La participation politique effective joue un rôle important et important dans le développement des mécanismes et des règles de bonne gouvernance, qui est l'un des piliers les plus importants du développement durable, et conforme aux conventions internationales qui stipulent l'égalité des sexes. Cette étude tente d'étudier la participation politique des femmes en Algérie et nous sommes arrivés à la conclusion que la formation politique de la société affecte la participation politique effective des femmes. Les médias modernes et la communication ont un impact significatif sur la participation politique des femmes.

Mots-clés: femmes, participation, politique, participation politique, éducation politique.

مقدمة:

لقد كانت أحداث أكتوبر 1988 بمثابة بداية الانفتاح السياسي والتي تمخض عنها دستور 1989، والذي يقوم على مبدأ التعددية الحزبية وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب ذات الطابع السياسي من أجل تجسيد الديمقراطية، وتعتبر المشاركة السياسية أحد أدوات تجسيد الديمقراطية فلم تعد السياسة حكرا على أفراد قلائل بل أصبحت في متناول الجميع من مختلف الطبقات الاجتماعية ومن مختلف الجنسين، تجسيدا لمبدأ المساواة الاجتماعية وكذلك المساواة بين الرجل والمرأة.

ويعد إدراج مشاركة المرأة في العمل السياسي وفقا للمساواة في الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدولية والتشريعات العربية والدستور الجزائري تطبيقاً واقعياً للمساواة الفعلية في الحقوق بين الرجل والمرأة ويساعد على إحداث التوازن بينهما، إلا أن الواقع المعاش يبين عكس ذلك حيث لا تزال المرأة الجزائرية تعاني الكثير من التهميش والإقصاء في الكثير من المجالات وخاصة في المجال السياسي على الرغم من الإصلاحات السياسية التي قامت بها الدولة الجزائرية والتي تمخض عنها ضرورة تواجد التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة.

ومن هنا تبرز لنا أهمية موضوع هذا البحث من خلال محاولة إبراز العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، باعتبار أن موضوع المشاركة السياسية للمرأة له أهمية بالغة في بناء الأنظمة السياسية المعاصرة، كما أنه من بين المواضيع التي تناولها الباحثون في العلوم السياسية وقهاء القانون واختلفت وجهات نظرهم، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تناولها كونها ظاهرة اجتماعية، حيث نهدف من وراء هذه الدراسة الكشف عن واقع المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، من خلال التعرف على أهم العوامل التي تدفع بالمرأة الجزائرية إلى المشاركة السياسية الفعالة، وبناءً على ما سبق ذكره يمكن لهذه الورقة البحثية أن تنطلق من التساؤل الآتي:

✓ ما هي العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية الفعالة للمرأة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة: تسعى الدراسة إلى التحقق من الفرضيات الآتية:

- تؤثر التنشئة السياسية للمجتمع على المشاركة السياسية للمرأة.
- تؤثر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة على المشاركة السياسية للمرأة.

تحديد المفاهيم:

وللإجابة عن التساؤل المطروح تتناول الدراسة من خلال ما يلي:

- **مفهوم المرأة:** تعرّف على أنها كائن شريف خصصتها القدرة الإلهية لتكثير النوع الإنساني، فوظيفتها سامية جداً، ولا يستطيع أن يجاريها الرجل بوجه من الأوجه، وقد خلقها الله تعالى لحسن أداء هذه الوظيفة⁽¹⁾.
- **مفهوم المشاركة:** تتضمن مجموعة الوسائل لتقريب الأفراد من العمليات والخطوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة على حياتهم، فهي فعل يتعلق بالقيام بعمل تعاوني مع الآخرين؛ ولذلك يطلق عليها بتسمية المشاركة الجماهيرية⁽²⁾.
- **مفهوم السياسة:** تعرف على أنها الأهداف التي تسعى جهة أو حكومة ما، لتحقيقها تجاه جهة أو جهات معينة والوسائل التي تتبعها، أو تفكر في اتباعها تلك الجهة، لتحقيق تلك الأهداف⁽³⁾.
- **مفهوم المشاركة السياسية:** هي عملية دينامية يشارك الفرد من خلالها في الحياة السياسية لمجتمعه بشكل إرادي وواع، من أجل التأثير في المسار السياسي العام، بما يحقق المصلحة العامة التي تتفق مع آرائه وانتائه الطبقي، وتتم هذه المشاركة من خلال مجموعة من الأنشطة، أهمها الاشتراك في الأحزاب السياسية، والترشيح للمؤسسات التشريعية، والاهتمام بالحياة السياسية والتصويت⁽⁴⁾.
- **مفهوم التنشئة السياسية:** هي تعليم سياسي رسمي أو غير رسمي مقصود أو غير مقصود أو مخطط له حيث تتصل هذه العملية بجميع مراحل دورة الحياة للفرد، كما تشمل أيضا التعليم السياسي الصريح والواضح والتعليم غير الرسمي السياسي الذي يمكن أن يؤثر على السلوك السياسي كتعلم الأفراد بعض الاتجاهات الاجتماعية ذات الارتباط بالسياسة أو اكتساب الأفراد لصفات شخصية لها علاقة بالسياسة⁽⁵⁾.

1- المراجع المعتمدة:

- (1) وجدي محمد فريد: المرأة المسلمة، مطبعة القاهرة، 1901، ص 14.
- (2) سلامة فائز سعد خليفة: تأثيرات المتغيرات الاجتماعية على المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الليبي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2013، ص ص 44-45.
- (3) ناجي عبد النور: التمثيل السياسي في البرلمان التعددي الجزائري، مجلة التواصل، العدد 20، جامعة باجي مختار، عنابة، ديسمبر 2007، ص 10.
- (4) طارق محمد عبد الوهاب: سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 109.
- (5) بدر أحمد: الرأي العام طبيعة تكوينية قاسية، مكتبة غريب، القاهرة، 1977، ص 155.

أولاً: الإطار النظري للمشاركة السياسية:

1. خصائص المشاركة السياسية:

- تتصف المشاركة السياسية والاجتماعية بجملة من الخصائص أهمها ما يلي:
- ✓ أن المشاركة السياسية هي مجرد أداة لتحقيق هدف وهو الحرية السياسية.
- ✓ المشاركة السياسية ليست هي الديمقراطية، بل هي مجرد مبدأ من ستة عشر مبدأ تقوم عليها الديمقراطية من المنظور الغربي.
- ✓ أن لمشاركة السياسية سلوك إيجابي يختلف من مجرد الاهتمام من زاوية ومن زاوية أخرى يختلف عن نقيض المشاركة التي هي اللامبالاة السياسية.
- ✓ المشاركة تحتاج إلى ضمانات وإجراءات تكفل ممارستها ممارسة فعلية.
- ✓ يجب أن لا تكون المشاركة السياسية نتيجة ضغوطات التي قد تمارسها السلطة على المواطنين للتأثير في درجة وكيفية مشاركتهم.
- ✓ تأتي المشاركة من الإقناع من ثم فهي ترتبط ارتباطاً عضوياً بالوعي السياسي والتنشئة السياسية ومستوى التعليم.
- ✓ إن المشاركة السياسية لا تتم في غياب الحرية الإعلامية وتدفق المعلومات من القيادة إلى القاعدة والعكس صحيح.
- ✓ تشتمل المشاركة السياسية القيادة على الصعيد القومي، القيادات المحلية نشاط الأعضاء في أي تنظيم وقادة الرأي من غير الرسميين⁽¹⁾.

2. دوافع المشاركة السياسية:

لخصها الدكتور عبد الهادي الجوهري في النقاط الآتية⁽²⁾:

- العمل من أجل الصالح العام.
- حب العمل مع الآخرين.
- الرغبة في كسب شعبية بين المواطنين.
- الحصول على مركز في الهيئات والجمعيات أو الأحزاب.
- كسب تقدير واحترام المواطنين، ومزاملة الأصدقاء.
- الدافع الذاتي للمشاركة من أجل إشباع جملة من الحاجات من بينها: الحاجة إلى الانتماء، حاجات المركز، حاجات التقدير، حاجات تحقيق الذات، وجود حوافز مادية للمشاركة.

3. مراحل المشاركة السياسية:

توجد ثلاث مراحل للمشاركة السياسية وهي⁽³⁾:

- **الاهتمام السياسي:** يتمثل في الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة على فترات مختلفة قد تطول أو تقتصر إضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في مناقشة القضايا السياسية في الوسط العائلي أو الوسط المهني خاصة في فترة الأزمات أو فترة الحملات الانتخابية.
- **المعرفة السياسية:** المقصود هنا هو معرفة القيادات السياسية في مختلف المناصب، وفي مختلف المستويات، وسواء على المستوى المحلي أو القومي، مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى والشخصيات القومية كالوزراء.

(1) سعود محمد ناصر الشاوش: المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن 1990-2001، رسالة ماجستير، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد

البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص ص 19-20.

(2) عبد الهادي الجوهري: دراسات في علم الاجتماع السياسي، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، ص ص 57-58.

(3) عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد جاب الله عمارة: السياسة بين النمذجة والمحاكاة، تقديم: محمد سعد أبو عامود، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 181.

- **التصويت السياسي:** يتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية، عن طريق تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت.
- **المطالب السياسية:** تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية.

4. أبعاد المشاركة السياسية:

- **المشاركة المعرفية:** تتمثل في اكتساب معلومات جديدة أو رفض معلومات موجودة مسبقاً، إضافة إلى تشكيل آراء جديدة عن موضوعات وقضايا حالية أو تغيير آراء موجودة بالفعل.
- **المشاركة التعبيرية:** وتنقسم إلى ما يلي:
 - على المستوى الذاتي: من خلال درجة الاهتمام بالأمر السياسي.
 - على المستوى الشخصي: من خلال درجة مناقشة السياسة مع الآخرين.
- **المشاركة الانتخابية:** تشير إلى التسجيل في جداول الناخبين والتصويت الفعلي في الانتخابات.
- **المشاركة عبر المنظمات:** تعني المشاركة في الأنشطة السياسية عن طريق الجمعيات التطوعية أو منظمات ذات طبيعة سياسية بخلاف الأحزاب السياسية.
- **المشاركة الحزبية:** يقصد بها الاشتراك في أنشطة حزب سياسي بشكل أو بآخر.
- **المشاركة الحكومية:** تعني التفاعل أو الاشتراك في الحكومة الرسمية سواء على المستوى المحلي أو القومي⁽¹⁾.

5. قنوات المشاركة السياسية:

- هي كل الوسائل والأدوات التي عن طريقها يمارس الفرد حقه في المشاركة السياسية وهي تختلف من نظام سياسي إلى آخر حسب إيديولوجية نظام الحكم المعتمد في المجتمع ولعل أبرزها ما يلي:
- **المشاركة عن طريق عملية التصويت في الانتخابات:** هي المشاركة عن طريق عملية التصويت في الانتخابات يصطلح عليه بالمشاركة التقليدية، فهي تمثل سلوك سياسي يستخدم فيه الفرد القنوات المشروعة من قبل الحكومة والمثلة في الانتخابات، وذلك من أجل التأثير في سياسة الحكومة أو تعديل السياسات العامة لها، ويوجد ثلاث أنظمة للانتخابات وهي:
 - أ- **الاقتراع العام:** وهو نظام انتخابي لا يشترط فيه أي قيد أو شرط، كأن تكون الانتخاب حتماً واجبا وحقا لكل الأفراد والمواطنين.
 - ب- **الاقتراع المقيد:** ويكون مقيداً لمن لا تتوفر فيهم شروط الأهلية أو المالية ويسمى كذلك بالاقتراع المشروط.
 - ت- **الاستفتاء الشعبي:** يعني عرض مشروعات القوانين التي يضعها البرلمان على الشعب لأخذ رأيه فيها، وقد يكون الاستفتاء تشريعياً شعبياً نصاً دستورياً أو قانونياً، ويقصد به أخذ رأي الشعب في مسألة سياسية معينة بهدف إعلان الشعب ثقته في رئيسه وتأييده له، وتكون المشاركة السياسية بالموافقة أو الرفض، وهو نوعان: استفتاء إجباري، واستفتاء اختياري.
 - **المشاركة عن طريق وسائل الإعلام:** يعتبر الإعلام أحد أدوات المشاركة السياسية، كما أن النظم الحاكمة تعتبره إحدى الأدوات السلطوية في ممارسة الضبط الاجتماعي وترسيخ قيم السلطة الحاكمة وإيديولوجيتها، حيث يعمل الإعلام خاصة السياسي على تدعيم المشاركة السياسية وتعزيز أفكارها ومبادئها، وفقاً لما يسمى بثقافة المشاركة التي تعطي للفرد قيمة وثقة بذاته وأهميته وضرورة اشتراكه مع أفراد مجتمعه من أجل صناعة قرار سياسي يخدم مجتمعه، وهذا ما جعل للإعلام دوراً كبيراً في تشكيل الوعي السياسي للجمهور بتزويده بالمعلومات والتأثير فيه من أجل كسب تأييد الرأي العام وإيصال رسالتها بفعالية كبيرة، كما تشارك وسائل الإعلام مع النظام السياسي في طرح الأفكار ووضع حاجات وانشغالات الأفراد على طاولة المناقشة أمام صانعي القرار، فهي حلقة وصل بين الفرد وحكومته، كما أصبح بمقدور السياسيين

(1) أميرة سمير طه: دور القنوات التلفزيونية المصرية الحكومية والخاصة في إدراك أفراد المجتمع المصري لمناخ حرية الرأي وتأثير ذلك على مشاركتهم السياسية، دراسة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه في الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2005، ص 13-14.

استخدام وسائل الإعلام الجماهيرية في إدارة الحملات الانتخابية، والوصول مباشرة إلى الجمهور المستهدف ومع التطور التكنولوجي الحاصل أصبحت لها القدرة على إيصال ونشر الأخبار والأحداث السياسية زمن وقوعها.

➤ **المشاركة السياسية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني:** تشمل الجمعيات النسوية والاتحادات الطلابية والنقابات والجمعيات الثقافية والدينية، وتعتبر من بين أهم القنوات الفاعلة من أجل تجسيد المشاركة السياسية خاصة في الاجتماعات الديمقراطية أين يشكل رأياً عاماً ضاغطاً على الحكومة، إلا أنه لا يزال مغيباً وعاجزاً في علمنا العربي نتيجة ضعف وغياب تنظيمات المجتمع المدني القوية والقادرة على خلق التفاف جماهيري حول مواقفها أو برامجها.

➤ **المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب:** تعتبر الأحزاب ركائز الأنظمة الديمقراطية وأداة من أجل تفعيل المشاركة السياسية حيث تقوم بدور بارز في تحقيق الوعي السياسي للأفراد، فحسب بعض الدراسات تجد أن الأفراد في دول العالم الثالث لهم اعتماد مطلق للحزب وولاء كامل، عكس الدول المتقدمة، ومن هذا المنطلق فإن الأحزاب السياسية تساهم مساهمة فعالة في عملية البناء الحضاري والتمثيل السلمي من أجل الإصلاحات السياسية في شتى مجالات الحياة العامة للأفراد ولا يمكنها القيام بهذه الإصلاحات دون الاستعانة بالمنظومة القانونية التي سطرها المشرع حتى تصبح لها أثر قانوني، ومن أساليب تقييم الحزب السياسي مدى تحقيقه لإرادة شعبه ورغبات جمهوره عن طريق اختيار كوادرنخبة سياسية قوية وذات كفاءة لتمثل مصالح الشعب، وتنظم المعارضة من أجل التوثيق الاجتماعي والمشاركة في صنع القرارات والسياسات العامة للبلاد بما يعرف في أدبيات النظم السياسية بتجميع المصالح والتعبير عنها.

➤ **المشاركة السياسية عن طريق الجماعات الضاغطة:** تمثل الجماعات الضاغطة إحدى مستويات التفاعل السياسي لممارسة الضغط على السلطة الحاكمة للتأثير في قرارات سياسية من خلال السيطرة على السلطات التشريعية والتنفيذية، كما لهذه الجماعات النفوذ والسلطة، فكما اشتد ضغطها ابتعدت عن العدالة والحق وأصبحت خطر يهدد الديمقراطية، ومن أساليبها تعبئة الرأي العام باستخدام وسائل الإعلام أو إصدار نشرات أو إلقاء محاضرات، ولا تتردد أيضاً هذه الجماعات في استعمال أسلوب التهديد والعنف للوصول إلى أهدافها كالإضرابات وعرقلة العمل الحكومي ورفض التعاون مع السلطة وخلق أزمات مالية⁽¹⁾.

6. أشكال المشاركة السياسية:

توجد عدة أشكال منها⁽²⁾:

➤ **مشاركة سياسية رسمية:** هي المشاركة أو النشاط السلوكي الذي يقوم به أصحاب المناصب والمسؤولين السياسيين في الدولة، ويتقلدون وظائف ثابتة في الحكم مثل رئيس الدولة، الوزراء...، وهم يعملون على تحقيق الاستقرار والاستمرارية للنسق أو النظام الذي ينتمون إليه من خلال مشاركتهم السياسية، إلا أنهم يتعرضون إلى صراعات عادة ما تكون من الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع.

➤ **مشاركة غير رسمية:** عبارة عن أجهزة مسؤولة على تجميع ودمج جميع المطالب الفردية أو الجماعية وتمثيلها والتعبير عنها ثم تحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، واصطلح عليهم بتسمية غير الرسمية كونهم لا يشاركون بصفة رسمية في صنع قرارات الدولة، إلا أنهم يتمتعون بسلطة قانونية تعطيهم الحق في صنع القرارات مثل نواب البرلمان والأحزاب السياسية، وهذا النوع هو الأكثر اعتداداً في المجتمعات الديمقراطية، أين تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني.

➤ **المشاركة المستقلة:** تكون بصفة فردية، بحيث يكون للمواطن الحرية في تحديد نوع ودرجة مشاركته السياسية، وله الخيار في أن يشارك أو يمتنع عن المشاركة.

(1) زينب لموشي: استخدامات شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية الإعلام والاتصال، جامعة

الجزائر، 3، 2017، ص ص 149-154.

(2) المرجع نفسه، ص ص 144-148.

- المشاركة الظرفية: يتم هذا النوع عادة في المناسبات السياسية وتضم مجموعة من أفراد المجتمع المنتمين إلى عامة الناس، وهم مواطنون غير مؤطرين سياسيا، وجمهور غير نشط، وأبرز مظاهرها المشاركة في الانتخابات أو الاستفتاءات أين تكون المناسبة ظرفية أو مؤقتة لأنه سلوك يمارسه الفرد لمدة واحدة وفي مناسبة محددة.
- المشاركة المستمرة والدائمة: تعتبر المشاركة الأكثر أهمية من المشاركات الأخرى، كونها تتكون من عدد قليل من المنخرطين ولكنهم فاعلين سياسيين ولهم تجربة في النضال السياسي، وأبرز مظاهرها المشاركة في الجمعيات والمنظمات التي لها دور في التنشئة السياسية، وتحاول أن ترسخ مبدأ الثقافة السياسية في المجتمع وتطبعها بطابعها الخاص.
- المشاركة التعاقدية: سميت بهذا الاسم لأن لها علاقة بين الفرد والمؤسسة أو الهيئة وما يترتب على هذه العلاقة من انتفاء أو ولاء أو اتفاق وعدم معارضة وبالتالي تكون للأفراد التزام سياسي وممارسة متحضرة، ضمن المشاركة السياسية المتعاقدة بين طرفين (الفرد والنظام).
- المشاركة العنيفة: وهي تشمل كل المظاهر التي تتسم بالحدة والعنف في المشاركة السياسية وتغيب فيها الديمقراطية التشاركية، وينعدم فيها النقاش والحوار والتعبير عن الرأي والرأي الآخر ومن مظاهر المشاركة العنيفة نجد كل أساليب العنف السياسي، والتي تظهر في شكل انقلابات عسكرية تستهدف الاستيلاء على السلطة، أو الاحتجاجات والمظاهرات والتجمعات والتي تتجاوب بسلوكيات وأعمال شغب أو انتهاكات لخرق المجتمع المدني من تكسير أو تحطيم أو إهدار للمال العام.
- المشاركة السياسية التقليدية: تشمل مجموع الأفعال مثل التصويت، ومتابعة القضايا السياسية وإجراء مناقشات ومؤتمرات وحملات انتخابية بالإضافة إلى الترشح للمناصب العامة.
- المشاركة السياسية غير التقليدية أو الحديثة: تتمثل في كل الأعمال والسلوكيات التي يقوم بها الفرد من أجل التعبير عن رأيه السياسي، وهي آليات مستحدثة تقوم على الاتصالات الحديثة، التي تهدف إلى تطوير أفكار إيجابية، مثل الفايس بوك وتويتر واليوتيوب وما تشكله من دعوات سياسية بوسائل اتصال إلكترونية حديثة.

ثانيا: الجانب الميداني للدراسة:

I- الإجراءات المنهجية للدراسة:

1. مجالات الدراسة:

- الإطار المكاني: المجلس الشعبي البلدي لبلدية بئر العائر ولاية تبسة.
- الإطار البشري: يتعلق الأمر في دراستنا بمجموع النساء الممثلات في المجلس الشعبي البلدي، وعددهن سبعة ممثلات، توزيعهن كآتي: ممثلة عن حزب جبهة القوى الاشتراكية، ممثلة عن حركة مجتمع السلم، ممثلة عن حزب جبهة التحرير الوطني، ممثلة عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ممثلة عن حزب الجبهة الوطنية الجزائرية، ممثلة عن حزب التحالف الوطني الجمهوري، ممثلة عن الحركة الشعبية الجزائرية.

2. المنهج المستخدم:

يمكن اعتبار المنهج الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقائق في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيم على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة⁽¹⁾.

(1) عبد المجيد قدي: أسس البحث العلمي في العلوم الاقتصادية والإدارية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2009، ص35.

2- دليل المقابلة:

المعنى بالمقابلة:..... تاريخ إجراء المقابلة:.....

مدة المقابلة:..... رقم المقابلة:.....

المحور الأول: البيانات الشخصية.

1. السن:.....

استنادا إلى هذا الطرح، فإن طبيعة البحث محل الدراسة، وتماشيا مع أهداف الدراسة، تفرض علينا استخدام المنهج الوصفي وهو أحد المناهج الأساسية التي تستعمل في البحوث والدراسات الاجتماعية، حيث يقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها.

3. العينة وكيفية اختيارها:

بعد أن يلجأ الباحث إلى اختيار منهج البحث المناسب وكذلك أدوات جمع البيانات التي سيستخدمها في جمع المعلومات والبيانات التي ستوصله إلى حل مشكلة البحث عليه أن يحدد عينة بحثه وكيفية اختيارها، وبالنسبة لدراستنا الحالية فقد اعتمدنا على المسح الشامل، باعتبار أن المجلس الشعبي البلدي المنتخب يضم 07 نساء قمنا بتطبيق المقابلة عليهن.

4. أداة الدراسة:

إن أي دراسة علمية ميدانية لا بد أن تعتمد على أداة أو مجموعة من الأدوات باعتبارها الوسيلة المستخدمة في جمع البيانات أو تصنيفها وجدولتها، من أجل الوصول إلى حقائق تخص موضوع البحث، ونظرا لطبيعة موضوع المداخلة الذي نحن بصده وسعيا لجمع البيانات اللازمة حول الموضوع، كان لا بد من الاعتماد على المقابلة، حيث تعد المقابلة من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات خاصة في العلوم الاجتماعية، فهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يتم إعدادها إعدادا محكاً ودقيقاً.

5. خصائص العينة:

- من خلال تحليلنا وتفسيرنا للنتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية توصلنا إلى أن خصائص العينة محل الدراسة جاءت كما يلي:
- مفردات العينة محل الدراسة أعمارهم تنحصر من 30 سنة إلى 45 سنة.
- أربعة مفردات غير متزوجات في حين أن ثلاثة متزوجات.
- ثلاثة مفردات هن من المستوى الجامعي وباقي المفردات ذوات مستوى ثانوي ومتوسط، وهذا التنوع في المستوى التعليمي مرده إلى أن الدولة الجزائرية لم تشترط المستوى التعليمي كشرط من شروط الممارسة السياسية.
- أربعة مفردات من العينة المبحوثة يعملن، وثلاث مفردات لا يعملن.

- 2. الحالة المدنية:.....
- 3. المستوى الدراسي:.....
- 4. طبيعة العمل:.....

المحور الثاني: التنشئة السياسية للمجتمع والمشاركة السياسية للمرأة.

- 5. هل تطلعين على الكتب والمجلات؟
- 6. هل تناقشين المواضيع والقضايا السياسية مع الغير؟
- 7. هل أفراد أسرتك يؤدون الواجب الانتخابي؟
- 8. هل أنت منخرطة في حزب سياسي؟
- 9. هل تعتقدين أن الأسرة لها دور بارز في التكوين السياسي للمرأة؟
- المحور الثاني: وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمشاركة السياسية للمرأة.
- 10. هل تطالعين الصحف اليومية بشكل دوي؟
- 11. ما هي الوسائل التي تعتمدين عليها في الحصول على الأخبار؟
- 12. ما هو موقع التواصل الاجتماعي الذي تفضلينه للحصول على الأخبار؟
- 13. هل تعتقدين أن مواقع التواصل الاجتماعي تزيد من وعي المرأة في العمل السياسي؟

II- تحليل وتفسير البيانات واستخلاص النتائج:

1. تحليل نتائج الفرضية الأولى:

➤ تؤثر التنشئة السياسية للمجتمع على المشاركة السياسية للمرأة.

من خلال المقابلات أكدت خمس مفردات من أصل سبعة أنهن لا يطلعن الكتب وأرجعن سبب ذلك لعدم وجود الوقت الكافي فهن يقضين معظم الوقت مع أشغالهن خارج المنزل وداخله، في حين أكدت مبحثين أنهن يطلعن روايات في الأغلب وأحياناً كتب ثقافية. كما أكدت ثلاثة مبحثات أنهن تناقشن المواضيع والقضايا السياسية مع أزواجهن، في حين أكدت واحدة أنها تناقش ذلك مع أفراد أسرتهن في بعض الأحيان أما الباقيات فهن يناقشن القضايا السياسية مع الزملاء والأصدقاء. أما فيما يتعلق بأداء الواجب الانتخابي فقد أكدت جميع المبحثات أن أفراد أسرتهن يؤدون الواجب الانتخابي كما ينبغي، وهذا ما شجعهم على المشاركة السياسية.

ومن خلال المقابلات توضح لنا أنه من أصل سبعة نساء يوجد ثلاث منهن فقط منخرطات في أحزاب سياسية، أما الأخريات فهن غير منخرطات، كما أكدت إحداهن أن زوجها منخرط في حزب سياسي. كما ترى مبحثين أن الأسرة تلعب دوراً مهماً وبارزاً في التكوين السياسي للمرأة وتدفع بالمشاركة السياسية للمرأة، حيث صرحت إحداها أن زوجها شجعها على الترشح في الانتخابات المحلية، في حين ترى بقية مفردات العينة أن تكوينهم السياسي راجع إلى محيطهم بالإضافة إلى أن وسائل الإعلام والاتصال لعبت دوراً مهماً في تكوينهم السياسي.

• استنتاج الفرضية الأولى:

لقد جاءت الفرضية الأولى كمحاولة للبحث عن تأثير التنشئة السياسية للمجتمع على المشاركة السياسية للمرأة، فمن المعلوم أن الأسرة هي أول مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، باعتبارها الحاضن للطفل ومنها يكتسب عاداتها وتقاليدها، ثم تأتي المدرسة كثاني مؤسسة باعتبارها مكلمة للأسرة وفي يتلقى الطفل تعلمه، كما أن جماعة الرفاق لها دور مهم وبارز في التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن خلال النتائج المتحصل عليها يمكن القول أن الأسرة والمجتمع وجماعة الرفاق تلعب دور مهم وبارز في عملية التنشئة السياسية للمرأة، فكما كانت الأسرة والمجتمع وجماعة الرفاق ذات وعي كبير ولها ثقافة العمل السياسي والجمعوي وتشجع العمل النسوي في المجال السياسي، كانت هناك مشاركة سياسية فعالة للمرأة، وعليه فكل من الأسرة والمجتمع وجماعة الرفاق الواعية تعتبر الميدان الحصب لنمو المشاركة السياسية الفعالة للمرأة.

2. تحليل نتائج الفرضية الثانية:

➤ تؤثر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة على المشاركة السياسية للمرأة.

توضح المقابلات أن أغلب مفردات العينة لا يطلعن الصحف الورقية بطريقة دورية، حيث يكتفين بمتابعة الأخبار على مواقع التواصل الاجتماعي، كما أظهرت البيانات المتحصل عليها أن أغلب مفردات العينة المبحوثة لا يستمعن للراديو إطلاقاً، بل يفضلن مشاهدة التلفزيون، لأن التلفزيون يحظى بشعبية كبيرة كما هو معروف، وأكدت المبحثات أنهن تشاهد برامج متنوعة إخبارية وسياسية وثقافية ودرامية، كما ترى أربعة مفردات من العينة المبحوثة أنهم يتابعون الأخبار السياسية وخاصة الوطنية لكي يطلعون على ما يجري في الساحة الوطنية. أما في ما يتعلق بمواقع التواصل الاجتماعي فأغلب مفردات العينة يفضلون الفايس بوك على بقية المواقع الأخرى، وأكدت أغلب مفردات العينة أن مواقع التواصل الاجتماعي تزيد من وعي المرأة في العمل السياسي، حيث ترى مفردتين أن شبكات التواصل الاجتماعي تمثل فضاء لطرح المواضيع السياسية، في حين أكدت ثلاث مفردات أنها تنمي الوعي السياسي وتحث على المشاركة السياسية الفعالة وضرورة للتفاعل السياسي، فيما امتنعت مفردتين عن الإجابة.

وبينت المقابلات أن مفردتين تعتبران أن شبكات التواصل الاجتماعي ليست لها أي مصداقية لتحقيق المشاركة السياسية، في حين ترى أربعة مفردات أن شبكات التواصل الاجتماعي ذات مصداقية لتحقيق المشاركة السياسية، وترى مفردتين أن هذه المواقع جعلت المرأة أكثر وعي وإدراك في المجال السياسي، في حين ترى مفردتين أنها أعطت للمرأة الحرية من أجل التعبير عن رأيها وجعلت صوتها مسموع.

أما في ما يتعلق بأسباب اللامساواة في المشاركة بين الرجل والمرأة فقد أرجعت المبحوثات الأسباب إلى العامل الديني والاجتماعي وطبيعة المجتمع الذكوري المتمسك بالعادات والتقاليد التي تجعل من الرجل صاحب السلطة وتضع المرأة مكان المتلقي والمغلوب عن أمره.

• استنتاج الفرضية الثانية:

لقد جاءت الفرضية الثانية كحالة لتقصي أثر وسائل الإعلام والاتصال الحديثة على المشاركة السياسية للمرأة، وقد توصلنا إلى أن وسائل الإعلام والاتصال الحديثة بصفة عامة تلعب دورا مهما وبارزا في توجيه المرأة نحو المشاركة السياسية الفعالة من خلال تكوين الوعي وتحويل الأغلبية الصامتة إلى أغلبية فاعلة، خاصة بعد التطور الهائل والمتسارع الذي تعرفه وسائل الإعلام الرقمية وشبكة الأنترنت.

3. النتيجة العامة للدراسة:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها يمكننا القول أن التنشئة السياسية للمجتمع تؤثر على المشاركة السياسية الفعالة للمرأة، كما أن لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة تأثيرا بارزا على المشاركة السياسية للمرأة هذا من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، لكن حسب الواقع المعاش وحسب ملاحظتنا اليومية واحتكاكنا مع الجماهير فإن الواقع يعكس أمور أخرى، فالمشاركة السياسية في الغالب لا تخضع لمعايير الكفاءة وإنما تخضع لمعايير النعرة القبلية، كما أن المجتمع الجزائري لا يزال متمسك بالعادات والتقاليد الموروثة ويجعل من الرجل صاحب سلطة أما المرأة في نظره فهي مجرد متلقي يقبل الأوامر والتوجيهات، إن أغلب الأسر الجزائرية تعتبر من الأسر المحافظة وترفض رفضا قاطعا مشاركة المرأة في العمل السياسي، إن دخول المرأة إلى السباق السياسي من خلال الترشح في القوائم الانتخابية راجع بدرجة أولى إلى قانون الانتخابات والذي يفرض تمثيل المرأة في أي قائمة مترشحة، فهناك العديد من القوائم لم تشارك في الاستحقاقات نظرا لعدم قدرتها على إيجاد ممثلات، كما أن الواقع يعكس لنا أن الحراك السياسي ينشط أوقات الانتخابات، وما إن تنتهي حتى يعود للركود.

خاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق لموضوع المشاركة السياسية للمرأة من منظور اجتماعي، باعتبار أن المشاركة السياسية للمرأة أصبحت اليوم بالغة الأهمية، خاصة مع تزايد الأصوات بضرورة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ولقد توصلنا لمجموعة من التوصيات وهي:

- لا بدّ من تفعيل المشاركة الحقيقية للأحزاب السياسية والجمعيات.
- لا بدّ من تعبئة المرأة تعبئة سياسية من أجل المشاركة الفعالة في المجال السياسي.
- ضرورة تجاوز المفاهيم التقليدية والتي تعمل على إقصاء المرأة من مجالات كثيرة، وخاصة المجال السياسي والعمل الجماعي.
- ضرورة المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.
- ضرورة تخلي المجتمع عن النظرة السلبية للمرأة التي تمارس النشاط السياسي.
- تفعيل دور وسائل الإعلام والاتصال الحديثة في الحث على المشاركة السياسية الفعالة للمرأة.

أسباب الأمراض المزمنة لدى النساء

دراسة ميدانية بمدينة الأغواط نموذجاً

د. بودالي بن عون (جامعة عمار الثليجي بالأغواط)

د. نوري محمد (جامعة عمار الثليجي بالأغواط)

ملخص:

تهدف دراستنا إلى البحث عن أسباب تفشي الكثير من الأمراض المزمنة للنساء في السنوات الأخيرة والتي نتجت عنها حالات نفسية واجتماعية للعديد من فئات الأعمار للنساء في المجتمع الجزائري، وسنحاول من خلالها استعمال بعض الأساليب الإحصائية ومنهجية النمذجة بالمعادلة البنائية كمؤشر للوصول إلى نتائج دقيقة باستعمال المسار العلمي المنهجي والتقنيات المناسبة للمقابلة والاستبيان والملاحظة المقننة. وسنحاول أن نتساءل ونبحث في أسباب تزايد أنواع الأمراض المزمنة في المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأمراض المزمنة، الحالات النفسية، الأمراض الحركية، الأمراض الجسدية

Résumé:

La présente étude vise à rechercher les principales causes de la propagation de nombreuses maladies chroniques chez les femmes ces dernières années qui ont entraîné des troubles psychologiques et sociales pour de nombreux groupes d'âge de femmes Algériennes, et nous essaierons d'utiliser certains outils statistiques et méthodologies ainsi que la modélisation par l'équation structurelle comme indicateur pour obtenir des résultats précis, et ce par l'emploi de la méthode scientifique adéquate, et des techniques appropriées telles que l'entretien, le questionnaire et l'observation codifiée. Nous allons essayer par le questionnement de discuter et d'analyser les causes de l'accroissement des types de maladies *chroniques dans la société Algérienne*.

Mots clés: Maladies chroniques – troubles psychologiques- Maladies motrices – Maladies somatiques

مقدمة:

لقد لاحظنا تزايداً للأمراض المزمنة لدى النساء في الفترة الأخيرة منها الجسدية والنفسية والحركية وغيرها وهي بمثابة ظاهرة سوسيوولوجية تحتاج إلى الدراسة النفسية والاجتماعية، والتي يمكن أن تتأثر بعدة عوامل منها العوامل المادية، وتدهور حالة المستوى المعيشي، والبطالة والفقر، وقلة لمتطلبات الحياة اليومية المادية، والضغوط النفسية والاجتماعية، وكذلك أكثر الأسباب هي وراثية وغيرها، من العوامل الأخرى التي تكون خاصة بكل امرأة مريضة، كلها كانت الأسباب قوية وراء تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء في المجتمع، ويبدو أنها تزداد انتشاراً في مجتمعاتنا في السنوات الأخيرة، ومنها الأمراض السرطانية والنفسية والحركية والسكري والذهنية والسلوكية وغيرها لما يترتب عليه من آثار سلبية في تفكيك الأسرة والمجتمع ككل، فأسباب تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء متعددة والخاصة بكل امرأة وانتشارها في أوساط النساء أدى إلى ظهور حالات سلبية والأسرة أساسها الأمراض المزمنة لدى النساء.

1- الإشكالية:

لقد عانت النساء في الفترة الأخيرة من تزايد لحالات كثيرة من الأمراض المزمنة لدى النساء منها الأمراض السرطانية والنفسية والحركية والسكري والذهنية والقلبية والسلوكية وغيرها للنساء، وهذا مؤشر خطير يستحق الدراسة في الأسباب القوية والخفية وراء انتشار هذه الأمراض المزمنة لدى النساء والتي أصبحت تزداد من معانات المرضى من النساء وأثرها على الأسرة والمجتمع، وللبحث عن الأسباب الكامنة وراء تزايد كل أنواع الأمراض المزمنة لدى النساء في المجتمع، ومن خلال هذا الطرح الخاص بإشكالية البحث سنحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي أسباب تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء في السنوات الأخيرة؟

سنحاول الإجابة على الأسئلة الجزئية من مدخلات تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء:

- 1- هل نقص الرعاية الاجتماعية سبب في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء؟
- 2- هل العامل الوراثي دور في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء؟
- 3- هل الضغوط النفسية كان لها دور في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء؟
- 4- هل التغير في النمط الأسرية ساهمت في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء؟
- 5- هل الحاجة المادية ساهمت في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء؟

وأستلزم نواتج تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء، في معانات الأسر هي:

1. هل تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء ساهم في تدهور حالة الأسرة اجتماعيا؟
2. هل تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان له الأثر في تدهور حالة الأسرة نفسيا؟
3. هل تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان لها دور في تدهور حالة الأسرة معنويا؟
4. هل تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء ساهم في تدهور حالة الأسرة ماديا؟
5. هل تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان رهان في تغير بنية الأسرة؟

2- فرضيات البحث:

هناك عدة عوامل ساهمت في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء في المجتمع الجزائري منها الضغوط النفسية والاجتماعية والعوامل الوراثية

والمادية وغيرها.

نحاول أن نتصور الفرضيات على النحو الآتي:

- 1- المشاكل الأسرية ساهمت في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
- 2- للعامل الوراثي دور في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
- 3- نقص الرعاية الاجتماعية سبب في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
- 4- الحاجة المادية ساهمت في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
- 5- نقص الرعاية النفسية كان له دور في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.

وإجابات نواتج تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء، في معانات الأسر هي:

1. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء ساهم في تدهور حالة الأسرة ماديا.
2. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان لها دور في تدهور حالة الأسرة معنويا.
3. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان رهان في تغير بنية الأسرة.
4. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان له الأثر في تدهور حالة الأسرة نفسيا.
5. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء ساهمت في تدهور حالة الأسرة اجتماعيا.

3- الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن أسباب تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء في المجتمع بالاستعانة ببعض مفاهيم ونظريات في التخصص، كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن واقع نسبة المرضى المصابين بأنواع مختلفة من الأمراض المزمنة لدى النساء منها النفسية والحركية والقلبية والذهنية وغيرها، وكيف يتكفل المجتمع بمعالجة هذه الظاهرة ومعرفة الأسباب النفسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

4- تحديد المفاهيم:

المرض لغة: "معنى مرض في معجم اللغة العربية المعاصرة مرض يمرض، مرضاً، فهو مريض مرض الشخص أو الحيوان أي تغيرت صحته واضطربت بعد اعتدالها، أو فسدت صحته" (معاجم، عربي - عربي، <http://www.maajim.com/dictionary>).
المرض اصطلاحاً: "كل ما خرج بالكائن الحي عن حدِّ الصِّحَّة والاعتدال من علَّة أو نفاقٍ أو تقصير في أمر". (معاجم، عربي - عربي، <http://www.maajim.com/dictionary>).

5- عينة البحث:

بعض الباحثين يلجئون إلى أصدقائهم وجيرانهم وأقاربهم وزملائهم ويعتبرونهم كأفراد ضمن العينة. (حسن، 1992، ص 29)، وأسلوب أخذ حجم عينة البحث اعتمدنا فيه الأسلوب الإحصائي في أخذ العينة التمثيلية حيث "يلجأ الباحثون إلى تحديد حجم العينة باستخدام الأساليب الإحصائية تقاديا لتحديده بطريقة تعسفية تثير الانتقادات، ويواجه الباحث احتمالين عندما يسعى إلى تحديد حجم العينة إحصائياً، هو أن يكون أو ألا يكون على علم بعدد مفردات المجتمع الإحصائي، يميل الباحث إلى تحديد نسبة الخطأ في هذه العينة ليتأكد من أهمية البيانات التي سيحصل عليها ومدى تمثيل تلك العينة للمجتمع الذي سمحت منه. (عبد الحميد، 2007، ص 330). بما أن المجتمع الإحصائي لبحثنا معلوم واستطعنا أن نحدده انطلاقاً من إحصاءات رسمية من مصادر إدارية الخاصة بمديرية النشاط الاجتماعي بالأغواط، فإن المجتمع الأصلي الكلي هو 423 ملف خاص بالأمراض المزمنة لدى النساء ببلدية الأغواط لسنة 2019، وحجم المجتمع الإحصائي ن 2 هو 100. " تتبع الخطوات التالية للعينة" (الجندي، 2007، ص 44).

ونحسب حجم العينة (ن1) على أساس حجم غير معلوم من المعادلة التالية:

$$n_1 = \frac{Z^2}{E_a} \times d(1 - d) \quad \text{حجم العينة (ن1)} = \frac{Z^2}{E_a} \times d(1 - d) \times \frac{f}{f-1}$$

$$(1.96)(1.96)$$

$$\text{حجم العينة (ن1)} = \frac{0.5 * (0.5 - 1)}{0.05} = 384$$

$$(0.05)(0.05)$$

ثم نقوم بعد ذلك بتصحيح حجم العينة، وذلك باستخدام معادلة تصحيح العينة كالاتي:

$$n = \frac{n_1}{\frac{n_1 - 1}{n_2}}$$

$$384$$

$$\text{حجم العينة (ن)} = \frac{384}{79} = 79$$

$$384 - 1$$

$$+ 1$$

$$100$$

حيث أن. 1 (n₁): حجم العينة من مجتمع غير معلوم وهو 384 والذي تم حسابه في المعادلة السابقة. و 2 (n₂): حجم المجتمع الإحصائي والذي تم تحديده بـ: 100. وحجم العينة ن1 هو 79 ومنه العينة $n = 79$ مصاب بإعاقات صحية مزمنة ببلدية الأغواط لسنة 2019.

6- تحديد نسبة الخطأ في حجم عينة البحث:

وتتحدد نسبة الخطأ في العينة وفق المعادلة الآتية (الجندي، 2007، ص 45):

$$E_d = Z \times \sqrt{d(1-d)/n}$$

$$\sqrt{\frac{(0.5 - 1) 0.5}{79}} \times 1.96 = 0.11 = 11\%$$

$$\sqrt{\frac{(f - 1)}{n}} \times Z = E_d \text{ خطأ العينة}$$

إن نسبة الخطأ في تحديد حجم عينة الدراسة هي 11 % وهي مقبولة في الأخطاء.

7- منهج البحث:

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي في البحث وذلك قصد وصف وتحليل مضامينها لأن ظاهرة تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء ومدى تأثيرها على المجتمع.

8- تقنيات البحث:

• المقابلات الشخصية:

بعد القيام بالملاحظات المباشرة وغير المباشرة لمشكلة تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء من أبناء المدينة، منهم ذكور وإناث، رأينا أننا بحاجة إلى بعض المقابلات الخاصة ببعض الأفراد المصابين بأنواع من الأمراض النفسية والحركية وارتفاع ضغط الدم والأمراض الذهنية وغيرها الذين أعرفهم شخصياً، والبحث عن الأسباب الكامنة لتنامي عدد المصابين بهذه الأمراض، وذلك قصد استقصاء الظاهرة وهي خام للتوصل إلى استفسارات عن الأبعاد الخفية للظاهرة وضبط مؤشراتنا.

• الاستبيان:

بعد اختبارها في الميدان في الدراسة الاستكشافية كعينة توزع على بعض المبحوثين من المصابين بأمراض مزمنة منها النفسية والسكري والحركية والذهنية، ثم تصحيح صدق وثباتها وتحكيمها لمعرفة ثباتها حتى تصبح عن طريق مجموعة من الأساليب الإحصائية كمعامل ألفا كرونباخ لمؤشرات أسئلة الاستبيان، وبعد ما أصبحت أداة معبرة عن الفرضيات وثابتة وصادقة وصالحة للتطبيق في الميدان وجاهزة للتوزيع على أفراد العينة المبحوثة.

• صدق الاستبيان:

اختبار سلوك ما للأفراد تجاه أي فعل الذي يصل في قياسه مثل تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء إلى مستوى 0.8 أصدق من أي اختبار آخر لا يصل إلى هذا المستوى أصدق من الاختبار الذي يصل في قياسه إلى مستوى 0.5 وبالمناسبة أثناء الدراسة الاستطلاعية قمنا بتحكيم الاستبيان وتم الاعتماد في حساب صدق الاستبيان على صدق المحكمين، وكانت النتائج موضحة كالآتي:

• نتائج صدق الاستمارة عن طريق معامل ألفا كرونباخ:

جدول 01: يوضح صدق الاستبيان قبل التعديل في بنود الاستبيان

عدد البنود (المحاور المحكّمة)	Cronbach's Alpha قيمة معامل ألفا كرونباخ
14	0.498

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

• جدول 02: يوضح صدق الاستبيان بكرونباخ بعد التعديل في بنود الاستبيان

عدد البنود (المحاور المحكّمة)	Cronbach's Alpha قيمة معامل ألفا كرونباخ
14	0.599

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

• تحليل نتائج صدق الاستبيان:

نلاحظ من خلال النتائج أن قيمة كرونباخ التي تعبر عن مدى صدق الاستبيان تساوي 0.489 قبل حذف وتصحيح العبارات غير المناسبة في الاستبيان التي أوصى بها المحكمون، وتم مرة أخرى حساب كرونباخ وكانت النتائج أن القيمة ارتفعت إلى 0.599 وهي قيمة تعبر عن صدق الاستبيان لأنها تقترب من الواحد وليست أقل من 0.5 وبالتالي نستطيع القول بأن الاستبيان أصبح صالح كتقنية للتطبيق.

• ثبات الاستبيان:

للقيام بثبات أسئلة الاستبيان تم توزيع 8 من استبيان بنسبة 10% من مجموع 79 للعينة المستجوبة من المرضى في بلدية الأغواط لسنة 2019 مرتين متتاليتين لمدة أسبوعين، وبعد جمع البيانات تم تفرغها في البرنامج الإحصائي للعلم الاجتماعية spss، تم حساب معامل ثبات الاستبيان، وقنا بالتعديلات في مؤشرات الاستبيان والتي كانت عباراتها سالبة القيم ومنها ضعيفة تقترب من 0.19 حتى تصبح الاستبيان صالح للتطبيق، ويمكن أن تطبق مرة ثانية على عينة أخرى في ظروف أخرى. وكانت النتائج المتحصل عليها موضحة كالآتي:

• نتائج ثبات الاستبيان عن طريق معامل ألفا كرونباخ:

• جدول 03: يوضح قيمة ثبات الاستبيان بعد التعديل في بنود الاستبيان

عدد العبارات (أسئلة الاستبيان)	Cronbach's Alpha قيمة معامل ألفا كرونباخ
12	0.666

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

• جدول 04: يوضح قيمة ثبات الاستبيان بعد التعديل في بنود الاستبيان

عدد العبارات (أسئلة الاستبيان)	Cronbach's Alpha قيمة معامل ألفا كرونباخ
12	0.702

المصدر: من مخرجات برنامج SPSS

• تحليل نتائج ثبات الاستبيان:

نلاحظ من خلال النتائج الإحصائية التي تمت عن طريق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية أن قيمة ألفا كرونباخ التي تعبر عن مدى ثبات الاستبيان يساوي 0.666 قبل حذف أو تصحيح أسئلة الاستبيان غير المناسبة في ضوء اختبارها على نسبة من العينة حيث كانت إجاباتهم على كل الأسئلة وكان اتفاقهم على كل محتوى الاستبيان ما عدا الأسئلة الشخصية التي لم تكن متناسقة حسب إجابات العينة المختبرة والتي ترتفع قيمة معامل الثبات لألفا كرونباخ بقيمة 0.702، لأنها تقترب من الواحد وليست أقل من 0.5 وبالتالي نستطيع القول بأن الاستبيان صالح كتقنية للتطبيق عدة مرات.

9- منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية:

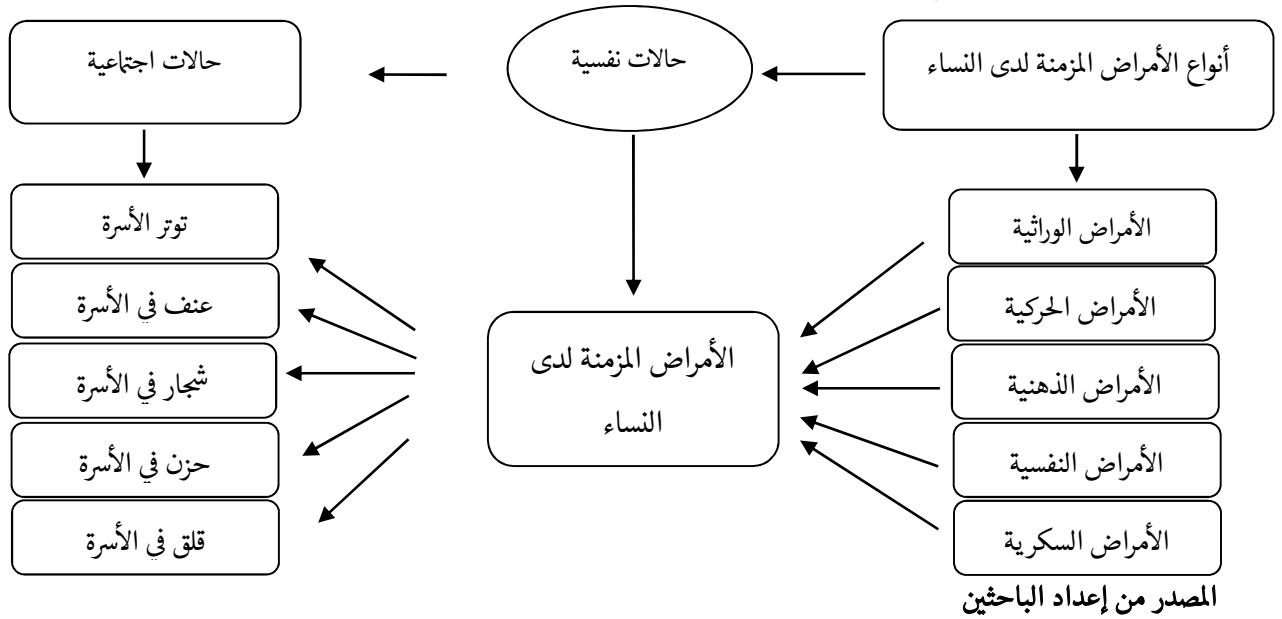
نحن بصدد دراسة أسباب تفشي الأمراض المزمنة لدى النساء في المجتمع الجزائري عامة ودراسة ميدانية لعينة من الافراد المعاقين صحيا، من خلال معالجة مشكلة محددات ونواتج تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء، والهدف هنا هو دراسة الأسباب الحقيقية والخفية وراء انتشار الأمراض المزمنة لدى النساء، لذا فإننا نبدأ بتقديم لإطار النظري الذي زاجع فيه أدبيات البحث العلمي ونتائج الدراسات الميدانية السابقة فيه وبناءً على ذلك نضع نموذجاً نظرياً يوضح فيه محددات ونواتج انتشار وتزايد الأمراض المزمنة لدى النساء مع وصف دقيق لنوع وطبيعة العلاقة بين متغيرات مدخلات الأمراض المزمنة لدى النساء ومخرجاته كنتائج بين المتغيرات قصد توضيح مسار العلاقات بينها بالرسم مستخدمين في

ذلك الأسهم والإشكال الخاصة بنموذج المعادلة البنائية المتبينة في بحثنا، وبعد المراجعة النظرية الشاملة توصلنا إلى أن ما يفترض أن يكون من للربط بين مؤشرات مدخلات الأمراض النفسية ومخرجاتها المتفشية هي كما يأتي:

1. الحاجة المادية ساهمت في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
2. نقص الرعاية النفسية كان لها دور في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
3. نقص الرعاية الاجتماعية سبب في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
4. المشاكل الأسرية ساهمت في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
5. العامل الوراثي دور في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء.
6. إجابات نواتج تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء، في معانات الأسر هي:
7. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان لها دور في تدهور حالة الأسرة مادياً.
8. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان لها دور في تدهور حالة الأسرة معنوياً.
9. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء كان له الأثر في تدهور حالة الأسرة نفسياً.
10. تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء ساهمت في تدهور حالة الأسرة اجتماعياً.

ومن خلال ما سبق يمكن إيضاح أن هناك إحدى عشر نماذج قياس أساسية، وهي قياس الأمراض المزمنة لدى النساء وخمسة عوامل كمدخلات لأنواع الأمراض المزمنة لدى النساء ببلدية الأغواط، وخمسة نواتج من تدهور حالة الأسرة نفسياً كمخرجات كنتائج والمبينة في الشكل رقم (01):

عوامل كمدخلات الوسيط نواتج كمخرجات



شكل رقم 01: يبين نموذج البناء النظري للبحث

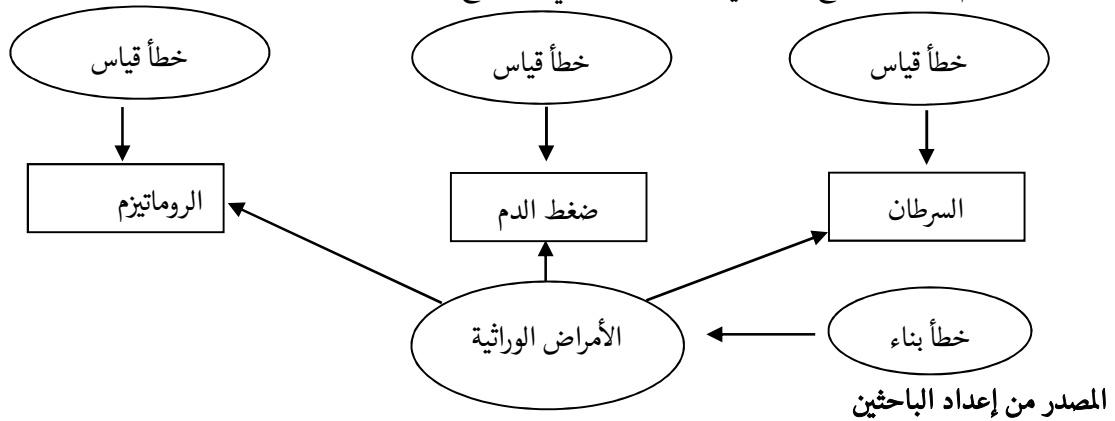
واضح من الشكل أنّ هذا النموذج يتضمن إحدى عشرة متغيراً كامنة أو غير مقاسة كل منها يتطلب تفكيك لإبعاده ومكوناته ومؤشراته قصد قياسه من خلال بناء أدوات دقيقة تتضمن مؤشرات القياس. وبعد تحديد ورسم هذا النموذج النظري نقوم باشتقاق الفرضيات التي نسعى لتحقيقها في الميدان، وعليه نحاول أن نتصور الفرضيات على النحو الآتي:

- الأمراض النفسية ساهمت في تزايد العنف داخل الأسرة.
- الأمراض السكرية كان لها الأثر البالغ في الحزن الدائم داخل الأسرة.
- الأمراض الحركية كان لها دور في وجود قلق دائم داخل الأسرة.

- الأمراض الذهنية ساهمت في وجود شجار داخل الأسرة.
- الأمراض الوراثية أثرت في تزايد التوتر داخل الأسرة.

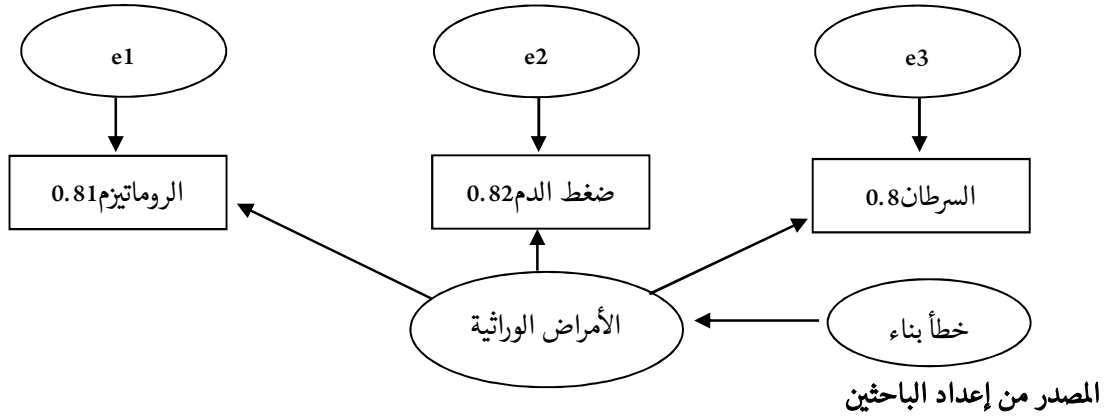
10- التحقق من صدق النموذج:

بناءً على الإطار النظري لكل نموذج، نقوم ببناء أدوات قياس تضم مجموعة من المؤشرات المعبرة عن كل متغير كامن قصد تطبيقها على العينة المناسبة، ثم بعد ذلك نستخدم التحليل العاملي الاستكشافي للبيانات في بداية البحث ثم بعد ذلك نستخدم التحليل العاملي التوكيدي للتحقق من صدق مؤشرات قياس كل نموذج من نماذج القياس. ثم نقوم بحذف المؤشرات التي يثبت ضعف ثباتها أو عدم ارتباطها أو تشبعها على نموذج القياس الذي تنتمي إليه. بحيث يبين الشكل رقم (02) أحد نماذج القياس في هذا البحث الميداني وهو نموذج قياس خاص بالأمراض المزمنة:



شكل رقم 02: يبين نموذج قياس النساء المصابات بالأمراض الوراثية قبل الاختبار

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المتغير الكامن بالأمراض الوراثية في نموذج القياس له ثلاثة مؤشرات مشاهدة وهي أمراض السرطان وضغط الدم والروماتيزم وأن لكل من المؤشرات المشاهدة خطأ قياس مفترض يقدره البرنامج كما أن هناك خطأ بناء للمتغير الكامن يقدره البرنامج كذلك. في هذه الحالة يفترض علينا أن نقوم بإجراء التحليل العاملي التوكيدي على المؤشرات الثلاثة بالأمراض المزمنة وبعد تقدير مدى صدق النموذج من خلال برنامج الليزرل (LISREL)، فإننا نقوم بتوضيح نتائج هذا التقدير كما هو موضح في الشكل رقم 03 الآتي:



شكل رقم 03: يبين نموذج قياس النساء المصابات بالأمراض الوراثية بعد الاختبار.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النموذج الخاص بقياس المتغير الكامن الذي هو الأمراض الوراثية يتضمن ثلاث مؤشرات، ولكل مؤشر خطأ قياس (e1, e2, e3) والمتغير الكامن لخطأ البناء دلتا. حيث نبين نتائج التحليل العاملي بالأمراض الوراثية حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 05 يبين نتائج التحليل العاملي بالأمراض النفسية:

مؤشرات المصابين بالأمراض النفسية	القيم العاملية المعيارية	خطأ التباين
السرطان	0.80	0.13
ضغط الدم	0.81	0.12
الروماتيزم	0.82	0.11

جدول رقم 06: يبين نتائج إحصاءات المطابقة لهذا النموذج:

الاختبار	مربع كاي Chi-Square χ^2	الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب RMSEA	مؤشر حسن المطابقة GFI	مؤشر حسن المطابقة المعدل AGFI	جذر متوسط مربعات البواقي RMR	مؤشر المطابقة المقارن CFI
الإحصاءات	1.45	0.00	0.900	0.989	0.00	1.09

11- التحليل الإحصائي لنتائج إحصاءات المطابقة:

نلاحظ من خلال جدول نتائج الإحصاءات الخاصة بالمطابقة لهذا النموذج "أن نموذج القياس لهذا المتغير وهو الأمراض الوراثية قد أظهر مطابقة مواءمة للبيانات السابقة حيث كانت نتيجة مدى الاستقلالية لكاي تربيع لمؤشرات متغير المصابين بالسرطان وضغط الدم والروماتيزم بقيمة 1.45 عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05، وهي تعتبر غير دالة إحصائية، وأن باقي مؤشرات المطابقة من RMSEA و GFI و AGFI و RMR و CFI وقعت في المدى المثالي، ويدل ذلك على حسن مطابقة النموذج للبيانات الخاصة بالبحث الميداني حسب الجدول رقم 06 أعلاه، وأن كل القيم العاملية المعيارية لمؤشرات الأمراض الوراثية دالة إحصائياً حسب الجدول رقم 05 وهذا ما يؤكد صدق نموذج قياس الأمراض الوراثية وحسن مطابقتها لبيانات عينة البحث الأساسية" (المهدي، 2007، مجلة التربية والتنمية، العدد 40، ص 123).

وأن حسب خصوصية العينة نستطيع البحث في تحليل وتفسير فرضيات الدراسة الميدانية والتي كانت مطابقة نسبياً وذلك بالبحث عن نموذج ينطبق على بيانات الميدان عن طريق توليد النموذج باللجوء إلى برنامج النمذجة بالمعادلة البنائية (LISREL) الليزرل وذلك بإدخال النموذج النظري المفترض وإدخال البيانات الميدانية التي تعبر عن كل نموذج قياس للبرنامج وإعطاء الأمر للبرنامج بتقدير المطابقة، حيث بين النموذج النظري والبيانات الميدانية الخاصة بالبحث، وذلك قصد استشارة البرنامج في مؤشرات التعديل التي يقترحها لتحقيق مطابقة النموذج، ثم بعد ذلك بدأنا في فحص تدريجي لكل مؤشر يقترحه برنامج الليزرل لتعديل مسار العلاقات بين المؤشرات، فقمنا باختيار المؤشرات التي تتفق مع إطارنا النظري المقترح وقمنا بتعديل بعض المؤشرات التي لا تخدم البحث المقترحة من طرف البرنامج، ثم قمنا بإعادة تقدير النموذج حتى وصلنا إلى تحقيق المطابقة.

جدول رقم 07 يبين ملخصاً لنتائج اختبار نموذج البناء:

الإحصاءات	Chi-square	RMR	CFI	RMSEA	GFI	AGFI
نتائج النموذج الميداني	1089	0.090	0.88	0.089	0.77	0.71

12- التحليل الإحصائي لنتائج اختبار نموذج البناء:

نلاحظ من خلال ملخص نتائج اختبار نموذج البناء، أن نموذج البناء غير مطابق للبيانات الميدانية حيث وجدنا أن قيمة كاف مربع دالة إحصائية وهذا ما يدل على عدم المطابقة ولكل جميع إحصاءات المطابقة الأخرى لم تقع في المدى المقبول، مما يشير إلى عدم مطابقة النموذج للبيانات، وبناءً على ما ذكر ربما يحتاج هذا النموذج الذي لم يطابق إلى تعديل حتى يحقق حسن المطابقة وأننا في هذه الحالة نقوم بمراجعة مؤشرات التعديل التي اقترحها برنامج الليزرل، فوجدنا أنه بإضافة المسارات الثلاثة من الأمراض الوراثية، فإن النموذج يحقق المطابقة المطلوبة، ولا يتعارض مع الإطار النظري للبحث، وعليه قمنا بإضافة مسارات لكل متغير.

13- تحليل نتائج نموذج الفرضيات:

من نتائج بيانات بناء النموذج التحليلي الخاص ببناء النسق المفاهيمي المشار إليه في اعتدانا لمنهجية النمذجة بالمعادلة البنائية للتحقق من صحة الفرضيات، وبعد نهجنا لأساليب الخاصة بالنمذجة باستعمال أساليب وإحصاءات المطابقة من اختبار كارل بيرسون ومؤشر حسن المطابقة ومؤشر المطابقة المقارن ومؤشر حسن المطابقة المعدل والجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب والجذر التربيعي لمتوسط مربعات البواقي وغيرها، وبعد بناء نموذج لأبعاد ومكونات ومؤشرات الفرضيات والتحقق من مطابقة المقياس، وبعد استعمال برنامج الليزرل لتعديل بناء النموذج وحذف وإضافة بعض المؤشرات في الفرضيات اتضح أن بناء النموذج بالمعادلة البنائية ينطبق على البحث الميداني لفرضياتنا وهذا ما يبين أن فرضيات البحث محققة نسبياً وأن الأمراض الوراثية منها السرطان وضغط الدم والروماتيزم أثرت بشكل كبير في بروز الأمراض المزمنة

لدى النساء وغيرها من الأمراض الأخرى كالأزمات الحركية والذهنية والسكري وغيرها، وهذا ما حقق فرضيتنا الأصلية التي مفادها أن هناك عدة عوامل ساهمت في تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء، منها الضغوط النفسية والاجتماعية والعوامل الوراثية والمادية وغيرها.

14- التحقق من خطأ الفرضية:

نقوم بالتحقق من مدى استقلالية المؤشرات التابعة للمتغير المستقل، وهي أسباب تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء من أمراض وراثية من ضغط الدم وروماتيزم وسكري ونفسية وحركية وذهنية وغيرها، وأثرها على كل مؤشرات المتغير التابع، تزايد الأمراض المزمنة لدى النساء في المجتمع، تتبع الأسلوب الإحصائي الذي يدرس العلاقة وطبيعتها بمعامل الارتباط المناسب حسب الخطوات العلمية لحساب "كاف تربيع" (azouzi, 2006, p.53) الآتية:

- الجدول رقم 08: يبين نتائج اختبار كاف مربع ومعامل الارتباط للعلاقة بين والأمراض والحالة الزوجية:

المتغير التابع		المتغير المستقل		الحالة الزوجية النساء؟		درجة الحرية d(f)	اختبار كا2 عن طريق spss	
متزوجة	عزباء	مج	قيمة كا2 (χ^2)	الاحتمال Sig.(p.value)				
أنواع الأمراض	الأمراض النفسية	17	10	27	04	4.52	0.398	
	الأمراض السكرية	17.2	10.1					
	الأمراض الحركية	11	08	19				
	الأمراض الذهنية	11.3	7.9					
	الأمراض الوراثية	12	07	19				
		11.8	7.01					
		06	04	10				
		5.9	4.1					
		02	02	04				
		ك' (المتوقعة)	02.2	1.8				
المجموع		48	31	79	نتيجة الاختبار			
قيمة كا ²	المحسوبة	6.20	نجد قيمة الاحتمال في spss تساوي (39.8 %) وهي أكبر من مستوى المعنوية 5 %، وبالتالي فإننا نقبل بأن هناك علاقة بين مؤشرات المتغير المستقل أمراض النساء، والتابع الحالة الزوجية.					
لحصائيا	المجدولة	9.49						
مستوى الشك (α)		5 %						
مستوى الثقة ($1-\alpha$)		95 %						
نتيجة الاختبار			نلاحظ أن كاي تربيع المحسوبة بتصحيح بيتس بقيمة 6.20 لمؤشرات الفرضيات أقل من كاي تربيع المجدولة بالقيمة 9.49 عند مستوى الشك 0.05 ودرجة الحرية 4 للفرضية وهذا ما يجعلنا نستنتج أنه لا توجد فروق جوهرية بين التكرارات المتوقعة والفعلية أي لا توجد استقلالية بين المتغيرين وبالتالي نقبل الفرضية الأصلية انطلاقاً من مؤشراتنا وهي محققة نسبياً وعليه توجد علاقة بين مؤشرات المستقل(الأسباب النفسية والاجتماعية والوراثية وغيرها) والتابع (الأمراض). انطلاقاً من مؤشرات علاقة أنواع الأمراض بالحالة الزوجية للنساء.					
معامل ارتباط التوافق		0.21 +	عدد خلايا الجدول دون مجموع يفوق 4		12			
تحليل الارتباط		ارتباط طردي ضعيف جداً						

15- التحليل السوسيولوجي لنتائج الاختبار:

من خلال نتائج اختبار كاف مربع، نلاحظ أن المؤشرات الخاصة بالتغيرات التي تشمل الضغوط النفسية والأسرية والاجتماعية، والفقر وقلة متطلبات الحياة اليومية المادية، وارتفاع المستوى المعيشي للأسرة وتغير للعادات والتقاليد والأعراف، لها علاقة بالأمراض العقلية والوراثية ومنها السرطانية والضغط الدموي والروماتيزم وغيرها والحركية والذهنية والجسمية للنساء حسب القيم المحسوبة والمجدولة في الشكل، وأن نوع العلاقة بين المؤشرين طردية، والارتباط ضعيف جداً، وهذا ما يثبت صحة الفرضية نسبياً، وهذا ما يحقق الفرض حسب منطقة قبول الفرضية في شكل المنحنى أعلاه.

خاتمة:

حاولنا أن نستعمل في هذه الدراسة تنوع منهجي بين العرض البسيط لتحليل البيانات كياً وكيفياً عن طريق منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية، واستعمال الأساليب الإحصائية وعلى رأسهم اختبار كارل بيرسون، وبعض من إحصاءات حسن المطابقة للنمذجة بالمعادلة البنائية للتحقق من خطأ فروض الدراسة الميدانية، وكذلك التحاليل السوسيولوجية للوصول إلى نتائج من الميدان والتي من خلالها تكمل نتائج الفرضيات لبعضها واستنتاج الغموض السائد في بداية الدراسة لمجمل النتائج العامة والاستدلال بها قصد التعميم على مجتمع الدراسة الخاصة بالأمراض المزمنة للنساء.

التوصيات:

- 1- اقتراح على مديرية التضامن الاجتماعي بالتكفل المادي والمعنوي للمرأة أثناء الحمل.
- 2- إنشاء جمعيات تهتم بصحة النساء.
- 3- الاهتمام بالمرأة الريفية مادياً من طرف مديرية التضامن الاجتماعي.
- 4- صحة النساء من صحة الأسرة والمجتمع.
- 5- تعتبر المرأة عماد الأسرة والمجتمع، يجب الحفاظ على صحتها.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. حسن، محمد حسن. (1992). أساسيات الإحصاء وتطبيقاته. ب.ط. دار المعرفة الجامعية. القاهرة.
2. شاكر، محمد فتحي أحمد. (1998). إدارة المنظمات التعليمية، رؤية معاصرة للأصول العامة. ب.ط. دار المعارف. القاهرة.
3. مهدي، محمد القصاص. (2007). مبادئ الإحصاء والقياس الاجتماعي، جامعة المنصورة. ب.ط. مصر.
4. عبد الحميد، محمد محي الدين. (2007). الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية. المكتبة العلمية. بيروت.
5. الخياط، ماجد محمد. (2010). أساسيات البحوث الكمية والنوعية. ط1. دار الراية للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
6. الجندي، أحمد نصر. (2007). موسوعة الأحوال الشخصية. المكتبة العلمية. بيروت. لبنان.

المجلات العلمية:

- 1- المهدي الهنداوي، ياسر فتحي. (2007). "منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية وتطبيقاتها في بحوث الإدارة التعليمية". مجلة التربية والتنمية: (40). ص 123.

الإنترنت:

1. معاجم، عربي - عربي. الموقع الإلكتروني، <http://www.maajim.com/dictionary>

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- azouzi, BLEL. (2006). L'outil statistique en expérimentation. opu. édition. 1.044862. Algérie..-1

الملاحق:

ملحق رقم (01)

نموذج استبيان الدراسة

أولاً: بيانات شخصية:

- 1- الحالة المهنية: 1/ عاملة ☐ 2/ بطالة ☐ 3 / متقاعدة ☐
- 2- المرأة المريضة في الأسرة: 1/ متزوجة ☐ 2/ غير متزوجة ☐
- 3- السن:
- 4- الحالة المدنية: 1/ عزباء ☐ 2/ متزوجة ☐ 3/ مطلقة ☐ 4/ أرملة ☐
- 5- الحالة المعيشية للمريضة: 1/ ميسورة ☐ 2/ متوسطة ☐ 3/ ضعيفة ☐

ثانياً: بيانات تتعلق بأمراض الوراثة (سرطان، ضغط الدم، روماتيزم) وسكرية وحركية وذهنية ونفسية

- 6- هل كنت تعانين بحالات نفسية؟ 1/ نعم ☐ 2/ لا ☐ 3/ أحياناً ☐
- 7- هل كنت تعانين مشاكل في أسرة؟ 1/ نعم ☐ 2/ لا ☐ 3/ أحياناً ☐
- 8- هل لديك في الأسرة من هي مريضة كذلك بهذا المرض؟ 1/ نعم ☐ 2/ لا ☐
- 9- هل تتلقين مشاكل مع زملائكي؟ 1/ نعم ☐ 2/ لا ☐ 3/ أحياناً ☐
- 10- هل لديكم مرض وراثي في الأسرة انتقل إلى ابنتكم؟ 1/ نعم ☐ 2/ لا ☐
- 11- هل تعانين من الفقر؟ 1/ نعم ☐ 2/ لا ☐ 3/ نوعاً ما ☐
- 12- هل تعيشين في أسرة كبيرة؟ 1/ نعم ☐ 2/ لا ☐
- 13- هل تعتقدين أن مرضكم كان نتيجة لأسباب؟ (رتبي حسب الأولوية من 1 إلى 4)
- 1/ ضغوط نفسية ☐ 2/ ضغوط اجتماعية ☐ 3/ ضغوط معيشية ☐ 4/ وراثية ☐

الملحق رقم (02)

نتائج مخرجات برنامج الليزر

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
y1	<---	q1	-,25	,11	-2,32	,02	
y2	<---	q1	,34	,11	3,08	,00	
y3	<---	q1	,31	,10	2,98	,00	
y4	<---	q1	,02	,03	,67	,50	
y5	<---	q1	,29	,12	2,51	,01	
y1	<---	q2	,10	,08	1,22	,22	
y2	<---	q2	-,18	,10	-1,86	,06	
y3	<---	q2	,22	,10	2,32	,02	
y4	<---	q2	,00	,00	,46	,64	
y5	<---	q2	-,20	,11	-1,86	,06	
y1	<---	q3	,24	,10	2,36	,02	

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
y3	<---	q3	,06	,09	,60	,55	
y4	<---	q3	,00	,00	-,59	,55	
y5	<---	q3	17-,	,11	-1,71	,09	
y2	<---	q3	-,20	,10	-2,07	,04	
10Q	<---	y1	1,00				
11Q	<---	y1	1,13	,49	2,29	,02	
12Q	<---	y1	,28	,26	1,09	,28	
13Q	<---	y2	1,00				
14Q	<---	y2	,02	,21	,08	,93	

المعوقات الشخصية والاجتماعية لتمكين المرأة من المناصب القيادية بالجامعة الجزائرية

د. بوسنة فطيمة (جامعة الجزائر2)

د. برقاد مجيد (جامعة الجزائر3)

ملخص:

- جاءت هذه الدراسة الميدانية تهدف إلى التعرف على المعوقات الشخصية والاجتماعية لتمكين وصول المرأة الجزائرية إلى مناصب قيادية في الجامعة، وعلى مدى وجود اختلافات تعزى إلى متغيرات شخصية ووظيفية (الجنس، السن، الحالة الاجتماعية، الوظيفة)، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على منهج المسح الوصفي، أين تم استخدام استبانة مصممة من طرف الباحثة تضم 40 بنداً مقسمة إلى محورين، حيث تم تطبيق الدراسة في جامعتي الجزائر2 والجزائر3، من خلال عينة قدرت بـ 186 موظف (أستاذ وإداري) تم اختيارها بطريقة عرضية، للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها لجأت الباحثة إلى البرنامج الإحصائي للحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 0.22)، وجاءت النتائج تؤكد ما يلي:
- هناك معوقات اجتماعية ذات مستوى متوسط تحول دون تولي المرأة للمناصب القيادية بالجامعة الجزائرية، وذلك على مستوى كل الأبعاد، أين كان ترتيبها يظهر أن الثقافة المجتمعية احتلت الصدارة، يليها عبء المسؤوليات الأسرية ثم نقص المساندة المجتمعية وأخيراً نمطية الدور الأنثوي.
 - هناك معوقات شخصية ذات مستوى متوسط تحول دون تولي المرأة للمناصب القيادية بالجامعة الجزائرية، أين احتل صراع الأدوار المرتبة الأولى ويليه الخوف من تحمل المسؤوليات بمستوى متوسط وأخيراً انخفاض تقدير الذات بمستوى ضعيف.
 - توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغيرات (الجنس، السن، الحالة الاجتماعية).
 - لا توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغير الوظيفة.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، اجتماعية، شخصية، تمكين المرأة، الجامعة الجزائرية.

Personal and social obstacles to women's leadership positions at the Algerian University

Dr. Boussena Fatima (University of Algiers2)

Dr. Bergad Madjid (University of Algiers3)

Abstract

This field study aimed at identifying the social and personal obstacles to the empowerment of women in leadership positions in the university, and to the extent that there are differences due to personal and functional variables (sex, age, social status, job). To achieve this, where a questionnaire designed by the researcher includes 40 items divided into two axes. Where the study was applied at the universities of Algiers2 and Algiers3, through a sample was estimated at 186 (professor and Administrative Officer) were selected in an casual way. To answer the study questions and test hypotheses, the researcher used the statistical program of statistical packages for social sciences (0.22 SPSS). The results confirm the following:

- There are social obstacles of an average level that prevent women from taking leadership positions in the Algerian university, on the level of all dimensions, where the ranking shows that the community culture took the lead, followed by the burden of family responsibilities and lack of community support and finally the stereotypical role of women.

- There are personal obstacles of the average level that prevent women from taking up leadership positions in the Algerian University, where the conflict of roles ranked first, followed by fear of assuming responsibilities at the level of average and finally low self-esteem at a low level.
- There are differences in the assessment of the employees of the Algerian University of the personal and social obstacles that prevent women from leading positions according to the variables (gender, age, social situation).
- There are no differences in the assessment of the employees of the Algerian University of personal and social obstacles, that prevent women from leading positions according to the job variable.

Keywords: Obstacles, Social, Personnel, Woman's Empowerment, Algerian University.

- مقدمة:

تتطلب عملية التنمية الشاملة والبناء المجتمعي المشاركة الفاعلة لكافة أقطاب الموارد البشرية في المجتمع، والتي لا تكتمل دون الاندماج الكامل للمرأة ورفع نسبة مشاركتها في سوق العمل، وتعزيز قدرتها التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، حيث تعتبر المشاركة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة ودفع عجلة التقدم.

يعد الوصول إلى مراكز صنع القرار من أهم التحديات التي تواجه المرأة في كل المجتمعات، حيث أكدت العديد من الإحصاءات العربية والدولية على وجود فجوة بين الجنسين في مجال توزيع المناصب القيادية، ما يندرج تحت مسمى التمييز ضد المرأة في مجتمعنا العربي، من خلال عدم تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً...، والذي أصبح يولد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، حيث لا تزال المجتمعات العربية تتسم بالذكورية، وتسعى إلى الحفاظ على الصورة التقليدية للمرأة من خلال تضيق مساحة مشاركتها بمختلف مجالات الحياة، والتشكيك في قدرتها على تولي مناصب قيادية واتخاذ القرارات المصيرية.

يعتبر التعليم بمختلف مراحله بما فيه التعليم العالي، جزءاً مهماً في عملية التنمية المجتمعية الشاملة، وذلك يرجع إلى أنه يلعب دوراً أساسياً في إعداد الكفاءات البشرية العامة والفنية اللازمة لعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يعتبر القطاع الذي يضم أكبر نسبة من الكفاءات البشرية الأنثوية، لكن ذلك لم يؤدي إلى تحقيق نمو مائل في ميدان العمل وفي مراكز صنع القرار وفي ترقى مناصب قيادية في مؤسسات التعليم العالي، وتبقى ضالة مشاركة المرأة في تولي مناصب قيادية في مؤسسات التعليم العالي واقعا، يحتاج إلى التعمق في الفهم والتفسير.

بالرغم من التفوق والنجاح الذي أكدته المرأة الجزائرية في التعليم والعمل، إلا أنه لا يزال تواجهها في مراكز اتخاذ القرار ضئلا أمام نظيرها الرجل، حيث تقل نسبة تقلدها للمناصب القيادية كما ارتفعنا في الهرم التنظيمي، ذلك بالرغم من أنها تفوق من حيث العدد في مختلف المناصب الدنيا، هذا ما أكدته العديد من الدراسات المهمة بقضايا المرأة (أبو تينة والقاسم، 2011، 104).

لقد أثبتت المرأة الجزائرية قدرا كبيرا من الكفاءة في مختلف المجالات، وتمكنت من تطوير مهارات مختلفة في مجال العمل، ما فتح لها بابا جديداً كان محتكراً من طرف الرجال، وهو تبوء المناصب القيادية ومواقع المسؤولية والمساهمة في اتخاذ القرارات. إلا أن من أهم شروط النجاح الوظيفي للمرأة، قدرتها على التوفيق بين قوة الموقع القيادي وبين دورها الأسري والعائلي، وأسلوبها في التعامل مع زملاء العمل والعملاء والمرجعين، ومدى قدرتها على اكتساب ثقة الآخرين فيما تمتلكه من قدرات وكفاءات (الشهابي وحديد، 2002: 61).

استناداً لإحصاءات الديوان الوطني للإحصائيات (نشرة 2016)، نجد هناك فجوة بين الذكور والإناث في المشاركة في القوى العاملة، فقد بلغت نسبة الإناث المشاركات في القوى العاملة لسنة 2015م حوالي 19.7% من إجمالي القوة العاملة الجزائرية (88.8%)، الأمر الذي قد يعود إلى نظمية الدور الاجتماعي للمرأة، ما أدى إلى عزوفها عن الانخراط في سوق العمل بما يتناسب مع مستواها العلمي ودورها في العملية التنموية.

إن الوضع الحالي للمرأة في المجتمع الجزائري من خلال احتلالها مركزا مهما في قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني، ساعدها على التوجه الإيجابي نحو المستقبل لتحقيق أهدافها، فقد أورد تقرير التنمية البشرية للمجلس الاقتصادي الاجتماعي (2009) أن النساء تشكلن 51% من الحاصلين على شهادات التعليم العالي، وقد أصبحت نسبة الإناث تمثل 37% من العاملات بسلك القضاء، و50% في قطاع التربية، و53% في القطاع الصحي، و32% منهن تتولين مسؤوليات سامية في الدولة (غيات، 2013)؛ 8.7% في قطاع الفلاحة، 13% في قطاع الصناعة، 16.8% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و61.6% في قطاع التجارة والخدمات والإدارة.. (الديوان الوطني للإحصائيات، نشرة 2016).

من خلال الإحصائيات، نلاحظ أن المرأة تشكل نسبة جد معتبرة من عدد المسجلين في الجامعة تفوق 60% لسنة 2015م، مما يؤكد على أن الجزائر تهتم لإرساء شكل متجانس للتعليم لكلا الجنسين، بالزيادة إلى نحو عي أكثر لدى العائلات بضرورة تعليم المرأة وتحسين مستواها وبأهمية التعليم والحصول على شهادة جامعية، فأصبحت المرأة تشكل نسبة مهمة من مخرجات التعليم، وتسجل حضورا قويا متزايدا مع ارتفاع المستوى الأكاديمي، غير أن ذلك لم ينعكس إيجابا على نصيبها من سوق العمل، وعلى زيادة فرص توليها مناصب قيادية.

بالنسبة للمؤسسات التعليمية العالي الجزائرية، نحصى من بين 106 مؤسسة تختلف ما بين جامعة ومركز جامعي ومدرسة عليا ومدرسة تحضيرية... نجد فقط 06 مديرات تمثلن ما نسبته 5.66% لتمكين المرأة من المناصب القيادية العليا، ما يتناسب تماما مع ما أكدته الدراسات على مدى الثلاثين سنة الأخيرة، حول ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في الإدارة من 16% إلى 42%، إلا أن نسبة النساء في الوظائف العليا، ارتفعت فقط ما بين 3% إلى 5%، مما يدل على وجود السقف الزجاجي الذي يحول دون وصول المرأة لمناصب العليا (زاهد محمد ديري، 2011: 117).

لذا نحتاج إلى معرفة مختلف المعوقات التي قد تصعب من وصول المرأة العاملة إلى المواقع القيادية، بما في ذلك الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية القائمة مسبقا بشأن أدوار الجنسين إلى تحيز أرباب العمل/المديرين ضد تعيين المرأة في مناصب قيادية (Huddy)، (Eagly and Karau, 2002)، (and Terkildsen, 1993).

إن ضعف تمثيل المرأة في المراكز الإدارية في مؤسسات التعليم العالي لا يزال قائما، ويزيد تدني مشاركتها في المراكز العليا وخاصة في دول العالم الثالث بما فيها الجزائر، حيث يبدو أن وصول النساء إلى هذه المواقع محاطا ببعض التحديات والمعوقات التي غالباً ما ترجع الكفة لصالح الذكور، فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة في ميدان العمل، إلا أن نسبة إشغالها للمناصب القيادية ما زالت ضئيلة جدا، ويعود ذلك إلى التمثيل غير المتكافئ للمرأة في المراكز الإدارية العليا، وضعف الآليات اللازمة لتوفيرها لتمكينها بسبب المعوقات المتعلقة بالبيئة التشريعية والثقافية والمجتمعية السائدة (العثمان، 2007)؛ (Eagly & Carli, 2007)، (Karama, 2009).

رغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه ما زال دون المأمول، بسبب أشكال التمييز بين الرجل والمرأة التي تعيق انخراطها في عجلة التنمية الشاملة، إذ تؤكد العديد من الدراسات على تأثير الموروث الاجتماعي والثقافي ضد مشاركة المرأة في مراكز اتخاذ القرار، وكذا شخصيتها وتقديرها لذاتها ومهاراتها الإدارية له دور هام في تبوءها لمراكز قيادية في مختلف المؤسسات الاجتماعية.

1- مشكلة الدراسة:

ويمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في التساؤلات التالية:

- ما درجة المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة من المناصب القيادية بالجامعة الجزائرية؟
- ما درجة اختلاف تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعا لمتغيرات: الجنس، السن، الوظيفة، الحالة الاجتماعية؟

2- فرضيات الدراسة:

- توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعا لمتغير الجنس.
- توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعا لمتغير السن.

- توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغير الوظيفة.
- توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية.

3- أهمية الدراسة:

تفتقر الجزائر للأبحاث التي تتناول دور المرأة القيادي وواقع تمكينها من مراكز صنع القرار بالجامعة الجزائرية، عن مدى الصعوبات التي تلقاها في إبراز كفاءاتها وقدراتها القيادية، ذلك بالرغم من كل التقدم الذي أحرزته المرأة في الجانبين البيداغوجي والعلمي؛ لذا تأتي هذه الدراسة لتتناول واقع المرأة الجزائرية العاملة (كأستاذة أو إدارية) من خلال التركيز على طبيعة الصعوبات التي تحول دون توليها لمناصب صنع القرار، والتي تختلف ما بين الاجتماعية والشخصية وبأبعاد مختلفة تعيق وصولها إلى المواقع القيادية بالجامعة الجزائرية.

حيث يمكن لهذه الدراسة أن توفر للمرأة العاملة الجزائرية صورة واضحة عن الأبعاد الاجتماعية والشخصية التي من شأنها أن تقف عائقاً أمام تحقيق طموحاتها المهنية خلال التعرف إلى مواطن القوة والضعف لديهن؛ مما سيضيف جانباً معرفياً عن واقع المرأة العاملة الجزائرية والعربية، يسهم في مساعدتها ودعم دورها التنموي في المجتمع.

كما سيساعد تشخيص قطاع التعليم العالي من خلال تسليط الضوء على الدور القيادي للمرأة الجزائرية في تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي، وتثمين هذا الدور بصورة تسهل عمليات التقييم والانتقاء للكفاءات النسوية المؤهلة للقيادة، وإعداد وتأهيل غيرها للأدوار المنوطة بها.

طرح مقترحات قد تسهم في تحسين دور المرأة القيادي وتمكينها من إظهار قدراتها واستغلال كفاءاتها في تحقيق التنمية والتقدم بالجامعة الجزائرية.

4- أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على طبيعة المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تواجه تمكين المرأة من المناصب القيادية بالجامعة الجزائرية.
- التعرف على درجة اختلاف تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغيرات: الجنس، السن، الوظيفة، الحالة الاجتماعية.
- تسليط الضوء على أهم الدراسات التي تناولت موضوع تمكين المرأة من مناصب صنع القرار في الجزائر والوطن العربي، كما أهم الإحصائيات التي توضح واقع توليها للمناصب القيادية.
- تقديم بعض المقترحات والتوصيات على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج التي تساهم في التغلب على معوقات تمكين المرأة من تقلد المناصب القيادية في الجامعات الجزائرية.

5- مصطلحات الدراسة:

- 1-5- تمكين المرأة: يعرف التمكين لغةً حسب قاموس أوكسفورد الإنجليزي فعل يمكن (Empower) على أنه إعطاء القدرة للشخص الممكن، وعلى عكس تفويض السلطة فإن التمكين يتضمن عامل حفز ودافعية من خلال تمكين الإنسان وتفعيل قدراته الذاتية فهو إذن تمكين بمنح الإنسان القدرة وليس تفويضاً للقيام بمهام محددة فحسب. (Conger and Kanungo, 1988)
- ويعرف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2000: 64) التمكين: على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم في المجتمع، أي أن التمكين هو مشاركة المرأة مشاركة تامة في صنع القرارات والسياسات المتعلقة بحياتهم وفي تنفيذها ضمن حيز الواقع.
- بناءً على ما سبق، يمكن تعريف تمكين المرأة إجرائياً بأنه توفير فرص أكبر للمرأة العاملة بالجامعة الجزائرية للحصول على الموارد والمعارف والمهارات والمعلومات اللازمة لمساعدتها على تولي مناصب قيادية عليا وتحقيق أهدافها الوظيفية.
- 2-5- المعوقات: تعرف لغة كلمة عاق عن الشيء بمعنى: منعه وشغله عنه، فهو عائق، يعوقه عوقاً؛ فالعوق الحبس والصرف والتشبيط كالتعويق والاعتياق، فصرفه عنه (الفيروز آبادي، 1983: 270).

أما اصطلاحاً: فالمعوقات هي كل النتائج، والعمليات التي تحد من تكيف النسق الاجتماعي أو توافقه، تتضمن ضغطاً وتوتراً في المستوى البنائي، كما يشار إليها على أنها العثرات والأشياء التي تقف وتحول دون تحقيق التقدم المنشود (11).

3-5- المعوقات الشخصية: هي معوقات مرتبطة بالمرأة نفسها وبثقتها بنفسها، وبتكوينها النفسي، وبمؤهلاتها العلمية ومهاراتها التي تحول دون ممارستها للسلوك القيادي (مؤمنة صالح الرقب، 2009: 65)، فتدني رغبة المرأة في العمل بالوظائف العليا التي تتطلب العمل لساعات متأخرة بعد انتهاء الدوام الرسمي، والخوف من الفشل، وعدم الثقة بالنفس، يمنعا من الوصول إلى المناصب القيادية (Stewart.T, 1994: 4).

4-5- المعوقات الاجتماعية: هي المعوقات التي تتعلق بثقافة المجتمع، ونظرة المرأة وكيفية تنشئتها وتبنيها للقيام بمسؤولياتها، وتتعلق بنظرة المجتمع ومؤسسات التنشئة الاجتماعية لعمل المرأة وتوليها مناصب قيادية، والتي تحول دون تمكنها من المناصب القيادية، حيث تشكل الأسرة إلى جانب العادات والتقاليد (المجتمع) عامل ضغط يعيق المرأة من الوصول إلى المناصب العليا، حيث غالباً ما يلقي تولي المرأة للمناصب القيادية معارضة من طرف أفراد الأسرة، نظراً لما تتطلبه هذه المناصب من تأخير وسفر، اجتماعات وعمل في أيام العطل (نبيل عبد الكريم مكاوي، 2008: 178).

ويقصد بالمعوقات في هذه الدراسة: مجموعة الصعوبات والعقبات الشخصية (انخفاض تقدير الذات، الخوف من تحمل المسؤوليات، صراع الأدوار) والاجتماعية (الثقافة المجتمعية، نمطية الدور الأنثوي، عبء المسؤوليات الأسرية، نقص المساندة الأسرية) التي تواجه المرأة العاملة بالجامعة الجزائرية والتي تحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الرسمية واكتساب الأدوار والمكانات القيادية الرسمية.

5-5- المناصب القيادية: كتعريف إجرائي، يقصد بالمناصب القيادية المتاحة للمرأة العاملة في الجامعة الجزائرية، المناصب التي تمكن من اتخاذ القرارات البيداغوجية والإدارية الأساسية لسير الجامعة، وتتمثل فيما يلي: مدير الجامعة، نائب مدير الجامعة، عميد الكلية، نائب عميد الكلية، رئيس القسم، نائب رئيس القسم.

6- حدود الدراسة:

سوف تتمثل حدود الدراسة ومحدداتها ما يلي:

1-6- الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة خلال السنة الجامعية (2017-2018).

2-6- الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة بجامعتي الجزائر 2 والجزائر 3

7- الإطار الميداني للدراسة:

1-7- منهج البحث: من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل المتغيرات على أساس التعرف على واقع المعوقات الاجتماعية والشخصية لتبوء المرأة العاملة (إدارية، أستاذة) بالجامعة الجزائرية للمناصب القيادية.

2-7- مجتمع البحث وعينته: أجري البحث بجامعتي (الجزائر 2، الجزائر 3)، خلال فترة أكتوبر- ديسمبر 2017م، واستهدفت الدراسة عينة تقدر بـ 300 موظف وموظفة، لكن بعد استرجاع المقاييس وفرزها، تم الإبقاء على 186 منها، تمثلت فيها عينة البحث من موظف وموظفة بالجامعة الجزائرية تم اختيارها بطريقة عرضية.

3-7- خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم (01): توزيع خصائص عينة الدراسة بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية

الخصائص الشخصية	التكرارات	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	46.2
	أنثى	53.8
السن	26- 37	32.3
	38- 50	55.4
	103	

أكثر من 51	23	12.4	
أعزب	53	28.5	الحالة الاجتماعية
متزوج	133	71.5	
أستاذ	108	58.1	الوظيفة
إداري	78	41.9	
15 سنة فما أقل	105	56.5	الأقدمية
16 سنة فما أكثر	81	43.5	

4-7 أدوات البحث:

أعدت الباحثة استبانة لقياس اتجاهات موظفي الجامعة الجزائرية حول المعوقات الاجتماعية والشخصية لتولي المرأة المناصب القيادية، وذلك بعد الدراسة الأدبية للموضوع، وأعدت 40 بندا تنقسم كالتالي:

الجدول رقم (02): توزيع بنود الاستبانة حسب الأبعاد والمحاور

المحاور	الأبعاد	عدد البنود	المجموع
المعوقات الاجتماعية	الثقافة المجتمعية	7	23
	نمطية الدور الأنثوي	6	
	عبء المسؤوليات الأسرية	5	
	نقص المساندة الأسرية	5	
المعوقات النفسية	انخفاض تقدير الذات	5	17
	الخوف من تحمل المسؤوليات	6	
	صراع الأدوار	6	
المجموع			40

يتم الإجابة على عبارات الاستبيان باستخدام مقياس خماسي الاستجابة (أتفق بشدة/ 5 - لا أتفق بشدة/ 1).

❖ الخصائص السيكمترية للاستبانة:

الجدول رقم (03): الخصائص السيكمترية لمقياس الدراسة

الاستبانة	صدق الاتساق الداخلي	ألفا كرونباخ	التجزئة النصفية
معوقات اجتماعية	الثقافة المجتمعية	0.893**	0.866
	نمطية الدور الأنثوي	0.882**	
	عبء المسؤوليات الأسرية	0.746**	
	نقص المساندة الأسرية	0.854**	
معوقات شخصية	انخفاض تقدير الذات	0.743**	0.572
	الخوف من تحمل المسؤوليات	0.717**	
	صراع الأدوار	0.739**	
الدرجة الكلية		0.894	0.628

أظهرت النتائج مستويات عالية من الصدق والثبات وهي تفي بمتطلبات تطبيق المقياس على أفراد العينة.

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها لجأت الباحثة إلى البرنامج الإحصائي للحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 0.22).

8- تحليل ومناقشة نتائج البحث:

1-8- تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة:

لتحليل نتائج عينة البحث اعتمدت الباحثة على حساب المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري واختبار t لعينة واحدة لاستجابات أفراد العينة، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (04): يوضح توزيع نتائج عينة الدراسة على استبانة معيقات تمكين المرأة

متغيرات الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة sig	الترتيب	مستوى معيقات التمكين
الثقافة المجتمعية	3.327	1.204	54,807	,000	1	متوسط
نمطية الدور الأنثوي	3.111	1.189	63,846	,000	4	متوسط
عبء المسؤوليات الأسرية	3.302	1.006	48,741	,000	2	متوسط
نقص المساندة الأسرية	3.134	0.994	48,272	,000	3	متوسط
معيقات اجتماعية	3.223	1.137	63,514	,000	--	متوسط
انخفاض تقدير الذات	2.375	0.987	44,326	,000	3	ضعيف
الخوف من تحمل المسؤوليات	2.639	1.002	49,768	,000	2	متوسط
صراع الأدوار	2.974	1.137	42,933	,000	1	متوسط
معيقات شخصية	2.68	1.102	62,022	,000	--	متوسط

حسب الجدول السابق يتضح أن متوسط المعوقات الاجتماعية قد بلغ قيمة (3.223) وانحراف معياري قيمته (1.137) وهو مستوى متوسط، وذلك ينطبق على كل الأبعاد المكونة لمحور المعوقات الاجتماعية أين جاءت بمتوسطات حسابية تدرج ضمن المستوى المتوسط من معيقات التمكين، وأظهر ترتيب الأبعاد بأن الثقافة المجتمعية احتلت الصدارة بكونها أكثر معيقات تمكين المرأة من تولي المناصب القيادية، يليها عبء المسؤوليات الأسرية ثم نقص المساندة المجتمعية وأخيراً نمطية الدور الأنثوي.

ما يشير إلى أن المعوقات الاجتماعية الناجمة عن المورث الاجتماعي والخلفية الثقافية السائدة حول دور المرأة الجزائرية لا يزال يشكل عقبة كبيرة في سبيل تمكينها من استغلال مهاراتها من أجل خدمة مجتمعاتها، فهو يرفض القيادة النسوية وذلك بسبب تنشئة المرأة اجتماعياً على الانقياد والانصياع لأوامر الرجل، ما يؤكد سيادة المجتمع الذكوري حتى على المستويات العلمية والأكاديمية العليا، وأدى بالضرورة إلى تقليص دورها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتتفق هذه النتائج مع دراسات (حسن محمد العثان، 2006)، (الزهيري، 2006)، (عودة، 2002) التي أكدت أن المعوقات الاجتماعية تحتل مركز الصدارة في تبوء المرأة لمراكز القرار، وأوضحت أن المجتمع العربي عامة مازال يعزز أدوار التقليدية للمرأة في إطار الأسرة والمدرسة، نتيجة ثقافة ذكورية مجتمعية تعمل على تهميش واستبعاد المرأة عن المواقع القيادية، ما يؤدي إلى احتكارها على الرجال.

جاءت المعوقات الشخصية بقيمة متوسط حسابي قدره (2.68) وانحراف معياري قدره (1.102) وهو مستوى متوسط من معيقات التمكين، وأظهر ترتيب الأبعاد بأن صراع الأدوار احتل المرتبة الأولى ويليها الخوف من تحمل المسؤوليات بمستوى متوسط وأخيراً انخفاض تقدير الذات بمستوى ضعيف، ويشير ذلك إلى أن المعوقات الشخصية تمثل هي أيضاً جانباً هاماً يعرقل تمكين المرأة من تولي مراكز القرار، وترتبط بشخصيتها وتصوراتها حول أدوارها ومهاراتها العلمية والأكاديمية والإدارية، وهو ما يحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة في اتخاذ القرار وتولي المناصب القيادية الرسمية، وترتبط غالباً بضعف قدرة المرأة على تنظيم الوقت، والخوف من الفشل ومن تحمل المسؤوليات الاجتماعية، وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية.

2-8- اختبار صحة فرضيات الدراسة:

1-2-8- اختبار صحة الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه: توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغير الجنس. للتحقق من صحة هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام اختبار فروق المتوسطات t-test اختبار فروق التباين Levene's Test في المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة.

الجدول رقم (05): الفروق في متوسطات أفراد العينة على مقياس معوقات تمكين المرأة حسب متغير الجنس.

Levene's Test اختبار فروق التباين		t-test اختبار فروق المتوسطات			N	الجنس	المتوسط الحسابي	الأبعاد	
F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)					
11,511	,001	-2,429	184	,016	100	أنثى	75,0800	تماثل التباين	معوقات اجتماعية
		-2,364	147,705	,019	86	ذكر	73,0581	عدم تماثل التباين	
,124	,726	,727	184	,468	100	أنثى	45,9600	تماثل التباين	معوقات شخصية
		,721	172,378	,472	86	ذكر	45,1047	عدم تماثل التباين	
3,338	,069	-,493	184	,622	100	أنثى	18,0900	تماثل التباين	صراع الأدوار
		-,487	168,047	,627	86	ذكر	17,5698	عدم تماثل التباين	
,564	,454	1,012	184	,313	100	أنثى	15,7600	تماثل التباين	الخوف من تحمل المسؤوليات
		1,015	181,761	,311	86	ذكر	15,9302	عدم تماثل التباين	
,097	,756	-,055	184	,956	100	أنثى	12,1100	تماثل التباين	انخفاض تقدير الذات
		-,055	179,537	,956	86	ذكر	11,6047	عدم تماثل التباين	
18,962	,000	-3,591	184	,000	100	أنثى	15,9600	تماثل التباين	نقص المساندة الأسرية
		-3,495	147,177	,001	86	ذكر	15,3372	عدم تماثل التباين	
4,950	,027	-2,852	184	,005	100	أنثى	16,7200	تماثل التباين	عبء المسؤوليات الأسرية
		-2,816	166,843	,005	86	ذكر	16,2674	عدم تماثل التباين	
17,730	,000	-1,306	184	,193	100	أنثى	18,8900	تماثل التباين	نمطية الدور الأنثوي
		-1,271	147,200	,206	86	ذكر	18,4070	عدم تماثل التباين	
7,600	,006	-2,480	184	,014	100	أنثى	23,5100	تماثل التباين	الثقافة المجتمعية
		-2,428	155,687	,016	86	ذكر	23,0465	عدم تماثل لتباين	

يتضح من الجدول السابق أنه توجد فروق في متوسط درجات أفراد العينة بخصوص المعوقات الاجتماعية تعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وذلك لصالح الإناث بمتوسط حسابي قدره 75,08 مقابل متوسط حسابي لدى الذكور يقدر بـ 73,05، وينطبق ذلك على جميع أبعاد محور المعوقات الاجتماعية، حيث جاءت قيم اختبار t و F دالة عند مستوى دلالة $\text{Sig.} = 0.016$ ، بينما فيما يتعلق بالمعوقات الشخصية فلم يتأكد وجود فروق ذات دلالة سواء على مستوى الأبعاد أو بالنسبة للدرجة الكلية للمحور، وبالتالي يتأكد قبول هذه الفرضية.

وهو ما يعني أن الإناث يرون أن المعوقات الاجتماعية تقف حائل بينهم وبين تمكينهم من تولي مراكز قرار وقيادة في المؤسسات الأكاديمية وذلك مقارنة بالذكور، وهذا يعكس دور الموروث الاجتماعي في الحد من مشاركة المرأة في دفع عجلة التنمية الوطنية وممارسة دورها في بناء المجتمع والتي لا تتم بمعزل عن بناء متكامل للأدوار ما بين المرأة والرجل في مختلف مجالات الحياة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (أبو رمان، 1993) و(خصاونه، 1992) حيث دلّت النتائج أن للمسؤوليات العائلية دوراً كبيراً في الحد من تقدم المرأة، وتتفق مع دراسة (Coleman, 2001) التي دلّت على أن المسؤوليات العائلية تعتبر معوقاً أساسياً أمام المرأة (إيمان بشير محمد الحسين، 2011: 465).

2-2-8- اختبار صحة الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على أنه: توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغير السن.

للتحقق من صحة الفرض قامت الباحثة باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-way Anova لدراسة الفروق في المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة.

الجدول رقم (06): نتائج استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق على محور المعوقات الاجتماعية لتمكين المرأة

حسب متغير السن.

معوقات اجتماعية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
الدرجة الكلية	بين المجموعات	6324,916	2	3162,458	14,266	,000
	داخل مجموعات	40568,164	183	221,684		
	المجموع الكلي	46893,081	185			
نقص المساندة الأسرية	بين المجموعات	417,974	2	208,987	11,918	,000
	داخل مجموعات	3209,021	183	17,536		
	المجموع الكلي	3626,995	185			
عبء المسؤوليات الأسرية	بين المجموعات	287,508	2	143,754	7,186	,001
	داخل مجموعات	3660,971	183	20,005		
	المجموع الكلي	3948,478	185			
نمطية الدور لأنثوي	بين المجموعات	177,793	2	88,896	5,887	,003
	داخل مجموعات	2763,541	183	15,101		
	المجموع الكلي	2941,333	185			
الثقافة المجتمعية	بين المجموعات	919,368	2	459,684	15,880	,000
	داخل مجموعات	5297,369	183	28,947		
	المجموع الكلي	6216,737	185			

حسب النتائج الموضحة في الجدول السابق، ثبت أنه هناك فروق ذات دلالة إحصائية في المعوقات الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$

تعزى لمتغير السن وذلك على مستوى كل الأبعاد.

الجدول رقم (07): نتائج استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق على محور المعينات الشخصية لتمكين المرأة

حسب متغير السن.

معينات شخصية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1468,628	2	734,314	7,857	,001
	داخل مجموعات	17103,098	183	93,460		
	المجموع الكلي	18571,726	185			
صراع الأدوار	بين المجموعات	659,563	2	329,781	11,412	,000
	داخل مجموعات	5288,222	183	28,897		
	المجموع الكلي	5947,785	185			
الخوف من تحمل المسؤوليات	بين المجموعات	373,132	2	186,566	10,971	,000
	داخل مجموعات	3112,029	183	17,006		
	المجموع الكلي	3485,161	185			
انخفاض تقدير الذات	بين المجموعات	87,923	2	43,962	3,377	,036
	داخل مجموعات	2382,233	183	13,018		
	المجموع الكلي	2470,156	185			

حسب النتائج الظاهرة في الجدول السابق، ثبت أنه هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في المعينات الشخصية تعزى لمتغير السن وذلك على مستوى كل الأبعاد؛ وبالتالي يتأكد قبول هذه الفرضية.

فيظهر من خلال النتائج بأن وجود المعينات الاجتماعية والشخصية مدرك من طرف كل الفئات العمرية، وبالأخص بالنسبة للفئة (38-50) سنة التي تمثل الفئة الأكثر خبرة في العمل، والتي تعايشت مع الممارسات الإدارية وفرص التمكين والترقية بشكل يوضح أثر المعينات في ضعف فرص تبوؤهن لمناصب قيادية في الجامعة الجزائرية، اتفقت مع دراسة (مرعي، 2001) ودراسة (Becks, 2004) التي أكدت على وجود تحديات تواجه المرأة الأمريكية التي تشغل مناصب قيادية في التعليم، والتي قد ترجع إلى أن المجتمع لا يزال يحتكم للمعتقدات الاجتماعية والثقافة الموروثة، التي تصغر من قدرات المرأة لكونها عاطفية ومتقلبة المزاج، ما يجعلها متسارعة في اتخاذ القرارات، ويجعلها دون مكانة الرجل. حيث لوحظ أن العديد من النساء يتفادين المنافسة مع الزملاء الرجال والارتقاء في السلم الوظيفي خوفاً من الانتقاد أو عدم قبول الرجال للمرأة كديرة أو كرئيسة قسم أو كلية أو جامعة، فيفضلن البقاء في المناصب الوظيفية الأدنى. ولتفادي ذلك عليها تعزيز ثقته بنفسها وتطوير وعيها بذاتها ومعرفة مكان القوة في شخصيتها ومحاوله إبرازه على نحو إيجابي.

3-2-8- اختبار صحة الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على أنه: توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، للتحقق من صحة هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام اختبار فروق المتوسطات t-test اختبار فروق التباين Levene's Test في المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة.

الجدول رقم (08): الفروق في متوسطات أفراد العينة على مقياس معوقات تمكين المرأة حسب متغير الحالة الاجتماعية

Levene's Test		t-test			N	الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الأبعاد	
اختبار فروق التباين		اختبار فروق المتوسطات							
F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)					
2,966	,087	,709	184	,479	53	أعزب	76,9811	تمائل التباين	علاقات اجتماعية
		,797	124,964	,427	133	متزوج	75,2481	عدم تماثل التباين	
4,420	,037	1,300	184	,195	53	أعزب	16,3396	تمائل التباين	نقص المساندة الأسرية
		1,427	118,137	,156	133	متزوج	15,4060	عدم تماثل التباين	
3,263	,072	,419	184	,676	53	أعزب	16,7358	تمائل التباين	عبء المسؤوليات الأسرية
		,457	116,926	,648	133	متزوج	16,4211	عدم تماثل التباين	
4,936	,028	1,582	184	,115	53	أعزب	19,3962	تمائل التباين	نمطية الدور الأنثوي
		1,817	132,184	,072	133	متزوج	18,3759	عدم تماثل التباين	
3,264	,072	1,814	184	,071	53	أعزب	24,5094	تمائل التباين	الثقافة المجتمعية
		1,992	118,445	,049	133	متزوج	22,8120	عدم تماثل التباين	
,701	,403	-,167	184	,868	53	أعزب	46,0943	تمائل التباين	علاقات شخصية
		-,171	100,160	,865	133	متزوج	46,3609	عدم تماثل التباين	
2,683	,103	,428	184	,669	53	أعزب	18,1321	تمائل التباين	صراع الأدوار
		,456	109,999	,649	133	متزوج	17,7368	عدم تماثل التباين	
,368	,545	,768	184	,443	53	أعزب	16,2264	تمائل التباين	الخوف من تحمل المسؤوليات
		,771	96,365	,443	133	متزوج	15,6842	عدم تماثل التباين	
,413	,521	-,330	184	,742	53	أعزب	11,7358	تمائل التباين	انخفاض تقدير الذات
		-,330	95,832	,742	133	متزوج	11,9323	عدم تماثل لتباين	

أظهرت نتائج دراسة الفروق في متوسطات أفراد العينة على مقياس معوقات تمكين المرأة حسب متغير الحالة الاجتماعية، أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ما بين المتزوجين وغير المتزوجين وذلك بالنسبة لمحوري المعوقات الاجتماعية والشخصية، بينما ظهرت فروق على مستوى الأبعاد الداخلية لمحور المعوقات الاجتماعية وذلك في اختبار فروق التباين على بعد نمطية الدور الأنثوي ($F = 4.936$)، ونقص المساندة الأسرية ($F = 4.420$) لصالح الغير متزوجين، وفي اختبار فروق المتوسطات على بعد الثقافة المجتمعية ($t = 1.992$) لصالح المتزوجين، وبالتالي يتم قبول هذه الفرضية، اتفقت نتائج الدراسة عموماً مع نتائج دراسة (عودة، 2000) التي توصلت إلى عدم وجود فروق في معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

4-2-8- اختبار صحة الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الأولى على أنه: توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعاً لمتغير الوظيفة. للتحقق من صحة هذا الفرض قامت الباحثة باستخدام اختبار فروق المتوسطات t-test اختبار فروق التباين Levene's Test في المعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة.

الجدول رقم (09): الفروق في متوسطات أفراد العينة على مقياس معوقات تمكين المرأة حسب متغير الوظيفة.

Levene's Test		t-test			N	الوظيفة	المتوسط الحسابي	الأبعاد	
اختبار فروق التباين		اختبار فروق المتوسطات							
F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)					
3,513	,062	-,918	184	,360	78	إداري	74,5513	تماثل التباين	علاقات اجتماعية
		-,886	142,224	,377	108	أستاذ	76,6019	عدم تماثل التباين	
4,202	,042	,027	184	,979	78	إداري	46,3077	تماثل التباين	علاقات شخصية
		,028	181,013	,978	108	أستاذ	46,2685	عدم تماثل التباين	
,972	,326	1,625	184	,106	78	إداري	18,6410	تماثل التباين	صراع الأدوار
		1,634	169,250	,104	108	أستاذ	17,2778	عدم تماثل التباين	
,738	,391	,020	184	,984	78	إداري	15,8462	تماثل التباين	الخوف من تحمل المسؤوليات
		,020	163,985	,984	108	أستاذ	15,8333	عدم تماثل لتباين	
5.245	,023	-,177	184	,860	78	إداري	11.8205	تماثل التباين	انخفاض تقدير الذات
		-,184	182,993	,854	108	أستاذ	11,9167	عدم تماثل التباين	
162	,688	-,449	184	,654	78	إداري	15,5000	تماثل التباين	نقص المساندة الأسرية
		-,452	169,744	,652	108	أستاذ	15,7963	عدم تماثل التباين	
1,972	,162	,905	184	,366	78	إداري	16,8718	تماثل التباين	عبء المسؤوليات الأسرية
		,890	154,816	,375	108	أستاذ	16,2500	عدم تماثل التباين	
1,044	,308	,409	184	,683	78	إداري	18,8077	تماثل التباين	نمطية الدور الأنثوي
		,400	151,603	,690	108	أستاذ	18,5648	عدم تماثل لتباين	
1,593	,209	,152	184	,880	78	إداري	23,3718	تماثل التباين	الثقافة المجتمعية
		,149	153,982	,882	108	أستاذ	23,2407	عدم تماثل التباين	

حسب ما تثبته النتائج الموضحة في الجدول السابق، أنه لا توجد فروق في متوسطات أفراد العينة على محور معوقات تمكين المرأة الاجتماعية حسب متغير الوظيفة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. بينما أثبتت وجود فروق التباين على محور معوقات تمكين المرأة الشخصية حسب متغير الوظيفة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$. ويظهر ذلك في قيمة ($F = 4,202$) لصالح الإداريين، ويتأكد ذلك على مستوى بعد انخفاض تقدير الذات ($F = 5,245$) لدى المرأة العاملة بالمناصب الإدارية بالجامعة الجزائرية. اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (عيسى، 2006) التي أشارت إلى أن الفروق قد تعود لأسباب الخلفية العائلية المتوسطة لأفراد العينة وبالتالي ترفض هذه الفرضية. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (الصالح،

(1994)، ودراسة (عيسى، 2006) اللتان أكدتا على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة معوقات تولي المرأة مراكز قيادية تعزى لمتغير الخبرة، بينما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (جبر، 2005) ودراسة (Liu, 2007) واللذان توصلتا إلى أنه توجد فروق تعزى لمتغير الخبرة.

9- استنتاج عام:

يعتبر تمكين المرأة قضية تنموية ناتجة عن ثقافة مجتمعية خاصة بكل مجتمع، والجامعات الجزائرية لا تمثل الاستثناء في التعامل مع هذا الموضوع، فالثقافة السائدة والتنشئة الاجتماعية والخبرات الشخصية، تؤثر في اتجاهات الموظفين وصناع القرار اتجاه الوظيفة الجامعية كأمراة، فتظهر عدة معوقات تحول دون تمكين المرأة من تبوء مناصب قيادية بالجامعة الجزائرية من أهمها نجد العوامل الاجتماعية والشخصية. حيث توصلت هذه الدراسة إلى ما يلي:

- هناك معوقات اجتماعية ذات مستوى متوسط تحول دون تولي المرأة للمناصب القيادية بالجامعة الجزائرية، وذلك على مستوى كل الأبعاد، أين كان ترتيبها يظهر أن الثقافة المجتمعية احتلت الصدارة، يليها عبء المسؤوليات الأسرية ثم نقص المساندة المجتمعية وأخيرا نمطية الدور الأنثوي.
- هناك معوقات شخصية ذات مستوى متوسط تحول دون تولي المرأة للمناصب القيادية بالجامعة الجزائرية، أين احتل صراع الأدوار المرتبة الأولى ويليه الخوف من تحمل المسؤوليات بمستوى متوسط وأخيرا انخفاض تقدير الذات بمستوى ضعيف.
- توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعا لمتغير الجنس.
- توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعا لمتغير السن.
- توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية.
- لا توجد فروق في تقدير العاملين بالجامعة الجزائرية للمعوقات الشخصية والاجتماعية التي تحول دون تمكين المرأة من المناصب القيادية تبعا لمتغير الوظيفة.

- خاتمة وتوصيات:

حتى يتمكن المجتمع من تحقيق تنمية مجتمعية شاملة، يتوجب تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في مختلف مراحل صناعة القرار، وذلك لكونها أحد أهم دعائم التنمية والتطوير لأي مجتمع، ولتحقيق ذلك يتوجب تمكينها من المناصب القيادية في مختلف المستويات الادارية بما فيها العليا، وتحقيق المساواة في فرص الترقية والتعيين، كما تضافر جهود الباحثين المهتمين بقضايا المرأة لتسليط الضوء على ما تواجهه المرأة العاملة من عوائق وصعوبات تؤدي بها إلى التهميش والإقصاء من مراكز القرار، وذلك على الرغم من كفاءاتها وقدراتها الإدارية والعلمية، وهذا ينطبق على العديد من المؤسسات الاجتماعية بما فيها مؤسسات التعليم العالي الجزائري، حيث بالرغم من المستوى الأكادي والعلمي المرتفع في الوسط الجامعي إلا أن الموروث الاجتماعي والثقافي لا يزال يطغى على القرارات التي تتخذها الإدارة العليا بخصوص ترشيح المرأة لتولي مناصب قيادية عليا؛ بناءً على النتائج التي توصلت لها الدراسة، توصي الباحثة بما يلي:

- دعم استراتيجية تنمية وطنية لاستقطاب النساء وتمكينهن من المواقع القيادية، والعمل على تذليل الصعوبات والمشكلات التي تعترضهن سواء في مواقع العمل أو خارجها.
- استخدام وسائل الإعلام لنشر ثقافة مجتمعية إيجابية تعمل على تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع وأدوارها في الحياة، حول ضرورة مشاركتها في اتخاذ القرارات الاجتماعية والمهنية بما يرفع من قيمة ودور المرأة.

- الاهتمام بتوفير الخدمات الاجتماعية بما يتوافق مع حاجياتها المعاصرة مثل: دور حضانة، رياض الأطفال، ومؤسسات الخدمات المنزلية..، لدورها في تخفيف الأعباء والتفريغ للإنجاز المهني وتطوير الحياة الوظيفية.
- ضرورة دعم القيادات العليا لمؤسسات التعليم العالي لدور المرأة، وتحسين الصورة النمطية لها في المجتمع الأكاديمي، من خلال تطوير المهارات الإدارية لمن تتوفر فيهن السمات القيادية لإعدادهن للمهام المستقبلية، من خلال تصميم برامج تدريبية تهدف لزيادة ثقة المرأة في قدراتها الإدارية وبناء شخصيتها المهنية.
- مراجعة معايير التوظيف والترقيات إلى المناصب العليا، بما يوفر فرصا متكافئة للمرأة العاملة مع نظيرها الرجل، في حالة توفر المؤهلات المطلوبة والخبرة والكفاءة لكليهما، لتولي المواقع الإدارية القيادية.
- دعم البحوث العلمية حول موضوع معوقات تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

- قائمة المراجع:

1. ابن منظور، محمد بن مكرم. (1994). لسان العرب، مج3، ط3. دار الفكر للطباعة، بيروت.
2. أبو رمان، فريدة. (1993). المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية للوصول إلى مراكز قيادية، ندوة حول مشاركة المرأة في الحياة العامة. جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
3. جبر، دينا. (2005). الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
4. خصاونة، آمنة عيسى. (1992). صعوبات ترقية المرأة الموظفة إلى المستويات الإدارية في وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم، رسالة ماجستير غير منشورة. إربد، جامعة اليرموك.
5. الزهيرى، إبراهيم عباس. (2006). معوقات الدور القيادي لمديرات المدارس الثانوية بنات وكيفية التغلب عليها. مجلة مستقبل التربية العربي، العدد 43.
6. شتات، نهي إبراهيم. (2003). العوامل المجتمعية المرتبطة بفاعلية عمل المرأة كمديرة في المدارس الأساسية والثانوية بمحافظة غزة. رسالة دكتوراه، جامعة شمس البرنامج المشترك مع جامعة الأقصى بغزة، القاهرة، مصر.
7. الشهابي، أنعام ومحمد، موفق. (2001). مشكلات تبوء المرأة للموقع القيادي من وجهة نظر القيادات النسائية (التجربة العراقية)، مؤتمر القيادة الإبداعية في مواجهة التحديات المعاصرة للإدارة العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
8. شوقي، طريف. (2000). السلوك القيادي وفعالية الإدارة. دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع. القاهرة، مصر.
9. الصالحى، سوزان. (1994). المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة الأردنية في مجال العمل السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
10. العزام، عبد المجيد والشهابي، أنعام. (2003). اتجاهات المرأة القيادية في الأردن نحو معوقات وصول المرأة إلى المواقع القيادية العليا. المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية- العلوم الإنسانية، المجلد السادس، العدد الثاني، ص ص 94-114.
11. العضيلة، علي. (1998). المشكلات الإدارية التي تواجه المرأة الموظفة في القطاع العام الأردني. مجلة أبحاث اليرموك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 14، العدد 4.
12. عودة، سمر محمد. (2002). معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية، رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
13. عياصرة، علي والفاضل، محمد. (2006). الاتصال الإداري وأساليب القيادة الإدارية في المؤسسات التربوية، ط1. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
14. الغانم، كلثم وآخرون. (2008). معوقات تولي المرأة للمناصب القيادية في المجتمع القطري. جامعة قطر، المجلس الأعلى لشئون الأسرة، قطر.
15. الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب. (1978). القاموس المحيط، مج1. دار الفكر، بيروت.
16. Becks, G. M. (2004). African American women administrators in higher education: exploring the challenges and experiences at Louisiana public colleges and universities, Doctor' s Dissertation, Louisiana State University, Louisiana.
17. CNES, Rapport national sur le développement humain 2013-2015. Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie. (Algérie, ANEP Rouiba, 2016), p 180.
18. Coleman, M. (2001). Achievement Against the Odds: The Female Secondary Head teachers in England and Wales, School Leadership & Management, Vol.21, N1.
19. Liu, A. (2007). UCLA Community College Bibliography: Women Community College Presidents. Community college journal of research and practice, V 31, n10 p.833-840. (Eric Document No. EJ777339).

معوقات مشاركة المرأة في العمل السياسي

د. درويش توفيق (جامعة محمد لمين الدباغين سطيف2)

د. بلالي عبد المالك (جامعة محمد لمين الدباغين سطيف2)

ملخص:

تتميز المجتمعات العربية والإسلامية بوضع اجتماعي وثقافي متميزة عن باقي شعوب المجتمع الدولي، لاختلاف العقيدة والعادات والتقاليد وطبيعة النظم الاجتماعية التي تسود المجتمعات العربية، التي كانت تحصر العمل الخارجي والتعليم والمشاركة السياسية في الرجل، ومع دخول الدولة الجزائرية المجال الديمقراطي والتمتع بالحريات السياسية والمدنية لمختلف الجنسين وسن قوانين تشريعية تسمح بالمساواة في جميع المجالات سواء كان في العمل والمشاركة السياسية وتولي المناصب السياسية، وبالرغم من ولوج نسبة كبيرة من النساء عالم الشغل والتعليم، وبالرغم من وجود كفاءات نسائية معتبرة من حاملات شهادات علمية جامعية، ما يؤهلها أن تتبوأ وتحمل المسؤولية جنبا إلى جنب مع الرجل، إلا أن واقع الحياة السياسية في الجزائر يبين أن العمل السياسي للمرأة في الجزائر لم يصل للمستوى الذي تستطیع أن تنافس الرجل كما هو ملاحظ في مجالات أخرى كاللّعليم والصحة والقضاء مثلاً، الأمر الذي يرجعه الكثير للخصوصية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وبعض العوائق الأخرى منها ما يتعلق بالمرأة ذاتها، ومنها ما يتعلق بالمحيط والعمل السياسي والموروث القيمي والديني للمجتمع الجزائري على غرار باقي الدول العربية على اختلاف.

كل هذا يجعل من مسألة الغوص والبحث عن العوامل التي جعلت من مشاركة المرأة في العمل السياسي في الجزائر بعيدة عن نظريتها في الدول المتقدمة، وما سمحت به المنظومة التشريعية التي تساوي بين الرجل والمرأة في العمل السياسي، ما يطرح إشكالية: ماهي أهم المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في العمل السياسي؟

Résumé:

Les sociétés arabo-musulmanes sont connues par leurs particularités sociales et culturelles par rapports aux autres peuples. Celles-là se manifestent par la diversité de croyance, les traditions, les coutumes et la nature des institutions sociales qui priment les sociétés arabes. Dans ces sociétés, le travail professionnel sous toutes ses formes -y compris l'enseignement et la politique- était monopolisé par l'homme. Mais avec l'arrivée du multipartisme qui a ouvert le champ des libertés politiques et civiles pour les deux sexes (homme et femme), les lois promulguent l'égalité des chances dans tous les domaines.

Certes la femme a acquis un statut qui lui permet de faire des études supérieures (des diplômes) et de rejoindre le monde professionnel tout comme l'homme, mais en réalité, elle n'a pas pu accéder à un statut politique comme celui de l'homme. Ceci est expliqué-pour certains- par la particularité socioculturelle de l'Algérie, des contraintes liées à la femme elle-même, à l'environnement politique, à l'héritage religieux de la société algérienne à l'instar des sociétés arabes.

Tous ces facteurs ont fait que la femme algérienne soit en retard par rapport à la femme des pays développés et elle n'a pas atteint le niveau qu'a permis l'institution législative qui garantit l'égalité entre les deux sexes dans le travail politique. Cela nous mène à la problématique suivante:

Quels sont les obstacles qui cernent la participation de la femme dans le travail politique?

Nous comptons répondre à cette problématique dans le travail que nous espérons être accepté par le comité organisateur de colloque.

المقدمة:

عرف موضوع المشاركة السياسية للمرأة اهتمام الكثير من الباحثين في مختلف المجالات، والدارسين المهتمين بواقع المرأة العربية، وأهمية دورها في النشاطات والمشاركات السياسية، لما لها من دور فعال في بناء وتطور المجتمع باعتبارها تمثل نصف المجتمع أو أكثر بالإضافة لتعدد أدوارها المتنوعة بين الرعاية والاهتمام بشؤون البيت، وتكوين وتنشئة أجيال بإمكانهم رفع التحدي، ودورها الإنمائي بعد انخراطها في سوق العمل والمشاركة السياسية هذه الأخيرة بإمكانها أن ترجح كفة مترشح على آخر للنسبة الكبيرة التي تمثلها المرأة وثقلها في الحقل الاجتماعي والسياسي، كما يمكنها أن تتولى مهام القيادة السياسية كما هو واقع في بعض البلدان الغربية، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية يتأثر بالحياة الاجتماعية والسياسية والهامش الذي يسمح به كل مجتمع من مساحة لمشاركة المرأة في الممارسة السياسية، ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع، وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة التي تحققت للمرأة بعد دخول الممارسة الديمقراطية وسن تشريعات تساوي بين الجنسين في الحقوق والواجبات المدنية والسياسية، إلا أن ولوج المرأة عالم السياسة والمشاركة السياسية يواجه العديد من المعوقات والصعوبات تحول دون تفعيل مشاركة حقيقة للنساء.

ما جعل من المهتمين بشؤون المرأة والشؤون السياسية إلى المطالبة بتفعيل المشاركة السياسية للمرأة، لتصل إلى مستوى المساهمة في صناعة واتخاذ القرارات السياسية من طرف الجميع ومختلف المؤسسات الحكومية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني، باعتبار أن مشاركة المرأة ودورها في الحياة السياسية مؤشر على مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة من خلال وضع تشريعات وآليات تساهم في ولوج المرأة للحياة السياسية وصناعة المستقبل والخريطة السياسية لأي دولة.

وبالنظر للمواثيق الدولية نصّت المواثيق الدولية على أن التمتع بالحقوق يجب أن يتم بدون تمييز من أي نوع فالمادة «3» من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية نصّت على أن تتعهد الدول الأطراف بكفالة تساوي الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد، ونصّت المادة «26» «على أن الناس جميعاً سواء أمام القانون» ولذلك يجب أن يحظر القانون أي تمييز، وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب كالعرف أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسياً أو غير سياسياً أو الاصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب.

وبما أن المرأة قضية مجتمعية فلا يمكن إحداث أي تقدم يذكر إلا بتقدم المجتمع ككل وتوافر شروط اجتماعية واقتصادية وسياسية من أهمها التنمية والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وضعف المشاركة السياسية للمرأة ليس مقتصرًا على المجتمعات العربية والإسلامية فقط، بل حتى المجتمعات التي عرفت تقدم من حيث التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة وكثير من الدول الغربية بقيت ممارسات المرأة مقتصر على الوظائف في مختلف الإدارات والمجالات الخاصة بالقضاء والتعليم والصحة والمكاتب الإدارية، إلا أن المشاركة السياسية بقي دورها محدود إلا في حدود اعتبارها وعاء انتخابي ملء صناديق الاقتراع وملء الوعاء الانتخابي لمترشح في اليمين أو الشمال من الرجال، الأمر الذي له اعتباراته الخاصة من حيث المكان والمجتمع الذي تعيش فيه المرأة من حيث التزايد والنقصان.

ومن متطلبات الديمقراطية مشاركة سياسية من قبل كافة أفراد المجتمع دون تمييز لاعتبارات الجنس أو العرق وهذا ما سعت التشريعات لتكريسه فعلياً بإزاحة الفوارق التي تميز بين الجنسين، لكن الواقع يثبت عكس ذلك وبقاء التشريعات دون تجسيد فعلي، ذلك أنها لا تتضمن الآليات التنفيذية الضامنة لتطبيق تلك النصوص، كما تغفل بعض التشريعات القانونية والدستورية الإعلان صراحة حق المرأة في المشاركة السياسية، ومع التقيد بالعادات والتقاليد الاجتماعية غياب نصوص قانونية صريحة أو غير متضمنة لآليات تطبيقها فعلياً جعل مساهمتها السياسية محدودة مقارنة بثقلها الاجتماعي والسياسي من حيث الكم والنوع.

ومن الأسباب التي تحول دون ولوج المرأة المجال السياسي حسب الكثير من الدراسات التي تطرقت للمشاركة السياسية للمرأة اختلفت من بلد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى وغالبها تنحصر في مجموعة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية والسياسية وبعضها يتعلق بالمرأة ذاتها حالت دون وصول المرأة إلى مواقع إصدار القرار، وأصبحت مؤشراً ثابتاً في تدني مستوى التمثيل أحياناً والغياب الكلي أحياناً

أخرى، وعلى هذا النحو جاءت هذه المداخلات لتسلط الضوء على المعوقات السابقة الذكر التي حالت دون المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، معرجين على إعطاء مفهوم تمهيدي للمشاركة السياسية.

1- مفهوم المشاركة السياسية:

تأسس المشاركة السياسية ك مفهوم عرفي على الاعتراف بالحقوق المتساوية للجماعات والأفراد في أدوار شؤونهم والتحكم بمصائرهم وعلى قبول الآخر واعتباره كامل الأهلية والإنسانية بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو اللون، ويشمل مفهوم المشاركة السياسية مجمل النشاطات التي تهدف إلى التأثير على صانعي القرار السياسى (كالسلطة التشريعية والتنفيذية والأحزاب) وتأتي أهمية المشاركة السياسية في هذه الأشكال المختلفة في مواقع صنع القرار ومواقع التأثير في كونها تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو الدفاع عنها؛ الأمر الذى يعطيهم في النهاية قدرة للتحكم بأمور حياتهم والمساهمة في توجيه حياة المجتمع بشكل عام. (السيد عبيوة، منى محمود، 2008، ص1)

يقصد بالمشاركة السياسية مجمل الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد ويشارك من خلالها أعضاء المجتمع الآخرين سواء في اختيار النخبة الحاكمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والمشاركة في صنع القرار أو توجيه السياسات العامة للدولة والرقابة على تنفيذها.

يقتضى الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة السياسية بصفة عامة تمهيداً لطرح مفهوم المشاركة السياسية، فالمشاركة السياسية قد تعنى أي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف تأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة شؤون العامة أو اختيار حكومي أو محلي أو قومي، وهناك من يعرفها على أنها عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلى المباشر للقيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو دفاعياً وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة، وتعني أيضاً بالجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية وصنع السياسة ووضع الخطط وتنفيذ البرامج والمشروعات سواء على المستوى المحلى أو القومي كما قد تعني تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجات الضرورية وفقاً لخطط مرسومة وفي حدود السياسة الاجتماعية للجميع. (عدنان حمدان، 2008، ص1)

فالمشاركة السياسية من هذا المنظور يعني انخراط المواطنين في جميع أشكال صناعة واتخاذ القرار السياسي المتعلق بشؤون المواطنين من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها من السياسات التي بإمكان المواطن المساهمة الفعلية في إدارة شؤون بلاده ومجتمعه المحلى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتتجلى أسمى صور المشاركة السياسية في المشاركة الديمقراطية في اختيار الرؤساء والممثلين في المجالس المحلية والوطنية، ومراقبة أعمال هذه المجالس، بالإضافة إلى الحق في التعيين والوظائف ذات الطابع الحكومي والاداري في مختلف المستويات.

كما يقصد بها بأنها تلك الأنشطة الادارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه، وفي تحديد الساسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنضال السياسي. (طارق محمد عبد الوهاب، 2000، ص108)

2- معوقات المشاركة السياسية للمرأة:

المرأة باعتبارها جزءاً وعنصراً فعالاً في المجتمع وجميع السياسات ترتبط بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فهي معنية بشكل أو بآخر بالمساهمة في صناعة واتخاذ القرارات السياسية بشكل مباشر بالترشح للمجالس الشعبية والحكومية، أو بتعيين من يمثلها وينوب عنها، وبالرغم من القوانين الدستورية في جميع البلدان على اختلافها تنص صراحة أو ضمناً بحقوقها في المساهمة السياسية وعدم التمييز على أساس النوع والعرق، إلا أن هذا الحق والممارسة السياسية يواجه مجموعة من العراقيل والوقائع والظروف الاجتماعية والثقافية التي جعلت دورها محدود، الأمر يجعل من ضرورة التطرق وتسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه المرأة سواء كان ذلك على المستوى العالمي أو العربي أو على المستوى الجزائري، نظراً لتقارب الخصوصية العربية والإسلامية، بالإضافة إلى كون معظم الدساتير العالمية تنص بأحقية المرأة في عملية المشاركة السياسية.

وبالنظر لجميع الدساتير في الدول العربية والجزائرية بأحقية المرأة في المشاركة السياسية خاصة بعد الانفتاح الديمقراطي 1989 و 1996 والتعديلات التي واكبتها فيما بعد، كما نجد دستور 1956، 2012 بالنسبة لمصر، ودستور 1957 والتعديل 2011 بعد قيام الثورة التونسية، وبالرغم من

المواثيق الدولية إلا أن هذا الإقرار لم يواكبه تجسيد وإقبال وضمانات فعلية تجعل من المرأة شريكا فعالاً للمشاركة في الحياة السياسية، خاصة ما تعلق بالترشح في مختلف المجالس المحلية والوطنية، وبدرجة أقل ممارسة حق الانتخاب، ومن أهم المعوقات التي تواجه المرأة وتجعل من مشاركتها في الحقل السياسي محدود منها ما هو متعلق بالجانب الاجتماعي والموروث الثقافي، ومنها ما يتعلق بالجانب الإعلامي والسياسي، وأخرى بالجوانب الاقتصادية، ومنها ما يتعلق بخصوصية المرأة النفسية والجسدية ذاتها (المعوقات الذاتية)، ومعوقات أخرى تواجه المرأة في المشاركة السياسية، وفي يلي سيتم توضيح تلك المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة والتي تعتبر بمثابة المحددات الأساسية لمشاركة السياسية للمرأة وهي كالتالي:

2-1- الموروث الثقافي والثقافة السائدة:

تقف التقاليد الاجتماعية في رأس الأسباب والعوامل التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة العربية في الحياة السياسية، فالسلطة الأبوية داخل الأسرة، والنظرة الدونية للمرأة في المجتمع جعلت منها أنثى ذات وظيفة بيولوجية فقط، تقوم بدور الحمل والولادة والحفاظ على النوع من خلال ذلك، وفي الحقيقة لم تكن هذه النظرة الثانوية للمرأة مقتصرة على الثقافة العربية التقليدية بعاداتها الاجتماعية فقط قد تكون شاملة في جميع الدول المتخلفة، حيث تعمل الثقافة السائدة في المجتمع على التفرقة بين الشأن العام والشأن الخاص وأن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص بينما إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل، أيضا تركز الثقافة السائدة النظرية السلبية للعمل بالسياسة باعتباره مجرد كلام وتضييع للوقت. ومن ثم هناك رفض الدور السياسي للمرأة سواء كناخبة أو مرشحة (مي محي الدين عجلان، 2019،

<http://musawasyr.org/>

وبالرغم من التحول والتحرر للمرأة في مجالات عديدة ودخولها عالم الشغل والسياسة إلا أن الفكر الثقافي بقي مسيطرا على العقل والفكري الجمعي للرجال والنساء، الذي يحدد سلطات وصلاحيات كل منهما، ومن التراث الثقافي الذي بقي مسيطرا لوقتنا الحاضر في المجتمعات العربية التي تتبع النهج الإسلامي في تسيير شؤونها العامة، الأمر الذي يرجع لعدم الفهم الدقيق لنصوص الشريعة التي تسمح للمرأة بحرية الاعتقاد واستقلال الذمة المالية والحق السياسي منها حق الانتخاب (المبايعة بالمفهوم الديني)، وللتنشئة الاجتماعية دور في تزويد ونقل التراث الفكري الذي يميز المرأة عن الرجل في الحقوق والواجبات وحدود الحرية المسموح بها لكل منهما المبنية على طبيعة الخصوصية الجنسية والفيزيولوجية للمرأة، ويستمر التمييز بجرمان النساء من حقوق منحتهما لها الشرائع السماوية، وهذا التمييز راجع للعادات والتقاليد وليس للدين، وما تساهم فيه مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالإعلام بمختلف أشكاله لايساهم في عملية التوعية والتطرق للبرامج الهامشية المتعلقة بشؤون المرأة ذاتها والأمراض التي تعانيها، وشؤون العائلة والتربية والعنف الممارس ضدها داخل الأسرة وخارجها، كما للأسرة والمؤسسات الدينية ترسخ هذا الاتجاه التفضيلي للرجل دون المرأة، وما تقوم به المدارس والجامعات أصبح وظيفتها التعليم دون نشر الوعي الحضاري الذي يساوي بين الرجل والمرأة من حيث تحمل المسؤولية الاجتماعية كما تنص عليه الشريعة الإسلامية التي تساوي بينهما من حيث التكليف والجزاء والعقاب وغيرها.

ومن الموروث الثقافي نجد العامل القبلي الذي ينتشر بالنسبة للمجتمعات التي تنتشر فيها سيطرة النظام القبلي والعشائري وهو يعتبر من أهم العقبات التي واجهت المرأة في مشاركتها في الحياة السياسية، حيث تعتبر البلدان العربية من المجتمعات التي تنتشر فيها سيطرة القبيلة في بعض الجهات مثل الجنوب الجزائري وبعض مناطق القبائل، بالإضافة إلى ليبيا والعراق واليمن حيث يسيطر نظام القبيلة، والتي تتميز بسيطرة العنصر الذكوري على المرأة، وهناك حقوق يحصل عليها الذكور ويحرم منها الإناث بحكم العادات والتقاليد كحق التعليم مثلا، وبالتالي كان من الصعب أن يتقبل هذا المجتمع بكل ما يتميز به من الخصائص السابقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية ووقوفها على قدم المساواة مع الرجل واحتكاكها به. (هدي علي علوي، 2016)

بالإضافة إلى دور العامل الديني الذي أثر على مسار مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المجتمعات العربية خاصة، خاصة بالنسبة للتيارات الإسلامية المتشددة التي تحرم خروج المرأة وتوليها المناصب والاختلاط بالرجال، ومن باب أولى تحريم وصول المرأة للمناصب السياسية وإشراكها في الحياة السياسية وذلك وفقا لبعض النصوص في القرآن والسنة دون اجتهاد لدلالة الآية أو الحديث وإسقاط مناسبتهم وأسبابهم، أما التيار الوسطي فقد أقر للمرأة حقها في المشاركة في الحياة السياسية، وشجع دور المرأة في العمليات الانتخابية البرلمانية والمحلية. (انطلاق محمد عبد الملك، 2018، ص ص 14-15)

ومن المعوقات التي يستند إليها البعض في حرمان المرأة من المساهمة والمشاركة السياسية، الاستناد للمرجعية الدينية التي تحرم حسب النصوص الشرعية حيث اعتبرت أن أكبر معوقات المشاركة الاجتماعية للنساء في المجتمعات المسلمة، هو التمييز الجنسي بين الذكر والأنثى أخذاً مبدءاً الإعلاء من جنس الذكورة والانتقاص من جنس الأنوثة بإطلاق يجعل من كل أنثى ملحقه بالذكر، وصاية وولاية، هذا الامتياز الجنسي للذكور صورة مركبة من الإسلام إدعاءً، وأساس البناء عليه في تعريف الحقوق وتحديد العلائق ليس بين الذكور والإناث فحسب بل وبين الذكور في مجالات مختلفة من شؤون الحياة، وعلى هذين العائنين تقوم المعوقات الأخرى لمشاركة المرأة في شؤون مجتمعا وأهمها الثقافة السائدة، والأوضاع القائمة في تركيبة المجتمع ونظمه الحاكمة، ثم ما يترتب على هذا كله، من إعاقة تخص المرأة في الجانب الذاتي من عملها ومسؤولياتها الأسرية، والتكاليف الباهظة لتجاوز كل ذلك إلى دور الأحسن لها. (سميرة الناصري، 2005، ص 172)

إذاً فالذكر والأنثى زوجان لجنس الإنسان الواحد، لا يترتب على اختلاف الزوجين أية أفضلية لأحدهما على الآخر، والأساس الوحيد للتفاضل بينهما على الأكرمية عند الله هو التقوى، والميزان الواحد الذي يقاس به الجزاء والثواب عند الله، أيضاً هو عمل المؤمنين من ذكر وأنثى، ففي الآية 40 من سورة غافر نقراً: ﴿مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِنْهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾

2-2- العوامل الاقتصادية:

أسفر التحول الاقتصادي والاتجاه نحو السوق المفتوح والخصخصة إلى انتشار البطالة عامة وتزايدها بين مختلف شرائح المجتمع، وانخفاض المستوى المعيشي جعل النساء البحث عن وسيلة تساهم في رفع المستوى المعيشي ومشاركة زوجها في تكاليف ومصاريف البيت، وكسب العيش أكثر من المساهمة في الانشغال بالحياة السياسية، ما أدى إلى الإجماع عن المشاركة في الانتخاب والتصويت والترشح، والأعمال ذات الطابع السياسي. (محمد خشمون، 2018، ص 14)

ومن أمثله الصعوبات الاقتصادية ضعف الدعم المالي المقدم للمرشحات من الأحزاب أو من الأنظمة الحاكمة، وعدم توافر المال الكافي للمرأة المترشحة ما يمكنها من الفوز في الانتخابات في ظل الإمكانيات المالية الكبيرة التي تتطلبها العمليات الانتخابية وعملية الدعاية الانتخابية والزلزل الميداني للالتقاء بالناخبين والدفع بهم للتصويت لصالح من ترشح نفسها ف الانتخابات (مركز هي للسياسات العامة، 2014، ص 6).

كما لغياب جهات أو مؤسسات مالية تقوم بتدعيم الراغبات في الترشح للانتخابات كونهم ينظرون تدعيم مرأة مغامرة غير مضمونة النجاح، بالإضافة لغياب استقلالية مالية للمرأة خاصة بالنسبة لمجتمعات العربية، وانشغالها بتلبية حاجياتها العائلية وحياتها اليومية.

ومن أبرز العوائق الاقتصادية للمرأة العربية التي حالت وتحول دون مشاركتها السياسية الفاعلة تتمثل في عدم قدرة المرأة على ممارسة النشاط الاقتصادي لغياب الذمة المالية المستقلة للمرأة، وانحصار المرأة العاملة في قطاعات إدارية وخدمائية، وعدم تمتع المرأة في الوطن العربي بحرية التملك، وبقيت تابعة للرجل، فإذا كانت المرأة الريفية لا تنال حق الإرث، وفي المدينة تنال حقها من الإرث، ولكنها تظل خاضعة لزوجها، وبالتالي، فإن "المرأة تعاني من أزمة خيار، إما الاستقلال النفسي الخاضع للسيطرة العشائرية وللقبيلة والعمل الشاق (المرأة الريفية) أو الاهتمام المادي على حساب العزلة الاجتماعية والخضوع التام لسلطة الرجل". (عبد السلام، رضية حسني، 2000، ص 131).

في كل الأحوال فالمرأة لا تملك قرارها الاقتصادي وهذا يؤثر على امتلاك قرارها السياسي وخوض غمار الحياة العامة، وإذا كانت هناك نسوة قليلات حصلن على حق الملكية، فإن ذلك أيضاً لم يكن باعثاً لكي تخوض المرأة أبواب المشاركة العامة في الحياة السياسية، وذلك بسبب وجود عوائق أخرى تتمثل في الموانع التشريعية، والعوامل الثقافية الموروثة.

في البلدان التي تتمتع المرأة بقدر من الحرية السياسية على المستوى التشريعي والسياسي، نجد عائق عدم حصول المرأة على نصيبها من الإرث وحق التملك قد يحول دون ممارسة المرأة الفاعلة لحقوقها السياسية وتمثيلها؛ والسبب عدم وجود المانع التشريعي من ذلك. كما أن الثقافة

الموروثة بدأت تلين الجانب في هذا الموضوع؛ فعلى سبيل المثال نجد ضعف المشاركة السياسية للمرأة يعود إلى تدني مستوى الدخل للمواطن خاصة النساء (عبد السلام الخزرجي، رضية حسني الخزرجي، 2000، ص 88).

انحصار المرأة العاملة في قطاعات إدارية خدماتية بهدف تغطية تكاليف الحياة المعيشية، التي عيشها غالب المجتمع الجزائري والدول العربية، إن تبعية المرأة للرجل ينتج عن انحصار عملها في الغالب في الأعمال المنزلية أو في القطاعات غير المنتجة، مما يحرمها من استقلالية مالية يمكنها من اتخاذ القرارات ذات الطابع السياسي. (عبد السلام الخزرجي، رضية حسني الخزرجي، 2000، ص 88).

وهذه التبعية الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر في تبعية قرارها السياسي، أو في ضعفه في أحسن الحالات، ومن هنا كانت الندوات التي تتعقد بخصوص المشاركة السياسية للمرأة توصي بمساعدة المرأة على التوفيق بين الحياة الأسرية والحياة العامة، وتكريس شراكة الزوجين في التهوض بأعباء الأسرة ليتسنى للمرأة الاضطلاع بأدوار قيادية في المجتمع بكفاءة وفاعلية، بنشر ثقافة المشاركة والتعاون بين أفراد الأسرة من خلال برامج التعليم والإعلام وعبر هيئات المجتمع المدني"، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص 74) وكذا توصية منظمة المرأة العربية بمتابعة دور المرأة العربية في التنمية المستدامة من خلال مشروع الدراسات المسحية لمشاريع والبرامج التي تنفذها الدول الأعضاء بالمنظمة وتعميم التجارب الناجحة.

إن إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية العامة لا يعني بطريقة آلية حصولها على حرية قرارها أو في قدرتها على المشاركة السياسية الفاعلة في الحياة العامة، حيث تؤدي التطورات في قطاع ما بصورة ثابتة إلى تغييرات في جميع القطاعات الأخرى تنسجم وهذه التطورات، وبالرغم من هذا التحول والتطورات في المجال السياسي والتشريعات واستحداث برامج لزيادة عمل المرأة في القطاع العام والخاص أدى إلى زيادة استغلال المرأة من طرف الرجل على الأجر الذي تكتسبه بالعمل، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005، ص 74).

2-3- المعوقات الإدارية والإجرائية:

من العوائق التي تعيق المرأة من المشاركة والتمثيل في القرار السياسي غياب الديمقراطية والحريات السياسية، فكما كان المجتمع يعيش في ظل مناخ من الحرية والمساواة، وفي ظل نظام سياسي ديمقراطي تكون فيه الدولة حارسة لحقوق وحريات المجتمع كما كانت نسبة مشاركة المرأة وتواجدها في مراكز القرار السياسي أكبر، ذلك أن وقوع المجتمع تحت نير الاستبداد والديكتاتورية يعني أن المرأة تقع تحت استبداد مضاعف فهي مستبد بها كفرد في مجتمعها الواقع تحت ظلم استبداد الديكتاتوريات، ومستبد بها مرة ثانية من هذا المجتمع المقهور؛ فهي مقهورة من المقهور ومن القاهر في آن واحد.

طبقا لقانون مباشرة الحقوق السياسية واللوائح التنفيذية له يستلزم استخراج بطاقة الانتخابات وجود بطاقة شخصية وأن كون محل الإقامة الثابت بالبطاقة تابعا للدائرة التي يستخرج منها البطاقة الانتخابية، وغالبية النساء غيرن مقر الإقامة بحكم الزواج في الغالب وعوامل أخرى يجعلها بعيدة عن مقر الدائرة الانتخابية المسجلة فيها، وأن نسبة من النساء خاصة بالنسبة للمناطق الريفية والبعيد عن مكاتب التصويت يجعل منها غير مهتمة بالمشاركة السياسية بمختلف أشكالها.

ومن أهم أسباب عدم اللجوء للاقتراع عند النساء يرجع بالأساس لعدم امتلاك الكثير من النساء لبطاقة الناخب وعدم طلبها والتسجيل في محاضر الانتخابات في مقر البلدية التي ينتمون إليها، لدواعي عديدة منها عدم فعالية العملية الانتخابية لغياب الحرية الديمقراطية وانتشار التزوير في جميع الانتخابات التي عرفتها الدول العربية وبصفة خاصة الأنظمة الجمهورية التي تدعي تطبيق الديمقراطية من جهة، وأنهن يعيرن مقر سكنهن بفعل الزواج وتحويل مقر السكن (بلحسين رحوي عباس، 1999، ص 145)

والتمييز الحاصل عند بعض اللجان المسؤولة عن تسيير وإدارة العمليات الانتخابية ضد بعض المترشحين المستقلين الذين لا يلقون الدعم من جهات حكومية، ويزداد التمييز إذا كانت المترشحة من شخصيات معارضة للسلطة، أو تنتمي لأحزاب معارضة.

4-2- ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة:

لا تحمل الأحزاب التقدير الكافي لدور المرأة وإمكاناتها في العمل السياسي، بل والغالبية منها تتبنى مفهوما مغلوفا يقتصر على المشاركة الشكلية للمرأة، يتضح موقف الأحزاب ليس فقط من خلال التمثيل في الهيئات العليا والترشيح للانتخابات بل وعلى المستوى القاعدي من حيث تكوين الكادر الحزبي النسائي سياسيا. (دور المرأة في الحياة السياسية <http://musawasyr.org/>)

ومن المعوقات التي تتعلق بالأحزاب والتنظيمات السياسي عدم وجود رغبة حقيقية لدى الكثير من أعضاء الأحزاب والتنظيمات السياسية والقيادات الحزبية في ترشيح المرأة ودعم فوزها في الانتخابات، وتعرض المرشحات لمضايقات من بعض الرجال المتطوعين للترشح في الانتخابات في الحزب نفسه الذي تنتمي إليه من ترغب من النساء في الترشح فتلقى المرأة التهميش والتضييق من طرف الرجال الراغبين في الترشح مستغلين ضعف النساء وعدم قدرتهن على المجابهة والصراع وحيائهن من المواجهة، بالإضافة إلى عدم قيام الأحزاب بدورها في عملية الدعاية الانتخابية لصالح ترشيح النساء أو الدعاية الانتخابية للمرشحة وتذليل الصعوبات التي تعترضها مما يؤدي إلى اضطراب المرشحات لخوض الانتخابات بجهود ذاتية الأمر الذي يؤثر سلباً على ترشحها وإمكانية فوزها بنتيجة الانتخابات وهذه المشكلة ليست خاصة ببلاد دون أخرى وتشمل جميع الدول دون استثناء خاصة بالنسبة للدول العربية، فالأحزاب تركيز في حملاتها على المترشحين الرجال والترويج لهم لاعتقادهم بأن شخصية الرجل تفرض نفسها أكثر من المرأة وبالتالي تهتم الأحزاب بنزول المرأة في الانتخابات احترام للقوانين واللوائح وجعل الناس يعتقدون بأن الأحزاب تهتم بالعنصر النسائي في الحركة السياسية لا أكثر مما يضع المرأة في موقف ضعيف للفوز بمقعد انتخابي. (أشرف عوض علي، وآخرون، 2017، <https://democraticac.de/>)

5-2- ضعف المستوى التعليمي والاعلام:

في كثير من الأحيان إجماع المرأة عن المشاركة السياسية راجع لضعف المستوى التعليمي للنساء، خاصة بالمناطق النائية والريفية، فالمستوى التعليمي لا يساعد على تأهيل المرأة للدخول لميدان العمل السياسي فإزال المستوى التعليمي للمرأة منخفضاً وثقافتها محدودة وإلمامها بالقوانين دون المستوى المطلوب، بالإضافة إلى ثقافة التنشئة المعمول بها لا تساعد المرأة اقتحام المجال السياسي.

وارتفاع نسبة الأمية في بعض الدول العربية خاصة التي تشهد صراعات حربية وزراعات مسلحة كما هو الحال بالنسبة للسودان واليمن وسوريا، يعتبر من أكبر المشكلات التي تواجه مشاركة المرأة سياسيا. (محمد خشمون، 2018، ص15).

كما هناك دراسات أخرى أثبتت أن للمستوى التعليمي ليس له علاقة بارتفاع نسبة المشاركة السياسية في دراسة قامت بها بلحسين رحوي عبابسة، 1999 بمدينة وهران والجزائر العاصمة، حيث توصلت الدراسة أن نسبة العزوف عن الانتخابات كانت أكبر عند الجامعات والثانويات، مقارنة بالنساء ذوي المستوى الضعيف والمنعدم، وعند البحث عن أسباب ذلك لم تتوصل الباحثة على إجابات تبرر ذلك، غير أن الحقيقة ناتجة عن تنشئة اجتماعية وسياسية أسرية أو حزبية وحتى دينية جعلت من النساء يعزفن عن اللجوء للعمل السياسي وتقدم الصفوف للترشح للمناصب السياسية. (بلحسين رحوي عبابسة، 1999، ص144)

6-2- قلة مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في مجال دعم المشاركة السياسية للمرأة:

بالرغم من كثرة الجمعيات بمختلف أشكالها في جميع الأقطار إلا أن نجد جمعيات خاصة لتأهيل المرأة ودفعها للمشاركة في المجال السياسي محدود جداً، وما هو موجود وظيفتها اجتماعية في الغالب، والعمل على ترقية المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وتوعيتها وتثقيفها من الناحية المعرفية بما يتعلق بشؤون المرأة، وهذا راجع للقوانين التي تنظم إنشاء الجمعيات التي تحدد هدفاً اجتماعياً بالدرجة الأولى لكل من يريد إنشاء جمعية مدنية.

وعلى الرغم من ذلك ظهرت العديد من المؤسسات النسائية التي تعمل في مجال المشاركة السياسية للمرأة ومع زيادة وأهمية الجهود الذي تبذلها إلا أنها تظل محدودة بمحدودية عددها وإمكاناتها، وحتى ما تتولاه هذه المؤسسات من مشروعات تنموية ممولة من هيئات دولية ومحلية يهدف إلى تنمية المشاركة السياسية للمرأة، والملاحظ ميدانيا نجد دورها يقتصر في المواسم الانتخابية وفي أماكن محدودة مقتصرة على المدن

الكبرى متجاهلة القرى والمدن الداخلية والبعيدة عن مقر الجمعية لقلة الموارد البشرية والإمكانيات المادية التي تسهل نشاطها ووظيفتها، وضعف كفاءة الكوادر النسائية من المنصوبات تحت هذه المنصوبات في إقناع النساء بالمشاركة السياسية وفي حالة الاقتناع والذهاب لمكاتب الاقتراع تفضلن الانتخاب على العنصر الرجالي مفضلة إياه على العنصر النسوي اعتقاداً أنه أقدر على تحمل المسؤولية السياسية، بالإضافة لصعوبة التواصل مع النساء والخروج المتكرر من مقر العمل لارتباطاتها المنزلية التي تفرض عليها أن تكون قريبة من مقر السكن تحسباً لأي طارئ في المنزل، ورفض بعض الرجال دخول غرباء للمنزل خوفاً من افتتان زوجته أو بناته أو أخواته بالنساء الغرباء ويكون ذلك سبباً في حدوث نزاعات وخلافات عائلية..

7-2- معوقات متعلقة بالمرأة ذاتها:

كثير من الأحيان النساء لترغبن في ولوج علم السياسة سواء بالترشح أو بتقلد المسؤوليات الادارية والحكومية ذات الطابع السياسي، وتفضل عملاً بسيطاً تساعد في تحسين المستوى المعيشي لعائلتها على أن تكون مسؤولة في ادارة حكومية أو سياسية، بالإضافة إلى ضعف قدراتها الإقناعية، من جهة وضعف قدراتها الاتصالية لعدة اعتبارات خاصة بطبيعة الفئة الاجتماعية التي تنتمي اليها.

ومن المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة سياسياً سواء كان ذلك في الجزائر أو في غيرها من الدول العربية والغربية غياب الطموح السياسي لدى العنصر النسائي، والخوف من البيئة الانتخابية وما يرافقها من منافسة شرسة وحملات انتخابية وإعلامية وتبادل للانتقادات الأمر الذي تخشاه غالباً المرأة ومن الأسباب الرئيسية لقلة تمثيل المرأة سياسياً عدم ثقة المرأة بكفاءتها وقدرتها على تولي المناصب المهمة والمنافسة في الانتخابات إضافة إلى تحملها الجزء الأكبر من مسؤولية رعاية الأطفال والأسرة.

بالإضافة لضعف وعي المرأة بأهمية ممارستها لحقوقها السياسية وتواجدها في مراكز صناعة القرار والمؤسسات السياسية وبمساعدها ودعمها للمرأة للفوز في الانتخابات لتمثيلها في المجالس النيابية والمحلية أو غيرها من المجالس المنتخب، فغالبا نجد عند وجود مرشحات في انتخابات معينة أن الناخبات تنتخب العنصر الرجالي ولا تنتخب النساء لاعتقادهن أن الرجال أقدر على تسيير البلاد والادارة من النساء. (أشرف عوض علي، وآخرون، 2017، <https://democraticac.de/>)

ومن المعوقات المتعلقة بالنساء استمرار نظر المرأة للمناصب السياسية على أنها مناصب تخص الرجال فقط وأن الرجل وحده هو القادر على مارسه العمل السياسي، بالإضافة لسيطرة العائلة على قراراتها، فهي لامتلك حرية القرار سواء كان بالترشح أو بالانتخاب أو عند التعيين في المناصب السيادية مايجول ويحرم الكثير من النساء من المشاركة في الحياة السياسية. بالإضافة إلى صعوبة وجودها في الأماكن الشعبية التي يراها المجتمع احتكاراً للرجال فقط خاصة المقاهي والشوارع العامة، ونظام العمل للنساء العاملات لايسمح غيابهن عن العمل ساعات العمل، وهذا ما يعطي الأفضلية للرجال الذين لديهم متسع من الوقت للاجتماع مع الاوساط الشعبية بعد ساعات العمل وفي السهرات الليلية.

8-2- صعوبات تتعلق بالتدريب والتأهيل:

العديد من النساء المترشحات لا يحصلن على التدريب الكافي والمناسب للعمل السياسي لارتباطهن بالشؤون الأسرية وأمور أخرى، عكس عنصر الرجال الذي لديه حظوظ أكثر مقارنة بالنساء، وهذا ما يجعلهن غير قادرات على وضع الخطط الانتخابية المناسبة ومنافسة الرجال.

بالإضافة إلى عدم وجود هيئات أو منظمات متخصصة، وعدم وجود دورات تأهيلية للعمل السياسي في الأحزاب التي ينتمين تعنى بتدريب وتأهيل المرشحات للانتخابات وتقديم الاستشارات التي تمكنهم من إدارة الحملات الانتخابية وتساعدنهم في الحصول على تأييد الناخبين وكسب أصواتهم الانتخابية، وغياب سياسة التدرج في الممارسة السياسية في جميع الأحزاب بمختلف إيديولوجيتها وسياستها كالترشح في مناصب في مستويات أدنى الأمر الذي يمكن معه اكتساب الخبرة اللازمة التي تمكن النساء من الترشح والتوظيف في المناصب الحكومية في المستويات العليا.

2-9- صعوبات سياسية:

إذا كان تمثيل المرأة العربية في السلطة التشريعية والمجالس السياسية وفي مؤسسات الدولة والهيئات والمنظمات الاجتماعية كانت أفضل في الدول التي تتخذ من الديمقراطية سبيل للوصول للحكم والممارسة السياسية، غير أن المشاركة السياسية للمرأة في الأنظمة الملكية أو التي تأخذ بنظام الحزب الواحد تجعل من صعود المرأة إلى السلطة التشريعية أمراً بعيداً عن الأهداف والمواثيق الدولية التي تنادي بالمساواة وعدم التمييز على أساس النوع والعرق والجنس في جميع الحقوق والواجبات المدنية والسياسية. (أحمد علي الحاج، 2012، ص121)

ومن المعوقات السياسية غياب الإرادة السياسية لدى القيادات السياسية وصناع القرار والنخب السياسية في المجتمع بأهمية دور مشاركة المرأة في الشؤون العامة والحياة السياسية وتمكينها من ممارسة حقوقها السياسية، (انطلاق محمد عبد الملك المتوكل، 2018، ص14-15).

بالإضافة إلى طبيعة الظروف السياسية التي تتسم بهيمنة حزب سياسي حاكم على مقاليد السلطة وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة بين الأحزاب السياسية واستمرار هذا الوضع بالرغم من التحول الاجتماعي والسياسي الذي عرفته الدول العربية، والنزاعات المسلحة التي عرفتها بعض الدول العربية، أثرت على الحياة السياسية بشكل عام، وعلى المشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص، كما لعدم الاستقرار السياسي لكثير من الأنظمة العربية وغياب العدالة والشفافية في توزيع المناصب والنجاح في الانتخابات بمختلف أشكالها محلية كانت أو وطنية. (أشرف عوض علي، وآخرون، 2017، <https://democraticac.de/>).

ما للنظام الانتخابي دور مهم في نسبة مشاركة المرأة في عملية الانتخابات التي تمثل جوهر المشاركة السياسية، فالواقع يشير إلى أن النظام الانتخابي بالقائمة أفضل من النظام الانتخابي الفردي، في رفع نسبة تمثيل المرأة في مقاعد البرلمانات والمجالس المحلية والبلدية، ويمكن تفسير ذلك بالنقاط التالية:

- إن معرفة المرأة أن صوتها كناخبة، من شأنه أن يكون له أثر إيجابي، ويكون لصوتها أثر في إيصال ممثلتها إلى البرلمان أو المجالس البلدية، يدفعها إلى المشاركة الإيجابية، والعكس صحيح فشعورها بعدم جدوى تصويتها يدفعها إلى الإجماع. وبما أن الانتخاب بالقائمة النسبية أثبت إيجابيته فإن تأثيره في نسبة مشاركة المرأة كان واضحاً للعيان في الدول العربية التي أخذت بهذا النظام.
- عندما تكون المرأة منضوية في تيار سياسي معارض لم يحالفه الحظ في الفوز بمقاعد البرلمان في محافظات ودوائر ومجالس معينة لعمليات انتخابية متكررة فإنها تعزف عن المشاركة في العملية الانتخابية القادمة عندما يكون تصويتها في العمليات الانتخابية السابقة لم يفض إلى نتيجة؛ وخصوصاً في ظل النظام الانتخابي الفردي، وهنا يكون لعزوفها مبرر بعدم جدوى صوتها وصوت المقترعين من هذا التيار، الذي بسبب اعتماد هذا النظام الانتخابي لا يحالفه الحظ، فلا مناص حينئذ من تغيير النظام الانتخابي من الانتخاب الفردي إلى الانتخاب باللائحة وبالقائمة النسبية، فهذا النظام من ميزات جعل صوت كل ناخب له أثر ونتيجة، من شأنه أن يحقق مفهوم الانتخاب حق ويدفع بالمرأة - كما هو حال الرجل - إلى المشاركة بإيجابية كناخبة وكمرشحة لأنه يضمن في حال ترشحت أيضاً أن تصوت لها النساء في عموم الدائرة الانتخابية الكبيرة وتنافس ويكون حظها في الفوز أكثر من الانتخاب الفردي.
- معرفتها بأن صوتها كناخبة ومنتخبة في حال فوزها من شأنها أن يدافع عن حق مكتسب متعلق بالمرأة أو سيحقق لها حق تناضل وتسعى من أجل تحقيقه.

لكي يتضح ذلك سنورد المثال؛ فقد شاهدنا في الواقع أن المرأة اليمنية في دوائر كثيرة من الجنوب صوتت مثلاً للحزب الاشتراكي اليمني في انتخابات 1993م وكان ذلك دفاعاً من المرأة عما تعتبره حق مكتسب لها يتمثل في قانون الأسرة الذي كان يطبق في الجنوب قبل الوحدة والذي كان يمنع الزوج من الزواج بثنائية إلا في حدود ضيقة تتعلق بمرض المرأة وعدم الإنجاب وبسماحها هي، في هذه الحالة نستشف أن المرأة يمكن أن تشارك بإيجابية في العملية الديمقراطية إذا شعرت أنها بمشاركتها هذه إنما تدافع عن حق خاص بها، وستحقق بمشاركتها تثبيت هذا الحق، أو حق تسعى وتناضل من أجله، بعكس المشاركة التي لا يرتجى منها تحقيق فوائد خاصة بالمرأة.

- العنف كعامل ضد مشاركة المرأة السياسية، وخاصة بعد ما سمي بثورات الربيع العربي، سواء كان هذا العنف موجهاً ضد المرأة بشكل مباشر كونها عضواً في المجتمع، أو بسبب تعرض عائلتها أو أحد أفراد العائلة للعنف فكان له الأثر في العزوف عن المشاركة السياسية، كما في حالة العراق بعد العام 2003، ونفس الحال في ليبيا وسوريا واليمن.

وما نشاهده من حضور المرأة في كثير من الأحزاب، في الغالب حضور شكلي تفرضه القوانين والتحولت السياسية التي تلزم الأحزاب بوجود نسبة من أعضاء الحزب تتباين من بلد لآخر وفي الجزائر وتونس مثلاً حددت نسبة 30%، وفي كثير من الأحيان وجودهم لا يتجاوز حضور الأسماء لرفع النسبة دون الوجود الجسدي، بالإضافة للترويج الحزبي عند فئة النساء واستقطاب أصواتهم لصالح الحزب. (مركز هي للسياسات العامة، 2014، ص 6).

ومن المعوقات السياسية التي تجعل من المرأة بعيدة عن العمل السياسي المناخ الانتخابي غير الملائم الذي يسوده سيطرة المال والرشوة واستعمال العنف في بعض الأحيان، وغياب الدعم الحزبي للمناضلات وجعلهم في مؤخرة الترتيب وغياب تكوين قاعدي للنضال والمشاركة السياسية، وسيطرة النظام القبلي والعشائري والجهوية على الانتخابات بدون مراعات الكفاءة. (محمد خشمون، 2018، ص 117)

2-10- الصعوبات الاجتماعية:

يتكون هذا الجانب من عدة عوامل فرعية منها الأعراف والتقاليد فعلى مدار حقبة طويلة من الزمن تكونت أفكاراً واتجاهات معينة حول المرأة أثرت عليها وعلى مستوى أدائها فالبرغم من الدعم والمساندة للنساء من الدولة أو منظمات المجتمع المدني، إلا أن ذلك لم يمنع الكثيرين أن ينظروا للمرأة باعتبارها في مستوى أدنى من الرجل وخاصة في القضايا السياسية، بمعنى أن الرجل أكثر قدرة من المرأة على تحمل تبعات العمل السياسي وأن هناك جوانب لا يصح للمرأة الخوض فيها ومنها في المجالات السياسية.

وتلعب التنشئة الاجتماعية دوراً معوقاً للمرأة سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في الشارع، فكل هذه المؤسسات لا تنشئ المرأة على أساس أنها مساوية للرجل في كل المجالات، بل تركز فكرة أن لكل منهما مجاله وأن الرجل هو الأقدر على خوض المجالات الصعبة بما في ذلك السياسة وأمر الحكم، كما أن هذه المؤسسات تعمل على أن يتوارث الأطفال مفاهيم معينة عن المرأة تحمل معاني تمييزية وتفضيلية للرجل، وبالتالي نجد أن الفتاة نفسها وهي تعرف أن لها حدوداً لا يمكن تخطيها، وأن قدراتها دون قدرات الرجل خاصة في المجال السياسي.

بالإضافة إلى عدم وقوف الناخبات النساء إلى جانب المرأة والتصويت لصالحها بسبب تأثرهن بنظرة المجتمع الدنيوية للمرأة وانتشار الثقافة السياسية الذكورية التي تربط قيم الإنجاز في المجال السياسي بالرجل، وتوظيف الدين واستخدامه كسلاح في المعركة الانتخابية ضد المرأة للانتقاص من قدراتها وعدم أهليتها للترشح أو فوزها بالانتخابات.

وصعوبة الالتقاء بالناخبين والتواصل معهم خاصة الرجال بسبب طبيعة العادات والتقاليد المجتمعية واقتصار الدعاية الانتخابية للمرشحات في الغالب على بعض الأشكال التقليدية مقارنة بالفرص المتاحة أمام المرشحين الرجال. (أشرف عوض علي، وآخرون، 2017، <https://democraticac.de/>)، بالإضافة إلى ثقافة المجتمع العربي خاصة، التي ترى بأن وظيفة المرأة المنزل والقيام بأعباء البيت في رعاية أبنائها وعائلتها، ومع خروج المرأة للعمل زاد من الضغوط والمسؤولية على المرأة ما يجعلها غير قادرة على ولوج عالم السياسة، كما للنظرة الدنيوية للمرأة التي ترى بعدم أحقية المرأة تولي المناصب القيادية وتتحكم في الرجل، وهناك من يحرم عليها الخروج للعمل غير أن هذه الفكرة تخص بعض الشرائح وليست عامة فالكثير من الأحزاب الإسلامية تضم نسبة معتبرة من النساء. (مركز هي للسياسات، 2014، ص 6).

ومن المعوقات الاجتماعية ما يتجلى في تسلط الأبوي والعائلة على جميع القرارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية جعل من المرأة غير قادرة ولا تملك حرية قرارها، وهذا ناتج عن التنشئة الاجتماعية التي تعتمد على تفضيل العنصر الذكوري على الاناث وتعليم المرأة وتنشأتها لتكون ربة بيت فالأب يتحكم في مصير المرأة الزوجة والبنت ويتحكم في مصيرها ودراستها وزواجها وخرمانها من البيت وحتى من الميراث وضغوط

أخرى يتميز بها المجتمع العربي منها عدم حصولها على جواز السفر بدون إذن الأب أو الزوج، فالعائلة العربية متحكمة في جميع قرارات الأسرة وتظهر سيطرتها على الرجل والأنثى وبصافة خاصة على قرارات المرأة وحريتها (غارسي رابعة، 2014، ص 170).

3- بعض الدراسات في الدول العربية التي تتناول معوقات المشاركة السياسية للمرأة:

تنوعت الدراسات العربية التي تطرقت للمشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، والتي تتفق في معظمها حول المعوقات والمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي وأحياناً إلى المعوقات الذاتية الخاصة بالمرأة، وفيما يلي أهم مجاء في هذه الدراسات باختصار: (إيمان بيبرس، ص 15)

تؤكد الدراسات التي تطرقت لنضال المرأة ومشاركتها السياسية، وما لعبته من دور كبير إلى جانب الرجل في مقاومة الاحتلال، وبالرغم من ذلك توصلت الدراسات منها الدراسة التي قام بها مسعود شنان بعنوان مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية، ودراسة سهام بن رحو حول المشاركة السياسية للمرأة بين تونس والجزائر، إلى أن مشاركتها على المستوى السياسي بقي ضعيف، ويرجع هذا الضعف صعوبة إيجاد مترشحات بالعدد الكافي الذي يغطي جميع المناطق، بالإضافة إلى سيطرة الرجال على المجال السياسي، وعزوف النساء عن ولوج السياسة والانخراط فيها، سواء لاعتبارات دينية أو اجتماعية وثقافية.

تقول هناء ذيبان في دراسة لها حول دور المرأة في الثورة اليمنية 2011، أنها بالرغم من التعددية إلا أن أوضاع المرأة اليمنية لم تتأثر إيجابياً بتلك التعددية، وذلك نظراً لاستمرار تهميش دور المواطنين في الحياة السياسية، وفي عمليات صنع القرار ما أدى إلى عزوفهم عن المشاركة، بالإضافة إلى أن الأحزاب لم تقم بدور فعال في حفز ودفع مشاركة المرأة باعتبارها دون الرجل في المسائل السياسية، (هناء ذيبان، 2011)، وهذه الظاهرة ليست مقتصرة على المرأة اليمنية فحسب، بل هي ظاهرة تشترك فيها جميع الدول العربية باعتبار أنها لها نفس الخصائص الثقافية والقبلية وتأثير مفاهيم الدين الإسلامي الذي يصرح في كثير من أحكامه على حرمة تقلد المرأة السلطة، لضعف شخصيتها أمام الرجل، وتخلي عن وظيفتها الأساسية في تربية النشأ الصالح، بالإضافة لحرمة الاختلاط بين الجنسين. (انطلاق محمد عبد الملك المتوكل، 2018، ص 14-15)

أمّا في فلسطين نجد دراسة دنيا الأمل إسماعيل حيث ترجع عزوف المرأة الفلسطينية عن السياسة لعدم وجود مناخ سياسي واجتماعي مناسب للانخراط السياسي، وغياب دعم الحكومة لمبدأ المشاركة السياسية للمرأة، والنظرة للمرأة أنها في الدرجة الثانية ربما له ما يبرره خاصة في ظل انعدام الاستقرار السياسي والأمن المشحون الذي يدفع بالنساء عدم الاشتراك في السياسة خوفاً أو اقتصارها على القيام بالنشاطات المنزلية بإرادتها اعتقاداً منها بأنها ليست مؤهلة للعمل السياسي، بالإضافة لعدم ثقة النساء في المترشحات بقدرتهن على المقاومة والنضال خاصة في ظل الوضع الذي تعيشه فلسطين من تدمير وتهجير واعتقال وقتل لكل المقاومين، ولهذا يرفض الرجال ولوج زوجاتهم وأخواتهم السياسة كون ذلك يعرضهم للمساومة والاعتقال والقتل، وانخفاض المستوى التعليمي له علاقة كذلك بعزوف النساء عن السياسة. بالترشح أو بالانتخاب.

أمّا في مصر تنحصر المعوقات الجوانب الاقتصادية كالفقر والانشغال بمطالب الحياة وتوفير لقمة العيش للأبناء، ورعايتهم ورعاية الزوج، بالإضافة إلى المعوقات السياسية والمتمثلة في غياب الدعم الحزبي وتهميش النساء في الوصول لمراكز صنع القرار سواء داخل الحزب أو ترشيحهن لخوض غمار المنافسة السياسية في مختلف المجالس المحلية والوطنية، وغياب الأمن وانتشار العنف خلال الحملات الانتخابية كل هذا جعل المرأة المصرية تحجم عن ولوج السياسة لما فيها من مظاهر سلبية على نفسها وحياتها واستقرار عائلتها.

في حين نجد مشاركة المرأة السودانية في العمل السياسي، تواجهها بعض المعوقات حسب ما بينته سلوى شعراوي جمعة بدراسة حول المشاركة السياسية للمرأة الواقع والطموحات، التي خلصت إلى أن الطابع الدوني والمتخلف من ضعف المستوى الاقتصادي والتعليمي وسيطرة النظام القبلي المتجذر في المجتمع السوداني، وانحصار دور المرأة السودانية في العمل المنزلي وترك السياسة للرجال، مقابل الدفاع عنها وحمايتها.

وهناك دراسات أخرى عديدة تطرقت للمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي منها غياب الإرادة السياسية الحقيقية والفعالية بالرغم من وجود نصوص تمنح الحق للمرأة في دخول السياسة إلا أن ترجمة ذلك واقعياً مازال بعيد المنال، وتراجع القوى السياسية التي تنادي بالمساواة والديموقراطية عن دعم المرأة وتشجيعها للنشاط السياسي منها غياب مراكز تكوين لدعم المرأة للترشح أو الانتخاب أو المشاركة في صناعة القرار، وضعف الحركات النسائية عن النشاط السياسي وانحصار نشاطهم حول قضايا المرأة والأسر والطفولة بعيد عن المجال السياسي، بالإضافة إلى الإرث الاجتماعي والثقافي الذي ينظر للمرأة كعنصر تابع وليس فاعل في الحياة الاجتماعية والسياسية، وسيطرة الفكر الذكوري في كثير من المجتمعات العربية وتأثير العامل الديني الذي ينظر للمرأة أنها مساعدة للرجل واعتقاد الكثير بأفضلية الرجل على المرأة على أساس مبدأ القوامة الممنوحة للرجل، وعوامل أخرى التي ترى بعدم اهلية المرأة لتحمل أعباء السياسة.

الخلاصة:

المشاركة السياسية باعتبارها عملية سياسية يشارك بموجبها المواطنون بمختلف مشاربهم وجنسهم وعرقهم في تحديد المستقبل السياسي للبلاد من خلال اختيار وتعيين الحكام والممثلين في المجالس ذات الطابع السياسي والإداري، وهذا الحق يستوي فيه الجميع دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو أي شيء يقضي طرف أو جهة معينة من استعمال حقها تجاه الوطن، وهذا مانصت عليه المواثيق الدولية المتعلقة بالشؤون السياسية، ومعظم دساتير الدول، إلا أن الملاحظ لمشهد سياسي بالرغم من كون المرأة تمثل نصف المجتمع ولها ما للرجل من حقوق وواجبات شرعية أو سياسية أن تمثيلها يبقى محدود جداً مقارنة بالعنصر الرجالي سواء في الحكومة أو في المجالس المنتخبة، وحتى نسب التصويت واختيار المترشحين في الانتخابات ضعيفة ولم ترق للمستوى الذي تمثله في المجتمع، وتزداد النسبة في الانخفاض بالنسبة للأنظمة التي تغيب فيها الحريات والديموقراطية كما هو حاصل في الدول العربية.

ومن العرض السابق فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، وما تعرفه من معوقات مختلفة تتباين بين الثقافية والموروث الثقافي والاجتماعي من عادات وتقاليد التي تميز بين الرجل والمرأة والخصوصية القبلية والعشائرية التي يعرفها المجتمع العربي والتي تنظر للمرأة نظرة ليست في مستوى تحمل المسؤولية السياسية التي هي وظيفة مقترنة بالرجل فقط بالإضافة إلى العامل الديني والفهم الخاطئ لأحكام الشريعة في كثير من الأحيان وتعميم ذلك دون تمحيص ومراعاة الخصوصية الظرفية والمصلحة العامة وما مبايعة نساء الصحابة للرسول في العقبة الثانية خير دليل على التضليل والتشويه للحقيقة، بالإضافة لمعوقات سياسية سواء تعلقت بغياب الدعم الحزبي والسياسي وغياب آليات فعلية تمكن المرأة من ممارسة حقوقها السياسية تراعي خصوصية المجتمع العربي، ومعوقات اقتصادية خاصة فيما تعلق بالإمكانيات المالية لتنشيط الحملات الانتخابية، وغياب الاستقلالية المالية للمرأة التي هي في الغالب تابعة للعائلة وزوجها أو أبيها، بالرغم خروجها للعمل والتعليم إلا أن ذلك لم يمنحها الحق في ولوج السياسة، وعملها ووظيفتها يرجع لتلبية وتغطية النفقات والحاجيات الأسرية ورفع المستوى المعيشي للأسرة، ومعوقات متعلقة بنظرتها للعمل السياسي اعتقاداً منها غير قادرة على تحمل المسؤولية بالموازات مع مسؤوليتها المنزلية في رعاية الأبناء، ومعوقات إدارية متعلقة بالإجراءات الانتخابية المشحونة بالمنافسة غير الشريفة والتزوير الفاضح، ودخول المال الفاسد بالإضافة إلى عدم حصول المرأة على إمكانية التسجيل في القوائم الانتخابية لتغيير مكان الإقامة كونها معرضة لتغيير الإقامة وارتباطها بالسكن مع زوجها أو عائلته ما يحرمها من الحصول على بطاقة الناخب التي تؤهلها للمشاركة في عمليات الانتخابية، ومنها ما يتعلق بالجانب الإعلامي وعدم الترويج للمرأة وتوعيتها وتأهيلها سياسياً وتركيز البرامج على نشر الواقع فقط دون تحليل وتقديم حلول ودعم لمشاركتها في العملية السياسية، واقتصار البرامج الإعلامية على نقل المشاكل والأمراض والطبخ والعلاقات الأسرية والزينة وغيرها من البرامج التي لا تسمح بتوعية المرأة من الناحية السياسة واعتبارها عنصراً فعالاً في المجتمع وفي جميع المجالات، وكما للتنشئة الاجتماعية وضعف المستوى التعليمي في بعض المناطق والدول العربية نتيجة الذهنية الاقصائية للمرأة وغياب برامج ذات طابع توعوي للمشاركة السياسة للمرأة في مختلف مؤسسات التنشئة جعل من المرأة العربية غير مهتمة بالعمل السياسي الذي يمكنها من ممارسة حقوقها بنفس مستوى الرجل، وعوامل أخرى متعلقة بغياب مراكز لتأهيل المرأة سياسياً سواء كانت مراكز متخصصة أو برامج حزبية لتوعية

وتأهيل المناضلات في الحزب ودفنهم للانخراط والترشح، وفي كثير من الأحيان يستعمل النساء كوسيلة لاستقطاب أصوات النساء والنظر إليها كوعاء انتخابي فقط، لإيصال ممثلي الحزب أو العشيرة للمراكز السياسية وصنع القرار.

كل هذه العوامل جعل بعض المختصين والباحثين والمهتمين بشؤون المرأة ولأجل تفعيل المرأة سياسياً ودعمها وخلق آليات تمكنها من المشاركة في العمل السياسي تقديم مقترحات وتوصيات نحاول أن نوجزها في التوصيات التالية.

توصيات لتفعيل دور المرأة سياسياً:

1. تحسين فرص التكافؤ الحقيقية في الانتخابات عن طريق إدراج مبدأ التنافس الرأسي والأقوي وبذلك يكون للنساء حظ أكبر بالوصول إلى المجالس النيابية والمحلية.
2. اعتماد آلية الكوتا: كوتا مطبقة أثناء عملية الترشيح وكوتا تستهدف النتائج، وتضمنها في أحكام التشريعات الانتخابية ووضع إجراءات وضمانات فعلية تمكن المرأة المبادرة بالمشاركة في العمليات السياسية.
3. تكثيف برامج ودورات التدريب والقيادة النسائية وتصميم وتنفيذ برامج لبناء أو دعم قدرات النساء لمساعدتهن على اكتساب الثقة في مؤهلاتهن، بما يتناسب وخصوصيات المجتمع العربي الاجتماعية والثقافية والدينية.
4. إلزام الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية على ضمان تمثيلية النساء في الهياكل العليا من خلال تخصيص مناصب في المراتب الأولى، ويمكن تمديد هذا الإجراء لجميع الهيئات الانتخابية بوضع برامج وآليات تمكن الترشيح والانتخاب على أساس مبدأ الكفاءة والمهارات العملية بعيداً عن التمييز الجنسي أو الولائي القبلي والعشائري، مع الأخذ بعين الاعتبار المقاربة النوعية عند تقييم مشاركة النساء وعدم الاكتفاء بالمقاربة الكمية أي المشاركة الفعلية في صياغة المشاريع والبرامج والقرارات.
5. تشجيع المؤسسات العامة والخاصة على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بقضايا المساواة بين الجنسين لتكون لبنة من أجل التخطيط لتحسين وضع النساء.
6. العمل على إقناع النساء والفئات المهمشة والضعيفة بضرورة المشاركة السياسية واختيار الأصلح لتغيير أوضاعها، الأمر الذي قد يكون للمرأة فرصة الوصول للمناصب السياسية والتمثيلية للدفاع عن هاته الفئات.
7. القيام بحملات توعوية وطنية ومحلية بادراج برامج وتوصيات للعمل لها في مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة بالنسبة للإعلام كوسيلة فعالة موجبة لجميع فئات المجتمع والفاعلين السياسيين.
8. تمكين المرأة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وذلك عن طريق انخراطها في المجتمع ومشاركتها في اتخاذ القرار.
9. تفعيل اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها أغلب الدول.
10. التأكيد على حقوق المرأة الشرعية، وتطوير دور القضاء المختص بشؤون الأسرة، بشكل يضمن حقوق المرأة والأسرة.
11. مساعدة النساء على تفحص قدراتهن والإحساس بأهمية أدوارهن في الحياة، ووضع سياسة لتدريب وتنقيف المرأة

ما تقدم نرى أن الأطراف كافة يجب أن تعمل من أجل تحقيق المساواة والعدالة للمرأة، وهذا لن يتأتى إلا بمشاركة المرأة في الشأن السياسي والحياة العامة والمدنية، الأمر الذي يقتضي تضافر الجهود بدءاً بدور وجود المرأة نفسها بفاعلية وليس بالمطالبة فحسب، ومن ثم دور المجتمع المدني في خلق الوعي العام والابتعاد عن الثقافة الذكورية والتقليدية، ويأتي الدور الرئيسي في إتاحة أقصى الإمكانيات والفرص لمشاركة المرأة في صنع القرار، وليس التمثيل النسبي والحد من الممارسات اللامسؤولة التي تبناها الجماعات الدينية المتطرفة وهذا ما يجب أن تلتزم به الدولة والأحزاب السياسية، ثم دور الممولين في ضرورة تنوع أجنداتهم وتوفير الدعم المادي والمعنوي الذي يساعد المرأة على تغيير النظرة الدونية لها في بعض المجتمعات، وأهم أمر يجب أن نلتفت إليه هو الاهتمام بالعمل على زيادة ثقة المرأة بنفسها وقدراتها في المقام الأول لتعمل هي على تحقيق أهدافها وأهداف المجتمع والتغلب على كل هذه المعوقات التي تواجهها.

قائمة المراجع:

1. أحمد علي الحاج، مسيرة التعليم الأساسي والثانوي في البلاد العربية، الواقع الراهن وآفاق التطور، مؤسسة السعيد للعلوم والثقافة، 2012، تعز، ص 121.
2. إيمان بيبرس، المشاركة السياسية في الوطن العربي، جمعية نهوض وتنمية المرأة، القاهرة، ص 14-15.
3. انطلاق محمد عبد الملك المتوكل، (2018)، أوضاع النساء في اليمن في ظل الصراع المسلح، ملتقى النساء في السياسة بالمنطقة العربية، التقرير السنوي عن أوضاع النساء في السياسة بالمنطقة العربية، ص 14-15.
4. بلحسين رحوي عباس، المرأة الجزائرية والانتخاب: دراسة ميدانية بوهرا، (رسالة ماجستير) علم اجتماع السياسي، جامعة وهران، 1999، ص 144.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 2005)، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2005، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان - الأردن، ص 74.
6. هدي علي علوي، واقع المرأة اليمنية: الفرص والتحديات، مركز المسار للدراسات، دبي، 2016.
7. هناء ذبيان، (2011)، المرأة الدور الخفي في ثورة الشباب في اليمن، مأرب برس، ص 1.
8. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 108.
9. السيد عبيدة، منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، مجلة مقاربات، 2008.
10. سميرة الناصري، النساء والسياسة: الاشكاليات والحلول، الملتقى الديمقراطي الثاني والثالث حول النساء والسياسة رؤى دينية - إشكالية وحلول، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، (2005)، ص 172 - 174.
11. عبد السلام الخزرجي، رضية حسني الخزرجي، السياسات التربوية في الوطن العربي، الواقع والمستقبل، دار الشروق للنشر والتوزيع 2000، عمان - الأردن، ص 88.
12. عدنان حمدان، الديمقراطية، المجلس العلمي، 18-11-2008، ص 1.
13. مركز هي للسياسات العامة، المشاركة السياسية للمرأة التونسية، نوفمبر 2014، تونس، ص 6.
14. محمد خشمون، المعوقات الثقافية للمشاركة السياسية للمرأة في المجتمعات العربية، مركز جيل للبحث العلمي، المؤتمر الدولي السابع حول المرأة والسلام الأهلي، طرابلس، 19-21 مارس 2018، ص 14.
15. غارسي رابعة، دور المرأة في المشاركة السياسية، مجلة الفكر، 2014، العدد 5، بسكرة، ص 170.

المراجع الإلكترونية:

1. مي محي الدين عجلان، دور المرأة في الحياة السياسية، دراسة مقارنة بين مصر والبرازيل 2000-2015، مركز بيروت للدراسات الشرق الاوسط، <http://musawasyr.org/>، التاريخ: 20 أكتوبر 2019.
2. أشرف عوض علي، وآخرون، دور المرأة في الحياة السياسية: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية، (2001-2015)، إصدارات المركز الديمقراطي العربي، 5 يوليو 2017، الموقع: <https://democraticac.de/?p=47417>.
3. موزة المالكي، بعض المعوقات التي تسبب تأخر المشاركة السياسية للمرأة العربية، /
4. <http://www.araa.sa/index.php?view=article=2197> التاريخ: 20-07-2014.

المرأة العربية المعاصرة في رؤية مزدوجة: بين المسؤولية الأسرية والحياة العملية

"مشكلات الحاضر وتطلعات المستقبل"

د/ بومهدي زينب (مولود معمري تيزي وزو)
جلاّب فتيحة (طالبة دكتوراه: جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة)

الملخص:

يعد موضوع المرأة بصفة عامة والمرأة العربية بصفة خاصة ومسؤولياتها في الأسرة والمجتمع من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما بحثيا من قبل الدراسات الاجتماعية والنفسية وحتى الفلسفية، لأنها طرحت أسئلة عميقة في وجه هذه الدراسات من قبيل عمل المرأة ومكانتها وكذا تحررها من سلطة الرجل إلى غير ذلك من القضايا، ولإشباع فضولنا المعرفي اقترحنا عناصر بحثية سنعمل على تحليلها كانت كالتالي: مكانة المرأة في الأسرة بين رؤية الدين ونظرة المجتمع، لننتقل بعدها إلى مسألة مهمة رغم أن طرحها كان منذ القرن العشرين وهي عمل المرأة والواقع الذي أدى بها إلى الخروج إلى العمل، إلا أنه في مجتمعاتنا العربية مازالت تشكل قضية بحث، كيف لا ونحن في القرن الواحد والعشرين ولازلنا نجد السلطة الذكورية تحاول أن تفرض هيمنتها على المرأة، لنخلص في الأخير بخاتمة ومجموعة نتائج.

الكلمات المفتاحية: المرأة، الأسرة، المجتمع، الدين.

Résumé

Les femmes arabes ont souffert et souffrent encore à ce jour de plusieurs problèmes dans une société régie par l'autorité des hommes, qu'il s'agisse d'un père, d'un mari ou d'un frère, et cela grâce à des charges et des devoirs qui ont été exercés sans obtenir tous leurs droits, mais sa lutte continue l'a relativement libérée de cette autorité mais en même temps De nouveaux rôles lui ont été imposés, car le rôle des femmes dans la société arabe aujourd'hui ne se limite plus aux rôles traditionnels qui leur étaient connus dans le passé, à savoir uniquement la mère et la femme, mais leur pèse à l'heure actuelle, car elles jouent le rôle de la mère et de la femme, du travailleur et du politique, et à partir de là, nous avons eu la curiosité cognitive de rechercher et de répondre à la Le problème suivant: Quelle est la position? Qu'est-ce qui était occupé par les femmes arabes dans la famille? Comment la religion et la société islamique perçoivent-elles les femmes? Est-il possible de limiter le rôle des femmes dans nos sociétés au travail domestique? Ou que la femme a pu surmonter ce rôle et atteindre sa position dans la société? Quelles sont les implications de la sortie d'une femme au travail pour sa vie psychologique et familiale?

Mots clés: femmes, famille, société, religion.

مقدمة:

عانت المرأة العربية ولازالت إلى يومنا هذا من عدة مشكلات في ظل مجتمع تحكمه سلطة الرجل سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً، وهذا عن طريق أعباء وواجبات كانت تقوم بها دون حصولها على كل حقوقها، لكن نضالها المستمر حررها نسبياً من تلك السلطة ولكن في نفس الوقت فرض عليها أدواراً جديدة، إذ لم يعد دور المرأة في المجتمع العربي اليوم مقتصرًا على الأدوار التقليدية التي عرفت بها قديماً وهي الأم والزوجة فقط بل زادت عليها الأعباء في وقتنا الراهن، فهي تقوم بدور الأم والزوجة والعاملة والسياسية، ومن هنا اضطرنا الفضول المعرفي للبحث والإجابة على الإشكالية التالية: ما المكانة التي احتلتها المرأة العربية في الأسرة؟ كيف نظر كل من الدين والمجتمع الإسلامي إلى المرأة؟ هل يمكن حصر دور المرأة في مجتمعاتنا في العمل المنزلي؟ أم أن المرأة استطاعت تجاوز ذلك الدور محققة مكانتها في المجتمع؟ ما هي انعكاسات خروج المرأة إلى العمل على حياتها النفسية والأسرية؟

1/ مكانة المرأة في الأسرة: بين رؤية الدين ونظرة المجتمع

أصبحت المرأة المعاصرة تلعب دوراً يفوق دور الرجل داخل الأسرة والمجتمع، وكثيراً ما تضحي براحتها النفسية والجسمية لصالح العناية بالأطفال والزوج، لكن هذا الدور لم يشفع لها أمام زعامة الرجل حيث لا تزال المرأة تعاني داخل الأسرة بحكم بعض العادات والقيم السلبية، أين يرى الزوج نفسه سيد البيت بلا منازع والزوجة ليست إلا خادمة تسهر على تلبية طلباته التي لا تنتهي، ملغياً بنظرته الدونية ذلك الحيز الديني والقانوني الذي خصص لمكانة المرأة المرموقة ودورها الريادي داخل الأسرة والمجتمع.

1.1 مكانة المرأة في الأسرة من الناحية الدينية:

منح الدين الإسلامي المرأة كافة حقوقها من خلال الآيات التي وردت في القرآن الكريم، الذي يعتبر الدستور الإسلامي الصحيح حيث حفظ لها مكانتها الفعلية بشكل لا يقبل النقاش أو الجدل، فقد ساواها بالرجل ورفعها من المكانة الوضيعة التي كانت فيها إلى مصاف الإنسان العامل المنتج المنحدر من صلب آدم وحواء (كيال، 1981، ص 63)؛ فاستطاعت بذلك المرأة أن تكون أسرة مع شريكها الرجل، يتحمل كليهما مسؤوليته الملقاة على عاتقه دون أن يلقيها على الشريك الآخر، وعلى هذا الأساس تقوم الأسرة وفق قانون المشاركة والمساواة في الأدوار دون تمييز طرف عن الآخر، خصوصاً دور المرأة في الأسرة الذي أوضحه الدين وأعطاه حقوقها وأقر واجباتها، فلا يليق هضمها أو رمي كل المسؤوليات عليها من طرف الرجل، كما "رفع عنها مساوئ الجاهلة ومنحها حقوقها في الإرث والحياة الاجتماعية الكريمة" (كيال، 1981، ص 64)؛ وقد أشار النبي ﷺ في هذا الباب إلى أن: الرجل والمرأة جزآن من جسد واحد لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ خَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (القرآن الكريم، النساء: 01)؛ وقوله أيضاً: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ (القرآن الكريم، النحل: 72).

وتعتبر التنشئة الاجتماعية للأطفال في الأسرة إحدى الأدوار الرئيسية للمرأة، وقد يقوم الرجل بمشاركتها هذا الدور لكن بدرجة أقل خاصة في فترة الحضانة، وراعت الأحكام الشرعية في هذه المسألة للمرأة هذه المسؤولية حتى بعد الطلاق، بأن أعطت الأم حق الحضانة نظراً للمكانة والدور الإيجابي والضروري للمرأة أو الأم في فترة الطفولة، حيث قضى النبي ﷺ للمرأة التي جاءت شاكية إليه أخذ أولادها عنها بعد طلاقها، فعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو: إن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وتديني له سقاء وحجري له حواء، وإن أباه طلقني وأراد أن ينتزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: «أنت أحق به إن لم تكني» وإنما قضى لها النبي بالحضانة لأنها أصلح للطفل في هذه المرحلة من الأب والطفل أحوج إليها من أبيه (الحمد، دون تاريخ، ص ص 106، 107).

وبهذا المعنى رد الدين الإسلامي إلى المرأة اعتبارها، فبدلاً من مجود الرجال لها وإنكارهم بأنها روح مثلهم، كونها من نفس واحدة

تستحق الاعتناء والاهتمام لقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ أَنْتُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ تُحْبَرُونَ﴾ (القرآن الكريم، الزخرف: 70).

2.1 مكانة المرأة في الأسرة من وجهة نظر المجتمع:

أكدت جميع الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية على ضرورة القضاء على التمييز بجميع أشكاله خصوصاً التمييز الذي لحق المرأة مقارنة بالرجل، ما جعل تلك المواثيق تقر بمبدأ المساواة بين الرجال والنساء، حيث خصص مؤتمر بكين في سبتمبر 1995م مساحة معتبرة لمحو وصول النساء للسلطة ومواقع صنع القرار، ونص المؤتمر في بيانه على إجراءات عملية موجهة لجميع الأطراف المعنية سواء كانت الأمم المتحدة بهيئاتها المختلفة أو الحكومات أو منظمات المجتمع المدني (عدلي، 2017، ص 25).

كما أصدرت أيضاً هيئة الأمم المتحدة في نفس القضية أجندة التنمية 2030 في سبتمبر 2017 وتتضمن 17 هدف، وينص الهدف 5 على: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ويتضمن الهدف تحقيق خمسة مقاصد من بينها: كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والعامة (عدلي، 2017، ص 25).

لكن كل ما تحمله تلك الاتفاقيات والمؤتمرات والأجندات لم نجد له تطبيق على أرض الواقع خصوصاً واقع المرأة العربية، فرغم بصيص الحرية الذي تتمتع به إلا أنها لا تزال تتعرض للتعنيف اللفظي والجسدي داخل الكثير من الأسر بسبب النظرة التقليدية إلى موقعها من بعض أفراد المجتمع، ذلك المجتمع المغلق الذي يفرض عليها بعض الأدوار التي قضى عليها التطور التكنولوجي، وكل هذا كَوّن عند المرأة في حد ذاتها شكوك وأفكار سلبية حول دورها في المجتمع، "إذ تظن كثير من الأمهات أن الوظيفة الأساسية لهن هي إنجاب الأطفال، والحقيقة التي يجب تذكير الجميع بها: أن الأم هي أول معلمة وعلى يديها تتحقق خطوات الفهم والتكلم والتعلم" (بن حسن بن علي، دون تاريخ، ص 107).

2/ مكانة المرأة في الخطاب الفلسفي العربي:

إن ما تعيشه المرأة في العالم العربي من اضطهاد لم يكن بمحض الصدفة أو وليد اللحظة، إذ يرى بعض الباحثين أن دعائم هذه المشكلة قد أرسيت في العصر اليوناني حتى تحولت إلى مشكلة الطبيعة والعرف (إمام، 1996، ص 07)؛ وانطبعت هذه الأفكار السلبية اتجاه المرأة كنتيجة لأفكار "أفلاطون" في كتابه "الجمهورية"، حيث كان يحمل في أعماقه عداً إن لم نقل كراهية للمرأة، ومن ثم ليس صحيحاً ما يقال أنه أول من دعا إلى تحرير المرأة وكذا مناداته بالمساواة بين الجنسين، ما يمكن قوله أن عبارات المساواة في محاوره "الجمهورية" كانت خداعة وهي لم تكن مقصودة في ذاتها، وإنما جاءت فقط لإلغاء دور المرأة الذي جاء هو نفسه لإلغاء الملكية واختفاء الأسرة، ومن ثم اختفاء الدور التقليدي للمرأة كربة منزل لأنه لم يعد ثمة منزل، فلم يعد أمام "أفلاطون" سوى أن يحيلها إلى رجل ليكون متسقاً مع مبادئه التربوية التي تفرض وضيفة لكل فرد (إمام، 1996، ص 119)؛ بالإضافة إلى ذلك نجد أن التلميذ لم يخالف الأستاذ في نظريته للمرأة حيث حطَّ "أرسطو" من قدر المرأة وقيمتها حيناً وصفها بأنها غير قادرة على "ممارسة الفضائل الأخلاقية المختلفة على نحو ما يفعل الرجل، وعدم قدرتها على شغل أي منصب اجتماعي أو ثقافي أو حتى قيادة المنزل، إن مهمتها تقتصر على الإنجاب" (إمام، 1996، ص 08)؛ وهذه الأفكار التي قدمها كل من "أفلاطون" و"أرسطو" عن المكانة المنحطة للمرأة لازالت شائعة في الوسط العربي.

ومن هذا المنطلق نجد أن كثير من فلاسفة الإسلام من تأثر بالتوجه اليوناني فيما يخص مكانة المرأة في الأسرة أو المجتمع على وجه العموم، إذ "لم يجد الإمام الغزالي حرجاً في أن يقول حق الرجل أن يكون متبوعاً لا تابعاً... فهو السيد وعليه أن لا يتبسط في الدعابة معها حتى لا يفقد هيئته عندها، والغالب عليهن سوء الخلق وركاكة العقل، ولا يعتدل ذلك منهن إلا بنوع لطف ممزوج بالسياسة... وعلى المرأة أن تكون لازمة في قعر بيتها... وعلى الزوج أن يقوم بتعليمها حتى لا تخرج إلى مكان آخر تتعلم فيه" (إمام، 1996، ص 06).

ومنه فقد رفض "الإمام الغزالي" خروج المرأة من المنزل حتى ولو كان ذلك من أجل طلب العلم ويمكن القول أنه صورها من خلال أفكاره على أنها مجرد خادمة. كما نجد أن الشيخ الرئيس بحث عن المرأة ودورها في بناء المجتمع في مؤلفه "كتاب السياسة" وفي فصل "سياسة

الرجل أهله" واعتبرها ركناً جوهرياً من أركان المدينة فهي في نظره بمنزلة المدبر لشؤون البيت، وبهذه النظرة لم يخرج "ابن سينا" عن الدور التقليدي للمرأة مجرد مديرة للمنزل ومربية للأطفال وهذا فيه شيء من تصغير لشأن المرأة من قبل ابن سينا (عربي، 2015، ص 09)

وإذا أردنا الحديث عن مكانة المرأة في المجتمع عند "ابن رشد" فإن ما يمكن قوله حقيقة أن المرأة تم إنصافها في المدينة الفاضلة التي أراد تشييدها، إذ يوضح "ابن رشد" في مسألة المساواة بين المرأة والرجل، أن الغاية الإنسانية تفرض بأن يتساوى كلاهما في تقليد المناصب في المدينة، بمعنى يمكن للمرأة أن تحتل نفس المنصب الذي يحتله الرجل ومن هنا نجد أن "ابن رشد" لا يتفق مع "أفلاطون" بل إن "ابن رشد" يتحرر من النص الأفلاطوني ويصرح بأن المرأة يمكن أن تتقصد مهمة القيادة في الدولة (عربي، 2015، ص 11)؛ ومنه فقد أكد "ابن رشد" أن للمرأة قدرات تتجاوز مجرد أن تكون ذلك الكائن الضعيف الذي يقع تحت وصاية الرجل، وذهب للإشارة إلى إمكانية أن تقف المرأة كوصية على الرجل وأنها قادرة على أن تقود أمة بأكملها.

3/ قضية عمل المرأة العربية المعاصرة بين مؤيد ومعارض:

بدأت نسبة النساء العاملات ترتفع كثيراً خلال القرنين 20 و 21، وذلك تماشياً مع التطورات الاقتصادية الحاصلة، ويعد هذا الارتفاع مؤشر قوي للتغير الاجتماعي العام اتجاه عمل المرأة، إلا أن هذا لم يمنع بعض المفكرين والدعاة في عصرنا الحاضر من الوقوف في الصف الرافض لخروج المرأة للعمل فأصبح عملها يشكل قضية تراوحت حججها بين مؤيد ومعارض، "فالمعارضون قالوا: إن المهمة الأساسية للمرأة هي تربية الأولاد والقيام على تدبير شؤون المنزل، وإن الأسرة هي المؤسسة الوحيدة التي تمد الطفل بالعطف والحنان وتضمن له العيش بأمان واستقرار، وهذه حقيقة لا يختلف عليها اثنان، لكن قد تتعرض المرأة لظروف تحتاج فيها للعمل، كأن تكون من أسرة فقيرة فتضطر للعمل لتساعد والديها في توفير النفقة لإخوتها الصغار، وقد تكون متزوجة ولكن راتب الزوج لا يكفي لتغطية حاجيات الأسرة، فتعمل الزوجة لتعين زوجها، وهذا حال الموظفين في واقعنا المعاصر، وقد يكون المجتمع بحاجة إلى عمل المرأة كأن تكون طبيبة مثلاً في العنصر النسائي" (محمد محسن، دون تاريخ، ص ص 206، 207).

ولا ضير إذا استطاعت المرأة أن توفق بين مهمتها الأساسية كأم وزوجة وبين عملها خارج البيت فلا أحد يعارض عملها، وقد يقال كيف لها أن تعطي زوجها حقه وكذلك أولادها ومن ذا الذي سيقوم على رعاية وتربية الأولاد؟ فإذا وجدت الأم حضانة تتوفر فيها الشروط الصحية والاجتماعية فلا مانع أن تضع الطفل عندها، "وهكذا نجد أن العمل خارج المنزل أمر لا يتعارض مع طبيعة المرأة الأنثوي، فهو نوع من النشاط الإيجابي من الممكن أن تقوم به المرأة طالما تطلب منها المجتمع ذلك وطالما أن هذا النشاط لا يتعارض مع دورها الرئيسي في الحياة وهو الإنجاب، فضلاً على أنه يحقق لها الحياة إلى جانب الرجل سواء في البيت أو خارج نطاق البيت (عبد الفتاح، 1990، ص 39)

وقد استطاع مفكرو الغرب أن يستشعروا الدور الإيجابي الذي يمكن للمرأة العربية المسلمة أن تقوم به إذا أعطاه المجتمع فرصة لإظهار قدراتها، فهذه "سيكريد هونكه" ترجع بنا إلى البدايات لتوضح نظرتها لعمل المرأة المسلمة، تلك البدايات التي وضعت المرأة في مكان أعلى وأرفع مما احتلتها في الجاهلية، إذ تبدأ بالمرأة الأولى في تأريخ الإسلام: خديجة رضي الله عنها زوجة النبي ﷺ الأولى التي عاش معها أربعة وعشرين عاماً، والتي أجاز لها أن تستزيد من العلم والمعرفة كالرجل تماماً... بعدها وعلى مدى القرون التالية التي تألفت عبرها حضارة الإسلام سار الركب، وشاهد الناس سيدات يدرسن القانون والأحكام الشرعية، ويقمن المحاضرات في المساجد ويفسرن أحكام الدين، فكانت السيدة تهني دراستها على يد كبار العلماء ثم تنال منهم تصريحاً لتدرس هي بنفسها ما تعلمته، فتصبح الأستاذة الشيخة، كما لمعت من بينهن أدبيات وشاعرات والناس لا ترى في ذلك غشاضة أو خروجاً عن التقاليد، وكان كثرة من اشتهر من النساء بمعارفهن العلمية والأدبية دليلاً كما يقول لوبون على أهمية النساء أيام نضارة حضارة العرب (خليل عمر، 2008، ص 87).

4/ دوافع خروج المرأة العربية المعاصرة إلى العمل :

إن الوظيفة الأساسية للمرأة هو تكوين أسرة وتربية أبنائها كسؤولية يضعها فيها الدين والمجتمع والقانون وهذا لا جدال فيه، لكن التطور التكنولوجي الحاصل في العالم المعاصر خفف عليها الأعباء المنزلية، ما فتح لها بابا واسعا لتجاوز الدور التقليدي لها في المجتمع وتسمح لنفسها باقتحام ميدان الشغل نظرا لدوافع مختلفة.

1.4. الدافع الاقتصادي:

لا أحد ينكر أن العمل أصبح يشكل جزءا مهما من حياة المرأة المعاصرة وهناك الكثير من البحوث الأكاديمية التي أكدت ذلك، لكن انقسمت هذه الأخيرة في تحليلها لدوافع خروج المرأة للعمل وخاصة الدافع الاقتصادي بين "بحوث بينت وجود حاجة مادية ملحة، بمعنى أن الأسرة لا يمكنها أن تستغني عن عمل المرأة إذ هو يمثل حاجة حقيقية إلى المال، بينما بنيت بحوث أخرى أن عمل المرأة لا يعتبر ضرورة قصوى وإنما يساعد في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة، والملاحظة التي يمكن تقديمها في هذا الإطار هو أن الدافع الاقتصادي مرتبط بالأساس الطبقي للمرأة التي تعمل فيكون الدافع الاقتصادي قويا وملحا ويمثل حاجة قصوى كما انخفضت بيئة المرأة العاملة" (محامدية وبوطوطن، 2013، ص 02).
ضف إلى ذلك أن التغيرات الاجتماعية الأخيرة فرضت على المرأة الخروج للعمل وجعل تحصيل الجانب المادي بنفسها إحدى أولوياتها "فقد توصلت نتائج دراسة محمد بن عطية إلى أن 61.5% يعملون للضرورة الاقتصادية" (فرحات، 2012، ص 127).

2.4. الدافع النفسي :

إن الرغبة الجارحة للمرأة العربية المعاصرة في تحقيق ذاتها وتأكيد وجودها بغية القضاء على وحدتها، ولتثبت أيضا لنفسها وغيرها أنها فرد قادر على تلبية حاجياته وحاجيات غيره دون مساعدة جعلها تكتسح ميادين العمل المختلفة، فاستطاعت حقيقة أن تؤكد ضرورة وجودها الاجتماعي حيث "أثبت فرناندز فيخ أن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها للعمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية، وبينت دراسة ليكيجر أن هناك عددا كبيرا من الأمهات يعملن من أجل لذة العمل وما يحققه من إشباعات نفسية أكثر من اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية" (عزازه، 2005، ص 86).
كما أن حساسية المرأة النفسية من استعلاء الرجل الدائم على مكانتها والنظرة الدونية التي يوجهها إليها جعلها تتخذ من العمل وسيلة نفسية تحقق من خلالها ما يريد الرجل أن يأخذه منها باسم بعض العادات التي تعود إلى زمن الجاهلية، "وقد بينت دراسة هوفمان سنة 1958م، عن آثار اشتغال الأمهات على بناء الأسرة، أن ذكر الأسباب المادية للعمل إنما هو من الأفكار السائدة، فقد تبين من هذه الدراسة أن الأمهات اللاتي يتخذن موقف الرجل من سيادة الأسرة هن أكثر من غيرهن ذكرا للأسباب التي تدعوهن للعمل" (عبد الفتاح، 1990، ص 85).

3.4. الدافع التعليمي :

أدى ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة العربية المعاصرة دورا في تغيير نظرتها للحياة ككل بما فيها الأسرية، وكان في مقدورها أن تغير نظرة المجتمع إلى وجودها الدائم خارج المنزل بفضل الوعي الذي استطاعت نشره من خلال اكتسابها ثقافة مشاركة الحياة العملية والمهنية مع الرجل، كل ذلك كان للتعليم الذي تلقته دور أساسي في تعبيد الطريق أمامها لتحقيق النجاح واحتكرت منها كانت حكرًا على الرجال، "فالتعليم في هذا العصر غير كل تلك الأمور السلبية، فأصبحت المرأة اليوم تدرك كثيرا من شؤون العالم وفي إمكانها أن تأخذ مكانها اللائق على أساس من المساواة مع الرجل...وتريد أن تكون كالرجل في هذا المضمار، إذ أنه على حد رأيها كلما كان تعليمها قريبا من تعليم الرجل تتحقق سعادتها وسرورها" (كيال، 1981، ص 209).

أكسب التعليم المرأة إذن عدة نشاطات اجتماعية أعطتها ثقتها بنفسها وأمدتها بالقوة والجرأة في التصريح بآرائها، فبفضل التعليم دخلت المرأة العديد من المهن والنشاطات، منها الطب والكتابة والمحاماة والهندسة والمراكز الاجتماعية الخاصة بالأطفال والعجزة (كيال، 1981، ص 209، ص 210).

5/ انعكاسات خروج المرأة العربية المعاصرة للعمل على صحتها النفسية:

أصبحت المرأة المعاصرة منافسا قويا للرجل بعد أن استطاعت أن تكتسح ميادين مهنية حساسة في التنمية والاقتصاد الوطني كالصناعة والتجارة، وبذلك تعددت أدوار المرأة بعد أن تخطت أسوار المنزل لتتحمل مسؤولية أخرى على عاتقها ألا وهي الحياة المهنية، وكان لهذا الدور المهني الجديد انعكاسات ايجابية بناءة وأخرى سلبية هدامة في شخصية المرأة.

1.5. من الناحية الإيجابية:

عمل المرأة خارجا ساعدها للقيام بدور فعال انعكس إيجابا على شخصيتها وعلى المجتمع، من خلال عملها من جهة أولى على تطوير ذاتها سيكولوجيا وتقديم من جهة ثانية الإضافة في النمو بالمجتمع، فالعمل الخارجي مكّن المرأة حقيقة من إثبات كفاءتها وتأكيد دورها الفعال في إمكانية المساهمة في التحريك الإيجابي للاقتصاد، فتحوّلت بذلك المرأة المعاصرة من مجرد ربة بيت مستهلكة إلى فرد قادر على الإنتاج واكتساب في نفس الوقت دخل شهري تضمن به مستقبلها ومستقبل أطفالها إن كانت المرأة متزوجة، وحتى إن لم تكن ستساهم في مساعدة والديها في إعانة إختونها ماديا وهذا ما يمنحها من الناحية السيكولوجية الثقة بالنفس، "إضافة إلى ما سبق ذكره فالمرأة العاملة تتمتع باستقلال ذاتي لأن العمل أخرجها من دائرة التبعية للرجل من الناحية الاقتصادية، وأعطى لها مفهوما جديدا لذاتها إحساس بالذات القوية الشيء الذي جعلها تستطيع تكييف حياتها من حيث اختيارها للشريك ومن حيث تحديد أسلوب حياتها" (بن زيان، 2004، ص 86).

كما تؤكد الكثير من الدراسات الاجتماعية والنفسية أن العمل يجعل المرأة أكثر قوة ويمنحها الإحساس الذاتي بأنها أكثر قيمة في مختلف النواحي النفسية والمعنوية، خاصة ن وجدت الاستقرار في العمل ما يزيدها إبداعا وتألقا، وقد ورد في دراسة أجريت مؤخرا أن "هناك مصنع يحيل عاملاته على المعاش في سن الخامسة والخمسين معطيا إياهن معاشا عائليا سخيا، وقد وجد أن كثيرات من هؤلاء النساء يقفن على أبواب المصنع كل مساء في انتظار صديقاتهن عند الخروج ويستمررن في المواظبة على حضور أي أحداث اجتماعية تجري في المصنع، وعندما يكون من الممكن الحصول على عمل إضافي بعض الوقت خلال الشغل، فإنهن يكن على استعداد دائما للانتظام فيه عن طيب خاطر" (عبد الفتاح، 1990، ص 88)؛ وهذا ما يؤكد أن للعمل تأثير جد إيجابي في نفسية المرأة، حيث أظهرت هذه الدراسة أن الجانب الاجتماعي المريح الذي وجدته في المصنع كان أبلغ أثرا منه على الجانب المادي في سيكولوجيتها.

2.5. من الناحية السلبية:

يترب عن تعدد أدوار المرأة العربية المعاصرة وخروجها الدائم للعمل تعرضها لاضطرابات نفسية نتيجة للضغوط المجتمعية والأسرية والعملية في الوقت نفسه، خاصة إذا كانت المرأة العاملة متزوجة هذا ما يزيد أعباء المسؤولية النفسية عليها ويجعلها دائمة الاكتئاب الذي يلحقه الإحساس بالذنب وذلك نظرا "لشتات فكريها ما بين عملها وضرورة تأديته على أكمل وجه وما بين أسرته وأطفالها ومنزلها وضرورة القيام بواجباتها كاملة اتجاههم، إن هذه الحالة تجعلها فريسة التوتر المستمر الذي يهدد بناء شخصيتها فينعكس على سلوكيتها وتصرفاتها، فهي مكتئبة وقانطة حيناً، وهي عرضة للإحساس بالذنب حيناً آخر، ويرافق هذه المشاعر بعض الأعراض الأخرى الثانوية مثل: فقدان الشهية والأرق والبكاء المتكرر" (نعامة، 1984، ص 192).

بالإضافة إلى ذلك وكنتييجة للوضع النفسي المتأزم المذكور أعلاه، تعترض المرأة العاملة أيضا من الناحية النفسية نوبات قلق وخوف متكررة "عن طريق شعورها بالنقص في قدرتها المهنية، الأمر الذي قد يقودها مستقبلا إلى ترك العمل أو التوقف عنه مؤقتا، وهذا معناه حرمانها من المشاركة في عمليات الإنتاج التي تضغط على شخصيتها وبنائها الذاتي كونها كائن اجتماعي، إنتاجي في نفس الوقت" (نعامة، 1984، ص 193)؛ وعلى هذا الأساس تصبح هذه الاضطرابات السيكولوجية جزء من روتين المرأة اليومي، ما يجعلها تعيش أزمات نفسية وصراع عاطفي بين رغبتها في الحفاظ على أسرته من ناحية والقيام بعملها الخارجي من ناحية أخرى على أكمل وجه.

6/ أثر عمل المرأة العربية المعاصرة على الاستقرار الأسري:

إن اقتحام المرأة العربية المعاصرة العمل الميداني أدى إلى حدوث تغيرات في بنية ووظيفة الأسرة الحديثة، ومن أهم مظاهر هذا التغير مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة وتخفيف الحمل الذي كان على عاتق الزوج وحده الأمر الذي أعطاها مكانة خاصة في اتخاذ القرارات الأسرية وساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لها ولأسرتها، مما ساعدها على الاستقرار الأسري والتناسك وذلك من خلال تجاوز زوجها معها في تدبير شؤون الأسرة والأبناء، حيث أصبحت العلاقة بينهما تقوم على أساس التعاون المتبادل، وذلك بعد أن كان الرجل هو الوحيد الذي يحق له اتخاذ القرارات داخل الأسرة ودخله هو الدخل الوحيد أيضا، وبالتالي كان هو الأمر الناهي، "وقد بينت الدراسة التي قام بها بلود وهاملين حول أثر عمل الزوجة خارج المنزل على التغير في السلطة الأسرية والممارسات الفعلية للسلطة أن عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات العاملات ووضعت موضع التنفيذ أكثر من عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات (فرحات، 2012، ص 127).

7/ أثر عمل المرأة العربية المعاصرة في تحقيق التنمية المستدامة:

تؤكد العديد من الدراسات على أن من بين أهم مؤشرات تقدم المجتمع مساهمة نساءه في النشاط الاجتماعي والاقتصادي، بل هناك العديد من الخطط التنموية، لا بد أن تعتمد في جهودها على مشاركة المرأة بجانب الرجل، بوصفها نصف القوى البشرية في المجتمع، لذلك فإن تخلف المجتمع العربي يعزى بلا شك إلى اقتصره في مجهوداته التنموية على قوى الرجل، مهمشا لدور المرأة ومستبعدا لأهميتها فظلت المرأة في تخلفها، ولم تتمكن المجتمعات من تجاوز أزماتها الاقتصادية والاجتماعية لحقب طويلة من الزمان، إن عملية التنمية عملية متكاملة، تهدف للارتقاء بالعنصر البشري دون تمييز بين فئاته، ولذلك ينبغي أن تستوعب في خططها كل فئات المجتمع، فنسق القيم من شأنه محو صورة المرأة السلبية المتخلقة ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وإحلال صورة المرأة المثقفة الذكية الواعية الايجابية، فيسهل بذلك تحقيق أهداف السياسات التنموية دونما تفريق في توظيف القدرات البشرية لجميع فئات المجتمع (تم ومحمد النادي، 2010، ص 03).

وعليه تشير الإحصائيات إلى أن المرأة المسلمة تسهم في تطوير بلدها رغم أن نشاطها الاقتصادي أقل من نشاط النساء في البلدان المتقدمة، وذلك لأن الإحصاءات الرسمية في البلدان الإسلامية لا تعكس إسهام المرأة الفعلي نظرا لاستناد هذه الإحصاءات على تقديرات ولا تأخذ في اعتبارها إسهام المرأة الفعلي في النشاط الاقتصادي، وخاصة في المجال الزراعي والرعي والحرفي وتمهيش هذا النشاط لأنه خارج القطاع المنظم (تم ومحمد النادي، 2010، ص 06).

وتأخذ أشكال إسهامات المرأة الاقتصادية من خلال الأنشطة والأعمال التي تؤديها سواء داخل المنزل أو خارجه صورا عديدة، منها إسهامات مباشرة وهي تبدو في شكل مادي كأجور أو مرتبات تحصل عليها أو أثمان سلع ومنتجات تبيعها أو ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية، أما الإسهامات غير المباشرة فتمثل قيمة المواد التي تنتجها المرأة وتستهلك داخل المنزل، وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة في ميزانية الأسرة وتشارك في تحسين مستوى الأسرة المعيشي (تم ومحمد النادي، 2010، ص 06).

خاتمة:

استطعنا من خلال هذه الدراسة أن نصل إلى مجموعة نتائج يمكن لنا صياغتها كالتالي: إن الصورة السيئة التي ذاعت عن المرأة في أوساط المجتمعات عبر التاريخ تعود بالأساس إلى الدراسات الفلسفية وبالتحديد الفلسفة اليونانية مع كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو؛ ومع مرور الزمن ستأخذ تلك الصورة السيئة صبغة دينية وهذا مع المسيحية حيث اقترنت الخطيئة بالمرأة وزهت الرجل، ولكن هذا الأمر لا نجده في الإسلام لأنه هو الدين الوحيد الذي أنصف المرأة.

احتلت المرأة دورا رياديا في المجتمعات الغربية وهذا بعد خروجها إلى العمل وتحررها من كل القيود في مقابل هذا لازالت المرأة العربية إلى يومنا هذا تعاني من تقييد حريتها رغم نضالها المستمر، فقضية خروج المرأة للعمل قضية خلافية بين الباحثين في حد ذاتهم. خروج المرأة العربية للعمل ترك أثره الواضح على حياتها من الناحية الأسرية والاجتماعية وكذا النفسية والاقتصادية آثار ايجابية وأخرى سلبية تعمل المرأة جاهدة للتخطي السلبي منها وتحسينه في كل المجالات؛ فهي تتطلع إلى تحقيق الأفضل في حياتها الحاضرة رغم كل ما يواجهها من عراقيل.

قائمة المصادر والمراجع

1/ المصادر:

1. القرآن الكريم.

2/ المراجع:

1. أساء سالم علي عربي، (19-21 مارس 2015م)، صورة المرأة في الخطاب الفلسفي ودورها في المجتمع العربي الإسلامي: ابن رشد نموذجاً، طرابلس، أعمال المؤتمر الدولي السابع: المرأة والسلام الأهلي./.
2. إمام عبد الفتاح إمام، (1996م)، أرسطو والمرأة، ط1، القاهرة، مكتبة مدبولي.
3. إمام عبد الفتاح إمام، (1996م)، أفلاطون والمرأة، ط2، القاهرة، مكتبة مدبولي.
4. باسمه كيال، (1981م)، تطور المرأة عبر التاريخ، بيروت، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.
5. بن زيان مليكة، (2004م)، عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية: دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة، قسنطينة، رسالة ماجستير.
6. حسن تيم، إبتهاج محمد النادي، (2010م)، درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، أشغال مؤتمر العملة التربوية في القرن الحادي والعشرون -واقع وتحديات، للعام الدراسي 2009 / 2010م، جامعة النجاح الوطنية.
7. سليم نعامه، (1984م)، سيكولوجية المرأة العاملة، دون طبعة، بيروت، أضواء عربية للطباعة والنشر والتوزيع.
8. عادل بن حسن بن يوسف الحمد، دور المرأة في رعاية الأسرة، دن، د س.
9. عماد الدين خليل عمر، (2008م)، المرأة والأسرة المسلمة من منظور غربي، ط1، العراق، مكتبة التفسير للنشر والإعلان.
10. فاطمة بنت خليل محمد محسن، (دون تاريخ)، المرأة بين الأصالة والمعاصرة.
11. كاميليا عبد الفتاح، (1990م)، سيكولوجية المرأة العاملة، دون طبعة، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
12. ليندة عزازة، (2005م)، صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة.
13. محامدية إيمان، بوطوطن سليمة، (يومي 09 / 10 أبريل 2013م)، المرأة العاملة والعلاقات الأسرية، أشغال الملتقى الوطني الثاني، الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
14. نادية فرحات، (2012م)، عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد8، جامعة الشلف.
15. هويدا عدلى، (2017م)، المشاركة السياسية للمرأة، دون طبعة، مصر، مؤسسة فريدريش إيبيرت.

دور ملحقة محو الأمية في الرفع من مستوى تعليم المرأة -إحصائيات عن ولايتي تامنراست وبجاية -

د.حمدي أم الخير (المركز الجامعي تامنراست)
د.هوارى أمينة (جامعة بجاية)

ملخص:

لقد اهتمت الجزائر كغيرها من الدول العربية بمجال التربية والتعليم في مختلف الفئات العمرية، بما في ذلك تعليم الكبار فوجهت جهودًا كبيرة من أجل الرفع من المستوى التعليمي للكبار في إطار ما يسمى "بمحو الأمية وتعليم الكبار"، وتمكنت من الوصول إلى نتائج إيجابية وخفض نسبة الأمية في الجزائر.

لتعلم المرأة أهمية كبيرة باعتبارها أنها الحجر الأساس في بناء مجتمع متعلم يسير التطور الحاصل في مختلف المجالات، سنحاول القيام بدراسة الأسباب التي حالت دون تعلم المرأة وسنعطي أمثلة توضيحية في كل من ولاية تمنراست وبجاية وكذلك توضيح دور ملحقة محو الأمية في تعلم المرأة في كلتا الولايتين.

الكلمات المفتاحية: المرأة - التعلم - التعليم - محو الأمية

Résumé:

L'Algérie, comme d'autres pays arabes, s'est occupée du domaine de l'éducation dans tous les groupes d'âge, y compris l'éducation des adultes. Des efforts considérables ont donc été consacrés à l'élévation du niveau d'éducation des adultes dans le cadre «l'alphabétisation et l'éducation des adultes», et elle a réussi à obtenir des résultats positifs et à réduire le taux d'analphabétisme dans l'Algérie.

L'éducation des femmes est d'une grande importance car c'est la pierre angulaire de la construction d'une société apprenante qui correspond au développement dans divers domaines, nous allons essayer d'étudier les raisons qui ont empêché les femmes d'apprendre et nous donnerons des exemples illustratifs dans chacun des États de Tamanrasset et Bejaia ainsi que clarifierons le rôle de l'annexe d'alphabétisation dans l'éducation des femmes dans les deux wilaya.

Les mots clés: Femmes - apprentissage - éducation - alphabétisation

مقدمة:

يقول الشاعر:

وإذا النساء نشأن في أمية ٥ رضع الرجال جهالة وخمولا

من هذا البيت الشعري نلصق الأهمية الكبيرة لموضوع تعلم المرأة، ومدى الانعكاس الكبير لهذا الموضوع على الفرد والمجتمع ككل. فالجهل يعتبر عائقاً أمام نمو وازدهار المجتمعات وباعتبار المرأة نصف المجتمع والمدرسة لأولى وهي نواة أساسية لكل أسرة ولكل مجتمع كان من الضروري أن تكون متعلمة لا جاهلة لما تقوم به من دور أساسي، إلا أن هناك العديد من العوائق التي وقفت عائقاً أمام تعلم المرأة في الجنوب الجزائري على وجه العموم وفي ولاية تمنراست بصفة خاصة.

فقد أصبحت قضايا التربية والتعليم تكتسي أبعاداً استراتيجية في كثير من دول العالم، وفقاً لأهدافها وسياساتها، ولا غرابة في ذلك، لأن الأفراد المتعلمين المؤهلين أصبحوا يشكلون أسهماً رابحة، لتحقيق التنمية والتطور في أي مجال من مجالات الحياة لا يعتمد على الاهتمام بتكوين الإطارات العليا المتخصصة فحسب، وإنما يتطلب أيضاً نحو أمية الأفراد وتعليمهم وتدريبهم، وتزويدهم بالمعلومات والمهارات والاتجاهات التي تساعد على تطوير قدراتهم وترقية أنفسهم، وتمكنهم من المساهمة الفعالة في النهوض بمجتمعاتهم.

والمجتمع الجزائري باعتباره مجتمع نامي عايش مشكلة الأمية وتدارك خطورتها التي مست الفرد والمجتمع، فحاول الخروج منها عن طريق وضع برنامج، يتضمن عدة نقاطاً منها إعطاء الأولوية للتعليم كحق وواجب على الفرد وكنقطة إنطلاق للتقدم وإدماج الفئة التي حرمت من حقها في التعليم عن طريق فتح مراكز نحو الأمية تشمل رجال ونساء هذه الفئة التي تمثل نصف المجتمع وهذا لأن نحو الأمية وتعليم الكبار تعتبر قضية وطنية تقع مسؤولياتها على الجميع.

وفي ظل هذا الواقع ونتيجة لجهود الدولة الكبيرة في سبيل الرفع من مستوى النضج والوعي الثقافي ومواكبة العصر والقيام بدور المرأة فاعل في المجتمع كان الاهتمام بتعليم المرأة، لأن تعليمها سيكون له قيمة مضافة تظهر نتائجه على توفير الأسس السليمة للتنشئة الاجتماعية للأسرة والأبناء ومن ثم المجتمع بأسره، وفي هذا الإطار تقوم ملحقة الديوان الوطني نحو الأمية وتعليم الكبار في الجزائر بجهود جبارة كثال على ذلك ولاية تمنراست منذ افتتاح الديوان عام 2001 ظهر تقليص نسبة الأمية عند المرأة الحضرية بشكل ملموس وواقعي ما أدى إلى انخفاض نسبة الأمية من 44.28 في المائة سنة 1998 إلى 24.66 في المائة خلال السنوات الأخيرة وكثال آخر عن ولاية بجاية تم انخفاض نسبة الأمية من 32.28 سنة 1998 إلى 11.61 % سنة 2019.

ومن خلال هذا نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي الأسباب التي حالت دون تعلم المرأة؟
- ما هو دور ملحقة الديوان الوطني نحو الأمية وتعليم الكبار في تعليم المرأة؟
- إحصائيات عن نسب النجاح في كل من ولايتي تمنراست وبجاية.

أولاً: الأسباب التي حالت دون تعلم المرأة:

- يجب أيضاً الإشارة إلى طبيعة المرأة في حد ذاتها ودورها في الإنجاب والإرضاع وما يترتب عن ذلك من فترات تنقطع فيها عن نشاطها العادي بحكم التغيرات الجسدية وضعف قدراتها الجسدية.
- هناك عامل حاسم آخر يتمثل في مدى قرب المدرسة والذي يلعب دوراً هاماً في القرار المتخذ إزاء تدرس الطفل عموماً والفتاة على وجه الخصوص وبطبيعة الحال فالضحية الأولى هي البنت حين تكون المدرسة بعيدة، إذ فضلاً عن ضغط التقاليد، فإن بروز العلامات الفيزيولوجية الخاصة بالمراهقة تدخل طمأنينة الأولياء في حالة من الاضطراب، فيفضلون سحب ابنتهم من المدرسة بدلاً من توقع مخاطر العار والفضيحة التي لا تحصى عموماً نحو سن العاشرة نسجل أكبر عدد من التخلي عن الدراسة لدى بنات المناطق الريفية وقبل

اكتساب مستوى كاف من التعليم القاعدي، هذا المستوى الذي يوافق ثلاث أو أربع سنوات من التمدرس، ونظرا للوسط الاجتماعي-الثقافي غير المساعد، يصبح من غير الممكن مقاومة عامل الزمن في محو ما تعلموه؛ وبالنسبة للبنات اللاتي تخلين مبكرا عن دراستهن فهو الارتداد الحتمي للأمية في الأجل العاجل أو الآجل.

- فضلا عن هذا يجب إضافة عامل آخر مستجد يتمثل في الفقر المدقع لبعض العائلات التي لا يمكن أن تواجه كل تكاليف تدرس أطفالها (أدوات، كتب، تكاليف، النقل...)، مما يؤدي بها إلى التضحية في المقام الأول بتمدرس البنات بحجج واهية (نتائج سيئة، حراسة الأم أو الجدة المريضة...)
- غير أنه يجب الإقرار بأن الأمور تتطور في الاتجاه الصحيح عندما نعلم بأن نسبة تواجد الفتاة في الابتدائي كانت 37,36% في 1962-63، وأنها تقارب التعادل ببلوغها نسبة 76,46% في 1999-2000. (بن عيسى، 2010، ص 93)

ثانيا: أهمية التعليم بالنسبة للمرأة:

- 1- "الأم مدرسة إذا أعدتها أعدت شعباً طيب الأعراق" تبين هذه القولة بشكل واضح أهمية تعليم المرأة في المجتمع وفي علاقتها بالأفراد (الأبناء-الزوج - الأصحاب - رب العمل -زملائها في العمل).
- 2- لتعلم ما كلفت به حقوق وواجبات ومن أحكام، ومعرفة الحلال والحرام. والصحيح من الخطأ.
- 3- الأبناء يتعلمون فقط ما تعرفه الأم وان كانت جاهلة ستقتصر في الكثير من السلوكيات والمبادئ التربوية.
- 4- الأم المتعلمة والعائلة بواجبات الدين، المتمسكة بالأخلاق الفاضلة، تغرس العلم في ذريتها ويبقى ما تعلمه في حافظتهم.
- 5- يمكن التعليم المرأة الدخول إلى سوق العمل الحديث، وإلى المشاركة السياسية، وإلى تجديد أدوارها ونشاطاتها، وإلى الاهتمام والوعي بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة.
- 6- المرأة هي أول ملقن للطفل لدروس الحياة، وهي المعلم الأول، فيجب أن يُعني بتعليمها وتمكينها على حب الأمة والاعتقاد الحسن في الدين، والعمل بأحكامه.
- 7- التعليم يرفع مستوى وعي المرأة ومكانتها الاجتماعية.
- 8- يعزز دورها في دفع عجلة التنمية ورفي المجتمعات.
- 9- يساعدها في حماية ذاتها والقيام بأعمال كانت حكرًا على الرجال. (موقع أنترنت " vb.3dlat.com/showthread.php?t=20273)

ثالثا: دور ملحقة الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبر في تعليم المرأة:

• تعريف الامية:

أما مفهوم الأمي في الجزائر فهو من لا يعرف القراءة والكتابة بأي لغة، وقد تجاوز السن العاشر (10) من عمره، وهذا التعريف هو الذي اعتمد في تقييم وضعية الأمية في الجزائر إلى يومنا هذا.

• تعريف محو الأمية:

هو مساعدة الفرد الذي لم يسبق له الالتحاق بالتعليم أو تسرب منه على اكتساب المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب (الديوان الوطني لمحو الأمية، 2006، ص 6)

• مفهوم التعليم:

يقصد بالتعليم " تنمية القدرات العامة على التفكير والمقارنة والتصنيف والتحليل والتفسير والنقد والإبداع والتقويم وهذه القدرات الغاية منها أن تكون قابلة للتطبيق في مواقف الحياة حاليا ومستقبلا" (الديوان الوطني لمحو الأمية، 2006، ص 6)

• مفهوم تعليم الكبار:

هو الفرص التعليمية المتاحة للكبار من وجهة نظر المجتمع لإكسابهم المعرفة وتكوين المهارات بطريقة منتظمة لمعرفة الاتجاهات الجديدة بهدف تطوير أنفسهم والمجتمع الذين يعيشون فيه (الديوان الوطني لمحو الأمية، 2006، ص6)

تعريف الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار:

الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار (المركز الوطني لمحو الأمية CNA سابقا) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري (EPA) تأسس كصلة تابعة لوزارة الإشادة القومي بموجب مرسوم رئاسي تحت رقم 269 مؤرخ في 31 أوت 1964 ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي بموجب أمر رئاسي تحت رقم 61-66 مؤرخ في 29 مارس سنة 1966، وعمل تحت وصاية وزارة التربية الوطنية إلى غاية سنة 1995 عندما تم تحويله إلى ديوان وطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بموجب مرسوم تنفيذي يحمل رقم 143-95 مؤرخ في 20 ماي 1995 ووضع تحت وصاية مصالح رئيس الحكومة مباشرة إلى غاية 20 ديسمبر 1997 حيث أعيد وضعه مرة ثانية تحت وزارة التربية الوطنية من جديد. (داسي، 2008، ص12)

• تعريف ملحقة الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بتمنراست:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، فتحت ملحقة محو الأمية وتعليم الكبار بمقرر رقم 2000/11/01، وهي تابعة للديوان الوطني، تقع الملحقة في حي القصر الفوقاني.

• تعريف ملحقة الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار لبجاية:

أنشئت الملحقة بقرار وزاري رقم 2005/0.0.8/25 المؤرخ في 02 أفريل 2005. تحصلت على الاستقلالية المالية بداية من السنة المالية 2011، وهي تابعة للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار الذي بدوره تابع لوزير التربية الوطنية، مقرها 01، شارع بوعلام أوشن (سيدي تواتي) بجاية-مديرية التربية سابقا-

الفئات المستهدفة:

كل فرد جزائري تجاوز سنة الزامية التعليم النظامي أو انقطع عن الدراسة لأي سبب من الأسباب قبل أن يتحكم في آليات القراءة والكتابة، الأولوية للمرأة الفتاة، المناطق الريفية والشريجة العمرية من 15 إلى 49 سنة

جهود الملحقة في التخفيض من حجم الأمية عند المرأة:

- حسب ما صرح لنا به مدير الديوان بتمنراست فإن المؤسسة تقوم بدور كبير في التخفيض من حجم الأمية لدى سكان الولاية وخاصة الفئة النسوية التي تشكل الأغلبية الساحقة.
- نشر وتوزيع مجموعة من المدارس التابعة للملحقة عبر تراب الولاية (البلديات والقرى) لأجل استقطاب الفئة النسوية وتقريب التعليم منها والتخفيف من عناء التنقل.
- برمجة حصص إذاعية من طرف السيد مدير الملحقة مع بعض المدرسات بهدف شرح دور الملحقة في تعلم المرأة.
- التنسيق مع عدة جمعيات وإبرام اتفاقيات معها من أجل تطبيق استراتيجيات الدولة في التخفيض من حجم الأمية في تمنراست من هذه الجمعيات نجد: جمعية اقرأ، جمعية الإصلاح والإرشاد، الرابطة الوطنية للكتاب ومحو الأمية القام، جمعية أمانار لتعليم الكبار، أنطاف أنهرين الثقافية.
- إبرام أيام دراسية لفائدة المعلمين بهدف تطوير كفاءاتهم ومهاراتهم ما ينعكس حتما على جودة العطاء والتعليم.

• نظام الدراسة بملحق الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار:

المستويات	مدة الدراسة	الحجم الساعي
المستوى الأول	09 أشهر	اللغة العربية 216 سا الرياضيات 72 سا
المستوى الثاني	04 أشهر	اللغة العربية 144 سا الرياضيات 48 سا
المستوى الثالث	05 أشهر	اللغة العربية 180 سا الرياضيات 60 سا.

(الديوان الوطني لمحو الأمية، 2007)

أهداف مراحل محو الأمية ومضامينها بالنسبة للمرأة:

خلال حديثنا مع مدير ديوان محو الأمية حول أهداف مراحل الأمية في ولاية بجاية كانت إجابته كالتالي:
بالنسبة لأهداف محو الأمية فهي واحدة على مستوى كل الولايات لأننا نطبق برنامج موحد، الشيء الذي يختلف هو الحافز الذي يدفع الأمي إلى التسجيل في صفوف محو الأمية فهذه الأهداف والحوافز تختلف من شخص لآخر ومن منطقة إلى أخرى.
بينما الأهداف العامة لمحو الأمية هي ما نسميه ملامح تخرج الدارس الكبير وهي:

1- في المجال القرائي:

القدرة على القراءة البصرية والصوتية للنصوص ومختلف الوثائق.

2- في المجال التعبيري:

القدرة على التعبير في وضعيات مختلفة شفويا وكتابيا.

3- في مجال الكتابة والتواصل:

القدرة على الفهم المسموع وإنتاج نصوص خطابية حسب وضعيات مختلفة.

4- في مجال الحساب:

- يتعامل وظيفيا مع مختلف العمليات الحسابية.
- القدرة على حل المسائل ذات البعد الحسابي التي يصادفها في حياته.

5- في مجال التكنولوجيات الحديثة:

- القدرة على إمكانية التعامل مع وسائل الاتصال وتكنولوجية الإعلام باعتبارها وسيلة تعلم (في إطار مناهج تستجيب لمتطلباته العصرية).
- قراءة الرسائل القصيرة.
- استعمال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة؛ وبالتالي إفرازات ومعطيات العصر التكنولوجي في التعامل الإيجابي معها.

6- في المجال البيئي:

- أن يكون قادرا على اكتساب كفاءات سلوكية ذات علاقة بالتنمية المستدامة في مجالات متعددة:
- المحافظة على البيئة والموارد الطاقوية.
- حماية التجمعات (الحيوانية، النباتية، المائية...)

- ترشيد استعمال الطاقة بكل أنواعها.
- القدرة على التعامل مع الكوارث الطبيعية والوقاية منها.
- القدرة على امتلاك ثقافة التدخل والإسعافات الأولية وتجنب الحوادث المنزلية وفرز ورسكلة النفايات المختلفة.

7- المجال السلوكي:

- أن يكتسب سلوكيات ذات علاقة بالتنمية والتنمية المستدامة من خلال الاندماج الإيجابي في المجتمع.
- تأصيل السلوكيات الإيجابية في الحياة اليومية.
- المشاركة في المشاريع الخيرية التعاونية.

8- مجال التنمية المستدامة:

التحكم في هذه الكفاءات في مجالاتها المختلفة قرائيا وكتابيا وتواصليا تكسبه سلوكا يؤهل إلى التكيف والاندماج مع الواقع اليومي للدارس الكبير.

9- المجال الديني:

أن يكون متشبعا بقيمه الدينية انطلاقا من مرجعياته الجزائرية وفي إطار قيم الاعتدال والوسطية ونبذ العنف بكل أنواعه والاعتزاز بدينه الإسلام.

10- في المجال السياحي:

تعزيز قدرات الدارس الكبير في مجال الثقافة السياحية وتطوير اهتماماته في مجال الفلاحة الجبلية، الحموية، ومختلف المنتجات المحلية والتقليدية وربطها بأداءات المنفعة وتطوير المنتج المحلي.

11- المجال الاقتصادي:

القدرة على المحافظة على الممتلكات وترشيد استعمال الاقتصاد المنزلي وتفضيل المنتج الوطني والمساهمة في ترقيته وازدهاره.

12- المجال الصحي:

- القدرة على امتلاك التربية الصحية من خلال المناهج المعتمدة بـ:
- صحة الطفل: امتلاك ثقافة صحية للطفل من خلال عناصر (الوقاية - التلقيح - الرعاية).
- صحة الأم: امتلاك ثقافة صحية للأم من خلال (تباعد الولادات - الكشف المبكر لسرطان الثدي...)
- صحة الكبير: امتلاك ثقافة صحية للكبير من خلال (المتابعة الدورية - الاستعمال العقلاني للدواء - ترشيد ثقافة الاستهلاك ومكافحة التبذير...)

• معطيات احصائية حول الأمية عند النساء بتمنراست:

سنحاول أن نستشف واقع الظاهرة ومجهودات الملحقة من خلال الجداول التالية:

إحصائيات المتدربات في ملحقة محو الأمية للموسم 2012/2013 عبر تراب الولاية حسب المستويات:

المستوى الأول:

المنطقة / القرية	عدد المتدربات
إينغر	44
تاهيفت	60
أمسل	57
إزررن	18

إيفق	19
أبالسة	75
تاظروك	38
إدلس	66
تاهوهاوت	20
عين صالح	446
عين أمقل	62
تمراست	812

المستوى الثاني:

المنطقة / القرية	عدد المتدرسات
أمسل	52
تاظروك	38
إدلس	26
عين صالح	252
عين أمقل	51
تمراست	232

المستوى الثالث:

المنطقة / القرية	عدد المتدرسات
أوتول	16
أبالسة	20
تاظروك	69
عين صالح	26
تمراست	104

(حسب المعطيات التوفرة على مستوى ملحقة الديوان)

• عدد الدارسات حسب السنوات من 2001/2000 إلى غاية 2012/2011

السنوات	عدد الدارسات	عدد المتحررين
2001-2000	780	81
2002-2001	265	251
2003-2002	1267	276
2004-2003	3790	533
2005-2004	3393	484

610	3359	2006-2005
630	3456	2007-2006
610	6545	2008-2007
1258	7380	2009-2008
2110	4773	2010-2009
2531	5465	2011-2010
2000	6318	2012-2011
11374	المجموع	

• معطيات إحصائية حول الأمية عند النساء ببحاية للسنة الدراسية 2019/2018:

الدايرة	عدد الدارسات
بحاية	1946
تيشي	397
القصر	357
اميزور	307
ادكار	269
اوقاص	214
برباشة	155
سوق الإثنين	354
تيمزريت	43
سيدي عيش	134
شميني	283
صدوق	542
بني معوش	133
اوزلاقن	78
اقبو	429
اغيل اعلي	210
تازمالت	709
درقينة	521
خراطة	1046
المجموع	8127

• إحصائيات نسبة النجاء بولاية بجاية من سنة 2012/2011 إلى غاية 2019/2018

السنة الدراسية	عدد المترشحات الحاضرات	عدد الناجحات	نسبة النجاح
2012/2011	873	733	83,96 %
2013/2012	696	504	41,72 %
2014/2013	881	514	34,58 %
2015/2014	803	498	01,62 %
2016/2015	971	517	24,53 %
2017/2016	784	480	22,61 %
2018/2017	723	417	67,57 %
2019/2018	532	333	59,62 %

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الدارسات في تناقص منذ سنة 2012/2011 إلى غاية 2019/2018 وهذا يدل على تناقص عدد النساء الأميات عبر الزمن ويظهر الجهود المبذولة من خلال مؤسسات محو الأمية.

• إحصائيات خاصة بولاية بجاية (3 عشريات متتابة)

السنة	عدد السكان	عدد الأميين	نسبة الأمية (تحتسب على أساس السكان الذين تفوق أعمارهم سن العاشرة)
1998	848560	219862	32.28 %
2008	912577	189902	24.20 %
2019	965150	122908	11.61 %

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة الأمية في تنازل مستمر عبر ثلاث عشريات من نسبة 32.28 بالمائة في 1998 إلى 11.61 بالمائة في سنة 2019 وهذا دليل واضح عن دور الذي تلعبه الديوان الوطني لمحو الأمية في بجاية.

الصعوبات التي تواجهها الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار في الميدان:

- عدم السماح للمرأة بالخروج للالتحاق بصفوف محو الأمية في بعض المناطق.
- نقص المؤطرين نظرا لعدم كفاية المناصب المالية، لتغطية طلبات التوظيف مما يحرم الكثير من الأميات من مزاوله الدراسة.
- نقص هياكل الاستقبال الملائمة للدارسات الكبيرات في السن (طاوولات غير ملامه في المدارس الابتدائية)
- صعوبة تطبيق البرنامج الرسمي نظرا للتذبذب في التحاق الدارسات بفصول محو الأمية، ونقص الحجم الساعي اللازم نظرا لعدم السماح لنا بالعمل إلا في خارج أوقات الدوام الخاص بالتلاميذ وفي المدارس الابتدائية والمتوسطات.
- نقص الاعتمادات المالية المخصصة لتكوين المعلمين (حاجة المعلمين إلى تكوين خاص يمكنهم من تطبيق البرامج مع مراعاة خصوصيات المتعلم الكبير).

الختامة:

من خلال الطرح السابق لهذه المعطيات نستنتج الجهد الكبير الذي تلعبه ملحقة الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار في الجزائر من خلال تقديم إحصائيات نجاح الدارسات في كل من ولاية تامنراست وبجاية ومن هذا المنطلق يمكننا القول إنه يجب علينا كأساتذة ومختصين في الميدان الاهتمام والسعي في وضع خطة محكمة لمحو الأمية ووضع مناهج ومواد تعليمية تتناسب مع الخصوصيات النفسية والاجتماعية والمعرفية لتعليم الفرد الكبير.

ومن جملة التوصيات والاقتراحات التي نوصي بها في هذه المداخلة:

- ووضع قانون يتضمن التزاما وطنيا لتعليم للأميين.
- الاعتراف القانوني بشهادة التحرر من محو الأمية.
- السعي إلى إقرار يوم وطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- فتح المجال أمام كل الكفاءات للمشاركة في هذه العملية.
- تقديم تشجيع مادي ومعنوي للهيئات والمنظمات الفاعلة في هذا المجال.

المصادر:

1. الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، دليل تكوين المكونين في مجال تعلم الكبار، 2006، ص 6
2. الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار "عناصر لاستراتيجية وطنية لمحو الأمية"، فيفري 2005.
3. الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، 2007 "مهام الديوان الوطني لمحو الأمية" كالأبيار الجزائر
4. الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار، 2014 "مناهج محو الأمية وتعليم الكبار والوثائق المرفقة"، قسم البحث والتربية، ص من 15-32 بتصرف.
5. بن عيسى ر(2010). انعكاسات محو الأمية على الوظائف الأسرية والعلاقات الاجتماعية. دراسة ميدانية لأقسام محو الأمية بـزريعة الوادي "بسكرة". مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع: جامعة محمد خيضر- بسكرة
6. داسي م.(2008). محو الأمية وتعليم الكبار بين الجهود الرسمية وغير الرسمية. دراسة ميدانية للديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار والمرأة. الجمعية الناشطة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بالجزائر: جامعة الجزائر
7. موقع أنترنت " vb.3dlat.com/showthread.php?t=20273 - قيمة تعلم المرأة- تاريخ الزيارة يوم 20 فيفري 2013 على الساعة 12:23 ليلا.

تنظيم النسل كاستراتيجية للمحافظة على صحة المرأة والأسرة

دراسة ميدانية بولايي المدينة والبلدية

د/ زينب سعدودي (جامعة أكلي محمد أولحاج بالبورة)

الملخص:

تتعرض الأسرة للعديد من العوامل المؤدية إلى تغييرها من طور إلى طور آخر، ولعل من أهم عوامل التغير المؤثرة في الأسرة: التنمية الشاملة والتصنيع والتحضر والتحديث والاتصال الحضاري بالمجتمعات الأخرى... التي أدت إلى تغيير تركيبها الاجتماعي ووظائفها وعلاقتها الداخلية والقروية ونظم زواجها واستقرارها، فضلا عن الآثار التي تتركها في قيم الأسرة وأساليب حياتها وطرق تفكيرها ومركز المرأة فيها باعتبار أن المرأة تشغل الدور الأساسي في واقع الأسرة وتوجهاتها وفعاليتها في تحقيق أهدافها القروية والبعيدة، فمشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، تدرسها، تمديد تعليمها الجامعي ودخولها إلى سوق العمل زعزعت الحدود التقليدية بين الرجل والمرأة، فكان لزاما عليها اللجوء إلى استعمال وسائل تنظيم النسل كاستراتيجية للمحافظة على مكانتها من جهة وصحتها وصحة أسرتها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: تنظيم النسل، الأسرة الممتدة، الأسرة النووية، وسائل تنظيم النسل.

Résumé:

La famille est exposée à de nombreux facteurs qui conduisent à son changement d'une étape à l'autre, et peut-être les facteurs les plus importants affectant le changement dans la famille: développement global, industrialisation, urbanisation, modernisation et contact civilisé avec d'autres sociétés... qui ont conduit à changer leur structure sociale, leurs fonctions, leurs relations internes et familiales, les systèmes matrimoniaux et la stabilité, Ainsi que les effets que cela laisse sur les valeurs familiales, les modes de vie, les modes de pensée et la position des femmes en leur sein, étant donné que les femmes occupent le premier rôle dans la réalité de la famille, leurs orientations et leur efficacité dans la réalisation de leurs objectifs immédiats Et loin. La participation des femmes à la vie sociale, les études, l'extension de leurs études universitaires et leur entrée sur le marché du travail ont ébranlé les frontières traditionnelles entre hommes et femmes. Elle a dû recourir à l'utilisation des méthodes de contrôle des naissances comme stratégie pour préserver leur statut d'une part, et leur santé et celle de leur famille d'autre part.

Mots clés: contraception, famille élargie, famille nucléaire, méthodes de contraception.

مقدمة:

يستمد المجتمع استقراره وتقدمه من استقرار وتقدم الأسرة التي تمثل العمود الفقري في جسم المجتمع، ولا يتم ذلك إلا بإيجاد أسرة صحيحة متوازنة جسدياً ونفسياً وصحياً، ذلك بتوعية الأزواج الجدد والمقبلين على الزواج على التخطيط الهادف الذي يسمح بتنظيم نسل الأسرة، حتى تتجنب التكاثر غير المنظم، باعتبار أن التطور السكاني السريع يساهم بقوة في نسب البطالة المرتفعة واكتظاظ المدن، كذا تدهور الأوضاع السكنية والافتقار إلى الخدمات الصحية وتفشي الأمية وغيرها من الظروف التي لا تسمح بتحقيق أهداف الصحة الإنجابية وإعطاء الطفل حقه من الرعاية الصحية والتربوية والثقافية وما لا يمكن للأُم أن تستعيد صحتها، والقيام بدورها اتجاه زوجها وأبنائها، فجاء تنظيم النسل كضرورة صحية واجتماعية وديموقراطية للمحافظة على صحة الأسرة عامة وصحة المرأة خاصة -الفاعل الرئيسي في العملية الإنجابية-.

1- تحديد المفاهيم:

- تنظيم النسل:

مفهوم ضبط النسل يختلف عن عملية تحديد النسل الذي يعني إيقاف الإنجاب بعد عدد معين من الأطفال، فضبط النسل أكثر من مجرد صورة سلوكية لتحديد حجم الأسرة، وإنما هو عملية تنظيم لخصوبة الأسرة وهو يتجاوز فكرة إنجاب عدد من الأطفال المرغوب فيهم (علي، عبد الرزاق جليبي (1995)، ص 181).

كما يقصد به أن تحصل الأسرة على الأطفال بالرغبة وليس بمحض الصدفة، أي وفقاً لتخطيط يلائم حاجات الأسرة الاقتصادية والاجتماعية والبيولوجية، ويتم هذا بأن يولد لكل أسرة عدد مناسب من الأطفال على أن تكون المسافة بين كل الطفل وطفل الذي يليه ما يمكن الأم أن تستعيد صحتها، وأن توفر للطفل الرعاية الكافية وهذا يعني القدرة على التحكم في النسل وضبطه (محمد، عبد الفتاح محمد (2005)، ص 263).

إجرائياً يهتم تنظيم النسل بالتخطيط الزمني للفترات التي تتوسط بين كل ولادة وأخرى من فترات الإنجاب حسب عدد الأطفال المرغوب فيه من طرف الزوجين.

- وسائل تنظيم النسل:

هي مواد تسمح بتجنب انتهاء العلاقة الجنسية بحمل وولادة، هذه المواد يمكنها أن تعمل ميكانيكياً بمنع التقاء واتصال النطاف بالبويضة، (PRESSAT ROLAND, (1979), P151) ويفرق في الوسائل المانعة للحمل بين الوسائل المادية والوسائل غير المادية، فالمادية عبارة عن أدوات واقية تحول دون التقاء النطاف بالبويضة أو أدوية مانعة تبديد النطفة، وغير المادية كالعزل ومرحلة الأمان. (أحمد، زكي (1986)، ص 41).

إجرائياً استعمال الوسائل الملائمة لمنع الحمل وتنظيم الولادات بهدف إحداث التوازن، غير معدود التعقيم ضمن هذه الوسائل لأنه يمنع الحمل نهائياً.

- الأسرة الممتدة:

تمثل وحدة اجتماعية تتضمن الأبوين والأبناء، والأقرباء أمثال الأجداد والأعمام والعَمات الذين يعيشون تحت سقف واحد (معن، خليل العمر (2000)، ص 223). وقد يحدث أن تنظم عدة أسر زواجية فتصبح أسرة واحدة يرتبط أفرادها برابطة الدم (محمد، إسلام الفار (2006)، ص 193).

إجرائياً هي العائلة الكبيرة التي تضم من جيل إلى ثلاثة أجيال تبعاً لحدود إمكانيات المسكن.

- الأسرة النووية:

العائلة البسيطة ذات الحجم الصغير، (مصطفى، بوتفوشات (1984)، ص 316) و هي عبارة عن جماعة اجتماعية صغيرة تتكون من الزوج وزوجته وأطفالهما (محمد، إسلام الفار (2006)، ص 193).

إجرائياً هي الأسرة المكونة من الزوج والزوجة وأطفالهما، حيث يعيشون في استقلالية بمسكن خاص بهم دون وجود أفراد آخرين.

2- فوائد تنظيم الأسرة:

عملية تنظيم النسل أصبحت ضرورية من عدة جوانب لتجنب المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأسرة والمجتمع على السواء:

1-2 من الناحية الاجتماعية:

إن الرغبة في تحسين مستوى المعيشة وتنمية الفرد لدى الأسرة هو السبب الرئيسي في تخطيط الإنجاب، حيث أثبتت دراسات السكان، والدراسات الاجتماعية أن هناك علاقة وطيدة بين قلة الدخل الفردي وارتفاع عدد المواليد -الرغبة في تكوين عناصر جديدة تساعد على إعالة الأسرة، وعلى تحمل أعباء الحياة- كما أفادت دراسات أخرى أن عدد الأولاد في الأسر يتناسب عكسيا مع درجة ثقافة الوالدين، وأن عدد الأفراد في الأسرة له علاقة كبيرة في الحالة النفسية لكل عضو فيها، فالأسرة قليلة العدد يسودها الاستقرار النفسي، والعلاقات بين أفرادها تكون متزنة (محمد، إسلام الفار (2006)، ص 54).

بالنسبة للأطفال يؤدي إلى تحسين النمو الجسمي والعقلي والنفسي للأطفال، حيث يتركز الاهتمام على عدد أقل من الأطفال ويزيد من فرص التعليم ويوفر لهم فرصة الرعاية الكافية وزيادة الاهتمام بالطفل من إصابته بالأمراض وبالتالي خفض نسب الوفيات وكذا تنمية قدراته من عدة جوانب.

يساعد تنظيم النسل على الإقلال من الضغوط العصبية والنفسية التي تقع على الزوج من كثرة الأطفال والإنجاب، بالإضافة إلى تجنب قلة اهتمام الزوجة بهم (محمد، عبد الفتاح محمد (2005)، ص 263).

2-2 من الناحية الصحية:

تؤكد الدراسات الطبية أن تباعد الولادات يحفظ للأم صحتها الجسمية والنفسية، وتنعكس صحة الأم على أفراد أسرتها إيجابيا من خلال الاهتمام أكثر والرعاية بشؤون أسرتها وتربية أطفالها، فالحمل عبء ثقيل على كاهل الأم، إذ أن الجنين ينمو ويكبر على حساب غذائها، فيستنزف منها الكثير ويسبب لها الإرهاق والتعب، ولهذا لا يفضل توالي الحمل باستمرار، بل في ترك مدة كافية لراحة الأم. هذا يعطي للأم فرصة لتعويض ما فقدته في كل حمل من عناصر تشترك في تكوين الجنين فينتج نسلا قويا وسليما. وأفادت بعض الدراسات أن كثرة الولادات يعرض الأم لخطر الموت والمرض. حيث يؤكد الأطباء أن من أسباب موت الأمهات ما يأتي: التسمم الدموي، النزيف، والالتهابات، بالإضافة إلى تزايد نسبة الإصابة بالأمراض النسائية ومنها: تدلي الرحم، التهاب عنق الرحم وتآكله وسرطان عنق الرحم، ويلجأ إلى تحديد النسل في بعض الحالات المرضية. (عيسى، بن حدوش، (2008)، ص 55-56).

عينة البحث:

تمثل المجتمع المعني بدراستنا من جميع الأسر التي تحوي على زوجين في سن الإنجاب 15-49 سنة ونظرا لانعدام إطار المعاينة وهو عدد الأسر الجزائرية المكونة من أزواج وزوجات في سن الإنجاب والقاطنين في ولايتي البليدة والمدية، قننا باستعمال العينة غير العشوائية (العمدية). تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، والاستمارة لجمع البيانات.

مناقشة الفرضية:

توجد علاقة ارتباطية بين الاستشارة الطبية حول الوسيلة المستعملة في تنظيم النسل من طرف الزوجين وحالتهم الصحية. ولتحليل هذه الفرضية قننا باختبار المتغير المستقل التالي:

- استشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب مع الحالة الصحية للزوجين وربطانه بالمتغيرات التابعة الآتية:
- الاستعمال السابق:

- بداية استعمال وسائل تنظيم النسل
- الفترة المناسبة بين المواليد

- الاستعمال الحالي:

- الاستعمال الحالي لهذه الوسائل
- سبب اختيار الوسيلة الحالية
- عدد الأطفال الأحياء الحالي

- الاستعمال المستقبلي:

- نية الاستعمال مستقبلا لهذه الوسائل

1- الاستشارة الطبية للزوجين مع الاستعمال السابق لوسائل تنظيم النسل:

جدول رقم 01: يمثل توزيع الأسر حسب استشارة الزوجين للطبيب حول الوسيلة التي تتناسب مع حالتهما الصحية وبداية

الاستعمال أول مرة

المجموع		بعد الولادة الثالثة وأكثر		بعد الولادة الثانية		بعد الولادة الأولى		بعد الزواج		بداية الاستعمال الاستشارة الطبية
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
152	100	11	7.2	12	7.9	118	77.7	11	7.2	استشرنا
118	100	5	4.2	15	12.7	88	74.6	10	8.5	لم نستشر
5	100	-	-	2	40	3	60	-	-	لم يصرحا
275	100	16	5.9	29	10.5	209	76	21	7.6	المجموع

استنادا إلى ما ورد في هذا الجدول من معطيات، يظهر أن الاتجاه العام للجدول متمركز لدى الأسر التي بدأت استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل أول مرة بعد الولادة الأولى بنسبة 76% مقابل 5.9% بدأت الاستعمال بعد الولادة الثالثة وأكثر.

وعندما أدخلنا الاستشارة الطبية للزوجين وربطناه ببداية الاستعمال أول مرة لاحظنا أن 77.7% من الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب وحالتهم الصحية بدأت استعمال وسيلة من هذه الوسائل أول مرة بعد الولادة الأولى مقابل 7.2% بدأت الاستعمال أول مرة بعد الزواج مباشرة، وبنفس النسبة التي بدأت الاستعمال بعد الولادة الثالثة وأكثر.

أما الأسر التي لم يقيم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب وحالتهم الصحية ف74.6% منها بدأت الاستعمال أول مرة بعد الولادة الأولى مقابل 4.2% بدأت الاستعمال أول مرة بعد الولادة الثالثة وأكثر.

في حين الأسر التي لم تصرح بإجابات حول الاستشارة الطبية للزوجين عن الوسيلة التي تتناسب وحالتهم الصحية ف60% منها بدأت الاستعمال أول مرة بعد الولادة الأولى مقابل 40% بدأت الاستعمال أول مرة بعد الولادة الثانية وأكثر.

يظهر من خلال هذه المعطيات أنه مهما بلغت درجة الاستشارة الطبية إلا وبدأت الأسر في استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل أول مرة بعد الولادة الأولى، حيث نجد بها أعلى نسبة عند الأسر التي استشار فيها الزوجين الطبيب عن الوسيلة التي تتناسب وحالتهم الصحية، هذا ما يشهد درجة الوعي التي يتميز بها الزوجين في الاتصال بالطبيب من أجل بحث مدى إمكانية استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل ومدى تناسبها مع حالتهم وذلك من أجل تفادي الوقوع في مشاكل صحية هم في غنى عنها.

أما الأسر التي لم يستشر فيها الزوجين الطبيب عن الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية فبدأت الاستعمال أيضا بعد الولادة الأولى، كذلك هو الحال بالنسبة للأسر التي لم تصرح بإجابات عن مدى اتصال الزوجين بالطبيب لاستشارته عن الوسيلة التي تناسب مع حالتهما الصحية. ما يظهر جليا أن هذه الأسر لم تبدأ في استعمال هذه الوسائل إلا بعد إنجابها لمولودها الأول، يفسر ذلك غالبا برغبة الزوجين في التأكد من مدى قابليتهما للإنجاب.

جدول رقم 02: يمثل توزيع الأسر حسب استشارة الزوجين للطبيب حول الوسيلة التي تناسب مع حالتهما الصحية والفترة المناسبة بين مولود وآخر

المجموع		5+		5-4		4-3		3-2		أقل من سنتين		الفترة المناسبة الاستشارة الطبية
		سنوات		سنوات		سنوات		سنوات				
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100	162	10.5	17	17.9	29	30.2	49	36.4	59	4.9	8	استشرنا
100	131	9.9	13	16.8	22	26	34	43.5	57	3.8	5	لم نستشر
100	7	42.9	3	14.3	1	-	-	42.9	3	-	-	لم يصرحا
100	300	11	33	17.3	52	27.7	83	39.7	119	4.3	13	المجموع

استنادا إلى ما ورد في هذا الجدول من معطيات، يظهر أن الاتجاه العام للجدول يكمن في خانة الأسر التي فضلت بأن تكون الفترة المناسبة الفاصلة بين ولادتهما هي بين 3-2 سنوات بنسبة 39.7% مقابل 4.3% منها فضلت بأن تكون في أقل من سنتين. وبالرجوع إلى التقاطع بين المتغيرين لمعرفة مدى تأثير الاستشارة الطبية للزوجين حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية على الفترة المناسبة الفاصلة بين المواليد لاحظنا ما يلي:

36.4% من الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية فضلت بأن تكون الفترة المناسبة الفاصلة بين ولادتهما هي بين 3-2 سنوات مقابل 4.9% فضلت بأن تكون المدة الفاصلة في أقل من سنتين. 43,5% من الأسر التي لم يتم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية فضلت بأن تكون المدة المناسبة الفاصلة بين ولادتهما هي بين 3-2 سنوات مقابل 3.8% فضلت بأن تكون في أقل من سنتين. 42.9% من الأسر التي لم تصرح بإجابات حول الاستشارة الطبية للزوجين ومدى تناسبها مع الحالة الصحية لهما فضلت بأن تكون المدة الفاصلة بين ولادتهما بين 3-2 سنوات، وبنسبة ماثلة للتي فضلت بأن تكون هذه المدة في 5 سنوات فأكثر مقابل 14.3% أرادت أن تكون بين 5-4 سنوات.

من خلال بيانات الجدول أعلاه يتبين أن نسبة معتبرة من الأسر فضلت بأن تكون الفترة المناسبة الفاصلة بين ولادتهما هي بين 3-2 سنوات، مثلتها بأعلى نسبة الأسر التي لم يتم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية.

أما بالنسبة للأسر التي فضلت بأن تكون الفترة المناسبة الفاصلة بين ولادتهما هي بين 4-3 سنوات و 5-4 سنوات على التوالي فمثلتها بأعلى نسبة الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية، في حين الأسر التي فضلت بأن تكون الفترة المناسبة الفاصلة بين ولادتهما هي بين 5 سنوات فأكثر مثلتها الأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بإجابات حول مدى استشارة الطبيب عن الوسيلة المناسبة وبأقل نسبة للأسر التي فضلت بأن تكون الفترة المناسبة في أقل من سنتين وقام فيها الزوجين باستشارة الطبيب عن الوسيلة المناسبة.

ومنه نستنتج أنه كلما استشار الزوجين الطبيب عن الوسيلة التي تتناسب وحالتهم الصحية كلما طالت الفترة الفاصلة بين المواليد، هذا إن دل على شيء فإنه يدل على مدى قدرة الطبيب المختص في إيصال المعلومات الخاصة بهذه الوسيلة إلى الزوجين من جهة ومن خلال حسن واحترام طريقة استعمالها من طرف الزوجين من جهة أخرى.

2 - الاستشارة الطبية للزوجين مع الاستعمال الحالي لوسائل تنظيم النسل:

جدول رقم 03: يمثل توزيع الأسر حسب استشارة الزوجين للطبيب حول الوسيلة التي تتناسب مع حالتهم الصحية والاستعمال الحالي.

الاستشارة الطبية		لم يستعمل أي وسيلة مطلقا		يستعملان حاليا		لا يستعملان حاليا		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
استشرنا		10	6.2	125	77.2	27	16.7	162	100
لم نستشر		13	9.9	83	63.4	35	26.7	131	100
لم يصرحا		2	28.6	4	57.1	1	14.3	7	100
المجموع		25	8.3	212	70.7	63	21	300	100

تشير بيانات الجدول أعلاه أن الاتجاه العام للجدول يكمن في خانة الأسر التي تستعمل حاليا وسيلة من وسائل تنظيم النسل بنسبة 70.7% مقابل 8.3% لم تستعمل أي وسيلة مطلقا.

وبإدخالنا لمتغير الاستشارة الطبية للزوجين حول الوسيلة التي تتناسب مع حالتهم الصحية كمتغير مستقل لمعرفة مدى تأثيره على الاستعمال الحالي لاحظنا ما يلي:

الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب مع حالتهم الصحية 77.2% منها تستعمل حاليا وسيلة من وسائل تنظيم النسل مقابل 6.2% لم تستعمل ولا وسيلة مطلقا.

أما الأسر التي لم يقيم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب مع حالتهم الصحية ف63.4% منها تستعمل حاليا مقابل 9.9% لم تستعمل أي وسيلة مطلقا.

في حين الأسر التي لم تصرح بإجابات حول الاستشارة الطبية للزوجين التي تتناسب مع حالتهم الصحية ف57.1% منها تستعمل حاليا هذه الوسائل مقابل 14.3% لا تستعمل حاليا.

ما يمكن أن نوضحه من خلال هذه المعطيات هو أن أغلب الأسر تستعمل حاليا وسيلة من وسائل تنظيم النسل مثلها أعلى نسبة الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب عن الوسيلة التي تتناسب وحالتهم الصحية، في حين الأسر التي لا تستعمل حاليا أي وسيلة فثلثها الأسر التي لم يقيم فيها الزوجين باستشارة الطبيب عن الوسيلة التي تتناسب وحالتهم الصحية. بينما الأسر التي لم تستعمل قط وسيلة لتنظيم نسلها فثلثها الأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بإجابات حول مدى استشارة الطبيب عن الوسيلة المناسبة، بالنسبة للفئة الأخيرة يرجع ذلك إلى أن نسبة منها لم ترزق بأطفال بعد بسبب حداثة زواجها.

لا يقتصر دور الطبيب والجهات الأخرى المختصة الذي يتوجه إليها الزوجين من أجل تنظيم نسلهم على وصف الوسيلة فقط، بل يجب إعلامهم وتوعيتهم بكل إيجابيات وسلبيات وسائل تنظيم النسل، حيث تعدت هذه الأخيرة إطار التحكم في النمو الديموغرافي لتصل إلى الوقاية من الأمراض المنتقلة جنسيا، كذلك تحسين صحة الأم والطفل. كل هذا يدخل ضمن الاستشارة التي يقدمها الطبيب أو الجهات المختصة.

ومن خلال استعمالنا لاختبار كاي التربيعي للاستقلالية لمعرفة مدى وجود علاقة بين المتغيرين وجدنا أن χ^2 المحسوبة تساوي 7.25 بينما بلغت قيمة χ^2 الجدولة 5.99 عند مستوى دلالة 5% ودرجة حرية 2 وعليه نرفض الفرضية الصفرية التي تقول بوجود فروق راجعة للصدفة ونقبل بالفرضية البديلة، أي الفروق الموجودة بين المتغيرين هي فروق جوهرية نابعة من العلاقة الموجودة بينهما.

جدول رقم 04: يمثل توزيع الأسر حسب استشارة الزوجين للطبيب حول الوسيلة التي تتناسب مع حالتها الصحية وسبب اختيار الوسيلة.

سبب اختيار الوسيلة الحالية		سهولة الاستعمال		مضمونة وفعالة		لا تسبب آثار جانبية		المجموع	
الاستشارة الطبية		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
استشرنا		73	41.6	73	41.6	29	16.8	175	100
لم نستشر		55	50.5	42	38.5	12	11	109	100
لم يصرحا		3	75	-	-	1	25	4	100
المجموع		131	45.5	115	39.9	42	14.6	288 ¹	100

يظهر من خلال بيانات الجدول أعلاه أن اتجاهه العام يتجه نحو الأسر التي ترى أن سبب استعمال الوسيلة الحالية يرجع بالدرجة الأولى إلى سهولة استعمالها بنسبة 45.5% مقابل 14.6% أرجعت ذلك إلى عدم تسببها بآثار جانبية.

وبإدخالنا لمتغير الاستشارة الطبية للزوجين كمتغير مستقل وربطه مع سبب اختيار الوسيلة الحالية وجدنا أن 41.6% من الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب مع حالتها الصحية أرجعت سبب اختيارها لاستعمال الوسيلة الحالية لسهولة استعمالها، وبنسبة ماثلة للتي أرجعت سبب اختيار الوسيلة الحالية إلى أنها فعالة ومضمونة مقابل 16.8% أرجعت ذلك لعدم تسببها بآثار جانبية.

في حين الأسر التي لم يقيم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب وحالتها الصحية ف50.5% أرجعت سبب اختيارها لاستعمال الوسيلة الحالية لسهولة استعمالها مقابل 11% أرجعت ذلك لعدم تسببها بآثار جانبية.

أما بالنسبة للأسر التي لم تصرح بإجابات حول الاستشارة الطبية للزوجين ومدى تناسبها مع حالتها الصحية ف75% منها أرجعت سبب اختيارها لسهولة استعمالها مقابل 25% لعدم تسببها بآثار جانبية.

يظهر من بيانات الجدول أن الأسر التي استشار فيها الزوجين الطبيب عن الحالة التي تتناسب وحالتها الصحية أرجعت سبب اختيارها لاستعمال الوسيلة الحالية لسهولة استعمالها وكونها مضمونة وفعالة في نفس الوقت، فعدم تسببها بآثار جانبية. في حين الأسر التي لم يستشر فيها الزوجين الطبيب عن الوسيلة التي تتناسب وحالتها الصحية أرجعت سبب اختيارها لاستعمال الوسيلة الحالية بالدرجة الأولى لسهولة اختيارها، وهو نفس السبب الذي رجعت إليه الأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بمدى استشارتهما للطبيب عن الوسيلة المناسبة.

فعملياً عندما نقول سهولة الاستعمال فلا شيء أسهل من أخذ حبة أقراص تنظيم النسل كل مساء من 20 إلى 22 يوم في كل دورة، لكن الأصعب أن لا ننس أخذها ولو يوماً واحداً. كذلك لا شيء أسهل عند الأطباء من وضع اللولب في مكانه، لكن الأصعب أن لا تهمل الزوجة نفسها وتقوم بفحوصات دورية كلما استدعت الظروف ذلك. كما أن وسائل تنظيم النسل يمكن أن تكون فعالة للغاية ومضمونة عندما يتم استعمالها بشكل مناسب وصحيح باتباع نصائح الطبيب وتوفير تشكيلة متنوعة منها تحول دون حدوث حمل غير مرغوب فيه، أو لتفادي الحمل

الذي يعرض الزوجة لبعض الأخطار الصحية ومدى تناسب هذه الوسيلة مع الحالة الصحية للزوجين وفيما يخص تأثير وسائل تنظيم النسل على الخصوبة اللاحقة، فيمكن القول أن كل هذه الوسائل مهما كان نوعها يمكن عكسها واسترجاع الخصوبة بعد التوقف عن الاستعمال لمدة معينة على حسب القدرة البيولوجية لكل زوجة. يتم هذا كله بفضل الاستشارة الطبية واتباع الطريقة الصحيحة في الاستعمال.

ومنه يمكننا القول أنه كلما استشار الزوجين الطبيب عن الوسيلة التي تناسب وحالتهم الصحية كلما وفقا أكثر في اختيار الوسيلة المناسبة وتبددت كل الآثار الجانبية التي ترافق الاستعمال الخاطئ لهذه الوسائل.

جدول رقم 05: يمثل توزيع الأسر حسب استشارة الزوجين للطبيب حول الوسيلة التي تناسب مع حالتهم الصحية وعدد الأطفال الأحياء

المجموع		5 طفل فأكثر		4-3 طفل		2-1 طفل		بدون أطفال		عدد الأطفال الأحياء الاستشارة الطبية
ك	%			ك	%	ك	%	ك	%	
162	100	30	18.5	43	26.5	83	51.2	6	3.7	استشرنا
131	100	20	15.3	39	29.8	62	47.3	10	7.6	لم نستشر
7	100	2	28.6	3	42.8	2	28.6	-	-	لم يصرحا
300	100	52	17.4	85	28.3	147	49	16	5.3	المجموع

من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول يظهر أن اتجاهه العام يمكن في خانة الأسر التي تراوح عدد أطفالها الحالي بين 2-1 طفل بنسبة 49% مقابل 5.3 % لم تنجب أطفالا بعد.

وبالاحتفاظ بالمتغير السابق كمتغير مستقل وربطه مع عدد الأطفال الأحياء لاحظنا ما يلي:

- الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتهم الصحية.
- 51.2 % منها تراوح عدد أطفالها الحالي بين 2-1 طفل مقابل 3.7 % لم تنجب أطفالا بعد.
- في حين الأسر التي لم يقيم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتهم الصحية ف47.3 % منها تراوح عدد أطفالها بين 2-1 طفل مقابل 7.6 % لم ترزق بأطفال بعد.
- أما الأسر التي لم تصرح بإجابات حول استشارة الزوجين للطبيب عن الوسيلة التي تناسب وحالتهم الصحية ف42.8 % تراوح عدد أطفالها الحالي بين 4-3 أطفال مقابل 28.6 % تراوح عدد أطفالها الحالي بين 2-1 طفل، وبنسبة ماثلة للتي بلغ عدد أطفالها الحالي 5 أطفال وأكثر.

تبين من خلال الجدول أعلاه أن الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتهم الصحية تراوح عدد أطفالها الحالي بين 2-1 طفل، هو نفس عدد الأطفال الحالي للأسر التي لم يقيم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة المناسبة، بينما الأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بإجابات حول مدى استشارتهما للطبيب عن الوسيلة التي تناسب مع حالتهم الصحية فتراوح عدد أطفالها بين 4-3 أطفال.

ما يمكن أن نلاحظه هنا أن معظم الأسر تراوح عدد أطفالها الحالي بين 2-1 طفل، قد يفسر ذلك بأن الأسر تقوم بتقليل عدد أطفالها من أجل التمتع بحقها للحفاظ على سلامتها وتجنب الحمل غير المرغوب فيه، وكذا الولادات المتكررة والمتقاربة التي قد تقضي على حياة الزوجة أثناء الولادة، لذلك تقوم باستعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل، كما يرجع ذلك غالبا إلى الدور الذي يقوم الطبيب من أجل توعية الزوجين بضرورة اختيار الوسيلة التي تتماشى مع حالتهم الصحية وتطبيق النصائح والإرشادات بشكل صحيح للوصول إلى نتيجة مضمونة وعدم مصادفة آثار جانبية.

وعن مدى وجود علاقة بينهما فأشارت قيمة معامل التوافق 0.10 إلى وجود توافق ضعيف بين المتغيرين؛ وبالتالي فالعلاقة بين الاستشارة الطبية وعدد الأطفال الحالي علاقة ضعيفة.

3 - الاستشارة الطبية للزوجين مع الاستعمال المستقبلي لوسائل تنظيم النسل:

جدول رقم 06: يمثل توزيع الأسر حسب استشارة الزوجين للطبيب حول الوسيلة التي تتناسب مع حالتها الصحية ونية الاستعمال مستقبلا

نية الاستعمال مستقبلا		استعمال وسيلة		عدم استعمال وسيلة		المجموع	
		ك	%	ك	%	ك	%
استشرنا	26	70.3	11	29.7	37	100	
لم نستشر	21	43.8	27	56.2	48	100	
لم يصرحا	2	66.7	1	33.3	3	100	
المجموع	49	55.7	39	44.3	88	100	

من خلال القراءة الإحصائية لهذا الجدول يظهر أن الاتجاه العام للجدول متمركز عند الأسر التي لديها النية في استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل مستقبلا بنسبة 55.7% مقابل 44.3% ليست لديها النية في الاستعمال مستقبلا. وباحتفاظنا بالمتغير السابق كمتغير مستقل وربطه مع نية الاستعمال مستقبلا وجدنا أن 70.3% من الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب وحالتها الصحية أعربت عن نيتها في استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل مستقبلا مقابل 29.7% ليست لديها نية الاستعمال مستقبلا.

أما الأسر التي لم يقيم فيها الزوجان باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تتناسب وحالتها الصحية ف56.2% منها ليست لديها النية في استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل مستقبلا مقابل 43.8% رغبت بأن تستعمل وسيلة من هذه الوسائل مستقبلا.

في حين الأسر التي لم تصرح بإجابات حول الاستشارة الطبية للزوجين ومدى تناسبها مع الوسيلة التي تتلاءم وحالتها الصحية ف66.7% أعربت عن نيتها في الاستعمال مستقبلا مقابل 33.3% ليست لديها النية في الاستعمال مستقبلا.

يلاحظ من معطيات الجدول أعلاه أن الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب عن الحالة التي تتناسب وحالتها الصحية أعربت عن نيتها في استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل مستقبلا، في حين الأسر التي لم يقيم فيها الزوجين باستشارة الطبيب ليست لديها النية في الاستعمال مستقبلا. أما بالنسبة للأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بإجابات حول مدى استشارتهما للطبيب عن الوسيلة المناسبة فأعربت عن نيتها في الاستعمال مستقبلا.

ما يمكن أن نستنتجه هنا مدى قدرة الطبيب على إقناع الزوجين بضرورة استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل لغرض تنظيم الأسرة وحمايتها باختيار الوسيلة المناسبة والتقيد بالنصائح والإرشادات باتباع الطريقة الصحيحة في الاستعمال، وعليه فكلما استشار الزوجين الطبيب عن الوسيلة التي تتناسب وحالتها كلما زادت لديهم الرغبة في استعمال هذه الوسائل مستقبلا.

وللتأكد من مدى وجود علاقة بينهما لجأنا إلى حساب اختبار كاي التربيعي للاستقلالية فوجدنا χ^2 المحسوبة تساوي 6.08 و χ^2 الجدولة 5.99 عند مستوى دلالة 5% ودرجة حرية 2 وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقول بوجود علاقة بين المتغيرين أي الفروق الموجودة بين المتغيرين فروق جوهرية ذات دلالة.

أهم النتائج:

تأثير الاستشارة الطبية على الاستعمال السابق:

لاحظنا أنه مهما بلغت درجة الاستشارة الطبية إلا وبدأت الأسر في استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل أول مرة بعد الولادة الأولى، حيث نجدها بأعلى نسبة عند الأسر التي استشار فيها الزوجين الطبيب عن الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية.

تبين أن نسبة معتبرة من الأسر فضلت بأن تكون الفترة المناسبة الفاصلة بين ولادتها هي بين 2-3 سنوات، مثلتها بأعلى نسبة الأسر التي لم يقم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية، أما بالنسبة للأسر التي فضلت بأن تكون الفترة المناسبة الفاصلة بين ولادتها هي بين 3-4 سنوات و 4-5 سنوات على التوالي فمثلتها بأعلى نسبة الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية.

تأثير الاستشارة الطبية للزوجين على الاستعمال الحالي:

أغلب الأسر تستعمل حالياً وسيلة من وسائل تنظيم النسل مثلتها أعلى نسبة الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب عن الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية، في حين الأسر التي لا تستعمل حالياً أي وسيلة فمثلتها الأسر التي لم يقم فيها الزوجين باستشارة الطبيب عن الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية، بينما الأسر التي لم تستعمل قط وسيلة لتنظيم نسلها فمثلتها الأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بإجابات حول مدى استشارة الطبيب عن الوسيلة المناسبة، بالنسبة للفئة الأخيرة يرجع ذلك إلى أن نسبة منها لم ترزق بأطفال بعد بسبب حداثة زواجها.

وجدنا أن الأسر التي استشار فيها الزوجان الطبيب عن الحالة التي تناسب وحالتها الصحية أرجعت سبب اختيارها لاستعمال الوسيلة الحالية لسهولة استعمالها وكونها مضمونة وفعالة في نفس الوقت، فعدم تسببها بآثار جانبية. في حين الأسر التي لم يستشر فيها الزوجين الطبيب عن الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية أرجعت سبب اختيارها لاستعمال الوسيلة الحالية بالدرجة الأولى لسهولة اختيارها، وهو نفس السبب الذي رجعت إليه الأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بمدى استشارتهما للطبيب عن الوسيلة المناسبة. في حين الأسر التي قام فيها الزوجان باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية تراوح عدد أطفالها الحالي بين 1-2 طفل، هو نفس عدد الأطفال الحالي للأسر التي لم يقم فيها الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة المناسبة. بينما الأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بإجابات حول مدى استشارتهما للطبيب عن الوسيلة التي تناسب مع حالتهما الصحية فتراوح عدد أطفالها بين 3-4 أطفال.

تأثير الاستشارة الطبية للزوجين على الاستعمال المستقبلي:

لاحظنا أن الأسر التي قام فيها الزوجين باستشارة الطبيب عن الحالة التي تناسب وحالتها الصحية أعربت عن نيتها في استعمال وسيلة من وسائل تنظيم النسل مستقبلاً، في حين الأسر التي لم يقم فيها الزوجين باستشارة الطبيب ليست لديها النية في الاستعمال مستقبلاً. أما بالنسبة للأسر التي لم يصرح فيها الزوجين بإجابات حول مدى استشارتهما للطبيب عن الوسيلة المناسبة فأعربت عن نيتها في الاستعمال مستقبلاً، تم استنتاج أنه مهما بلغت درجة قيام الزوجين باستشارة الطبيب حول الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية إلا وأرجعت نسبة كبيرة من الأسر سبب عدم رغبتها في الاستعمال مستقبلاً إلى الرغبة في الإنجاب، لتأتي بعدها باقي الأسباب بنسب متفاوتة فيما بينها موزعة على مؤشرات الاستشارة الطبية. أما عن الأسر التي أرجعت سبب عدم الاستعمال مستقبلاً إلى الآثار الجانبية المتفرقة لهذه الوسائل رغم استشارة الزوجين للطبيب عن الوسيلة التي تناسب وحالتها الصحية وهي بنسبة قليلة، فيرجع ذلك على الأغلب لعدم التقيد بنصائح الطبيب حول الطريقة الصحيحة في الاستعمال.

خاتمة:

يعتبر تنظيم النسل ضرورة ديموغرافية، اقتصادية، صحية، وللزوجين كل الحق في تنظيم ولاداتهما، بتقرير الحجم الأمثل لأطفالهما بما يتناسب ومستواهما الاقتصادي والاجتماعي، باعتباره لن يعيق أي توسع في الإنتاج بل على العكس من ذلك، فهو يؤدي إلى زيادة إنتاج الفرد وما يصحبه من تحسن الصحة وقوة الأفراد من جميع النواحي خاصة بالنسبة للأم التي تعتبر الفاعل الرئيسي في هذه العملية ولذا فإن أسرة ذات مستوى معيشي وثقافي وصحي جيد تخلق مجتمعا قويا من الناحية الصحية والثقافية والاجتماعية وهذا هو الهدف الذي سعى إلى تحقيقه تنظيم النسل.

التوصيات:

- عملية تنظيم النسل أصبحت ضرورية من عدة جوانب لتجنب المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأم والأسرة على السواء.
- يجب أن يتناسب عدد الأولاد في الأسر عكسيا مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة.
- الارتكاز على تنظيم النسل يزيد من فرصة الرعاية الكافية والاهتمام بالأم والطفل من إصابتهم بالأمراض وبالتالي خفض نسب الوفيات.
- بذل المجهودات من أجل التخفيض الفعلي للولادات وتجنب الحمل غير المرغوب فيه.
- التخطيط الهادف الذي يسمح بتنظيم نسل الأسرة حتى تتجنب التكاثر غير المنظم.
- نشر الوعي بوسائل تنظيم النسل من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع:

1. (ROLAND ,PRESSAT(1979). Dictionnaire démographique, Paris).
2. (العمر خليل، معن (2000). معجم علم الاجتماع، عمان: دار الشروق، الطبعة الأولى).
3. (الفار إسلام، محمد (2006). معجم علم الاجتماع، القاهرة: دار المعرفة، الطبعة الثانية).
4. (بن حدوش، عيسى (2008)، التغيرات الوظيفية في الأسرة، باتنة: مطبوعات الكتاب والحكمة، الطبعة الأولى).
5. (بوتفوشات، مصطفى (1984). العائلة الجزائرية التطور والخصائص، تر أحمد دمري، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).
6. (جلبي، علي عبد الرزاق (1995). علم اجتماع السكان، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).
7. (زكي، أحمد (1986). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان).
8. (محمد، عبد الفتاح محمد (2005). الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث).

صورة المرأة المحلية واحتياجاتها في وسائل الإعلام الإذاعية

رؤية تحليلية لاحتياجات المرأة الثقافية بإذاعة المسيلة

د/ اسعيداني سلامي (جامعة محمد يوضياف المسيلة)

دراجي عباسي (جامعة مولود معمري تيزي وزو)

ملخص:

للإعلام الجوّاري عامة والإذاعة المحلية خصوصا دور كبير في نشر الأفكار الثقافية مهما كان نوعها وتخصصها، بما في ذلك أفكار التراث الثقافي المحلي بين المستمعين محليا أو خارجا وإحساسهم أنهم أبناء ثقافة واحدة رغم تعدد المشارب الثقافية للبيئة الواحدة، وتعد أيضا وسيلة للاتصال مع العالم الخارجي سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، رسمي أو غير رسمي، وبذلك يصبح المجتمع كلها كبنية واحدة صغيرة تضمها بين ذراعيك وتستمتع إليها بأذنك فتؤدي إلى تقارب الأفكار التراثية وتقارب الثقافات وبناء القيم الثقافية موحدة المتعلقة بالبدن نفسه و بالمجتمع ذاته. لذا تأتي هذه الورقة العلمية لتوضح دور الوسيلة الإعلامية الإذاعية المحلية ممثلة أساساً في إذاعة الحضنة المحلية (المسيلة) في تلبية الاحتياجات الإعلامية الثقافية للمرأة الريفية، من خلال تحليل مضمون بعض برامجها الثقافية...

- الكلمات المفتاحية: المرأة، المجتمع المحلي، الاحتياجات، وسائل الإعلام، الإذاعة.

Résumé:

Les médias proximité en général, et la radio locale en particulier, jouent un rôle important dans la diffusion des idées culturelles de tout type et de leur spécialisation, y compris des idées de patrimoine culturel local auprès des auditeurs locaux ou à l'étranger et de leur sentiment d'appartenance à une culture malgré la multiplicité des bandes culturelles du même environnement, elle constitue également un moyen de communication avec le monde extérieur. Que ce soit de manière directe ou indirecte, formelle ou informelle, ainsi la société entière devient comme une petite structure qui est à l'écoute du public, ce qui conduit à une convergence des idées traditionnelles et à un rapprochement des cultures et à la construction de valeurs culturelles unifiées liées au même pays et à la société elle-même.

Par conséquent, cet article scientifique vient clarifier le rôle de la radio locale, représentée principalement par la radio locale el hodna (Messila) dans la satisfaction des besoins des femmes rurales en matière de médias culturels, en analysant le contenu de certains de leurs programmes culturels...

Mots-clés: femmes, communauté locale, besoins, médias, radio

مقدمة:

تعد تنمية المرأة ورعايتها العامل الأساسي في التنمية الشاملة، لأن الرعاية السليمة للمرأة تمثل الحاضر المستقر والمستقبل لأي أمة، فالمرأة تساهم في بناء التنمية المستدامة وتعد أطفال اليوم رجال المستقبل.

ويتطلب قيام المرأة بالدور المطلوب منها الاستجابة لاحتياجاتها الأساسية وخاصة منها الإعلامية، ويعتبر البحث العلمي أحد أساليب رصد هذه الاحتياجات ووضع الخطط الملائمة لتلبيتها وتجيء هذه الدراسة كنموذج تطبيقي لدراسات التخطيط والاتصال الاستراتيجي في مجال الاحتياجات وتركيزنا جاء لرصد الاحتياجات الإعلامية المختلفة للمرأة الريفية من خلال المضامين الإذاعية المحلية لإذاعة المسيلة المحلية.

كما يمثل الإعلام الإذاعي المحلي بكافة وسائله البسيطة والمركبة المباشرة منها وغير المباشرة، أداة رئيسية وأساسية في الوصول إلى المجتمع المحلي بجميع مستوياته ذات الأوضاع الخاصة والتي تختلف عن غيرها من المجتمعات داخل الدولة الواحدة أحيانا، ونظرا للقرب بين أطراف الاتصالية تبرز أهمية هذا المستوى من الاتصال في خدمة قضايا التنمية والتغير الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

وما يذكر أنّ الإذاعة تلاحق الإنسان منذ استيقاظه من نومه في الصباح حتى يأوي إلى فراشه بالليل، وتعمل بعض الإذاعات على مدار اليوم، مما يجعلنا نقول أنّ الإنسان- مهما بلغت ثقافته - لا بدّ له أن يحصل على جزء من معلوماته في ميادين المعرفة المجهولة لديه من الإذاعة.

كما تنفرد الإذاعة بين وسائل الاتصال الجماهيرية بالقدرة على سدّ احتياجات الجماهير بأساليب متنوعة، فيقدم الأغنية، والبرامج الإخبارية والدينية، الرياضية، الثقافية، الاقتصادية، التعليمية والترفيهية... والتمثيلات والبرامج الخاصة والموسيقى، والإعلانات، ويحقق عدّة وظائف كالوظائف: الإخبارية، الترفيهية، التعليمية والتوجيهية والتسويقية... كما يرسم الإطار النفسي للمستمع، ويحصر يومه، ويضعه بين علامتي تنصيص، فالبرامج الصباحية تهيب المستمع لليقظة والعمل، واستقبال يوم جديد بالتفاؤل، في حين تقدّم برامج المساء والسهرة الترفيه، وتخلق جوا يساعد على الاسترخاء والنوم.

وعلى مستوى الجزائر فقد شهدت في السنوات القليلة الماضية ازدياد ملفت في عدد الإذاعات المحلية، وما زالت دائرة اتساعها تكبر مع مرور الأيام، وهي وإن كانت بالأساس ليست جهازا إعلاميا جديدا على الساحة الإعلامية كون وجودها يعود إلى عدة عقود سالفة، إذاعات فرعية يطلق عليها أحيانا الإذاعات المحلية وأحيانا الإذاعات الجهوية وهي كثيرا ما ترتبط - حتى الساعة الإذاعية- بالإذاعة الوطنية الأم في الكثير من برامجها ومنها ما تثبت عبر الأمواج الوطنية في أوقات محددة من اليوم محددة من اليوم أو تثبت محليا خلال شبكة إرسال إقليمية تغطي منطقة محددة، بينما عرفت في الحقبة الحالية انتشارا واسعا إلى درجة بات لكل إقليم أو ولاية إذاعة محلية ثم انجازها أو هي في طور الإنجاز والدراسة.

1- إشكالية البحث:

إن المرأة الريفية في الجزائر لا يختلف وضعها عن كثير من نظيراتها في مختلف البلدان العربية وهي تشمل شرائح النساء اللاتي يقطن البدو، الريف والمناطق الصحراوية التي تضم نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري. وبصفة عامة تشير الإحصائيات إلى أن المرأة الريفية عامة وفي الريف الجزائري بصفة خاصة هي الأقل نموا اقتصاديا، تعليميا، اجتماعيا، ثقافيا ورياضيا، وإن كانت الغالبية العظمى منهن تتمتع بالنشاط الزراعي بحيث يقدر عدد العاملات في هذا الميدان بـ 399943 امرأة أي ما يعادل نسبة 16% من سكان الريف الذين يمارسون النشاط الفلاحي. (اسعيداني، 2014، ص 213)

ونظراً لأهمية المرأة الريفية وإسهاماتها المتعددة في خطط التنمية، ونظراً لعدم وجود بحوث سابقة عن احتياجاتها الإعلامية والوسائل والمضامين الإعلامية الرياضية التي تتعرض لها، تتجه هذه الورقة البحثية لبحث مدى تعرض المرأة الريفية بريف ولاية المسيلة للمضامين الإذاعية للإذاعة المحلية بالولاية، ومعرفة الاحتياجات الإعلامية الثقافية، لتكون مجالاً للتخطيط الاستراتيجي الإعلامي وتوظيف الرسالة الإعلامية لتلبية تلك الحاجيات.

وتجىء أهمية هذه الورقة البحثية لرصد احتياجات المرأة الريفية الاعلامية الرياضية تلبيةً لمجهودات الدولة للرفع من مستوى الريف والمرأة الريفية حيث انتهجت الدولة الجزائرية سياسة لتطوير المجتمع الريفي وخاصة المرأة منهم وهذا بتسطير 9000 مشروع جوارى للتنمية الريفية (خماسي 2009/2004) تهدف إلى تطوير وتحسين المستوى المعيشي والثقافي لـ 800.000 عائلة ريفية ولتطوير المرأة بصفة خاصة قامت هذه المشاريع بتنمية أعمال المرأة في مجال الزراعة والنشاطات الحرفية. (اسعيداني، 2014، ص2014)

ما سبق ذكره يظهر جلياً التساؤل التالي:

هل تمكنت إذاعة الحصنة المحلية من خلال برمجتها تلبية احتياجات المرأة الريفية الثقافية بالمسيلة؟ وهل وفقت إذاعة الحصنة في بناء استراتيجية إعلامية لتلبية هذه الاحتياجات؟

2- التساؤلات:

لتبسيط مضمون هذه الإشكالية طرحنا الأسئلة الجزئية التالية:

- فيما تتمثل مضامين وبرامج الإذاعة المحلية بالمسيلة المهتمة بقضايا المرأة الريفية؟
- ما هي الأشكال والأنواع الإذاعية التي اعتمدتها إذاعة الحصنة المحلية في تلبية احتياجات المرأة الريفية بالمسيلة؟
- ما هو مضمون الاحتياجات الإعلامية الثقافية، التي تسعى الإذاعة المحلية بالمسيلة إلى تلبيةها لإشباع رغبات المرأة الريفية بريف المسيلة؟
- هل هناك استراتيجية إعلامية محلية تعتمد عليها إذاعة الحصنة بالمسيلة لتلبية احتياجات الثقافة المرأة الريفية؟

3- تحديد الموضوع وأهدافه العلمية:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه الإذاعة المحلية (إذاعة المسيلة المحلية) في تلبية الاحتياجات الإعلامية الثقافية الخاصة بالمرأة الريفية في المجتمع المحلي، وذلك من خلال ما يلي:

- التعرف على البرامج والمضامين الإذاعية والموضوعات التي تركز عليها الإذاعة المحلية في المجتمع المحلي الخاص بالمرأة الريفية لولاية المسيلة.
- التعرف على المساحة الزمنية للبرامج والموضوعات المختلفة التي تلي احتياجات المرأة الريفية في إذاعة المسيلة.
- التعرف على التغطية الجغرافية للبرامج والموضوعات المتنوعة في إذاعة الحصنة والتي تعنى بالمرأة الريفية في ريف الولاية.
- التعرف على الشخصيات المشاركة في البرامج والمضامين الإعلامية الإذاعية والتي تلي احتياجات المرأة الريفية الثقافية بريف ولاية المسيلة.
- التعرف على خصائص جمهور النساء الريفيات من خلال تعرضهم لوسيلة الإعلام - الإذاعة المحلية- وكذا توجهات المرأة الريفية الإعلامية، ومصادر إعلامهم ومشاركاتهم الإعلامية.

4- منهج وأدوات الدراسة.

يعد هذا البحث من البحوث الاستطلاعية التي تهدف إلى اكتشاف ظاهرة معينة وإلقاء المزيد من الضوء عليها، ويعتمد على التخطيط الإحصائي في العد القياس واستخلاص المؤشرات التي يستند إليها في الاستدلال، ويستخدم في الوقت نفسه التحليل الكيفي لاستكمال جوانب الدراسة وتفسير النتائج. (الفوال، 1982، ص36)

أما منهج البحث: فنجد أنه لما كانت البحوث الاستطلاعية أو الاستكشافية تمثل الجهود الارتيازية في مجال علمي معين يجهل الباحث الكثير من طبيعة الظاهرة وكذلك عن الظواهر التي يقوم بدراستها في مجاله، فإن هذا النوع من البحوث يستلزم -من حيث تصميمه- درجة عالية من المرونة والشمول وعدم التحديد الدقيق، ذلك إن هذا النوع يستهدف الحصول على نتائج عامة أولية تزيد من معرفة الاحتمالات المتعلقة بالظاهرة التي يدرسها، ولذلك يستخدم في البحث منهج المسح، الذي يعتبر جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة من الظواهر موضوع البحث. (عبد المعز، 1984، ص63)، ويستخدم منهج المسح جمهور وسائل الإعلام، كأحد فروع منهج المسح للتعرف على سلوك الجمهور فيما يتعلق باستقبال الرسالة الإعلامية لدى مجموعات معينة م الجماهير تبعاً للهدف من إجراء المسح.

5- الخطوات المنهجية لتحديد مجتمع الدراسة الميدانية:

أ. مجتمع الدراسة الميدانية الجغرافي والبشري

تحدد مجتمع الدراسة الميدانية في الريفيات بولاية المسيلة طبقاً لكثافة حجم العينة مثل اختيار ريف واحد من دائرة الإعلام كحد أدنى والتي يمكن للمبحوث الذي وصل إليها أن يكون رأياً مستقلاً بذاته.

وتم اختيار ريف أو أكثر من بين أرياف مناطق أو كبرى دوائر ولاية المسيلة طبقاً لكثافة حجم العينة مثل اختيار ريف واحد من دائرة بوسعادة وسيدي عيسى والمسيلة، وأكثر من ريف بكل من دوائر عين الملح ودائرة المجلد وسيدي عامر وبن سرور وباقي الدوائر، لتأخذ بعين الاعتبار أن مجتمع البحث لدينا تجاوز 2000 امرأة ريفية.

ب. أهمية استخدام أسلوب العينات ومبرراته:

يزداد الاعتماد على طريقة العينة في البحوث، وإليها يرجع الفضل في اتساع حركة البحث العلمي لما تحققه من ميزات أهمها: أنها أكثر اقتصاداً في نفقات البحث وتوفيرها للجهد سواء عند جمع البيانات أو تبويبها وتوفير درجة أكبر من الدقة.

6- نوع حجم العينة:

إن اختيار العينة في الدراسات الميدانية يطرح اشكالا معقدا يقف كحاجز أساسي أما الباحثين الذين يطمحون إلى القيام بدراسات علمية محكمة، و يتمثل هذا الحاجز أساسا في عدم توفر قاعدة منهجية علمية موثوق بها على مستوى الهيئات المختلفة التي أن يعتمد عليها الباحثون في دراساتهم، لهذا نعتقد - في حدود علمنا طبعاً - قلة الدراسات العلمية التي تم الاعتماد فيها على العينات الاحتمالية، فجلها تلجأ إلى الاعتماد على العينات غير الاحتمالية للسبب سابق الذكر، وهذه الورقة العلمية التي بين أيدينا لا تخرج عن هذا الإطار.

إذن فعينة هذه الدراسة تنتمي إلى النوع غير الاحتمالي، إلا أننا حاولنا أن نجعلها ممثلة لمجتمع البحث قدر الإمكان (2009 امرأة ريفية)، وذلك باتخاذ بعض الاستراتيجيات والإجراءات المعمول بها في مثل هذا النوع من العينات وهي كما يلي:

أولاً: وعلى مستوى التمثيل الجغرافي اعتمدنا على اخذ عينة عشوائية من المداشر والقرى الريفية في كل الولاية المحددة، مراعين في ذلك كثافة تواجد المرأة الريفية، فأخذنا حصص ممثلة علمياً وعادلاً بين كل منطقة ومدى كثافة النساء الريفيات فيها، فاقتطعنا نسبة 10%، من الريفيات عن كل منطقة أو تجمع ريفي، كما يبينه الجدول التالي:

رقم	الدوائر الرئيسية بلديات- قرى - مداشر	عدد النساء الريفيات	النسبة المئوية للنساء الريفيات	العينة بأسلوب التوزيع المتناسب	
				إجمالي العينة	العينة الصافية
01	ريف دائرة عين الملح: بئر الفضة.مقيطة.لقدية.سيكران.ستارة العرض.الضلعة البيضاء.الرقيقة.الحوض.جبل بوكحيل....	320	15.92%	32	32
02	ريف دائرة بن سرور: مشول.الحرمانية.محارقة.المشيك.بني سليمان.	125	6.22%	12.5	12
03	ريف دائرة المجلد: عين الكحلة. اللويطة. ضاية البقرة. المحاقن. وجه الباطن. زافر. عين ميقاترز. حاسي الوزان. كف الطيور. الخنق	250	12.44%	25	25

04	ريف دائرة سيدي عامر: عين السبع. الخرزة. البطمات. التعاونية	154	7.66%	15.4	15
05	ريف دائرة حمام الضلعة:	120	5.97%	12	12
06	ريف دائرة أولاد دراج: أولاد هين. أولاد صوشة. لعرايب. البراكتية. عمرون. الديلم. لخلاكيل. برازفة. المعاتيق. لمهاده	134	6.66%	13.4	13
07	ريف دائرة مقرة: المالح. لمربعة. أولاد عطية. لهزال. سبلة. أولاد عيبة. واضح. أولاد زميرة. لعمايت. لقشايش...	132	6.57%	13.2	13
08	ريف دائرة الشلال: بياضة. أولاد دهم. السعيدة. سد الغاية أولاد عبد الله	169	8.41%	16.9	17
09	ريف دائرة حجيعة: أولاد مولايم. السد. نصيلات. راجح. أولاد علي. الريشة. الحجرة الصفراء. أولاد رية. أولاد معزة. سليم. بوطي السيح	110	5.47%	11	11
10	ريف دائرة الخبانة: القبوحيه. الكدية الكحلة. بير العربي. الضاية. المزدور. دير ملاط. ذراع بن يوسف. بير القلالية. برج بن ناصر	210	10.45%	21	21
11	ريف دائرة المعاضيد: الزرايف. الصاير. الغيل. الطاقية. المحصب. الخلوة. لغوانم. رشانة	145	7.21%	14.5	14
12	ريف دائرة اولاد سيدي براهيم الدعالة. عين الحنش. طواهرية. حشلاف. لعويشات. ذراع القيم. طوابلية. جنان بن عروس. بن نزوه. جعادرية. سد خرمم	140	6.96%	14	14
	المجموع	2009	100%	200.9	200

1. الإذاعات المحلية: الماهية ودواعي الإنشاء:

يرتبط مفهوم الإذاعة المحلية بمفهوم المجتمع المحلي والتنمية المجتمعية، مما يجعل تحديد مفهوم المجتمع المحلي ضرورة قبل التعرض لذلك النمط من الإذاعات.

1.1. مفهوم المجتمع المحلي والإذاعات المحلية:

لقد تعددت تعريفات الباحثين للمجتمع المحلي، نذكر منها:

المجتمع المحلي هو مجموعة من الناس تعيش في منطقة جغرافية متجاورة، نشأت بينهم علاقات اجتماعية وثقافية وعينة أدت إلى وجود مجموعة من المؤسسات والمنظمات الاجتماعية وإلى وجود أهداف اجتماعية مشتركة، وعن طريق تعاون الأفراد والجماعات يستطيعون توفير الخدمات التي تشبع احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية اللازمة لرفاهيتهم، وتشعرهم بالانتماء والولاء للمنطقة التي يعيشون فيها.

على ضوء تعريف المجتمع المحلي يمكننا تعريف الإذاعة المحلية، وهناك العديد من التعريفات أهمها:

- يعرفها يوسف مرزوق (1980) بأنها: وسيلة تعمل مع الجماهير في الأقاليم، وتستغل هذه الإذاعة في عملها كل الإمكانيات المتاحة لكل إقليم على حده، فهي تنشر الدعوة وتشرح الموضوعات الإنشائية والاجتماعية التي تخطط لها الدولة، من أجل تطوير المجتمعات المحلية، والإذاعة المحلية من أقدر الوسائل على معالجة مشاكل الناس وكيفية تفهم طرق التفكير والسلوك التي تسود الإقليم الذي تعمل فيه. (مرزوق، 1980، ص 53)
- ويعرفها بركات عبد العزيز (1984) بأنها: الإذاعة التي تستهدف عدة أقاليم جغرافية داخل الدولة على أساس تقسيم إداري أو سياسي بصرف النظر عن التجانس البيئي بين هذه الأقاليم، (بركات، 1984، ص 163)
- ويعرفها سعد لبيب (1986) بأنها: الإذاعة التي تخدم مجتمعا محددًا متناسقا من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية، وقد يكون هذا المجتمع محافظة أو عدة محافظات متقاربة تجمعهم وحدة اقتصادية وثقافية متميزة بغير اعتبار للتقسيمات الإدارية التي يصطلح عليه الحكومة في فترة زمنية معينة. (لبيب، 1986، 9)

2.1. لمحة تاريخية عن نشوء الإذاعات المحلية:

- أول من اهتم بشكل جدي بالإذاعات المحلية في الوطن العربي هو الإعلامي الكبير يحيى أبو بكر حيث واكب هذا الموضوع الحيوي طيلة ثلاثين عام، وبفضل تخصصه في مختلف مجالات الاتصال قام بتجربة ذاتية في دورين، لا يمكن أن ينفصا عن بعضهما هما دور الإذاعة ودور القارئ والمستمع والمشهد، ورغم الفوارق بين الأربعينات والخمسينات ثم الثمانينات، فقد ظل مخلصا للإذاعة.
- وفي أوائل الخمسينات شارك في تجربة مصرية-أمريكية حول تقديم الأخبار من أول إذاعة محلية هي إذاعة الإسكندرية التي بدأت البث عام 1954 حيث قارن في نفس الفترة كيف تعمل إذاعة محلية أمريكية هي إحدى إذاعات مدينة برمنجهام وبين المجتمع الذي تعمل في دائرته التي كانت تهتم بقضايا الزراعة والصناعة، كما أتيح له أن يعقد من جديد مقارنة على أسس اتصالية واقتصادية واجتماعية بالفكر العربي في مصر إزاء وظيفة الإذاعة المحلية وبين الفكر الأمريكي بعد التطورات التي مر بها نتيجة لاستماعه للإذاعات المحلية منذ أكثر من نصف قرن، حيث كان النموذج العربي مشروع إذاعة محلية في قرى مصر، بينما كان النموذج الأمريكي إلى إذاعة محلية في مدينة برستون بولاية نيوجيرسي، كما قام أيضا بمقارنة مصرية باسم ركن الريف وإذاعة فتوية متخصصة قرب مدينة شيكاكو اسمها إذاعة الفلاحين. (أبوبكر، 1984، ص 35)

- وهكذا فإن الإذاعات المحلية انتشرت بشكل واسع في العديد من الدول الأوروبية مثل بريطانيا، أمريكا، السويد، فرنسا، ألمانيا، الدول الاشتراكية-أمريكا اللاتينية، إندونيسيا، الهند وترجع فكرة الإذاعات المحلية في نشأتها إلى مبادرات من الكنيسة، وقد أصبحت لهذه المجالس إدارة تضم العديد من المنشطين في مختلف المجالات، علما أن تقرير اللجنة الدولية التي دارت في إطار اليونسكو دعت إلى تنمية المجتمع المحلي وإعطائه أولوية متقدمة بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية، علما أن التنمية القومية لا تتأكد إلا من خلال تنمية المجتمعات المحلية، بل إن التنمية في الأساس عندما طرحتها الأمم المتحدة في عقد الستينات كانت تعني تنمية المجتمعات المحلية حيث تقوم التنمية على المشاركة الشعبية في هذه المجتمعات مع السلطات الحكومية خاصة وأن الإذاعات المحلية هي الطريق الصحيح إلى خدمة أهداف التنمية، وهي الوسيلة المثلى لتحقيق ديمقراطية الإعلام أو ما يطلق عليه الحق في الاتصال، ومن هنا تأتي أهمية الإذاعات المحلية في مسيرة كبيرة من جمهور المتلقين في عصر اشتد فيه حمى المنافسة الإعلامية والاتصالية والميليميديا. (عدوان، 1994، ص 30)

3.1. أسباب انتشار الإذاعات المحلية:

لعل هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء إنشاء هذه الإذاعات أو التفكير في إنشائها في بعض الدول العربية، أولى هذه الأسباب يعود إلى الكم الإعلامي الكبير الوارد من الساء لا يخفى تأثيره على البنى التحتية أو الاجتماعية في الوطن العربي وعلى الثقافة والتراث العربيين لذا وجب المحاولة للتقليل من هذا الأثر وإيجاد بدائل عربية لمواجهة الصوت والصورة معا، الثابت علميا على المستوى العالمي ولا نعتقد أن المستمع العربي يشذ عن القاعدة المحلية بصفة خاصة وقدرتها على مواجهة الصوت والصورة معا، الثابت علميا على المستوى العالمي ولا نعتقد أن المستمع العربي يشذ عن القاعدة

رغم وجود فوارق نسبية، الثابت هو حفاظ الإذاعة على مستمعيها ولعل السر في ذلك هو هذا التنوع والتخصص الحاصل في الميدان الإذاعي، فنسبة الاستماع لم تتغير وإنما التغيير حصل في عادات الاستماع ونوع المنتج الإذاعي، ففي الولايات المتحدة أظهرت دراسات أنجزت قبل مدة، أن سبعة أشخاص من عشرة بلغوا سن الرشد فما فوق حافظوا على عادة الاستماع إلى الراديو، النقطة الثانية التي يمكن الإشارة إليها هي تلك المتعلقة بالطبيعة الجغرافية للبلدان العربية فعظمها يتمتع بأراضي شاسعة وفي عدد منها سلاسل جبلية متواصلة تمتد آلاف الكيلومترات، الأمر الذي كثيرا ما أعاق وصول الأمواج المركزية الموجهة من العواصم ومراكز الإرسال المضخم نتيجة هذه الحواجز الطبيعية وفي هذه الحالة، فإن المسألة تطرح من حيث الإمكانات والمزيد من التجهيزات لكل ما يتطلب ذلك من أموال ونفقات بينما إقامة الإذاعة المحلية سيعني من هذه الأعباء ويمكن من الالتقاط الجيد للبرامج سيما استعمال الأمواج الترددية FM. (مواقي، 1991، ص 28)

إضافة إلى ذلك فإن طول المسافات الرابطة بين مختلف المناطق والمدن العربية داخل البلد الواحد تعتبر بمثابة فضاء إعلامي هام يمكن استغلاله، فالمعروف لدى رجال الإعلام والمهتمين بميادينه أن الاستماع إلى الإذاعة والذي يبلغ في بعض الأحيان نسبة جد مرتفعة (درجة الذروة) يتم أثناء استعمال السيارة فقطع المسافات الطويلة يشجع على الاستئناس بالإذاعة كمرافق يوفر الكثير من العناء ويجلب المتعة ويربط المسافر بأخبار الوطن والعالمية وهذه النقطة بالذات تركت المستثمرين في ميدان الإعلام ينشئون ما أصطلح على تسميته بالطريق السريع للإعلام، وقد شرعت بعض الهيئات العربية في التفكير والاهتمام بالموضوع.

إن عادة الاستماع إلى الإذاعة لازالت منتشرة ومحبة لمختلف الفئات وقد تكون مصاحبة في بعض الأحيان لأداء عمل ما، وهي عادة محمودة بشرط أن لا تؤثر على مردود العمل، فيمكنك أن تلاحظ التاجر الذي لا يمنعه نشاطه التجاري من الاستماع إلى الإذاعة ويشترك أحيانا مع الزبون، وربما كان ذلك مدعاة لتبادل الآراء حول موضوع صادف ذكره من قبل الجهاز، وكذا الفلاح أيضا الذي يستغل فترة البرنامج ذات الصلة بنشاطه الفلاحي أو حتى للترفيه، ثم إن معظم الشرائع الاجتماعية داخل البوادي والصحاري أين تتزايد نسبة الأمية تجد ملاذها في ذلك الجهاز الصغير الذي يدها شفويا بما لا تستطيع عليه بواسطة القراءة والمطالعة. (مواقي، 1991، ص 29)

بينما هناك من الباحثين من يحدد عدة أسباب أخرى أدت إلى انتشار الإذاعات المحلية منها:

أ- **العمل الجغرافي:** يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل التي تؤثر على النظام الإذاعي في أية دولة، فحجم وشكل الأرض في أية منطقة أو دولة له تأثير كبير على نظامها الإذاعي. (رشتي، 2000، ص 21)

حيث لا تستطيع أحيانا الإذاعة المركزية أن تغطي كل أجزاء الدولة ولا يمكنها أيضا أن تلبي احتياجاتها.

ب- **العامل اللغوي:** حيث تعتبر اللغة أحد أهم العوامل التي تؤثر على الأنظمة الإذاعية، إذ أن تعدد اللغات واللهجات داخل الدولة الواحدة قد يشكل عائقا أمام الإذاعة في بعض الأحيان وهذا يؤكد الحاجة إلى إذاعات محلية لمخاطبة التركيبات السكانية المختلفة بلغتهم، كما هو الحال بالنسبة لسويسرا -على سبيل المثال- حيث يتحدث سكانها ثلاث لغات: الألمانية والفرنسية والإيطالية. (الحديدي وإمام علي، 2004، ص 161)

وتهدف الإذاعة المحلية منطقيا إلى تجسيد أهداف مرسومة ومدرسة، فتكثر أعدادها يحتم علينا البحث عن كيفية تأطيرها وفق مرامي ومقاصد تخدم في نهاية المطاف المجموعات المحلية والتنمية بوجهها الشامل، ويقع ذلك على عاتق المكلفين بإدارة وتنشيط الإذاعة المحلية، ومن النقاط التي تبدو لنا ذات أهمية هي تلك التي تتمثل في خلق صلة بين المستمع والمشرفين على تصريف وإدارة شؤونهم ومهما كان فإن حبل التواصل سيكون أقرب فيما لو كان بين الإذاعة المركزية والمواطن في منطقة قد تبعد بمسافات طويلة.

4.1. الإذاعات المحلية في الجزائر:

لم تعرف الجزائر قبل سنة 1990 ما يعرف بالإعلام الإذاعي المحلي، فوسائل الإعلام كانت وطنية المحتوى، مركزية الإصدار أو البث في معظمها، مع وجود استثناءات لما عرف بالإعلام الجهوي، ويخص جريدتي "النصر" و"الجمهورية" وكذا المحطات الجهوية الإذاعية والتلفزيونية

الأربعة، التي كانت موجودة على مستوى عواصم ولايات (وهران، قسنطينة، ورقلة وبشار). وقد توصل الباحثون الذين تناولوا هذه الوسائل بالدراسة إلى نتيجة واحدة مفادها أن هذه الوسائل لم تزد عن كونها لامركزية الإصدار أو البث، تحمل ذات السلبات التي تحملها وسائل الإعلام الوطنية، فهذه الوسائل كانت جهوية محلية من حيث صدورها، أو في مكان بثها، فهي مركزية المحتوى من حيث مضمونها الإعلامي الغالب. (رشتي، 2000، ص22)

أما في جانب الإذاعات المحلية فإنها لم تظهر في الجزائر في سنوات متأخرة، وذلك للعوائق القانونية والسياسية، على الرغم من وجود عدة مجتمعات محلية تميز في العادات والتقاليد واللهجات، بعد التحولات السياسية والتعديلات القانونية شهد قطاع الإعلام عدة تغيرات نحو حرية التعبير والتعددية الإعلامية التي سمحت بظهورها من جديد بداية التسعينات وذلك للتسهيلات التي خولت للإذاعة العمومية طبقا للمادة 13 قانون الإعلام، والتي سمحت باستعمال إمكانياتها وقنواتها لبث الثقافة الشعبية واللهجات المحلية، ولقد أنشأت هذه المحطات في الولايات التي تتوفر على أجهزة تقنية ومالية موروثية عن الاستعمار.

وكانت البداية من بشار، حيث انطلقت إذاعة الساور في 20 أفريل 1991 ثم تلتها البهجة في 08 ماي 1991، والواحات (ورقلة) في 09 ماي من نفس السنة، لتتوالى بعد هذا التاريخ سلسلة انطلاق المحطات الإذاعية المحلية أو الجهوية في الجزائر ليصل عددها عام 2004 إلى 29 إذاعة منها 28 إذاعة بثت برامجهما فعليا، وقد وزعت الإذاعات الأولى على طول الحدود لمواجهة المنافسة الخارجية للبلدان الشقيقة بعدها عمت على كامل التراب الوطني لتغطية الإذاعة الوطنية أمام الزخم الهائل من الإعلام الأجنبي، مما جعلها تسعى إلى تأسيس إذاعات فرعية، قائمة بذاتها لتكوين جمهور خاص بها داخل الوطن فإعلام مضاد للغزو الإعلامي الخارجي من جهة الفراغ الإعلامي الذي يعاني منه الإعلام المحلي من جهة أخرى. (تواتي، 2008، ص138)

2. إذاعة الحضنة المحلية والمرأة الريفية: الغاية وأولويات العمل الإذاعي الموجه:

يعد الإعداد والتقديم والحوار جوهر العمل الإعلامي الإذاعي، ولا بد لهذه المهام أن تقتزن برغبة العمل ومهارة الأداء وصقل التجارب، وبناء على مميزات الصحافة الإذاعية "الراديو" فإن الكتابة والقول لهذه الوسيلة الاتصالية تعتمد على الهدف من الموضوع والجمهور المستهدف ولغته وحقيقته عاداته وسلوكياته ودياناته للإجابة على أسئلة مهمة (ماذا يذيع؟ لمن يذيع؟ كيف يذيع؟ وبأي لسان أذيع؟) مع مراعاة الاختلافات والفروقات لدى الجمهور الذي يتكون من جمهور عام، وجمهور متخصص.

وتعد برامج المرأة الريفية من أولويات الاهتمام الإذاعي المحلي، وخاصة مع سنوات 2009، 2010، 2011، 2012، أين قامت الدولة بالعمل على تكثيف الجهود من أجل النهوض بالريف والمجتمع الريفي وتنميته اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا، دينيا، ترفيهيا وحتى إعلاميا، والعمل على تلبية احتياجاته الإعلامية المختلفة والمتنوعة، هذه المتغيرات تعد من أهم أولويات العمل الإذاعي المحلي في إذاعة الحضنة من أجل تطبيق البرامج التنموية للمجتمع المحلي والمجتمع الريفي على حد سواء.

من الشروط التي تولي إذاعة الحضنة اهتماماً كبيراً بها لمن يريد التطرق لمواضيع المرأة الريفية والمجتمع الريفي نحدد ما يلي:

- الإعداد الصحيح والمهني لصحفي الإذاعة للمواد المكتوبة والمذاعة، بجوانبها المختلفة لصحفية والتحريرية والفنية الدرامية.
- العمل على استعراض الإعداد الجيد في الجوانب الوثائقية والدرامية الخاصة بالريف المحلي بالمسيلة مثلاً
- استخدام الوسائط المتعددة في إعداد البرنامج والمتمثلة بالنص والصوتيات بمؤثراتها ومصادرها المختلفة والصور الرقمية من خلال الكاميرات الرقمية الخاصة وأجهزة المسح الضوئي والأرشيف الرقمي والكلمات الحية المصحوبة بالصوت بشكل يجسد التكامل بين أكثر من صورة لتوصيل الأفكار أو في التعليم والتربية والتسلية بالمجتمع الريفي والحضري.
- الاستعانة ببنك المعلومات التي تخص ريفنا، والشبكة الرقمية ممثلة بأجهزة الحاسوب.

- الكتابة بالترابط الفني والتحريري والتعبير الصوتي للعمل الإذاعي معززين في ذلك بأمثلة عديدة من الواقع الريفي وشخصيات الريف النسائية والرجالية.
- البرنامج الريفي أو الذي يلبي احتياجات الريف يتطلب في جوهره تحديدا دقيقا لمادة الحوار وحسن اختيار المشاركين والضيوف.
- وضع سيناريو الحديث للبرنامج الريفي، لكي يسير بطريقة سهلة ومقبولة ونقاش مفيد يعكس لغة المعاشرة المشتركة بين ضيوف البرنامج في ظل سيطرة محكمة لمنشط الحلقات أو الحصص على كل الخيوط وبأسلوب جذاب وممتع يترك انطباع متميز للمتابعة المستمرة والفائدة المرجوة من البرنامج.

2.3. إذاعة الحصنة المحلية والمرأة الريفية: الأهمية والاهتمام.

نالت المرأة الريفية بريف المسيلة اهتماماً كبيراً من كافة الجهود الإعلامية كافة والإذاعية على وجه الخصوص، باعتبارها من أهم شرائح المجتمع المحلي والريفي، إلا أن هذا الاهتمام لم يزل ضئيلاً (رحون، 2013)... فالمرأة الريفية وتلبية احتياجاتها الإعلامية هما حجر الزاوية في بناء المجتمعات الراقية والأمنة والمستقرة وأي خلل في حقوق المرأة الريفية يثمر نتائج سلبية تعكس نفسها على المجتمع المحلي والتنمية، والمرأة الريفية قد خطت خطوات ثابتة ونالت نصيباً من حقوقها إلا أن المرأة الريفية لازالت تعاني من هضم حقوقها لاسيما من شقيقتها المرأة الحضرية ومن المنظمات الداعمة للمرأة إذ أن البرامج والمشاريع تستهدف غالباً المرأة الحضرية فقط دون اهتمام بالمرأة الريفية، ويقع على كاهل الإعلاميين مسؤولية كبيرة في رفع الوعي المجتمعي بالمخاطر والآثار الناجمة عن مشاكل المرأة الريفية، وهذا ما عبّر عنه المخرج بالإذاعة المحلية السيد فريد رداوي قائلاً: "بالنسبة لأوضاع المرأة الريفية الجزائرية وخاصة المحلية بولاية المسيلة نجد أن هناك العديد من النجاحات والمنجزات التي تحققت للمرأة الريفية، هذه النجاحات أو المنجزات كان السبب الرئيسي فيها هو حضور المرأة الريفية الفاعل من خلال المطالبة المتكررة لتنفيذ الحقوق التي كفلها لها الدستور والقانون" (رداوي، 2013)

كما أن المرأة الريفية المحلية من خلال أدائها الفاعل في مختلف الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية أثبتت كفاءتها وقدرتها في تحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات التي اقتحمتها واستطاعت المرأة الريفية من خلال تواجدها في الساحة تلبية احتياجاتها ومطالبها، كما أن المرأة الريفية المحلية والوطنية تمكنت من اكتساب بعض حقوقها من خلال دعم المنظمات وتمكين الدولة الجزائرية للمرأة عامة والريفية بالخصوص من أخذ حقوقها والمطالبة بها بحرية كاملة دون أي قيود ورغم كل ما تحقّق من نجاح وتفوق للمرأة الجزائرية.

فالمرأة الريفية لازالت تطمح إلى تحقيق المزيد من أخذها لحقوقها فهي شريكة لأخيها الرجل الريفي في كافة المجالات خاصة الزراعة والفلاحة والتربية الحيوانية وغيرها...، فالمرأة المحلية الريفية نالت نصيباً كبيراً من حقوقها وقطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال وتمكنت من الوصول إلى بعض صنع القرار وتأمّل المرأة الريفية أن تنال جل حقوقها حتى تصبح عضوة فاعلة في العملية التنموية .

وعن المرأة الريفية وحقوقها الإعلامية يرى المخرج عبد الوهاب زواوي قائلاً: "المرأة الريفية لازالت مهضومة الحقوق الإعلامية لأنه ينظر إلى المرأة الحضرية وهناك تغييب للمرأة الريفية رغم أن المرأة الريفية تسهم بشكل كبير في الناتج القومي للبلد من خلال عملها في الزراعة ونتمنى أن تتوسع البرامج المختلفة والمشاريع لتشمل المرأة الريفية"

وعن نصيب المرأة الريفية في برامج المرأة بوسيلة الإعلام الإذاعية قالت " (فرحات، 2013): الحقيقة بالنسبة لنا كإعلام كانت لنا برامج وسوف تنبني في المستقبل البرامج التي تترجم السياسة الإعلامية لإعطائها فرصة أوسع من السابق للاهتمام والعمل على وضع خطط واستراتيجيات هادفة للترقي بالمرأة الريفية وتمكينها من خلال وسائل الإعلام ببرامج وموضوعات تهتم بقضايا المرأة الريفية لكي تنال المرأة الريفية حظها ونصيبها، وهناك توجّه قائم بتكثيف الأعمال الإعلامية من خلال الإذاعات المحلية لأنها تستطيع الوصول إلى الأماكن التي تتواجد فيها المرأة الريفية، حيث إن الإذاعات تحاكي وتخطب المرأة الريفية بلهجتها وبذلك تكون الإذاعة معبرة عن قضاياها وهمومها واحتياجاتها وسوف نعمل مستقبلاً على مزيد من الاهتمام بالمرأة بصفة عامة والمرأة الريفية بصفة خاصة ."

والإذاعة المحلية بالمسيلة تولى اهتماماً كبيراً بتدريب الإعلاميين وتنمية مهاراتهم وقدراتهم للتعاطي مع قضايا المرأة الريفية باعتبارها قضية مهمة وتستحق كامل الرعاية والاهتمام ولكون أن المرأة الريفية هي أساس المجتمع الريفي المحلي. (فرحات، 2013)

كما أن للإعلاميين دور بارز وتوعوي مهم في تقديم رسائل إعلامية مؤثرة تؤدي إلى تغيير سلوك إيجابي تجاه مشكلة قضايا ومعاونة المرأة الريفية باعتبارها حقوق شريحة هامة في المجتمع.

إن الطموحات الحقيقية لإذاعة الحضنة المحلية كثيرة ونتمنى أن نصل من خلال عملنا المستمر خاصة في جانب تلبية الاحتياجات الإعلامية المختلفة للمرأة الريفية، ونأمل إلى تأهيل الكثير من الإعلاميين ليمكنوا من إيصال رسالة إعلامية إذاعية هادفة لها بعدها العميق وتخدم قضايا المرأة الريفية وتعبر عن همومها وكيف ممكن للإعلاميين التعاطي الجاد والمسئول مع قضاياها ومعالجة مشاكلهم بكل مهنية، كما أتمنى ألا تقف أمامنا أي عوائق وأن يتحسن وضع المرأة عامة والريفية بالخصوص في بلادنا ووضع الإعلاميين باعتبار الإعلاميين هم من يستطيعون بناء رأي عام ويصورون للناس رؤيتهم ويعكسون قضاياهم وهو مهم من خلال الرسائل التوعوية في مختلف وسائل الإعلام المحلية والوطنية. (زواوي، 2013)

الجدول رقم (01): المضامين الإعلامية الإذاعية التي تلبى احتياجات الثقافية الدينية.

سؤاله: ما هي المضامين الإعلامية الإذاعية التي تراها تلبى احتياجاتك الدينية؟

الفقرة	موافق تماما (5)	موافق (4)	غير متأكد (3)	غير موافق (2)	غير موافق تماما (1)	المجموع	اختبار كا ²		
							قيمة كا ² المحسوبة	قيمة كا ² المجدولة	درجة الحرية P المعنوية
- التعريف بالتقيم الدين الإسلامي	110	85	04	01	00	200	186.84	11.070	05
	%55	42.5	%02	%0.5	%00	100%			00
	المتوسط الحسابي: 4,5200								
	الانحراف المعياري: 0,56675								
- التوعية برأي الدين الإسلامي في مختلف القضايا الحياتية	96	94	08	02	00	200	162.40	11.070	05
	%48	%47	%04	%01	%00	100%			00
	المتوسط الحسابي: 4,4200								
	الانحراف المعياري: 0,62091								
- معالجة قضايا المرأة الدينية	82	108	10	00	00	200	77.320	11.070	05
	%41	%54	%05	%00	%00	100%			00
	المتوسط الحسابي: 4,3600								
	الانحراف المعياري: 0,57625								
- التعريف برأي الشرع الإسلامي في قضايا الإرث والأحوال الشخصية	96	100	04	00	00	200	88.482	11.070	05
	%48	%50	%02	%00	%00	100%			00
	المتوسط الحسابي: 4,4600								
	الانحراف المعياري: 0,53838								

0.477	05	11.070	01.48	200	00	00	60	66	74	- التعريف	
				100%	%00	%00	%30	%33	%37	بجهود وزارة	
				المتوسط الحسابي: 4,0700							الشئون الدينية
				الانحراف المعياري: 0,81758							والأوقاف لخدمة المرأة الريفية
00	05	11.070	85.930	200	00	00	05	101	94	- التعريف	
				100%	%00	%00	%2.5	50.5	%47	بالشعائر	
				المتوسط الحسابي: 4,4450							الدينية
				الانحراف المعياري: 0,54632							والأساليب الصحيحة لممارستها
00	05	11.070	109.60	200	14	66	84	26	10	- الحث على	
				100%	% 7	%33	%42	%13	%05	حفظ القرآن	
				المتوسط الحسابي: 2,7600							الكريم وتفسير
				الانحراف المعياري: 0,94172							آياته الكريمة

يبين الجدول رقم (40) أن معظم الإجابات تتفق على أهمية المضامين الإعلامية الإذاعية التي تلبي احتياجات الثقافة الدينية ويستدل على ذلك من قيمة المتوسط للعبارات وهي تتردد ما بين موافق وموافق بشدة، ونتيجة لذلك يتضح لنا أن العبارة والتي تنص على الآتي: التعريف بالقيم الدين الإسلامي، وهي أكثر العبارات وأولهما بالترتيب في أنها أكثر العبارات تجانساً في إجابات المستقصات منهن (المرأة الريفية)، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 4,5200 وتردد بين الموافق والموافق تماماً، في حين وصل مؤشر الانحراف المعياري للعبارة أقل ما يمكن 0,62091، وتأكيداً لذلك كانت قيمة كا² المحسوبة تقدر 186.84 وذلك يعكس مدى التوافق والانسجام والتجانس بإجابات المستقصين منهن اتجاه العبارة وما تحتويه، ومن ناحية أخرى تحتل العبارة التي تنص على الآتي: التعريف برأي الشرع الإسلامي في قضايا الإرث والأحوال الشخصية المرتبة الثانية من وجهة نظر المستقصات منهن، وذلك الترتيب وفقاً لمؤشر المتوسط الحسابي والذي بلغ 4,4600 وتردد بين الموافق والموافق تماماً، في حين وصل مؤشر الانحراف المعياري للعبارة 0,53838، وكانت قيمة كا² المحسوبة تقدر 88.482 وذلك يعكس مدى التوافق والانسجام والتجانس بإجابات المستقصين منهن اتجاه العبارة وما تحتويه.

ومن ناحية أخرى تحتل العبارة التي تنص على الآتي: التعريف بالشعائر الدينية والأساليب الصحيحة لممارستها المرتبة الثالثة من وجهة نظر المستقصين منهن، وذلك الترتيب وفقاً لمؤشر المتوسط الحسابي والذي بلغ 4,4450 وتردد بين الموافق والموافق تماماً، في حين وصل مؤشر الانحراف المعياري للعبارة 0,54632، وتأكيداً لذلك كانت قيمة كا² المحسوبة تقدر بـ 85.930 وهي أكبر من الجدولة والمقدرة بـ 11.070 ما يعكس مدى التوافق والانسجام والتجانس بإجابات المستقصات منهن اتجاه العبارة وما تحتويه في حين تحتل العبارة التي تنص على ما يلي: التوعية برأي الدين الإسلامي في مختلف القضايا الحياتية المرتبة الرابعة من وجهة نظر الفئة المستقصات، وفقاً لمؤشر المتوسط الحسابي 4,4200 وتردد بين الموافق والموافق تماماً، في حين وصل مؤشر الانحراف المعياري للعبارة 0,62091، وتأكيداً لذلك كانت قيمة كا² المحسوبة تقدر بـ 162.40 ما يعكس مدى التوافق والانسجام والتجانس بإجابات المستقصات منهن اتجاه العبارة في حين تحتل العبارة التي تنص على ما يلي: الحث على حفظ القرآن الكريم وتفسير آياته الكريمة المرتبة الأخيرة من وجهة نظر المستقصات منهن، وذلك الترتيب وفقاً لمؤشر متوسط الحسابي والذي حقق أدنى نسبة له للعبارة مقارنة بباقي النسب للعبارات الأخرى حيث بلغ 2,7600 يتردد بين غير موافق تماماً وغير موافق وأعلى قيمة لانحراف معياري بلغت 0,94172، وعلى الرغم من ذلك كله يتفق ويتناسب مع المؤشر العام للبعد ككل (المضامين

الإعلامية الإذاعية التي تلبي احتياجات الدينية) والذي يتجه نحو الاتجاه الموافق الإيجابي ما يشير إلى على أهمية المضامين الإعلامية الإذاعية التي تلبي احتياجات الدينية من وجهة نظر العينة (المرأة الريفية).

جدول رقم (02): يبين المضامين الإعلامية الإذاعية التي تلبي الاحتياجات الثقافية البيئية.

سؤاله: ما هي المضامين الإعلامية الإذاعية التي تراها تلبي احتياجاتك البيئية؟

اختبار كا ²				المجموع	غير موافق تماما(1)	غير موافق (2)	غير متأكد (3)	موافق (4)	موافق تماما (5)	الفقرة	
قيمة P	درجة الحرية	قيمة كا ² المجدولة	قيمة كا ² المحسوبة								
00	08	15.507	129.40	200	00	04	16	91	89	- التعريف بمخاطر قطع الاشجار وتقليل المساحات الخضراء	
				100%	%00	%02	%08	45.5	44.5		
				المتوسط الحسابي: 4,3250							
				الانحراف المعياري: 0,70844							
00	08	15.507	137.72	200	00	01	18	81	100	- نشر الوعي والمعرفة والحقائق البيئية	
				100%	%00	%0.5	%09	40.5	%50		
				المتوسط الحسابي: 4,4000							
				الانحراف المعياري: 0,67250							
00	08	15.507	78.120	200	02	00	89	50	59	- عرض مظاهر التلوث البيئي	
				100%	%01	%00	44.5	%25	29.5		
				المتوسط الحسابي: 3,8200							
				الانحراف المعياري: 0,89533							
00	08	15.507	76.350	200	14	61	67	52	06	- التعريف بالجوانب القانونية التي تخص التعامل مع البيئة	
				100%	%07	30.5	33.5	%26	%03		
				المتوسط الحسابي: 2,8700							
				الانحراف المعياري: 0,98384							
00	08	15.507	232.65	200	02	119	50	25	04	- التعريف بالاحتباس الحراري	
				100%	%01	59.5	%25	12.5	%02		
				المتوسط الحسابي: 2,5500							
				الانحراف المعياري: 0,80044							
00	08	15.507	17.590	200	00	00	39	84	77	- توعية المرأة الريفية بأهمية البيئة	
				100%	00	%00	19.5	%42	38.5		
				المتوسط الحسابي: 4,1900							
				الانحراف المعياري: 0,73935							

00	08	15.507	67.990	200	00	00	99	89	12	- تنمية الرغبة في التمتع بالبيئة	
				100%	00	00	49.5	44.5	06		
				المتوسط الحسابي: 3,5650							
				الانحراف المعياري: 0,60631							
00	08	15.507	16.120	200	00	00	42	88	70	- معالجة السلوكيات الخاطئة في الحياة اليومية للمرأة الريفية	
				100%	%00	%00	%21	%44	%35		
				المتوسط الحسابي: 4,1400							
				الانحراف المعياري: 0,73696							
00	08	15.507	116.05	200	07	20	96	41	36	- التعريف بمجهود وزارة البيئة وتهيئة الإقليم بالمرأة الريفية	
				100%	3.5	%10	%48	20.5	%18		
				المتوسط الحسابي: 3,3950							
				الانحراف المعياري: 1,00700							
00	08	15.507	118.70	200	01	04	69	67	59	التوعية بالأثار والأضرار المترتبة على تدهور البيئة	
				100%	0.5	%02	34.5	33.5	29.5		
				المتوسط الحسابي: 3,8950							
				الانحراف المعياري: 0,87050							

بالنسبة للمضامين الإذاعية التي تلبي الاحتياجات الإعلامية البيئية للمرأة الريفية فقد سجلنا وفق ما هو مبني في الجدول أعلاه وجود فروق ذات دلالة بالنسبة لجميع الاختبارات المعبر عنها إلا في الاختبارين الخامس والسادس كما سيأتي شرحهما جيداً، ولكن تبقى تفاوتات شديدة بين كل اختبار بالنسبة للعنصر المتعلق بالتعريف بمخاطر قطع الأشجار وتقليل المساحات الخضراء، نلاحظ بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

قراءة الجدول تبين بأن المبحوثات يوافقن على وجود هذا الحاجة مع وجود نسبة قليلة من الحياد تقدر بنسبة 08.00%، وهي غير مسئولة عن الفروق، حتى الاختبار الثاني المتمثل في نشر الوعي البيئي والمعرفة والحقائق البيئية نلاحظ بأن الفروق تنخفض بين 2% المحسوبة و2% المجدولة ولكنها تبقى مرتفعة بمعنى أن موقف مفردات العينة من هذا العنصر نفسه كما في الاختبار الأول، الملاحظة الأساسية التي يمكن ذكرها هنا هي انخفاض إلى درجة الانعدام في نسبة غير الموافقين تماماً على توفر هذه الحاجة ضمن المضامين الإعلامية الموجهة للمرأة الريفية، ويمكن تفسير ذلك بقلّة التطرق لهذا الموضوع لا يحتاج إلى مستوى علمي للمبحوثات حتى يتفقهن فيه، بل يرجع إلى الحاجة للعنصر البيئي الذي يساعدهن في فهمهن للرسائل الإعلامية الخاصة بهذا العنصر إذ لا يتم استعمال مصطلحات تقنية في الغالب.

أما بالنسبة للعنصر الثالث فنلاحظ دائماً وجود فروق إحصائية ولكنها منخفضة لسبب ارتفاع محسوس لنسبة المحايد حيث بلغت نسبتهن 44.50%، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه وجود نسبة تقارب بين الموافقين والموافقين تماماً من مفردات العينة على توفر هذه الحاجة، أما البقية فهي 01% غير موافقة بخلاف العنصر السابق فإن المضامين الإعلامية المتعلقة بمظاهر التلوث البيئي، يمكن فهمها من قبل مفردات العينة ما يفسر النسبة المرتفعة بالموافقة وكذا الحياد أيضاً الناتج عن المستوى العلمي غير المناسب والذي يرجع إلى استعمال المختصين في المجال لمصطلحات تقنية علمية بحتة يتعارض والمستوى العلمي للمبحوثات، أما الفروق فإن فئة غير متأكد هي المسئولة عنها.

بالنسبة للحاجة الرابعة والمتمثلة في التعريف بالجانب القانونية التي تخص التعامل مع البيئة حيث تشير بيانات الجدول إلى فروق ذات دلالة إحصائية يمكن تفسيرها بارتفاع النسب وتقاربها بالنسبة لغير موافق وغير موافق تماماً، ما يشير إلى فروق حقيقية، ولا تعود إلى الصدفة

خاصة أن النسبة في الموقفين تقارب 31.00%، والتي تصب كلها في اتجاه عدم الموافقة، ويبقى هذا الاتجاه منطقيًا ومقبولًا، إذا لا يمكن تصر طرح قضايا القانون البيئي معاصرة في برامج ذات طابع ريفي موجه للمرأة الريفية.

بالنسبة التعريف بالاحتباس الحراري نلاحظ أيضا فروق ذات دلالة إحصائية ولكنها تتدرج نحو اتجاه عدم الموافقة بنسبة 59.50%، وهي تعكس الرهانات البيئية العالمية والوطنية وحتى المحلية المتعلقة بالريف ضمن سياسات الاستراتيجية الوطنية البيئية المتبناة من خلال مجهودات الدولة والوزارة الوصية، أما بالنسبة توعية المرأة الريفية بأهمية البيئة تنخفض فيها الفروق وتتعدى فيها الفروق ذات الدلالات الإحصائية التي تشير إلى هذه الحاجة المتعلقة توعية المرأة الريفية بأهمية البيئة مع ملاحظة أن اتجاه نحو عدم الموافقة يكاد ينعدم وعدم الفروق المبينة في الجدول مسئولة عنها فئة الموافقات والمواقفات تماما التي تقارب نسبة 38.50% و نسبة 42.00% نحو الموافقة.

بيننا نلاحظ أن الفروق تعود وترتفع بالنسبة للعنصر المتعلق بتنمية الرغبة في التمتع بالبيئة، الملاحظة العامة أن مفردات العينة يتجهون بنسبة تفوق 49% نحو المحايدة وعدم التأكد، إذ لا يمكن تصور في الأوساط ذات المستوى التعليمي المنخفض أن يفهم طرق وآليات التمتع بالبيئة وكذا استراتيجيات الفرد في التمتع بالبيئة بمعنى ذوي المستوى العلمي المنخفض تنقص فيهم ما يسمى بالحس البيئي، كما أن النظرة التقليدية للمتعة البيئية نضعها ضمن صلاحيات الخارجية عن الأسرة الريفية والرجل الريفي، كما أن هذا تصور هذا العنصر في المضامين الموجهة للمرأة الريفية قليل.

بالنسبة للعنصر المتعلق معالجة السلوكيات الخاطئة في الحياة اليومية للمرأة الريفية، فنلاحظ أيضا تساوي مستوى الفروق وهي تتجه في الغالب إلى الموافقة تماما وعدم التأكد، لأنه أساس يصعب تصور تعليم هذا النوع من المضامين السلوكية عن طريق مضامين مسموعة ومن المفهوم جدا أن يغيب هذا النوع من المضامين بالنسبة للبرامج الموجهة للمرأة الريفية.

أما بالنسبة التعريف بمجهود وزارة البيئة وهيئة الإقليم للمرأة الريفية نلاحظ أيضا ارتفاع الفروق بين استجابات العينة، حيث نلاحظ أن 48% محايدة على توفر هذا العنصر في المضامين الإعلامية، ولكنها تختلف في الشدة بين الموافقات والمواقفات بشدة نسبتهن 20.50% و 18.00% على التوالي، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار 48.00% من غير المتأكدات فإن 2% المحسوبة البعيدة جدا عن الجدولية منطقية تماما.

بيننا نلاحظ ارتفاع الفروق بالنسبة للعنصر المتعلق التوعية بالآثار والأضرار المترتبة على تدهور البيئة، فإن نفس الملاحظة التي سقناها آنفا حول تدريب المرأة الريفية بعض التوجيهات البيئية، إذ يمكن توقع تعليم وتوجيه النساء الريفيات سلوكيات بيئية تنظم حياتهن البيئية، ذات طابع علمي بيئي حتى لو كان هذا الطابع بسيط من مضمون إذاعي مسموع موجه لفئات ذات مستوى تعليمي منخفض، وبالتالي فإن استجابات المبحوثات واتجاههن نحو غير المتأكدين بنسبة 34.50% منطقية جدا، أما الفروق المسجلة فتعود إلى النسب المرتفعة بين عدم الموافقة بشدة وعدم الموافقة. من خلال ما سبق تتضح لنا أن المرأة الريفية بريف المسيلة تلبي احتياجاتها الثقافية البيئية من خلال برامج الإذاعة المحلية الحضنة.

- الاستنتاجات العامة للورقة العلمية:

- فيما يتعلق بالعلاقة بين متابعة أثر إذاعة الحضنة المحلية والاحتياجات الإعلامية المختلفة (الثقافية البيئية، الدينية) ثبت أن المتابعة ترتبط إيجابا وسلوك المرأة الريفية في اتجاه تحقيق احتياجاتها المختلفة من برامج الإذاعة المحلية.
- متابعة أثر إذاعة الحضنة المحلية ذات ارتباطيه دالة إحصائيا بالحس السليم للمرأة الريفية.
- بينت الدراسة أن درجة الوعي بتنظيم الأسرة الريفية إعلاميا ترتبط ارتباطا دالا بمتابعة أثر الإذاعة المحلية، بمعنى أن متابعات الإذاعة المحلية أكثر وعيا بقضية تنظيم وتلبية احتياجات المرأة الريفية في مجملها.

خاتمة:

من خلال هذا الفصل الميداني نجد النساء الريفيات بولاية المسيلة يعتمدن بشكل كبير جدا على الوسائل الإعلامية وخاصة منها إذاعة الحصنة المحلية لتلبيته الكثير من احتياجاتهن الإعلامية المختلفة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الصحية، البيئية والترفيهية) وإشباع رغباتهم المتعددة، كما تضاعفت اهتماماتهن المخصص للتعامل مع مخرجات برامج الإذاعة المحلية المتعددة، حتى صارت إذاعة الحصنة المحلية جزءاً من حياة المرأة الريفية بريف ولاية المسيلة، أي كانت خصائصهن الديموغرافية (السن، الجنس، وضعيتهن الاجتماعية، دخلهن، مستواه العلمي وقدراتهن أو مستواه المادي أو الثقافي والاجتماعي، ما جعل دراسة العلاقة الجدلية المتبادلة بين الإذاعة المحلية المرأة الريفية في احتواء احتياجاتهن الإعلامية المتعددة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الصحية، البيئية و الترفيهية).

- توصيات الدراسة:

في هبة الداسة نوصي بالآتي:

1. الاهتمام بترقية الحس الإعلامي الإذاعي لدى النساء الريفيات: تبين أن هناك علاقة ارتباطية إيجابية ذات دلالة احصائية بين متابعة برامج إذاعة الحصنة المحلية.
2. الاهتمام أكثر بثنائية (تأثير/تأثر) المرأة الريفية بالمضامين الإذاعية: ترتبط الدرجة الكلية للإدراك الانتقائي الإعلامي الإذاعي للمرأة الريفية بمتابعة الاذاعة المحلية الحصنة قبل وبعد تثبيت تأثير العوامل الوسيطة في التلقي (خصائص العينة الديمغرافية)، الأمر الذي يفصح عن أن هذه المتابعة أثرت في جل النساء الريفيات بريف ولاية المسيلة، وهذا دليل على تأثير وتأثر المرأة الريفية بالمسيلة وإذاعة الحصنة المحلية.
3. توطيد العلاقة بين متابعة تأثير اذاعة الحصنة المحلية والاحتياجات الاعلامية المختلفة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية الطبية، البيئية، الدينية والترفيهية) ثبت أن المتابعة ترتبط إيجابا وسلوك المرأة الريفية في اتجاه تحقيق احتياجاتها المختلفة من برامج الإذاعة المحلية.
5. متابعة تأثير إذاعة الحصنة المحلية ذات ارتباطية دالة إحصائية بالحس السليم للمرأة الريفية.
6. توصي الدراسة بزيادة درجة الوعي بتنظيم الأسرة الريفية إعلاميا ترتبط ارتباطا دالا بمتابعة تأثير الإذاعة المحلية، بمعنى أن متابعات الإذاعة المحلية أكثر وعيا بقضية تنظيم وتلبية احتياجات المرأة الريفية في مجملها.

- قائمة المراجع:

أولا: الكتب

1. جيهان رشتي (2000)، النظم الإذاعية في المجتمعات العربية، القاهرة: دراسة في الإعلام الدولي، دار الفكر العربي.
2. تواق نور الدين (2008)، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية في الجزائر، القبة: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
3. منى سعيد الحديدي وسلوى إمام علي (2004)، الإعلام والمجتمع، القاهرة: المكتبة المصرية اللبنانية.
4. سلامي اسعيداني (2014)، 1000 سؤال في الإعلام والاتصال، القبة: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
5. صلاح الفوال (1982)، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، القاهرة: مكتبة غريب.

ثانيا: المجلات العلمية والدوريات

1. سعد لبيب (1986)، الإذاعة في عصر التلفزيون والفيديو، القاهرة: مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي للدراسات الإعلامية عدد 48 يوليو سبتمبر.
2. عبد المعز عبد الرحمان (1984)، مناهج وتقنيات البحوث الاعلامية، جامعة بغداد: مجلة البحوث العدد 11، ماي.
3. يحيى أبوبكر (1984)، الإذاعات المحلية، جامعة بغداد: مجلة بحوث المستمعين والمشاهدين، العدد 04.
4. يوسف مرزوق (1980)، الإذاعة الإقليمية وتحقيق التنمية، القاهرة: مجلة الدراسات الإعلامية، المركز العربي للدراسات عدد 24.
5. نواف عدوان (1994)، أهمية الإذاعة المحلية في التنمية، جامعة القاهرة: مجلة الإذاعات العربية، العدد 63.
6. محمد الأمين مواقي (1991)، الإذاعات المحلية الفضاء الآخر، جامعة القاهرة: مجلة الإذاعات العربية، العدد 45.

ثالثا: الرسائل العلمية والاطروحات:

1. بركات عبد العزيز (19847)، التخطيط الإذاعي المحلي ودوره في التنمية، جامعة القاهرة: دراسة تحليلية على القاهرة الكبرى رسالة ماجستير.

رابعا: المقابلات العلمية

1. مقابلة مع المنتج: بوزيد رحون، منتج إذاعي، يوم 2013/12/214، على الساعة 15.30، بمقر إذاعة الحضنة المحلية
2. مقابلة مع السيد: فريد رداوي، منتج إذاعي، يوم 2013/12/14 على الساعة 15.30، بمكتبه، مقر الإذاعة المحلية بالمسيلة
3. مقابلة مع المخرجة السيدة: فايزة فرحات، مخرجة إذاعية، يوم 2013/12/07 على الساعة 14.30، بمقر الإذاعة المحلية بالمسيلة.
4. مقابلة مع المخرج السيد: عبد الوهاب زواوي، مخرج إذاعي، يوم 2013/12/21، على الساعة 15.25، بمكتبه بمقر إذاعة الحضنة

جودة الحياة لدى المرأة، دراسة مقارنة بين المرأة العاملة وغير العاملة

(دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو)

أ/ قوري ذهبية (جامعة مولود معمري تيزي وزو)

د/ بودينار ليندة (جامعة مولود معمري تيزي وزو)

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى المقارنة بين المرأة العاملة وغير العاملة في جودة الحياة وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها 44 امرأة (20 عاملة) و (24 غير عاملة) طبق عليها استبيان جودة الحياة من إعداد الباحثتان وبعد التأكد من ثباته وصدقه أسفرت النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في جودة الحياة، ومستوى جودة الحياة لدى العينتين متوسط.

الكلمات المفتاحية: جودة الحياة، المرأة العاملة، المرأة غير العاملة

Abstract

The current study aims to compare between working and non-working women in the quality of life. The study was conducted on a sample of 44 women (20 workers) and (24 non-workers). The quality of life questionnaire was applied to it by the researchers and after making sure of its stability and sincerity, the results confirmed in the absence of differences Statistical significance between working and non-working women in quality of life. The level of quality of life for the two samples is average.

Key words: quality of life, working woman, non-working woman.

إشكالية:

تمر المجتمعات في الوقت الراهن بمرحلة تطور سريع وفي جميع المجالات، حيث تولدت جراء هذا التطور حالة من الارتباك وعدم الاستقرار في النواحي السياسية، الاقتصادية وخاصة الاجتماعية، مما جعل الاستمتاع بالحياة أمر صعب المنال لكل فئات وشراخ المجتمع.

ولعل أهم شريحة في المجتمع المرأة، التي تعتبر في الوقت نفسه عميد كل أسرة، يستند عليها المجتمع لكثرة أدوارها ووظائفها فبعدما كانت عنصرا هاما لا يمكن الاستغناء عنها داخل الأسرة، أصبح الواقع اليوم يتطلب أكثر من ذلك، أين تحتم الأمر خروج المرأة إلى سوق العمل وأصبحت تنافس الرجل في كل المجالات. (سلاف مشري، 2014: 237-2015) لقد اختلفت الدراسات وتعددت الآراء بخصوص تشخيص الدوافع التي ساهمت في اشتغال المرأة وأهمية هذه الدوافع بالنسبة للمرأة العاملة، إذ لم يكن خروجها إلى العمل دون أهداف وغايات تطمح لتحقيقها دون أن ننسى الأهداف المادية التي تسعى المرأة لتحقيقها لسد العجز الأسري، فعلى الصعيد النفسي خلق متغير العمل وضعاً جديدا لها، فهي لم تعد تناضل من أجل الحق الاجتماعي والاقتصادي، وإنما أصبحت تسعى إلى التوازن النفسي والرضا عن حياتها وأدائها الوظيفي والتمتع بجودة الحياة.

لقد ظهر مفهوم جودة الحياة كأحد المؤشرات الدالة على الاهتمام برفاية الفرد في كافة المجالات حيث استعمل هذا المفهوم في البداية مكملاً لمفهوم الكم الذي كانت تسعى إليه جميع المجتمعات باعتبارها وسيلة لتحسين ظروف الحياة وتحقيق الرفاهية. (حيدر خضر سليمان، 2007: 50) ومن ثمة لم يعد النظر إلى جودة الحياة على أنها لقمة للعيش فحسب ولا غطاء للجسد، وإنما أصبح مفهوما يأخذ طابعاً طويلاً

المدى، حيث امتدت تطلعاته إلى أقصى حدود الرفاهية الاقتصادية والدعم الاجتماعي والحصول على الرعاية الصحية. أما في مجال علم النفس فجودة الحياة من المفاهيم الحديثة نسبياً، حيث ظهر كأحد الموضوعات في علم النفس الإيجابي وهو يهتم بدراسة الخصائص الإيجابية ونواحي القوة لدى الإنسان، وتعرف جودة الحياة حسب منظمة اليونسكو بأنها "مفهوم شامل يضم كل جوانب الحياة لما يدركها الأفراد وهو يتسع ليشمل الإشباع المادي للحاجيات الأساسية والإشباع المعنوي الذي يحقق التوافق النفسي للفرد عبر تحقيقه لذاته" (عبد القادر، 2005: 93، 94). ويرى "العارف بالله الغندوز" أن جودة الحياة عبارة عن الإدراك الذاتي لنوعية الحياة.

ويعد الاهتمام بجودة الحياة لدى المرأة حسب "عطاف أبو غالي" و"نظمي عودة أبو مصطفى (2011) الهدف الأسمى نحو مستقبل أفضل للأسرة التي تعتبر المؤسسة التربوية والاجتماعية لا سيما أنه مقابل هذه المرأة التي خاضت كل مجالات العمل هناك نظيرتها غير عاملة أو الماكثة بالبيت التي لديها عدة أدوار في الحياة الأسرية وعدة تصورات وسيرورات نفسية توجه أهدافها في الحياة، والتي تسعى أيضاً إلى بلوغ جودة الحياة رغم اقتصار وظيفتها داخل الأسرة، ففي هذا الإطار توصلت دراسة مبارك (د س) أن هناك فروق ذات دلالة وفق متغير العمل، أي أن شعور بجودة الحياة عند النساء العاملات هو أقل مما عند النساء غير العاملات. (مبارك دس: 753) في حين أكدت دراسة بيرى (Perry) (1996) أن النساء العاملات هن أكثر شعور بجودة الحياة من أقرانهن غير العاملات. (شيني مريم، 2014: 8)

ففي خضم هذا التناقض والآراء المختلفة حول الشعور بجودة الحياة لدى المرأة العاملة وغير العاملة، ارتأينا أن نقوم بدراسة حول جودة الحياة لدى المرأة للمقارنة بين المرأة العاملة وغير العاملة وجاءت أسئلة الدراسة كما يلي:

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النساء العاملات وغير العاملات في جودة الحياة؟
- ما مستوى جودة الحياة عند المرأة العاملة؟
- ما مستوى جودة الحياة عند المرأة غير العاملة؟

2- فرضيات الدراسة:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المرأة العاملة وغير العاملة في جودة الحياة؟
- مستوى جودة الحياة عند المرأة العاملة مرتفع.
- مستوى جودة الحياة عند المرأة غير العاملة متوسط.

3- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الكشف عن جودة الحياة لدى فئتين من النساء العاملات والماكنات في البيت وتسلط الضوء على متغير حظي باهتمام كبير في دراسات علم النفس الإيجابي ألا وهو جودة الحياة مرتبط في دراسته بالمرأة ومن جهة أخرى تكمن أهمية الدراسة في كوننا سلطنا الضوء على فئة حساسة ومهمة في المجتمع وهي المرأة التي تعتبر نصف المجتمع.

4- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى المساهمة في الكشف عن مستويات جودة الحياة لدى النساء العاملات والماكنات في البيت والمقارنة بينهما ومحاولة إظهار الأسباب والعوامل التي تقف وراء ذلك.

5- تحديد مصطلحات الدراسة إجرائياً:

جودة الحياة: هو شعور (المرأة) بالرضا والسعادة من خلال إقامة علاقات أسرية واجتماعية وتمتعها بصحة نفسية وجسدية، ويعبر عنها في الدراسة الحالية بمجموع درجات التي تتحصل عليها المرأة على فقرات الاستبيان المكون من ستة أبعاد وهي العلاقات الأسرية / العلاقات الاجتماعية / الصحة النفسية / الصحة الجسمية / الشعور بالرضا / الشعور بالسعادة..

المرأة العاملة: هي تلك المرأة التي تزاوّل نشاطاً مهنيّاً ما خارج بيتها بشكل رسمي ومنتظم وتتقاضى أجراً مقابل ذلك.

المرأة غير العاملة: هي تلك المرأة التي لا تخرج لمزاولة نشاط ما خارج بيتها.

الإجراءات المنهجية:

6-منهج الدراسة:

إن اختلاف المواضيع المدروسة يقود إلى اختلاف الوسائل المستعملة في البحث عن الهدف المرغوب، فالوسائل المستعملة في مجال البحث تستعمل وفق منهج متبع لأجل الكشف عن الحقيقة المراد الوصول إليها فالمنهج هو «الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، أو هو الطريق المؤدي إلى الغرض المطلوب على شكل طائفة من القواعد العامة المصاغة بإحكام، فهو بشكل عام فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين تكون مجهولة أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين تكون معروفة» (عمار بوحوش، 2007: 9).

وانطلاقاً من طبيعة الدراسة والبيانات المراد الحصول عليها لمعرفة جودة الحياة لدى المرأة العاملة وغير العاملة، ارتأينا أن تتبع المنهج الوصفي المقارن الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويسهم بوصفها وصفاً دقيقاً ويوضح خصائصها عن طريق جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها ومن ثم تقديم النتائج في ضوءها.

7-عينة الدراسة:

بلغت حجم عينة الدراسة 44 امرأة (24 غير عاملة) و(20 عاملة) وتم اختيارها بطريقة قصدية.

جدول رقم (01) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الحالة العائلية	تكرار المرأة العاملة	النسبة المئوية	تكرار المرأة غير العاملة	النسبة المئوية
متزوجة	15	75	20	83
ارملة	00	00	01	4
مطلقة	00	00	00	00
عزباء	05	25	03	12
المجموع	20	100	24	100

جدول رقم (02) يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى الاقتصادي

المستوى الاقتصادي	تكرار المرأة العاملة	النسبة المئوية	تكرار المرأة غير العاملة	النسبة المئوية
جيد	02	10	04	16.66
متوسط	18	90	17	70.83
ضعيف	00	00	03	12,5
المجموع	20	100	24	10003

جدول رقم (03) يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	تكرار المرأة العاملة	النسبة المئوية	تكرار المرأة غير العاملة	النسبة المئوية
ابتدائي	00	00	05	20
متوسط	00	00	12	50
ثانوي	00	0	04	16
جامعي	20	100	03	12
المجموع	20	100	24	100

8- أدوات الدراسة:

استعملنا استبيان جودة الحياة لدى المرأة ولبنائه قمنا بالخطوات التالية:

- الاطلاع على المعارف النظرية الخاص بجودة الحياة، مؤشرات وأبعاده.
- الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت جودة الحياة.
- الاعتماد واقتباس بعض البنود من مقياس أحمد حسين إبراهيم العجوري ومقياس جودة الحياة لسميرة خرموش، ولعمرية بن عمرة ومقياس الصادر من منظمة الصحة العالمية (1996) والذي ترجمه أحمد عبد الخالق (2008)

بعدها قمنا بعرض الاستبيان في صورته الأولية على 7 أساتذة من جامعة تيزي وزور، قسم علم النفس، للحكم على مدى تطابق عبارات الاستبيان من حيث محتواها للجانب الذي تقيسه، ومدى ملاءمتها لمظاهر جودة الحياة لدى المرأة.

بناءً على توجيهات الأساتذة المحكمين قمنا بحذف وتعديل بعض العبارات

محاور الاستبيان:

يتكون الاستبيان من 42 بند موزعة على 6 محاور وهي:

- العلاقات الأسرية ويتكون من 8 بند مرقمة من 1 إلى 8.
- العلاقات الاجتماعية ويتكون من 8 بنود مرقمة من 9 إلى 16.
- الصحة الجسمية ويتكون من 5 بنود مرقمة من 17 إلى 21.
- الصحة النفسية ويتكون من 11 بند مرقمة من 22 إلى 32.
- الشعور بالسعادة ويتكون من 4 بنود مرقمة من 33 إلى 36.
- الرضا عن الحياة ويتكون من 6 بنود مرقمة من 37 إلى 42

طريقة تصحيح الاستبيان:

تم إجابة المفحوص على بنود الاستبيان باختيار إجابة واحدة من ثلاثة بدائل كما يلي:

- 3 نقاط إذا كانت الإجابة غالباً
- 2 نقاط إذا كانت الإجابة أحياناً.
- نقطة واحدة إذا كانت الإجابة نادراً.

وتنعكس هذه الدرجات في حالة البنود السالبة أي من (1) إلى (3)؛ وبالتالي فالدرجة القصوى تمثل 126 والدرجة الدنيا 42.

جدول رقم (04) البنود الموجبة والسالبة لاستبيان جودة الحياة

نوع البند	أرقام البنود	المجموع
البنود الموجبة	1، 2، 3، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 20، 22، 23، 29، 30، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42	35
البنود السالبة	21، 24، 25، 26، 27، 28، 31	07

صدق المحكمين: لقد تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين (7) أساتذة من قسم علم النفس وعلوم التربية بجامعة تيزي وزو، حيث اتفق جميع المحكمين بأن العبارات تقيس ما وضعت لأجله بنسبة تتراوح بين 70% و90%.

ثبات المقياس: لحساب ثبات المقياس اعتمدنا على:

طريقة التجزئة النصفية: تم حساب ثبات المقياس باستخدام طريقة التجزئة النصفية، وقدر معامل الثبات لسبيرمان بروان (R0,95) الأساليب الإحصائية المعتمدة: نظرا لطبيعة الدراسة التي كانت استكشافية ومقارنة فقد تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية،
- المتوسط الحسابي
- اختبار (ت) (t) للفروق.

9- عرض نتائج الدراسة وتفسيرها:

1. عرض، تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الأولى:

جدول رقم (05) يبين نتائج اختبار (ت) للفروق بين العوامل وغير العوامل في جودة الحياة:

العمل	التكرار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة اختبار (ت) للفروق	مستوى الدلالة المحسوبة	مستوى الدلالة المحدولة	الدالة
العوامل	20	96.30	14.25	42	0.51	0.61	0.05	غير دالة
غير العوامل	24	94.21	12.48					

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة اختبار (ت) للفروق بين العوامل وغير العوامل في جودة الحياة تقدر ب(0.51) وبالنظر إلى مستوى الدلالة المحسوب المقدّر ب(0.61) فهو أكبر من 0.05 وعليه لا توجد فروق دالة إحصائية بين العيّنتين.

تفسير نتائج الفرضية الأولى: من النتائج الخاصة بالفرضية الأولى اتضح لنا أنليس هناك فروق بين المرأة العاملة غير العاملة في جودة الحياة وهذا إن دلّ فإنه يدل على أن المرأة الجزائرية لا تعيش فروقات كبيرة من حيث الامتيازات بين من يمارس العمل وعدم العمل، فكلهن يعشن ضغطا حياتيا، فالمرأة غير العاملة وإن استفادت من إعفائها من مسؤولية الكسب والتصرف بحرية في البيت دون أن تحتاج إلى مشاق العمل يجعل روحها المعنوية مرتفعة، إلا أنها من جهة أخرى تعاني من القلق وعدم التنفيس فعادة نجدتها محجوزة داخل البيت دون اتصالات مع الآخرين، وهي أيضا ليست مستقلة عن زوجها؛ الأمر الذي يشعرها بالقلق والتوتر وعدم تحقيق الذات. (جميع عمر، زهراوي خروقة، 2019) أما المرأة العاملة حتى إن حققت استقلالها الاقتصادي فتعدد أدوارها في نفس الوقت (أم، زوجة، عاملة)، جعلها تعاني من ضغوطات متعددة وتعيش غالبا في حالة التوتر والقلق النفسي والشعور بالدنب اتجاه أبنائها، فالمرأة العاملة تعاني من الاضطرابات النفسية كالاكتئاب، كونها مشتتة الفكر ما بين عملها وضرورة تأديته على أكمل وجه وبين أسرتها فقد أكدت دراسة سيكرت (1995) على عدم وجود أثر الرضا الوظيفي على الصحة النفسية والزوجية والاجتماعية. (صبيح، 2009: 62)

عرض، تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

جدول رقم (06) يمثل المتوسط الحسابي لجودة الحياة لدى المرأة العاملة

المتغير	المجال	المتوسط الحسابي	المستوى
جودة الحياة لدى المرأة العاملة	126-100	96.3	متوسط
	99- 71		
	70-42		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لجودة الحياة لدى المرأة العاملة (96.3) والمنحصرة في المجال (71- 99) وبالتالي فإن مستوى جودة الحياة متوسط ومنة لم تتحقق الفرضية.

تفسير نتائج الفرضية الثانية:

يمكن أن نفسر هذه النتائج على أن المرأة العاملة حتى وإن استطاعت إشباع حاجاتها الاجتماعية وإقامة علاقات صداقة في مجال العمل والشعور بنوع من الحرية في التعبير عن الذات والرضا عن إنجازاتها، إلا أنها تعاني من جانب آخر من تضارب في الأدوار الاجتماعية داخل وخارج الأسرة، فهي مضطرة للقيام بالواجبات الأسرية كزوجة وأم، فهي تعاني من عدم توفر الوقت الكافي للاهتمام بالمنزل والزوج والأبناء. لقد أشار علماء النفس إلى القلق الدائم والتوتر الذي تعانيه المرأة العاملة، الذي يترافق مع تفكيرها الدائم بضرورة إنجاز كافة الأعمال المنزلية لا سيما إن كان عندها أطفال صغار ولا يوجد من يعتنون بهم (غياب الأسرة التقليدية).

ضف إلى ذلك فالمرأة العاملة تعاني من تعب جسدي نتيجة عملها داخل وخارج المنزل، الأمر الذي يؤثر على توازنها الانفعالي والنفسي ويؤدي إلى مشاحنات مع أفراد الأسرة وينعكس الإرهاق في العمل على راحة زوجها وأبنائها. (عاجب بومدين، 2017، 7)

عرض، تحليل ومناقشة النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة:

جدول رقم (07) يمثل المتوسط الحسابي لجودة الحياة لدى المرأة غير العاملة

المتغير	المجال	المتوسط الحسابي	المستوى
جودة الحياة لدى المرأة غير العاملة	126-100	94.04	متوسط
	99- 71		
	70-42		

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي لجودة الحياة لدى المرأة غير العاملة (94.04) والمنحصرة في المجال (71- 99) وبالتالي فإن مستوى جودة الحياة متوسط ومنة تحققت الفرضية.

تفسير نتائج الفرضية الثالثة: يمكن أن نرجع تمتع المرأة غير العاملة بمستوى متوسط في جودة الحياة إلى عدم تلبية حاجاتها الاقتصادية والمادية خاصة إن كان دخل الزوج محدود، لا يستطيع تلبية كل حاجات الأسرة (القدرة الشرائية ضعيفة نتيجة غلاء المعيشة)، كما أنها تشعر بعدم الحرية فأغلبية الوقت تقضيه في البيت ترعى فيه أبناءها وزوجها وتقوم بأعمال البيت، وبذلك لا تستطيع التنفيس عن مشكلاتها، نجد أيضا المرأة غير العاملة تعاني من التبعية الاقتصادية لزوجها ربما هذا الوضع يشعرها بالذنب والحرج، فهذه الظروف المحيطة بالمرأة غير العاملة يجعلها تشعر بالقلق والتوتر وعدم الرضا.

الخلاصة: تعتبر المرأة العمود الفقري لكل بيت، فتمتعها بجودة الحياة ينعكس ذلك على كل أفراد المجتمع، والعكس صحيح؛ لذا علينا جميعا العمل على تحسين كل الظروف المحيطة بالمرأة العاملة منها وغير العاملة لأن ذلك سيساهم في ترقية المجتمع والقضاء أو بالأحرى التقليل من مختلف المشكلات خاصة الاجتماعية.

الاقتراحات:

- بناء ما توصلت إليه الدراسة الحالية يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات التالية:
- تحسين بيئة العمل حتى تشعر المرأة العاملة بالراحة النفسية والرضا الوظيفي.
- تغيير ذهنيات أفراد المجتمع حول المرأة والوقوف إلى جانبها.
- توفير مرافق رياضية وثقافية لتمكين المرأة من تفريغ انفعالاتها والترويح عن النفس.
- تخفيض الحجم الساعي للمرأة العاملة التي لديها أطفال صغار (6 ساعات يوميا فقط).
- إجراء دراسات ماثلة على شرائح أوسع.

قائمة المراجع:

1. حيدر خضر سليمان. (2007) دوافع العمل لدى المرأة العاملة، دراسة ميدانية في جامعة الموصل: مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد 4، المجلد 14.
2. سلاف مشري. (2014). جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي (دراسة تحليلية) جامعة الواد: مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 8.
3. شيخي مريم. (2014). طبيعة العمل وعلاقتها بجودة الحياة دراسة ميدانية في ظل بعض المتغيرات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، الجزائر.
4. عمر جعجع، زهراوي خروقة. (2009). جودة الصحة النفسية لدى المرأة، دراسة مقارنة بين المرأة العاملة والماكنة بالبيت، الجزائر: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 5، العدد 1.
5. عبد القادر أحمد. (2005). تحسين جودة الحياة كمنهج للحد من الإعاقة، جامعة الزقازق بحث علمي مقدم في ندوة تطوير الأداء في مجال الوقاية من الإعاقة. الجزائر.
6. عاجب بومدين (2017). الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت (دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بمدينة الأغواط)، الجزائر رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس.
7. مبارك، بضرى عناد (د، س). جودة الحياة بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات عن الزواج، جامعة دياالي: بحث منشور، مجلة كلية الأدب، العدد 99.

الواقع السياسي للمرأة الجزائرية

قراءة سوسيو تاريخية

د: بلحسين رحوي عباسية
جامعة مولود معمري - تيزي وزو

ملخص:

لقد تعددت الدراسات الاجتماعية المتعلقة بالنساء في الجزائر، وهي تكاد تنحصر في مواضيع محددة مثل: الصراع الجنسي وحرية المرأة والعمل النسوي... إلا أن البحث في خصوصيات النشاط السياسي عند المرأة الجزائرية يعتبر قليل بالمقارنة بنوعية الدراسات القائمة حولها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاهتمام بالمشاركة السياسية يكاد يكون نادرا باعتبارها مجال ضيق بالنسبة للمرأة التي قلما شاركت فيه رغم جذوره وتراثه العميق في المجتمع الجزائري؛ لذا هدفت هذه الورقة العلمية لتقديم قراءة سوسيو تاريخية لمجموعة من المعطيات النظرية ومحاوله صياغتها بشكل منهجي يعكس رؤية الباحثة لمسألة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية من خلال المسار التاريخي الطويل لنضالها السياسي ومدى فعالية ممارسة حقوقها ومشاركتها السياسية، حيث تمكنت من إنتاج علاقة بينها وبين النسق السياسي من خلال احتلالها مناصب سياسية، حيث صارت منتخبة وممثلة في المجالس الشعبية والبلدية والولائية وكذلك مشاركتها في صياغة القرارات العامة من منصب الوزارة.

Résumé:

Il y a eu de nombreuses études sociales liées aux femmes en Algérie, celles-ci sont presque confinées à des sujets spécifiques tels que: les conflits sexuels, la liberté des femmes et le travail féministe etc. Cependant, la recherche sur les spécificités de l'activité politique chez les femmes algériennes est considérée comme petite par rapport au type d'études d'une part et d'autre part, L'intérêt pour la participation politique est presque rare, car c'est un domaine étroit pour les femmes qui y ont rarement participé, malgré ses racines profondes de la société algérienne.

Par conséquent, cet article scientifique visait à présenter une lecture sociohistorique pour un ensemble de données théoriques et à essayer de le formuler de manière systématique qui reflète la vision du chercheur de la question de la participation politique des femmes algériennes à travers le long parcours historique de sa lutte politique et l'efficacité de l'exercice de ses droits et de la participation politique, où elle a pu établir une relation entre elle et le système politique à travers son occupation. Postes politiques, où elle a été élue et représentée dans les conseils populaires, municipaux et étatiques, ainsi que sa participation à l'élaboration des décisions publiques à partir de la position du ministère.

مقدمة

وجود المرأة ككائن مفكر ومنهج يرتكز أساسا على مشاركتها في الحياة العملية من اقتصاد وثقافة وسياسة وغيرها، فربط مفهوم المشاركة السياسية بالمرأة ليس له في الواقع إلا وظيفة واحدة هي إعطاء نوع من المشروعية لهذه المشاركة التي فقدت منذ فترة الأهداف الواضحة والمقنعة، فهذه الأخيرة تعتبر عملية اجتماعية سياسية تمس القاعدة العريضة من المواطنين وتلعب من خلالها المرأة دورا مهما في الحياة السياسية لمجتمعها، فهذه تتمثل في عدة أنواع: المباشرة وغير المباشرة.

فالتاريخ عرف وجود نساء في السلطة تميزن بالشجاعة والذكاء والحيلة وهزمن العدو أمثال الأوراسية الكاهنة التي عرفت بنفوذها السياسي وماتت في ساحة المعارك والسلاح بيدها، وهذا خطاب وجهته الكاهنة لقومها تبث فيهم روح التضحية وتحثهم على الثبات حيث تقول: «الفرار عار وسمة في وجه أمتي والتي قادت البربر والروم ضد العرب يجب أن تموت موت الملكات» كما رسم المفكر الجزائري مبارك الميلي صورة معبرة عن الكاهنة فقال: «وكل من ينظر إلى التاريخ بعين الحقيقة يراها درة في جسد تاريخ المرأة لما كانت عليه من حسن التدبير وشدة البأس وصدق الدفاع عن الوطن والثبات على المبدأ» (أنيسة بركات دردار، 1985: 11).

كما عرفت الجزائر قبل الإسلام الملكة تنهان بطلة قادت جيوش ضد الاستعمار بمنطقة التوارق ولعبت دورا اقتصاديا وسياسيا بالمنطقة، إذ كانت تسيطر على تجارة الذهب التي تنطلق من أفريقيا نحو المدن الشمالية المشرفة على ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث اعتقد أن ما يروى عليها في الروايات الشعبية ما هو إلا أسطورة نسجت في ذاكرة سكان المنطقة إلى حين تأكد علماء الآثار من صحة هذه المعلومات أثناء عمليات التنقيب، خاصة مع اكتشاف قبرها وبعض بقاياها وحليها الذهبية التي هي موجودة حاليا بمتحف الجزائر العاصمة (J,déjeux, 1987:47).

وفي القرن التاسع عشر عرفت الجزائر المرأة المقاومة ويذكر التاريخ لالا فاطمة نسومر التي ظهرت في قبيلة "إيليثي" سنة 1857 وقادت هذه البطلة المجاهدين في ثورة عارمة ودامت مقاومتها أربع سنوات وبعد خيانة دنيئة ألقي عليها القبض وسجنت بمنطقة بني سليمان بالقبائل الصغرى، وفي سنة 1863 توفيت لالا فاطمة نسومر عن عمر يناهز 33 سنة بعدما أصيبت بشلل في الجهة اليسرى، حيث لقبها المرشال راندو Rando بجندارك جرجرة (Tahar Oussedik, 1992:8) وبعدها في نفس الحقبة الزمنية عام 1978 ظهرت القائدة خديجة بنت بلقاسم التي كانت قائدة محاربة وهذه عينة صغيرة من البطالات الجزائريات اللواتي دخلن ساحة القتال بكل ما تحمله من معاني الحب والوفاء لبلدهن ودينهن.

إن هذه الشخصيات ليست حالات وإنما حلقات من تاريخ القيادة السياسية النسائية في الجزائر ومع بداية القرن العشرين ظهرت مجموعة من النساء في شكل نخبة تصدرن الحركة النسوية الإصلاحية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح البعض منهن يكتبن وينشرن في الصحف والمجلات ويعالجن موضوعات تخص المرأة ومشاكلها، كما انخرطن في الأحزاب السياسية والجمعيات كجمعية العلماء المسلمين وغيرها وأثناء اندلاع الثورة التحريرية خاضت المرأة ميدان النضال والجهد والاستشهاد فكانت مجاهدة وفداية ومسبلة وتحملت مختلف أنواع العذاب من أجل تحرير وطنها واستعادة كرامتها والحفاظ على شخصيتها ومقوماتها الوطنية حيث كانت مثال الشجاعة والنضال والكفاح لكل نساء العالم.

وبعد الاستقلال حتى يومنا هذا لازالت المرأة الجزائرية تناضل وتشارك في تنمية وطنها بكل قواها وكفاءاتها، رغم الأحداث والتناقضات التي عرفها المجتمع الجزائري في جميع هياكله الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية جعل نوعا ما المرأة بعيدة عن الإطار السياسي بمؤسساته ونشاطاته، ولكن في السنوات الأخيرة ومع التوجه السياسي الجديد والتحول الديمقراطي عرفت الساحة النسوية ظهور العديد من الجمعيات النسائية والثقافية والأحزاب السياسية التي انخرطت فيها بعض النساء، كما عرفت نوعا من المشاركة السياسية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للمشاركة في الانتخابات والتصويت بنفسها وحصلت على بعض المناصب الإدارية العليا ككائنة في المجالس الشعبية البلدية والولائية والوطنية وكذلك على مستوى مجلس الأمة ووزارة في مجالات مختلفة، إلى جانب الحرية الإعلامية وتنوع مصادرها وتدعيم قيم الفردية والحرية الشخصية وغيرها من الأحداث ما جعل المرأة الجزائرية تنظر للأمور بمنظار مغاير لما كانت عليه في السابق.

الإشكالية:

منذ الاستقلال إلى يومنا هذا عرف النظام السياسي الجزائري عدة تغيرات في قوانينه ونصوصه، إذا فكيف تعاملت المرأة مع هذه العملية من جهة ومع هذه التغيرات من جهة أخرى؟ فمن الصعب فهم الحد الفاصل بين المرأة والعمل السياسي من دون فهم طبيعة الحياة السياسية للمرأة الجزائرية ماضيا وحاضرا وطبيعة النمط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تنشأ فيه هذه الأخيرة. وبالتالي تحددت هذه الدراسة في ضوء التساؤلات التالية:

- ما هو واقع العمل السياسي للمرأة الجزائرية بين الماضي والحاضر؟
- ماهي درجة وعي المرأة الجزائرية بالقضايا السياسية والأحداث الوطنية؟
- ما هو مستوى مشاركة المرأة الجزائرية في العمل السياسي؟
- ما هو أثر التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي على واقع العمل السياسي النسوي؟

جاء هذا البحث ليتناول موضوع المرأة الجزائرية والعمل السياسي من خلال السيرة التاريخية لنضالها السياسي وجانب آخر يحدد العناصر التاريخية التي ساهمت في تكوين سلسلة المسار السياسي من خلال النظام الديمقراطي والتوجه السياسي الجديد للمجتمع الجزائري.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تبرز بعض الجوانب الأساسية والمتعلقة بتاريخ النضال السياسي للمرأة الجزائرية ورفع الغطاء عن بعض الشخصيات التاريخية اللواتي سجلن اسمائهن من ذهب في سجل تاريخ العمل السياسي منذ القدم هذا من جهة ومن جهة أخرى توضيح أهم القرارات والالتزامات التشريعية الصادرة عن الدولة الجزائرية الخاصة بتنفيذ المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لتقديم قراءة سوسيو تاريخية لواقع العمل السياسي للمرأة الجزائرية بين الماضي (صورة واقعية لتاريخ النضال السياسي لها) والحاضر (التعرف على التشريع القانوني الخاص بتمكينها في المجال السياسي ومدى تعزيز مشاركتها فيه).

1- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

يتضمن البحث مناقشة مفاهيم أساسية هي:

المرأة، المشاركة السياسية، الوعي السياسي، العمل السياسي، وقد تم تحديد المقصود لكل منها في ضوء أدبيات علم الاجتماع السياسي والتراث السوسيولوجي بصفة عامة.

- المرأة:

لفظة (المرأة) مشتقة من فعل (مرأ) ومصدرها المروءة وتعني كما الرجولية أو الإنسانية؛ ومن هنا (المرء) هو الإنسان، والمرأة هي (مؤنث الإنسان) وليس لكلمة (امرأة) من جمع في اللغة العربية ولذا تستخدم لفظة أخرى، هي في أصلها صفة خاصة بالمرأة دون الرجل وهي لفظة (نساء) و« نساء » و« نسوة » جمع نسي و نسوة وهي المرأة الحامل المرجو حملها (ليلي صباغ، 1975: 15).

- المرأة الجزائرية:

هي المرأة التي شاركت ولازالت تشارك في العمل السياسي منذ القدم إلى يومنا الحالي، واستطاعت أن تثبت فعاليتها الثقافية والسياسية وتحوض شتى المجالات وغيرها وتمكنت من انتاج علاقة بينها وبين النسق السياسي من خلال احتلالها مناصب سياسية ومشاركتها في صياغة القرارات العامة في الجزائر.

- المشاركة السياسية:

تعتبر عملية يلعب من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وهي تشمل النشاطات السياسية المباشرة مثل منصب سياسي أو عضوية حزب معين أو المشاركة في الانتخابات أو المناقشة في أمور عامة (محمد فايز اسعد، 102: 1983).

كما تعتبر عملية اجتماعية سياسية وترتبط بطبيعة المجتمع ونظامه السياسي وبنائه الاجتماعي، حيث يرى علماء الاجتماع السياسي أن درجات المشاركة الشعبية السياسية تتعدد ميادينها وتتراوح مستوياتها بين الأنشطة الخاصة والعامة.

- العمل السياسي:

اقتضت المرأة الميدان السياسي من بابه الواسع منذ القدم وبرزت على جميع الأصعدة فكانت القائدة والمناضلة والرئيسة والمترشحة... وغيرها من المناصب السياسية التي تقلدتها عبر الزمن، فهناك العديد من النساء الرائدات اللاتي تعملن وتكافحن من أجل تحسين وضع المرأة والمطالبة بحقوقها، في أواخر القرن العشرين عرفت مناطق عديدة من العالم أحداث سياسية واجتماعية وثقافية غيرت مجرى الحياة السياسية فيها مما أدى إلى بروز وجوه نسائية ترأسن مراكز عليا إلى جانب الاتحادات والجمعيات النسائية التي كثر عددها واتساع مجال عضويتها إلى جانب إدراك النساء أن تكاتفهن معا يضمن لهن وجودهن كقوة فاعلة في مجتمعاتهن وهكذا لعبن دورا إيجابيا في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي وتعبئة الرأي العام وبالاخص المرأة محاولين تغيير وضعها الاجتماعي والسياسي.

نقصد بالعمل السياسي للمرأة الجزائرية هو المشاركة الفعلية لها في النضال السياسي، وتنوع هذا العمل مع تطور الزمن فكانت قائدة ومناضلة ورئيسة ومترشحة وغيرها من المناصب السياسية التي تقلدتها عبر تاريخ الجزائر وفي فترة استقلالها؛ لذلك ظهرت بعض التشريعات القانونية لتحديد العمل السياسي للمرأة وأشكال المشاركة وطرق ممارستها وحقوقها وواجباتها السياسية، وذلك عن طريق التمثيل النسوي في المجالس المحلية على كافة مستوياتها، وإنشاء الأحزاب السياسية والانخراط فيها واللجان المحلية والمشاركة في الانتخابات وإبداء الرأي وحرية التعبير... وهكذا احتل العمل السياسي النسوي موقعا استراتيجيا في استراتيجية خطط التنمية العالمية.

- الوعي السياسي:

هناك الوعي الاجتماعي والوعي السياسي، فالأول يمكن الفرد من رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة ومن تحليل هذه القضايا على مستوى نظري متماسك، وأن يكون له دور اجتماعي مميز داخل المجتمع، بالإضافة إلى القدرات الخاصة التي يضيفها عليه اختصاصه المهني أو كفاءاته الفكرية والعلمية، فالوعي الاجتماعي عامل ذاتي يصبح الفرد من خلاله مثقفا حتى ولم يعرف القراءة والكتابة ومن دونه يبقى أميا حتى لو كان ذا مستوى عالي، والوعي الاجتماعي مرتبط بظاهرة المشاركة السياسية أي كلما كان لدى الأفراد وعي اجتماعي كلما زادت مشاركتهم السياسية (إيمان شومان، 1992: 378).

أما الوعي السياسي يقصد به عملية إدراك الفرد لذاته وإدراك الظروف السياسية المحيطة به وتكوين اتجاه عقلي نحو القضايا العامة للمجتمع (محمد الجوهري وآخرون، 1992: 289)؛ وهو بالتالي أي الوعي السياسي يتطلب عدة شروط أهمها: التعليم والخبرة والحرية الإعلامية بمعنى حق الفرد في الحصول على معلومات كافية عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي... لمجتمعه ومن مختلف المصادر الإعلامية وهذا كله يساعده على تنمية ثقافته البسيطة وإنتاج وعي سياسي جديد يتفق مع قابليته واهتماماته واتجاهاته الفكرية والسياسية بعيدا عن التمويه الذي يصنع الوعي الخاطئ.

2 - النضال السياسي للمرأة الجزائرية في عهد الاستعمار الفرنسي:

وقفت المرأة الجزائرية مع أخيها الرجل في وجه المستعمر الفرنسي لصده منذ أن وضع أقدامه على أرضها والكثير من الحقائق التاريخية تشهد على هذا النضال والكفاح المسلح أمثال: لالا فاطمة نسومر وخديجة بنت بلقاسم وغيرهن من المجاهدات في المناطق الجزائرية المختلفة واللواتي برزن كقوة فاعلة في معارك الجهاد وداخل صفوف الرجال، فعملهن لن يتوقف هنا وإنما كان هناك استمرار في النضال السياسي حيث

برزت مجموعة من النساء فيما بعد على شكل نخبة تصدّرن الحركة النسوية الإصلاحية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح البعض منهن يكتبن وينشرن في الصحف والمجلات ويعالجن موضوعات تخص المرأة ومشاكلها والبعض الآخر يمتحن التدريس والتمريض من بينهن السيدة "جميلة دباش" فهي من المفكرين الأوائل الذين تحدّثوا عن المرأة ومشاكلها في ذلك الوقت وكانت تترأس مجلة "الفعل" التي أسستها في سبتمبر، 1947 وهي مجلة أنثوية اجتماعية تهتم بالأدب والفن والقضايا النسوية، ولها عدة مؤلفات قصصية منها «ليل» سنة 1947 و«عزيرة» سنة 1955، فكانت السيدة جميلة دباش تضاعف من محاضراتها واتصالاتها لتلفت انتباه الكل لقضيتها الوطنية وكانت أول امرأة جزائرية تمنح لها الفرصة للمشاركة في مؤتمر عالمي حيث شاركت فيه كل نساء العالم وأقيم بباريس. (Sonia Ramzi, 1986:56) عام 1947

خلال هذه المرحلة الحاسمة والحافلة بالأحداث عملت المرأة على تحقيق وجودها بالتضال السياسي والاجتماعي وهناك العديد من النساء اللواتي أمثال جميلة دباش عملن على محاربة الاستعمار الفرنسي الذي كان يعمل على تطبيق سياسة التجهيل ونشر الأمية في أوساط الشعب الجزائري، فساهمت في الحركة الإصلاحية من خلال التنظيمات النسائية والأحزاب والجمعيات كجمعية العلماء المسلمين التي كان لها دور فعال في محاربة الجهل وتوعية المواطنين، وإلى جانب الجو السياسي الذي كان سائدا في تلك الفترة وتطور الحركات النسائية في بلدان المشرق العربي كل هذا دفع بها لتطالب بحقوق وطنها في الاستقلال وذلك عن طريق بعض المنظمات النسائية التي ظهرت قبل اندلاع الثورة التحريرية وأهمها ما يلي:

3-1- الاتحاد الفرنسي الإسلامي لنساء الجزائر: هو عبارة عن هيئة تضم النساء الأوروبيات والنساء المسلمات اللواتي يعتبرن أكثر تفوقا من الناحية الفكرية، وهذا التنظيم هو وجه التقارب بينهن، والمعروف أن المنخرطات المسلمات فيه يتمتعن بالحماية والرعاية من طرف الحكومة الفرنسية وكانت من بين الأعمال الخيرية "لهذا الاتحاد فتح مركز صحي يفتح بعد الظهر من كل يوم ويقدم الخدمات إلى النساء والفتيات المقبلات عليه وهذا فيما بين سنوات 1944 و 1947 وكانت لهذا التنظيم نشاطات ثقافية كتتنظيم محاضرات فكرية وأسواق خيرية، وقد وصل مجموع النساء المنخرطات فيه إلى (36) ستة وثلاثون امرأة" (سعدو حورية، 1995/1994: 51). ومنه يتضح أن المرأة الجزائرية حاولت بشتى الطرق لتقديم يد المساعدة لأختها والعمل على توعيتها وتعليمها وإنقاذها من الجهل والحرمان التي كانت تعيشه من خلال الأعمال الخيرية والتوعوية، فرغم قلة عدد منخرطيه لأنه كان يجمع الجزائريات بالأوربيات.

3-2- اتحاد النساء الجزائريات: كان يعمل تحت إشراف الحزب الشيوعي الجزائري إلا أنه لم يلق الإقبال الكبير لأن جل عناصره هم من الفرنسيين وقد استقر هذا التنظيم نظريا إلى عام 1955 حيث انحَلّ نهائيا وذلك في 13 سبتمبر بعد عشرة أشهر من انطلاق ثورة نوفمبر 1954. وكانت لهذا الاتحاد جريدة تسمى "نساء الجزائر" كانت تنادي جميع النساء الجزائريات من كل المستويات ومن كل مناطق البلاد للتضامن مع النساء الفرنسيات، كما كانت تنادي بالتساوي والعدالة بين كل نساء العالم وبالضبط بالنسبة للنساء المسلمات (سعدو حورية، 1995/1994: 52)، رغم أنه يعتبر محاولة أخرى لتوعية المرأة الجزائرية إلا أنه لم يستمر طويلا لأنه كان ينادي للتضامن مع النساء الفرنسيات والتساوي معهن، فأغراضه كانت مخالفة لمطالب الشعب الجزائري بما فيها المرأة التي كالتحت من أجل المحافظة على شخصيتها ومقوماتها الوطنية.

3-3- جمعية النساء المسلمات الجزائريات: عناصرها البشرية من الوطنيات أنشأ هذا التنظيم في جويلية 1947 بقيادة السيدة جميلة دباش وكان تحت الإشراف السياسي للحركة من أجل انتصار الحريات إلا أن هذه الجمعية انحلت في أول نوفمبر 1954، وهي التي تحولت فيما بعد إلى لجنة للعمل بقيادة السيدة: مامية شنتوف وقد تولت الأمانة العامة فيها السيدة نفيسة حمود وكانت تقومان بالتنظيم السياسي والتنسيق في ناحية الغرب وهران تلمسان (سعدو حورية، 1995/1994: 53)، هذه الجمعية مخالفة للجمعيات السابقة لأنها كانت تضم النساء المسلمات الجزائريات وتحت إشراف قيادة جزائرية مناضلة كالسيدة جميلة دباش وكانت أهداف الجمعية واضحة وذات طابع أخلاقي نضالي واضحة تلي مطالب كل الجزائريات من توعية وتعليم ومحاربة الجهل والأمية في أوساط الشعب الجزائري بالخصوص المرأة، وتقديم يد المساعدة لها وتوعيتها بقضيتها والمساهمة في التكوين السياسي لها وإعانة عائلات المناضلين السياسيين المعتقلين "وفي نفس السنة أصدر القرار التالي من طرف الجمعية وهو أن" النساء المسلمات أصلا يتمتعن بحق الانتخاب ولكن هذا القرار انتظر حتى سنة 1958 وطبق في عز الثورة، وبالتالي شاركت المرأة الجزائرية في الانتخابات لأول مرة، وفي أبريل 1953 انعقد المؤتمر الوطني الثاني لحركة الانتصار والحريات الديمقراطية وركز كثيرا على قضايا المرأة كاعتراف بوضعيتها وبمشاركتها في النضال السياسي (Zakia Daoud, 1993:137)

من ضمن أعمال الجمعية ظاهريا مساعدة الأسر المعوزة وغيرها من الأعمال الخيرية بينما كان عملها الحقيقي هو التكوين السياسي للنساء وقد كانت تستعمل في بعض الأحيان الغرف المسرحية لأجل ذلك في العاصمة بقاعة السينما، وكذلك في وهران وتلمسان عندما تتوفر أماكن العرض الساتحة بذلك، وكانت جل العروض تدور حول قضية الاستقلال الوطني كما كانت العضوات تغتنمن فرص التجمعات النسائية في الأفراح على اختلافها من أجل تناول الكلمة والتذكير ثم الإلحاح على ضرورة العمل لتحقيق استقلال الجزائر (تصريحات مجاهدة)، وجمعية النساء الجزائريات هذه لم تطرح في برنامجها أي مطالب نسائية ولم تطرح في أي مناسبة قضية ترقية المرأة وإنما كان اهتمامها فقط ضمن الاهتمام العام للشعب الجزائري وهو استرجاع حريته وكان لتأسيس اتحاد النساء الجزائريات الذي كان تحت اسم جمعية النساء المسلمات الجزائريات له تأثير كبير جدا في أوساط المرأة لأن وجوده تجسدت فكرة التنظيم النسوي، حيث تزايد الاشتراك به خاصة ما بين سنة 1947 و 1951 وانتقل عدد المنخرطات به من 10.000 إلى 15.000 منخرطة. (Zakia Daoud, 1993:38)

ومن بين الأعضاء البارزين في هذه الجمعية نذكر: السيدة مامية شنتوف (قابلة)، ونفسية حمود (طالبة في الطب)، سليمة بن حفاف والسيدة بن عصمان وباية نوار وباية عراب والسيدة شرشالي والسيدة بومعزة علاوة، وتعتبر هؤلاء المناضلات مثالا تقتدي به الفتاة الجزائرية، وقد أعطت هؤلاء النساء الأوائل في المنظمات والأحزاب صورة مرضية عن المرأة المتقدمة التي يفتخر بها المجتمع الجزائري في ذلك العهد (أنيسة بركات درار، 1985: 23)، فمن خلال هذه المنظمات والجمعيات حاولت المناضلة الجزائرية نشر الوعي في أوساط النساء الجزائريات وتقدم لهن مختلف المساعدات لتخفيف من حدة الجهل والأمية التي كانت منتشرة آنذاك، فعملن جاهدات لتوعيتهن بقضيتهن الأساسية وهي تحرير الجزائر.

4-النضال السياسي للمرأة أثناء الثورة التحريرية:

لقد ظلت المرأة الجزائرية حبيسة مجالها الضيق حتى فترة الأربعينات رغم الجهود التي بذلت من طرف بعض النساء من خلال المنظمات والجمعيات النسوية وبالإضافة إلى مطالبة بعض المفكرين الجزائريين بتعليم الفتاة وضرورة القيام بوضعها وتثقيفها حتى تستطيع مواجهة العدو الذي حاول استعمال كل ما في وسعه لمحو الشخصية الجزائرية مستغلا بذلك الوضع المتدني للمرأة الجزائرية بالخصوص الحركة الإصلاحية والسياسية آنذاك، بما فيها كل الجمعيات والأحزاب الوطنية التي ظهرت قبل الثورة والتي يعود لها الفضل الكبير في توعية العائلة الجزائرية سياسيا وبما فيها المرأة التي تأثرت بالجو السياسي السائد تلك الفترة، فالحديث الذي كان يدور بين أفراد العائلة عن الحركة الوطنية قد أبقى أثرا عميقا في ذهن النساء المناضلات فلقد تأثرن بالنشاط السياسي للأب أو الأخ... إلخ، حيث تقول فاطمة الزهراء ساي في بحثها حول النساء وحرب التحرير الوطني بأن "تأثير الآباء المناضلين في بعض الحالات أدى إلى إنتاج أفعال مباشرة بما أن بعض النساء ناضلن قبل 1954 في الأحزاب السياسية وجمعية العلماء المسلمين وغيرها وخاصة اللواتي كان لهن مستوى تعليمي معين ويقطن بالمدن (Fatima Zohra Say, 1989:44).

أي أن النضال السياسي للآباء أو الإخوة أو الأعمام كان له تأثير كبير عند بعض النساء المناضلات اللواتي أردن تفجير طاقتهن من ذلك الصَّغَط المتوتر والكبت التي كانت تضيق منه سنين طويلة وتريد البرهنة عن وعيها بقضيتها وكفاءتها وإثبات جدارتها للقيام برسالتها التضالية على أكمل وجه، إن التحضير الذي تلقته المرأة الجزائرية قبل الثورة من العائلة والمدرسة والاحتكاك بالفرنسيات ساعدها على اكتساب أفكار جديدة ونمى داخلها وعي قومي سياسي أخرجها من مجالها الضيق الذي كانت تعاني منه، فكانت مهمة المناضلات آنذاك هو إرساء قواعد التنظيم للنساء في المدينة بتكوين نظام سياسي نسائي مشكل من خلايا وأقسام وأفواج لتعبئة الجماهير النسائية وإعدادها للمشاركة في الكفاح، حيث أنشأت الخلية الأولى للمرأة في الجزائر العاصمة" ومع نهاية سنة 1946 أصبح عددها خمس خلايا، وكانت هذه الخلايا والجمعيات تهتم بشؤون العائلات المحرومة وأسر الشهداء والمناضلين وتقدم لهم المساعدات، فلقد شاركت المرأة الجزائرية في النضال السياسي بكل جدارة (Zakia Daoud, 1993:37)

واستحقاقاً ومنذ صغر سنها، حيث تقول جميلة عمران في بحثها المرأة الجزائرية وحرب التحرير 1954-1962 بأن نساء تركن بيوتهن وعائلاتهن للالتحاق بالمقاومة، رأين أنهن صغار في السن: 51% منهن لا يتجاوز العشرين سنة، 85% عمرهن أقل من 30 سنة (عبد القادر جغلول، 1983: 135). فالغاية الحقيقية من نضالها هو إيقاظ الوعي السياسي القومي لدى الإناث للمساهمة في معركة التحرير وحينذاك كان

التعليم هو المنقذ الوحيد من التخلف والجهل، الذي ساعدها على إدراك أن العمل السياسي هو السبيل الوحيد لتحريرها من قيود المستعمر ويفتح إمكانيات مستقبلية أمامها.

هناك عدة شخصيات نسائية لعبت دورا كبيرا في ذلك الوقت داخل الاتحاد الوطني وكان لها دورا فريدا خلال الثورة التحريرية الكبرى ولذلك سوف نلقي الضوء على بعض الأسماء التي خلدت اسمها في سجل التاريخ منها:

- السيدة ليلى بن ذياب: وكانت أول امرأة تنشر مقالات في جريدة البصائر لتعالج مواضيع وهموم المرأة اليومية وكذلك اهتمت بالأدب النسوي.
- السيدة زهور ونيسي: لقد عالجت قضايا نسائية كثيرة في تلك الفترة وكانت مدرّسة وعضوة في الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات وبعد الاستقلال انتخبت نائبة في المجلس الشعبي الوطني وعينت وزيرة التربية الوطنية.
- السيدة شامة الزمورية: من بلدة زمورة ولاية برج بوعريج وهي امرأة مارست العمل الإصلاحي في إطار الحركة الوطنية الجزائرية سنوات طويلة تعود إلى عقد الثلاثينات، وكانت منخرطة في حزب الشعب الجزائري وعملت كعضوة في جمعية العلماء المسلمين.
- السيد دزيرية (جزائرية): التي عاشت بمدينة تلمسان وانخرطت في خلايا حزب الشعب الجزائري وتبنت أفكار الاستقلالية والمتشددة اتجاه الاستعمار وتحملت لتطوير أوضاع المرأة الجزائرية عن طريق التعليم والتثقيف، ومحاربة التقاليد البالية.
- السيدة رشيدة الإبراهيمي: وقد ورثت فكرة الإصلاح عن والدها الشيخ أحمد الإبراهيمي وتخصصت في تعليم البنات وتثقيف وتوعية النساء المتقدمات في السن.
- السيدة أمينة زعنان: خريجة مدرسة الفلاح بوهران خلال عقد الأربعينات وعملت كمدرسة وسجنت خلال الثورة التحريرية (بلقاسم بن عبد الله، 1993: 12).

5 - النشاط السياسي عند المرأة الجزائرية بعد الاستقلال:

لقد برهنت المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية الكبرى على استعدادها للتضحية والكفاح بشجاعة وقوة من أجل استرجاع حرية وطنها والحفاظ على شخصيتها ومقومات هويتها الوطنية وطالما حامت بتشديد مجتمع جديد بعيد عن المستعمر الباغض، ولهذا كان على الثورة أن تستجيب لتطلعاتها وذلك بتوفير كل الشروط الضرورية لترقيتها وتحسين وضعيتها التي طالما عانت منها في فترة الاستعمار، فكان الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات إحدى المنظمات الجماهيرية التي من خلاله تحقق الثورة أهدافها في إدماج المرأة في مسيرتها الوطنية.

5-1- الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات: أنشأ هذا الاتحاد مباشرة بعد الاستقلال وذلك في 19 جانفي من سنة 1963، بحيث انتظمت

ندوة وطنية جمعت حوالي خمسة وسبعون (75) منظمة من مختلف مناطق الجمهورية، فهو منظمة جماهيرية امتداد طبيعي لحزب جبهة التحرير الوطني فكل نشاطاته الثقافية والاقتصادية والاجتماعية مخططة ومراقبة من طرف الحزب (سعدو حورية، 1994/1995: 94)، أي كان يعمل وفقا لما جاء في الميثاق الوطني وطبقا للتوجيهات والمبادئ الوطنية مساهما بذلك في بناء مجتمع اشتراكي تسوده العدالة الاجتماعية، وكانت مهمته الأساسية هو الاتصال بجميع المنظمات الجماهيرية الأخرى لجمع شمل كل النساء الجزائرية ورفع قدراتهن على التنظيم والتعبئة حتى تتمكن من الوصول إلى أعلى المراكز وتساهمن في عملية البناء والتشييد داخل المجتمع الاشتراكي وكذلك إدماجهن ومشاركتهن في السلطة السياسية على مختلف المستويات سواء أكان في الحزب أو داخل منظماته الجماهيرية والاهتمام بالمرأة الريفية والأمية لجعلها عنصرا واعيا لإنجاح مجتمعا، فهذا ما كان ينادي آنذاك.

فعمل المرأة يجب أن يركز على تدعيم الثورة الاشتراكية من خلال المجلس الوطني للاتحاد العام للنساء الجزائريات وبلوغ هذه الأهداف ينبغي على الاتحاد أن يقوم بعمل دائم في مجال التوعية والتربية والتكوين، "ولكن عوامل كثيرة حالت دون ذلك بحيث اقتصر نشاطه لمدة طويلة على المدن الكبرى وخاصة العاصمة، فلم يتمكن من الانتشار في المدن المتوسطة والصغيرة والأرياف، فأعماله كانت تندرج في إطار الأعمال الخيرية حيث توزع فيه الهدايا على أبناء الشهداء والمرضى بمثابة 8 مارس (سعدو حورية، 1994/1995: 95)، حيث تقول فاطمة الزهراء ساي: أن الاتحاد الوطني للمرأة الجزائرية يشبه مؤسسة خيرية أكثر مما يشبه منظمة جماهيرية أضف إلى ذلك أننا لم نكن نسمع به إلا

بمناسبة مؤتمراته أو احتفالاته (فاطمة الزهراء ساي، 1983: 155)، فقام هذا الاتحاد بالدور الذي كان مكلفا به من طرف السلطة وهو إبقاء النساء في دورهن التقليدي وفي جو محدود محصورا في نطاق العائلة حيث لا تلعب سوى دورا ثانويا بالإضافة إلى دعمها ومساندتها للسلطة، حيث صرحت إحدى المسؤولات المنظمة لإحدى صحفيات الجمهورية قائلة: «صلاحيات الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات يجب أن تكون اجتماعية قبل كل شيء تربية النساء ومساعدتهن على حل مشاكلهن العائلية واسترداد الفتيات العاطلات عن العمل عندما يتم ذلك يمكننا التفكير بتأسيس المرأة» (فاطمة الزهراء ساي، 1983: 156)، فهذه المنظمة لم تلعب دورها كما ينبغي وهذا راجع إلى عدة عوامل متمثلة فيما يلي:

- إنها لم تنتخب ديمقراطيا وأن أعضائها ابتداء من المسؤولين إلى القاعدة اختيروا من طرف حزب جبهة التحرير الوطني.
- لم تستطع تجنيد المرأة الجزائرية لأن خطابها السياسي خطابا ديمagogيا، لا علاقة له لا بمبادئ ولا بتمنيات المرأة الجزائرية وفي هذا الصدد تقول فاطمة الزهراء ساي أن مناضلات الاتحاد الوطني للمرأة الجزائرية لم يلعبن الدور المنوط بهن باستثناء البعض منهن، ومن جهة ثانية لم يكن هناك علاقات بينهن وبين النساء المحتاجات اللواتي كن بحاجة لمساعدتهن.
- هذه المنظمة التي من المفروض أنها منظمة نسائية، كانت توجه دائما من طرف الرجال المسؤولين في الحزب.
- لم تعط الأهمية للمجاهدات وكانت تستغلهم كصورة للمناسبات وبالتالي كانت تعمل لمصلحتها ومصلحة أعضائها.

أما الجانب الاقتصادي نجده يفتقر للإمكانيات المالية والإطارات العليا لتسييره؛ ولذلك كان يتعرض لعدة انتقادات ورفض المثقفات الانضمام إليه، ومع الانقلاب العسكري لسنة 1965 أعيد هيكلة هذا الاتحاد وأصبحت مهامه اجتماعية أكثر منه سياسية تابع لحزب جبهة التحرير الوطني وتحت إشرافه وفي هذه الفترة قام بفتح مراكز لتعليم الخياطة للفتيات ومراكز للشيوخوخة... (فاطمة الزهراء ساي، 1983: 155)

وكان للاتحاد الوطني مجلة (الجزائرية) محتواها محدود ببعض التصاُح المتعلقة بالطبخ والخياطة والمرضة وبعض التحقيقات حول الاشتراكية والحركات التحريرية في عهد الحزب الواحد.

6- ولي المرأة الجزائرية مناصب صنع القرار:

المشاركة السياسية تعتبر من أهم القضايا التي يركز عليها العمل السياسي وهناك المشاركة المباشرة وغير المباشرة، فالأولى تتمثل في تقليد منصب سياسي وعضوية الحزب المترشح في الانتخابات والتصويت... ولكي تكون مشاركة فعلية لا ينبغي أن تكون مساهمتها على المستوى المحلي أي في المجالس الشعبية البلدية والولائية فقط ولكن لا بد أن تساهم في النشاطات السياسية ذات الأهمية الكبرى (صناعة القرار) ولكن ظلت المرأة الجزائرية موجودة في منظمة نسائية حكومية وغائبة عن المناصب الوزارية لغاية سنة 1983 حيث عينت السيدة زهور ونيسي في منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية ثم وزيرة التربية الوطنية وهي أول امرأة تحتل منصبا سياسيا، وهكذا بقيت الساحة السياسية خالية من مناصب نسائية عليا حتى تاريخ 6 جوان 1991 أين أول حكومة جزائرية جديدة في عهد التعددية والديمقراطية جاءت في وقت اجتازت فيه الجزائر من أصعب الأزمات (أحداث 5 أكتوبر 1988) في تاريخها المعاصر وهي حكومة سيد أحمد غزالي الذي قام بتعيين نساء وزيرات في حكومته وهما: السيدة نفيسان لاليان وزيرة الصحة وهي طبيبة مختصة في أمراض النساء وأستاذة في الطب، إلى جانب السيدة ليلي عسلاوي وهي محامية ووزيرة للرياضة والشباب وهكذا أصبحت تبرز أسماء جديدة على الساحة السياسية تقلدن مناصب عليا كالسيدة بن حبيلس وربيعة مشرن وغيرهن، رغم أن عددهن قليل جدا إلا أن هذا يعتبر خطوة تحريرية في تاريخ النضال السياسي للمرأة في الجزائر المعاصرة ومكسبا حقيقيا حصلت عليه بعد كفاح طويل جدا في هذا الميدان وهذا حصل خاصة في فترة التسعينات التي أفرزت عدة أحداث سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتناقضات أدت إلى تحرك المجتمع النسوي على جميع الصعدة مما ساعد على ظهور وعي سياسي جديد عند المرأة الجزائرية حيث يقول مورييس هاليفاكس: «وجود علاقة مهمة بين الأزمة السياسية والاهتمام السياسي» (محمد السويدي، 1990: 155).

منذ 1991 حتى عام 2002 بعد العشرية السوداء التي عاشها المجتمع الجزائري ظهرت حكومة جديدة مع مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتطبيق سياسة الوئام الوطني التي حاول من خلالها إعادة السلم للمجتمع بعد سنوات من العنف والإرهاب حطمت كل الهياكل البشرية والمادية للمجتمع الجزائري، من بين التعديلات التي جاء بها الرئيس الجديد هو إشراك المرأة في صناعة القرار السياسي من خلال رفع

عدد النساء في المناصب الوزارية حيث شملت الحكومة على خمسة وزيرات وهما: خليدة تومي وزيرة الثقافة وبثينة شريط وزيرة للأسرة والطفولة وفتيحة منتوري وزيرة لإصلاح المالية ولأول مرة تترأس امرأة وزارة من هذا المجال (المالية) لأننا تعودنا أن نراها فقط في وزارات الأسرة والطفولة والتضامن والتربية الوطنية، بالإضافة إلى ليلي حمو بوتليليس وزيرة البحث العلمي وفاطمة الزهراء بوشملة وزيرة الجالية المقيمة بالخارج، وكان الغرض هو التأكيد على حقوق المرأة الجزائرية الذي خوله لها الدستور منذ الاستقلال وتمكينها من الوصول إلى مناصب اتخاذ القرار السياسي وتفعيل عملها داخل المؤسسة السياسية.

إلا أن هذا العدد تضاعف في حكومة 2007 حيث أصبح عدد النساء ثلاثة وهن: سعاد بن جاب الله وزيرة منتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ونوراة سعدية جعفر وزيرة منتدبة لدى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المكلفة بالعائلة وقضايا المرأة وخليدة تومي وزيرة الثقافة وهو تمثيل ضعيف جدا للنساء في الوسط السياسي.

أما في حكومة عام 2017 فقد سجلت سابقة تاريخية تتعلق بتواجد سبع وزيرات وهذه المرة الأولى في تاريخ المشاركة السياسية النسوية في مناصب وزارية حيث ضم تشكيل الحكومي الوزارات التالية: السيدة نورية بن غبريط وزيرة التربية الوطنية ودليلة بوجمعة وزيرة تهيئة الإقليم والبيئة، نادية لعبيدي وزيرة الثقافة ومونية مسلم وزيرة التضامن الوطني وقضايا الأسرة وقضايا المرأة، وزهرة دردوري وزيرة البريد والاتصال، ويمينة زرهوني وزيرة السياحة وعائشة طاغابو وزيرة منتدبة لدى وزيرة السياحة.

أما الحكومة الحالية تضم تسعة وثلاثين عضوا بينهم خمس وزيرات هن: هيام بن فريجة وزيرة التكوين والتعليم المهني، ومليكة بن دودة وزيرة الثقافة، وكوثر كريكو وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وبسمة أزوار وزيرة العلاقة مع البرلمان ونصيرة بن حراث وزيرة البيئة والطاقت المتجددة، وهنا نلاحظ تقلص العدد بمنصبين، ولكن بالرغم من هذا التراجع في العدد يبقى تمثيل النساء في المناصب الوزارية جيد مقارنة بالحكومات السابقة حيث لم يكن العدد يتعد الواحدة أو الاثنين.

7- التشريع القانوني للتمثيل النسوي السياسي في الجزائر الجديدة:

التاريخ الجزائري يشهد على نضال المرأة الجزائرية في جميع المجالات حيث حصلت على بعض حقوقها الاجتماعية في التعليم والعمل والمشاركة السياسية المحدودة بشكل عام، فهذه المرحلة تميزت بممارستها لبعض حقوقها السياسية منها حق الترشيح والانتخاب وشغل الوظائف العامة على كل مستويات جهاز الدولة، فرغم ذلك يمكن القول بأن مشاركة المرأة في النشاط السياسي ضعيفة جدا رغم اعتراف أكبر هيئة سياسية في البلد حول مساواة الرجل والمرأة في العالم السياسي، حيث حصلت "في سنة 1963 على مقعد واحد في البرلمان، لكن هذه المقاعد انخفض عددها في برلمان 1976 ليصل في المجلس الوطني الاستشاري لعام 1992 إلى ستة مقاعد أي بنسبة 10% (مجلة أنوثة، 1993: 3).

إن التشريع القانوني في الجزائر الخاص بتمكين المرأة في المجال السياسي عرف عدة تحولات وتغيرات حسب المراحل التاريخية والتحولات السياسية والاقتصادية التي عاشتها الجزائر المستقلة ومعظم الدساتير موادها تنص على حق المرأة في العمل السياسي وبالخصوص الحق في التصويت، لا يوجد أي حكم تشريعي أو تنظيمي يمنع أو يقيّد مشاركة النساء في الحياة السياسية الجزائرية فحق التصويت والترشيح مكفول دستوريا منذ 1962 والمنصوص عليه في:

❖ المادة 12 من دستور 1963 «إن كلّ الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات»

❖ المادة 42 من دستور 1976 يتضمن «كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة الجزائرية».

❖ المادة 48 من الدستور 86 تنص على ما يلي: «يساوي جميع المواطنين في تقلد المهام والوظائف في الدولة دون أي شروط أخرى غير الشروط التي يحددها القانون».

❖ المادة 47 ومن دستور 1996 «لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب ويُنتخب»

وهذه عينة من بعض المواد المنصوص عليها في الدساتير الجزائرية والتي تؤكد أن كلاً من الرجل والمرأة متساويين في الحقوق والواجبات، وبالتالي تولي الوظائف العمومية سواء كانت انتخابية أو غير ذلك دون تمييز بما أن الشروط القانونية المطلوبة لممارسة السلطة متوفرة في الشخص المترشح أو الناخب.

فالتطورات الهامة التي شهدتها التشريع الجزائري في السنوات الأخيرة سمح للمرأة الجزائرية بتقلد أعلى المناصب الخاصة باتخاذ القرار كوزيرة ونائبة وسفيرة وواليّة ورئيسة دائرة ورئيسة ديوان كما ترشحت كرئيسة في الانتخابات الرئاسية (2004-2009) هي السيدة لويّزة حنون التي تتراأس حزب العمال.

ويعوجب القانون العضوي 12/03 الصادر بتاريخ جانفي 2012 المحدد لكيفية توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة بين 20% و30% ككسب لترقية دورها السياسي وذلك من خلال استحداث نظام الكوتا النسوية والذي دخل حيز التطبيق مع الانتخابات التشريعية لـ 10 ماي 2012 (إكرام بركات، 2015)

هذا القانون خوّّل لها كل الصلاحيات القانونية للحصول على مناصب لا بأس بها في كل من مجلس الأمة

بالنسبة للمدة "(2010/2017) فقد شغلت النساء 4 مقاعد على 144 أي نسبة 28% من جملة المقاعد"، أما القفزة النوعية التي حققتها المشاركة النسوية في المجلس الشعبي الوطني كانت في تشرّيعات 2012 إذ دفعت نتائج هذه الانتخابات بـ 145 امرأة إلى البرلمان وهو ما يقارب ثلث عدد نواب المجلس النيابي 31.38% والبالغ عددهم في البرلمان الجديد 120 امرأة من مجموع 462 نائباً وهو ما يعادل نسبة تمثيلية تعادل ما يقارب 26%، وذلك مقارنة بـ 146 امرأة في البرلمان السابق، الناتج عن انتخابات 2012، والتي قارب 32%، ورغم هذا التراجع يبقى تمثيل النساء في البرلمان الجديد مرتفعاً مقارنة بالبرلمانات السابقة، حيث لم يكن عدد البرلمانيات في برلمان 2007 يتجاوز 7%، أي ما يعادل 30 برلمانية من مجموع 389 نائباً حينها (إكرام بركات، 2015: 14).

ويرجع تمثيل عدد النساء في البرلمان إلى القوانين التي أقرتها الحكومة في 2011، والتي تفرض نظام "الكوتا" على الأحزاب لتمثيل النساء في المجالس المنتخبة تتراوح بين الـ 30 والـ 50 في المئة.

وفي دراسة صادرة عن أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، أنجزها الباحثان من كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعتي معسكر وتلمسان عمار عباس، ونصر الدين بن طيفور، بعنوان توسيع حظوظ مشاركة المرأة السياسية، أكدوا على أن تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة لازال ضعيفاً مقارنة بالدول الغربية وبعض الدول المغاربية، إلا أن تطبيق القانون 03/12 أدى إلى ارتفاع نسبة التمثيل، وتشير الدراسة إلى أن نتائج الانتخابات التشريعية لعهدة 2012/2017، كشفت أن تطبيق هذا القانون أفضى إلى "توسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة، وإلى ارتفاع معتبر في عدد النساء في المجلس الشعبي الوطني، حيث بلغ عددهن 145 من إجمالي 462 نائباً، وهو ما يقارب ثلث أعضائه.

وما نستنتجه من هذه الأرقام ومن الواقع اليومي للعمل السياسي للمرأة في الجزائر جانب إيجابي وجانبي سلبي يتمثل في الحقيقة المرة لطبيعة المرأة التي دخلت البرلمان من بابه الواسع، لأن ديناميكية المشاركة السياسية للمرأة تتأثر بعدد من المتغيرات والأبعاد الاجتماعية الهامة كتغيرات المهنة والتعليم والمكانة الاجتماعية... لأن هذه الشروط تمكّنها من ممارسة العمل السياسي بكل جدية ووضوح، حيث تفهم الأمور وتسار الأحداث، فلها القدرة على التأثير والتأثر في العملية السياسية من خلال مستواها التعليمي العالي وانخراطها في التنظيمات والأحزاب السياسية... حيث يقول ماكس فيبر: قد تؤثر النشاطات التي تحددها مهنة الفرد في قدرته على المساهمة في النشاط السياسي (محمد السويدي، 1990: 1957) فهذا كله يسمح لها بتنمية وعيها السياسي الذي يمكنها من إبراز قدراتها الفكرية والعلمية أثناء المشاركة السياسية التي تصبح فعالة وذات هدف معين تسعى لتحقيقه، ولكن الواقع يوضح عكس ذلك حيث لم تحدد شروط موضوعية للتّرشح مما سمح لبعض الناخبات لا تتوفر فيهن الشروط الضرورية لممارسة المهام السياسية وانعدامهن على أدنى مستويات علمية ومهنية واجتماعية، بالإضافة إلى غياب تكوين سياسي وافتقار المهارات اللازمة لممارسة العمل السياسي الحصول على مناصب في البرلمانات وممارسة العمل السياسي وهي لا تفقه فيه أي شيء، وبالتالي إن تطبيق

القانون العضوي المتعلق بتوسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة أدى إلى حشو القوائم بالعدد المطلوب من النساء دون مراعاة مستواهن التعليمي أو الثقافي أو تاريخهن النضالي ضمن التشكيلات السياسية.

الخلاصة:

لقد أفرزت الأحداث التي مرت بها الجزائر في السنوات الأخيرة عدة تناقضات أدت إلى تحرك المجتمع النسوي على جميع الأصعدة حيث ظهرت العديد من الجمعيات النسائية ذات الطابع الثقافي الاجتماعي والسياسي والتي تجمعها فكرة واحدة هي إثبات الذات والدفاع عن حقوقها، كما ظهرت على الساحة السياسية عدة وجوه نسائية جديدة تقلدن مناصب وزارية مختلفة وبرلمانيات وارتفعت نسبة التمثيل النسوي إذا قورنت بالسنوات الماضية وأدى إلى نمو نوع جديد من الوعي السياسي عند المرأة، حيث ساعدها على معرفة حقوقها السياسية وواجباتها وما يجري حولها من أحداث ووقائع ودفعها للاهتمام بالفعل السياسي الذي بدوره يعمل على تغيير فكرها ووضعها ويجعلها تصل مرحلة النضج الفكري والسياسي والاجتماعي، فالواقع السياسي للمرأة مرتبط بالتحويلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للجزائر، ورغم وجود ظاهرة التغييب عن المشاركة السياسية عند بعض الفئات خاصة الجامعيات وذلك لأن المناخ السياسي العام الذي يعيشه المجتمع الجزائري يبعد المرأة المثقفة عن العمل السياسي ويكثر من مخاوفها وأفقدتها الثقة في السلطة، علما أن العزوف عن المشاركة السياسية أصبح جزءاً من السلوك ونمط متكرر في حياة العديد من النساء الجزائريات.

قائمة المراجع:

1. أنيسة بركات درار(1985): نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
2. إيمان شوفان(1992): علم الاجتماع السياسي دراسة في الحركات الاجتماعية والسياسية، تقديم: محمد سعيد فرج، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
3. بلقاسم بن عبد الله (1993): جريدة الجمهورية، تاريخ: الاثنين 6 رجب 1414هـ الموافق ل 20 سبتمبر 1993.
4. جرمين بورسيل (1984): المرأة في الحياة المهنية، مؤسسة الخدمات الطباعية، لبنان، اليونسكو.
5. سعدو حورية(1995/1994): الوضعية الاجتماعية والسياسية للمجاهدات بعد الاستقلال، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامع الجزائر.
6. فاطمة الزهراء ساي(1983): النساء في المؤسسات التمثيلية، تحت إشراف: عبد القادر جغلول، ترجمة: سليم قسطعون، دار الحداثة، بيروت، لبنان.
7. فرانز فانون(1970): سوسيولوجية الثورة، ترجمة: دوقان قرقوط، دار الطليعة، بيروت، لبنان.
8. كاميليا إبراهيم عبد الفتاح(1984): سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.
9. ليلي صباغ (1975): المرأة في التاريخ العربي، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا.
10. مجلة أنوثة (1993): المرأة والسلطة في الجزائر، العدد 2/ من 4 إلى 18 مارس 1993.
11. محمد الجوهري وآخرون (1992): علم اجتماع ودراسة الاعلام والاتصال، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر.
12. محمد السويدي(1990): علم الاجتماع السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13. محمد فايز أسعد(1983): الأسس النظرية لعلم الاجتماع السياسي، دار الطليعة بيروت، لبنان.
14. عبد الغني محمود(1991): حقوق المرأة في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
15. عبد القادر جغلول(1983): المرأة الجزائرية، ترجمة: سليم قسطعون، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، ش.م.م بيروت، لبنان.
16. عبد الهادي الجوهري(1996): أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
17. المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية اضطرارية أم ضرورة وطنية-إكرام بركات-جامعة سطيف- المؤتمر الدولي السابع -طرابلس 21/13 مارس 2015 - المرأة والسلام الأهلي
18. Déjeux jean(1987): **Femme d'Algérie légendes-traditions-histoire-littérature**, la boîte à documents, Paris.
19. Fatima Zohra Say(1989): **La femme Algérienne dans la lutte de libération nationale**, cahiers maghrébins d'histoire N°04 juin, Université d'Oran.
20. Ramzi Abadir Sonia(1986): **La femme au Maghreb et Machrek- Fiction et Réalité**, Entreprise nationale du livre, Alger.
21. Tahar Oussedik(1992): **Des héroïnes Algérienne dans l'histoire**, ed, dar el Djihad, Alger.
22. Zakia Daoud (1993): **Féminisme et politique aux Maghreb-**
23. soixante ans de luttes-Maison neuve et L'arrose, Paris.
24. <https://www.maghrebvoices.com/a/Algerian-political-women/393098.htm>
25. jilrec.com/wp-content/uploads/2015
26. <https://www.eldjazaironline.net/Accueil> عدد النساء في البرلمان الجديد يتراجع

واقع المساواة بين الجنسين وتأثيره على التمكين السياسي للمرأة في دول شمال أفريقيا

محمد لعمرى (جامعة تلمسان)

ملخص:

تحتل المرأة مكانة ريادية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وذلك بمساهمتها بفعالية في مجالات عديدة على المستويين الوطني والدولي ضمن برامج التنمية المستدامة التي لا تستثني أحداً ولا تخلف أحداً بعيداً عن الركب مهما كان مستواه أو جنسه لكن درجات التمكين من المشاركة في عجلة التنمية حسب كل مجال لاسيما المشاركة السياسية واقعا تختلف من دولة لأخرى مما يطرح أكثر من تساؤل حول آليات معالجتها فعلى الرغم من الضمانات القانونية الصادرة بشأنها إلا أن تطبيقها والالتزام بها يختلف من دولة لأخرى أهمها بعد المساواة بين الجنسين وما يحمله من معوقات جعل من السياسات الحكومية للدول العربية عامة ودول شمال أفريقيا خاصة ترفع التحدي للتقليل من اتساع هذه الفجوة وبلوغ مستويات التمكين السياسي للمرأة مقبولة دوليا ووطنيا.

الكلمات المفتاحية: المرأة- التنمية المستدامة- الجنس- اللامساواة - دول شمال- افريقيا، التمكين- المشاركة السياسية.

Abstract:

Women occupy a leading position in social, economic and political development by contributing effectively in many fields at the national and international levels within sustainable development programs that do not exclude anyone and leave no one behind regardless of their gender or gender. More than one question about the mechanisms of dealing with them, despite the legal guarantees issued by them, the application and adherence to them varies from one country to another, the most important after gender equality and the obstacles that make it the government policies of Arab countries in general and North African countries in particular raise Challenge to achieve to reduce the widening of this gap and achieve the political empowerment of women internationally acceptable levels

Keywords: women- sustainable development- gender-inequality- North African countries- empowerment- political participation.

مقدمة:

أضحت ترقية الحقوق السياسية للمرأة مؤشرا من مؤشرات التنمية المستدامة ومحورا هاما من محاور التي تقاس عليها تقدم المجتمعات ورفقها والتي لا تتأتى إلا في كنف نظام ديمقراطي تشاركي يضمن حقوق متكافئة بين الجنسين كما أن ترقية المشاركة السياسية أصبحت ضرورة لسيادة دولة الحق والقانون ولتحقيق ذلك لا زالت الدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية تسعى لتوسيع مشاركة المرأة متجاوزة بذلك منطق التباهي بها كواجهة ديمقراطية والسعي لتمكينها في تسير وإدارة الاستراتيجية الشاملة كقوة فاعلة في المجتمع.

كما أسهمت التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية في إبراز إشراك المرأة في الحياة السياسية من خلال تنقيح النصوص القانونية ذات العلاقة بالمرأة والانتقال بها من حق التصويت إلى حق الترشح ثم التمثيل في مراكز صنع القرار.

الهدف من الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء حول مدى مشاركة السياسية للمرأة وتمكينها في أجندة التنمية المستدامة في سياسات الدول العربية وكذا إبراز ارتباطها العميق في قضية المساواة بين الجنسين وعلى المعاناة اليومية التي تعيشها كوضوح قائم بذاته، أو كفاعل ضمن جماعات من جهة، ومن جهة ثانية التطرق لدور المجتمع الدولي جراء هذا الوضع على الرغم من الأصوات المتعالية لتمكين هذه الفئة من الحقوق المقررة لها قانونيا وسياسيا وأخلاقيا.

كما نسعى من خلال هذه الورقة البحثية لإبراز ما يلي:

❖ **الأهمية العلمية** تتمثل في إثراء الدراسات المتعلقة بالمرأة خاصة معوقات التمكين والمشاركة السياسية للمرأة العربية عموما والجزائرية خاصة وهو ما يمثل إضافة في مجال تنمية المجتمع.

❖ **الأهمية العملية** تتمثل في رصد المعوقات الاجتماعية والسياسية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل السياسي وصياغة تصور لتفعيل مشاركتها في جميع الميادين لا سيما في مراكز اتخاذ القرار.

المنهج المتبع في الدراسة:

يجدر بنا استقراء ما جاءت به النصوص والمواثيق الدولية حول مفهوم التمكين السياسي للمرأة، كما أن الوصول إلى عملية تحليلية وتفصيلية لهذا الموضوع كان لا بد من اعتماد المنهج التحليلي لاختلاف النصوص الداخلية والدولية التي نظرت إلى المفهوم ومدى تطبيقه من طرف الدول، وعمل البيانات الواردة في قاعدة أهداف التنمية المستدامة التابعة للبنك الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية، وكذلك اعتمادنا المنهج المقارن من خلال التطرق لبعض التشريعات المقارنة ومدى محاكاة التجربة الجزائرية لها ضمن تقنياتها ونظامها القانوني مع الاعتماد بالمنهج الوصفي لتفسير الوضع القائم على ضوء المعايير والقيم وما طرأ عليها من تغيرات حول موضوع التمكين النسوي في دول شمال أفريقيا.

الإشكالية الأساسية:

هل تمكّنت دول شمال إفريقيا من القضاء تدريجيا على بعد المساواة بين الجنسين؛ وبالتالي خلق مناخ تشريعي يضمن التمكين والمشاركة السياسية للمرأة المغاربية وتجسيده واقعا؟

وللتوصل للإجابة على ذلك اعتمدنا الخطة التالية من خلال مبحثين:

المبحث الأول يُعنى بمفهوم التمكين عموما والمشاركة السياسية للمرأة المغاربية أما المبحث الثاني خصصناه لواقع بعد المساواة بين الجنسين كعائق للتمكين السياسي للمرأة بدول شمال أفريقيا -الجهود والنتائج-

مفاهيم حول التمكين السياسي والمشاركة السياسية للمرأة:

لقي مفهوم التمكين شيوعاً في خطاب المنظمات الدولية على حسب الموضوعات التي تعالجها وحسب منظور نشاطها، مما جعله يأخذ عدة مفاهيم، منها ما ربطته بالتنمية الإنسانية المستدامة، وأخرى بالتركيز عليه في ممارسات الحقوق الأساسية للإنسان، وبالأخص تمكينها في مراكز صنع القرار والحياة السياسية.

المفاهيم المتعددة للتمكين:

من بين هذه المفاهيم كذلك ما ورد بالقرآن الكريم وبعض معاجم اللغة والقانون والخطابات ذات العلاقة بالتنمية والتي سنتطرق عليها من خلال الفروع الثلاث.

التمكين في القرآن الكريم:

وردت كلمة التمكين في القرآن الكريم باشتقاقها 18 مرة منها قوله عز وجل: ﴿وَنُمَكِّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾، ويقصد بالتمكين في هذه الآية الكريمة فعل مالا يصح الفعل ولا يحصل إلا معه من القدرة والعدة والعدد وكذلك قوله: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، أي أقدركم على التصرف فيه.

التمكين لغة.

التمكين يقصد به قدر وظفر، يقال مكنت فلانا من الشيء بمعنى جعلت لديه سلطاناً، وهي معان تجعل من التمكين أقرب إلى المنزلة والتملك والظفر بالشيء، وقد أوضح كتاب الفروق اللغوية بأن التمكين ضد التعذر والقدرة ضد العجز.

فقه التمكين:

يعني في منظور فقه القانون وبالأخص حقوق الإنسان هو توفير الأرضية العقلية والقانونية لحقوق الإنسان لإرساء العدالة في المجتمع للتمتع بكافة الحقوق وإتاحة الخيارات مع تساوي الفرص وتوفير الآليات ورفع المعوقات التي تحول دون إتاحة المجال لتمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم، كما يعرّفه البعض على أنه نوع من الدعم الخارجي من قبل السلطة المستنيرة في المجتمع والتي يفترض أن تنظر بروح المسؤولية إلى كافة المواطنين وفقاً لمسيرة التنمية والتطوير في المجتمع، يرى أن التمكين هو ذاك العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم مجلة.

التمكين قانوناً:

جاء من بين خطابات التنمية المستدامة للبنك الدولي هو عملية زيادة قدرة الفرد أو الجماعات على اتخاذ الخيارات المناسبة، هو ذاك العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة للتغلب على العقبات وأوجه التمايز التي تقلل من أوضاعهم أو سلب حقوقهم مجلة.

التمكين السياسي والمشاركة السياسية للمرأة:

المشاركة السياسية تعكس علاقة القوة بين الرجل والمرأة فتوزيع القوة بينهما يميل نحو مسألة المساواة في علاقة مشاركة المرأة في الحياة السياسية

مفهوم التمكين السياسي للمرأة:

لا أحد ينكر أن مفهوم التمكين السياسي للمرأة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق ذات المرأة وحضورها على أرض الواقع قصد تعزيز قدراتها في المشاركة السياسية في كافة مختلف نشاطات المنظمات السياسية والفنية؛ وبالتالي جعل المرأة ممتلكة للقوة والإمكانات والقدرة لتكون عنصراً فاعلاً في التغيير للوصول إلى مراكز صنع القرار والمراكز التي تؤثر في صنع القرار ووضع السياسات العامة.

مفهوم المشاركة السياسية:

يقصد بالمشاركة السياسية عموماً ذلك النشاط السياسي الذي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، فقد عرّفها هنتنجتون **Hantington**- بأنها الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير على عملية صنع القرار الحكومي سواء كان فردياً أو جماعياً، منظماً أو غير منظم، أو عفويّاً أو متواصلاً متقطعاً سامياً، أو عنيفاً قانونياً أو غير قانونياً فعالاً أو غير فعال.

كما أعطيت عدة تعريفات فقهية للمفهوم عرفها فيبر **viber** بأنها الأنشطة القانونية من قبل المواطنين والتي تهدف إلى التأثير مع اختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات والأعمال التي تتخذها الحكومة، وعرفها كولسكي **closky** -: أنها الأنشطة الإدارية التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكام وتكوين السياسات العمومية بشكل مباشر أو غير مباشر؛ وبالتالي فإن مفهوم المشاركة السياسية لا بد أن يشمل مجموعة من العناصر وهي:

- 1- مجموعة التصرفات التي من خلالها تنقل الجماهير مطالبها للصفوة الحاكمة.
- 2- الجهود التي تبذلها الجماهير بهدف التأثير على سلوك الحكام والجهود التي تقوم بها وهي بصدد اختيار القيادات السياسية.
- 3- عمليات التمثيل البرلماني.
- 4- تقلّد المناصب السياسية الرسمية والمشاركة في الاجتماعات العامة والارتباط بالأحزاب السياسية وجماعات الضغط.

تأثير الارتباط الجمعي للمرأة على المشاركة السياسية للمرأة.

إن مشاركة المرأة في أي مجتمع هي نتاج منطقي وطبيعي لحصاد التساند والتفاعل بين كافة مكونات النسق الاجتماعي، وأن أوضاع المرأة التي يحددها المجتمع أيا كان مستواها ونوعها يؤدي وظيفة الحفاظ على البيئة الاجتماعية؛ وبالتالي فعنصرية المرأة في النشاط الجمعي تتحدد لا محال بنمط نشاط الجمعيات بحيث يرتفع في الأنماط التي تنشط في مجال الطفولة والأمومة وتنظيم الأسرة، ومن خلال هذه العنصرية والمشاركة تتمكن من كسب سلطة اجتماعية وسياسية تؤهلها للانخراط في الأحزاب السياسية والعمل السياسي والتموقع في مراكز صنع القرار، وقد أوضحت الدراسات أن فترة الخمسينات مثلت العصر الذهبي للمرأة على المستوى السياسي من خلال اندماجها نحو الجمعيات والمنظمات الأهلية بحيث اتجهت غالبية النساء في الولايات المتحدة إلى تنظيم أنفسهن حسب مستويات تنظيمية ومحلية بالدولة وارتباطهن بذلك جاء نتيجة حركة الحقوق المدنية وظهور منظمة الأمم المتحدة التي نادى بالمساواة والتحرر وكذا التزايد المعترف في المنظمات الأهلية والمشاركة السياسية.

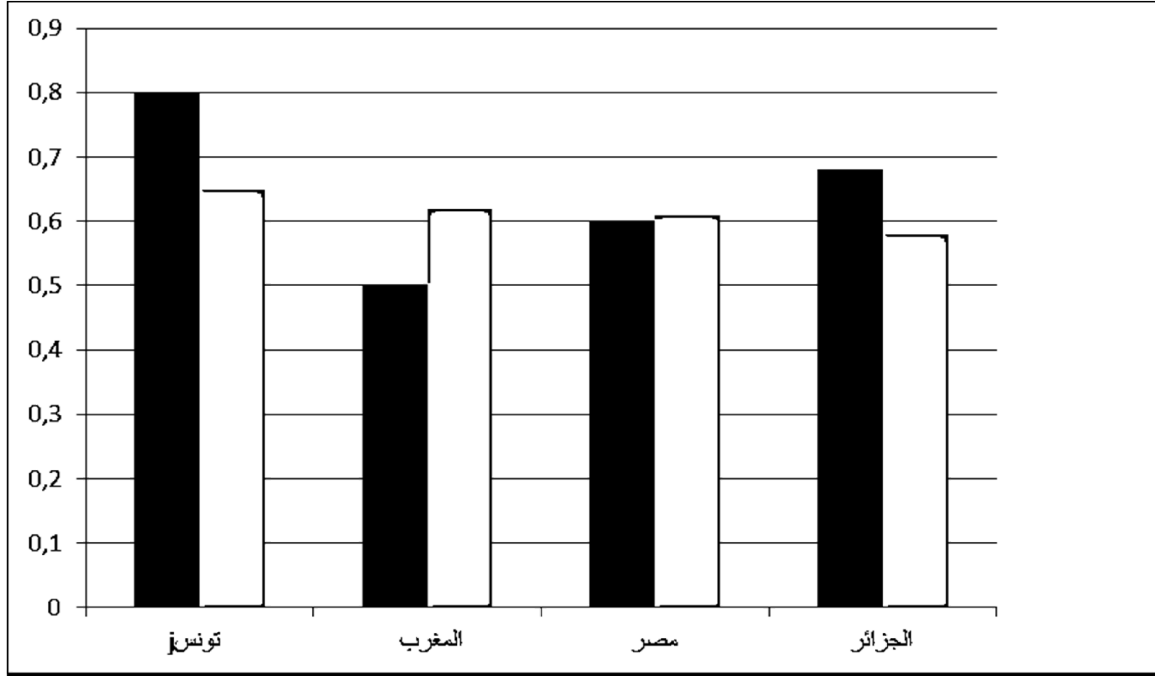
واقع عدم المساواة بين الجنسين كعائق للتمكين السياسي للمرأة بدول شمال إفريقيا -الجهود والنتائج-.

تختلف المشاركة السياسية من جانب المواطنين تبعاً لاختلاف النظام السياسي الدولة بحيث أن القاعدة القاعية القانونية من أركانها أنها اجتماعية فهي تتأثر بعادات وتقاليد المجتمع مما يضفي على مشاركة الفرد في الحياة السياسية نوعاً مرونة أو تعقيد. وبالتالي فإن دول شمال إفريقيا تبذل جهوداً في إشراك المرأة في مراكز صنع القرار رغم العوائق عديدة مثل الدين العادات التي تجتمع فيما بينها.

الجهود المغاربية:

بذلت دول شمال إفريقيا جهوداً إيجابية من طرف حكوماتها لتقرير مبدأ المساواة بين الجنسين خاصة في تحقيق كفالة مشاركة المرأة مشاركة فعالة في إطار تكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل في جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، حيث بلغت نسبة تولّيها للمناصب السياسية خاصة تمثيلها في البرلمانات العربية حوالي 19% في مقدمتها الدولة التونسية عربياً وعالمياً المرتبة 117 وإن كانت نسبة أقل من المتوسط العالمي الذي بلغ نسبة 32.65% لسنة 2017.

شكل يوضح مؤشرات بعد المساواة بين الجنسين ومؤشرات التنمية المستدامة في دول شمال إفريقيا.



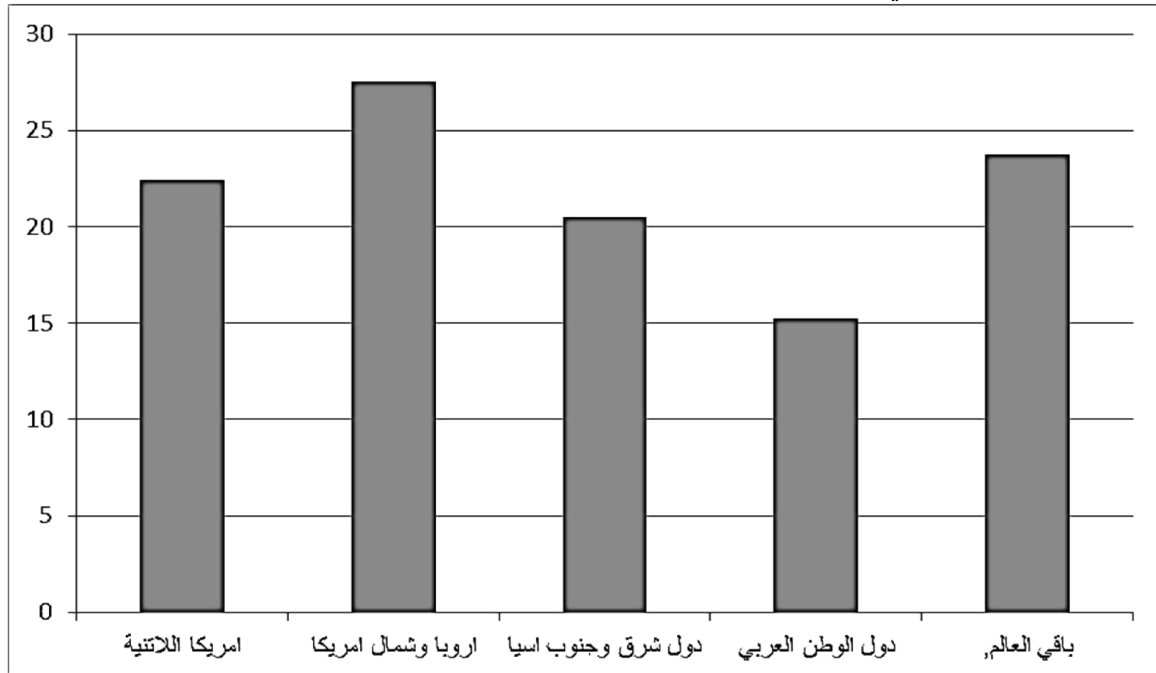
المصدر قاعدة بيانات التنمية المستدامة للبنك الدولي. <http://datatopics.worldbank.org/sd>

• اللون الأسود: مؤشر عدم المساواة بين الجنسين

• اللون الأبيض: مؤشر تحقيق أهداف التنمية.

تبرز هذه المؤشرات التقارب النسبي بين الدول المغاربية في بعد المساواة بين الجنسين وذلك نظرا لاشتراكها في عدة عوامل ثقافية ودينية وحتى عقائدية والتي انعكست سلبا على مؤشرات التنمية المستدامة وعلى اقتصاديات هذه الدول؛ ولذلك ظلّ بعد المساواة بين الجنسين يمثل أهم العائق في إنجاح التنمية الوطنية لهذه الدول؛ وبالتالي يحدّ تمكين المرأة المغاربية من ممارسة من حقوقها القانونية والأخلاقية.

شكل يوضح نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في البرلمانات العربية لسنة 2017.



المصدر: البنك الدولي قاعدة بيانات أهداف التنمية.

العوائق والتحديات الراهنة والمستقبلية.

على الرغم من تدني نسب مشاركة المرأة سياسيا في صنع القرار بالدول شمال أفريقيا لاصطدامه ببعض التحديات والعوائق أهمها: بعد المساواة بين الجنسين الذي يرجع أساسا إلى عدة عوامل لازالت تمثل حجر عثرة أمام السلطات الوطنية لدول شمال أفريقيا مثلها من باقي الدول العربية تمثلت في معوقات اجتماعية وكذا التباين المموس بين هذه الدول في مجالات ذات العلاقة بالمرأة.

المعوقات الاجتماعية.

العوامل الاجتماعية هي العوامل التي تحول دون قيام الفرد بدور يرغب في القيام به سواء كانت هذه العوامل مرتبطة بالعادات والتقاليد أو القيم والأعراف.

- المعوق الاجتماعي له ارتباط بالبيئة أو السياق الاجتماعي، فقد يكون من داخل الأسرة كالأب، الأبناء، الزوج مثلا، وقد يكون من البيئة المحيطة.
- غياب صورة كاملة للإحصائيات ذات الصلة بالموضوع ذاته.
- عدم الاستقرار السياسي النسبي الذي تميز به هذه الدول جعل منها خارج إطار الإحصائيات في فترة ما.

التباين المموس بين هذه الدول في مجالات ذات العلاقة بالمرأة:

يمكن التباين بين دول شمال إفريقيا في المجالات ذات العلاقة بالمرأة في:

- التحصيل العلمي والصحة والبقاء على قيد الحياة، والفرص الاقتصادية، والتمكين السياسي، وذلك ما أوضحته مؤشرات التقرير العلمي للفجوة بين الجنسين الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا.
- ثقافة التمييز بين الجنسين التي تجرد المرأة من الموارد؛ وبالتالي يجعلها أكثر هشاشة وأكثر تأثرا بالأزمات ويساعد على تنامي ظاهرة تأنيث الفقر.
- نتائج الأزمات الاقتصادية تجعل من المرأة أول المتعرضين للطرد من سوق العمل، اللجوء إلى القطاع غير الرسمي.

ترقية المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر كنموذج:

مكنت التجربة التي قادتها الجزائر في مجال تمكين السياسي للمرأة من بروز نماذج نسائية ناجحة حققت أعلى درجات الأداء في تسيير الشأن المحلي، وهو ما سمح من رفع نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية -الولائية والبلدية- حيث تبلغ نسبة التأطير النسوي بالمصالح المركزية بـ 21% وعلى مستوى المصالح المحلية بـ 51% ناهيك عن وجود 05 نساء في منصب والي، و 100 رئيسة دائرة.

الجدول يوضح نسبة تمثيل المرأة الجزائرية علي مستوى المجالس المنتخبة.

المجالس المنتخبة	الاستحقاق الانتخابي	نسبة التمثيل النسوي	عدد النساء	الملاحظات
المجالس المحلية	انتخابات 2012 انتخابات 2017	لاتتعدى 06% 29.24%	/	
المجالس البرلمانية	انتخابات 2007 انتخابات 2012 انتخابات 2017	7.71 % 31.60 % 25.97 %	/ / 146 امرأة	تمثل هذه النسبة رقم قياسي جهوي وقاري وعالمي.

المصدر: مجلة الداخلية مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية الجزائرية.

تمثل هذه النسب تقدم المشاركة النسوية في الحياة السياسية في الجزائر وذلك بفضل تحيين النصوص القانونية وعلى رأسها تعديل الدستور الذي عزز وكترس مبدأ تكافؤ الفرص.

كما أنّ الندوات الدولية والإقليمية التي نظمتها الجزائر لتفعيل المشاركة السياسية للمرأة وترقيتها على رأسها الندوة الدولية المنعقدة الأخيرة جاءت لتكريس وتثمين المكاسب والإنجازات التي قامت بها السلطات في مجال تفعيل المشاركة السياسية للمرأة وفق مقاربات النوع الاجتماعي وتعميق مبادئ المساواة بين الجنسين.

الخاتمة:

إن الدور الذي لعبته المرأة العربية في كل من مصر وتونس وليبيا والجزائر والمغرب ومشاركتها وفعاليتها في ثورات الربيع العربي والثورات التحريرية ضد الاستعمار التي سبقت الربيع العربي، ولا أحد ينكر أيضا عملية التهميش التي تعرضت لها نفس المرأة الثائرة بعد تحقيق مأرب الثورة، إنّ على المرأة وحدها مسؤولية الحفاظ على تاريخها وتدوينه من خلال الوسائل المختلفة، الإلكترونية والورقية. كانت المرأة المغربية تعاني من درجة عالية من التهميش ومظاهر العنف المختلفة، وكان من المتوقع أن تعمل الثورة على زيادة نسبة تمثيل المرأة في البرلمان، ولكن حدث العكس فعلى الرغم من زيادة نسبة المشاركة السياسية للمرأة في التصويت في العملية الانتخابية، إلا أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات كنائبة برلمانية أو نائبة محلية انخفضت برغم زيادة عدد النساء المرشحات وإن ضمنت لها التشريعات حصة معينة أو ما يسمى بنظام الكوطة، مثل الجزائر لا زالت تحتاج إلى قوانين جديدة تضمن حقوقها وتمكّنها سياسيا من ممارسة العمل السياسي؛ وبالتالي يمكن القول أن دول شمال إفريقيا سائرة بإرادة سياسية لتحقيق معدلات إيجابية في مجال القضاء تدريجيا على بعد المساواة بين الجنسين؛ وبالتالي خلق مناخ تشريعي يضمن التمكين والمشاركة السياسية للمرأة المغربية..

التوصيات :-

- إعادة النظر في الإطار القانوني، لاسيما قانون الأحزاب السياسية لتمكين المرأة من حصص على قوائم الترشيح بلوغها إلى مراكز صنع القرار.
- إمكانية النظر في رفع حصص تمثيل المرأة في قوائم الترشيح وذلك بالانتقال من نظام الحصص 1/3 إلى المناصفة 1/2 في المجالس المحلية المنتخبة.
- استحداث هيئة وطنية مستقلة تسهر على المحافظة على المكاسب السياسية والقانونية للمرأة.
- البحث عن سبل تكفل المشاركة السياسية للمرأة داخل الأحزاب والتنظيمات النقابية.
- خلق فضاء إعلامي وتحسسي يهتم بإبراز دور المرأة، تسهر عليه القطاعات ذات الصلة بقضايا المرأة.

المراجع:

1. سورة القصص الآية: 6.
2. سورة الأعراف الآية: 10.
3. أبرش، إبراهيم، 2005، علم الاجتماع السياسي، الأردن، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية.
4. أبو المطيع، خالد، 2014، مقال تم استرجاعه في: 2018/08/25، على الرابط: [Emportementjablât google.com/jablât/thread=5634FFabc=135bF47](https://www.google.com/jablât/thread=5634FFabc=135bF47)
5. أماني، صالح، التمكين السياسي في الوطن العربي الشروط والمحددات -دراسة حالة التمكين السياسي في الكويت وقطر-، القاهرة. مصر، جمعية دراسات المرأة والحضارة، بدون سنة نشر.
6. الصويان، نوره إبراهيم، 2016، المعوقات الاجتماعية للعمل التطوعي للمرأة السعودية، مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، العدد 09 ص 403.
- مصطفى، مراسي، المشاركة السياسية للمرأة، 17-18 مارس 2018، مجلة الداخلية مجلة دورية تصدر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية العدد 2 - مارس 2018 - مارس 2018.
7. لعموش، ريم محمد عثمان، 2010، انعكاس التمكين القانوني للمرأة الأردنية على مشاركتها السياسية، مجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية - العدد الثامن الجزء الثالث، ص 764.
8. وهبان، أحمد، 2004، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مصر، أليكس ELEX " لتكنولوجيا المعلومات.
9. MATHEWS. GARDNER-ANNE-LANETHEA, 2003.from women's club to Ngo: The changing terrain of women's civicengagement in the mid-twentieth century unitedstates,Syracuse-university,phD.
10. ROBERT K, MERTON.1969, Manifest and Larent Functions, Social theory and social structure, free press,p 81
11. SAMUEL, HUNTINGTON, P, (1968). Political Order in Changing Societies, N.HavenYale.Uni.Press., PP. 12-13.
12. المصدر قاعدة 2019/08/22 بيانات التنمية المستدامة للبنك الدولي تم استرجاعه في: <http://datatopics.worldbank.org/sdgl>

سمات شخصية المرأة ضحية العنف الزوجي - دراسة ميدانية بولاية الجزائر-

د. بوروي رجاح فريدة (جامعة مولود معمري - تيزي وزو - الجزائر)

د. عبد الله إبراهيم الحشوش (جامعة مؤتة - الأردن -)

د. عثمانى نعيمة (جامعة الطاهر مولاي - سعيدة - الجزائر)

الملخص:

مما لا شك فيه أن العنف الزوجي يعتبر أكثر أشكال العنف الأسري ممارسة ضد النساء شيوعا في العالم، بما فيها المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، ويعتبر أحد انتهاكات حقوق الإنسان، كما لهذا النوع من العنف مخاطر كبيرة وآثار سلبية على المرأة، فقد تعاني هذه الأخيرة من مشاكل صحية ونفسية واجتماعية جرّاء هذا العنف؛ بل قد يؤثر على نمط شخصيتها.

لهذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على "سمات شخصية المرأة ضحية العنف الزوجي - دراسة ميدانية بولاية الجزائر"، ولتحقيق ذلك تم القيام بتطبيق مقياس سمات الشخصية للجامعة الألمانية (فرايبورغ) ومقياس العنف الزوجي من إعداد الباحثة ألفت حسن محمد المعصوبي (2015) على (80) امرأة ضحية العنف الزوجي، وقد تم استعمال في هذه الدراسة الطريقة القصصية كصنف من أصناف المعاينة غير الاحتمالية، وطريقة الفرز بشكل الكرة الثلجية كإجراء لاختيار هذه العينة، وتم الاعتماد على عدّة أساليب إحصائية مثل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار الفروق "T".

وتم التوصل إلى النتائج التالية:

- العنف النفسي هو العنف الأكثر ممارسة ضد المرأة ضحية العنف الزوجي، ثم يأتي بعده العنف الاقتصادي، ويأتي بعده العنف الجسدي، وفي الأخير العنف الجنسي.
- تتميز المرأة ضحية العنف الزوجي بسمات الشخصية على الترتيب التالي: الاكتئابية، قابلية للاستثارة، العصبية، العدوانية، الضبط والكف، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة.
- توجد فروق دالة إحصائية بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص متغير سمات الشخصية التالية: العصبية، العدوانية، الاكتئابية؛ وذلك لصالح الزوجات المعنفات غير العاملات، أي أن الزوجات المعنفات غير العاملات أكثر عصبية وعدوانية وأكثر اكتئابا من الزوجات المعنفات العاملات.

الكلمات المفتاحية: سمات الشخصية- العنف الزوجي.

1. مقدمة وإشكالية:

يعتبر الزواج ضرورة بيولوجية وحاجة نفسية، لما يحققه من توافق وصحة نفسية وارتياح نفسي للفرد، وكذلك من إشباع عاطفي وجنسي. كما يعتبر الزواج مؤسسة اجتماعية، حيث يحدد العلاقات بين الرجل والمرأة، ويعطي للأسرة صفتها الشرعية، ومكانتها الاجتماعية في البناء الاجتماعي، ويبتن حقوق أفرادها، ويملي عليهم واجباتهم الأسرية والاجتماعية. كما يحافظ الزواج على كيان الأسرة وتضامنها وتكاتفها، ويحقق الاستقرار النفسي والاجتماعي لكل أفرادها، ولا شك أن الصحة النفسية للأسرة تتحدد بالدرجة الأولى بمدى نجاح الزواج والسعادة في الحياة الزوجية، ولعل ذلك ما يفسر الاهتمام بالتنظير والبحث في قضايا ومشكلات الأسرة من هذا المنظور، والتي يمكن حصرها في اتجاهات أساسية للبحث تتناول التوافق الزواجي والسعادة الزوجية والصراع الزواجي والتوتر والعنف الأسري والزواجي (فيولا البيلوي، 1987، ص 6).

حيث إن العنف الأسري والزواجي يعتبران من أكثر أشكال العنف انتشاراً في كل المجتمعات الإنسانية، وذلك بسبب خطورتهما لأنهما ليسا كغيرهما من أشكال العنف ذات نتائج مباشرة تظهر في إطار العلاقات الصراعية بين السلطة وبعض الجماعات السياسية أو الدينية، بل إن نتائجها غير المباشرة المترتبة على علاقات القوة غير المتكافئة داخل الأسرة وفي المجتمع بصفة عامة، غالباً ما يحدث خللاً في نسق القيم واهتزازاً في نمط الشخصية خاصة عند الزوجات والأطفال ما يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك وأنماط من الشخصية المتصدعة نفسياً وعصبياً (ليلي عبد الوهاب، 2000، ص 6).

والعنف الزواجي يعتبر مشكلة اجتماعية خطيرة تعيق التنمية الحقيقية داخل الأسرة، ما يجعل البحث في أسبابها وإيجاد الحلول اللازمة للحد منها، بل البحث في أساليب الوقاية منها قبل حدوثها على نحو يحافظ على كيان الأسرة واستمرار بقائها (عبد الله قازان، 2017، ص 5).

ويمثل أيضاً حسب منظمة الصحة العالمية (OMS) العنف الممارس ضد المرأة (سواء العنف الذي يمارسه ضدها شريكها المعاشر أو العنف الجنسي الممارس ضدها) إحدى المشكلات الصحية العمومية الكبرى وأحد انتهاكات حقوق الإنسان، وتشير التقديرات العالمية التي نشرت من قبل منظمة الصحة العالمية (OMS) أن واحدة من كل 3 نساء (35%) من النساء في أنحاء العالم كافة ممن يتعرضن في حياتهن للعنف على يد شركائهن الحميمين أو للعنف الجنسي على يد غير الشركاء، إلا أن الكثير من هذا العنف هو عنف الشريك؛ حيث أن نسبة 30% من النساء المرتبطات بعلاقة مع شريك بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي على يد شركائهن في حياتهن في جميع أنحاء العالم، وهناك على الصعيد العالمي نسبة تصل إلى 38% من جرائم قتل النساء التي يرتكبها شركاء حميمون، مع العلم أن هذان الشكلان من العنف يتسبب في ظهور مشاكل جسدية ونفسية وجنسية ومشاكل صحية إنجابية، وقد تزيد من درجة التعرض لفيروس الإيدز (منظمة الصحة العالمية، 2017).

كما كشف بيان لوكالة "فرانس برس" عن مقتل ما لا يقل عن 126 امرأة خلال العام (2019) بفرنسا نتيجة للعنف الزوجي، والجدير بالذكر أن القتل ارتفع بنسبة 7% عن العام 2018، وحسب ذات المصدر فإن الانفصال الزوجي هو السبب الأول لهذه الجرائم (وليد بن أحمد، 2020).

وفي نفس السياق تواجه المجتمعات العربية كغيرها من مجتمعات العالم ظاهرة العنف الزوجي والتي تسبب اختلالاً كبيراً داخل الأسرة، وتؤدي إلى تفككها في أغلب الحالات، حيث كشف البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء للمندوبية السامية للتخطيط للمملكة المغربية (2019) عن نتائج مثيرة، حيث ارتفع معدل العنف الممارس ضد المرأة من 9% سنة (2009) إلى 13% سنة (2019)؛ حيث أنه خلال (2019) بلغ معدل انتشار العنف في الفضاء الزوجي 46% (5.3 مليون امرأة) من بين النساء، المتراوح أعمارهن ما بين 15 و 74 سنة، ضحايا العنف المرتكب من طرف الزوج أو الزوج السابق أو الخطيب أو الشريك الحميم.

كما كشف هذا البحث أنه من بين 13.4 مليون امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و 74 سنة، أزيد من 7.6 مليون تعرضن، خلال الـ 12 شهراً السابقة للبحث، لنوع واحد من العنف على الأقل، بنسبة تمثل 57% من النساء، وتظل الفئات الأكثر عرضة للعنف الزوجي النساء المتزوجات (52%)، والشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة (59%)، والنساء ذوات مستوى تعليمي متوسط (54%) والعاطلات عن العمل (56%).

ومن جهة أخرى، وباعتبار خصائص الشريك، يرتفع معدل انتشار العنف بشكل خاص بين النساء ذات شريك عاش في بيئة يسودها العنف المنزلي بمعدل 73% أو شابا يتراوح عمره بين 15 و34 سنة بمعدل 61% أو حاصلًا على مستوى تعليمي إحصائي بمعدل 57%. وتعود سبع حالات من أفعال العنف الزوجي من أصل عشرة (69%) للعنف النفسي، و12% للعنف الاقتصادي و11% للعنف الجسدي وحوالي 8% للعنف الجنسي (المندوبية السامية للتخطيط، 2019).

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري فإنه يشهد ارتفاعا ملحوظا في نسبة العنف ضد المرأة خلال السنوات الأخيرة، حيث تتعرض المرأة الجزائرية للعنف سواء في الوسط الأسري أو بالشارع، لكن العنف الزوجي بصفة خاصة ظل لمدة طويلة أمرا غاية في الكتمان لارتباطه بخصوصيات الأسرة وأسرارها، كما أن تعامل الجهات الأمنية مع هذا الموضوع إلى وقت ليس بالبعيد يعتبر من الشؤون الخاصة بالأسرة، الأمر يترك ليسوى من طرف أفرادها، هذه الفكرة ساهمت في تضاعف معاناة المرأة داخل الأسرة في السنوات الأخيرة.

حيث كشفت عميدة الشرطة ورئيسة المكتب الوطني لحماية الطفولة والمرأة بمديرية الشرطة القضائية أن أكثر من 7000 امرأة تعرضت لمختلف أشكال العنف خلال التسعة أشهر الأولى من سنة (2013) على المستوى الوطني، وفيما يخص صلة القرابة للمتورطين مع ضحايا العنف فقد أشارت الإحصائيات إلى تسجيل 7224 متورط من بينهم أزواج إخوة وأبناء وآباء، علما أن هناك حالات كثيرة لا تقدم شكوى؛ وبالتالي يصعب إحصاء هذه الفئات (المركز الوطني للمرأة وآخرون، 2014).

وقد كشفت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (على لسان وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة) عن تسجيل العدالة أزيد من 2700 قضية عنف ضد المرأة، من بينها 24 حالة وفاة نتاج العنف الأسري، وتذكر آخر الإحصائيات لمصالح الأمن أن ما يقارب ثمانية آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال التسعة أشهر الأولى فقط من لسنة (2016)، وهو رقم بعيد كل البعد عن الواقع، ولا يخلو يوم من لجوء العديد من النساء لمصالح الأمن لتدوين شكوى ضد أحد معارفهن أو غرباء، بسبب تعرضهن للضرب المبرح والإهانة اللفظية والجسدية بسبب صراعات عنيفة خصوصا بين الأزواج، وتشير إحصائيات تعنيف الأزواج لزوجاتهم إلى أرقام مخيفة، وتظهر الأرقام العامة لمديرية الأمن الوطني -التي باتت تسجل فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة- أرقاما تستدعي الوقوف عندها نظرا لتنام كبير للظاهرة، حيث إنه في سنة (2016) تم تسجيل أكثر من ثمانية آلاف حالة عنف ضد النساء، 50% منها حالات عنف أسري (موقع الحوار، 2016).

وأحصت الجزائر في نفس السياق ما يزيد على 7586 امرأة معنفة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة (2017)، فضلا عن اللواتي لم يقدمن شكوى ضد المتورطين، وغالبا ما يكون السبب خوفا من الأزواج ومن رد فعل المجتمع، وبلغت الأرقام أيضا فإن نسبة العنف ضد المرأة يصل إلى 65%، وأن الرجال يتسببون في ذلك بنسبة 90%. وتؤكد الدراسات بهذا الخصوص -بخصوص 450 حالة أجرتها فيما سبق منظمات حقوقية- أن ثلث المعنفات متزوجات و10% مطلقات و25% عازبات (الجزيرة نت، 2018).

بينما ذكرت مصالح الشرطة الجزائرية أن 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال الـ 9 أشهر الأولى من سنة (2018)، وتشهد ساحات المحاكم في الجزائر صراعات عنيفة بين الأزواج سببها العنف الأسري وتشير إحصائيات تعنيف الأزواج لزوجاتهم إلى أرقام مخيفة بل إن العنف في بعض الأحيان يقضي إلى الوفاة (radioalgerie.dz, 2018).

وأوضحت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة (على لسان وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة)، خلال إشرافها على لقاء وطني بمناسبة إحياء اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، خلال سنة (2017) تسجيل 24 حالة وفاة نتيجة العنف، إضافة إلى مئات قضايا التحرش في الـ 9 أشهر الأولى من سنة (2018)، مشيرة إلى أنه ثمة 24 قضية ضرب وجرح عمدي من قبل الأزواج أدت إلى الوفاة، وبالموازاة من ذلك تم تسجيل عدد اللواتي أودعن قضايا لدى العدالة فقد بلغ عددهن 2765 قضية ضرب وجرح عمدي من طرف الزوج (radioalgerie.dz, 2018).

إلا أن المتتبع للدراسات التي اهتمت بالعنف الزوجي على المستوى العالمي والعربي والمحلي التي منها: دراسة Wissman (ويسمان)، ودراسة Maykel (مايكل)، ودراسة Fawet (1994)، ودراسة Aznar (2004)، ودراسة Karin Larsson (كارين لارسون) (2007)، ودراسة Lamy (لامى) (2007)؛ ودراسة نجلاء صبري، حسن عبد المعطي وراوية دسوقي (1993)، ودراسة ابتسام الزريعي (2000)، ودراسة هبة علي حسن (2003)، ودراسة البداينة (2005)، ودراسة الفتال إخلاص (2005)، ودراسة قدرة عبد الأمير الهر (2008) ودراسة سعد (2008)، ودراسة خولة السعيدة (2009) ودراسة العتيبي (2010)، ودراسة منال سامي لغماشي (2012)، ودراسة سلطنة صالح الدوسري (2013)، ودراسة أسامة سعيد حمدونة (2013)، ودراسة ألفت حسن محمد المعصوبي (2015)، ودراسة حاج الشيخ سمية (2017)، ودراسة جدو عبد الحفيظ (2018)، ودراسة بوغلم إيمان (2018)؛ والتي أكدت كلها على أن الزوجة المعنفة تعاني من سوء التوافق الزوجي؛ كما تعاني من الكثير من الاضطرابات النفسية كالخوف والقلق والاكتئاب والوحدة والاعترا ب وعدم الثقة في النفس وتقدير منخفض للذات، وكذلك الرهاب الاجتماعي والصدمة والضغط النفسي، إلى إلخ.

ويتجلى ما سبق أن للعنف الزوجي مخاطر كبيرة وآثار سلبية على المرأة، فقد تعاني هذه الأخيرة من مشاكل صحية ونفسية واجتماعية جراء هذا العنف؛ بل قد يؤثر على نمط شخصيتها؛ لأن هذا النوع من العنف يؤدي في النهاية وعلى المدى البعيد إلى خلق أشكال مشوهة من العلاقات والسلوك، وأنماط من الشخصية المتصدعة نفسيا وعصبيا (ليلي عبد الوهاب، 2000، ص 6).

وهذا ما دفعنا للاهتمام بالمرأة ضحية العنف الزوجي التي تعاني بصمت من خلال محاولة دراسة السمات الشخصية التي تتميز بها، وذلك بطرح التساؤلات التالية:

- السؤال الأول: ما هي أكثر أشكال العنف الزوجي التي تتعرض لها المرأة ضحية العنف الزوجي؟
- السؤال الثاني: ما هي أكثر سمات الشخصية التي تتميز بها المرأة ضحية العنف الزوجي؟
- السؤال الثالث: هل توجد فروق بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص متغير سمات الشخصية (العصبية، العدوانية، الاكتئابية، قابلية للاستشارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف)؟

2. فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: "تتعرض المرأة ضحية العنف الزوجي لأشكال العنف الزوجي على الترتيب التالي: العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف الاقتصادي".
- الفرضية الثانية: "تتميز المرأة ضحية العنف الزوجي بسمات الشخصية على الترتيب التالي: العصبية، العدوانية، الاكتئابية، قابلية للاستشارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف".
- الفرضية الثالثة: "توجد فروق بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص متغير سمات الشخصية (العصبية، العدوانية، الاكتئابية، قابلية للاستشارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف)".

- أولا- الإطار النظري والمفاهيم الأساسية للدراسة:

1. مفهوم سمات الشخصية:

1.1. تعريف سمات الشخصية:

يعتبر (كاتل) و (جيلفورد) و (إيرنك) بأن السمات وحدات وصفية الأكثر بروزا للشخصية (سلامي عبد الرحيم، 2008، ص 207). عرف Guilford (جيلفورد) السمة بأنها "كيفية ثابتة نسبيا تميز الفرد عن غيره من الأفراد" (نقلا عن: رمضان محمد القذافي، 2001، ص 43).

وحسب أحمد محمد عبد الخالق فالسمة هي "خصلة أو خاصية أو صفة ذات دوام نسبي، يمكن أن يختلف فيها الأفراد فتميز بعضهم عن بعض، أي أن هناك فروقا فردية فيها، وقد تكون السمة وراثية أو مكتسبة، ويمكن أن تكون كذلك جسمية أو معرفية أو انفعالية أو متعلقة بمواقف اجتماعية" (أحمد محمد عبد الخالق، 1996، ص 67).

فالسمة أيضا عبارة عن صفة أو خاصية يتميز بها الفرد عن غيره من الأفراد، أو تتميز بها جماعة من الجماعات؛ وقد تكون السمة أخلاقيا كالكرم أو التعاون وقد تكون فكرية كالمرونة... الخ (عاطف عثمان الأغا، 2010، ص 29).

وهناك من يرى أن السمة أيضا بأنها خاصية يختلف فيها الناس أو تتباين من فرد إلى آخر، ومثال ذلك نقول فلان مسيطر وآخر مسمكين؛ وقد تكون السمة استعدادا فطريا كالسمات المزاجية كشدة الانفعال، وقد تكون مكتسبة كالسمات الاجتماعية (بوداود عبد اليمين، 2008، ص 35).

وتعني السمة الشخصية خاصية من الخصائص التي يختلف فيها الناس كل عن الآخر بدرجة ما فالطول والوزن، الانفعال سمة، والسيطرة وهكذا (سعد عبد الرحمن، 1981، ص 133).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن سمات الشخصية لا تقتصر على السلوك نفسه، بل هي المنظم الرئيسي للسلوك، والسمات لا نلاحظها مباشرة بل يمكن التنبؤ بها من خلال أفعال ومؤشرات معينة (Annickweil. Barais & Dominique. Cuba, 2008, P198)

2.1. معايير تحديد سمات الشخصية:

حسب (ألبورت) (1968) هناك ثمانية معايير للسمة، مع العلم أن هذه الأخيرة لا يمكن ملاحظتها، وتتمثل هذه المعايير في: (نقلا عن: سيد محمد غنيم، 1978، ص 251).

- أن للسمة أكثر من وجود اسمي (بمعنى أنها عادات على مستوى أكثر تعقيدا).
- تعتبر السمة أكثر عمومية من العادة (عاداتان أو أكثر تنظمان وتنسقان لتكوين السمة).
- السمة دينامية (بمعنى أنها تقوم بدور دافعي في كل سلوك).
- السمات ليست مستقلة بعضها عن بعض، ولكنها ترتبط عادة فيما بينها.
- أن الأفعال والعادات غير المشتقة من السمة ليست دليلا على عدم وجود هذه السمة، وقد تظهر سمات متناقضة أحيانا لدى الفرد على نحو ما يوجد في سمي النظافة والإهمال.
- يمكن أن تكون السمة فريدة أو أن تكون عامة مشتركة.

3.1. العوامل المؤثرة في تكوين سمات الشخصية:

إنّ العوامل المؤثرة في بناء الشخصية كثيرة فهي عبارة عن تفاعل بين البيئة والوراثة التنشئة الاجتماعية والثقافة وغيرها، وهذا ما يراه (لازاروس) (1981) إذ أن أبعاد الشخصية تتأثر إلى حد كبير بالتفاعل بين التنشئة الاجتماعية والبيئة وبين معطيات بيولوجية للشخص (نقلا عن: سامر محمد ماجد، 2003، ص 30).

ويعتبر (وليام جيمس) لأن عمل البيئة هو تنمية الاستعدادات الموروثة بالتفاعل وليس إعطاء الفرد شيئا لم يولد معه، فالعوامل الوراثية تحدد الأبعاد الرئيسية للشخصية الفردية، والبيئة تنمي هذه الأبعاد (نقلا عن: صلاح الدين أبو ناهية، 1997).

وفي هذه الدراسة يقصد بمفهوم سمات الشخصية إجراءات الدرجات التي يتحصل عليها أفراد العينة من خلال تطبيق مقياس سمات الشخصية للجامعة الألمانية (فرايبورغ)، والذي أعيد تكييفه ودراسة خصائصه السيكمومترية في هذه الدراسة.

2. مفهوم العنف الزوجي:

1.2. تعريف العنف الزوجي:

يعرف العنف الزوجي بأنه إيذاء مقصود يصدر من الزوج نحو الزوجة سواء كان بدنيا كالضرب، أو لفظيا كالسب، واستخدام كلمات قاسية؛ لإهانة الضحية، أو نفسيا كإيذاء المشاعر، أو جنسيا كالاعتداء، وإجبار الضحية على ممارسة سلوك جنسي محرم أو دفعها للقيام بذلك. ومن العنف كذلك ما يطلق عليه العنف الصحي كإجبار الضحية على الحمل والإنجاب وهي غير راغبة، أو أن صحتها لا تساعد على ذلك، ومن العنف الصحي كذلك منع الضحية أو إعاقته من الحصول على العلاج والرعاية الصحية المناسبين، ويضيف البعض أنواعا أخرى من العنف كالعنف الاجتماعي، ويمثلون له بتعليق الأزواج زوجاتهم فلا يسكنونهن بمعروف، لا يطلقونهن بإحسان، وربما منعهن من رؤية أبنائهن بعد الطلاق؛ ما يسبب لهن أذى نفسيا بليغا، وقد يمتنع بعض الأزواج من دفع النفقة وهو ما يدخل تحت العنف الاقتصادي الذي يمثلون له كذلك بالاستيلاء على حقوق الضحية المادي وإنكار حقوقها الاقتصادية، ومن أنواع العنف الزوجي الشائع ما يسمى بالعنف النفسي كإيذاء المشاعر، وأخيرا فهناك ما يسمى بالإهمال وهو أحد صور العنف حيث يتم تجاهل حقوق المرأة المادي والمعنوي، وهجرها وكأنها خلقت فقط لمتعة الرجل، وخدمته دون اعتبار لأدميتها ومشاعرها، ويتسم العنف بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل في المجتمع والأسرة على السواء نتيجة لسيطرة النظام الأبوي بآلياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ليلي عبد الوهاب، 2000، ص 20).

وحسب منظمة الأمم المتحدة فالعنف الزوجي هو "العنف الذي تواجهه المرأة من قبل الرجل في الأسرة وهو من الحالات الواضحة لنقص الحقوق الإنسانية للمرأة أو بالأحرى نقص حقوق الإنسان، من شأن بعض السياسات الحكومية التي تدعم العنف وتغض النظر عنه، وأن ترسخ ظاهرة اللجوء إلى العنف ضد المرأة؛ والشعور بالتفوق الجنسي يمنح الرجل حق اللجوء إلى ضرب المرأة وسبها أو تعريضها للعقاب البدني بغية إثبات رجولته، وهذا ما خولته له الرؤية الاجتماعية المتجذرة في أعماق الثقافات التقليدية منذ القدم (نقلا عن: شكوه نوابي، 2001، ص 173).

ويقصد به أيضا أي فعل أو سلوك يصدر من الزوج يتخذ أشكالا مختلفة بقصد إلحاق الضرر أو الإيذاء البدني والنفسي بالزوجة، ويصدر هذا الفعل بشكل متعمد ومتكرر، كما يحدث غالبا داخل المنزل في مواقف الغضب والصراع (ممدوح صابر أحمد، 2018، ص 438).

في حين يرى سفيان أبو نجيلة بأنه "أي فعل يقتضيه الزوج، وينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة نفسية أو جسمية أو مالية أو جنسية للزوجة بما في ذلك التهديد باقتواف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية" (سفيان أبو نجيلة، 2005).

ويتفق كذلك على أنه ذلك العنف المرتكب ضد الشريك في إطار علاقة حميمة يسبب ضررا وآلاما جسمية، أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة ويتعلق الأمر بالتصرفات التالية: (دشاش نادية، 2006، ص 79)

- أعمال الاعتداء الجسدي كاللكمات، والصفعات والضرب بالأرجل.
- أعمال العنف النفسي، كاللجوء إلى الإهانة والخط من قيمة الشريك وإشعاره بالخجل ودفعه للانطواء وفقدان الثقة بالنفس.
- العنف الذي يشمل مختلف التصرفات السلطوية كعزل الشريك عن محيطه العائلي وأصدقائه، ومراقبة حركاته، وأفعاله والحد من إمكانية حصوله على المساعدة.

2.2. أشكال العنف الزوجي:

- **العنف الجسدي:** يعد أكثر أنواع العنف الزوجي وضوحا، ويشمل الضرب، والقذف بالأشياء على الزوجة، والركل، والتهديد بالسلاح، والحرق، والخنق (أمل العواد سالم، 2002، ص 31).
- وتتمثل مظاهر العنف الجسدي والإساءة البدنية للمرأة في صور عدة مثل: (الكدمات، الحروق، الجروح، كسر العظام، الإجهاض، الرضوض) (هبة علي حسن، 2003، ص 185).

- **العنف الجنسي:** إنه لجوء الزوج إلى استخدام قوته، وسلطته؛ لممارسة الجنس مع زوجته دون مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي أو رغبتها الجنسية، وعنف الزوج الجنسي أشبه بالاغتصاب الذي يعني: إجبار المرأة على ممارسة الجنس دون رغبتها، كما يتضمن العنف الجنسي سوء معاملة الزوجة جنسياً، واستخدام الطرائق والأساليب المنحرفة الخارجة عن قواعد الخلق والدين في عملية الجنس، وذم أسلوبها الجنسي لإذلالها وتحقير شأنها (هبة على حسن، 2003، ص 188).
- **العنف النفسي:** إنه أي فعل يتسبب في إلحاق ضرر نفسي، وقد وضع Follingsted وآخرون (1990) مجموعة من السلوكيات التي تعد من العنف النفسي أو اللفظي ووضعتها في فئات هي: (نقلا عن: ألفت حسن محمد المعصوي، 2015، ص 12)
 - **المهجوم اللفظي:** مثل السخرية، والتحرش اللفظي، وإطلاق الألقاب التي يقصد منها إشعار المرأة بعدم الكفاءة؛ بهدف إبقائها تحت السيطرة.
 - **العزل:** التي تفصل المرأة عن محيطها الاجتماعي.
 - **الغيرة الشديدة:** والسلوك التملكي، كرقابة سلوك المرأة، أو إتهامها بعدم الإخلاص بشكل متكرر.
 - **التهديد اللفظي:** بالاعتداء أو التعذيب.
- **العنف الاقتصادي والمالي:** يتجلى العنف الاقتصادي في قيام الرجل بالسيطرة على موارد العائلة والتحكم بالإنفاق على المرأة أو حرمانها من النفقة أو إجبارها على العمل، أو منعها من مزاولة مهنة ترغب فيها، فهو عنف يتعلق بالمال، بهدف إذلال المرأة وزيادة شعورها بأنها لا تستطيع العيش دون الاعتماد على الرجل (عالية أحمد صالح ضيف الله، 2010، ص 27). ومن هنا فممارسة العنف الاقتصادي من طرف الزوج العنيف تعتبر كوسيلة للتقييد الآخر وحرمانه من الاستقلالية المادية (Kedia & al, 2008, p112)

3.2. دورة العنف الزوجي:

- إن العنف الزوجي يتسم بطابعه التطوري، فقد اعتبرت E. wolker (اليانور والكر) الباحثة الأمريكية أن ظاهرة العنف بين الزوجين تمر عبر أطوار نمو دوري للتوتر يجري عبر ثلاث مراحل تتكرر دوريا والمتمثلة في المراحل التالية: (فيصل الغرايبية، 2012، ص 166)
- **المرحلة الأولى: مرحلة بناء التوتر:** يلاحظ فيها تزايد التوتر في العلاقة بين الزوجين بشكل تدريجي لأسباب مختلفة وقد تكون تافهة، يأخذ العدوان في هذه المرحلة شكلا لفظيا أو رمزيا معتدلا نسبيا، ويكون التواصل منعما ويزداد شعور الضحية بالخطر وتزداد محاولتها بتجنب الإساءة.
 - **المرحلة الثانية: مرحلة الانفجار:** تبدأ عندما يرتفع التوتر إلى درجة تفوق عتبة التحمل عند أحد الطرفين وفيها يظهر العنف الجسدي واللفظي بأشد صورة، ويكون القلق والغضب مرتفعاً والمعتدي يلوم الضحية؛ وبالتالي تتوافق مع الإساءة لكي تعيش وربما تهرب ومن ثم تعود حينها تهدأ الأزمة.
 - **المرحلة الثالثة: مرحلة الكون والهدوء:** يظهر سلوك الزوجة الانسجامي ويشعر فيها الزوج بتأنيب الضمير فيحاول استرضاءها بطرق شتى ويسعى للعفو والتسامح من الضحية، وينجح عادة في ذلك فتأخذ العلاقة بينهما شكلا تسميه (والكر) (شهر العسل الدوري)، ثم بعد مضي بعض الوقت يعود التوتر للارتفاع من جديد تدريجيا، وهكذا تتأسس المراحل الواحدة تلوى الأخرى.

4.2. آثار العنف الزوجي:

- **آثار صحية ونفسية:** قد يكون العنف سببا خطيرا للكثير من الأمراض العضوية كالضغط السكري، الأمراض الجلدية وكذا ما يطلق عليه بزملة أعراض المرأة المضروبة وهي تتضمن الاكتئاب وانخفاض الشعور بالضحية مع تكرار الإساءة، أو ما أطلق عليه Seligman (سيلجمان) العجز المكتسب، حيث تشعر المرأة بالاكتئاب مع عدم قدرتها السيطرة على أمور حياتها (منال العباس، 2011، ص 13).
- **آثار اجتماعية:** يؤدي عنف المرأة إلى تفكك الأسرة وانعدام الثقة والاحترام المتبادل بين أعضائها، كما يعد إنتاجا للعنف، فالأطفال الذين يرون الأب وهو يعنف الأم قد يعنفون زوجاتهم مستقبلا، كما أن علاقة الأطفال بأبائهم تكون مضطربة وهم يصابون باستياء وخيبة أمل وقد تؤدي إلى ينحرفهم وجنوحهم (صالح حسن الداهري، 2008، ص 265).

- آثار اقتصادية: إن العنف الموجه نحو المرأة بالضرورة يؤثر على الأبناء مما يدفعهم لسوق العمل، وما يتبعه من آثار سلبية تضر بصحتهم ويفهم العمل الروحي والاجتماعي (صالح حسن الداهري، 2008، 265).
- وفي هذه الدراسة يقصد بالعنف الزوجي الدرجات التي يتحصل عليها أفراد العينة من خلال تطبيق مقياس العنف الزوجي من إعداد الباحثة ألفت حسن محمد المعصوبي (2015).

ثانيا- الإطار العملي للدراسة:

1. منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك لمعرفة السمات الشخصية التي تتميز بها المرأة ضحية العنف الزوجي.
2. الدراسة الاستطلاعية: أجريت الدراسة الاستطلاعية على 30 زوجة معنفة، وتم من خلالها التوصل إلى النتائج التالية:
 - بعد تطبيق مقياس سمات الشخصية ل (فرايبورغ) (1970)، ومقياس العنف الزوجي من إعداد الباحثة ألفت حسن محمد المعصوبي (2015) على عينة الدراسة الاستطلاعية، اتضح أن جميع بنودها واضحة ومفهومة ولا وجود فيها لأي غموض يذكر؛ تم تبني مقياس سمات الشخصية للجامعة الألمانية (فرايبورغ) ومقياس العنف الزوجي من إعداد الباحثة ألفت حسن محمد المعصوبي (2015)، كأدوات للدراسة الأساسية.
 - تم استخراج عينة الدراسة الأساسية بتطبيق مقياس العنف الزوجي من إعداد الباحثة ألفت حسن محمد المعصوبي (2015)، على (80 زوجة، صرحن بأنهن معنفات، وبينت نتائج هذا المقياس أنهن فعلا ضحايا العنف الزوجي؛ وبالتالي أصبحن يمثلن عينة الدراسة الأساسية.
3. زمان ومكان إجراء الدراسة: تم إجراء هذه الدراسة من شهر أوت إلى شهر أكتوبر 2019، في أماكن مختلفة من ولاية الجزائر مثل: العيادات النفسية الخاصة، والعيادات الصحية المتعددة الخدمات، في بعض مساكن أفراد العينة.
4. عينة الدراسة: تم بفضل الدراسة الاستطلاعية استخراج عينة الدراسة الأساسية حيث بلغ حجمها (80 زوجة معنفة، منهن (33 عاملة و (47) مأكثة بالبيت ومنهن (42) مدة زواجهن أقل من 10 سنوات، و (38) منهن مدة زواجهن أكثر من 10 سنوات.

وتم استعمال:

- الطريقة القصدية لاختيار عينة الدراسة الأساسية: تختار العينة بهذه الطريقة لتوفيرها على مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها، والخاصية التي تميز عينة هذه الدراسة أنهن جميعا ضحايا العنف الزوجي.
- طريقة الفرز بشكل الكرة الثلجية لإجراء لاختيار عينة الدراسة الأساسية: الفرز بشكل الكرة الثلجية أو التراكمي هو إجراء غير احتمالي للمعينة، وعندما نكون نعرف بعض أفراد مجتمع البحث المستهدف والذين سنتمكن بفضلهم من الاتصال بالآخرين، أي أننا نتوجه إلى البعض من خلال البعض الآخر إلى غاية الحصول على العدد المطلوب؛ وعليه فإننا سنضخم العينة أكثر فأكثر بالضبط كما لو كنا ندفع كرة ثلجية، هكذا فإن أفراد مجتمع البحث هم الذين سيساعدوننا في بناء العينة، وإننا نلجأ إلى هذا الأسلوب عندما يكون الوسط غير معروف كليا، أو أن هذا الوسط منغلق على نفسه نسبيا أو عندما نريد دراسة شبكة تأثيرات (أنجرس، 2004، ص 314-315).

5. أدوات الدراسة: استخدمت في هذه الدراسة الأدوات التالية:

- 1.5. مقياس السمات الشخصية: وضع هذا المقياس من طرف العديد من أساتذة علم النفس بجامعة فرايبورغ بألمانية (1970) وهم (جوكن فارنبرج) و (هرت سليج) و (راينز)، وترجم وكيف على البيئة العربية من طرف (محمد حسين علاوة) سنة (1994)، يصلح للتطبيق على الجنسين ابتداء من 16 سنة، وتتضمن الصورة العربية له (56) عبارة، سبع (7) بنود لكل بعد، تتوزع على 8 أبعاد: العصبية، العدوانية، الاكتئابية، قابلية للاستشارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف.
 - 2.5. مقياس العنف الزوجي: تم تصميمه من طرف الباحثة ألفت حسن محمد المعصوبي (2015)، تكون المقياس في صورته النهائي من (28) فقرة موزع على أربع أبعاد، وهي: العنف الجسدي (7 فقرات)، العنف النفسي (7 فقرات)، العنف الجنسي (7 فقرات)، العنف الاقتصادي (7 فقرات).
- وقد تم تصحيح المقياس بإعطاء أوزان تراوحت بين (0-3) درجات وهي تقابل أربع بدائل للإجابة وهي: (دائما، غالبا، قليلا، ولا مرة).

ولأجل استخراج الدرجة الكلية للمقياس تجمع الدرجات التي يحصل عليها المستجيب في إجابته على فقرات المقياس الـ (28) فقرة، لذا فإن أعلى درجة يمكن الحصول عليها هي (84) درجة، وأدنى درجة هي (0) درجة، حيث تشير الدرجة المرتفعة على مقياس العنف الزوجي على مستوى مرتفع من العنف الزوجي، بينما تشير الدرجة المنخفضة على مستوى منخفض من التعرض للعنف الزوجي.

يتمتع هذا المقياس بصدق عالي حيث تم حسابه بطريقة الصدق الظاهري وبطريقة الصدق الاتساق الداخلي والصدق البنائي، كما يتمتع هذا المقياس بثبات عالي حيث تتراوح قيم الأبعاد ما بين 0.86 - 0.90، وقيمة المقياس ككل 0.95 بمعامل ألفا كرونباخ.

6. **كيفية إجراء الدراسة الأساسية:** تم إجراء الدراسة الأساسية عن طريق المقابلات أو ما يعرف بمقابلات البحث مع عينة الدراسة الأساسية، التي تم الحصول عليها عن طريق مجموعة معارف الباحثين (مختصين نفسانيين، أطباء، زملاء، أصدقاء، أهل...) في ولاية الجزائر، حيث تم الالتقاء بهم في عدة أماكن كعيادات نفسية خاصة، في عيادات صحية متعددة الخدمات، وكذلك تم التقاء ببعض أفراد العينة في مقر سكنهم (بغياض الزوج). بعد قبول أفراد الدراسة إجراء الدراسة عليهم، شرح الباحثون في أي إطار تتم هذه الدراسة، فسمحت هذه المقابلات بالحصول على بيانات دقيقة، خاصة فيما يخص البيانات الشخصية (السن، الوضعية المهنية، الحالة المدنية، المدخل الشهري...)، ومن جهة أخرى تطبيق أدوات الدراسة الأساسية بكل سهولة، بعدما تم شرح طريقة الإجابة، وتوضيح لمن أي غموض.

7. **الأساليب الإحصائية المستعملة:** بعد جمع المعطيات تم فرزها وتفرغها في جداول قصد معالجتها إحصائياً باستعمال برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS 20، ويتضمن هذا البرنامج العديد من الإجراءات الإحصائية الشائعة التي تتيح للباحث معالجة معطياته؛ وفي هذه الدراسة تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار الفروق بين المتوسطات (T).

8. عرض النتائج:

1.8. **عرض نتائج الفرضية الأولى:** تنص هذه الفرضية الأولى على ما يلي: "تتعرض المرأة ضحية العنف الزوجي لأشكال العنف الزوجي على الترتيب التالي: العنف النفسي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف الاقتصادي".

الجدول رقم (01): أشكال العنف الزوجي التي تتعرض له المرأة ضحية العنف الزوجي.

المرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعطيات الإحصائية أشكال العنف الزوجي
1	04.370	13.97	العنف النفسي
2	03.964	12.63	العنف الاقتصادي
3	02.638	11.72	العنف الجسدي
4	01.401	10.55	العنف الجنسي

يلاحظ من الجدول رقم (01) أن العنف النفسي هو العنف الأكثر ممارسة ضد المتوسط حسابي قدر بـ 13.97 وانحراف معياري قدر بـ 04.370، ثم يأتي بعده العنف الاقتصادي بمتوسط حسابي قدر بـ 12.63 وانحراف معياري قدر بـ 03.964، وثم يأتي بعده العنف الجسدي بمتوسط حسابي قدر بـ 11.72 وانحراف معياري قدر بـ 02.638، وفي الأخير العنف الجنسي بمتوسط حسابي قدر بـ 10.55 وانحراف معياري قدر بـ 01.401. وعليه لم تتحقق الفرضية الأولى.

2.8. **عرض نتائج الفرضية الثانية:** تنص هذه الفرضية على ما يلي: "تتميز المرأة ضحية العنف الزوجي بسمات الشخصية على الترتيب التالي: العصبية، العدوانية، الاكتئابية، قابلية للاستثارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف".

الجدول رقم (02): سمات الشخصية التي تتميز بها المرأة ضحية العنف الزوجي.

المرتبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المعطيات الإحصائية سمات الشخصية
1	01.662	11.16	الاكتئابية
2	01.420	11.13	قابلية للاستشارة
3	01.556	11.08	العصبية
4	01.521	10.79	العدوانية
5	01.494	10.60	الضبط والكف
6	01.533	10.53	الاجتماعية
7	01.434	09.89	السيطرة
8	01.574	09.76	الهدوء

يلاحظ من الجدول رقم (02) أن سمات الشخصية الأكثر انتشاراً لدى النساء ضحايا العنف الزوجي تتمثل في: الاكتئابية بمتوسط حسابي قدر بـ 11.16 وانحراف معياري قدر بـ 01.662، وسمة قابلية للاستشارة بمتوسط حسابي قدر بـ 11.13 وانحراف معياري قدر بـ 01.420، وسمة العصبية بمتوسط حسابي قدر بـ 11.08 وانحراف معياري قدر بـ 01.556، وسمة العدوانية بمتوسط حسابي قدر بـ 10.79 وانحراف معياري قدر بـ 01.521؛ وعليه لم تتحقق الفرضية الأولى.

3.8. عرض نتائج الفرضية الثالثة: تنص هذه الفرضية على ما يلي: "توجد فروق بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص متغير سمات الشخصية (العصبية، العدوانية، الاكتئابية، قابلية للاستشارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف)".

الجدول رقم (03): نتائج اختبار "T" للفروق بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص متغير سمات الشخصية (العصبية، العدوانية، الاكتئابية، قابلية للاستشارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف).

المتغيرات	البيانات الإحصائية	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة "T"	قيمة الدلالة المحسوبة "Sig"	مستوى الدلالة المعتمد	الدلالة
العصبية	الزوجات المعنفات العاملات	33	10.07	1.779	-1.460	2.788	0.006	0.05	دالة
	الزوجات المعنفات غير العاملات	47	11.53	1.533					
العدوانية	الزوجات المعنفات العاملات	33	09.07	1.550	-1.850	1.034	0.002	0.05	دالة
	الزوجات المعنفات غير العاملات	74	10.92	1.574					
الاكتئابية	الزوجات المعنفات العاملات	33	08.51	1.450	-2.385	4.685	0.000	0.05	دالة

			-		1.434	10.89	74	الزوجات المعنفات غير العاملات	
قابلية للاستثارة	غير دالة	0.05	0.686	0.405	0.057	1.398	11.19	33	الزوجات المعنفات العاملات
						1.420	11.13	74	الزوجات المعنفات غير العاملات
الاجتماعية	غير دالة	0.05	0.578	0.557	0.081	1.415	10.87	33	الزوجات المعنفات العاملات
						1.521	10.79	74	الزوجات المعنفات غير العاملات
الهدوء	غير دالة	0.05	0.645	2.013	0.295	1.384	11.38	33	الزوجات المعنفات العاملات
						1.556	11.08	74	الزوجات المعنفات غير العاملات
السيطرة	غير دالة	0.05	0.521	0.642	0.094	1.440	10.70	33	الزوجات المعنفات العاملات
						1.494	10.60	74	الزوجات المعنفات غير العاملات
الضبط والكف	غير دالة	0.05	0.230	1.202	0.800	1.630	10.96	33	الزوجات المعنفات العاملات
						1.662	10.16	74	الزوجات المعنفات غير العاملات

يتبين من الجدول رقم (03):

- بالنسبة لسمة الشخصية التالية: العصبية، العدوانية، الاكتئابية، فإن المتوسطات الحسابية للزوجات المعنفات العاملات قدرت بـ ($X^- = 10.07$ ، $X^- = 09.07$ ، $X^- = 08.51$) بينما قدرت المتوسطات الحسابية للزوجات المعنفات غير العاملات بـ ($X^- = 11.53$ ، $X^- = 10.92$ ، $X^- = 10.89$)، أي بفروق (-1.460، -1.850، -2.385)، فمراجعة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق نجد أنها دالة لأن قيم T جاءت دالة إحصائياً؛ لأن قيم الدلالة المحسوبة تساوي ($T_1 = 1.034$ ، $T_2 = -2.788$ ، $T_3 = -4.685$)، ($Sig = 0.006$ ، $Sig = 0.002$)، ($Sig = 0.000$) أصغر من مستوى الدلالة المعتمدة لدينا ($\alpha = 0.05$)؛ وهذا يعني أنه توجد فروق دالة إحصائية بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص متغير سمات الشخصية التالية: العصبية، العدوانية، الاكتئابية؛ وذلك لصالح الزوجات المعنفات غير العاملات؛ أي أن الزوجات المعنفات غير العاملات أكثر عصبية وعدوانية وأكثر اكتئاباً من الزوجات المعنفات العاملات.
- بالنسبة لسمة الشخصية التالية: قابلية للاستثارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف، فإن المتوسطات الحسابية للزوجات المعنفات العاملات قدرت بـ ($X^- = 11.19$ ، $X^- = 11.38$ ، $X^- = 10.87$ ، $X^- = 11.19$) بينما قدرت المتوسطات الحسابية للزوجات المعنفات غير العاملات بـ ($X^- = 11.13$ ، $X^- = 10.79$ ، $X^- = 11.08$ ، $X^- = 10.16$)، أي بفروق (0.057، 0.081)،

0.094, 0.295, 0.800) فبمراجعة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق نجد أنها غير دالة لأن قيم $T = 0.405$, $T = 0.557$, $T = 2.013$, $T = 0.642$, $T = -1.202$ ، جاءت غير دالة إحصائياً؛ لأن قيم الدلالة المحسوبة تساوي ($\text{Sig} = 0.686$, $\text{Sig} = 0.578$, $\text{Sig} = 0.645$, $\text{Sig} = 0.521$, $\text{Sig} = 0.230$) أكبر من مستوى الدلالة المعتمدة لدينا ($\alpha = 0.05$)؛ وهذا يعني أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص متغير سمات الشخصية التالية: قابلية للاستشارة، الاجتماعية، الهدوء، السيطرة، الضبط والكف. وعليه تحققت الفرضية الثالثة فقط فيما يخص سمات الشخصية التالية: العدوانية، الاكتئابية.

9. مناقشة النتائج:

9.1. مناقشة نتائج الفرضية الأولى: بينت نتائج هذه الفرضية أن العنف النفسي هو العنف الأكثر ممارسة على النساء ضحايا العنف الزوجي وذلك ما جعله يتصدر المرتبة الأولى، ويعتبر نمطاً سلوكياً مستمراً يتصف بهدم المنشئ للعلاقة الطبيعية مع الزوجة مثل المضايقات الكلامية، التهديد، الهجمات الكلامية، الإذلال، الانتقاد المتكرر، الاتهامات الجائرة، العزلة، الإغرام؛ إضافة إلى استعمال العنف اللفظي الذي يتمثل بصور الإهانات والشتم واستعمال عبارات نابية تحط من قيمة الزوجة وتمس كرامتها، كما يؤثر هذا العنف على الزوجة فتصاب باضطرابات نفسية (رحماني نعيمة، 2011، ص 53)، ويمكن إرجاع استخدام الزوج للعنف النفسي لأسباب مختلفة وعديدة ترجع لشخصية وتنشئة الزوج، إضافة إلى أن هذا العنف يكون مرافقاً لجميع أنواع العنف الأخرى (الجسدي، الجنسي، الاقتصادي) (حاج الشيخ سمية، 2017، ص 243)؛ ولأن هذا الأخير لا يترك آثاراً واضحة على الزوجة.

ثم يأتي بعده العنف الاقتصادي الذي هو سيطرة الزوج على الموارد المالية للزوجة دون وجه حق ودون رضاها بقصد حرمانها من تلبية حاجياتها الشخصية، فهو نوع من استغلال الزوج للموارد الاقتصادية الخاصة بزوجته، فيحررها مثلاً من راتبها الشهري، وقد يأخذ نصيبها من الإرث غصباً عنها، أو أن يسرق مجوهراتها، إلخ (بلحارث ليندة، دون سنة نشر، ص 5).

في حين يأتي العنف الجسدي الذي هو كل استخدام للقوة من طرف الزوج ضد الزوجة يتوج بإحداث آثار على جسد الزوجة أياً كانت الوسيلة المستعملة، وهو شكل شائع يتجلى في استخدام الأيدي أو الأرجل أو أية أداة تترك آثاراً على جسد المرأة المعنفة كالسكين مثلاً، ويكون أيضاً على شكل الضرب أو الركل أو الصفع أو العض أو الدفع أو غيره، ومن المؤكد أن عملية الضرب لا تحدث مباشرة، بل تمر بمراحل معينة، بدءاً بالجدال وتمتد إلى الصراع بالشتم متطورياً إلى الضرب (عبد الله قازان، 2017، ص 5).

وفي الأخير يأتي العنف الجنسي ذلك العنف الذي يقع في إطار العلاقة الحميمة بين الزوجين، ويتمثل في صورة استخدام القوة أو المساومة أو التهديد لإجبار الزوجة على العلاقة الجنسية دون مراعاة حالتها النفسية والصحية، كما قد يكون إجبار الزوجة على القيام بممارسات جنسية مخالفة لما هو مسموح به شرعاً، وتقع هذه التصرفات من الرجال نتيجة تصورهم الخاطئ في أن العلاقة الزوجية حق محتكر للرجل يناله متى ما شاء وبالطريقة التي يريد ولو كان ذلك ضد رغبة الزوجة وإرادتها (خيرة جطي، بدون سنة نشر، ص 67).

وبالملاحظة أن النتائج المتحصل عليها لا تتفق مع بعض الدراسات مثل: دراسة قدرة عبد الأمير الهر التي توصلت إلى أكثر أشكال العنف الممارس ضد الزوجة هو العنف الجسدي بنسبة 68 %، ثم العنف الاقتصادي 19 %، ثم العنف الجسدي 13 %، ودراسة سفيان أبو نجيلة (2006) التي توصلت إلى أن أكثر أشكال العنف الزوجي انتشاراً هو النفسي بنسبة 44.28 % ثم العنف الجنسي بنسبة 30.96 %، ثم العنف المالي والاقتصادي بنسبة 29.25 %

9.2. مناقشة نتائج الفرضية الثانية: بينت نتائج الفرضية الثانية أن أكثر السمات انتشاراً لدى النساء ضحايا العنف الزوجي هي سمة العصبية، والقابلية للاستشارة والاكتئابية، ويمكن تفسير هذه النتيجة من خلال منظور اجتماعي محض حيث تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً كبيراً في ذلك، حيث أن الزوجات المعنفات لا تسمح لهن العادات والتقاليد في أغلب الحالات من إظهار ما يعانين منه، خوفاً من غضب الزوج أو الحكم السلبي عليهن من طرف المجتمع؛ وبالتالي تظهر عليهن مؤشرات كالنرفزة وقلة الصبر والتوتر وانشغال البال، والاستشارة لأتفه الأشياء، وكذلك

الشعور بالكآبة والحزن والعزلة؛ وهذا ما توصلت إليه دراسة (هوبارد) و(كويه) (1998) التي بينت أن الإناث أكثر اكتئاباً لأنهن أكثر ميلاً للحزن لأنهن أكثر ميلاً إلى كبت مشاعر الغضب والسلبية في مواجهة المواقف المحبطة.

3.9. مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: بينت نتائج الفرضية الثالثة أنه توجد فروق دالة إحصائية بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص متغير سمات الشخصية التالية: العصبية، العدوانية، الاكتئابية؛ وذلك لصالح الزوجات المعنفات غير العاملات؛ أي أن الزوجات المعنفات غير العاملات أكثر عصبية وعدوانية وأكثر اكتئاباً من الزوجات المعنفات العاملات، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الزوجات المعنفات غير العاملات تتقبل هذا العنف لاعتبارات اجتماعية وخاصة مادية واقتصادية؛ لأن الزوج هو المعيل، بالرغم من أن انتهاج الزوجة لسياسة الصمت تجاه ما تعانيه من عنف يزيد من تفاقم الوضعية كما أن آثاره تعود بالسلب على الزوجة وعلى الأسرة والمجتمع ككل (رحماني نعيمة، 2011)؛ وهذا ما يزيد من معاتهن مقارنة بالزوجات المعنفات العاملات اللواتي يسمح لهن الخروج إلى العمل أن يكن أقل عصبية، عدوانية، واكتئابية رغم تعرضهن للعنف الزوجي، لأن هذا الأخير قد يكون أقل لديهن خاصة إذا كان دخلهن مرتفعاً ويشاركن في مصروف البيت، وهذا ما أكدته دراسة بنه بوزبون (2004) التي أشارت إلى وجود علاقة عكسية بين معدل الدخل لدى الزوجة ونسبة التعرض للعنف، فكلما زاد معدل دخل الزوجة كلما قل احتمال تعرضها للعنف.

في حين كشفت المندوبية السامية للتخطيط للمملكة المغربية من خلال البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء في 2019، أن الفئات الأكثر عرضة للعنف الزوجي النساء المتزوجات (52 %) والشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 سنة (59 %) والنساء ذوات مستوى تعليمي متوسط (54 %) والعاطلات عن العمل (56 %) (للمندوبية السامية للتخطيط، 2019).

إلا أن هذه النتيجة لا تتفق مع دراسة هبة على حسن (2003) التي توصلت لعدم وجود فروق بين السيدات المتزوجات العاملات وغير العاملات في التعرض للإساءة من الزوج، مما يشير إلى أن الإساءة لا ترتبط بعمل الزوجة فقط، وإنما ترتبط بمتغيرات أخرى كخصائص شخصية الزوج ومعتقداته حول العنف ومدى قدرته على تحمل الإحباطات (قل الدخل، البطال، ضغوط العمل)، وكذلك تاريخه الأسري وطبيعة علاقته بالأم والأب، وكذلك ترتبط الإساءة بشخصية الزوجة واعتمادها على الزواج واستفزازها لزوجها وطبيعة العلاقة الزوجية والجنسية بينهما.

وفيما يخص سمة الضبط والكف خاصة فقد بينت نتائج هذه الدراسة أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين الزوجات المعنفات العاملات وغير العاملات فيما يخص هذه السمة، أي أنهن يتميزن بهذه السمة ومتغير الوضعية المهنية لا دخل له، وهذا يتماشى مع دراسة منال سامي لغماشي (2012) التي خلصت إلى أنه يتميز الإنتاج الإسقاطي عند النساء المصدومات المعنفات من قبل الزوج عن النساء غير المعنفات بالفقر وذلك من خلال سيطرة أساليب الكف والتجنب.

10. خاتمة:

خلصت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج التي جاءت في أغلب الأحيان معاكسة لما كان متوقعاً، لكن هذه النتائج تبقى رهينة هذه العينة وخصائصها، لذا تبقى هذه النتيجة نسبية في حدود هذه الدراسة، وذلك من حيث عينة الدراسة والأدوات المستعملة وكذا الحدود الزمنية والمكانية.

ومنه يمكن اقتراح بسبب انتشار ظاهرة العنف الزوجي إجراء دراسات حوله، مثل: اقتراح برامج تدريبية للزوجات المعنفات ورفع من كل من تقدير الذات وتوكيد الذات والثقة بالنفس لديهم.

- المراجع:

1. أحمد محمد عبد الخالق (1996)، الأبعاد الأساسية للشخصية، القاهرة، مصر، دار المعرفة الجامعية.
2. ألفت حسن محمد المعصوبي (2015)، العنف الزوجي الممارس ضد الزوجة ومستوى تقبله وعلاقته بالصحة النفسية لدى نساء محافظة غزة، رسالة ماجستير في علم النفس، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.
3. أمل العواد سالم (2002)، العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني، الأردن، مكتب الفجر.
4. أنجريس موريس / ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون (2004): منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية-تدريبات عملية، دار القصة للنشر، الجزائر.
5. بلحارث ليندة (دون سنة نشر)، الحماية القانونية للمرأة ضد العنف، مداخلة في ملتقى العنف ضد المرأة، جامعة ألكلي محمد أولحاج البويرة.
6. بنه بوزبون (2004)، العنف الأسري، بيروت، لبنان، دار الكنوز الأدبية.
7. بوداود عبد اليمين (2008)، السمات الإنفعالية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
8. الجزيرة نت (2018/12/16)، العنف العائلي. جزائريات خلف أبواب الزوجية، <https://www.aljazeera.net/news/women/2018/12/16>
9. حاج الشيخ سمية (2017)، أشكال العنف الزوجي وعلاقتها بسوء التوافق الزوجي لدى الزوجة المعنفة في المجتمع الجزائري -دراسة ميدانية على عينة من الزوجات المعنفات من مدينة بسكرة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في: علم النفس، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد خيضر-قطب شتمة، بسكرة.
10. خيرة جطي (دون سن نشر)، الحماية الجنائية للزوجة من خلال مستجدات القانون 15-19.
11. دشا شنادية (2006)، عنف الزوجة ضد الزوج أسبابه وأشكاله حسب رأي الأسرة التربوية بولاية قلمة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.
12. رمضان محمد القذافي (2001)، الشخصية (نظرياتها، اختبارات، أساليب قياسها)، القاهرة، مصر، المكتب الجامعي.
13. سامر محمد ماجد (2003): السمات الشخصية العقلية لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين.
14. سعد عبد الرحمن (1981)، القياس النفسي (النظرية والتطبيق)، ط3، القاهرة، مصر، دار الفكر العربي.
15. سفيان أبو نجيل (2006)، مستوى ومظاهر العنف الزوجي الموجه ضد الزوجة، وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية والسياسية، المجلة المصرية للدراسات النفسية، 16، (50).
16. سلامي عبد الرحيم (2008)، سمات الشخصية وعلاقتها بمستوى القلق (العام، الميسر والمعوق) للاعب كرة القدم حسب خطوط اللعب، جامعة منتوري -قسنطينة-، الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 30، المجلد أ، ص 205-224.
17. سيد محمد غنيم (1978)، سيكولوجية الشخصية: محدداتها وقياسها، القاهرة، دار النهضة.
18. شكوة نوابي زناد، ترجمة زهراء طيوري يكانه (2001)، علم النفس المرأة، بيروت، لبنان، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع.
19. صالح حسن الداهري (2008)، أساسيات الإرشاد الزوجي والأسري، الأردن، دار صفاء النشر والتوزيع.
20. صلاح الدين أبو ناهية (1997)، الفروق بين الذكور والإناث في بعض سمات الشخصية لدى طلاب الجامعة، مجلة التقويم والقياس النفسي والتربوي، العدد 23، 9-43.
21. عاطف عثمان الآغا (2010)، السمات الشخصية المميزة لذوي صعوبات التعلم، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة.
22. عالية أحمد صالح ضيف الله (2010)، العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية -دراسة مقارنة-، الأردن، دار المأمون للنشر والتوزيع.
23. عبد الله قازان (2017)، العنف الموجه ضد الزوجة في الأسرة الأردنية أشكاله ومركزاته الجذرية، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 44، العدد 03، عمان، الأردن.

24. فيصل الغرايبية (2012)، العمل الاجتماعي مع الأسرة والطفولة، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
25. فيولا البيلوي (1987)، مقياس الرضى الزوجي، القاهرة، المكتبة الأنجلو المصرية.
26. ليلى عبد الوهاب، (2000)، العنف الأسري الجرمي والعنف ضد المرأة، بيروت، لبنان، دار المدى للثقافة والنشر.
27. المرصد الوطني للمرأة وآخرون، النشرة الإخبارية الوطنية، التلفزيون الوطني الرسمي الجزائري، 2014/11/25، الساعة 20:00.
28. ممدوح صابر أحمد (2018)، أشكال العنف الأسري ضد المرأة وعلاقته ببعض مهارات توكيد الذات في العلاقات الزوجية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 01، العدد 08.
29. المندوبية السامية للتخطيط بالملكة المغربية (2019)، بحث رسمي.. أرقام صادمة حول العنف الزوجي والجنسي والإلكتروني ضد المغريات، [/http://ar.telquel.ma](http://ar.telquel.ma)
30. منظمة الصحة العالمية (29 نوفمبر 2017)، العنف الممارس ضد المرأة <https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/violence-against-women>
31. موقع الحوار (24 نوفمبر، 2016)، <https://www.elhiwardz.com/featured/67599>
32. نعيمة رحمانى (2011)، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلمسان، محكمة تلمسان نموذجاً (1995-2008)، أطروحة دكتوراه تخصص أنتروبولوجيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان.
33. هبة على حسن (2003)، الإساءة إلى المرأة، القاهرة، مكتب الأنجلو المصري.
34. وليد بن أحمد (12 يناير، 2020 -- 12:06)، بيان لوكالة "فرانس برس"، <https://aljazair1.com>
35. Annickweil. Barais & Dominique. Cuba (2008), **100 fiches de psychologie**, France, 2^e Ed: Edition Bréal, Amazon.
36. Kedia & al, (2008), **Psycho-Traumatologie**, Paris, Dunod.
37. Réne.M (2006), **Femmes victimes de violence conjugale -sous le voile des mystifications idéologiques**, 2^e partie, <http://www.caraibeexpress.com/Annee-2006/article/Femmes-victimes-de-violence-485>
38. Wolfe. D.A and MC Gee R.A. (1991): **Psychological maltreatment: Toward and operational definition.** Development and psychopathology, 3, 3-18.

مفهوم الذات والرضا الجنسي لدى المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاض المتكرر (دراسة عيادية لسبع 07 حالات)

د/ فتال صليحة (جامعة مولود معمري - تيزي وزو)

أ / عامر سليمان (جامعة مولود معمري - تيزي وزو)

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز والكشف عن مفهوم الذات والرضا الجنسي لدى المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاض المتكرر.

ولتحقيق هذا الغرض تم تطبيق مقياس تننسي لمفهوم الذات 1955، ومقياس الرضا الجنسي لـ (WALTER HUDSON 1972)، كما تم كذلك الاعتماد على المقابلة العيادية النصف الموجهة وإدراج الملاحظة المباشرة، وقد طبقت هذه الأدوات على 07 سيع حالات من النساء كلهن حوامل ويتراوح عمرهن ما بين 25 سنة و35 سنة وكلهن تعرضن إلى 03 إجهاضات أو أكثر، ومتواجدة في نفس العيادة (عيادة صبيحي تسعديت يولاية تيزي وزو).

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

مفهوم الذات من أهم المحاكاة التي تعبر عن الحالة النفسية للمرأة الحامل التي تعاني من الإجهاض المتكرر وشخصيتها وعلاقتها بالآخرين.

عدم الرضا الجنسي من أكثر العوامل المسببة للاضطرابات النفسية وتوترات العلاقة الأسرية والزوجية.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الذات، الرضا الجنسي، الإجهاض المتكرر.

Summary:

The study aims to discover or highlight the notion of oneself and sexual satisfaction for pregnant women who suffer from repetitive abortion and to obtain that goal. The scale of Tinsi and scale of satisfaction 1955 about the signification of oneself has been applied (Walter Hudson 1972).

In addition, It has been relied on the clinical meeting half guided and includes a 7 direct remark.

These tools were applied on 7 cases of women, all of them pregnant and are aged from 25 to 35 years old and all of them were in the same clinic (sbihi tassadit tizi ouzou)

The study got the following results

The definition of oneself is the most important simulation which expresses the psychological state of a pregnant women who suffers from repetitive abortion and her personality and relation ships width others.

Sexual unsatisfaction is the major cause for psychological imbalances and strained marital relation ship.

Key Word: oneself - sexual satisfaction - repetitive abortion

مقدمة:

إن من ينظر في رصيد القوى البشرية يجد أن المرأة تمثل أكثر من نصف المجتمع، وبدونها لا وجود للنوع الآخر، وبدون هذا الأخير لا يكون لها وجود، إذ يقع عليها الجزء الأكبر من هذه المسؤولية لاتصالها المباشر بمعدل الخصوبة. (عدلي أبو طاحون. 2000. ص 191-192).

ومن أكبر مميزات المرأة نجد ميزة الأمومة التي كانت تسعى إليها منذ صغرها لكي تكون يوما ما أما، ولا يتحقق هذا المطلب الأنثوي إلا بالإنجاب حيث يعطيها مكانة في الأسرة والمجتمع، إن الوصول إلى الإنجاب يتبعه المرور بفترة الحمل التي تبدأ من لحظة الإخصاب إلى لحظة الميلاد وتبلغ حوالي 09 أشهر، غير أنه في ظروف غير عادية قد لا يكتمل الحمل ويحدث الإجهاض بمعنى خروج الجنين قبل نهاية الشهر السادس وغالبا ما يحدث في الشهر الثلاثة الأولى وهذا يعود إلى عدة أسباب تصيب المرأة أثناء فترة الحمل، إن للإجهاض تأثيرات سلبية على حياة المرأة النفسية والزوجية من تكوين أفكار سلبية عن نفسها وجسدها خاصة عندما تتكرر التجربة.

وهذه الدراسة جاءت لتبرز وتكشف عن مفهوم الذات والرضا الجنسي لدى المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاض المتكرر؛ ولهذا الغرض قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى جانب نظري تطرقنا فيه إلى طرح الإشكالية والفرضيات إضافة إلى ذكر أهداف وأهمية البحث وتحديد مفاهيم الدراسة إجرائيا، وجانب تطبيقي تضمن منهجية الدراسة بتحديد نوع المنهج، زمان ومكان إجراء الدراسة والأدوات المستعملة في جمع البيانات.

وفي الأخير قمنا بعرض النتائج المتحصل عليها وتفسيرها ومناقشتها كل حالة على حدة، والاستدلال بالدراسات السابقة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الأمومة من الخصائص التي امتازت بها المرأة منذ وجودها وهي من أعظم الغرائز لدى المرأة السوية، فنذ صغرها وفي سن الطفولة ما بين 3 إلى 8 سنوات تميل الفتيات إلى اتخاذ دور الأم والمربية أثناء لعبهن بالدمية بالتعبير عن الحب والحنان والرعاية والحماية لها، فتكبر الفتاة وتنمو غريزة الأمومة معها وتتجلى دائما في رغبتها بامتلاك مولود تعتني به.

فيقول بيرون (PERRON.R) إنجاب الطفل إنجاز بيولوجي ونفسي لدى المرأة، فالرغبة في الأمومة هي الرغبة الأشد تأصلا في الحياة النفسية للمرأة منذ طفولتها إلى شيخوختها. (PERRONN.R 1985.P57)

كما يرى باسيني (PASSINI) أن الحاجة إلى الأمومة ميل أساسي في نفس المرأة. (PASSINI.1974) ففي الحالات العادية الحمل حدث طبيعي، يحدث لدى المرأة الحامل تغيرات فيزيولوجية وجسمية ونفسية وهذا من لحظة الإخصاب إلى لحظة الميلاد، الفترة التي تقدر بـ 09 أشهر أين ينتهي بميلاد طفل مكتمل النمو. (محمد عودة الرماوي 2003. ص 93)

غير أنه قد يحدث الإجهاض لعدة أسباب هرمونية أو عاطفية، فحسب إيلان دوتش يرجع الإجهاض إلى المضاعفات الرحمية التي تظهر على شكل إجهاضات أو تهديدات بالولادة المبكرة (hellene.D.1987.P78)، أما دوبري (DEBRAY.R) فيرى أن التهديد بالإجهاضات التلقائية ترجع إلى التقلصات المبكرة والمتكررة للرحم. (DEBRAY.R.1985.P.25.)

ويرى الدكتور ماهر مهران 1970 أن المرأة التي تشكو من الإجهاض المتكرر تعاني من اضطرابات نفسية "إنها تعيش في قلق مستمر في أول فترات الحمل ويستمر عندها القلق حتى تصل إلى هذه الفترة التي تسبق أن حدث خلالها الإجهاض السابق فهي في رقب دائم من تكرار حدوث الإجهاض" (ماهر مهران 1970. ص 29)

فتكرار تجربة الإجهاض يجعل المرأة تعيش اضطرابات نفسية تؤثر عليها في جميع المستويات النفسية الاجتماعية الأسرية الزوجية... فهي تشعر بالدونية وبفقدان الثقة في هويتها كأنثى لأنها غير قادرة على أداء مهمتها في الإنجاب وأن تصبح أما، وأحيانا تشعر بالذنب تجاه زوجها لحرمانها له بأن يصبح أباً.

ورغم الدور الهام الذي تلعبه الأمومة في حياة المرأة إلا أنه لا يمكن فصل الغريزة الجنسية حيث يرى بالزاك (BALZAC) أن غريزة الأمومة مرتبطة بالغريزة الجنسية فإذا انعدمت الواحدة انعدمت الثانية، فالمرأة المتكاملة هي التي ترضي الجنس عندها والأمومة معا، وتحقيق إحداها دون الأخرى يصيب المرأة بتعقيدات نفسية. (عبد المنعم الحنفي 2004. ص 314-315)

لهذا فالإجهاد يقلل الرغبة الجنسية للمرأة إذ أنها تدخل في الإحباط من عدم تحقيق الإنجاب، ومن جهة أخرى تبدأ عندها مخاوف أخرى في عدم إشباع غريزتها وهي الأمومة فتقل رغبتها الجنسية إلى حد كبير (محمد عبده محبوب 2008. ص 128) كما يؤكد ترويدل (TRUDEL) أن تكرار الإجهاد يؤثر على العلاقة الجنسية بتدخل عوامل ثلاث: أولها الإصابة التي تمس المنطقة الشبقية أثناء اللقاء الجنسي، ثانيا الضيق النفسي الذي تعانيه المرأة جراء الإحباط يؤثر على العلاقة الجنسية، ثالثا إدراكها لمدى أهمية الرضا الجنسي والاستقرار النفسي والزواجي. (TRUDEL..2003.P.88)

ومن هنا تم طرح التساؤل التالي:

- هل يؤثر الإجهاد المتكرر على مفهوم الذات و الرضا الجنسي لدى النساء الحوامل؟

وعليه طرحنا التساؤلات الآتية:

- هل تكون المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاد المتكرر مفهوم سلبي عن ذاتها؟

- هل تشعر المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاد المتكرر بعد الرضا الجنسي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية العامة:

يؤثر الإجهاد المتكرر على مفهوم الذات والرضا الجنسي لدى النساء الحوامل.

الفرضيات الجزئية:

01- تكون المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاد المتكرر مفهوما سلبيا عن ذاتها.

02- تشعر المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاد المتكرر بعدم الرضا الجنسي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثر مفهوم المرأة الحامل لذاتها والرضا الجنسي بالإجهاد المتكرر، وكذلك الحصول على معارف علمية هامة في الجانب النظري الخاص بمتغيرات الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن مختلف الآثار الناجمة عن تكرار الإجهاد، وكذلك ضرورة توعية الأزواج والأسر بتفهم المرأة التي لديها هذا المشكل ومساعدتها نفسيا.

الجانب النظري:

01- مفهوم الذات: هو وعي الفرد بمكوناته الشخصية كما يراها أو يتصورها هو أو الآخرون عن ذاته، أو مجموعة من الصفات والسمات والخصائص التي يكتسبها الفرد ليصل في الأخير إلى تكوين مفهوم إيجابيا أو سلبي عن ذاته، وفي هذا البحث هو النتائج التي تحصلت عليها الحالات في مقياس تنسي لمفهوم الذات 1955، ويعرفه هيدنرك (Heindenrich) 1970 بأنه الصورة عن الذات وكيف يرى الإنسان نفسه والذات المثالية التي يريد أن يكونه. (صالح أبو جادو. 1998. ص 154)

ومن جهة أحمد زهران (1968) مفهوم الذات تكوين معرفي منظم للمدركات الشعورية أو التصورات والتقييمات الخاصة بالذات يبلوره الفرد ويعتبره تعريفا نفسيا لذاته، ويتكون مفهوم الذات من تكوين الذات المدركة ومفهوم الذات الاجتماعية ومفهوم الذات المثالي (سواء حامد زهران 2004. ص 113)

02- الرضا الجنسي: هو رضا الزوجين بالعلاقة الجنسية القائمة بينهما، والمتمثلة في إشباع حاجات الجنس مع الطرف الآخر، وفي هذا البحث يتمثل في الدرجة التي يتم الحصول عليها بتطبيق مقياس خاص بالرضا الجنسي لدى المتزوجين (مرتفع أو منخفض) مقياس (WALTER HUDSON 1972) فيوميو 1970، يرى أنه درجة من التواصل الفكري الوجداني العاطفي والجنسي بين الرجل والمرأة بما يحقق لها من متعة نفسية ولذة جسدية وتحقيق أقصى معقول من السعادة (محمد بيومي خليل 1999. ص 121)

03- الإجهاض المتكرر: يقصد بالإجهاض الإلقاء أو الطرح أو الإسقاط، وعندما تتكرر العملية يسمى بالإجهاض المتكرر، فحسب (Martine) 1965 هو الإجهاض الذي يتكرر في كل مرة تحمل فيها المرأة لأسباب عدة من بينها مرض مزمن، أمراض الرحم الخلفية، اتساع عنق الرحم و أمراض الجنين الوراثية. (Martine Allain.1965p71)

الجانب الميداني:

- **الدراسة الاستطلاعية:** تم التنقل إلى عيادة صبيحي تسعديت الواقعة بمدينة تيزي وزو والمتخصصة في أمراض النساء والتوليد، ثم قمنا بمقابلة المديرة التي أعطت لنا الرخصة لمباشرة عملنا، وبعدها توجهنا إلى المختصة النفسية الموجودة في العيادة التي عرفتنا على مكان تواجد الحالات التي نخص دراستنا.

- **منهج الدراسة:** اعتمدنا على المنهج العيادي الذي يتميز بالتناول الدقيق والعميق للتاريخ الارتقائي للفرد وذلك بدراسة وفهم الحالة من جميع الجوانب النفسية والاجتماعية، وحسب لاقاش LAGACHES أن المنهج العيادي تناول للسيرة الذاتية في منظورها الخاص وكذلك التعرف على مواقف وتصرفات الفرد تجاه وضعيات معينة محاولا بذلك إعطاء معنى للحالة والتعرف على بنيتها وتكوينها، كما يكشف الصراعات التي تحرّكها ومحاوله الفرد دائما حلها، وبهذا يمكن القول أن المنهج العيادي يقوم على ثلاث خصائص:

• التعمق في دراسة الحالات.

• له أسلوب علمي منظم و موضوعي يقوم على تتبع الحالات.

• هو هادف لأنه يهدف إلى جمع المعلومات حول الحوادث النفسية للفرد.

- **مكان وزمان إجراء الدراسة:** أجريت هذه الدراسة في عيادة عمومية تسمى صبيحي تسعديت بمدينة تيزي وزو، والمتخصصة في أمراض النساء والتوليد، ويبلغ عدد الأطباء فيها حوالي 20 طبيباً كل في اختصاصه، وتشمل العيادة على 110 سرير موزعين في 03 طوابق.

- **مجموعة الدراسة:** تم اختيار مجموعة الدراسة المقدرة بـ 07 حالات بطريقة قصدية وفقاً للمعايير الممثلة للمجتمع الأصلي والمتمثلة في:

• أن تكون العينة يتراوح عمرهن ما بين 25 سنة و 35 سنة.

• أن تكون النساء حوامل.

• أن يكنّ قد تعرضن إلى 03 إجهاضات أو أكثر، ومتواجدات في نفس العيادة.

- **أدوات الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على الأدوات الآتية:

1. **المقابلة العيادية النصف الموجهة:** وأدرجنا فيها الملاحظة المباشرة لأنها تسمح لنا بإيجاد تفسيرات لسلوكات الأفراد، وقمنا بصياغة دليل

المقابلة الذي تضمن 06 محاور:

• **المحور الأول:** يتضمن معلومات حول شخصية المفحوصة.

• **المحور الثاني:** معرفة سيكولوجية المرأة خلال فترة الحمل.

• **المحور الثالث:** معرفة سيكولوجية المرأة بعد الإجهاض.

• **المحور الرابع:** مفهوم الذات عند المفحوصة.

- المحور الخامس: أسئلة حول الرضا الجنسي.
- المحور السادس: أسئلة عن الحياة.

-02- المقاييس:

1- مقياس تنسي لمفهوم الذات: ويشمل 06 أبعاد وكل بعد يحتوي على عبارات سالبة وموجبة وهذه الأبعاد هي:

- مفهوم الذات الجسمية
- مفهوم الذات الأخلاقية-
- مفهوم الذات الشخصية-
- مفهوم الذات الأسرية-
- مفهوم الذات الاجتماعية
- مفهوم نقد الذات.

2- مقياس الرضا الجنسي ل (WALTER HUDSON 1972): ويهدف إلى قياس مشاكل الرضا الجنسي من خلال التعرض لشدة أو حجم المشاكل في الجانب الجنسي للعلاقة الزوجية بالإضافة إلى مشاعر المستجيب حول عدد من السلوكيات والاتجاهات والحالات الوجدانية والتفضيلات المرتبطة بالعلاقة الجنسية.

عرض نتائج الدراسة:

الحالة الأولى		
نتائج مقياس الرضا الجنسي	نتائج مقياس مفهوم الذات	نتائج المقابلة العيادية النصف الموجهة
أكدت الحالة الاستمرار والاستمتاع بالعلاقة الجنسية رغم الإجهادات المتكررة، وأن زوجها يلبي كل رغباتها وحاجاتها الجنسية.	تحصلت في هذا المقياس على درجة مرتفعة بنسبة 71.40 من المجموع الكلي للمقياس وأن أبعاد المقياس كلها كانت إيجابية بحصولها على درجات مرتفعة، وهذا ما يشير إلى أنّ الحالة لم تفقد الثقة بقدراتها على تجاوز العقبات ويظهر ذلك في رضاها عن ذاتها وعن جسدها وعلاقتها الحسنة مع أسرتها وعائلتها	أكدت الحالة أن جسدها خانها لعدم تحقيق الإنجاب بالإضافة إلى العلاقة المتوترة مع عائلة الزوج التي ترغب في انفصال الزوجين
نستنتج أن النتائج المتحصل عليها في مقياس مفهوم الذات يخالف نتائج المقابلة العيادية النصف الموجهة وأما معطيات مقياس الرضا الجنسي يتطابق مع معطيات المقابلة العيادية.		
الحالة الثانية		
نتائج مقياس الرضا الجنسي	نتائج مقياس مفهوم الذات	نتائج المقابلة العيادية النصف الموجهة
أكدت الحالة عدم الاستمتاع بالعلاقة الجنسية بسبب الإجهادات المتكررة.	تحصلت في هذا المقياس على درجة منخفضة بنسبة 49.2 من المجموع الكلي للمقياس وأن أبعاد المقياس كلها كانت إيجابية بحصولها على درجات منخفضة، وهذا ما يشير إلى أنّ الحالة فقدت الثقة بقدراتها على تجاوز العقبات ويظهر ذلك في عدم رضاها عن ذاتها وعن جسدها وعلاقتها	كونت مفهوم سلبي لذاتها، وإحساسها بعدم الثقة واحتقار نفسها، وعدم استمتاعها بالعلاقة الجنسية.

الحسنة مع أسرتها وعائلتها		
نستنتج أن النتائج المتحصل عليها المقابلة العيادية تتطابق مع معطيات مقياس مفهوم الذات ومقياس الرضا الجنسي.		
الحالة الثالثة		
نتائج المقابلة العيادية النصف الموجهة	نتائج مقياس مفهوم الذات	نتائج مقياس الرضا الجنسي
لم يؤثر الإجهاض المتكرر على مفهوم ذاتها ماعدا في مفهوم الذات الأسري التي عبرت عن توتر علاقتها مع عائلة زوجها.	تحصلت في هذا المقياس على درجة مرتفعة بنسبة 86.00 من المجموع الكلي للمقياس وأن أبعاد المقياس كلها كانت إيجابية بحصولها على درجات مرتفعة، ما عدا مفهوم نقد الذات التي تحصلت عليه على درجة منخفضة، وهذا ما يشير إلى أن الحالة تشعر برضا عن نفسها وعلاقتها بأسرتها ومع الآخرين، بينما نتائج بعد مفهوم نقد الذات أدلت على أنها تستعمل حيل دفاعية لتبين صورة مقبولة على نفسها.	أكدت الحالة الاستمرار والاستمتاع بالعلاقة الجنسية رغم الإجهاضات المتكررة، وأن زوجها يلبي كل رغباتها وحاجاتها الجنسية.
نستنتج أن هناك توافقاً كبيراً بين نتائج المقابلة العيادية ومقياسي مفهوم الذات والرضا الجنسي.		
الحالة الرابعة		
نتائج المقابلة العيادية النصف الموجهة	نتائج مقياس مفهوم الذات	نتائج مقياس الرضا الجنسي
أظهرت مفهوماً إيجابياً عن ذاتها، وأن لها علاقة حسنة مع أسرتها ومحيطها.	تحصلت في هذا المقياس على درجة مرتفعة بنسبة 86.00 من المجموع الكلي للمقياس وأن أبعاد المقياس كلها كانت إيجابية بحصولها على درجات مرتفعة، وهذا ما يشير إلى أن الحالة لم تفقد الثقة بنفسها ومازالت تهتم بمظهرها وجسدها، ولها علاقة حسنة مع أسرتها وعائلتها.	أكدت الحالة عدم وجود الرضا الجنسي وهذا ما يظهر في النفور من العلاقة الجنسية.
نستنتج أن نتائج المقابلة العيادية تتوافق مع معطيات مقياس مفهوم الذات بينما جاءت نتائج مقياس الرضا الجنسي سلبية و غير متطابقة مع المقابلة العيادية ومقياس مفهوم الذات.		
الحالة الخامسة		
نتائج المقابلة العيادية النصف الموجهة	نتائج مقياس مفهوم الذات	نتائج مقياس الرضا الجنسي
أظهرت مفهوماً إيجابياً عن ذاتها وأن الإجهاض المتكرر لم يؤثر على ذاتها في علاقتها مع نفسها ومع الآخرين. كما أظهرت عدم الاستمتاع بالعلاقة الجنسية مع زوجها.	تحصلت في هذا المقياس على درجة مرتفعة بنسبة 77.00 من المجموع الكلي للمقياس وأن أبعاد المقياس كلها كانت إيجابية بحصولها على درجات مرتفعة، وهذا ما يشير إلى أن الحالة لم تفقد الثقة بنفسها ومازالت تؤمن بالإيجاب وهذا ما ظهر في أغلب أبعاد المقياس. ولها علاقة حسنة مع أسرتها وعائلتها.	أكدت الحالة عدم وجود الرضا الجنسي وهذا ما يظهر في النفور من العلاقة الجنسية.

نستنتج من خلال نتائج المقابلة أنها تتوافق مع مقياس مفهوم الذات و نتائج مقياس الرضا الجنسي.		
الحالة السادسة		
نتائج المقابلة العيادية النصف الموجهة	نتائج مقياس مفهوم الذات	نتائج مقياس الرضا الجنسي
الحالة لم يؤثر الإجهاض المتكرر على مفهومها لذاتها، وأن لها علاقة حسنة مع أسرته وعائلتها وأنها راضية بالعلاقة الجنسية مع زوجها وأن زوجها لم يغير اتجاهها.	تحصلت على درجات عالية في هذا المقياس وفي كل أبعاده، وأظهرت علاقة حسنة مع الأسرة والعائلة، وهذا ما يبين ثقتها بنفسها واعتنائها بمظهرها وأنها ما زالت تؤمن بالإنجاب.	أكدت الحالة أنها تعيش علاقة جنسية مرضية مع زوجها.
نستنتج من خلال نتائج المقابلة أنها تتوافق مع مقياس مفهوم الذات و نتائج مقياس الرضا الجنسي.		

مناقشة نتائج الدراسة:

انطلاقاً من النتائج المتحصل عليها أثناء القيام بدراسة مفهوم الذات والرضا الجنسي لدى المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاض المتكرر (دراسة عيادية لسبع حالات) وذلك اعتماداً على معطيات المقابلة العيادية النصف الموجهة واستناداً إلى المقاييس النفسية مفهوم الذات ل تنسي والرضا الجنسي ل (WALTER HUDSON 1972)، فقد تبين أن الفرضية الأولى التي مفادها تكون المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاض المتكرر مفهوماً سلبياً عن ذاتها جاءت مع دراسة عبد الفتاح المهدي التي تبين أنّ تكرار تجربة الإجهاض يجعل المرأة تعيش اضطرابات نفسية يؤثر عليها في جميع المستويات النفسية والأسري والذاتي والزواحي والاجتماعي. (عبد الفتاح المهدي 2004. ص 2).

حيث أن 06 حالات من 07 أي بنسبة 85.72% كان لديها لديها مفهوم إيجابي عن ذاتها ما عدا حالة واحدة أي بنسبة 14.28% كونت مفهوماً ذاتياً سلبياً، ويمكن تفسير هذه النتيجة أن ليس كل امرأة عاشت إجهاضات متكررة يؤثر في مفهوم ذاتها، لكن قد يرجع لأسباب متعددة حسب الحالة، فالقدرة على الإخصاب والآمال في الإنجاب والتمتع بشعور الأمومة والرغبة في تكوين وتوسيع الأسرة يساعد في تجاوز هذه التوترات والتعقيدات النفسية التي يسببها تكرار عملية الإجهاض، كما يمكن أن نفسه بنمط شخصية المرأة الترجسي أي ارتاحت من هذا الحمل كونها تخاف على جسمها أن يتلفه الحمل وتخشى تأثير الولادة على جمالها وما يترتب على هذا الإنجاب من مسؤوليات فتخاف أن يقيدها الإنجاب أو يدفع زوجها إلى إهمالها. (عبد المنعم الحنفي 2004. ص 250-260).

أو قد تكون المرأة من النوع الذي يرفض الأنوثة ولا يتقبل فكرة الحمل والإنجاب على خلاف النساء ذوات التركيب النفسي الأنثوي الطبيعي. (عبد المنعم الحنفي 2004. ص 7).

أما الفرضية الثانية التي مفادها تشعر المرأة الحامل التي تعاني من الإجهاض المتكرر بعدم الرضا الجنسي 04 حالات من 07 حالات لا تشعر بالرضا الجنسي في علاقتهن الجنسية وهذا ما يتطابق مع ما عبرت عنه الحالة رقم 03 خلال المقابلة عن شعورها بالبرود الذي يؤدي إلى التشنج المهلي، وتماشى هذه النتائج مع دراسة محمد عبده محبوب حيث أن بعد فترة الإجهاض تقل الرغبة الجنسية للمرأة إذ أنها تدخل في الإحباط من عدم تحقيق الإنجاب، كما يرتبط عدم الرضا الجنسي حسب عايذة بنقص التمازج بين الزوجين حول العلاقة الجنسية. (عايذة أحمد الرواحية 2003. ص 52).

وقد يعود إلى تصرفات الزوج التي عادة ما تكون سلبية تتميز بالرفض أو عدم الاهتمام بالزوجة، وهذا ما يتماشى مع دراسة بيومي 1990 التي أكدت أن حسن المعاملة القائمة على الاحترام المتبادل تؤثر على الرضا الجنسي.

الخلاصة:

إن مفهوم الذات والرضا الجنسي من أهم المحاكاة التي تعبر عن الحالة النفسية للفرد وشخصيته وعلاقته مع الآخرين، فمفهوم الذات رمز للشخصية باعتباره صورة يكونها عنا الآخرون والتي نكونها عن ذاتنا والرضا عن صورتنا الجسمية والاجتماعية والأخلاقية والأسرية والشخصية التي تؤدي بنا الصحة النفسية، ونجد الرضا الجنسي الذي لا تقل أهميته عن مفهوم الذات إذ نجده من أكثر العوامل المسببة للاضطرابات النفسية المعاصرة وتوترات العلاقة الزوجية، لهذا تناولنا في بحثنا هذا المتغيرين لدى النساء الحوامل اللواتي يعانين من الإجهاض المتكرر، وما لاحظناه أثناء الاحتكاك بالمفحوصات ومن نتائج الدراسة وجدنا أن الفرضية الأولى لم تتحقق والفرضية الثانية تحققت جزئياً، مما يسمح لنا بفتح المجال لدراسات أخرى.

الاقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، وفي ضوء الإطار النظري نقدم بعض التوصيات التي من شأنها أن تفيد النساء الحوامل اللواتي يعانين من الإجهاض المتكرر وعدم الرضا الجنسي وهي على النحو الآتي:

- تفعيل دور الأسرة كسند اجتماعي للمرأة الحامل.
- توعية المرأة الحامل بالمؤثرات الداخلية والخارجية التي من شأنها أن تحدث الإجهاض.
- وضع برامج إرشادية توعوية تفيد المرأة الحامل.
- ضرورة المتابعة الصحية والنفسية للمرأة الحامل لدى العيادات المتخصصة بصفة دورية.
- ضرورة توفير جو من تبادل الآراء والأفكار بين الأزواج يسوده التفاهم والاحترام المتبادل.

المراجع:

1. عايدة أحمد الرواحية 2003 - البرود و الضعف الجنسي - الكتبة الثقافية. لبنان. ط2
2. عبد الفتاح المهدي 2004 - الصحة النفسية للمرأة- البياطش. سنتر للنشر والتوزيع. مصر ط1
3. عبد المنعم الحنفي 2004 - الموسوعة النفسية الجنسية- مكتبة مديولي للنشر والطباعة القاهرة ط4
4. عبد المنعم الحنفي 2004 - موسوعة الطب النفسي- مكتبة مديولي للنشر والطباعة القاهرة ط4
5. ماهر مهران 1970 - الإجهاض- مؤسسة عزالدين للطباعة والنشر. لبنان ط1
6. محمد عبده محجوب 2008 - الثقافة الجنسية والختان (دراسة أنثروبولوجية عقلية)- دار المعرفة الجامعية. القاهرة. ط1
7. محمد عودة الريماوي 2003 - علم النفس النمو- دار الشرق للنشر. مصر. ط1
8. Gilles Trudel 2003 – **La Baisse Du Désir Sexuel**-Ed Masson. Paris
9. Gilles Trudel 2003 – **Les Dysfonctionnements Sexuels** – Presse De L’université Du Quebec. 2ed Canada.
10. Hellene Deutsch 1969 –**Psychologie Des Femmes**- Tom Ii.Ed Puf. Paris.
11. Hellene Deutsch 1987 –**Psychologie Des Femmes Maternité**- Tom Ii.Ed Puf. Paris
12. Passini.W 1974 – **Sexualité Et Gynécologie Psychosomatique** - Ed Masson. Paris
13. Perron.R 1987 – **Genèse De La Personne** – Ed Puf. Paris. 1ere Ed
14. Perron.R 1997 - **Fantasmes Action Pensée L’origine De La Vie Psychique** - Ed Smalle Société Algérienne De Recherche En Psychologie.Alger.

تناول عيادي وإسقاطي لمفهوم الأنوثة لدى المرأة المصابة باضطراب جسدي خطير

حداد نسيم (جامعة مولود معمري تيزي-وزو)

1 - مقدمة:

يضع المرض الخطير الجسد في مواجهة مع معاش المرض ومعاش العلاج، الأمر الذي قد يفقد المرأة المريضة معالم حياتها ويفقدها هويتها لدرجة أنها تتساءل عن تكون في وضعيات كثيرة، وفي هذا المعاش يصبح جسدها مفرغا من الحياة ليمتلا بالمرض ومشاعر الموت، حتى في تعابيرها تتحدث عن العضو المريض وألمه، وقد لن تتمكن من تقديم تعابير مستثمرة بمعاش هوائي للجسد، وفي هذا العمل سنعرض حالة امرأة تعاني من العجز الكلوي النهائي الذي يعتبر مرضا مزمنيا يجعلها تلتزم آلة تصفية الدم ثلاثة مرات في الأسبوع لمدة أربعة ساعات للحصّة، مما يجعل جسدها يصبح جسدا طبييا بالدرجة الأولى ويفقد وظائفه الفيزيولوجية الطبيعية، حيث إن الفريق الطبي المعالج يوفر لها ويلتزم معها بمعاملات طبية لجسدها المريض مما يفقده شبقته؛ لذلك سنركز في هذا العمل على إبراز السيرورات النفسية التي تمكن أو تعرقل المرأة من استعادة امتلاك جسدها الشبقي والتعبير من خلاله عن الحياة.

2 - إشكالية:

جاءت مفردة أنث في معجم لسان العرب لابن منظور (درر العراق ويكي) لتعرف الأنثى على أنها خلاف الذكر من كل شيء، حيث ربط ابن منظور هذه المفردة باللين والسهولة التي اعتبرها صفات تنسب للأنثى وحدها حتى تكون في المجتمع امرأة كاملة، فإذا اتصف الذكر باللين سمي أنثيا أو مخنثا لتشبهه بالأنثى وعدم التزامه بصفة التشدد التي تنسب للذكر حتى يعتبر في مجتمعه رجلا.

يتأشى هذا التعريف مع التعريف المتداول في الاستعمال اليومي والذي يعتبر الأنوثة "مجموعة محدّدة من الصفات المرفولوجية، النفسية، السلوكية الخاصة بالنساء، ترتبط هذه الصفات بالجنس أو الجندر (Le Genre) وتتأثر بشكل كبير لدرجة الإشراف من طرف المحيط الاجتماعي الثقافي الذي يساهم في ما يعرف بالهوية الجنسية" (Wikipédia, 25 Novembre 2019)، وبذلك تعتبر الأنوثة في هذا السياق صفات يحددها المحيط الاجتماعي ويعمل على إكسابها وترسيخها في الأنثى حتى تتميز بأنوثتها المطلوبة لإندماجها اجتماعيا كامرأة.

يعتبر قاموس علم النفس (Bloch. H et al, 1999, 368) الأنوثة "مجموعة الصفات الأكثر تواجدا أو الأكثر تميزا في المتوسط بين المجتمع الأنثوي مقارنة بالمجتمع الذكوري"، وبذلك يمكننا القول أنّ هذا التعريف لا يخرج عن سياق الاستعمال اليومي المتداول للأنوثة، لكن ميزه التوزيع الإحصائي المعتدل للصفات المرتبطة بالمرأة.

تربط التعاريف الثلاثة المشار إليها سابقا مفهوم الأنوثة بمفهوم المؤنث (le Féminin) ومفهوم الجندر (le Genre) المتلازمين في الكثير من البحوث، حيث يرى هوبر (Hubert. O, 2004) أن المؤنث خاصية فيزيولوجية متعلقة بالفرق في البنية التشريحية للأجهزة التناسلية التي يتحدّد من خلالها الجنس الذكري أو الأنثوي بعد الولادة مباشرة، أما الجندر فهو مجموعة السمات السلوكية والإجماع المجتمعي (conventions sociales) المبني بطريقة عشوائية على أساس هذه الفروق الجنسية، حيث يشمل الجندر تاريخ التصورات (مذكر-مؤنث) الثنائية للعالم ويشمل استدخال (incorporation) هذه التصورات من طرف الفاعلين الاجتماعيين، ويصبح بذلك الجندر مجرد موقف نسبي يفترض البناء الثقافي والتاريخي للهويات المحنسة (identités sexuées) على أساس ثنائية المذكر والمؤنث، ليصبح هذا الفرق البيولوجي أساسا للعلاقات بين الرجال والنساء وتتوضع من خلاله رمزية (symbolisme) العالم التي تساهم في بناء نظام اجتماعي مجنس يُفرض على الأفراد بقوة البداهة، أي أنه سيرورة غير شخصية وثابتة (processus impersonnel et constant) تهدف إلى إضفاء صفة الطبيعية (normalité) على مجموعة محدّدة من المفاهيم الثقافية المرتبطة بالجندر التي تظهر ديمومة وتطور التصور الجنس للعالم.

يوضح مفهومي المؤنث والجنس التناول الاجتماعي للهوية الجنسية، حيث يركزان على الفرق الجنسي ودوره في تحديد الثقافة الاجتماعية للصفات الأنثوية والذكورية، وكذلك دوره في الآليات التي توظفها هذه الثقافة الاجتماعية لاستدخال هذه الصفات من طرف الأفراد بهدف تحقيق إعادة إنتاج النظام الاجتماعي الجنس، غير أن دراسات أخرى قدمتها ستينبرغ (Steinberg, M, 1985) أبعدت الهوية الجنسية عن الامتثال للصورة النمطية لثنائية الذكر والمؤنث وربطتها بالخنوثة النفسية (l'androgynie psychologique) أي القدرة على إظهار مجموعة من الخصائص الإنسانية سواء كانت عرقية أو غير عرقية، واعتبرتها مرحلة أكثر نمواً ونضجاً من الأدوار التقليدية لأنها تدل على تعايش وتكامل صفات الأنوثة والذكورة لدى نفس الشخص، كما أكدت هذه الدراسات أن الخنوثة الجنسية مؤشر للرفاهة النفسية والمرونة في التعامل مع الوضعيات الحياتية المعقدة.

استعمل فرويد (Schneider, M, 2005, 628-630) مفهوم الثنائية الجنسية النفسية (bisexualité psychique) بدل الخنوثة النفسية لتفادي تعريف الأنوثة والتركيز بذلك على التمييز بين الواقع النفسي والواقع التشريحي للمؤنث حتى يوضح الكيفية التي تصبح بها الأنثى امرأة، ولهذا الغرض قام فرويد بربط الأنوثة بمراحل النمو النفس-جنسي للبنات، أي المعاش النفسي للمؤنث والسيرورات النفسية التي تمكن البنات من أن تصبح نفسياً امرأة.

شبه فرويد تكوّن الأنوثة ومصير الذكورة بمخط ينكسر في المرحلة قبل أوديبية، بمعنى أن البنات في المراحل المبكرة من النمو تتشابه مع الذكر فهي رجل صغير مثله، الأمر الذي يجعل استحالة فهم الأنوثة دون مقارنتها بالذكورة، حيث أن كلا الجنسين يحب الأم قبل التخلي عنها لصالح الأب، البنات تمر من حب الأم لحب الأب والبن يتخلى عن الأم ليحصل على امرأة خاصة به، وهكذا يتقمص الذكر الأب حتى يبني هوية ذكورية، أما البنات فتتقمص الأم وفي نفس الوقت تتخلى عنها ك موضوع حب حتى تتوجه نحو الأب، وحسب فرويد هذا التحول عن الأم يرتكز على الإحباط وخيبة الأمل مرفوقة بعدائية نظراً لعدم القدرة على إرضاء الأم، ونشير هنا أن تراجع الأوديب (Chabert, C, 2016) مختلف بين الجنسين حيث أن قلق الحياء لدى الذكر يدفعه للتخلي عن الرغبات الأوديبية، وهذا التخلي هو الشرط الذي يضمن تديراً وقائياً نرجسياً وموضوعياً (narcissique et objectale)، في حين أنه عند الأنثى يدفعها نحو الأب ويحظر الأوديب بدل إنهنائه مثلاً هو الحال لدى الذكر، البنات تبقى مطولا في الأوديب ولا تتخلص منه إلا بعد فترة طويلة، وعليه ترى شاير أن تراجع الأوديب يجد نموذجاً مثالي لدى الذكر بينما عدم تحديده واكماله لدى الأنثى يظهر أمثلة لمصائر (destins) الباثولوجية، اعتماداً على ما سبق يظهر لنا أن مفهوم الثنائية الجنسية بناء نظري أساسي لفهم الأنوثة كعمل نفسي متواصل لأجل توضع السيرورات التقمصية بمختلف مصائرهما.

يعرف آلان دو ميجولا (De Mijolla, A, 2005, 810-814) التقمص على أنه سيروية نفسية لاشعورية يتمكن من خلالها فرد معين من جعل جزء هام من شخصيته ماثلاً لشخصية من يعتبره نموذجاً، أما فرويد فاعتبره نمطاً علائقياً أولياً للعلاقة بالآخر وأدرجه في السيرورات التي تبني الجهاز النفسي، كما يميزه عن التقليد (imitation) الذي يعتبر فعلاً إرادياً واعياً، وبذلك يمكن القول أن الشخصية قد تنبئ وتتمايز أو قد تعرقل ولا تتمايز بسلسلة من التقمصات.

ميز فرويد (Freud, S, 1921) في الموقعية الثانية بين مفهوم التقمصات الأولية والتقمصات الثانوية، وعرف التقمصات الأولية (identification primaire) على أنها الوحيدة التي لا تنتمي لنموذج باثولوجي، واعتبرها الشكل الأكثر أصالة (originaire) للرابط العاطفي بالموضوع، هي الشكل الأكثر بدائية للرابط الموضوعي قبل التمايز أنا-لا أنا، وفي هذه المرحلة التقمص واستتار الموضوع حسب فرويد يكونان مترجان، أما التقمصات الثانوية فعرفها كوريشة عقدة الأوديب، استتارات الوالدين يتم التخلي عنها تدريجياً وتعوض بالتقمصات، وتشكل بنية معقدة مادام الأم والأب بالنسبة للجنسين في نفس الوقت موضوع حب ومنافس، وبهذا تساهم التقمصات في تكون الأنا الأعلى، أي أن التقمصات الثانوية مرتبطة بظهور وتطور العلاقة الموضوعية (relation objectale)، التقمصات قبل الأوديبية، الأوديبية وبعد الأوديبية، ونشير هنا أن الأدبيات المتعلقة بالتقمصات (Dispau, M-F, 1990) يتحدد لنا تقمصات تركز على العلاقة المستدخلة (intérieuriser) وعلى نرجسية

الحياة (narcissisme de vie)، وتقمص آخر يأخذ معنى التضمين (une inclusion)، معنى القدرة التامة (l'omnipotence) والرجسية الميتة (narcissisme mortifère).

تناول ششورينغ (Schwering, K-L, 2014) مفهوم التقمصات الرجسية في الاضطرابات الجسدية الخطيرة، حتى يفترض أنها درع واق ضد تهديدات تفكك الأنا (désintrications du moi) جراء المرض ومضايقات العلاج الطبي التي تتغير بها حياة المريض، ويرى هذا الباحث أنه مفهوم نشأ في أعمال فرويد كصورة بأثولوجية للملنخوليا (avatar pathologique de la mélancolie)، حيث تم استدخال الموضوع فقط في بعده السلبي، ويتحول بذلك الأنا على أساس الجزء السلبي المستدخل فيحرض لدى الملنخولي تخفيضا كبيرا في شعور الأنا، وتفقيرا هائلا للأنا، في هذه الحالة لا تتكون التقمصات الأولية لكن تتكون التقمصات الثانوية كاستجابة لفقد موضوع غير ممتلك بشكل جيد، ومن جهة أخرى تناول ششورينغ مفهوم التقمصات المستيرية الذي يتم المرور إليها بعد التقمصات الرجسية، لتدل على المرور من علاقة كينونة (relation d'être) إلى علاقة تملك (relation d'avoir)، التي تظهر المرور من ليبدو الأنا إلى ليبدو الموضوع، وهذا المرور يساعد على التمكين وإعادة امتلاك الجسد وتقمص مختلف أعضائه من طرف الفرد المريض، ويشير الباحث أن الطفل يتقمص جسد الأم والرغبة التي يحتويها في إطار الاهتمام الأمومي الذي يتلقاه منها، وكل فشل في هذه السيورة يعرقل قدرة الطفل على إدماج والتعرف على جسده وأفكاره وعواطفه، بمعنى إمتلاك الجسد من خلال تقمص الإدراكات والعواطف الصادرة عنه، والتي بعد ذلك تصبح الكلمات والأفكار متاحة لها.

يصبح الطقم الطبي في حالة المرض بديلا للألم في الاعتناء بالمريض، وبذلك يوفر التقمصات المستيرية التي تغطي بها التقمصات الرجسية، وتتوضع بذلك ليبدو الأنا وليبدو الموضوع التي تمكن المريض من التعبير عن الاجتياح العاطفي المتعلق بالمرض والعلاج، ويتم بذلك تقمصه لبعض خصائص الوظيفة العلاجية التي يوفرها المعالجون، وعليه لابد لنا من فهم السيورات النفسية المساعدة أو المعرقة في تواجد كل من التقمصات الرجسية والمستيرية حتى يتمكن المريض من إعادة استثمار جسده كجسد شقي تملؤه الحياة وليس كجسد مريض مفرغ من الحياة، وهنا المريض لا يتحدث فقط عن العضو المريض بل يتحدث عن تاريخه الشخصي ككيان متكامل، وفي هذا السياق قدم كريستوف دوجور (Dejours. Ch, 2001-2002) مفهوم التخريب اللييدي (subversion nibidinale) الذي تناول من خلاله العمل النفسي لامتلاك الجسد من طرف المرضى ذوي الاضطرابات الجسدية المزمنة والخطيرة، وقد استمد دوجور من مفهوم السند (étayage) الذي قدمه فرويد للدلالة على بناء المناطق الشبقية، وبذلك يبني الجسد الشبقي على أساس الجسد الطبي، وهنا نشير أنه في حالة المرض يصعب التعبير عن الجسد بصيغة "جسدي أنا" لأن المريض لم يعد يعرف جسده، وحتى العضو لا يعبر عنه بصيغة الشخصية "بطني أنا" نظرا لأن هذه الأعضاء أصبحت تنتمي للطب وليس له، وبذلك الاستثمار الطبي المكثف يجعل جسد المرأة يفقد شبقيته، وقد يساعد الطقم الطبي المعالج على إعادة بعث استثمار الجسد من جديد من طرف المريض، وبذلك يأخذ الطقم الطبي مكان مفهوم السند الذي قدمه فرويد، ونشير هنا أن الاضطرابات الجسدية الخطيرة تتطلب معاملة طبية مكثفة الأمر الذي يجعل الجسد في تبعية تامة للطقم الطبي، ومن هذه الاضطرابات نجد العجز الكلوي النهائي الذي يلجأ فيه للتصفية كعلاج وبذلك تصبح ملازمة الآلات إجبارياً وضرورياً.

تعتبر ملازمة آلة تصفية الدم من بين العلاجات التي تساعد مرضى العجز الكلوي النهائي على البقاء على قيد الحياة، وبذلك العلاقة غير المنقطعة مع الآلة تحفز وتعزز سيطرة الجسد الطبي، وقد بينت الدراسات المختلفة التأثر في الوضعية الجسدية بين المرضى الملازمين لآلة تصفية الدم والشيخوخة الجسدية التي يتميز بها المسنون، من جهة أخرى أشارت الدراسات إلى دخول هذه الفئة من المرضى في الشيخوخة النفسية بمجرد بداية عملية التصفية، وعليه يمكن القول أن المريض الملازم لآلة التصفية يعاني من فقر في الجهاز النفسي وانخفاض في نوعية ما قبل الشعورية للأنا، وترى الباحثة كوبا وآخرون (Cupa. D et al, 2009) في هذا الصدد أن "الرجسية تبدأ تشيخ وبالتالي تنكمش وتفقد بعض أجزائها خاصة على مستوى القدرات الفكرية، كما قد تبدو الرجسية شديدة الفقر نظرا للوضعية الصراعية، الفقد وقلق الموت، يصبح الفكر هيكلية (squelettique) محروما من التطور، الترابطات والمشاعر التي تمنح الخطاب أصالته، أما الفكر فتصبغه رتابة الكآبة المتواصلة (ligne mélancolique monotone)، الإنتاجات العقلية قليلة، تنعدم فيها الحيوية (dévitalisées)، متباعدة عن بعضها وتعرض للجفاف، وحسب هذه المعطيات يمكن القول أننا بصدد سيورة تصخر (désertification) غير راجعة لاضطرابات عقلية (déméntiel)"، فكل هذه الخصائص

النفسية التي قدّمها الباحثون السابقون تبين صعوبات الأنا في التعامل مع المرض وضغوط العلاج، كما تبين هشاشة الجهاز النفسي والسير النفسي، وعليه تتساءل عن الكيفية التي تتمظهر بها نوعية التقمصات لدى الحالة من خلال المقابلة العيادية والاختبارات الإسقاطية لدى المرأة الملازمة لآلة تصفية الدم؟

3 - فرضية البحث:

تظهر نوعية التقمصات هشة جدا لدى المرأة المصابة بمرض جسدي خطير، نظرا لهشاشة الجهاز النفسي، الأمر الذي قد لا يمكنها من إعادة بناء الجسد الليبيدي من جديد.

4 - إجراءات منهجية البحث:

سنقوم بعرض حالة أميرة وهي امرأة عزباء تبلغ من العمر 44 سنة، تترتب في المرتبة الثالثة لأسرة تتكوّن من 4 أخوة و 4 أخوات، توقفت عن الدراسة في السنة التاسعة أساسي بسبب مرضها، وقد قامت بعملية التصفية بالثرب لمدة 4 سنوات لأنّها لم تجد مكانا للقيام بعملية التصفية بالآلة التي تواصلت لمدة 8 سنوات على مستوى مستشفى اسعد حساني الجامعي.

تم التطبيق الميداني حسب بروتوكول بحث يشمل أربعة حصص -نشير هنا أنّ هذه الحالة التي سنقوم بعرضها تنتمي لمجموعة بحث الدكتوراه التي ناقشناها سنة 2015 :-

- حصّة مقابلة البحث التي تم فيها شرح ما هو مطلوب من المفحوصة، وكذا توضيح إستارة الموافقة على المشاركة في البحث (Haddad, N, 2015, 2012, 2009) التي تعتبر أداة لتحقيق أخلاقيات البحث والتأكيد على الالتزام بأخلاقيات الباحث.
- حصّة المقابلة العيادية لجمع المعطيات.
- حصتان لتطبيق كل من اختبار الرورشاخ و اختبار تفهم الموضوع
- و نشير أنّه كانت هناك حصّة خامسة في بروتوكول البحث تتعلق بمقابلة الإرجاع التي تقدم فيها نتائج التطبيق للمفحوصة سواء في ما يخص نقاط القوة أو الضعف في شخصيتها لكنها لم تطلب من طرف المفحوصة.

5 - عرض الحالة:

بدأت أميرة هادئة لكنها شاحبة اللون يظهر عليها التعب، ترسم على شفتيها إبتسامة خفيفة من حين لآخر فتمنح وجهها شيئا من الحياة لكنها لم تكن كثيرة الحديث بل تهتدت كثيرا، لكنها كانت متوترة جدا في حصّة اختبار تفهم الموضوع و جاءت متأخرة ب 10 دقائق عن موعدها. و يرى الطبيب المعالج أنّها مريضة يسهل التعامل معها لأنها تطيع أوامر الطبيب و الممرضين، لكن أكد الطبيب أنّها تعاني من تعقيدات جسدية خطيرة.

5-1- نتائج المقابلة:

استخلصنا نوعية التقمصات في المقابلة العيادية بالاعتماد على شبكة إصغاء نفسي بنيناها من خلال قراءات كثيرة حول أدبيات الموضوع، تشمل بعدين؛ بعد يهتم بالمحتوى الظاهر والشكلي للتعبير، ومن الأبحاث التي ساعدتنا في بنائه نجد عمل ديدي أنزيو (Anzieu, D, 1987) الذي قدّم مفهوم المدلولات الشكلية (signifiants formels) المتعلقة بانطباعات الفضاء وحالات الجسد، وقد ركز فيها على وجود تعابير عن المرض كأن تنعدم تسميته، وهناك وصف لعضو منفرد دون ربطه بالذات، ويقدم المريض وصفا سطحيا لحالته مفرغ من البعد الهوامي، وقد أشار إلى أنّ هذه المدلولات الشكلية متكررة ومتأثلة لدى مريض معين، كما اهتمنا بالبعد العلائقي سواء داخل الأسرة أو خارجها حتى نفهم الاستثمارات الليبيدية والعدائية والصعوبات التقمصية للحالة في سياق تاريخها الشخصي.

بدأ مرض أميرة في 6 سنوات، حيث قالت: "الصغر تع المرض والكبر تع الصبيطار"، فهذا التعبير يؤكد معاناتها وقساوة المرض في مرحلة مبكرة من حياتها لدرجة الإنهاك، وقد تحدّثت أميرة عن مرضها لكنها لم تجد له تفسيراً واضحاً وقد قالت في هذا السياق "بلاني ربي بهذا المرض كيا

الذري الصغار ألي كنت نلقاهم عند الطبيب ومراض كيا أنا وحتى زوج خاوتي ماتو واحد زاد قبلي مات في 9 شهور ولاخر زاد بعدي ومات في 6 أشهر بالاك هما ثاني كانوا مراض وما فاقولهمش"، فهي لم تسمي المرض وقدمت تفسيراً يشمل بعدين: بعد متعلق بالعقاب وبعد يتعلق بالانتهام.

تعرض إلبوم وفراري لمثل هذا التفسير عند الطفل المريض مرضاً جسدياً مزمناً، وقد أدخله في ما يسمى بالنظريات التفسيرية للمرض التي "تعتبر تفسيرات ذاتية مرتبطة بالتاريخ الشخصي للمريض وليس بالتفسيرات العلمية التي يوضحها الأطباء، فهي محاولة إيجاد المعنى تسمح للطفل بالحفاظ على تناسقه الداخلي وتخفف جزءاً من القلق الذي يشعر به، و تتميز في مرحلة الطفولة بأنها مبسوطة بالشعور بالذنب نتيجة خطأ مرتكب" (Epelbaum. C et Ferrari. P, 1993, p447)، وهذا يفسر البعد العقابي الذي جاء في تفسير أميرة حيث أنّ مرضها ناتج عن عقاب إلهي، وبالرجوع إلى النمو النفسي الجنسي للطفل نجد أنّ الشعور بالذنب مرتبط بالفضول الجنسي في مرحلة الطفولة، لذلك يتبين الباحثان السابقان أنّ العقاب مرتبط بهذا الفضول الجنسي الذي يعيشه الطفل كشاعر ذنب.

يعتبر البعد الثاني المستخلص من تعبير أميرة بعداً إتهامياً، حيث أنّ أميرة تشير ضمناً إلى أنّ والديها لم ينتبها لمرضها ولمرض أخويها وبالتالي هما غير قادرين على حماية أبنائهم، فهذا التعبير يحمل عدوانية موجبة للوالدين، ولأم بالدرجة الأولى لأن أميرة كانت شديد التعلق بوالدها ولم تتحدث عن والدتها كثيراً، فقد قالت: "يما ما كانش يصحلها تقوم بيا بابا ألي كان يدير كل شيء"، ما يظهر أنّ أميرة تشكل مع والدها زوجاً (couple) منعزلاً عن الأم، وبالتالي الاستمرار الليبيدي مرتبط بالأب ومعبر عنه لكن التعبير العدائي لم يظهر تجاه الأم بشكل صريح، كما تم عزل إخوتها أيضاً حيث وصفت علاقتها بهم بالسطحية قائلة "كل واحد لاتي بهم واحد ما علابالو بلاخر، أنا برك ألي راني عايشة مع يما ونتهلى فيها"؛ وبالتالي بعد وفاة والدها أصبحت تهتم بوالدها.

لاحظنا حماية مفرطة في حالة أميرة، وتعتبر الحماية المفرطة للطفل المريض "استجابة والديه تعمل على تغطية قلقهم، عدايتهم وشعورهم بالذنب تجاه الطفل المريض الذي يعيشونه كس نرجسي" (Epelbaum. C et Ferrari. P, 1993)؛ وبالتالي يظهر أنّ الطفل المريض يستثير كثيراً من المشاعر لدى والديه، ما يجعلهم يتخذون سلوكيات تربوية مثل الحماية الزائدة لهذا الطفل من طرف الوالدين معاً أو من طرف والد واحد فقط، وفي هذه الحالة الأخيرة "يتوضع تنظيم باثولوجي داخل الأسرة، حيث يهتم والد واحد فقط بالطفل بطريقة قلقة ومتصلبة والآخر يتملص من هذا الاهتمام ما قد يؤدي إلى توترات بين الوالدين، كما أنّ الأخوة قد يرفضون هذا الأخ المريض الذي أصبح في تبعية للوالد الذي يعامله بحماية مفرطة وبالتالي تميزه وفصله عن باقي الأسرة" (Lacaille. F et Lachaux. A, 2010)، وقد وجدنا مثل هذا التنظيم الباثولوجي في أسرة أميرة بحيث الأب هو الذي حباها بحماية مفرطة ما أبقاها في حالة تبعية لسنوات طويلة بعد الإصابة بمرضها في سن 6 سنوات، وقد عمل هذا كله على تعطيل النمو العاطفي، الاجتماعي والنفسي لأميرة.

عملت سلوكيات الحماية المفرطة على تهدئة المشاعر التي استثارتها المرض بالنسبة للأب، أما بالنسبة لأميرة فقد عملت على حمايتها من عيش العجز الذي أحدثه المرض، وقد تأكد هذا بانهاياها بعد وفاة والدها، فهي لم تعيش فقد عضو من جسدها بقدر ما عاشت فقد والدها ولم تعتبر في المقابلة العيادية عن مرضها إلا مرتبطاً بوالدها، وكأنّ هذا الوالد امتداد لها غير منفصل عنها، ونشير هنا أنّها عبرت عن استحالة تحصلها على عملية زرع قائلة "ما كانش حل أنا نبقي مع الماشينة حتى نموت موحال نقدر نلقى ألي يعاوني ندير la greffe"، وربما هناك تخوف من هذه العملية لأنها ستدخلها في علاقة مع الشخص المانح للكلية كما تغيّر حياتها من تبعية الآلة إلى استقلالية ذاتية في الحياة، وهي لم تتعود ذلك بالتبعية التي عاشتها طول حياتها.

عبرت أميرة عن أحلامها قائلة: "بالاك أنا ما أنومش عليها ما نتفكر حتى منام، بصح هكذا خير على زيزيد نشوف مرضي حتى في الليل"، ويظهر هنا أنّها ربطت أحلامها بالخوف من المرض وكأنّ الحلم سوف يمدّد معاشها المؤلم لمرضها ليلاً.

نستخلص ما سبق تعبيراً لا تدل على إعادة استثمار الجسد، كما أنّ هناك صعوبات علائقية تظهر من خلال أنّ استثمارها للأم كان يتميز بالعدائية في حين كان حب مفرط للأب، الأمر الذي يظهر هشاشة التقمصات.

2-5- بروتوكول الرورشاخ:

استخلصنا التقمصات من اختبار الرورشاخ اعتماداً على شبكة تحليل بنيناها بالرجوع إلى أعمال عدة باحثين (Chabert. C, 1997, Morali-Daninos A., Cerf F Richelle. J et al, 2009)، حيث وضعوا مؤشرات تظهر التقمصات الهشة وتمثل في:

- غياب الإجابات الشاملة في البروتوكول.
- غياب الإجابة الإنسانية في البروتوكول.
- وجود إجابات إنسانية غير معرفة. - غياب الحركة الإنسانية في البروتوكول.
- غلبة نسبة إجابة الجزء الإنساني Hd مقارنة بالإجابات الإنسانية الكاملة Hd.
- وجود إجابات الالتحام.
- وجود إجابات مرآتية التي تدل على صعوبات تقمصية والاحتواء بالانرجسية لتفادي الآخر.
- وجود تقمصات قبل موضوعية.

تبلغ نسبة الإجابات الشاملة 14%، وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بمعايير جامعة باريس V ونتائج سي موسي وبن خليفة (2004) في المجتمع الجزائري (36 % بالنسبة للراشدين)، وقد تدل على صعوبات تكيفية مع الواقع الخارجي المألوف؛ وبالتالي يمكن القول أن قلة الإجابات الشاملة عند المفحوصة يدل على غياب القدرات المتعلقة بالاندماج في واقع موضوعي معترف بشكل واضح ومميز كواقع خارجي، وكذلك نجد غموض الهوية يبرز صعوبات المفحوصة في التوضع كذات موحدة أمام موضوع خارجي كامل؛ وبالتالي صعوبات في استدخال الموضوع وفي سيرورة التعقيل.

ينعدم في البروتوكول المحتوى الإنساني حيث أكدت المريضة في التحقيق الحدي مصممة أنها لا ترى في اللوحة أشخاصاً لأن الصور تظهر الحيوانات والطبيعة فقط، ما يدل على هشاشة الهوية والصورة الجسدية لدى المفحوصة وكذلك صعوبات تقمص الصورة الإنسانية.

في حين بلغت نسبة المحتوى الحيواني 97%، وهي نسبة مرتفعة جداً مقارنة بالمعايير الفرنسية التي قدمتها مدرسة باريس V (35-55%)، يمكن أن تكون مؤشراً لاختلال نفسي يتجلى على حساب المصادر التخيلية والإبداعية؛ بمعنى يتم تناول الواقع بشكل نمطي امتثالي للواقع الاجتماعي مع غياب التدخل الشخصي الذي يتميز بالتخيّل والإبداع، وتدلل هذه النسبة المرتفعة على "درع اجتماعي (carapace sociale) بني كدفاع أساسي يوظف خاصة لتجنب اللقاء والعلاقة الحقيقية، ونجد ارتفاع نسبة المحتوى الحيواني عند شخصيات مبنية حول ذات غير حقيقية (faux-self)، أو عند بعض ذوي نظريات الطبع الذين يستثمرون بكثافة تكتيف سطحي وصلب" (Chabert. C, 1997, P190)، يمكن القول أن المفحوصة تعاني من صعوبات في استثمار العلاقة مع الآخر وتقمصه وما يؤكد ذلك هو انعدام المحتوى الإنساني والمحتوى الحركي في البروتوكول مما يدل على قمع العواطف وتناول الواقع بموضوعية بعيداً عن أية تلقائية ذاتية، من جهة أخرى تناولت المفحوصة الاختبار على نمط دفاعي حتى تقوم بإخفاء الذات الحقيقية والاهتمامات الشخصية أو مواجهة الاختبار الذي عاشته كإحراق (intrusion).

نلاحظ قعاً للصراعات من خلال انعدام الحركات الإنسانية وندرة الإستجابات اللونية في البروتوكول تدل على عدم نفاذية المثريات، بحيث يمنع ذلك الدرع الصلب الذي يعمل على حماية المفحوصة من تأثيرات العالم الخارجي وكذلك تأثيراتها على العالم الداخلي، بالنسبة للصدى الحميمي فهو من نمط انبساطي صافي (extratensif pur) تنعدم فيه الحركة تماماً (K0/C0,50)، ما يدل على الكف أي عدم إسقاط الصراعات العميقة وعدم تنشيطها من خلال استعمال الحركة فقد التزمت المفحوصة بتسمية المدرك وتجنب أي اندماج شخصي حتى تدافع ضد ظهور النزوات سواء العدائية أو الليبيدية وكذلك العواطف، أما الصدمات التي تظهر في بعض اللوحات فنانجة عن الصعوبات التي تجدها المفحوصة في تسيير الاستنارات النزوية والإشكاليات التي تطرحها اللوحات.

ينعدم في بروتوكول أميرة الإجابات الجزئية الصغيرة والإجابات ذات محتوى جنسي، دم أو تشريحي مما يدل على عدم تنوع المحتويات واعتماد المفحوصة على محتوى واحد يتمثل في المحتوى الحيواني، كما يدل على عدم إمكانية التعبير عن القلق، وترى روش دو تروبنبرغ "أن مؤشر

القلق يمكن أن يكون منخفضاً إلى الحد الأدنى عند الشخص الشديد القلق" (Rausch De Traubenberg, N, 1983, P171)، وبالنسبة للمفحوصة تعبيرها عن القلق يقابله الكف لكن نجد بعض المؤشرات النوعية للقلق مثل الصدمات في اللوحات (X-IX-VIII-IV)، طول زمن الرجوع في بعض اللوحات وقصره في لوحات أخرى، تدوير اللوحات، الترددات التي تتخلل الإجابات، تقهقر أنماط التناول وتتابع صلب. يظهر لنا من التحليل السابق هشاشة التقمصات لدى أميرة، وصعوبات على مستوى الهوية.

3-5- بروتوكول اختبار تفهم الموضوع:

ركزنا في اختبار تفهم الموضوع على شبكة شنتوب (Shentoub, V, et coll, 1990) واستخلصنا منها المؤشرات التي تدل على هشاشة التقمصات وهي:

- فقر البروتوكول من التصورات ومن أي صدى هوامي بسبب الكف والرقابة.
- كثرة الكف الذي يظهر من خلال وجود أزمة مكونة من طويلة في القصص (CP1).
- قصر القصص (CP2) الدال على عدم قدرة المفحوصة على مواجهة الصراعات وشدة الرقابة لديها.
- القصص مبنية للمجهول (CP3) من خلال عدم التعرف على المواضيع وبناء روابط بينها أي عدم تواجد سياقات B2.3.
- عدم تنوع السياقات الدفاعية بسبب سيطرة الكف والرقابة وتكون القصص مبتذلة (CP4) ولا تعبر عن أي صراع.
- القصص تقتصر على المحتوى الظاهر (CF1).
- اللجوء إلى B2.11 المعبر عن عدم استقرار التقمصات بسبب التردد في الجنس والسن.
- وجود سياقات E1 التي تدل على تجنب تقمص المواضيع أو التقرب منها، مع تواجد سياقات E11, E12 في بعض الأحيان.
- رفض بعض اللوحات الذي يدل على عدم القدرة على إرضان الصراع الذي تدل عليه إشكالية اللوحة المرفوضة.
- تواجد سياقات CN, CM وبالتالي كثرة الحاجة إلى السند ومثالية المواضيع.

غلبت على بروتوكول أميرة سياقات الكف وتجنب الصراع، حيث أنّ معظمها من نوع السياقات الرهابية (CP) المتعلقة بوقت كون أولي طويل و/ أو توقفات داخل القصة، أما باقي السياقات الأخرى في هذا السجل فقد ظهرت بنسب أقل منها السياقات العملية (CF) التي تشمل سياقات التمسك بالمحتوى الظاهر، السياقات السلوكية (CC) التي تغلب فيها سياق إثارة حركية، إيماءة و/أو تعبيرات حركية (CC1)، السياقات النرجسية (CN) تشمل كلا من تشديد على الانطباع الذاتي (غير علائقي) (CN1)، هيئة دالة على العواطف (CN4) ونقد ذاتي (CN9)، والسياقات الهوسية التي جاءت على شكل استثمار فائق لوظيفة الاستناد على الموضوع (CM1).

تأتي سياقات الرقابة في المرتبة الثانية بعد سياقات تجنب الصراع، وتشمل سياقات من نوع (A2) بنسبة كبيرة وتهدف إلى الدفاع ضد النزوات الممنوعة، أما بالنسبة لسياقات الهراء فقد ظهرت بنسبة قليلة مقارنة بالسياقات المشار إليها آنفاً وتغلب فيها السياقات من نوع B2 لكنها لا تبرز الصراع بقدر ما تبرز المألوف، وبالنسبة للسيروورات الأولية فقد جاءت في آخر الترتيب وقد استعملت من طرف المفحوصة كدفاعات هشة ضد الصراعات النزوية الليبيدية و/ أو العدائية القوية التي لم تتمكن من إرضائها.

تجنبت المفحوصة إشكالية معظم اللوحات، بحيث لجأت للتمسك بالمحتوى الظاهر أو إدراك خاطئ أو عدم إدراك موضوع موجود في اللوحة، أما اللوحات التي تمكنت فيها من التعبير عن علاقة بين الأشخاص الموجودين على مستواها فقد أعطت القصة صبغة المألوف والابتذال والمساندة حتى تتجنب بذلك البعد العلائقي الذي تستثيره اللوحة.

يتميز الإرضان النفسي لدى المفحوصة بانعدام التعابير المرتبطة بالقلق سواء البدائي أو الأوديبي، حيث اعتمدت على التمسك بالمحتوى الظاهر للوحة أو إدراك خاطئ أو عدم إدراك مواضيع اللوحة، مما يبين غياب الصدى الهوامي في اللوحات؛ وبالتالي تجنب القلق الذي تستثيره، ونشير هنا أنه ظهرت بعض التعابير العاطفية التي تتميز بنوع من القوة لكن تستعمل كدفاعات هشة ضد القلق الذي لم تتمكن المفحوصة من

إرصانه، من جهة أخرى البروتوكول تغلب عليه سياقات الكف والرقابة ما يبين أنّ القلق غير مرصن لدى الحالة، وكذلك الأمر بالنسبة للاكتئاب الذي لم تتمكن الحالة من التعبير عنه في سياق علاقتي، حيث تم التعبير عن الفقد من خلال مفاهيم الجرح النرجسي ما يبين عدم تمكنها من إرسان الإكتئاب.

لم تتمكن أميرة من التعبير النزوات الليبيدية والعدائية، وظهرت العدوانية موجهة نحو الذات من خلال الإصابة الجسدية المعبر عنها، كما تبين عدم تمكنها من الربط بين الليبيدو والعدوانية ما يظهر عدم إرسان الصراع الضمني لدى أميرة، أما الصراع البيعلاتي فقد ظهرت لدى المفحوصة علاقة بدائية بالموضوع ما يفسر توضيفها لسياقات دفاعية تتجنب من خلالها البعد العلاقتي وهذا يبين عدم تمكنها من إرسان هذا الصراع البيعلاتي.

حسب دي موزان وبونفليس (De M'uzan et Bonflis) تتميز العلاقة بالموضوع في إطار الشخصية السيكوسوماتية بالتناقض (ambivalence)، فن جهة هناك الرغبة في الدخول في علاقة عاطفية مع الآخر، وفي نفس الوقت هناك حركة مضادة تشمل الرفض، التحفظ، العدوانية، وهذه الحركة الثانية هي الطاغية في أغلب الأحيان، كما أنّ العلاقة بالموضوع هي علاقة قبل تناسلية حيث النماذج البنوية تتواجد قبل الأوديب، والمواضيع عبارة عن مواضيع نرجسية يعاش فقدها كجرح حقيقي للشخص إذ هناك تثبيت في مرحلة التقمص الأولي (identification primaire)، فهذه العلاقة تتميز بعدم التمكن من التصوّر أنّ الآخر متميّز عن الذات" (Ranty. Y, 1994, 181)، ربما هذا يفسر انعدام البعد العلاقتي في بروتوكول أميرة التي لم تتمكن من استئثار هذا الآخر، لكنها تظهرها تكيفا علاقتيا اجتماعيا يرى كل من فاين ومارتي أنه "عبارة عن مجموعة سلوكات تظهر عادة مستقرة وصلبة وتوحي بقوة الأنا لدرجة أنّ الأشخاص الذين يتصفون بها يُتخذون كنماذج اجتماعية، لكن في الأصل هي مجرد هيكله طاغية للفعل في السياق الاجتماعي تؤدي للحياة الإجرائية" (Fain. M et Marty. P, 2013)، وبالتالي يمكن القول أنّ العلاقة بالموضوع لدى المفحوصة من نوع بدائي لذلك لم تمكن من استئثار الآخر.

خلاصة:

أظهرت النتائج التي تم التوصل إليها الصعوبات التقمصية لأميرة، بحيث ظهرت التقمصات هشة على مستوى المقابلة العيادية، اختبار الرورشاخ واختبار تفهم الموضوع، وعليه يمكن القول أن صعوبات إعادة استئثار الجسد ظهرت لدى هذه الحالة على شكل تعقيدات جسدية قد تعرضها للموت.

نشير أنّ الطقم الطبي المعالج والمختص النفسي العيادي في مصالح تصفية الدم، لابد أن يفهموا أهمية إعادة بناء هذه التقمصات من جديد، لأنها تساعد على أن لا يفقد الجسد قدرته على الحياة لدرجة الموت الحقيقي، ونؤكد هنا أنّ مفهوم الأنوثة الذي قننا بإجرائيته من خلال دراسة التقمصات، يمكن اعتباره مؤشرا أساسيا للصحة النفسية والجسدية للمرأة، سواء في غير حالة المرض أو في حالة المرض، وبذلك تعتبر الأنوثة سيروية نفسية متواصلة تبني من خلال التاريخ الشخصي للمرأة، ويمكن أن تعتمد لأجل إنعاش التاريخ الحياتي لها، وبذلك لن تهتم المرأة بمظهرها الخارجي كما يريد المجتمع إلا إذا فهم هذا الأخير كيفية بناء التقمصات الخاصة بالمرأة حتى تعيش أنوثتها كامرأة أو كأم أو كزوجة.

قائمة المراجع

1. حداد نسيم، 2009، "نموذج عن أخلاقيات الباحث. استمارة الموافقة"، في: سي موسي عبد الرحمان وابن خليفة محمود، أسس المنهج في علم النفس. نماذج من بحوث في علم النفس العيادي، الجزائر، مخبر الأتروبولوجيا التحليلية وعلم النفس المرضي، جامعة الجزائر 2.
2. حداد نسيم، 2015، مستويات التنظيم واختلال التنظيم النفسي الجسدي لدى الراشد الملازم لآلة تصفية الدم، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم النفس العيادي، جامعة الجزائر 2.
3. درر العراق ويكي، معجم لسان العرب لابن منظور، [http://wiki.dorar-alirag.net/lisan-alarab/%d8%a3%d9%86%d8%ab]، 2020/01/07.
4. Anzieu. D, 1987 sous la direction, les enveloppes psychiques, Paris, Dunod.
5. Bloch. H et al, 1999, Grand Dictionnaire de la Psychologie, Larousse-Bordas, Canada.
6. Chabert. C, (1997), Le Rorschach en clinique adulte Interprétation Psychanalytique, Paris, DUNOD, Collection Psychisme 2^{em} éd.
7. Chabert, C. (2016). Bisexualité et différence des sexes. Filigrane, 25 (1), 103–118. <https://doi.org/10.7202/1037377ar>
8. Cupa. D et al, 2009, « Patients dialysé et processus de vieillissement psychique », Néphrologie et thérapeutique, N° 5, pp102-108.
9. DEJOURS, C. 2001. *Le corps d'abord*, Paris, Payot.
10. DEJOURS, C. 2002. « Le corps comme "exigence de travail" pour la pensée », dans R. Debray, C. Dejours, P. Fédida, *Psychopathologie du corps*, Paris, Dunod, p. 63-106.
11. De Mijolla. A, 2005, Identification, In: De Mijolla. A, 2005, Dictionnaire international de la psychanalyse, France, Hachette Littérature. Pp 810-814
12. Dispaux. M-F, 1990, A propos de l'identification, association pour les publications et la recherche psychanalytiques, N°19, [https://www.psychanalyse.be/tag_cd/identification-secondaire/], 08/03/2020.
13. Epelbaum C, Ferrari P, 1993, « Réactions psychologiques à la maladie chez l'enfant ». In: Ferrari P, Epelbaum C, eds. *Psychiatrie de l'enfant et de l'adolescent*. Paris: Médecine-Sciences, Flammarion.
14. Fain. M et Marty. P, 2013, « A propos du narcissisme et de sa genèse », Revue Française de Psychosomatique, N° 43, PP11-22.
15. Freud. 1921, Psychologie collective et analyse du moi
16. Fortin, P., Charron, A., Beauchamp, J., Morin, S. & Lagacé, J. (2010). Corps, femmes et féminité: le vécu des jeunes femmes atteintes du cancer du sein au Nouveau-Brunswick. *Recherches féministes*, 23 (2), 71–89. <https://doi.org/10.7202/045667ar>
17. Haddad. N, 2012, Élaboration et application d'un formulaire de consentement dans une recherche en psychologie: Cadre conceptuel et constats préliminaires. In: Revue Psychological & Educational Studies, Laboratory of Psycho-Educational Practices, N0 9.
18. Hubert, O. (2004). « Féminin/masculin: l'histoire du genre ». Revue d'histoire de l'Amérique française, 57 (4), 473–479. <https://doi.org/10.7202/009638ar>

19. Lacaille. F et Lachaux. A, 2010, Maladies du foie et des voies biliaires chez l'enfant, France, Doin Editions Walters Kluwer.
20. Morali-Daninos A., Cerf F. Les phénomènes d'identification dans le Rorschach. In: Bulletin de la Société française du Rorschach et des méthodes projectives, n°25, 1970. Identification et méthodes projectives. pp. 13-27;
21. Ranty. Y, 1994, Les somatisations, Paris, Editions L'Harmattan, collection santé, société, cultures.
22. Richelle. J et al, 2009, Manuel du test de Rorschach Approche formelle et Psychodynamique, de Boeck, Bruxelles, 1^{ère} édition.
23. Shentoub. V, et coll, 1990, Manuel d'utilisation du TAT. Approche psychanalytique, Paris, Dunod
24. Schneider. M, 2005, Féminité, in: De Mijolla. A, 2005, Dictionnaire international de la psychanalyse, France, Hachette Littérature. pp628-630
25. Schwering. K-L, 2014, la reconstruction des identifications dans la maladie grave, Psychologie clinique et projective, vol 1, N°20, pp279-296.
26. Si moussi. A et Benkhelifa. M et collaborateurs, 2004, « Productions et banalités au rorschach en Algérie », Psychologie clinique et projective, Vol 10, pp 339-357.
27. STEINBERG, M. (1985). Santé mentale, rôles sexuels et valeurs sociales. *Sociologie et sociétés*, 17 (1), 33-40.
<https://doi.org/10.7202/001774ar>
28. Wikipédia, L'encyclopédie Libre, 25 Novembre 2019, Féminité,
[\[https://fr.wikipedia.org/w/index.php?title=F%C3%A9minit%C3%A9&oldid=164833742\]](https://fr.wikipedia.org/w/index.php?title=F%C3%A9minit%C3%A9&oldid=164833742), 26 décembre 2019.

النساء المتزوجات ضحايا التحرش الجنسي: أي أثر على توافقهن الزواجي؟

د. زواني نزيمة (أستاذة محاضرة بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - تيزي وزو-)

د. أوساعد عزيزة (مستشفى الأمراض النفسية الشارقة - الجزائر-)

ملخص:

هدفت الدراسة التعرف على مدى تأثير التوافق الزواجي لدى الزوجات اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي، لتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج العيادي القائم على دراسة الحالة وتطبيق المقابلة نصف الموجهة ومقياس التوافق الزواجي من إعداد محمد بيومي خليل الذي يهدف لقياس درجة التواصل الفكري، الوجداني، العاطفي والجنسي بين الزوجين، وقد تم حساب خصائصه السيكمومترية في البيئة الجزائرية من طرف الباحثة مسعودي (2008)، تكونت عينة الدراسة من 05 حالات تتراوح أعمارهن ما بين (29-40) سنة تعرضن للتحرش الجنسي في مكان عملهن، توصلت نتائج الدراسة من خلال تحليل محتوى المقابلات ودرجات المقياس إلى انخفاض مستوى التوافق الزواجي لدى النساء ضحايا التحرش الجنسي.

الكلمات المفتاحية: النساء العاملات، النساء المتزوجات، الضحايا، التحرش الجنسي، التوافق الزواجي.

مقدمة:

تعد المساواة بين الجنسين بجميع أبعادها حقًا إنسانيًا أساسيًا تتضمنه العديد من دساتير الدول لضمان المساواة لجميع مواطنيها في المركز والفرص، ولهذا يعتبر التحرش الجنسي كشكل من أشكال التمييز على أساس الجنس متعارضا بذلك مبدأ المساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة (Numhauser-Henning وLaulom، 2012) نقلا عن (Hejase، 2015)، ومولدا لبيئة عمل غير آمنة وعدائية؛ وبالتالي غير مشجعة لمشاركة المرأة في العمل، ولقد أشار (Paludi وBarickman، 1991) إلى أنّ التحرش الجنسي كان دائما جزءا من تجربة النساء اللاتي تعملن خارج منازلهن، وأكدت Aggarwal (1987) أنه بسبب خوف النساء من فقدان وظائفهن، عانت الكثير منهن من التحرش الجنسي في العمل لدرجة تم اعتباره خطرًا مهنيًا "طبيعياً" (Goba-Malinga، 2011).

في هذا السياق، دعا منهاج عمل بيجين The Beijing Platform for Action (PFA)، الذي تم اعتباره في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة في بكين في عام 1995، كل الحكومات والمجتمع الدولي والمدني إلى اتخاذ إجراءات استراتيجية في مجال العنف ضد المرأة وعلى وجه التحديد، منع التحرش الجنسي في مكان العمل (Hejase، 2015).

إلا أنه رغم كل الجهود المبذولة في هذا السياق، يعد التحرش الجنسي مشكلة تواجهها النساء في جميع أنحاء العالم و يعرف انتشارا في العديد من الأوساط؛ إذ أكدت العديد من الدراسات نقلا عن (Manuel، 2017) أن التحرش الجنسي يمس مختلف قطاعات المجتمع والصناعات، من بينها مؤسسات التعليم العالي (Gouws وKritzinger، 2007؛ Joubert، Rothmann وVan Wyk، 2011؛ Julie، 2013) البيئة المدرسية (Timmerman، 2002) القطاع العام (Botha، 2016؛ Gruber، 2003) قطاع الصحة (Kinard وLittle، 2002؛ Steinman، 2003) خدمة الشرطة (Retief، 2000؛ Svedberg وAlexanderson، 2012) مجال التصنيع (Kölkenbeck-ruh، 2003) والقوات المسلحة (Fitzgerald، Drasgow وMagley، 1999).

من جهة أخرى، بينت الإحصائيات والتقارير الواردة من مختلف المنظمات نسب متفاوتة من تعرض الموظفين لسلوكات التحرش الجنسي من قبل زملائهم الرجال. ووفقاً لـ (Mondy وMondy، 2012) نقلا عن (Hejase، 2015)، قدمت لجنة تكافؤ فرص العمل في الولايات المتحدة أكثر من 13867 تهمة تتعلق بالتحرش الجنسي من 1990 إلى 2009، و نقلا عن (Sumitra، 2017)، 60% من النساء العاملات تعرضن للتحرش الجنسي في وقت من أوقات حياتهم العملية.

وفي إحدى الدراسات داخل المجتمع الكندي، أوضحت دراسة (kenda, 2003) نقلا عن (عبادة وأبو دوح، 2007) أنه تم التحرش جنسيا بـ 61.4 % امرأة في مكان العمل من عينة عددها 1200 امرأة.

كما أظهر بحث أعدته منظمة تدعى (ActionAid) في العام 2016، أن 44 % من النساء في الهند، قد تعرضن إلى المس بشكل جنسي من قبل شخص في مكان عام، وفي شرقي آسيا، وفي كينيا وفي تنزانيا بالتحديد، تختبر ثلاث من كل أربع نساء تحرشاً جنسياً جسدياً أو لفظياً، وأن حالات الإساءة والتحرش في الشرق الأوسط لا تقل شيوعاً عن غيرها من البلدان.

صف إلى ذلك، أشارت دراسة قام بها الاتحاد الأوربي إلى وجود معدلات عالية من التحرش الجنسي في أماكن العمل؛ فقد تبين أن هناك نسبة تقع ما بين 40 و 50 % من النساء العاملات في دول الاتحاد الأوربي تعرضن لشكل من أشكال التحرش في أماكن عملهن (فايد، زكي وسرور، 2015).

على المستوى العربي، أجريت بعض الدول العربية بعض المسوح عن التحرش الجنسي في أماكن العمل في سنة 2008، بلغت النسبة في الأردن 18%، في اليمن بلغت 87 % وفي فلسطين بلغت نسبة 77.4 % (الطارق، 2014).

وتعتبر مصر من أكثر الدول العربية التي اهتمت بدراسة الظاهرة؛ إذ أجريت بعض الدراسات عنها كدراسة المرأة الجديدة التي قدمت لمؤتمر بكين حيث أشارت إلى أن هناك نسبة 66 % من عينة الدراسة تعرضت للإهانة في أماكن العمل وأن 70 % منهن كانت الإهانة ذات طابع جنسي، وأوضحت الدراسة التي أجرتها عزة كريم (1999) أن 91.1 % تعرضت لجريمة خدش حياء أو تحرش جنسي (فايد، زكي و سرور، 2015).

وتوصلت دراسة الساعاتي (2006) إلى أن هناك 66% من عينة الدراسة تعرضت للإهانة في أماكن عملهن، وقد اتخذت هذه الإهانة في 70% من هذه الحالات الطابع الجنسي، و 30% من الحالات تحرش جنسي لفظي و 17% تحرش جنسي باللمس و 20% من حالات غزل مباشر (عبادة وأبو دوح، 2007).

حسب تقرير أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر في العام 2013، فإن 99 % من النساء اللواتي قد تعرضن لأحد أنواع التحرش الجنسي (عودة، 2018).

والجزائر كغيرها من الدول بدأت تعرف انتشار هذه الظاهرة حيث بينت إحصائيات الأمن الوطني لسنة 2014 تعرض 65% من النساء للتحرش الجنسي على المستوى الوطني و 0.77% على مستوى ولاية تيزي وزو.

ووفق تقرير منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية لعام 2018، يعد التحرش الجنسي أحد المعوقات الرئيسية التي تحول دون وصول المرأة إلى العمل (بدءاً من التقدم للعمل إلى الاستمرار في العمل) مما يشكل مشكلة مزمنة في مكان العمل.

ولقد أعطت هذه الإحصائيات مؤشراً واقعياً وموضوعياً لحجم ظاهرة التحرش الجنسي عالمياً، عربياً ومحلياً مما أعطى مشروعية علمية لدراسة موضوع التحرش الجنسي في مختلف المجتمعات.

• الإشكالية:

بالرغم من التحولات الاجتماعية التي عاشتها كافة المجتمعات والتي سمحت للمرأة بإثبات ذاتها، وجودها وفعاليتها في العديد من المجالات والحصول على مكاسب عديدة على الصعيدين الشخصي والاجتماعي؛ إلا أنها لا تزال تعاني من عدة مشكلات وضغوطات التي يمكن أن توصف على أنها ضريبة نجاحها ومحاولتها التوفيق بين حياتها الأسرية وعملها؛ إذ تعيش المرأة العاملة صراعات في العمل ومشكلات أخطرها تعرضها للتحرش الجنسي من زملاء العمل، والذي يقصد به مضايقتها بطرق خفية، والتي تشمل كل السلوكات اللفظية وغير اللفظية كالتلميحات الجنسية والإيماءات الجنسية غير المناسبة والاقتراحات المتعلقة بالمواعدة أو العلاقات الجنسية.

اتضح من خلال الاطلاع على التراث الأدبي للموضوع أن هناك إجماع لدى الباحثين أن التحرش الجنسي يعد تجربة ضاغطة لها عواقب على الصحة البدنية والعقلية للضحايا؛ إذ أكدوا تأثير التعرض للتحرش الجنسي على الجانب النفسي، الصحي والمهني.

في هذا الصدد، أكدت دراسات (Houle, Staff, Mortimer, Uggen, Blackstone, 2011؛ Sultana, Mushtaq, Imtiaz, 2015؛ Sumitra, 2017) ودراسات (Chan وآخرون، 2008؛ Munson وآخرون، 2001؛ Topa, Morales, Deopolo, 2008) نقلاً عن (Ahmed Amin و Menatallah S. Darrag, 2011) ارتباط التحرش الجنسي بزيادة أعراض الاكتئاب، القلق والضغط، انخفاض قدرة المرأة على المشاركة في الحياة الاجتماعية والعامة، انخفاض الرفاهية النفسية والشعور بالعار المرتبط بالعيش بالوصمة الذي قد يؤدي للإقدام على الانتحار.

على المستوى البدني، أظهرت بعض الدراسات نقلاً عن (Ahmed Amin و Menatallah S. Darrag, 2011) أن التحرش الجنسي يمكن أن يؤدي إلى شكاوى صحية (Topa, Morales, Deopolo, 2008) الصداع واضطرابات الجهاز الهضمي واضطراب النوم (Chan وآخرون، 2008؛ Fitzgerald وآخرون، 1997) المستوى المنخفض للرضا الصحي (Munson, Miner, Hulin, 2001) ظروف صحية سيئة قد تؤدي بدورها إلى التغيب، ونوايا الإقلاع وكذلك التبديل (Merkin, 2008).

على المستوى المهني، كشفت نتائج الدراسات وجود علاقة إيجابية بين التحرش الجنسي ونوايا تبديل الموظف (Abdullah, Salman, Saleem, 2016) المواقف الوظيفية السلبية كالاتزام التنظيمي المنخفض وانخفاض الرضا مع الأقران والمشرفين (Chow, Lam, Chan, 2016؛ Fitzgerald وآخرون، 1997، 1999؛ Munson, Miner, Hulin, 2001) نقلاً عن (Ahmed Amin و Menatallah S. Darrag, 2011) انخفاض الرضا عن العمل، والتراجع عن العمل الذي ينعكس من خلال الغياب والتأخر والانقطاع عن العمل تبديل أم التقاعد عن العمل، كما توصلت دراسات (Saul, 2003) نقلاً عن (Goba-Malinga, 2011) إلى ارتباط التحرش الجنسي بقبول النساء الضحايا بوظائف أقل أجراً، انخفاض الأداء الوظيفي، الإنهاك، الصراعات مع الزملاء.

وبالرغم من كون مشكلة التحرش الجنسي من المشكلات الخطيرة التي تهدد الأمن الشخصي والأسري للمرأة الضحية، اتضح من عملية الاطلاع على التراث الأدبي أن الاهتمام بالظاهرة على الصعيد العربي جاء متأخراً والأبحاث جاءت قليلة مقارنة بالبحوث الأجنبية؛ إذ كان الاهتمام واسعاً بدراسة العنف بشكل عام، ولم يتم تناول الدراسة الكافية كل الأنواع المرتبطة بالعنف الجنسي كونه مرتبط بموضوع الجنس الذي يعد من الطابوهات في المجتمعات العربية.

بينت عملية البحث عن أدبيات الموضوع -في حدود البحث الحالي- إلى وجود بعض الدراسات التي اهتمت بالتعرف على الظاهرة من خلال التقصي عن مستوى انتشارها لدى المرأة الموظفة (الطارق، 2014؛ العمر، الأثرى والرخيص، 2017؛ فرج وهريدي، 2003 نقلاً عن الطارق، 2014) أو علاقتها ببعض المتغيرات كسلوكيات العمل غير المثمرة (Saad Mohamad, 2019) أو التعرف على اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضية التحرش الجنسي (على، 2017) ومختلف مداولات ومعاني التحرش الجنسي والنماذج الثقافية المؤثرة فيها وتحديد نوعية النساء اللواتي يتعرضن لظاهرة التحرش الجنسي (الخياري، 2001 نقلاً عن عبادة وأبو دوح، 2007)، أما دراسة (بدر الدين، 2017) فقد هدفت إلى التعرف على البناء النفسي القائم وراء جريمة التحرش الجنسي وأيضاً التعرف على نمط الشخصية ومحركاتها الدينامية الدقيقة.

أما على المستوى المحلي، فرغم الإحصائيات ونتائج الدراسات السابقة المبرزة لانتشار الظاهرة في الأوساط المهنية المختلفة والآثار السلبية المتعددة التي تمس جميع جوانب حياة المرأة الضحية، إلا أنه اتضح من خلال عملية استعراض الأدبيات في البيئة المحلية -في حدود البحث- ندرة الدراسات التي تناولت التحرش الجنسي؛ إذ لم يتم التوصل إلا لدراستين المتمثلة في دراسة حاج علي (2014) التي هدفت إلى التعرف على تأثير التحرش الجنسي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة من خلال دراسة الفروق في التحرش الجنسي وفق لمتغيرات السن والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة، ودراسة لزغد (2012) التي هدفت إلى التعرف على نوع العنف الأكثر ممارسة على المرأة في مكان عملها، الفئة الأكثر عرضة، علاقة بين العلاقات المهنية القائمة في مراكز العمل وارتفاع ظاهرة وآثارها.

وبالرغم من تأكيد دراسات (الطارق، 2014؛ Fain وAnderton، 1987؛ Lafontain وTredeau، 1986؛ Lee وHeilmann، 2004 نقلا عن Manuel، 2017) أن النساء العازبات، المطلقات، المنفصلات والأرامل أكثر عرضة للتحرش الجنسي وأقل احتمالا عند النساء المتزوجات، إلا أن هناك نسبة من النساء المتزوجات لم تسلمن من هذه السلوكات رغم مكانتهن الاجتماعية أو كونهن أمهات، ولهذا لم يقتصر تأثير التعرض للتحرش الجنسي على الجوانب المذكورة آنفا، بل امتد إلى الحياة الزوجية؛ إذ بينت بعض الدراسات-بالرغم من قلتها- كدراسات (Barlih وBarlih، 1993؛ Grants وBarlih، 1994؛ Stuart، 1992) نقلا عن (Forte، 2007) ودراسة (Chung، 1993) نقلا عن (Bethlehem، 2018) أن العديد من الضحايا صرحن بمعايشتهن مشكلات زوجية كانهخفاض الرغبة الجنسية وإبعاد العلاقات الحميمة، عدم الاهتمام بالنشاطات العائلية ليصل إلى التخلي التام.

من هنا تبرز أهمية تناول التوافق الزوجي باعتباره ركيزة أساسية في العلاقة الزوجية والذي يقصد به حسب الدسوقي نقلا عن مسعودي (2008) وجود استعداد للحياة الزوجية والحب المتبادل، الإشباع الجنسي، تحمل المسؤولية، التصميم على مواجهة المشكلات المادية والاجتماعية والصحية والحرص على دوام العلاقة الزوجية.

في هذا السياق، استقطب التوافق الزواجي اهتمام الباحثين على المستوى العالمي، خاصة في ظل التغيرات الاجتماعية التي أصبحت تركز على الجوانب النفسية وما تتضمنه من مشكلات سوء التوافق الزواجي، كما نال هذا المفهوم اهتماما كبيرا من طرف العديد من الباحثين في البيئة العربية خاصة لدى المتزوجين العاملين في قطاعي التعليم والصحة وعلاقته ببعض العوامل كالعوامل الاجتماعية (الختلان، 2013 ؛ الخطايبية، 2015) مفهوم الذات للأبناء (فلاته، 2008) كالذكاء الوجداني أو العاطفي (عابدين، 2016) السمات الشخصية (صالح، 2016).

كما لفت مفهوم التوافق الزوجي انتباه الباحثين في البيئة المحلية، إذ تناولت أغلب الدراسات هذا المفهوم من خلال البحث عن علاقته ببعض المتغيرات خاصة لدى العاملين في القطاع التعليمي والصحي كدراسات (إبراهيمي، 2015؛ جديات، 2012؛ شرادي، 2011؛ ناصري، 2017؛ هديبل، 2011؛ مسعودي، 2008) التي توصلت إلى وجود علاقة بين التوافق الزوجي وكل من أبعاد الشخصية واستراتيجيات المواجهة، الضغط النفسي، الضغوط المهنية، الإنهاك والحداد النفسي، كما تم تناوله من خلال علاقته بوضعيات خاصة كالزواج المختلط (عون، 2014) أو لدى المرأة المعنفة (مكرلوفي، 2015).

وفيما يتعلق بعلاقة التوافق الزوجي بالتحرش الجنسي، فإنه لم يتم التوصل من خلال عملية استعراض الأدبيات على المستوى العربي إلى دراسات من هذا النوع -في حدود البحث- إلا لنتائج الدراسة التي قام به معهد التخطيط التربوي بمصر (ب.س) والتي توصل من خلالها إلى أن 50.3% من المستجوبات أكدن أن التحرش الجنسي يؤدي إلى حدوث الطلاق بين الزوجين بسبب الشك والتوتر الناتجين عن غيرة الزوج على زوجته؛ وبالتالي تزيد الخلافات والمشاجرات بينهما، أما على المستوى المحلي، فلم يتم التوصل -في حدود البحث- إلى دراسات تناولت العلاقة بين المتغيرين.

وبناءً عليه، تتضح الحاجة الماسة إلى إجراء دراسة عن التحرش الجنسي وأثره على الحياة الزوجية للضحايا من خلال التعرف على ما إذا كان هناك تغيير في نمط العلاقة الزوجية التي تترجم من خلال التوافق الزوجي، على هذا الأساس، يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل التالي:

كيف يتميز التوافق الزوجي لدى المرأة المتزوجة ضحية التحرش الجنسي؟

استنادا للسؤال المطروح تم صياغة الفرضية التالية:

ينخفض التوافق الزوجي لدى النساء المتزوجات ضحايا التحرش الجنسي.

• أهمية الدراسة:

تكن أهمية الدراسة في أصلاتها لا سيما على المستوى المحلي؛ حيث لم يتم التوصل -في حدود علم الباحثين- إلى دراسات تناولت أثر التعرض المرأة المتزوجة للتحرش الجنسي على توافقها الزوجي ما ستضيف معطيات حول هذه الظاهرة هذا من جهة، ومن جهة ثانية كون الدراسة تتناول مشكلة من المشكلات الاجتماعية المحاطة بالصمت في المجتمع الجزائري كباقي مجتمعات عربية.

أما من الناحية التطبيقية، فتكن أهمية هذه الدراسة في محاولة الاستفادة من نتائجها للتعرف على العوامل المساعدة أو المعرقة على تجاوز هذا الحدث لدور المرأة المتزوجة ضحية التحرش الجنسي واستثمارها لتطوير قدراتهن على مواجهة الضغوط التي يتعرضن لها بسبب هذا الحدث الصدمي، كما قد تفيد الأخصائيين النفسيين في استثمارها لبناء برامج علاجية للتخفيف من حدة المشكلات الانفعالية والزوجية المعاشة من طرف الضحايا.

• المفاهيم الإجرائية للدراسة:

- التحرش الجنسي: يتمثل التحرش الجنسي في كل السلوكات اللفظية وغير اللفظية ذات الطابع الجنسي والتي تكون الحالات ضحيتها في مكان عملها من المس، الرتب، التقبيل إلى محاولة الاعتداء الجنسي.
- التوافق الزوجي: يقصد به الحالة الوجدانية تعبر عن درجة من التفاهم بين الزوجين ويتضمن الشعور بالسعادة، الاستقرار، الرضا، تحقيق الإنشباع الجنسي لكلا الزوجين، وتحمل كلاهما للمسؤولية الملقاة على عاتقهما، إجرائيا، يتمثل التوافق الزوجي في النتائج المتحصل عليها من طرف النساء ضحايا التحرش الجنسي على مقياس التوافق الزوجي المعد من طرف محمد بيومي خليل.

الإطار النظري للدراسة:

• التحرش الجنسي:

تعتبر ظاهرة التحرش الجنسي Sexual Harassment حسب Fitzgerald و Shublmey نقلا عن (الطارق، 2014) مشكلة اجتماعية لها ماض طويل وتاريخ قصير؛ إذ لم تتداول قضايا هذه الظاهرة في المحاكم الأمريكية أو بداية البحث عنه إلا في أواخر السبعينيات، ومع ذلك كانت موجودة منذ شروع المرأة في العمل؛ ففي عصر المستعمرات نشرت مجموعة من الخادومات عام 1934 في مجلة نيويورك الأسبوعية شكوى احتجاجا على ما تعرضن له من تحرش في أثناء عملهن.

ومنذ ذلك الوقت، ظهرت العديد من الدراسات التي اهتمت بمفهوم التحرش الجنسي بسبب ظهور الحركات النسوية المدافعة عن قضايا المرأة بالإضافة إلى نشأة عدة جمعيات والمؤسسات المهتمة بالقضايا المرتبطة بالعنف الموجه ضد المرأة في كل صوره وأشكاله، وما ارتبط بذلك من فهم عالمي لحقوق المرأة وحريتها.

لغويا، يعبر التحرش الجنسي عن ترجمة للتعبير الإنجليزي Sexual Assault أو Sexual Harassment ، وفي المعجم الوجيز: حرشه، حرشاً: خدشه، حرش الدابة: حك ظهرها بعصا أو نحوها لتسرع، وحرش الصيد: هتجه ليصيده، والشيء الحرش: الخشن، وحرش بينهم: أفسد بينهم، وتحرش به: تعرض له ليهيجه .

يتفق هذا المعنى اللغوي العربي مع دلالات المعنى الإنجليزي على أن التحرش يتوقف عند القول فقط دون الفعل، وأن الفعل يدخل في نطاق هتك العرض، والحقيقة أن التحرش درجة أقل من هتك العرض بمعناه القانوني فالأول يتضمن إيماءات أو تلميحات أو نظرات أو كلمات أو لمسات أو همسات ليست بنفس درجة العنف في هتك العرض (عاشور، نجم و عبد العليم، 2009).

اصطلاحا، ثبت أنه من الصعب للغاية تحديد تعريف شامل للتحرش الجنسي؛ إذ لم يتفق الباحثون، رجال القانون وصانعو السياسات حول العالم، حتى هذه اللحظة، على تعريف عالمي واحد.

أحد أسباب هذه الصعوبة حسب (Gutek، 1985؛ Williams، Giuffre وDellinger، 1999) نقلا عن (Saunders وGannon، Pina، 2009) هوكون التعريف سيعمل على تعيين الحدود لهذا المصطلح الذي يميزه عن غيرها من التعبيرات عن الاهتمام الجنسي، على سبيل المثال، العلاقات الجنسية في العمل ليست دائماً مرضية لبعضها البعض، لكنها أيضاً، ليست دائماً مضايقة وضارة جنسياً، في الواقع هناك جدال بأن المغالطة والمزاح وحتى المزاح الجنسي في العمل يمكن أن يكون ممتعاً، لأنه قد يساعد في جعل مكان العمل أقل صرامة (Gutek، 1985؛ Quinn، 1977؛ Williams وآخرون، 1999) (Pina وآخرون، 2009).

وقد أعلن الاتحاد الأوروبي صراحة أنه ليس بإمكانه وضع تعريف موحد، وإن كان بإمكانه وضع معايير تساهم وتساعد كل دولة في إعداد تشريع ملائم بهذا الخصوص (عاشور، نجم وعبد العلم، 2009).

إلا أن هناك اجتهادات علمية لتقديم تعريفا واضحاً لهذا المفهوم؛ إذ عرّف من طرف (Gelfand، Hulin، Drasgow، Fitzgerald، 1997، Magley) نقلا عن (Manuel، 2017) على أنه أي سلوك غير مرغوب فيه مرتبط بالجنس المدرك من طرف المستهدفين (الضحايا)، سواء كانوا ذكورا أو إناثا على أنه سلوك غير سار ومخيف.

وذهب Fitzgerald أبعد من ذلك بقولها أن التحرش الجنسي يمثل طريقة يحافظ بها الرجال على سيادتهم وسيطرتهم، ومن هنا فإن معظم أفعال التحرش فيها القليل من الرغبة في الأمور الجنسية، وفيها الكثير من الرغبة في إهانة وتحقير النساء والسخرية منهن.

ومن التعريفات التي اعتمدت على هذه الرؤية، تعريف Rospenda (1998) نقلا عن (عبادة وأبودوح، 2007) التي ذهبت إلى أن التحرش هو مجموعة من الأفعال، يقوم بها الرجل ضد المرأة والتي تعكس في مجملها المكانة الاجتماعية المتدنية للمرأة مقارنة بالرجل، كما تعكس أيضا عملية نشر الدور الجنسي النوعي للمرأة على أدوارها الأخرى، ووفق هذه الرؤية، فإن التحرش الجنسي ينشأ من تفاوتات وفروق القوة وحيازتها واستغلالها بين الرجال والنساء على المستويين الاجتماعي والثقافي، ويعمل التحرش الجنسي على الحفاظ على هذه الفروق والتباينات على المستوى التنظيمي.

من جهتها عرفت الهيئة الأوروبية لقانون الممارسة (1999) التحرش الجنسي على أنه سلوك غير مرغوب فيه ذي طبيعة جنسية لفظي وغير لفظي، في سياق شامل، عرفته على أنه أي سلوك غير مرغوب فيه ذو طبيعة جنسية قائم على النوع gender الذي يمس كرامة النساء والرجال في العمل.

وحسب لجنة المساواة في التوظيف بالولايات المتحدة (2011 أ) نقلا عن (Hejase، 2015) يعرف التحرش على أنه كل سلوك غير مرحب به يستند على العرق، اللون، الدين أو الجنس أو الأصل القومي أو السن (40 أو أكثر) أو الإعاقة. ويصبح هذا السلوك غير قانوني في الحالات التي يحدث بشكل مستمر ويكون شرطاً لاستمرار العمل، أو يكون السلوك شديداً أو سائداً بما يكفي لتهيئة بيئة عمل يعتبرها الشخص العاقل مخيفاً أو معادية أو مسيئة.

وتوصل بعض الباحثين إلى نوع من الإجماع في تعريف هذه السلوكات؛ إذ عرف (Eshetu، 2015؛ Zetterström Dahlqvist، 2016، Gillander Gådin وYoung، Landstedt، 2016) و(Heise وآخرون، 1999؛ Stein 1995، 1999) المشار إليهم في دراسة (Zetterström Dahlqvist وآخرون، 2016) التحرش الجنسي كشكل من أشكال الاهتمام الجنسي غير المرحب به وغير المرغوب فيه ويعتبر شكلاً من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، متضمناً الأفعال المستمرة والمقصودة، تعمل على الحد من قدرة المراهق على المشاركة في برنامج أو نشاط تعليمي أو الاستفادة منه، كما أنه يخلق بيئة تعليمية معادية أو مسيئة.

مؤخراً، اعتبرت منظمة العمل الدولية (2017) نقلا عن (تقرير منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، 2018) التحرش الجنسي سلوكاً قائماً على الجنس وهو سلوك غير مرحب به ومسيء لمتلقيه.

قدمت لجنة تكافؤ فرص العمل الأمريكية (2010) والاتحاد الأمريكي لأساتذة الجامعات تصنيفاً للتحرش الجنسي يضم شكلين واسعين ممثلين في:

- التحرش الجنسي التعويضي Quid Pro Quo Harassment :

تعني الكلمة اللاتينية Quid Pro Quo وضع شروط في عمل الشخص مقابل منحه تفضيلاً؛ إذ يقوم الفرد في هذا الشكل باستخدام قوته التنظيمية على مرؤوس لديه بهدف مشاركته النشاط الجنسي، يتضمن هذا الشكل وجود علاقة ما بين أطراف التحرش، مثال علاقة الرئيس بمرؤوسيه، أو علاقة المكانة المتساوية، كما يوجد تعارف سابق ما بين طرفي التحرش، إضافة إلى أن موقف المرأة من التحرش قد يترتب عليه في حالة الاستجابة منحها تعويضاً أو مكافأة، كما قد يترتب عليه العقاب في حالة رفضها.

- التحرش الجنسي البيئي:

يشير هذا الشكل إلى العروض الجنسية الدائمة والمستمرة التي تتعرض لها المرأة داخل البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها، يشمل هذا الشكل التعليقات الجنسية، أو الاهتمام الجنسي غير المرغوب فيه، وضمن هذا الشكل قد لا يجمع طرفي التحرش أي علاقة، ولا تضطر المرأة إلى الخضوع لهذا الفعل طالما لا تريد الاستجابة له (عيد، عدوي والمغربي، 2015).

وضعت Fitzgerald وزملاؤها (Fitzgerald وآخرون، 1994، 1997؛ Fitzgerald و Shullman، 1993؛ Schneider وآخرون، 1997) نقلاً عن (Houle وآخرون، 2011) نموذج نظري متكامل يحدد أسباب وعواقب التحرش الجنسي في مكان العمل، حدد الباحثون سوابق محتملة للتحرش الجنسي، بما في ذلك العوامل الفردية (مثل العرق، العمر، الحالة العائلية، الحالة الاجتماعية والاقتصادية) وخصائص مكان العمل. كما توصلت دراسة (Bee و Chee، Ismail، 2007) إلى أن هناك عوامل خطر محتملة مرتبطة بسلوكيات التحرش الجنسي متمثلة في بيئة العمل غير المهنية، عدم تكافؤ نسبة الجنسين في مكان العمل، إجراءات التظلم للتحرش الجنسي، المواقف الجنسية بين زملاء العمل، خصوصية مساحة العمل، الجاذبية الجسدية، طريقة لباس الضحايا، المكانة المهنية والأدوار الجنسية.

وأشارت الدراسات المسحية إلى أن التحرش الجنسي يمكن أن يهدد الرفاهية الجسدية والنفسية للضحايا، ذكر (مجلس حماية نظم الاستحقاق في الولايات المتحدة The United States Merit Systems Protection Board (1981) نقلاً عن (O'Connell، 1997) أنه حسب شدة التعرض للتحرش الجنسي، صرحت 21 إلى 82 % من النساء إلى زيادة سوء حالتهن الجسدية أو العاطفية كنتائج للتحرش.

توصلت نتائج دراسات (Gruber و Bjorn، 1986؛ Gutek، 1985؛ Kahn و Byosiore، 1992؛ Kilpatrick، 1992) نقلاً عن (O'Connell، 1997) إلى أنه نتيجة الإنهاك الناتج عن البيئة المرهقة بسبب التعرض للتحرش الجنسي ظهرت لدى الضحايا استجابات فسيولوجية مرتبطة بالإنهاك، والمتمثلة في الأعراض الجسدية التي يتم الإبلاغ عنها ذاتياً كاضطرابات الجهاز الهضمي وعلى وجه الخصوص التسبب في القرحة الهضمية، الصداع، عدم القدرة على النوم، الغثيان، فقدان الشهية وفقدان الوزن؛ علاوة على ذلك، تشمل العواقب النفسية المرتبطة بالتحرش الجنسي مشاكل الصحة العقلية مثل الاكتئاب، الغضب، الخوف، القلق، التهيج، القلق والضغط (Mushtaq، Sultana و Imtiaz، 2015) الضغط ما بعد الصدمة، أفكار انتحارية، اضطرابات التوافق، الرهاب والاضطرابات الجسدية.

كما أسفرت أبحاث (Fitzgerald، 1993؛ Frazier و Cohen، 1992؛ Landrine و Klonoff، 1997؛ Livingston، 1982؛ Stanko، 1988؛ Gruber و Bjorn، 1986؛ Gutek، 1985) نقلاً عن (Hunt، Davidson، Fielden و Hoel، 2007) نتائج ماثلة وحددت مشاعر إضافية كالشعور بالإذلال، لوم النفس، فقدان الثقة بالنفس وانخفاض تقدير الذات، من الناحية المهنية، فقد توصلت إلى انخفاض القدرة على الأداء في العمل، انخفاض الرضا عن العمل والمعنويات، علاوة على الضرر الذي يلحق بالعلاقات الشخصية في العمل وخسائر اقتصادية مختلفة.

• التوافق الزوجي:

يعد التوافق الزوجي Marital adjustment أو ما يطلق عليه حديثاً جودة الزواج Quality of Marriage أحد الأهداف الأساسية للإرشاد الزوجي؛ كونه يساعد الزوجين على القيام بوظائفهما، وتنعكس آثاره على الأبناء، المناخ الأسري والاجتماعي، مستوى السعادة الأسرية والأمن النفسي والاجتماعي لأعضاء الأسرة، ويعتبر تحقيق التوافق الزوجي هدفاً أساسياً لتخطيط البرامج الإرشادية في هذا المجال، للمساعدة على التماسك الأسري، التكيف ومواجهة الضغوط الحياتية.

يعكس التوافق الزوجي مفهومًا عامًا يشمل جميع المجالات النفسية والمهنية ويعدّ نوعاً من أنواع التوافقات الاجتماعية إذ أن الدور الذي يقوم به الأزواج والزوجات يختلف عن الأدوار التي تؤدي في العلاقات الأخرى؛ فالتوافق الزوجي حسب الصمادي والطاعات (2005) نقلاً عن الشهري (2009) هو وجود تقارب وتطابق نفسي، علمي، اجتماعي وعقلي، بالإضافة إلى العديد من الأمور المهمة التي يجب أن تجمع الزوجين، وعدم وجود هذا التوافق يبرز إلى حد كبير أسباب كثيرة من المشكلات الزوجية، فالتوافق بين الزوجين هو قبول الزوج أو الزوجة أحدهما للآخر بإيجابياته وسلبياته والقدرة على التواصل وتحمل المسؤولية واحتواء الخلافات.

وتشير إسماعيل (1991) المشار إليها في دراسة الشهري (2009) إلى أن التوافق الزوجي لا يقصد به مجرد سد الحاجات الجنسية بصورة منتظمة فقط، ولا وسيلة للتعاون الاقتصادي فقط ولا وسيلة للتجاوب العاطفي بين الزوجين فقط، إنما هو كل ما سبق من سد الحاجات الأولية والبيولوجية ووسيلة للتعاون الاقتصادي ووسيلة للتجاوب العاطفي، بالإضافة إلى القدرة على نمو شخصية الزوجين معاً في إطار التفاني والإيثار والاحترام والتفاهم والثقة المتبادلة، قدرة الزوجين على تحمل مسؤوليات الزواج وحل مشكلاته الموجودة ثم القدرة على التفاعل مع الحياة من حيث بروم مشكلات جديدة نتيجة للسيرورة الدائمة للحياة والعمل على حلها وعدم تراكمها وتعلم أساليب حلها.

وحسب Bouchard (1999) نقلاً عن الصغير (2008) يتحدد التوافق الزوجي بالأبعاد التالية: درجة الاختلاف بين الطرفين، تبادل الأفكار والآراء بينهما ونوع العلاقة (السلبية أو الإيجابية) بين الزوجين، فإذا واجه الزوجان الاختلافات البسيطة بالتفاوض والحوار والمناقشة يمكن لهما الحفاظ على توافقهما، أما إذا أصبحت هذه الاختلافات مطلقة (اختلافات أساسية في الرأي) فإنه يصبح من الصعب جداً إيجاد التوافق بينهما، ويؤدي تبادل الأفكار والآراء إلى التفاعل بين الزوجين الذي يوثق العلاقة بينهما أو يؤدي إلى فشلها، وبالنسبة لنوع العلاقة، فتؤدي العلاقة التي يسودها الاحترام والمودة والعاطفة الصادقة إلى توافق الزوجين أما التي يسودها البغض والكراهية وعدم الاحترام فإنها تؤدي إلى فشل الزواج، أما Gattis وآخرون (2004) المشار إليه في دراسة صالح (2016) فيرى أن هذا المفهوم متعدد الأبعاد يتحدد من خلال درجة التشابه بين الزوجين في الشخصية؛ لذلك فالفرد يبحث عن زوجة تتفق في سماتها وثقافتها وقيمها معه.

وعلى الرغم من أن التوافق الزوجي يعد مؤشراً من مؤشرات السعادة الزوجية، ومطلباً من المتطلبات الضرورية لاستمرار الحياة الزوجية بشكل هادئ ومستقر، غير أن التوافق بين الزوجين لا يعني سعادتهما، فالسعادة مختلفة عن مفهوم التوافق، فقد يكون الزوجين متوافقين، وكل منهما يقوم بواجباته تجاه الآخر، إلا أنهما لا يعيشان في سعادة، ولكن إذا وجدت أسرة سعيدة فهذا يعني حتماً أنها أسرة متوافقة. ولطالما اعتبر التوافق بين الزوجين مؤشراً على العلاقة الإيجابية بين الفرد ومحيطه؛ إذ يتضمن الإحساس بالسعادة والرضا عن الذات، الشعور بالأمن والطمأنينة مع الآخرين، ضرورة القيام بالواجبات، احترام الآخرين والتعاون معهم وتقبل النقد والقدرة على التعبير عن الأفكار والمشاعر دون خوف؛ لهذا، من الطبيعي أن يؤدي التوافق بين الزوجين في كل هذه المؤشرات إلى تعزيز حالة الاستقرار الأسري، فتنشأ بيئة أسرية صحية وهادئة مؤدية إلى الاستقرار النفسي والاجتماعي لأفراد الأسرة بعيداً عن التصدع والانحيار (البريكي، 2016).

ويتأثر التوافق الزوجي بعوامل قد تعمل على دعمه أو عرقلته؛ فالحياة لا تسير على وتيرة واحدة ولا توجد حياة زوجية متوافقة بدرجة كلية؛ لذلك ذكر محمد بيومي (1990-أ) المشار إليها في دراسة جديات (2012) أن التوافق الزوجي كونه يقوم على أساس العلاقة المتبادلة بين الزوجين، ولكل منهما سمات شخصية وأساليب خاصة في المعاملة الزوجية، فإن الحياة الزوجية لا تخلو من وجود بعض الاختلافات التي تتحول

من خلال تفاهم الزوجان إلى مدعم جيد ومساعد للتوافق الزوجي، فبقدر نجاح الزوجين في حل مثل هذه الاختلافات بقدر ما يتحقق تحقيق التوافق الزوجي.

تتمثل معوقات التوافق الزوجي في البعد الأخلاقي كالشك في تصرفات أحد الزوجين وإهمال الزوج لمسؤولياته الشرعية، البعد المادي ككثرة طلبات الزوجة أو طمع الزوج في راتب الزوجة العاملة واهتمام الزوج الزائد بالعمل على حساب الأسرة، البعد الثقافي كالتخلف الوعي الثقافي للزوجة أو للزوج، والتفاوت الشديد في مستوى ثقافة الزوجين. علاوة على ذلك، هناك المعوق النفسي ككثرة الضغوط النفسية، والغيرة الزائدة بين الزوجين والبعد الشخصي كعدم عناية الزوجة بمظهرها داخل المنزل، ضعف شخصية الزوج وعقم أحد الزوجين. صف إلى ذلك، البعد الاجتماعي كالمغالاة في السيطرة من طرف الزوج أو زواج الرجل من امرأة أخرى وإهماله لزوجته الأولى، كما يلعب عدم الإشباع الجنسي حسب سميرة أبو غزالة (2008) دوراً في سوء التوافق الزوجي وأيضاً سوء التواصل.

ويؤدي اضطراب العلاقة الزوجية إلى الشعور بالقلق، الاكتئاب والعصبية نتيجة فشل الزوجين في مواجهة حاجات وتوقعات بعضهما أو الصعوبة في تقبل كليهما للفروق في العادات والآراء والرغبات أو الصراعات المتعلقة بالمال أو أسلوب تربية الأبناء إلى جانب الفشل في العلاقات وعدم القدرة على التعبير عن أفكارهم لبعضهم البعض بوضوح أو التعارض بين اتجاهات الزوجين مما يؤدي إلى إشباع الاضطراب النفسي والإحساس بفراغ الحياة (جديات، 2012).

الإجراءات الميدانية للدراسة:

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإجراءات المنهجية التي تم اتباعها لتحديد العينة وخصائصها، والأدوات المطبقة.

• منهج الدراسة:

اقتضت طبيعة الدراسة الحالية استخدام المنهج العيادي القائم على دراسة الحالة الذي يعرف على أنه الملاحظة المستمرة والعميقة لحالات خاصة والذي من خصائصه دراسة كل حالة على انفراد.

• المعاينة:

تم اتباع المعاينة غير الاحتمالية وبالضبط المعاينة العرضية المقصودة التي تسمح للباحث باختيار أفراد العينة بشكل قصدي على أساس تقدير وحكم الباحث بأن الحالات التي يختارها تحقق غرض البحث (أنجوس، 2004)، بالإضافة إلى ماسبق تم مراعاة شرطين أساسيين لاختيار العينة: أن تكون الحالات متزوجات وأن تكون الحالات ضحايا التحرش الجنسي في مكان عملهن.

• العينة وخصائص العينة:

تتكون العينة من 05 حالات وتتميز بمجموعة من الخصائص سيتم إبرازها في الجدول التالي:

جدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب بعض المتغيرات.

الحالة	السن	المستوى الدراسي	مدة الزواج	عدد الأطفال	نوع الاسرة	مجال العمل
01	36	الثانية جامعي	10 سنوات	02	نووية	الأمن
02	29	الأولى جامعي	06 سنوات	بدون أطفال	ممتدة	الأمن
03	40	ماجستير	14 سنوات	04	نووية	التدريس بالجامعة
04	34	الثالثة ثانوي	05 سنوات	02	نووية	الحماية المدنية
05	31	الأولى جامعي	09 سنوات	02	نووية	الأمن

يتضح من الجدول أن أعمار أفراد العينة يتراوح ما بين 29-40 سنة، 80% لديهم مستوى جامعي. تراوحت مدة زواجهن من 5 إلى 14 سنوات، 80% أمهات لأطفال تراوح عددهم من 02 إلى 04، أغلبهن يعشن ضمن أسرة نووية (80%). تعمل 60% من الحالات أي (03 حالات) في سلك الأمن، 20% (حالة واحدة) أستاذة التعليم العالي و20% في الحماية المدنية.

• أدوات الدراسة:

تمثلت الأدوات المستخدمة لجمع المعطيات فيما يلي:

- **المقابلة نصف الموجهة:** تم الاعتماد في البحث الحالي على المقابلة العيادية نصف الموجهة التي وجد أنها أكثر ملائمة لموضوع الدراسة، كونها توفر دليل مقابلة الذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة المحددة الأهداف، والتي تجعل المفحوص يجيب بحرية من جهة وعدم الخروج من موضوع البحث من جهة أخرى، كما أنها تسمح بجمع المعلومات التي تساعد على فهم أحسن وملاحظة أدق للحالات وكذا تسمح بإنشاء علاقة ثقة معهن تمكن من تطبيق مقياس التوافق الزوجي. ضم دليل المقابلة 28 سؤالاً مقسمة إلى 04 محاور: البيانات الشخصية، ظروف وقوع ضحية التحرش الجنسي، التوافق الزوجي قبل و بعد الحدث والنظرة المستقبلية.
- **مقياس التوافق الزوجي:** من إعداد محمد بيومي خليل الذي يهدف لقياس درجة التواصل الفكري، الوجداني، العاطفي والجنسي بين الزوجين، وهو يضم 60 بنداً، تجيب الحالة على أسئلة المقياس باختيار إجابة من الاختيارات الثلاث (دائماً، أحياناً، نادراً)؛ بحيث تمنح درجات بالترتيب (1.2.3). ولهذا تتراوح الدرجات من (60-180). وقد تم حساب خصائصه السيكمومترية في البيئة الجزائرية من طرف الباحثة مسعودي (2008).

• عرض نتائج الدراسة:

يلخص الجدول الموالي نتائج المقابلات العيادية ومقياس التوافق الزوجي.

الجدول (02): نتائج المقابلات العيادية ومقياس التوافق الزوجي.

الحالات	نتائج المقابلات	نتائج مقياس التوافق الزوجي
الحالة الأولى	تبلغ الحالة من العمر 36 سنة، درست حتى السنة الثانية جامعي، كان قد مضى 10 سنوات من زواجها يوم إجراء المقابلة وهي أم لطفلين، تعمل في سلك الأمن. كانت المقابلة عاملاً لإعادة معايشة أحداث التحرش؛ إذ كانت مصاحبة بالكثير من الانفعالات من بكاء، توتر وقلق، تعرضت للتحرش من طرف زميل لها في العمل الذي كان يقوم بلامستها مدعياً عدم التعمد في ذلك، وتطورت السلوكات إلى درجة التقبيل ومحاولة الاعتداء. بحكم عملها لم تتصور أنها ستكون إحدى الضحايا اللواتي يقدمن شكاوي لتعرضن للتحرش الجنسي، أصيبت بصدمة كبيرة لدرجة الخوف من الذهاب للعمل، إلا أن هذا لم يمنعها من تقديم شكوى ضد المتحرش. تبين من تصريحات الحالة أنها كانت تعيش حياة زوجية مستقرة هادئة تتميز بالتفاهم مع الزوج، إلا أن الحادثة غيرت كل شيء: "كنت عايشة في الجنة ودورك وليت عايشة في النار". كثرت الشجارات وغياب المناقشة والتشاور بعد مصارحة الزوجة بالمضايقات التي تعرضت لها، لم يصدق براءتها وتم اتهامها أنها كانت راضية بما حدث لها، وأنها عار عليه لدرجة ندمت على مصارحته؛ "لو كان غير ما قتلوش خير، ولا يشمئز مني ويحسبني بلي خدعته ويشوفني وحدة وسخة". أثرت هذه الوضعية على علاقتهما الحميمة "لم تعد كما بكري، كان يمسنني كل ما يجي، دورك أصبح لا يلمسنني ب20 يوم". تعيش الحالة تخوفات بخصوص مستقبلها الزوجي والمهني على حد سواء؛ إذ خيرها زوجها بين الطلاق أو ترك العمل.	تحصلت الحالة على 118 درجة؛ مما يبرز عدم توافق زوجي حيث بينت المؤشرات الغالبة عدم تبادل عبارات الإعجاب والحب، عدم احترام مشاعر الآخر، غياب التواصل والحوار ووجود مشاجرات حول أمور لا تستحق مجرد العتاب.

الحالة الثانية	تبلغ الحالة من العمر 29 سنة، درست حتى السنة الأولى جامعي، متزوجة منذ 06 سنوات ولم تزق بالأطفال، تعمل في سلك الأمن وتعيش في وسط أسرة ممتدة. تعرضت للتحرش منذ عام ونصف من إجراء المقابلة من طرف أخ زوجها وزميلها في العمل في نفس الوقت، كان يقوم بلامستها في العمل وتقبيلها، ويوم ما استغل غياب زوجها وكل أفراد العائلة للتهجم عليها ومحاوله الاعتداء عليها. أصيبت الحالة بالذهول وأصبحت تعيش حالة من التوتر والقلق والاشمئزاز من نفسها والشعور بالذنب "ما نقدرش نعيش دقيقة في حياتي بلا ما نفكر في الشيء الذي صار لي، راني دائما مقلقة وما نحمش روعي". كانت تحلم بزواج قائم على الحب والمودة؛ ولكن رفضها من طرف أهل الزوج بسبب عملها حوّل أحلامها إلى ألم وكثرة المشاجرات بسبب محاولة زوجها إجبارها على ترك عملها كرد فعل لضغوطات أمه، كانت الحالة تسرد قصتها بصوت خافت وعلامات الحزن بادية على وجهها بسبب علاقتها الزوجية التي وصفتها بالإضافة إلى ما سبق بعلاقة يغيب فيها التواصل والتفاهم "لا يوجد بيننا أي تواصل، أقوم بكل شيء يطلبه مني بدون مناقشة". رغم غياب التواصل صارت الحالة بما حدث لها؛ إلا أنه لم يصدقها واتهمها بمحاولة تشويه سمعة أخيه وطعنها في شرفها، كما قام بضربها حيث صرحت "لن أنسى ذلك اليوم ما حييت، كذبتني الذي كنت أحسبه حياتي كلها، قال لي أنت بلا شرف حابة توسخي سمعة خويا في دارو، ومانيش حاب نسمع هذه الهدرة مرة أخرى، وفوقها ضربني". كان وعدها لزوجها بمصارحته بكل شيء وراء إعلامه بالحدث، كما أنها لم ترد أن يسمعه من غيرها. أثر هذا الحادث على علاقتها الحميمة حيث صرحت "وليت تاع les besoins ماشي كيا بكري، دورك ولا كلش بالقوة" مرددة ذلك ثلاث مرات. ضف إلى ذلك، تخلى أفراد عائلتها عنها واعتبرت عار عليهم وفقدت دعمهم. كنتيجة لهذا الحدث أيضا رفضت الحالة فكرة الإنجاب لعدم ثقها بعائلة زوجها وبسبب تخوفاتها من حدوث نفس الشيء لأبنائها؛ إذ تتوقع أن علاقتها الزوجية قد تصل إلى الطلاق إذا استمر زوجها في معاملتها بهذه الطريقة "لو كان يكمل هكذا نطلق بلا ما نخم".	تحصلت الحالة على 107 درجات ما يبين عدم معاشتها لتوافق زواجي؛ إذ معظم إجاباتها على البنود كانت إما "نادرا" أو "أحيانا". مع الإشارة أن إجابتها على المقياس كانت صعبة عليها تخللها البكاء لبضع دقائق، كما تشير الدرجات المتحصل عليها أن تعرضها للتحرش الجنسي قد أزم علاقتها مع زوجها أكثر وجعلها تعيش حالة من عدم الانسجام والتواصل والتقرب الذي من المفروض يعيشه كل زوجين.
الحالة الثالثة	تبلغ الحالة من العمر 40 سنة، متحصلة على شهادة الماجستير، كان قد مضى 14 سنة من زواجها يوم إجراء المقابلة وهي أم لأربعة أطفال، تعمل في مجال التعليم العالي كأستاذة. تعرضت للتحرش الجنسي منذ 05 سنوات من طرف زميلها في العمل بعدما تم استدعاؤها إلى مكتبه؛ إذ قام بغلق الباب وتقبيلها مع محاولة الاعتداء عليها، تسببت المقابلة في إعادة معاشة الحدث الصدمي؛ إذ كانت شديدة الانفعال والبكاء لفترة معينة وكذا شديدة التوتر والقلق اللذان كانا بارزان من خلال حركات رجلها ويديها. أصيبت الحالة بالذهول والخوف بعد تعرضها للحدث وفقدت القدرة على الكلام وفكرت في زوجها وأبنائها "حسيت بالخوف ما أمنتش، ما قدرتش même pas نهدر". منذ ذاك الوقت، طورت الحالة مخاوف من الأبواب المغلقة. قدمت بلاغا ضد المتحرش وتم إيداعه السجن.	تحصلت الحالة على 116 درجة الدالة على عدم التوافق الزواجي لدرجة الشعور بأنهما غريبين تحت سقف واحد والبحث عن السعادة خارج البيت كما فعل الزوج. علاوة على ذلك، كثرة المشاجرات والمشاكل حتى على الأمور التي لا تستحق ذلك، وكذا تسرب الشكوك إلى حياتهما.

	تميزت حياتها الزوجية بالهدوء والاستقرار، ووجدت السعادة التي كانت تحلم بها "كنت نتفاهم معه بزاف pour moi راجلي c'est mon ami". كانت تتكلم عن زوجها والابتسامة بادية على وجهها. إلا أنّ هذا التفاهم والانسجام لم يكن كافياً لتتحلى بالشجاعة وتصارع زوجها بسبب خوفها من الطلاق وشعور أبنائها بالكراهية اتجاهها، فهي فضلت الصمت والمعاونة على فقدان عائلتها. اشتمزأها من العلاقات الجنسية دفعها لتجنب الجماع مع زوجها مختلقة العديد من الحجج كالتعب أو الأعمال المنزلية، ما سبب المشاجرات الكثيرة معه وإثارة تساؤلاته عن أسباب رفضها. وقد دفعها حالتها لتقبل خيانات زوجها، كانت تفضل الالتزام بالصمت وقبول علاقات زوجها الجنسية المتعددة لإشباع حاجته. رغم تخوفاتها من الطلاق، إلا أنها تتوقع تأثر حياتها الزوجية مستقبلاً إذا عرف زوجها وأبنائها بالحدث "يجي نهار وين نصيب راجلي قدام القاضي يطلقني ويكرهوني أولادي". ولهذا تعمل الحالة على المحافظة على أسرته رغم كل المعاناة التي تعيشها.	
الحالة الرابعة	تبلغ الحالة من العمر 34 سنة، درست إلى غاية السنة الثالثة ثانوي، متزوجة منذ 05 سنوات من زوجها وهي أم لطفلين، تعمل في مجال الحماية المدنية. تعرضت للتحرش الجنسي منذ سنة من طرف زميلها في العمل الذي بدأ بالملامسات وانتهى به الأمر بمحاولة الاعتداء عليها. منذ ذلك الوقت، تعاني الحالة من أعراض ما بعد الصدمة، الاشمئزاز من ذاتها، من جسمها، وأحبتها واضطراب في إدراك الزمن "ما نعرفش الليل من النهار". وصفت حياتها الزوجية قبل التعرض للتحرش الجنسي بالاستقرار؛ حيث يسودها التفاهم والتشاور اللذان كانا السمتين الأساسيتين لحياتها الزوجية، وخوفها من فقدانها جعلها لا تصارع زوجها إلا بعد إنجابها لابنها الثاني، لتتقلب حياتها من الجنة إلى النار على حد قولها، أثر تعرضها للتحرش على كافة جوانب حياتها بما فيها العلاقات الجنسية؛ إذ لم تصبح كما كانت بسبب رفضها من طرف الزوج الذي أصبح ينظر إليها بشكل مختلف تماماً "أصبح ينظر إلي ماشي شريفة". ترى الحالة أن حياتها الزوجية قد تتأثر مستقبلاً مع استمرار المشاكل بينها وبين زوجها "وليت نتخيل زوجي قدام القاضي، نطلب في الطلاق، ما شكيتش نقدر نتحمل".	
الحالة الخامسة	تبلغ الحالة من العمر 31 سنة، درست حتى السنة الأولى جامعي، كان قد مضت 09 سنوات من زواجها، يوم إجراء المقابلة وهي أم لطفلين، تعمل في سلك الأمن. تعرضت للتحرش الجنسي من طرف ابن عمها وفي نفس الوقت زميلها في العمل الذي حاول الاعتداء عليها، ومنذ ذلك الوقت تعيش تحت وطأة الصدمة، الشعور بالاشمئزاز وانخفاض صورة الجسم "ما عرفتش روجي من هداك الوقت، نكره جسم الرجل وريحته، ما وليتش نعرف الليل من النهار، وليت نفكر غير في ألي صرا". قبل التعرض للتحرش، كانت حياتها الزوجية تتسم بوجود مشاكل ما دفعها لعدم مصارحته "لم أقل له، خفت يطلقني، ويديلي بناتي surtout إذا عرفت يماه". ما جعلها	

	تفضل المعاناة عن فقدان بناتها. تأثرت حياتها الجنسية كذلك بسبب نفورها من العلاقة الحميمة مع زوجها بسبب عدم قدرتها على تحمل الجماع بسبب المشاعر المصاحبة للحدث الصدمي "ما ولائش كيا كانت، ما نخلهش يلمسني وهو يديرها بسيف". تعيش الحالة تخوفات مرتبطة بالطلاق "لو يسمع راجلي راح يطلقني ويخلي بناتي يكرهوني".

بعد تحليل محتوى المقابلات، اتضح أن هذه الأخيرة كانت عاملاً لإعادة معايشة الأحداث الذي يعد إحدى أعراض اضطراب الضغط ما بعد الصدمة، علاوة على البكاء، ضيق التنفس، القلق والتوتر؛ ما استدعى توقيف المقابلات لعدة مرات، إلا أن الحالات أصرت على مواصلة رغم اقتراح ذلك ما يدل على المعاناة النفسية التي تعيشها الحالات والخوف من فقدان كل معاني حياتها لم يسمح لها بإشباع حاجتهن لتجاوز هذا الحدث من خلال طلب المساعدة.

قبل التعرض للتحرش الجنسي اتسمت الحياة الزوجية لثلاث حالات بالاستقرار، الهدوء، السعادة، التفاهم والتواصل، بينما وصفت حالتي حياتهما الزوجية بعدم الاستقرار ووجود مشاجرات. بالمقابل، بعد التعرض لهذه السلوكات، وصفت كل الحالات حياتهم الزوجية بعدم الاستقرار الذي تجسد من خلال غياب المناقشة والتشاور، سوء المعاملة، غياب الثقة، توقعات سلبية لاستمرار العلاقة الزوجية أي توقع الطلاق سواء عند اللواتي صرحن بالتحرش أم لا، ضف إلى ذلك، صرحت كل الحالات بتدهور العلاقات الجنسية إما بسبب تهرب الحالات من العلاقة كعرض تجنبني بسبب الحدث لدرجة قبول إحداهن خيانة الزوج، رفض الزوج العلاقة واستعمال القوة في العلاقة الحميمة.

ولقد أكدت نتائج مقياس التوافق الزوجي المتحصل عليها من طرف الحالات والتي تراوحت ما بين 107-119 ما جاء في المقابلات؛ حيث بينت تأثير توافق زواجهن سلباً والذي برز من خلال مجموعة من المؤشرات كعدم تبادل عبارات الإعجاب والحب، عدم احترام مشاعر الآخر، غياب التواصل والحوار، وجود مشاجرات حول أمور لا تستحق مجرد العتاب، عدم الحرص على إشباع الحاجات العاطفية والجنسية للآخر، الشروع في البحث عن السعادة خارج البيت والابتعاد عن بعضهما البعض لدرجة الشعور بالغيرة تحت سقف واحد.

• مناقشة النتائج:

توصلت نتائج الدراسة إلى تأثير التوافق الزوجي سلباً لدى النساء اللواتي تعرضن للتحرش الجنسي من طرف زملائهن في العمل، ومنه تحقق فرضية الدراسة، ولقد أكدت هذه النتيجة ما توصلت إليه الدراسات التي تناولت هذا الجانب من حياة الضحايا والمتمثلة في أبحاث (Barlih و آخرون، 1993؛ Barlih و Grants، 1994؛ Stuart، 1992) نقلاً عن (Forte، 2007) ودراسة (Chung، 1993) نقلاً عن (Bethlehem، 2018) التي بينت أن العديد من الضحايا صرحن بمعايشتهن مشكلات زوجية كالتخفيض الرغبة الجنسية وإبعاد العلاقات الحميمة، عدم الاهتمام بالنشاطات العائلية ليصل إلى التخلي التام.

وما يؤكد عدم التوافق الزوجي هو نوعية العلاقة المتواجدة بين الحالات وأزواجهن؛ إذ تتميز بغياب التفاوض، الحوار والمناقشة وغياب التفاعلات الإيجابية خاصة عند الحالات التي كانت تتمتع بهم قبل حدوث التعرض للتحرش الجنسي بسبب التخوفات الموجودة لدى الحالات مما جعلهن يتجنبن العديد من الأنشطة مع أزواجهن، علاوة على غياب الثقة والاحترام بين الحالات وأزواجهن خاصة عند اللواتي صرحن بالحدث ما زاد من عمق الهوة بينهما. وهو ما يتسق مع ما جاء به Bouchard (1999) نقلاً عن الصغير (2008) الذي رأى أن التوافق الزوجي يتحدد بتبادل الأفكار والآراء بينهما والاحترام ونوع العلاقة بين الزوجين.

كما قد تعود هذه النتيجة إلى اضطراب العلاقة الجنسية بين الحالات وأزواجهن ما ولد هوة بينهما والابتعاد عن بعضهم البعض، وهو ما يتماشى مع ما جاءت به أبو غزالة (2008) عندما ذكرت أن عدم الإشباع الجنسي يلعب دوراً في سوء التوافق الزوجي وأيضاً سوء التواصل.

وقد تعود النتيجة إلى الثقافة، الأعراف، القيم ونظرة المجتمع للضحية المتمثلة في كونها السبب في حدوث ذلك وعدم تصديقها كما حدث لدى كل الحالات، فتفضل هذه الأخيرة الصمت، المعاناة والخوف من شبح الطلاق، وتتجسد كل هذه المعاناة من خلال مختلف سلوكياتها التجنبية وتقبل كل الإهانات من الأزواج كما حدث مع الحالات التي صرحت بالحدث.

وقد بينت دراسة (Ross، 1993) نقلا عن (Manuel، 2017) أن هناك العديد من الحالات التي ترفض الاعتراف بأنهن تعرضن التحرش الجنسي خوفا من أن الآخرين لن يصدقوا لما حدث لهن.

علاوة على ذلك، قد تعود هذه النتيجة إلى المشكلات النفسية التي عانت منها الضحايا ولا تزال تعاني منها بسبب عدم وجود السند الاجتماعي سواء من طرف عائلة الحالات أو عائلة أزواجهن وكذا عدم استفادتهن من التكفل النفسي خوفا من العار وفقدان الأبناء كالمشكلات المرتبطة بالضغوط ما بعد الصدمة التي ظهرت أعراضه بشكل جلي خلال المقابلات. ولقد بينت هذه الأعراض عدم قدرة الضحايا على تجاوز الحدث الصدمي الذي دفعهن للانسحاب من حياتهن الزوجية بطريقة غير مباشرة.

وتتسق هذه الملاحظات مع نتائج دراسات (Pryor وFitzgerald، 2003؛ Welsh، 1999؛ Steel، Willness، Lee، 2007) نقلا عن (Houle وآخرون، 2011) ودراسات (Boland، 2005؛ European Commission، 1998) نقلا عن (Bethlehem، 2018) التي أكدت أن التحرش الجنسي يؤثر على الحياة الشخصية للمرأة باختلال التعلق وغالبًا ما تؤدي إلى الشعور بالانفصال والعزلة، كره الأنشطة الجنسية في حياتهم الخاصة والتوتر في العلاقات.

• خاتمة:

يمكن القول أن ظاهرة التحرش الجنسي كانت ولا تزال ظاهرة تعرفها كل المجتمعات طالما تبقى الاعتقادات المرتبطة بالجنس راسخة بحكم التنشئة الاجتماعية، يبقى أن كل مجتمع مطالب بإيجاد آليات لحماية استقرار الأسرة في حالة تعرض أحد ركاتزها أو أهمها للتحرش الجنسي، ولهذا يمكن القول أن تأسيس مراكز للإرشاد الزوجي يعد من أهم التوصيات في هذا العمل لمساعدة الزوجات الضحايا وكذا أزواجهن من تجاوز هذه التجربة الصادمة وعمل الحداد، كما يمكن أن يقدم هذا المركز كل الخدمات التي تساعد على استرجاع الحياة الزوجية المستقرة التي يمكن أن تمتع بها النساء الضحايا قبل وقوع الحدث.

• المراجع:

1. إبراهيمي، أسماء (2015). الضغوط المهنية وعلاقتها بالتوافق الزوجي لدى المرأة العاملة. دراسة ميدانية على عينة من الممرضات والمعلمات بدائرة طولقة ولاية بسكرة. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم النفس المرضي الاجتماعي. قسم العلوم الاجتماعية. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة محمد خيضر. بسكرة 1.
2. أبو غزالة، سميرة (2010). فاعلية برنامج للإرشاد بالواقع في خفض حدة إدمان الأنترنت ورفع درجة تقدير الذات لدى طلاب الجامعة. مجلة الإرشاد النفسي- مركز الإرشاد النفسي، (25)، 56-108.
3. أنجريس، موريس ترجمة صحراوي بوزيد، بوشرف كمال وسبعون سعيد. (2004). منهجية البحث في العلوم الإنسانية. تدريبات عملية. دار القصة للنشر. الجزائر.
4. بدر الدين، ريهام محمود حسن. (2017). بعض السمات النفسية المنبئة بالتحرش الجنسي. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية. المجلد 1. العدد 2. 96-140.
5. البريكي، حسن. (2016). التوافق الزوجي وأثره على استقرار الأسرة. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. المجلد 33. العدد 2. 271-312.
6. تقرير منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية. (2018) نساء صامتات: واقع إشكالية التحرش في مكان العمل. عمان. الأردن.
7. جديات عبد الحميد (2012). الإنهاك النفسي وعلاقته بالتوافق الزوجي لدى الأطباء وممرضي الصحة العمومية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس العمل والتنظيم. قسم علوم النفس وعلوم التربية والأطفونيا. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الجزائر 2.
8. حاج علي، حكيمة. (2014). تأثير التحرش الجنسي على الاستقرار المهني للمرأة العاملة. دراسة ميدانية بولاية تيزي وزو وبومرداس. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس الاجتماعي. قسم علم النفس. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة مولود معمري تيزي وزو.
9. الختالان، انتصار سعود عبد الرحمن. (2013). بعض العوامل الاجتماعية وعلاقتها بالتوافق الزوجي. دراسة على عينة من الزوجات السعوديات في مدينة الرياض. رسالة مقدمة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع. قسم الدراسات الاجتماعية. جامعة الملك السعود.
10. الخطايب، يوسف ضامن. (2015). مقومات التوافق في الحياة الزوجية وعلاقتها بالعوامل الاجتماعية. دراسة على عينة من الأزواج العاملين في المدارس الحكومية في شمال الأردن. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 42، العدد 2، 371-389.
11. شرادي، نادية. (2011). الحداد النفسي إزاء موضوع الحب الأولي وعلاقته بالتوافق الزوجي. دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية. العدد 07. 186-195.
12. الشهري، وليد بن محمد. (2009). التوافق الزوجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة. بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علم النفس تخصص إرشاد نفسي. قسم علم النفس. كلية التربية. جامعة أم القرى. المملكة العربية السعودية.
13. صالح، ريم وليد. (2016). مظاهر الشخصية النرجسية وتناقض إدراك الذات وعلاقتها بالتوافق الزوجي لدى عينة من النساء المنجبات وغير المنجبات. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الصحة النفسية. قسم الصحة النفسية. كلية التربية. جامعة دمشق.
14. الصغير، صالح بن محمد. (2008). التوافق الزوجي في المجتمع السعودي. قسم الدراسات الاجتماعية. كلية الآداب. جامعة الملك السعود.
15. الطارق، علي سعيد. (2014). التحرش الجنسي بالمرأة الموظفة في المؤسسات الحكومية في أمانة العاصمة صنعاء وعلاقته ببعض المتغيرات. مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس. المجلد 12. العدد 4. 68-91.
16. عابدين، رعدة. (2016). الذكاء الوجداني وعلاقته بالتوافق الزوجي. مجلة جامعة البعث. المجلد 38. العدد 3. 41-71.
17. عبادة، مديحة أحمد وأبو دوح، خالد كاظم. (2007). الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية. دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج. مركز قضايا المرأة المصري.
18. عاشور، عبد اللطيف، نجم، سمر عبد المعطي و عبد العليم، لبني غريب. (2009). التحرش الجنسي "أسبابه، تداعياته، آليات المواجهة" دراسة حالة المجتمع المصري. قسم العلوم السياسية. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. جامعة القاهرة.

19. على، زينهم حسن. (2017). اتجاهات الشباب الجامعي نحو قضية التحرش الجنسي: دراسة ميدانية. *مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية*. العدد 05. 145-115.
20. العمر، جاسم إبراهيم، الاثري، أحمد صالح والرخيص، عبد اللطيف إبراهيم. (2017). المرأة والتحرش الجنسي في العمل - دراسة استطلاعية على بعض المؤسسات الحكومية في دولة الكويت- *المجلة التربوية*. العدد 50. 209-178.
21. عودة، شذى. (2018). حقائق حول "التحرش الجنسي، سفاح القربي، الاغتصاب". منشورات مفتاح.
22. عون، عمار. (2014). التوافق الزوجي: دراسة مقارنة بين الزواج المختلط الجزائري-عربي والزواج المختلط الجزائري-أجنبي. *دراسة ميدانية على عينة من الأزواج المختلطة*. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الأسري. قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة وهران.
23. عيد، محمد إبراهيم، عدوي، طه ربيع طه و المغربي، منال السيد مليجي. (2015). الخصائص السيكمومترية لمقياس التحرش الجنسي. *مجلة الإرشاد النفسي*. العدد 42. 543-564.
24. فايد، سوسن، زكي، وليد رشاد وسرور، مريم. (2015). التحرش الجنسي في المجتمع المصري دراسة ميدانية على عينة من الفتيات المتحرش بهن ورؤى النخب الشرطة - القضاء- أساتذة الجامعات). *رابطة المرأة العربية*. القاهرة.
25. فلاتة، محمود إبراهيم قر. (2008). التوافق الزوجي بين الوالدين وعلاقته بمفهوم الذات لدى الأبناء المراهقين بالمدينة المنورة. رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في علم النفس التربوي تخصص صحة نفسية. قسم علم النفس. كلية التربية والعلوم الإنسانية. جامعة طيبة. المملكة العربية السعودية.
26. لزغد، فيروز (2012). التحرش الجنسي ضد المرأة العاملة. دراسة ميدانية في مؤسسة صيدال. رسالة دكتوراه في علم الاجتماع تنظيم وعمل. قسم علم الاجتماع جامعة أبو القاسم سعد الله- الجزائر 2.
27. مسعودي، زاهية. (2008). العلاقة بين أبعاد الشخصية واستراتيجيات المواجهة والتوافق الزوجي. دراسة مقارنة على عينة من الأزواج المتوافقين وغير المتوافقين. أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علم النفس الاجتماعي. قسم علم النفس. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة الجزائر 2.
28. مكرلوفي، يمينه. (2015). استراتيجيات التعامل لدى الزوجة المعنفة وعلاقتها بالتوافق الزوجي. رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس الأسري. قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة وهران-2.
29. معهد التخطيط القومي. (ب.س). دراسة طرق وأساليب القضاء على التحرش الجنسي في مصر.
30. ناصري، وردة. (2017). علاقة الضغط النفسي بالتوافق الزوجي لدى والدي الطفل المريض بالسرطان. دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية. العدد 19. 51-34.
31. هديبل، مقبال يمينه. (2011). الضغط النفسي وعلاقته بالتوافق الزوجي. دراسة ميدانية على عينة من أستاذات التعليم العالي. دراسات نفسية وتربوية، مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية. العدد 07. 240-226.
32. Ahmed Amin & Menatallah S. Darrag. (2011). Sexual Harassment in the Egyptian Workplace: A Literature Review and Research Agenda. *Review of Management*, Vol. 1, No. 4, pp. 25-38.
33. Bethlehem, F. (2018). *Women's experience of workplace sexual harassment and their coping mechanisms: The case of Arada sub-city Kebele recreation centers*. A Thesis Submitted In partial fulfilment for Degree of Master of Arts in Development Studies (Gender Studies). Center for gender studies. College of Development studies. Addis Ababa University.
34. Eshetu, E. (2015). Assessment of Sexual Harassment and Associated factors Among Grade 9-12 Female Students at Schools in Ambo District, Oromia National Regional State, Ethiopia. *Journal of Pregnancy and Child Health*. 2, <http://dx.doi.org/10.4172/2376-127X.100014>

35. Forte, M, (2007). **Approche psycho-socio-cognitive de la victimation au travail**. Thèse de doctorat en psychologie. Université de Lille-3-.
36. Goba-Malinga, N U. (2011).**Sexual harassment in the workplace: A case study of women's experiences at Walter Sisulu University (WSU), Eastern Cape**. Submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in the School of Social Sciences, College of Humanities. University of KwaZulu-Natal, South Africa.
37. Hejase, HJ. (2015). Sexual Harassment in the Workplace: An Exploratory Study from Lebanon. **Journal of Management Research**, Vol. 7, No. 1.107-121.
38. Houle, J N, Staff, J, Mortimer, J T, Uggen, Ch and Blackstone, A. (2011).The Impact of Sexual Harassment on Depressive Symptoms during the Early Occupational Career. **Society and Mental Health**. 1(2) 89–105. DOI: 10.1177/2156869311416827
39. Hunt, C, Davidson, M, Fielden, S & Hoel. H. (2007). **Sexual harassment in the workplace: a literature review**. The Centre for Equality and Diversity at Work. Manchester Business School. University of Manchester.
40. Ismail, M N, Chee, L K and Bee, Ch F.(2007) . Factors influencing sexual harassment in the Malaysian workplace. **Asian Academy of Management Journal**, Vol. 12, No. 2, 15–31.
41. Manuel, M C. (2017). **The experience and perception of sexual harassment in the workplace**. Submitted in accordance with the requirements for the Master of Administration in the Faculty of Economic and Management Sciences in the subject Industrial Psychology. University of the Western Cape.
42. Mushtaq, M, Sultana, S & Imtiaz, I.(2015). The Trauma of Sexual Harassment and its Mental Health Consequences among Nurses. **Journal of the College of Physicians and Surgeons Pakistan**. Vol. 25 (9).675-679.
43. O'Connell, C E. (1997) **Sexual Harassment in a University Workplace..** A thesis presented to in partial fulfilment of requirements for the degree of Master of Arts. Faculty of Graduate Studies. University of Guelph, Ontario. Canada.
44. Pina, A, Gannon, Th A & Saunders, B. (2009).An overview of the literature on sexual harassment: Perpetrator, theory, and treatment issues. **Aggression and Violent Behavior**, 14 126–138.
45. Saad Mohamad, M. (2019).I got my vengeance: Sexual Harassment, Coping strategies and Counterproductive behaviours in Egypt. **British Journal of Psychology Research**. Vol.7, No.2, pp. 1-21.
46. Salman, M, Abdullah, F & Saleem, A.(2016) . Sexual Harassment at Workplace and its Impact on Employee Turnover Intentions. **Business & Economic Review**. Vol. 8, Issue 1. 87-102.
47. Sumitra. (2017). **Sexual Harassment of Women at Workplace in India: A study of Legislative Provisions and Judicial Approach** .A Thesis submitted in partial fulfilment of requirement for the award of degree of Doctor of philosophy in law. Department of law. Maharshi Dayan and University Rohtak-124001 .Haryana. India.
48. Zetterström Dahlqvist, H, Landstedt, E, Young, R& Gillander Gådin, K. (2016). Dimensions of Peer Sexual Harassment Victimization and Depressive Symptoms in Adolescence: A Longitudinal Cross-Lagged Study in a Swedish Sample. **Journal of Youth Adolescence**, 45, 858–873. DOI 10.1007/s10964-016-0446-x

قلق المستقبل وتأثيره على الصّحة التّفسيّة لدى المرأة العازبة المصابة بالداء السّكري

د. عزرو سعاد/ شرناعي

مقروس سيلية/ طالبة دكتوراه

جامعة مولود معمري تيزي وزو

الملّخص:

يعتبر مرض السّكري من الأمراض المزمنة الأكثر شيوعا في الآونة الأخيرة، وهو أحد الاضطرابات الجسديّة التي تساهم بشكل كبير في تدهور الحالة التّفسيّة لدى الفرد وتجعله عرضة للإصابة بمختلف الاضطرابات التّفسيّة. إذ تعتبر لحظة التّشخيص بمثابة لحظة دراميّة تعاش كانقطاع مفاجئ وقاس، وترافقه في العادة استجابة قلق متمركز حول المستقبل وهو ما يعرف بقلق المستقبل، لما يحمله المرض من مخلفات على الصّحة العامّة من التّأخّية الجسديّة على المدى الطّويل من مضاعفات على مستوى أجهزة الجسم المختلفة، كما تظهر الاختلالات أيضا على صّحة الفرد التّفسيّة، وحسب ما أكّدته العديد من الدّراسات فإنّ نسبة الإصابة بمرض السّكري عند النّساء أكثر منها عند الرّجال، لذا ركّزنا في بحثنا على المرأة العازبة خاصّة لأنّها أكثر عرضة لهذه المعاناة.

الكلمات المفتاحية: قلق المستقبل، الصّحة التّفسيّة، المرأة العازبة، الداء السّكري.

Résumé:

Le diabète est l'une des maladies chroniques les plus courantes récemment, et c'est l'un des troubles physiques (somatiques) qui contribuent de manière significative à la détérioration de l'état psychologique de l'individu et le rend vulnérable à divers troubles mentaux. Le moment du diagnostic est considéré comme un moment dramatique vécu comme une pause soudaine et sévère, et il est généralement accompagné d'une réaction centralisée sur l'avenir, connue sous le nom d'anxiété du futur, en raison des complications que la maladie porte sur la santé publique du point de vue physique à long terme au niveau des différents systèmes du corps, comme le montrent également les déséquilibres aussi sur sa santé mentale de l'individu, comme l'ont confirmé de nombreuses études, l'incidence du diabète chez les femmes est plus élevée que chez les hommes, nous nous sommes donc concentrés dans notre recherche sur la femme célibataire en particulier parce qu'elle est plus vulnérable à cette souffrance.

Les mots clés: Anxiété du futur, Santé Mentale, Femme célibataire, Le Diabète.

1- الإشكالية:

تعتبر الأمراض المزمنة أحد التحديات الهامة التي تواجه الفرد في عصرنا الحاضر بسبب ما تفرزه من ضغوطات مختلفة والتي يترتب عنها اضطرابات انفعالية وسلوكية تحل بالصحة النفسية للفرد، لا سيما الداء السكري الذي بات يشكل تهديدا خطيرا على حياة البشر في كل بقاع العالم، وتعرف منظمة الصحة العالمية السكري على أنه "حالة مزمنة ناتجة عن ارتفاع مستوى السكر في الدم وقد ينتج ذلك عن مجموعة من العوامل البيئية الوراثية، ويعد الأنسولين المنظم الرئيسي لتركيز الجلوكوز في الدم ويرجع ارتفاع مستوى السكر في الدم إلى قلة وجود الأنسولين وإلى زيادة العوامل التي تضاد مفعوله، ويؤدي هذا الاختلال في التوازن إلى إحداث شذوذ في أيض الكربوهيدرات والبروتين والدهون. (حربوش سليمة، 2009: 80)

فالمطلع على هذا النوع من الاضطرابات يدرك للوهلة الأولى مخلفاته على الصحة العامة للمريض من التآحية الجسدية والتآحية النفسية، حيث يعتبر القلق والاكتئاب من أهم الأعراض النفسية. (ساعو مراد، 2011: 17)، فهو مشكلة صحية رئيسية بسبب المضاعفات التي يمكن أن تنتج عنه. (شيلي تايلور، 2008: 30)، قد يجهل البعض أن هنالك تأثيرات نفسية قد تصيب مريض السكري وتؤثر عليهم من جراء إصابتهم بهذا المرض، وهناك علاقة وثيقة بين المصابين به والحالة النفسية، باعتباره من الأمراض التي لها تأثيرات خاصة على الحالة النفسية للمريض وأسرته، لأنه يمثل حالة طويلة الأمد من صراع بين المصاب وبين المرض وتكاليف العلاج، والتهديدات التي قد تصاحب حياته مستقبلا.

فلحظة التشخيص لحظة درامية تعاش كإنقطاع مفاجئ وقاس، ترافقه في العادة استجابة قلق مكثفة نحو المستقبل، ما يسبب الإرهاق وعدم الاستقرار النفسي في غالب الأحيان. (عبد القادر شكراري فتحي، بدون سنة: 02)، لهذا تعتبر الصحة النفسية حالة مستقرة نسبيا، ما يعني أنها حالة تتخللها اضطرابات من حين إلى آخر مما يجعلها مهددة بالاختلالات متفاوتة الخطورة، قد تكون حادة وغالبا ما تكون مزمنة، مما يصعب على الفرد فرص التكيف السليم. (ساعو مراد، 2011: 70)

ويرتبط مرض السكري بمرض الشريان التاجي، وهو السبب الرئيسي لضعف البصر أو فقدانه عند الكبار، كما أن 50% من مرضى السكري يعانون من الفشل الكلوي، كما أنه السبب الرئيسي في بتر الأعضاء ويكون متوسط حياة مريض السكري أقصر ب 5 إلى 10 سنوات من معدل حياة غير المصابين، إضافة إلى تفاقم صعوبات أخرى على مستوى الوظائف النفسية والاجتماعية. (شيلي تايلور، 2008: 30). فبالأكيد تبدأ المظاهر النفسية السيئة غالبا من رد الفعل النفسي عند اكتشاف المرض لأن كل إنسان لا بد أنه سمع عن السكري وعن مضاعفاته، ولكن تختلف من مريض لآخر اختلافا كبيرا. (زكية البلوشي، 2015: 01)؛ لهذا ركزت العديد من الدراسات على المرأة العازبة خاصة لما تحمله من تصورات مستقبلية مشحونة بالتشاؤم واليأس والشعور بالتقص والحزن حيث بينت أن هناك خوف من عدم إمكانية زواجها نتيجة لإصابتها بهذا المرض، والتخوف من عدم مقدرتها على أداء مهامها الزوجية، مما يؤدي إلى إصابتها بالتوترات النفسية أو الاكتئاب أو القلق والخوف من الإصابة بمضاعفات هذا المرض مستقبلا، مع نظرة سلبية للحاضر وتأييب ضمير على الماضي وتشاؤم للمستقبل. (زكية البلوشي، 2015: 02)

لهذا ركزنا على هذه الفئة في البحث الحالي لدراسة تأثير قلق المستقبل في الصحة النفسية لديها، وذلك من خلال طرح التساؤل التالي:

هل يؤثر قلق المستقبل في الصحة النفسية لدى المرأة العازبة المصابة بالداء السكري؟

2- الفرضيات:

وللإجابة على هذا التساؤل تم صياغة الفرضية التالية:

- نعم يؤثر قلق المستقبل في الصحة النفسية لدى المرأة العازبة المصابة بالداء السكري.

3- تحديد المفاهيم:

1-3 قلق المستقبل: هو شعور انفعالي يتسم بالارتباك والضييق والغموض وتوقع السوء والخوف من المستقبل لعدم الاستقرار والقلق لما يحمله من هموم وأهداف مجهولة، إذ يحوي للأفراد حالة من الإدراك بأن الحياة سوف تنتهي عند نقطة مجهولة غير محددة.

2-3 الصحة النفسية: نبتى تعريف الصحة النفسية كما ورد في مقياس "سيدني كروان وكريسب" (1966): وهي الخلو النفسي من الاضطرابات العصابية والانفعالية كالقلق والفوبيا والوسواس (الشنات والأعراض)، والقلق البدني والاكتئاب والهستيريا.

3-3 المرأة العازبة: هي المرأة التي لم يسبق لها الزواج.

4-3 الداء السكري: فيعتبر مرض السكري من الاضطرابات الأيضية الهيدروكربونية، المسببة في ارتفاع نسبة السكر في الدم، وظهوره في البول ناتج عن إعاقته في إنتاج الأنسولين، أو عن مقاومة غير عادية لهذا الهرمون، أين يقع تراكم مادة الجلوكوز في الخلايا.

أولاً: قلق المستقبل:

1- مفهوم قلق المستقبل:

يظهر قلق المستقبل كسمة نفسية بارزة من خلال تعرض العنصر البشري لمجموعة من المتغيرات تعبر عن شعور سائد بعدم الوثوق بالمستقبل. ويعرفه الباحث "خليفة عبد اللطيف وآخرون" بأنه خلل أو اضطراب نفسي المنشأ ينجم عنه خبرات ماضية غير سارة مع تشويه وتحريف إدراكي معرفي للواقع وللذات من خلال استحضار للذكريات والخبرات. (خليفة عبد اللطيف وآخرون، 1990: 57)

كما عرّف الباحث "كولد" «Could» أنه ردّ فعل لخوف مرتقب يندرج من الارتباك والاضطراب حتى يصل إلى الرعب التام، وهو مسبوق بشكل حقيقي أو رمزي بظرف من التهديد الذي يدركه الفرد سريعاً ويستجيب له بشدة. (J. Could, 1965: 30)

ويرى الباحث "كود" «Good» أنه خوف من شئ مرتقب، توتر أو معاناة، تتصف بالخوف والفرع وعدم التأكيد، وغالباً ما يكون المصدر غير معروف وغير مميّز من قبل الفرد. (C. Good, 1973: 34)

وتشير الباحثة "زينب محمود شقير" إلى أنّ قلق المستقبل "هو خلل أو اضطراب نفسي المنشأ ينجم عن خبرات ماضية غير سارة، مع تشويه وتحريف إدراكي معرفي للواقع وللذات من خلال استحضار للذكريات والخبرات الماضية غير السارة، مع تضخم للتسليبات ودحض للإيجابيات الخاصة بالذات والواقع، تجعل صاحبها في حالة من التوتر وعدم الأمن، مما قد يدفعه لتدمير صاحبها في حالة من التوتر وعدم الأمن، مما قد يدفعه لتدمير الذات، والعجز الواضح وتعميم الفشل وتوقع الكوارث، وتؤدي به إلى حالة من التشاؤم من المستقبل، وقلق التفكير بالمستقبل، والخوف من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية المتوقعة، والأفكار الوسواسية وقلق الموت واليأس". (زينب شقير، 2005: 52)

وحسب الباحث "هليارد وآخرون" Hilligard et al هو عاطفة غير سارة تتميز بالإجهاد والخوف من شيء مرتقب، وهي مشاعر تمرّ بها جميعاً في بعض الأوقات وبدرجات مختلفة. (E. Hilligard et al, 1975:9)

وأضاف الباحث "القاسم جمال مثقال وآخرون" أنه حالة من الشعور بعدم الارتياح والاضطراب المتعلقة بحوادث المستقبل وانشغال الفكر وترقباً لشئ. (القاسم جمال مثقال وآخرون، 2000: 147)

استناداً إلى ما سبق يمكن القول أنّ المستقبل هو ما يصنعه الإنسان بدءاً من حاضره، فهو حصيلة هذا الحاضر وهو افتراض وليس موجوداً بعد، وهذا الافتراض يكتسب ملامحه الأولية من حركة الواقع الزاھن، وينشأ القلق من المستقبل من احتمال إخفاق الخطط التي تسعى إلى تكوين المستقبل وهذا ما يصوغ افتراضاً ككيان خاص له مقوماته ومكوناته، والمستقبل قد يشكل لدى البعض مجالاً لحلّ المشكلات وتحقيق الرغبات والأهداف في حين قد يقيم عند البعض الآخر على أنّه مجال للتهديد والخوف والانشغال العام، وهنا يصبح المستقبل مصدراً من مصادر القلق.

2- أسباب قلق المستقبل:

يعتبر قلق المستقبل قلقاً ناتجاً عن التفكير اللاعقلاني في المستقبل والخوف من الأحداث السيئة المتوقعة حدوثها، والشعور بالارتباك والضيق، والغموض، وتوقع السوء أي النظرة السلبية للحياة. (عبد المحسن مصطفى، 2007: 120)

وتشير الباحثة "العجمي نجلاء محمد" إلى أنّ أسباب قلق المستقبل لدى الفرد تعود إلى:

1- ضعف القدرة على تحقيق الأهداف والطموحات.

2- الإحساس بأن الحياة غير جديرة بالاهتمام.

- 3- عدم قدرته على فصل أمنيته عن التوقعات المبنية على الواقع.
- 4- نقص القدرة على التكهن بالمستقبل وعدم وجود معلومات كافية لديه لبناء الأفكار عن المستقبل وكذلك تشوّه الأفكار الحالية.
- 5- الشعور بعدم الانتماء داخل الأسرة والمجتمع.
- 6- عدم قدرته على التكيف مع المشاكل التي يعاني منها.
- 7- الشعور بعدم الأمان والإحساس بالتمزّق.
- 8- مشكلة في كلّ من الوالدين والقائمين على رعايته في عدم قدرتهم على حل مشاكله.
- 9- التفكك الأسري. (العجمي نجلاء محمد، 2004: 98)

في حين يشير الباحث "حسن محمد شمال" إلى أنّ أسباب قلق المستقبل ترجع إلى:

- 1- الإدراك الخاطئ للأحداث المحتملة في المستقبل.
 - 2- تقبل فعالية الشخص في التعامل مع هذه الأحداث والنظر إليها بطريق سلبية.
 - 3- عدم القدرة على التكيف مع المشاكل التي يعاني منها الشخص.
 - 4- الشعور بعدم الانتماء.
 - 5- عدم القدرة على التكيف مع المشاكل التي يعاني منها الشخص والشعور بعدم الأمان. (حسن محمد شمال، 1999: 19)
- نستنتج من خلال ما تمّ التطرق إليه أن من أهم أسباب قلق المستقبل التوقع السلبي للأحداث المستقبلية نتيجة الضغوطات والظروف الصعبة التي يعيشها الفرد في الحاضر مع انخفاض في تقدير الذكاء وضعف الثقة بالنفس مما يؤدي إلى تقليل الفرد من قدرته وفعاليته على مواجهة الأحداث المستقبلية، إضافة إلى ابتعاد الناس عن الحياة الزوجية بسبب ضعف الإيمان بالله وعدم التوكّل عليه وسوء الظن به.

3- سمات ذوي قلق المستقبل:

يشير الباحث "حسانين أحمد محمد" إلى مجموعة من السمات التي يتسم بها الأشخاص من ذوي قلق المستقبل من أهمها ما يلي:

- 1- التشاؤم وذلك لأنّ الخائف من المستقبل لا يتوقع إلّا الشرّ، ويهيئ له أن الأخطار محدّقة به.
- 2- استغلال العلاقات الاجتماعية لتأمين مستقبل الفرد الخاص.
- 3- الانسحاب من الأنشطة البناءة ودون المخاطرة.
- 4- عدم الثقة في أحد ما يؤدي إلى اصطدام بالآخرين.
- 5- اتخاذ إجراءات وقائية من أجل الحفاظ على الوضع الراهن بدلا من المخاطرة من أجل زيادة الفرص في المستقبل.
- 6- استخدام آليات دفاعية ذاتية مثل الإزاحة والكبت من أجل التقليل من شأن الحالات السلبية.
- 7- التركيز الشديد على أحداث الوقت والحاضر والهروب نحو الماضي.
- 8- الانطواء وظهور علامات الحزن والشك والتردد.
- 9- الخوف من التغيرات الاجتماعية والسياسية المتوقع حدوثها في المستقبل.
- 10- صلابة الرأي والتعنّت، وظهور الانفعالات لأدنى الأسباب.
- 11- الحفاظ على الظروف الروتينية والطرق المعروفة في التعامل مع مواقف الحياة.
- 12- الانتظار السلبي لما قد يقع. (حسانين أحمد محمد، 2000: 19)

من خلال ما تمّ عرضه حول سمات ذوي قلق المستقبل يتضح أنّهم يتألمون للسلبية وهم دائمو الانشغال في التفكير في المشكلات الحياتية ويتميزون باليأس والقلق من الفشل في المستقبل.

4- التأثير السلبي لقلق المستقبل:

من أهم الآثار السلبية التي تترتب على قلق المستقبل ما يلي:

- 1- الشعور بالوحدة وعدم القدرة على تحسين مستوى المعيشة وعدم القدرة على التخطيط للمستقبل والجمود وقلة المرونة والاعتماد على الآخرين في تأمين المستقبل. (Z. Zaleski, 1996: 172)
 - 2- تدمير نفسية الفرد فلا يستطيع ألا يحقق ذاته أو يبدع وإنما يضطرب وينعكس ذلك في صورة اضطرابات متعددة الأشكال والخرافات والانحراف واختلال الثقة بالنفس. (معوض عبد التواب محمد، 1996: 14)
 - 3- الشعور بالتوتر والازعاج لأتفه الأسباب والأحلام المزعجة واضطرابات النوم واضطرابات التفكير وعدم التركيز، وسوء الإدراك الاجتماعي والانطواء والشعور بالوحدة. (بدر إسماعيل، 1994: 82)
 - 4- يفقد الفرد تماسكه المعنوي ويصبح عرضة للانحياز العقلي والبدني. (إبراهيم عبد الستار، 1994: 18)
 - 5- الهروب من الماضي والتشاؤم وعدم الثقة في أحد واستخدام آليات الدفاع وصلابة الرأي وتعنت. (حسانين أحمد محمد، 2000: 19)
 - 6- التوقع والانتظار السلبي لما قد يحدث. (أرون بيك، 2000: 36)
 - 7- التفوق داخل إطار الزوجين واختيار أساليب للتعامل مع المواقف التي فيها مواجهة مع الحياة. (Z. Zaleski, 1996: 174)
 - 8- الالتزام بالنشاطات الوقائية، وذلك ليحمي الفرد نفسه، أكثر من اهتمامه بالانخراط في مهام حرة مفتوحة غير مضمونة النتائج.
 - 9- استخدام ميكانيزمات الدفاع مثل: النكوص Régession والإسقاط Projection والتبرير Rationalisation والكبت Répression.
- (Rappaport, 1991: 68)
- 10- يعيش الإنسان في حالة انعدام للطمأنينة على صحته وورزقه ومكانته. (سناء مسعود منير، 2006: 356)

في خلاصة ما تم التعرض إليه حول التأثير السلبي لقلق المستقبل نستنتج أن القلق لدى الفرد ولّدته الظروف الراهنة التي يعيش فيها داخل مجتمعه وهو ذو خطر سلبي وتأثير على إنتاجيته وتفكيره حول مستقبله، حيث يجعل الفرد دائم الحرص والتمسك بالنشاطات الوقائية وهذا يخلق جوًا من عدم الطمأنينة وعدم الأمان على حياته المستقبلية، وأن قلق المستقبل قد ينشأ عن أفكار خاطئة ولا عقلانية لدى الفرد تجعله يؤول الواقع من حوله، وكذلك الموقف والأحداث والتفاعلات بشكل خاطئ، مما يدفعه إلى حالة من الخوف والقلق الهائم الذي يفقده السيطرة على مشاعره وعلى أفكاره العقلانية ومن ثم عدم الأمن والاستقرار النفسي، وقد يتسبب هذا الحالة من عدم الثقة بالنفس وعدم القدرة على مواجهة المستقبل والخوف والدّعر الشديد من التغيرات الاجتماعية والسياسية المتوقع حدوثها في المستقبل مع التوقعات السلبية لكل ما يحمله المستقبل، ومن ثم الثورة التفسيرية الشديدة التي تأخذ أشكالاً مختلفة والتي فيها الخوف من المجهول (المستقبل) غير المستند على الأدلة والبراهين المادية أي حالة قلق المستقبل، وبالتالي فإن قلق المستقبل يشكل خوف مزيج من الرعب والأمل بالنسبة للمستقبل والأفكار الوسواسية، وقلق الموت، واليأس بصورة غير معقولة تجعل صاحبه يعاني من التشاؤم من المستقبل وقلق الموت واليأس والأفكار الوسواسية، وقد يعيش الحياة بشكل زائف فيلجأ إلى الكذب وقد يصل إلى الخداع والتفاؤل في التعامل مع الواقع من حوله.

ثانياً: الصّحة النفسيّة:

1- مفهوم الصّحة النفسيّة:

هي حالة دائمة نسبياً يكون الفرد متوافقاً نفسياً وهي حالة من الراحة النفسية والاجتماعية والجسمية وهي عملية تكيف الإنسان مع نفسه ومع بيئته. أو: هي التكامل والتوافق بين الوظائف النفسية المختلفة مع القدرة على مواجهة الأزمات النفسية التي تطرأ على الإنسان مع الشعور الإيجابي بالسعادة والكفاية (القناعة).

وحسب الدكتور "جمال أبو دلو": الصحة النفسية هي التوافق التام بين الوظائف الجسمية المختلفة، مع القدرة على مواجهة الصعوبات العادية المحيطة بالإنسان، ومع الإحساس الإيجابي بالنشاط والحيوية. (جمال أبو دلو، 2009: 34)

2- مؤشرات الصحة النفسية:

- يشير الباحث "عزة مبروك" إلى أنه يمكن اعتبار الصحة النفسية حالة من اللياقة النفسية والاجتماعية، ويتضمن هذا المعنى الإيجابي للصحة النفسية عددا من المؤشرات والتي يلخصها فيما يلي:
- الشعور بالراحة النفسية والسعادة.
 - الخلو النفسي من مظاهر الاضطراب السلوكي كالقلق والاكتئاب ومشاعر الضيق.
 - الكفاءة في القيام بالأدوار الاجتماعية المختلفة.
 - تقبل الذات والآخرين.
 - القدرة على تكوين علاقات ملائمة مع الآخرين.
 - اتخاذ أهداف واقعية سعياً لتحقيق الذات.
 - الاستقلال المعرفي والوجداني. (جمعة سيد يوسف وعبد الكريم مبروك، 2006: 80)

3- خصائص الشخصية المتمتعة بالصحة النفسية:

تتميز الشخصية المتمتعة بالصحة النفسية بعدة خصائص:

- **التوافق:** التوافق الشخصي يتضمن الرضا عن النفس والتوافق الاجتماعي والزواحي والأسري والمدرسي والمهني.
- **الشعور بالسعادة مع النفس:** الشعور بالسعادة والراحة النفسية لما لها من ماضي وحاضر سعيدان ومستقبل مشرق والاستفادة من مسرات الحياة اليومية، وإشباع الدوافع والحاجات النفسية الأساسية والشعور بالأمن والثقة، ووجود اتجاه متسامح نحو الذات، واحترام النفس وتقبلها والثقة فيها، ومفهوم موجب للذات، وتقدير الذات.
- **الشعور بالسعادة مع الآخرين:** وهو حب الآخرين والثقة فيهم واحترامهم وتقبلهم، والاعتقاد في تقهّم المتبادلة، ووجود اتجاه متسامح نحو الآخرين (التكامل الاجتماعي)، والقدرة على إقامة علاقات اجتماعية سليمة ودائمة (الصداقات الاجتماعية) والانتماء للجماعة، والقدرة على التضحية، والاستقلال الاجتماعي، والسعادة الأسرية، وتحمل المسؤولية الاجتماعية. (حامد عبد السلام زهران، 2005: 14-12)
- **تحقيق الذات واستغلال القدرات:** فهم النفس والتقييم الواقعي الموضوعي للقدرات والإمكانات والطاقات، وتقبل نواحي القصور وتقبل الحقائق المتعلقة بالقدرات، وتقبل مبدأ الفروق الفردية واحترامها، وتقدير الذات واستغلال القدرات والطاقات والإمكانات إلى أقصى حد، ووضع أهداف ومستويات طموح وفلسفة حياة يمكن تحقيقها، وتنوع النشاط وشموله، وبذل الجهد في العمل والشعور بالتجّاح فيه والرضا عنه والكفاية والإنتاج. (حامد عبد السلام زهران، 2005: 14-12)
- **القدرات على مواجهة مطالب الحياة:** وهوالنظرة السليمة الموضوعية للحياة ومطالبها ومشكلاته اليومية، والعيش في الحاضر والواقع والمرونة والإيجابية في مواجهة الواقع، والقدرة على مواجهة إحباطات الحياة اليومية، وبذل الجهود الإيجابية من أجل التغلب على مشكلات الحياة وحلّها، والقدرة، وتحمل المسؤولية الاجتماعية، وتحمل مسؤولية السلوك الشخصي، والسيطرة على الظروف البيئية، والترحيب بالخبرات والأفكار الجديدة.
- **التكامل النفسي:** هو الأداء الوظيفي الكامل المتناسق للشخصية ككل، والتمتع بالصحة ومظاهر النمو العادي.
- **السلوك العادي:** هو السلوك السويّ المألوف الغالب على حياة غالبية الناس العاديين، والعمل على تحسين مستوى التوافق النفسي، والقدرة على التحكم في الذات وضبط النفس.

- حسن الخلق: هو الأدب والالتزام واجتناب الحرام وبذل المعروف وكف الأذى وإرضاء الناس ولين القول وحب الخير للناس والكرم وحسن الجوار وقول الحق وبر الوالدين، والحياء والصالح والصدق والبر والوقار والصبر والشكر والرضا والحلم والعفة والشفقة.
- العيش في سلامة وسلام: هو التمتع بالصحة النفسية والجسمية والاجتماعية، والأمن النفسي، والإقبال على الحياة والتمتع بها والتخطيط للمستقبل بثقة وأمل (حامد عبد السلام زهران، 2005: 12-14)

4- أهمية الصحة النفسية للفرد والمجتمع:

- أ- بالنسبة للأسرة: فهي ضرورية لجميع أفراد الأسرة، فتؤدي صحة الأبوين النفسية إلى تماسك الأسرة بما يساعد على خلق جو ملائم لنمو شخصية الطفل المتماسكة، والعلاقات السوية بين مختلف أفراد الأسرة.
- ب- بالنسبة للمدرسة: العلاقات الاجتماعية في المدرسة بشكل عام، تؤثر على الصحة النفسية للتلميذ، فالعلاقات الجيدة بين المدرس والتلميذ تؤدي إلى التمتع التربوي والتفسي التسليم له، وأيضا العلاقة الجيدة بين المدرسة والبيت تساعد على رعاية التمتع النفسي للتلميذ.
- ج- بالنسبة للعمل: وفي مجال الصناعة والتجارة والزراعة تعد الصحة النفسية ضرورية للعاملين، لأنها تساعدهم على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي مهمة للمجتمع لأنها تهتم بدراسة وعلاج المشكلات الاجتماعية التي تؤثر على نمو شخصية الفرد وعلى المجتمع. (حنان عبد الحميد العناني، 2000: 34)

5- العوامل المؤثرة بشكل سلبي على الصحة النفسية:

- البنية الجسمية الضعيفة.
- الصورة السلبية جدا عن الذات والجسد.
- الأسرة غير المتجانسة وغير المتوافقة.
- نقص الاعتراف بالحاجات النفسية للإنسان.
- النقص في إشباع الحاجات الأساسية والنفسية.
- المدرسة ذات المتطلبات المرتفعة والمرهقة.
- محيط السكن غير المتطابق مع حاجات التمتع الإنساني.
- ظروف العمل التي تسودها علاقات تسلطية ولا تتيح فرصا مناسبة للحرية والإبداع الفردي.
- جمود البنى الاجتماعية وعجزها عن المواكبة الثقافية لتطور الحياة.
- العلاقات الاجتماعية المهلهلة والمشحونة بالصراعات.
- العزلة الاجتماعية والنفسية، بسبب البطالة والهجرة والظروف المادية السيئة. (سامر جميل رضوان، 2007: 53-54)

6- مناهج الصحة النفسية: هناك ثلاثة مناهج للصحة النفسية ونذكرها على النحو التالي:

- المنهج الإنمائي: وهو منهج إنشائي يتضمن زيادة السعادة والكفالية والتوافق لدى الأسوياء و خلال رحلة نموهم حتى يتحقق الوصول بهم إلى أعلى مستوى ممكن من الصحة النفسية. وذلك بدراسة الإمكانيات والقدرات وتوجيهها توجيها سليما (نفسيا وتربويا ومهنيا) ومن خلال رعاية مظاهر النمو جسميا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا بما يضمن إتاحة الفرص أمام المواطنين للنمو السوي تحقيقا للنضج والتوافق والصحة النفسية.
- المنهج الوقائي: ويتضمن الوقاية من الوقوع في المشكلات والاضطرابات والأمراض النفسية. ويهتم بالأسوياء والأصحاء قبل اهتمامه بالمرضى ليقبهم من أسباب الأمراض النفسية بتعريفهم بها وإزالتها أول بأول. ويرعى نمؤهم النفسي السوي ويهيئ الظروف التي تحقق الصحة النفسية.
- المنهج العلاجي: ويتضمن علاج المشكلات والاضطرابات والأمراض النفسية حتى العودة إلى حالة التوافق والصحة النفسية ويهتم هذا المنهج بأسباب المرض النفسي وأعراضه وتشخيصه وطرق علاجه وتوفير المعالجين والعيادات والمستشفيات النفسية. (حامد عبد السلام زهران، 2005: 14)

ثالثا: الداء السكري:

1- مفهوم الداء السكري:

يعرفه الباحث "جبالي نور الدين" على أنه: "حالة مزمنة من ازدياد مستوى السكر في الدم، وقد ينتج ذلك عن عوامل بيئية وراثية كثيرة، غالبا ما تتضافر مع بعضها البعض والأنسولين هو المنظم الرئيسي لتركيز الجلوكوز في الدم، وقد يرجع ازدياد السكر في الدم إلى عدم وجود الأنسولين أو إلى ازدياد العوامل التي تضاد مفعوله ويؤدي هذا الاختلال في التوازن إلى إحداث شذوذ في أيض الكربوهيدرات والبروتين. (جبالي نور الدين، 1989: 39)

ويرى الباحث "ألان بلير" "Alin Blaques Belair" أنه: مرض مزمن مرتبط باضطراب أيضي لهيدرات الكربون المتعلق بنقص إفراز الأنسولين من قبل خلايا «B» لجزر هانز بالبنكرياس. (Alin Blaques Belair, 1986: 274)

2- تشخيص الداء السكري:

ترى كل من الجمعية الأمريكية للمصابين بالداء السكري (ADA) سنة 1988 والمنظمة العالمية للصحة (OMS) سنة 1999، أن وجود أحد المعايير التالية يدل على وجود داء السكري:

- نسبة السكر قبل الأكل تفوق أو تساوي 1.26 غ/ل أي 7 ممول/ل.
- نسبة السكر في أي ساعة خلال النهار تفوق أو تساوي 2 غ/ل أي 11 ممول/ل. يتم التشخيص استنادا إلى هذه الأعراض، بالاعتماد على عنصرين:
 - ❖ أولا: اكتشاف نسبة السكر في الدم بقياس نسبة السكر الدقيقة في حافة الأصبع، وجب القيام بذلك مرتين في المخبر.
 - ❖ ثانيا: نسبة السكر في البول مع السيتوز البولي، ويتم عن طريق شرائط، ويجب الإشارة إلى أن هذه الفحوصات المخبرية لا تعطي أي زيادة ولكنها تؤكد المعطيات بصفة رقمية. (G.Raverot, 2003: 49)

3- أعراض الداء السكري:

3-1- الأعراض الإكلينيكية: هي مجموعة من الأعراض الدائمة، و تتمثل في:

- كثرة البول: هو العرض الذي يقلق بكثرة المصاب بالداء السكري، فهو يفقد يوميا من 3 إلى 4 لترات من البول ليلا ونهارا، فهو يشير إلى كثرة نسبة السكر في البول (1 موليكول من الجلوكوز يعطي 18 موليكول من الماء).
- فقدان الوزن: مرتبط في نفس الوقت بنوبان الدم، وانخفاض الكتلة العضلية، فيفقد كثيرا الوزن في بضعة أشهر، يصاحبه فقدان معتبر للجهد.
- كثرة الشبهية: وهي تتناقض مع فقدان الوزن وتوجه إلى تشخيص مرضي أضي.
- ويمكن أن تظهر اضطرابات بصرية مؤقتة في بداية المرض، أو في بداية التغيرات المفاجئة للأوساط البصرية.

3-2- الأعراض البيولوجية:

- ❖ ارتفاع نسبة السكر في الدم تكون ثابتة (2 غ/ل أي 11 ممول/ل)، لكنها يمكن أن تكون مخففة في حالات نادرة، أي يكون داء السكري مشخصا باكرا، صدفة عن طريق فحص طبي.
- ❖ تركيز أو كثرة السكر في البول: ليس لديه أثر خاص فقط إذا ارتفع بكثرة، وفقدان الجلوكوز الذي يفوق بسهولة 100 غ يوميا. (M. Khiati, 1993: 32)

4- سمات شخصية المصاب بالداء السكري:

أجريت اختبارات نفسية على مرضى السكري في محاولة لتحديد ملامح شخصية المصاب بالداء السكري، ومن أهم من اهتم بهذه الدراسة نجد الباحثة "دامبو" التي ترى أن مريض السكري يتميز بالملامح النفسية التالية:

- التعب والإجهاد النفسي والجسدي.
- معاناة من الحرمان لفترات طويلة.
- الاستسلام لليأس والكآبة.

- القدرة الكبيرة على النقد والشكوي وآثاره الخلافات.
- الشعور بعدم الاستقرار.
- مشاعر وهمية من التعاسة والظلم.
- علاقة غير جيدة مع الآخرين وخاصة الأهل.
- عدائية جنسية واجتماعية منخفضة بسبب الحياة الجنسية السلبية.
- الهروب من تحمل المسؤولية.
- ضعف الثقة بالنفس والتردد. (حسين اضاض، 2005: 26)

5- أنواع الداء السكري:

1-5- الأنواع الأساسية:

أ- الداء السكري الخاضع الأنسولين: Diabète insuline dépendant D.I.D

يستوى أيضا النوع الأول يصيب فئة من الشباب وأقل حدوثا مقارنة بالنوع الثاني، ظهوره يكون بطريقة مفاجئة ويعود إلى ضعف وراثي لخلايا البنكرياس (خلايا بيتا في جزر لنجر هانس، المفرزة الأنسولين الذي يضم نسبة السكر في الدم «La glycémie»).

إذ المصابون بالداء السكري من النوع الأول يحتاجون بشكل عام لحقن الأنسولين مباشرة بعد ظهور الأعراض الأولى وهؤلاء المرضى يبدون غالبا تباينا في قيم السكر في الدم، المتراوحة بين الارتفاع الشديد المرافق لطرح الأسيتون في البول وحالات نقص الدم عند حقن الأنسولين، كما تتضح الصعوبة في ضبط الحركة الدوائية الملائمة لهم وهذا ما يدعى بالسكر الغير المستقر. (L. Perlemuter, 2003: 55)

ب- داء السكري الغير الخاضع الأنسولين:

أو النوع الثاني، وهذا النوع يصيب فئة المتقدمين في السن ويمس حوالي 80 إلى 85 من مجموع المصابين بداء السكري (منتشر 10 مرات أكثر من النوع الأول، فهو ارتفاع مزمن لنسبة السكر في الدم سببه نقص فعالية البنكرياس أي خلل في مستقبلات الأنسولين أو نقص عددها، أو بسبب خلل في تمثيل طبيعي)، يتميز غالبية المرضى من هذا النوع بالسمنة. (G. Raverot, 2003:19)

ج- الداء السكري الحملي:

وهو نوع من أنواع السكري الأقل انتشارا، ويظهر أثناء الحمل فقط في النساء اللواتي لم يصبن بمرض السكر في السابق، وغالبا ما يعود سكر الجلوكوز في الدم إلى معدلاته الطبيعية بعد الولادة ليعاود الظهور في الحمل التالي وهكذا، وتشير الدراسات إلى أنّ حوالي ثلث إلى نصف النساء المصابات بسكر الحمل قد يصبن بالنوع الثاني من السكر في غضون عشر سنوات. (محمد بن سعد الحميد، 2007: 17)

2-5- الأنواع الثانوية:

أ- داء السكري البنكرياسي:

هو ناتج عن تخريب أو اختفاء تشريحي (جزئي أو كلي) للبنكرياس بسبب تناول الكحول، أو الإصابة بالسرطان أو بورم والذي يعد السبب الأول للإصابة بهذا النوع من السكري ويصل إلى 30 من الحالات.

ب- داء السكري المتعلق بـ: Milochnidiopathies

هذا النوع يتعلق بداء السكري المنتقل فقط عن طريق الأم أو تبدلات في الحمض النووي وحسب الدراسات يمثل 1 إلى 10 من مجمل المصابين بالسكري يرافقه عامة صمم في التحصيل أو الإدراك، وتكون الإصابة به فجائية في أي وقت من العمر.

ج- داء السكري من نوع Mody:

المصابين بهذا النوع من السكري يمثل 5 لا يحتاج إلى الأنسولين، أنه يتعلق بداء السكري البالوي أي قبل 25 سنة.

د- السكري المتعلق بالأدوية:

وهي أدوية هرمونية les corticoïdes المضادة للالتهابات وprogesterons Midroxy أي موانع الحمل المستعملة عن طريق الفم وكذلك مضادات الاكتئاب ثلاثية الحلقة مثل benzodiazépines و Imipramine المستعملة في علاج القلق والأرق وعلاج الضغط الشرياني وغيره.

(G. Raverot, 1981: 33)

6- آلية حدوث الداء السكري:

يحدث الداء السكري بسبب وجود عجز في فترة استهلاك الخلية لمادة الجلوكوز إذ يتدخل الجهاز الخاص بتنظيم نسبة السكر ليخلص الخلية من الجلوكوز الزائد التي عجزت عن امتصاصه، ونتيجة عجز البنكرياس من إفراز الكمية الكافية من الأنسولين (الذي يعدل نسبة السكر في الدم) ترتفع نسبة السكر في الدم، وهذه الأخيرة تعيق عمل الكلي على التحكم في تنظيمها (أثناء عملية تصفية الدم فتتسرب بعض الغرامات من السكر) لتخرج مع البول، وحتى تستطيع الكلي القضاء على سكر الجلوكوز الزائد الذي يصل إليها باستمرار عن طريق الجسم وتطرده عن طريق البول، فإنها ترفع حجم البول، وهو الشيء الذي يفسر كثرة المصابين بالداء السكري، الإحساس بالعطش الشديد، والشرب المتواصل لتعويض الماء المفقود ونظرا لنقص العضوية لعنصر الجلوكوز إنها تضطر لاستعمال عناصر اللييدات والبروتينات، وتحويلها إلى غلوسيدات كمصدر للطاقة بدلا من الجلوكوز أكبر من تلك التي تحصل عليها عن طريق استعمال اللييدات والبروتينات، وهو ما يفسره حالة النحافة أو الضعف الجسمي لدى بعض الأشخاص، فرض السكري مرتبط بخلل عمل الأنسولين وأن هناك ما يعيق عمل الأنسولين رغم وجوده، ومنه وجد نوعين من الداء السكري:

❖ الصنف الأول 1 المعتمد على الأنسولين يصيب الأطفال والمراهقين.

❖ الصنف الثاني 2 المعتمد على الأنسولين يصيب الكبار. (Rubiliere, 1997: 36)

7- مضاعفات الداء السكري:

إن مضاعفات الداء السكري تمثل الأسباب الرئيسية المؤدية لموت وتتمثل في شكلين رئيسيين:

❖ الشكل الأول:

- إصابة الأوعية الدموية الغليظة أو الكبيرة، في هذا الشكل من التضاعف تصاب الأوعية الدموية الكبيرة وتؤدي غالبا إلى:
- التهاب شرايين الأطراف السفلى التي تحدث مشاكل كبيرة بالنسبة للأشخاص البالغين في السن.
- قصور الأوعية الدموية المغذية للقلب وهي السبب في موت 50 من المصابين بالداء السكري. (Simon Idelmar, 1994: 34)

❖ الشكل الثاني:

- إصابة الأوعية الدموية الصغيرة أو الدقيقة، في هذا الشكل من التضاعف تصاب الأوعية الدموية الرقيقة، ويؤدي هذا إلى:
- إصابة شبكة العين، الأمر الذي يتطلب إجراء فحص لشبكة العين.
- إصابة النيرونات الكلوية بالتالي يتدهور عمل الكلى أو تصاب بما يسمى بالضعف الكلوي.
- المضاعفات العصبية التي تصيب الجهاز العصبي السطحي التي تؤدي للإصابة بالشلل النصفي.
- زيادة الضغط الدموي، وهذه الحالة تلاحظ في كلا الشكلين العيادين حيث تأتي في النوع الأول مبكرة، وغالبا ما تكون ثانوية بالنسبة لإصابة النيرونات الكلوية وتكون أولية في النوع الثاني مصحوبة بالسمنة وهي السبب الأول للموت. (Simon Idelmar, 1994: 34)

8- العلاج والوقاية من الداء السكري:

8-1- علاج السكري الخاضع للأنسولين:

إن معظم مرضى السكري أصبحوا يستطيعون العيش بصورة طبيعية بفضل العلاجات الحديثة.

أ- الحقن بالأنسولين:

- استخدام حقنة تقليدية تحفظ في مكان بارد بعبوة من الأنسولين.

- زرع مضخة أنسولين أتوماتيكية تحت الجلد لبرمجة وتعديل تدفق الأنسولين منها تملأ المضخة كل شهر أو كل ثلاثة أشهر بواسطة حقنة. (قاموس الأعراض، 2004: 15)
- ويجب على كل مصاب أن يعرف نمط وسير الأنسولين الذي يستعمله والملائم لأسلوب حياته مع أخذ بعض الاحتياطات. (Bougnères, 1993: 42)

ب- الحمية:

- يعبر عنها "بميد نيلي" بالمضايقات الغذائية التي يفرضها اختلال عمل البنكرياس، وهي:
- توزيع الواجبات على طول اليوم لتفادي ارتفاع السكر في الدم.
- يجب أن يحتوي الغذاء على البروتينات، والمواد الدسمة اللازمة، والفيتامينات والمعادن اللازمة ويكون مناسباً للنشاط الجسمي للمريض، ويتم توزيعها على خمس أو ستة فترات في اليوم وفقاً لنوع الأنسولين المأخوذة. (محمد رفعت، دون سنة: 60)

ج- المراقبة الذاتية والعلاج بالأنسولين:

- وتشكّل المراقبة الذاتية والمتواصلة عاملاً أساسياً في نجاح العلاج، وعلى المريض أن يجد التوازن بين الحمية، الأنسولين والنشاط الجسمي.
- د- زرع البنكرياس: هو نظرياً العلاج المثالي، ولكن تطبيقاً لا يزال يطرح العديد من المشاكل والصعوبات، إلا أنّ الأبحاث مستمرة، وهناك تقنية تقوم على زرع خلايا البنكرياس المسؤولة عن إفراز الأنسولين دون مستواها. (جنيد عبد الله، 1984: 52)

2-8- علاج السكري غير الخاضع للأنسولين:

أ- اتباع الحمية الغذائية:

- يقوم هذا العلاج على اتباع حمية غذائية متوازنة بتجنب السكريات السريعة وممارسة نشاط جسدي منتظم وإذا كانت هذه الإجراءات غير كافية، فهي تكمل بعلاج عن طرق الأدوية (سولفاميد وبيغوانيد).
- حمية المريض السكري: وذلك باحترام النظام الغذائي المناسب فهي الوسيلة الرئيسية التي يمتلكها مريض السكري غير المتعلق بالأنسولين لجعل مرضه مستقراً وهذا الرجيم يحتوي بعض القواعد الأساسية:
- يجب تجنب المواد السكرية والمشروبات الكحولية، وتفضيل السكر الذي يتم امتصاصه ببطء، الموجود في الخبز، النشويات، الخضار الجافة.
- توزيع الوجبات على ثلاثة وجبات على الأقل مع عدد متغير من الأكلات الخفيفة بحيث يحتوي الرجيم على 50 الغلوسيدات، 30 الشحميات، 20 من البروتينات لنسب تقريبية. (Bougnères, 1993: 102)

ب- استخدام العقاقير: هناك عدد من العقاقير تستخدم لمعالجة هذا النوع من المرض السكري ويعطي عن طريق الفم، وهذه العقاقير

- تنشط خلايا بيتا في البنكرياس على إفراز هرمون الأنسولين، حيث تؤدي إلى انخفاض السكر في الدم إلى الحد الطبيعي عن طريق عملية تنظيم تمثيل الجلوكوز في الجسم، هذه العقاقير هي السلفوناميد ومنها عقار غلبوتاميد. (جنيد عبد الله، 1984: 57)

3-8- كيفية الوقاية:

- تناول طعاماً مغذياً وتجنب الكربوهيدرات المركزة.
- ممارسة النشاط الرياضي.
- القيام بالفحوصات الطبية بشكل دوري.
- نظافة الجسم وخاصة القدمين وتجنب الإرهاق.
- المحافظة على الوزن الطبيعي العادي.
- قبول السكر والتعايش معه.

- معالجة الأمراض والإصابة بسرعة.
- تجنب الضغط العاطفي.
- الاعتناء بالجسم خاصة القدمين إذ يجب القيم بفحوصات خاصة بعد 10 سنوات من تطور المرض السكري، أي جرح ولو كان صغيرا قد يلتهب، ويؤدي إلى تقرحات مسببة الثقوب ويجب تجنب المشي حافيا القدمين وارتداء أحذية ذات نوعية جيدة لا تجرح القدم، في حالة الجرح يجب استشارة الطبيب الذي يقوم بتطهير الجرح. (جنيد عبد الله، 1984: 57)

العلاقة بين قلق المستقبل والإصابة بالداء السكري:

نستخلص مما تم التطرق إليه أنّ الإصابة بمرض مزمن كالداء السكري يؤدي إلى تحويل كلي النمط الحياتي بصورة عامة، لأنه يتطور ببطء ويستمر مدى الحياة، الأمر الذي يفرض الالتزام بمراجعة طبية دورية لتجنب التعقيدات والمضاعفات المترتبة عنه؛ لذا يصب تركيزنا على الأثر النفسي لهذا المرض لدى المرأة العازبة التي لم يسبق لها الزواج من قبل وأصيبت بالداء السكري لأنها أكثر عرضة للاضطرابات النفسية كشاعر العجز والانسحاب من المواقف الاجتماعية، خاصة لما تحمله من تصورات مستقبلية مشحونة بالتشاؤم واليأس والشعور بالتقص والحرمان حيث تبين بعض الدراسات أنّ هناك خوف من عدم إمكانية زواجها نتيجة لإصابتها بهذا المرض، والتخوف من عدم مقدرتها على أداء مهامها الزوجية، مما يؤدي إلى إصابتها ببعض التوترات النفسية أو الاكتئاب أو القلق والخوف من الإصابة بمضاعفات هذا المرض مستقبلا، مع نظرة سلبية للحاضر وتأنيب ضمير على الماضي وتشاؤم للمستقبل. (زكية البلوشي، 2015: 02)

فأكدت العديد من الدراسات أنّ المرض المزمن يؤثر على الفرد المصاب به في مختلف جوانب حياته، فالقلق لدى المرضى من المستقبل شيء وارد، لما يترتب عنه من أبعاد خطيرة تؤثر على مجريات حياته الصحية والشخصية والاقتصادية والمهنية، حيث تسير حياة المريض في طريق مجهول نهايتها كما يعتقد الموت (غالب رضوان دياب مقداد، 2015: 03)، ومن المعروف أنّ قدرة الشخص القلق على تبادل المشاعر تقل في المواقف الاجتماعية، نتيجة لما يؤدي إليه القلق من قيود وعجز. لهذا نجد أنّ الشخص في مواقف القلق يقمع رغبته في التعبير عن مشاعره الحقيقية، ويكتم معارضته أو قبوله، ويرغم نفسه على قبول أشياء لا يحبها، أو يتهرب من أشياء يحبها. (إبراهيم عبد الستار، 1998: 434)

كما أشارت دراسات أخرى إلى أنّ المرض المزمن يؤثر على الصحة النفسية والاجتماعية للشخص المصاب به، لهذا تعتبر الصحة النفسية حالة مستقرة نسبيا، ما يعني أنّها حالة تتخللها اضطرابات من حين إلى آخر مما يجعلها مهددة بالاختلالات متفاوتة الخطورة، قد تكون حادة وغالبا ما تكون مزمنة، مما يصعب على الفرد فرص التكيف السليم. (ساعو مراد، 2011: 70)، فالآثار النفسية السائدة عند المرضى المزمنين هي الاكتئاب، القلق، الإجهاد، انخفاض جودة الحياة، وزيادة خطر الانتحار مضافا إلى ذلك يؤدي إلى تغيرات في التفاعلات والأدوار الأسرية للمرضى، وقدرتهم على العمل، مصحوبا بمشاعر فقدان السيطرة والخوف من الموت، بمعنى آخر فقلق المستقبل يعتبر نوعا من أنواع القلق الذي يداهم المرضى ويشكل لهم خطرا على صحتهم واستقرارهم النفسي وتقدمهم في الحياة، وهو نتاج لضغوطات الحياة، فهو يؤدي إلى اضطراب في البناء النفسي للمرضى، ويؤثر على قدراتهم ووظائفهم المعرفية والعقلية. ومنه يمكن أن نستنتج نظريا تحقق فرضية الدراسة الحالية.

قائمة المراجع:

أ- المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم عبد الستار، (1994): "القلق قيود من الوهم"، مجلة دار الهلال، العدد 485، القاهرة.
2. إبراهيم عبد الستار، (1998): "العلاج النفسي السلوكي المعرفي الحديث، أساليبه وميادين تطبيقه، الدار العربية للنشر والتوزيع"، القاهرة.
3. أرون بيك، (2000): "العلاج المعرفي والاضطرابات الانفعالية ترجمة عادل مصطفى"، دار الآفاق العربية، القاهرة.
4. بدر إسماعيل، (2004): "تخفيف قلق المستقبل"، المجلة المصرية للدراسات النفسية، القاهرة.
5. سامر جمال رضوان (2007): "الصحة النفسية"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
6. حامد عبد السلام زهران (2005): "الصحة النفسية والعلاج النفسي"، الطبعة الرابعة، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة.
7. حسانين أحمد محمد، (2000): "قلق المستقبل وقلق الامتحان في علاقتهما ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلاب الصف الثاني الثانوي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا.
8. حسين أضاخ الدهري، ناظم هاشم العبيدي (2005): "الشخصية والصحة النفسية والتوافق النفسي"، دار المعرفة الجامعية، مصر.
9. حسين محمد شمال، (1999): "قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات"، مجلة دراسة الحجل للجزيرة العربية، العدد 249، لبنان.
10. حنان عبد الحميد العناني (2000): "الصحة النفسية"، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
11. جمال أبو دلو (2009): "الصحة النفسية"، الطبعة الثانية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن.
12. جمعة سيد يوسف عبد الكريم مبروك (2006): "الصحة الجسمية والنفسية للمسنين"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
13. جنيد عبد الله، (1984): "الداء السكري دليل المريض السكري الوقاية والعلاج"، دار الفكر، ط1.
14. العجمي نجلاء محمد، (2004): "بناء أداة لقياس قلق المستقبل لدى طلاب وطالبات جامعة الملك سعود"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.
15. العشري محمود محي الدين، (2004): "قلق المستقبل وعلاقته ببعض المتغيرات الثقافية"، دراسة غير حضارية مقارنة بين طلاب بعض كليات التربية بمصدر وسلطة عثمان، المؤتمر السنوي الحادي عشر للإرشاد النفسي، جامعة عين شمس.
16. قاموس الأعراض (2004).
17. شقير محمود زينب، (2005): "مقياس قلق المستقبل"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
18. عبد الله أحمد حنبد، (1988): "كيف تعيش سعيدا مع داء السكري"، دار الحكمة اليمنية للطباعة، الطبعة الأولى.
19. عبد المحسن مصطفى، (2007): "فعالية الإرشاد النفسي في خفض قلق المستقبل المهني لدى طلاب كلية التربية بأسبوط"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسبوط.
20. غالب رضوان دياب مقداد، (2015): "قلق المستقبل لدى مرضى الفشل الكلوي وعلاقته ببعض المتغيرات"، رسالة ماجستير منشورة في الصحة النفسية المجتمعية في كلية التربية في الجامعة الإسلامية، غزة.
21. محمد بن حمد جاسم بن ثاني آل ثاني، (2008): "موجز السكري بقطر"، ط1، قطر.
22. محمد بن سعد الحميد، (2007): "السكري أسبابه مضاعفاته علاجه"، الطبعة الأولى، الرياض، المملكة العربية السعودية.
23. محمد رفعت، (بدون سنة): "إعداد نخبة من أساتذة كليات الطب السكر وعلاجه"، دار المعرفة للطباعة.
24. مسعود سناء منير، (2006): "بعض المتغيرات المتعلقة بقلق المستقبل لدى عينة من المراهقين"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة طائفة.

25. معوض عبد التواب محمد، (1996): "أثر كل من العلاج المعرفي والعلاج النفسي الديني في تخفيف قلق المستقبل لدى عينة من طلبة الجامعة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طائفة.
26. نور الدين جبالي، (1989): "علاقة الاضطرابات السيکوسوماتية بالشخصية"، دراسة مقارنة لحالات القرحة المعدية وحالات السكر، رسالة دكتوراه، عين الشمس.

ب-المراجع باللغة الأجنبية:

1. Perlementer (L) et al. «**Endocrinologie, diabétologie nutrition**», 1 Edition Med, line, France.
2. Raverot (G) (2003) «**Endocrinologie métabolique**» Paris. Dunod.
3. Rubilierer benedicte (1997) «**l'hygiène alimentaire**» ED, Nathan. France.
4. Simon idelma(1994). «**Endocrinologie**» sans édition.30
5. Mostapha khiats:(1993) ; «**le diabète sucré chez l'enfant office des publications universitaires**»
6. Bougmarers P-F lardois. P. maire 88 f-A.32

صورة المرأة في ظل تكنولوجيا الإعلام والاتصال

د/ بشرى مداسي (جامعة الجزائر 3)

د/ باية سي يوسف (جامعة الجزائر 3)

الملخص:

إن تكنولوجيا المعلومات خلقت مكانة مهمة في أوساط الجماهير، وخاصة لدى النساء، هذه الفئة التي تتجارب بشكل كبير بما تبثه التكنولوجيات، وما تتناوله من قضايا المرأة، ورغم تعدد المصطلحات المرتبطة بالتكنولوجيا إلا أنها لا تزال غير واضحة المعالم، فالمعلومات مادة أولية للإنسان وبواسطة مدركاته وقدراته على اتخاذ القرارات المناسبة وتحويلها وتنظيمها للحصول في النهاية على المعرفة، وتقوم المؤسسات بتأطيرها وتوجيهها بهدف الاستفادة منها؛ ولذلك فإن مجتمع المعلومات هو مجتمع مؤسسي منظم حول المعلومات الموجهة نحو أهداف عملية، هكذا سنحاول من خلال مداخلتنا أن نعرض مدى تناول وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات لقضايا المرأة العربية والجزائرية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، التكنولوجيا، المعلومات، الاتصال، قضايا المرأة.

Abstract

Informations technology has created an important place among the masses ; Especially women, which are a sensitive category, are rapidly affected by what is broadcast by the media, and broadcasts of womens issues, Although there are many terms related to technology they remain unclear, Information is a raw material for man and through his abilities, he eventually gets knowledge, Through our intervention we present the media and information technology to the issues of Arab and Algerian women.

Key words: technology, Information and communication, technology.

مقدمة:

تشكل قضايا المرأة الجزائرية والعربية على حدّ سواء في علاقتها بتكنولوجيا الإعلام والاتصال من أهم القضايا التي تطرح وبإلحاح في الوقت الراهن، وذلك نظرا للدور الفعال الذي تؤديه في دعم التنمية الشاملة في المجتمع، فوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تعتبر وسيطاً أساسياً في هذه العملية الهادفة إلى التحسيس بقضايا المرأة، عبر التفعيل الصحيح لدورها في المعالجة الإعلامية لواقعها وللصور الذهنية والاتجاهات التي تتشكل عنها في ضوء التطور التقني الذي يشهده العالم والذي نجد من آثاره إصلاح وضع المرأة في المجتمع.

فما مدى تأثير الزخم التكنولوجي في بناء صورة المرأة العربية عامة والمرأة الجزائرية على وجه الخصوص؟

وقد تفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1- ما هي المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتكنولوجيا؟

- 2- ما المقصود بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات وطبيعة استخداماتها؟
- 3- هل هناك استراتيجية لمشاركة المرأة العربية والجزائرية على حد سواء في تكنولوجيا الإعلام والاتصال؟

- أهداف الدراسة:

- نصبو من خلال هذه المداخلات البحثية إلى تحقيق المرامي المعرفية والعلمية الآتية:
- التعريف بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وإبراز تأثيرها على المرأة الجزائرية والعربية.
- إبراز التكنولوجيا كإحدى المحددات الرئيسية المؤثرة في دور المرأة على صعيد المجتمع.

المنهج المستخدم:

- إن محاولة فهم قدرة استخدام المرأة الجزائرية والعربية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وصورة المرأة وواقعها في وسائل الإعلام، يقتضي استخدام أكثر من منهج قصد بناء موضوع الدراسة وفق خطوات منهجية سليمة.
- **المنهج الوصفي** (رجاء وحيد دويدري، 2000، ص 183) يعتمد على طريقة تجميع المعلومات ثم وصفها وصفا دقيقا وتفصيليا للموضوع محل الدراسة على صورة نوعية أو كمية رقمية، فالتعبير النوعي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها الجوهرية، أما التعبير الكمي فيعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة.
- **المنهج التاريخي**: يستخدم للحصول على أنواع عدة من المعرفة السابقة قصد دراسة وتحليل المشاكل الراهنة على ضوءها، لأنه من الصعب فهم الوقائع الحاضرة دون الرجوع إلى جذورها التاريخية، فمعرفة التغيرات التي طرأت على ظاهرة ما تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها ما تتضمنه من عناصر مختلفة.
- **ماهية التكنولوجيا**: يقول "ذباب البداينة" (إن المجتمع المعلوماتي ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور بني المجتمع وانتقالها من مجتمع صناعي إلى مجتمع معلوماتي، فقد انتقل أساس القوة من الأرض (المجتمع الزراعي) إلى الآلة (المجتمع الصناعي) إلى المعلومات (المجتمع المعلوماتي) (عمار بوحوش ومحمد الذبيبات، 2001، ص 103).

والتكنولوجيا لفظ إغريقي مركب من كلمتين أساسيتين techno-logie صدر الكلمة وأصله tichnitis ويعني مجموعة الأساليب والفنون الإنسانية art or crafts، أما مجزه وأصله logos ويعني الكلام أو المنطق أو الحوار، بالمعنى الإجمالي اللفظ هو كل معرفة فنية تنطوي على منطق وتبعث حولها جدلا (محمد شليبي، 2002، ص 87).

أما اللغة الفرنسية، فلا تكاد تميز بين لفظ technique ولفظ technologie رغم الفارق في المعنى بينهما، إذ يشير اللفظ الأول إلى مجموعة الأساليب والطرق المستخدمة من قبل الإنسان في إنجاز عمل ما، واللفظ الثاني حديث في دلالة (جمال أبو شنب، 1999، ص 28).

وتترجم من اللغة الفرنسية بلفظتين، الأولى تترجم techniques وتعني التقنيات، والثاني جديد technologie وتعني التكنولوجيا، وقد عرّبها الأستاذ "أنطوان زحلن" تحت مسمى "التقانة" في مقاله "التقانة والسياسة والأمن القومي" (محمد الرشيد، ص 82).

ولفهم الخصائص الجوهرية لمصطلح التكنولوجيا لا بد من الربط بينها وبين عدة مفاهيم ومصطلحات أخرى تختلط بها وتتداخل معها كعلم science والاتصال communication وغيرها من الدلالات الأخرى في ظل ظاهرة الانفجار العلمي الذي اتخذ أبعادا أهمها النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري وتنوع مصادر المعلومات وتعدد أشكالها، فهناك من يعرّف التكنولوجيا بأنها: "فرع من المعرفة يتعامل مع العلم والهندسة أو تطبيقاتها في المجال الصناعي" (أنطوان زحلن، 2001، ص 24).

أما "أريه. بوكانان" فيرى في تعريفه أن التكنولوجيا هي دراسة الأساليب الفنية (التقنيات) والبشرية في صناعة وعمل الأشياء... ومن ثمة فإن التكنولوجيا معنية بفهم التقنيات داخل البيئة التي شهدت نمو اجتماعيا، وعلى الرغم من أن البراعة في هذا المجال مسألة ليست مرفوضة، فإنها نادرا ما تكون مستهدفة" (عدنان جميل، 1990، ص 344).

- تكنولوجيا الاتصال : Communication Technology

الاتصال هو محور الحياة الإنسانية، فعندما استطاع الإنسان أن يتكلم، تحققت الثورة الأولى في مجال الاتصال، ثم أخذ في البحث عن الوسائل المساعدة، فاختراع السومريون أقدم طريقة للكتابة في العالم وهي الطريقة السومرية وفي عام 1876 استطاع الأمريكي "جراهام بال" أن يخترع التليفون لنقل الصوت، وتمكّن العالم الإيطالي "ماركوني" من اختراع الجهاز اللاسلكي.

إن تكنولوجيا الاتصال هي كل أداة أو جهاز أو وسيلة تساعد على إنتاج أو توزيع أو تخزين أو استقبال أو عرض البيانات، وهناك تعريف آخر لتكنولوجيا الاتصال بأنها الآلات أو الأجهزة الخاصة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها (حسن مكاي ومحمود علي الدين، 2000، ص 63).

فمن المنظور الاتصالي، يمكننا القول أن تكنولوجيا الاتصال هي مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة، التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي (محمود علي الدين ومحمد تيمور، 1998، ص 19-20).

- تكنولوجيا المعلومات:

إن كلمة معلومات information أصلها في اللغة اللاتينية هو كلمة informatio التي تعني شرح أو توضيح شيء ما، وتستخدم الكلمة كفحوى لعمليات الاتصال، بهدف توصيل الإشارة أو الرسالة، في حين كلمة معلومات في اللغة العربية مشتقة من كلمة "علم"، وترجع كذلك إلى كلمة "معلم"، أي الأثر الذي يستدل به على الطريق (محمود علي الدين ومحمد تيمور، 1998، ص 20) "إنها اقتناء واختزان المعلومات وتجهيزها في مختلف صورها وأوعية حفظها، سواء كانت مطبوعة أو مصورة أو مسموعة أو مرئية أو ممغنطة أو معالجة بالليزر، وبثّها باستخدام توليفة من المعلومات الإلكترونية ووسائل أجهزة الاتصال عن بعد" (وفاء مطالقة، 2011).

- المرأة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

تُظهر التجارب الدولية والإقليمية أن النساء اكتسبن الاحترام في المجتمعات المحلية، بسبب مهارتهن المكتسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تعلّمن استخدام الكمبيوتر وتجميع المعلومات وتوزيعها، وقد أدّى ذلك إلى مزيد من الاحترام على مستوى الأسرة والمجتمع، فقد أعانتهنّ اكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إيجاد فرص عمل، فأصبحت المرأة أكثر إبداعاً، وتمكّنت من إحراز التضامن بين النساء داخل المجتمع.

أيضا استفادت النساء من العديد من خدمات الحكومة الإلكترونية، ومعاملات تسجيل الأراضي والناخبين وطلبات الترخيص والخدمات المتوافرة على شبكة الأنترنت (online)، كما استُخدمت كعامل تغيير في تمكين المرأة من المشاركة بصورة مباشرة في السياسة والحياة المدنية؛ فقد فتح نظام التصويت الإلكتروني الطريق أمام مشاركة المرأة المباشرة، والتي لا تزال مقتصرة حتى الآن على أشكال المشاركة التمثيلية، إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي ميدان يصبح أكثر قبولاً واعتماداً عليه بالنسبة للمرأة وفي الوطن العربي كوسيلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعتبر مجال يتعرّض فيه النساء والفتيات لخطر الاستبعاد من الفرص الكامنة، بسبب الفقر والأمية وعدم كفاية فرص الحصول على التعلّم والتدرّب، ولأدوارهن المتعددة داخل الأسر والمجتمع.

إن فرص وصول المرأة في الدول العربية إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها لها لا تزال متخلفة، ذلك أن عدد النساء منخفض إلى حدّ 4 في المئة من مستخدمي الأنترنت في الدول العربية، وهي نسبة من أدنى المعدلات في العالم من حيث الكم (إحصاءات

الأنترنت في العالم، 2006) بيد أن هناك مجموعة من الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق قدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تمكين اجتماعية واقتصادية وسياسية للمرأة:

- أولها: تحرير سوق الاتصالات، وإمكانية الولوج إلى المعلومات بدون أي تمييز بين الجنسين، وضمان الحرية لإنتاج المحتوى وحرية التعبير، والاستثمار في تنمية الموارد البشرية للحصول على خدمات الاتصالات بأسعار معقولة من خلال التعليم، التدريب ونشر التوعية والتخطيط الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإطلاق المبادرات الخاصة بها.

إنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة قوية بـيد النساء للتغلب على التمييز، ولتحقيق المساواة الكاملة، والرفاه، والمشاركة في القرارات التي تؤثر في نوعية حياتهن ومستقبل مجتمعاتهن.

وقد تزايدت معدلات نشاط النساء في قطاع الأعمال الحرة، إذ تمتلك النساء في اقتصاد الدول المتقدمة أكثر من 25% من مجموع الشركات ويتزايد عدد الشركات التي تملكها النساء في إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، بسبب إدخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياتهن اليومية، فالتكنولوجيا تمكن النساء من الاطلاع على خدمات الاتصالات، وخدمات البث ووسائل الإعلام، والتي تخلق أسواقاً لمنتجاتهن وخدماتهن.

- نماذج عن صورة المرأة في الإعلام العربي:

- الأردن:

إن الصورة التي ظهرت بها المرأة في الإعلانات التجارية وفي وسائل الإعلام لم تحقق الإيجابيات التي تعبر عن الوضع الحقيقي لها في المجتمع، لذا فوسائل الإعلام وشركات الإعلان مطالبة بتخطي حسابات الربح والخسارة في عرض المرأة كسلعة وأن تسعى إلى تحقيق صورة إيجابية واقعية عنها، وهنا نسجل موقف نقابة الصحفيين الأردنيين في إصراره على الإشارة إلى ذلك عبر المادة 13 من ميثاق الشرف الصحفي، والذي ينص على:

- (للمرأة حق على الصحافة في عدم التمييز أو التحيز أو الاستغلال بسبب الجنس أو المستوى الاجتماعي، وفي هذا السياق يراعي الصحفيون عدم استغلال المرأة باعتبارها جسدا للإثارة والدفاع عن حرية المرأة وحقوقها ومسؤولياتها)
- كما يجب العمل على تنمية الوعي الإعلامي بحقوق المرأة وقضاياها بعيداً عن الصورة النمطية السائدة من خلال البرامج المتخصصة وعدم تهميش المرأة وحصرها في أمور تقليدية بعيدة عن المعالجة الجادة لقضاياها ومشاكلها.
- كما يجب بلورة خطاب إعلامي متطور يتلاءم مع المرحلة والتطورات التي تمر بها المجتمعات وتناسب مع التطور السريع للإعلام وتعدد وسائله.

إن بعض المواقع الإلكترونية لم تحترم المرأة كإنسان، وتعاملت مع أخبارها معتمدة على صور الإثارة لتحقيق زيادة في عدد الزوار، فباستثناء بعض المقالات الصحفية حاول من خلالها كتابها تناول الشأن العام، فلا يوجد أي تغطية محترفة لأخبار ونشاطات المرأة.

أما بالنسبة للتغطية الإعلامية في الصحف لنشاطات المرأة فيما يتعلق بتغطية مشاركة المرأة في الحياة السياسية إيجابياً من حيث المحتوى، تعاملت في أخبارها باعتبارها (المرأة المسؤولة) حسب أهمية الخبر، وليس حسب الشخصية الرئيسية فيه إن كانت رجلاً أو امرأة.

ففي صحيفة الرأي الأردنية كمثال لصحيفة يومية تمت تغطيتها لنشاطات المرأة، وفي قراءة لمحتوى تلك الأخبار، كانت جميعها مرتبطة بمناسبة معينة ينتمي تسليط الضوء على المرأة فيه بانتهاء المناسبة، أما المقالات، فلا يوجد إلا كاتبة صحفية واحدة تتحدث عن الأمور السياسية في صحيفة العرب اليوم (رنا الصباغ)، وفي المواضيع الاقتصادية غاب قلم المرأة إلا (صحيفة الغد) للصحفية (جمانة غنيات)، فالمقالات التي كتبها عن المرأة كان أغلبها حول أمور اجتماعية وعاطفية، وكاد الشأن العام أن يغيب إلا قلة منها تناولت عدداً من القضايا التي تمس المواطن بشكل عام بغض النظر عن جنسه.

أما بالنسبة لوكالة الأنباء الأردنية فقد اهتمت بتغطية أخبار المرأة بشكل عام وبحسب أهمية الخبر نفسه، ولم تغفل أي مناسبة من شأنها تسليط الضوء على إنجازات المرأة في القطاعين العام والخاص.

ويؤخذ على الإعلام المكتوب بشكل عام أنه لا توجد فيه دائرة خاصة بالمرأة مع أنه يوجد مندوبة متخصصة بتغطية قضايا المرأة ومناسباتها (إنعام شرف 2014، ص 14-15). وهذا النموذج حول المرأة في وسائل الإعلام الأردنية.

- سوريا:

تمثيل المرأة في الإعلام السوري النسائي يعكس بشكل جلي صورة المرحلة والمجتمع الذي تعيش فيه، فنذ بداياته في منتصف القرن الثامن عشر، لعب الإعلام النسائي دوراً مهماً في حياة أجيال كاملة من النساء، ورافقه في مسيرة التطور وآليات التفكير في المجتمعات.

فقد بدأت المجالات النسائية تأخذ شكلها الحالي، وأخذت الصورة المتداولة عن المرأة عبر النشر النسائي بالتغير، وأصبحت أنشطتها في ازدياد مضطرد، ما أدى إلى تغيير صورتها النمطية والتزام الإعلام النسائي بتقديم هذه الصورة، ليس فقط في إطار المرأة الزوجة، ولكن أيضاً في إطار المرأة المستقلة والعاملة.

إن تحرر المرأة من الضغوط العديدة التي قد تواجهها يجعلها قادرة بشكل حتمي على العبور من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام، هذه المرأة القادرة على التوفيق بين الفضاءين، أصبحت بعدد النساء الموصوفات بالخارقات، أي النساء اللاتي تمكنّ بالإضافة إلى القيام بأدوار تقليدية في الحياة من ممارسة الأنشطة غير الاعتيادية خارج الإطار الأسري، وتعزيز هذا النموذج لا يتطلب وجود النساء، والشابات والفتيات من الجيل الجديد وأصبحت الصورة المقدّمة عن المرأة العصرية في وسائل الإعلام هي صورة المرأة الخارقة، التي بمقدورها التوفيق بنجاح بين أنشطتها المهنية التي تغنيها وتثري تجربتها في الحياة، وأنشطتها الاعتيادية والتقليدية والمتمثلة في تعليم أطفالها وواجباتها الزوجية والمنزلية، ومنذ سبعينيات القرن الفائت، أصبحت صورة المرأة الخارقة هي المعتمدة والمتداولة في المجالات النسائية.

تشكل الطريقة التي يتعامل بها الإعلام مع المرأة وقضية مساواتها بالرجل، وقضايا الظلم الاجتماعي والعنف، مصدر قلق للكثير من النساء في العالم، وتطرح المرأة اليوم العديد من التساؤلات حول طرق تمثيلها، وحول الصورة النمطية المقدّمة عنها في وسائل الإعلام المختلفة، وما زال يعبر عن عدم الارتياح حيال طريقة تعامل الإعلام مع المرأة والتناقضات التي تشوب هذه الطريقة.

توجد اليوم الكثير من المجالات النسائية، وغالبية عناوينها تستهدف النساء بشكل رئيسي، البعض منها يتوجه إلى الشباب في سن العشرين، والبعض الآخر يستهدف النساء الأكبر سناً وسواء كنّ شابات في العشرينيات أو أكثر نضجاً وعمراً، أو ربّات بيوت أو ناشطات، فجميعهنّ على الأغلب يجدن أنفسهنّ في المجالات النسائية، وتعبّر بطريقة ما عن طموحاتهنّ، وعن الصورة التي يرغبن بالظهور من خلالها في المجتمع والحياة العامة.

وتتشترك هذه المجالات في بعض الصفات، منها: الاهتمام بتقديم صورة نموذجية عن المرأة، والعمل على محتوى يستجيب بشكل أساسي للترفيه، الإعلام، تقديم النصح والمشورة وتطوير محتوى فكري، سواء كان بشكل معلن أو مبطن، يصب بشكل أساسي في مصلحة المرأة.

أما المحتوى الفكري في هذه المجالات، فهناك أوجه التشابه تتمثل في عناوين تعالج وتقدّم المشورة حول موضوعات مصنّفة بشكل نمطي على أنها موضوعات نسائية: التنحيف، الجمال، الرجل، المطبخ، النظام الغذائي والتسويق ومقالات أو ملفات تتعلق بالمرأة، كالمراة في أفغانستان، وإفريقيا، أو في أحسن الحالات عن معاناة المرأة في العمل والمجتمع.

وهناك بعض المجالات النسائية الثائرة، التي تعالج موضوعات على درجة عالية من الحساسية المجتمعية والأهمية، إذ لا تتردّد بعض المجالات في نشر مقالات نقدية تتعلق بالموسيقى اليوم مثلاً، أو مقالات عن النساء، أو تقارير عن الحرب تم إعدادها من مراسلات في دول تعيش حروباً أو صراعات، وهذا النوع من الموضوعات يعد من الأمور النادرة التي تتم معالجتها في هذا النوع من المجالات، لا سيما تلك التي تتركز غالبية صفحاتها لموضوعات الموضة والجمال، فما زال الإعلام النسائي بعيداً عن معالجة قضايا حقيقية تتعلق بالمرأة وبوضعها، وحقوق المرأة ووضعها المهني والأسري، وهذا القصور في المعالجة يعود على الأغلب إلى موضوع التمويل، حيث تفضل الكثير من الجهات الممولة التركيز على موضوعات الديكور المنزلي، الماكياج، الصحة وغيرها من القضايا السطحية التي لا تقدم أمورا ذات فائدة في حياة المرأة. (إنعام شرف، 2014، ص 14-15).

- الجزائر:

كشفت دراسة ميدانية قام بها الأستاذ الدكتور رضوان بوجمعة بكلية علوم الإعلام والاتصال عن واقع المرأة في وسائل الإعلام السمعية والبصرية، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الأغلبية الساحقة لحضور الرجل في البرامج الجادة والمتعلقة بالمواضيع الاقتصادية والسياسية، فيما تتواجد المرأة في الحصص الأقل جدية، وأوضح الإعلامي أن المسألة سياسية، هدفها جعل ظهور المرأة في التلفزيون العمومي مجرد مكياج، حيث أكد أن دراسته الميدانية التي شملت قنوات تلفزيونية وإذاعية وقنوات خاصة منها (الشروق تي في) توصلت إلى أن نسبة اللجوء للمرأة كمصدر للمعلومة في التلفزيون بلغت فقط 16,18 بالمائة، وفي الإذاعة 23,24 بالمائة، كما كشفت الدراسة أن مركز المعلومة في الغالب تكون من الرجل، ورغم تواجد المرأة في وسائل الإعلام كهنية بنسبة 45,08 بالمائة، إلا أنها حسب الأستاذ رضوان بوجمعة لا تتولى السياسة والاقتصاد، حيث قال: إنّ وضع المرأة الجزائرية في الخطاب الإعلامي خطير ونمطي لم يرق بها إلى الواقع الحداثي، والدور الذي أصبحت تؤديه في الكثير من المجالات، وتأسف لتجاهل هذا الدور في صورة المرأة عبر الإعلام.

فيجب تصحيح الجانب السلبي لصورة المرأة في الإعلام والتعامل معها حسب أدائها ودورها في المجتمع في ظل العصرية والحداثة والتخلي عن الصورة النمطية لها، والتي جعلت منها مجرد مكياج خاصة في التلفزيون. (وهيبة سلياني، 2019)

وبالنسبة للمرأة وتكنولوجيا الاتصال في الجزائر والدول العربية حسب ما كشفت عنه المدونات النسوية فقد تغيرت صورة المرأة تدريجيا في الإعلام العربي لتتحول من ربة المنزل المطيعة إلى امرأة أكثر استقلالية مع زيادة وسائل الاتصال والإعلام سواء في الإعلام الخاص أو على شبكات التواصل الاجتماعي، وبقي الإعلام الاجتماعي المحرك الأقوى في التغيير الاجتماعي من خلال عدد متزايد من المبادرات والحركات النسوية الساعية لرسم صورة أكثر استقلالية وتحركا من ذي قبل، ومنها مبادرة حملت انتفاضة المرأة في العالم العربي التي انطلقت في 2012 لمنصرة حقوق المرأة الإنسانية وحريتها واستقلاليتها، فقد أطلقتها أربع ناشطات عربيات من مصر ولبنان وفلسطين لحشد فاعليات جميع أشكال العنف ضد المرأة، ونشر مفاهيم الحرية والمساواة، وتكمن أهمية الإعلام الاجتماعي في كونه يتيح للمرأة التعبير عن قضاياها بلغتها والحشد من أجل التعاطي معها، ويحدد أولويات القضايا التي يتناولها حول المرأة. (دعاء سليمان، 2019)

وما يميز إجمالا الإعلام العربي والجزائري هو بروز وعي لدى عدد من خبراء الإعلام بأهمية تحسين صورة المرأة في المحتويات الإعلامية وتنوع حضور المرأة وقضاياها في وسائل الإعلام بمختلف أشكالها، وظهور بعض المواد الإعلامية المعنية بإبراز الأدوار المتعددة للمرأة في المجتمع العربي والجزائري. ظهور بعض المواد الإعلامية المعنية ببيان حقوق المرأة في المجالات المختلفة والمواد الإعلامية المعنية بمحاربة التقاليد والعادات الضارة بالمرأة، كما يتميز بغلبة الطابع السلبي على صورة المرأة من حيث خصائصها التعليمية أو الثقافية وقدرتها على التصرف المستقل واتخاذ القرار والتركيز على الأدوار التقليدية للمرأة في الرسالة الإعلامية، وعدم مواكبة التنوع في أدوار المرأة واقعا.

عدم كفاية المواد الإعلامية التي تعرف بالحقوق المختلفة للمرأة، وضعف المواد الإعلامية التي تحاول التصدي لمفاهيم والعادات الخاطئة الظالمة للمرأة والمميزة ضدها، غلبة الطابع التجاري على الممارسة الإعلامية مما يؤدي إلى تقديم صورة سلبية للمرأة كستهلك أو كجسد والظهور الجديد لبعض الإعلاميات العربيات في مجالات كانت حكرا على الرجال مثل المجال الرياضي، توافر كوادرات جديدة من الإعلاميات الشابات في مختلف المواقع، بالإضافة إلى الانفتاح الإعلام العربي والجزائري على التجربة الإعلامية الغربية والاستفادة النسبية منها من حيث القلب والمضمون ووجود كوادرات إعلامية للقيام بمهام التواصل مع الجهات الإعلامية الأجنبية والتفاوض حول الحصول على حصص تتفق مع واقع المرأة أو القيم الاجتماعية.

كما حصر دور المرأة الإعلامية غالبا على ملفات إعلامية بعينها تنتم بطابع فئوي (ما يتعلق بالجمال والموضة وقضايا الأسرة) دون أخرى (الملفات السياسية والاقتصادية الكبرى التي تهم جميع شرائح المجتمع) وضعف التنسيق فيما بين المؤسسات الإعلامية فيما يتعلق بالمرأة وقضاياها وضعف التنسيق فيما بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية لخدمة قضايا المرأة وضعف الوعي لدى المؤسسة الإعلامية بأهمية العمل على تقديم صورة إيجابية للمرأة العربية أمام الرأي العام الأجنبي، ضعف اهتمام الإعلام العربي والجزائري بالتواصل مع الإعلام الدولي فيما يتعلق بصورة المرأة العربية وقضاياها (الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية، 2008).

استراتيجية مشاركة المرأة العربية والجزائرية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال :

ما هي استراتيجية مشاركة المرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العربية والجزائرية؟ وكيف يمكن تعميق المعرفة التقنية والتناول لقضايا المرأة في وسائل الإعلام؟

- أولاً يجب دعم الدور التضالي للمرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال ومواجهته حتى تحصل على حقها المشروع في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.
- إحياء الموروث الحضاري للمرأة العربية والجزائرية وتناوله إعلامياً بما يؤكد مكانة المرأة العربية المعاصرة، ودورها الإيجابي في كافة المجالات.
- تخصيص جائزة سنوية لأفضل الأعمال الإعلامية التي تخدم قضايا المرأة والعمل على إعداد ميثاق إعلامي للمرأة.
- تطوير التشريعات الخاصة بمشاركة المرأة في الحياة العامة، وذلك بما يتيح لها ممارسة المهن العصرية فيما لا يتعارض وخصوصية المجتمع العربي والجزائري.
- رفع مستوى الوعي بأهمية مشاركة المرأة في العمل الإعلامي ووضع السياسات والبرامج العملية التي تساعد على زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل الإعلامي وتأسيس مركز للبحوث والتدريب يهتم بالقضايا المرتبطة بمشاركة المرأة في العمل الإعلامي ويدعمها.
- رفع وعي النساء العربيات بتعريفهن بقضاياهن الأساسية وحقوقهن المدنية والسياسية من خلال توظيف وسائل الإعلام المختلفة ووسائل تكنولوجيا المعلومات.
- مطالبة وسائل الإعلام بالعمل على وضع الضوابط الأخلاقية في التعامل مع قضايا المرأة.
- توخي الدقة والتوازن والموضوعية في تغطية وسائل الإعلام للقضايا المتعلقة بالمرأة.
- الحفاظ على كرامة المرأة في المحتويات الإعلامية كالإثارة والتشويه وعدم استخدامها كأداة لتحقيق الربح المادي.
- البعد عن التركيز على الصور النمطية السلبية للمرأة في الإعلام والأنترنت والحرص على إبراز إنجازاتها وأهمية دورها في المجتمع.
- التعبير من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال عن المرأة الريفية والبدوية والحضرية بشكل متوازن.
- توسيع نطاق التعليم والتدريب الإعلامي أمام المرأة وبخاصة في المجالات المتخصصة المتعلقة باستخدام تقنيات المعلومات واستخدام الأنترنت كوسيلة إعلامية صاعدة في العمل الإعلامي، وممارسة العمل الإداري في المؤسسات الإعلامية، إذ أن المرأة لا تزال تقف في أدنى السلم الوظيفي للعمل الإعلامي بحيث ينحصر دورها في المناصب الفنية والتحريرية وليس في مواقع صناعة القرار العليا.

- خاتمة:

من خلال رصد التناول الإعلامي العربي والجزائري وصورة المرأة فيها من المنظور الاجتماعي، نضطلع باختلاف واضح بين الدول والوسائل الإعلامية، كما تتوضح لدينا نقاط تشابه في تناول قضايا المرأة، من حيث التركيز على الصورة السلبية للمرأة، والجانب التجاري لعرض المحتويات، مما يستوجب العمل على ضرورة وضع سياسة وسبل من أجل تغيير الطرح فيما يخص قضايا المرأة، وتوفير مرصد إعلامي ومراكز دراسات على المستويين القطري والعربي والجزائري يتولى توثيق الإنجازات التي حققتها المرأة في القطاع الإعلامي ويتابع التطورات في مجال التشريعات الخاصة بالمرأة، ومحتويات وسائل الإعلام.

- التوصيات:

- توظيف وسائل الإعلام في رفع وعي النساء العربيات ووضع الضوابط الأخلاقية في التعامل مع قضايا المرأة.
- توخي الدقة والتوازن والموضوعية في تغطية وسائل الإعلام للقضايا المتعلقة بالمرأة والحفاظ على كرامة المرأة في المحتويات الإعلامية وعدم استخدامها كأداة لتحقيق الربح المادي.
- عدم التركيز على الصور النمطية السلبية للمرأة والحرص على إنجازاتها ودورها.
- التعليم والتدريب الإعلامي أمام المرأة في مجال استخدام تقنيات المعلومات والأنترنت، وممارسة العمل الإداري في المؤسسات الإعلامية.

- قائمة المراجع:

1. أبو شنب. جمال. (1999)، العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية وحتى الآن، مصر: دار المعرفة الجامعية.
2. أر. إيه. بوكنان. (2000). التكنولوجيا والإنسان منذ القرن 17 حتى الوقت الحاضر، ترجمة شوقي جلال، الكويت: مطابع الوطن.
3. بوحوش. عمار والذنيبات. محمد محمود. (2001)، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص103.
4. جميل. عدنان عبد الكريم. (1990). «النظرية التكنولوجية والتاريخ التكنولوجي» الموسوعة الصغيرة، (344)، بغداد.
5. دويدري. رجاء وحيد. (2000)، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، ط1، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر، ص183.
6. الهادي. محمد. (1989)،، نظم المعلومات في المنظمات المعاصرة، القاهرة: دار الشروق.
7. زحلن. أنطوان. (2001). «التقانة والسياسة والأمن القومي» مجلة المستقبل العربي، (273)، بيروت.
8. مكاي. حسن عماد وعلي الدين. محمود. (2000). تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مصر: مركز جامعة القاهرة للطباعة.
9. مطالقة. وفاء محمود. (2011)، السبل الكفيلة بتغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام، مقدمة في ورشة العمل التي تعقدها اللجنة الوطنية الأردنية للتربية والثقافة والعلوم بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم (اليونسكو)، بتاريخ 21 و 22/12/2011، عمان.
10. علي الدين. محمود وتيمور. محمد الحسين. (1998)، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال، القاهرة: دار الشروق.
11. الرشيد. محمد، «نقل التكنولوجيا في الوطن العربي مفهومه ومشاكله» مجلة المستقبل العربي، عدد 1،، بيروت.
12. شلبي. محمد. (2002)، المنهجية في التحليل السياسي، ط4، الجزائر: دار هومه.
13. تر: شرف. إنعام. (2014)، المساواة بين الجنسين الصورة النمطية للمرأة في المجتمع وانعكاساتها في الإعلام النسائي مجلة سيدة سوريا شهرية مستقلة تعنى بالمرأة السورية تصدر عن المركز السوري للصحافة والنشر الجزء الأول، (10)، جانفي 2014.
14. سليمان. وهيب، باحثون يؤكدون من خلال أول دراسة لحضور المرأة في وسائل الإعلام الثقيل: حضور المرأة في القنوات التلفزيونية مجرد مكياج، Available: 2019 (On-line) <https://www.echoroukonline.com>
15. سليمان. دعاء، مواقع التواصل الاجتماعي وتغيير الصورة النمطية للمرأة العربية، Available 2019 <https://bbc.com>. (On-line):
16. الاستراتيجية الإعلامية للمرأة العربية 2009-2015، نوفمبر 2008، منظمة المرأة العربية.

العنف الرمزي ضد المرأة في النسق الاجتماعي التقليدي

د/زينب بوشلاغم (جامعة مولود معمري-تيزي وزو)
د/لموشي زينب (جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة- الجزائر)

ملخص:

ينتمي المجتمع الجزائري إلى المجتمعات التقليدية التي يحكمها النسق أو النظام الاجتماعي التقليدي، هذا الأخير الذي يشهد ظواهر معينة تستحق الدراسة، من هذه الظواهر أو المفاهيم نجد العنف الرمزي الذي تحدثت عنه عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو والذي يقصد به بصورة عامة بأنه: "قدرة الغالبين أو الجماعة الغالبة في مجتمع ما على حجب أي تعسف ناتج عن أي منتج من منتجاتهم الثقافية والرمزية وإظهاره على أنه شرعي، وعلى المغلوبين أو الجماعة المغلوبة في المجتمع نفسه تقبل شرعية هذا التعسف والترويج لشرعيته" (بورديو، 2009).

ومن أكثر الفئات الاجتماعية التي يمارس عليها هذا العنف الرمزي نجد المرأة التي تواجه ضغوطات كثيرة ضمن المجتمعات التقليدية تشكل لها عائقا أساسيا تجاه نجاحها وإثباتها لذاتها في المجتمع.

واستنادا إلى ما ذكر فإننا سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على السؤال المركزي الآتي:

- ما هي طبيعة العنف الرمزي الذي تتعرض له المرأة في المجتمعات التي يحكمها النسق الاجتماعي التقليدي، ومنها مجتمعنا الجزائري؟
- وما مدى تأثير ذلك على حياتها النفسية والاجتماعية؟ وعلى كبح عملية التحول والتغيير الاجتماعي؟

الكلمات المفتاحية: العنف الرمزي، النسق الاجتماعي التقليدي

Abstract:

Algerian society belongs to the traditional societies governed by the traditional social system, the latter of which witnesses certain phenomena worthy of study. In a given society, the prevalence of any arbitrariness arising from any of their cultural and symbolic products shall be prohibited and manifested as legitimate.

One of the most social groups on which this symbolic violence is practiced is women, who face many pressures within traditional societies that constitute a major obstacle to their success and self-assertion in society.

Based on the above, we will try in this paper to answer the following central question:

- What is the nature of the symbolic violence that women are subjected to in societies governed by the traditional social system, including our Algerian society?
- How does this affect her psychological and social life? And to curb the process of transformation and social change?

Keywords: symbolic violence, traditional social system

مقدمة:

تركّز الكثير من الأبحاث والدراسات الاجتماعية في دراستها للمجتمعات والمشاكل التي تواجهها، على العنف المادي ومظاهره المختلفة، في حين أنّها تغفل نوعاً مهماً من أنواع العنف وهو ذاك العنف اللامرئي والذي لا ينتبه إليه حتى ضحاياه الذين يتعرضون له، وهو ما يسمّى بالعنف الرمزي الذي يهدّد سلامة المجتمعات وسيورتها وحركية النمو والتطور فيها.

ومما لا شكّ فيه، فإنّ العنف الرمزي يعتبر من أهمّ المشاكل الاجتماعية التي تواجهها المجتمعات التقليدية، ولهذا ارتأينا أن نتطرّق إليه في هذه الورقة البحثية، مع تحديدنا لأكثر الفئات والمجتمعات المعرضة لهذا العنف وهي فئة النساء.

1- مفهوم العنف الرمزي:

العنف الرمزي هو نوع من العنف الهادئ غير الظاهر؛ أي الكامن أو الخفي أو المقنّع، وقد ظهر هذا المفهوم في كتابات عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو، وهو يعرّفه بكونه "ذلك القهر الذي لا ينشأ إلّا عبر وساطة الانخراط الذي لا يتأخّر المسيطر عليه عن منحه للمسيطر (شوفالبيه- وشوفيري، 2013، ص 219).

ويتمثّل في القدرة على فرض دلالات أو معان على أنّها شرعيّة مع إخفاء علاقات القوة التي تمثّل دعامة هذه القوة وركيزتها الأساسية، وتعدّ التربية في مختلف أشكالها ومجالاتها مصدراً لما يسمّى بالعنف الرمزي، سواء كانت في المنزل أو في المدرسة أو في وسائل الإعلام... لأنّها في معنى من معانيها تفرض قيماً ومعارف وخبرات وتوجيهات تتركس سيطرة فئة "علياً" على أخرى.

ويقدّم بورديو مثلاً على العنف الرمزي، وهو ما يعرف بالهيمنة الذكورية، فهي تبدو في بعض المجتمعات طبيعيّة وأمرّاً ثابتاً يكرسه تحديد أدوار المرأة وحصرها في مواقع بعينها: منزليّة ورعويّة، وهو ما يجعل من هذه الهيمنة والعنف الذي ينجزّ عنها أشياء غير مرئيّة وغير ملحوظة، إلى درجة أنّ المرأة المضطّدة قد لا تشعر أنّها وضعت في مرتبة دنيا وأنّ نوع السلوك الذي تتعلّمه والقيم التي تنشأ عليها تتركس بشكل خفيّ هذه الهيمنة الذكوريّة وتزيد من تبعيّة ودونيّتها.

2- مفهوم النسق الاجتماعي التقليدي:

يعتبر النسق أو النظام الاجتماعي التقليدي أقدم نظام بناه الإنسان عبر التاريخ ليس خاصاً بمجتمع معين بل يبين التاريخ أنه حرك الإنسانية جمعاء حتى بروز الحداثة وانتشارها من خلال المجتمعات التي غرقت في تخلف متزايد وأصبح يتوسع ويتعدّد بتوسع وتعدّد الحياة الاجتماعية ويكون في نفس الوقت منبعاً لجل المشاكل الاجتماعية (مظهر، 2010).

وتكون صلاحية النظام الاجتماعي التقليدي مرهونة بعجز الأشخاص عن التحكم في معيشتهم وتنظيم مصيرهم وأنّ فعاليته تقتصر على محاولة تغطية حاجات بسيطة وقليلة، وأنّ تحكّمه في الحياة الاجتماعية لا يتعدّى حدود الشبكات العلائقية والقضايا اليومية (مظهر، 2010)، كما اعتبر مظهرًا أيضاً أنّ النظام الاجتماعي التقليدي يصبح غير صالح عندما تتوفر وسائل تنظيم الحياة العصرية لكن في الوقت ذاته يستحيل التخلي عنه بحيث أوضح في هذا السياق أنه يستغل كل نقطة ضعف ليتسلط من جديد على من أهمله (مظهر، 2010).

3- مظاهر العنف الرمزي ضدّ المرأة في النسق الاجتماعي التقليدي:

يتجسّد العنف الرمزي ضدّ المرأة في المجتمعات التقليدية التي يحكمها النسق أو النظام الاجتماعي التقليدي، في مظاهر وعناصر عديدة نحاول ذكر بعضها فيما يلي:

أ- الهيمنة الذكورية كآلية من آليات العنف الرمزي ضدّ المرأة:

تمثّل الهيمنة موضوعاً أساسياً انكبّ عليه بيير بورديو (Pierre Bourdieu) درساً وتحليلاً، ليتجسّد ذلك فيما بعد في كتابه الذي يحمل اسم "الهيمنة الذكورية"، وذلك في سياق تشريحه للعلاقات القائمة بين الأفراد في مختلف حقول العالم الاجتماعي/ المجتمع، وليس فقط في الحقل السياسي أو السلطة السياسية كاختزال سافر لمعاني الهيمنة؛ لأنّ أكثر الحقول التي لا تعلن عن نفسها كحقول هيمنة واستعباد إنّما تستثمر كلّ أدوات التخفي والاحتجاب لتمارس المراوغة والخداع.

اتجه بورديو إلى تفكيك الهيمنة والخضوع كجدل يقوم بين قطبي المعادلة: الرجال والنساء، وذلك في سياق ما يسميه بـ "العنف الرمزي" كفهوم بلوره في دراسات سابقة، والحال أنه ليس مجرد مفهوم بل نظرية قائمة (بورديو، 2009) تتضمن قطيعة تامة مع التصور الشائع الذي ينطلق من أن العنف الرمزي أخف من العنف المادي، مادام "الرمزي" يحمل تعارضاً اصطلاحياً مع الواقع المادي أو العيني. كما أن الانجرار وراء هذا الفهم الاختزالي ينسبنا واقع نساء عديدات يتعرضن لكل أصناف العنف والاستغلال (بورديو، 2009).

قد يكون عنفاً ناعماً لا محسوساً، مادام غير مرئي ولا ينتبه له حتى من قبل ضحاياه (بورديو، 2009)، لكنه في كل الأحوال قائم وواقع، ترسخه الثقافة بتحويله إلى ترسيمات (Schemes) لا واعية، يمتد عملها إلى تقسيم الأشياء والأشكال، محملة بعلاقات الهيمنة والاستغلال، مفردة للمذكر ما لا تفرد له المؤنث؛ من هنا يجد فيها هذا العنف كل الشروط الكافية والضرورية لاستدامته (بورديو، 2009)؛ وعليه فـ "أساس العنف الرمزي لا يمكن في الضمائر المخدوعة التي يكفي تنويرها، بل في استعدادات معتبرة على بنى الهيمنة" (بورديو، 2009)، ثم إنه لا يتحقق إلا من خلال "فعل معرفة وجعل عملي يمارس من جانب الوعي والإرادة، ويمنح "سلطته المنومة" إلى كل مظهراته وإيعازاته وإيحاءاته وإغراءاته وتهديداته ومآخذة وأوامر دعوته إلى الانضباط" (بورديو، 2009).

إن القوة الرمزية تمارس على الأجساد بشكل مباشر، دون أن تكون بالإكراه الجسدي السافر، لأن لها مفعول السحر الذي يستطيع أن يتغلغل فينفذ إلى أعماق الجسد، إنه عمل تحويلي يزداد قوة بقدر ما يمارس بأسلوب لا مرئي (بورديو، 2009)، إنها قوة متحجبة ومتقنعة، وما يجعلها كذلك هو تواطؤ البنات الثقافية ممثلة في التصورات والقيم إضافة إلى الجهل، كما تعززها هيئات قائمة كوسائل الإعلام والمعرفة والاتصال.

على هذا النحو، تأخذ الرجولة ذاتها بعداً عنيفاً، حينما يتم التعامل مع العضو التناسلي الذكري كسلح، وهو ما نجده في خطابات الثقافة الشعبية، وقد تأخذ أبعاداً عنيفة أكبر في أعمال الاغتصاب الجماعي للراهقين أو في الألعاب الصبيانية والتفاخر بأعضاء تناسلية ذكورية قوية وكبيرة، إن الرجولة بهذا المعنى عملية إثبات أمام الآخرين، لذلك فهي تستوجب اعتراف الآخرين كعنف حالي أو محتمل ومصادق عليه من قبل مجموعة من الرجال (بورديو، 2009)، كما تشي بذلك تفاصيل ليلة الدخلة كطقس اغتصابي مقنع يصادق عليه النظام الاجتماعي وتباركه الثقافة.

وقد أوضح بورديو أن العنف الرمزي نتاج لعمل تاريخي لا يتوقف، ساهمت فيه مجموعة من المؤسسات، بدءاً من الأسرة والمدرسة إلى الكنيسة والدولة (بورديو، 2009)، وفي مستوى آخر الرياضة والصحافة؛ ليأخذ التفاوت بين الذكور والإناث بعداً طبيعياً وجوهرياً.

ب- إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية:

تبتدى الملامح العميقة لإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية حينما نلمس أن المهيمن عليهن يتبنين وجهة نظر المهيمنين ومقولاتهم، لينتهي الأمر إلى نوع من تبخيس الذات (Auto-Dépréciation) وتحقيرها (Auto-Dénigrement) بشكل ممنهج، تعكسه تمثيلات نساء "القبائل" لذواتهن وجنسنهن كشيء منقوص وبشع، وحتى في فرنسا - كما أكد بورديو - عندما تصرّح نسب عديدة من النساء برفضهن لزوج أصغر منهن سناً، فهو اعتراف منهن وإقرار بقبول الهيمنة، وفاء لمنطق "الارتباط بشريك أكبر سناً هو الوسيلة الأكيدة للحصول على وضعية اجتماعية قارة"، بينما ما زال الرجال يميلون بشكل تفضيلي عادي للارتباط بشريكات أصغر منهن (بورديو، 2009).

في هذا السياق تلعب مؤسسة الأسرة بوصفها "حارسة للرأس المال الرمزي" دوراً أساسياً وحاسماً في إعادة إنتاج القوانين والأعراف المنظمة للالتزام الزواجي على نحو شرعي. ففي مجتمع "القبائل" يبدو دورها قوياً في إعادة إنتاج الهيمنة وتأييد الاختلافات بين الذكور والإناث داخل "عالم الاقتصاد المنزلي" وإدامة الحصار المضروب عليهن في الأعمال البيتية والنشاطات التي يحتفل بها، في شكل طقوسي يرسخ التأييد ويجذره بما يناسب مصالح الرجال.

على هذا النحو نفهم كيف يحرص أطراف العلاقة الزوجية على تجسيد احترام الزوج أمام أنظار الآخرين على الأقل، والنساء يمارسن هذه اللعبة بإتقان فـ... "لا يستطيعن ابتغاء رجل وجبه إلا إذا كانت كرامته مؤكدة بوضوح ومثبتة في واقعة" أنه يتجاوزهن "بجلاء" (بورديو، 2009)، وبالتأمل في هذه المفارقة، يتبين أن الهيمنة بوصفها إكراهاً لا تنفصل عن أشكال القبول بها، أي عن الخضوع الحر والإرادي

والمتمتع لها أحياناً، فلمهيم علىهن دور في تعميق الهيمنة، لقبولهن الضمني بالحدود المفروضة عليهن، حتى حين تأخذ بعداً مجسّداً: (نجل - احمرار- حرج كلامي- ارتجاف- غضب - غيظ...)

لا يعني ذلك أننا نعزو للنساء هيمنتهم ونحتلن وحدهن مسؤولية اضطهادهن، كما يردّد عادة في المقولة "النساء أسوأ أعداء لأنفسهن"، أو أنهن يتلذذن بإهانتهم، بل الأمر في كليته عائد إلى بنيات موضوعية واستعدادات قائمة ومتجسدة، يساهمن في ترسيخها لأنّ "السلطة الرمزية لا يمكن أن تمارس إلا بمساهمة من تمارس عليهم" كما يقول بورديو، إنّ التواطؤ كوافقة مرتبطة بالشروط الاجتماعية لإنتاج وإعادة إنتاج الاستعدادات، فالتنشئة الذكورية تتجه إلى ترسيخ سلبية النساء وتصغيرهن لذاتهن وإنكارهن لها، وبالتدرج يتمرسن على الفضائل السلبية في خنوع وصمت، أما الرجال فيخضعون للتمثل المهيمن في تكتم شديد (بورديو، 2009)، هكذا تصبح لديهن استعدادات الخضوع ولدى الرجال استعدادات ممارسة الهيمنة؛ لهذا يتحدث بورديو عن "العجز المتعلم" مبدأ لتكريس الهيمنة، لأنّ المرأة "كلما عوملت أكثر كمرأة صارت امرأة أكثر".

يبدو النظام الاجتماعي مرتباً نوعياً (Genre)، ويميل عبر الدعوات الضمنية أو الصريحة لتوجيه الفتاة نحو الوجهة التي تناسب الرؤية التقسيمية، يساهم في ذلك الآباء والأساتذة وزملاء الدراسة، باستدماج مبادئ الهيمنة بشكل جاهز، ومن ثمة التعامل مع هذا النظام الاجتماعي بوصفه عادياً أو طبيعياً، تتورط المدرسة إذن إلى جانب الأسرة في المسلسل التنشئوي للهيمنة، بترسيخ الهشاشة وعدم التشجيع المفضي إلى تثبيط العزائم وتبني وجهة نظر المهيمنين، بدفع الإناث إلى خيارات محددة وصرفهن بالمقابل عن خيارات ومسارات مهنية اشتهرت بأنها ذكورية، وفاءً للمصير الذي خصّصه لهن مبدأ التقسيم التقليدي (بورديو، 2009).

إنّ التنشئة الاجتماعية التفاضلية "تهيئ الرجال لحب ألعاب السلطة وتهيئ النساء لحب الرجال الذين يلعبونها، فالكاريزما الذكورية هي في جزء منها سحر السلطة، والإغراء الذي يمارسه تملك السلطة بذاتها على أجساد دوافعها ورغباتها تمت تنشئتها الاجتماعية والسياسية" (بورديو، 2009) بهذا المعنى فالرجولة، من حيث هي فضيلة، واجب وجود (Devoir être) تفرض نفسها كأمر مفروغ منه، وعلى غرار الشرف تأخذ أشكالاً جسدية واستعدادات متضامنة مع طريقة التفكير والفعل كخلق (Ethos)، في تعارض مع النساء، لهذا وفي مجالات العمل كي تستطيع امرأة شغل مركز ما فإنّ عليها أن تحوز من الخصائص والصفات ما هو في حوزة الرجال أصلاً، بدءاً بالقامة والصوت والثقة وصولاً إلى الاستعدادات العدوانية... إلخ (بورديو، 2009).

اللغة بدورها تساهم رمزياً في المصادقة على الهيمنة الذكورية وتعمّقها، إن لم تكن تصنعها صنعاً، من خلال مجازات كثيفة الدلالة، تحتلّ الذكورة في الانتصاب وانتفاخ القضيب وامتلأه بالحبلى المختّر، فغزارة المني دليل على خصوبة لا يناظرها إلا امتلاء النهد لدى الأنثى وقدرته على إفراز حليب الإرضاع المغذي مقارنة بحليب الذكر الواهب للحياة أساساً.

وإلى جانب ما تمارسه الأسرة والمدرسة، يأتي دور الكنيسة المسكونة بالعداء العميق للنسوية؛ لأنها تاريخياً رتخت فكرة التشاؤم من النساء وأثبت إخلالهن بالأدب لا سيما في اللباس، عبر الأخلاق التطهيرية التي تدين عدم طهارتهن، "التلوّث النسوي"، مروّجة لقيم أخلاقية بطريركية بناء على رمزية النصوص الدينية وشعائرها المقدسة (بورديو، 2009)، وبالرغم من أنّ المدرسة أعلنت تخلصها من الكنيسة، إلا أنّها مع ذلك حافظت على رؤيتها للنساء بتوريث التفاضل الجنسي المسكون بالبطريركية، كما أنّها - في ما تنتجه من مضامين معرفية - لم تتوقف إلى عهد قريب عن توريث نماذج متقدمة، رتخت المبدأ الأرسطي الذي يولي أهمية للرجل كفاعل إيجابي ويقصي المرأة (بورديو، 2009).

أما عن الدولة فيأتي دورها ليصادق على أوامر البطريركية وتحريماتها، بل ليضاعفها بمجموعة من الأنظمة التحريمية المتأصلة في المؤسسات، كقوانين الأسرة والحالة المدنية التي ليست في نهاية المطاف سوى تجسيد للمركزية الذكورية (بورديو، 2009).

إنّ التحليل السوسيولوجي الهادئ للواقع النسوي يلزمنا بأقصى درجات الجرأة للقول: إنّ عوامل التغير المهمة التي عرفتتها وضعية النساء، بسبب العمل النقدي وازدياد بلوغ النساء للتعليم الثانوي والعالي وتوسع العمل المأجور، وما أفرزه من نتائج على مستوى المسافة من المهام البيتية وتقلص الأعمال المنزلية التقليدية الناجم عن الطابع الاستهلاكي المتزايد كسمة للحياة الجديدة، وتطور وسائل المتاع الاستهلاكي والتغيرات

الديموغرافية المرتبطة بوسائل منع الحمل وتأخر سن الزواج وتقلص العائلة المركبة واختراق المرأة لمهن عديدة...، لم توقف سطوة الذكورية؛ بل إنها سرعان ما أفرزت منها نسوية جديدة للإناث، كالديكور والإرشاد الاجتماعي والمهن الطبية وشبه الطبية... يجدها المتأمل المنتبه تستعيد مقولة "الاهتمام النسوي" و"ملاءمة الطبيعة النسوية"، أما تحمل المسؤولية في مجالات كالقصاد والمال والسياسة فلا زلن مقصيات منها (بورديو، 2009)، وبالرغم من أنّ الفتيات صرن أكثر تفوقاً في الدراسة وإتمام الدراسات العليا، فما زال حظهن أضعف في الاستفادة من دراستهن أمام استمرار التمثل ذاته الذي يدفعهن لاختيارات أدبية أو أنثوية.

وفي الحالات الإيجابية التي يبلغن فيها مواقع مهنية واجتماعية مهمة، يكون لذلك كلفة كبيرة، كالعزوبة أو التأخر في الزواج أو الفشل في الحياة الزوجية بإهمال الأبناء وإضاعة الشريك، وشهادة النساء أنفسهن، تعيش المرأة وضعاً ثنائياً عسيراً، إما النجاح في الحياة الزوجية والعمل العائلي المنزلي أو النجاح المهني على حساب الأول؛ ولأنّ "نجاح المؤسسة المنزلية هو غالباً تخل جزئي أو كلي عن النجاح المهني الكبير"، فإنّها تبقى خارج الصراع على السلطة (بورديو، 2009).

وإذا استحضرنّا مرور الهيمنة من جسد إلى جسد ومن لاوعي إلى لاوعي، فإنّ الهايتوس النسوي يبدو ثابتاً، لأنّ مبادئه منسقة سلفاً (Orchestrés)، أو لنقل مؤنثة قبلاً بشكل موضوعي، وتبدو أكثر ابتعاداً عن الرقابة، مما يفسر وبشكل مفارق أشكال الفصام أو ثنائية الخطاب والممارسة لدى بعض الفاعلات النسويات لما يخضعن عملياً للزوج، بينما يدافعن ضد الرجل على مستوى الخطاب، أو لدى بعض المثقفين الذكور الذين ينافون عن المرأة، بينما هم على سبيل المثال لا يقرّبون الأعمال البيتية، ولا يساعدون زوجاتهم فيها ولو بالقدر اليسير.

وفي الأخير يؤكد بورديو أنّ المدخل الحقيقي للحدّ من الهيمنة الذكورية هو إحداث "ثورة في المعرفة" تستوعب مختلف تأثيرات الهيمنة الممارسة، من خلال تواطؤ موضوعي بين البنيات المستدحجة لدى النساء والرجال على السواء، وبين المؤسسات والهيئات التي تولّد النظام الذكوري بوصفه جزءاً من النظام الاجتماعي ككل (بورديو، 2009)، لكنّها ثورة تستوعب أكثر لأنّ تحققها يقوم على مبدأ التدرّج والتراكم.

ج- تقسيم الفضاءات والأدوار في المجتمع التقليدي:

طرح بورديو فكرة الجسد كعامل للترتيب الذي طرحه (بورديو، 2009) وفسر علاقتها بالهيمنة الذكورية، هو تلك التقسيمات الرمزية للفضاءات، وذلك الفصل بين أدوار الرجل والمرأة في الفضاءات العامة التي تخلق اللامساواة والتي تقوم على أساس الثنائيات المجنسة لأدوار الرجل والمرأة وعلاقتها بالفضاءات العامة والخاصة، والتي هي مترسخة في الأجساد كترسيمات لاواعية، والتي تمتلك القدرة على إعادة إنتاج نفسها في حقول وهياكل المجتمع المختلفة مثلاً: ضعيف / فضاء خاص / جسد أنثى، قوي / فضاء عام / سلطة / جسد ذكر.

تقسيم الفضاءات (العام/ رجال، الخاص/ نساء): من أهم الإشكاليات والميكانيزمات التي يطرحها الباحثون ولاحظوها في إطار العلاقات بين الرجال والنساء، في السياق الاجتماعي، تقسيم الفضاءات، حيث أشار بيار بورديو أن تقسيم الفضاء يعد كأحد ميكانيزمات الإقصاء الرمزي للمرأة من الفضاء العام، وكأساس ترتكز عليه الهيمنة الذكورية التي يتأسس حولها الفضاء السياسي كما سبق تفسير ذلك (بورديو، 2009).

وقد لاحظ بيار بورديو المبادئ التي تقسم العوالم الاجتماعية في مجتمع القبائل الجزائرية، موضحاً أنها تبنى في أساسها على الهيمنة الذكورية والتي يرى أن لها القدرة على التحقق على مستويات مختلفة وفي كل الفضاءات الاجتماعية، بشكل خاص فيما يتعلق بتوزيع المهام بين الجنسين في رتب العمل المنزلي / الفضاء الخاص، وفي العمل غير المنزلي الفضاء العام، ويبنى هذا التقسيم على أساس الاختلاف البيولوجي بين الجنسين، ووفق مبادئ رؤية أسطورية للعالم متجذرة في العلاقة الاعتبارية لهيمنة الرجال على النساء، حي يقول بورديو "هذه العلاقة ذاتها متأصلة في تقسيم العمل، وفي حقيقة النظام الاجتماعي"، وذلك يرى أن إقصاء النساء من الفضاء العام هو رمزي ولا يعني ذلك أنه ليس مادياً بل الرمزي يقصد به بورديو ذلك الذي يمارس أو موجود في هاييتوسات مجنسة للإدراك والتقدير، وبيولوجية المرأة التي تقصى بسببها من الفضاء العام، يلاحظها بورديو في ذلك الفشل الذي توسم به المرأة التي تدخل إلى الفضاء العام والذي يراه المجتمع تقصيراً في واجبها المنزلي وفشل في فضاءها الخاص (بورديو، 2009).

إن ما يمكننا استنتاجه كباحثين أن بورديو يتحدث عن ذلك التعارض بين الفضاء العام/ رجال، والفضاء الخاص/ نساء، هي قوة النظام الذكوري الموجودة في تقسيم صارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين، في المكان (الفضاء)، فهذا التقسيم موجود في بنية الفضاء، مع التعارض مثلاً بين مكان التجمع، السوق... الفضاء العام، وبين المنزل المخصص للنساء.

وقد لاحظ الباحث رضوان بوجمعة تقسيم الفضاءات في السياق الجزائري، متحدثاً عن منح الفضاء العام للرجال وخاصة الفضاء الذي يتم فيه اتخاذ القرارات حيث لا يمكن للنساء أن يتواجدن فيه بحكم الهيمنة الذكورية التي تأسس عليها هذا الفضاء (بوجمعة، 2007)، وكذا بحكم التقسيم الاجتماعي، الذي يبدو كما يقول بورديو ظاهرة طبيعية، والموجودة في إطار علاقة سببية دائرية تحبس الفكر في بداهة علاقات الهيمنة المتأصلة، معاً في الموضوعية على شكل تقسيمات موضوعية، وفي الذاتية على شكل ترسيمات معرفية، ولأنها منظمة بحسب هذه التقسيمات تنظم إدراك التقسيمات الموضوعية (بوجمعة، 2007).

وتحدث Jurgen Habermas، عن الفضاء العمومي كفضاء تقوم عليه الأنظمة الديمقراطية، وتقصى منه النساء والذي هو إشارة أيضاً إلى تقسيم الفضاءات الاجتماعية، وإلى الهيمنة الذكورية التي تقصى النساء من الفضاء العمومي، بالإضافة إلى ربطه للحدثات بنظرية الفعل التواصل، والذي يشير من خلالها إلى تناقض الديمقراطية الحديثة، ونظامها الرأسمالي الذي يتأسس على الهيمنة الذكورية وتبعية النساء (هابرماس، 1976).

يؤكد الباحث رضوان بوجمعة أن متغير الجنس في السياق الجزائري يتحكم في تقسيم الفضاءات حيث يقول "الفضاء من متغير الجنس ينقسم إلى عالمين عالم الرجال وعالم النساء، عالم الخارج وعالم الداخل عالم المستور وعالم المكشوف، وفي الثقافة الشفهية الكثير من الأمثال الشعبية والمقولات التي توضح هذا التقسيم الثقافي للفضاء بناء على متغير الجنس، فالداخل هو البيت وهو مخصص للمرأة، وما خارجه هو عالم الرجال" (بوجمعة، 2007).

إن ما يبدو واضحاً في عامل تقسيم الفضاءات في العالم الاجتماعي، هو ذلك التأسيس والمحافظة التي تبني عليها الهيمنة الذكورية في الفضاءات العامة والتي تعود في أصلها إلى الطبيعة البيولوجية التي تحدد الأدوار بين الرجل والمرأة وتقسّم العمل بينهما بناء على ضمان صيانة وإعادة إنتاج الهيمنة الذكورية، في الفضاءات التي تم تخصيصها للرجال حيث تقصى النساء رمزياً بالمفهوم الذي يطرحه بورديو.

د- الأمثال الشعبية كأداة مكرسة لهذا العنف الرمزي ضد المرأة:

تعتبر الأمثال الشعبية أداة من أدوات نقل التراث والأفكار، وكذا تكريس الصور النمطية والأفكار الشائعة في المجتمع، وتنتشر الأمثال الشعبية بكثرة في المجتمعات التقليدية، حيث يستخدمها النظام الاجتماعي التقليدي كعنف رمزي ضد المرأة من خلال المعاني التي تركزها في هذا السياق، فثال ذلك المثل القائل "قفة معلقة ولا محطوة في الأرض"، "الزواج زوجتك والسعد منضمنا لكش".

وفي هذا الصدد هناك مشكلة أخرى واجهت المرأة وهي مشكلة ظهرت أثناء تحليل التراث الشعبي النسائي والذي يشمل الأمثال المرتبطة بالمرأة وأقوال المرأة التي تعتبر أمثالاً وأهازيج، هذه المادة التراثية أعطت صورة لبعض الباحثين أن المرأة صاحبة إبداعات تراثية وأنها لعبت دوراً كبيراً في إنتاج مادة تراثية غنية، إلا أن المشكلة ظهرت عند تحليل هذه المادة التراثية واتضح أن جزءاً كبيراً منها يحتوي على ما يسيء للمرأة ويعطي المرأة صورة ذميمة في التراث، بهذه الصورة أصبحت المرأة بتهمة بتكريس الوضع الدوني للمرأة والتحريض على انتقاصها الذاتي، ومن أجل الخروج من هذه المشكلة تم الادعاء بأن الرجل هو الذي ابتكر تلك الأمثال بل ذهب البعض إلى أن جميع الأمثال وجزءاً كبيراً من التراث النسائي ابتكره الرجل ثم أجبر المرأة على أن تتداوله وأن تورثه للأجيال اللاحقة وبذلك أصبح الرجل اليوم مدانا بجرمة ممارسة "العنف الثقافي الرمزي" ضد المرأة وحتى إن كان الرجل اليوم لا يتداول تلك الأمثال التي أصبحت حصرية تقريباً على النساء إلا أن الرجل اليوم عليه أن يتحمل تبعات الجريمة التي أسس لها وارتكبها أسلافه في العهود القديمة، وبهذا الحل المبتكر أصبحت الأنثى، إضافة لكونها «وعاءاً سالباً» مجرد ناقل لتراث ابتكره الرجل المبدع الذي أنتج جل التراث الشعبي.

هـ- الإعلام كأداة من أدوات العنف الرمزي ضد المرأة:

إذا كان النوع هو بناء اجتماعي فوسائل الإعلام وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة، المدرسة...، تشارك مباشرة في فرض المعايير التي تهيكل النوع وتبني علاقات النوع، باعتبار أنها تعكسه (بورديو، 2009)، غير أنها في الحقيقة غالباً ما تعد مؤسسة من مؤسسات المجتمع كما يصفها بيار بورديو، الذي يدعو الباحثين لدراستها على نحو خاص من أجل الكشف عن إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية عن طريق مكانيزمات الإقصاء الرمزي، والعنف الرمزي الذي يؤسسه الجانب البيولوجي الذي يتحكم في تحديد تراتبية الأفراد حسب جنسهم، وذلك بناءً على التقسيم الاجتماعي والبناء الاجتماعي للنوعين.

والخطاب النسوي في وسائل الإعلام يعد واحداً من الخطابات التي قد يكون فيها الخضوع الاستثنائي حاضراً حيث تعد النساء أعداء أنفسهن كما يقول (بورديو، 2009)، ويكون الهايتوس واحد من الإعلام اللاشعوري الذي ينتجه الصحفيون في وسائل الإعلام، كما ينتج في المجتمع وبنفس الطريقة، لإعادة الإنتاج خاصة في السياق التقليدي ميكانيزم أساسي في المجتمعات التقليدية كما يصفه السعيد لوصيف في السياق التقليدي.

والتلفزيون مثلاً كوسيلة من وسائل الإعلام كما تتحدث عنه (Marlène, 2010)، هو توجيهي أكثر منه وصفي، فهو لا يصف حقيقة المجتمع وعلاقات القوة فيه بقدر ما يوجه آراء الأفراد ويصنعها، فالباحث إدوارد سعيد يرى أن التلفزيون كوسيلة إعلام يمتلك قوة بناء معنى الصورة في تغطية حدث معين وخاصة في الحروب (سعيد، 2011)، وهو في ذلك إن لم يشر إلى علاقات القوة بين النوعين الذكر/ الأنثى، فهو يتحدث عن علاقات القوة بين الدول، وكيف يقوم التلفزيون بتغطيتها حسب الأجندة الإيديولوجية، لعلاقات القوة الكائنة وكيف أنها بإمكانها أن تصنع صورة نمطية معينة، تعيد إنتاجاً من خلالها علاقات القوة السائدة بين دول العالم المتقدم والعالم المتخلف في الواقع، وهو ما يمكننا من إسقاط فكرته في دراسة التلفزيون، مما يمكننا من تفسير كيف يغطي التلفزيون كوسيلة إعلامية صورة الرجل والمرأة؟ وكيف يبني علاقة القوة بينهم من خلال الصورة؟ القوة التي يمتلكها التلفزيون أو الميكانيزمات التي يستخدمها في إعادة إنتاج علاقات القوة في المعنى و المنتج الإعلامي، عن طريق ترميز صورة معينة وترسيخها فيما بعد عن طريقة اشتغاله على غرار مؤسسات المجتمع الأخرى وتكرار ذلك (بورديو، 2004)، فإدوارد سعيد يشير إلى تلك الطريقة التي يلتقط بها الصحفي في التلفزيون الصور بسرعة، لتشكل تلك الصور كليشيات التغطية والتعميم، وهي إشارة من إدوارد سعيد بأن الصحفي لن يتمكن من إعطاء صورة تتميز بالمساواة بين النوعين، أو صورة لا تحمل في داخلها بناءً اجتماعياً لا شعورياً للنوعين، تتشكل قبل كل شيء في شكل تصورات ومعتقدات راسخة، لا تحكمها أي قوانين.

ترى الباحثة (Marie-Joseph Bertini) أن وسائل الإعلام ترجع دائماً النساء للفضاء الخاص فرغم تطور المجتمع فإن الصور النمطية التي تبثها تجعل دخول النساء إلى فضاء السلطة مستحيلاً، وقبلها كان تحدث بيار بورديو عن الميكانيزمات التي يستخدمها التلفزيون والتي استعنا ببعض مفاهيمها في تفسير تأطيرنا النظري لإشكالية البحث والتي سيأتي التفصيل فيها أكثر.

وتصف الباحثة (Teresa de LAURETIS)، في تحليلها للطريقة التي تصنع بها وسائل الإعلام المعايير، التلفزيون كغيره من وسائل الإعلام "بتكنولوجيا النوع"، "Technologie de genre"، معتبرة أن هذا التحليل ضروري لدراسات النوع ووسائل الإعلام genre et media، حيث تقول أنه إذا "كان النوع هو تمثيلات فإن التمثيلات هي بناؤها"، ووسائل الإعلام كالتلفزيون تقوم ببناء تمثيلات النوعين ورغم الانتقادات التي توجه لها إلا أنها تتمتع بوضعية موضوعية حسب رأي الباحثة وهو ما يضعها أكثر فأكثر في مكان الحكم (Marlène, 2010)، فالتمثيلات هي تأسيس للنوع وهي تأكيد لذلك البناء الاجتماعي للجسد كما يصفه ميشال فوكو الذي يرى أن النوع ليس مثل الجنسانية وهو ليس خصوصية لصيقة بالجسد أو شيئاً طبيعياً وأصلياً موجوداً عند البشر بل هو مجموعة من الآثار التي تم إنتاجها في الأجساد، التصرفات والعلاقات الاجتماعية، وهذا بفضل نشر تكنولوجيا سياسية معقدة".

خلاصة:

يبقى العنف الرمزي ضد المرأة من أهم المشاكل الاجتماعية التي تملك نتائج خطيرة على السيرة السلوية للمجتمع، واستمرار وجودها يمنع ويكبح أي عملية تحول اجتماعي؛ لذا من المهم جداً أن يقوم الباحثون بدراسة هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الحلول للقضاء عليها أو التقليل منها على الأقل، ولعل أبرز حل يتمثل في إحداث ثورة وعي وثورة معرفية كما أشار لذلك بيار بورديو.

المراجع:

باللغة العربية:

1. بوجعة رضوان: أشكال الاتصال التقليدية في منطقة القبائل، محاولة تحليل أنثروبولوجي: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علوم الإعلام والاتصال، 2006-2007.
2. بورديو بيير: التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة: درويش الحلوجي، الطبعة الأولى، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، دمشق، 2004.
3. بورديو بيير: الهيمنة الذكورية، ترجمة سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
4. شوفالبيه، س. وشوفيري، ك: معجم بورديو، ترجمة الزهرة إبراهيم، (ط.1)، دمشق- سورية: دار النايا للدراسات والنشر والتوزيع، 2013، ص 219-223.
5. مظهر سليمان (2010): علم النفس الاجتماعي: نظرية المجابهة النفسية الاجتماعية مصدر المجابهة، منشورات ثالثة، الأبيار، الجزائر.

باللغة الانجليزية:

1. Habermas, J (1976): Legitimation crisis, T, McCarthy (Trans), Landon, Heinemann.
2. Marlène Couloumb-Gully: **Féminin/masculin: question(s) pour les SIC**, réflexions théoriques et méthodologiques, presse universitaire de lorraine, juin 2010.

الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة

-دراسة مقارنة بين الأم الموظفة والأم المعلمة-

د/ بوعزة الصالح (جامعة محمد لمين دباغين سطيف)

الملخص:

حاول البحث في إطاره النظري التعرف على دوافع عمل المرأة والاتجاهات المتعددة نحو عمل المرأة والمشكلات والعوامل التي تعيق عمل المرأة، كما ألقى الضوء على الاستراتيجيات التي تتبعها المرأة لتغيير الأدوار في المنزل بشكل تستطيع من خلاله التوفيق ما أمكن بين البيت والعمل ووضع أثر عمل المرأة على العلاقات داخل الأسرة سواء بالنسبة للأطفال أو بالنسبة للزوج وبين أوجه الرعاية التي تتلقاها الأم العاملة في مجال العمل. وحاولت الدراسة في جانبها الميداني أن تعقد مقارنة بين الأم الموظفة والأم المعلمة للتعرف على الصعوبات التي تواجهها ومدى تأثير هذه الصعوبات للأم وعدد أفراد أسرتها.

وفي النهاية تم عرض بعض المقترحات التي تهدف إلى التخفيف قدر الإمكان من الصعوبات التي تواجه الأم العاملة.

الكلمات المفتاحية: صعوبات - المرأة العاملة - الأم العاملة - الأم الموظفة - الأم المعلمة -

Abstract:

In his theoretical framework, the research attempted to identify the motives of women's work and the various attitudes towards women's work, problems and factors that hinder women's work. He also shed light on the strategies adopted by women to change roles in the home so that they can reconcile as much as possible between home and work. Women work on relationships within the family, both for children and for the husband and between the care that the working mother receives.

The study attempted to make a comparison between the employed mother and the educated mother to identify the difficulties faced and the extent of these difficulties affected the mother and the number of family members.

Finally, some proposals were presented to reduce the difficulties faced by the working mother

Key words: Difficulties - working woman - working mother - working mother - teacher mother-

الإشكالية:

إن قضية المرأة هي قضية المجتمع ولا شك أن المرأة عنصر هام من عناصر المجتمع وعليها يقع العبء الأكبر في تقدم الحياة واستقرارها، فهي العامل المؤثر والفعال في إنتاجية الأجيال الحالية وصياغة الأجيال القادمة (أحمد، 1998، ص11)

ويرتبط وضع المرأة ويتأثر بالظروف والدوافع الحضارية والثقافية وبالنظم الاقتصادية بصفة خاصة تبعا للمجتمعات المختلفة (عبد الفتاح،

1984، ص239)

فالتمتع للأحداث التاريخية يرى أن عمل المرأة كان يرتبط ارتباطا وثيقا بوضع ومكانة المرأة في المجتمع ونظرة المجتمع إليها، ويمكن القول أن تعليم المرأة ونوع التعليم وكيفيته ومتطلبات الحياة الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع هي التي تؤهل المرأة للعمل وتمهد لها الطريق للخروج من المنزل والمشاركة في الحياة (الجوير، 1995، ص23-27).

فأصبحت الأم العاملة تتحمل بجانب نزولها إلى معترك العمل خارج المنزل وظيفة فعلية تقوم بها داخل منزلها وواجبات تتحملها أمام زوجها وأطفالها ومسؤوليات اجتماعية وتربوية وصحية مختلفة تضعها أمام واقع ومهام غالباً ما ينشأ عنها الكثير من المتاعب والمعوقات التي تترك آثارها على استقرار الأسرة وتماسك البيت وتربية الأطفال بسبب الاحتياج إلى عدد من الخدمات الضرورية، إضافة إلى الهناء والرفاه الذي تتوق الأسرة إليه، ومن جانب آخر مال يترك كل ذلك من آثار على عملها وإنتاجها عند ممارستها الوظيفية (وزارة الشؤون الاجتماعية، 1978، ص6)

أصبح مألوفاً في كثير من قطاعات مجتمعنا أن تتحمل المرأة مسؤوليات العمل خارج البيت وأن تشارك الرجل في تحمل الأعباء المالية للأسرة، ولكنها في الوقت نفسه لم تتنازل عن أدوارها التقليدية كربة منزل وزوجة وأم، وهذا الأمر يقود إلى العديد من الصعوبات والعقبات التي تقف في وجه الأم العاملة.

ورغبة في تحديد هذه الصعوبات ومعرفة مدى اختلاف هذه الصعوبات تبعاً لطبيعة العمل، ومن هنا يمكن طرح التساؤل التالي:

ما الصعوبات التي تواجه الأم المعلمة والأم الموظفة في التوفيق بين المنزل والعمل؟

- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يلقي الضوء على أبرز الصعوبات التي تواجه الأم العاملة. كما يحاول المقارنة بين الصعوبات التي تواجهها الأم المعلمة وبين الصعوبات التي تواجه الأم الموظفة، ومن ثم يحاول تقديم بعض المقترحات التي قد تسهم في التخفيف من هذه الصعوبات.

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. تحديد الصعوبات المتعلقة برعاية الأطفال ورعاية الزوج وما يتعلق بالمسؤوليات المنزلية والواجبات الاجتماعية والأمور الإدارية التي تواجه كل من الأم المعلمة والموظفة.
2. مقارنة الصعوبات التي تواجه الأم المعلمة مع الصعوبات التي تواجه الأم الموظفة.
3. معرفة العلاقة بين الصعوبات التي تواجه الأم العاملة وبين مستواها التعليمي.
4. معرفة العلاقة بين الصعوبات التي تواجه الأم العاملة وبين عدد أفراد الأسرة.

- فرضيات البحث:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة برعاية الأطفال.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة برعاية الزوج.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة بالواجبات الاجتماعية.
5. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة بالأمور الإدارية.

الجانب النظري:

1- التعريفات الإجرائية:

- العمل: هو المهنة التي تزاو لها الأم وتكون ذات فائدة وفي مقابل أجر معنوي ومادي.
- الأم الموظفة: هي أم تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وتقوم بدورين أساسيين في الحياة دور ربة البيت ودور الموظفة.
- المسؤوليات المنزلية: هي الأعمال التي تقوم بها الأم داخل المنزل من ترتيب الأثاث وإعداد الطعام وكَي الملابس وغيرها من الأمور.
- الأم المعلمة: هي الأم التي تعمل في مدرسة أو ثانوية أو متوسطة.

2- الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة بشرى علي التي تمت عام 1993 بعنوان: (اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة دراسة ميدانية في جامعتي دمشق والبعث)، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة الاتجاهات كما هي موجودة لدى طلاب السنة الرابعة في جامعتي دمشق والبعث نحو عمل المرأة، ومدى تأثير هذه الاتجاهات بكل من الجنس ونوع الدراسة والبيئة الجغرافية (مدينة -ريف) والمستوى الاقتصادي والاجتماعي للطبقة. تألفت عينة البحث من 525 طالبا وطالبة منهم 261 ذكر و264 أنثى، تم اختيارهم عشوائيا وتراوح مواليدهم بين 1965-1970.

وقد بلغت نسبة العينة 7.2% من المجتمع الأصلي، تم استخدام استمارة تحتوي عشرين سؤال وعدة احتمالات للإجابة عن كل سؤال إضافة إلى مقياس المستوى الاقتصادي الاجتماعي ومقياس لاتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة أعدته الباحثة وفق خطوات علمية، نتج عن البحث أن الاتجاهات عند أفراد عينة الدراسة نحو عمل المرأة بشكل عام كانت إيجابية.

ثانياً: دراسة رغداء نعيمة التي تمت عام 1995 بعنوان: (دوافع العمل عند المرأة العاملة)

هدفت الدراسة إلى معرفة الدوافع الحقيقية الاجتماعية والنفسية الكامنة وراء عمل المرأة، ومدى الارتياح النفسي الذي تحققه المرأة خلال وجودها في العمل، وما مدى ارتباط الراحة النفسية والعلاقات الاجتماعية للمرأة داخل العمل مع إنتاجية ومردودية العمل إضافة إلى معرفة دوافع العمل المرتبطة بالحاجات اليومية للمرأة، تألفت عينة البحث من 200 عاملة تم اختيارهن عشوائيا على أساس العينة الطبقية وكانت نسبة العينة 7.14% في شركة الشرق للألبسة الداخلية بدمشق من المجتمع الأصلي، أما في شركة الغزل والنسيج فكانت نسبة العينة تساوي 8.34% من المجتمع الأصلي وكانت أعمار العاملات تتراوح بين 18-50 سنة، استخدمت الباحثة استبانة وضعتها لجمع المعلومات اللازمة عن كل عاملة من حيث المتغيرات التي وضعتها كما استعانت ببطاقة مقابلة لتحديد مردودية إنتاجية كل عاملة من قبل مدير عملها، تبين من خلال الدراسة:

- 1- أنه لا يوجد فرق ذات دلالة إحصائية بين الرضى النفسي عن العمل وبين مردودية العمل في كل من دمشق واللاذقية.
- 2- لا يوجد فرق ذات دلالة إحصائية بين طبيعة العلاقات الاجتماعية في مجال العمل وبين مردودية العمل في عينة البحث في كل من دمشق واللاذقية.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الدوافع الاجتماعية لدى المرأة العاملة وبين ارتياحها داخله بينما توجد فروق في مجتمع اللاذقية.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الدوافع النفسية وبين مردودية العمل في كل من دمشق واللاذقية.

ثالثاً: دراسة أحمد سباهي تمت عام 1997 بعنوان:

(المشكلات النفسية المتصلة بحضانة الطفل وبالأعباء الأسرية لدى الأم العاملة وأثر هذه المشكلات في إنتاجها)

تهدف الدراسة إلى تحديد المشكلات النفسية الموجودة لدى الأم العاملة التي تتصل بحضانتها لطفل أو أكثر والتي تتصل بما تتحمله الأم من أعباء أسرية، كما تهدف الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المشكلات النفسية وبين الإنتاج من حيث كنه وجودته لدى الأم العاملة. وتكونت عينة البحث النهائي للمشكلات النفسية من 135 أم ممن لديهن أطفال في سن الحضانة ويمثلن 41.14% من حجم العينة الأصلي وكانت بينهن 69 أما لديهن أطفال في سن الحضانة فقط و66 أما لديهن أطفال في سن الحضانة والمدرسة معا، واستخدم الباحث أسلوب المقابلة في جمعه البيانات وذلك في كافة خطوات البحث باستثناء دراسة العلاقة بين مستويات إنتاج العاملات ومشكلاتهن والدراسة التتبعية لأثر المشكلات في إنتاج العاملة الأم حيث اعتمدت هاتان الدراستان سجلات الإنتاج واستجابات العاملات للمشكلات، وأكدت النتائج معاناة الأم العاملة أثناء قيامها بعملها من مشكلات نفسية ترتبط بحضانة طفلها وبأعبائها الأسرية، كما تبين أن لمشكلات الحضانة والأعباء الأسرية لدى الأم العاملة أثرا سلبيا في إنتاجها من حيث كنه وجودته، وكما تبين عدم وجود فروق دالة إحصائية في مشكلات الحضانة بالنسبة إلى أي من المتغيرات التالية: عدد الأطفال، العمر، عدد سنوات الخدمة، عدد سنوات الزواج.

3-دوافع خروج المرأة لميدان العمل.

في بداية الأمر كان أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية، والمقصود هو حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة (عبد الفتاح، 1984، ص 86)

بينما بينت بحوث أخرى أن عمل المرأة لا يعد ضرورة قصوى وإنما يساعد في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة. (الجور، 1995، ص 38)

ثم أصبحت الحاجة إلى تأكيد الذات والشعور بالمكانة والإحساس بالقيمة الإنسانية من الحاجات لعمل المرأة (نعيسة، 1995، ص 53) وتوجد الرغبة عند بعض النساء للكسب المادي من أجل الشعور باستقلال الشخصية أو الشعور بمتعة العمل ولذته أو تحررا من الإحساس بأنها مضطرة للحياة مع زوج قد تكثر سلبياته فتحاول بواسطة العمل أن تنسى حديث النفس وهموم الدنيا. إلا أن التطور الحديث قد غير من الأمور وأصبحت كثيرا من المهن الوظيفية أو جميعها تقريبا يتوجب على المرأة أن تمارسها وهي خارج بيتها (ملقي، 1987، ص 20)

أن نتائج العمل يمكن أن تصبح من جديد دافعا للعمل بما تحققه هذه النتائج من مزايا وقيم جديدة للمرأة وما يترتب على ذلك من آثار في علاقة المرأة بالرجل والأطفال (عبد الفتاح، 1984، ص 245)

4- الاتجاهات نحو عمل المرأة.

إن وضع المرأة في المجتمع العربي يتأرجح بين ثلاثة اتجاهات رئيسية:

- أ- **الاتجاه الأول:** وهو الاتجاه التقليدي المحافظ ويرى أنصار هذا الاتجاه أن عمل المرأة الأساسي ووظيفتها الحقيقية تتلخص في تفرغها لبيتها فعمل المرأة في البيت لإدارة شؤونه الداخلية وتربية الأطفال والقيام على شؤون الزوج من أساسيات الحياة التي ينبغي عدم التغافل عنها، وتعد هذه الوظيفة من أهم وظائف المجتمع ومسؤولية ينبغي عدم التقليل من شأنها وأهميتها. (الجور، 1995، ص 99)
- ب- **الاتجاه الثاني:** ويمثل فكر الغالبية من الرجال والنساء ويتسم بنظرة متحررة نسبيا من دون أن يكون ذلك معارضا للتقاليد المستقرة مع إبقاء المرأة منسوبة للرجل ومحتاجة إلى رعايته سواء أكان أبا أو زوجا أو أخا (علي، 1993، ص 113)، فأصحاب هذا الاتجاه يرون أن العمل حق ضروري ولكن في المجالات التي تتناسب مع أنوثتها ولا تتصادم مع القيم الإسلامية (الجور، 1995، ص 100)
- ج- **الاتجاه الثالث:** وهو الاتجاه المتحرر المتفتح الذي يؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة في العمل، وهذا الاتجاه يساوي بالحقوق والواجبات بين المرأة والرجل في الحالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة. (علي، 1993، ص 113)

5- أثر عمل المرأة في العلاقات داخل الأسرة:

ليس من شك أن الأسرة وقيمها والعلاقات السائدة فيها قد تأثرت بعمل المرأة فلقد تأثر حجم الأسرة واختلفت أساليب التربية كما تأثرت العلاقة بين الزوجين (نعيسة، 1995، ص 60)

فمن ناحية حجم الأسرة أثبتت الدراسات أن عدد أطفال الأمهات العاملات أقل من عدد أطفال الأمهات غير العاملات (عبد الفتاح، 1984، ص 90)

ومن ناحية رعاية الأطفال بينت الدراسة المقارنة التي قامت بها الدكتورة بثينة قنديل بين أبناء الأمهات العاملات وغير العاملات:

- 1- أن تكيف أبناء العاملات يقل كلما زاد غياب الأم اليومي عن خمس ساعات.
 - 2- للمستوى الاقتصادي والاجتماعي أثره على تكيف الأبناء عندما تكون الأم عاملة وكلما ارتفع المستوى يكون التكيف أفضل.
 - 3- لا يتضح أثر تعليم الأم على الأبناء إلا عندما تتباين المستويات التعليمية للأمهات تباينا شديدا.
 - 4- لا يوجد فرق بين الأطفال الذين كانوا يتركون في رعاية الأقارب وأولئك الذين كانوا يتركون في رعاية الخدم.
 - 5- أبناء العاملات أكثر طموحا من غيرهم (عبد الفتاح، 1984، ص 92)
- وفي دراسة أجرتها ملكة محمد مشينيش عام 1990 بعنوان (الآثار النفسية والاجتماعية لخروج الأم إلى العمل على أطفالها في مدينة عمان) تبين أن هناك بعض المشكلات التي انفرد بها أطفال الأمهات العاملات وهي:
- سرعة الغضب
 - ملازمة الأم أثناء وجودها بالمنزل.

-الإلحاح في طلب النقود.

-الشكوى من المشاركة في الأعمال المنزلية.

- عدم إنفاق النقود بحكمة.

- عدم قضاء وقت كاف في الدراسة.

- عدم المحافظة على الكتب والأدوات المدرسية (علي، 1993، ص45)

وقد بينت دراسة لويل أن البيوت التي تعمل فيها الأم تميل إلى تفضيل طرق نظامية حاسمة وتشجع أطفالها على الاستقلال. (نعيسة،

1995، ص61)

بينما توصلت دراسة فريال بهجت التي تمت عام 1981 إلى أن المرأة العاملة ليس لديها الوقت الكافي لرعاية أطفالها بالمعدل نفسه الذي

يتوفر للمرأة غير العاملة ولهذا فإن دور المرأة في مجال التنشئة الاجتماعية للأبناء والرعاية التربوية أخذ في التضائل.

وهذا ما تؤيده دراسة سعيد سعيد التي أفادت بأن عمل المرأة أدى إلى تدني قدرتها على القيام بالإشراف على الجانب التربوي لأبنائها

فهي غير قادرة على متابعة دراسة الطفل والإشراف على تحفيظه لواجباته المدرسية.

وتلخص الدكتورة سهام بدر المشكلات التربوية والنفسية المتعلقة بالأم العاملة وتربية أطفالها بـ:

1- حرمان الأطفال من رعاية الأم في فترة قيامها بالعمل الموكل إليها.

2- قصر الفترة التي تسمح بها ظروف الأم العاملة ببقائها مع أطفالها.

3- الإرهاق الجسدي والنفسي للأم قد يجعل من الصعب عليها إشباع الكثير من حاجات أطفالها الأساسية (محرز، 1999، ص55-56)

وقد تعددت البحوث حول نتيجة عمل المرأة على العلاقة الزوجية وكانت نتائجها مختلفة فبعضها أكد على وجود آثار إيجابية والبعض

الأخر ينفي وجود هذه الآثار الإيجابية. كما تبين أيضا وجود عوامل تتدخل في مدى التوافق الزوجي منها درجة ثقافة المرأة العاملة (عبد الفتاح،

1984، ص95)

وبذلك نرى أن عمل المرأة أحدث تعديلاً وتغييراً في القيم التي يعتنقها أفراد الأسرة فاصبح الزوج يساهم في العمل المنزلي وهذا خروج

عن مفهوم دوره التقليدي كما أن الأطفال يتحملون المسؤولية ويساعدون في الأعمال المنزلية وكل هذا حدث نتيجة لتعدد أدوار المرأة واستحداث

جديد تقوم به ألا وهو العمل خارج المنزل (عبد الفتاح، 1984، ص97)

6- المشكلات التي تعاني منها الأم العاملة.

وهي عبارة عن الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة أثناء ممارستها للعمل.

ففي دراسة قام بها اتحاد عمال دمشق في شباط عام 1985 عن الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمرأة العاملة من حيث أهم المشكلات

اللاتي يعانين منها تبين أن غلاء المعيشة وتدني مستوى الأجور احتل المرتبة الأولى في قائمة المشكلات تليه أزمة السكن والمواصلات، إضافة إلى

عدم كفاية السلع في المؤسسات الاستهلاكية وعدم وجود دورحضانة ورياض أطفال كافية وسوء معاملة الرؤساء وعدم الاهتمام الكافي بحقوق المرأة

وطول مدة الدوام والعمل المرهق ونقص الخدمات الطبية والعادات والتقاليد كالطلاق وغيره (عرقسوسي، 1985، ص49)

وقد حددت دراسة ابتسام مرعي عام 1986 بعنوان (مشكلات المرأة العاملة في سورية) عددا من المشكلات منها:

أ- أن المرأة العاملة تعاني من الإرهاق الجسدي والنفسي الناجم عن الجمع بين العمل المنزلي والعمل خارج المنزل.

ب- أن المرأة العاملة المتزوجة التي لديها أطفال تعاني من مشكلة ترك الأطفال أثناء غيابها عن المنزل وهي من أهم وأول المشكلات

ج- تعاني المرأة العاملة من مشكلات مادية واقتصادية سببها عدم كفاية الدخل أمام كثرة متطلبات الحياة اليومية الحديثة.

د- ندرة وجود الخدمات التي توفرها الدولة من أجل مساعدتها في قيامها بواجباتها.

هـ- تعاني المرأة العاملة المتزوجة من مشكلات صحية.

- و- معاناة المرأة العاملة المتزوجة من مشكلة السكن و من مشكلة المواصلات اليومية.
- ز- تعاني المرأة العاملة من مشكلة عدم وجود وقت الفراغ الكافي.
- ح- تعاني المرأة العاملة من مشكلات تتعلق بنظرة المجتمع المتخلفة إلى دورها كعاملة وذلك بسبب المفاهيم السائدة والعادات والتقاليد التي تلزمها بتحمل أعباء العمل المنزلي.
- ط- المرأة في مجتمعنا تملك قدرا كبيرا من التفاؤل والثقة بالنفس وبقدراتها وبالمجتمع والعالم من حولها لدرجة تدفعها لمواصلة العمل والإنتاج مهما كانت العقبات التي تتعرض لها كثيرة ومؤلمة. (نعيسة، 1995، ص 12-13)
- وأشارت بعض الأبحاث إلى أن المشكلات التي تعاني منها الأم العاملة نتيجة جمعها بين أعباء الأسرة و مسؤوليات العمل تؤثر في إنتاجها عملها، ففي كثير من الأحيان تؤدي الضغوط النفسية الناجمة عن الأعباء الأسرية لدى الأم العاملة إلى تأخرها عن العمل أو غيابها عنه، كما تؤدي هذه الضغوط إلى أخطاء إنتاجية ترتكبها الأم في عملها.
- وكثيرا ما تعاني الأم العاملة نتيجة لذلك من مشكلات تتصل بعملها لا سيما حين لا يقدر رؤساؤها وزملاؤها وضعها كام ما ينعكس بدوره سلبا في إنتاجها. (منا، 1984، ص 248-249)

7- العوامل التي تعيق عمل المرأة:

- أ- على الصعيد الاجتماعي: المشكلات الاجتماعية هي تلك العوائق والصعوبات التي تعترض المرأة العاملة كونها أما وزوجة بالتوفيق بين الأسرة والعمل مما يجعل منها إنسانة تعاني من تغيرات على الصعيد الاجتماعي أكثر مما يعاني منه الرجل. (نعيسة، 1995، ص 56)
- ب- على الصعيد النفسي: تتعرض المرأة العاملة للتأزم النفسي وسوء التوافق نتيجة لعوامل مختلفة:
- 1- أن تزاول أعمالا لا تتفق مع تكوينها البيولوجي والنفسي أي ما تنسجم به من قدرات خاصة وميول خاصة وسهات شخصية معينة.
 - 2- أنه يترتب على عملها خارج المنزل حرمانها من أداء رسالتها الطبيعية ووظيفتها الأساسية وهي الأمومة فالمرأة لا يكتمل نموها النفسي والجسمي إلا بالأمومة وإن نفورها أو تعمدتها عدم إنجاب الأطفال علامة على سوء توافقها وعدم نضجها الانفعالي.
 - 3- إن دب في نفسها صراع عنيف بين مغريات الحياة العامة خارج المنزل وبين حنينها الأصيل إلى الاستقرار وبناء بيت تكون فيه الزوجة والأم. (نعيسة، 1995، ص 57)

8- استراتيجيات المرأة لتغيير الأدوار:

- إن معظم النساء المؤمنات بالمساواة ولديهن شعور قوي بخصوص المشاركة يفعلن أحد شيئين: إما يتزوجن برجال مؤمنين بالمشاركة مثلهن أو يحاولن تغيير مفهوم الزوج عن دوره داخل البيت (بيردمان، 2003، ص 1)
- فقد حاولت بعض النساء تغيير الأدوار الزوجية بطريقة غير مباشرة وهذه الاستراتيجية مثالية للأمهات العاملات التقاليديات اللاتي يحتجن إلى المعاونة بشدة داخل المنزل، ولكن لا يستطعن المطالبة بالتغيير مباشرة في المسؤوليات من منطلق رغبتهم في الاضطلاع بهذا الدور وما يمنحه لهن من قوة وسلطة (الجوهري، 1994، ص 275-277)، فهن يخلقن صورة لأنفسهن كأمهات منظمات قادرات على كل شيء؛ ونتيجة لذلك تفقد تلك المرأة كُنه مشاعرها في خضم مشاغلها التي لا تنتهي (جوهري، 1994، ص 278).
- ومن الاستراتيجيات الأخرى التي تلجأ إليها الأم العاملة هي تخفيض ساعات جدها أو الاقتصاد في أفكار أساسية تتعلق بما تحتاج أن تفعله لصالح البيت والطفل والزوج والنفس.
- وبالواقع تعتمد معظم النساء إلى استخدام عدة سياسات في وقت واحد تتمثل في التخفيض من ساعات العمل وأعمال البيت والعناية بالأطفال والزوج أو الاحتياجات الشخصية والسعي إلى طلب المساعدة الخارجية وممارسة الأمومة الخارقة (الجوهري، 1994، ص 281)

9- رعاية المرأة العاملة:

بالرغم من أن رعاية المرأة العاملة تدخل ضمن نطاق الرعاية الاجتماعية العمالية التي تتحدد بمجموعة الوسائل المتخذة لرفع مستوى العمال على جميع الاصعدة المادية والصحية والثقافية والاجتماعية بقصد خلق التوافق الضروري ما بين العامل نفسه وبينه وبين المؤسسة الصناعية وبينه وبين مجتمعه، فإن المرأة العاملة يجب أن تتمتع فوق كل ذلك برعاية تتمثل في توكيد الضمانات الممنوحة لها في التشريعات الاجتماعية، كعدم جواز تشغيلها بين الساعة الثامنة مساءً و السابعة صباحاً، وحققها في إجازة الوضع، ووجوب توفير المقاعد للعاملات في أماكن العمل، وإنشاء مؤسسات خدمة اجتماعية لرعاية أطفال العاملات كدور الحضانه لأن كثيراً من النساء العاملات هن أطفال ولا يجدن الوسيلة المناسبة لرعايتهم أثناء العمل؛ لذلك فإن دور الحضانه تخفف عن المرأة العاملة بعض المسؤولية كما تقي الأطفال الإهمال والتشرد والجنوح والحوادث التي قد يتعرضون لها في فترة غياب الأم.

أما في حالات الحمل والوضع والإرضاع فيجب توفير الرعاية اللازمة لهذه الحالات كتخفيف العمل وتقصير مدته ومنح الإجازة والإعانة الطارئة (نعامة، 1984، ص 207)

الجانب الميداني:

- حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية في مدينة باتنة.

ب- الحدود الزمانية: تم إجراء البحث في العام الدراسي 2006-2007

- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم الاعتماد على هذا المنهج كونه يناسب طبيعة البحث، حيث يصف البحث في جانبه النظري الدوافع والصعوبات التي تواجه الأم العاملة وبحل الجانب العملي هذه الصعوبات ويحاول تحديدها.

- أداة البحث:

يعتمد البحث في حصوله على المعلومات على توزيع استبانة موجهة لكل من الأم العاملة والأم الموظفة، وتألفت الاستبانة من 32 سؤال و3 اختيارات للإجابة (نعم_أحياناً_ لا)

وتم تقسيم الأسئلة إلى عدة أقسام:

- شمل القسم الأول 10 أسئلة للتعرف على الصعوبات الخاصة برعاية الأطفال.
- والقسم الثاني مؤلف من 5 أسئلة للتعرف على الصعوبات الخاصة برعاية الزوج.
- أما القسم الثالث فيتألف من 7 أسئلة للتعرف على الصعوبات المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية.
- والقسم الرابع مؤلف من 6 أسئلة للتعرف على الصعوبات المتعلقة بالواجبات الاجتماعية.
- أما القسم الأخير فيحوي 4 أسئلة للتعرف على الأمور الإدارية.

- مجتمع الدراسة:

يتكون المجتمع الأصلي من 77 موظفة.

- عينة البحث:

عينة البحث شملت على 43 أم عاملة، فشملت عينة البحث كل الأمهات الموجودات في كل من الثانوية والمتوسط والابتدائي وبلغ عددهن 18 أم معاملة، كما شملت العينة كل الأمهات الموجودات في عدة مصالحات مختلفة وبلغ عددهن 25 أم موظفة.

- تحليل النتائج:

- الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة برعاية الأطفال، وبين الجدول درجات كل من الأمهات الموظفات والمعلمات.
- وقد استخرجت دلالة الفروق بين درجات الأمهات الموظفات والمعلمات باستخدام قانون اختبار (ت) الخاص بحالة اختلاف العدد بين فئتي المقارنة وذلك كما يلي:

عدد الأمهات الموظفات (ن1)=25

عدد الأمهات المعلمات (ن2)=18

متوسط درجات الأمهات الموظفات (م1)=20

متوسط درجات الأمهات المعلمات (م2)=17.16

$$4.05 = \sqrt{\frac{\text{مجم (س-م)}^2}{ن1}} = 1 \text{ ع} = \text{كما تم حساب الانحراف المعياري ع1}$$

$$4.59 = \sqrt{\frac{\text{مجم (ص-م)}^2}{ن2}} = 2 \text{ ع}$$

$$1.37 = \sqrt{\left[\frac{1}{ن2} + \frac{1}{ن1} \right] \times \frac{ن1 \text{ ع}^2 + ن2 \text{ ع}^2}{ن2 - 2 + ن1}} = \text{ت}$$

وقد تم حساب ت الجدولية عند مستوى (0.05) ودرجة حرية = 41

وتبين أن قيمتها = 2.02

أي أن ت (المحسوبة) > ت (الجدولية) وينتج عن ذلك أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الأمهات الموظفات ومتوسط درجات الأمهات المعلمات من حيث الصعوبات المتعلقة برعاية الأطفال؛ وبالتالي نرفض الفرضية الأولى.

- الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة برعاية الزوج.

العدد	ن1 = 25	ن2 = 18
م	م1 = 9.25	م2 = 8.55
ع	ع1 = 1.25	ع2 = 7.24

ولدى حساب (ت) تبين أنها تساوي (1.25) وبالمقارنة مع (ت) الجدولية (2.02)

ينتج أن ت (المحسوبة) > ت (الجدولية) أي لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الأمهات الموظفات ومتوسط درجات الأمهات المعلمات من حيث الصعوبات المتعلقة برعاية الزوج، أي أن الفرضية الثانية مرفوضة.

- **الفرضية الثالثة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية.

العدد	ن=1 25	ن=2 18
م	م=1 13.96	م=2 13.83
ع	ع=1 ² 6.61	ع=2 ² 11.92

وبحساب (ت) تبين أنها تساوي (0.14) وبمقارنتها مع (ت) الجدولية (2.02)

يتبين أن ت (المحسوبة) > ت (الجدولية) أي أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الأمهات الموظفات ومتوسط درجات الأمهات المعلمات من حيث الصعوبات المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية، وبالتالي فإن الفرضية الثالثة مرفوضة.

- **الفرضية الرابعة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة بالواجبات الاجتماعية.

العدد	ن=1 25	ن=2 18
م	م=1 13.32	م=2 12
ع	ع=1 ² 7.26	ع=2 ² 5.33

وبحساب (ت) تبين أنها تساوي (1.69) وبمقارنتها مع (ت) الجدولية (2.02)، يتبين أن ت (المحسوبة) > ت (الجدولية) أي أنه لا يوجد فرق

ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الأمهات الموظفات و متوسط درجات الأمهات المعلمات من حيث الصعوبات المتعلقة بالواجبات الاجتماعية، وبالتالي فإن الفرضية الرابعة مرفوضة.

- **الفرضية الخامسة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات الأمهات المعلمات والموظفات من حيث الصعوبات المتعلقة بالأمور الإدارية.

العدد	ن=1 25	ن=2 18
م	م=1 9.96	م=2 9.33
ع	ع=1 ² 3.15	ع=2 ² 2.77

ولدى حساب (ت) تبين أنها تساوي (1.18) وبالمقارنة مع (ت) الجدولية (2.02)

ينتج أن ت (المحسوبة) > ت (الجدولية) أي لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط درجات الأمهات الموظفات ومتوسط درجات الأمهات المعلمات من حيث الصعوبات المتعلقة بالأمور الإدارية، أي أن الفرضية الخامسة مرفوضة.

1- ترتيب الصعوبات المتعلقة برعاية الأطفال :

أولا - صعوبات تتعلق برعاية الأطفال	نعم	النسبة المئوية	أحيانا	النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية
1- لا يساعدني زوجي في توجيه الأولاد وتدريبهم.	18	41.86	10	23.26	15	34.88
2- لا أجد المكان المناسب لرعاية طفلي أثناء عملي	18	41.86	12	27.90	13	30.23
3- العمل يحول دون إنجاب العدد المرغوب من الأطفال.	17	39.53	10	23.26	16	37.21
4- ظروف عملي لا تمكنني من رعاية طفلي كما يلزم عندما يمرض.	14	32.56	17	39.53	12	27.91
5- أشعر بالتقصير في وقاية طفلي من الأمراض بسبب ظروف كأم عاملة	11	25.58	15	34.88	17	39.53
6- لا أجد وقتا لمعرفة المشكلات والمهوم الحقيقية لدى أطفالي.	9	20.93	16	37.21	18	41.86
7- كثرة أعمالي لا تتيح لي تعزف سير أمور أطفالي الدراسية.	8	18.61	22	51.16	13	30.23
8- لا أستطيع تقديم وجبات طعام متنوعة و كافية لأطفالي.	8	18.61	18	41.86	17	39.53
9- لا أجد وقتا للإشراف على دراسة أطفالي.	7	16.28	18	41.86	18	41.86
10- أطفالي لا يحصلون على الحنان والاهتمام اللازم.	7	16.28	17	39.538	19	44.19

2-ترتيب الصعوبات المتعلقة برعاية الزوج(جدول2)

ثانيا - صعوبات تتعلق برعاية الزوج	نعم	النسبة المئوية	أحيانا	النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية
1- أشعر بالذنب لقلة اهتمامي براحة زوجي في المنزل.	14	32.56	17	39.53	12	27.91
2- أشعر بالتوتر حين يناقشني زوجي حول تقصيري في واجباته إذ إنه لا يفهم أوضاعي بين البيت والعمل.	13	30.23	14	32.56	16	37.21
3- زوجي يتضايق من قلة اهتمامي به داخل المنزل حين أكون مرهقة نفسيا وجسميا.	11	25.58	20	46.51	12	27.91
4- أرى أن العمل يؤثر على جو التفاهم والانسجام بيني وبين زوجي	8	18.61	15	34.88	20	46.51
5- إن عملي يسبب لي خلافات مع زوجي.	5	11.63	9	20.93	29	67.44

3- ترتيب الصعوبات المتعلقة بالمسؤوليات المنزلية (جدول 3)

النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية	أحيانا	النسبة المئوية	نعم	ثالثا - صعوبات تتعلق بالمسؤوليات المنزلية
11.63	5	27.91	12	60.47	26	1- أعد الطعام ليلا لتناوله في اليوم التالي.
32.56	14	27.91	12	39.53	17	2- لا يساعدني زوجي في الأعباء المنزلية.
37.21	16	25.58	11	37.21	16	3- تقتصر مساعدة زوجي على شراء الحاجات من السوق.
25.58	11	39.54	17	34.88	15	4- أجد صعوبة في إعداد المؤونة.
46.51	20	25.58	11	27.91	12	5- أعاني من غسيل الملابس وكتيها بسبب تراكمها
20.93	9	55.81	24	23.26	10	6- لا أجد الوقت الكافي لترتيب أثاث المنزل وتنظيفه على النحو الذي أرغبه.
60.46	26	32.56	14	6.98	3	7- أعتد على الطعام الجاهز.

4- ترتيب الصعوبات المتعلقة بالواجبات الاجتماعية (جدول 4)

النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية	أحيانا	النسبة المئوية	نعم	رابعا - صعوبات تتعلق بالواجبات الاجتماعية
6.97	3	27.91	12	65.12	28	1- لا أقوم بالزيارات إلا نادرا بسبب وظيفي كأم عاملة.
11.62	5	44.19	19	44.19	19	2- الأقارب والمعارف يستأثرون من عدم زيارتي لهم.
18.60	8	48.84	21	32.56	14	3- تسبب لي الالتزامات الاجتماعية إرهاقا جسديا.
23.26	10	44.18	19	32.56	14	4- لا أشعر بالرضى عن علاقتي مع المحيط الاجتماعي والمهني
37.21	16	39.53	17	23.26	10	5- أشعر بالتشتت بين رعايتي أسرتي ورعايتي أهل زوجي
39.53	17	44.19	19	16.28	7	6- أشعر بالضيق عندما يأتي ضيوف لزيارتنا لأنهم يعطلون أعمالي.

5- ترتيب الصعوبات المتعلقة بالأمر الإدارية (جدول 5)

النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية	أحيانا	النسبة المئوية	نعم	خامسا - صعوبات تتعلق بالأمر الإدارية
2.33	1	4.65	2	93.02	40	1- إن فترة الأمومة ينبغي أن تكون واحدة لكل الأطفال.
4.65	2	27.91	12	44.19	19	2- طول فترة الدوام تزيد من صعوبة توفيق بين المنزل والعمل
27.91	12	34.88	15	37.21	16	3- هناك صعوبة في الحصول على استبداء عند حاجتي إليه للتفرغ لتربية الأطفال.
27.91	12	37.21	16	34.88	15	4- عدم إعطائي إجازة عندما يكون طفلي مريض.

تفسير النتائج:

- 1- إن الفرضيات الخمس الأولى مرفوضة ما يدل على أنه لا توجد فروق بين الأمهات الموظفات والأمهات المعلمات بالنسبة للصعوبات التي يواجهونها سواء في رعاية الأطفال والزوج أو في المسؤوليات المنزلية والواجبات الاجتماعية والأمور الإدارية.
- 2- لم يتبين وجود ترابط بين الصعوبات التي تعاني منها الأم العاملة وبين عدد أفراد الأسرة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن عدد أفراد أسر العينة المأخوذة تراوحت بين 3 إلى 5 أفراد، ما لا يشكل فروقاً كبيرة بالنسبة للصعوبات.
- 3- تبين من الجدول (1) أن أكبر صعوبة تواجه الأمهات في رعايتهن لأطفالهن هي عدم مساعدة أزواجهن لهن في هذه المهمة حيث إن (41.86%) من الأمهات يعانين من عدم مساعدة الأزواج في تدريس الأطفال وتوجيههم كما أن عدم وجود مكان مناسب لرعاية الأطفال أثناء العمل يعد من الصعوبات المهمة التي تواجه الأم العاملة حيث بلغت نسبة الإجابات عن هذا البند (41.86%)، وبلغت نسبة الأمهات اللواتي وجدن أن للعمل تأثير على إنجاب العدد المرغوب من الأطفال (39.53%)، كما يبين الجدول أن (32.56%) من الأمهات يعانين من ظروف العمل التي تحول دون رعاية أطفالهن بالشكل المناسب عند المرض، وتشعر (25.58%) من الأمهات بالتقصير في وقاية أطفالهن من الأمراض، وبالنسبة للتعرف إلى مشكلات الأطفال والإشراف على دراستهم فقد أجابت (20.93%) و (18.61%) من الأمهات بأنهن يعانين من ضيق الوقت مما يحول دون الاطلاع بشكل كافٍ على ما يعانيه أطفالهن من مشكلات كما أنهن لا يجدن الوقت الكافي للإشراف على دراسة الأبناء، وتعاني (18.61%) من الأمهات من صعوبة تقديم الوجبات الغنية والمتنوعة للأطفال كونها تأخذ وقتاً طويلاً للتحضير، بينما نالت مشكلة الإشراف على دراسة الأبناء وإعطاء الأبناء الحنان والاهتمام اللازم نفس النسبة وهي (16.28%).
- 4- من الجدول (2) يتبين أن (32.56%) من الأمهات العاملات يشعرن بالذنب لقلة اهتمامهن براحة الزوج في المنزل كما تعاني (30.32%) منهن من التوتر عندما يناقشن الزوج في التقصيرات المتعلقة بالواجبات تجاهه، وترى حوالي (25.58%) من الأمهات أن الإرهاق الجسدي والنفسي الذي تعاني منه الأم العاملة يكون مصدر ضيق للزوج، ووافقت (18.61%) من الأمهات على أن العمل يؤثر على جو التفاهم والانسجام بين الزوجين، في حين عانت نسبة قليلة من الأمهات من وجود مشكلات وخلافات مع الزوج نتيجة لعملها حيث بلغت النسبة (11.63%).
- 5- من الجدول (3) يتضح أن أكبر صعوبة تواجه الأم العاملة هي إعدادها للطعام في يوم سابق إذ إن ظروف العمل لا تتيح لها إعداد الطعام في نفس اليوم ما يضطر الأسرة إلى تناول طعام محضر سلفاً مما يقلل من فوائده الغذائية وقد بلغت نسبة الأمهات اللواتي يعانين من هذه الصعوبة (60.47%)، وتلي هذه الصعوبة شكوى الأمهات من عدم مساعدة أزواجهن لهن في الأعباء المنزلية (39.53%) واقتصار المساعدة على شراء الحاجات من السوق (37.21%)، وأشارت بعض الأمهات العاملات (34.88%) بأنهن يعانين من صعوبة في تحضير المؤونة كما تعاني (27.91%) من الأمهات من غسيل الملابس وكتبتها، بينما (23.26%) من الأمهات لا يجدن الوقت الكافي لترتيب أثاث المنزل وتنظيفه على النحو الذي يرغب فيه، وتبين أن هناك نسبة ضئيلة لا تتجاوز (6.98%) يعتمدن على الطعام الجاهز.
- 6- يدل الجدول (4) على أن نسبة عالية من الأمهات (65.12%) يضطرهن العمل إلى التخفيف من الزيارات الاجتماعية وهذا يؤدي إلى استياء الأقارب والمعارف (44.19%) مما يسبب الإرهاق النفسي والجسدي للأم العاملة عندما تحاول أداء الالتزامات الاجتماعية (32.56%)، وقد بينت (32.565) من الأمهات أنهن غير راضيات على علاقتهن بالحيث الاجتماعي والمهني، وتشعر (23.26%) من الأمهات بالثقت وعدم قدرتها على التوفيق بين حقوق أسرته وحقوق أهل زوجها، وصرحت نسبة قليلة من النساء (16.28%) أنهن يشعرن بالضيق عندما يزورهم أحد كون ذلك يؤثر في سير البرنامج الذي رسموه ليوهم.
- 7- الجدول (5) يبين أن غالبية الأمهات (93.02%) يطالبن بفترة أمومة واحدة للأطفال وذلك أن كل طفل بحاجة لنفس الوقت من الرعاية والاهتمام كما أن الطفل الثاني والثالث يضاعف من المهام المترتبة عليهن ورأت الأمهات بنسبة (44.19%) أن طول مدة العمل تزيد من الصعوبات التي يعانين منها في التوفيق بين المنزل والعمل، وذكرت (37.21%) من الأمهات أن هناك صعوبات في الحصول على استידاع وكذلك شكت (34.88%) من الأمهات أنهن لا يستطعن الحصول على إجازة عند مرض أطفالهن مما يسبب لهن الضيق والقلق.

الاقتراحات والتوصيات:

- 1- ينبغي أن تكون فترة الأمومة واحدة لجميع الأطفال وعدم التمييز بين الطفل الأول والطفل الثاني أو الثالث فلكل طفل نفس الحاجات ونفس المتطلبات.
- 2- ما دامت الدولة تؤمن دور الحضانة ورياض الأطفال للشركات فن الأفضل أن يتم تطوير وتحسين هذه الدور بحيث يكون لها مبنى خاص ومربيات ومشرفات مختصات لتمكن الأم من وضع طفلها فيها وهي مطمئنة البال ما يحسن من سوية عملها ويعود بالفائدة على الدولة كما أن هذا التطوير يريح الأم من نفقات الرياض الخاصة.
- 3- القيام بالوسائل اللازمة لتوعية الآباء بضرورة مشاركة الأم العاملة بتربية الأطفال والإشراف على دراستهم والتعرف على مشكلاتهم والتعاون على حلها.
- 4- محاولة تغيير الاتجاه العام الرافض لمساعدة الزوج لزوجته العاملة في الأعباء المنزلية وذلك من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
- 5- تسهيل معاملات أخذ الاستيداع ومراعاة ظروف الأم بحيث لا تشعر بالتهديد بفقدان عملها أو مركزها في حال حصولها على الاستيداع.
- 6- تيسير الأجازات ومراعاة ظروف الأبناء الصحية.

المراجع:

المراجع العربية:

- 1- أحمد سهير كامل (1998): دراسات في سيكولوجية شباب، مركز الأسكندرية للكتاب، ط1، مصر.
- 2- الجوهري، عزة عبد الفتاح (1994): الوردية الثانية في حياة المرأة العاملة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط1، مصر.
- 3- الجوير إبراهيم بن مبارك (1995): عمل المرأة في المنزل وخارجه، مكتبة العبيكان، ط، الرياض.
- 4- سباهي أحمد (1997): المشكلات النفسية المتصلة بمحضنة الطفل وبالأعباء الأسرية لدى الأم العاملة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، دمشق.
- 5- عرقسوسي موفق (1985) المرأة العاملة في دمشق والعوامل المؤثرة في دخولها مجال العمل، دبلوم في التخطيط، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق.
- 6- عبد الفتاح كاميليا (1984)، سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة، ط1، بيروت.
- 7- علي، بشرى (1993): اتجاهات الشباب الجامعي نحو عمل المرأة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية دمشق.
- 8- محرز نجاح رمضان (1999): العوامل المؤثرة في إدخال الآباء أطفالهم في رياض الأطفال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق.
- 9- ملقي هيام (1987): المرأة العربية بين التعليم والعمل ومشكلة اغتراب نشاطها ووظيفتها داخل الأسرة والمجتمع، دار الكتاب العربي، ط1.
- 10- مهنا فؤاد أميمة (1984): المرأة والوظيفة العامة، دار النهضة العربية، طبعة أولى، القاهرة.
- 11- نعامه سليم (1984): سيكولوجية المرأة العاملة، مطبعة الخلود، طبعة أولى، دمشق.
- 12- نعيصة رغداء (1995): دوافع العمل عند المرأة العاملة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، دمشق.
- 13- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد العام النسائي (1978): مشكلات خروج الزوجة، الكتاب الأول، دائرة البحث الاجتماعي، دمشق.

المراجع الأجنبية:

1. Birdman, joun(2003), AN Essy on the woman problem, www.thebirdman.org/index/temp-birdmansweeklyletter.html
2. Report of an ILO/unitar seminar (1984), woman work and demographic issues,Tashkent, international labour office,Geneva,firstpublished

العنف الإلكتروني تجاه المرأة

قراءة في مظهرات العنف عبر مواقع التواصل الاجتماعي

د/ الزهرة بريك (جامعة الجزائر3)

ملخص:

أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي من أبرز سمات هذا العصر، حيث باتت تعتبر من بين أهم فضاءات التعبير والتفاعل بين أفراد المجتمع بمختلف انتماءاتهم وقناعاتهم، ما جعل من هذه الفضاءات مصدرا من مصادر إلحاق الأذى بالآخرين وأحد وسائل القيام بالعنف الإلكتروني خصوصا تجاه المرأة، من هنا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على هذا النوع الجديد من العنف الذي ظهر مع الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، ومحاولة إبراز أشكاله ومظهراته.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العنف، العنف الإلكتروني، مظهرات

Abstract:

Social networking sites have become one of the most prominent features of this era, where they are considered among the most important spaces of expression and interaction between members of society with their different affiliations and convictions, which made these spaces a source of harm to others, and one of the means to carry out violence electronically, especially towards women, from here This study aims to identify the new type of violence that has emerged with the Internet and social networking sites, and try to highlight its forms and manifestations.

key words: Women, violence, electronic violence, demonstrations

مقدمة:

تعتبر وسائل الإعلام من بين أهم المصادر الأساسية للمعلومات للأفراد في المجتمع المعاصر الذي نعيشه اليوم، حيث ومع التغيرات التي حصلت في العلاقات الإنسانية بفعل تأثير وسائل الإعلام المختلفة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال (العزلة والانفراد) بات الفرد أكثر التصاقا بهذه الوسائل وبالعالم الافتراضي التي أصبحت توفره له هذه الوسائل الإعلامية خصوصا الجديدة التي برزت مع الأنترنت وما لحقها من تطورات. وهكذا حلت هذه الأخيرة محل مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية (الأسرة، المدرسة والمسجد...) فيما يتعلق بالإعلام والتربية والتوجيه وتكوين الآراء...، حيث أصبح أفراد المجتمع يلجأون إليها لإشباع حاجاتهم من المعلومات حول شتى المواضيع.

وإلى جانب ذلك بات استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر العنف، حيث بعدما كان العنف في السابق مرتبط بالعلاقات الشخصية التقليدية التي تربط الأفراد، أصبح العنف الإلكتروني كامتداد للعنف الممارس على أرض الواقع، ساهمت في ظهوره وحدته العلاقات الافتراضية وخاصة المجهولية التي توفرها هذه الوسائل الجديدة، وهكذا تزايدت مظهرات هذا العنف، خصوصا ذلك المستهدف للمرأة، حيث أصبح من بين الأمور التي تفرق المجتمعات، نظرا لخصوصية هذه المواقع التي تجعل من المسئول عن العنف والممارس له مجهولا ما يجعل من الصعب كشفه أو حتى تطبيق العقوبات عليه أو حتى توعيته بمخاطرة سلوكياته، فحسب منظمة العفو الدولية فقد اشتكت النساء في 2018 على نحو متزايد من تهديد حقن في حرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي المتمثل في انتشار العنف والإساءة للمرأة على الأنترنت.

من هنا ستحاول هذه الورقة البحثية من خلال المنهج الوصفي تناول موضوع العنف الإلكتروني ضد المرأة، ولأجل تحقيق ذلك سيتم

تناول المحاور التالية:

- أشكال العنف تجاه المرأة: من العنف الكلاسيكي إلى العنف الإلكتروني.

- أهمية وسائل الإعلام في الحد من العنف ضد المرأة.
- العنف الإلكتروني (عبر وسائل الإعلام الجديدة) وتظاهراته.
- أسباب العنف الإلكتروني وأضراره.

أولاً: أشكال العنف ضد المرأة: من العنف الكلاسيكي إلى العنف الإلكتروني.

عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف بأنه: "اعتداء جسدي أو معنوي مقصود من جهة تتمتع بسلطة معنوية أو مادية على جهة أخرى"⁽¹⁾ جاء في لسان العرب حول العنف: العنف: عنف. العنف. هو الاسم من العنف، وهو الشدة والقوة، وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، أعنف الشيء أي أخذه بشدة، وجاء في قاموس تاريخ اللغة الفرنسية أن العنف "كلمة مشتقة من اللفظة اللاتينية violentus التي تتضمن بدورها دلالاتي القوة والفعل، ويحدد قاموس "ويبستر" سبعة معان لمفهوم العنف violence أهمها أن العنف هو "القوة الجسدية أو النفسية التي تستخدم للإيذاء أو للإضرار"⁽²⁾.

اقترح عدد من الباحثين العديد من التعاريف على النحو التالي:

"كل حدث يتم فيه استعمال للعنف الجسدي بشكل واضح وقاطع، مثل إلحاق ضرر، قتل أو تهديد به بكل سياق ممكن"⁽³⁾. عرفته الباحثة "دفا لميش" بأنه: "إلحاق ضرر بشكل مقصود أو غير مقصود لإنسان، حيوان أو ممتلكات"⁽⁴⁾.

ويشمل السلوك العدواني (العنيف) نمطين من الاستجابات (حمود، 2010، ص 16):

- استجابات عدوانية تتسم بدرجة من العنف تتفاوت بين سب من تعاديه وإزهاق روحه.
- استجابات عدوانية غير عنيفة مثل تجاهل من تعاديه -بخسه- ترويح شائعات ضده.

وقد اختلف الباحثون في الدوافع المؤدية إلى القيام بالسلوك العدواني والعنيف، "فهناك من ربطه بالمحددات الحيوية (عوامل وراثية، نمط بنية الجسم، تعاطي المخدرات...)، وهناك من جعل له علاقة بالمحددات البيئية (الظروف الفيزيائية: درجة الحرارة في العمل، الزحام، البيئة الاجتماعية: المكانة الاقتصادية، البيئة المنزلية السلبية كخلاف الوالدين...)، في حين ربط آخرون السلوك العنيف بالمحددات النفسية (بعضها عمليات ككتساب الخبرة أو التعلم، وبعضها خصال مزاجية كالإحباط وتعرض الفرد لأحداث غير سارة...).

وعرف إعلان الأمم المتحدة لعام 1993، العنف ضد المرأة بأنه أي فعل أو عنف مؤسس على نوع الجنس يؤدي إلى أو من المرجح أن يؤدي إلى ضرر أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد بارتكاب مثل هذا العمل أو الإكراه أو الحرمان القسري من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة⁽⁵⁾.

من هذا التعريف أن العنف ضد المرأة قد يكون جسدياً أو جنسياً أو نفسياً أو معنوياً:

وهذه الأنواع الثلاثة من العنف الموجهة ضد المرأة قد تمارس من عديد الأشخاص قد يكونون أقارب المرأة (عنف أسري، زوجي)، وقد يكونون أجنبان عنها (في إطار العمل أو خارجه)؛ لذلك هناك من يرى أن العنف إما أن يكون عنفاً أسرياً أو عنفاً مارساً من طرف أجنبان عن المرأة.

(1) سؤدد فؤاد الآلوسي: العنف ووسائل الإعلام، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 20.

(2) علي أسعد وطفة: من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي، قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، في بحوث ودراسات، كلية التربية، جامعة الكويت، العدد 104، شتاء 2009، ص 59.

(3) الإعلام والمجتمع، ص 13.

(4) الإعلام والمجتمع، ص 14.

(5) محمود مجازي محمود: العنف الجنسي ضد المرأة في أوقات النزعات المسلحة، دار النهضة العربية، مصر، ص 13.

العنف الأسري: وهو العنف الذي يمارسه أحد أقارب المرأة سواء كان الأب أو أحد الإخوة... ملحقا بالمرأة الضرر المادي أو المعنوي.

فقد جاء تعريف العنف الأسري في بعض وثائق الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة حقوق الإنسان، الدورة 52) على أنه: جميع أشكال إساءة المعاملة البدنية أو النفسية أو الجنسية أو التهديد به، والقائمة على أساس الجنس التي ترتكب ضد أحد أفراد الأسرة من قبل فرد آخر في إطار العلاقات الشخصية أو الأسرية أو الذي يرتكبه الشخص بما له من سلطة أو ولاية أو مسؤولية في الأسرة أو بسبب ما يعتبر علاقة إعانة أو كفالة أو تبعية معيشية⁽¹⁾.

العنف الزوجي: عرفت المنظمة العالمية للصحة سنة 2002، العنف الزوجي على أنه "كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة، يسبب

ضررا أو ألاما جسمية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة، ويتعلق الأمر بالتصرفات التالية:

- أعمال الاعتداء الجسدي كاللكمات والصفعات والضرب بالأرجل...
- أعمال العنف النفسي كاللجوء إلى الإهانة والخط من قيمة الشريك وإشعاره بالخجل ودفعه إلى الانطواء وفقدان الثقة بالنفس...
- أعمال العنف الجنسي ويشمل كل أشكال الاتصال الجنسي المفروضة تحت الإكراه وضد رغبة الآخر وكذا مختلف الممارسات الجنسية التي تحدث الضرر.
- العنف الذي يشمل مختلف التصرفات السلطوية المستبدة والجائرة كعزل الزوجة عن محيطها العائلي وأصدقائها والحد من أية إمكانية لحصولها على مساعدة من مصدر خارجي⁽²⁾.

وأمام الثورة الرقمية، تطور مفهوم العنف الممارس ضد المرأة، وانتقلنا معه من التعريف الكلاسيكي كشكل من أشكال العلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، وهو ما يشكل ضربا صارخا للحقوق الإنسانية للمرأة سواء من حيث المس بكرامتها أو بحرمتها الجسدية وسلامتها البدنية، إلى تعريف كوني يمزج بين النفسي والسلوكي والثقافة السائدة داخل المجتمعات البشرية⁽³⁾.

إن العنف الجديد أو العنف الإلكتروني هو عنف معنوي خفي، "والعنف المعنوي الموجه ضد المرأة من شأنه الحد من قدرتها على التمتع بحقوقها وحرّياتها الشخصية في حياتها داخل الأسرة والمجتمع"⁽⁴⁾.

"فحسب إحصائيات تعود لوزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بالمغرب في ماي 2019، فإن 54.4% من المغريات صرحن بأنهن تعرضن لشكل من أشكال العنف في حياتهن"⁽⁵⁾.

ويكتسي موضوع العنف الممارس ضد النساء في الجزائر "الأولوية" ضمن استراتيجية مكافحة هذه الظاهرة، ويهدف تحقيق ذلك تم إطلاق "قاعدة المعطيات" "أمان" في فيفري 2018 لاستقبال حالات العنف التي تذهب ضحيتها النساء وذلك من خلال قاعدة إلكترونية تسمح بتسجيل وتحليل المعطيات التي تستقيها خلال الاستماع⁽⁶⁾.

(1) عثمان عثمان أبو زيد: وسائل الإعلام والعنف الأسري، جامعة نايف العربية، الرياض، 2010، ص 24.

(2) نعيمة رحاني: العنف الزوجي الممارس ضد المرأة، محكمة تلمسان أمموجا (1995-2008)، رسالة دكتوراه، تخصص أنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، 2011، ص 50، 51.

(3) هسبريس: مركز هسبريس يلامس ظاهرة العنف في وسائل التواصل الاجتماعي، 15 دجنبر 2017، <http://m.hespress.com/societe/374687.html>

(4) مريفان مصطفى رشيد: جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، ط1، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016، ص 123

(5) فرانس 24: فيديو لمغربية عنفها زوجها بوحشية يهز مواقع التواصل الاجتماعي، في 17/07/2019، <http://amp-france24-com.cdn.ampproject.org>

(6) و أ ج: الدالية ترفع من أجل الوقاية من العنف الممارس ضد النساء في الجزائر، الأحد 15 أفريل 2018، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، تم الاطلاع يوم

ثانياً: أهمية وسائل الإعلام (التقليدية والجديدة) في الحد من العنف ضد المرأة.

تساعد وسائل الإعلام على تغيير القيم والعادات والمفاهيم التقليدية، فتسهم بذلك في خلق أشكال جديدة من الوعي، كما يمكنها أن تعمل على تثبيت القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ في تزييف وعي الأفراد وذواتهم وأدوارهم الحقيقية⁽¹⁾.

وقد اهتم الكثير من الباحثين بتأثير وسائل الإعلام سواء الجديدة أو الكلاسيكية على الجمهور بعد أن لاحظ الباحثون مدى تأثير الجماهير (المشاهدين) بالمضامين الإعلامية⁽²⁾، فقد أثبتت الدراسات أن وسائل الإعلام تلعب دوراً خطيراً في تغيير الآراء والمعتقدات، وفي إعادة توجيه سلوك الأفراد خاصة في الشرائح الثقافية والطبقات الاقتصادية والاجتماعية المتوسطة، حيث يسهل التأثير والتغيير في معتقداتهم وأنماطهم القيمية والسلوكية السائدة⁽³⁾، فتسهم بذلك في خلق أشكال جديدة من الوعي، كما يمكنها أن تعمل على تثبيت القيم والرؤى التقليدية فتسهم عندئذ في تزييف وعي الأفراد وذواتهم وأدوارهم الحقيقية⁽⁴⁾.

ومنذ انطلاق دعاوى تحرير المرأة العربية في بداية القرن الماضي، بدأت قضايا المرأة تأخذ مكانة في وسائل الإعلام الغربية منها والعربية، فوسائل الإعلام اليوم ملزمة أن تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية في التصدي لإحداث التغيير المنشود، فهي من ناحية تملك تغيير اتجاهات الأفراد نحو مكانة المرأة في المجتمع، وبالتالي تغيير اتجاهات الأفراد نحو مكانة المرأة في المجتمع؛ وبالتالي تغيير ما يقدم عنها من صورة سلبية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تمثل قوة دافعة للمجتمع وأفراده نحو تبني اتجاهات إيجابية مستحدثة تناسب العصر، وتماشى مع احتياجات المجتمع نحو التغيير الملائم، ومع ما تسعى إليه الدولة من العمل على النهوض بالمرأة ومساعدتها على القيام بأدوارها المتعددة خير قيام⁽⁵⁾.

وفي هذا المجال تناولت الصحافة المكتوبة العنف ضد المرأة منذ زمن بعيد نظراً لأسبقيتها في الظهور، فكثيراً ما تناولت صفحاتها قضايا العنف ضد المرأة لكن في أغلب الأحيان بذكر الظاهرة وملاساتها ووصفها وصفاً دقيقاً دون اللجوء إلى أساليب المعالجة والحلول، كما أن تناولها للموضوع كان في أغلب الأحيان مناسباتياً، وهذا بالرغم من تأثير الإعلام على المرأة، حيث أثبتت دراسة أجراها مركز باحثات 2012، تضمنت سؤال حول (هل الإعلام يسهم في حل المشكلات العائلية والاجتماعية؟)، أن 26% من المبحوثين موافقون على مساهمة الإعلام في حل المشكلات العائلية والاجتماعية، وبقية المبحوثين إجابتهم بالنفي كون وسائل الإعلام لا تقدم معلومات متعلقة بذات القضايا التي تهتمهم، ما يعني أن معالجة وسائل الإعلام لهذه القضايا لهذه القضايا ليس قوياً⁽⁶⁾.

وحالياً ومع تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال أصبحت الصحافة الإلكترونية تلعب دوراً بالغ الأهمية في دورا بالغ الأهمية في تناول قضية العنف تجاه المرأة.

وإلى جانب المضامين المختلفة لوسائل الإعلام (من صحف، أفلام، ومسلسلات، وبرامج...)، والتي غالباً ما تستهدف التوعية والتحسيس بأضرار العنف الأسري تجاه المرأة، تعتبر الحملات الإعلامية أحسن وسيلة للتوعية، وهذا بعدما تأكدت فعاليتها منذ سنوات السبعينات في التوعية من الأمراض الاجتماعية، وتغيير السلوكيات الضارة.

(1) زينب منصور حبيب: الإعلام وقضايا المرأة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 103.

(2) سحبة جمعي.

(3) زينب منصور حبيب، مرجع سابق، ص 61

(4) المرجع نفسه، ص 103

(5) ناهد رمزي: المرأة والإعلام في عالم متغير، مصر، الدار المصرية اللبنانية، 182

(6) ص 376

وحاليا تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي أحد المنصات الهامة القادرة على التوعية بمخاطر مختلف أشكال العنف تجاه المرأة، نظرا لخصائصها، فقد أصبحت هذه المواقع باختلاف أنواعها من ضرورات الحياة الإنسانية، وحلقة وصل بين المؤسسات وجهابها، وهذا نظرا لخصائص هذه الفضاءات الجديدة المتميزة بالحرية في إبداء الآراء ومناقشتها، بالإضافة إلى ميزتي التفاعلية والمشاركة.

وتنوع أهمية هذه الشبكات في خصائصها وما تمتلكه من مميزات، ما جعلها تنافس الوسائل الإعلامية التقليدية، وبسبب هذه الخصائص وأخرى تحض شبكات التواصل الاجتماعي وعلى رأسها "الفايسبوك" بأهمية بالغة في الوقت الراهن من طرف أغلب أفراد المجتمع خصوصا الشباب منهم، فقد أصبحت إلى جانب كونها فضاء لتبادل الآراء والأفكار والحوار والنقاش تقوم بصناعة قيم جديدة أو تأييد قيم موجودة وتدعيمها، كما أصبحت تساهم في تشكيل قضايا الرأي العام وفي توعية المجتمعات من الأمراض الاجتماعية المختلفة بما في ذلك العنف تجاه المرأة.

ثالثا: العنف الإلكتروني (عبر وسائل الإعلام الجديدة) وتظاهراته.

مع ظهور الأنترنت وتطورها أصبحت الأنترنت من بين أهم الفضاءات الاتصالية المستخدمة للاتصال مع الجماهير المختلفة، باعتبارها وسيلة الوسائل، حيث ساعدت في تقريب المسافات، وجعلت المعلومة متاحة أمام الجميع بسهولة ودون تفرقة.

وإن كانت وسائل الإعلام التقليدية ونظرا لخاصية مركزية الإعداد المتميزة بها، قد تحيد أحيانا في التعبير عن المرأة وانشغالها وإبراز كل أنواع الظلم والتمييز الممارس عليها في كل مجتمع بسبب سياسات بعض الدول في التعامل مع مثل هذه القضايا، فإن الوسائل الإعلامية الجديدة (مواقع التواصل الاجتماعي) رفعت من سقف الحريات، ومن تركز مصادر المعلومات، وهو ما خلق فضاءات للتعبير متنوعة، أكثر إقناعا وأحيانا أكثر مصداقية؛ لأن خطابها مصدره الفرد العادي ومتلقيه الفرد العادي أيضا، بعيدا عن الأطراف السياسية والمدنية ذات الطابع الرسمي (الجمعيات مثلا)؛ وهكذا غيرت التكنولوجيا الجديدة والأنترنت خصوصا الجيل الثاني منها "واب2" والجيل الثالث، أنماطا عديدة من سلوكيات البشر وتصرفاتهم، "فقد تغيرت أساليب المواعدة والتزواج لدى المراهقين والنشاط السياسي وأساليب إدارة الشركات بطرق غير متوقعة"⁽¹⁾ كما تغيرت أساليب التسويق التجاري والاجتماعي أيضا.

"وقد أدت هذه الوسائل أيضا إلى اتساع ظاهرة العنف حيث عرف انتشارا متزايدا مع تعدد تظاهراته، حيث بات استعمال وسائل التواصل الاجتماعي لنشر العنف ضد المرأة من بين الأمور التي تفرق المجتمعات، نظرا لخصوصية هذه المواقع التي تجعل من المسؤول عن العنف والممارس له مجهولا ما يجعل من الصعب كشفه أو حتى تطبيق العقوبات عليه أو حتى توعيته بخطورة سلوكياته.

"إن تزايد استعمال النساء الأجهزة الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي يجعلهن عرضة لمخاطر حقيقة، إذا لم يعمل أصحاب المنصات الإلكترونية والحكومات بالتوازي على حماية النساء من العنف والانتهاك عبر الأنترنت"⁽²⁾.

"فقد أصبحت الشبكات الاجتماعية ومواقع التواصل الاجتماعي منصات ومنابر حرة لإبداء الرأي ومناقشة القضايا بحرية بالغة بعيدة عن الحدود والخطوط التي يرسمها المجتمع ووسائل إعلامه التقليدية في الواقع، كما أصبحت مجالا خصبا لتفريغ "مكبوتات" بعض الأفراد من تدوينات وأشرطة تحمل في ثناياها أفكارا متطرفة ومشاهد عنيفة، وهو وضع يزداد خطورة خصوصا إذا علمنا أن معظم مستخدمي هذه الفضاءات الافتراضية هم من الأطفال والمراهقين والشباب من كلا الجنسين وأن عدد ساعات ولوجهم إليها جد مرتفع وبشكل يومي، وهكذا أصبحت هذه الفضاءات لا تنقل الواقع أو تعيد إنتاجه فقط، بل تقوم بتشكيله وبناءه في صورة تمثله تماما"⁽³⁾.

(1) آرثر آسيا بيرغر: وسائل الإعلام والمجتمع، وجهة نظر نقدية، ترجمة صالح خليل أبو إصبع، في: سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص 125

(2) مينة حمدي: أعداء المرأة يطاردونها في العالم الافتراضي، الأحد 04 مارس 2018، في: العرب <http://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org>

(3) هسبريس: مركز هسبريس يلامس ظاهرة العنف في وسائل التواصل الاجتماعي، 15 دجنبر 2017، <http://m.hespress.com/societe/374687.html>

وحسب منظمة العفو الدولية فقد اشتكت النساء في 2018 على نحو متزايد من تهديد حقهن في حرية التعبير على منصات التواصل الاجتماعي المتمثل في انتشار العنف والإساءة للمرأة على الأنترنت، حيث أشارت دراسة تم إجراؤها على نساء من 8 بلدان أن 23% منهن قد تعرضن للإساءة أو المضايقة عبر الأنترنت، حيث يتخذ العنف والإساءة ضد النساء على تويتر أشكالاً متعددة منها التهديدات المباشرة أو غير المباشرة باستخدام العنف الجسدي أو الجنسي، والإساءة التي تستهدف جانباً أو أكثر من جوانب هوية المرأة من قبيل العنصرية أو التحول الجنسي أو المضايقات المستهدفة وانتهاكات الخصوصية من قبيل نبش معلومات خاصة عن شخص ما ونشرها على الأنترنت بقصد إلحاق الأذى بهن وتبادل صور جنسية أو حميمة لامرأة دون موافقتها⁽¹⁾.

ومن بين مواقع التواصل الاجتماعي التي أثبتت الدراسات أنها تسمح بانتشار العنف ضد المرأة نجد موقع تويتر: حيث أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية أنه يحتل المرتبة الأولى في هذا المجال، حيث اطلق عليه التقرير "تويتر السام"، هذا بالإضافة إلى عديد من التطبيقات التجسسية.

تظاهرات العنف الإلكتروني (عبر مواقع التواصل الاجتماعي):

- التعليقات الساخرة والعنيفة.
- تعليقات التشهير والذم والقدح.
- تعليقات السب والشتم والقذف.
- رسائل مزججة (نشر محتويات وفيديوهات مخلة بالحياء على صفحاتها الخاصة)
- تعليقات تصل إلى الابتزاز والتهديد المباشر تجاه الأفراد المهاجرين.
- نشر صور جنسية خاصة دون موافقة

"وفي هذا المجال كشف تقرير صادر من مركز Crown Prosecution Service أن الجرائم التي تحدث باستخدام شبكة الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من الأشكال التكنولوجية المختلفة تسببت في ارتفاع معدل العنف ضد المرأة وتهديدها وإهانتها، وأوضح التقرير أن هناك نوعاً جديداً من الجرائم الإلكترونية يحمل اسم Cyber-enabled انتشر بشكل كبير حيث اندرج أسفله العديد من أشكال العنف التي تتعرض لها المرأة عبر الأنترنت (العنف اللفظي، التحرش بكل أنواعه، نشر صور جنسية خاصة دون موافقتها...) يتم ارتكابها عبر منصات وسائل الإعلام الاجتماعية ورسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية والتطبيقات والبرمجيات التجسسية والبرمجيات التي تتبع نظام تحديد المواقع وغيرها"⁽²⁾.

وبينت "دراسة أجرتها شركة باندووتش" لمراقبة وسائل الإعلام بعد تحليلها لأكثر من 19 مليون تغريدة لمدة 4 سنوات، أن 3 ملايين تغريدة تحتوي على شتائم موجبة للنساء ولكن أغرب ما كشفت عنه الدراسة أن المستخدمين الذين نشروا شتائم وألفاظاً نابية موجبة إلى النساء هم من النساء أيضاً، وشددت "أزمينا دروديا" الباحثة في منظمة العفو الدولية بمجال التكنولوجيا وحقوق الإنسان، على أن الأنترنت يمكن أن يكون مكاناً مخيفاً وساماً بالنسبة للنساء، واعتبرت أن الاعتداء على الأنترنت له خطورة خاصة لأن تغريدة واحدة مسيئة بإمكانها أن تصبح وابلاً من الكراهية المستهدفة في غضون دقائق"⁽³⁾.

(1) منظمة العفو الدولية: العنف ضد المرأة عبر الأنترنت في 2018، تم الاطلاع يوم 31. 10. 2019. www.amnesty.org/ar/latest/research/2018/12/rights-today-2018-violence-against-women-online/

(2) إسرائ حسني: مواقع التواصل الاجتماعي ساعدت في زيادة العنف ضد المرأة، الأربعاء 07 سبتمبر 2016، في/ اليوم السابع، <http://m-youm7.com.cdn.ampproject.org/v/s/m.youm7.com/amp/2016>

(3) يمينة حمدي: أعداء المرأة يطاردونها في العالم الافتراضي، الأحد 04 مارس 2018، في. العرب <http://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org>

وما تجدر الإشارة إليه هنا أن وزير العدل الجزائري كان قد أعلن عن تحريك الدعوى العمومية في عدة ولايات وتم تحديد هوية أحد مرتكبي هذه الجرائم في إحدى الولايات وأودع الحبس⁽¹⁾.

رابعاً: أسباب العنف الإلكتروني وأضراره.

إن العنف عبر الفضاءات الافتراضية ساهم في انتشاره وتعزيزه خاصية المجهولية التي توفرها هذه الفضاءات، والتي تجعل الأفراد يمارسونه بكل حرية خلف هواتفهم أو حواسيبهم، وبحسابات في الغالب تكون مجهولة الهوية وبأسماء مستعارة وبيانات للحساب مزيفة، هذا ما جعلهم يجرؤون على إيذاء الآخرين معنوياً، تنفيساً لما بداخلهم وتفريغاً لمكبوتاتهم في حياتهم الواقعية، منتهكين بذلك الحقوق ضاربين عرض الحائط كل القيم مبادئ التنشئة السوية.

"ويرجع المختصون العنف الإلكتروني إلى عدة أسباب منها ضعف ردود فعل الأباء التي تشعر الجناة من الأبناء أنه ليس لأفعالهم عواقب وخيمة، فيرسل المراهقون ما يودون دون النظر إلى ما يحمله هذا المحتوى أو ما يسببه من أذى للآخرين، وكذلك نقص الوعي، ووجود فئات اجتماعية تشر كل شيء من باب التندر أو التندر بحثاً عن الشهرة الزائفة"⁽²⁾.

"وأشارت دراسة نشرتها شبكة "Vaw learning" حول العنف الإلكتروني ضد المرأة إلى أن العنف الإلكتروني ضد المرأة له آثار نفسية واجتماعية ومادية واقتصادية، ولكن الآثار الأكثر انتشاراً هي النفسية التي تشعر بها معظم النساء اللاتي يتعرضن للعنف الإلكتروني، ومن أكثر هذه الآثار النفسية شيوعاً القلق وتشوش الصورة الذاتية، وأحياناً تصل الآثار النفسية إلى حد أكثر تطرفاً كالأفكار الانتحارية أو الانخراط في سلوك إيذاء النفس، ومن آثار العنف الإلكتروني على المرأة أيضاً الأرق ونوبات الملح والخوف الشديد من مغادرة المنزل بالإضافة إلى الشعور بالإذلال، أما الآثار الاقتصادية للعنف الإلكتروني ضد المرأة فهي الأخرى خطيرة، فأحياناً تكون نتيجته فقدان وظائفهن بسبب التشهير أو نشر صور إباحية انتقامية"⁽³⁾.

خاتمة وتوصيات:

إن تزايد استعمال النساء على الأجهزة الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي يجعلهن عرضة لمخاطر حقيقة، ما يجعل تحريك الدعوى العمومية ضد مرتكبي هذه الجرائم غير كاف، إذا لم يعمل أصحاب المنصات الإلكترونية والحكومات بالتوازي على حماية النساء من العنف والانتهاك عبر الأنترنت.

من هنا توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة وضع نظام صارم للرقابة القانونية والمجتمعية على الأفراد عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فيما يتعلق بالمحتويات العنيفة التي ينشرونها.
- إشراك كافة الأطراف والجهات المعنية والتنسيق فيما بينها بهدف وضع وتنفيذ سياسات وطنية متكاملة لمكافحة عنف المرأة عبر الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
- ضرورة الاعتماد على وسائل الإعلام المختلفة لتحقيق التوعية (ملصقات، صحف، مجلات، راديو، تلفزيون، مسرح، أنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي...

(1) و أ ج: العنف ضد المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي: النيابة تحرك الدعوى العمومية في عدة ولايات، الاثنين 18 حزيران، يونيو 2018، موقع وكالة

الأخبار الجزائرية، تم الاطلاع يوم 10/31/2019، www.aps.dz/ar/societe/5785

(2) سلوى حدي: العنف الإلكتروني: ابتزاز وتحرش وتشهير.. ومن أكثر ضحايا النساء، في. مجلة المدينة، الرياض، السعودية، <https://www.al-madina.com/article/484096>

(3) سارة درويش: الأنترنت والنساء.. نافذة للحرية وباب للعنف: 6 أشكال للعنف الإلكتروني تتعرض لها المرأة على الأنترنت.. أضراره النفسية قد تصل

للتفكير في الانتحار والاقتصادية يمكن أن تفقد الضحية عملها، يوم 27 نوفمبر 2016، في. اليوم السابع <https://www.youm7.com/story/2016/11/27/>

المراجع:

- عبد الحليم حمود. (2010). الإجرام الإعلامي تأثير مشاهد العنف على السلوك الاجتماعي (الإصدار ط1). بيروت- لبنان: مركز الدراسات والترجمة.
- سوؤد فؤاد الآلوسي: العنف ووسائل الإعلام، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 20.
- علي أسعد وطفة: من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي، قراءة في الوظيفة البيداغوجية للعنف الرمزي في التربية المدرسية، في بحوث ودراسات، كلية التربية، جامعة الكويت، العدد 104، شتاء 2009، ص 59.
- محمود حجازي محمود: العنف الجنسي ضد المرأة في أوقات النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، مصر، ص 13.
- عثمان عثمان أبو زيد: وسائل الإعلام والعنف الأسري، جامعة نايف العربية، الرياض، 2010، ص 24.
- نعيمة رحمان: العنف الزوجي الممارس ضد المرأة، محكمة تلمسان أنموذجا (1995-2008)، رسالة دكتوراه، تخصص أنثروبولوجيا، قسم الثقافة الشعبية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، 2011، ص 50، 51
- هسبريس: مركز هسبريس يلامس ظاهرة العنف في وسائل التواصل الاجتماعي، 15 دجنبر 2017، <http://m.hespress.com/societe/374687.html>
- مريفان مصطفى رشيد: جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، ط1، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016، ص 123.
- فرانس 24: فيديو لمغربية عنفها زوجها بوحشية يهز مواقع التواصل الاجتماعي، في 17/07/2019، <http://amp-france24-com.cdn.ampproject.org>
- و أ ج: الدالية ترافع من أجل الوقاية من العنف الممارس ضد النساء في الجزائر، الاحد 15 أفريل 2018، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، تم الاطلاع يوم 31/10/2019، www.aps.dz/ar/societe/5551
- زينب منصور حبيب: الإعلام وقضايا المرأة، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 103.
- ناهد رمزي: المرأة والإعلام في عالم متغير، مصر، الدار المصرية اللبنانية، 182.
- آرثر آسيا بيرغر: وسائل الإعلام والمجتمع، وجهة نظر نقدية، ترجمة صالح خليل أبو إصبع، في. سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2012، ص 125.
- مينة حمدي: أعداء المرأة يطاردونها في العالم الافتراضي، الأحد 04 مارس 2018، في. العرب <http://alarab-co-uk.cdn.ampproject.org>
- هسبريس: مركز هسبريس يلامس ظاهرة العنف في وسائل التواصل الاجتماعي، 15 دجنبر 2017، <http://m.hespress.com/societe/374687.html>
- منظمة العفو الدولية: العنف ضد المرأة عبر الأنترنت في 2018، تم الاطلاع يوم 31.10.2019 www.amnesty.org/ar/latest/research/2018/12/rights-today-2018-violence-against-women-online/
- إسراء حسني: مواقع التواصل الاجتماعي ساعدت في زيادة العنف ضد المرأة، الأربعاء 07 سبتمبر 2016، في/ اليوم السابع، <http://m-youm7.com.cdn.ampproject.org/v/s/m.youm7.com/amp/2016>
- و أ ج: العنف ضد المرأة في مواقع التواصل الاجتماعي: النياية تحرك الدعوى العمومية في عدة ولايات، الاثنين 18 حزيران. يونيو 2018، موقع وكالة الأنباء الجزائرية، تم الاطلاع يوم 31/10/2019، www.aps.dz/ar/societe/5785
- سلوى حمدي: العنف الإلكتروني.. ابتزاز وتحرش وتشهير.. ومن أكثر ضحاياه النساء، في. مجلة المدينة، الرياض، السعودية، <https://www.al-madina.com/article/484096>
- سارة درويش: الأنترنت والنساء.. نافذة للحرية وباب للعنف: 6 أشكال للعنف الإلكتروني تتعرض لها المرأة على الأنترنت.. أضراره النفسية قد تصل للتفكير في الانتحار والاقتصادية يمكن أن تفقد الضحية عملها، يوم 27 نوفمبر 2016، في. اليوم السابع <https://www.youm7.com/story/2016/11/27/>

المقاولة النسائية في الجزائر: قوة استثنائية في النسيج الاقتصادي الوطني

-دراسة نظرية في السمات ومسارات التحديات و إثبات الذات-

د/ بن زارة آمنة (جامعة 8 ماي 1945 قالة)

د/ أعراب فاطمة (جامعة الجزائر 3)

ملخص:

تثار العديد من الإشكاليات حول تمكّن المرأة من الانخراط كفاعل رئيسي في مسلسل الإصلاح ابتداء من الإصلاح السياسي ومرورا بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تروم إعادة تأهيل الاقتصاد وتقوية نسيجه المقاوлатي حتى يتمكن من تجاوز انعكاسات الأزمة المالية العالمية والاستجابة لتطلعات المواطنين بتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

وفي سياق هذه الإكراهات، يأتي الحديث عن الدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في المجال الاقتصادي خاصة مع شروعا في احتلال مساحة معتبرة داخل النسيج الاقتصادي الوطني عبر مقاوولات اخترقت مختلف القطاعات وتمكنت من إضفاء قيمة مضافة على مجال الأعمال؛ فهذه المقاوولات التي يمتد نشاطها ليشمل قطاعات ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني واقتصاد بصيغة المؤنث يراحم ليحتل مساحات أكبر تستجيب لتطلعاته في ولوج مجال ظل إلى وقت غير بعيد يعتبر مملكة ذكورية بامتياز، وهو ما جعل النساء المقاوولات يدخلن في جملة من التحديات لإثبات الذات أولا، وليبرهن على أنهن يقدمن إضافات نوعية من شأنها أن توطد الاقتصاد الوطني وترفع من قدراته التنافسية. وقد جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على مختلف مناجي وأبعاد هذه القضية.

الكلمات المفتاحية: المرأة المقاوлатية، المقاوлатية النسوية، التنمية الاقتصادية.

Résumé:

L'autonomisation des femmes en tant qu'acteurs clé du processus de réforme soulève de nombreuses problématiques, allant de la réforme politique aux réformes économiques structurelles visant à réhabiliter l'économie et à renforcer son tissu entrepreneurial afin qu'il puisse surmonter les répercussions de la crise financière mondiale et répondre aux aspirations des citoyens à réaliser un développement global et équilibré. Dans le contexte de ces contraintes, on discute du rôle que les femmes peuvent jouer dans la sphère économique, en particulier lorsqu'elles commencent à occuper une place considérable dans le tissu économique national par le biais d'entreprises qui ont pénétré divers secteurs et ont réussi à ajouter de la valeur au secteur des entreprises; Il est de la plus haute importance pour l'économie nationale et l'économie de la forme féminine de concourir pour occuper plus de domaines répondant à ses aspirations à entrer dans un domaine longtemps considéré par excellence, ce qui a poussé les femmes entrepreneurs à se lancer dans une série de défis afin de faire leurs preuves les premières. Cette étude mettra en lumière les différents aspects et dimensions de cette question.

Mots Clé: Femme entrepreneure- Entrepreneuriat féminin- développement économique

مقدمة:

يعد دخول المرأة إلى عالم الأعمال خطوة جريئة وهامة جدا كونها أصبحت أحد مصادر النمو، فقد فرضت المرأة نفسها كعنصر فاعل في المجتمع في شتى المجالات، حيث عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، لكن المرأة المقاتلة هي من قامت بإنشاء المؤسسة، شراؤها أو اكتسابها حيث تتحمل جميع المخاطر والمسؤوليات المالية والإدارية، وحتى الاجتماعية كما تساهم في تسييرها اليومي⁽¹⁾.

لذلك فمسألة إنشاء المرأة لمؤسستها الخاصة يعد موضوعا يثير الكثير من الجدل في مجتمعنا سواء تعلق الأمر بإنشاء جديد أو إعادة إنشاء، أو التطوير، فالمرأة تواجه الكثير من المعوقات الثقافية، الاجتماعية وحتى السياسية خاصة أن المجتمع الجزائري لم يتعدى بعد مفهوم المجتمع التقليدي؛ إضافة إلى محدودية التمويل المدع لها، لذلك تعد المقاتلات النسوية ظاهرة معقدة تتطلب خصائص محددة.

الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاتلة النسوية:

إن سر الاهتمام الحالي بالمقاتلات النسوية يكمن في الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المنشأة والمطورة من طرف النساء، فخلال السنوات الأخيرة، تم القيام بالعديد من الدراسات حول الموضوع، وفي عدة بلدان، خاصة في الجزء الأنجلو-ساكسوني، وهذا جلب اهتمام الحكومات والأعوان الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية، للدور المهم والمتزايد للمقاتلة النسوية في الحياة، وعلى جميع المستويات. حيث وجدت الدراسات السنوية المنجزة منذ سنة 1999 من طرف (1) GEM أن معظم البلدان سجلت ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاتلاتي والنمو، وهذا خاصة في المقاتلة النسوية. وأشارت هذه الدراسات بأن دخول المرأة في المقاتلة هو جد إيجابي، وهو يفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين مختلف البلدان، وأشار ذات التقرير بأن بعض البلدان لا تشجع النساء للولوج لمجال المقاتلة وتطوير المؤسسات، وهذا تحوفا من عدم تحقيق الأهداف المقاتلاتية وأهداف النمو، وهذا في الحقيقة مخالف للنتائج التي حققتها المؤسسات النسوية، فكما يظهر في الجدول رقم 1، الذي يعطي رؤية إجمالية لتقييم دور المقاتلة النسوية وتأثيرها الاقتصادي، حيث وبالرغم من صعوبة اقتناء البيانات والإحصائيات التي تظهر ذلك بوضوح (هذه الملاحظة تتعلق خاصة ببعض البلدان الساخرة في طريق النمو مثل الجزائر)، إلا أنه وفي بعض الدراسات والتقارير قدمت مؤشرات لبعض البلدان التابعة لـ OCDE حيث يظهر تأثير المقاتلة النسوية على الاقتصاد الوطني لتلك البلدان، ففي كندا مثلا، هناك 82100 امرأة مقاتلة، ويقدر حجم مساهماتهم الاقتصادية السنوية بأكثر من 18.1 مليار دولار كندي، وارتفع عدد المقاتلات منذ سنة 1981 إلى 2001 بنسبة 208%، مقابل 38% بالنسبة للرجال خلال نفس الفترة (على الرغم من ذلك فحجم رقم الأعمال المسجل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسيرة من طرف الرجال أكثر من اللاتي تسييرها النساء، حيث سجل المقاتلون الرجال ما قيمته 294 654 \$، أما النساء 289 311 \$).

كما قام المكتب الدولي للعمل (BIT)⁽³⁾ بتقييم الأثر الاقتصادي للمقاتلة النسوية في بعض البلدان الإفريقية، وذلك من خلال تقدير قدرة النساء على خلق مناصب شغل لأنفسهن ولغيرهن، ووجدت هذه الدراسة أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها بعض النساء، إلا أن لهن تأثير كبير على الاقتصاد وذلك من خلال خلق مناصب عمل بالموازاة مع تطور مؤسساتهم، وعادة ما كانت مناصب الشغل تلك موجهة للنساء، فمثلا في زامبيا، بعد دراسة عينة من 118 امرأة تمتلك 144 مؤسسة (هناك بعض النساء يملكن أكثر من مؤسسة) تم استجوابهن، ووجد أن أولئك النسوة يشغلن 1013 شخص، منهم 973 عامل دائم، أي بنسبة 8.2 موظف دائم في كل مؤسسة. في تنزانيا، تم استجواب 128 امرأة مقاتلة، تشغل 752 شخص أي بمعدل 8.9 عامل بكل مؤسسة.

وفي دراسة أخرى قام بها GEM على 37 دولة، وجدت اختلاف كبير في نسب النشاط المقاتلاتي بين النساء والرجال، ماعدا في أسبانيا وكندا، وأوضحت هذه الدراسة وجود ارتباط قوي بين النمو الاقتصادي ومعدل النشاط المقاتلاتي، ووجدت ارتباطا ذا دلالة معنوية بقيمة 0.81.

(1) الأيام العلمية الخامسة حول المقاتلات النسوية (الأهمية، الفرص، العقبات)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالتعاون مع منظمة التنمية الإدارية (القاهرة)، جامعة بركة، محمد خضير، أبريل 2014.

وهو بين نسبة مشاركة النساء ومعدل النشاط المقاوлатي للبلدان، وهذه النتيجة تؤكد حقيقة إمكانية النساء المقاولات لتطوير مؤسساتهن، وأنهن يمثلن مصدر مهم للتطور الاقتصادي.

المقاولاتية النسائية في الجزائر.. مؤشرات نجاح في محيط تنافسي:

الملاحظ أن المرأة صاحبة المشروع في الجزائر كانت أعدادها قليلة في المجتمع حيث كانت لا تتعدى نسبة 3% من مجموع المقاولين في الجزائر، ومن أجل تشجيع المرأة نحو عالم الأعمال يجب تفعيل صورة المرأة صاحبة المؤسسة أمام المجتمع ووضع مبادرات ابتكارية ونتائج إيجابية من خلال دراسة وتحليل أهم الابتكارات التي تواجه المقاولاتية النسوية⁽¹⁾

لا أحد ينكر التأثير المتزايد للمقاولاتية النسائية على النمو الاقتصادي، إذ بولوج المرأة عالم الأعمال أصبحت المقاولات النسائية تشكل قوة اقتصادية أساسية استطاعت تحقيق أرقام معاملات عالية وإحداث مناصب شغل وخلق ثروات، لترفع بذلك مؤشرات إسهام المرأة في التنمية الاقتصادية على الرغم من التنافسية العالية للرجل، ولعل المناخ الاقتصادي في الجزائر يتيح للمرأة خوض غمار المنافسة وولوج عالم الأعمال من أوسع أبوابه، فليس هناك أي تمييز بينها وبين الرجل، من الناحية القانونية، في ما يتعلق بالمساطر الخاصة بإحداث المقاولات، فضلا عن وجود هيئات تنظم داخلها النساء المقاولات، من قبيل "جمعية النساء المقاولات في الجزائر"، وأخرى توفر الدعم والمساندة في مجال إحداث المقاولات، حيث إن ولوج المرأة في الجزائر إلى عالم المؤسسات المصغرة ظهر بصورة لافتة في السنوات الأخيرة، وقد شكل طموحا لدى العديديات بالإقبال على وكالات التشغيل بمختلف صيغها، حيث أصبح النشاط لا يقتصر على مجال الحرف والصناعات الخفيفة، إنما تعداها لنشاطات ومجالات كانت حكرا على الرجال خاصة في مجال المقاولة والبناء، وبمساعدة وكالة أنساج للشباب حاملي الشهادات، ظهرت مؤسسات متعددة في الجزائر، تسيرها نسوة وهي سابقة لم تكن موجودة قبلا، وقد بدأت بوادر نجاح العنصر النسوي في إقامة مشاريع ناجحة، تزامنا مع هذه الإجراءات التحفيزية التي منحتها الدولة في إطار مختلف الآليات المتوفرة، ما يعني أن العنصر النسوي أصبح يلعب دورا في استحداث الثروة المالية والدخل وذلك نظرا للنسبة الكبيرة من المتخرجات من الجامعة ذوات المستوى التعليمي العالي.

مميزات المرأة كسيدة أعمال ناجحة⁽²⁾:

اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولاتية النسائية، وهذا⁽³⁾ من خلال التمييز بين ثلاثة عناصر هي: صفات المرأة المقاولة، خصائص المؤسسات المسيرة من قبل النساء، وكذا طريقة دخولهم في الأعمال والنتائج بدورها تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاوول، ونسبة المشاركة في الشبكات فمعظم الدراسات أجمعت على صفات متوفرة بنسبة كبيرة لدى النساء المقاولات منها ما يلي:

- أنها أصغر سنا بالنسبة للرجال.
- غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية الأطفال) أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها (كشكلة السقف الزجاجي، الصراعات.... إلخ).
- هن أقل خبرة أو كفاءة من الرجال ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به.
- أقل كفاءة على المستوى المالي، التسييري أو المقاولاتي.
- أما في ما يخص مميزات المؤسسات المسيرة من قبل النساء في عادة تتميز بما يلي:
- المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.

(1) سلامة منيرة: التوجه المقاوлатي للمرأة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2008_2010.

(2) إدارة الأعمال الناجحة: كيف أصبح سيدة أعمال ناجحة، <http://mawdoo3.com> (بتصرف)

3)constantinidis christinq et cometamine. Les femmes repreneurs es dine entreprise familiale. Diffieulte et strategies. D'apres le 08ème cite. Op. cit. p6.

- يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوي ذات النمو المنخفض مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليلًا ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التضيق، النقل، أو التحويل.
- النساء المقاتلات لا يفضلن أن يكون لهن شركاء على عكس الرجال.

أسباب وعوامل لجوء المرأة للمقاتلاتية:

- هناك من يقسم العوامل إلى إيجابية وأخرى سلبية حيث يعتمد معيار التقسيم على هذا الأساس طبيعة المؤثر على الفرد ليدفعه نحو المقاتلاتية، حيث تتمثل فيما يلي:
- الإيجابية: كالإدارة، التعرف على الفرص، البحث عن الاستقلالية.
 - السلبية: التوقف أو الفصل عن العمل، الرغبة في الهروب من البطالة عدم الرضا عن الوظيفة السابقة، نقص الفرص في الحياة المهنية أو التفرقة، أزمة العمل.

وحسب Shapiro 1975 الحدث المقاتلاتي هو نتيجة لتوليفة من أربع متغيرات⁽¹⁾:

الانتقالات السلبية، الإيجابية والوسيلة، إدراك الرغبة، إمكانية الإنجاز بأخذ في عين الاعتبار العوامل المتجررة من المحيط الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الميل للعمل.

كما يصنف koreen النساء المقاتلات وفق الأسباب والدوافع التي جعلتهن سيدات أعمال إلى ثلاث فئات وهي:⁽²⁾

1/ النساء المقاتلات بدافع اختياري:

التي أنشأت مؤسساتها هربًا من البداية، وتتميز هذه الفئة بدرجة منخفضة من الخبرة والممارسة.

2/ النساء المقاتلات بدافع اختياري:

تتميز بمستوى عالي من الفترة المهنية لذلك فالمقاتلاتية بالنسبة لهن هي فرصة لمواصلة النمو باستغلال مهاراتهم.

3/ النساء المقاتلات اللواتي يشغفن إلى التوفيق بين الأسرة والحياة المهنية:

هذه الفئة من الواقع تريد مواصلة حياتها المهنية مع بعض الحرية لتحقيق حياة مريحة لها ولأسرتها⁽³⁾.

وفي مجمل الدراسات التي تناولت دوافع المرأة لإقامة مشروعها الخاص، خلصت إلى أن دافع تحقيق الاعتراف والاستقلالية إلى جانب الدور الاقتصادي والمساهمة في الدخل، وكذا دافع استغلال الطاقة والابتكار من أجل تحقيق النجاح والظروف الشخصية غالبًا ما تكون القوة الدافعة وراء توجه المرأة نحو المقاتلاتية وهذه الظروف تتمثل غالبًا في الحاجة إلى المال في ظل عدم وجود دخل وعدم وجود فرصة لعمل بأجر بعد فترة طويلة من البحث، ليصبح الحل الوحيد هو التواجد نحو العمل الحر بدافع الضرورة والحاجة الملحة، ولكن عندما يفكرون في ما يمكن أن تحققه أعمالهم فإنهم يتطلعون إلى رؤية خاصة من الأعمال⁽⁴⁾.

(1) colot olivier. Comblé karim. Ladhari jhed. Influence des facteurs socio. Economiques et cultureles sur l'entrepreneuriat.

Documents. D'économie et de gestion. Centre de recharch warocque. 2007. P 03.

(2) firalas mohammed. L'entrepreneuriat feminin en algerie. Des creations par necessite. Les Semes journée scientifiques iternationales sur l'entrepreneuriat l'entrepreneuriat des fammes. l'insportance. Les opporatunites et les olstacles université mohamed khider. Bishre 28. 29. Et 30 aoril. 2014. P5.

(3) Jeanne rellady cougllin loc. cit. h3.

(4) jeanne Halliday coughlin loc. cit.p 13.

العوامل المؤثرة على تطور المقاولاتية النسوية:

إن دخول المرأة لميدان المقاولات لا يعتمد فقط على الحصول على الموارد المالية ووسائل الإنتاج، بل يتحدد أيضا بمجموعة من العوامل الثقافية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التي من شأنها تشجيع أو تقليص الاستعدادات المقاولاتية عند المرأة، والتي نحللها كما يلي⁽¹⁾:

1. العوامل الاقتصادية: منها:

- أهم عامل يمكن أن يدفع المرأة لإنشاء مؤسسة أو استغلال نشاط اقتصادي هو الفقر، حيث العديد من النساء اللاتي يقطن بمناطق متدنية المستوى المعيشي، يقررن استغلال معارفهن للحصول على دخل أفضل وتحسين شروط المعيشة لعائلاتهن، وهذا بالرغم من عبء المهام المنزلية، وضيق الوقت.
- الحصول على التمويل هو عامل اقتصادي آخر يمكن أن يشجع أو يقلص المقاولاتية النسوية، حيث عادة ما تتميز المؤسسات التي تملكها النساء بحجم صغير وبوسائل مالية قليلة، مما يعيق تطور المؤسسة، لهذا تعتمد النساء على التمويل الذاتي أو التمويل العائلي، مع العلم أنه في الظروف الحالية، لا يوجد أي قانون يمنع تقديم القروض للنساء، رغم هذا؛ فعدد النساء المتحصلات على القروض أقل بالمقارنة مع الرجل، وغالبا ما يكون السبب متعلق بغياب الضمانات.

2. العوامل الثقافية: منها:

- تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة: إن التوزيع الطبيعي للأدوار ما بين الرجل والمرأة، عادة لا يشجع المرأة ولا يوفر لها الوقت اللازم لقيادة مؤسسة، فالتوفيق بين مختلف أدوارها، وعدم التوفر الدائم للوسائل التي تخفف من عبء هذه المسؤوليات، يمثل عائقا كبيرا لتطور المقاولاتية النسوية، وبالتالي فأهم عامل مؤثر بالنسبة للمرأة الوقت وهو جد محدود.
- السلوكات المقبولة (Les stéréotypes): إن السمعة الجيدة للمرأة والتي هي امتداد لسمعة عائلتها، هي من القيم الرئيسية في مختلف المجتمعات العربية والإسلامية على وجه الخصوص؛ لذا فلها أثر كبير على مواقف المرأة وتصرفاتها، وعلى طبيعة النشاط نفسه إن كان يليق بالمرأة ومقبول بالنسبة لها، على سبيل المثال ففي بعض المناطق (الريفية) فالمرأة لا تلقى تشجيعا لممارسة الأنشطة التي تتطلب التنقل الدائم وكثرة اللقاءات بالرجال، بالإضافة لذلك، هناك بعض الأنشطة التي تعتبر خاصة فقط بالرجال، مثل تلك التي تستدعي استعمال الآلات من الحجم الكبير؛ وحتى النساء أحيانا لا يجدن أنفسهن قادرات على القيام بمثل هذه النشاطات.
- غياب نماذج لمقاولات ناجحات: فغياب نماذج لنساء مقاولات يمثل أيضا عاملا مفسر لضعف ميل النساء لإنشاء مؤسسات، حيث وجد أنه كلما كانت النساء المقاولات بارزات في المجتمع، كلما شجع هذا بقية النساء على الدخول لمجال المقاولات.
- الاستعدادات الشخصية: إن أحد أهم العناصر التي تؤثر على الأشخاص عندما يريدون الاستمرار في أحد الأنشطة من النوع الاقتصادي هو الثقة، والتي تقصد بها ثقة المحيطين بالشخص، ثقة العملاء، بالإضافة للثقة بالنفس، وهذه الأخيرة تعتبر فجوة عند النساء، حيث المجتمع لا يشجع تطوير الاستعدادات والتوجه نحو المقاولات عند البنات.
- كما أن روح المقاولات يتطلب حب المخاطرة، التجديد، القدرة على التأقلم (مع المحيط وحاجيات الزبائن)، اقتناص الفرص (بمعنى إمكانية الحصول على المعلومة) ... الخ.

(1) AMAPPE et OXFAM – QUEBEC Avec le soutien de l'UNIFEM, Etude d'identification d'activités économiques potentielles pour les femmes au Maroc: Etude pilote dans les provinces de Tétouan, Chefchaouen et Ifrane", (Maroc:AMAPPE et OXFAM-QUEBEC, 2001), pp.18-28.

3. العوامل التأسيسية:

وهنا نتحدث عن توفر أو عدم توفر خدمات الدعم لإنشاء المؤسسات، وخاصة الخدمات التي تعنى باحتياجات المرأة وتكون متكيفة مع قدراتها، بمعنى تراعي ضيق وقت النساء، والمستوى التكويني لكل واحدة.

بالإضافة لذلك، فعدم مراعاة الفروقات بين المرأة والرجل في جميع النواحي (عدم إمكانية الاستفادة من نفس البرامج، والمشاركة في نفس الشبكات،... الخ) هو عائق كبير لتطور المقابلة النسوية، بما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المرأة؛ لذا فالبرامج الحكومية وغير الحكومية (مثل ONG) الموجهة لدعم إنشاء المؤسسات من طرف النساء، تؤثر وبشكل كبير على التوجه المقاولاتي للمرأة.

4. العوامل القانونية:

وهنا نتحدث عن القوانين والتشريعات، ففي بعض البلدان يوجد بعض المواد التي تحد من حرية المرأة في استعمال أملاكها، أو الحصول على قروض دون وجوب الرجوع إلى الزوج وأخذ موافقته (بمعنى اعتبار المرأة دائماً كقاصر في هذه الناحية)، وهذا من شأنه التسبب في عائق كبير يحد من حرية المرأة في التصرف (مثال ذلك تصريح الحصول على جواز السفر إلا عن طريق موافقة الزوج، وضرورة وجود محرم في حالات نادرة (العربية السعودية)، وهذا يضع المرأة في موضع غير متوافق مع التسيير الجيد للمؤسسة.

5. العوامل التربوية: ومن العوامل المؤثرة في هذه الناحية نجد:

- تدرس البنات: حيث في بعض البلدان، وبالرغم من المجهودات المبذولة منذ سنوات لتشجيع تدرس الأطفال من الجنسين، إلا أن نسبة التمدرس عند الإناث أقل بالمقارنة مع الذكور، وهذا بسبب عوامل هيكلية (مثل غياب التجهيزات، عدم توافق البرامج مع المحيط، الفقر،... الخ)، وأخرى ثقافية (ثقل الأعمال المنزلية، مراقبة سلوكيات البنات، منع دخول الإناث للأمكنة العمومية، عدم قبول الاختلاط،... الخ).
- الأمية: وهذا خاصة بالنسبة للمناطق الريفية، حيث نجد نسبة الأمية مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع المدن. وتعتبر الأمية ونقص التكوين عوائق كبيرة أمام تطور المقابلة النسوية، وهذا نظراً لكون مثل هذه الوضعية غالباً ما تمنع النساء من الحصول على المعلومات الضرورية التي تمكنها من اقتناص الفرص المعروضة، وهي أيضاً تبعدهن عن برامج التكوين التي تمكنهن من تحسين الإنتاج والمردودية، كذلك تسبب الأمية صعوبات على مستوى تسيير المؤسسة، وتبقى النساء مرتبطات كلياً بالغير، وهذا الاعتماد على الغير يولد شعور بعدم الأمن ونقص الثقة بالنفس.

6. العوامل السياسية:

وهنا نتحدث عن دور ومجهودات الدولة، فيما يخص الترقية النسوية، والمساواة بين الجنسين (رغم أن معظم البلدان والجزائر من بينهم، قاموا بالتوقيع على اتفاقية المساواة بين الجنسين⁽¹⁾ Beijing)، بالإضافة لرصد برامج خاصة تساعد على تشجيع الأفراد والمرأة على وجه الخصوص على الدخول في مجال المقابلة.

7. العوامل الأخرى الملائمة لتطوير المقابلة النسوية:

أهم عامل لتطوير المقابلة النسوية، هو النساء في حد ذاتهم، بمعنى مدى تقديرهن للفائدة المحصلة من المقابلة، الجدية في التفكير بالمقابلة، حب الإنشاء والإبداع، القدرة على التغيير لتلبية حاجيات عائلاتهن والتكيف معها، فكل لوحظ في المناطق الفقيرة، فغالبا ما تبادر المرأة في القيام بنشاطات لإعانة عائلاتهن، واستطاعت بعض النساء فرض نشاطهن والنجاح فيه، وتزايد تفهم أزواجهن لهذا النجاح من خلال ما يمكن توفيره من موارد مالية، وأصبح ينظر إلى عمل المرأة بمنظور مغاير تماماً للوضع الأول.

(1) Voir: RAPPORT DE LA QUATRIÈME CONFÉRENCE MONDIALE SUR LES FEMMES: Beijing, 4-15 septembre 1995, Nations Unies; New York, 1996.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولات النسائية.

تمثل الآثار الاقتصادية في ما يلي⁽¹⁾:

1/ الآثار الإقتصادي:

- زيادة متوسط دخل الفرد والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع.
- الزيادة في جانب العرض والطلب.
- توجيه الأنشطة في المناطق التنموية المستهدفة.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة.
- المساهمة في النمو السليم للإقتصاد.

2/ الآثار الاجتماعية:

- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة التوازن الإقليمي لعملية التنمية الاقتصادية.
- المساهمة في تشغيل المرأة.
- الحد من هجرة السكان من ريف إلى المدن.
- المساواة ما بين الرجل والمرأة وتغيير نظرة المجتمع حول المرأة رائدة الأعمال.

وفي نفس هذا الإطار برز الاعتراف بالإسهام الذي تقدمه المرأة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي تمكن المرأة من الدخول في المجالات الاقتصادية بصفة عامة وفي المجال المقاولاتي بصفة خاصة.

التحديات والصعوبات التي تواجهها النساء المقاولات:

- إن الدخول في أي مجال من مجالات العمل لا يخلو من وجود تحديات وصعوبات سواء كانت صعوبات تمويلية أو اجتماعية أو غيرها من الصعوبات، ويعتبر الدخول في مجال المقاولات من أكثر المجالات التي تنسم بالتحدي والصعوبة نتيجة لعدة عوامل منها أهمية الاعتماد على الذات وضرورة التحديد المستمر لضمان القدرة على المنافسة خاصة في ظل تسارع التطور الحاصل في مختلف المجالات وعلى مستوى جميع دول العالم⁽²⁾.
- إن المرأة المقاولات تواجه نوعين من التحديات الأولى من موقعها كمقاولات، والثانية ترتبط بكونها امرأة حيث تخضع لمجموعة من المؤثرات من محيطها العائلي ومحيط العمل خاصة إن كانت تعمل في مجال ذكوري بامتياز ك مجال الاستشارات المالية.
- تواجه النساء المقاولات العديد من التحديات عند تأسيس وتنمية مشاريعهم والأكثر أهمية من هذه الحواجز هو التمويل والحصول على قروض وخاصة بالنسبة للبدء بالنشاط، هي واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه النساء المقاولات غالبا ما يكون للمرأة فرصا أقل من الرجل للحصول على القروض، إضافة لذلك تجد عدم حصولها على فرص تدريبية مساوية للرجل وعدم تمتعها بالمزايا التي يتمتع بها الرجل بالمثل، وقلة الدورات التدريبية التي تهدف إلى نشر الفكر المقاولاتي عند النساء⁽³⁾.

(1) خدري توفيق، حسين بن طاهر: المقاولات كخيار فعال لنجاح سيرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمعدات، الملتقى الوطني حول، واقع وآفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 05/06/2013، جامعة الوادي، ص 6.

(2) البنك الدولي: مائة أنشطة الأعمال 2014 فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، البنك الدولي، الطبعة 11، 2014، ص 02.

(3) أكساس وفاء، منية رحوني: المقاولاتية النسوية بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية عند الشباب جامعة بسكرة، 23/24/25/أفريل 2013، ص 12.

- تشكل العوامل الاجتماعية التحدي الثاني الذي تؤثر على المساواة ومن بينها ثقافة المجتمع المقاولاتية وأدوار النوع الاجتماعي فأدوار النوع الاجتماعي هي الأدوار التي يقوم بها الجنسان والتي تشكلها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية⁽¹⁾ فعلى هذا الأساس تختلف الأدوار المتبادلة من مجتمع إلى آخر ما يتعكس على ثقافة المساواة النسوية لدى المجتمع، النساء في الهياكل الاجتماعية الأبوية مجبرة على أن تعتمد على أزواجهن والآباء والإخوة لتأمين التمويل بالإضافة إلى أن هذه المواقف السلبية تثني النساء على اتخاذ المخاطر في مجال ممارساتها⁽²⁾.
- وعن تقرر للتنمية في البنك الدولي لعام 2011 تشير إلى أن الإنتاجية يمكن أن تزيد بنسبة تصل إلى 25 بالمئة لبعض البلدان إذا أزيلت الحواجز التمييزية ضد المرأة⁽³⁾.
- المعاناة نفسها مع إثبات الذات ومع إقناع الآخر بأهمية الاستقلالية الاقتصادية للمرأة وجدوائية المخاطرة في سيولة تنوع مصادر الثروة، إذ أن وضعية المرأة المساواة ما تزال حبيسة وضعية المرأة إجمالاً داخل المجتمع الذي ما يزال ينظر نظرة دونية للنساء اللاتي يعملن في مجالات غير مألوفة بالنسبة إليه.
- وحتى إذا توفرت مصادر التمويل، فإن الممارسات السوسيو الثقافية للمجتمع لا تقبل بعد انخراط المرأة في إطار مقاولاتي مهيكلاً ومنظماً بل لا تتعدى حدود تقبلها مستوى القطاع غير المهيكل أو في إطار تعاوني على أبعد تقدير، حيث نجد نسبة كبيرة من النساء تعمل في قطاع التجارة لكن بصفة غير منتظمة. يضاف إلى ذلك ضعف شبكات دعم النساء الراغبات في خلق مقاولات، رغم توفر الإرادة السياسية للنهوض بريادة الأعمال لدى النساء، كما أن تمثيلية النساء في الغرف التجارية والجمعيات والفدراليات المهنية ضعيفة للغاية.

خاتمة وتوصيات:

تملك المرأة المقاولاتية ما يكفي من المؤهلات لتستغني عن المعاملة التفضيلية، فهي ليست في حاجة إلى تدابير تمييزية بل هي في أمس الحاجة إلى الاعتراف بكفاءتها التي تخول لها الولوج إلى مراكز القرار وتولي المسؤوليات على رأس إدارة المقاولات بناء على معيار الكفاءة والاستحقاق، كما ينبغي على المرأة كيف ما كان مجال اشتغالها أن تتخلى عن الخطاب «التظلمي» وتعمل على اتخاذ مبادرات أكثر جرأة وتوجه طموحاتها بما يلائم مقدراتها.

كما يتعين التعاطي مع المشاركة الاقتصادية للمرأة من أبعاد متعددة لا تغطي فقط الناحية الاقتصادية بل تشمل الجانب الاجتماعي والثقافي، إذ يقتضي الأمر العمل على تغيير عقلية لا تؤمن بالقدرات التسييرية للنساء ولم تتقبل بعد ريادتها في عالم الأعمال ولا وجودها في مراكز القرار، ومن جهة ثانية يرين أنه يتعين على المجتمع أن يتبنى ما أسموه بـ "سياسة محاربة هدر الطاقات النسائية" من خلال برامج تكوينية متخصصة وتنوع مصادر التمويل وإيجاد سبل ناجعة لدعم المقاولات الصغيرة جداً باعتبارها مصدراً للإبداع والتجديد وتوفير مناصب الشغل.

(1) رياض بن جليلي: تمكين المرأة من أجل التنمية، سلسلة دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 99/2011. <http://www.arab.opi>

Org/ devalop.l. htm.

(2) akhalwaya and havenga. Op.cit.p24.

(3) international labour office ilo. Womane seztentrepreneurship developmont. Encouraging womane antrepreneurse for jols and development. P01. <http://www.ilo.Org/seed>.

قائمة المراجع:

1. الأيام العالمية الخامسة حول المقاولاتية النسوية (الأهمية، الفرص، العقبات)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالتعاون مع منظمة التنمية الإدارية (القاهرة)، جامعة بسكرة، م حمد خيضر، أبريل 2014.
2. البنك الدولي: ممارسة أنشطة الأعمال 2014 فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، البنك الدولي، الطبعة 11، 2014، ص 02.
3. أكساس وفاء، منية رحومني: المقاولاتية النسوية بين الواقع والمأمول، الملتقى الدولي الرابع حول المقاولاتية عند الشباب جامعة بسكرة، 25/24/23 / أبريل 2013، ص 12.
4. رياض بن جليلي: تمكين المرأة من أجل التنمية، سلسلة دورية تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 2011/99. <http://www.arab.opi.Org/ devalop.l.htm>.
5. خدري توفيق، حسين بن طاهر: المقاولاتية كخيار فعال لنجاح سيرورة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمعدلات، الملتقى الوطني حول، واقع وآفاق النظام المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 2013/06/05، جامعة الوادي، ص 6.
6. سلامة منيرة: التوجه المقاولاتي للمرأة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2010_2008.
7. إدارة الأعمال الناجحة: كيف أصبح سيدة أعمال ناجحة، <http://mawdoo3.com> (بتصرف).
8. constantinidis christinq et cometamine. Les femmes repreneus es dine entreprise familiale. Diffieulte et strategies. D'apres le 08ème cite. p6.
9. colot olivier. Comblé karim. Ladhari jihed. Influence des facteurs socio. Economiques et culturelles sur l'entrepreneuriat. Documents. D'économie et de gestion. Centre de recharch warocque. 2007. P 03.
10. firalas mohammed. L'entrepreneuriat feminin en algerie. Des creations par necessite. Les Semes journée scientifiques internationales sur l'entrepreneuriat l'entrepreneuriat des femmes. l'insportance. Les opporatunités et les olstacles université mohamed khider. Bishre 28. 29. Et 30 aoril. 2014. P5.
11. AMAPPE et OXFAM –QUEBEC Avec le soutien de l'UNIFEM, Etude d'identification d'activités économiques potentielles pour les femmes au Maroc: Etude pilote dans les provinces de Tétouan, Chefchaouen et Ifrane, (Maroc:AMAPPE et OXFAM-QUEBEC, 2001), pp.18-28.
Voir: RAPPORT DE LA QUATRIÈME CONFÉRENCE MONDIALE SUR LES FEMMES: Beijing, 4-15 septembre 1995, Nations Unies; New York, 1996
12. center of arab women for training and research. International finance corporation. Women entrepreneurs in the hiddle east and north africa. Characteristics. Contributions and challenge. published dy the center of arab women for training and research and the international. - international labour office ilo. Womane sezntrepreneurship developmont. Encouraging womane antrepreneurse for jols and development. P01. <http://www.ilo.Org/ seed>.

العنف الموجه نحو الذات عند المرأة المعنفة

د/ نجاة خليفي (الجامعة باجي مختار عنابة)

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية للكشف عن العلاقة التي تربط بين العنف الذي تتعرض له المرأة، سواء كان مارسا من طرف الأب، الأخ أو الزوج، والعنف الذي توجهه نحو ذاتها من خلال محاولات الانتحار، لقد شملت عينة البحث ثلاثة حالات، قصدت اثنتين منهن مصلحة الاستعجالات الطبية بمستشفى "ابن سينا" بمدينة عنابة في 2017، وقد تراوح سنهن بين (17-32 سنة) كما كانت اثنتين منهن عازبتين بينما واحدة متزوجة وأم لطفل وقد تعرضن للعنف الأسري بشكليه النفسي والجسدي لمدة سنوات، ما جعل حياتهن صعبة ودفعهن للقيام بمحاولة الانتحار للتخلص من معاناتهن، وقد حاولنا عرض وتحليل الحالات في ضوء تحليل الآثار السلبية التي يخلفها العنف الموجه ضد المرأة من سوء تقدير للذات، وشعور بالذنب، والإحباط وظهور الميول الاكتئابية... الخ، وكذا ما أدته محاولات الانتحار من وظيفة وما حملته من معاني ورسائل حاولت القاءات بالفعل توجيهها للمحيط.

الكلمات المفتاحية: المرأة-العنف الأسري-محاولة الانتحار. وظيفة المحاولة

Résumé:

La femme entre la violence subie et la violence dirigée contre elle-même: Le but de cette étude était d'établir des liens entre la violence subie ,et la violence dirigée contre soi (Tentative de suicide). Nous avons essayé d'analyser trois cas de femmes victimes de violence familiale (Père, Mari, Frères). Elles étaient âgées entre (17-32ans), l'une d'entre elles était mariée, avec un enfant de 18 mois.

Nous avons essayé de comprendre leur geste, de chercher si leurs tentatives de suicide étaient en relation avec leur situation difficile ?comment peut-on expliquer ces tentatives ?leur but était-il de fuir l'intolérable? ou établir un moyen de communication avec l'entourage ?

Mots clés: violences Familiales-Femme-Tentatives de Suicide-Fonction de la TS.

1- مقدمة/ إشكالية:

تاريخ الإنسان والعنف تاريخ قديم قدم وجوده على الأرض، لأجل ذلك عده بعض المختصين الوجه الآخر للعدوانية التي تميز الإنسان وتعد طاقة محركة لسلوكه وليست العدوانية في الإنسان: "إلا عملية معقدة لاتحادها وانفصالها عن الجنسية ولتأثيرها المبكر في نمو الشخص" (لابلانز وبنطاليس، 2002، ص323).

تعرف الأمم المتحدة العنف الموجه ضد المرأة بأنه: «أي فعل عنيف تدفع اليه عصبية الجنس ويترتب عليه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة» (منظمة الصحة العالمية، 2013).

والتعرض للعنف لا يقتصر على النساء فقط، بل تشير التقارير إلى أن الرجال أكثر عرضة للعنف في مرحلة الطفولة بمقدار 1.3 مرة أي ما يعادل (12.9% مقابل 9.4%)، بينما تتعرض النساء أكثر في مرحلة الرشد للعنف بمعدل 1.8 (Friborg et al, 2019) أي ما يشكل (9.1% مقابل 4.9%)

وقد يتخذ العنف أشكالاً متعددة منها ما يوجه نحو الآخرين، ويصنف ضمن العنف بين شخصي (الأسري مثلاً)، أو المجتمعي (السياسي والاقتصادي)، ومنه ما يوجه نحو الذات كإيذاء والانتحار كما قد يتخذ العدوان نماذج أخرى غير الفعل الحركي العنيف والمدمر، إذ ليس هناك من تصرف، سواء كان سلبياً أو إيجابياً، رمزياً أو مارساً فعلياً لا يمكنه أن ينشط كسلوك عدواني. (لا بلانش وبنطاليس، 2002، ص 323).

يمارس العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم ولكن معدل انتشاره يختلف من بلد إلى آخر كما يختلف هذا المعدل داخل البلد نفسه، كما تقر منظمة الصحة العالمية أن واحدة من ثلاثة نساء تتعرض للعنف البدني و/أو العنف الجنسي من جانب العشير في وقت ما في أثناء حياتها، وهذا النوع من العنف هو أكثر أنواع العنف شيوعاً، وقد أوضحت بعض الدراسات التي أجريت في بلدان مختلفة من العالم أن نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15-49 سنة واللاتي تعرضن للعنف البدني و/أو العنف الجنسي من جانب العشير في أثناء حياتهن تتراوح ما بين 15-71%. (منظمة الصحة العالمية، 2013)

يترب عن العنف ضد المرأة آثار صحية وخيمة كالوفاة، الإصابات البدنية، الاكتئاب واضطرابات الضغوط المالية للصدمة، اضطرابات الأكل، القلق، الشعور بالخزي، الشعور بالذنب، انخفاض تقدير الذات ومحاولة الانتحار والتفكير في الانتحار.

(Hilbman carmen et al,1984 ;Iverson et al,2013 ;Hardt et al ;2015)

كما سجل الباحثون انتشار العدوى المنقولة جنسياً بما فيها الحمل غير المقصود، الإجهاض (OMS,2013) العمدي، تعاطي التبغ، المخدرات وتعاطي الكحول على نحو ضار.

لقد حاول الباحثون تفسير ارتباط العنف الموجه نحو الذات والتعرض للعنف بما يولده التعرض للعنف من إحباط وغضب وقد اقترن السلوك الانتحاري ذاته بالغضب والإحباط (Berman et al,1985 ; Masse et al,2001)، والإحباط في اعتقادهم هو المولد للعدوان فهذا الأخير الذي يظهر عندما يحدث ما يحول بين المرء وهدفه هو الذي يكون وراء نشأة العدوان، حيث يرى ميللر ومارتينو (Muller et Martino,1941) أن: "كل عدوان مرده إحباط وإن لم يستطع الشخص المحبط مهاجمة العنصر المحبط مباشرة فإنه سينقل عدوانيته إما بالقيام بسلوك مقنع نحو العنصر المحبط أو نحو هدف آخر أو نحو الذات (الزلطيشي، 2014، ص 179)، وقد يظهر العدوان الموجه نحو الذات على شكل استجابات كالانطواء، الانسحاب، والاكتئاب وهذه العوامل ذاتها ترتبط بالسلوك الانتحاري. (Beck et al,1974 ;Beautrais et al,1999).

الإضافة إلى ذلك يعد التعرض للمواقف الضاغطة من عوامل الخطر في السلوك الانتحاري، فقد قام كل من (Fieldsend,et Lowenstein, 1998)، بدراسة الأحداث السابقة لتاريخ محاولة الانتحار بيومين فقط وتوصلاً إلى أن 58% من الحالات تعرضت لحدث صعب كالشجار، الفراق، الخيانة، هذا الحدث الهام كان متعلقاً بشخص ذو أهمية بالنسبة للقائم بالفعل، كأن يكون أحد أفراد العائلة، أو صديقاً مقرباً (wilmott, et al, 1986, p.31).

هذه الأحداث تعد مصدر الضغوط بالنسبة لمقبل على الفعل، فهي تضعه في وضعية صعبة الاحتمال، تمنعه من تحرير الآليات المناسبة لمقاومة الألم النفسي المترتب عنها، ما يعمق إحساسه باليأس والعجز وضخالة الحياة ويجعله يفكر في الانتحار كنفذ وحيد من هذا الوضع وهو ما سنحاول الكشف عنه في هذه المداخلة من خلال عرض ثلاثة حالات لمحاولات للانتحار، عرف تاريخهن الشخصي معاناة طويلة مع العنف الأسري بشكليه النفسي والجسدي، سواء كان مارساً من طرف الزوج، الأخ، أو الأب.

2- تحديد المفاهيم:

2-1- تعريف العنف لغة واصطلاحاً:

أ - تعريف العنف لغة:

قال ابن منظور: العنف: الخرق بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، عَنَفَ به وعليه يَعْنُفُ عنفاً وعنافة، وأعنفه، وعَنَفَهُ تعنيفاً، وهو عنيف، إذا لم يكن رفيقاً في أمره، واعتنت الأمر: أخذه بعنف، والتعنيف: التعبير واللوم (ابن منظور، 2003، ص 257).

ب- تعريف العنف اصطلاحاً:

-تعريف (منظمة الصحة العالمية، 2002): "هو استخدام القوة أو السلطة عمداً بالتهديد أو بالفعل ضد الذات أو ذات شخص آخر أو ضد فئة أو طائفة ما يؤدي أو يرجح أن يؤدي إلى إصابة أو وفاة أو أذية نفسية أو اختلال في النوم أو الضرر".

2-2- تعريف الانتحار ومحاولة الانتحار لغة واصطلاحاً:

أ- تعريف الانتحار لغة:

انتحر الرجل: قتل نفسه (المنجد في اللغة والإعلام، 1975، ص794) أما في اللغة الأجنبية فالفعل هو «Se suicider» ذو أصل لاتيني caedere بمعنى يقتل، والاسم sui بمعنى النفس أو الذات وهو بهذا المعنى يحمل معنى قتل الذات. (Dictionnaire encyclopédique quillet, 1977, p.6603)

ب- اصطلاحاً:

تعرف الموسوعة الكبرى لعلم النفس الانتحار على أنه: "إما أن يكون فعلاً عقلانياً (acte rationnel) ينفذه الفرد استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، اجتماعية، دينية، فلسفية، أو شخصية، أو هو على العكس من ذلك فعل مرضي (acte pathologique)، يحدث كنتيجة في مراحل تطور بعض الاضطرابات النفسية (الاكتئاب، الهذيان المزمن، العته، الخلط الذهني) أو قد يكون ناتجاً عن أزمة وجود حادة (crise existentielle aigue)، تتسم بالقلق وتوجه العدوانية نحو الذات." (Grand dictionnaire de la psychologie, 1999, p.911)

ج- مفهوم محاولة الانتحار:

"هي تدبير تنفيذ الفعل، دون الوصول إلى تحقيق الموت الفعلي، كنتيجة مباشرة" (سمعان، 1964، ص50). أي أن القائم بالفعل حاول أن يؤذي نفسه بنفسه، واتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ الفعل ولكنه لم ينجح في تحقيق هدف الموت، كما عرفها ستانجل (Stengel) بأنها: "محاولة من جانب الشخص لتحذير من حوله بقصد التماس المساعدة، حتى لو لم يقصد إلى ذلك شعورياً" (حفني، 1994، ص857)، أما عن اعتبار محاولة الانتحار "مجرد فشل لفعل الانتحار" فهو أمر أضحي مرفوضاً من طرف المختصين، ذلك لأن الوظائف التي تحملها محاولة الانتحار أصبحت معروفة وذات أهمية، فإن وظيفة الاستغاثة وطلب المساعدة مثلاً تدفع بمحاول الانتحار إلى مقاسمة محنته علنياً مع الآخرين، ويبقى الأمل يراوده في إحداث تغيير على مستوى سلوكهم سواء كان هذا التغيير دائماً أو مؤقتاً. (الجوش، 1998، ص109)

3- الهدف من البحث: هدفت الدراسة الحالية للكشف عن آثار العنف الممارس على الصحة النفسية لثلاثة حالات من النساء اللاتي

تعرضن للعنف بشتى أشكاله، من خلال توجيه العنف إلى الذات والقيام بمحاولات انتحار للحد من معاناتهن.

4- منهج البحث: اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي.

5- الأدوات المستخدمة: استخدمت المقابلة، مقياس "باك" لقياس قصدية الموت ودرجة خطورة المحاولة ومقياس "باك" للاكتئاب.

6- العينة وخصائصها: تشكلت عينة الدراسة من ثلاثة حالات من النساء اللاتي قمن بمحاولة انتحار وتعرضن للعنف من طرف أحد أفراد العائلة:

جدول رقم (1) يلخص خصائص مفردات العينة:

الحالة	السن	المستوى التعليمي	الوضعية الاجتماعية	الوضعية المهنية
مفيدة	31	9 أساسي	متزوجة ولها ابن يبلغ 18 شهراً	ماكثة بالبيت
لين	21	بكالوريا	عازبة	خبيرة تجميل
نور	17	3 ثانوي	عازبة	طالبة

يبرز الجدول أعلاه أن الحالات الثلاث شابات من الجنس الأنثوي، بلغ متوسط سنهن 23 سنة، كما يظهر أن المستوى الدراسي الغالب هو المستوى الثانوي، بينما يتضح أن حالة العزوبية هي الغالبة، أما عن ممارسة نشاط مهني فالحالة المتزوجة ماكثة بالبيت رغم حصولها على تكوين

في الخياطة، أما الحالة الثانية فهي عاملة بمجال التجميل والحالة الأخيرة طالبة. نعرض في الجدول الموالي خصائص مفردات العينة حسب نوع العنف الممارس ضدهن وخصائص المحاولة الانتحارية التي قمن بها

جدول رقم (2) يوضح خصائص مفردات العينة حسب العنف الممارس ضدها.

الحالة	نوع العنف الممارس ضدها	من طرف	رقم المحاولة	سبب المحاولة الانتحارية	الوسيلة المستخدمة	وظيفة المحاولة
مفيدة	جسدي، لفظي ونفسي	الزوج والإخوة	الثانية	مشاحنة مع الزوج	تسمم دوائي	قتل الآخر
لين	جسدي ونفسي	الأخ الأصغر	الأولى	مشاحنة مع الأهل	تسمم دوائي	الهروب
نور	جسدي، لفظي ونفسي	الأب	الثانية	مشاحنة مع الأب	تسمم دوائي	الاستغاثة

تسمح عملية استقراء الجدول أعلاه بالكشف عن تعرض الحالات الثلاث للعنف بشتى أشكاله، في نطاق الأسرة ومن طرف شخص قريب الزوج والإخوة بالنسبة للحالة الأولى والأخ بالنسبة للحالة الثانية والأب بالنسبة للحالة الثالثة، وقد قامت الحالات الثلاث بمحاولة الانتحار بالبيت كرد فعل على العنف الممارس ضدهن ولنفاذ قدرتهن على تحمل الوضع الصعب الذي يعشنه.

7- عرض الحالات:

أولاً: عرض الحالة "مفيدة": هي سيدة من بلدية سرايدي بعنابة، تبلغ من العمر 31 سنة، متزوجة لها طفل يبلغ من العمر 18 شهراً، تحتل الترتيب السادس بين 10 إخوة، مستواها الدراسي 9 أساسي، متحصلة على شهادة تكوين في الحلاقة ولكنها لا تعمل بسبب رفض زوجها. تعاني "مفيدة" من مرض السكري النمط الأول، كما أنها مصابة باضطراب الغدة الدرقية وقد أجرت عملية جراحية لنزع الورم، تعرضت الحالة لحادث سيارة خطير مع والدها عندما كانت تبلغ من العمر 18 سنة وتسبب في إصابتها بإعاقة على مستوى اليد اليمنى والرجل، كما تسبب في كسور بليغة على مستوى الحوض وقد تطلبت حالتها تدخلات جراحية متعددة، ما جعلها تمتلك تاريخاً مطولاً من المعاناة المرضية والنفسية. كانت علاقتها بوالدها جد مميزة، فهي ابنته المدللة، كما أنها كانت تخصه برعايتها وتهتم بكل ما يحتاجه بصفة شخصية دون باقي أخواتها، وقد ازدادت قرباً منه بسبب الحادث الذي وقع لهما فكانت معاناتهما واحدة وتشاركاً هذه المحنة بصفة استثنائية ما زاد من توطيد علاقتهما، وأوقد في ذات الوقت نار الغيرة عند إخوتها، ولكن عند وفاته فقدت "مفيدة" كل شيء، حتى نصيبها في الميراث أخذه اخوتها الذكور منها قد انتقموا منها لما كانت تلاقي من معاملة خاصة فقد أبلغوها أن: "اللي ديتيه وصرفوا عليك ككان حي فات حقك".

أما علاقتها بوالدها فهي سطحية وباردة، قد اقتصر على المساعدة المادية التي تتلقاها الحالة منها كما احتاجت لذلك، بينما علاقتها بإخوتها يسمها النبذ والغيرة، غيرتهم منها عندما كان والدها حياً، فلطالما انتقدوا سلوك والدهم ومشاعره اتجاهها وبوفاته جاءتهم الفرصة "لانتقام" منها بطريقة أو بأخرى، لقد تقدم لخطبتها منذ سنوات زوجها الحالي والذي يعمل ممرضاً بمستشفى حكومي، عندما كانت تبلغ 18 سنة من العمر ورفضه والدها بسبب عدم توافقه معها من ناحية اقتصادية، ولكنه رجع بعد 10 سنوات وطلب يدها بعد وفاة والدها فقبلته وتزوجت به (تم القبول هذه المرة لأن ظروفها تغيرت بوفاته والدها فقدت العميلة كل سند لها داخل الأسرة، وأصبح الإخوة الذكور هم المتحكمين في كل شيء) فقبلت به زوجها لتهرب من هذه الوضعية الجديدة والتي كانت جد صعبة عليها.

تعرضت الحالة للمشكلات مع زوجها ومع أهلها منذ اليوم الأول لزواجها فقد وصفته بالقاسي والبخيل فهو لا ينفق عليها و"يعذبها" باتباع سياسة التجويع والحرمان من ابنها، في أحيان كثيرة يحضر بعض الطعام من بيت والدته ويأكل بمفرده ثم يطلب منها أن تأكل ما تبقى، كما أنه يستخدم العنف بكل أنواعه: الجسدي واللفظي والنفسي، وقد اشتكت للدرك الوطني عدة مرات بعد تعرضها للضرب من طرفه ولكنهم وضخوا لها صعوبة التدخل في مثل هذه الحالات حيث لا توجد قضية طلاق أو حضانة أطفال وهم يعتبرون الأمر "شخصياً" بين زوج وزوجته (وتجدر الإشارة إلى أن الحالة أشارت إلى أنها تسكن ببلدية صغيرة بمدينة عنابة كل الناس يعرفون بعضهم البعض فيها و"يصعب" على الدرك التدخل كطرف في حالات يعتبرونها مسائل شخصية عائلية)، وعندما اكتشف الزوج أنها اشتكت للدرك أخذ منها ابنها مدة يومين ومنعها من رؤيته، أما

أهل زوجها فهي لم تتفاهم معهم منذ الأيام الأولى وقد صبرت إلى درجة لا تطاق على كل ما فعلوه معها لمدة تجاوزت الخمسة أشهر، إلى أن استقلت ببيتها في منطقة شعبية (بناء فوضوي) وتعرضت هناك للسرقة (تم بناء السكن الفوضوي على حسابها وتمت سرقة ما تبقى لها من ذهب في ذلك الحي)، وانتقلت حاليا إلى مقر بلديتها حيث تم كراء منزل بالمنطقة بفضل مساعدة والدتها وهي تعيش فيه مع زوجها وابنها الذي لاقت صعوبات صحية حمة قبل ولادته، حيث تعرضت للإجهاض أربعة مرات ويستخدم الزوج ابنتها في الضغط على مشاعرها حيث يأخذها في الأيام التي لا يعمل فيها لبيت والدته ويتركها وحيدة في البيت.

2- المحاولة وظروفها: تمت المحاولة بتاريخ: 06/06/2017 قبل أذان المغرب بقليل

تعد هذه المحاولة الثانية في تاريخ الحالة فقد قامت مسبقا منذ حوالي 6 أشهر بمحاولة انتحار لم يتفطن لها أهلها وكانت قد أقدمت عليها لنفس الأسباب من تسلط زوجها ومعاملته القاسية لها وغياب السند وسط أسرتها، يوم قيامها بالمحاولة الثانية اشتكت العميلة لزوجها عدم وجود أي شيء بالبيت لتعد طعام الإفطار فتخاصم معها وعيرها بإصابتها على مستوى يدها ورجلها ولأنه لم يكن يعمل يومها فقد أخذ ابنها لبيت والدته وتركها وحيدة فتناولت العميلة plaquette من دواء السكري وأدوية أخرى تخص الغدة الدرقية وقبل أذان المغرب انتبه جيرانها بأنها لم تطبخ فذهبوا لدعوتها للإفطار فوجدتها الجارية ملقاة على الأرض مغميا عليها ثم تم نقلها إلى قسم الاستعجالات بعناية.

3- نتائج الحالة على سلم باك: تحصلت على مجموع 14 نقطة وهو يشير إلى درجة خطورة مرتفعة، فقد تمت المحاولة في عزلة، حيث أقدمت الحالة على الفعل في غياب زوجها ولم تكن إمكانية التدخل محتملة إلا بدرجة جد ضعيفة نظرا لاختيار التوقيت (قبل الإفطار) فالجميع مشغولون في ذلك الوقت، ولم تتخذ العميلة أية احتياطات لعدم كشف المحاولة أو لمنع تدخل الآخرين، كما أنها لم تطلب المساعدة بعد قيامها بالفعل، غير أنها لم تقم بأي أفعال تحضيرية سابقة ولم تترك رسالة وداع، أما عن المحور الثاني لسلم باك فقد كشفت أنها كانت متأكدة من أن محاولتها ستنتهي وأنها كانت تريد الموت: "حببت نموت، كرهت، عييت، حياقي ما عندها حتى معنى"، لقد فكرت في الانتحار في الأيام القليلة السابقة للفعل وهي متأسفة لأنها نجت من الموت كما أن غياب التدخل الطبي كان من المحتمل أن يعجل بوفاتها بسبب خطورة وكية الأدوية التي تناولتها.

4. وظيفة المحاولة: تشير عملية تحليل المحاولة وظروفها إلى أنها تؤدي وظيفة الهروب وقتل الآخر، ذلك لأن الحالة لا تمتلك آليات دفاعية مناسبة لمواجهة المواقف الضاغطة التي تتعرض لها، فبسبب إحساسها المستمر بتخلي والدها عنها إثر وفاته فقد فقدت أكبر سند لها ولم تجد بديلا يعوض هذا الغياب فالإخوة كما تقول: "مشغولين برواحهم" ولا أحد منهم يحس بمعانتها وقد حذروها من طلب الطلاق لأنهم لن يسمحوا لها بالعودة لبيت والدها: "كن اطلقيك ما تدخلش للدار"، كما سبق وأن حذروها، فهي مشتتة بين الحياة مع زوج "مريض" (personnalité toxique) ينتقم منها بسبب حكاية رفض قديم لم تكن هي المسؤولة عنه بل والدها، والعودة إلى إخوة لا يريدونها ينتقمون منها بسبب علاقتها السابقة المميزة مع والدها، بينما تتفقد والدتها صامتة تنفجر على ما يحدث لابنتها وما تعانیه من زوجها ومن إخوتها، ما يشعرها بالإحباط والقهر الشديدين.

ثانيا: عرض الحالة "لين":

"لين" شابة من "عناية" تبلغ من العمر 21 سنة، تحتل الترتيب الثالث بين أخ أكبر يدرس الصيدلة وأخت تحضر شهادة دكتوراه في الفيزياء ولديها أخ أصغر منها يبلغ من العمر 13 سنة تحصلت على شهادة البكالوريا ولكنها لم تنتسب إلى الجامعة، بل تابعت تكوينها في التجميل في الجزائر العاصمة وهي تعمل حاليا بقاعة حلاقة كمختصة في التجميل (Esthéticienne)، وصفت "لين" علاقتها بوالدتها بالعادية فهي لا تتحدث معها كثيرا وتشعر أنها لا تفهمها وتقارنها دوما بإخوتها المتفوقين دراسيا كما ترى أن إخوتها لا يهتمون بها بسبب انشغالهم وتمركزهم حول دراستهم، فلا وقت لديهم للسؤال عنها وعن أحوالها، أما والدها فهي تشعر بغضب شديد اتجاهه لأنها ترى أنه تخلى عن مسؤولياته وسلم قيادة البيت لطفل وصفته "بالطائش" هو أخوها الأصغر الذي أضنى يلعب دور "رجل البيت" فهو الذي يتحكم في دخولها وخروجها ويسألها أين تذهب؟ ومع من؟ وقد أخبرتنا أن والدها يشعر بالفخر للجديّة التي تحملها هذا الطفل المسؤولية: "بابا كي شوفه يعاركني، يفرح، فرحان به ولى له راجل"، وهي لاتفهم كيف سارت الأمور في بيتهم إلى هذا الوضع الغريب حيث تقول أن سبب الشجارات المتكررة في بيتهم يدور دوما حول موضوع تجاوز الأخ الأصغر لحدوده معها وتحييز والديها إلى صفه: "ديما خويا لعنده الحق، Même pas يسمعونني وش نقول ويحكمه، نحس روجي محقورة وما عندي حتى قيمة" هكذا خلصت "لين" بمرارة حياتها

2- المحاولة وظروفها: تمت محاولة الانتحار بتاريخ 2017/02/07 بالبيت على الساعة 17، لقد تعرفت "لين" منذ مدة على شاب من أقاربهم، وقد وعدها بالزواج وكان ينوي التقدم لخطبتها قبل إقبالها على الفعل، وبالرغم من إدراكها لكونه "غيور" ومتحکم إلا أنها معجبة به و"تجبه"، وقد أخبرت أختها بموضوع علاقتها معه ظنا منها أنها ستكتم سرها، غير أن الجيران أخبروا الأخ الأصغر أنها ترجع من العمل بمرافقة شاب يوصلها بسيارته إلى البيت يوميا، فتخاصم معها وهددها بالقتل بسكين من المطبخ أمام مرأى ومسمع والديها اللذان لم يحركا ساكنا، كما أنه منعها من الذهاب للعمل ومن رؤية "صديقها"، وقد تدخلت أختها لتؤكد وجود هذه العلاقة التي تربطها بهذا الشاب للأخ ما زاد من ألمها وندمها على أنها أفشت بعلاقتها لأختها اعتقادا منها أنها ستقف في صفها، في نفس الأسبوع تعرضت الحالة لضغوط أخرى تخص علاقتها بالشاب الذي تعرفت عليه، فقد خرجت من عملها وتركت هاتفها النقال وعندما اتصل بها لم ترد عليه إلا زميلتها التي أخبرته أنها نسيت هاتفها وعادت للبيت ولكنه لم يصدق ذلك، بعد عودتها لمقر عملها، اتصل بها وشدد لهجته معها وأخبرها أنه لا يثق بها ولن يتقدم لخطبتها، فلم تستطع تحمل كل هذه الضغوط فدخلت غرفة والدتها التي تعاني من ارتفاع الضغط الدموي وأغلقت الباب وتناولت الأدوية التي تخصها.

3- نتائج الحالة على سلم باك لقياس درجة خطورة المحاولة: تحصلت "لين" على مجموع 14 نقطة وهي تشير إلى درجة خطورة مرتفعة، فقد بينت استجاباتها على المحور الأول المتعلق بالظروف الموضوعية للمحاولة أن قيامها بالمحاولة تم في عزلة أي في غياب كل أفراد الأسرة فقد عادت من العمل مبكرا غير أن التوقيت المختار كان يسمح بالتدخل لإنقاذها، لأن موعد رجوع الوالدين من العمل والإخوة من الدراسة هو 17 مساء، وقد أغلقت العميلة باب الغرفة بالمفتاح ولم تتصل أو تحذر أي شخص غير أنها لم تتخذ تدابير تنبئ بالموت ولم تترك رسالة وداع لأهلها، كما أنها كانت متأكدة من أن فعلها سيميتها وكانت تريد الموت من وراء فعلها ولكن الفعل كان اندفاعيا أي أنها لم تفكر في الانتحار مسبقا ولم تعد خطة لتنفيذه، فقد نتج عن الضغوطات التي تعرضت لها خلال الأسبوع الأخير وذلك اليوم بالذات حيث زاد "صديقها" الوضع تأزما بتخليه عنها واستهزائه بها وهي متأسفة لأنها نجت من الموت وقالت: "ما عنديش أمل، كن مت خير، حاجة ما راح تتبدل في حياتي خويا يحكم في وزدت خايرت راجل يحب يحكم، الحاجة الوحيدة لتخوفي من الموت هي الصلاة، نخاف غير من الصلاة، خاطر ما نصليش دينا، وما نصليش في الوقت ونخاف ربي يحاسبني على هذا" وقد توقعت أن تفقد حياتها في غياب التدخل الطبي، ذلك أن اختيارها لأدوية الضغط الخاصة بوالدها لم يكن عشوائيا فهي تدرك مدى خطورة هذا النوع من الأدوية إذا ما تم تناوله بكميات كبيرة، لأنه ينتج عند تناوله بجرعات كبيرة نزول الضغط وقد يؤدي ذلك إلى الغيبوبة ثم الوفاة غير أن السيناريو الذي أعدته تم إفساده من طرف والديها اللذين عادا من العمل مبكرا مقارنة بالتوقيت المتعود عليه وتم إنقاذها لأنها خرجت من الغرفة بعدما أحست بالدوخة وبقيت ممتدة على أريكة في الصالون، مما سمح برؤيتها والإسراع في إنقاذها

4- وظيفة المحاولة: أدت هذه المحاولة وظيفية الهروب، فالموقف الذي تعرضت له الحالة أصبح غير محتمل بالنسبة لها، فهي تتعرض باستمرار للضغوط في البيت، فتحكم الأخ الأصغر وسيطرته عليها، والعنف النفسي والجسدي الذي يوجهه نحوها، جعلها تعيش في توتر وتهديد مستمرين، والشجارات حول عملها وخروجها لا تتوقف، وهو كما يبدو يمارس "هذه السلطة" بالنيابة عن والده ويتلذذ بإبراز قدرته على التحكم فيها، كما أن انقطاع علاقتها وتهديد الشخص الذي أحبه وتعلقت به لها بالانفصال جعلها تقبل على الفعل للتخلص من كل هذه الضغوط في غياب حلول أخرى عجزت عن التفكير فيها، كما تبدو وظيفة الاستغاثة وطلب النجدة بادية (كي لا نذكر مصطلح المساومة الذي لا يحبذه المختصون حاليا)، فقد لاحظنا فرحتها بحضور "صديقها" لمصلحة الاستعجال، وبالرغم من تجاهلها له ورفضها لمبادلتة الحديث، إلا أنها كانت تبدو سعيدة لحضوره للاطمئنان عليها فقد تكون من خلال الفعل الذي أقدمت عليه تطلب منه أن لا يعاملها بنفس الطريقة التي يعاملها بها الأخ الأصغر وأن تكون محل ثقته وأن لا يكرر أسلوب التهديد معها.

ثالثا: عرض الحالة "نور": التقينا "نور" بعيادة نفسية خاصة بمدينة عنابة.

هي شابة من مدينة "سوق أهراس"، تبلغ من العمر 17 سنة، عازبة، تحتل الترتيب الأول بين أخوين و3 بنات، تستعد لاجتياز امتحان شهادة البكالوريا، والدها يبلغ من العمر 45 سنة، وقد كان ضابطا بالجيش وهو حاليا متقاعد، يدير تجارته بمدينة "سوق أهراس"، بينما والدتها تبلغ من العمر 39 سنة، وهي مأكثة بالبيت، وهي بالرغم من عدم تجاوزها الأربعينات، إلا أنها تعاني من ارتفاع ضغط الدم وداء السكري، عاشت "نور" طفولة ومراهقة صعبة، فقد وصفت والدها بالقسوة والتسلط، وهي تشعر كأنها أحد جنوده وليست ابنته، فهو يعاملهم معاملة "عسكرية"

يمنع من خلالها أي تجاوز للقوانين التي وضعها بهدف تسيير حياتهم، كل حركاتهم سواء كانت داخل البيت أو خارجه محسوبة، ويجب أن يعلم بها مسبقاً، وهو يقيد حريتها إلى درجة تشعر فيها بالاختناق فقد أخبرتنا: "الحاجة الى تقلقي ياسر هي أنه مع الناس البرى زي، ومعانا في الدار زي ومع الناس يهدر ويضحك نرمال (normal)، بصح احنا في الدار غمنا"، وهذا السلوك المتناقض يقلقها لأنها تشعر أن لا أحد يصدق معاناتهم معه، فمن خارج البيت يرون رجلاً رائعاً، وأباً مثالياً، بينما هي وأهلها يعيشون معه حياة صعبة، عندما كانت الحالة في الثالثة عشر من العمر تعرفت على شاب يبلغ من العمر 32 سنة، وكشف والدها مكالمات هاتفية بينها وبينه، يوماً أشبعها ضرباً وإهانات وذهب لبيت الشاب وطلب منه ألا يعاود الاتصال بابنته وإلا سيقتله ويقتلها، ولم تنس الحالة أكثر اهانة وجهها نحوها والدها حينها وهي: "مشك بنتي" وهو في كل مرة يتشاجر معها فيها يخرج هذه القصة ويسمعها نفس الإهانة وهي تشعر أنه لم ولن يسامحها على ذلك وقد ازدادت معاملته لها سوءاً منذ تلك الحادثة، لقد كان والدها ينوي تزويجها مباشرة بعد حصولها على شهادة "البكالوريا" بالرغم من رفضها لذلك ورغبتها في متابعة دراستها إلا أنه فرض عليها الشاب الذي اختاره لها، لأنه يريد التخلص منها بكل بساطة: "كخطبني الراجل وأنا قلته لا قالي اك كالجبل على ظهري" كما قالت "نور": "الراجل لخطبني نكرهه لدرجة لاتطاق وهو حتمه علي بالسيف"، وهي لم تتفق مع هذا الخطيب، وهي تشعر بالكره والاشمئزاز منه لأنه حسبها: "الراجل هذا حرمني من برشة حوايج، القرابة قالي حبسي، البسي نقاب، ما تخرجيش...". فهو صورة مكروية عن والدها، ولكن هذا الأخير فسخ الخطوبة من تلقاء نفسه كما عقدها من تلقاء نفسه، حيث لم يتفاهم مع العريس الذي كان مستعجلاً ويريد الدخول بها في وقت قياسي، فحدث شجار بينهما وتم فسخ الخطوبة.

لخصت "نور" مشاعرها وحياتها فيما يلي: "ما بقي يحلاي واله، لا قرابة، لا خروجة، حتى الجامعة لراح ندخل لها مشني فرحانة بها، حتى صاحبة الوحيدة لعندي هو الى خيرها لي خاطر بنت صاحبه"، ما وجهنا نحو وجود ميول اكتئابية، تدعمت حال تطبيق "مقياس باك للاكتئاب" وقد تحصلت فيه الحالة على درجة مرتفعة من الاكتئاب.

2- المحاولة الانتحارية وظروفها: وقد تمت المحاولة بالبيت بتاريخ: 2017/05/16

تعد هذه المحاولة الثانية لنور، فقد أقدمت منذ حوالي ثلاثة سنوات على محاولة انتحار عندما كشف والدها علاقتها بشاب كانت تكلمه على الهاتف ويوم إقبالها على الفعل دخل والد العميلة البيت فوجدها تحمل لوحتها الرقمية (tablet)، وعندما تأكد من أنها connectée، ضربها إلى أن أغمى عليها بعدما استرجعت وعيها، اتجهت نحو غرفتها وتناولت بعض الأدوية التي وجدتها أمامها (Paracetamol et des antibiotiques).

3- نتائج الحالة على سلم باك لقياس درجة خطورة المحاولة:

تحصلت "نور" على مجموع 6 نقاط، وهو يشير إلى درجة خطورة متوسطة، حيث تمت المحاولة بالبيت وفي حضور أهل العميلة، وكان التوقيت المختار يسمح بالتدخل لإنقاذ حياتها، ولم تتخذ أية إجراءات أو احتياطات لمنع تدخل الآخرين، سواء لعدم كشف المحاولة أو لإنقاذها بعد تنفيذ الفعل، كما أنها لم تتصل بأي شخص أو تحذر أحداً بإقبالها على الفعل، ولم تقم "نور" بأية تدابير تنبئ بموتها، كما أنها لم تكتب أو تترك أية رسالة وداع، أما فيما يخص إدراكها لمدى خطورة الفعل الذي أقدمت عليه، فإن "نور" كانت تعتقد أن محاولتها لن تميته، وهي لم تكن تريد الموت بقدر ما كانت تريد الهروب من الموقف الضاغط التي تعرضت وأن يتوقف الألم الذي سببه لها كلام والدها وإهاناته، حيث قالت: "كنت حابة هدرته تخرج من راسي، كلامه جرحني ياسر، كل ما تجرى حاجة يقلني مشك بنتي"، كما أنها لم تخطط للفعل مسبقاً، فقد كان فعلاً اندفاعياً رداً على معاملة والدها القاسية، وهي غير متأكدة إن كان يجب أن تفرح لأن حياتها ليست في خطر أم يجب أن تحزن لأنها نجت من الموت، ولم تكن تتوقع الموت وفقاً للسييناوي الذي نفذته، فكمية الأدوية التي تناولتها ليست كثيرة ونوعيتها أيضاً لم تكن من الأدوية ذات الخطورة العالية.

4- وظيفة المحاولة: أدت هذه المحاولة وظيفية "المساومة"، فبالرغم من أن الباحثين المعاصرين لا يجذبون استخدام هذا المعنى ويعوضونه

بوظيفة طلب المساعدة إلا أنها حاولت أن تتخلص من الضغوط التي تتعرض لها بسبب والدها من خلال الفعل فقد كانت تأمل أن تحدث التغيير في سلوكه تجاهها بعد قيامها بالمحاولة: «ماما ثاني كان كيف هك معاها مرضت بالسكر والضغط ما بقاش يقلقها ياسر» ويبدو أن الحالة تعلمت استخدام أساليب خاصة للحصول على منافع ثانوية ما يرجح البناء العصبي الهيسيري، فهي مدركة أن سلوك والدها تجاهها لن يتغير إلا

إذا حصل لها أمر "عظيم" كما هو الحال في إصابة والدتها بأمراض متعددة، جعلته لا يقلقها كما في السابق، وقد يكون ذلك وراء قيامها بمحاولة الانتحار للتخفيف من حدة سلوكه اتجاهها.

8- تحليل الحالات ومناقشة النتائج:

يعد العنف إجمالا والعنف الموجه نحو المرأة بصفة خاصة من الإشكالات العالمية التي تؤرق الباحثين، نظرا لما يخلفه من انعكاسات سلبية على الصحة النفسية والجسمية، ناهيك عن مخلفاته الاجتماعية والاقتصادية.

يشكل العنف ضد المرأة انتهاكا لحقوق الإنسان ويعد شكلا من أشكال التمييز ضدها وقد كشفت التحقيقات أن المنزل هو أول مكان تمارس فيه كل أشكال العنف، حيث تمت أغلب الاعتداءات المصرح بها في الوسط العائلي (بوعلاق، 2017، ص55)، كما أشارت بعض التقارير الوطنية -على ندرتها- إلى أن العنف الممارس ضد المرأة يتخذ أشكالا متعددة منها ما هو لفظي، نفسي، جسدي وجنسي، وهوية المعنف الرئيس هي الزوج في 61.8% من الحالات، فقد أجرى مجموعة من الباحثين تحقيقا خلال (2002-2003) شمل 9033 امرأة ضحية عنف، تراوح سنهن ما بين (18-90) سنة، وقد استقبلت المستشفيات: 3744 حالة، الشرطة: 2444 حالة، مجالس القضاء: 2130 حالة ومراكز الاستقبال والإصغاء: 713 حالة (المعهد الوطني للصحة العمومية، 2004) وقد أشارت إحصائيات أحدث -حسب مسؤولي الأمن الوطني الجزائري- إلى أنه قد تم تسجيل 7061 حالة عنف ضد المرأة خلال التسعة أشهر الأولى من 2018، ويؤكد الباحثون على أنها أرقام بعيدة كل البعد عن واقع العنف ضد المرأة في الجزائر (بوعلاق، 2017، ص57) على اعتبار أن العنف الأسري ظاهرة مستمرة لانتشارها أمام الآخرين، كما أن تدخل العوامل الثقافية يمنع من الشكوى بالممارس للعنف سواء كان أبا أو أخا أو زوجا، على اعتبار أنه "مشكل" داخلي في الأسرة، بالإضافة لاعتباره -في غالب الأحيان- "وسيلة تربوية" فعالة ومقبولة، ما يحذر من الكشف عن الإحصاءات الصحيحة حول الظاهرة.

يخلف العنف انعكاسات سلبية خطيرة على الصحة النفسية والجسدية للفرد، فقد أشارت دراسة نيكولاس دارتشاف إلى أن التعرض للعنف الجسدي و/أو العنف الجنسي في الطفولة يرفع من احتمالية الإصابة باضطرابات نفسمرضية في الرشد وبصفة خاصة الإصابة بالاكتئاب الحاد، (Linares,2008,p.109) الإدمان، والإصابة باضطراب ما بعد الصدمة.

كما أشار مجموعة من الباحثين إلى أن التعرض للعنف يرفع احتمالية الإصابة بالاكتئاب، العدائية، القلق، التجنب الرهابي وسلوكات التجنب وكذا السلوكات الانتحارية (Norris et al,1997; Duncan et al,1996).

وبالرغم من أننا لم نطبق مقياس الاكتئاب لباك سوى على الحالة (نور) والذي أسفر عن وجود مستوى حاد من الاكتئاب إلا أن عملية تحليل تاريخ الحالة قد سمحت بالكشف عن وجود ميول اكتئابية بارزة لدى الحالتين الأخريتين، بدراسة مسحية لعينة واسعة من النساء، تبين لهم من (Moeller et al,1993) وقد قام خلالها أن النساء اللاتي تعرضن للعنف في طفولتهن تعانين من مشكلات أكثر في الرشد (Linares,2008,p.109)

كما تبين لباحثين آخرين وجود مؤشرات مرتفعة للإقبال على الانتحار، واستهلاك مبالغ فيه للمخدرات لدى من تعرضوا للعنف الجسدي في الطفولة، حيث لاحظوا أن من تعرضوا للعنف الجسدي في طفولتهم أكثر معاناة من الاضطرابات الانفعالية واضطرابات السلوك، قد تشمل الأرق والاكتئاب مع ضعف القابلية للتحسن في حالة التكفل النفسي مقارنة بالأشخاص الآخرين

(Kaplan et al, 1997 ;Browne et al,1998 ;Calan et al,1998 ;Avery et al,2000)

وقد أسفرت عملية حصر سمات المرأة التي تعرضت للعنف عن تميزها بالجمود والقلق العصبي النزعة إلى الكمال، الطاعة، الخضوع، الاكتئاب، اليأس، يصبح لديها اضطراب في الأكل، في النوم، الميل إلى الانتحار، الانعزال عن النشاط الاجتماعي والاختلاط بالآخرين، والرغبة السريعة في البكاء. (العيسوي، 2004، ص64)، فهي امرأة ذات ميول نحو الأدوار التقليدية الذكورية والأنثوية، مطيعة، مستسلمة، من السهل السيطرة عليها وقبولها للسيطرة الذكورية، كما لاحظ الباحثون أنها تتميز بتقدير ذات متدني، وشعور قوي بأنها عديمة الفائدة وإحساسها بالذنب عالي، وهو ما لاحظناه على الحالات الثلاث التي أقدمت على الانتحار.

وفقا للمقاربات الإكلينيكية فإن الانتحار أو العنف الموجه نحو الذات والعنف مرتبطين، فقد أشارت نظريات التحليل النفسي على يد (Freud,1920 ;Meninger,1938) في تفسير السلوك الانتحاري في كون المنتحر يقع فريسة لغريزة أو انفعال عدائي سادي، أخفق في التعبير عن

نفسه، فانعكس على الداخل -الذات نفسها ليقتلها- وقد اعتبر الاكتئاب عنصراً حساساً في خلق هذه الميول العدائية وبذلك يمكننا أن نفهم كما ذكر (الجوش، 1998) كيف يجتمع الحب والكراهة معا وكيف يكون الألم لذيذاً والموت مقبولا، وبذلك ينتحر الإنسان وهو يرمي إلى قتل غيره أو يريد الموت وهو يعني الحياة السعيدة التي يمكن أن يحياها (الجوش، 1998، ص 35).

كما عرض أصحاب الاتجاه التحليلي قناعاتهم حول القدرة على الانتحار التي تتطلب نشاطاً كان في الأصل موجهاً نحو شخص آخر ولكنه توجه نحو الشخص نفسه ومن ثمة يقال عن الانتحار: "أنه قتل الذات ويفسر بأنه هجوم على شخص مستدمج أو كمشق لغريزة الموت" (حفي، 1994، ص 875)، ويعد Meninger من أهم المنظرين التحليليين الذين أوضحوا كيف ترتد العدوانية على الذات، إذ صنف وظائف الانتحار إلى أربعة وظائف أساسية، والتي غالباً ما ارتبطت بمراحل الطفولة ومعايشة الفرد لأحداث أو إحباطات قوية خلّاهها ولنلخص موقفه فيما يلي:

- 1- **الرغبة في القتل:** هي رغبة المنتحر في تدمير الآخرين إضافة إلى تدمير ذاته لأنه تأذى من قبل شخص أقوى منه وهذا ما يدعوا للاعتقاد أن المنتحر يرغب في الانتقام وغالباً ما يكون الشخص الذي يرغب في قتله صورة لأحد الوالدين، تخلى عنه أو توفي ويعزو له سبب الشعور بالغضب.
- 2- **رغبة الإنسان في أن يقتل:** حيث افترض أن تعرض الطفل للرفض والتخلي عنه بشكل حقيقي، يشعره بالغضب والقلق والشعور بالذنب، ويتحرر لديه ميكانيزم التقمص مع المعتدي، فيوجه عدوانيته نحو الأهل، وهكذا عند قيامه بالانتحار يحطم أهله الذين أصبحوا جزءاً منه ويكون من خلال الفعل (الانتحار) قد عاقب ذاته على ميوله الإجرامية.
- 3- **الرغبة في الموت -الرغبة في الاتحاد:** إن لانتحار في مثل هذه الحالات رغبة بعودة الوالد المكروه والمحبوب في نفس الوقت.
- 4- **الرغبة في أن ينقذ:** يريد كل منتحر أن ينقذ، ولو اختلفت درجة هذه الرغبة، فهو يهيئ أمر انتحاره بحيث تتواجد فرصة ما تسمح بإنقاذه من قبل شخص يهتم بأمره (Baechler, 1981, pp.41-47)، لقد ذكر "بالكر" أن هذه العوامل أو النزعات تتفاعل معاً في الشخصية تفاعلاً ديناميكياً وتحت غلبة إحداها تؤدي بصاحبها إلى الإقدام على الفعل فالرغبة في القتل تنتكس إلى الأنا مصدرها الأساسي وذلك إذ تورط الشخص في مواقف تحول دون عدوانه على الآخر وقد يكون إحباط العدوان باليات ذاتية تتمثل في قدرة الأنا الأعلى على الكف بما يثيره من مخاوف وإحساس بالذنب أو بسبب التورط في ثنائية متضادة باتجاه موضوع العدوان وتنتكس النزوة العدوانية إلى الذات وتتم عملية الاستدماج والإبدال فيقوم الأنا باستدخال موضوع العدوان والكراهية وإبدال الوجدانيات المرتبطة به والموجّهة ضده كموضوع خارجي بإسقاطها عليه داخلياً بعد أن تم توحيده مع الأنا فتكون النتيجة تدمير الذات بديلاً للآخر (الجوش، 1990، صص 36-39) كما اعتقد "ستانجل" (stengel) أنه: "قد يكون في الإقدام على الانتحار إرادة تدميرية فيها العدوانية الذاتية كاملة الحضور" (دورون، بارو، 1997، ص 103)، فالتحليليون يفسرون هذه العدوانية إما بانكفاءها على الذات، وقد كانت في البدء موجّهة ضد الآخر وإما بكونها تعبيراً مميزاً عن غريزة الموت التي تتجلى في الموقف الانتحاري وينطبق التفسير التحليلي إلى حد بعيد على الحالات الثلاث حيث وجهت العدوانية نحو الذات وهي في الأصل موجّهة نحو (الزوج، الإخوة، الأب).

خاتمة:

تتم محاولة الانتحار في إطار اجتماعي، وتهدف إلى تبليغ رسالة ما للمحيط، قد تكون طلب المساعدة أو استغاثة للفت انتباه الآخر والضغط عليه، لا يهدف الفاعل هنا إلى تدمير ذاته -وخاصة- الشخصيات قليلة النضج (personnalité immature) وغير المشبعة من الناحية العاطفية، والتي عندما تجد صعوبة في ربط العلاقات مع محيطها، تلجأ إلى محاولة الانتحار، بل يهدف من وراء فعله إلى الحصول على الاهتمام، حيث يرى بعض الباحثين أن: "النجاح من المحاولة الانتحارية، تسمح للقائم بها من الحصول على الاهتمام والعطف الذي كان يبحث عنهما"، (Marcelli et Braconnier, 2000, p.103) فالإقدام على الانتحار لا يعبر عن آلام الفرد فقط بل يعبر أيضاً عن إرادته لاستثارة محيطه، هذا المحيط الذي تحول الحوار فيه إلى أمر صعب أو مستحيل، الأمر الذي يحدث في محيط المرأة التي تتعرض للعنف، فهي تشعر بسوء تقدير الذات وأن لا قيمة لحياتها، كما تشعر بالقلق واللا أمان، وتظهر عليها الميول الاكتئابية، وتشعر بالعزلة والانطواء بسبب غياب السند الاجتماعي الذي يدعمها ويفهم وضعيتها، ما يجعل حياتها أكثر عرضة لخطر الانتحار بسبب اعتبار كل هذه العوامل عوامل خطر هامة في السلوك الانتحاري.

قائمة المراجع:

1. ابن منظور، جمال الدين (2003). لسان العرب، ج9، بيروت: دار صادر. تم الاسترجاع من موقع: www.jadidpdf.com
2. العيسوي، عبد الرحمان (2004). علم النفس الأسري. عمان، الاردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
3. المعهد الوطني للصحة العمومية (2004/11/25). اعداد مجموعة من الباحثين. تحقيق وطني حول العنف ضد المرأة. النتائج الاولى
4. دورون، رولان؛ و بارو، فرنسواز. (1997). تعريب فؤاد شاهين. موسوعة علم النفس. لبنان: عبيدات للنشر والطباعة.
5. الجيوش، ناجي (1990). الانتحار: دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري. دمشق: مؤسسة الشبيبة للإعلام والنشر.
6. بوعلاق كمال (2017). العنف الأسري واثره على الأسرة والمجتمع في الجزائر. رسالة مقدمة للحصول على دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة وهران 2
7. حفني، عبد المنعم (1994). موسوعة علم النفس والتحليل النفسي (ط4). القاهرة: مكتبة مدبولي
8. سمعان، مكرم (1964). مشكلة الانتحار (دراسة نفسية اجتماعية للسلوك الانتحاري بالقاهرة). مصر: دار المعارف.
9. المنجد في اللغة والإعلام (1975). ط26، بيروت: دار المشرق، تم الاسترجاع من [https:// www.jadidpdf.com](https://www.jadidpdf.com)
10. عباس فيصل (1996). التحليل النفسي و الاتجاهات الفرويدية (المقاربة العيادية). بيروت: دار الفكر العربي.
11. لا بلانش جان، بونتاليس، ج، ب (2002). معجم مصطلحات التحليل النفسي. ترجمة مصطفى مجازي ط4، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع

Liste des Références

1. Baechler Jean. (1981). Les suicides. France: Calmann-Lévy.
2. Beck, A., Steer, R., Kovacs, M., et Garisson, B. (1985). Hoplessness and eventual suicide: A 10 year prospective study of patients hospitalized. American Journal of psychiatry, 142 (5), 559-563.
3. Dictionnaire Encyclopédique Quillet. Sco-Tom. , (1977). Paris: Librairie Aristide Quillet.
4. Friberg ,O. ,Emans,N.,Rosenvinge,H.,Minbilden,V.,Olsen,A.,et Patterson,G.(Jan 2019). Violence affects physical and Mental Health Diddernetly: The General population based Transø study. Plos One. 14(1), repéré à <https://journals.plog.org>.
5. Gieling, I., Oligiatic, p., et Hartmann, A. M. (2009). Personality and Attempted suicide: Analysis of Anger, aggression and Impulsivity. Psychiatric Res. 43, 1262-1271.
6. Grand dictionnaire de la psychologie. (1999). Bloch, Henriette. (dir). Paris: Larousse.
7. Hilbman Carmen, Elaine., Peri Rielker, Patricia., et Mills, Trudy (1984). Victims of violence and Psychiatric illness. The Gender Gap in Psychotherapy. 1, pp 199-211 doi:10.1007/978-1-4684-4754.
8. La Plante, Gaelene. (avril 2006) Les conséquences des abus sexuels, physiques et psychologiques. Lettre du Psy, 10 (2), repéré à <http://www.redpsy.com/info/psy/abus2.html>.
9. Linares ,Juan., Luis. (2008). Des Abus et autres maltraitements. De Boeck Supérieur.
10. Marcelli, D., Braconnier, A. (2000). Adolescence et psychopathologie. (6ème ed), Paris: Ed Masson.
11. Masse, Cecile., Jung, Jerome., et Pfitzer, Richard. (2001). Agressivité, Impulsivité et Estime de Soi. Revues De Boek supérieur , 3 (56), 33-42, repéré à <http://De Boek supérieur: revues dbsup.cairn.info/revues staps.htm>.
12. OMS (2013). Violence against women. repéré à https://WHO.int/ar/news-room/fact_sheets/detail/violence-against-women.
13. Wilmott, J., Bastyns, J.M. , Demaret, G., Duvivier, M. (1986). Le suicide: psychothérapies et conduites suicidaires. Bruxelles: Mardaga.

مظاهر الاتصال الحديث داخل الأسرة وانعكاسه على مكانة المرأة الجزائرية

د/ نبيلة عيساوة (علم اجتماع العائلة-جامعة لونيبي علي- البليدة2)
ط.د/ فتيحة بقواسي (علم اجتماع العائلة-جامعة لونيبي علي- البليدة2)

ملخص:

أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة عمليات التغير الاجتماعي إلى تحول بنية العائلة التقليدية الجزائرية من بنية أبوية إلى بنية زوجية، بتغير الصفات التقليدية من حيث الحجم، الوظائف، العلاقات الرقابية، نظام الزواج ونمط المسكن، فأدى هذا التغير إلى إحداث مميزات جديدة ظهرت ملامحها في حياة الأسرة والمرأة على وجه الخصوص، خاصة بعد بروز الأسرة الزوجية التي انفصلت عن المضمون العائلي في إطار المسكن أو الشقة المستقلة، وأصبح مجال التفاعل فيها خاص بالزوج والزوجة والأولاد غير المتزوجين، وأصبحت هذه المؤسسة الاجتماعية الصغيرة تخضع لمتطلبات التكيف مع المجتمع الحديث.

وكان لهذا التغير تأثير على منطق العلاقة بين الجنسين ومكانة وأدوار كل منهما، بإعادة النظر في مضمون علاقات التبعية والخضوع التي كانت تسود العائلة التقليدية، وانهيار المفهوم التقليدي لتقسيم الأدوار الاجتماعية، وفصل الحواجز بين الجنسين ضمن الأطر الجديدة التي جمعت الذكر والأنثى، بفضل عوامل التعليم، العمل، والتشريعات القانونية التي قربت مرتبة المرأة من مرتبة الرجل بقدر من المساواة، وبالتالي تغير صورة كل واحد بالنسبة للآخر ومن ثم التطلع نحو صورة جديدة للحياة الزوجية خلافا لما كانت عليه ضمن النمط العائلي الأبوي، بغياب هذا المفهوم للزيجة بمحصر قيمة الزواج في حفظ الإرث والقيم وتضاعف قوة المجموعة المنزلية بعدد الذكور خاصة، وقد أصبحت المرأة ضمن هذا النمط الأسري الجديد شريكة في الحياة الزوجية الأسرية والاجتماعية خاصة بانفتاح وتوسع شبكة اتصالها نحو العالم الخارجي في الحياة الحضرية وتوسع أدوارها الاجتماعية في المجتمع الحديث.

وعليه نستهل هذه المداخلة بالحديث على أهم التغيرات الحاصلة في الأسرة الحديثة، وعلى وجه التحديد التغيرات الحاصلة في الاتصال الحديث داخل الأسرة ومظاهره، وأثره على مكانة المرأة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الاتصال، الأسرة، المكانة، المرأة الجزائرية.

Abstract:

Economic, social and cultural changes as a result of social change have transformed the structure of the Algerian traditional family from a patriarchal to a marital structure, changing traditional qualities in terms of size, functions, regulatory relationships, marriage system and housing pattern. This change has led to new features that have emerged in the lives of the family and women in particular, especially after the emergence of the matrimonial family, which separated from the family content within the framework of an independent dwelling or apartment, and the area of interaction became special for the husband, wife and unmarried children, and these became A small social enterprise is subject to the requirements of adapting to modern society.

This change has had an impact on the logic of the gender relationship and the status and roles of each, by rethinking the content of the dependency and subjugation that prevailed in the traditional family, the breakdown of the traditional concept of the division of social roles, and the separation of gender barriers within the new frameworks that brought together Male and female, thanks to the factors of education, work, and legal legislation that brought women's status closer to that of men with a degree of equality, thus changing each other's image for the other and thus looking towards a new image of married life, contrary to what they were in the patriarchal family style, in the absence of this concept. For marriage by limiting the value of marriage to the preservation of inheritance and values and multiplying the strength of the domestic group by the number of males, especially, women within this

new family pattern have become partners in family and social married life, especially by opening up and expanding their network to the outside world in urban life and expanding their roles social in modern society.

Therefore, we begin this intervention by talking about the most important changes in the modern family, specifically the changes in modern communication within the family and its manifestations, and its impact on the status of Algerian women.

Keywords: Communication, Family, Status, Algerian Women.

مقدمة:

كانت الأسرة ولا تزال محل اهتمام الكثير من المتخصصين في مختلف التخصصات خاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية نظرا لأهميتهما باعتبارها الخلية الأولى والرئيسية التي يتكون منها المجتمع، فهي أولى الجماعات الأسرية التي تطورت عبر الزمن إلى تنظيمات اجتماعية مختلفة تنوعت فيها التنظيمات الأسرية.

وفي ظل التغيرات الجديدة التي شهدتها المجتمع الجزائري ومن ثم الأسرة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية، تغيرت مكانة الأفراد الاجتماعية ومكانة المرأة تحديدا في مجتمع اتم بالتطور والتقدم العلمي واتساع اتصالاته الاجتماعية، فأصبحت للمرأة الكثير من الأهمية في أسرتها والكثير من المزايا الاجتماعية بانفتاحها على العالم الخارجي، فتعززت شخصيتها وثقتها بنفسها وثباتا لذاتها، ونجدها أيضا أنها أصبحت تتمتع أكثر بنوع من الاستقلالية في الحياة الحضرية، والحقيقة التي يجب أن نقرها هي أن للمرأة مكانة مهمة في المجتمع وخاصة في أسرتها، لأنها تساهم بكل طاقتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، باعتبارها الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأبناء بالدرجة الأولى، فبعدما كانت المرأة ملزمة بالموث في منزل، أصبحت تتواجد في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية، فشغلت بذلك مكانة متميزة في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري، هذا إضافة إلى تنوع المجالات الوظيفية التي تشارك فيها، والتي تظهر أهمية الأدوار التي تقوم بها في النسق المجتمعي بمختلف اتصالاته الداخلية والخارجية.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإشارة إلى أهم مظاهر الاتصال الحديث داخل الأسرة الجزائرية وانعكاسه على مكانتها الاجتماعية، خاصة بعد توسيع دائرة اتصالها وتغير أدوارها الاجتماعية، وسيطرة الطابع الفردي والتحول في مضمون العلاقات بين الرجل والمرأة... الخ، في ظل التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع ككل.

أولا: مدخل مفاهيمي

1- مفهوم الاتصال:

الاتصال عملية ديناميكية تتميز بالتغير المستمر ويتم من خلالها تبادل مجموعة من الرموز والمفاهيم والأدوار بين أطراف عملية الاتصال التي تتولد أثناء التفاعل، وهذه العملية تبدأ من اتصال الفرد بذاته إلى الاتصال الجماهيري، ويتم الاتصال بشكل قصدي أو غير قصدي بغرض تكوين أنواع من العلاقات تختلف كل منها باختلاف حجم زمان ومحتوى موقف الاتصال، أو هو سلوك أفضل السبل والوسائل لنقل المعلومات والمعاني والأحاسيس والآراء إلى أشخاص آخرين والتأثير في أفكارهم إقناعهم بما تريد سواء كان ذلك بطريقة لغوية أو غير لغوية (العقيل، 2009، ص 10).

كما يعد الاتصال بأنه ظاهرة اجتماعية حركية تؤثر وتتأثر بمكونات السلوك الفردي والعوامل المؤثرة في طرفي عملية الاتصال المشتتة على نقل وتبادل المعلومات والأفكار والمعاني المختلفة وتقمهما، باستخدام لغة مفهومة للطرفين من خلال قنوات معينة (بيس عامر، 2000، ص 30).

2- مفهوم الأسرة:

الأسرة هي اللبنة الأساسية لتكوين أبسط أشكال البناء تنوعا وتداخلا في جملة العلاقات والأدوار والوظائف التي غالبا ما تعرف بها، كما أنها تعرف على أنها وحدة اجتماعية اقتصادية بيولوجية تتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم علاقات من الدم والزواج والتبني توجد في إطار من التفاعل عبر سلسلة من المراكز والأدوار بتأدية عدد من الوظائف التربوية والاجتماعية والاقتصادية (أسعد وطفة، 1993، ص 73).

3- مفهوم الأسرة الجزائرية:

الأسرة الجزائرية هي أسرة بطريقية، الأب فيها والجد هو القائد الروحي للجماعة الأسرية، وينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي، وله مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ وغالبا بواسطة نظام محكم على تماسك الجماعة المنزلية (بوتفونشت، 1984، ص 37).

وهي عائلة أكنيتية النسب، وأنها جماعة عصبية توجد بذكور يملكون ويرثون ويمثلون السلطة والجاه والشرف، بهم تنشأ الأسرة وإليهم ينتهي كل ما يتعلق بها من تنظيم أو تسيير أو أقرار وانتماء، المرأة (الأم) يبقى لأبيها وينتقل الميراث من الأب إلى الابن الأكبر عادة حتى يحافظ على صفة الانقسام للميراث من خلال القاعدة التي تنص على حق الشفاعة والمتمثل في إبعاد كل الغرياء على أن يصبحوا شركاء في الملكية (Bourdieu, 1985, p13).

4- مفهوم المكانة:

المكانة هي العناصر والمعايير التي تؤثر إيجابيا أو سلبيا في الإعلاء من منزلة الفرد الاجتماعية في المجتمع، ويستدل عليها من صفات انتمائه لمهنته أو المستوي الاقتصادي أو المركز الاجتماعي وظروف بيئته العمل والمستوى الاجتماعي لعلاقته مع الأطراف المعينة داخل المؤسسة وخارجها ومستوى تأهيله التربوي والعلمي، وتقاس بالدرجة التي يضعها المفحوصون أو الأفراد على الأداة التي أعدت لهذا الغرض (خلف، 2012-2013، ص 173).

ويعرفها "فليلين" هي الاحترام الذات عندما يوازن الفرد نفسه بالآخرين من خلال ما يمتلكه من مقومات اقتصادية ونفسية والاجتماعية وكل ما يتعلق بخصائص الشخصية (الصالح، 2005، ص 42).

5- مفهوم المرأة:

المرأة هي الشق الثاني من الإنسان المعمر لهذه الأرض، ولفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل مرأ، ومصدرها المروءة وتعني كال الرجولية أو الإنسانية، من هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان (صباغ، 1970، ص 15).

ثانيا: التغيرات الطارئة على الاتصال الأسري الحديث وأثره على مكانة المرأة الجزائرية.

1- توسع دائرة اتصال المرأة:

إن الأوضاع الجديدة التي شهدتها العائلة التقليدية من خلال جملة التغيرات التي أثرت على حياتها الاجتماعية، جعلتها مضطرة لمسيرة هذه التحولات بالتخلي عن بعض مميزات التقليدية التي أصبحت لا تتماشى مع حياتها الحضرية في الأسرة الحديثة، فاستطاعت بذلك الخروج من دائرة اتصالها المغلق والانتقال من الجماعات والتنظيمات الرسمية التي لا تتجاوز حدود صلاتها القرابية الداخلية والدخول في تنظيمات واسعة من العلاقات الخارجية، فبرزت التفاعلات الكثيفة حيث أصبحت الحياة لاجتماعية حصيلة تفاعل بين عدة أطراف مؤثرة هي الجماعات الاجتماعية ومن أبرزها الأسرة، الفرد والدولة.

هذه العوامل ساعدت في تطور أوضاع المرأة، من خلال التغيرات التي نتجت عن التصنيع والتحضر، والترقية التي تحققت بمحضورها داخل المجتمع، ودخولها للحياة الحضرية العصرية بعد التخلي عن الحياة الانعزالية التي كانت نتاج لمكانتها العائلية التي نشأت مع المرحلة الاستعمارية، والتي جعلتها ملزمة بالبيت ولا تتعدى حدوده، إلا أنه ما فتئت أن تخلص المرأة من تلك التعارضات التي تولدت خلال هذه الفترة بمحصول الاستقلال الوطني، الذي أنتج بدوره صورة جديدة للمرأة الجزائرية، وأدخلت في الحياة الحضرية في مختلف المؤسسات الاجتماعية في ظل ديناميكية التغير الثقافي، "وهو ما تجسده الممارسات في الأسر الجديدة ضمن منطق النظام العائلي الأبوي، بحيث تولدت من خلاله وبفضل عوامل الضغط، الذي أعطى بدوره اتجاها جديدا ومفهوما جديدا للشخصية القاعدية للمرأة، التي كانت تعيش في عامل الانتظار، والتريث والترقب للحياة الاجتماعية بعد الاستقلال (Secrétariat social d'Alger, 1966, pp: 52-53).

وتحاول الكاتبة "كارمل Carmel Camelleri" تفسير ذلك من خلال هذه المقارنة بين عالم الرجل وعالم المرأة بتتبع تطورها، إذ توضح أن عالم الرجل تم إعداده ضمن "التأكيد والبروز السكين" للمجتمع الأبوي الأغنياء المكرس للتفوق الذكري فهو عالم بارز الوجود من خلال "التوقع الاحتمالي"، أما عالم المرأة فهو يعمل من خلال "التوقع الرجائي" الذي هو من طبيعة أخرى، لأنه من اختصاص الترقية.

فالمرأة تضطلع بشجاعة دورها الاجتماعي التقليدي من خلال نمط "الانتظار الصبور"، وهو النمط الذي هو انتظار أو تريث نحو البحث أيضا، الذي تكبح النساء من خلاله كل تردد عن طريق المهارة، الحذق، باعتماد كل فرص التجديد التي يمنحها لها التعليم المنزلي، التربية، الصحة، المهن والأنماط الجديدة للسكن، ووسائل الإعلام والاتصال، والمطالعة والاطلاع، وهذا ما ولد لديها "الانتظار المتمرد"، إذ التزمت بكل صلابة نحو طرق جديدة بالتقرب من القطيعة مع التقاليد، بدءا بالزواج على أساس الاختيار، ومزاولة الدراسة حتى بعد الزواج، وشغل مناصب ذات مسؤوليات، فهذه الطريقة في التحول نحو "الانتظار المتمرد" أو "الثوري" أنتج نموذجا جزائريا معاصرا، وهذا ما يبرّز وجود تعدد الأشكال لعالم النساء (Camelleri, 1973, pp: 36-39).

وتستند الباحثة "كارمل كاميلوري Carmel Camelleri" بالتحليل السيكولوجي لـ "جيفرين Mikel Dufrenne" حول الشخصية القاعدية، الذي يرى أن تقسيم العمل والأدوار والسلوكات بين الجنسين لا تسمح بإمكانية التحدث عن شخصية قاعدية مشتركة، حيث أن جميع السمات هي بدون شك مشتركة بالنسبة للجنسين، وهي أكثر وضوحا عند جنس دون آخر، أو أنهما متقاربان، فالمجتمع يسير نحو اتجاه تحولات عميقة... وبالنتيجة تغرس بدورها تعبيرات أو افصاحا عن شخصيات مختلفة (Camilleri, 1966, pp: 57-60).

إن وضعية المرأة المعاصرة جعلتها تحظى ببعض الخصائص ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، بانفتاح أكبر نحو العالم الخارجي بمزاولة التعليم والوصول إلى أعلى درجاته، ودخولها عالم الشغل بما يسمح لها من استقلالية اقتصادية... فقد أصبحت تحي "حياة عامة وخاصة، أقل انعزالا، بكمال جسدي وإنجاب مخطط، وحياة بين المنزل والسوق والعمل، فهي سيدة في البيت، وإن يبقى البيت المكان المفضل لها" (بوتنفونشت، 1984، ص 295).

2- سيطرة الطابع الفردي على العلاقات الأسرية وأثره على مكانة المرأة الجزائرية:

إن التحول الحضري الذي شهدته الأسرة الحديثة أدى إلى تغيير مجموعة القيم التقليدية التي سادت العائلة وأكدت وحدتها الممتدة وتضامنها، وتؤكد فيه القدرة الفردية لأفراد الأسرة في مواجهة مسؤوليات حياتهم بصورة مستقلة، وقد اتخذ هذا الاتجاه الفردي مقابل الاتجاه الجمعي مظاهر عديدة انعكس على تقلص وظائف العائلة التقليدية وساهم في تحرر أعضائها من الارتباطات القوية بجماعة قرابتهم والممتدة، كما اختلفت القيم والاتجاهات التي يحملها الآباء عما اكتسبه الأبناء في المجتمع الحضري، إذ أصبح كل فرد من أفراد الأسرة يميل إلى مواجهة مصيره ومشكلاته الخاصة ويخطط بنفسه لحياته ومستقبله بطريقة فردية دون أن يشاركه أوليائه أو إخوته أو أقاربه التدخل في حياته كما كان متواجدا عليه في العائلة التقليدية، إذ "كانت رغبات الفرد مع رغبات العائلة... ولم يكن للفرد وجود في الواقع إنما كان مجرد جزء من العائلة لم يكن ليمثل وحدة اجتماعية قائمة بذاتها" (التركي، ورزيق، أكتوبر 1985، ص 101).

ولم تعد مصلحة الفرد تتطابق إلى حد كبير مع مصلحة العائلة حيث تغيرت شخصيته المنعزلة في الحياة الحضرية خاصة المرأة التي أصبح أكثر حرية من قبل، هذا التغيير في الشخصية يمكن إرجاعه إلى امتداد وتوسع العلاقات الخارجية وكثافتها بتجاوز حدود النسق القرابي، خاصة بعد الاختلافات الواضحة بين مميزات الحياة في العائلة التقليدية والحياة الأسرية الحضرية، ولم يعد التدريب الذي يتلقاه الأبناء يتطابق مع ما كان يتعلمه آباؤهم بالتأكيد على أهمية العلاقات واحترام المراكز في الدائرة القرابية، بل يؤكد في الطفل الآن النزعة الفردية أكثر والعمل على تعليمه تحقيق استقلاله الاقتصادي، إلى جانب هذا فمن بين مظاهر الفردية أيضا اختفاء الروح الجماعية في العمل إذ أصبح لكل فرد من الأسرة الحرية في اختيار العمل الذي يراه مناسباً له ويتأشى وطموحاته أو تخصصاته التكوينية.

ونظرا لهذه التغيرات لم يعد مركز ومكانة الفرد مرتبط بمن ينتمي إليهم بقدر ما هو مرتبط بانجازاته ومكتسباته التي يحققها، ولم يعد نجاح الفرد أو فشله متصلا باسم عائلته ويتدخل في نطاق مسؤولياتها، إنما يرتبط به مباشرة حيث "يعمل على تطوير منطقته الخاص فيثبت من خلال تصرفاته أنه يملك شخصية ذات طابع فردي ومواصفات خاصة ينفرد بها تمكنه من تحمل مسؤولياته ومصيره وحياته الخاصة" (بويابو، أبريل 1991، ص 41)، فهو لم يعد ذلك الفرد المحصور تحت رقابة السلطة العائلية وأصبح أكثر حرية وتفتحا من حيث تقبله للأشياء وعدم الاعتقاد بالأفكار التي تخالف طموحاته، خاصة المرأة التي أصبحت تقتحم جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ما جعل من مكانتها تتغير من أم مأكثة في البيت إلى التعدد في المراكز الاجتماعية.

3- التحول في مضمون العلاقات بين الرجل والمرأة:

إن نسيج المجتمع يبدأ بالعلاقة الشرعية بين الرجل والمرأة التي أرادها الخالق للبشرية حيث قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ لَكُمُ الرِّبَاطَ﴾ [النساء: 1]، فلقد بدأ هذا النسيج الاجتماعي من نفس واحدة دلالة على وحدة هذا النسيج ويؤكد رب العزة على نوع الرابطة بين طرفيها في منبته الأول، بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: 21]، هذه المودة وهذه الرحمة التي تنبع من الحب الكلي الذي هو أساس التواصل الأسري، ولقد كفل الإسلام العدل بين الرجل والمرأة، فقد كلف كلا منهما حسب طبيعته وقدراته واستعداداته التي خلقه الله بها، فلم يكلف الإسلام المرأة بالعمل الشاق والسعي على الرزق مثل الرجل إلا في حالات الضرورة القصوى، هذا يثبت مكانة المرأة في العائلة وموقعها الهام، وعدل الإسلام بينها وبين الرجل حيث كرمها ولم يهينها أبداً وثبت قوة العلاقة بينها وبين الرجل (موسى محمد، 11-3-2017).

لكن التطورات التي طرأت على بنية المجتمع الجزائري والتي فرضتها التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية أدت إلى إحداث تحول وتغير في حدود المجال العائلي ومضمون علاقات التبعية بانفتاح المجال النسوي وانفجار الحياة المنزلية بمشاركتها في النشاطات الاقتصادية والحياة الاجتماعية، وفتحت مجالات جديدة في المدرسة والتكوين والعمل في المؤسسات الاجتماعية والتوجه نحو نمط الاستهلاك والحياة السياسية، وهذا ما غير مسار الاتصالات داخل الأسرة ونعكس على مكانة ودور المرأة وأنتج شكل التوافق بين عالم الرجل وعالم المرأة، حيث ظهرت التكميلية المبنية على أساس ظاهرة الاختلاط في كل ميادين الحياة الحضرية الجديدة، فأدى إلى إعادة النظر في مضمون ومحاور التكميلية بين الجنسين بتخفيض هذه التبعية وتحرير المرأة، وهذا يشكل لها عاملاً تظهر فيه التلقائية بالرغبة في تحقيق الذات وتلقيها من جهة أخرى الحماية القانونية التي تضمن مساواتها مع الرجل على المستوى الفردي، إلى جانب تلقيها التعليم الذي أدى إلى توسيع أفقها باعتباره من عملية التنقيف.

هذه العوامل كان لها تأثير إيجابي كبير في مضمون علاقات التبعية بين الجنسين، فالانشقاق الذي حدث في البنيات التقليدية بالانتقال من العائلة الأبوية إلى الأسرة الزوجية، ومن ثم إلى الأسرة الأبوية، عمل على تحديد عامل في ظل هذه الصيرورة والمتمثل في ترقية المرأة وبروز مكانتها واختيارها الشخصي في الحياة الزوجية، هذا العامل السيكولوجي أبعدها عن وضعها الذي ظل منحصرًا في الأمومة والزواج والذي يمثل في حد ذاته ترقية اجتماعية تغلب عليه اعتبارات فردية (Sartin, 1964, p183).

وقد كان لفصل الحواجز بين الجنسين تبعاً لمطالبات التغيرات التي حدثت على مستوى بنية المجتمع وانعكاسها على الأسرة باعتبارها وحدة المجتمع وعلى العلاقات الداخلية بين أعضائها على وجه الخصوص والفرص التي جمعت بينهما في المدرسة، الشارع ومكان العمل، إذ أصبح الحاجز السميكة بين الجنسين يصطبغ بنوع من الليونة ولم يتحطم كلياً، لأن وجود هذه العوامل بصفة انعزالية يكون غير كاف لإحداث تغير في المواقف وتوحيد هذه الأنماط التي من شأنها أن تبرز سلوكاً له طبيعة مع الوسائل في الماضي، وبالتالي ظهور صورة جديدة للمرأة (بوتفونشت، 1984، ص. 274).

ثالثاً: مفهوم الزيجة ومكانة الزوجين في الأسرة الحديثة:

سنحاول الحديث عن التغير الذي حصل في مفهوم الزيجة ومكانة الزوجين في الأسرة الحديثة من خلال ما يلي:

1- التغير الاجتماعي من المجتمع المنزلي إلى العيال:

لقد أدت ظروف الحياة الحضرية إلى ظهور نمط الأسرة الذي يعطي الأولوية للزوجين، وزيادة الحاجة للأسرة المباشرة في ظل التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الجزائري، إذ تلاشت خاصية التضامن في النظام التقليدي الذي يجعل من مبدأ المصلحة الجماعية اللامنقسمة إجبارياً من أجل مساندة الأعباء العائلية وبالتالي تراجعت العلاقات شيئاً ما مع المجموعة القراية باتخاذ هذه الأسرة صفة جديدة على حدى، إلا أن هذا لا يؤدي إلى الانفصال الكلي عن المجموعة القراية. (Camillieri, 1966 p.68)

فهذا التغير البنوي من المجتمع المنزلي إلى العيال أو الحياة الزوجية من شأنه أن يصحبه تغير اجتماعي وثقافي، الذي يقدم صورة جديدة لصفات شخصية لكل من الزوج والزوجة، إذ تبين أن "الرجل يبقى مرتبطا بالثقافة التقليدية التي تبرز من خلال علامات النظرة المتمركزة حول الأنثى والتقاطه القيم العصرية لإدراجها في الأشكال التقليدية للتفوق الذكري (Camillieri, 1966, p.239).

أما المرأة فإنها تبقى في الخدمة العائلية وهذا ما يسمح بترسيخ الصورة الجديدة للأسرة تظهر فيها أن تكون المرأة مشغولة بالحفاظ على مركزها ومكانتها بالنسبة للرجل من أجل تحقيق توازن النسق الاجتماعي الذي من شأنه أن يسمح بتأسيس نموذج ثقافي جديد ضمن النمط الحضري للأسرة، إذ ينحصر مجال المرأة في وظائف الحياة المنزلية، في حين يعود للرجل مسؤولية العلاقة مع المجال الخارجي وتحقيق الدعم المالي للأسرة، وقد وجدت المرأة نفسها ضمن هذا النمط التنظيمي الجديد ذات وضع هامشي... إذ تصبح الزوجة عنصرا للاحتلال البيئي عكس النظام التقليدي الذي كان يقوم على تشجيع الزوجة على تزويدها من خلال شكل من التعويض (Camelleri, 1966, p95).

2- تقلص المجال النسوي والتبعية:

أدى التحول الحضري الذي شهدته الأسرة الزوجية الحديثة إلى وجود مجالين مختلفين، أحدهما للرجال والآخر للنساء وكلاهما يتطوران بصفة منفصلة إذ ظل مجال الرجل مفتوحا نحو التطور باستمرار، في حين استمر مجال المرأة بدخولها علاقات جديدة معقدة نحو الانغلاق خاصة ما بعد الاستقلال مباشرة وحدث التغير في البنية العائلية التقليدية بالانفصال عن العائلة الواسعة والاستقرار ضمن الشقة الزوجية، فهذا الاختلال في حقل النشاطات تبعه الخضوع المباشر للزوج وحده، بعدما كانت السلطة الزوجية في التنظيم الأبوي رئيس العائلة، وقد أصبحت المرأة ملزمة أمام واجب طاعة الزوج الرئيس الوحيد للأسرة... فهذا الانتقال نحو الأسرة الزوجية عمل على نقل حقل علاقات التبعية إذ فوضت السلطة للزوج بعدما كانت تمارس من طرف المجموعة الأغنية بصفة مشتركة (Camelleri, 1966, p310).

وهو ما أشار إليه الأستاذ "مصطفى بوتفوشة" في أن اضمحلال وتلاشي الانقسام داخل العائلة التقليدية لا يتضمن اضمحلال النسق الأبوي والأغنية، إذ وجدت المرأة تحت الحماية المتفاوتة للزوج فهو صانع القرارات ومنقذها... فهذا الاستبدال للقيم المرتبطة بتحويل علاقات التبعية تتميز بتبعية قانونية أقل على مستوى المكانة الفردية وبأكبر تبعية اقتصادية أثقلت المرأة والتي تترجم على مستوى الحياة اليومية.

3- المرأة ضمن العلاقات الأسرية الحديثة:

إن الأشكال الجديدة للأسرة التي تقترب من الزوجية تعكس صورتها من خلال العلاقة التي تربط الزوج والزوجة، وموقفه منها، وكذا الأدوار الجديدة للمرأة، وسنحاول فيما يلي إظهار العلاقات الأسرية التي أصبحت قائمة في الأسرة الحديثة بين جميع الأفراد وهي كالتالي:

أ- العلاقة بين الزوجين:

لقد سمحت الحياة الحضرية للزوجين في الأسرة الحديثة من التحرر والاستقلال من حيث السكن والعمل... والتي كان لها انعكاسات وآثارا هامة على علاقة الزوجين حيث ازدادت اتصالاتهما وتفاعلاتهما أكثر من ذي قبل وأصبحت مباشرة في معظم الأوقات، وهذا فتح المجال لكل منهما للأخذ والعطاء في ظل الأسرة الزوجية الصغيرة، لأن العائلة التقليدية كانت تحد من الاتصال بينهما ولم تكن تعطي الفرصة الكافية لهما بتبادل العواطف أو مناقشة أمورهما المشتركة، وقد ازدادت هذه العلاقة قوة خاصة بعد الاعتراف بمكانة المرأة ودورها حيث لم يعد عملها القيام على خدمة زوجها واحترامه وطاعته فقط، بل ارتفعت منزلتها الاجتماعية بدخولها في شتى ميادين العمل وتحسين الحالة الاقتصادية للأسرة وتحقيق استقلالها الاقتصادي، هذا سمح ب بروز المساواة بين الزوجين التي بدأت تتحقق في الميادين المختلفة للحياة الزوجية مع الاشتراك في تقرير مختلف المشتريات، إلى توزيع المهام المنزلية (الحسن، 1981، ص 68).

إن بروز الأسرة الزوجية كنمط للعلاقة داخل الزيجة نتج عنه التغير في المواقف والقيم، جعل الزوج في المجتمع الحديث يحترم زوجته ويبرز اهتمامه ويعمل ما في استطاعته لتقوية علاقته بها "فلم يعد البرود واللامبالاة نموذج علاقتها، وقد ترتب على وجودهما منفردين ازدادت فرص إظهار الحب، ولا تترد الزوجات في إظهار محبتهم لأزواجهن كاملة" (عاطف غيث، 1965، ص 280)، وقد أصبح موقف الزوج متفتحا أكثر في البنية الأسرية المعاصرة إذ "أصبح الزوجان يتناقشان أكثر فأكثر حول المشاكل التي تتعلق بهما، كما أن الخروج لم يعد يتوقف على الذهاب إلى الطبيب أو زيارة قريب مريض، بل قد يكون الخروج للترفيه" (بوتفوشة، 1984، ص 275)، وأصبح الأزواج يقفون إلى جانب زوجاتهم أمام الخلافات التي تنشأ بين الزوجة والحماة على خلاف

ما كان عليه سابقا، وكذا ظهور هذه المواقف الاجتماعية والنفسية الجديدة لهم اتجاه البيت وأولاده وهذا ما يزيد من تقوية العلاقات الاجتماعية المشتركة بين أعضاء الأسرة... من أجل استمرار ورفاهية الأسرة، وتحيم جو الديمقراطية لتساوي مكانة الزوج والزوجة وزوال الأساليب الرسمية في التعامل... المشاركة الجنسية باعتبار العلاقة بينهم تتوقف على الاستجابة المتبادلة (حطب، 1976، ص 10).

فهذه المواقف للزوج اتجاه الزوجة من شأنها أن تؤدي إلى وحدة الأسرة وتكاملها، "لأن تشجيع الرجل ومساهمته في دفع المرأة لتحقيق إمكانياتها، إنما يساعد في رفع مستوى طموحاتها وبالتالي تحقيق مزيد من الصحة النفسية، تنعكس على فكرتها لذاتها وعن زوجها، وبالتالي يتفاعلان كندا وكشريك في الحياة الزوجية" (عبد الفتاح، 1972، ص 182)، وقد كان لظهور الأدوار الجديدة للمرأة آثار هامة في إضفاء سمات الأسرة القائمة على النمط الزواجي، وفتح إمكانيات للعلاقات المختلفة بين الرجل والمرأة، زيادة على الاتصال داخل الحياة الزوجية من خلال مساهمتها في الموارد بدخولها ميدان العمل، فالزيجة حاليا تمثل مجال التفاعل الخاص بالزوجة والزوج منفصلة عن المضمون العائلي الواسع، مع إعطاء الأولوية للعلاقات العاطفية، زيادة على تبني إيديولوجية الزيجة والاعتراف بشرعية تحرير المرأة ودورها.

ب- العلاقة بين الأولياء والأبناء:

عرفت علاقة الآباء بالأبناء في الأسرة الحديثة تحولا كبيرا أدى إلى نشوء وضعية جديدة تربطهما ببعض، "وهي الانتقال من العلاقة الرسمية بينها التي تقوم على تمايز المكانة والوضع وكذلك الأدوار المحددة بوضوح، إلى علاقات اللارسمية شديدة التنوع وتماشى مع الأوضاع الجديدة للأسرة الحديثة" (الخلوي، 1983، ص 331). فخلت الديمقراطية، وتغير دور الأب التقليدي الذي كان يهتم بإعالة أطفاله وزوجته وتوفير الأمن والاستقرار المادي للعائلة فقط، إلى أب أكثر مشاركة لحياتهم بكل فعالية، دون الحاجة إلى الرعاية الجماعية التي سادت العائلة التقليدية، وهكذا تحول أفراد الأسرة "إلى مجموعة من الشخصيات المستقلة تكون شبكة جديدة من علاقات التآلف الحميمة، لأنها وليدة إرادة مستقلة وليس حاجات مادية واجتماعية ملحة" (شكري، 1994، ص 240). وهكذا استطاعت التغيرات التي لحقت بالأسرة التأثير الإيجابي على علاقاتها، والتي نحاول توضيحها كالآتي:

- علاقة الأب بالابن: يظهر أن الأب في الأسرة الحديثة أصبح أبا بيولوجيا واجتماعيا في نفس الوقت، وازدادت صلته بابنه الذكر منذ ولادته، فلم يعد هذا الابن يمثل مجرد هدفه القوي الذي يحمل في المستقبل سلطته ولقبه وعقاراته من الميراث... وعوضت القسوة والصرامة بالمناقشة والحوار والافتتاح والطاعة والاحترام والتعاون والفهم (الخشاب، 1985، ص 130).
- علاقة الأب بالبنات: فقد عرفت هي الأخرى تطورا واضحا عما كان عليه من قبل في العائلة التقليدية، حيث اختفى التمييز الجنسي في الأسرة وأصبح استقبال الأنثى يتم بنفس فرحة الاحتفال بذكر، وعلاقتها بوالدها تتمثل بمسؤوليته اتجاهها... ولم تعد تخضع للتمهيش أو التحفظ... بل اختفت السلطة الأبوية الصارمة في اتصالها ببعض وحلت محلها الديمقراطية والمناقشة القائمة على الحوار البناء، ووضعيتها الجديدة هذه تسمح لها بأخذ الكلمة، واتخاذ المبادرة، وتسيير حياتها الخاصة بشرط تجنب التناقض الحاد مع عائلتها (بوتفونوشت، 1984، ص 259).
- علاقة الأم بأبنائها: فيمكن القول أن مركزها قد تحسن كثيرا في الأسرة الحديثة، وأصبحت أكثر إشرافا على إرادة بيتها وأكثر اتصالا مع أبنائها من الجنسين عما كانت سابقا.

ومن خلال هذا سنحاول إبراز شكل العلاقات التي تربط الأم والأبناء في الأسرة الحديثة والتي تظهر فيما يلي:

- علاقة الأم بالابن الذكر: نجد أن هذا الأخير يلتقي في مرحلة الطفولة اهتماما وافرا من قبلها، حيث تهتم بالإشراف على رعايته وتنشئته، ولم تعد هذه الأم في الحياة الحضرية تولي اهتمامها الكبير لإنجابها للذكر كما كان عليه في العائلة التقليدية، وعندما يكبر تسنده في مشاريعه وتعليمه وتطمح لتزويجه وفق اختياره.
- علاقة الأم بالبنات: ماثلة لعلاقة الأم بالابن، وما تتضمنه من مسؤولية احتضانها بالحب والعطف والحنان، إذ تلقى البنات في طفولتها الرعاية الكاملة التي تحتاجها، فتنشئها على بعض القيم والسلوك الاجتماعية التي تماشى والحياة الحضرية من آداب وأخلاق إلى غير ذلك.

ومن خلال ما تم عرضه، يمكن القول بأن العلاقة بين الأبوين والأبناء في الأسرة الحديثة أصبحت ذات مرونة أكثر، تتمحور حول التأكيد على الاحترام والطاعة للوالدين وفي الوقت ذاته تأكد على تغير قيم تحمل طابع الفردية والحرية في التصرف بالنسبة للأبناء، وهكذا " أصبحت سلطة الأب أقل بالنسبة لسلوكيات الابن، ومنحت الفتاة قدرا من التحرر للتصرف في شؤونها في حدود السلطة الأبوية" (الضبيع، 2003، ص 159).

ج- العلاقة بين الإخوة:

إن العلاقة بين الإخوة هي محصلة العلاقة بين الأبوين وما يطبعها من ترابط ووافق الذي ينعكس على تجانس وتألف الإخوة وتعاونهم مع بعض، والشئ الذي يميز هذه العلاقة في الأسرة الحديثة اختلاف ذلك التماز الذي كان يتبع حسب السن والجنس ويحد من اتصالهم ببعض في العائلة التقليدية، أما فيما يخص السن فيمكن القول أن الاحترام واجب بين الإخوة الكبار والصغار (الخولي، وآخرون، 1991، ص 126).

هذا التحول في العلاقة بين الإخوة نحاول إظهاره كما يلي:

- **العلاقة بين الإخوة الذكور:** فإنها تظهر علاقة زمالة ولعب منذ الصغر، وعند نموه تزداد هذه العلاقة قوة ووضوحا حتى وإن كان هناك تفاوت في السن بينهم، يعد الأخ الأكبر يسيطر على باقي إخوته بنصائحه وأوامره المفروضة عليهم كما كان ذلك في العائلة التقليدية، ولكن لكل واحد منهم حق الاستقلالية عن الآخر.
- **العلاقة بين الأخ والأخت:** فهي علاقة أكثر وضوحا لتكون في المراحل الأولى من نموه علاقة زمالة ولعب، فتمتد هذه الفترة لتستمر أكثر مما كانت عليه في العائلة التقليدية حيث اختفى ذلك الفصل بينهما، وأصبح يمثلان مجرد إخوة مكملين لبعضهم البعض في الحياة الحضرية، إذ لم يعد الأخ الذكر يملك أي سلطة يفرضها على أخته، ولم تعد هذه الأخيرة خاضعة لأوامره.
- **العلاقة التي تربط الأخوات الإناث:** حيث تتميز في فترة الطفولة باللهو واللعب معا، ليمتد اتصالهن ببعض أكثر فأكثر كلما زاد نموهن، إذ أن تقاسمهن لنفس المجال المنزلي معظم الأوقات يزيد من توطيد علاقتهن ببعضهن ويجعلها متينة وأكثر احتكاكا وتفاهما، كما يتشاركن معا في اقتسام الأعمال المنزلية.

4- مكانة الزوجين في الأسرة الحديثة:

أ - المكانة الاجتماعية للأم:

لقد أتاحت المؤثرات الحضرية وانتشار الصناعة فرصة أمام المرأة لتعديل وضعها وتحسين مكانتها واكتساب مستوى لائق بها لم تعهده من قبل، إذ تمكنت من تجاوز القيود التي كانت مفروضة عليها في العائلة التقليدية، واستطاعت التأقلم مع مستجدات الحياة الحضرية كما حاولت اكتساب مركزا يناسب وضعها الجديد في المجتمع الحضري، وكنيجة لهذا فقد تغيرت أبعاد وعوامل كسب المكانة الاجتماعية للمرأة من العامل القرابي العائلي إلى العامل التعليمي المهني، فلم تعد الزوجة الأم في الأسرة الحديثة تستمد مكانتها ووجودها من مكانة أسرتها، ولم تعد تخضع لسلطة أبيها وأمها، ومن ثم إلى سلطة زوجها وأقاربه، إضافة إلى أن مركزها لم يعد ثانويا كما كان عليه الحال في العائلة التقليدية، إنما مهاراتها وقدراتها الشخصية هي التي تحدد مكانتها، كما أن التغيرات الجديدة غيرت من نظرتها نحو الحياة، فلم تعد مكانتها في الأسرة مرتبطة بقدرتها على الإنجاب فقط، لأنها أدركت أن ذلك لا يزيد من رفع شأنها كأمراة في المجتمع الحضري، بل انصبَّ اهتمامها نحو تكوين أسرة يسودها التفاهم والمحبة والاحترام الذي أصبح يعد واجبا على جميع الأفراد الذين يقاسمون نفس الحياة الاجتماعية.

إلى جانب هذا فإن اتساع دائرة اتصالها مكنها من تجاوز نطاق السلطة التقليدية التي حصرت مجال احتكاكها داخل المنزل، ولم تعد مرتبطة ثانوية بعد الزوج، فرغم مواصلة في خدمته وطاعته، إلا أنه ينظر إليها على أنها ذات حقوق وواجبات، ودورها مكمل لدوره، ولم يعد الرجل يستطيع اتخاذ القرارات بمفرده دون الاستماع إلى رأي المرأة وبصورة خاصة في القضايا التي تتعلق بمستقبل الأسرة (عوني القصير، وأحمد، 1984، ص 454).

وفي الحياة الحضرية استطاعت الزوجة الأم من تعديل مكانتها وتغيير دورها من الوظيفة التقليدية القائمة على تنظيم شؤون البيت والإنجاب والتربية، إلى زوجة ذات أهمية وشأن كبير سواء في المنزل الأسري أو خارجه، كما أن غياب الزوج في العمل سمح لها من تمديد سلطتها القائمة على التفاهم والحوار مع كل أبنائها الذكور والإناث دون أي استثناء، "هذا الغياب للأب يدعم سلطة المرأة في حقلين: الأول تربية الأطفال والثاني التسيير الفردي للميزانية الأسرية" (Moore, 1971, p165).

وفي الأخير يمكن القول أن الزوجة الأم اليوم في الأسرة الحديثة استطاعت إثبات وجودها وإبراز طاقاتها وتجاوزت القيود التي كانت تفرض عليها من قبل وتحدم من مكانتها، وأصبحت أكثر استقلالية وأكثر حرية في تحديد حياتها وطموحاتها وأكثر اختياراً لأدوارها التي لم تعد تنحصر في المجال الداخلي للبيت، ومكانتها الجديدة سمحت لها أن تكون عضواً فعالاً ذات رأي وقرارات يأخذ بها في الحسبان ويتخذ بها عند التطبيق على جميع المستويات داخل البيت أو خارجه (Pitrou, 1999, p117).

ت- المكانة الاجتماعية للأب:

لقد تعرضت مكانة الأب في الأسرة الحديثة إلى تغييرات عديدة أكثر التماساً واختلافاً عما كانت عليه في العائلة التقليدية، نتيجة لتأثر دوره ومكانته بعوامل التصنيع والمؤثرات الحضرية التي تعد أحد أهم المظاهر في تغير الأبعاد البنائية للأسرة. وفي إطار هذا فقد "تبين من الدراسات العديدة التي أجريت لبحث مكانة الرجال أن الرجولة تكون أساساً ثمرة العمل، ويدخل في ذلك الأجر الذي يحصل علي، والهبة التي تكون لوظيفته والمكانة التي تمنحها له في مجتمعه المحلي، بالإضافة إلى الأشياء المادية الأخرى التي يمكن أن يوفرها لأسرته (الخولي، 1983، ص 105).

وفي هذا الصدد نجد مثلاً دراسة "شنييدر E. Shnieder" التي تركز على اختلاف قدرة الزوج في التوفيق بين حياة العمل والأسرة باختلاف المكانة المهنية، باختلاف ثلاث مستويات من طبقة العمال ليحدد أكثر مدى ارتباط المكانة المهنية للزوج بمكانته الأسرية: **الطبقة العليا:** التي يرتبط الدور المهني للفرد ارتباطاً وثيقاً بدوره في الأسرة، **الطبقة الوسطى:** فللزوج فيها مكانة أعلى من مكانة زوجته، فعليه تعتمد الأسرة في تدبير شؤون حياتها المادية والاجتماعية كما ترتبط المكانة الاجتماعية للأسرة بمكانته المهنية ويتردد دوره بالنسبة لأولاده بين التسلطية تارة والديمقراطية تارة أخرى، **الطبقة العاملة:** على العكس من ذلك نجد مركز الزوج فيها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمكانته المهنية، لذلك يرى "شنييدر Shnieder" أن سلطة الزوج ومكانته في هذه الأسرة تكون مهددة دائماً للخطر، بينما يؤكد "كان جون Kane John" على أن سلطة الزوج في أسرة الطبقة العاملة تكون مطلقة بدرجة أكثر وضوحاً عنها في الطبقات الأخرى (عبد العاطي، وآخرون، 1998، ص ص: 87-88).

ومهما يكن من أمر، يمكن القول بصفة عامة أن معظم الدراسات الاجتماعية التي اهتمت بالبحث عن مكانة الرجل رغم اختلاف وجهات النظر، إلا أنها تتفق على التغير المؤكد الذي أثر على مكانة الرجل في الأسرة الحديثة تماشياً مع التغيرات الاجتماعية التي أثرت على مركزه خاص... إذ أصبح بإمكان الزوجة المشاركة في رئاسة الأسرة... وهذا يرجع إلى ارتفاع مستواها الثقافي وتغير نظرتهم إلى الحياة " (الجميل، 1993، ص 58).

وفي الأخير يمكن القول أنه رغم هذه التقلصات التي حدثت من بعض المسؤوليات الواسعة التي كانت تنسب لرئيس العائلة في المجتمع التقليدي، إلا أن الأب في المجتمع الحضري مكانته لا تزال ذات اعتبار مميز يعترف بها كافة أفراد أسرته، هذه المكانة التي جعلته أكثر ديمقراطية وأكثر شعوراً نحو أسرته الصغيرة.

خاتمة:

كانت الأسرة في الأطر التقليدية تحمل شعار "الكل يربي الكل"، لكنه تغير هذا الأمر في المجتمع الحديث، يتجلى ذلك في تغير الأطر والعلاقات الأسرية وتغير الأدوار والمكانات الاجتماعية في البيئة الحضرية، من فرص الحرية والاستقلالية للأبناء في محيط تصعب السيطرة عليه والتحكم فيه والتعامل معه من طرف الأسرة، خاصة أن المجتمع الحديث يقدم الظروف النفسية، الاجتماعية والموضوعية المواتية والتي سمحت بتوسيع دائرة اتصال المرأة وفي تطوير أوضاعها الاجتماعية واستقلاليتها الاقتصادية رغم سيطرة الطابع الفردي على العلاقات الأسرية، غير هذه التغيرات انعكست على مكانة المرأة من السيئ إلى الأحسن، حيث أصبحت المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة تثبت وجودها وتبرز طاقاتها، وتجاوزت القيود التي كانت تفرض عليها من قبل وتحدم من مكانتها، وأصبحت أكثر استقلالية وأكثر حرية في تحديد حياتها وطموحاتها، وأكثر اختياراً لأدوارها، ورغم هذا تبقى المرأة مخلوق رقيقة وبحاجة إلى رعاية، لذا يحب على المجتمع توفير الرعاية الكافية للمرأة وتأكيد الضمانات الممنوحة لها، في ظل التغيرات الهائلة الحاصلة على مستوى الأسرة وتفكيكها من ممتدة إلى نواة، وعلى جميع أفراد الأسرة ومؤسساته ككل أن تخفف بعض المسؤولية على المرأة، خاصة بعد تغير مكانتها الاجتماعية وتقلدها عدة أدوار ومراكز اجتماعية داخل البيت وخارجه، خاصة بعد تعدد مسؤولياتها حتى لا نجعلها عرضة للاحتلال البيتي والعزلة عن عالمها الخارجي.

قائمة المراجع:

- سورة النساء، الآية 1.
- سورة الروم، الآية 21.
1. الصالح عبد الجسن، ميادة. (2005). **الأمل والأهداف وعلاقتها بالمكانة النفسية والاجتماعية لدى الطلبة الجامعة**. العراق. أطروحة دكتوراه. جامعة بغداد. كلية الآداب.
2. التركي، ثريا، ورزيق، هدى. (أكتوبر 1985). **تغير القيم في العائلة العربية. مجلة المستقبل العربي**. العدد 200. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
3. الجميلي، خيرى خليل. (1993). **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة**. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.
4. العقيل محمد، بن عبد العزيز. (2009). **حقيقه مهارات الاتصال**. السعودية. مركز التنمية الأسرية. جامعة الملك فيصل.
5. الحسن، إحسان محمد. (1981). **العائلة والقرابة والزواج**. ط 1. بيروت. دار الطليعة.
6. الخشاب، مصطفى. (1985). **دراسات في علم الاجتماع العائلي**. بيروت. دار النهضة العربية.
7. الخولي، حسن أحمد، وآخرون. (1991). **دراسات في علم الاجتماع العائلي**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
8. الخولي، سناء. (1983). **الزواج والعلاقات الأسرية**. بيروت. دار النهضة العربية.
9. الضيع، عبد الرؤوف. (2003). **علم الاجتماع العائلي**. ط 1. الإسكندرية. دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر.
10. بوتفوشة، مصطفى. (1984). **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**. (ترجمة أحمد دمري). الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
11. بويابو، حكيمة. (أفريل 1991). **إشكالية التحرر عند الشباب في المجتمع العربي. مجلة دراسات سوسيولوجية**. الجزء الأول. العدد 02. عنابة. معهد علم الاجتماع.
12. حطب، زهير. (1976). **تطور بنى الأسرة العربية والجنود التاريخية والاقتصادية لقضاياها المعاصرة**. ط 1. بيروت. معهد الإنماء العربي.
13. خلف، غسان. (2012-2013). **محددات المكانة الاجتماعية للمعلم من وجهة نظر معلمي المستقبل**. سوريا. كلية التربية جامعة دمشق.
14. شكري، علياء. (1994). **الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
15. صباغ ليلي. (1970). **المرأة في التاريخ العربي**. دمشق. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
16. عبد العاطي، السيد، وآخرون. (1998). **الأسرة والمجتمع**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.
17. عبد الفتاح، كامليا. (1984). **سيكولوجية المرأة العاملة**. بيروت. دار النهضة العربية.
18. عوني القصير، مليحة، وأحمد، صبيح عبد المنعم. (1984). **علم اجتماع العائلة**. بغداد. مطبعة جامعة بغداد.
19. غيث، محمد عاطف. (1965). **التغير الاجتماعي في المجتمع القروي: دراسة في محافظة الدقهلية "القيطون وهلا وكفر الشيخ"**. الإسكندرية. الدار القومية للطباعة والنشر.
20. موسى محمد فؤاد (11-3-2017). **العلاقة بين الرجل والمرأة، مجلة الألوكة**. (ع 31814). أطلع عليه يوم 11-1-2019، من موقع: <https://www.alukah.net/social/0/113521>
21. يس عامر، سعيد. (2000). **الاتصالات الإدارية والمداخل السلوكية**. مصر. مركز وايد سبريس للاستشارات والتطوير العلمي.
22. Camilleri, Carmel. (1973). **Jeunesse, famille et développement: Essai sur le changement Socio-culturel dans un pays du tiers monde (Tunisie)**. Paris. CNRS.
23. Moore, Wilbert. (1971). **Les changements sociaux**. Belgique. Edition J.Duculot gemblaux.
24. Pitrou, Agnes. (1999). **Les solidarités familiales: vivre sans famille?**. Toulouse. Edition privat.
25. pierre Bourdieu. (1985). **Sociologie de l'Algérie**. PUF. 7eme Edition.
26. Sartin, Pierre. (1964). **La promotion des femmes. Collection des grands problèmes**. Paris. Edition Hachette librairie.
27. Secrétariat social d'Alger. (1966). **les nouvelles familles**. Fiche d'information sociale. Bulletin mensuel. 4 eme série, N°1. Alger. Edition secrétariat social d'Alger.
28. Robert Descloitres, Laid DEBZI. (1963), **Système de parenté et structure familiales en Algérie**. in Annuaire de l'Afrique du nord. Paris. CNRS.

الاكتئاب عند النساء العازبات المصابات بسرطان الثدي

دراسة ميدانية بمستشفى بالوا بتيزي وزو

د. مقدم صافية (جامعة مولود معمري تيزي وزو)

ملخص

يعد مرض السرطان من الأمراض الشديدة الخطورة على الإنسان لما يعتره من انتكاسات وعلاجات كيميائية وإشعاعية إضافة إلى مظاهر الألم والحزن وانعكاس كل ذلك على الصحة النفسية والاجتماعية للمصابين، خاصة إذا تعلق الأمر بالمرأة العازبة على وجه الخصوص في مواجهة أكثر الأمراض السرطانية انتشارا (سرطان الثدي)، ونحن في دراستنا هذه حاولنا التعرف على ناحية واحدة من النواحي النفسية التي قد تنتج عن مرض السرطان ألا وهو الاكتئاب عند النساء العازبات المصابات بسرطان الثدي المتواجدات بمستشفى بالوا بتيزي وزو، وبعد تحليل النتائج المستخلصة من الملاحظة والمقابلة العيادية وكذا مقياس الاكتئاب لبيك، المطبقة على (5) حالات توصلنا إلى ما يلي:

- توجد توجد فروق في درجة الاكتئاب عند النساء العازبات المصابات بسرطان الثدي
- توجد علاقة بين سرطان الثدي و الاكتئاب عند النساء العازبات المصابات بسرطان الثدي

الكلمات المفتاحية: الاكتئاب. سرطان الثدي.

Abstract:

Cancer is one of the most serious diseases in humans because of its relapses and chemotherapy and radiological treatments in addition to the manifestations of pain and deprivation and the impact on the psychological and social health of the injured, especially if single women in particular in the face of the most common cancer In our study, we tried to identify one of the psychological aspects that may result from cancer, namely depression in single women with breast cancer in the hospital of Palau, Tizi Ouzou, and after analyzing the results from observation and contrast. And clinical depression as well as Beck scale, applied to (5) cases we have reached the following

- There are differences in the degree of depression in single women with breast cancer
- There is a relationship between breast cancer and depression in single women with breast cancer

إشكالية:

تواجه المرأة خلال رحلة حياتها العديد من المواقف التي تتضمن خبرات غير مرغوب فيها، تستلزم مواجهتها من أجل التكيف مع النفس ومع معطيات البيئة التي تعيش فيها، وأحيانا قد تكون هذه الخبرات غير المرغوب فيها صعبة جدا قد تصل إلى درجة تهديد كيانها، إن من أهم تلك التجارب الإصابة بمختلف الأمراض وخاصة المستعصية منها، وقد أوضحت الدراسات خاصة في الآونة الأخيرة انتشار الأمراض المزمنة والخطيرة مثل أمراض القلب والسيدا والسرطان، هذا الأخير الذي يعتبر من الأمراض التي تثير الرعب في نفوس المجتمعات متقدمة كانت أم متخلفة، فهو يمس جميع الفئات رجالا كانوا أم نساءً أو أطفالاً، كما قد يمس أي عضو من أعضاء الإنسان؛ لذلك نجد أنواعاً مختلفة منه كسرطان الجهاز الهضمي والجهاز التنفسي وسرطان الدم... وسرطان الثدي الذي يعتبر من بين السرطانات الأكثر انتشارا عند النساء، والشيء الذي يزيد من مخاوف النساء منه هو فشل الأطباء في معرفة الأسباب الحقيقية له؛ وبالتالي عدم التوصل إلى دواء نهائي.

قد ينتج عن هذا المرض آثار كثيرة جسدية ونفسية، ففما يخص الآثار الجسدية فيظهر التهاب الجلد المصاب والتقيح والضعف الجسدي، أما فيما يخص الجانب النفسي فهي تتعرض إلى الضغط النفسي وتنايب الضمير والقلق والتوتر والخوف... إلا أنّ هذه الآثار تختلف باختلاف المرحلة التي تم فيها تشخيص المرض وما له من أهمية كبيرة في العملية العلاجية، إذ كلما كان التشخيص مبكراً كان العلاج فعالاً.

يعتبر سرطان الثدي من السرطانات التي تثير قلق المرأة لانه يؤثر بالدرجة الأولى على مظهرها، لأنه من الأجزاء المهمة في جسمها، فهو يرتبط بممارسة الأنوثة، الأمومة، الرضاة والممارسة الجنسية، ولهذا فإن أي تهديد لثدي المرأة يؤثر على توجهها الأنثوي وعلى علاقتها بالآخرين وبأدوارها الاجتماعية، حيث يصاحب الإصابة بسرطان الثدي تغيرات نفسية على درجة بالغة من الأهمية من ضمنها ارتفاع درجات القلق (فضيلة عروج، 2017)، فالإعلان عن نتائج الفحوص وتأكيد الإصابة يمكن أن يعرضها لصدمة نفسية، فإذا كانت امرأة عازبة، فإنّ هذا المرض قد يشكل لها عائقاً للزواج، أما إذا كانت متزوجة فقد تتعرض للنبد من طرف الزوج أو الطلاق، وكل هذه الضغوطات وغيرها قد تؤدي بها إلى الاكتئاب، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات كالتالي قام بها بيار مارتني (1988) حيث أنّ (31) بالمئة من النساء كنّ يعانين من الاضطرابات الاكتئابية (ranty.1994).

كما بيّن بول شلدر في كتابه _صورة الجسم_ مدى تأثير الصورة الجسدية على نفسية النساء المصابات بسرطان الثدي أو سرطان الرحم، ففي كلتا الحالتين تشعر المرأة أنها لم تعد امرأة عادية بسبب فقدانها لأنوثتها والمساس بنرجسيتها، وهذا ما يؤدي بها إلى تغيير مفهومها لذاتها وتصاحبها اضطرابات أخرى كالإحساس بالدونية وتحقير الذات وردود أفعال اكتئابية (schweitzer.2002)

من خلال ما سبق قوله ومن خلال اطلاعنا على الموضوع استخلصنا أنّ أغلب دراسات هذا الموضوع كانت أجنبية والقليل منها عربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى توصلنا إلى أنّ الإصابة بسرطان الثدي له علاقة بظهور مشكلات نفسية واستجابات انفعالية وسلوكية مختلفة؛ لذلك سنحاول في دراستنا هذه التعرف على العلاقة الموجودة بين سرطان الثدي والاكتئاب عند الفتيات العازبات المتواجدات بمستشفى بالوا (فرع من فروع المستشفى الجامعي ندير محمد بتيزي وزو)، وعليه نطرح التساؤلات التالية:

- 1- هل توجد فروق في درجة الاكتئاب لدى الفتيات العازبات المصابات بسرطان الثدي؟
- 2- هل توجد علاقة بين سرطان الثدي والاكتئاب عند الفتيات العازبات؟

الفرضيات:

- 1- توجد فروق في درجة الاكتئاب لدى الفتيات العازبات المصابات بسرطان الثدي
- 2- توجد علاقة بين سرطان الثدي و الاكتئاب عند الفتيات العازبات

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

- **الاكتئاب:** الاكتئاب يعني الحالة المزاجية السلبية والمتغيرة التي تنتاب الفتاة العازبة المصابة بسرطان الثدي، ويتم رصدها من خلال الدرجة التي يتحصل عليها أفراد مجموعة الدراسة على مقياس بيك للاكتئاب.
- **سرطان الثدي:** عبارة عن ورم خبيث يصيب الغدة الثديية بسبب وجود خلل خلوي أو مجموعة من المورثات داخل نواة الخلية
- **الفتاة العازبة:** هي الفتاة الحرة غير المسؤولة لا عن زوج ولا عائلة (إنها الفتاة التي لم تتزوج بعد)

1- تعريف سرطان الثدي:

يعرف سرطان الثدي علمياً على أنه ورم خبيث يبدأ من خلايا الثدي التي خرجت عن سيطرة أجهزة المراقبة، بحيث هذه الخلايا تستعمل حريتها لتتقسم إلى عدة خلايا أو عدد كبير منها؛ وبالتالي يستحيل التحكم فيها ويؤدي إلى فقدان المرأة لثديها أو كلاهما. (مالكوم شواتز، 1988).

2- أسباب سرطان الثدي:

- سننظر فيما يلي على سبيل المثال لا الحصر إلى بعض العوامل المؤدية إلى ظهور سرطان الثدي.
- **العوامل الهرمونية:** يقر العلماء بأن تأثير عامل السن أو العمر في مخاطر الإصابة بسرطان الثدي، قد يكون له علاقة بتأثير الهرمون الأنثوي أستروجين في خلايا الثدي العادية فارتفاع مستويات هذا الهرمون بالدم يمكن أن يؤدي للإصابة بسرطان الثدي. (أبو السعد، 1995)

- **العوامل الكيميائية:** وهي تعرض المرأة للمواد الكيميائية ومشتقاتها ومركباتها داخل الجسم أو في البيئة المحيطة مثل: التعرض لمادة صبغيات الأنيلين والبنزوبين، بالإضافة إلى الكيماويات التي تحتوي على الكربونات مثل الهيدروكربونات فكلها قد تؤدي للإصابة بسرطان الثدي.
 - **العوامل الفيزيائية:** وهي تعرض المرأة للعوامل الفيزيائية المشعة خاصة أشعة x والنظائر المشعة مثل عنصر الراديوم المؤذية والتي تحدث خلايا في الـ ADN الموجودة في نواة الخلية والتسبب المزمع لها تؤدي للإصابة. (نجيب خوري، 1999)
 - **العوامل النفسية والاجتماعية:** وهي العوامل النفسية والانفعالات وتأثيرها السلبي على انخفاض المناعة في الجسم حيث أوضح "باتيل" Patiel أن العوامل النفسية لها التأثير الفعال في ظهور وتطور هذا المرض وغالبا ما تتعرض المريضات لمواقف ضاغطة خلال مراحل الطفولة المبكرة، تؤثر سلبا على جهازهن الانفعالي مما يساعد على ظهور المرض فيما بعد (زينب محمد شقير، 2002)
- كما اعتبر سبب ظهور سرطان الثدي نتيجة:

- صدمة نفسية دماغية خطيرة.
- عيش المريضة في عزلة من العالم الخارجي.
- لديها مشاكل مع الآخرين ومع الذات نفسها.

3- أعراض مرض سرطان الثدي عند المرأة :

في بداية الأمر لا تظهر أعراض تميز ظهور سرطان الثدي إلا متأخرة حينما يصل تطور المرض إلى صورته النهائية أين ينثر عبر كل خلايا الجسم؛ وبالتالي لا تكشفه المرأة، ومع تطور المرض تبرز إهمال الأعراض الجسمية والنفسية.

- **الأعراض الجسمية:**

- تهيج جلدي وبروز حلمة الثدي.
- سيلان غير عادي لحلمة الثدي (إفرازات تقيحية أو دموية).
- انكماش الحلمة وانقلاب إحداها إلى الداخل ولا يمكن عكسها بسهولة.
- ظهور تكتلات أو تقلصات دقيقة في نسيج الثدي أو الإبط.
- الآلام والأوجاع عند لمس الثدي واختلاف الحجم بين الثديين.
- فقدان الشهية ونقص في الوزن (www. onz. fr)

- الأعراض النفسية:

إن سرطان الثدي تصاحبه معاناة جسدية والإحساس بالعجز وفقدان الأمل هذا الإحساس الذي ينتاب المريضة يعرضها إلى حالة نكران المرض والخوف والتوتر.

- معظم النساء المصابات بسرطان الثدي تعانين من صعوبة في تقبلهن لذاتهن .
- المعاناة من المشاعر السلبية نحو الحمل والولادة لأن موضع الإصابة الثدي .
- الغيرة الدفينة من الأمهات في مجال الجنس والإنجاب والرضاعة وفي أغلب الأحيان تكون العدوانية مكبوتة وأحيانا أخرى تظهر.
- معظم المريضات غير قادرات على التحدث عن أجسامهن المصابة بالسرطان.
- انخفاض مستوى الطموح لديهن والاستسلام للقدر والميل للانعزال والانطواء.

4- علاج سرطان الثدي:

هناك عدة طرق لعلاج سرطان الثدي منها:

- **العلاج بالجراحة:** وهي معالجة سرطان الثدي عن طريق إزالة الورم السرطاني بالجراحة، وهي الطريقة الأساسية لمعالجة سرطان الثدي، وأنواع الجراحة استئصال الورم السرطاني يعتمد على عدة أمور منها حجم الثدي وحجم موقع الورم السرطاني في الثدي، ومدى انتشار الورم في الثدي أو المنطقة القريبة منه أو الغدد اللمفاوية أو أجزاء أخرى في الجسم.

- **العلاج الكيميائي:** وهو استخدام أدوية مضادة للخلايا السرطانية، وفيها تتأثر خلايا الجسم بهذا العلاج وليس فقط الخلايا السرطانية، ويعطى العلاج الكيماوي بناء على: صحة المريض العامة وتاريخها الطبي، وعمر المريض ونوع ومرحلة السرطان، وتحمل المريضة للأدوية، توقعات تطور المرض، رأي المريضة وتفضيلها، ويعطى هذا العلاج عن طريق الأوردة أو العضلات، أو عن طريق الفم، وهو يوصف على فترات يفصل بين كل فترة وأخرى فترة راحة للمريضة.
- **العلاج الإشعاعي:** هو عبارة عن إرسال أشعة سينية عالية ومباشرة إلاّ الخلايا السرطانية في الجزء المصاب من الجسم وتم هذه العملية عبر طريقتين:
 - أ- توجيه أشعة مباشرة من خلال الجلد إلى الجزء المصاب من الجسم .
 - ب- زراعة مؤقتة لبذور مشعة في الخلايا السرطانية
- وقد يستخدم العلاج الإشعاعي قبل العملية الجراحية لتقليص الورم، و لتخفيف الأعراض من الألم، كما يستخدم بعد العملية الجراحية لتقتل الخلايا السرطانية التي لم تستأصل أثناء العملية الجراحية
- **العلاج الهرموني:** يعطى هذا العلاج في حالة ما إذا كان السرطان في مراحل متقدمة أو كان الورم يحتوي على مستقبلات هرمونية الأستروجين أو هرمون البروجسترون، حيث أن هذين الهرمونين يعملان على مساعدة السرطان على النمو والانتشار
- **العلاج البيولوجي (علاج تقوية المناعة):** وتستخدم مضادات الجسم الطبيعية أو تلك المعدة في المختبر في محاربة السرطان، ويوصف لتحفيز أو زيادة قدرة الجسم الطبيعية لمقاومة المرض .
- **العلاجات المريحة:** تسمح بتحسين نوعية الحياة من خلال معالجة الألم الناجم عن أعراض السرطان وما يضاف إليها من توفير الراحة، الحوار والتفهم، فتسعى لعلاج المرض وتمديد مدة حياة الشخص المصاب وفي نفس الوقت معايشة المرض بأكثر راحة ممكنة (عروج، 2017)
- **التكفل النفسي لمرضى السرطان:** إن اتباع العلاج الدوائي دون الاهتمام بالجانب النفسي يؤدي إلى الإدمان على الدواء، مما يشجع عدم تحريك القوى الذاتية، ومنه ينصح الخضوع لعلاج تكاملي لتكوين جهاز منظم متكامل، فوقع كلمة سرطان على المريض وحده كاف لفقدان التوازن، وإن ما يعانيه من ألم وتبعات العلاج ووهن إضافة إلى الضغوطات النفسية الاجتماعية والشعور بقلّة الحيلة وتقييد مشاعر القيمة الذاتية، كلها تتطلب تكفلا علاجيا مدروسا، كما أن خصوصية الإصابة و مدى خطورتها تستلزم رسما لاستراتيجية خاصة بمرضى السرطان تكون مسارية للعلاج الطبي بهدف الحيلولة دون مضاعفات وتخفيف آثار الصدمة النفسية والحالة الانفعالية الناتجة .
- وطريقة إبلاغ المريض بحقيقة مرضه لها تأثيرا نوعيا، إذ يجب على العائلة والمعالج ترك فرصة للمريض للتعبير عن نفسه ومشاعره وعدم التسرع في تهدئته وطمأنته، أو على العكس من ذلك تركه يلاحظ الخوف والذعر في أعين المحيطين به، وعلى المعالج طرح الأسئلة اللازمة واختيار الكلمات المناسبة التي تستثير استجابات المريض حول انفعالاته ومخاوفه، عدم استصغار المرض وتأكيد الشفاء مع إعطاء نظرة أمل في المستقبل، إن اختيار الكلمات بحذر وعدم إسكاته عندما يعبر عن رأيه، ليقود المعالج إلى تصحيح رأي المريض وجعله يتفوه بما هو أحسن من إدراكه أنه يتفهم مخاوفه وأنه سيكون معه في رحلته لمحاربة المرض.

الدراسة الميدانية:

- **منهج الدراسة:** تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الإكلينيكي الذي يقوم بملاحظة العملاء وهم يعانون من مشكلات معينة وقد عرفه "عمار بوحوش" على أنه: أحد المناهج المهمة والأساسية في مجال الدراسات النفسية لأنه يزودنا بالمعلومات عن الفحوص وتطبيق الاختبارات النفسية، وهو تحليل أكثر عمقا للحالة يسمح في الأخير برسم صورة إكلينيكية لها. (عمار بوحوش، 2001)
- **مجموعة الدراسة:** هي مجموعة يتم اختيارها حسب طبيعة البحث العلمي في العلوم الإنسانية، بحيث إذا لم نستطع دراسة المجموعة الكلية للأفراد، نقوم باختيار جزء منهم فقط، مع التأكد من أنّ الجزء المختار يمثل المجموعة، وهذا الجزء من المجموعة يمثل مجموعة البحث (Angers.1997)

- طريقة اختيارها: تم اختيار المجموعة المتكونة من (05) حالات بطريقة قصدية، وهي طريقة يتم فيها اختيار عدد من الحالات حيث يراعى فيها كل الشروط الخاصة بالدراسة.
- شروط اختيارها: تم اختيار هذه المجموعة وفق المعايير التالية:
 - ❖ نوع المرض: أي كل الفتيات مصابات بسرطان الثدي.
 - ❖ الحالة المدنية: أن تكون كل الفتيات عازبات.
 - ❖ أن لا تكون الفتاة مصابة بمرض عضوي أو نفسي آخر.

خصائص مجموعة البحث:

جدول رقم (1) يمثل خصائص مجموعة الدراسة:

بيانات شخصية الحالات	الاسم	السن	المستوى الدراسي	نوع المرض	مدة الإصابة
الحالة الأولى	أ	43	ثالثة ابتدائي	سرطان الثدي	7 أشهر
الحالة الثانية	ب	40	متوسط	سرطان الثدي	6 أشهر
الحالة الثالثة	ت	34	ثانوي	سرطان الثدي	5 أشهر
الحالة الرابعة	ث	40	ابتدائي	سرطان الثدي	7 أشهر
الحالة الخامسة	ج	46	ثانوي	سرطان الثدي	سنة واحدة

يتضح من خلال جدول رقم (1) أنّ مجموعة الدراسة تتكون من (5) حالات تتراوح أعمارهم بين (34 و 46) سنة، وهذا دليل على أنّ سرطان الثدي لا يمس فقط المرأة التي تتجاوز 40 سنة وإنما يمس الأقل من ذلك سناً، أما فيما يخص مستواه الدراسي فيتراوح بين الطور الابتدائي والثانوي، أما مدة الإصابة بالمرض فكان بين 5 أشهر وسنة، وهذا دليل على أنّ الكشف أو التشخيص كان مبكراً.

حدود الدراسة:

- المجال الزمني والمكاني:

قُمت بالدراسة الميدانية في شهر أكتوبر سنة 2019 بمستشفى بالوا (فرع من فروع المستشفى الجامعي ندير محمد بنيزي وزو) الذي يقع في أعالي جبال رجوانا على بعد 1 كلم شمال ولاية تيزي وزو، حيث تم خلالها تطبيق المقابلة العيادية النصف موجهة واختبار بيك للاكتئاب على الفتيات العازبات المصابات بسرطان الثدي، وذلك من خلال مقابلة كل حالة على حدة.

- أدوات جمع البيانات:

استخدمنا في هذه الدراسة المقابلة العيادية النصف موجهة ومقياس بيك للاكتئاب، المناسبة لدراستنا، وفي ما يلي التعريف بهاتين الأداةين:

- أدوات جمع البيانات:

استخدمنا في هذه الدراسة الملاحظة والمقابلة العيادية النصف موجهة ومقياس بيك للاكتئاب، لجمع البيانات اللازمة، وفي ما يلي التعريف بهذه الأدوات:

- 1- الملاحظة العيادية: هي وسيلة يستخدمها الباحث في اكتسابه للخبرات والمعلومات، حيث نجد الباحث يلاحظ باتباعه منهجاً معيناً ويجعل من ملاحظاته أساساً لمعرفة واعية أو فهم دقيق لظاهرة معينة (ذوقان عبيدات، 2002)
- 2- المقابلة العيادية النصف موجهة: احتوت محاور دليل المقابلة العيادية على:
 - المحور الأول: يحوي على المعلومات الشخصية للحالات بهدف التعرف عليها أكثر.
 - المحور الثاني: يتضمن أسئلة حول الحالة المرضية للحالات.
 - المحور الثالث: وهو محور الحالة النفسية الذي يبحث في نظرة الحالات لذاتها وتقييمها لنفسها ومدى تقبلها للمرض.

- المحور الرابع: ويبحث في الحياة العلائقية للحالات.

- المحور الخامس: ويهدف إلى التعرف على نظرة الحالات للمستقبل ومشاريعها قبل وبعد الإعاقة.

- 3- مقياس الاكتئاب: يتكون المقياس من واحد وعشرون (21) مجموعة حول الأعراض المعروفة لمرض الاكتئاب وكل مجموعة تتكون من (4) عبارات تتراوح بين (0 و 3) درجات، ويضع المبحوث دائرة حول الدرجة الموصوفة للعبارة التي يرى أنها تنطبق عليه، تتمثل مجموعات الـ 21 فيما يلي: الحزن، التشاؤم من المستقبل، فشل في الماضي، فقدان اللذة، الشعور بالذنب، السخط وعدم الرضا، الشعور بالعقاب، الاضطراب فقدان الاهتمام، التردد، انقاص القيمة، فقدان الطاقة، الصعوبة في التركيز، سرعة الانفعال، البكاء، وجود أفكار انتحارية، الشعور السلبي اتجاه الذات، اضطرابات النوم، التعب والقابلية للإرهاق، فقدان الشهية...
- 4- طريقة تصحيح المقياس: يتم الحصول على نقاط المقياس بجمع أرقام الاجابات التي اختارها الفرد للبنود، و بما أنها مرقمة من (0) إلى (3) فإن الدرجة الأدنى للمقياس هي (0) وأعلى درجة هي (63) والجدول الموالي يمثل مدلول درجات الاكتئاب، جدول رقم (1) يمثل درجات الاكتئاب على مقياس بيك:

الدرجة	مدلول الدرجة
0 - 11	اكتئاب ضئيل
12 - 19	اكتئاب خفيف
20 - 27	اكتئاب معتدل
28 - 63	اكتئاب شديد (حاد)

- عرض نتائج الحالات الخمس:

عرض نتائج المقابلة العيادية النصف الموجهة للحالات:

من خلال مقابلة الحالات الخمس تبين أنّ الحالات مصابات بسرطان الثدي، وهنّ يخضعن للعلاج بمستشفى بالوا بتيزي وزو، حيث أنّ الحالة الأولى والثانية تمّ استئصال الثديين أما الحالات المتبقية فقد خضعن للجراحة فقط، أما فيما يخص بداية الاحساس بالمرض فكانت الأعراض مختلفة فمنهنّ من كانت تحس بأوجاع فقط وأخرى ظهور تقيح بالثدي ودخول الحامة.

إنّ ما استخلصناه من المحور الخاص بالمعاش النفسي للحالات هو التشابه الموجود بينهنّ سواء فيما يتعلق بالحالة النفسية التي تتسم بالقلق والحزن والانفعال المتزايد، التقدير السلبي للذات وكذا عدم التكيف بسهولة مع الوضع الجديد الذي آلت إليه خاصة بعد استئصال الثدي بالنسبة للحالة الأولى والثالثة، إذ أصبحنّ يشعرون بوجود نقص في أجسادهنّ وهذا عكس الأخرى اللاتي خضعنّ للعملية الجراحية فقط، ضف إلى ذلك الأعراض التي يتركها العلاج الكيميائي والذي أثر سلباً عليهنّ كسقوط الشعر والنحافة والتقيؤ وكذا فقدان الشهية، والشيء الذي زاد الخوف لديهنّ هو الخوف من عدم قبولهن كزوجات مستقبلاً.

إذا رجعنا إلى محور الحالة العلائقية مع الأسرة والأصدقاء، فكلها بينت أنّ نظرة الغير ليست نظرة حب أو نظرة عادية وإنما نظرة شفقة سواء من طرف العائلة أو الأصدقاء، إلا الحالة الثانية فقد صرحت بأن نظرة الآخرين لم تتغير بسبب عدم علمهم بمرضها. أما عن محور النظرة المستقبلية، فكانت تغطيها النظرة التفاؤلية لأن كل شيء بيد الله سبحانه وتعالى ولديهنّ مشاريع مستقبلية يردنّ الوصول إليها، إلا الحالة الثالثة التي صرحت بأنّه كان لديها مشاريع قبل المرض إلا أنّه بعد ذلك لم تعد تفكر فيها.

- عرض نتائج مقياس بيك للحالات الخمس:

جدول رقم (2) يوضح نتائج الحالات الخمس على سلم بيك للاكتئاب

الحالات	درجة الاكتئاب	نوع الاكتئاب
أ	14	اكتئاب خفيف
ب	26	اكتئاب متوسط
ت	31	اكتئاب شديد (حاد)
ث	08	اكتئاب ضئيل
ج	36	اكتئاب شديد (حاد)

بينت نتائج الدراسة الميدانية للحالات الخمس المصابات بسرطان الثدي، وذلك بعد إجراء وتحليل الملاحظة المباشرة والمقابلة العيادية النصف موجهة وتقييم نتائج مقياس بيك للاكتئاب والموضحة في جدول رقم (12)، أن هناك اختلافاً في درجات الاكتئاب عند الفتيات العازبات المصابات بسرطان الثدي، إذ تتراوح بين الاكتئاب الخفيف والضئيل والحاد، حيث كانت حالة واحدة فقط من النوع الخفيف، الضئيل والمتوسط، أما الحالتين المتبقيتين فكان لديها اكتئاب شديد، إن هذا الاختلاف في الدرجات قد يرجع إلى عدة عوامل منها شخصية الحالات والتشبع الديني لديهن، فأغلبهن كانت تؤمن بالقضاء والقدر، وأن كل ما يأتي من عند الله لا يجب أن يغضب الناس، ففي البداية كان لديهن نوع من الاستجابة للمرض بالعجز والخوف واليأس، وبعد ذلك ظهر لديهن الاستسلام والرضوخ للمرض لأنه لا وجود لحل آخر سوى العلاج، وهذا ما توصل إليه بيليسي سنة (1994) أنه بمجرد الإعلان عن الإصابة بهذا المرض يتفاجأ ويشعر بمأساة وحالة هيجان وأن هذا المرض أحدث قطيعة في حياتهن وطبيعة سيرها (عدم، 2007) هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن للمحيط العائلي والاجتماعي دوراً في التخفيف أو الزيادة في حدة الاكتئاب، ودليل ذلك أن الحالة الأولى والثالثة كان لديها استئصال للثدي ورغم ذلك فدرجات الاكتئاب تختلف لديهن، فالحالة الأولى صرحت بأن الدعم العائلي ازداد أكثر بعد المرض، فهذا دليل على أن للأسرة دوراً كبيراً في مساعدة الشخص على تقبل المرض والعلاج، وهذا من خلال تقديم الدعم العاطفي له وفهم معاناته وحالته والصبر معه والتشجيع المستمر حتى يجتاز الأزمة بسلام، فالدعم الأسري يحقق الاستقرار النفسي والرضا عن الحياة من خلال ما يقدمه من تأثيرات إيجابية على الفرد، حيث تعد الأسرة والأهل والزملاء والأقارب والذين لهم حيز مهم في حياة الفرد كمصادر من البيئة الاجتماعية يستطيع الفرد اللجوء له من أجل المؤازرة المادية والعاطفية والمعنوية، حيث يمكن أن تؤدي البيئة الأسرية دوراً مهماً في تحديد قدرة مريض السرطان في التعايش مع مرضهم حيث يمكن أن تعزز البيئة الأسرية والاجتماعية حماية الأشخاص من الآثار الضارة للأحداث الصادمة كالسرطان، فقد كشفت بعض الدراسات أن مريض السرطان القادرين على الحفاظ على علاقات وثيقة مع الآخرين بدوا أكثر تكيفاً على نحو أفضل مع مرضهم وعلاجه من أولئك الذين ليس لديهم علاقات داعمة. (الشقران والكركي، 2015)

إن هذه النتائج التي توصلنا إليها تؤدي بنا لقبول الفرضية الأولى التي مفادها توجد فروق في درجات الاكتئاب عند الفتيات العازبات، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج دراسة كل من (Maguir.1978) و (sEvan1986)

من خلال نتائج الفرضية الأولى التي بينت وجود الاختلاف في درجات الاكتئاب عند الحالات والذي يتراوح بين الضئيل والحاد، فإن هذا يدل على أنه توجد علاقة بين سرطان الثدي والاكتئاب عند الفتيات العازبات، وهذا يظهر من خلال تصريحاتهن بأنهن يشعرن بنوع من القلق والخوف من الموت وفقدان الشهية والخوف من عودة المرض في المستقبل وغيرها من الأعراض التي أيدتها نتائج مقياس بيك للاكتئاب. فإذا اعتبرنا مرض السرطان بصفة عامة وسرطان الثدي بصفة خاصة مرادف للموت، فهذا حتماً يولد حالة نفسية مخيفة، ورغم التطور الذي عرفته وتعرفه الأبحاث العلمية في مجال مكافحة السرطان ورغم إمكانية شفاء بعض الأورام السرطانية يبقى السرطان في الأوساط الطبية وفي الأوساط العامة مرتبط بالموت فهو مرض عضال تتمثل صورته في نفس خطورة الأمراض التي كانت تحملها الأوبئة في الماضي.

فالعالم "شولتز" ذكر بعض الأسباب المتعلقة بالخوف من السرطان والمعاناة منه، نذكر منها الخوف من المعاناة البدنية والآلام الجسمية وتوقف السعي نحو الأهداف... الخ، كل هذا يجعلنا نقول أن الخوف والقلق من هذا المرض يدفع بنا مباشرة إلى عدم ذكر اسمه الحقيقي الذي هو السرطان بل ينعته بنعوتات مختلفة ذات دلالة سلبية ومخيفة. (حمود، 2006)

وهذا ما يؤيد نتائج دراسة (compass et all 1994) حيث توصل الباحثون من خلال هذه الدراسة التي أجريت على عينة من النساء المصابات بسرطان الثدي إلى تسجيل أعلى مستوى للضغط النفسي والاكتئاب والقلق لديهن بسبب خوفهن من التشخيص والعلاج، والتغير في المظهر الجسمي وقصور المظاهر البدنية، كذا دراسة (Diane et all, 1990) التي خلصت إلى أن المرأة المصابة بأورام الثدي تواجه بعد عملية الاستئصال تغيرات رئيسية في حياتها والتي تؤثر على إحساسها بالسعادة والطمأنينة، وكذلك على علاقتها بالآخرين حيث أنه قد يكون لأسلوب العلاج أثره في ذلك، فالتلف الناتج عن هذه الجراحة يؤثر على صورة المريضة لذاتها مما يترتب عليه الشعور بالألم والمقاومة وانتظار الموت حتى لو كان الإجراء الجراحي علاجاً كافياً. (شويخ، 2007)

خاتمة:

نتعرض جميعاً في تفاعلاتنا اليومية مع أنفسنا ومع محيطنا المادي والاجتماعي إلى مجموعة أحداث ومثيرات ينتج عنها حتماً ردود أفعال مختلفة من شخص لآخر، وحتى طريقة تعاملنا مع الحدث نفسه تتغير وتختلف باختلافنا وذلك نظراً للفروقات الفردية، فإصابة النساء العازبات بسرطان الثدي يشكل حدثاً بالغ الأهمية لما يحمله من دلالات للموت والانهيار ولذلك فإن نوعية استجابة هؤلاء العازبات إزاء خبر الإصابة بالسرطان وما تليه من عمليات بتر الثدي والعلاج الكيميائي والإشعاعي والهرموني ينتج عنه مجموعة استجابات فورية ومباشرة تؤدي إلى الاكتئاب.

اقتراحات:

- تنمية الثقة بين المريض والفريق الطبي الذي يقدم بدوره التطمينات ويشرح الحقائق وجدوى المعالجات اتباع وخياراتها ويرفع همّة المريض على مواجهة الوضع.
- تقوية النواحي الإيمانية لدى المريض.
- الانخراط في برامج الدعم والمساندة لمرضى السرطان.
- توعية الأسرة والمجتمع بطبيعة هذا المرض وكيفية الوقاية منه من جهة والتعايش معه من جهة أخرى.

قائمة المراجع

1. أبو السعد عبد اللطيف (1995) سرطان الثدي، مشكلة الآفاق، مجلة العربي، الكويت، نوفمبر، العدد 4.
2. حمود جمال محمد (2006)، تمثيلات المجتمع الجزائري لمرض السرطان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تلمسان.
3. حنان الشقران وياسمين رافع الكركي (2015) الدعم الاجتماعي المدرك لدى مريضات سرطان الثدي في ضوء بعض المتغيرات، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 12، العدد 1، الأردن.
4. زينب محمد شقير (2002) الأمراض السيكوسوماتية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط1.
5. سميح نجيب الخوري (1995) دليل المرأة في حملها وأمراضها، دار الآفاق، الأردن.
6. شويخ، هناء أحمد (2007) أساليب تخفيف الضغوط النفسية الناتجة عن الأورام السرطانية، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
7. عدنان سامية (2007) دراسة لبعض عوامل الضغط النفسي بالوسط الاستشفائي وعلاقتها بالاكتئاب، رسالة ماجستير في علم النفس العيادي، الجزائر.
8. عروج فضيلة (2017) دراسة نفسية عيادية لحالة الاجهاد ما بعد الصدمة لدى العازبات المبتورات الثدي من جراء الإصابة بالسرطان، أم البواقي
9. مالكوم شواتز (1988) _ السرطان _ ما هي أنواعه، محاربته، ترجمة: عماد أبو سعد، الدار العربية للعلوم مؤسسة الرسالة، ط1.
10. paris humaines la science de methodologie la a queratip initiation (1997) Anger- france .sante la et psychologie la a onintroducti (2001)erzitSchwe-

التكريس القانوني لحق المساواة بين المرأة والرجل أساس تمكين المرأة داخل الأسرة

د/ عبد الحليم بوشكيوه (جامعة جيجل - الجزائر)

ملخص:

من أبرز القضايا التي تطرح عند مناقشة أحكام قانون الأسرة قضية المساواة بين المرأة والرجل، فالعديد من الجهات تقول بأن هذا القانون ينحاز إلى جهة الرجل ويكرس مركزا قانونيا منقوصا للمرأة في العديد من الأحكام، وفي المقابل فإن جهات أخرى تقول بأن تكريس المساواة التامة بين الجنسين في قانون الأسرة سيمس بأهم مقوماتها وأسس الحفاظ عليها، كما أنه انصياع للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تسعى إلى عولمة النظام الأسري دون مراعاة الخصوصيات الدينية والثقافية لكل دولة. فما هي أبرز القضايا المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في مجال الأسرة، وما مدى كونها تمييزا فعليا ضدها؟ وما هي التعديلات المناسبة لقانون الأسرة للعمل على تمكين المرأة عن طريق القضاء على كافة أشكال هذا التمييز داخل الأسرة.

الكلمات المفتاحية: المساواة - المرأة - الرجل - التمكين - الأسرة - القانون.

Résumé:

L'un des problèmes les plus importants qui se posent lors de la discussion sur les dispositions de la loi de la famille est l'égalité entre les femmes et les hommes. Beaucoup d'acteurs sociaux affirment que cette loi soutient le côté de l'homme et consacre un Statut juridique incomplet des femmes dans de nombreuses dispositions légales. En contrepartie autres disent que la Consolidation de la pleine égalité des sexes en droit de la famille affectera ses éléments les plus importants et les fondements de sa préservation, c'est aussi une soumission aux conventions et pactes internationaux Qui vise à la mondialiser le système de la famille Sans prendre en compte les spécificités religieuses et culturelles de chaque pays. Quelles sont les principales questions relatives à la discrimination contre les femmes dans la famille ? Est-ce une discrimination réelle contre elle? Quels sont les amendements appropriés à la loi de la famille Pour l'autonomisation des femmes En éliminant toutes les formes de discrimination au sein de la famille?

Mots clés: Égalité - femme - homme - Autonomisation - la famille - la loi

مقدمة:

من أبرز القضايا التي تطرح عند مناقشة أحكام قوانين الأسرة في البلدان الإسلامية قضية المساواة بين الجنسين، فالعديد من الجهات والفئات في هذه البلدان - وبالأخص بعض المنظمات النسائية - تقول بأن قوانين الأسرة تنحاز إلى جهة الرجل وتكرس مركزا قانونيا منقوصا للمرأة في العديد من الأحكام، أهمها: منع المسامة من الزواج بغير المسلم، الولاية على المرأة في الزواج، تعدد الزوجات، الصداق، القوامة، تأديب الزوجة، منح الطفل لقب الأب، الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج، العدة... الخ.

وفي المقابل فإن جهات وفئات أخرى - أبرزها بعض رجال الدين - تقول بأن تكريس المساواة التامة بين الجنسين في قوانين الأسرة سيمس بأهم مقوماتها وأسس الحفاظ عليها، ويهدم ما هو معلوم من أحكام الأسرة المسامة بالضرورة؛ كما أنه انصياع للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تسعى إلى عولمة النظام الأسري دون مراعاة الخصوصيات الدينية والثقافية لكل دولة.

وهذا يثير إشكالات حول مدى ضرورة تجديد الأحكام القانونية والفقهية المتعلقة بالمقومات الأخلاقية للأسرة المسلمة في ضوء عولمة النظام الأسري عن طريق الاتفاقيات والمواثيق الدولية؟ هل الأحكام القانونية والفقهية المتعلقة بالزواج والطلاق وآثارهما لا زالت صالحة لهذا العصر؟ ألا تحتاج إلى تجديد وإعادة نظر؟ وبالمقابل ألا يشكل ذلك التعديل والتجديد خطرا يهدد المقومات الأخلاقية للأسرة المسلمة بالزوال؟

بالنظر إلى هذه التساؤلات التي تتعلق أساسا بتساوي الزوجين في الحقوق والمسؤوليات لدى الزواج وأثناء قيامه وعند فسخه، فإن الهدف من هذه المداخلة هو التطرق إلى أبرز القضايا التي تضغط المنظمات الدولية على الدول الإسلامية لتكريسها في تشريعاتها الداخلية للقضاء على التمييز ضد المرأة، والنظر في مدى كونها تمييزا فعليا ضدها؟ ودراسة حقيقة ذلك بمنهجية علمية، موضوعية، وهذا من أجل توضيح الصورة، واقتراح التعديلات المناسبة لقوانين الأسرة للعمل على القضاء على كافة أشكال هذا التمييز، إن وجد، بما يكرس الاتفاقيات والمواثيق الدولية المصادق عليها، دون المساس بالمقومات الأساسية لحماية كيان الأسرة المسلمة.

وانطلاقا من ذلك ستم دراسة هذا الموضوع وفق المباحث المنهجية الآتية:

- **المبحث الأول:** المساواة بين المرأة والرجل أساس المفهوم العالمي الجديد للأسرة.
- **المبحث الثاني:** المساواة بين المرأة والرجل داخل الأسرة في القوانين والمواثيق الدولية.
- **المبحث الثالث:** الإشكالات القانونية لتكريس المساواة بين المرأة والرجل وصعوبات تمكين المرأة في الأسرة.

1- المساواة بين المرأة والرجل أساس المفهوم العالمي الجديد للأسرة:

مفهوم الأسرة الذي تعارفت عليه المجتمعات منذ بدء التاريخ، والذي اتفقت عليه الديانات السماوية الثلاث هو أن الأسرة جماعة اجتماعية تتكون من رجل وامرأة، يقوم بينهما رابطة زوجية مقررة، أهم وظائفها إشباع الحاجات البيولوجية والعاطفية، والقيام بالأدوار التربوية لتنشئة وتوجيه الأبناء. (إكرام المصري، 2010، ص 349) (غيث، 2009، ص 176).

هذا المفهوم بدأ يتغير منذ نهايات القرن الماضي، مع التحولات العالمية وظهور العولمة التي مست كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنها نظام الأسرة؛ فقد ظهرت مفاهيم جديدة للأسرة تخالف ما تعارف عليه الناس عبر التاريخ، ومن ذلك مثلا: ما ورد في موسوعة "لاروس الكبرى": «الأسرة مجموعة شخصين أو أكثر بينهما علاقة قرابة بالدم أو الزواج». (موسوعة لاروس الكبرى، <http://www.larousse.fr>, 2019/10/07م)

وهو تعريف لم يحدد الشخصين اللذين قد تتكون منهما الأسرة (رجل وامرأة)، وهذا يفتح الباب لقيام أنواع جديدة من الأسر، إذ يمكن أن تتكون من أي شخصين سواء أكانا زوجين أو رجل وامرأة غير متزوجين، بأطفال أو دون أطفال، أو من شخص بالغ مع طفل أو أكثر، أو حتى من الشاذين جنسيا ذكورا أو إناثا.

وقد كان لهذا التغير العالمي في مفهوم الأسرة آثار سلبية عديدة على الأسرة الفطرية في العالم بصورة عامة، وبالخصوص في الدول العربية والإسلامية، خاصة مع محاولة الغرب عولمة هذا المفهوم وفرضه عليها عن طريق أساليب ووسائل عديدة، سيتم بيانها في العناصر اللاحقة من هذا البحث.

وقد ظهرت هذه التحولات في مفهوم الأسرة وأنماطها نتيجة اعتبار أن الأسرة التقليدية نمط اجتماعي تاريخي يمكن تجاوزه وتشكيل بدائل عنه، مثل الأسرة التي تشمل الأبناء بالتبني، والأسرة المتشكلة بالتقنيات الحديثة (أطفال الأنابيب، استئجار الأرحام... الخ)، والأسرة المثلية، وأسرة الأصدقاء (علاقات دون عقد زواج)، وغيرها. (نهي القاطرجي، 2006، ص 83)

ومن أهم أسباب هذه التحولات دعوات الحركات النسائية إلى السعي إلى محو الفوارق بين الجنسين وإلى إيجاد أنماط بديلة لنظام الأسرة، وتوكيل مسؤولية رعاية الأطفال إلى المجتمع (دور الحضنة)، وتشجيع قلب المعايير الطبيعية (الزيجات غير الشرعية). (زينب زهري، 1991، ص 100)

وكل هذا ينافي مبادئ ومقومات الأسرة في البلدان العربية والإسلامية، وأهم هذه المقومات أن الزواج اجتماع مشروع بين رجل وامرأة، يرزقان بالأولاد ويعيشون معا على أساس المودة والرحمة وفق ما قرره الشرع لكل واحد منهم من حقوق وواجبات.

ومن أبرز القضايا التي ظاهرها الحق وأريد بها الباطل، أريد بها هدم مقومات الأسرة المسلمة، قضية المساواة بين الجنسين داخل الأسرة (بين الزوجين)، وبدأ العمل على تجسيد ذلك عمليا، وفرضه على الدول، عن طريق إدراجه كبدأ أساسي في القوانين والمواثيق الدولية، وهذا ما سيتم بيانه في العنصر الموالي.

2- المساواة بين المرأة والرجل داخل الأسرة في القوانين والمواثيق الدولية:

بعد ظهور هيئة الأمم المتحدة بدأت فكرة تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل تأخذ طابعا دوليا، وهذا عبر أجهزة هذه الهيئة، ومن خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية العامة والمتخصصة.

أولا- المساواة بين المرأة والرجل داخل الأسرة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية العامة:

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي تم اعتماده سنة 1945م أول معاهدة دولية أشارت بوضوح إلى تساوي النساء والرجال في الحقوق، حيث نص الميثاق أن المساواة هدف أساسي، كما أن منظمة الأمم المتحدة أنشأت سنة 1946 لجنة مركز المرأة باعتبارها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أبرز نشاطاتها الرقابة على أوضاع المرأة ونشر حقوقها. (المواد 02، 55، 56 من ميثاق الأمم المتحدة)

ويعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان شاملا لكافة الحقوق، وله الأثر الكبير في التوجه نحو حماية المرأة ومساواتها مع الرجل، فهذه المساواة منصوص عليها في ديباجة هذا الإعلان التي تؤكد على تساوي الرجال والنساء في الحقوق، وقد تم تأكيدها أيضا في المادة 02 التي نصت على مبدأ المساواة بين الجنسين في الزواج والطلاق وتكوين الأسرة.

كما نصت المادة 16 من هذا الإعلان في فقرتها 01 على أن: للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حقّ التزوّج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين، وهما متساويان في الحقوق لدى التزوّج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. (المادة 16، الفقرة 01 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان)

وكانت هذه الفقرة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان محل تحفظ من طرف بعض الدول الإسلامية، لأن الإسلام لا يسمح بزواج المسلمة بغير رجل مسلم.

وتنص المادة الثانية من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 على عدم التمييز بين البشر، بحيث تلزم الدول بضمان ممارسة الحقوق المدونة فيه دون تمييز لأي سبب كان، وتنص المادة الثالثة على أن تتعهد الدول الأطراف في العهد بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المدونة في هذا العهد.

وجاء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ليؤكد على ضرورة احترام وتأمين الحقوق المقررة فيه لكافة الأفراد دون تمييز، كما أكد في المادة 23 منه على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة والزواج من حيث الحقوق والواجبات، وهذا في الفقرة 4 حيث نصت على أن: تتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوي حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.

وقد أوردت اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، المنبثقة عن هذا العهد، في الدورة التاسعة والثلاثين (سنة 1990) في التعليق العام رقم 19 على المادة 23 (المتعلقة بالأسرة) ما يلي: «ينبغي أن يتساوى الزوجان كلاهما في الحقوق والمسؤوليات داخل الأسرة. وتمتد هذه المساواة إلى جميع المسائل النابعة من هذا الرباط، ... ويمتد سريان هذه المساواة إلى الترتيبات المتعلقة بالانفصال القانوني أو فسخ الزواج».

(اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/hrc-gc19.html> بتاريخ 2018/10/10)

كما أكدت المادة 26 من العهد نفسه على أن المواطنين متساوون أما القانون ومن حقهم التمتع بذلك دون أي تمييز.

ثانيا- المساواة بين المرأة والرجل داخل الأسرة في الاتفاقيات الدولية المتخصصة:

مع تصاعد الاهتمام العالمي بحقوق المرأة لم تعد النصوص العامة الواردة بشأن المرأة تكفي لمواجهة متطلبات حماية المرأة، فكان من الضروري بلورة حقوق المرأة بشكل أكثر وضوحا وتفصيلا من خلال إعداد اتفاقيات خاصة، تم تنويع هذه الاتفاقيات باتفاقية شاملة تعتبر ذروة

الجهود التي توصل إليها المجتمع الدولي في حماية حقوق المرأة، وهي اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979م، والتي تعرف باسم اتفاقية سيداو (CEDAW).

وتظهر أهمية الاتفاقية في كونها تناولت بصفة خاصة التمييز وعالجته بعمق وشمولية بهدف إحداث تغيير حقيقي في أوضاع المرأة، ووضعت الحلول والإجراءات الواجب اتخاذها من طرف الدول للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الميادين.

تتألف اتفاقية CEDAW من ديباجة وثلاثين مادة بينت أن المساواة بين الجنسين تتعلق إلى حد كبير بالمساواة أمام القانون، وتعتبر المواد من 1 إلى 16 قواعد أساسية للاتفاقية لأنها وضعت منهاجا كاملا لكيفية القضاء على التمييز ضد المرأة على كافة الأصعدة، بحيث يمكن اعتبارها جوهر الاتفاقية، حيث تضع الشروط والتدابير الواجب الالتزام بها من قبل الدول الأطراف بغرض تطبيق المساواة بين النساء والرجال.

كما تعتبر المادة الأولى التي أعطت تعريفا شاملا للتمييز حجر الأساس لكل القضايا المتعلقة بالتمييز القانوني أو الواقعي الذي يمكن القياس عليه للقضاء على كافة أشكال التمييز، بمعنى أنه ولو كانت هناك تحفظات من قبل الدولة الموقعة على الاتفاقية على مواد أخرى فإن هذه المادة تكفي للعمل في سبيل تحقيق المساواة باعتبارها تمثل جوهر الاتفاقية وأساسها القانوني وتلزم الاتفاقية الدول باتخاذ خطوات ملموسة للقضاء على التمييز ضد المرأة. (وحياني جيلالي، 2013، ص11)

كما أن الاتفاقية من خلال المادة الثانية تلزم الدول الأطراف ليس فقط بإدانة جميع أشكال التمييز ضد المرأة بل اتخاذ الإجراءات المختلفة للقضاء عليه، وهذا من خلال القيام بتجسيد مبدأ المساواة في الدساتير الوطنية والتشريعات كافة، وكذا اتخاذ التدابير التشريعية وغير التشريعية لخطر كل تمييز ضد المرأة. كما حثت الدول الأطراف في المادة 5 على اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الأدوار النمطية للجنسين وتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة التي تركز دونية أحدهما أو تفوقه.

أما فيما يخص المساواة بين الرجل والمرأة في إطار العلاقات الأسرية - باعتبارها العنصر المتصل بصلب موضوع هذا البحث - فقد وسّعت الاتفاقية من مفهوم حقوق المرأة الإنسان، حيث اعترفت بما للثقافات الشعبية والعادات والتقاليد من تأثير سلبي يحول دون تمتع المرأة تمتعا كاملا بحقوقها الأساسية؛ ولذلك جعلت على عاتق الدول الأطراف كفالة تضمين التربية الأسرية فهما سليما للأئمة بوصفها وظيفة اجتماعية والاعتراف بأن تربية الأطفال وتنشئهم مسؤولية مشتركة بين الأبوين.

أما المادة 16 فقد ضمنت حقوقا متساوية للرجل والمرأة عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله.

3- الإشكالات القانونية لتكريس المساواة بين المرأة والرجل وصعوبات تمكين المرأة في الأسرة:

سبق القول بأن المادة 16 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة ضمنت حقوقا متساوية للرجل والمرأة عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله؛ فنصت على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية، وبوجه خاص تضمن على أساس المساواة بين الرجل والمرأة: نفس الحق في عقد الزواج؛ وفي حرية اختيار الزوج، ونفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه... الخ.

وهذا يطرح مسائل تتعارض مع بعض أهم مقومات الأسرة الجزائرية وخصائصها الثقافية والدينية، ويثير إشكالات بأن قانون الأسرة يتضمن أحكاما تجعل المرأة في وضع أدنى من الرجل وتنقص مبدأ المساواة، وفي ما يلي توضيح لأهم هذه المسائل أولا ما تعلق منها بإبرام عقد الزواج، وثانيا أثناء الحياة الزوجية، وثالثا عند انحلال الرابطة الزوجية.

أولا- تساوي الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات عند الزواج:

أهم المسائل التي تثير الجدل حول المساواة بين الرجل والمرأة عند الزواج: منع المرأة المسلمة من الزواج بغير المسلم، ولاية الرجل على المرأة في الزواج، تعدد الزوجات.

- منع المرأة المسلمة من الزواج بغير المسلم: نصت المادة 30 من قانون الأسرة الجزائري على أنه يحرم زواج المسلمة من غير المسلم. (المادة 30 من قانون الأسرة الجزائري)

لماذا تمنع المرأة المسلمة من الزواج بغير المسلم، في حين لا يمنع الرجل المسلم من الزواج بغير المسلمة؟ ألا يعد هذا تمييزاً واضحاً ضد المرأة وهتماً لمبدأ المساواة بينها وبين الرجل؟

- **ولاية الرجل على المرأة في الزواج:** نصت المادة 09 مكرر والمادة 11 من قانون الأسرة الجزائري على اشتراط وحضور الولي في عقد الزواج. (المادة 09 مكرر والمادة 11 من قانون الأسرة الجزائري)

أليس اشتراط الولي لتزويج المرأة انتقاص من كرامتها ومساس بحريتها وتعد صريح على مواطنتها، فالمرأة ذات المركز الاجتماعي (القاضية، المتعامة...) ليست بحاجة لإبرام زواجها إلى ولي، كما أن هذا خرق واضح لمبدأ المساواة بين الجنسين، إذ لم يشترط مثل ذلك على الرجل عند زواجه؟ (نصيرة مراح، <http://elhiwardz.com/featured/4634>, 2019/10/12)

- **تعدد الزوجات:** تسمح المادة 08 من قانون الأسرة الجزائري بتعدد الزوجات. (المادة 08 من قانون الأسرة الجزائري) بتشريع تعدد الزوجات لبي المشرع الجزائري رغبة الرجل كاملة وأهل مشاعر المرأة وكرامتها كأثني وأحاسيسها، فالمرأة تتمزق من الغيرة حين أبيض التعدد للرجل.

إن من العدل والإنصاف إما منع وإلغاء التعدد للرجل أو إعطاء المرأة الحق في التعدد أعمالاً لمبدأ المساواة. أما مشكلة اختلاط الأنساب التي يتخذها المدافعون عن الإسلام حجة في عدم منح الإسلام المرأة حق التعدد كالرجل فإنه يمكن حل هذه المشكلة باستخدام وسائل منع الحمل والتحكم في الإنجاب، وقد قطع العلم شوطاً كبيراً في هذا المجال وإذا حدث حمل غير مرغوب فيه فيمكن تحديد نسب الجنين باستخدام اختبار الحمض النووي DNA. (فؤاده العراقية، 2019/10/16، <http://www.m.ahewar.org>)

- **تقديم الرجل صداقاً (المهر) للمرأة:** يأمر الإسلام الرجال أن يدفعوا مالا للزوجات مقابل الاستمتاع بهن، وهذا يشبه النساء اللاتي يعين أجسادهن مقابل المال، أي أنهن يقدمن المتعة مقابل المال، وهذا يشبه البغاء، وفيه إهانة للزوجة. ولماذا يدفع الرجل المال مقابل استمتاعه بزوجته؟ هل من المفترض أنها لا تستمتع أيضاً؟ ولماذا لا تدفع هي للزوج مقابل استمتاعها به؟ (نورا محمد، <http://www.m.ahewar.org>, 2018/10/15)

ثانياً- تساوي الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات أثناء الحياة الزوجية:

أهم المسائل التي تثير الجدل حول المساواة بين الرجل والمرأة عند الزواج: القوامة، نسب الولد إلى أبيه.

- **قوامة الرجل على المرأة:** أعطى الإسلام الرجل القوامة على المرأة، والقوامة هي الرعاية والحماية والمسؤولية ولكن في الواقع أن آية القوامة قد طبقت في المجتمعات الإسلامية أسوأ تطبيق فصارت القوامة تسلطاً وقهراً واضطهاداً للمرأة، فالقوامة لا تصلح للعصر الحالي حيث أقرت المواثيق الدولية بضرورة المساواة التامة بين الجنسين. (نورا محمد، <http://www.m.ahewar.org>, 2018/10/15)

ولتحقيق هذه المساواة يجب جعل رئاسة العائلة مشتركة بين الأب والأم أي الانتقال من القوامة إلى الشراكة، والقضاء على بعض مظاهر التسلط ومنها: منع الزوجة من الخروج دون إذن زوجها ومنعها من السفر دون محرم، طاعة الزوج والقيام على خدمته، تأديب الزوجة.

- **نسب الولد إلى أبيه:** نصت المادتان 41، 43 من قانون الأسرة الجزائري على أن ينسب الولد لأبيه. (المادتان 41، 43 من قانون الأسرة الجزائري) إن نسب الابن لأبيه تمييز ضد المرأة، لهذا وتكريساً لمبدأ المساواة يجب أن يكون نسب الطفل بالاتفاق بين الأب والأم، وإذا ما بلغ سن الرشد كان لديه الخيار في أن ينسب إلى أحدهما.

ثالثاً- تساوي الرجل والمرأة في الحقوق والمسؤوليات عند انحلال الرابطة الزوجية:

أهم المسائل التي تثير الجدل حول المساواة بين الرجل والمرأة عند الزواج: الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج (العصمة في يد الزوج)، عدة المرأة عند طلاقها أو وفاة زوجها.

- **الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج (العصمة في يد الزوج):**

نصت المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري على أن يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة... (المادة 48 من قانون الأسرة الجزائري)

إن جعل العصمة بيد الزوج دون الزوجة تمييز واضح ضدها وظلم كبير لها، فإذا كان إبرام الزواج قد تم برضاها معا، فكيف يمنح الحق في إنهاء الرابطة الزوجية له دونها؟

- عدة المرأة عند طلاقها أو وفاة زوجها:

نظم قانون الأسرة الجزائري أحكام العدة في المواد من 58 إلى 61. (المواد من 58 إلى 61 من قانون الأسرة الجزائري) نظام العدة ظلم للمرأة وإعنات غير مبرر لها، فعليها الانتظار فترة حتى تستطيع الزواج مرة أخرى، فيجب إلغاء العدة الآن في حالة الطلاق البائن واستبراء الرحم بالأساليب العلمية الحديثة. أما في حالة وفاة الزوج فيجب ترك الحرية للمرأة أن تختار بمحض إرادتها الحرة إن كانت تريد الحداد عليه أم أن عشرته السيئة لها كانت سببا في فرحها للخلاص منه بموته، وأنه لا يستحق منها الحداد والحزن، والتأكد من عدم الحمل يتم الآن في ساعة واحدة ولا داعي للانتظار أشهرا عديدة.

والإسلام يجبر المرأة على العدة بعد الطلاق وعلى الحداد على زوجها المتوفى ولا يلزم الرجل بمثل ذلك، وهذا تمييز واضح وخرق صريح لمبدأ المساواة، وكذلك يأمر الإسلام المرأة الحامل أن تعتد تسعة أشهر لتضع حملها ولا تستطيع الزواج مرة أخرى، وهذا تعنت وظلم للمرأة وحرمان لها من استئناف حياة زوجية مع زوج جديد مدة طويلة. وبما أن المرأة الحامل لا يمكن أن تحمل مرة أخرى فتتفي بذلك حجة اختلاط الأنساب.

(نورا محمد، <http://www.m.ahewar.org> 2018/10/15)

خاتمة:

- من أهم أسباب التغير العالمي في مفهوم الأسرة سعي المجتمع الدولي إلى محو الفوارق بين الجنسين، وتكريس مبدأ المساواة التامة بينهما، خاصة في قضايا الزواج والطلاق وآثارهما.
- بعد ظهور هيئة الأمم المتحدة بدأت فكرة تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل تأخذ طابعا دوليا، وهذا عبر أجهزة هذه الهيئة، ومن خلال المواثيق والاتفاقيات الدولية العامة والمتخصصة.
- مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة والزواج من حيث الحقوق والواجبات، منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية، وهذا ما يجعله مبدأ ملزما من الناحية الدولية.
- ذروة الجهود التي توصل إليها المجتمع الدولي في حماية حقوق المرأة، هي اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979م، لأنها وضعت منهاجا كاملا لكيفية القضاء على التمييز ضد المرأة على كافة الأصعدة، حيث تضع الشروط والتدابير الواجب الالتزام بها من قبل الدول الأطراف بغرض تطبيق المساواة بين النساء والرجال.
- صادقت الجزائر على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979م، وعلى المواثيق والمعاهدات الدولية التي تركز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في إطار الأسرة والزواج، وهذا معناه أن هذه النصوص صارت جزء من تشريعها الداخلي، وبالتالي يجب عليها تعديل كافة تشريعاتها الداخلية بما يتوافق وتلك القوانين والمواثيق الدولية.
- ضمنت اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979م، حقوقا متساوية للرجل والمرأة عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله، وهذا يطرح مسائل تتعارض مع بعض أهم مقومات الأسرة وخصوصياتها الدينية والثقافية، ويثير إشكالات بأن قانون الأسرة في الجزائر يتضمن أحكاما تجعل المرأة في وضع أدنى من الرجل وتنقض مبدأ المساواة. وأهم هذه المسائل ما يلي: منع المسامة من الزواج بغير المسلم، الولاية على المرأة في الزواج، تعدد الزوجات، الصداق، القوامة، منح الطفل لقب الأب، الطلاق بالإرادة المنفردة للزوج، العدة... الخ.

قائمة المراجع:

1. إكرام بنت كمال بن معوض المصري، عولمة المرأة المسلمة الآليات وطرق المواجهة، مكتبة الملك فهد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2010م.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
3. اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية، التعليق العام رقم 19 على المادة 23 (المتعلقة بالأسرة)، <http://hrlibrary.umn.edu/arabic/hrc-gc19.html>.
4. زينب محمد زهري، التغير الاجتماعي والنشاط الاقتصادي للمرأة، مجلة الفكر العربي، العدد 64، السنة 12، أبريل - ماي 1991م.
5. فؤاده العراقية، قانون تعدد الزوجات ومحاوله العودة لسوق النخاسة والسمرة بالنساء، 5/11 <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=164571&r=0>.
6. قانون الأسرة الجزائري.
7. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2009م.
8. موسوعة لاروس الكبرى، <http://www.larousse.fr/encyclopedia/divers/famille/51139>.
9. ميثاق الأمم المتحدة.
10. نصيرة مراح، تعدد الزوجات أكبر إهانة وعنف ضد المرأة، <http://www.iwbc.ru/watch/UtdS59YpkbcI/.html>.
11. نصيرة مراح، تعدد الزوجات يهدم الأسرة والمرأة لا تحتاج إلى ولي، <http://elhiwardz.com/featured/4634>.
12. نهى عدنان القاطرجي، المرأة في منظومة الأمم المتحدة- رؤية إسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2006.
13. نورا محمد، إهانة الإسلام للمرأة والرد على المدافعين، <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=551894&r=0>.
14. وحياني جيلالي، مظاهر المساواة بين الزوجين في قانون الأسرة الجزائري على ضوء الاتفاقيات الدولية، مذكرة ماجستير في قانون الأسرة، جامعة تلمسان، 2013م.

الذكاء الانفعالي وعلاقته باستراتيجيات مواجهة الضغوط لدى المرأة العاملة

- دراسة ميدانية على عينة من الأستاذات العاملات بجامعة تيزي وزو -

د/ حميدي عادل (جامعة محمد بوضياف المسيلة)

د/ عمور ربيحة (جامعة مولود معمري تيزي وزو)

ملخص المداخلة:

تعد الانفعالات من ضروريات الحياة اليومية للفرد، فهي تقود الإنسان وتوجه قدراته وتتحكم بقراراته، لذلك فإن من الضروري جدا توافر قدر كاف من الذكاء الانفعالي لدى الفرد ليتمكن من تكوين قيم أساسية ومهمة تساعد على النهوض بمستقبله ومواكبة الحياة بنجاح، من هنا أتى الشعار القائل "إذا كان الذكاء العقلي يساعدك في الحصول على الوظيفة، فإن الذكاء الانفعالي يساعدك في الحفاظ على هذه الوظيفة والارتقاء بها نحو الأفضل" وأكثر ما يحتاج الفرد إلى الذكاء الانفعالي في مرحلة التعليم العالي والأستاذ الجامعي خاصة؛ لذا تسعى الدراسة الحالية للتعرف على طبيعة العلاقة بين الذكاء الانفعالي واستراتيجيات مواجهة الضغوط الأستاذات العاملات بجامعة تيزي وزو كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولتحقيق هذا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام مقياس الذكاء الانفعالي واستبيان استراتيجيات مواجهة الضغوط، وتكونت عينة الدراسة من 43 أستاذة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الانفعالي واستراتيجية مخططات حل المشكل، واستراتيجية ضبط الذات واستراتيجية تحمل المسؤولية، في حين لا توجد أية علاقة دالة مع الاستراتيجيات الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الانفعالي، استراتيجيات مواجهة الضغوط.

Résumé:

Les émotions est une nécessité de la vie quotidienne de l'individu, elles guident l'homme, orientent ses capacités et contrôlent ses décisions. Il est donc indispensable de disposer d'une intelligence émotionnelle suffisante de l'individu pour pouvoir forger des valeurs fondamentales et importantes qui les aident à progresser et à suivre le cours de sa vie, d'où le slogan dit "Si l'intelligence mentale vous aide à obtenir un emploi, l'intelligence émotionnelle vous aide à conserver cette fonction et à l'améliorer pour le meilleur." La plupart des individus ont besoin d'intelligence émotionnelle au stade de l'enseignement supérieur et en particulier des professeurs universitaires. L'étude actuelle vise à examiner la relation entre l'intelligence émotionnelle et les différents types d coping face au stress chez les enseignantes à l'université d Tizi Ouzou, faculté sciences humaines et sociales, dans ce contexte la méthode analytique et descriptive on utilisant le test de l'intelligence émotionnelle et le test des styles de coping, et ça sur un échantillon d'étude de 43 enseignantes. Les résultats montrent qu'il ya une relation entre l'intelligence émotionnelle et la stratégie de résolution de problèmes, et la stratégie de maîtrise de soi et la stratégie de responsabilité, et non relation significative avec d'autres stratégies.

Les mots clés: l'intelligence émotionnelle, les styles de coping face au stress.

مقدمة:

إن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التطورات العلمية والتكنولوجية، وهذه التطورات انعكست بشكل إيجابي على حياة الفرد والأمة من جميع الجوانب، إلا أنها أفرزت انعكاسات سلبية مثل الضغوط النفسية، وقد أشار العديد من الباحثين أن القرن الحالي بأنه عصر الضغوط النفسية، حيث تعد من الظواهر التي تتطلب كفاءة معينة للتكيف والتعامل معها، بل التعايش معها والخفض من حدتها. "ويعد أصحاب مهنة التعليم أكثر معاناة من غيرهم من الضغوط النفسية لما تنطوي عليه المهنة من متاعب وأعباء ومسؤوليات ومطالب مستمرة من المجتمع (أبو دلو، 2009، ص 15).

ومن المعروف أن المعلمات يحتلن مكانة هامة في العملية التعليمية وفي جميع دول العالم حيث أنه رغم التطورات والتغيرات التي يشهدها العالم والعولمة والإنترنت، إلا أن دور المعلمات يبقى أساسياً وذلك أهمية ومكانة الدور الذي يقمن به، حيث تعددت وتداخلت هذه الأدوار بين المعرفي والتقني والإداري، لكن الواقع يشير أن المدرسات تتعرض لغيرهن من المهنيين أثناء أداء عملهم لعدد من المواقف الضاغطة والإحباطات، التي تزيد من توترهن وتؤثر سلباً على فعاليتهم التربوي، وأن زيادة هذه المواقف وتكرارها يؤدي إلى الضغط النفسي، خاصة مع تعدد ظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية، الذي أصاب القيم بكافة أشكالها وأنواعها بالوهن، إذ أوضحت بعض الدول أن مهنة التدريس من المهن القومية، فالأساتذة يعدون أجيال المستقبل ويقومون على تأهيلهم، إذ يسعى الأستاذ الجامعي إلى تفعيل أدائه الوظيفي ويعمد إلى إقناع طلبته، وتشجيعهم على اكتساب الحقائق، بل ويصر على إتقانها بالممارسة والتكرار أيضاً، حيث لا بد أن تكون دروسه واضحة لا غموض فيها، سواء تعلق الأمر بالأسلوب الذي يطرح به أفكاره، أو الأهداف المرجوة من وراء المادة المقدمة، كما يقوم الأستاذ بالتحليل والتفسير ويطرح المشاكل والخلافات.

وكذلك المفاهيم الخاصة بثقافته، والطريقة الملائمة لهذه الأشياء. والمحاضر يفتح غالباً المناقشة بسؤال الطلاب حتى يستطيع التعرف معهم على المشاكل، ويستخدم أحياناً الأسئلة التي تدفع الحالة إلى الأمام، ومناقشة القواعد الرئيسية في الحالة ربما تنشأ عن تعاون إداري، كما يسعى الأستاذ إلى تعليم الطالب الطرق التي يستطيع بواسطتها أن يكتشف الحقائق الأساسية الثابتة، ويعودهم الأستاذ استخدام مختلف المصادر الوثيقة بسرعة ودكاء، وضرورة معرفة خصائص الطلاب حتى يسهل فهمهم، وبالتالي يمكن التعامل معهم، ومن هنا يتضح دور الأستاذ الجامعي في أن يعمل على تنمية قدرات الطالب، وبناء شخصيته، وذلك بالاعتماد على التوجيه والإرشاد، لا على التلقين، ضماناً لتوفر التطور الذاتي، فالأستاذ لا يقوم بالتعليم لحسب بل يلعب دوراً هاماً في التربية حيث أنه يتحمل مسؤولية تنشئة الأفراد تنشئة إكسابهم مبادئ سلوكية وأخلاقية، ويأخذ بالعبء ليطور في الطلبة الوعي بالقيم الاجتماعية وماهية قيمة وجوهر الانتماء والاندماج الاجتماعي، وفي العولمة ومواكبة التطورات أصبح دور الأستاذ أشد وعياً وأعق أثراً، ودور المعلم الجامعي كممثل للمجتمع وواجهة للمجتمع المدني بمؤسساته ودوره في تدعيم الحوار والنقاش، وفي هذا السياق تشير (Drewett, 2005) أن الأساتذة كانوا على مدى السنين حديث الوسط العلمي، والعمود الفقري للبحوث التربوية، حيث تمت دراسة كافة العوامل التي تدفع طلابهم لإنجاز تحصيل دراسي مرتفع، وامتد البحث لا يشمل فقط أسلوب تدريسهم، ولكن للتعرف على أساليب مواجهتهم لكافة المشكلات التي تواجههم لتحقيق هذا الهدف.

ونظراً لذلك فإن الأستاذة العاملة في الجامعة تعاني أكثر عن غيرها من صراعات وعقبات نفسية وتقلبات انفعالية، نظراً لأنها تواكب تغيرات جديدة قد لا تتمكن من مواجهتها، وأن تحقيق الصحة النفسية والنمو السليم لها من متطلبات الصحة النفسية باعتبارها ضرورة لا بد من تحقيقها، في جوانب حياة المدرس وغيابها يبرز على شكل مشكلات والتي تكون معوق يحول دون تحقيق متطلبات الصحة النفسية التي تلجأ إليها الأستاذة في مواجهة هذه الأزمات، ويلجأ إليها الأستاذ في مواجهة هذه الأزمات؛ لذا فهو محتاج إلى بعد مهم من الشخصية وهو الذكاء الانفعالي الذي يعد من المتطلبات الأساسية الملحة للنجاح في التعليم والإرشاد، وأن اكتساب الأستاذة للمهارات الانفعالية والاجتماعية تساعدها على الإدراك الجيد لانفعالاتها ومشاعرها الذاتية وفهمها وصياغتها بوضوح، وتنظيمها وفقاً لمراقبة وإدراك دقيق لانفعالات الآخرين ومشاعرهم للدخول معهم في علاقات إيجابية، وكذا على الترقى العقلي والانفعالي والمهني وتعلم المزيد من المهارات الاجتماعية للحياة، ويشير "جولمان" أن الذكاء الانفعالي هو قدرة الفرد على إدراك مشاعره الخاصة وإدراكه لمشاعر الآخرين، وقدرته على تحفيز دافعيته، وإدارة انفعالاته بطريقة جيدة، ولاحظ أن هذا الذكاء ما هو إلا كفايات شخصية، تتمثل في ضبط النفس والمثابرة والقدرة على حفر الذات وتحقيق صحة نفسية سليمة، وأكثر ما يحتاج الأستاذ الجامعي إلى الذكاء الانفعالي في مهامه الوظيفي إذ أن التغيرات الانفعالية والاجتماعية... التي تحصل لهم أثناء التدريس والنشاطات

الموكلة لهم بحاجة إلى قدرات ذكية خاصة للتكيف في ضوءها، والذكاء الانفعالي من العوامل التي تؤدي إلى التنبؤ بمعدل ومستوى الأداء الوظيفي لكل من المدرسين المديرين والموظفين، ولما له من أهمية في الوصول بذلك المعدل إلى أرقى مستويات الأداء، حيث أن القدرة على إدارة المشاعر والتعامل مع ضغوط العمل من أهم أوجه وخصائص الذكاء الوجداني وهما يمثلان أهم عوامل النجاح في مستوى الأداء الوظيفي، حيث ثبت أن قدرة المدير على التعامل مع الضغوط تزيد من معدل إنتاجية.

وتشير الفجوة بين إشباع حاجات الطلاب الأساسية، وتوقعات أولياء الأمور والمشرفين والإداريين إلى أحد الأسباب وراء إحساس الأساتذة بالضغوط النفسية، إلا أن (Davis, Eshelman&McKay, 2000) يعددون بعداً آخر من الأسباب التي قد تقود الأستاذ لحالة الضغط النفسي تتمثل في: بيئة التدريس، والضغوط الاجتماعية، بالإضافة إلى الأفكار اللاعقلانية أو المثالية المرتبطة بمهنة التدريس. ويسرد (McGee-Cooper, 1990) مجموعة من الأعراض التي تصاحب الضغوط النفسية، فالمدرسون يشعرون بفقدان القابلية للتدريس، وانخفاض الحماس لديهم للعمل، وفقدان الرضا بالوظيفة، وفقدان الدافعية والاهتمام وفقدان التركيز، وأيضاً فقدان الثقة بالنفس حيث تبدأ هزة الأعراض بسيطة ثم تتضخم إلى أن تصل لحالة الاحتراق النفسي (شعيب، 2013، ص 77). وإن امتلاك الأساتذة لمهارات الذكاء الانفعالي من العوامل الأساسية التي تحدد نجاحها المهني، وعلى هذا بات من الضروري البحث والاهتمام بالأساليب أو العمليات التي تستطيع من خلالها المرأة العاملة أن تتحمل أو تواجه أو تدير تلك المواقف المختلفة الضاغطة عليها بما يضمن لها المحافظة على صحتها وتوازنها النفسي، وإن البحث في علاقة الذكاء الانفعالي -كبعد من أبعاد شخصية الفرد- بمواجهة الضغوط لدى عينة من الأساتذات في التعليم الجامعي، أمر في غاية الأهمية ذلك لأن اكتساب الأساتذة للمهارات الانفعالية والاجتماعية تساعدها على مواجهة الضغوط، وعلى هذا الأساس جاءت إشكالية الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

السؤال العام:

هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي واستراتيجيات مواجهة الضغوط لدى أساتذات التعليم الجامعي؟

السؤال الفرعي الأول:

هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على المشكل لدى أساتذات التعليم الجامعي؟

السؤال الفرعي الثاني:

هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على الانفعال لدى أساتذات التعليم الجامعي؟

1- فرضيات الدراسة:

- الفرضية العامة:

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي واستراتيجيات مواجهة الضغوط لدى أساتذات التعليم الجامعي.

- الفرضية الجزئية الأولى:

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على المشكل لدى أساتذات التعليم الجامعي.

- الفرضية الجزئية الثانية:

توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على الانفعال لدى أساتذات التعليم الجامعي.

2- أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الحالية الكشف عن طبيعة العلاقة بين الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على المشكل والانفعال لدى أساتذات التعليم الجامعي.

3- أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة الحالية في الفئة المدروسة، فالاهتمام بالأساتذة الجامعيين دالة حضارية ومؤشر يدل على تقدم أي مجتمع، إذ الاهتمام بالجانب الانفعالي والاجتماعي للأساتذات في التعليم الجامعي بما يخدم مواجهة الضغوط يساعدهم على فهم انفعالاتهم والتحكم فيها واستغلال

قدراتهم بما يتناسب مع المواقف الراهنة، وعليه فهم الانفعالات الذاتية للأستاذ وإدارتها وضبطها تساعده على التكيف وإدارة الضغوط والتي تساعد على التخفيف من حدة الضغط النفسي والمهني لدى هؤلاء المعلمين لإنجاح العملية التعليمية. فواقع الدراسة الحالية حاولت تقديم معلومات حديثة عن استراتيجيات مواجهة الضغوط من خلال الدراسة الوصفية كما أنها تعد إضافة جديدة للمكتبة الجزائرية.

4- المفاهيم الإجرائية للدراسة:

- الذكاء الانفعالي:

يعرف الذكاء الانفعالي بأنه: "القدرة على الإدراك الجيد للانفعالات والعواطف والمشاعر الذاتية وفهمها والتعبير عنها بوضوح وتنظيمها وضبطها والتحكم فيها وفهم انفعالات ومشاعر الآخرين والوعي بها للدخول معهم في علاقات انفعالية إيجابية"، ويعرف إجرائياً في هذه الدراسة بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الأستاذة الجامعية على مقياس الذكاء الانفعالي المستخدم في الدراسة الحالية.

- استراتيجيات مواجهة الضغوط:

تعرف استراتيجيات مواجهة الضغوط بأنها "جملة من العمليات المعرفية والسلوكية التي تستخدمها أستاذة التعليم الجامعي في مواجهة مواقف الضغ، ويعرف إجرائياً في هذه الدراسة بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الأستاذة الجامعية على مقياس استراتيجيات مواجهة الضغوط المستخدم في الدراسة الحالية.

5- إجراءات منهجية الدراسة:

- منهج الدراسة:

إن اختيار المنهج المتبع يخضع لطبيعة المشكلة محل الدراسة، ومن خلال اطلعنا على مناهج البحث العلمي المعتمدة في الدراسات والبحوث، تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي كونه يتناسب مع الدراسة الحالية.

- عينة الدراسة:

تم إجراء الدراسة على عينة قوامها 43 بجامعة تيزي وزو كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

6- أدوات الدراسة:

- مقياس الذكاء الانفعالي:

اعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على مقياس الذكاء الانفعالي "لعبد المنعم أحمد الدردير" سنة (2002)، الذي تم تكييفه على البيئة الجزائرية من قبل الباحثة مريامة حنصالي على عينة من الأساتذة الجامعيين. بهدف تقدير الصدق والثبات بالطرق الإحصائية الملائمة، وذلك بحساب صدق الاتساق الداخلي، والصدق التمييزي، وكذا ثباته، والذي أصبح في صورته النهائية يحتوي على 54 بند، يتم تقدير الدرجات على المقياس بإعطاء الدرجات (1، 2، 3، 4، 5) المقابلة للاستجابات (تنطبق علي تماماً، تنطبق علي كثيراً، تنطبق علي أحياناً، تنطبق علي قليلاً، لا تنطبق علي إطلاقاً).

- مقياس أساليب مواجهة الضغوط:

استخدمت الباحثة في الدراسة الحالية مقياس أساليب مواجهة الضغوط من إعداد كارفر وشاير المتزجم من طرف زيري السيد إبراهيم، وقد تم تكييفه على البيئة الجزائرية من قبل الباحثة مريامة حنصالي على عينة من الأساتذة الجامعيين، بالتحقق من الخصائص السيكومترية للمقياس، وذلك بحساب صدق الاتساق الداخلي، والصدق التمييزي، وكذا ثباته، والذي أصبح في صورته النهائية يحتوي على 60 بند، وتتراوح درجة كل فقرة من فقرات المقياس من 0 إلى 2 على التوالي للبدائل المقابلة للاستجابات (لا أفعل ذلك=0، أفعل ذلك قليلاً=1، أفعل ذلك كثيراً=2)، ويتم حساب الدرجة الكلية للمفحوص على المقياس بجمع درجاته وكل استراتيجية على حدة، وتدل الدرجة المرتفعة على استخدام مرتفع لاستراتيجية مواجهة الضغوط، بينما تدل الدرجة المنخفضة على الاستخدام المنخفض لها.

- الأساليب الإحصائية:

للمعالجة الإحصائية تم الاعتماد على النسب المئوية، ومعامل ارتباط بيرسون.

- عرض نتائج فرضيات الدراسة:

بعد القيام بحساب معامل الارتباط بيرسون وجدنا ما يلي:

جدول رقم (1) نتائج العلاقة بين درجات الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على المشكل لدى أستاذات

التعليم الجامعي

القرار	قيمة الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	المتغيرات
دالة إحصائية	0.235	0.185	الذكاء الانفعالي / التصدي
	0.048	0.303	الذكاء الانفعالي / مخططات حل المشكلة

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين درجات الذكاء الانفعالي ومخططات حل المشكل حيث بلغت درجة معامل ارتباط بيرسون 0.303، وهذا يعني أنه كلما زاد الذكاء الانفعالي يرافقه زيادة في استخدام استراتيجيات مخططات حل المشكلة، وفي حين لم تكن العلاقة مع استراتيجية التصدي ذات دلالة إحصائية، وبهذا تتحقق الفرضية الجزئية الأولى بصفة جزئية.

جدول رقم (2) نتائج العلاقة بين درجات الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على الانفعال لدى أستاذات

التعليم الجامعي.

القرار	قيمة الدلالة الإحصائية	معامل الارتباط	المتغيرات
غير دالة إحصائية	0.787	0.042	الذكاء الانفعالي / إعادة التقدير الإيجابي
غير دالة إحصائية	0.805	-0.039	الذكاء الانفعالي / اتخاذ المسافة
دالة إحصائية	0.035	0.322	الذكاء الانفعالي / ضبط الذات
غير دالة إحصائية	0.456	-0.117	الذكاء الانفعالي / البحث عن سند اجتماعي
دالة إحصائية	0.017	0.363	الذكاء الانفعالي / تحمل المسؤولية
غير دالة إحصائية	0.602	0.082	الذكاء الانفعالي / تجنب-تهرب

يتضح من خلال الجدول رقم (2) أنه لا توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين درجات الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على الانفعال لدى الأستاذات الجامعيات، ما عدا استراتيجية ضبط الذات حيث بلغت درجة معامل ارتباط بيرسون 0.322 وكذا واستراتيجية تحمل المسؤولية بلغت درجة معامل ارتباط بيرسون 0.363 وهذا يعني أنه كلما زاد الذكاء الانفعالي يرافقه زيادة في استخدام ضبط الذات واستراتيجية تحمل المسؤولية وبهذا لم تتحقق الفرضية الجزئية الثانية.

- تفسير ومناقشة نتائج الدراسة:

بعد القيام بعرض نتائج الدراسة، لجأت الباحثة إلى تفسير ومناقشة فرضية الدراسة وذلك في ضوء آراء ودراسات سابقة، ويتضح ذلك في الآتي:

بينت النتيجة الإحصائية في الجدول رقم (1) أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين درجات الذكاء الانفعالي ومخططات حل المشكل، وهذا يعني أنه كلما زاد الذكاء الانفعالي يرافقه زيادة في استخدام استراتيجيات مخططات حل المشكلة، وفي حين لم تكن العلاقة مع استراتيجية التصدي ذات دلالة إحصائية، وبهذا تتحقق الفرضية الجزئية الأولى بصفة جزئية. حيث تسهم مهارات الذكاء الانفعالي في تعليم الأفراد قواعد حل المشكل وذلك بتهئية النفس، وتقهم الذات والآخرين، والتفكير السليم والتحدث بكل وضوح، وبصوت هادئ بعيد عن الآثار، وهذه خطوة بناءة في تهئية الحواطر، وتخفيف حدة التوتر والخاوف والقلق. إذ أشارت دراسة "جولمان" (Golman 1998) إلى أن الذكاء

الانفعالي يسهم في تهدئة النفس وهزيمة القلق والاكتئاب، وممارسة الحياة بشكل فاعل؛ لذلك فإن الأفراد الأذكياء انفعاليا لديهم القدرة على ضبط الذات، والشعور بكفاياتهم الشخصية، وتبدو عليهم علامات الثقة بالنفس، كما أنهم يمتازون بالقدرة على التكيف، فأكد الباحثون أن مرتفعي الذكاء الانفعالي يتميزون بسايات الصحة النفسية والكفاءة الاجتماعية والفاعلية الشخصية، مؤكدين لذواتهم، قادرين على مواجهة الإحباط، أقل عرضة للانهيار والاضطراب تحت وطأة الضغوط، كما أنهم يواجهون التحديات ويلاحقونها بدلا من الاستسلام لها. أما المنخفضون في الذكاء الوجداني فقد كانوا أقل في الخصائص السابقة، فهم أكثر تورطا في المصاعب والمشكلات، ويضطربون أمام الإحباط، ويستجيبون بمزاج حاد.

إذ تبرز أهمية الذكاء الوجداني باعتباره أحد العوامل التي تؤدي إلى التنبؤ بمعدل ومستوى الأداء الوظيفي لكل الفاعلين في المنظومة التربوية، ولما له من أهمية في الوصول بذلك المعدل إلى أرقى مستويات الأداء، حيث أن القدرة على إدارة المشاعر والتعامل مع ضغوط العمل من أهم أوجه وخصائص الذكاء الوجداني وهما يمثلان أهم عوامل النجاح في مستوى الأداء الوظيفي، حيث ثبت أن قدرة المدير على التعامل مع الضغوط تزيد من معدل إنتاجية، ولقد بينت دراسة "ل.ج- جييري" (L.J.Geery 1997) في هذا المجال أن مديري المدارس مرتفعي الذكاء الوجداني يتميزون باستخدامهم لمعارفهم للحفاظ على الهدوء والتحكم في الانفعالات، ويتحكمون في استجاباتهم السلبية والمشكلات بهدوء انفعالي، كما ينشدون فهم استجابات الآخرين الانفعالية للسيطرة على تصعيد الصراعات ويعرفون كيف يؤثر في الآخرين، وينمون ويطورون جسور الثقة بينهم وبين الآخرين، كأساس للبناء والحفاظ على العلاقات ويتوقعون الصراعات ويدبرونها بفاعلية. كما أشار "بار- أون" (Brown, 1999) إلى أن النجاح في العمل يرجع إلى نجاح القائم به، فقد أجريت الدراسة على (371) عاملا للتعرف على أسباب النجاح في العمل لدى العاملين في مختلف المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى أن مفاتيح النجاح في العمل ترجع إلى نسبة الذكاء الوجداني، وأيضا العلاقات بين فريق العمل والمرونة والتلقائية لتحقيق أهداف المهنة وأكدت النتائج على أن الذكاء الوجداني عاملا مهما للإنجاز في العمل والتوافق المهني.

وافترضت (Drewett, 2005) أن وظيفة التدريس من أهم الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية حاليا، إلا أنها تعتبر من الوظائف المجهدة في أدائها والضرورية المفروضة عليهم، واستندت الباحثة أيضا إلى أن هؤلاء المعلمين يعانون من ضغوط كثيرة تمثلت مصادرها وأسبابها: في العبء التدريسي، العبء الإداري، مما يجعلهم غير قادرين على تحقيق ما يتمنونه داخل غرفة الفصل (شعيب، 2013، ص 81).

وأشار أري فروم أن للذكاء الانفعالي دورا بالغا في تزويد المدرس بالقدرة على إدارة مشاعر الطلاب، ومن ثم العمل على إقامة علاقات اجتماعية بينه وبين الطلاب قوامها الاحترام المتبادل، حتى يتمتع المدرس بالعمل بالقدرة على التأثير على الطلاب، وذلك لن يحدث إلا إذا قام المدرس بالعمل على تلبية الحاجات الوجدانية للطلاب لكونها تشكل أهمية كبرى في التنبؤ بردود أفعالهم داخل الفصل تجاهه، وبالتالي يجب العمل بكل السبل على ضرورة دمج تلك المهارات الوجدانية ضمن المناهج الدراسية، وذلك لتخريج جيل جيد من المدرسين قادرين على تلبية الحاجات الوجدانية للطلاب، مما يساعدهم بصورة كبيرة في إدارة الفصل المدرسي (معتوق، 2014، ص ص 72-73).

كما توصلت دراسة علي (2009) إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الذكاء الانفعالي والضغوط المهنية لدى معلمي المرحلة الابتدائية ومن النتائج مساهمة الذكاء الوجداني وفاعلية الذات في التنبؤ بالضغوط المهنية لدى أفراد العينة (عليان، 2016، ص 75)، ضف لذلك دراسة عبد الحميد (2008) التي أظهرت نتائجها وجود ارتباط سالب دال بين قدرات الذكاء الانفعالي (إدراك المشاعر، تسيير التفكير، فهم المشاعر، إدارة المشاعر) والضغوط النفسية لدى المعلمين من خلال ثلاث قدرات للذكاء الانفعالي (تسيير التفكير، فهم المشاعر، إدارة المشاعر) (عليان، 2016، ص 76-78). ودراسة أبو عفش (2011) التي أظهرت نتائجها وجود علاقة بين عناصر الذكاء الانفعالي وفاعلية اتخاذ القرار وحل المشكلات لدى المدراء (عليان، 2016، ص 87).

ودراسة الأسطل (2010) توصلت إلى وجود علاقة طردية ارتباطية بين الذكاء الانفعالي ومهارات مواجهة الضغوط لدى طلبة كليات التربية بمجامعات غزة (الأسطل، 2010).

ودراسة حنصالي التي توصلت نتائجها إلى وجود علاقة ارتباطية موجبة دالة إحصائيا بين كافة أبعاد مقياس الذكاء الانفعالي والدرجة الكلية لأساليب إدارة الضغوط النفسية لدى الأساتذة الجامعيين، وأسفرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائيا بين بعد الوعي بالذات وأساليب إدارة الضغوط النفسية (إعادة التفسير الإيجابي، الرجوع إلى الدين، الدعابة، والتخطيط)، ووجود علاقة ارتباطية موجبة

ودالة إحصائية بين بعد تنظيم الذات وأساليب (الرجوع إلى الدين، الدعابة، التقبل، قمع الأنشطة التنافسية، والتخطيط)، وكذا وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية بين بعد الدافعية وأساليب إدارة الضغوط النفسية (إعادة التفسير الإيجابي، المواجهة النشطة، الرجوع إلى الدين، الدعابة، والتخطيط) وعلاقة موجبة ودالة إحصائية بين بعد التعاطف والأساليب التالية (إعادة التفسير الإيجابي، الرجوع إلى الدين، الدعابة، التقبل، قمع الأنشطة التنافسية، والتخطيط)، وبالمثل وجود علاقة موجبة ودالة إحصائية بين بعد المهارات الاجتماعية وبين الأساليب (الاستعمال الإجرائي للدعم الاجتماعي، الرجوع إلى الدين، استعمال الدعم الاجتماعي الانفعالي، التقبل والتخطيط) (حنصالي، 2011).

بينت النتيجة الإحصائية في الجدول رقم (2) أنه لا توجد علاقة دالة إحصائية بين درجات الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على الانفعال لدى الأستاذات، ما عدا استراتيجية ضبط الذات، وكذا واستراتيجية تحمل المسؤولية، وهذا يعني أنه كلما زاد الذكاء الانفعالي يرافقه زيادة في استخدام ضبط الذات واستراتيجية تحمل المسؤولية وبهذا لم تتحقق الفرضية الجزئية الثانية. وتتفق نتيجة الفرض على عدم علاقة دالة إحصائية بين درجات الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على الانفعال لدى الاساتذة الجامعيين، ماعدا استراتيجية إعادة التقدير الإيجابي واستراتيجية اتخاذ المسافة وبخصوص الاستراتيجيات الأخرى فلم تكن ثمة العلاقة دالة (حنصالي، 2011).

إلا أن هناك من الدراسات التي أوضحت العكس منها دراسة شعيب التي أوضحت نتائجها وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الضغوط النفسية وكل من الاحتراق النفسي والذكاء الانفعالي للمعلمين والمعلمات (شعيب، 2013، ص 87)

ودراسة كل من سرور (2003)، بهابو وآخرون (2004)، التي أشارت نتائجها إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مرتفعي ومنخفضي مستويات الذكاء الوجداني في مهارات مواجهة الضغوط النفسية لصالح مرتفعي مستوى الذكاء الوجداني، ما يعني أن هناك علاقة بين الذكاء الوجداني ومهارات مواجهة الضغوط النفسي، كما يرى سالوفي وآخرون (2000) أن أساليب المواجهة الإيجابية للضغوط النفسية يعتمد على الكفاءة الوجدانية، وأن القصور فيها يؤدي إلى مواجهة أكثر تعقيداً، حيث أن الأفراد مرتفعي الذكاء الوجداني قادرون أكثر من غيرهم على مواجهة الضغوط. ومن هنا تكمن أهمية مهارات الذكاء الوجداني في مواجهة الضغوط النفسية التي تحيط بالأفراد، وما قد ينتج عنها من آثار، وتحقيقهم توافقاً أفضل مع معطيات الحياة المعاصرة، والتحكم فيها وصولاً إلى تحقيق التوازن الانفعالي والذكاء الوجداني بمثابة المنبى الأساسي لما يمكن أن يكون عليه الفرد، ومدى نجاحه في حياته الحالية، وما سيكون عليه في المستقبل، عن توافقه النفسي والاجتماعي وصحته النفسية (حسن، 2011، ص 154).

وكذا دراسة جاك بلوك بجامعة كاليفورنيا حول الذكاء الانفعالي وعلاقته ببعض المتغيرات، ومن بينها أساليب التكيف مع الضغوط وإدارتها وبعد إجراء الدراسة على عينة من الذكور الإناث وبتطبيق مقياس مرونة الذات (التعاطف، العمق الوجداني) يشمل الكفاءات الأساسية والاجتماعية للذكاء الانفعالي، فأظهرت هذه الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية بين من لديه ذكاء انفعالي مرتفع في استخدامه للاستراتيجيات فعالة للتكيف مع الضغوط (جولمان، 2000، ص 71).

كما كشفت دراسة جييري (Geery 1997) بأن مديري المدارس مرتفعي الذكاء الانفعالي يتميزون بأنهم: يستخدمون معارفهم للحفاظ على الهدوء، والتحكم في الانفعالات، ويتحكمون في استجاباتهم السلبية حتى يهدؤوا، ويحاولوا جادين إلى إيجاد حلول للصراعات والمشكلات بهدوء انفعالي، وكما ينشدون فهم استجابات الآخرين الانفعالية للسيطرة على تصعيد الصراعات، ويتسمون بسلوكيات غير لفظية ناعمة تجاه الآخرين، ويعرفون كيف يؤثرون في الآخرين ويستخدمونهم بحكمة، وينمون جسور الثقة بينهم وبين الآخرين كأساس لبناء العلاقات، ويتوقعون الصراعات، ويديرونها بفعالية. كما أظهرت نتائج دراسة إسماعيل (2008) وجود تأثير دال إحصائياً لارتفاع الذكاء الوجداني على أساليب مواجهة الضغوط (الزهراني، 2014، ص 778).

الاستنتاج العام:

في ضوء النتيجة المتوصل إليها في البحث الحالي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، ومناقشة في ضوء الدراسات السابقة، أمكن التوصل إلى النتيجة أنه توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الذكاء الانفعالي ومخططات حل المشكل، وهذا يعني أنه كلما زاد الذكاء الانفعالي يرافقه زيادة في استخدام استراتيجياتية مخططات حل المشكل، وفي حين لم تكن العلاقة مع استراتيجياتية التصدي ذات دلالة إحصائية، وبهذا تتحقق الفرضية الجزئية الأولى بصفة جزئية، إذ تؤكد أن مهارات الذكاء الانفعالي تسعى بدورها إلى تفعيل وتنشيط سلوك الأستاذ لتحقيق الهدف، كما أن امتلاك المهارات الانفعالية والاجتماعية للأستاذ الجامعي تساعده على التحكم في الانفعالات، والقدرة على تأجيل الإشباع، وتسهم في تنمية الشخصية من أجل التفاعل الإيجابي والتعايش مع الآخرين، ويعني أن اكتساب الأستاذ الجامعي لمهارات الذكاء الانفعالي عاملاً هاماً تساعده على التفاعل الفعال مع طلبته.

وقد اتضح للباحثة منذ البداية أهمية الذكاء الانفعالي كجانب معرفي متفاعل مع الجانب الانفعالي، يدفع الأستاذ بالتفاعل والتكيف مع المواقف الدراسية وأن يعي ما بذاته ومشاعره وتقديرها وتوجيهها لتحقيق النجاح المهني، أما بالنسبة للفرضية الثانية فأسفرت على عدم وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجات الذكاء الانفعالي واستخدام استراتيجيات التعامل المركزة على الانفعال لدى الأساتذة الجامعيين، ما عدا استراتيجيات ضبط الذات، وكذا واستراتيجيات تحمل المسؤولية وهذا يعني أنه كلما زاد الذكاء الانفعالي يرافقه زيادة في استخدام ضبط الذات واستراتيجيات تحمل المسؤولية وبهذا لم تتحقق الفرضية الجزئية الثانية.

ويمكن عرض مجموعة من المقترحات التي تتصل بالموضوع، وذلك على النحو الآتي:

- إعداد مقاييس عبر ثقافية لقياس الذكاء الوجداني واستراتيجيات مواجهة الضغوط لتناسب البيئة العربية.
- إجراء دراسات حول دور العوامل المساهمة في نمو مهارات الذكاء الوجداني.
- إجراء دراسات معمقة حول الذكاء الوجداني واستراتيجيات مواجهة الضغوط وعلاقتها بمتغيرات أخرى كسمات الشخصية والعوامل الخمسة للشخصية، وتأكيد الذات، والفعالية الاجتماعية.
- إجراء دراسات ماثلة عبر ثقافية في بيئات عربية مغايرة وعلى مراحل عمرية مختلفة، وفي مجالات مختلفة من حياة الأفراد.
- إجراء المزيد من الدراسات حول علاقة الذكاء الوجداني بالذكاء العقلي العام، ودافعية الإنجاز، والمرونة والصلابة النفسية.
- بناء برنامج إرشادي لتنمية مهارات الذكاء الوجداني كاستراتيجية لمواجهة الضغوط لدى الأساتذة الجامعيين.

قائمة المراجع:

1. الأسطل، مصطفى رشاد مصفى (2010). الذكاء العاطفي وعلاقته بمهارات مواجهة الضغوط لدى طلبة كليات التربية بجامعة غزة. ماجستير في علم النفس، الجامعة الإسلامية غزة.
2. جمال أبودلو (2009). الصحة النفسية. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان.
3. جولمان، دانييل (2000). الذكاء العاطفي (ترجمة ليلي الجبالي). عالم المعرفة.
4. حسن، صادق عبده (2011). الضغوط النفسية وعلاقتها بالذكاء الوجداني لدى طلبة الجامعة في اليمن وفي الجزائر. رسالة ماجستير في علم النفس، جامعة الجزائر 2.
5. حنصالي، مريامة (2011). إدارة الضغوط النفسية وعلاقتها بسمتي الشخصية المناعية (الصلابة النفسية والتوكيدية) في ضوء الذكاء الانفعالي لدى الأساتذة الجامعيين الممارسين لمهام إدارية. أطروحة دكتوراه في علم النفس العيادي. جامعة محمد خيضر، بسكرة.
6. الزهراني، عبد الله أحمد (2014). الذكاء الانفعالي وعلاقته بالضغوط الحياتية لدى طلبة جامعة الملك سعود. مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، 763-783.
7. شعيب، علي محمود (2013). الضغوط النفسية والاحتراق النفسي والذكاء الانفعالي لدى المعلمين ببرامج التربية الخاصة بمدينة نجران، مجلة دراسات نفسية وتربوية لوجود الحياة، العدد 3، 91-75.
8. عليان، عنيات محمد (2016). الذكاء الانفعالي وعلاقته بالقدرة على حل المشكلة لدى عينات من المراهقين. ماجستير في علم النفس، الجامعة الإسلامية بغزة.

الاحتلال الفرنسي والعنف ضد المرأة الجزائرية

جريمة الاغتصاب أنموذجا

د/ قندل جمال (جامعة حسينية بن بوعلي الشلف)

الملخص:

أدركت إدارة الاحتلال الفرنسي دور المرأة وأهميته في دفع و تطوير الثورة الجزائرية في مناح كثيرة ومجالات مختلفة، لذلك كان التركيز عليها كبيرا لاستيعابها وتوظيفها في مشروع الثورة المضادة، وهو ما أشرت عليه مختلف التعليقات العسكرية وخاصة ما تعلق منها بالحرب النفسية. وتقف على حقيقة ذلك من خلال الدراسة التي أعدتها المصلحة النفسية التابعة لقيادة الأركان والتي جاءت موسومة بـ "العمل في الأوساط النسوية بالجزائر" Action sur les milieux féminins en Algérie " لتكون قاعدة يُبنى عليها العمل النفسي من طرف المكتب الخامس 5^{ème} bureau الذي أنيطت به مهمة الحرب النفسية.

وفي سياق السعي نحو تفعيل الأداء العملي لمجاهدي ومجاهدات جيش التحرير الوطني، بالتوازي مع المقاربة الأمنية التي اعتمدها الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية، ضربا للإرادة و شلّا للحركة وإبطاء للفعل الثوري على طريق القضاء النهائي عليها، وتجب الإشارة أن العنف والتعذيب شكلا آليات غاية في الأهمية من حيث الاعتماد والاستعمال في عمليات الاستنطاق في مراكز التجميع، سواء تعلق الأمر بالشرطة أو الدرك والثكنات العسكرية، حيث اعتمد العنف كأسلوب للتأثر على المعتقلين والمحبوسين والأسرى من مجاهدي جيش التحرير الوطني بغرض الحصول على المعلومة بهدف استغلالها على نحو جيّد ضد الثورة وشبكاتها.

وعند الحديث عن العنف الاستعماري، تتراءى أمامنا صور عاكسة لعرق الإجرام الذي مورس ضد المرأة، أثناء الاعتقال من طرف الشرطة أو الدرك أو العسكر، أو خلال المdahات وعمليات التمشيط في المدن و القرى والمداشر والجبال، حيث طالها التعذيب ذاته الذي مورس ضد الرجال، وأضيف إليها عنف آخر أشد إيلاما على النفس بالنظر إلى تداعياته السلبية على المرأة الجزائرية راهنا ومستقبلا، حيث مورس ضدها الاغتصاب دون وجه حق وبالقوة والإكراه.

وقد ظهر الحديث عن الاغتصاب سنة 1959 من طرف مولود فرعون الذي أشار إلى وقائع الاغتصاب التي وقعت في كل من آيت إيدر، تاويرت و بني واسيف و في مناطق مختلفة من الجزائر. في سنة 1960، تحركت المحامية الفرنسية جيزال حليمي Gisèle Halimi التي رافعت بقوة لصالح المجاهدة جميلة بوباشة التي تعرضت للتعذيب والاغتصاب.

وقد ظلّت جريمة الاغتصاب تشكل طابو بالنظر إلى جرائم الاحتلال الأخرى ولم تحظ بالحديث والنقاش بل والمعالجة الأكاديمية من طرف الجزائريين، إلى غاية جوان 2000 الذي شكل منعرجا حاسما من خلال المجاهدة إيغيل أحرز التي كسرت حاجز الصمت وتحدثت إلى جريدة لوموند Le Monde الفرنسية عن جريمة الاغتصاب وسار محمد قرن الذي ولد من أب مجهول بعد تعذيب أمه عذابا شديدا واغتصابها من طرف عساكر الاحتلال الفرنسي، حيث رفع دعوة قضائية واستفاد من تعويض مادي باعتباره من ضحايا العنف الممارس ضد أمه.

Resume:

Lors du déclenchement de la révolution Algérienne, l'administration coloniale a appris le rôle de la femme et son importance dans la promotion et le développement de la révolution algérienne dans de nombreux et différents domaines. C'est pour cela qu'il était utile de l'absorber et l'exploiter dans le projet de contre-révolution.

Cet objectif est indiqué par les différentes instructions militaires, notamment celles relatives à la guerre psychologique. Il est basé sur le travail psychologique du 5^{ème} bureau chargé de la guerre psychologique.

Dans le contexte de la volonté d'activer les actes opérationnels des moudjahidines et moudjahidates de l'armée de libération nationale parallèlement à l'approche sécuritaire adoptée par l'occupation française face à la révolution algérienne, paralysant le mouvement et ralentissant l'action révolutionnaire sur la voie de son élimination finale.

La violence a été utilisée comme un moyen d'influencer les détenus et prisonniers de l'armée de libération nationale, dans les opérations d'interrogatoires, dans les centres de regroupement, de tri, de la police, la gendarmerie ou dans les casernes militaires, dans le but d'obtenir des informations afin de bien les exploiter contre la révolution et ses réseaux.

Lorsque nous parlons de la violence coloniale, nous voyons devant nous des images qui reflètent la profondeur des crimes commis contre la femme, lors de l'arrestation par la police, la gendarmerie, ou l'armée, ou lors des opérations de ratissage dans les villes, villages, mechtas, et montagnes. Ce sont les mêmes tortures que celles infligées aux hommes, auxquelles s'ajoute une violence plus douloureuse contre soi-même compte tenu des répercussions négatives sur la femme algérienne dans le présent et à l'avenir.

Le viol a été signalé pour la première fois en 1959, par Mouloud Feraoun, qui a évoqué le viol d'Aït Idir, de Taourirt, et de Beni wacif, et dans d'autres régions de l'Algérie. En 1960 l'avocate française Gisèle Halimi qui a plaidé fermement en faveur du Moudjahidat Djamilia Boubacha victime de torture et du viol.

Le viol est resté un tabou compte tenu des autres crimes de l'occupation française et n'a pas été discuté ni traité par les algériens avant académiquement jusqu'en juin 2000 ce qui a été un tournant décisif pour Ighil Ahriz qui a brisé le silence et s'est entretenu avec le journal le Monde sur le crime du viol, ainsi que Mohamed Guern né d'un père inconnu après que sa mère a été sévèrement torturée et violée par les soldats de l'occupation française. Ce dernier a instauré une action en justice et obtenu une indemnisation matérielle en tant que victime des violences à l'encontre de sa mère.

1- تفجير الثورة والمقاومة الأمنية للاحتلال الفرنسي:

جنحت إدارة الاحتلال الفرنسي فور اندلاع الثورة الجزائرية، إلى اعتماد مقاربة عسكرية، تركز بالأساس، على الخيار الأمني، باعتباره الحل الأنجح، من منظور القيادة العسكرية الفرنسية، لإجهاض العمل العسكري الذي شرعت فيه المجموعات الأولى المفجرة للثورة عبر نقاط مختلفة من الإقليم الجزائري، في التعاطي مع معطى الثورة، الذي يحمل دلالات، وأبعاد اجتماعية، وثقافية من جهة، وسياسية من جهة أخرى، تعكس درجة متقدمة من الوعي بالذات الجزائرية، ذات الخصائص الثقافية والحضارية، والواقع الجزائري بأبعاده المختلفة، في ظل الاحتلال

الفرنسي الجاثم على أديم الجزائر منذ العدوان عليها سنة 1830، وقد أخذت تلك المقاربة أشكالاً وصوراً مختلفة، تباينت شكلاً واتفقت جوهرًا، حيث توخت كلها ضرب الثورة، ابتداء وانتهاء، ويمكن إجمالها في ما يلي:

غداة تفجير الثورة في الجزائر، في الفاتح نوفمبر 1954، لم يكن عدد عساكر الاحتلال الفرنسي في الجزائر كثيرًا، حيث بلغ زهاء 58 ألف عسكري، وهو ما حال دون إمكانية تطويق العمل المسلح وبخاصة على مستوى المنطقة الأولى، حسب التفسيرات المقدمة من مختلف دوائر الاحتلال، رغبة منهم في الإسراع في عملية الحشد العسكري التي شهدت إنزالاً عسكرياً فرنسياً غير مسبوق، في محاولة لكسر شوكة الثورة بها، حتى لا تمتد إلى سائر المناطق الأخرى، وهو ما تجسد بشكل رئيس في عمليتي فيوليت وفيرونيك، فضلاً عن عملية التمشيط الكبيرة التي عرفت المنطقة، وقد ساهم الإعلام الاستعماري بشكل كبير في فرض منطق القوة، وعلى نحو شديد على القيادة الفرنسية، سياسية كانت أم عسكرية، من خلال التركيز على المنطقة الأولى في صفحات كثيرة من الجرائد.

وقصد تطويق الثورة وخنق امتدادها، استفرغت الإدارة الاستعمارية، جهوداً وطاقت وإمكانات مادية، وعسكرية كبيرة بالمنطقة الأولى، رغبة منها في أن تقف حجر عثرة في طريق توسع الثورة، حيث ظنت أن تطويقها بالأوراس والنامشة، هو الحل الكفيل بالقضاء عليها، والمخرج الوحيد للإدارة الاستعمارية لتجاوز الأزمة العميقة المتعددة الجوانب التي أضحت تعيشها، بل وتتخطى فيها.

ولهذا الغرض، أخذت الوحدات العسكرية من مختلف الأسلحة تصل تباغاً إلى الجزائر، بعد أن ألحقت القيادة العسكرية في طلبها فوراً. حيث اعتبرت العدد الموجود بالجزائر غير كاف، ولا يمكنه بأي حال أن يحقق حلم العسكريين، ويجسد طموحاتهم الرامية أساساً إلى تجذير الوجود الاستعماري في الجزائر. ومن هذا المنطلق، ارتفع العدد من 85000 في نهاية 1954⁽¹⁾ إلى 100000 خلال شهر جوان من سنة 1955، و186000 في فيفري 1956⁽²⁾ ليصل إلى 400000 عسكري في نهاية 1956⁽³⁾.

وعلى الرغم من هذا التعزيز، فإن القوات الاستعمارية استخدمت مختلف وسائل القمع العسكري الذي أملت به الرغبة القوية في القضاء على الثورة، والثقة المفرطة والعمياء في إمكانية عرقلة، بل إيقاف امتدادها في فترة قصيرة. إن رغبة الإدارة الاستعمارية، عكسها وجسدها في الميدان، الواقع بالأوراس والنامشة. حيث وصل إلى هذه المنطقة التي اعتبرت منطقة توتر في منظور الإستراتيجية الاستعمارية وإلى غاية 1 جويلية 1955، الكتائب التالية :

- 4 كتائب وطابور مغربي بأريس .

- 6 كتائب وطابور مغربي بخنشلة .

- كتيبة وطابور مغربي ومجموعة صحراوية بجنوب بسكرة .

- 3 (طوابير) ومجموعتان محمولتان لفيلق اللفييف الأجنبي بتسبة .

كتيبتان وستة سرايا "Escadrons" بباتنة . فضلاً عن الكتيبة الثالثة لمظليي اللفييف الأجنبي⁽⁴⁾.

وتجب الإشارة إلى أن هذه الكتائب، كانت قارة بهذه المناطق، وذلك بغرض تسهيل عملية تدخلها في الوقت المناسب، لحظة حدوث أي عملية عسكرية، سواء كانت اشتباكات أم هجمات أم كائن، تطال عساكر الاحتلال الفرنسي أو المراكز العسكرية للعدو، وكذا تيسير مطاردة وملاحقة عناصر ووحدات جيش التحرير الوطني .

(1) توزع الـ 58 ألف عسكري فرنسي، على النحو التالي : سبعة عشر ألفاً وجهوا لقيادة الأركان ومصالحها، سبعة وعشرون ألفاً كلفوا بضمان الحراسة والمراقبة، فيما وجه أربعة عشر ألف لمكافحة مجاهدي جيش التحرير، انظر:

-SHAT : Introduction à l'étude des archives de la guerre d'Algérie ; château de Vincenne, Paris , 1992, p34.

(2) SHAT, Ibid, p34.

(3) Pierre Montagnon ,La guerre d'Algérie genèse et engrenage dans une tragédie, éditions watelet pygmaton ,Paris,1984,p184

(4) Ibid, p153.

واستجابت إدارة الاحتلال لنداء الاستغاثة الذي تقدم به الحاكم العام روجي ليونار، خلال اليوم الثاني من نوفمبر، من خلال إلحاحه على وجوب نقل الفرقة الخامسة والعشرين للقوات المحمولة (25 ème Division aéroportée) جوا، لا شيء إلا لأن قائدها العقيد ديكورنو⁽¹⁾، ذو تجربة عسكرية ثرية في الهند الصينية، فضلا عن عناصرها الذين تدربوا على فنون حرب العصابات⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق، بدا وكأن الحاكم العام عرف إلى حد ما الآلية المناسبة لمواجهة مجاهدي جيش التحرير الذين يعتمدون أسلوب الكثر والفر، وعدم مواجهة قوات الاحتلال مباشرة، ليس جينا وخوفا، ولكن لاختلال موازين القوة، وبخاصة خلال الأيام الأولى، حيث ينعدم في كثير من الأحيان، حتى السلاح.

وقد عقلت آمال كبيرة على الفرقة، في إمكانية إحداث النقلة النوعية في الميدان، بالقضاء على مجاهدي جيش التحرير في فترة وجيزة وبخاصة على مستوى منطقة أريس، التي اعتبرت في منظور القيادة العسكرية الفرنسية، منطقة أمنية بالغة التوتر، ما يوجب التعامل معها بكثير من الحزم، وللتحرك على نحو سليم ومناسب كان التركيز بشكل أساسي، على بعض الجزائريين الخونة من أبناء المنطقة الذين تم تجنيدهم من طرف الضابط الخبير بأثروبولوجية منطقة الأوراس "الشاوية، جون سارفي Jean Servier للدفاع على أريس"⁽³⁾، لمعرفةهم الجيدة بالمعطيات الجغرافية الخاصة بالمنطقة، وقد كان السابع والعشرون من شهر نوفمبر 1954 يوما فاصلا ومشهودا، حيث نصب المجاهدون كمينًا لمفرزة من قوات العقيد ديكورنو، ألحقت بها خسائر في الأرواح، ما استدعى تدخلا سريعا لقوات عسكرية إضافية، طوقت المكان بإحكام، واشتبك الفريقان في معركة طاحنة غير متكافئة، خلفت حسب المؤرخ الإنجليزي ألستير هورن Alistaire Horne أربعة قتلى في صفوف⁽⁴⁾ قوات الاستعمار، فيما سقط ثلاثة وثلاثون شهيدا من المجاهدين وأسر ثمانية عشر آخرين .

2- التعذيب للضغط والإكراه:

اعتمد التعذيب كأداة من أدوات الإكراه ضمن المقاربة الأمنية الشاملة لإدارة الاحتلال الفرنسي في التعاطي مع الثورة الجزائرية، ضد مجاهدي جيش التحرير الوطني، والفدائيين من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال، بل وحتى المتعاطفين مع الثورة من جنسيات مختلفة، حيث عُثم استعمله حتى بات يوميا، حسب جان بلانشي، الذي قال في هذا السياق: "إن التعذيب أصبح وسيلة يومية للاستئطاق، في كامل التراب الجزائري"⁽⁵⁾. وقد اجتهدت الأجهزة الأمنية الفرنسية على اختلاف طبيعتها في البحث عن مختلف الأدوات القمعية وعملت على تطويرها ليكون التعذيب أكثر إيلا للمتعقلين والسجناء الجزائريين وأشد تأثيرا لعلمهم يحصلون على معلومات كفيلة بمعرفة خلايا التنظيم السري للثورة على

(1) ولد بول ديكورنو، في 27 أكتوبر 1910، بأورتيغ بفرنسا، تلقى تعليمه الابتدائي بمقر سكناه، وعند بلوغه مرحلة الثانوية، التحق بالمدرسة العسكرية الخاصة، بسان سير، بعد أن أجرى مسابقة الدخول، سنة 1930. حيث احتل المرتبة الرابعة. تقلد رتبة ملازم في 1 أكتوبر 1932، و ألحق بالفيلق الخامس عشر للقنصاة السينغاليين. في 1934 رقي إلى رتبة ملازم أول، ثم نقيب سنة 1940. وقع أسيرا خلال الحرب العالمية الثانية، في 25 جوان 1940 غير أنه استطاع الفرار، والتحق بالمنطقة الحرة. رقي إلى رتبة مقدم في 1 جويلية 1951، وعين مؤظرا لوحدة المظليين بالهند الصينية، التي غادرها في 25 نوفمبر 1953، باتجاه فرنسا. حيث رقي مرة أخرى إلى رتبة عقيد و نقل إلى قيادة أركان الوحدة الخامسة والعشرين. وصل إلى الجزائر، التي باتت تعيش مرحلة الثورة على الاحتلال الفرنسي، يوم 3 نوفمبر 1954، رغبة من القيادة العسكرية الفرنسية في الاستفادة من تجربته، باعتباره مختصا في الحرب المضادة لحرب العصابات. كان ضمن الفريق العسكري الذي اتخذ القرار بخصوص قرصنة الطائرة المقلدة لوفد الثورة الذي انتقل من المغرب، باتجاه تونس. شاركت عناصر وحدو العقيد ديكورنو في معركة طاحنة، سقط خلالها المجاهد "بلقاسم قرين" يوم 29 نوفمبر 1954 فضلا عن استشهاد القائد ديدوش مراد. للاستزادة، أنظر: La guerre d'Algérie..op.cit,pp965-968.

(2) Alistaire Horne , Histoire de la guerre d'Algérie , éditions ,Albin Michel,Paris,1987,p106.

(3) Ibid .

(2) Alistaire Horne :op.cit,p55.

(5) رشيد زويبر، "جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة خلال الفترة 1955-1961" من رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، 2002-2003، ص 2.

امتداد مناطق الجزائر. وقد أكد الباحث باتريك إيفينو Patrick Eveno هذه الحقيقة بقوله: "...إن التعذيب أصبح ظاهرة مهمة في حرب الجزائر"⁽¹⁾.

ولم يشذ مارسو التعذيب عما أكده الباحثون و المؤرخون، حيث اعترف الجنرالات الفرنسيين بممارستهم التعذيب خلال فترة الثورة، وكان منهم الجنرالان ماسو Massu وأوساريس⁽²⁾ Aussarisse.

ورغم الإدانة الكبيرة للتعذيب الذي سُلط على الجزائريين من طرف بعض الشخصيات الفرنسية العلمية والأكاديمية والإعلامية، كالصحفي روبر بارا والمؤرخ الفرنسي بيير فيدال ناكي وهنري علاق، وغيرهم ممن عارضوا وأعلنوا رفضهم صراحة ودون أي موارد للمنحى الخاطئ والخطير للتعذيب الذي يتعارض أصلاً وقواعد وأحكام القانون الدولي الإنساني، حيث نصّت المادة الخامسة منه: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة السيئة واللاإنسانية أو العقوبة القاسية أو إهانة الكرامة الإنسانية"⁽³⁾.

ولفظاعته وإذلاله للكرامة الإنسانية حرّمته اتفاقية جنيف الصادرة يوم 12 أوت 1949، ونلمس ذلك بشكل جلي في المادة الثالثة منها: "في حالة أي نزاع، فإن كل طرف ملزم بضرورة، اعتبار الأساليب الآتية:

- التعذيب .

- الإعتداء على الكرامة الإنسانية.

محرومة في كل وقت وفي كل مكان"⁽⁴⁾، بيد أن المؤسسات الأمنية على اختلاف طبيعتها، لم تراعى تلك الاتفاقيات ولم تلتزم قطّ بالقانون، وظلّت تمارس التعذيب وتنوع وسائله وأدواته اعتقاداً منها أنه وسيلة ناجعة في دفع الموقوفين والمحبوسين إلى الإدلاء تحت الإكراه بمعلومات قد تضرّ بالثورة، كأشخاص، تنظيم، وعمليات.

1- الإطار المفاهيمي للاغتصاب:

الواضح أن جريمة الاغتصاب تقع نتيجة فعل مادي على شخص آخر دون رضاه، عن طريق الإكراه المادي أو الأدبي الذي مارسه ضده أو بأي وسيلة إكراه أخرى أو مباغتة من أجل التعدي عليه رغمًا عنه من أجل الغرض الذي يرمي إليه الفاعل⁽⁵⁾.

غير أن هناك بعض القوانين التي ذهبت إلى ضبط تعريف خاص بجريمة الاغتصاب بالقول: "هو موقعة الأنثى دون رضاها بإشباع رغبة جنسية"⁽⁶⁾ ومثلما هو بارز فهو ممارسة جنسية غير مشروعة من طرف القانون، تتم عن طريق الجبر والإكراه من خلال التهديد، وقد عرفه المشرع الجزائري في نص المادة 336 من قانون العقوبات: "كل من ارتكب جنائية هتك عرض يعاقب بالسجن المؤقت، من خمس إلى عشر سنوات، وإذا وقع هتك العرض ضد قاصر، لم تكتمل السادسة عشر، يكون السجن المؤقت مت عشر إلى عشرين سنة"⁽⁷⁾.

وعليه فهتك العرض هو الاغتصاب Le viol، وقد أجمعت القوانين المقارنة على تحريمه، حيث نصّ القانون الفرنسي في المادة 222-23- على أن "كل فعل إيلاج جنسي مهما كانت طبيعته، ارتكب على ذات الغير بالعنف أو الإكراه أو التهديد أو المباغتة"⁽⁸⁾ وسار على المنوال نفسه القانون المصري الذي حرّم الاغتصاب بنص المادة 267 بالقول "من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، وإذا كان

(1) Jean Pierre Vittori: **Nous les appelés d'Algérie**, édition la phomic, Paris, 1983, p93 .

(2) رشيد زويير، المرجع السابق، ص 2.

(3) Alistaire Horne: **Histoire de la guerre d'Algérie**, éditions, Albin Michel, Paris, 1980, p204.

(4) رشيد زويير، المرجع السابق، ص 1.

(5) علي عبد القادر القهوجي، جرائم الاعتداء على المصلحة العامة وعلى الإنسان والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2001، ص 488.

(6) نبيل صقر، الوسيط في جرائم الأشخاص، دار الهدى، الجزائر، ص 292.

(7) محمد رشاد متولي، جرائم الاعتداء على العرض في القانون الجزائري و القانون المقارن، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983، ص 124.

(8) دراج صباح، علوش فاطمة الزهراء، "جريمة الاغتصاب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، جامعة البويرة، 2015-

2016، ص 11.

الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما عندها أو عند ممن ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة⁽¹⁾.

وفي ضوء النصوص القانونية الفرنسية والجزائرية، فإن الاغتصاب جريمة وعنف جنسي لا يمكن جبر الضرر الناتج عنه، خلافا للجرائم الأخرى، ذلك أنه يسبب آلاما حادة واضطرابات نفسية كبيرة، كما أنه ينتج عنه أطفال غير شرعيين، وقد لجأت قوات الاحتلال الفرنسي وغيرها من الأجهزة الأمنية إلى اعتماد الاغتصاب كأداة لحمل المعتقلة أو السجينة على البوح بأسرار.

وفي ضوء ذلك، فإنها تعد انتهاكا صارخا للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 المؤرخ في 10 ديسمبر 1948 نص في المادة الثالثة منه: "لكل فرد الحق في الحياة وسلامة شخصه"⁽²⁾.

ذهبت المؤرخة الفرنسية رافائيل برانش Raphaëlle Branche، في دراسة لها موسومة بـ "الاغتصابات خلال حرب الجزائر"، « Des viols pendant la guerre d'Algérie » وقد استعملت الاغتصاب بالجمع وليس بالمفرد، وهي الحقيقة التي انتهت إليها في سياق بحثها وحديثها عن الاغتصاب خلال فترة الثورة، ونهت إلى نقطة رئيسية، تمثلت في الإقرار بالصعوبة الكبيرة التي تعيق الباحث في هذه المسألة، ومرد ذلك إلى أن أرشيف وزارة العدل الفرنسية يحتوي بعض التقارير للنائب العام للجزائر، حول مسائل الاغتصاب التي أخطرت بها السلطة القضائية وقتذاك، إلا أن توزيع الاختصاصات إبان فترة الاحتلال جعل ملفات تلك القضايا من اختصاص القضاء العسكري، وفي المقابل فإن الملفات التي أنيط بها القضاء المدني كانت قليلة⁽³⁾.

إن انخراط المرأة الجزائرية في الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، بصور وأشكال مختلفة، دفع سلطات الاحتلال الفرنسي إلى أن تنظر إليها نظرة ماثلة للرجل، على اعتبار أن المقاربة التي اعتمدها كانت مقاربة شاملة؛ ولذا فقد تعرضت لمضايقات والاعتقال والقمع والاستنطاق والتعذيب⁽⁴⁾ ويزداد الأمر خطورة بالنسبة للمرأة إذا كانت أما، زوجة أو أختا لمجاهد في صفوف جيش التحرير الوطني، أو مطلوبا من طرف مختلف الأجهزة الأمنية لإدارة الاحتلال الفرنسي لأي سبب من الأسباب، ومع تطور وامتداد الثورة واتساع نطاق مشاركة المرأة، تغير الواقع وأصبح ينظر إليها على أنه عدو لفرنسا⁽⁵⁾، وخاصة في المدن الكبرى، ويأتي رأسها مدينة الجزائر التي شهدت عملا فدائيا كبيرا، كانت المرأة فيه ذا دور فاعل في عملية نقل المعلومات وربط الاتصال ونقل الأسلحة وتوفير المخابئ ووضع القنابل في أماكن اعتبرت حساسة وأحدثت خسائر بشرية وأضرارا مادية كبيرة، خاصة خلال معركة الجزائر.

انته المعذبون الفرنسيون في مراكز التعذيب وغرف الاستنطاق إلى في الثكنات العسكرية ومقار الشرطة والدرك وغيرها من المواقع إلى أسلوب جديد في التعامل مع المعتقلات والأسيرات، حملهن على البوح بما يعرفه من أسرار حول التنظيم السري للثورة أو عن المجاهدين والفدائيين، عددا، عُدّة، أسماء، أماكن ومخابئ، التمويل والتموين وكل ما من شأنه أن يفضي إلى معرفة أي معلومة تخص الثورة و يمكن توظيفها في ضربها.

فعلى غرار التعذيب الجسدي بمختلف الوسائل والأدوات والصور والأشكال والفترات والأحوال، اعتمد العنف الجنسي ضد المرأة الجزائرية، كبيرة كانت أم صغيرة للضغط عليها بغرض دفعها إلى البوح بما تعرفه من أسرار⁽⁶⁾.

(1) نفسه، ص 13.

(2) بن حفاف إسماعيل، محمد صدارة، "التكييف المزدوج لجرائم القانون الدولي الإنساني: جرائم الترحيل القسري، التعذيب والاغتصاب، دراسة في ضوء أحكام القضاء الجنائي الدولي"، ص 134. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/87772>

(3) Raphaël Branche: "Des viols pendant la guerre d'Algérie", in, revue d'histoire vingtième siècle, n°75 année 2002, p124.

(4) Ibidem.

(5) Ibid, p 125.

(6) Ibid, p126.

إن الاعتداء الجنسي على الجزائريات كان يتم عن سبق إصرار وترصد، خاصة خلال عمليات التمشيط لعساكر الاحتلال للمدن بعد كل عملية عسكرية للثورة، ضد أي هدف عسكري أو مدني فرنسي، سواء أكان قتلا في كمين، أم اغتيالا، أم تخريبا لمنشآت ذات طابع اقتصادي زراعي أو صناعي، أو خدماتي، حيث تُحمل المسؤولية للجميع، لنشر الرعب وسط الشعب حتى لا يلتفت حول الثورة.

إلى جانب التمشيط الذي كان يمس المدن، تُمشط القرى والمداشر والمشاقي، والجبال من طرف مختلف القوات العسكرية للاحتلال الفرنسي، خاصة وحدات المظليين والتي تكون مدعومة بالحركة لمعرفتهم بمختلف المسالك، حيث تغتصب نساء المجاهدين وكل من كان ذا صلة بالثورة، انتقاما منهم لثورتهم ضد النظام الاستعماري أو تأرا لقتلهم في مختلف المعارك، كما كانت مراكز الاحتشاد تشهد عمليات اغتصاب للجزائريات، وذكرت رفائيل برانش، أنه في نهاية سنة 1957 سيقن النساء إلى مركز للتجميع يتشرفون غير أن النساء قبل أن يصلن إلى هناك، كن قد تعرضن إلى أشكال من العنف، إما أثناء توقيفهن أو أثناء حبسهن في أماكن تابعة للجيش الفرنسي، إن العنف الملاحظ عليهن كان يحمل خصائص العنف الجنسي بشكل واضح، حروق الأثداء، آثار الكهرباء في الجهاز التناسلي⁽¹⁾.

وقد أثّرت قضية الاغتصاب لأول مرة في الجزائر، سنة 1960 من طرف المحامية التونسية جيزيل حليمي Gisele Halimi التي رافعت لصالح المجاهدة الشابة جميلة بوباشة بعد أن أُلقي عليها القبض من طرف قوات الاحتلال الفرنسي، ولعل ما ساهم في إبراز القضية هو أن حليمي أصدرت كتابا في أبريل 1960 ضمنته مسار قضية بوباشة، واللافت أن الرسام العالمي الإسباني بيكاسو لم يتخلف عن مسعى الدفاع والتضامن مع بوباشة حيث جسد تضامنه برسم وجه بوباشة على الغلاف الخارجي لكتاب جيزيل حليمي والذي جاء موسوما بـ "من أجل بوباشة Pour Boubacha"⁽²⁾ سجنت في البداية، في الأبيار، حيث تعرضت لتعذيب شديد لمدة ثلاثة وثلاثين يوما، ثم نقلت إلى ثكنة بحسين داي، ثم أعيدت إلى الأبيار ومنها إلى سجن سرعاجي، تكفلت المحامية جيزيل حليمي بالدفاع عنها، غير أن إدارة الاحتلال الفرنسي رغبت في تعجيل محاكمتها، ولإفشال الدفاع عنها منحت محاميتها ترخيصا بالإقامة محدودا جدا، ينتهي عشية المحاكمة، قبل أن تتعرض للطرده وأراد المستعمر أن يعين لي محام من طرفه فرفضت وذلك قبل أن يأتي المحكمة أمر بتوقيف محامتي، وبقيت في السجن إلى غاية الاستقلال

العنف الجنسي الاستعماري بعد الاستقلال:

إن استرجاع الجزائر لاستقلالها بعد ليل استعماري طويل، لم يوقف معاناة المدنيين على امتداد الشريط الحدودي الغربي والشرقي على حد سواء، حيث ظلوا يسقطون بسبب انفجار الألغام المضادة للأفراد التي زرعت خلال فترة الثورة ابتداء من سنة 1957، التي ارتبطت بعودة وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس إلى الحكومة وإطلاقه لمشروع تطويق الحدود الذي حمل اسمه "خط موريس" وعزز بخط ثان آخر ليستحيل المانع الدفاعي إلى خطر حقيقي وتحد كبير.

سقط مدنيون كثيرون منذ أن فتحت الحدود لعودة اللاجئين إلى الجزائر وعودة المدنيين إلى المناطق إلى غادروها، وعلى غرار ذلك ظلت المجاهدات والفدائيات والمدنيات اللائي تعرضن للتعذيب والاغتصاب يعانين في صمت ويتألمن كلما تذكرن ما تعرضن له إبان تلك الفترة العصيبة من طرف مجرمي الحرب من الفرنسيين على اختلاف مستوياتهم وأجهزتهم الأمنية، على اعتبار أن الذي اضطلع بالتعذيب والاغتصاب، العسكر والدرك والشرطة والحركة وغيرهم.

وقد اعتبرت جريمة الاغتصاب من طرف المجتمع والسلطة من المسكوت عنه و عدم المفكر فيه لارتباطها بالشرف، حيث لم تطرح في أي مناسبة من المناسبات الوطنية، ولو على نحو عرضي في سياق الحديث عن جرائم الاحتلال الفرنسي قبل وخلال الثورة التحريرية، وقد كان لهذا الصمت تداعيات وإفرازات سلبية بخصوص جمع المادة التاريخية للتوثيق لتلك الفظائع والجرائم ضد الإنسانية، حيث أهملت لأسباب غير علمية وهو ما يجعل التأسيس للمرافعة من أجل الإدانة وكشف حجم وخطورة تلك الجريمة على المجني عليها طوال تلك المدة، أمرا عسيرا.

(1) Ibid .

(2) Boutaghou, Maya. "Trois Puissantes Femmes : Simone De Beauvoir, Gisèle Halimi, Djamilia Boupacha : Entre Lutte Anticoloniale Et Combat Féministe." *Dalhousie French Studies*, vol. 103, 2014, pp. 9–21. *JSTOR*, www.jstor.org/stable/43487460.

بيد أن الأمر لم يبق كذلك، حيث استطاعت المجاهدة إغيل أحرز كسر حاجز الصمت ومواجهة قادة الإجرام الفرنسي بصدق وحزم وعزم مثما واجهتهم خلال فترة الاحتلال، وانتصبت كاشفة وفاضحة لأدعاء الحرية والمساواة والعمل وفي ضوء القانون ودافعت عن قضية رئيسة ومحورية في تاريخ الجزائر المعاصر، خصت ذاكرة شعب وتجربة نساء جزائريات وبنيات عشن الألم بفعل الاضطرابات النفسية التي خلفتها جريمة الاغتصاب.

رافعت المجاهدة أحرز لصالح المجني عليهن وهي واحدة منهن، خلال شهر جوان سنة 2000 من خلال حوار أجرته معها يومية لوموند Le Monde الفرنسية والذي تحدث فيه عن التعذيب الذي تعرضت في 28 سبتمبر 1957، ونقلت إلى أحد مراكز التعذيب في حيدرة، وكان يقود المركز ضابط برتبة نقيب، حيث قالت عنه: «لا يمكن إطلاق وصف الإنسان عليه، كان أكثر من حيوان وحشي، وقد فعل بي ما لا يمكن تصديقه، كان يتفنن في التعذيب، وكان يتحدث العربية بطلاقة مدهشة».

وقد مكثت هناك ثلاثة أشهر، تعرضت فيها لكل ضروب التعنيف والتعذيب، والاغتصاب الذي عبرت عنه بقولها: «أعمال وحشية، فاقت التعذيب والضرب والجرح». وتذكر لوزة كيف كان بيجار وماسيو يترددان على المركز ويصدران الأوامر بممارسة كل أشكال التعذيب قصد الحصول على معلومات تفيد في تحطيم تنظيم جبهة التحرير الوطني⁽¹⁾

كما رافع كذلك محمد قرن، ابن خيرة قرن التي اغتصبت اغتصابا جماعيا من طرف عساكر الاحتلال الفرنسي سنة 1959 في السادس عشر من عمرها، من طرف عساكر الاحتلال المكلفين بحراسة مركز الاحتشاد بثنية الحد بولاية تيسمسيلت، وتعرضت للضرب المبرح في بطنها وهي حامل بالمركز بغرض إجهاضها، ولكن تدخل شابة فرنسية من الأخوات البيض أنقذ حياتها وحملت إلى المستشفى ووضعت حملها، واعتني بالوليد، محمد قرن الذي ولد يوم 19 أبريل 1960 ثم فصل عن أمه، التي اعتبرت غير قادرة على العناية بطفلها من طرف سلطات الاحتلال، وأسندت تربيته إلى مريبات، ثم تبناه زوجان فرنسيان، إلى غاية الخامسة عشر من عمره، حيث عاد إلى مركز الأيتام، وفي سنة 1986 انطلق في عملية البحث عن أمه البيولوجية، والتي أمكنه العثور عليها في سبتمبر 1988. وفي سنة 1991 رفع دعوى قضائية ضد عائلة بن قوشة على اعتقاد أن أباه عبد القادر بن قوشة استشهد سنة 1959، وقد تدرجت قضيته إلى غاية المحكمة العليا، في 22 مارس 1994 رغبة منه في استرداد حقوق أمه، بيد أن أمه أقرت أمام المحكمة العليا للمرأة في حياتها بقولها: "سيدي القاضي لقد اغتصبوني" ومنذ ذلك التاريخ، طفقت تقص لابنها قضية الجريمة التي اقترفها جنود الاحتلال بحقها⁽²⁾ ثمانية عشر عاما، لينطلق في رحلة البحث عن أمه التي عثر عليها بعد جهود مضنية، تعيش في مقبرة وقد أصيبت بالجنون، توفيت والدته خيرة يوم 9 أوت 2016 وقد اعتبره القضاء الفرنسي ضحية حرب، وصار فرنسيا بالجريمة، وقد عبر عن ارتياحه لإعادة فتح ملف حرب الجزائر بسبب اغتصاب أمه قائلا: "لا أعلم حتى ماذا أفعل أمامكم، ولا أعلم إطلاقا كيف استطعت النجاة من تلك الحرب، جئت مباشرة من ميدان المعركة"⁽³⁾

(1) خضير بوقايلة، "المرأة التي فجرت «قنبلة التعذيب» في فرنسا تتساءل عن سر صمت الحكومة الجزائرية"،

<https://archive.aawsat.com/details.asp?article=17195&issueno=8051#.XdWj1h9jPIU>

(2) https://fr.wikipedia.org/wiki/Mohamed_Garne

(3) <https://www.ina.fr/video/1867874001002>

الثقافة الصحية كطلب رئيسي نحو جودة حياة المرأة الجزائرية

د/ فرنان مجيد (جامعة: ألكي محند اولحاج - البويرة)

ط.د /ليلي شيباني (جامعة لونيسي علي - البليدة2)

ملخص

يعتبر مفهوم الثقافة مفهوماً واسعاً باعتباره عملية تحول وتطور مستمر خاصة أن الإنسان يسعى دائماً إلى الارتقاء بذاته ليصبح أكثر تحضراً وأكثر كمالاً وأكثر جاذبية وأكثر تفاعلاً مع الحياة، وفي هذا دور كبير في ثقافة الإنسان، حيث ساهمت العديد من المؤسسات والمنظمات العالمية المعنية بظاهرة الصحة في تقديم مفاهيم لها ونجد منظمة الصحة العالمية في مقدمة تلك المنظمات التي تركز على حالة الاكتبال الجسدي والعقلي والاجتماعي؛ ونظراً لأهمية الثقافة الصحية ودورها الكبير في اتجاه المرأة نحو ممارسة السلوكات الصحية والتي تساعد المرأة على تحسين حياتها وتأثيرات إيجابية على نمط حياتها؛ وبالتالي تحسين الحالة النفسية والجسدية للمرأة في المجتمع الجزائري.

ومن خلال هذا البحث سنحاول التطرق لمختلف مفاهيم الثقافة الصحية في المجتمع الجزائري والدور الصحي لها في تحقيق جودة الحياة وتحسين الحالة النفسية للمرأة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: الثقافة الصحية، جودة الحياة، المرأة الجزائرية

Abstract

The concept of culture is widely understood as a process of transformation and continuous development, especially that man always seeks to improve himself to become more civilized and more perfect and more attractive and more interactive with life, and this is a significant role in human culture, where contributed many institutions and international organizations concerned with the phenomenon of health in The World Health Organization is at the forefront of these organizations, which focus on the state of physical, mental and social completion, and because of the importance of health culture and its great role in the direction of women towards the practice of health behaviors that help women to improve their lives and the effects of the Aegean Thus improving the psychological and physical state of women in Algerian society.

Through this research we will try to address the different concepts of health culture in Algerian society and its healthy role in achieving quality of life and improving the psychological state of Algerian women.

Keywords: Health culture, Quality of life, Algerian women

1. الإشكالية:

إن مفهوم الثقافة ليست مفهوماً جامداً بل هي عملية تحول وتطور مستمر بل هي عملية تحول وتطور مستمر، لأن الإنسان يسعى دائماً إلى الارتقاء بذاته ليصبح أكثر تحضراً وأكثر كمالاً وأكثر جاذبية وأكثر تفاعلاً مع الحياة وفي هذا دوراً كبيراً في ثقافة الإنسان وربما كان هذا المصدر الطابع المميز للثقافات المختلفة لذلك تعرف الثقافة على أنها مختلف المعارف والعلوم والفنون التي تطلب الفطنة فيها، وترمز إلى تلك الأفكار والابتكارات المتعلقة بالدين والصحة والفن والعلوم (راجي صابر، 2012، ص 11) كما تعرف على أنها ذلك النسيج الكلي المعقد من الأفكار والمعتقدات التي تساعدهم في تطوير التفكير والعمل وأنماط لسلوك وكل ما يبين عليها من تجديدات أو ابتكارات أو وسائل في حياة الإنسان ما

ينشأ في ظله كل عضو من أعضاء الجماعة الإنسانية (محسن محمد حمص، ص 55) يمكن القول أن الرياضة كانت ولا تزال أداة للارتقاء بالصحة، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالمرأة التي تعتبر لبنة المجتمع وعلى أساسها تتم تربية الأجيال الصاعدة، فإذا ما كانت المرأة تكتسي ثقافة صحية جيدة حول استراتيجيات السلوك الصحي والممارسة الرياضية فهذا سيجعلها تربي جيلا تربية صحية تحافظ على الرياضة كسلوك صحي ومجتمع سليم. ومن خلال هذا البحث سنحاول الإجابة عن التساؤل التالي: ماهو دور الثقافة الصحية في تحقيق جودة الحياة لدى المرأة الجزائرية؟

2. أهداف البحث:

من خلال هذا البحث الذي يتمحور حول الثقافة الصحية كطلب رئيسي نحو جودة حياة المرأة الجزائرية، نحاول من خلال مضمون

البحث ما يلي:

➤ التوعية المرئية والمسموعة والمقروءة عن أهمية الثقافة الصحية عند المرأة الجزائرية من أجل المحافظة على الصحة.

➤ محاولة توصيل مدى أهمية الثقافة الصحية عند المرأة ودورها في تحقيق جودة الحياة.

➤ البحث عن حاجات المرأة باعتبارها كينونة بيولوجية نفسية وعلاقتها بجودة الحياة الصحية.

3. مفاهيم البحث:

- **الثقافة الصحية:** هي مجموع العلوم والمعارف والمعلومات عن السلوكات الصحية المختلفة التي يتعلمها الفرد من خلال اطلاعه أو خبرته الخاصة سواء بالمشاهدة أو الممارسة أو القراءة (صابر راجحي، 2012، ص 11)

- **الصحة النفسية:** تعرف على أنها حالة من العافية التي تسمح للفرد بتحقيق قدراته والتعاطي مع ضغوط الحياة اليومية (فيكرام باتل، 2008، ص 2).

- **جودة الحياة:** تعرف منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بأنها "إدراك الفرد لوضعه المعيشي في سياق أنظمة الثقافة والقيم في المجتمع الذي يعيش فيه، وعلاقة هذا الإدراك بأهدافه وتوقعاته ومستوى اهتمامه" (محمود عبد الحليم منسي، 2007، ص 2).

- **المرأة:** المرأة أو الإمراة هي أنثى الإنسان البالغة، كما الرجل هو ذكر الإنسان البالغ، وتستخدم الكلمة لتمييز الفرق الحيوي (البيولوجي) بين أفراد الجنسين أو للتمييز بين الدور الاجتماعي بين المرأة والرجل في الثقافات المختلفة (حنان ياجوري، 2002، ص 84).

من خلال هذه المفاهيم يمكن القول بأن الثقافة الصحية عند المرأة هي مجمل المعلومات التي تكتسبها المرأة حول سلوكياتها السليمة، حيث أن هذه الثقافة الصحية تساعد على تجنب كل ما يهدد كيانها الجسدي و النفسي و الصحي.

الجانب التطبيقي:

❖ أولا: منهج الدراسة.

بناء على موضوع البحث وتساؤلاته فإن المنهج الملائم هو المنهج العيادي الذي يعتمد على دراسة الحالة كما توجد في الواقع ويهتم بكشف الحالة كشفا دقيقا والدراسة العميقة للحالة في بيئتها وفي ضوء المجتمع الذي تنتمي إليه (خالد عبد الرزاق النجار، 2008، ص 16).

❖ ثانيا: عينة الدراسة.

تكوّنت عينة الدراسة الحالية من 5 حالات من النساء حيث كان اختيار العينة بطريقة عمدية وذلك ما يتناسب مع موضوع الدراسة حيث تمت الدراسة على 5 حالات من النساء ذو المستوى التعليمي الجامعي و من ذوي الفئة العمرية (35 - 40 سنة).

❖ ثالثا: أدوات الدراسة

▪ **المقابلة نصف الموجهة:** لغرض تحقيق أهداف الدراسة الحالية تم الاعتماد على المقابلة النصف الموجهة التي تترك الحرية للمبحوث على نحو تلقائي وهي مقابلة تضم عددا من الأسئلة المفتوحة التي تسير وفق دليل محدد ويقوم الباحث بتتبع أجوبة المبحوثين وطرح المزيد من الأسئلة للاستيضاح.

▪ **مقياس جودة الحياة:** لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس جودة الحياة كأداة أساسية في الدراسة باعتباره من أكثر أدوات البحث ملائمة للدراسة الحالية، حيث كان المقياس من إعداد (محمود عبد الحليم منسي، 2007) الذي يتكون من 60 فقرة تقيس السلوكيات في الأبعاد التالية:

- **البعد الأول:** جودة الصحة العامة (10 فقرات من 1 إلى 10)
- **البعد الثاني:** جودة الحياة الأسرية والاجتماعية (10 فقرات من 11 إلى 20)
- **البعد الثالث:** جودة التعليم والدراسة (10 فقرات من 21 إلى 30)
- **البعد الرابع:** جودة العواطف (الجانب الوجداني) (10 فقرات من 31 إلى 40)
- **البعد الخامس:** جودة الصحة النفسية (10 فقرات من 41 إلى 50)
- **البعد السادس:** جودة شغل الوقت وإدارته (10 فقرات من 51 إلى 60)

الخصائص السيكومترية للمقياس:

- 1- **الصدق:** قام الباحث محمود عبد الحليم منسي (2007) بحساب صدق المحتوى وتم الحصول على مؤشر الصدق بعد عرض المقياس على ست من المحكمين في مجال القياس النفسي والطب النفسي واتفقهم بنسب تراوحت بين 83-100% على أن فقرات مقياس جودة الحياة تقيس مكونات الجودة الستة التي تم تحديدها في تعريفه الإجرائي.
- 2- **الثبات:** قام الباحث بحساب معامل ألفا كرونباخ لدرجات كل محور من محاور المقياس الستة وقد تراوحت معاملات الثبات بين 0,72 - 0,75 وللمقياس ككل 0,91.

❖ رابعاً: تقديم الحالات.

✓ الحالة الأولى:

الحالة (م) تبلغ من العمر 35 سنة، ذات مستوى تعليمي شهادة جامعية وموظفة بقطاع الصحة، تم تطبيق مقياس جودة الحياة وأظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 218 درجة وهي تمثل:

- **البعد الأول:** جودة الصحة العامة = 32 درجة.
- **البعد الثاني:** جودة الحياة الأسرية والاجتماعية = 34 درجة.
- **البعد الثالث:** جودة التعليم والدراسة = 44 درجة.
- **البعد الرابع:** جودة العواطف (الجانب الوجداني) = 39 درجة.
- **البعد الخامس:** جودة الصحة النفسية = 38 درجة.
- **البعد السادس:** جودة شغل الوقت وإدارته = 31 درجة.

تحليل المقابلة للحالة الأولى:

من خلال المقابلة وتطبيق مقياس جودة الحياة تبين أن للحالة لها درجة عالية في الصحة النفسية (38 درجة) وذلك تماشيًا مع درجة التعليم المرتفعة والتي قدرت بـ (44 درجة) وهذا ما يفسر علاقة الوعي الصحي بممارسة المرأة للرياضة.

✓ الحالة الثانية:

الحالة (س) تبلغ من العمر 38 سنة، ذات مستوى تعليمي جامعي حيث تم تطبيق مقياس جودة الحياة وأظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 222 درجة وهي تمثل:

- **البعد الأول:** جودة الصحة العامة = 32 درجة.
- **البعد الثاني:** جودة الحياة الأسرية والاجتماعية = 42 درجة.

- البعد الثالث: جودة التعليم والدراسة = 44 درجة.
- البعد الرابع: جودة العواطف (الجانب الوجداني) = 31 درجة.
- البعد الخامس: جودة الصحة النفسية = 38 درجة.
- البعد السادس: جودة شغل الوقت وإدارته = 35 درجة.

تحليل المقابلة للحالة الثانية:

من خلال المقابلة وتطبيق مقياس جودة الحياة تبين أن للحالة اهتمام بالصحة النفسية التي تطمح لتحقيقها، من خلال مستوى تعليمها واهتماماتها الثقافية الصحية ذلك ما يظهر من خلال درجة جودة التعليم التي قدرت بـ (44 درجة) وكذلك جودة علاقاتها الاجتماعية التي قدرت بـ (42 درجة) وهذا ما يوضح درجة جودة الحياة ودوره في ممارسة المرأة للرياضة وتحقيقها للصحة النفسية.

✓ الحالة الثالثة:

الحالة (أ) تبلغ من العمر 40 سنة، موظفة بمديرية الشبيبة والرياضة حيث تم تطبيق مقياس جودة الحياة وأظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 162 درجة وهي تمثل:

- البعد الأول: جودة الصحة العامة = 27 درجة.
- البعد الثاني: جودة الحياة الأسرية والاجتماعية = 21 درجة.
- البعد الثالث: جودة التعليم والدراسة = 30 درجة.
- البعد الرابع: جودة العواطف (الجانب الوجداني) = 21 درجة.
- البعد الخامس: جودة الصحة النفسية = 28 درجة.
- البعد السادس: جودة شغل الوقت وإدارته = 35 درجة.

تحليل المقابلة للحالة الثالثة:

من خلال المقابلة وتطبيق مقياس جودة الحياة تبين أن للحالة أفكار إيجابية نحو وسائل تحقيق الصحة العامة، حيث نجد درجة بعد جودة شغل الوقت قدرت بـ (35 درجة)، كما يتبين درجة بعد جودة التعليم والدراسة الذي قدر بـ (30 درجة) الذي تؤكد لنا اهتمام الحالة بالصحة الجسدية وهذا ما يفسر درجة جودة الحياة للحالة وعلاقته بالصحة النفسية.

✓ الحالة الرابعة:

الحالة (م) تبلغ من العمر 40 سنة، ذات مستوى تعليمي شهادة جامعية، تم تطبيق مقياس جودة الحياة وأظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 197 درجة وهي تمثل:

- البعد الأول: جودة الصحة العامة = 33 درجة.
- البعد الثاني: جودة الحياة الأسرية والاجتماعية = 41 درجة.
- البعد الثالث: جودة التعليم والدراسة = 35 درجة.
- البعد الرابع: جودة العواطف (الجانب الوجداني) = 23 درجة.
- البعد الخامس: جودة الصحة النفسية = 32 درجة.
- البعد السادس: جودة شغل الوقت وإدارته = 33 درجة.

تحليل المقابلة للحالة الرابعة:

من خلال المقابلة وتطبيق مقياس جودة الحياة تبين أن للحالة اهتمام بالثقافة الصحية والدعوة إلى الابتعاد عن السلوكات الضارة بالصحة وذلك جراء معاناة الحالة من القلق والعصبية الزائدة ما جعلها تتجه للممارسة الرياضة مع الأصدقاء للترفيه وتفريغ الشحنات السلبية، ذلك ما يظهر في البعد الثاني في جودة الحياة الأسرية والاجتماعية التي قدرت بـ (41 درجة) وهذا ما يوضح أن الحالة تحاول تحقيق صحة نفسية من خلال الرياضة.

✓ الحالة الخامسة:

الحالة (أ) تبلغ من العمر 35 سنة، ذات مستوى تعليمي شهادة جامعية، تم تطبيق مقياس جودة الحياة و أظهرت النتائج أن الدرجة العامة للمقياس 183 درجة وهي تمثل:

- البعد الأول: جودة الصحة العامة = 38 درجة.
- البعد الثاني: جودة الحياة الأسرية والاجتماعية = 34 درجة.
- البعد الثالث: جودة التعليم والدراسة = 32 درجة.
- البعد الرابع: جودة العواطف (الجانب الوجداني) = 30 درجة.
- البعد الخامس: جودة الصحة النفسية = 22 درجة.
- البعد السادس: جودة شغل الوقت وإدارته = 27 درجة.

تحليل المقابلة للحالة الخامسة:

من خلال المقابلة وتطبيق مقياس جودة الحياة تبين أن للحالة درجة مرتفعة في الصحة العامة التي قدرت بـ (38 درجة) وكذلك درجة متوسطة في البعد الخاص بجودة العواطف التي قدرت بـ (32 درجة) ما يوضح محاولة الحالة حول العناية الصحية الجسدية والنفسية، وهذا ما يفسر علاقة ممارسة الرياضة بتحقيق مستوى من الصحة النفسية للمرأة.

التحليل العام لنتائج البحث: دور الثقافة الصحية في تحقيق جودة المرأة الجزائرية.

تبين الدراسات في علم النفس والأثروبولوجيا أن للثقافة دور هام في تحديد الناس لدلالات الصحة والمرض وأساليب التعامل معهما وتدل الكثير من المرجعيات على أنه كلما كانت الثقافة بدائية ومتخلفة كلما كانت أساليب تشخيص المرض وتحديد أسبابه وطرق التعامل معه متخلفة، الأمر الذي ينتج عنه تدني المستوى الصحي لأفراد المجتمع، فأساليب الوقاية مرتبطة بثقافة المجتمع من عادات وتقاليد وأعراف وقيم تنتقل من جيل لآخر وتؤثر في سلوك ومواقف واتجاهات الناس في التعامل مع الصحة والمرض، حيث يكون لها انعكاساتها على الوضع الصحي للفرد والجماعة، وبما أن المرأة تعتبر لبنة المجتمع وهي العضو الأساسي لبناء الأسرة فهذا يجعلها تتبنى الدور التربوي للأسرة، لذلك فإن دور المرأة في توصيل مفهوم الصحة للأجيال هذا يتطلب اكتسابها لمفهوم السلوكات الصحية وثقافتها العلمية حول الصحة وما تستوجبه.

ويشير ريس Risse أن الصحة والمرض مفهومان مرتبطان بموضوعات مثل القيم الثقافية والبناء الاجتماعي (كال بوغديري، 2017، ص 98).

كما يرى فوستر Foster أن الصحة والمرض ظواهر ثقافية مثل ما هي ظواهر بيولوجية وأنها إذا أردنا دراسة الممارسات العلاجية الموجودة نطاق المجتمعات التقليدية، لا بد أن ندرسها في إطار الثقافة كما أن الصحة وأساليب التعبير عن الألم لهما مفهوم نسبي يختلف من ثقافة لأخرى، فهي التي تحدد للفرد تقييمه وتصوره لحالته المرضية وردود أفعاله وأساليب علاجه، وبهذا فالثقافة الصحية توفر إجابات جاهزة لكثير من مظاهر السلوكات الصحية التي تحافظ على الصحة الجسدية والنفسية، وبما أن المرأة هي عنصر فعال في بناء الأجيال فهي المسؤولة الأولى على نشر الوعي الصحي من خلال النشاطات الصحية التي نجد من خلالها الرياضة التي تعتبر سلوك صحي.

وبما أن المرأة هي الأنوثة التي لا يمكن إرجاعها على أنها وليدة التكوين البيولوجي فحسب بل هي عبارة عن نواة مركزية تتألف من عناصر بيولوجية وفسيولوجية، وتشريحية وسيكولوجية، وإذا كان في وسعنا أن ننظر إلى العناصر العضوية نسبيا باعتبارها عناصر ثابتة فإننا سنجد أن

العناصر السيكولوجية تختلف باختلاف الأفراد وذلك بحسب تنوع العمليات الباطنة التي تتحقق لدى المرأة، ومدى تأثير البيئة على سلوكها وطريقتها في الاستجابة للمؤثرات الاجتماعية. (زكريا إبراهيم، ص 21)

يمثل الجانب النفسي للمرأة دافعا قويا لممارسة الرياضة لدى المرأة التي تبحث عن تحقيق المقومات الأولية لنمو الذات والشعور بضرورة المساواة، ورغبتها في الاتصال بباقي أفراد المجتمع والتعامل معهم، إذ إن الرياضة النسوية تسمح لها بالتعامل مع فئات مختلفة وأنشطة رياضية متنوعة التي تساعدها على زرع روح التحدي.

كما أن حب الظهور والحاجة إلى الانتباه وثبات الذات والوجود من أبرز الدوافع النفسية للتخلص من الوحدة التي قد تعيشها المرأة وسط ظروف تجعلها تعاني من انفعالات وضغوط توجهها لممارسة الرياضة كأداة للتفريغ والتنفيس. (ناجية دايلي، 2013، ص 144).

تحتاج المرأة في ظل التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم إلى عناية صحية خاصة بسبب اختلاف تكوينها الجسدي والنفسي خصوصا وأن العديد من التقارير والأبحاث قد أشارت إلى أن المرأة بشكل عام تمر بالعديد من التغيرات الحيوية المختلفة التي تحتاج إلى رعاية واهتمام خاص لأن نشاط وحيوية وقوة المرأة ستتأثر بعوامل كثيرة مثل الهرمونات الأنثوية والعادات الغذائية والنشاط الحركي، حيث إن بعض النساء تحاول أن تصبح جزءا من واجهة الواقع فالمرأة المثقفة لا ترضى بأن تكون ذات تأثير باهت بل تسعى لتلون حياتها ومجتمعها بأجمل صورة، كما أن المرأة تسعى جاهدة لرفع مستوى الثقافة الصحية التي تعتبرها وسيلة تساعد على العيش بحياة صحية وتساهم في الوقاية من التعرض للأمراض بجميع أنواعها، فعندما يكون التنقيف صحيا ومعرفة أهمية النشاط الرياضي فهذا يساعد ويحافظ الأفراد على صحتهم ما ينعكس إيجابيا على المجتمع كاملاً ويقلل من انتشار الأمراض، وبالتالي يزداد الوعي نحو مؤشرات الصحة والذي تكون فيه المرأة عضوا رئيسا لتربية الأطفال وتنشئهم بطريقة سليمة وصحية.

تعد الثقافة الصحية عملية مستمرة مبنية على مجموعة من المعارف الأساسية والتي تهدف المرأة من خلالها إلى تغيير سلوكها وسلوك الأطفال وجعلهم أكثر اهتماماً بصحتهم عن طريق اتباع أسلوب معين في توجيه المعلومات الصحية التي تتبناها وتولدها في تربية أطفالها مهما كانت أعمارهم؛ لذلك تُعدّ الثقافة الصحية جزءاً مهماً وأساسياً من أجزاء العلاج المستخدم في الحد من التأثيرات السلبية الناتجة عن الإصابة بالأمراض التي من الإمكان تجنبها من خلال اكتساب مفاهيم صحية (سلوى مرتضى ومحمد مروان عرفات، 2011، ص 134)

من خلال هذا التحليل حول دور الثقافة في صحة المرأة يظهر جليا أن له دور كبير في المجال الصحي سواء الجسدي أو النفسي، ذلك أن المرأة ذات مستوى عال من الثقافة تعي جيدا كيفيات المحافظة على الصحة من خلال اطلاعها على الدراسات والعلوم المرئية التي تجعلها واعية بآخر مستجدات العلم وما تتطلبه صحة الإنسان.

خاتمة:

نخلص من خلال البحث أن الثقافة الصحية لها دور كبير في ممارسة السلوكات الصحية التي تساعد المرأة على تحسين المزاج وتقليل الشعور بالوحدة والاكتئاب، ناهيك عن فترة الحيض ودور الثقافة الصحية في ذلك من تحسين حالتها النفسية وكذا المرأة في سن اليأس وبعد انقطاع الطمث للتخفيف من آثار انقطاعها السلبية من ناحية جسدية ونفسية .

قائمة المراجع

1. حنان ياجوري (2002): المرأة في ضوء متغيرات السن والبيئة الثقافية، الكويت.
2. زكريا إبراهيم: سيكولوجية المرأة، مكتبة الثقافة السيكلوجية، مصر.
3. سلوى مرتضى ومحمد مروان عرفات (2011): التربية والتربية الرياضية، ط2، جامعة دمشق، كلية التربية، دمشق.
4. صابر راجحي (2012): تأثير الإعلام الرياضي المرئي في تنمية الثقافة الرياضية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية 15-17 سنة، دراسة ميدانية، بسكرة.
5. فيكرام باتل (2008): الصحة النفسية للجميع، ورشة الموارد العربية، الطبعة المعدلة الأولى، بيروت.
6. كمال بوغديري (2017): المقاربة الانثروبولوجية للصحة والمرض، مجلة البدر، مجلد 09، العدد 11، بسكرة.
7. محسن محمد حمص: المرشد في تدريس التربية البدنية، دون تاريخ، القاهرة.
8. محمود عبد الحليم منسي (2007): مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة، وقائع ندوة علم النفس و جودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، الإسكندرية.
9. ناجية دايلي (2013): الضغط النفسي لدى المرأة المتزوجة العاملة في الميدان التعليمي، رسالة ماجستير، سطيف.

أثر الخلفية التنشئية للأمهات العاملات على تنشئة الأبناء داخل الأسرة

دراسة ميدانية لعينة من الأمهات بولاية البويرة

د/ربيعة رميشي (جامعة مولود معمري- تيزي وزو)

أ/شرناعي فتيحة (جامعة مولود معمري- تيزي وزو)

ملخص المداخلة:

تعمل التنشئة الأسرية على تطبيع الأفراد بقيم وثقافة المجتمع، وتعمل على إدماجهم في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي والاجتماعي في تكوين شخصية الأبناء وتوريثهم توريثا متعمدا بتعليمهم نماذج سلوك المجتمع وطرق التفكير السائدة فيه، إذ يقضي الأبناء معظم وقتهم مع أسرهم ويتجهوا إلى تبني الميول والاتجاهات السائدة في بيئتهم الأسرية وهذا لما للوالدين من تأثير كبير في تكوين شخصيتهم، خاصة الأمهات إذ عادة ما تقوم هذه الأخيرة بتوجيه الأبناء وتربيتهم على قيم الأسرة والاتجاهات التي تتماشى والحياة العصرية، وغالبا ما تقوم على تنشئة أبنائها على الطريقة التي تربت عليها عندما كانت صغيرة، فالتجاهات في تنشئة أبنائها تتأثر بالطريقة التي تلقتها من قبل والديها.

وبالتالي فالمحتوى الثقافي والتربوي الذي تلقته أصبح جزءا من شخصيتها تدعم من خلال تنشئتها؛ وبالتالي تكون الأمهات قد اكتسبن موروثا ثقافيا وتربويا يظهر من خلال سلوكياتهن وتصرفاتهن اتجاه أبنائهن، وعليه عادة ما تقوم الأمهات بتنشئة أبنائها واستخدام طرق وأساليب تربوية متشابهة للتي تربت عليها سواء أكانت بطريقة قصدية أو غير قصدية، وهذه العملية التنشئية قد تختلف من الأمهات الماكثات في البيت عن الأمهات العاملات فبحكم خروجهن للعمل تتغير نظرتهم للعملية التنشئية للأبناء لاحتضانها وتطلعها على أساليب وطرق جديدة مغايرة للتي حظيت بها من طرق أسرتها السابقة، فبفضل احتكاكهن بالعالم الخارجي وكذا زملاء العمل قد يكسبها ذلك تصورات وأفكار جديدة في إعادة النظر فيما اكتسبته من موروث ثقافي جديد اتجاه تربية وتنشئة الأبناء وفي كيفية التعامل معهم في الحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الخلفية التنشئية للأمهات العاملات، التنشئة التقليدية، التنشئة الحديثة، تربية الأبناء.

Résumé

L'éducation familiale travaille à normaliser les individus avec les valeurs et la culture de la société, et travaille à les intégrer dans le cadre culturel général en introduisant le patrimoine culturel et social dans la formation de la personnalité des enfants et en les héritant intentionnellement en leur enseignant les modèles de comportement communautaire et les modes de pensée dominants, car les enfants passent la plupart de leur temps avec Leurs familles ont tendance à adopter les tendances et les tendances qui prévalent dans leur environnement familial, et cela parce que les parents ont une grande influence sur la formation de leur personnalité, en particulier les mères, car ces dernières dirigent généralement les enfants et les élèvent sur des valeurs et des tendances familiales qui sont conformes à la vie moderne, et souvent basées sur Élever un fils IHA sur la façon dont les tapotant quand ils étaient petits, dans l'éducation de leurs enfants Vatjahatha affecté la façon dont ils ont reçu par ses parents.

Ainsi, le contenu culturel et éducatif qu'elle a reçu est devenu une partie de sa personnalité, soutenue par son éducation, et donc les mères ont acquis un héritage culturel et éducatif qui apparaît à travers leurs comportements et leurs comportements envers leurs enfants, et donc les mères élèvent généralement leurs enfants et utilisent des méthodes et méthodes éducatives similaires Pour ceux qui ont grandi avec elle, que ce soit intentionnellement ou non, ce processus de développement peut différer du

fait que les mères restent à la maison des mères qui travaillent, donc en raison de leur sortie du travail, leur perception du processus de développement des enfants change pour l'embrasser et regarder de nouvelles méthodes et méthodes qui sont différentes de ce qu'elle a gagné des manières de sa famille. Suspensives, grâce à Ahtkaken le monde extérieur, ainsi que des collègues et ont gagné que les perceptions et les idées nouvelles à reconsidérer acquis de nouvelles éducation au patrimoine de tendance culturelle et de l'éducation de leurs enfants et la façon de traiter avec eux dans la famille et les relations sociales de la vie.

Mots clés: formation professionnelle des mères qui travaillent, éducation traditionnelle, éducation moderne, parentalité.

إشكالية:

تعد التنشئة الاجتماعية العملية التربوية التعليمية يتم بها انتقال ثقافة المجتمع، وأسلوب حياته من جيل لآخر، وهي الوسيلة التي يتم من خلالها تشكيل الأفراد وإكسابهم الخبرات من الطفولة امتدادا إلى الصبا، فالبلوغ حتى يصل إلى سن الرشد والنضج، ليتمكنوا من العيش في مجتمع يتمتع بثقافة معينة، ويندمج في نسق اجتماعي محدد، يتوافق مع ما ينظم ذلك المجتمع من قوانين، ومعايير وقيم، ولغة اتصال ومعاملات، وتقهم ما يحكم ذلك المجتمع من قواعد وأنظمة، وما يتمتع به الأفراد من حقوق وما يجب عليهم القيام به من واجبات ويدخل في ذلك ما يكتسبون من خلال تربيتهم من طفولتهم وحتى رشدهم في البيت والمدرسة والمجتمع ككل.

والمجتمع الجزائري كباقي المجتمعات يطمح هو الآخر إلى بناء مجتمع صلب يمكنه منافسة المجتمعات الأخرى على كل الأصعدة، وفي سبيل ذلك يسعى إلى تكوين لبنات قوية وسليمة من خلال تنشئة أبنائه تنشئة سوية تمكنه من تحقيق أهدافه ويكونه ذلك في اهتمام وإلمام بقواعد التنشئة الاجتماعية السليمة حسب خصوصيات كل الأسرة في فترات زمنية مختلفة ما بين الأجيال إذ يعرف الجيل الأول من الآباء تنشئة اجتماعية مختلفة عن التنشئة الاجتماعية الأسرية الحديثة التي يعرفها الجيل الثاني من الأبناء لكنهما يتفقان في الحفاظ على بناء الأسرة وسلامة نظمها الاجتماعية.

نجد التنشئة التقليدية تتميز بوحدة اجتماعية واقتصادية حيث أن للجد (الجيل الأول) تأثيرا كبيرا على الأبناء وحتى على الأحفاد، إذ كانوا يمثلون لهم لأوامره ونواهيه ويعملون بها بكل احترام دون أن يبدي أحدهم اعتراضا، فكان شكل العائلة الممتدة أكثر ملاءمة لظروف المجتمع التقليدي لكن حجم التغيرات المتباعدة والتي يعيشها المجتمع الجزائري اليوم خصوصا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كالـتعليم والصحة والسكن تفرض على البناء العائلي درجة من التكيف مع الوضع الاجتماعي الجديد، فهذه التغيرات الحديثة خلقت شكل الأسرة الجديدة والتي تعرف بالأسرة النووية ظهرت فيها قيا جديدة ناتجة عن عمل المرأة وخروجها إلى عالم الشغل وفتحها على العالم الخارجي بالإضافة إلى مستواها التعليمي واحتكاكها مع الأفراد المتواجدين في المجتمع بالإضافة إلى تطلعاتهن لمستجدات العصر بفضل التكنولوجيا والعلم... إذ تكون لدى الأمهات اليوم تصورا آخر لمفهوم التنشئة الاجتماعية والتي تماشى والعصر الحديث ومن هنا تحديدا يأتي التركيز على الخلفية المعرفية لعملية التنشئة في أبعادها الاجتماعية والنفسية والعقلية الفكرية والجسمية البدنية وشتى حالات النمو التي تظهر في حياة الطفل وانعكاسات هذه المتغيرات على سلوكه وعلاقاته مع محيطه الاجتماعي وتفاعله معه.

إذا كانت الأسرة هي المحيط الاجتماعي الأول الذي يتمثل فيه الطفل الاتجاهات والقيم والتي لا يمكن تغييرها أو تعديلها لارتباطه بخبرات الطفولة الأولى، إلا إذا كانت هناك عوامل شديدة التأثير على الأمهات في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، وبالتالي تعمل على تغيير الأساليب التنشئية التقليدية، وبالتالي فالمحتوى الثقافي والتربوي الذي تلقته أصبح جزءا من شخصيتها تدعم من خلال تنشئتها وبالتالي تكون الأمهات قد اكتسبن موروثا ثقافيا وتربويا يظهر من خلال سلوكياتهن وتصرفاتهن اتجاه أبنائهن، وعليه عادة ما تقوم الأمهات بتنشئة أبنائهن واستخدام طرق وأساليب تربوية متشابهة للتي تربت عليها سواء أكانت بطريقة قصدية أو غير قصدية، وهذه العملية التنشئية قد تختلف من الأمهات الماكثات في البيت عن الأمهات العاملات فبحكم خروجهن للعمل تتغير نظرتهم للعملية التنشئية للأبناء لاحتضانها وتطلعها على أساليب وطرق جديدة مغايرة للتي حظيت بها من طرق أسرتها السابقة، فبفضل احتكاكهن بالعالم الخارجي وكذا زملاء العمل قد يكسبها ذلك تصورات وأفكار جديدة في إعادة النظر فيما اكتسبته من موروث ثقافي جديد اتجاه تربية وتنشئة الأبناء وفي كيفية التعامل معهم في الحياة

الأسرية والعلاقات الاجتماعية، من هنا يكون التساؤل المطروح كالتالي: إلى أي مدى تساهم هذه العوامل التنشئية للأمهات العاملات في تغيير النماذج التنشئية التقليدية التي أنشئت عليها في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة؟ ومنه يتفرع التساؤل التالي:

هل لخروج المرأة للعمل دور في تغيير النماذج التنشئية التقليدية في عملية تنشئة الأبناء داخل الأسرة؟ بعبارة أخرى هل كلما كانت الأمهات عاملات كلما ساهم ذلك في التغيير والتعديل في عملية تنشئة الأبناء داخل الأسرة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل صغنا الفرض التالي:

كلما كانت الأمهات عاملات كلما ساهم ذلك في التغيير والتعديل في عملية تنشئة الأبناء داخل الأسرة.

❖ الخلفية التنشئية للأمهات:

- **مفهوم التنشئة التقليدية:** تعتبر التنشئة التقليدية موروث ثقافي اجتماعي في التنشئة الاجتماعية، يتمسك بها الأفراد عبر الأجيال المختلفة كجيل الأجداد وجيل الآباء وجيل الأبناء بقيم وأفكار ومبادئ ورؤى وعادات وتقاليد متشابهة، بمعنى أنها تشكل صيرورة عبر الأجيال في عملية التنشئة الاجتماعية، أما فيما يتعلق بدور ومكانة الأم في عملية التنشئة التقليدية فإنها لا ترقى إلى مكانة الأب حيث أن الرجل في الأسرة التقليدية يحتل مكانة اجتماعية أعلى من تلك التي تحتلها المرأة، وأن القرار هو بيد الرجل وليس بيد المرأة وهذه الأخيرة تكون خاضعة للرجل وهو الذي يحدد مسيرة حياتها ومستقبلها. (سنة الخولي، 1986، ص 292).

- **مفهوم التنشئة الحديثة:** المقصود بالتنشئة الحديثة هو أسلوب في التنشئة يختلف عما هو موروث ومتعارف عليه في التنشئة التقليدية وهذا الأسلوب يقتضي بمنح مكانة متساوية نسبياً بين أفراد الأسرة من حيث الحرية وحقوق إبداء الرأي والمناقشة الحرة واستقلال الشخصية والمكانة المتساوية بين الأبناء دون التفرقة بين الجنسين. (سنة الخولي، نفس المرجع السابق، ص 292)

وعليه فالأم في مثل هذه الظروف تشتغل دورين اجتماعيين متكاملين هما دور ربة البيت ودور العاملة والموظفة خارج البيت، وإشغال مثل هذين الدورين في آن واحد إنما يرفع منزلتها الاجتماعية بحيث تكون مساوية لتلك التي يتمتع بها الأب (إحسان محمد الحسن، ص 39-41)

❖ دور الخلفية التنشئية للأمهات العاملات في عملية التنشئة الاجتماعية:

تؤكد الدراسات الكينينية على أثر التنشئة الاجتماعية للأم في إرساء اتجاهاتها نحو أبنائها، كما يلعب "اللاوعي" الذي يرجع إلى عهد طفولة الأم وما تعرضت له من أساليب التنشئة في اتجاهات الأمهات نحو التنشئة الاجتماعية لأطفالهن.

فطفولة الأم وما لاقته من الكبار من إهمال أو تدليل أو نبذ تعتبر المصدر الأساسي للأزمة ولم تتفق نتائج البحوث على نوع الاتجاهات التي يولدها نوع معين من خبرات الطفولة فقد تتجه الأم التي عانت من النبذ أثناء طفولتها إلى نبذ أطفالها وقد تتجه اتجاهها معاكساً. أما الأمهات التي تتجه نحو الحماية الزائدة لأطفالها يكون في بعض الحالات تعويضاً عن خيبة الأمل في الحصول على القدر الكافي من الحب أثناء فترة طفولتها وفي بعض الحالات تعتبر الأم التي لاقى الحب أيام طفولتها بأنها ستكون قابلة على إعطاء الحب.

❖ الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة من الخطوات الأساسية للانطلاق في أي بحث وهذا حتى يتسنى للباحث أن يلم بجميع جوانب الموضوع المطروح للمداخلة والبحث، لأن كل دراسة تكمل الأخرى ونجد هذا خاصة في العلوم الاجتماعية، وفي مداخلتنا هذه نتعرض فيما يلي إلى بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ولو باختصار.

- **دراسة في جامعة واشنطن عن أساليب التربية:** أجريت دراسة في جامعة واشنطن، عن العلاقة بين أنماط السلطة الأبوية وتوافقات المراهقين، اتضح أن الأبناء في الأسر التي تسودها العلاقات الديمقراطية يكونون أقل قلقاً وأقل رغبة في هجرة منزل والديهم من هؤلاء الذين ينتمون إلى أسر غير ديمقراطية، وهذا الطابع يميز الأبناء في المناطق الحضرية عنهم في المناطق الريفية، كما تبين أن نسبة كبيرة من الأولاد والبنات الذين تربوا في أسر متسلطة يكرهون أسرهم، وقد ينعكس كرههم هذا على المجتمع أيضاً، أما الطفل الذي تربى في أسرة تسودها الديمقراطية، فإنه يكون أكثر استعداداً لاتخاذ قرارات لنفسه وهذا ناتج عن القيم التي تعلمها في أسرته. (سنة الخولي، نفس المرجع السابق، 295).

- دراسة عن دور المستوى التعليمي في عملية التنشئة الاجتماعية: يعتبر المستوى التعليمي للوالدين من أهم العوامل المؤثرة في اتجاهاتهم نحو أبنائهم حيث يؤثر المستوى التعليمي للوالدين على شعورهم بكفاءتهم للقيام بأدوارهم في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء ولتؤثر في اتجاهاتهم نحوهم لتكون أكثر هدوءاً وتقبلاً.
- دراسة عن علاقة التغير الاجتماعي بالأساليب التربوية الأسرية: أجمع الكثيرون من العلماء على أن معاملة الطفل بطريقة تجمع بين اللين والشدّة تبعاً للمواقف المختلفة التي يتعرض لها من أفضل وسائل التربية، حيث أن الثواب والعقاب لها أهمية عالية في تربية الأطفال، وهذا يؤكد لنا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والتغير في درجة التعليم كان لها أثرها الواضح في مدى التغير الذي تعرضت له عملية التنشئة الاجتماعية في الوقت الحالي، كما أن بعد درجة الثقافة والتعليم بين الأم والأبنة في معظم الأحيان يدفع بالزوجات الشبابات على الاستعانة بالخبراء والمتخصصين (الأطباء مثلاً) أو قريباتهن في حل المشاكل التي تعترضهن أثناء تربية الأطفال (سناء الخولي، نفس المرجع السابق، ص 292-293).

❖ الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة:

- منهج البحث:

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعد أسلوباً من أساليب التحليل المركّز على معلومات كافية عن الظاهرة أو موضوع محدد خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على المعلومات التي تتطلبها الدراسة، ثم يتم تحليلها بطريقة موضوعية، مما يؤدي إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الظاهرة (أحمد بدر، 1979، ص 23).

فهدنا من هذه الدراسة هو التعرف على الخلفية التنشئية للأمهات العاملات من خلال ممارستهن لعملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة عموماً، بمعنى هل الأمهات من الجيل الثاني احتفظت بنماذج التنشئة التقليدية كما كانت في أسرهن الأبوية وتريد أن توظفها في أسرتهن وبالتحديد نهدف إلى الكشف عن دور عمل الأمهات ومدى تأثيره على تنشئة أبنائهن، ومن خلال هذا المنهج سوف نوظف نوعين من التحليل:

أ- التحليل الكمي: ويعتبر أكثر شيوعاً أو استعمالاً في البحوث الاجتماعية، حيث قمنا بتبويب المعطيات وتمييزها وحساب التكرارات والتوزيعات ووضعها في جداول إحصائية (محمد عبيدات وآخرون، 1999، ص 35).

ب- التحليل الكيفي: يقوم التحليل الكيفي بتفسير وقراءة الأرقام الإحصائية بعدما قمنا بالربط بين المتغيرات وفق فرضيات البحث، وتحصلنا على تقاطعات أحياناً بين المتغيرات وأحياناً بين أكثر من متغيرين، ثم حاولنا قراءة هذه الترابطات والبحث عن دلالتها السوسولوجية، للوصول إلى النتائج النهائية للبحث الميداني، ويهتم الباحث باستخراج النسب المئوية للبيانات التي يجمعها من الميدان الاجتماعي." (19, Angers, Maurice, 2004, p.7)

- عينة البحث:

عينة بحثنا قصدية لأنها هي الأنسب لدراستنا حيث تشمل أمهات عاملات وماكثات قصد المقارنة؛ وبالتالي نمنح الفرصة لكل فرد من أفراد مجتمع البحث للانضمام إلى عينة البحث، تتكون عينة بحثنا على 300 أم من أجل الدراسة والتحليل.

- تقنيات جمع البيانات:

اعتمدت في هذه الدراسة على مجموعة من التقنيات المنهجية ساعدتنا في جمع البيانات للوصول إلى نتائج موضوعية. من بينها:

أ- الملاحظة المباشرة: تعتبر تقنية الملاحظة من أهم الأدوات التي تستعين بها البحوث العلمية والاجتماعية، كونها مصدراً للمعطيات التي يتحصل عليها الباحث من الميدان والتي تخدم البحث "لأنها عملية يستقطبها الباحث من واقعه الاجتماعي، كون الملاحظة عبارة عن معلومات لا تتحدد بفترة معينة من البحث، بل عملية استغلال معرفي الذي يوظف في حقل البحث الذي يوجه تأويلاً للسلوكيات والمواقع، وتحويل النظر إلى مستويات متعددة" (Hellene Hatzfeld, Spieglstien Jackie, 2000, p.58)

ب- استمارة الاستبيان: استمارة الاستبيان هي الأداة التي بواسطتها يتمكن الباحث من الحصول على معلومات واقعية وصادقة يمكن تحليلها تبعاً لهدف الدراسة ومن مميزات ربح الوقت، اقتصار الجهد وقدرة إحصائها لأعداد كبيرة من الأشخاص، كما أنها تمنح فرصة للبحوث للتفكير

في الأسئلة بعمق، ويمكن إيصالها إلى أشخاص يصعب الوصول إليهم كما تستخدم في البحوث التي تحتاج إلى بيانات حساسة ومخرجة (عمار بحوش، والد محمد محمود، 1995، ص 56).

وتعرفها "مادلين غرافيتس": "أنها عبارة عن مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع معين يتم وضعها في استمارة... وبواسطتها يمكن التوصل إلى الحقائق الجديدة عن الموضوع أو التأكد من المعلومات المتعارف عليها لكنها غير مدعومة بحقائق" (Grawitz Madeleine, 1974, p10.)
فالباحث في هذا الصدد ينظم أسئلة الاستبيان على شكل أسئلة مغلقة، بهدف تسهيل عملية إجابة المبحوثات، وأخرى مفتوحة لإعطاء الحرية الكاملة للمبحوثات للتعبير عن آرائهن، وأسئلة هذا الاستبيان عبارة عن مؤشرات لمتغيرات البحث وتتمثل في بيانات شخصية للمبحوثة وأسئلة المتعلقة بدور الوضعية التعليمية للأمهات والتنشئة الاجتماعية.

❖ مجالات البحث:

- يرتبط البحث العلمي ارتباطاً وثيقاً بالأسلوب الذي يتبعه كل فرد لبلوغ الأهداف المتوخاة في دراسته:
- **المجال البشري:** تتمثل في الأمهات العاملات والماكاتات.
- **المجال الزمني:** انطلقت الدراسة في شهر أفريل واستمرت إلى غاية أواخر جوان من سنة 2012، حوالي ثلاثة أشهر، وهي مدة كافية لتغطية مجريات البحث بشكل رئيسي وموضوعي.
- **المجال المكاني:** كان المجال المكاني للبحث في بعض المناطق بولاية البويرة وبالضبط البويرة مركز، سور الغزلان، عين بسام، عين الحجر... وهي المناطق التي تعد قريية من ولاية البويرة.

❖ عرض وتحليل نتائج الدراسة:

في هذا المحور نحاول أن نبين ونقيس صحة الافتراض الذي طرحناه حول مدى وجود العلاقة بين الخلفية التنشئية للأمهات العاملات في تربية الأبناء وعليه نتعرف على ما إذا كان عمل الأمهات دور في استمرارية العلاقة الحيلية بين الأمهات أم أنها يمكن أن تستغني عنها في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، بمعنى هل يتكوّن لهذه الأمهات العاملات أسلوب خاص تعتمد عليه في تنشئة أبنائها دون الرجوع إلى التنشئة التقليدية في ذلك، وبعض من الجداول التالية توضح ذلك.

الجدول رقم (1) يمثل علاقة الوضعية المهنية للام بتعليم هذه الأخيرة أبنائها نفس التربية التي تلقته من أسرتها

الوضعية المهنية للام		ماكاتة بالبيت		عاملة		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
140	68.29	60	63.15	200	66.66	نعم	
65	31.70	35	36.84	100	33.33	لا	
205	100	95	100	300	100	المجموع	

يمثل هذا الجدول رقم (48) العلاقة بين تعلم الأم أبنائها نفس التربية التي تلقته من أسرتها و تغيرها حسب وضعيتها المهنية، حيث نجد الاتجاه العام يقدر بـ: 66.66% من المبحوثات صرحن بأنهن يعامن أبنائهن نوع التنشئة التي أنشئن عليها في اعتقادهن أنها المثل في تربية الأبناء في يومنا هذا، وهو ما أدلت عليه النسب لكلا الفئتين إذ نجدها كأعلى نسبة عند الأمهات الماكاتات بالبيت وتقدر بـ 68.29% و 63.15% عند الأمهات العاملات، ولدينا نسبة 33.33% من الأمهات المبحوثات يصرحن بعدم تعليم الأبناء نفس التربية التي أنشئت عليها على أساس أن الوقت تغير إذ نعلم الأبناء التربية التي تتوافق حسب عصرهم وتمثل النسب كما يلي: 36.84% عند الأمهات العاملات و 31.70% عند الأمهات الماكاتات بالبيت.

الجدول رقم (2) يمثل علاقة الوضعية المهنية للأم بمن يتحمل مسؤولية تربية الأبناء

المجموع		عاملة		ماكثة بالبيت		الوضعية المهنية للأم	من يتحمل مسؤولية الأبناء
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
8	2.66	1	1.05	7	3.41	الزوج	
147	49	39	41.05	108	52.68	الزوجة	
143	47.66	54	56.84	89	43.41	الاثنين معا	
2	0.66	1	1.05	1	0.48	بدون إجابة	
300	100	95	100	205	100	المجموع	

توضح لنا أرقام الجدول رقم (51) من يتحمل مسؤولية تربية الأبناء حسب الوضعية المهنية للأم، في الجدول السابق لاحظنا الأمهات تتحاور مع زوجها في كيفية تربية أبنائهم على الحوار والطاعة والاحترام... وبرزت هذه العلاقة أكثر عند الأمهات العاملات، لكن في هذا الجدول يبرز لنا لمن توكّل مهمة تربية الأبناء بعد التحاور والتشاور السابق، نجد الاتجاه العام يقدر: بـ 49% عند صنف الزوجات هن اللواتي يتحملن أعباء تربية الأبناء، أعلى نسبة 52.68% تمثلها الأمهات الماكثات بالبيت و 41.05% تشكلها الأمهات العاملات، ثم تليها نسبة متقاربة 47.66% يتحمل الزوجين معا مسؤولية تربية الأبناء، كأعلى نسبة 56.84% تمثلها الأمهات العاملات و 43.41% تمثل الأمهات الماكثات بالبيت ثم تليها نسبة ضئيلة جدا تكاد منعدمة عند صنف الزوج من يتحمل مسؤولية تربية الأبناء نجد 3.41% و 1.05% لكلا الفئتين الأمهات الماكثات بالبيت و الأمهات العاملات على التوالي.

الجدول رقم (3) يمثل علاقة الوضعية المهنية للأم ومدى تدخلها في القنوات التي يشاهدها أبنائها

المجموع		عاملة		ماكثة بالبيت		الوضعية المهنية للأم	تتدخل في القنوات التي يشاهدها أبنائها
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
238	79.3	88	92.6	150	73.2	نعم	
58	19.3	6	6.3	52	25.4	لا	
4	1.3	1	1.1	3	1.5	بدون إجابة	
300	100	95	100	205	100	المجموع	

نلاحظ من خلال الجدول رقم (54) علاقة الوضعية المهنية للأم مدى تدخلها في القنوات التي يشاهدها أبنائها، يقدر الاتجاه العام بنسبة 79.3% من مجموع إجابات المبحوثات أجبت بنعم أي تتدخل في القنوات التي يشاهدها أبنائها، وكانت أعلى نسبة 92.6% تمثلها الأمهات العاملات و 73.2% من الأمهات الماكثات بالبيت، أما نسبة 19.3% من مجموع إجابات الأمهات أجبت بلا، أي لا تتدخل في القنوات التي يشاهدها أبنائها، تمثل أعلى نسبة 25.4% للأمهات الماكثات بالبيت ونسبة 6.3% للأمهات العاملات.

الجدول رقم (4) الوضعية المهنية للأم و رأيها في العامل الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء

الوضعية المهنية للأم		ماكنة بالبيت		عاملة		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
121	59.02	73	76.84	194	64.66	العامل الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء	
17	8.29	6	6.31	23	7.66	المستوى التعليمي	
16	7.80	1	1.05	17	5.66	التنشئة التقليدية	
20	9.75	4	4.21	24	8	السكن في أسرة نواتية	
14	6.82	4	4.21	18	6	المستوى الاقتصادي	
17	8.29	7	7.36	24	8	جميعها	
205	100	91	100	300	100	بدون إجابة	
						المجموع	

توضح أرقام الجدول رقم (58) علاقة الوضعية المهنية للأم ورأيها في العامل الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء، يقدر الاتجاه العام بنسبة 64.66% من مجموع إجابات المبحوثات أجبت أن العامل الأسري الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء يرجع إلى المستوى التعليمي، وكانت أعلى نسبة 76.84% تمثلها الأمهات العاملات و 59.02% من الأمهات الماكثات بالبيت، أما نسبة 8% من مجموع إجابات الأمهات أجابت أن العامل الأسري الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء يرجع إلى المستوى الاقتصادي، تمثل أعلى نسبة 9.75% الأمهات الماكثات بالبيت ونسبة 4.21%. للأمهات العاملات، مقابل 8% لم تجيب المبحوثات، وفي الأخير نجد نسبة 6% من إجابات الأمهات أجابت أن العامل الأسري الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء يرجع إلى جميعها، تمثل نسبة 6.82% للأمهات الماكثات بالبيت والعاملات.

الجدول رقم (5) يمثل علاقة الوضعية المهنية للأم بمدى سماحها لأحد الأقارب التدخل في تربية الأبناء.

الوضعية المهنية للأم		ماكنة بالبيت		عاملة		المجموع	
ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
74	36.09	23	24.21	97	32.33	مدى سماح الأم تدخل الأقارب	
130	63.41	71	74.73	201	67	نعم	
1	0.48	1	1.05	2	0.66	لا	
205	100	95	100	300	100	بدون إجابة	
						المجموع	

تشير أرقام الجدول رقم (59) علاقة الوضعية المهنية للأم ومدى سماحها لأحد الأقارب التدخل في تربية الأبناء، يقدر الاتجاه العام بنسبة 67% من مجموع إجابات المبحوثات أجبت بلا، أي لا تسمح لأحد الأقارب التدخل في تربية الأبناء، وكانت أعلى نسبة 74.73% تمثلها الأمهات العاملات و 63.41% من الأمهات الماكثات بالبيت، أما نسبة 32.33% من مجموع إجابات الأمهات أجابت بنعم أي تسمح لأحد الأقارب التدخل في تربية الأبناء، تمثل أعلى نسبة 36.09% للأمهات الماكثات بالبيت ونسبة 24.21% للأمهات العاملات.

الجدول رقم (7) يمثل العلاقة بين الوضعية المهنية للأم ومن تفضل أن تنجب الأول من جنس أبنائها

المجموع		عاملة		ماكثة بالبيت		الوضعية المهنية للأم	تفضل أن تنجب أولاً
ت	%	ت	%	ت	%		
118	39.33	25	26.31	93	45.36	الذكر	
60	20	27	28.42	33	16.09	الأنثى	
95	31.67	34	35.78	61	29.75	لا فرق	
27	9	9	9.47	18	8.78	بدون إجابة	
300	100	95	100	205	100	المجموع	

تدل أرقام الجدول رقم (66) علاقة الوضعية المهنية للأم ومن تفضل أن تنجب الأول من أبنائها التنشئة، يقدر الاتجاه العام بنسبة 39.33% من مجموع إجابات المبحوثات أجابت أنها تفضل أن تنجب أولاً جنس الذكر من أبنائها، وكانت أعلى نسبة 45.36% تمثلها الأمهات الماكثات بالبيت و 26.31% من الأمهات العاملات، أما نسبة 31.67% من مجموع إجابات الأمهات أجابت أن لا فرق لديها بأي جنس سبقت به، تمثل أعلى نسبة 35.78% الأمهات العاملات ونسبة 29.75% للأمهات الماكثات بالبيت أما نسبة 20% من مجموع إجابات الأمهات أجابت أنها تفضل أن تنجب أولاً جنس الأنثى من أبنائها، تمثل أعلى نسبة 28.42% الأمهات العاملات ونسبة 16.09% للأمهات الماكثات بالبيت.

نتائج الدراسة:

من خلال الاتجاهات النظرية التي تعرضنا إليها ولو بشكل وجيز عن دور عملية التنشئة الاجتماعية مختلف مؤسساتها استخلصنا بشكل عام أنها كلها تؤثر بشكل أو بآخر في تطبيع الفرد باعتباره عضو في المجتمع، وتعد مؤسسة الأسرة من أكثر المؤسسات تأثيراً في العملية التنشئية للأبناء، لأن هذا الأخير يقضي معظم أوقاته مع أسرهم ومن خلالها يتشربون مختلف القيم والعادات والاتجاهات فيتشكل لديه مرجعية يستنبط من خلالها الأساليب التربوية والتنشئية مستقبلاً في تربية الأبناء، إلا أن هذا يختلف من فرد لآخر، كما هو مبين في دراستنا هذه من أمهات ماكثات بالبيت إلى أمهات عاملات، إذ هذه الأخيرة بحكم خروجها للعمل اكتسبت قيم جديدة وأساليب تربوية أخرى بفضل احتكاكها مع أقرانها في العمل في العملية التنشئية للأبناء داخل الأسرة، وهذا ما سنجيب عليه من خلال التساؤل الذي طرحناه في إشكالية الدراسة والذي يتمثل في هل للخلفية التنشئية للأمهات العاملات بالخصوص أثر على تنشئة الأبناء داخل الأسرة؟ بعد القراءة الإحصائية والسوسيولوجية للجدول توصلنا إلى جملة من النتائج التالية:

ففي الجدول رقم (1) المتمثل في علاقة الوضعية المهنية للأمهات ومدى تعليم أبنائها نفس التربية التي تلقوها من أسرته السابقة، لاحظنا أن الأمهات الماكثات في البيت تعيد إنتاج بعض الأساليب التربوية في تنشئة أبنائهن أكثر من الأمهات العاملات ولو بفارق ضعيف، لأن كليهما يعتبرن أن أهمية التربية التقليدية تكمن في التأكيد على القيم والمبادئ الدينية وإبراز أهميتها في حياة الفرد والمجتمع وربط الدين بالحياة لمساعدة الطفل على استدخال القيم الدينية كوجه لسلوكه في تعامله مع غيره في المجتمع وفي قيامه بدوره في المجتمع الجديد وهو بدوره يعمل على تحقيق التوازن في شخصية الفرد ما يساعد على تكيفه في المجتمع، فتأكيد الأسرة عامة والأم خاصة على القيم والمبادئ والمثل الهامة في حياة الأفراد في المجتمع والمتطلبة اجتماعياً لنجاح الفرد في قيامه بدوره لا يؤدي فقط إلى تحقيق نوع من الانسجام والتوازن في شخصية الفرد بل يؤدي بدوره إلى الضبط الاجتماعي، على مساعدة الطفل على تكوين الضمير، بذلك يصبح الضبط داخلياً إذ تكون الرقابة الداخلية هي المحدد لسلوكه وتصرفاته وبذلك يصبح عدم خروجه على المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعه ليس خوفاً من السلطة الخارجية، إنما موجهاً من قبل سلطة داخلية محددة لسلوكه في المجتمع ما يساعد على تماسك المجتمع واستقراره. (أحمد السيد سميرة، نفس المرجع السابق، ص 150، بالتصرف).

وعليه نقول أن صفة هذه التنشئة تنسم بها كل الأمهات والملاحظ أن هناك علاقة وطيدة مع التنشئة التقليدية في تربية الأبناء ما تبرز لدينا جلياً ظهور العلاقة الجيلية في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة خاصة وبشدة عند الأمهات الماكثات بالبيت باعتبار أن التنشئة عملية

روتينية تلقائية متوارثة بغض النظر على الأمهات العاملات بحكم خروجهن من البيت إلى عالم الشغل واحتكاكها بالعالم الخارجي تكون لديها منطلق آخر في كيفية تربية أبنائها، وكما اكتسبت نماذج تربية أخرى إضافية عما كانت في السابق تساعد على تنشئة أبنائها إلى حد ما تتوافق والحياة العصرية، وهذا حسب تصريح المبحوثات في ذلك.

أما نتائج الجدول رقم (2) الذي يبين العلاقة بين الوضعية المهنية للأمهات بمن يتحمل مسؤولية تربية الأبناء توصلنا إلى أن الأمهات لا تستطيع لوحدها تتبع أبنائها في كل صغيرة وكبيرة دون مساعدة الزوج، فالتنشئة الأسرية التي تمثل كل من (الأب-الأم) معا تقوم بتوجيه أبنائها، تنصحبهم، تعلم لهم مبادئ وقيم المجتمع من عادات وتقاليد منذ نعومة أظافرهم حتى بلوغهم وصولا بهم إلى مرحلة النضج أي تقوم بتحويل الوليد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، فالأسرة تعد حلقة وصل بينها وبين المجتمع فهي تهني أبنائها فكريا وعقليا حتى يميزوا بين الخطأ والصواب، ويعتبر الابن تدريجيا على القواعد التي تحكم تفاعله مع الآخرين، وينمو لديه وعي بأن هناك آخرين لهم حاجات ومصالح وأن هناك نظاما يحكم علاقاته بهم وأن هذا النظام يشمل الجزاء والعقاب وتترتب عليه حقوق وواجبات، ويتطلب من هذا كله أخذ الآخرين بعين الاعتبار، يتشكل لديه في هذه المرحلة مقياس لما هو مقبول ومرفوض " (إبراهيم عثمان، نفس المرجع السابق، ص 185).

إن تربية وتنشئة الطفل وإعداده للحياة تتطلب منه الجهد والمنافسة الشريفة وهي عملية واجبة على الآباء والأمهات معا؛ لذا يجب عدم تدليل الطفل ووضعه في مواقف تستلزم منه بذل الجهد، كما وعلى الأسرة أن تنمي عنده القدرة على المبادرة في عمل الاتصالات وإبداء الآراء وحسم الأمور دون التردد. (خليف يوسف الطراونة، 2004، ص 216)

وعليه فهمة تربية الأبناء تكون أكثر أما على عاتق الأم كما هو موضح عند الأمهات الماكثات بالبيت أو تكون مسؤولية تربية الأبناء على عاتق الوالدين معا، كما هو ظاهر عند الأمهات العاملات ما هو معروف وإلى يومنا هذا أن تربية الأبناء غالبا ما تكون على عاتق الأم تعتبرها التنشئة التقليدية الركيزة الأساسية في تربية الأبناء، نقول صحيح أن للأمهات دور في تربية الأبناء.

لكن لا يمكن المبالغة في تحملها لهاته المسؤولية دون مشاركة الزوج (الأب) في ذلك عندما نتحدث عن التربية الأسرية بمعنى ما هو دور الوالدين معا في تربية الأبناء؟ وجدنا إجابة هذا السؤال عند الأمهات العاملات إذ تدرك حقيقة وثقل هذه المهمة التي لا يمكن أن تنفرد بها الأم في ظل هذه التغيرات السريعة التي تشهدها الأسر الجزائرية وغيرها من الأسر في المجتمعات الأخرى.

لا تكون الأمهات مسؤولة عن تربية الأبناء وتنشئتهم وتقويم سلوكهم وزرع القيم الإيجابية عندهم فحسب بل تكون مسؤولة أيضا عن تحصيلهم العلمي عن طريق حثهم على اكتساب العلم والمعرفة والتدريب على المهارات والكفاءات التقنية التي يشاركون من خلالها في بناء المجتمع وتنميته في الميادين، والوظيفة التعليمية تستلزم توفير الأجواء الدراسية الإيجابية في البيت وتهيئة جميع المستلزمات التربوية والثقافية التي يحتاجونها كالأقلام والكتب والأدوات ووسائل الإيضاح... ومن الواجبات التربوية التي تقوم بها الأمهات توجيه أبنائها برسم جدول زمني يوازن بين أوقات الدراسة والسعي والاجتهاد وأوقات الفراغ وأوقات الراحة والنوم، لتسهيل لهم وتعودهم على الدراسة وذلك بمتابعة دراستهم والمتابعة هذه تستلزم تواجد أحد الأبوين أو كليهما في البيت خصوصا أثناء قيام الأبناء بأداء الواجبات المدرسية، ومتابعتهم الدراسية تأخذ عدة صيغ منها: المراقبة والإشراف المباشر والحث على الدراسة اليومية والمشاركة والمذاكرة وإجراء الاختبارات الأولية، بل وحتى تدريس الأبناء الموضوعات الصعبة التي يتعذر عليهم فهمها واستيعاب مضامينها. (إحسان محمد الحسن، 2005، ص 289-290)

إذا كان التعليم قد انتقل بالفعل من البيت إلى المدرسة، إلا أن الأسرة هي التي تقوم بدفع نفقاته وبالرغم من مجانية التعليم، إلا أنها مازالت تنفق الكثير في سبيل تعليم أولادها مثل أجور المواصلات والأدوات والملابس المدرسية... الخ. (سناء الخولي، نفس المرجع السابق، ص 287).

أما نتائج الجدول رقم (3) إلي يوضح العلاقة بين الوضعية المهنية للأمهات ومدى تدخلها في القنوات التي يشاهدها أبنائها كما هو معلوم أن التلفزيون إذ استعمل كما ينبغي من خلال أنشطته التثقيفية والتوجيهية والإرشادية الدور المؤثر والكبير في تنشئة الجيل الجديد وحسن تربيته وزرع القيم والمثل الإيجابية عند أفرادها وتقويم سلوكه وبناء شخصيته بناء محكما ورضينا بحيث يستطيع فيما بعد تحمل أعباء المسؤولية الاجتماعية والوطنية والقومية الملقاة على عاتقه، ويمكن أن يكون التلفزيون أداة فاعلة من أدوات التنشئة والتربية والتهديب، فهي من خلال برامجها وفعاليتها

ومعلوماته التي ينشرها بين الشباب في كل زاوية من زوايا المجتمع تستطيع رسم أطر التفاعل الإنساني بين المربي أو المسؤول عن عملية التنشئة الاجتماعية والشخص الذي تستهدفه عملية التنشئة كأفراد مهما كانت مكانته. (إحسان محمد الحسن، نفس المرجع السابق، ص 210-211).

وعليه أضحى التلفزيون اليوم خير وسيلة للتربية والتوجيه فتصرف الأموال الطائلة في جميع محطات التلفزيون في العالم من أجل تحقيق هذا الغرض ليكون التلفزيون أداة تثقيف وتوجيه، فنجد أن الأركان المدرسية المخصصة ضمن البرامج التلفزيونية وما تقدم من دروس فيها وتوجيهات للطلاب ذات أثر كبير وذات فائدة عظيمة.

ونجد المسؤول عن ذلك ليس التلفزيون بل الآباء والأمهات الذين يخططون في اختيار البرامج التي يسمح لأبنائهم برؤيتها وتحديد الوقت المناسب الذي يسمح لهم فيه بذلك، وبالطبع إذا أشرف الأب أو الأم على جهاز التلفزيون في البيت واختيرت البرامج المناسبة لمشاهدها الأبناء في أوقات مناسبة فذلك يهيئ فترة من الراحة الممتعة وبالإضافة إلى أنه يجتذب الأبناء الذين اعتادوا أن يبقوا إلى ساعة متأخرة من النهار في اللعب خارج المنزل كما هي الحال في مشاهدة أفلام الكرتون بالنسبة للأبناء أو مسلسل يحبها الفتيان وينتظرونها بفارغ الصبر أو رؤية برنامج رياضي وغيرها من البرامج مع الأسرة كلها.

لقد أجريت الدراسة مؤخراً تبين بنتيجتها أن علامات التلاميذ المدارس الثانوية الذين يملكون أجهزة التلفزيون في منازلهم قد هبطت لأن التحليلات التي أعقبت الدراسة أظهرت أن التلاميذ الذين انخفضت علاماتهم لم يكونوا خاضعين لأية مراقبة من قبل أمهاتهم في تحديد الوقت واختيار البرامج التي يسمح لهم مشاهدتها، أما أولئك اللواتي كانت أمهاتهم تشرف على نشاطهم فقد تبين أن درجاتهم كانت أعلى من المعدل، يقول أحدهم يمكن أن نشبه التلفزيون بصندوق حلوى فالأب الذي يضع هذا الصندوق أمام الأبناء يهتمونه بسرعة ويمرضون.

نجد التلفزيون سلاحاً ذو حدين بقدر ما يتقف الطفل ويجعله في أسى السلوكات قد يضيعه ويرده إلى أرذل السلوكات، فلاستنتاج الذي نلخصه من هذا الجدول أن الأمهات العاملات أكثرهن حرصاً وانتباهاً وتفظناً لهذه النقطة والتي تعد من النقاط المهمة، يجب أن تتوقف لها الأسرة وتحترس من مساوئه وتشغيل القنوات التي يستفيد منها الطفل وتزوده بالمعارف العلمية والحياتية، بغض النظر عن الأمهات الماكثات بالبيت لم نجد عندها نفس الاهتمام، وجودها الدائم في البيت وعدم احتكاكها بالعالم الخارجي بقيت في هذا الجانب نسبياً محتفظة بمورثها التقليدي في عملية التنشئة الاجتماعية.

أما فيما يخص نتائج الجدول رقم (4) الذي يفسر العلاقة بين الوضعية المهنية للأمهات ومدى ساحتها بتدخل أحد الأقارب في تربية أبنائها توصلنا إلى أن الأمهات العاملات لا تسمح للأقارب بالتدخل في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة بنسبة 74.73% مقابل 63.41%، وعياً منها أن تدخلهم قد يعيق من تربية الأبناء وتنشئتهم حسب الوجهة التي تريد منها تنشئة أبنائها، وذلك للاختلاف وجهات نظرها في موضوع التربية، انطلاقاً من تكوينها ومزيجها الثقافي والتربوي الذي اكتسبته في حياتها والهدف الذي تسعى إليه، وهو ما لم نشعر به عند الأمهات الماكثات بالبيت بعضهن يسمح بتدخل الأقارب في تربية الأبناء وهو نفس السلوك الذي نجده عند الأمهات في الأسرة التقليدية، ما نلاحظه ونستنتج أن فئة الأمهات الماكثات بالبيت لها علاقة تنشئية مع جيل الجدات من الجيل الأول في سلوكها التنشئي لجيل الأبناء من الجيل الثالث.

أما الجدول رقم (5) الذي يربط العلاقة بين الوضعية المهنية للأمهات ومدى اهتمامها بمعرفة أصدقاء أبنائها لرفاق السن وجماعات اللعب لهم تأثيرهم البالغ في نمو الشاب وسلوكه الاجتماعي لا سيما في الفترة الأولى من مرحلة الشباب التي تكثر وتسرع فيها التغيرات الجسمية وتقرن عادة ببعض صعوبات التكيف والاجتماعي ما يضطر الشاب إلى أن يلجأ في كثير من الأحيان إلى رفاقه وجماعة نظائره لإيجاد التفسيرات للتغيرات والظواهر التي تطرأ عليه في هذه الفترة والتي قد يجد حرجاً في مناقشتها مع والديه ومدرسيه والكبار والراشدين المحيطين به، وقد يفوق تأثير جماعة اللعب أو رفاق السن تأثير البيت والمدرسة في سلك الشاب الاجتماعي في الفترة الأولى من المراهقة، إلا أن هذا التأثير يقل شيئاً فشيئاً كلما اقترب المراهق من الرشد واكتمال النضج.

إن جماعة اللعب تؤدي دورها الكبير في التأثير على أفكار ومبادئ ممارسات الشاب، وقد يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً اعتماداً على طبيعة هذه الجماعة، فإذا كانت هذه الجماعة متزنة وواعية ومنحدرة من وسط اجتماعي إيجابي بناء فإن تأثير الجماعة في الفرد يكون إيجابياً وفاعلاً إذ يسهم في تنمية شخصية الابن وحسن تكيفه للمحيط الاجتماعي، والعكس صحيح إذا كانت جماعة الأصدقاء التي ينتمي إليها الشاب سلبية ومفككة وإذا طبيعة منحرفة؛ لذا ينبغي على الأولياء تسوية أمور الأبناء أنفسهم وضرورة الحرص على جماعة الرفاق الإيجابية والفاعلة

و ذات تأثير جيد في شخصية الابن و اترانه و تكيفه للمحيط الذي يعيش فيه، فإذا حدث ذلك فإن الابن ينشأ إيجابيا في شخصيته ومارساته اليومية و التفصيلية و علاقاته مع الآخرين، وهنا يتمكن الابن من أداء أدواره الاجتماعية و الوظيفية أداءً أدق يساهم في تنمية الفرد و الجماعة و المجتمع نحو الأحسن و الأفضل. (إحسان محمد الحسن، نفس المرجع السابق، ص 210، بالتصرف)

ومنه نقول أن للوضعية المهنية دور في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة، كلما كانت الأم عاملة زاد اهتمامها أكثر بمعرفة أصدقاء أبنائها و تمثل النسبة بـ 76.8% مقابل 56.6% عند الأمهات الماكثات و هذا السلوك تمارسه بشكل دائم، و عيا منها بضرورة مراقبة الأبناء و حرصهم على مستقبلهم و نوع التفكير و الاتجاه الذي يتشبع منه الطفل نتيجة تلك المعاشرة بغض النظر عن الأم الماكثة بالبيت غالبا ما تسيطر عليها التنشئة التقليدية في تنشئة أبنائها و بالتالي تكون علاقتها بالجيل السابق قوية إلى حد ما.

أما نتائج الجدول الأخير والذي يوضح العلاقة بين الوضعية المهنية للأمهات و رأيها في العامل الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء وجدنا أن المستوى الثقافي و التعليمي للأسرة يؤثر على مدى إدراكها لحاجات الابن و كيفية إشباعها و الأساليب التربوية التي تتبع في معاملة الأبناء و إشباع حاجاته كما يؤثر في مدى إقبال الوالدين على الاستعانة بالجهات المتخصصة في تربية الأبناء، كذلك يؤثر المستوى التعليمي و الثقافي للأسرة في أساليب التنشئة الاجتماعية المستخدمة للابن، فإذا كان الوالدان على درجة متكافئة تعليميا أدى ذلك إلى استخدام أساليب سوية في التنشئة المتبعة للطفل مثل أسلوب الحرية و الديمقراطية في المعاملة و احترام شخصية الطفل في المنزل، و العمل على تنمية هذه الشخصية، و توفير كافة المعلومات التي يريدها الابن، كذلك استخدام الأسلوب الذي يحقق الأمن النفسي و الذي يقوم على عناصر الحب و القبول و الاستقرار مع مراعاة ثبوت و نوعية التعامل و عدم الذبذبة التي تؤدي إلى الشك. (السيد عبد القادر شريف، نفس المرجع السابق، ص 55)

و عليه فالمستوى التعليمي دور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة و هو ما دلت عليه النسب المئوية من خلال إجابات المبحوثات، ترتفع النسبة كما تطرقنا إلى الأم العاملة بنسبة 76.84% مقابل 59.02% لدى الأمهات الماكثات بالبيت لأنه يشكل المفتاح الأساسي لكل تغير الناتج في المجتمع، فالتعليم فتح أبواب العمل للمرأة و احتكاكها بالعالم الخارجي، و زاد من وعيها و غير من وجهة نظرها نحو عالم متحرر من الجهل و تقاليد المجتمع البالية و من المعتقدات الوهمية في عملية التنشئة الاجتماعية، فتح لها المجال مع الأفراد الآخرين من زملائها في العمل، في مناقشة و تقديم توضيحات و استشارات اجتماعية و صحية تساعد في معالجة بعض النقاط الجوهرية التي يستعصى حلها داخل الأسرة.

قائمة المراجع

1. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986.
2. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع المرأة، دراسة تحليلية عن دور المرأة في المجتمع المعاصر، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
3. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت: وكالة المطبوعات الجامعية، 1979.
4. محمد عبيدات وآخرون، منهج البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، الجزائر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 1999.
5. غريب محمد السيد أحمد، تصميم البحث الاجتماعي، مصر: دار المعرفة الجامعية، 1986.
6. عمار بحوش، والد محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
7. الشريبي زكريا، صادق يسري، تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته، القاهرة: دار الفكر العربي، 2000.
8. خليف يوسف الطراونة، أساسيات في التربية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، 2004.
9. سميرة أحمد السيد، الأسس الاجتماعية للتربية، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2004.
10. عكاشة عبد المنان الطيبي، التربية النفسية للطفل، بيروت: دار الجيل، لم تذكر السنة.
11. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العائلة، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
12. إبراهيم عبد الفتاح، كاميليا، سيكولوجية المرأة العاملة، بيروت: النهضة العربية للطباعة والنشر، 1984.
13. Maurice, Angers. **initiation pratique a la methodologie des sciences humaines**, alger: casba universite, 1937.
14. Hellene Hatzfeld, Spieglstien Jackie, **Méthodologie l'observation sociale comprendre évaluer agir**, paris: ed dinord, 2000.
15. Grawitz Madeleine, **Méthodes des sciences sociales**, paris: dalloz, 1974.

الملحق:

المحور الأول: البيانات الخاصة للمبحوث.

- السن ☐
- الوضعية التعليمية للزوجة.....
- عدد الأبناء.....

المحور الثاني: الوضعية المهنية للأم والتنشئة الأسرية.

- هل تعلم لأبنائك دائماً نفس التنشئة التي تلقيتها من والديك؟ ☐ نعم ☐ لا
- هل تتناقش مع زوجك في نوع التنشئة (التربية) التي تعطيها للأبناء؟ ☐ نعم ☐ لا
- من يتحمل مسؤولية تربية الأبناء أكثر؟ ☐ الزوج ☐ الزوجة ☐ الاثنين معا
- هل تخصص الأمهات الوقت لمراجعة دروس أبنائها؟ ☐ كل يوم ☐ بعض الأيام ☐ و لا يوم
- هل تتدخل الأمهات في القنوات التي يشاهدها أبنائها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ما هو العامل الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء؟ ☐ المستوى التعليمي ☐ التنشئة التقليدية
- السكن في أسرة نواتية ☐ المستوى الاقتصادي ☐ جميعها
- هل تسمح الأمهات لأحد الأقارب التدخل في تربية الأبناء؟ ☐ نعم ☐ لا
- هل تهتم بمعرفة أصدقاء أبنائك؟ ☐ دائماً ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐ أبدا
- من تفضل أن تنجب أولا من جنس أبنائها؟ ☐ الذكر ☐ الأنثى ☐ لا فرق
- في رأيك ما الذي يؤثر أكثر في تربية الأبناء؟.....

حق المرأة في المسكن الفردي بعد انحلال الرابطة الزوجية

د/ نجية بادي بوقميجة
(جامعة الجزائر -1- كلية الحقوق)

ملخص:

تفاديا للمشاكل التي قد تنجم بعد انحلال الرابطة الزوجية، وحرصا من المشرع على حماية حقوق المرأة بصفة عامة، والزوجة بصفة خاصة، فقد ضمن للزوجة حقها في المسكن سواء أثناء قيام الرابطة الزوجية، وحق المرأة في المسكن بعد انحلال هذه الرابطة.

وبالرجوع إلى قانون الأسرة الجزائري نجد بأن المشرع قد أعطى أولوية وعناية خاصة للمحضون، خاصة فما يتعلق بسكنها، وذلك من خلال تعديله لنص المادة 72 منه، والتي بعدما كانت تحمل الطابع الجوازي، أصبحت تحمل الطابع الإلزامي وهذا دائما حفاظا على المحضون وحمايته من الضياع والتشرد.

وإذا كانت هذه الحماية مقرر قانونا لصالح المحضون، فإن الزوجة تستحق هذه الحماية بالتبعية، ولم يكتف المشرع عند هذا الحد، بل أقر كذلك بحق الزوجة في المسكن خلال عدة الطلاق، وهو ما أقرته المادة 61 من قانون الأسرة والمستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية على اعتبار أن حق المطلقة في البقاء في المسكن الزوجي هو حق شرعي لقضاء فترة العدة، وإذا كان المشرع قد أقر بحق بقاء المطلقة بالمسكن الزوجي، فإنه قد ضمن لها كذلك هذا الحق خارج فترة العدة متى كانت حاضنة لأولادها، إلا أنه كثر لاستحقاقها مسكن الزوجية، فقد تنجم نزاعات بخصوص متاع ذلك المسكن.

مقدمة:

قد يتعرض عقد الزواج للانحلال حين تسوء فيه العشرة الزوجية، ويشتد الخلاف بين الزوجين، ويفقد الزواج معانيه السامية، ولا يبقى علاج لهذه المشكلة سوى فك الرابطة الزوجية بإرادة الزوج.

ومن المشاكل التي تثار عند انحلال الرابطة الزوجية، التعويض، متاع البيت، الحضانة، النفقة، المسكن، ويعتبر هذا الأخير من أهم المشاكل، على اعتبار أن انحلال الرابطة الزوجية تترتب عنه آثار وخيمة على الزوجة والأولاد، ويتفاقم هذا الخطر عندما لا تجد المرأة مكانا يأويها مع أولادها.

أثناء فترة العدة من المعلوم أنه وطبقا لأحكام الفقه الإسلامي، تعدد المطلقة والمتوفى عنها زوجها في مسكن الزوجية وهو ما نصت عليه المادة 61 من قانون الأسرة على أنه لا تخرج الزوجة المطلقة، ولا المتوفى عنها زوجها من السكن الزوجي، ما دامت في عدة طلاقها أو وفاة زوجها إلا في حالة الفاحشة المبينة، ولها الحق في النفقة في عدة الطلاق.

كما أن المادة 64 من قانون الأسرة في صياغتها الجديدة المعدلة بالأمر 02-05، تنص صراحة على: أن الأم أولى بحضانة ولدها، ثم الأب، ثم الجدة لأم، ثم الخالة، ثم العمة، ثم الأقربون درجة، مع مراعاة مصلحة المحضون في كل ذلك، وهي تنطبق قانونا على حالة الطلاق والوفاة، فإن ضمان السكن لمطلقة والمتوفى عنها زوجها، تفاديا لكل مظاهر التشرد والعنف العائلي هو جزء من مشتملات النفقة المقررة لها (المادة 78 من ق.أ).

ولهذا السبب تستقر الزوجة في مسكن الزوجية حين الانتهاء من العدة الشرعية، حتى ولو كان المسكن ملكا للزوج، وذلك لأن تواجد العصمة واجبة لمطلقة قبل مطلقها شرعا وقانونا، بالإضافة إلى هذا فإن المادة 72 من ق.أ المعدلة عام 2005 توجب على الزوج في حالة الطلاق أن يوفر لممارسة الحضانة سكنا ملائما للمطلقة الحاضنة، وإن تعذر ذلك فعليه دفع بدل الإيجار.

وعلى هذا الأساس فما هي الأحكام المقررة لحق المرأة في المسكن الزوجي بعد انحلال الرابطة الزوجية؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تكون من خلال ثلاثة محاور:

- ❖ المحور الأول: حق المرأة في المسكن الزوجي أثناء فترة العدة.
- ❖ والمحور الثاني: فتطرقنا فيه لحق المطلقة الحاضنة في المسكن الزوجي.
- ❖ أما المحور الثالث: النزاع حول متاع مسكن الزوجية.

المحور الأول: حق الزوجة المعتدة في المسكن الزوجي أثناء فترة العدة.

إذا كان التشريع الإسلامي قد أقر بحق الزوجة المعتدة في البقاء بالمسكن الزوجي لقضاء فترة العدة سواء كانت معتدة من طلاق رجعي أو من طلاق بائن، وسواء كانت حاملا أو حائلا، واعتبر ذلك حقا لله تبارك وتعالى، ولما في هذا النحو، حيث أن المشرع قد أقر في نص المادة 61 من قانون الأسرة بحق بقاء المطلقة بالمسكن الزوجي ما دامت في عدة طلاقها، ووافقه في ذلك الاجتهاد القضائي. وفيما يلي نتناول اعتبارات بقاء المعتدة بالمسكن الزوجي وكذا موقف القضاء من سكن المعتدة.

- اعتبارات بقاء المعتدة بالمسكن الزوجي:

بالرجوع إلى قانون الأسرة، وعند تفحصنا لنصوصه نجد بأن المشرع الجزائري وفيما يتعلق بحق الزوجة في البقاء بالمسكن الزوجي أثناء فترة العدة قد خصص له مادة واحدة وهي المادة 61 منه، والتي نصت على ما يلي: "لا تخرج الزوجة المطلقة، ولا المتوفى عنها زوجها من المسكن العائلي ما دامت في عدة طلاقها، أو وفاة زوجها إلا في حالة الفاحشة المبينة، ولها الحق في النفقة في عدة طلاقها".

حيث أن هذه المادة جاءت في الفصل الثاني من قانون الأسرة، المعنون بآثار الطلاق وتحديد العدة، من الباب الثاني المتعلق بالخلال الزواج وبالرجوع إلى الفقرة الأولى من هذه المادة نجد أنها صرحت بعدم خروج الزوجة المطلقة من المسكن العائلي وعلى هذا الأساس فلا عبرة بالعرف القائم الآن من خروج المطلقة من بيت الزوجية⁽¹⁾، فهو عرف مخالف للشرعية الإسلامية وللنص القانوني.

أما الفقرة الثانية من هذه المادة فنصت على أن المطلقة تستحق النفقة في عدة طلاقها، وعليه فالمعتدة تستحق النفقة بما فيها السكنى على اعتبار أن السكنى جزء من النفقة حسب قانون الأسرة الجزائري وهو ما أكدته المادة 78.

ما سبق ومن تحليلنا للمادة 61 سألنا الذكر نستنتج ما يلي: أن هذه المادة أوجبت على المطلقة عدم الخروج من بيت الزوجية ما دامت في العدة، كما أنها أثبتت للمعتدة من الطلاق حق النفقة.

كما نجد أن هذه المادة قد تطرقت لمطلقة بصفة عامة، حيث أنها لم تفرق في الحكم بين المطلقة طلاق رجعي والمطلقة طلاق بائن سواء أكانت حاملا أو حائلا⁽²⁾، فكلاهما سواء في الحكم حسب هذه المادة؛ وبالتالي نستنتج أن قانون الأسرة يقر بحق المطلقة في المسكن أثناء فترة العدة وفي هذا يوافق المشرع التشريع الإسلامي على اعتبار أن بقاء المعتدة في المسكن الزوجي لقضاء فترة العدة حق لله تبارك وتعالى.

- موقف القضاء من سكن المعتدة:

بالرجوع إلى الاجتهادات القضائية المتعلقة بنفقة العدة، نجد أن المحكمة العليا اجتهدت في قرار شهير لها اجتهادا أصبح سنة متبعة لدى المحاكم والمجالس القضائية، حيث قررت أن نفقة العدة تستحق لمطلقة سواء أكانت ظالمة أو مظلومة⁽³⁾، حيث جاء في القرار: "من المقرر شرعا أن نفقة العدة تظل واجبة للزوجة على زوجها، وأن القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد خرقا لأحكام الشريعة الإسلامية، إذا كان الثابت أن قضاة الاستئناف أيدوا الحكم المستأنف فيما قضى به، ومن ذلك تقرير نفقة عدة الزوجة، فإن وجه الطعن المؤسس على خرق قواعد الشريعة الإسلامية

(1) عبد القادر بن حرز الله، الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري حسب آخر تعديل له، ط1، 2007، ص 340.

(2) ليكة فيزيلي، حقوق المطلقة بين الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإسلامية، تخصص أصول الفقه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر، 2003، ص 162.

(3) رتيبة عياش، أحكام نفقة الزوجة بين الشريعة الإسلامية والقانون، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع قانون خاص، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 91.

باعتبار أن الزوجة اعترفت بارتكاب فاحشة الزنا، وأنه من المقرر شرعا إسقاط جميع حقوق الزانية يكون غير مقبول فيما ذهب إليه حول حرمان المطلقة من تقرير نفقة العدة، ومتى كان كذلك استوجب رفض الطعن".

ونجد كذلك المادة 57 مكرر من الأمر رقم 02-05 المعدل والمتمم لقانون الأسرة رقم 11-84 تنص على حق الزوجة في النفقة، وبهذا النص فإن المشرع قد دعم حق الزوجة في النفقة، فبعدما كان إصدار الأمر الاستعجالي المتعلق بنفقة الزوجة محولا لرئيس المحكمة، بصفته قاضي الأمور المستعجلة، حسب المادة 183 من قانون الإجراءات المدنية الملغى، فإن المادة 57 مكرر خولت إصدار الأمر الاستعجالي المتعلق بنفقة الزوجة للقاضي متى طرحت عليه الدعوى، وطال الفصل فيها لأجل يحتمل معه إلحاق الضرر بالزوجة⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أن الأمر الاستعجالي الصادر في نفقة الزوجة معجل النفاذ بكفالة أو بدونها، وفي حالة الاستعجال القصوى يجوز التنفيذ بموجب النسخة الأصلية للأمر، وهذا ما نصت عليه المادة 303 الفقرة الأولى والثانية من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

المحور الثاني: حق المطلقة الحاضنة في المسكن الزوجي.

إذا كانت كل من العدة والحضانة تعتبران كآثر الطلاق، فإن إسكان المطلقة الحاضنة يعتبر أيضا أثرا من آثار الطلاق، ويشكل جزءا من الحضانة، وفي هذا الإطار نصت المادة 72 من قانون الأسرة المعدلة بالأمر رقم 02-05 سنة 2005، على أنه في حالة الطلاق يجب على الأب أن يوفر لمن حكم لها القضاء بحق الحضانة سكنا ملائما لتمارس فيه حق الحضانة مع المحضون، وأن تعذر عليه توفير السكن فعليه دفع بدل الإيجار وتبقى الحاضنة في بيت الزوجية حتى تنفيذ الأب للحكم القضائي المتعلق بالسكن. وهذا مفاده أنه عند انحلال الرابطة الزوجية بالطلاق أو التطلاق، يتعين على الأب أن يوفر سكنا لممارسة الحضانة أو أجرته⁽²⁾، وتكون تكاليف سكن المحضون (م 72 من ق.أ.)⁽³⁾ منفصلة من حيث تقديرها عن بقية المصاريف من الغذاء والكسوة والعلاج (م 78 من ق.أ.) وتبقى الحاضنة والمحضونون في بيت الزوجية حتى تنفيذ الأب للحكم القضائي المتعلق بالسكن، أي إلى أن يهيئ لأولاده المحضونين محلا ملائما ومناسبا لسكنائهم⁽⁴⁾. ومنه فسنستطرق إلى شروط إسكان المطلقة الحاضنة، وأيضا حق المطلقة الحاضنة في السكن ببدل الإيجار.

- شروط إسكان المطلقة الحاضنة:

لقد نص المشرع الجزائري على هذه الشروط في المادة 52 من قانون الأسرة قبل تعديل 2005 الذي جاء بطريقة مخالفة، فنتيجة لارتفاع نسبة الطلاق بدأ اهتمام المشرع بمسألة سكن الحاضنة حيث أقر لها نصا خاصا منظما لمسألة إسناد السكن الزوجي للمطلقة التي تقررت لها حضانة الأولاد⁽⁵⁾، وذلك من خلال نص المادة 52 فقرة 2 قبل تعديل 2005، والتي تنص على ما يلي: "وإذا كانت حاضنة ولم يكن لها ولي يقبل إيواها ويضمن حقها في السكن مع محضونها حسب وسع الزوج، يستثنى من القرار بالسكن سكن الزوجية إذا كان وحيدا، تفقد المطلقة حقها في السكن في حال زواجها أو ثبوت انحرافها"، ومن خلال هذا النص يتضح أنه يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لكي يحكم للحاضنة بالسكن وهي:

- أن يحكم للمطلقة بالحضانة: معنى هذا أن يصدر حكما قضائيا نهائيا بطلاقها ويتضمن إسناد حق الحضانة إليها⁽⁶⁾، ومن خلال الفقرة 2 من نفس المادة يتضح أن الحاضنة التي تستفيد من الحكم لها حق البقاء في المسكن الزوجي، وقد استقر القضاء على أن طلب الحاضنة للسكن يحكم به في الوقت الذي يحكم بالطلاق والحضانة⁽⁷⁾.

(1) رتيبة عياش، نفس المرجع السابق، ص 93.

(2) المحكمة العليا، غ.أ.ش، 2002/05/08، ملف رقم 282052، م ق، 2004 العدد 1، ص 279، ويسرى بدل الإيجار من تاريخ صدور الحكم الفاصل في الحضانة، 2005/06/15، ملف رقم 331833، م م ع، 2005 العدد 1، ص 315، 2007/04/11، ملف رقم 384529، م م ع، 2008، عدد 2، ص 291.

(3) المحكمة العليا، غ.أ.ش، 1998/04/21، ملف رقم 189260، إ.ق.غ.أ.ش، ص 213.

(4) المحكمة العليا، غ.أ.ش، 2000/10/17، ملف رقم 253111، م.ق، 2003، العدد 2، ص 278، 1989/12/25، ملف رقم 57752، م.ق، 2004، العدد 1، ص 279.

(5) عيسى طهية، سكن المحضون في تشريع الأسرة والاجتهاد القضائي، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص 19.

(6) عبد الفتاح تقية، مباحث في قانون الأسرة الجزائري من خلال مبادئ وأحكام الفقه الإسلامي، دار ثالثة، الجزائر، 1999، ص 145.

(7) بلحاج العربي، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 387.

- أن لا يكون للحاضنة ولي يقبل إيواءها: معنى ذلك أن تفقد وليها وليس غيره، فإن وجد وكان رافضا لعودتها أجبرته المحكمة على ذلك بناء على المادة 77 من قانون الأسرة: "تجب نفقة الأصول على الفروع والفروع على الأصول حسب القدرة والاحتياج ودرجة القرابة في الإرث"، فإذا كان الولي فقيرا وغير قادر ويعيش مع أسرة في منزل صغير فكيف يمكنه إيواءها مع صغارها⁽¹⁾.
 - مراعاة قدرة الزوج على ضمان السكن: لكي يجب على الزوج السابق (المطلق) أن يضمن السكن لمطلقة مع محضونها يجب بالإضافة إلى عدم وجود من يقبل إيواءها لديه أن يكون في استطاعة الزوج ماديا أن يضمن لها السكن⁽²⁾، لقد أوجب المشرع الجزائري مراعاة حال المطلق المادية فإذا كان الزوج ملزما بالإنفاق على زوجته في حدود سعته، أثناء قيام الرابطة الزوجية فمن باب أولى أن يلزم بإسكانها بمراعاة نفس الضوابط بعدما أن صارت حاضنة لأولاده.
 - أن يكون للمطلق أكثر من مسكن: معنى ذلك أن يكون المسكن المطلوب تأمينه أو ضمانه للمطلقة ليس هو مسكن الزوجية ذاته، لأن مسكن الزوجية لا يمكن إعطاؤه للمطلقة بحكم نص المادة 52 من قانون الأسرة إلا إذا كان الزوج أكثر من مسكن واحد، حيث يجوز للمحكمة في هذه الحالة أن تمنحها هي ومحضونها، وتترك المسكن الآخر للمطلق⁽³⁾، لقد نص المشرع الجزائري عند تقرير الحق في السكن للمطلقة الحاضنة على استثناء مسكن الزوجية إذا كان وحيدا، ويستثنى من القرار بالسكن مسكن الزوجية إذا كان وحيدا.
- أما بعد تعديل سنة 2005 فما يتضح من خلال المادة 72 المعدلة، أنه تم استدراك النقص التشريعي المؤدي غالبا إلى تعارض الاجتهاد القضائي، حيث جاء في المادة المعدلة بموجب الأمر رقم 02-05 جمع شتات المادتين 52 و72 في صيغة واحدة ترفع اللبس، كما أنه إمكانية تطبيق هذه المادة تطبيقا سليما وإمكانية الحكم للمطلقة الحاضنة بسكن مناسب تقيم فيه هي ومحضونها يجب توافر الشروط الآتية:
- 1- أن تكون الحاضنة هي المطلقة وهي أم المحضون.
 - 2- أن يصدر حكم قضائي نهائي بطلاقها يتضمن إسناد حق الحضانة إليها بغض النظر عن كون المحضون واحدا أو أكثر.
 - 3- أن يكون للأب مسكن ملائم يمكن أن يمنحه لمطلقة لتأمر فيه حق حضانة أولادها، أما إذا لم يكن له مسكن يوفره للمطلقة الحاضنة فعليه دفع بدل الإيجار، وقد أيد هذا اجتهاد المحكمة العليا بقولها: "لا يعفى الوالد من توفير السكن أو دفع بدل الإيجار، باعتبارهما من مشتعلات النفقة حتى ولو كان للحاضنة سكن"⁽⁴⁾.
- حق المطلقة الحاضنة في السكن بدل الإيجار: إن السكن هو حق مستقل عن النفقات المالية المستحقة للمطلقة بنص قانوني، وعلى الزوج حسب وسعه أن يضمن حقها في السكن مع محضونها، وعلى هذا الأساس فإن إقامة الحاضنة عند أهلها، لا يسقط حقها في مطالبة الزوج بالسكن أو أجرته، حتى ولو كان للحاضنة سكن، فإنه للحاضنة الحق في البقاء في مسكن الزوجية متى ثبت أن للزوج مسكنا آخر، كما أن أجره سكن ممارسة الحضانة تكون على الزوج قانونا ولو كانت الزوجة عاملة، وأما إذا كان المسكن الزوجي تحت الإيجار، فإنه يجوز للقاضي في حالة الطلاق أن يعين من الزوجين، من يمكنه الانتفاع بحق الإيجار لأجل حضانة الأولاد⁽⁵⁾، ويسري بدل الإيجار من تاريخ صدور الحكم الفاصل في الحضانة⁽⁶⁾.
- ومن المعلوم وفقا لاجتهاد المحكمة العليا نفاذ حق السكن الممنوح للمطلقة الحاضنة في مواجهة الغير (بما في ذلك الخلف الخاص)، فإن حق السكن هو حق شخصي ولا ينتقل مع العين، فلا تنتقل الملكية إلى المشتري، وهو أعمال لأحكام القانون المدني في هذا الشأن، ما دامت قواعده لا تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية (م 222 ق.أ)⁽⁷⁾.

(1) أسماء عيسو، حق المطلقة الحاضنة في مسكن الزوجية وإشكالاته، مذكرة تخرج المعهد الوطني للقضاء، 2004، ص 31.

(2) عبد العزيز سعد، الزواج والطلاق في قانون الأسرة الجزائري، دار هومة، الجزائر 1996، ص 307.

(3) عبد العزيز سعد، مرجع سابق، ص 21.

(4) أحمد شامي، قانون الأسرة الجزائري، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 330.

(5) المحكمة العليا، غرف مجتمعة، 1990/12/23، ملف رقم 81197، م ق، 1996، العدد 1، ص 85.

(6) المحكمة العليا، غ.أ.ش، 2005/06/15، ملف رقم 331833، م م.ع، 2005، العدد 1، ص 315.

(7) -زواوي محمدي فريدة، نفاذ حق السكن الممنوح للحاضنة، م م.ع، 2007 العدد 2، ص 73.

وفي قرار أشارت المحكمة العليا، بأنه لا يشمل تنازل الأم الحاضنة عن جميع حقوقها المنجزة عن حكم الطلاق، حقوق المحضونين في تخصيص مسكن لممارسة الحضانة أو الحصول على بدل الإيجار طبقاً للمادتين 72 و78 من قانون الأسرة الجزائري، باعتبارها حقوق لصيقة بهم قانوناً⁽¹⁾. وهو اجتهد يسائر أحكام الشريعة الإسلامية، في جانبها المتعلق بمراعاة مصلحة المحضونين، وكذا بعدم إغفال حقوقهم في تهيئة مسكن لممارسة الحضانة، أو بدل الإيجار باعتبارها لصيقة بهم، وقد حكمت حديثاً، بأن رفض طلب إسقاط الحضانة عن الأم العاملة بأنه تطبيق سليم للقانون من طرف قضاة الموضوع.

وجدير بالملاحظة في هذا الشأن، أن بدل أجرة السكن لممارسة الحضانة (نفقة الكراء أو الإيجار) التي تحددها المحاكم الجزائرية، والتي لا تتعدى في أغلب الأحيان 5000 دج، لا تتماشى مع متطلبات الواقع الجزائري والتضخم الاقتصادي الحاصل، فهي لا تتناسب مع سوق العقار مطلقاً، مما يستوجب رفعها إلى 12 ألف دج لحماية كرامة المرأة من "اليأس والانكسار والإهانة وحماية الطفولة من التشرد والضياع في الشوارع ودور العجزة"⁽²⁾.

المحور الثالث: النزاع حول متاع مسكن الزوجية.

إن أهم وأخطر أثر من آثار الطلاق تعقيدا، وأشدّها خصاماً بين المطلقين هو النزاع القائم حول محتويات مسكن الزوجية، وما يشمله من أثاث ومفروشات قد يكون الزوج جهز بها بيت الزوجية، وقد تكون الزوجة قد جلبتها معها يوم زفافها، وعند الطلاق والفرق يصبح كل واحد من الزوجين المطلقين يزعم أن بعضاً من أثاث بيت الزوجية ملك له وفي الغالب العام لا يكون بيد أحدهما أو كليهما دليل أو بيان قاطع يقنع القاضي بأن الشيء محل النزاع ملك خالص للزوج أو ملك خالص للزوجة⁽³⁾.

وعليه؛ فإن أهم مشكلة تشغل محاكمنا اليوم في مجال الأحوال الشخصية هي الاختلاف والنزاع الذي ينشأ بين الزوجين عند طلاقهما، أو بين أحد الزوجين وورثة المتوفى منهما، بسبب الاختلاف حول ملكية متاع البيت وليس لأحدهما بينة؛ لذلك فإننا من خلال المادة 73 من قانون الأسرة الجزائري المبنية أساساً على قواعد الفقه الإسلامي نجد أنها تنص على أنه إذا وقع النزاع بين الزوجين أو ورثتهما في متاع البيت، وليس لأحدهما بينة فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين في المعتاد للنساء، والقول للزوج أو ورثته مع اليمين في المعتاد للرجال، والمشتراك يقسمانها مع اليمين.

ومعنى هذا الكلام بقليل من التبسيط والاختصار هو أن ما يصلح لاستعمال الرجال عادة كأدوات الصيد، وأدوات النجارة، وما هو واجب على الزوج اقتناؤه لتجهيز منزل الزوجية مثل الأفرشة ولوازم غرفة الأكل وجهاز التلفزيون، وطلبه الزوج فنازعته فيه الزوجة وأنكرت ملكيته له. وزعمت أنها هي المالكة وليس لها بينة أو دليل يدعم زعمها، ينظر هنا فإذا ثبت أن هذه الأشياء تخص الرجال عادة ومن مستلزماتهم يحكم بها للزوج فيحلف اليمين بأنها ملك خالص له ويأخذها، وإذا كانت من خصائص النساء عادة أو من الأشياء التي جلبتها معها إلى بيت الزوجية وكانت قد اشترتها من مالها الخاص، أو أنها تشكل جزءاً من جهازها الذي حملته معها من بيت أبيها إلى بيت زوجها وليس لها دليل كاف للملكية لها فإنها تحلف اليمين القانونية وتأخذه⁽⁴⁾.

وخلاصة القول هو أنه لكي يمكن تطبيق هذه المادة تطبيقاً سليماً يجب أن تتوفر عدة شروط تتعلق بمعنى متاع البيت، وبما هو معتاد للنساء، وما هو معتاد للرجال وما هي حالات انعدام الدليل في إثبات المتاع وما هي الإشكاليات التي تثيرها المادة 73 من قانون الأسرة الجزائري؟ كما تتعلق بمكان وكيفية حلف اليمين.

وهذا ما سنتناوله من خلال: الإشكاليات التي تثيرها المادة 73 من قانون الأسرة، ثم حالات انعدام الدليل في إثبات المتاع.

(1) المحكمة العليا، غ.أ.ش، 2007/04/11، ملف رقم 384529، م.م.ع، 2007، العدد 2، ص 291.

(2) بلقاسم حوام، نفقة الكراء لا تكفي المطلقات حتى لاستئجار بيت قصديري، ومحامون يطالبون برفعها إلى 12 ألف دج على الأقل لحماية المرأة الجزائرية المطلقة في خريف عمرها، جريدة الشروق اليومي، بتاريخ 2011/12/20.

(3) عبد العزيز سعد، قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد، أحكام الزواج والطلاق بعد التعديل، دار هومة، ط 3، 2011، ص 147.

(4) عبد العزيز سعد، المرجع السابق، ص 148.

1- الإشكاليات التي تثيرها المادة 73 من قانون الأسرة.

إن قانون الأسرة الجزائري لم يعرف "متاع البيت" تعريفا صريحا وواضحا، وأن الفقه القضائي وقرارات المحكمة العليا في بلادنا ما تزال شحيحة وغير مستقرة في هذا المجال، ومع ذلك فإن هذا لا يمنعنا من محاولة وضع تعريف مناسب مقتبس من مجموع الأفكار التي تضمنها بعض قرارات المحكمة العليا، فنقول أن "متاع البيت" هو مجموعة الأشياء الموجودة في منزل الزوجية، والمخصصة للاستعمال المشترك داخل المنزل من كل من الزوجين وباقي أفراد الأسرة، مثل الأفرشة والأغطية وجهاز التلفزيون والبراد، والكراسي والأرائك، وغيرها من الأشياء المستعملة في تجهيز قاعة الأكل وقاعة الجلوس، وغرفة النوم، وغيرها من الأشياء ذات الاستعمال.

أما ما لا يدخل ضمن الاستعمال المشترك، ويخص الزوجة وحدها مثل المصوغات والملبوسات الشخصية، وأدوات الزينة، أو يخص الزوج وحده مثل الكتب والأدوات المستعملة لممارسة المهنة كالطب والهندسة... ومثل بندقية الصيد والسيارة فإنه لا يمكن إدخالها ضمن متاع البيت حتى ولو كانت موجودة في بيت الزوجية؛ وبالتالي فإنه لا يجوز تطبيق المادة 73 من قانون الأسرة بشأنها، وإنما يجب الرجوع إلى وسائل الإثبات المنصوص عليها في القانون المدني.

وفي هذا المعنى صدر قرار عن المحكمة العليا بتاريخ 1982/05/19 في القضية رقم 122117، نقضت بموجبه قرارا صادرا عن مجلس وهران.

جاء فيه أن النزاع القائم بين الزوجين حول المصوغ الذي عجزت الزوجة عن إثبات ملكيته بالكتابة يجوز حسمه بأية وسيلة إثبات أخرى كاليمين الممتمة، والقضاة الذين استبعدوا طلب الزوجة الرامي إلى إثبات ادعائها بالشهود يكونون قد خالفوا القانون... ما يتعين نقضه، فالمادة 73 صنف في الفصل الثاني المتعلق بآثار الطلاق، وبالتالي فالحديث عن الزوجة أو ورثتها لا يتصور منه انحلال الزواج بالوفاة، وإنما الحديث هو النزاع بين المطلقين حول أثاث بيت الزوجية، ثم حدوث الوفاة أثناء النزاع لأحدهما، ففي هذه الحالة يأتي الحديث عن ورثة كل واحد منهما.

ومسألة انحلال الزواج بالوفاة تخضع لقواعد الميراث المنوه شرعا وقانونا.

ومن المادة أيضا نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يختار المصطلح الصحيح لطرفي النزاع، فالحديث عن الأثاث كأثر من آثار الطلاق، يجعل من الزوجية منفكة، وبالتالي يسقط عن المرأة المطلقة مصطلح "الزوجة"، كما يسقط عن الرجل المطلق مصطلح "الزوج".

إن المادة 73 من قانون الأسرة ومنذ البدء أنها لم تتطرق إلى عديد الإشكاليات الموجودة في الواقع العملي، ولئن الاجتهاد القضائي فصل في ذلك على نحو يغطي النزاع الموجود، فإن الأصلح أن يتطرق القانون لمسألة بشكل مفصل وواضح، وبالتالي تثار عدة إشكاليات فيما يتعلق بإثبات الأثاث من عدمه، فالمادة تنص على أنه إذا وقع النزاع بين الزوجين أو ورثتها في متاع البيت، وليس لأحدهما بيعة، تطرح في هذه الحالة مسألتين وهما قاعدة البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر، وأيضاً قاعدة أن يكون لأحد الزوجين البيعة على المتاع.

- قاعدة البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر:

يشترط في المتاع محل النزاع أن يكون موجودا ومشاهدا للجميع، بما فيها المطلقين أو ورثتهما، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنشأ خصومة قضائية حول متاع لا يوجد أصلا، أو محل إنكار من الخصم، ففي هذه الحالة يقدم أحد المطلقين قائمة من الأثاث. وعادة ما تكون صاحبة الطلب القضائي هي المرأة، باعتبار أن متاعها متواجد ببيت الزوجية الذي يكون عادة مملوكا أو مستأجرا من طرف المطلق.

ويطالب صاحب الدعوى تمكينه من أثاثه، فهنا نكون أمام حالتين هما:

- **أولا:** إما أن يدعي المدعي بوجود الأثاث محل الدعوى ويقر المدعى عليه بوجوده كما ذكره المدعي، ففي هذه الحالة يحكم لصالح المدعي ويلزم المدعى عليه بأداء المتاع للمدعي دون تطبيق قاعدة الإثبات إذ أن الموضوع أضحى دون نزاع.
- **ثانيا:** أما إذا ادعى المدعي وجود المتاع بيت الزوجية وأنكر المدعى عليه هذا الأثاث، فهنا نكون أمام تطبيق قاعدة "البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر"، أي أن المدعي ينبغي أن يقدم الدليل الذي يثبت وجود المتاع المدعى به، والإثبات حر في هذه المسألة، فإن عجز عن إثبات ما يدعيه توجه يمين النفي للمدعى عليه ينكر من خلاله وجود المتاع المدعى به أصلا.

وذلك ما جسده المحكمة العليا في قراراتها منها قرار جاء فيه ما يلي: ⁽¹⁾

ومن المقرر قانوناً أنه في حالة إنكار وجود المتاع المطالب به عند أحد الزوجين تطبق القاعدة العامة في الإثبات "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر".

ومتى تبين في قضية الحال، أن المدعى عليه أنكر وجود الأمتعة المطالب بها، فإن قضاة الموضوع لما قضوا برفض الدعوى في الحال دون تطبيق القاعدة العامة في الإثبات، بتوجيه اليمين للمدعى عليه خالفوا القانون وعرضوا قرارهم لانعدام الأساس القانوني، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه.

وفي معرض تأسيسه أكد القرار أنه وفي حالة إنكار وجود الأمتعة المطالب بها عند أحد الزوجين ستطبق القاعدة العامة: "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر".

وليس المادة 73 من قانون الأسرة التي تطبق عندما يدور النزاع حول ملكية الأمتعة المطالب بها، وبذلك فقضاة الاستئناف قد أصابوا لما حكوا بأن قاضي الدرجة الأولى بتوجيه اليمين للمدعية قد خالف القاعدة العامة "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، باعتبار أن المدعى عليه أنكر وجود المتعة المطالب بها، ولكن كان على قضاة الموضوع تطبيق هذه القاعدة العامة وتوجيه اليمين للمدعى عليه عوضاً من رفض الدعوى في الحال ما استوجب نقض القرار، فالحالة هاته تكون أمام تطبيق القاعدة العامة في الإثبات كما هو منوه عنه في المادتين 347 و 348 من القانون المدني.

وفي قرار آخر جاء فيه ما يلي: ⁽²⁾

(إن الاكتفاء بتوجيه اليمين قبل معرفة وجود أو عدم وجود محل النزاع المدعى به يعتبر بمثابة انعدام التسيب وخرق واضح لقواعد الإثبات).

ومتى تبين -من قضية الحال- أن الطاعن قد أنكر وجود المتاع والمصوغ لديه وطلب إقامة البينة على دعواها والتمس الاستماع إلى شهادة ابن المطعون ضدها، فإن قضاة الموضوع لما لم يجيبوا على طلب الطاعن وبادروا بتوجيه اليمين المتممة للمطعون ضدها دون التأكد من وجود المصوغ فإنهم عرضوا قرارهم المقصور في التسيب وخرقوا قواعد الإثبات، (ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه فيما يخص الأثاث والمصوغ).

وأن المادة 73 من قانون الأسرة لا تمنح أي طرف بتوجيه اليمين إليه قبل التأكد من وجود ما يدعيه أولاً ثم تأتي مرحلة اليمين بعد ذلك عند عجز أحد الطرفين عن إثبات ما يدعيه، وأن الاكتفاء بأداء اليمين قبل معرفة وجود المدعى به يعتبر بمثابة انعدام التسيب وخرقاً واضحاً لقواعد الإثبات.

ويثور التساؤل حول كيفية تطبيق قاعدة الإثبات في حالة ما ادعت المطلقة وجود متاعها ببيت الزوجية ولا ينكر المدعى عليه (المطلق)، المتاع لكنه يدعي أنها تسلمته وأخذته إليها، ففي هذه الحالة يتم تطبيق نفس القاعدة العامة في الإثبات "البينة على من ادعى واليمين على من أنكر"، ويصبح المدعى عليه مدعياً بشيء جديد وهو تسلم المدعية لأثاثها، في حين تصبح المدعية مدعى عليها في هذا الجانب ثم يطلب من المطلق إثبات ادعائه بما أن المدعية أخذت متاعها، فإذا أثبت ذلك كان الحكم لصالحه، وإذا عجز عن الإتيان بالدليل توجه المحكمة يمين النفي للمطلقة وأنها لم تأخذ المتاع المدعى به ثم ينطق بالحكم لصالحها، وذلك ما استقر عليه قضاء المحكمة العليا في عديد قراراتها من بينهم القرار الذي جاء فيه ما يلي: ⁽³⁾

(متى كان مقرراً شرعاً أن البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، ومن ثم فإن إدعاء الزوج زوجته أخذت مصوغها وأثاثها وملابسها يصير مكلفاً بإثبات دعواه، فإن عجز القول للزوجة مع يمينها، ومن ثم القضاء بما يخالف هذا المبدأ يعد مخالفاً للقواعد الشرعية، ولما كان من الثابت - في قضية الحال - أن الخلاف حول متاع البيت لم يكن حول وجوده بمسكن الزوجية، بل كان حول ادعاء الزوج أن زوجته أخذت المتاع معها، فإن قضاة الموضوع حينما عكسوا الأمر ووجهوا اليمين للزوج وهو مدع وتلقوها منه مباشرة يكونوا بقضائهم كما فعلوا خالفوا القواعد الشرعية، ومتى كان كذلك استوجب نقض القرار المطعون فيه).

(1) قرار المحكمة العليا ملف رقم 216836 بتاريخ 1999/03/16، الاجتهاد القضائي لغرفة الأحوال الشخصية، ص 245

(2) قرار المحكمة العليا، ملف رقم 86079 بتاريخ 1992/10/27، الاجتهاد القضائي، المرجع السابق، ص 233.

(3) قرار المحكمة العليا ملف رقم 50075 بتاريخ 1988/07/18، المجلة القضائية لسنة 1990، العدد 04.

- مكان أداء اليمين:

من الخطأ الشائع أن يصدر الحكم بأداء يمين النفي حول المتاع بالمسجد ذلك ما أكدته المحكمة العليا التي أكدت قراراتها، أن اليمين تؤدي بالجلسة وأمام القاضي، ذلك ما استقر عليه قضاء المحكمة الذي أكدت في القرار ما يلي:⁽¹⁾

(ومن المقرر قانوناً أنه إذا وجهت اليمين إلى خصم في نزاع أو وردت عليه، فإن الخصم يقوم بحلف اليمين بنفسه بالجلسة، ومتى تبين من قضية الحال- أن القاضي الأول قد حدد مكان تأدية اليمين بالمسجد الكبير وهو ما جعل المطعون ضدها تراجع على مستوى الاستئناف عن طلب المتاع من الإنكار من طرف الطاعن، مع أن اليمين في حالة الإنكار توجه للمدعى عليه وهو الطاعن في هذه القضية وتسمى يمين النفي طبقاً للقاعدة العامة للإثبات، فإن القرار المنتقد لما أنهى الحكم المستأنف بخصوص أداء اليمين بالمسجد الكبير، فيما يتعلق بالمتاع من طرف المطعون ضدها رغم إنكار الطاعن أغلبية المتاع ودون مناقشة سبب تراجع المطعون ضدها عن طلب المتاع، خالف القانون ما يستوجب نقض القرار جزئياً فيما يخص اليمين).

ولا حرج إن حضر جلسة أداء اليمين محامي الخصم بدلا عنه، طبقاً للمادة 3 من قانون الإجراءات المدنية.

فقد اعتبر قرار المحكمة العليا أنه:⁽²⁾

(إذا كان مؤدى المادة 433 من قانون الإجراءات المدنية توجب حلف اليمين بحضور الخصم الآخر أو بعد تبليغه لحضور الجلسة، فإن حضور محامية أن تأدية اليمين يعني عن حضور الخصم، ومنه فإن النفي على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون غير وجبة يتعين رفضه، ولما كان من الثابت في قضية الحال- أن المطعون ضدها أدت اليمين حول الأمتعة طبقاً للمادة 73 من قانون الأسرة بحضور محامي الزوج الطاعن، فإن قضاء المجلس الذين حكموا على الطاعن بإرجاع الأمتعة التي أدت المطلقة اليمين بشأنها طبقوا صحيح القانون، ومتى كان ذلك استوجب رفض الطعن).

- قاعدة أن يكون لأحد الزوجين البيئة على المتاع.

إذا كان لأحد الزوجين البيئة على أي جزء من المتاع فيقضى له لذلك سواء كان من المعتاد للرجل أو من المعتاد للنساء، لأن البيئة تعد دليلاً كاملاً يقدم على نصف الدليل، فيمكن للزوج أن يقدم الدليل على تملكه لما هو معتاد للنساء، فقد يمتلك لباساً نسائياً أو مصوغاً أو مواد تجميل ويقدم ما يثبت أنه مالها.

ويمكن للزوجة أن تقيم الدليل على ما يملكه الرجال أو المعتاد أن الرجل من يشتره كغرفة النوم، التلفاز، الثلاجة، آلة الغسيل وغيرها من المتاع الذي يبادر به الزوج في بيته.

ويعتد بسماع الشهود كإثبات لتملك المتاع، رغم إمكانية إقامة الدليل بالفواتير، لكن غياب هذه الأخيرة تعوضها شهادة الشهود، لكن المحكمة العليا أكدت في قرارها باعتدال شهادة الشهود جاء في القرار ما يلي:⁽³⁾

"إن الشريعة الإسلامية تسمح بسماع الشهود إن اقتضى الحال في كل مواضع النزاعات وذلك مهما بلغ التصرف القانوني من قيمته".

2- حالات انعدام الدليل في إثبات المتاع:

إذا افتقر كل طرف لأي دليل يثبت ادعاءه، نكون هنا أمام تطبيق المادة 73 من قانون الأسرة، والتي أكدت له بوقوع نزاع حول متاع البيت وليس لأحدهما بيته، فالقول للزوجة أو ورثتها مع اليمين في المعتاد للنساء، والقول للزوج أو ورثته مع اليمين في المعتاد للرجل.

(1) قرار المحكمة العليا ملف رقم 163381 بتاريخ 1997/06/10، الاجتهاد القضائي، المرجع السابق، ص 239.

(2) قرار المحكمة العليا ملف رقم 47284 بتاريخ 1987/12/07.

(3) قرار المحكمة العليا ملف رقم 31851 بتاريخ 1983/12/12، نشرة القضاة، العدد 46.

فالمادة 73 أعطت ثلاثة حلول :

أ: القول للزوجة أو ورثتها مع اليمين: لتصور هذه الحالة لا بد أن يكون الطرفان متفقين بأن المتاع موجود وجودا كاملا ولا نزاع بينهما فيما يخص ذلك، فإذا ما ادعت الزوجة ملكية الأثاث دون تقديم أية بيينة، وكان الثاث من المعتاد للنساء، وجهت لها اليمين مقابل الحجم لها به.

ب: القول للزوج مع اليمين في المتاع المعتاد للرجال: إذا ادعى الزوج ملكيته للمتاع وكان المتاع من المعتاد للرجال ولم يقدر بشأنه أي دليل تماما مثل الزوجة توجه له اليمين للحكم له به، ويثور الإشكال حول ما هو معتاد للرجال، وما هو معتاد للنساء سيما وأن ذلك ليس مذكورا على سبيل الحصر ولا يمكن حصره على اعتبار أن هناك من يعتبر أن أثاث البيت المخصص للاستعمال الثنائي بين الزوجين يعتبر ملكا للزوج ما لم تثبت الزوجة بالبيينة أن ذلك ملكا لها.

ج- تقسيم المشتركات مع اليمين: إن الفقرة الثالثة من المادة 73 من قانون الأسرة نصت على أن المشتركات بين الزوجين يقتسمانها مع اليمين باعتبار أن المتاع المشتركة قد يصلح للرجل ويستعمل عادة، كما يصلح للمرأة، فالمرأة أوجب عليها تأدية اليمين ويقتسمانها سوية أو يقتسمان ثمنها، "المشتركات بينهما يقتسمانها مع اليمين".

خاتمة:

وفي الختام نصل إلى أن حق الزوجة في المسكن يبقى ثابتا ومستمرا طيلة مدة العدة، متى كان الزوج يمتلك عليها حق الرجعة وكانت الزوجة لم تنقض عدتها، كما أنه خارج فترة العدة، تستحق المرأة المسكن متى كانت حاضنة وهو ما أشارت إليه صراحة المادة 72 المعدلة بمقتضى الأمر 02-05، حيث أن هذه المادة جاءت بصيغة الوجوب، وألزمت الرجل بتوفير المسكن. وبالتالي فهو حق ثابت للمرأة سواء خلال العدة أو حتى بعد انقضاءها.

دور المجتمع المدني في حماية المرأة من العنف

د/ سيد نوال (جامعة مولود معمري تيزي وزو)

د/ مزرارة نعيمة (جامعة الجزائر 02)

الملخص

رغم التغيرات التي طرأت على الواقع الاجتماعي الجزائري في جميع المجالات بما فيه قضية المرأة التي أعيد النظر في واقعها وتصحيح الصورة الذهنية الخاطئة التي ترسخت في ذهن الرجل لفترة طويلة عنها وتوعيتها واسترجاع مكائنها، إلا أن العقلية المهيمنة في مواقع صنع القرار (النسق الاجتماعي) لا تزال ترسخ فكرة الأدوار التقليدية للمرأة واعتبارها تابعة الرجل، فلا تزال العراقيل تعيق وتنقل كاهلها، والسبب في ذلك أن ظاهرة العنف ضد المرأة من القضايا والطبوهات المسكوت عنها، ولا تظهر للوجود إلا عبر المنابر والأقلام النشطة من قبل بعض المؤسسات المناهضة للعنف ضد المرأة ومن قبل وسائل الإعلام، إلا أنها تبقى مجرد محاولات بائسة تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والممارسة الجادة والهادفة، ولابد من المزيد من البحث الهادف والتحليل الجاد لهذه المشكلة، بعيدا عن النزعة الذاتية وسيطرة الأحزاب والتبعية الإيديولوجية، ووضع الحد للتمييز بين الرجل والمرأة واستضعاف النساء لحقوقهن وذلك بغية التخفيف من وطأة العنف ضد المرأة لما لذلك من مخاطر على المجتمع ككل، وعلى هذا تأتي الورقة البحثية الحالية تهدف إلى معرفة أدوار المجتمع المدني بمختلف هيئاته في حماية المرأة من العنف الممارس ضدها، وعرض أهم التوصيات التي بواسطتها يمكن مواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، العنف، العنف ضد المرأة

Summary

Despite the changes that have taken place in the Algerian social reality in all areas, including the issue of women who are reconsidering their reality and correcting the wrong image that men have long held, and the prevailing mentality in decision-making positions (social), the idea of traditional roles remains. Women rely on men, and the reason for this is that the phenomenon of violence against women is one of the issues and taboos that are not tolerated, and it does not seem to exist except through the platforms and pens that some institutions activate against violence against women and the media, but they remain just miserable attempts. It needs more attention and serious and targeted practice, and there must be more targeted research and serious analysis of this problem, away from self-propensity, partisan control, and ideological dependency.. Putting an end to the discrimination between men and women and women's exposure to their rights in order to reduce the impact of violence against women due to the dangers this places on society as a whole. In this regard, the current research paper aims to know the role of civil society in its various bodies in protecting women from violence against them, and to present the most important recommendations through which to address the phenomenon of violence against women.

Key words: civil society, violence, violence against women

مقدمة:

إن العنف ضد المرأة ظاهرة اجتماعية عالمية أصبحت مثيرة للاهتمام من قبل مختلف الجهات و لا سبيل لتطويعها و الحد منها إلا إذا تضافرت الجهود واعتماد الرفق واللين حفاظا على مشاعر المرأة وكرامتها، واحتراما لنفسيتها وإنسانيتها (الخطيب سلوى عبد الحميد، 2012). ورغم حصول المرأة على درجات عالية في الميدان العلمي والعملية إلا أنها تظل في نظر المجتمع مجرد قاصرة، عديمة الأهلية، غير قادرة على تقرير مصير حياتها، فهي خلقت فقط للزواج وإنجاب الأطفال وخدمة الأسرة لا غير. (الدرويش فواز، 2011). فالمرأة تواجه الكثير من التحديات والمشاكل ويأتي على قمة هذه التحديات قضية العنف ضد المرأة وهي قضية معقدة ومتشابكة وشائكة، وتعتبر ظاهرة أخطبوطية لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات، فالعنف ضد المرأة قضية عالمية واسعة الانتشار تتخطى الحدود الثقافية والجغرافية.

وتتعرض النساء للعنف بصورة مستمرة وبأشكال مختلفة ودرجات متفاوتة تختلف من مجتمع لآخر وهذا العنف يصاحب المرأة منذ طفولتها ويزداد حدة في شبابها وقد تظل مستمرة بصور مختلفة حتى في شيخوختها (خيرى صبرى محمد خليل، 2014).

وبدء الحديث عن مشكلة العنف ضد المرأة يحظى بأهمية بالغة من المنظمات الإنسانية منذ أواخر القرن العشرين مع بدء صدور الاتفاقيات الدولية التي تعني بشؤون المرأة ومع صدور الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (القاطرجي نهى عدنان، 2009)، وفي الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1993م يعرف العنف بأنه "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو حسية أو نفسية للمرأة بما في ذلك من التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، وكذلك بينت إحصائيات عالمية صادرة عن دراسات لمنظمات إنسانية أن واحدة من بين كل ثلاث نساء يتعرضن للضرب ولو لمرة واحدة في حياتهم (الطرابيشي، 2011)، مما ألزم الأمم المتحدة على إصدار القرار رقم 58/ 158 في عام 2003 المتضمن التوجيه بإجراء دراسة حول العنف ضد المرأة بكافة أشكاله.

رافق التحول السريع الذي طرأ على المجتمع العربي الحديث تفكك واضح في نسق الأسرة الممتدة و زيادة تحويلها إلى وحدات نووية صغيرة الحجم مستقلة نسبيا، وقد أسهم هذا الاتجاه في بروزها وحدات اجتماعية متخصصة بنائيا ووظيفيا ولازم هذا التحول زيادة في مصادر التعارض والصراع ضمن نطاق هذه الوحدات مما أسهم في بروز العنف بأشكاله المتعددة بوصف ذلك أحد مظاهر الصراع واللاتجانس والتباين، وضعف العلاقات والروابط الأولية.

وقد زاد الاهتمام بظاهرة العنف في المجتمعات العربية المعاصرة، وأصبح ضرورة أملت الظروف والملازمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، والتي مازالت تسهم في تأجيل مثل هذه الظواهر وإنتاجها وهي تندرج ضمن قائمة الأفعال غير السوية وغير المقبولة اجتماعيا. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لفهم هذه الظاهرة فإن كثيرا من جوانبها بقيت غامضة ويشوبها التعقيد وعدم الدقة، ولعل أهم هذه الجوانب تلك المتعلقة بالأبعاد الديمغرافية المتمثلة في سلوك المرأة كإجبارها على الحمل والإنجاب، والإنجاب المتعدد، وعدم المبادعة بين المواليد، حرمانها من الإسهام في صنع القرارات الإنجابية... الخ.

ولا يخلو مجتمع إنساني من ظاهرة العنف الموجه للمرأة، فهي ظاهرة عالمية تعاني منها المجتمعات المتقدمة النامية على السواء وهي من الظواهر التي تسبب في عدد من المشكلات الصحية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى القانونية للمرأة، وتتعدد أشكالها الجسدية والنفسية والجنسية مع تغير وتعدد الحياة المعاصرة، كما تزداد حالاتها على صعيد الأسرة والعمل والمجتمع، فقد أثبتت الدراسات أن العديد من المجتمعات تعاني من الظاهرة ومنذ زمن بعيد، فالمرأة الزوجة والمرأة الأم والأخت والابنة عاملة أو غير عاملة تتعرض لأنواع مختلفة من العنف المتعدد المصادر والمختلف الأنواع والأشكال.

وتعد ظاهرة العنف الموجه للمرأة موضوعا حديثا نسبيا للبحث العلمي، سلط الضوء عليه في بداية الستينيات والسبعينيات نتيجة لعدد من القضايا والتحقيقات التي نشرت وتناولت قضايا العنف الأسري وتحييد العنف ضد الأطفال، ومن ثم تناولت العنف الذي تتعرض له المرأة في حياتها الأسرية والعملية.

ويزال العنف ضد المرأة واسع الانتشار، فالطفلة قد تكون عرضة للإيذاء الجنسي داخل الأسرة أو للاستغلال، أو في الخدمة المنزلية، ولا يزال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث سائدا في معظم أنحاء العالم، على الرغم من تجريم هذه الممارسات ومن تناقصها، إما النساء اللاتي تتهمن بأعمال السحر فكثيرا ما يبعدن من مجتمعاتهن باستخدام العنف كما يتعرض عدد كبير من الأراذل للطرد من منازلهن باستخدام العنف وفقدان الميراث ليصبحن معدمات، وتفتقر الشرطة والمحاكم والخدمات الاجتماعية وقطاع الصحة إلى ما يكفي من الوسائل والتدريب لحماية النساء اللاتي يتعرضن للعنف، وتعاني وحدة دعم ضحايا العنف المنزلي.

على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته النساء في العقود الماضية، مازالت النساء في أنحاء العالم يتعرضن للتمييز والعنف والاستغلال وإساءة المعاملة، وجرائم الشرف وجرائم الإرث، ولكن ليس هناك عمل ضد المرأة أخطر وأطول أثرا من العنف الجنسي، فثلا خلال الإبادة الجماعية عام 1994م في روندا، تعرضت (500.000) امرأة للاغتصاب والاعتداء بالضرب. (إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر، 2018، ص214).

حيث تشير الإحصائيات في كندا إلى أن نسبة النساء اللاتي يتعرضن لعنف الرجال تصل إلى (29 %) تليها أمريكا لتصل النسبة (22%) كما تذكر إحصائيات أخرى أن (30 %) من النساء الأمريكيات يتعرضن للعنف، بحيث تعرض (1.8 %) مليون امرأة للعنف سنويا، وهناك مكلمة كل دقيقة من النساء اللاتي يتعرضن للأذى داخل المنزل في بريطانيا لطلب المساعدة، وفي فرنسا تشكل النساء (51 %) من ضحايا العنف، كما أن امرأة من أصل خمس عرضة لضغوط أو عنف جسدي في الأماكن العامة في فرنسا، وتصل نسبة ضحايا العنف من النساء إلى (20 %) في جنوب إفريقيا، وفي روندا تعرضت نحو (500.000) امرأة للاغتصاب إبان عمليات الإبادة الجماعية في عام 1994م، وتفيد تقارير المصادر الأمنية في بنجلادش أن (50 %) من قضايا القتل التي ضحاياها من النساء تنتج عن مشاكل بين الأزواج، بسبب عدم قدرة المرأة أو عائلتها على تقديم المهر أو الجهاز المتفق عليه بين عائلتي الزوجين، ولقد أبلغت لجنة حقوق الإنسان في باكستان عن أكثر من (1000) امرأة ذهبن ضحايا جرائم الشرف في البلاد في عام 1999م، وفي الهند نساء من (10) نساء هن ضحايا العنف (إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر، 2018، ص214).

وفي دراسة أجرتها ليلي عبد الوهاب 1994م بعنوان "الجريمة والعنف ضد المرأة في المجتمع المصري" ومن نتائج دراستها أن العنف ضد المرأة يأخذ أشكالا وصورا مختلفة يندرج من السب إلى توجيه الشتائم، الجرح، الضرب المبرح والمؤذي، الطرد من بيت الزوجة، إلى القتل أو الطعن أو الحرق كما أوضحت أن الأسباب الاقتصادية من أهم أسباب العنف، والمتمثلة في رغبة الرجل في الاستيلاء على ممتلكات المرأة سواء أكانت زوجة أو أما أو حتى أما للزوجة، أو تأكيداً لسلطته الأبوية.

إن ظاهرة العنف تزداد في الأوساط ذات المستوى الاقتصادي والتعليمي المنخفض، وفي دراسة أجراها عبد الله اليوسف وآخرون (2005) دراسة ميدانية على العنف الأسري في المجتمع السعودي، أوضحت النتائج أن العنف الأسري غالبا ما يقع في الأسر المفككة بسبب الطلاق، أو وفاة أحد الوالدين، أو إدمان أحد أفرادها، وأكثر أنواع الإيذاء تقع بسبب الإهمال، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن أغلب حالات العنف الأسري الموجه للنساء هو عنف نفسي وجسدي، وفي دراسة حديثة قامت بها ميسون الفايز 2007 بعنوان "المرأة السعودية تتعرض للعنف (الجسدي- النفسي - الجنسي) حيث توصلت الدراسة إلى أن الزوج هو العنف الأول اللاتي يتعرضن للعنف، يليه الأب ثم الأخ على التوالي (إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر، 2018، ص214).

تتصدر الاعتداءات الجنسية، والعنف ضد المرأة والطفل في الجزائر بإحصاء أكثر (1000) اعتداء سنويا حسب مصالح الدرك الوطني وحدها، والأرقام المتوفرة تشير إلى وضعية رهيبية لا تعكس الواقع لتكتم العديد من الضحايا عن الكشف عن جريمة العار، وما يندرج في مجتمعاتنا ضمن الفضيحة، وليس الجريمة الاجتماعية التي تعرف تفشيا خاصة زنا المحارم الذي أخذ أبعادا في الأسرة الجزائرية كأحد نتائج الانحلال الخلقي (إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر، 2018، ص216).

وتشير دراسة حديثة حول العنف الجنسي في الجزائر مستندة إلى إحصائيات المعهد الوطني للصحة العمومية من خلال تحقيق وطني حول العنف ضد النساء في الجزائر، كشف عن تحاليل تعكس الوضع السلبي للمرأة في الجزائر، حيث أحصت مصالح الدرك الوطني لوحدها خلال عام 2006م أكثر من 1153 حالة اعتداء جنسي معلن عنها مسجلة لدى الفرق الإقليمية، وكانت هذه الجرائم تتوزع بين أفعال مخلة بالحياء، اغتصاب، شذو جنسي، زنا المحارم، هتك عرض نساء وقصر تتراوح أعمارهم بين 5 و10 سنوات (إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر، 2018، ص214).

وتوصلت دراسة حنان بوشلاغم وسامية ابرييم (2017) في دراستهما حول "التحليل النفسي اجتماعي لظاهرة العنف ضد المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري (الأسباب والحلول) خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تتعلق بالأسباب التي تؤدي إلى تفشي ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة ومن أهمها موازين القوة بين الطرفين مختلفة وهي ضد النساء، والرجال ينظرون إلى المرأة على أنها ناقصة عقل واعتبار الرجل هو المسؤول عن النفقة في الأسرة لذلك يحس بأنه له القوة على المرأة، والجهل بحقوق المرأة واحتياجاتها، والتنشئة الاجتماعية النمطية للذكور والإناث، والتمييز في المعاملة بين الذكور والإناث.

أما في الأردن ففي الدراسة التي أجراها المركز الوطني للطب الشرعي على الشاهدات السريرية للعنف الجسدي ضد المرأة الأردنية (2000) فتوصلت الدراسة إلى أن الإصابات التي تعرضت لها الزوجة من قبل الزوج كانت النسبة الكبرى (73.1%) من الإصابات كدمات ناتجة عن الركل والضرب من خلال استخدام اليد، ونسبة (7.7%) من إصابات الزوجات كانت جروحا، ونسبة (7%) كانت بالحرق، ونسبة (2.1%) كانت كسورا.

وفي سوريا في دراسة قامت بها ميساء الجودي 2006 بعنوان "دراسة العنف الواقع على المرأة في سوريا" خلصت الدراسة إلى أن هناك بين كل أربع نساء تتعرض للضرب في سوريا، وأن الشتم يأتي في مقدمة الاعتداءات التي تتعرض لها المرأة (إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر، 2018، ص 2016).

أما في لبنان ففي دراسة قامت بها فهيمة شرف الدين 2002 بعنوان "ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان أصل واحد وصور كثيرة" توصلت الدراسة إلى أن المرأة اللبنانية قد تغيرت بتأثير التعليم والعمل ولكن وضعها ومكانتها في المجتمع لم تتغير، فزالَت المرأة في لبنان لا تتمتع بالمساواة الكاملة في كثير من النظم القانونية، وهي كثيرا ما تعمل ساعات أطول من ساعات عمل الرجل، وأن قدرا كبيرا من عملها يظل بلا تقييم ولا اعتراف ولا تقدير (فهيمة شرف الدين، 2002، ص 15).

أما في فلسطين أشارت دراسة حمدان 1996 "حول إيذاء الإناث في الأسرة الفلسطينية إلى أن المرأة تعاني العنف الاقتصادي الذي يتمثل في حرمانها من الميراث وإجبارها على العمل وحرمانها من المصروف والاستعلاء على ممتلكاتها.

أما في المغرب وطبقا لآخر دراسة في المغرب أعدتها مديرية الإحصاء المغربية فإن (63%) من النساء يتعرضن للعنف الزوجي، وأن (61%) يتعرضن للعنف الأسري، وأن (3.4%) يتعرضن للعنف الناتج عن علاقات الجوار والعمل (إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر، 2018، ص 217).

إذن يعد العنف ضد المرأة انتهاكا لكرامتها الإنسانية وخرقا لكل المواثيق الدولية والشرائع السماوية فهو هدر لحقوق الإنسان وضمنا في مدوناته القانونية، إلا أن هناك بعض الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية أفرزت بعض العوامل التي صعّدت من وتيرة العنف بشكل عام لا سيما العنف ضد المرأة رغم سعي هذه الأخيرة وجهادها ووقوفها إلى جانب الرجل وحاجة المجتمع إلى دورها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لا يختلف اثنان في كون العنف الممارس ضد المرأة في ازدياد مستمر في مجتمعاتنا، ولهذا اهتمت مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر بقضايا المرأة، لأنها بلا شك قضية أساسية ومحورية لدولة ناشئة تتطلع إلى التنمية الاجتماعية، وتحرص هذه المؤسسات على بذل الجهود في القضاء على السلبات والتحديات التي تواجهها المرأة وتؤثر عليها وعلى مكانتها في الأسرة والمجتمع، وتشجع الرأي العام والمؤسسات العامة على تدعيم قضايا المرأة من منظور اجتماعي يعزز مكانتها ودورها في المجتمع في مختلف المجالات.

وعلى هذا جاءت ورقتنا الحالية تهدف إلى معرفة جهود مؤسسات المجتمع المدني ودورها في حماية المرأة من العنف الممارس ضدها من أجل تفعيل دورها ومكانتها في الأسرة والمجتمع.

وبناءً عليه فقد قسمت الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين هما:

❖ **أولا:** مفهوم العنف ضد المرأة وأنواعه ومفهوم المجتمع المدني ومكوناته.

❖ **ثانيا:** دور المجتمع المدني في حماية المرأة من العنف الممارس ضدها.

1- أهداف الورقة البحثية:

تهدف الورقة البحثية إلى ما يلي:

- التعرف على العنف الممارس ضد المرأة وأنواعه.
- التعرف على مؤسسات المجتمع المدني.
- معرفة دور المجتمع المدني في حماية المرأة من العنف.

2- أهمية الورقة البحثية

تكن أهمية الورقة البحثية في أهمية الموضوع في حد ذاته، وذلك لأن العنف ضد المرأة يمس كيان واستقرار مؤسسة اجتماعية أساسية في المجتمع وهي الأسرة، ما قد يترك آثارا سلبية في واقعها علاقات وأعضائها، لا سيما الأطفال وعملية إعدادهم الاجتماعي والنفسي، لزيادة حالات العنف ضد المرأة وبأشكاله المتعددة في العالم كما تشير ذلك الإحصائيات، مما يتطلب الدراسة والتشخيص. وأهمية الورقة البحثية تتضح في الكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية ورعاية المرأة من العنف.

المحور الأول: مفهوم العنف ضد المرأة وأنواعه ومفهوم المجتمع المدني ومكوناته.

أ/ مفهوم العنف:

يعرف العنف عامة كما جاء في القاموس الفرنسي Robert هو "التأثير على الفرد أو إرغامه على العمل دون إرادته وذلك باستخدام القوة أو اللجوء إلى التهديد" (عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، 2004).

وقد عرف ابن خلدون العنف بأنه "سلوك إيذائي قوامه إنكار الآخرين كقيمة ماثلة للأنثى أو لنحن، كقيمة تستحق الحياة والاحترام، ومركزة على استبعاد الآخر، إما بالخط من قيمته أو تحويله إلى تابع أو بنفيه خارج الساحة أو بتصنيفه معنويا أو جسديا (إلياس رحلاوي، 1985). ونجد المعنى السوسيولوجي للعنف يشير إلى "فعل إيذاء معنوي، مادي، لساني، يدوي، يمارس فرديا أو جماعيا، منتظما أو غير ذلك وهو بشكليه النفسي والاجتماعي (خليل أحمد خليل 1985، ص 26).

والعنف في علم النفس يعرف بأنه "السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقت العدوانية استثمرا صريحا بدائيا كالضرب والتقتيل للأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره (موسى عبد الله، 2014).

- مفهوم العنف ضد المرأة:

ويقصد بالعنف ضد المرأة كل ما يؤدي إلى ضرر يمسها ماديا أو معنويا أو نفسيا، فالعنف ضد المرأة يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ويعوق ويلغي تمتع المرأة للذة الحقوق والحريات الأساسية (عبد الحميد اسماعيل الأنصاري، 2004).

ونجد أن الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1994 قد عرف العنف ضد المرأة بأنه "أي فعل قائم على أساس الجنس ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو حسية أو نفسية للمرأة" (Watts , 2002).

وكذلك عرفته الوثيقة الصادرة عن المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995 بأنه "أي عنف مرتبط بنوع الجنس، يؤدي إلى وقوع ضرر جسدي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد والحرمان من الحرية قسرا أو تعسفا حدث ذلك في مكان عام أو في الحياة الخاصة (Wikipedia, 2014).

- أنواع العنف الممارس ضد المرأة:

يمكن أن ينسب العنف ضد المرأة إلى عدة فئات عريضة، وتشمل أعمال العنف الذي يقوم به "الأفراد" وكذلك "الدول"، ومن أشكال العنف التي يرتكبها الأفراد ما يلي: الاغتصاب، العنف الأسري، التحرش الجنسي، اعتداءات، رش الحمض، الإكراه الإنجابي، وأد البنات، الإجهاض الانتقائي بسبب الجنس، اختيار جنس ما قبل الولادة، الإساءة أثناء الولادة، وفي أحداث الشغب، فضلا عن بعض الممارسات العرفية أو التقليدية الضارة مثل جرائم الشرف والقتل بسبب المهور، وختان الإناث، واختطاف العروس والزواج بالإكراه، وظاهرة نساء المتعة،

وهناك أنواع من العنف ترتكبها أو تغاضى عنها الحكومات مثل الاغتصاب أثناء الحروب، والعنف الجنسي والاستعباد الجنسي أثناء النزاعات، والتعقيم الإجباري والإجهاض بالإكراه، العنف الذي تمارسه الشرطة مثل الرجم والجلد، وكثيرا ما ترتكب شبكات إجرامية منظمة العديد من أشكال العنف ضد المرأة مثل الاتجار بالبشر (إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر، 2018).

ب/ مفهوم المجتمع المدني:

هناك عدة تعريفات قدمت عن المجتمع المدني نذكر منها ما يلي:

يشير المجتمع المدني إلى "مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإرادة السامية للصراع وقبول التنوع والاختلاف" (محمد عبد الكريم الحوراني، 2013، ص 16). أما أمانى قنديل فعرفته بأنه "عبارة عن مؤسسات تقع بين الدولة والأسرة، تستند على أساس طوعي إرادي تتوافق حول قواعد مقبولة تحكم عملها، وهي تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة والنفع العام وأحيانا إلى تحقيق مصالح أفرادها، وهذه المؤسسات تستند الحوار فيما بينها، وقبول الآخر والتعاون معه و الإدارة السامية للاختلافات (أمانى قنديل، 2008، ص 18).

كما عرف المجتمع المدني على أنه "مجموع التنظيمات غير الإرثية وغير الحكومية التي تنشأ لخدمة المصالح والمبادئ المشتركة لأعضائها، وبأنه كذلك المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية تحترم حقوق المواطن السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل" (أحمد شكري الصبيحي، 2000، ص 30). يتضح من خلال التعريفات السابقة أن المجتمع المدني هو مجموعة من المنظمات والجمعيات غير الحكومية، مستقلة عن الدولة لكن تعمل ضمن أطرها القانونية المعمول بها، قام بتكوينها مجموعة من الأشخاص تعمل على تحقيق أهداف قد سطرها حسب مجال تخصصها.

- مكونات المجتمع المدني:

- المنظمات غير الحكومية (منظمات تنموية - منظمات تقديم الرعاية والخدمات).
- المنظمات الحقوقية والدفاعية: والتي تستهدف تحقيق المنفعة الجماعية وتشمل مثلا منظمات حقوق الإنسان التي تسعى إلى التأثير في التشريعات والرأي العام بشأن قضايا متعددة.
- منظمات الأعمال.
- الجماعات المهنية: أو النقابات المهنية التي تشمل الأطباء والمهندسين والمعلمين وغيرهم.
- الاتحادات العالمية.
- النوادي الاجتماعية والرياضية غير الربحية لمعايير محددة (أمانى قنديل، 2008، ص 66).

المجتمع المدني في الجزائر:

ترجع الانطلاقة الحقيقية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان والجمعيات لحماية ضحايا القمع إثر حوادث أكتوبر 1988، لتأتي بعدها جمعيات مختلفة كجمعيات حماية البيئة والجمعيات الخيرية... الخ وبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات كحق تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية تطورا كبيرا هائلا على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط تم تأسيس حوالي 434 جمعية في غضون أربع سنوات فقط، أي في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1991-1995م (مرسي مرشي، 2008، ص 10).

امتد نشاط الجمعيات ليشمل العديد من المجالات الاجتماعية والثقافية والعلمية والإعلامية والصحية والتكنولوجية وتتمحور هذه

النشاطات في ما يلي:

- المشاركة في صياغة البرامج والأنشطة التوعوية.
- المساهمة في التكفل بالنساء في وضع صعب لإعادة تأهيلهن وإدماجهن وتحسين مؤهلاتهن.

- موضوع المواطنة والمساواة في الحقوق بين الجنسين مطروح في النقاش الدائر حول الديمقراطية في الجزائر.
- المساهمة في تنفيذ مشاريع تمولها الدولة وتشمل خاصة مجالات دعم القروض المصغرة، محاربة الأمية، توفير التدريب... الخ (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2006).

إن الجمعيات هي الشريك الأساسي في الدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بمزيد من المساواة الفعلية بين الجنسين، وقد كان صدور القانون رقم 31-90 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي بمثابة بداية انطلاق المجتمع المدني في الجزائر فمن سنة 1962 إلى سنة 1989 كان عدد الجمعيات لا يتجاوز 167 جمعية وطنية وارتفع العدد ليصل سنة 2005 إلى أكثر من 70 ألف جمعية منها ما يقارب 900 جمعية وطنية (الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، 2006). وحسب ما هو ظاهر حاولت الجمعيات وفق البرنامج المخطط له حماية المرأة وتحقيق بعض من حقوقها.

المحور الثاني: دور المجتمع المدني في حماية المرأة من العنف الممارس ضد المرأة.

1- المعايير والمواثيق لحقوق المرأة:

يعتبر مبدأ عدم التمييز حجر الأساس الذي تقوم عليه مبادئ حقوق الإنسان، والتمييز القائم على الجنس شكل من أشكال التمييز المحظورة، وهو محصور في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن المجتمع الدولي قد كرر بشكل واضح التزامه بعدم التمييز في المادة الثانية في كل من المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكانت الأمم المتحدة قد اعتبرت عام 1975، عاما دوليا للمرأة وعقد المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك آنذاك، ثم امتد العام إلى عقد كامل، عقد خلاله مؤتمران في كوبنهاغن عام 1980، وفي نيروبي عام 1985، وعقد بعد ذلك المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام 1995، وتميز محفل المنظمات غير الحكومية في مؤتمر بكين بحضور عشرات الآلاف من النساء في شتى أرجاء العالم وقد أكد "إعلان برنامج عمل بكين" وهو الوثيقة الصادرة عن المؤتمر، ضرورة اتخاذ إجراءات استراتيجية في عدة مجالات، باعتبارها حاسمة فيما يتعلق بوضعية المرأة، وهذه المجالات تتعلق بصورة مباشرة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الفقر، التعليم، التدريب، والصحة، والاقتصاد، وسلطة اتخاذ القرار، وأجهزة الإعلام والبيئة.

واحتلت قضايا المرأة موقع الصدارة أيضا في المؤتمر العالمي في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا، 1993) والمؤتمر العالمي للسكان والتنمية (القاهرة، 1994) ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، 1995).

وتوجد حاليا اتفاقيتان من اتفاقيات الأمم المتحدة تختصان بالمرأة، الأولى هي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1979) والثانية اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (1994).

2- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة:

أفضل ما توصف به اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة هو أنها تمثل الشرعية الدولية لحقوق المرأة، إذ أنها تفضل القول فيما يعتبر تمييزا ضد المرأة، والإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على ذلك التمييز، وحقوق المرأة تدخل في إطار حقوق الإنسان، وتستند على مبدأ "عدم التمييز" ومن ثم يعتبر أن هناك انتهاك لحقوق المرأة إذا ما حرمت من التمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل.

وتعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أهم الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي ترتبط بوضوح وجلاء بين حقوق المدنية والسياسية من ناحية وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى، ومن بين التوصيات التي أوصت بها الاتفاقية، توصية 12، والتوصية 19 بخصوص العنف ضد المرأة (1989 و 1992) والتوصية 13 بخصوص تساوي أجور الأعمال المتساوية القيمة (1989)، والتوصية 14 بخصوص تشويه الأعضاء التناسلية للمرأة (ختان الإناث) (1990)، والتوصية 17 بخصوص قياس وتقدير كمية الأنشطة المنزلية غير المكافأة التي تقوم بها النساء والاعتراف بهذه الأنشطة في الناتج القومي الإجمالي (1991) والتوصية 21 بخصوص المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية (1993) والتوصية الأخيرة صحة المرأة (1999).

3- منظمة المرأة العربية:

في نوفمبر 2000 عقدت في القاهرة أول قمة للمرأة العربية تحت عنوان "تحديات الحاضر وآفاق المستقبل" وقد شكل انعقادها تحولا كبيرا في مسار قضية المرأة العربية ونقطة انطلاق حددت طرح قضايا المرأة العربية على المستوى الإقليمي والدولي. صدر عن هذه القمة إعلان القاهرة الذي أوصى بضرورة أن يعقد مؤتمر قمة المرأة العربية بطريقة دورية كل سنتين، كما تقرر أن تعقد قمة استثنائية للمرأة العربية في نهاية عام 2001 ومن أبرز توصيات القمة إنشاء مؤسسة تعتني بقضايا المرأة على المستوى العلم العربي، وبضرورة التشاور مع الدول العربية حول إنشاء هذه المؤسسة، كما تضمنت توصيات القمة العربية الأول دعوة إلى تأسيس إطار تنظيمي للمرأة العربية تحتوي جهودها وينسق أدوارها (بيان الإعلامي حول قمة المرأة العربية، 2001).

للمنظمة المرأة العربية ثلاث غايات وهي:

❖ تمكين المرأة وتعزيز قدرتها.

❖ توعية المرأة ذاتها، وتوعية المجتمع ككل بأوضاع المرأة وقضاياها ومحورية أن تكون المرأة العربية شريكا على قدم المساواة في عملية التنمية.

❖ تفعيل وتنسيق التعاون بين الدول من أجل انجاز غايات التمكين والتوعية (ندى فضيلة، دون سنة، ص 04).

4- دور المجتمع المدني في تعديل قانون الأسرة الجزائري لسنة 1984:

عرفت القوى الاجتماعية انتعاشا في نهاية التسعينيات، ففي أكتوبر 1999 نظم بمبادرة من المجلس الإسلامي الأعلى ملتقى حول حقوق المرأة في الإسلام، فبعثت من جهته النقاش باتجاه التعديل، وفي اجتماعه المنعقد من 11 إلى 13 أكتوبر 1999 حدد المجلس الإسلامي الأعلى الإشكالية التي حصر فيها وضع المرأة في الجزائر، إن توصيات المجلس الإسلامي الأعلى ورغم من الأدلة التي يستند عليها فإنها لا تكتسي سوى قيمة استشارية لذلك سرعان ما تعرضت لانتقاد من معارضي أي تعديل لقانون الأسرة (جمعية المرأة في اتصال، منشور رقم 02، 2008، ص 9).

وبمناسبة الاحتفال بعيد العالمي للمرأة 8 مارس من سنة 1999 وتحت شعار "المقاومة" قامت المنظمات النسوية بمطالبة تغيير قانون الأسرة.

تجددت المطالب النسائية في المنتديات الدولية لغاية عقد ملتقى نسوي كبير نظم بمبادرة من جمعية راشدة من 08 إلى 10 مارس سنة 2000، ضم أغلبية النساء والجمعيات المناضلة ضد القانون كما حضره رئيس الجمهورية الذي أكد حينها "على ضرورة فتح حوار حول الموضوع بين مختلف الحساسات في الوطن، كما أعرب عن رغبته في عدم آثارة المواجهات والفوضى، داعيا إلى مراعاة خصوصيات المجتمع (جمعية المرأة في اتصال، منشور رقم 02، 2008 ص 9)

وفي السنوات الأخيرة تعرض قانون الأسرة لانتقادات من الداخل والخارج، والتي تقرر على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة (عمران بن سعيد، 2004، ص 5).

بقي موضوع تعديل قانون الأسرة الجزائري من نصيب الاهتمام الأكبر للمنظمات النسوية المطالبة بالمساواة، في ظل غياب فعالية المنظمات النسوية ذات التوجه الإسلامي، فبقيت ساحة المعركة من نصيب المنظمات النسوية المطالبة بالمساواة، فمن ناحية الكم قامت بإنشاء فروع لها في مختلف أنحاء الوطن، على سبيل المثال، جمعية المرأة في اتصال، إلى جانب ذلك تم إنشاء شبكات تنظم هاته المنظمات لتقوم بالتنسيق فيما بينها، إلى جانب إنشاءها إذاعة سمعية على الأنترنت، ناهيك عن تقديمها لمساعدات سواء للمرأة المطلقة أو المعنف.

5- قانون الأسرة الجزائري لسنة 2005 والعنف ضد المرأة الجزائرية:

نتيجة لجملة من التغيرات التي عرفت الأسرة الجزائرية المعاصرة و ذلك سواء على المستوى البيوي أو الوظيفي، ونتيجة لخروج المرأة للعمل ووعيا بوجودها الاجتماعي، أدى كل ذلك إلى مطالبة المرأة الجزائرية بحقوقها، ومن بين مطالبها تغيير قانون الأسرة لسنة 1984 لتحل محله منظومة قانونية أخرى تعمل على رقيها، وقد تجسّد ذلك فعلا من خلال الحركات النسوية التي أنظمت في منظمات نسوية خاصة، حيث ضغطت على السلطة الحاكمة هذه الأخيرة التي قامت بمراجعة قانون الأسرة وهذا تمحّص عنه قانون الأسرة الجزائري لسنة 2005.

فرغم كل التغيرات التي عرفتها الأسرة الجزائرية إلا أن هذه الأخيرة عرفت ظواهر اجتماعية أخرى لم تعدها، من بينها الزواج العرفي، وذلك نتيجة لتشديد القانون، فحسب مصادر حقوقية أكدت أن تطبيق المادة 8 دفع الجزائريين لخرق القانون والزواج عرفيا، وقد ظهرت هذه القضايا إلى العلن بعد تلقي المحاكم الجزائرية شكاوي لنساء تضررن من حالات حمل غير معترف بها (مليكة حراث، 2012).

وهذا ما أدى بدوره إلى بروز أشكال أخرى من أشكال العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري وزاد من معاناة المرأة الجزائرية وحرمانها الكثير من حقوقها، فرغم المجهودات التي قامت بها المنظمات النسوية التي تعنى بحقوق المرأة والطفل، إلا أن القانون بدوره ساهم في زيادة العنف ضد المرأة.

خاتمة:

لا يزال تاريخ العنف ضد المرأة غامضًا في الأدبيات العلمية بسبب أن العديد من أنواع هذا العنف (وتحديدًا الاغتصاب والاعتداء الجنسي والعنف المنزلي) لم يُفصح عنه بشكل كامل لأنها تعتبر من الطابوهات المسكوت عنها، وغالبًا ما يرجع هذا إلى المعايير الاجتماعية والمحرمات ووصمة العار والطبيعة الحساسة للموضوع، ومن المعترف به على نطاق واسع أن الافتقار إلى البيانات الموثوقة والمستمرة حتى اليوم يمثل عقبة في تشكيل صورة واضحة للعنف ضد المرأة.

لكن ورغم الغموض الذي يكتنف ظاهرة العنف ضد المرأة ورغم التحديات التي تشوب هذا الموضوع، إلا أنه حاولت العديد من المنظمات والجمعيات الناشطة والمناهضة للعنف ضد المرأة، بعضها بدعم من الحكومة وبعضها بدون دعم حكومي تطوير "جهود مبتكرة" لمساعدة النساء المعنفات عن طريق توفير خدمات كالملاجئ والمراكز، والضغط على الحكومات لصياغة وإدراج اعتراف بالعنف ضد المرأة ولغة العنف ضد المرأة في التشريعات الوطنية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وعلى هذا توصي العديد من الأبحاث والدراسات في الموضوع بما يلي:

- الدعوة إلى رفع وعي الناس من خلال التدريب والتوعية والتحسيس بخطورة الأمر ومدى تأثير الممارسات العنيفة على صحة وسلامة النساء والأطفال.
- تشكيل شبكات وطنية وإقليمية ودولية لتمكين الحركات النسوية.
- تنظيم تظاهرات وتجميع المزيد من الجهود لإنهاء أعمال العنف ضد النساء إضافة إلى ذلك ترى العديد من الجماعات الناشطة في مجال حقوق المرأة أن قضية العنف ضد المرأة هي المحور الأساسي لنشاطها، وتبنى العديد من هذه المجموعات منهجيات حقوق الإنسان كإطار لا يتجزأ من نشاطها كما توظف مفهوم أن "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان".

قائمة المراجع:

1. أحمد شكري الصبيحي(2000): مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. <http://maakom.com:sit:article:1806>
2. أماني قنديل (2008): الشراكة الاجتماعية ومسؤولية الجمعيات الأهلية في التنمية لدول مجلس التعاون، منشورات المكتب التنفيذي، البحرين.
3. إيهاب عيسى المصري وطارق عبد الرؤوف عامر (2018): العنف ضد المرأة - مفهومه- أسبابه- أشكاله، ط1، دار أطفالنا للنشر والتوزيع، الجزائر.
4. اتفاقية شان الحقوق السياسية للمرأة، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 640 (د-ح) المؤرخ في 20 كانون الأول (ديسمبر) 1952 ودخلت حيز النفاذ في 7 تموز يولييه 1994، وفقا لأحكام المادة 6، الأمم المتحدة، مجموعة صكوك دولية، المجلد الأول (الجزء الأول)، جنيف، مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 1993، 1994، رقم المبيع: A.94.xiv-Vol.1,Part 1 ص 228-231.
5. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 180 /34 المؤرخ في 18 ديسمبر (كانون الأول) 1979، دخلت حيز النفاذ في 3 سبتمبر 1981.
6. بيان الإعلامي حول قمة المرأة العربية والمؤتمر الاستثنائي لقمة المرأة العربية، 29 نوفمبر 2001، المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية. نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.aprearab.org/doum/Etfapiat/ar/Etfapiat/ar2.do> c
7. جمعية المرأة في اتصال، المنشور رقم 2، 2008.
8. جنان بوشلاغم وسامية ابريغم (2017): التحليل النفسي اجتماعي لظاهرة العنف ضد المرأة المتزوجة في المجتمع الجزائري (الأسباب والحلول)، مجلة العلوم الإنسانية- العدد 50.
9. خليل أحمد خليل (1985): ملاحظات أولية حول رغبة العنف و التمهذب، مجلة دراسات عربية، العدد 88، بيروت.
10. الخطيب سلوى عبد الحميد (2012): العنف ضد المرأة، أسبابه وآثاره والحلول له، الركن الأخضر. http://grenc.com/show_article_main.cfm ?
11. عبد الحميد إسماعيل الأنصاري(2004): العنف ضد المرأة، متى نتخلص من هذا الإرث العربي، العدد 548.
12. عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد الوافي.
13. عمر بن سعيد (2004): الاجتهاد القضائي وفقا لأحكام قانون الأسرة، دار الهدى، عين مليلة الجزائر.
14. فهيمة شرف الدين (2002) : "أصل واحد وصور كثيرة" ثقافة العنف ضد المرأة في لبنان، ط1، دار الفراي، بيروت، لبنان.
15. القارطجي، نهي عدنان (2009): العنف الأسري بين الإعلانات الدولية و الشريعة الإسلامية، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة عشرة لمجتمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة.
16. محمد عبد الكريم الحوراني (2013): المجتمع المدني - مقارنة البنى المعيارية للمجتمع المرن، دار مجد لاوي، الأردن.
17. مليكة حراث (2012) : الزواج العرفي يتفشى في الجزائر، أخبار اليوم، 15-06-2012، نقلا عن الموقع Akhbareyoum. Dz
18. مرسي مرشي، 20 أوت 2008، نقلا عن www.univ-chlef.dz
19. الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة(2006)
20. ندى فضيلة مهدي: ندوة تدريبي عن الإعلام، عمان 12-15 تجربة منظمة المرأة العربية في قضايا النوع الاجتماعي. نقلا عن الموقع الإلكتروني: <http://www.balagh.com/women/vibiah/atot/90m7htm> /
21. اليأس رحلاوي (1985): المجتمع والعنف، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق.
22. Dictionnaire des sciences humaines, sociologie psychologie, sociale, anthropologie, fernand nathan, paris, 1990
23. Watts,Charlotte (2002):Violence against Women global scope and magnitude ,the lancet, Volume 359,Issue 9313.
24. Wikipedia (2014): Violence against Women website:[http:// en.Wikipedia.org/Wiki/Violence](http://en.Wikipedia.org/Wiki/Violence)

المرأة والتكوين المهني

سعودي ملحة (جامعة مولود معمري، تيزي وزو)

ملخص المداخلة:

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على واقع التكوين المهني المقدم للمرأة العاملة وفق أنواع التكوين المعتمدة في المنظمات الجزائرية، انطلاقاً من تكوين أولي، يضمن الممارسة الأولية للمهنة على الواقع إلى التكوين المتواصل، الذي هو بمثابة تحسين وتجديد للمعارف وتطوير الكفاءات الضرورية لممارسة مهنة ما وتعزيز قابلية التطور لدى الشخص، لأن التكوين المستمر عملية مفتوحة بشكل دائم. وبذلك، فهو يساهم في تطور النظام التربوي وفي دعم سياسة التجديد والإصلاح التي يجب أن تكون مستمرة، خاصة بعدما أصبح النشاط يتم في أنساق ديناميكية معقدة، دفعت بالباحثين في علم النفس العمل والتنظيم وفي الارغونوميا بالاهتمام بها، وهذا ما دفعنا من خلال تحليل نشاط المرأة العاملة، التساؤل حول أهمية التكوين المهني المقدم لها، وما هو دور الهيئات المعنية بذلك، وكيف يمكن استثمار نتائجها لتطوير الكفاءات المهنية للمرأة العاملة؟

الكلمات المفتاحية: المرأة العاملة - التكوين المهني - التكوين الأولي - التكوين المتواصل.

Résumé:

Cette recherche a pour objectif de déceler la réalité des différents types de formation de la femme qui travail, utilisés par les organisations algérienne, a commencer par la formation initiale qui assure les premiers pratiques du métier, jusqu'à la formation continu, qui assure l'amélioration, le renouvellement des connaissances et le développement des compétences nécessaire pour la pratique d'un métier ainsi que l'optimisation de l'aptitude du développement chez la personne, puisque la formation continu est une opération ouverte continuellement. Ce qui contribue au développement du système éducatif, et au renforcement de la politique de rénovation et du la réforme qui doit être continuelle, d'autant plus que l'activité ce réalise dans des systèmes dynamiques et complexe, ce qui a poussé les chercheurs en psychologie du travail et en ergonomie de s'y intéressés. Tout ca nous a mené, après l'analyse de l'activité de la femme qui travail, a poser les questions suivantes sur l'importance de la formation professionnel de cette dernière, le rôle des établissements concernés et comment utiliser les résultats de cette formation pour le développement des compétences professionnel de la femme qui travail.

Mots clés: la femme qui travail - formation professionnel - formation initiale - formation continu

المقدمة:

يرتبط وضع المرأة تاريخياً بتطور العصور المختلفة وتأثرها بالدوافع الاقتصادية، الحضارية والثقافية، فكانت الثورة الصناعية منطلقاً هاماً لخروج المرأة لميدان العمل، رغم الظروف القاسية التي تميزت بها تلك الفترة، ولكن بعد قيام بعض الدعوات والحركات الإصلاحية التي نادى بالمساواة بين الرجل والمرأة ومنها الحقوق المختلفة، اقتحمت المرأة ميادين ومجالات عمل متنوعة وبرزت مكانتها في المجتمع. لكن بعد بروز التغيير التكنولوجي، وما يتطلبه من سرعة في تغيير وتطوير المهارات، المعلومات والاتجاهات، خاصة تلك المتميزة بمراقبة النسق، ظهرت معه مشاكل عديدة، تثير تغيرات في سلوكيات العمال (منفذين، معدّلين، تقنيين، أطباء، اساتذة، الخ)، وأهم هذه التحوّلات والمتطلبات، التسيير الديناميكي لوضعيّات العمل.

ذلك التسيير الذي يتطلب من هؤلاء العمال ليس فقط الحل السريع، بل وبالخصوص توقع الحوادث والتنبؤ بها قبل حدوثها (Leplat, 1972)، فهذا النوع من النشاط يتطلب تطوراً وظيفياً مختلف الأنساق، التي يتدخل فيها العامل، ما لا يستثني طبعاً نشاط المرأة. ما يتطلب بدوره كفاءات متطورة ومتطلبات ذهنية عالية، للتحكم فيه.

ومن بين أهم الاستراتيجيات المعتمدة من طرف المنظمات لتحقيق ذلك، نجد التكوين المهني بأنواعه المختلفة، من أجل تطوير مكتسباتها خاصة بالممارسة الواقعية التي تتجسد في التكوين الميداني، فكيف إذن يساهم التكوين في تطوير المرأة العاملة؟ للإجابة على هذا السؤال، سنتناول فيما يلي العناصر الآتية: معنى المرأة العاملة، التكوين المهني، التكوين الأولي والتكوين المتواصل ودور تحليل النشاط في تصميم نظام التكوين.

1- المرأة العاملة.

المرأة العاملة هي المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي التي تقوم بدورين أساسيين في الحياة، دور في البيت ودور في الوظيفة (إبراهيم عبد الفتاح، 1984، ص 130)، فهي التي تزاوّل مهنة ذات فائدة، مقابل عائد معنوي ومادي (سهير كامل احمد، 2001، ص 130).

يتضح من التعريفين أن المرأة العاملة هي التي تتولى عدة مسؤوليات في المنزل وفي العمل، بالإشارة لأهمية دورها في العائلة، بالإضافة إلى العمل المأجور خارج المنزل، فهي إذن، المرأة والزوجة وربة البيت التي تنجب الأطفال، وترعاهم وتربهم وتحمل مسؤولية الاهتمام بالعمل، ورعاية شؤون الحياة الزوجية، بالإضافة إلى تولي أعمال المنزل من تنظيف، طبخ وغسيل... وزيادة على ذلك خروجها من المنزل للعمل مقابل عائد مادي، مع الالتزام بقواعد وشروط تحددها طبيعة عملها ونوع مهنتها، ممرضة، طبيبة، أستاذة، إدارية، عاملة نظافة، خياطة، الخ. فهما كانت المهنة التي تمارسها المرأة، فهي تحتاج إلى تكوينها مهنيًا يجعلها أكثر مهنية، خاصة بظهور الأرغونوميا التي تعتبر العامل أو المنفذ سواء كان رجل أو امرأة مهنيًا يشتغل في نسق ديناميكي، مع إبرازها لأهمية تحليل العمل في التكوين، تغيرت بموجها النظرة إلى طريقة تكوين المتربين والمتكوينين بالتالي تغير تنظيم التربص والتكوين، وتغير مكانة كل من المتكوينين والمتكوينين في سيرونة التكوين.

2- مفهوم التكوين:

يفرض التعقد في وضعيات العمل حالياً، فترة طويلة لاكتساب خبرة تتلاءم مع هذا النوع من المراكز، تعتمد على تكوين خاص بالوضعية (Marine et autres, 1988)، لهذا يعتبر التكوين الذي يعتمد عليه المهتمين بهذه المجالات المعقدة مهماً جداً لتمكين الفرد من التحكم في المتغيرات الجديدة، والساح له من التكيف مع متغيرات النسق الديناميكي وبالتالي التمكن من تسييره (Gaba, 1994).

يعبر المفهوم اللغوي العام لمصطلح التكوين عن البناء والإنشاء والتشكيل، المشتق من الفعل (كَوَّنَ) وينتج عنه المفعول (مُكَوَّن) أي ما تُكَوَّن بعدما لم يكن كذلك، وهذا المصطلح قد يرتبط بعدة مفاهيم أخرى خاصة بالميدان التربوي كالتأهيل، التدريب، التحضير الوظيفي... الخ. ونجد هذا التعدد في المصطلحات حتى في المصطلح الأجنبي، فقد نجد مصطلح التأهيل (Qualification)، التحضير (Préparation) والتكوين (Formation) ... (المعهد الوطني للبحث في التربية، 2011).

إن التكوين كمصطلح لغوي يعني التشكيل، بمعنى إحداث سلسلة مستمرة من التغيرات والتعديلات وفق منهج معين أو نسق معين من أجل تغيير الحالة الأولية القائمة، إلى حالة متوقعة مسبقاً مرغوب فيها وفق جملة من المعايير والشروط المتفق عليها ولو نسبياً، لدى الأجهزة الفاعلة داخل المجتمع. فالتكوين يؤدي إلى إكساب الفرد أنماطاً فكرية أو أشكالاً أدائية وظيفية تهيئه لتأدية ما هو مطلوب منه (مصمودي، 2002).

بمعنى آخر، التكوين عبارة عن مجموعة من نشاطات التعلم المبرمجة، بهدف إكساب الفرد والجماعات المعارف والمهارات والاتجاهات، التي تساعد على التكيف مع المحيط الاجتماعي المهني من جهة، وتحقيق فعالية التنظيم الذي ينتمون إليه من جهة ثانية، لهذا نجد أن كلمة التكوين مرتبطة عموماً بكلمة التربية رغم وجود فروق اصطلاحية بينهما.

أما من الناحية الاصطلاحية، فقدّم لوجدر (1988) تعاريف عديدة حول التكوين، كل حسب الميدان الذي يوظف فيه، حيث يعتبر الهدف من التكوين في تنمية الشخصية ودمج المعرفة بالممارسة وبالحياة، وذلك من خلال مواجهة وضعيات المشاكل، تستدعي الحل.

ويعتبر التكوين عند Leboudec (1988) العمل على جعل المتكُون يترك التصور الذي يملكه حول شيء معين أو جزء منه على الأقل ويكتسب نسق تصوري جديد يتماشى والمشكلات التي يصادفها.

يمثل التكوين إذن، نسقا يسمح ببناء وإعادة بناء المعارف والكفاءات (Croquette et Partie, 2000)، وهذا يعني حسب هؤلاء الباحثين أن التكوين يسمح بتعديل وتكييف التصورات والمعارف التي لدى الفرد، حسب الوضعيات التي يتواجدون فيها. بالنسبة للأرغونوميا يعتبر Leplat (2002) التكوين كسيرورة، تستهدف اكتساب الكفاءات الضرورية لتحقيق مهمة ما.

يظهر من خلال هذا التعريف أن مصطلح التكوين يدل في نفس الوقت على الوضعية، مثل العبارة "أن تكون في تكوين" وعلى الفعل، "الفعل أن تكون" (L'action de se former) (Leplat, 2002).

فنشأت الفرد داخل سيرورة التكوين مرتبط بالنظام الذي تم وضعه في الحين (الآن)، وبوظيفته وهذا النشاط يصل لنتائج متنوعة ومختلفة، فعالة بالنسبة للأهداف الموضوعية، الكفاءات المكتسبة، العبء الناتج عن النشاط، الرضا أو الملل، الخ. هذه النتائج يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في عناصر النظام، تغييرات في ظروف المُكون (كتغيير طريقته) وعند الفرد المتكون (كتضاعف كفاءاته واكتسابه للميتامعارف).

إذا أردنا أن نحلل أكثر، فإمكاننا القول من خلال اقتباسنا لمختلف التعريفات، بأن التكوين سلسلة متواصلة من التعديلات وفق نظام معين، من أجل نقل حالة قائمة (أ) إلى حالة متوقعة (ب)، تكون مستهدفة سلفا على أساس معايير ومؤشرات متغيرة لدى واضعي تلك المعايير. وينتج عن هذه العمليات اكتساب مؤهلات وقدرات فكرية ومهارية أدائية تؤهل الشخص موضوع التكوين لأداء المهام.

حسب Leclercq (2008, 1999) تسعى أنظمة التكوين لتحقيق ثلاثة وظائف تظهر في العناصر الثلاثة المتمثلة في كل من المتكُونين، المعارف (Formateurs-Formés-Savoirs) والتي تركز على ثلاثة تصميمات أو أنظمة للتكوين (Cité par Grangeat, 2009 et Jobert, 2000).

- **أولاً:** النظام الذي يمكن أن يضع المتكُونين في وضعية شرح شيء ما للمتكُونين، وهنا تدرك المعارف كأنها المخزون الذي يُقتنى منه المتكُونين، فالقدرات الأساسية لإنجاز هذه الوظيفة (مثل ما هو الحال في المؤسسة التعليمية أو التكوينية) تُدرك على أنها تركز على تكتيف وتخزين المعلومات والإجراءات، التي تتواجد مسبقا خارج المتعلمين والمتكُونين، ويجب عليهم اقتنائها، الاحتفاظ بها، تحيينها واستعمالها، هذا التصميم للمعارف - المخزنة (Savoirs-Stocks) يعمل في الأنساق المستقرة، لكن غالبا ما يصطدم بالعوائق والصعوبات المرتبطة بالفعل في الميدان المعقد والمتغير، فموضوع الفعل نادرا ما يشبه الذي صمم لاكتساب المعارف، لأن سياق الاستعمال يتطلب باستمرار تكييف هذه المعارف وتحويلها. فتحليل العمل إن وجد يؤدي إلى عزل المعارف (الأكاديمية، المهنية، الإجرائية، التنظيمية والتشريعية) المعروضة لأنها مفيدة للفعالية المهنية، فالتحليل هنا، يركز أساسا على العمل الرسمي، وعلى نشاط الخبراء من أجل تحديد ما يجب على كل فرد معرفته لكي يكون فعالا (Grangeat, 2009).

- **ثانياً:** وضع المتكُونين في وضعية الشرح المتبادل حول شيء معين، وتكون المعرفة والفعل في هذه الوضعية مُتداخِلين، ولقد نتج هذا التصميم من تأكيدات ونتائج مزدوجة للدراسات الأرغونومية، فمن جهة نجد أن هناك دائما فارق بين العمل الرسمي والعمل الفعلي، بين المهمة والنشاط، ومن جهة أخرى إنتاج الأفراد المعنيين بوضعية العمل، معارف دائمة وخاصة (Singulières) وهذا التصميم لا يلغي السابق، لأن المعارف المعيارية الناتجة عن العمل الرسمي والتي تغذي المعارف المخزنة، تنتمي للكفاءات المستعملة في الفعل، بما أن الفعل يدرك دائما على أنه خاص ومتجدد باستمرار، فانه يُعجّل ويدفع الممارسات وظروف التكوين ليصبح المتكُونين كمحفزين (catalyseurs) ومسيرين لوضعية المشاكل، فانطلاقا من تحليل العمل يصممون وضعية تستهدف نهوض أو دفع التصورات الأولى للمتكُونين، بالتالي آتارة تطورهم المهني (Grangeat, 2009)، تحليل العمل هنا إذن ضروري، يهدف في الغالب لبناء وضعية -المماثلة- التي تكون في الغالب قريبة كفاية من الظروف الحقيقية، لكي تسمح بالتعلم المهني.

- **ثالثاً:** بناء المعارف مع المتكُونين، وهنا يمكن أن يستهدف التكوين، السماح للمتكُونين والمكُونين الشرح المتبادل، في وضعية متساوية (En position d'égalité) وينظر هنا للمبدأ النشط لتدخل التكوين، الذي يكمن بين الضغط على كفاءات المعنيين في فترة معينة، وإيجابيات وضعية ما في محيط العمل، يتمثل هنا التكوين في جعل التزاوج بين الأفراد ونشاطهم والوضعية التي يجب أن يواجهونها، أكثر ليونة،

بالتالي ينتج عن استعمال كل من القدرات الشخصية للأفراد المعنيين والموارد الخارجية، الاجتماعية والمادية التي يوفرها محيط العمل، كل من التعلم والتطور المهني (Grangeat, 2009).

3- أنواع التكوين:

يُؤمّن ميدان التكوين عامة بين المعارف المختلفة، منها معارف نظرية (تصريحية) ومعارف تطبيقية (إجرائية) تتدخل في تشكيله، وتظهر هذه المعارف بوضوح في أنواع التكوين المعتمدة، كالتكوين الأكاديمي، الذي يتم في المراكز والذي يركز على المعارف النظرية، والتكوين الذي يتم في الميادين المهنية والذي يركز غالباً على المعارف الإجرائية.

ونحن فيما يلي سنركز على نوعين أساسيين من التكوين، ملزمة لممارسة المهنة بفعالية وهما التكوين الأولي والتكوين المتواصل.

3-1- التكوين الأولي:

في هذا الصدد يُعرف كل من Altet, Paquay و Perrenoud (2002) التكوين الأولي وبالخصوص في مجال التدريس على أنه دور للمدرّس المرافق، ويعني تقديم مساعدة لبناء كفاءات، العمل على استعمال وتحويل الموارد، والتوقف عن تسطير وتفصيل اختيار منطقي موضع، حسب تفويض أو أمر، وحسب مشروع شخصي، حسب انتظارات وارغامات المهنة، وهو أيضاً مساعدة على بناء نماذج تحليل التعقد والعيش معه وهو الدفع لوضع معارف الفعل ومعارف التجارب، وربطها بمعارف ناتجة عن البحث (Portelance, 2009).

هذا التعريف يظهر أن تكوين المدرّسين هو تكوين لمكوّنين، حيث أن إحدى السمات البارزة التي تعطي تكوين المدرّسين خصوصيات متميزة، مقارنة مع تكوين موظفي ومهني القطاعات الأخرى، هو كونه يتعلق بفئة ستتجه هي ذاتها في المستقبل إلى القيام بعملية التكوين، بما يفترض ذلك من تربية للتلاميذ من الناحية المعرفية، الوجدانية والحسية حركية. إنه تكوين يُشبه بالمعادلة من الدرجة الثانية، باعتبار أنه تكوين لمكوّنين، لهذا فهو يتطلب معاملة تربوية خاصة، سواء كان ذلك فيما يتعلق بتصميم ووضع البرنامج، المؤسسة التكوينية وتنظيماتها الإدارية والبيداغوجية، أو كان ذلك من قبل المتكوّنين، وكذلك علاقة المرافقة التي تربط بين المتكوّنين والمرافقين في التكوين.

لقد كان التكوين الأولي في البداية يتشكل من جزأين، أحدهما نظري والآخر عملي، تطبيقي. ويُكتسب الأول في معهد التكوين، والآخر في الميدان، ويخصص الجزء النظري لاكتساب المعرفة التي سيتم تدريسها (معارف التخصص، savoirs disciplinaires)، ومعرفة للتدريس (تعليمية وبيداغوجية، didactiques et pédagogiques) التي تشكلها العلوم التربوية، أما الجزء العملي فيؤخذ بعين الاعتبار ويُدعم بالتربص الميداني، لفائدة المتربصين اللذين يتوجهون للميدان، تحت مسؤولية مرافقين، يشرفون عليهم أو الممارسين ذوي الخبرة، لمواجهة واقع المهنة. أما حالياً، حسب الإصلاح الذي حصل عبر العالم، توجه التكوين الأولي نحو نموذج آخر للتكوين، حيث تغيرت بيداغوجية النموذج والمظهر العملي للتربصات، إذ تمثل التحدي الآن في مهنية المهنة.

التكوين الأولي إذن هو التكوين القاعدي أو التكوين ما قبل الخدمة، كما يدعى أحياناً أخرى الإعداد الأولي، ونقصد به التكوين الأكاديمي الجامعي الذي يتلقاه الطلبة المسجلون في المدارس العليا للأساتذة المتخصصة في تخريج الموارد البشرية المتوجهة إلى مهنة التدريس بعد تكوين جامعي (بكالوريا زائد ثلاثة سنوات، بكالوريا زائد أربعة سنوات و بكالوريا زائد خمسة سنوات)، باعتباره يتم في مؤسسات خاصة به، كما هو الحال بالنسبة لمدارس العليا للأساتذة، وهي مؤسسات تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

هذا التكوين الذي يعتمد على تكوين متخصص حسب مادة التدريس المستقبلية للطلاب المدرّس إلى جانب التكوين المتعلق بمهنة التعليم أي ما يتعلق بالجانب التربوي، البيداغوجي، النفسي والسوسيولوجي ذي العلاقة بعالم الطفل والمراهق أي محيط المتعلمين (المعهد الوطني للبحث في التربية، 2011).

يعرف كذلك على أنه نظام يشترك فيه التعليم مع التدريب الفني أو الإداري الذي يعرف بأنه إعداد الأطر البشرية إعداداً مسبقاً، لتولي مهام معينة ويتم ذلك غالباً في النواحي التطبيقية وبعد أحياناً مطلباً رئيسياً للتخرج للتطبيق العملي بحسب التخصص.

إن اعتبرنا التكوين الأولي تكويناً ما قبل الخدمة فإننا نجد نوع آخر من التكوين لا يقل أهمية منه وهو التكوين المتواصل أو المستمر، الذي يتم بعد الخدمة.

3-2- التكوين المتواصل:

يطلق على هذا النوع من التكوين، التكوين أثناء الخدمة، ويرتبط بمجموع الوسائل والإمكانات (المعرفية والمهارية) الموضوعة رهن إشارة المتعلمين، كيفما كان مستواهم الاجتماعي والمهني لكي يتابعوا التكوين بغرض تطوير قدراتهم وكفاءاتهم، فهو بمثابة تحسن للمعارف وتنمية لروح البحث كضمانة للإدارة في التقدم وفي إثراء المعلومات حول المضامين والمناهج البيداغوجية وتبادل الآراء حول التجارب وتغيير التخصصات إن أمكن ذلك.

لاحظ الباحث الفرنسي Guy Georges (1974) بأن أهمية التكوين المستمر تتمثل في الاستجابة للحاجات البيداغوجية والمعرفية والمجتمعية، كالحاجة إلى إصلاح المنظومة التربوية مثلاً، وتبرز هذه الأهمية عبر مجموعة من المقتضيات التي تتلخص في تجديد المعارف والكفاءات الضرورية لممارسة مهنة ما وتعزيز قابلية التطور لدى الشخص، لأن التكوين المستمر عملية مفتوحة بشكل دائم. وبذلك، فهو يساهم في تطور النظام التربوي وفي دعم سياسة التجديد والإصلاح التي يجب أن تكون مستمرة بدورها، وهو جميع العمليات والإجراءات التي تهدف إلى الرفع من المستوى المعرفي أو الأدائي والإنمائي لمهنة التعليم.

ولقد سبقت الإشارة إلى أنه من المعايير الأساسية لمهنية المهنيين، نجد امتلاك ثقافة عامة ومتخصصة ومهنية، وإعداداً مهنيًا يؤمن بنمو مستمرا، أثناء الخدمة والممارسة (عن الزغلول، 2007)، وبالتالي فإن جميع الإجراءات التي تساهم في الرفع من الثقافة العامة والمتخصصة والمهنية للعامل، تمثل جزءاً من مكونات، ما يسمى "التكوين أثناء الخدمة أو التكوين المتواصل".

يذكر بعض الباحثين كبيلينوا وهونوري وبريكون (Belbenoit cité par Honoré, 1981) على أنه، إذا كان في إمكان المتكون أن يتعلم خلال التكوين الأولي الكثير عن المهنة، فإنه لن يتعلم أن يصبح مهنيًا إلا من خلال ممارسته للمهنة، مع شرط القيام بذلك والتفكير في ممارسته بمساعدة خبير.

لهذا أصبحت معظم دول العالم، خاصة المتقدمة منها، تُخصّص جانباً هاماً من ميزانياتها من أجل تكوين العمال أثناء الممارسة، والذي أصبح مطلباً أساسياً لها.

4- دور تحليل النشاط في وضعيات التكوين:

لكل تكوين موضوع، وذلك بأخذ بعين الاعتبار الإجابة على متطلبات المهمة، ومن أجل هذا الغرض لا يتعلق الأمر فقط بمعرفة المهمة المسطرة، بل المعرفة الجيدة أيضاً بالنشاطات التي يجب اتخاذها واستعمالها من أجل تنفيذ المهمة في ظروف جيدة، فيمكن أن يكون تحليل العمل قاعدة التدخلات المشتركة عن طريق تغيير الظروف الخارجية للعمل وتحويل المنفذ، وهذين النوعين من التدخلات يمكن أن يُدعم. فالمهمة المصممة بشكل جيد تسهل وضع التكوين لها، والتكوين المنظم جيداً يمكن أن يقترح تدخلات مفيدة على الظروف الخارجية، ولقد ذكر كل من Teiger (1993) و Falzon و Teiger (1999) أن التدخل الأرغونومي كعامل لتحويل الأفراد، له دور في تحليل العمل والذي يعتبر كأداة لتكوين المتكويين، ويؤكد باستري (1999) دور تحليل النشاط في بناء الكفاءة، ويضيف أن الوسيلة الأكثر فعالية في تطوير الكفاءات ليس بإعادة إنتاج التمرين، أو بتكرار التمرين، لكن بتحليل الفعل (L'analyse de l'action).

لقد بين تحليل العمل أن الفرد لا ينسخ بالضرورة نشاطه عن المهمة المسطرة، لكن يعيد تحديد هذه الأخيرة، ويجب بنشاطات ليست دائماً متوقعة، واستناداً لقول Leplat (2002) الذي يعتبر التكوين كسيرورة تستهدف اكتساب الكفاءات الضرورية لتحقيق مهمة ما، فإنه من الضروري تحليل النشاط الفردي للمنفذين، تجاه هذا التشابك بين التاريخ الشخصي والنشاط المهني، لكي يكون كل واحد منهم قادراً على أن يقدم له معنى، وعلى أن ذلك يُقرّبهم من النشاط الجماعي للمهنيين، ولكي يتمكن كل واحد منهم من ربط نمطه الخاص مع نوع المهمة، كما يذكر ذلك كل من Faïta و Clot (2000)، فهم نشاط المهنيين يعني فهم ممارساتهم وطريقة تفكيرهم، ما يظهر أنه يلعب دوراً أساسياً في نوعية أنظمة التكوين.

يمثل تحليل العمل، جزءاً من تقييم الأنظمة، إذ يسمح بالمراقبة في الميدان للتحويلات والممارسات والتصورات الناتجة عن أنظمة التكوين، إلى جانب تحليل الأداء والأبعاد الملاحظة للممارسة. فدراسة Goigoux (2002) في هذا الشأن واضحة. لهذا لا يمكن تفادي تحليل النشاط بأكمله، كجمل الممارسات والتصورات، فهو ضروري (Grangeat, 2009).

لتحليل العمل إذن، فائدة في كل خطوة تصميم وتحقيق نظام تكوين، من أجل تحسين وفهم أهميته في التعلم المهني، بينما هذه التعلّقات تتموضع غالباً في إطار غير رسمي، فمن المهم عدم الاكتفاء بتصميم واستعمال أنظمة التكوين الرسمية، لكن الأخذ بعين الاعتبار التعلّقات الخبرائية، ما نجده في أماكن العمل أو في فضاءات متابعة المتكويّنين، لكي تكون الوضعية جيدة لهذا التعلم ولهذه التطورات المهنية، يمكن أن تكون الوضعية في حد ذاتها هي نفسها مصدر التطور، لما يُحْتَرَم في تنظيمها بعض المبادئ التي تستهدف تدعيم مسار تعلم المتكويّنين (Mayen, 1999).

ما يهم في هذا التصميم، هو مسار المتعلمين والربط الذي يخلقونه دائماً بطريقة شخصية وخاصة، بين قدراتهم الخاصة، والمصادر الخارجية الموجودة في الوضعية والعمل المسطر لهم أو الدور الموجه لهم، سواء خاص بالمرأة أو الرجل، خاصة مع مبدأ المساواة المعتمد حالياً، فكل مرحلة وخطوة من تحليل نشاط المهنيين، سيكون لها هدف ووظيفة مختلفة ومكملة، تتمثل في تحديد المعارف المَبْنِيّة بالخبرة، استخراج المعارف الحرجة التي يجب اكتسابها، فهم تحديات ورهانات الوضعيات الممارسة، ومراقبة موافقة الكفاءات الجديدة المَبْنِيّة.

على المتكويّنين إذن، تحيين معارفهم الناتجة عن تجاربهم وخبراتهم كمتعلمين، والعمل على ملائمة المعارف الناتجة عن البحث (مثلاً حول الميتمعارف، الدافعية والتقييم) عن طريق دراسة الوضعيات، فُهم بحاجة للبحث معاً حول كيفية استعمالها، فيمكن أن يتقدموا نحو ممارسة غير ملبوسة، بفضل أوقات التفكير حول نشاطهم في التربص، ما يجعل كل من المتكويّنين والمُكوّنين يصلون إلى بناء المعرفة المهنية.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم، عبد الفتاح كاميليا. (1984). سيكولوجية المرأة العاملة. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت.
2. الزغلول، عماد عبد الرحيم وشاكر، عقلة المحاميد. (2007). سيكولوجية التدريس الصفي. الطبعة الأولى، عمان: درا المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
3. المعهد الوطني للبحث في التربية، بحوث وتربية. (2011). مجلة جزائرية للبحث التربوي، العدد 5، رقم 4289، ملف تكوين المكونين، الملتقى الدولي حول إسهامات تكوين المكونين في تحسين مردود النظام التربوي.
4. سهير، كامل احمد. (2001). علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. مركز الإسكندرية للكتاب.
5. مصمودي، زين الدين. (2002). مشكلات تكوين أساتذة التعليم الثانوي كما يراها طلبة المدرسة العليا للأساتذة في الجزائر. -المجلد 18- العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق.
6. Altet, M. Paquay, L, Perrenoud P. (2002). Formateurs d'enseignants. Quelle professionnalisation ? Bruxelles: De Boeck.
7. Clot, Y., Faïta, D., Fernandez, G et Scheller, L. (2000). Entretien en auto confrontation croisée: une méthode en clinique de l'activité. Pistes, 2 (1) In Falzon, 2013.
8. Croquette, D., &Partier, M. (2000).Formation et apprentissage. Revue de ANDCP, juin, n°410.
9. Falzon, P., &Teiger, C. (1999). Ergonomie et formation. In P. Carré, & P. Caspar (Eds.), Traité des sciences et des techniques de la formation (pp. 145-162). Paris: Dunod.
10. Gaba, D, M. (1994).Human error in dynamic medical domain's in crisis, management anaesthesia. New-York: Churchill.
11. Goigoux, R. (2002). Analyser l'activité d'enseignement de la lecture: une monographie. Revue Française de Pédagogie, n° 138, 125-134.
12. Grangeat,M.(2009).Analyser le travail enseignant pour concevoir l'intervention éducative:est-ce utile et pour quoi faire ? Nouveaux cahiers de la recherche en éducation, Vol.12, n°1, (p. 31 - 46). Université Joseph Fourier.
13. Honore, B. (1981). Former des enseignants. Privat. Paris
14. Jobert, G. (2000). Travailler, est-ce penser ? In Hubault, F. (coord). Comprendre que travailler c'est penser: un enjeu industriel de l'intervention ergonomique.Toulouse:éditions Octorès
15. Leboudec, G. (1988).Les objectifs de la formation continue. Édition L'hamargha.
16. Legendre, R. (1988). Dictionnaire actuel de l'éducation, Paris: Larousse.
17. Leplat, J. (1972).Planification de l'action et régulation d'un système complexe. Bulletin de psychologie, 298, 533, Repris dans J. Leplat (ed) l'analyse du travail en psychologie ergonomique. Toulouse: octarès
18. Leplat. J.(2002). Psychologie de la formation, Jalons et perspectives choix de textes (1955- 2002). Toulouse: Octarès éditions
19. Marine, C., Cellier, J, M., &Valax, M, F. (1988).Dimension de l'expertise dans une tâche de régulation de trafic, règles de traitement et profondeur du champ spatial - temporel. Psychologie française, 33 -3 novembre.
20. Mayen, P. (1999). Effets d'apprentissage dans les interactions ordinaires tuteur-novice ; actes du congrès de l'Association des Enseignants-Chercheurs en Sciences de l'Education (AECSE),Bordeaux, juillet 1999.
21. Pastré, P. (1999). Le rôle de l'analyse de l'activité dans le développement des compétences. In Club CRIN (Ed.). Entreprises et compétences: le sens des évolutions, p. 141-164. Paris: ECRIN.
22. Portelance, L. (2009). Élaboration d'un cadre de référence pour la formation des enseignants associés québécois. Education et francophonie, vol. 37, n° 1, p. 26-49.
23. Teiger, C. (1993). Représentation du travail -travail de la représentation. In Weil-Fassina, D. Dubois et P. Rabardel (eds), représentation pour l'action (PP.311-344).Toulouse: Octarès

أشكال العنف الممارس ضد المرأة

د/ سعدي فتيحة (الجامعة مولود معمري – تيزي وزو)

ط.د/ أونيسة قاسي (مولود معمري – تيزي وزو)

ملخص:

لقد أفرزت التغيرات التي تمر بها المجتمعات الآن عددا كبيرا من الأمراض والأزمات الخانقة التي من بينها شيوخ مظاهر العنف ضد المرأة باعتبار هذه الأخيرة حجر الزاوية في الأسرة وهي التي يمكن لها أن تؤسس مجتمع مزدهر وآمن وعليه سعت دراستنا لتسليط الضوء على العنف ضد المرأة والذي بدوره يعني سلوك أو فعل موجه ضد المرأة يقوم بالقوة والشدة والإكراه، ويتنوع العنف ضد المرأة بينما هو فردي ويتجسد بالإيذاء المباشر وغير المباشر والعنف الجماعي الذي تقوم به مجموعة بشرية كما عرضنا أهم مظاهر العنف ضد المرأة ماديا ومعنويا (العنف الجسدي، النفسي، الجنسي) ومن المظاهر المادية للعنف نجد الضرب والقتل والحرمان من الحق المالي أما المظاهر المعنوية فتتمثل في نفي الأمن والطمأنينة والخط من الكرامة والإقصاء عن الدور والوظيفة، كما عرضنا أهم النتائج المدمرة لتبني العنف ضد المرأة والتي تتمثل في الآثار الصحية الجسدية والنفسية والآثار الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، العنف.

Résumé:

Tout les changements opérer dans les sociétés modernes ont produit un grand nombre de maladies et de crises suffocantes, parmi les quelles on trouve la prévalence de la violence à l'égard des femmes. La femme est concèderai comme la pierre angulaire de la famille. Notre étude visait à faire la lumière sur la violence à l'égard des femmes qui signifie une conduite dirigée contre les femmes basé par la force, détresse et de la contrainte. Il y a deux types de violence envers les femmes:

Individuel incarné par des abus directs et indirects.

Collective provoqué par un groupe humain. Nous avons également présenté les manifestations les plus importantes de la violence à l'égard des femmes, qui sont physiques, psychologiques, et sexuelles. Parmi les manifestations physiques de la violence envers les femmes, on peut citer: le passage à tabac, assassinat et privation de droit financier. Quant aux manifestations morales elles ce présentent comme suit: déni a la sécurité, assurance, et dégradation de la dignité et l'exclusion du rôle et de la fonction.

Nous avons également présenté les résultats les plus dévastateurs

de la violence envers les femmes qui est représenté dans les effets sur la santé physique et psychologique et les effets sociaux et économiques.

Mots clés: femme, violence

الإشكالية:

تعد ظاهرة العنف من الظواهر القديمة التي عايشها الإنسان منذ القديم والتي لا زال يعايشها في كل المجتمعات، لا سيما في ظل وجود اختلافات بين الأفراد في تنشئتهم الاجتماعية وظروفهم، وأوضاعهم وكذا نفسياتهم التي تتحكم في استجاباتهم وميلهم لاستعمال العنف، وقد ازدهرت الدراسات التي تناولت موضوع العنف وإن كانت في بدايتها تميل نحو التركيز أولا على دراسة العنف الجماهيري، ثم ظهرت بعد ذلك وعلى أثر تصاعد التيارات المتطرفة

المنطلقة من الإيديولوجية التقنية الاهتمام بالعنف السياسي المنظم وظهرت عدة دراسات تتناول العنف السياسي بشكل عام أو العنف الديني بشكل خاص، ومع استمرار الاهتمام بظاهرة العنف الديني ظهر اهتمام خاص بالعنف الأسري أو العنف الموجه ضد المرأة.

إن هذه الدائرة من العنف تؤثر بشكل مباشر على المرأة بحكم وجود علاقات القوى، وبالرغم من مركزها الهام في تكوين الأسرة ودورها في عملية التنشئة الاجتماعية، إلى أن المرأة تعاني من العنف على المستوى السياسي والمستوى الاجتماعي داخل الأسرة النووية والممتدة والمجتمع بشكل عام، حيث يجري العنف المسلط على المرأة في إطار علاقات أسرية عاطفية، ويمارس من قبل الزوج وغيره، الأمر الذي يجعل الكثير من الاعتداءات والممارسات الإنسانية (أبو عواد، 2010).

يتخذ العنف ضد المرأة بشكل عام أشكالا مختلفة منها (الجسدي، والجنسي، والنفسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي) ويمارس ضد الفتيات غير المتزوجات أيضا، وضد القيادات والمرأة بشكل عام على اختلاف الطبقات والأعراق والمستويات الاجتماعية والاقتصادية (الكحواقي، 2004)، حيث تشير الإحصائيات الحديثة أن العنف ضد المرأة أصبح ظاهرة كمية ذات حجم ملحوظ في كل المجتمعات ففي دراسة أجرتها الشبكة الجزائرية لمراكز الاستماع للنساء ضحايا العنف شملت (150) حالة عنف مارس ضد المرأة إلى أن 91 بالمئة من الرجال يقومون وراء العنف ضد النساء، وأوضحت الدراسة أن 68 بالمئة من النساء المعنفات تتراوح أعمارهن ما بين 25 و40 سنة.

فالمرأة في المجتمع الجزائري كانت ولا تزال العمود الفقري للأسرة، فكيان هذه الأخيرة يتوقف إلى حد كبير على صلاح المرأة (الزوجة، الأم، الابنة، الأخت) وانحرافها أو مرضها يعني هدم الأسرة، فانتهاج أسلوب القسوة والعنف بكل أشكاله سواء في أسرة أبويها أو زوجها واستمرار تعرضها للعنف والإهانة تجعل منها إنسانة خاضعة ميالة للاستكانة والخضوع، ولا يمكن أن يستمر تحملها للقسوة والإساءة البدنية والنفسية طويلا حتى تنفجر بانفعالات مشحونة (ريحاني الزهرة، 2010).

وعليه فإن موضوع العنف ضد المرأة هو موضوع جدير بالدراسة نظرا لوزنها وأهميتها وتركيباتها الاجتماعية وعليه جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء عليه.

2- تعريف العنف:

عرف العنف في علم النفس بأنه السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن، تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية استثمرا صريحا بدائيا، كالضرب والتقتيل الأفراد، والتكسير والتدمير للممتلكات، واستخدام القوة لإكراه الخصم وقهره (مجاهد، 2008، ص3).

عرف العنف في العلوم الاجتماعية بأنه "استخدام الضبط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما (أحمد زكي بدوي، 1999).

عزف "هور نسين" العنف بأنه "سلوك موجه لابتلاء الآخرين بأضرار مادية أو معنوية، وذلك بتدمير كياناتهم أو ممتلكاتهم" (عبد الله أبو عراد الشهري، 2008، ص25).

من خلال ما سبق يمكن تعريف العنف أنه سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية وإلحاق الأذى والضرر بطرف آخر، وقد يكون لفظيا أو جسديا، كما أن السلوك العنيف قد يكون فرديا أو جماعيا.

3- تعريف العنف ضد المرأة:

عزف العنف حسب الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي وقعته الأمم المتحدة سنة 1993 بأنه "أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتران مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي مثل الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (صحرة القواسم، 2010).

كما عرف العنف ضد المرأة بأنه "مصطلح يستخدم بشكل عام للإشارة إلى أي أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء، ومثله كجرائم الكراهية، فإن هذا النوع من العنف يستند إلى جنس الضحية كدافع رئيسي وقد يكون جسدي أو نفسي، يتضح من خلال ما سبق أن

العنف ضد المرأة سلوك موجه إلى المرأة يقوم على القوة والشدة والإكراه ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية، ناجم على علاقات القوة غير متكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على السواء والذي يتخذ أشكالا نفسية وجسدية متنوعة في الأضرار.

4- أشكال العنف:

تتفق أدبيات الموضوع بأن العنف يأخذ الأشكال الرئيسية التالية:

1-4 العنف الجسدي: يقصد به السلوك الجسدي المؤذي لجسد المرأة ويهدف به الإيذاء وخلق الشعور بالخوف، ويتم تجسده عن طريق الأيدي والأرجل ومن الأمثلة على ذلك نكد الضرب، الدفع الركل.

2-4 العنف اللفظي: وهو يشمل أي إساءة تترك أثر سيئ في نفس المرأة حيث ذكرت بعض الدراسات كدراسة يحجي 2013، ودراسة كراتنز أن العنف النفسي يقف عند حدود الكلام، كالشتم والصخرية والتهديد وغالبا ما يرافق هذا الكلام مظاهر الغضب والتهديد ويمثل أكثر الأنواع في المجتمعات (خولة أحمد يحجي، 2000، ص16).

3-4 العنف الرمزي: ويشمل التعبير بطرق غير لفظية عند احتقار الأفراد الآخرون، أو توجيه الاهانة لهم، كالامتناع عن النظر إلى الشخص عندما يتحدث، ويتجسد هذا النوع من العنف في حياتنا اليومية.

4-4 العنف الجنسي: وهو أي فعل أو قول يمس كرامة المرأة ويخدش خصوصية جسدها، من تعليقات جنسية سواء في الشارع أو عبر الهاتف أو من خلال محاولة لمس أي عضو من أعضاء جسدها دون رغبة منها بذلك، أو إجبار المرأة على القيام بأعمال جنسية وانتقاد أسلوبها في العلاقة الجنسية (يوسف محمد سلطان، 2015).

5-4 العنف الصادر من الأب والأخ والأم: يشمل هذا العنف عدة صور قد يكون جسدي، أو نفسي أو مادي أو جنسي وقد يأخذ أشكالا أخرى منها الزواج المبكر والذي بدوره ينعكس سلبا على الفتاة (خير، 2012).

6-4 العنف الاقتصادي: قد يتخذ العنف ضد المرأة أيضا شكلا ماديا وذلك من خلال:

- منع المرأة من العمل مع عدم إعطائها إلا قليلا من النقود وإخضاعها لمراقبة صارمة لمصاريفها.
- التمييز في مستوى الرعاية الصحية والخدمات الدراسية المبذولة للفتيات بالمقارنة مع الذكور.
- منع المرأة من الوصول إلى مواردها المادية.
- حرمانها من حقها في الميراث.
- إجبار المرأة العاملة على تسليم صكها الشكي للرجال.
- الاستيلاء على ممتلكاتها الشخصية مثل الحلي (زهرة الريحاني، 2010).

وقد يأخذ العنف شكلين آخرين وهما العنف الفردي والعنف الجماعي.

- العنف الفردي:

وهو العنف الموجه من فرد لآخر، وهو في الغالب يكون في المجالات اليومية ويصنف هذا النمط إلى ثلاثة فئات:

❖ **الفئة الأولى:** وهم الأفراد المتسلطون والذين يمثل العنف لديهم جزءا أساسيا من سلوكياتهم لتحقيق غاياتهم.

❖ **الفئة الثانية:** وتتمثل في الأفراد الذين يعانون من عقدة النقص، حيث يستخدمون العنف بغرض سد هذا النقص.

❖ **الفئة الثالثة:** هم الأفراد الذين يتسمون أساسا بالعنف وتستخدم هذه الفئة العنف كوسيلة عقابية في حالة عدم استجابة الآخرين لهم. وبهذا فإن العنف الفردي تكون دوافعه عديدة مثل حب التملك والسيطرة دافع المنافسة والشعور بالنقص (فهد بن علي عبد العزيز

الطيبار، 2009).

- العنف الجماعي:

وهو اشتراك فرد مع الجماعة من الأفراد اتجاه جماعة أخرى تمثل السلطة (تهاني محمد عثمان، 2008).

5- النظريات المفسرة للعنف ضد المرأة:

1-5 النظرية البيولوجية: يرى أصحاب هذا الاتجاه أن العنف يرجع إلى أسباب بيولوجية، ولقد أثبتت الدراسات التي أجريت في هذا المجال وجود ارتباط بين هرمون الرجولة (الاندروجين) وهو السبب المباشر لوقوع العنف، ويدعم (عبد اللطيف العقاد) هذا الارتباط بين زيادة هرمون الذكورة (التسترون) وبين العدوانية، خاصة في حالات الاغتصاب الجنسي (عبد اللطيف العقاد، 2001)، وقد أثبت رواد هذه النظرية أن العنف البشري غريزة فطرية، ولقد عمم كل من "كونارد" و"أندري" هذا المفهوم، ويرون أن الغريزة العدوانية هي غريزة فطرية في الجنس البشري، وتندرج فكرة الارتقاء والتطور وراء هذه النظرية كما يرى الباحثان أن الحيوانات العدوانية تستمر في البقاء بسبب الغريزة العدوانية بينما الأقل عدوانا تنقرض، ولقد أكد "لورنز" أن كل من العنف والعدوان يعدان في غاية الأهمية من أجل إبقاء الحياة (رشاد علي عبد العزيز، 2009).

2-5 النظرية البنائية الوظيفية: أنصار هذا الاتجاه يؤكدون على أن العنف يعتبر نتاجا لظروف اقتصادية اجتماعية تتمثل في الأوضاع العائلية وظروف العمل وضغوطه وحالات البطالة بأشكالها المختلفة والخلافات الأسرية والتفكك الأسري العمدي والغير العمدي والفقر، وانخفاض دخل الأسرة مع كثرة عددها وما يستتبعه من تغذية غير مناسبة وسكن غير ملائم وتعليم غير كاف وعدم العناية الصحية، والمستوى الاجتماعي المتدني وكل هذه الظروف تتكاثف فيما بينها لتفرض هذه العوامل الاجتماعية الإساءة والعنف حيث أنها تمثل ضغوطا بيئية اجتماعية تؤدي إلى ممارسة العنف (أجلال إسماعيل حلمي، 1999، ص 59).

3-5 النظرية التحليلية: يتزعم هذه النظرية "فرويد" حيث يرى أن العنف سلوك واع، شعوري ناتج عن غريزة الموت التي افترض وجودها، وهي المسؤولية عن التدمير وأن العنف دافع من الدوافع الغريزية المتعارضة وهما غريزة الموت تهدف لحفظ النوع وغريزة الحياة تهدف لحفظ الفرد (سوسن مجيد شاكر، 2008، ص 31). ويشير "حسن" أن رواد التحليل النفسي وعلى رأسهم "فرويد" يرون أن الإنسان منذ ولادته ممتلك عددا من الغرائز العدوانية، والتي لا تعود إلى الطبيعة البيولوجية له بل هي غرائز توجد في طبقات اللاشعور الداخلي، أما المرأة المعنفة والعاجزة عن الدفاع عن نفسها تتخذ وضعية الإنسان المقهور الذي يلوم نفسه ويحط من شأنها، فهي تشعر بالعجز والدونية وأنها غير جديرة بالحياة وتظهر لدى النساء المحاصرات بهذه المشاعر تبعية للقوى التي هي خارج أنفسهن، بل إلى الخضوع لأوامره، وهن في الغالب عاجزات تماما عن معاشية شعور "أنا أريد أو أنا أكون" (فيصل عباس، 2008، ص 64).

4-5 نظرية الإحباط والعدوان: تعد هذه النظرية أهم النظريات المفسرة للعنف حيث تعزي سبب العنف إلى حالة الإحباط من جراء الشعور بالقهر الاجتماعي كما أثبتت أن الإحباط الموجه للطفل في أسرة التوجيه وبين مواقف الإحباط والأذى التي تعرض لها الوالدان أو أحدهما في أسرة النشأة.

5-5 النظرية المعرفية: حاول علماء النفس المعرفي أن يتناولوا سلوك العنف لدى الإنسان بهدف علاجه ولقد ركزوا في معظم دراساتهم وبحوثهم حول الكيفية التي يدرك بها العقل الإنساني وقائع أحداث معينة في المجال الإدراكي أو الحيز الحيوي للإنسان، مما يكون لديه مشاعر الغضب والكرهية، وكيف هذه تتحول إلى إدراك داخلي صاحبه إلى ممارسة السلوك العدواني (علي نوح بن عبد الرحمان الشهري، 2004، ص 18).

6- آثار العنف ضد المرأة:

يمكن إبراز أهم الآثار السلبية للعنف ضد المرأة فيما يلي:

1-6 الآثار الصحية الجسدية والنفسية: تشكل النساء المتعرضات للعنف الجسدي وسوء المعاملة البدنية من إصابات عديدة نتيجة للتعرض للعنف وتتمثل في الأعراض التالية:

- ارتجاج بالمخ، فقدان جزئي للسمع أو البصر، التأثير على الأعضاء الداخلية الحيوية مثل الرحم والكبد.
- الإجهاد وفي حالات العنف القسوي يصل الضرر إلى الإعاقة أو الموت.
- كما تشكو معظم النساء المعنفات بالإضافة إلى الآثار الجسدية من اضطرابات نفسية وما يسمى بتناذر المرأة المضروبة، وهو تناذر يتضمن أعراض الاكتئاب وانخفاض الشعور بالقيمة ومع تكرار الإساءة لها تصاب بما أسماه "سيلجمان" بالعجز المكتسب حيث تشعر بالاكتئاب وبأنها لا تستطيع السيطرة على أمور حياتها أو التنبؤ بما يحدث لها ولا تستطيع إيقاف إساءة أي شخص لها (زهرة ريحاني، 2010 ص 51).

ومن التبعيات النفسية السيئة للعنف ضد النساء نجد ما يلي:

- الخوف وفقدان الثقة بالنفس يشعرهن دوماً بعجزهن عن تغيير مسار حياتهن وتجنب العنف.
- شعورهن بالذنب ويلقن مسؤولية المشاكل والاضطرابات التي تطرأ على الحياة الزوجية إلى عدم قدرتهن في إدارة شؤون أسرهن.
- شعورهن بالإحباط واحتقار الذات.
- إحساسهن دائماً بالاعتمادية والالتكالية على الرجل بالإضافة إلى القلق والتوتر.

2-6 الآثار الاجتماعية والاقتصادية:

إن العنف الممارس ضد المرأة يؤدي إضافة إلى ما ذكرناه إلى تكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية ضخمة تخلق آثاراً عديدة على المجتمع، فقد تعاني النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل وفقدان الأجر ونقص المشاركة في الأنشطة المنتظمة وعدم التمكن من الاعتناء بأنفسهن وأطفالهن إلا بشكل محدود (المؤتمر الدولي السابع، المرأة و السلام الأهلي، 2015).

نستنتج من خلال ما سبق أن المرأة تتعرض لعدة مشاكل صحية تتمثل في الإصابات الخطيرة والكدمات والجروح التي بدورها تؤدي إلى اضطرابات داخلية كما تتعرض لآثار اجتماعية سلبية باعتبار المرأة عضو في المجتمع فإن كل ما تمر به ينعكس على نفسها وأسرته ومحيطها المجتمعي بشكل كبير.

التوصيات والاقتراحات:

- القيام بحملات كبيرة تتحدث حول ظاهرة العنف.
- تفعيل الدور القانوني في التقليل من ظاهرة العنف.
- تفعيل أنشطة التوعية والإرشاد والتثقيف.
- الحوار الصحي الإيجابي لإعطاء الفرصة لكل الفئات للتعبير عن نفسها بشكل منظم وآمن يقلل من فرص اللجوء إلى العنف.

خاتمة:

إن ظاهرة العنف شأنها شأن غيرها من الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى معرفة حجمها الحقيقي والوعي بالعوامل الموضوعية لفهم الظاهرة وتحليلها، وكذلك الوعي بنمط الحياة المعيشية حتى يمكن تحليل الظاهرة من سياقها المجتمعي للوقوف على مسار تطورها والكشف عن أسبابها حتى يتسنى العمل على الحدي من انتشارها.

قائمة المراجع:

1. أجلال إسماعيل حامي (1999) العنف الأسري، دار وفاء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
2. أحمد زكي بدوي (1999): معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.
3. الكحواقي، محاسن (2004): العنف العائلي، مظاهره ومعالجته، العدد 8032.
4. تهازي محمد عثمان منيب (2008): العنف لدى الشباب الجامعي، جامعة نيف العربية للعلوم الأمنية.
5. خولة أحمد يحيى (2000): الاضطرابات السلوكية والانفعالية، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، بيروت.
6. ربحاني الزهرة (2010): العنف الأسري ضد المرأة وعلاقته بالاضطرابات السيكوسوماتية، أطروحة الدكتوراه، جامعة سحر القواسمة (2010): دراسة وضع المرأة في محافظة الخليل جامعة مفتاح.
8. سوسن مجيد شاكر (2008): العنف و الطفولة، دراسات نفسية، ط2، دار الصف للنشر و التوزيع.
9. عبد الله أبو عواد الشهري (2008): فعالية الإرشاد الانتقائي في خفض مستوى العنف لدى المراهقين، رسالة منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.
10. فيصل عباس (2008): العولمة والعنف المعاصر، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت.
11. مجاهد علي إسماعيل (2008): ظاهرة العنف وأثره على المجتمع، ط1، بيروت.
12. يوسف محمد سلطان و آخرون (2015): العنف ضد المرأة الريفية في محافظة أسيوط، قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة أسيوط.
13. فعاليات الملتقى الوطني حول دور التربية في الحد من ظاهرة العنف، مخبر الوقاية و الأرطفونيا، جامعة الجزائر، 08/07 / ديسمبر 2011.
14. watts, charlotte (2002): violence against young married women in Rural Nepal.

مساهمة المرأة الإدارية في التنمية الاقتصادية

د. بوزيد علي (جامعة أحمد دراية-أدرار)

د. روشيش يمين (جامعة الجزائر2)

ملخص:

لقد تأثر وضع المرأة ودورها في المجتمع الإداري في العهد الحديث بصفة كبيرة ومستمرة بتعليمها وعملها، وأصبحت مكانتها مركزية في الأسرة والمجتمع، فإلى جانب الأدوار التي تقوم بها أثبتت جدارتها وفعاليتها في تسيير شؤون أسرتها وعملها بدأ من التعليم والإنتاج الاقتصادي إلى المشاركة في السياسة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال إبراز مكانة المرأة ودورها في تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي، إضافة إلى دور المرأة الإدارية في الإنتاج الصناعي (أهم الحرف اليدوية)؛ ومشاركتها في الكفاح الوطني وفي السياسة المعاصرة، دون أن ننسى الدور التعليمي والثقافي للمرأة الإدارية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: مساهمة المرأة الإدارية، التنمية الاقتصادية، الكفاح الوطني، الدور التعليمي والثقافي للمرأة.

Summary:

The position of women and their role in the Touati community that has been converging in the modern era has been greatly and continuously affected by their education and work, and their position has become central to the family and society. In addition to the roles she plays, she has proven her worth and effectiveness in her family's affairs and work, starting from education and economic production to participation in politics.

This is what we will address in this study by highlighting the position of women and their role in Adrian women ach Irving interdependence and social solidarity, in addition to the role of women in industrial production (the most important handicrafts); and their participation in the national struggle and contemporary politics, without forgetting the educational and cultural role of contemporary administrative women.

Key words: The contribution of Adrian women, economic development, the national struggle, the educational and cultural role of women.

المقدمة:

يشير جين لو تشين في كتابه المرأة والقيادة إلى أنّ إمكانية المرأة وقدرتها ظاهرة في مختلف أنواع الوظائف والمهن، حيث إنّ جميع النساء تقريباً يستطعن إنجاز الأعمال كما يفعل الرجال، فلا يوجد عمل يصعب عليها إلا إذا كان يتطلب الكثير من الطاقة، وعلى العكس من ذلك فإنه يوجد العديد من الأعمال التي تتطلب أن تكون المرأة هي السبّاقة في إنجازها.

لقد تأثر وضع المرأة ودورها في المجتمع التواتي في العهد الحديث بصفة كبيرة ومستمرة بتعليمها وعملها، وأصبحت مكانتها مركزية في الأسرة والمجتمع، فإلى جانب الأدوار التي تقوم بها أثبتت جدارتها وفعاليتها في تسيير شؤون أسرتها وعملها بدأ من التعليم والإنتاج الاقتصادي إلى المشاركة في السياسة، وهذا ما سنلاحظه في هذه الدراسة.

1. مكانة المرأة الإدارية ودورها في تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي:

شكلت المرأة جزءاً أساسياً من المجتمع الإداري وحظيت بمكانة مرموقة (مبارك جعفري)، منذ أن كانت طفلة، فإذا بحثنا يتعمق في عمق المجتمع الإداري نجد حرص الآباء على تعليم بناتهم، وإن لم يكن ذلك بنفس حرصهم على تعليم الذكور، إلا أنهم عملوا على أن تحظى بناتهم بشيء من التعليم تتجاوز تعلم الحروف الأبجدية وبعض السور (الفاتحة، المعوذتين، الإخلاص، المسد، الفتح) ليتمكن من أداء صلواتهن على الوجه الصحيح، وربما إن لم يكن الزواج عند الفتاة التواتية مبكراً جداً، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى خمسينيات القرن العشرين، لكانت هناك من الفتيات من أنهت على الأقل حفظ نصف القرآن الكريم.

لقد حرصت الأسرة الإدارية كغيرها من الأسر في المجتمعات الإدارية على تزويج بناتها في سن مبكرة وربما كان ذلك قبل سن العاشرة (محمد بلبالي وآخرون، 2011، ص 11)، كما اشترطت فيمن تزوجه الكفاءة في النسب، بل لا يحق لوليها تزويجها بمن هو أقل منها نسباً إلا بموافقتها (محمد بن العالم، ص 31)؛ لذلك حرصت على تزويج بناتها لأقربائهن حفاظاً على النسب وحفاظاً على الإرث داخل الأسرة في نفس الوقت (محمد بن العالم، 2005، ص 28).

وحسب التقييدات الخطية المتعلقة بالتركة فإن معظم العائلات الإدارية عملت بشرع الله تعالى وأعطت المرأة حقها كاملاً من الإرث إلا ما شذّ لدى بعض العائلات من جعل ميراث الأنثى وقفاً عليها ما دامت حية ثم يؤول بعد ذلك للورثة الذكور، بل زاد بعض الأولياء على ذلك الهبات والصدقات لبناته سواء عينا أو نقداً، وذلك حرصاً على ضمان عيشة كريمة لمن قبل أو بعد زواجهن خاصة من تزوجت بمن هو أقل منها في المستوى الاجتماعي، أو خشية ضياع حقوقهن من الميراث في حالة وجود ورثة ذكور لا يخشون في الله لومة لائم (حليمة سليمان، 2015-2016، ص 289).

وحسب الروايات الشفوية التي التمسناها فإن هناك عدداً من النساء ممن كان لهن في بيوت أزواجهن مخزن خاصة بمؤونة بساتينهن يخزن فيه غلة المحاصيل من تمر وزرع والتي تتصرف فيها بإرادتها ودون تدخل من الزوج أو الإخوة أو الأبناء ومن ذلك أن السيدة لالة عائشة بنت سيدي محمد بن سيدي أحمد الطالب بن سيدي عبد الله زوجة إمام قصر أدغا في الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الفقيه سيدي أحمد الحبيب بن سيدي محمد الصافي بن سيدي محمد البركة ورثت عن أبيها جزءاً من بستان خصب، فجعلته في عهدة أبنائها من اتخاذها مخزناً تخزن فيه غلة البستان التي كانت تتفق منها على الضيف، والسائل والمحتاج وكل من قصد منزلها على الخصوص أو آخر فصل الربيع الذي تقل فيه المؤونة خاصة التمر الذي كان يعد الوجبة الصباحية الرسمية دون غيره إلى غاية الخمسينيات. (حليمة سليمان، 2015-2016، ص 290).

كما كانت تتفق من مؤونتها الخاصة على جلساتها من الجيران والأقارب عندما يقصدون منزلها للمؤانسة أو المساعدة في أعمال النسيج أو الطحن، حتى أن هناك من كانت تتردد على منزلها بغية الحصول على لقمة تقنات بها.

وكان أيضاً يعين كفيلاً يتعهد بأعمال المرأة الإدارية خاصة البساتين مع إيفاء نصيبها من الغلة كاملاً وتوثيق ذلك بحضور الشهود، وهذا ما دلّت عليه الوثيقة المؤرخة بسنة 1322هـ الموافق لـ 1903م، حيث تمكنت السيدة فاطمة بنت سيد الحاج بن سيدي عبد الله بن الشيخ سيدي عبد الرحمن وعمتها من استلام ما ناهما من غلة بستانهما الذي كان بيد الكفيل المبروك بن أب الصديق بن أحمد، وهذا إنما يدل على حرص المجتمع على إعطاء المرأة حقوقها كاملة دون إجحاف ولا تفريط (حليمة سليمان، 2015-2016، ص 290).

أما عن دور المرأة داخل الأسرة ومشاركتها في تنمية المجتمع الإداري من أجل القضاء على الفقر والعوز وبث روح التضامن والتكافل داخل المجتمع فوهبت مالها في سبيل الله، حيث نجد أن المذكورة سابقاً لالة عائشة بنت سيدي أحمد الطالب بن سيدي عبد الله قد وهبت ماء لها في فقارة ماسيني لعابري السبيل يستفيد منه العام والخاص، الداني والخاص (ماء السبيل) (حليمة سليمان، 2015-2016، ص 291).

كالخت الزوجة الإدارية مع زوجها من أجل أسرتها في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمتذبذبة التي كان يعانيها المجتمع الإداري في ظل الاحتلال الفرنسي، فقامت بخدمة الزوج وتربية الأبناء والاعتناء بهم وممارسة الأعمال اليومية من تنظيف وطبخ وغسيل.

يبتدئ يوم المرأة الإدارية قبل أذان الفجر حيث تستيقظ لتحضير الماء لزوجها ليجهز نفسه للذهاب إلى المسجد لصلاة الفجر ليتجه مباشرة بعد أن يفرغ من الصلاة إلى البستان؛ ويستمر عمل المرأة في المنزل لتقوم بأعداد العلف للحيوانات حيث تعمل على تكسير العلف باستعمال الحجرة (أداة خاصة بتكسير العلف ليسهل على الحيوانات تناوله)، بعدها تشرف على تزويد المنزل بالماء حيث تجلبه البنات أو سقايات الماء من الساقية، تتجه

بعدها المرأة لإعداد الكسكس لتحضير وجبة العشاء فتقوم بتقنية الزرع (كان الزوج أو الحم أو الحما يشرف على المخزن حيث يقوم كل صباح بإنفاق مؤونة الصباح من تمر ومؤونة العشاء من زرع ودهن بكية محدودة حسب عدد أفراد الأسرة)، من الشوائب ثم طحنه ففتله كسكساً أو مردوداً أو كسكس شعير أو تركه طحيناً لأعداد الكسرة أو نوع من أنواع الخبز حسب الرغبة (حليمة سليمان، 2015-2016، ص 292).

إذا كان الموسم موسم حرث أو حصاد تتجه النسوة رفقة الأولاد إلى البستان لمساعدة الزوج في عملية الحرث أو الحصاد أو جني محصول التمر، وإذا لم يكن كذلك فإن أعمال المرأة لا تنقص إذ تتجه إلى المنسج لنسج القماش لخياطة الثياب أو نسج الأفرشة حسب الحاجة، إذ لم يكن يدخل بيت من آلة المنسج، أو تقوم بعملية إعداد الصوف (الغسل-الصبغ-الغول)، كما كانت تمارس حرفة السلالة باستعمال بعض مشتقات النخلة من أجل تزويد منزلها بالأثاث أو من أجل البيع، ليصير الوقت عصراً حيث تتجه المرأة لإعداد وجبة العشاء (حليمة سليمان، 2015-2016، ص 292).

إن أهم مشاغل المرأة في ظل الحياة الحضرية هو التزامها اليومي بتنظيف غرف انطلاقاً من الغرفة الزوجية وغرفة الجلوس وغرف الأبناء، كما أنها تغسل مجموعة الأواني التي استغلت في الأكل، كما تنفض أثاث الغرف مما وقع عليها من غبار، كما تعيد ترتيب الأسر وعندما يحين وقت فطور الغداء تكون قد أعدت الطعام قبيل المساء تجلس إلى التلفزة تتابع "أحسن المسلسلات المغربية" وتعد أكلة العشاء وقبيل أن تنام تغسل الأواني ثم تجلس إلى أبنائها وزوجها في الصالة للسهر.

إن تغيير نمط حياة المرأة في المسكن الحديث وخاصة المرأة العاملة والتي تتميز بالمعرفة العالية التي تحصلت عليها عن طريق التعلم محقت المسافة بين المرأة والرجل، ونتجت عن كل ذلك سلوكيات جديدة لدى المرأة ظهرت نتائجها بوضوح لدى العائلة وفي المسكن، إذن لم تعد المرأة ذلك "الكائن الذي يعيش في الداخل" الملزم بالقيام بمجموعة من الأعمال المعروفة والمحددة داخل العائلة التقليدية ولم يعد الزمن المنزلي يفصل بين عالمين: عالم المرأة وعالم الرجل بل تداخل العالمان وتمازجا (محمد عبد الله، 2009، ص 260).

2. دور المرأة الإدارية في الإنتاج الصناعي (أهم الحرف اليدوية):

عرفت النساء كغيرهن من نساء توات عدة حرف يدوية ملأن بها أوقات فراغهن من جهة، زمن جهة أخرى ساهمن بالقيام بها في تحقيق الاكتفاء الذاتي من ملابس وأفرشة وأثاث منزلي، كما ساهمت في توفير بعض حاجيات المنزل عن طريق مقايضة أو بيع منتوجاتهن وشراء بعض المستلزمات.

تمثلت أهم هذه الحرف التقليدية في:

أولاً: حرفة السقي.

وهي تزويد المنزل بالماء المجلوب من الساقية أو الفقارة، تقوم بالعملية امرأة تدعى سقاية الماء حيث تطوف بالبيوت تملأ لسكانها قلال الماء، وقد جرت عادة سكان قصر أدغاف أن لا يقدموا أجرة لسقاية الماء، ولكن أثناء جني المحاصيل الزراعية تتجه إلى البستان وتأخذ نصيباً من الخضر أو الزرع أو التمر حسب الموسم، وإن كان الموسم غير موسم المحاصيل الزراعية وحدث وإن دخلت سقاية الماء إلى منزل ووجدت صاحبته تعد السفوف فإنها تأخذ منها نصيباً، كما أنه أيام المناسبات الدينية تبعث لها زبوناتا وجبة العشاء إلى منزلها (محمد عبد الله، 2009، ص 293).

بعد ستينيات القرن العشرين اندثرت هذه المهنة بعد أن حفر عدداً من السكان الآبار في منازلهم يستفيدون من مياهها مع عدد من جيرانهم، ومع حلول الثمانينات غطت شبكة المياه أحياء القصر ومن ثم المنازل وما عاد هناك من داع لا لسقاية الماء ولا للآبار.

ثانياً: نسج القماش والأفرشة.

عكفت نساء أدرار على نسج القماش المخصص لخياطة مختلف أنواع الملابس التي كانت أزياء سكان القصر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى ستينيات القرن العشرين، كما نسجت الأفرشة المختلفة من دكالي وحنبل وبوشر ماط... الخ.

ثالثاً: الخياطة.

بعد نسج القماش يوجه للخياطة التي كانت تتم يدوياً باستعمال الإبرة والخيط، وقد مارست هذه المهنة بعض نسوة القصر المطلعات في التفصيل والخياطة، بحيث تجتمع في الشارع قرب منازلهن وهن يمارسن حرفهن التقليدية كغزل الصوف وقرشلتها ونسجها في المنسج أو صناعة

السعف وحتى قتل الكسكس وطحن الزرع، وكان يتم ذلك في جو من السمر والمرح وترديد المدائح الدينية والأهازيج الغنائية والتأزر فيما بينهم، وهذا ما افتقدناه بداية من ثمانيات القرن العشرين (حليمة سلياني، 2015-2016، ص302).

3. مشاركة المرأة التواتية في الكفاح الوطني وفي السياسة المعاصرة:

منذ منتصف القرن التاسع عشر اصطدم الاحتلال الفرنسي في سيرة إلى الصحراء بالجنوب الجزائري الغربي بمقاومة عنيفة لأولاد سيدي الشيخ والشيخ بوعمامة وكل أهل الجنوب، وقد استعمل الاستعمار الفرنسي أساليب متعددة للاحتلال منذ سنة 1889م (مسعود كواتي، 2011، ص14).

لقد شاركت المرأة الصحراوية في كل المعارك منها الفقيرة والدغامشة ومعركة إينغر الأولى ومعركة المطارفة والتي حدثت ما بين 1899-1900 إذ في المعركة الأخيرة تجند وتسليح الشعب جميعه رجالا ونساء لصد الهجوم، وفك الحصار المضروب عليهم من طرف الجيش المذكور فحملوا مؤونة الأكل والشرب في القرب وجميع ما يحتاجونه فأما الرجال فقد تقدموا للحرب من ورا الجيش الفرنسي وأما النساء تقدمنا بالماء والأكل من جهة أخرى التي هي جهة أولاد راشد ليسقين البربر وينقذونهم من الجوع والعطش (محمد بلعالم، 2005، ص03).

ومن بين النساء الزعيمات والبطلات التي كن مع الرجال في هذه الحرب خيرة قلبي بنت بن سعيد وأختها الزهرة بنت بن سعيد وامباركة بنت سالم الكبير (بلوفه عبد القادر، 2008، ص231)، وفي الثورة التحريرية لم تتوان المرأة التواتية عن أداء دورها إذ مثلت الدعامة الرئيسية للرجال فأعدت الطعام للجيش وقامت بالتمريض والغسيل والتنظيف والطحن ودباغة الجلود والمشاركة في الحياة العسكرية، إلا أن هذه المساهمة تحكمت فيها الظروف الصحراوية من جهة وظروف الحياة المعيشية من جهة أخرى وكانت المرأة في إقليم توات وقوراة مسلبة ومناضلة ومجاهدة وكان دورها حسب المنطقة المتواجدة فيها نظرا لطبيعة المناطق الصحراوية ذات الطابع المكشوف والمستوى المعيشي لسكان المنطقة من جهة أخرى؛ لذلك انحصرت مساهمتها في تقديم العون للمجاهدين من خلال الحرف التقليدية التي كانت تقوم بها كصناعة القرب وأحذية الصوف ونسيج الجلابيب وتحضير وتقديم الطعام والتمر واللبن وعلى حد قول المجاهد الزاوي بخص: «...إن خروجنا للحرب كان متوقفا على تدعيم المرأة لنا..» (دحمان خديجة، 2008-2009، ص57).

ولم يقتصر دعم المرأة في تقديم الأكل للمجاهدين بل تبرعت بالمال من أجل تمويل الثورة التحريرية الجزائرية للقضاء على المستعمر، ومن أمثلة عن النساء اللواتي تبرعن نجد السيدة أم الخير بنت غلال زوجة سيدي محمد بن سيدي أحمد الحبيب بن سيدي محمد الصافي بن سيدي عبد الرحمن بريمة مائتان وخمسون فرنك من أجل الكفاح الوطني الجزائري وغيرها كثير من النساء والرجال على حد سواء (حليمة سلياني، 2015-2016، ص291)، وهذا يدل على وعي المرأة التواتية بقضايا وطنها فشاركت في الكفاح من أجل الاستقلال والتحرر وإن لم يكن ذلك بحمل السلاح فبالمال لتمويل الثورة.

إن المرأة الأدرارية اضطلعت منذ القدم بدور أساسي في تشكيل الوعي داخل الأسرة والمجتمع، والمحافظة على مميزات الهوية المحلية، والمساهمة في تأطير المجتمع وتعبئته في شتى الميادين، والقيام بدور طلائعي في الدفاع عن قضاياها المشروعة، واستطاعت بفضل ولوجها مختلف المعاهد والجامعات، الانخراط بشكل فعال في جهود التنمية في مختلف المجالات، والمشاركة بشكل مؤثر في الإنجازات التي تشهدها الجزائر.

والمرأة الأدرارية انخرطت في تأطير المجتمع وتبدير الشأن العام المحلي، من خلال انتمائها لمختلف الهيئات المنتخبة والأحزاب السياسية والفضاءات الجمعية، بفضل الحيوية والنشاط اللذين أبانت عنهما.

وفي الوقت الحالي نزلت المرأة الأدرارية إلى ميدان السياسة ورشحت نفسها ضمن القوائم الانتخابية الولائية والبلدية والبرلمانية ودخلت دوائر صنع القرار وهي بذلك تواكب التغيرات التي تشهدها بلادنا في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وتطورات الحركات النسائية في العالم، وتكون بذلك قد تجاوزت الحدود والقيود التي لازمتها في الماضي (ام هاني طواهرية، 2013-2014، ص75).

4. الدور التعليمي والثقافي للمرأة التواتية المعاصرة:

يعتبر التعليم مكسبا هاما للمرأة حيث وجدت، لكن الواقع يبين لنا أنه وقبل ثلاثين سنة التي خلت كانت البنت الأدرارية لا تزال رهينة لمجموعة من العادات والتقاليد التي تفرضها السلطة الأبوية، والتي لا ترى فائدة في تعليم البنت فوظيفتها الأساسية هي الإنجاب ومكانها الوحيد هو

المنزل، إذ كانت أكثرية النساء غير متعاملات مع أن هذه الحالة كانت تطل جميع البلدان العربية في المغرب أو المشرق (أم هاني طواهرية، 2013-2014، ص83).

ازداد وعي وإدراك النساء في منطقة توات بأهمية التعليم، وبخاصة في الألفية الأخيرة، إذ بلغ عدد النساء المنخرطات 19678 منخرطة في مدارس محو الأمية على مستوى كافة ولاية أدرار ما بين سنة 2008 إلى 2013.

كما ارتفع عدد النساء الموظفات في سلك التعليم بأطواره الثلاث حسب الإحصائيات الأخيرة لمصلحة الموظف العمومي خلال ثلاث سنوات من 2010 إلى 2012م.

أما بالنسبة للتعليم الجامعي فقد ارتفع عدد الطالبات والأستاذات بجامعة أدرار إلى 65,42 بالمئة ما بين 2001 إلى 2013، وانعكس هذا جليا في تنمية مداركها فأصبح للمرأة الأدرارية مستوى تعليمي ووظيفي ودخل وأصبحت تشارك في اقتصاد منزلها وتعلم أبنائها بنفسها وتحت الآخرين على التعلم (أم هاني، طواهرية، 2013-2014، ص75).

ويعد الإنتاج الثقافي للمرأة الأدرارية ظاهرة تطويرية (معن خليل العمر، 2000، ص223)، تبدلت مع تطور المجتمع التواتي، فالشعر الشعبي يشكل جزءا من الذاكرة الشعبية (عاشور سرقة، 2004، ص89).

لم تترك المرأة مظهرها من مظاهر الحياة إلا وقالت فيه العديد من التعابير في الأعراس والختان وختم القرآن والنفاس والوفاة وتقلب أحوال الناس وتبدل الزمان ويأتي الشعر الشعبي الديني على رأس الشعر الشعبي ذات الارتباط الوثيق يشعر شعراء منطقة توات وصفة الديني تندس تحت لواها العديد من الأغراض الأخرى ما بين المديح النبوي بما ذلك من ذكر لصفات الرسول ﷺ وأخلاقه وبطولاته وذكر آل بيته وذكر مكانته الكبيرة نجد كذلك الرثاء والتسول والاعتذار والزهد والوصف وذكر الأولياء والشعر القصصي (سرقة عاشور، 2008، ص18).

إن من أدوار المرأة في المجتمع الأدراري تشجيع زوجها وأبنائها وإخوتها وعائلتها أجمع على صلة الأرحام ومشاركة الناس أفراحهم وأتراحهم، وزيارة المرضى، مما ينشر المحبة والتعاون، فتقوم الأجيال على المبادئ السامية وقيمه النبيلة.

الخاتمة:

وفي نهاية هذه المداخلة نستنتج مجموعة من النقاط وهي كالآتي:

1. للمرأة الأدرارية دور فعال في الاقتصاد المنزلي من حيث مشاركتها لزوجها في الزراعة وتربية الحيوانات وصنع القفاف والسلال من سعف النخيل وصنع زرابي الفاتسية وأيضا صناعة الفخار منها القصري والطاجين حيث تباع المنتج.
2. تعتبر المرأة الأدرارية المرأة المحافظة تصون بيتها وما يخصها إبان الاحتلال الفرنسي إذ أنه لم يغير في تطورها إلا من جوانب مثل تعليم النساء حرفة الخياطة وطريقة تنظيم البيت بالرغم من أن الاستعمار الفرنسي ركز على هاته الفئة المستضعفة في المجتمع.
3. بالرغم من قلة وعي بعض المجتمعات إلا أن المرأة الأدرارية كان لها باع كبير في الإنتاج الأدبي والفكري مثل الأشعار الدينية في مختلف المواضيع وأشعارها معاصرة عن الوطن والحب والمناسبات الدينية والوطنية.
4. وقد عرفت المرأة التواتية تطورا كبيرا بداية من تسعينات القرن الماضي في مختلف الميادين التعليمية والصحية والبيئية، وإدارة الأعمال والمشاركة السياسية إضافة إلى إسهاماتها في المجال الثقافي والفكري الذي يعتبر الوجه الآخر لفعاليتها الاجتماعية، وبذلك تغيرت مكانة ودور المرأة في أسرتها وفي المجتمع وبالتالي تغيرت نظرة الرجل إليها.
5. إن الحياة الحضرية الجديدة أمدت المرأة والرجل موقع آخر داخل فضاءهم السكني ولم يعد المسكن عالم المرأة الوحيد فنتيجة لتعلم الفتاة وحصولها على وظيفة اختل الزمن المنزلي التقليدي وأصبح كنقطة الالتقاء بين الزوجين.

قائمة المراجع:

1. بلعالم محمد. (2005). الرحلة العلية إلى منطقة توات، ج2، مطبعة دار هومة، الجزائر.
2. بلوفه عبد القادر. (2008). الملتقى الوطني الأول حول "كفاح المرأة الجزائرية"، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.
3. جعفري مبارك. (2016). جوانب من الحياة الأسرية ومكانة المرأة في إقليم توات من خلال النوازل الفقهية (ق12 هـ 18-م).
4. دحمان خديجة. (2009-2008). نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية، مذكرة ماجستير قسم التاريخ، جامعة أدرار، الجزائر.
5. سرقية عاشور. (2004). الرقصات والأغاني الشعبية بمنطقة توات، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر.
6. سرقية عاشور. (2008). الشعر الشعبي الديني في منطقة توات، دار الغرب، وهران، الجزائر.
7. سليمان حليمة. (2016-2015). قصر آداغا بإقليم توات، مذكرة الماجستير في التاريخ، جامعة أدرار، الجزائر.
8. طواهرية أم هاني. (2014-2013). تطور الذهنية الاجتماعية بمنطقة توات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين الميلاديين المرأة التواتية نموذجاً، مذكرة ماجستير، جامعة أدرار، الجزائر.
9. عبد الله محمد. (2009). التحضر بالمدن الصحراوية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
10. كواتي مسعود. (2011). تاريخ الجزائر المعاصر، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.
11. معن خليل العمر. (2000). علم اجتماع الفن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط01، الأردن.

نظام الحصص النسائية كاستراتيجية لدعم المشاركة السياسية للمرأة (تجارب دولية ناجحة)

د/نعيمه سمينة (الجامعة الشلف)

د/فارس لونس (الجامعة الشلف)

ملخص :

تتمتع النساء اليوم بكل الحقوق السياسية والمدنية وبشكل متساوي مع الرجال في كل بلدان العالم تقريبا، لكن في المقابل ظل تواجد النساء في مواقع صناعة القرار السياسي في تطور بطيء بأغلب البلدان؛ لذلك ومنذ بداية سبعينيات القرن العشرين ظهرت جهات فاعلة وطنية ودولية مطالبة بخلق آلية لرفع نسب التمثيل السياسي للنساء وتواجهن في مواقع القرار السياسي، وقد أجمعت هذه الجهات تقريبا على أن نظام الحصص النسائية هي الآلية الأكثر ملاءمة لتسريع رفع نسبهن في المجالس المنتخبة ومؤسسات صناعة القرار السياسي، وقد حظيت هذه الآلية باهتمام ملفت داخل مختلف البلدان، ويتم تطبيقها اليوم اليوم في حوالي 100 بلد في العالم، وقد أثبتت الدراسات أن تطبيق نظام الحصص النسائية له دور كبير في رفع نسبة النساء في مواقع صناعة القرار السياسي في أغلب البلدان، خاصة في تلك الدول التي رافقتها بآليات داعمة.

Abstract

Women today enjoy all political and civil rights on an equal basis with men in almost every country in the world, However, in most countries, the presence of women in political decision-making positions has been slow. Therefore, since the beginning of the seventies of the twentieth century, national and international bodies have emerged demanding the creation of a mechanism to raise the number of women in political decision-making positions.

Almost all unanimously agreed that the quota system is a good mechanism to accelerate the delivery of women to political decision-making institutions, and this mechanism has received attention within different countries, and the quota system is applied today in about 100 countries in the world. Studies have shown that the implementation of the quota system has a significant role in raising the proportion of women in political decision-making positions in most countries, especially in those countries that accompanied them with supportive mechanisms.

مقدمة:

منذ نهاية ستينيات القرن العشرين بدأت بعض الأطراف (حركات، وعلماء، وقادة سياسيين...) تنادي بتطبيق نظام الحصص في المجال السياسي للرفع من نسب النساء في مؤسسات صناعة القرار السياسي، في حين أن الحديث عن الحصص النسائية كطلب حقوقي للنساء بدأ يستمد قوته ومشروعيته منذ صدور اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979، وازداد الاقبال على تطبيق هذه الآلية من طرف حكومات الدول خاصة بعد مؤتمر المرأة الرابع المنعقد في بكين عام 1995، والذي دعا ببيانه الحتامي الدول المشاركة إلى تخصيص نسبة من 30 إلى 50 في المائة كحد أدنى للنساء في مؤسسات صناعة القرار السياسي، ومنذ ذلك الحين أصبح مصطلح "ذالكوتا" ملتصق وبشكل كبير بالتمثيل السياسي للمرأة.

وعادة ما يساهم في اعتمادها عدة جهات وطنية ودولية كما قد يكون تنبها في بلد ما ناتج عن توفر عوامل معينة، ويقصد هنا بالجهات والعوامل الوطنية المساهمة في تبني الحصص النسائية؛ هي كل الجهات والظروف الداخلية التي ساهمت بشكل أو بآخر في تبني نظام الحصص النسائية من قبل الحكومات أو الأحزاب السياسية، وتُظهر الأبحاث في هذا المجال بأن الحركات النسائية الوطنية هي الجهة الأكثر اقتراحا للحصص النسائية كما كان الحال في

البلدان الإسكندنافية⁽¹⁾، كما كان ولا يزال لقادة الأحزاب السياسية الكبيرة في بعض البلدان الفضل الكبير في اعتماد نظام الحصص النسائية، في حين كان التحول الديمقراطي عاملاً أساسياً لتبني آلية الحصص النسائية في بعض البلدان؛ مثلما حدث في أغلب دول أمريكا اللاتينية التي تبنت نظام الحصص النسائية بداية تسعينيات القرن العشرين وذلك بالتزامن مع التحول الديمقراطي الذي شمل أغلب أنظمتها السياسية⁽²⁾، كالأرجنتين مثلاً التي كانت أول بلد يتبنى نظام الحصص النسائية في أمريكا اللاتينية⁽³⁾، في المقابل أدت الأزمات الداخلية وتغير السياقات السياسية والاجتماعية القديمة إلى اعتماد نظام الحصص النسائية في بعض البلدان، كما كان الحال في رواندا التي شهدت بداية تسعينيات القرن العشرين حرب إبادة عرقية راح ضحيتها حوالي مليون قتيل⁽⁴⁾. بينما تبنت بعض الدول نظام الحصص النسائية نتيجة ضغوط خارجية ويقصد بها بالعوامل الدولية المساهمة في تبني نظام الحصص النسائية؛ وهي كل الجهات والظروف التي ساهمت في إقناع الجهات الوطنية (أحزاب، حكومات) لتبني نظام الحصص النسائية في الانتخابات أهمها: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة عام 1979م التي صادقت عليها أغلب دول العالم ومؤتمر بكين المنعقد عام 1995. وفي هذه المداخلات سنشرح مفهوم نظام الحصص النسائية والآليات الداعمة لجعلها أكثر فعالية ونوضح ذلك من خلال عرض نماذج دولية رائدة في تطبيق نظام الحصص النسائية.

المحور الأول: مفهوم نظام الحصص النسائية.

أولاً: تعريف نظام الحصص النسائية.

تعددت التعريفات التي أطلقت على مصطلح نظام الحصص النسائية ومن هذه التعريفات نذكر: "أن حصص النساء هي شكل من أشكال العمل الإيجابي لمساعدة المرأة على التغلب على العقبات التي تمنعها من دخولها معترك السياسة"⁽⁵⁾، هناك من يرى بأن نظام الحصص النسائية هي: "السياسات الرامية إلى زيادة نسبة النساء في المناصب السياسية وهي الآلية التي تتطلب أن تشكل النساء عدداً أو نسبة مئوية من أعضاء هيئة سياسية؛ سواء كان على قائمة المرشحين أو في تجمع برلماني أو لجنة أو حكومة"⁽⁶⁾.

ثانياً : أنواع الحصص النسائية (الأشكال).

هناك نوعين أساسيين لنظام الحصص النسائية هي :

أ- نظام الحصص النسائية الطوعية (الحزبية) :

ويقصد بها أن يخصص طوعاً حزب أو عدة أحزاب نسبة مئوية للنساء ضمن قوائمه الانتخابية⁽⁷⁾؛ وتكون من خلال تغيير النظام الداخلي للحزب، وهي بتالي غير ملزمة للأحزاب السياسية الأخرى ولا ينتج عن مخالفتها أية عقوبات⁽⁸⁾، ويعتبر هذا النوع من الحصص النسائية

(1) هما هودفر، مونا تجلي، السياسة الانتخابية وضع كوتا ناجحة للمرأة (دون بلد نشر: شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين، نوفمبر 2014)، ص 27.

(2) Néida Archenti, Niki Johnson, "engendering the legislative agenda with and without the quota a comparative study of Argentina and Uruguay", **sociologia, problemas e prácticas**, no. 52 (2006), p.135.

(3) Elisa María Carrio, **the challenges of women's participation in the legislature: a new Look at Argentina** (Stockholm: international institute for democracy and electoral assistance, 2002), p.164 .

(4) Lena Krook , Diana O'brien, " the politics of group representation quotas for women and minorities worldwide Mona", **comparative politics** (April 2010).p.266.

(5) Li Ju Chen, " do gender quotas influence women's representation and policies ", **the european journal of comparative economics**, vol. 07, no. 01 (2010),p. 15.

(6) مهناز أخمي، آن أيزنبرغ، التوصل إلى اتخاذ المبادرة دليل المشاركة السياسية للنساء (الولايات المتحدة : منظمة التضامن النسائي للتعليم من أجل الحقوق والتنمية والسلام، 2011)، ص. 128.

(7) Sarah Sunn Bush, " international politics and the spread of quotas for women in legislatures", **international organization**, no. 65 (winter 2011), p.106.

(8) عصام بن شيخ، "تمكين المرأة المغربية في ظلّ النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود"، مجلة دفتار السياسة والقانون، ع. خاص (أفريل 2011)، ص. 274.

النسائية الأكثر شيوعاً في الاستخدام وقد أثبتت التجارب الدولية أن لهذا النوع من الحصص النسائية الأثر الإيجابي على التمثيل السياسي للنساء خاصة إذا تبناها الحزب القائد أو الأكثر شعبية في البلاد⁽¹⁾.

ب- نظام الحصص النسائية الإلزامية:

وتنقسم إلى نوعين: الأولى الحصص الدستورية والتي يقرها أسمى قانون وهو دستور البلد ويطلق عليها أيضاً الحصص النسائية الصلبة؛ أما الثانية فتسمى الحصص النسائية التشريعية وتدرج في القوانين الوطنية للبلاد كقانون الانتخابات أو قانون الأحزاب أو قانون منفصل يقرها وهي أقل صلاباً من الحصص الدستورية⁽²⁾، ويقر كلا النوعين بإلزامية تخصيص نسبة أو عدد محدد أو حد أدنى للنساء ضمن قوائم الترشيح أو من إجمالي مقاعد المجلس المنتخب، وذلك حسب ما يحدده نص الدستور أو القانون، ولاقي هذا النوع من الحصص النسائية انتشاراً واسعاً بداية تسعينيات القرن العشرين⁽³⁾.

للإشارة قد تعتمد بعض البلدان نظام الحصص النسائية التعيينية وذلك من خلال إصدار نص دستوري أو قانوني بموجبه يتم تعيين عدد من النساء في المجالس السياسية المنتخبة مباشرة بقرار من السلطات التنفيذية ويقع هذا بالطبع خارج إطار العملية الانتخابية، ويطبق هذا النوع من الحصص النسائية في البلدان التي تجد فيها النساء صعوبة للترشح.

ثالثاً: تطبيقات نظام الحصص النسائية أثناء العملية الانتخابية.

يمكن تطبيق نظام الحصص النسائية أثناء عملية الترشيح فقط، كما يمكن تطبيقها أيضاً على النتائج النهائية للعملية الانتخابية:

أ- نظام الحصص النسائية المطبقة أثناء عملية الترشيح: ويمكن الهدف من تطبيقها هو إعطاء فرصة لوضع النساء على لوائح الترشيح بما يضمن لهن فرص للفوز، ويمكن أن تكون الحصص المطبقة أثناء عملية الترشيح طوعية تتبناها الأحزاب؛ كما قد تكون إلزامية، وتتنوع الحصص المطبقة أثناء عملية الترشيح من كونها فضفاضة لا تضع قواعد ترشيح مشجعة للنساء، كأن تضع عدد أو حد أدنى للنساء على القائمة الانتخابية دون وضع قواعد تضمن لهن ترتيباً استراتيجياً على القائمة، وهذا ما قد ينتج عنه في النظم الانتخابية التي تستخدم القائمة -خاصة المغلقة منها- وضعهن في ذيل القائمة ومن ثم تقل فرصهن في الفوز، كما قد تكون حصص الترشيح بناءة وخادمة للنساء المرشحات عندما توضع آليات وقواعد ملزمة تحدد ترتيب استراتيجي للنساء على قوائم الترشيح، وفي هذه الحالة قد يأخذ الترتيب شكل نظام الترتيب التبادلي حيث تتبادل النساء الترتيب مع الرجال على القائمة، كما قد يكون وضع سقف محدد على نسب الترشيح كأن تكون النساء في النصف الأول من المرشحات أو أن يكون الأول والثاني في القائمة ليس من نفس الجنس وهكذا... وهذا يضمن إلى حد كبير فوز النساء المرشحات⁽⁴⁾.

ب- نظام الحصص النسائية المطبقة على النتائج النهائية: وهي التي تضمن بشكل مؤكد انتخاب نسبة النساء المنصوص عليها في الدستور أو تشريع (قانون انتخابي، قانون الأحزاب....)⁽⁵⁾، ويمكن تطبيقها بعدة طرق، كأن تخصص دوائر انتخابية للنساء فقط يتنافسن فيها على

(1) Drude Dahlerup, comparative studies of electoral gender quota(paper presented at: international idea workshop the implementation of quotas" Latin American experiences", lima, Peru, 23, 24 February 2003), p.03.

(1) خالد حود العزب، المشاركة السياسية للمرأة رؤية شرعية وتنموية (اليمن: منشورات مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية، 2012)، ص. 111.

(2) محمد كنوش الشرعة، زمين يوسف غوانمة، "الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني من وجهة نظر المرأة الأردنية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، م. 27، ج. 01 (2011)، ص. 664.

(3) بليسيس أبو أصعب، تخصيص حصص للنساء الكوتا: المفهوم، التجارب والإشكاليات (ورقة مقدمة: لملتقى الديمقراطي الثاني والثالث "النساء والسياسة رؤى دينية إشكاليات وحلول"، 14 - 23 سبتمبر 2004)، ص. 46.

(4) ستينا لارسود، ريتا تافرون، التصميم من أجل المساواة النظم الانتخابية ونظام الكوتا: الخيارات المناسبة والخيارات الغير مناسبة، ترجمة. عماد يوسف (ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005)، ص. 09، 10.

(5) منظمة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم الانتخابات اللبنانية مشروع تقديم الدعم التقني لمجلس النواب اللبناني، الكوتا النسائية في الانتخابات اللبنانية، أوت 2015، ص. 10، 11.

المقاعد المحددة⁽¹⁾، أو أن النساء اللاتي يحصلن على أعلى الأصوات تحجز هن مقاعد في المجلس للمقاعد المخصصة هن أي نظام أفضل الخاسرين، وغيرها من الطرق⁽²⁾.

المحور الثاني: الخصائص المفعلة لنظام الحصص النسائية.

أثبتت التجارب الدولية في مجال تطبيق الحصص النسائية في الانتخابات أنه لا يوجد سبب واحد محدد لنجاح بعض نظم الحصص النسائية عن غيرها، فنجاح هذه الآلية في تحقيق الهدف يتوقف غالباً على خصائص رئيسية نحاول في هذا المحور التطرق إلى أهم الخصائص والمتغيرات الحاسمة التي من شأنها إنجاح نظام الحصص النسائية.

أولاً : طبيعة الحصة النسائية وطريق التطبيق ودرجة الوضوح والالتزام.

1- طبيعة الحصص النسائية وطريقة تطبيقها أثناء العملية الانتخابية.

يوجد أنواع مختلفة للحصص النسائية - كما سبق وذكرنا- وتعتبر الحصص النسائية الإلزامية الأكثر فعالية وانسجاماً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وما جاء في مؤتمر بكين، وتعمل بها اليوم الكثير من البلدان الديمقراطية حيث تخصص نسبة من 30 إلى 50 في المائة كحد أدنى من قوائم الترشيح أو مقاعد المجالس المنتخبة للنساء⁽³⁾.

2- صياغة الحصة النسائية ودرجة التزام القوائم الانتخابية بها:

كما يتوقف نجاح الحصص النسائية أيضاً على الصياغة والتفاصيل، بمعنى أن يتم صياغة الحصة النسائية بلغة واضحة لا لبس فيها ليس خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ⁽⁴⁾، ويبدو أن فرض عقوبات في حالة عدم الامتثال هو أحد المتغيرات الحاسمة المفعلة لنظام الحصص النسائية، وتختلف طريقة الامتثال من بلد إلى أخرى؛ من عقوبة الإقصاء من المنافسة الانتخابية إلى عقوبات مالية، في حين تعتمد بعض البلدان طريقة التحفيز المالي⁽⁵⁾.

ثانياً : درجة تناسب الحصة النسائية مع النظام الانتخابي وموقف الجهات المشاركة في تنفيذها.

1- درجة ملائمة الحصة النسائية للنظام الانتخابي المعتمد:

أثبتت التجارب الدولية أن تطبيق نوع معين من الحصة النسائية والامتثال لها وحده لا يضمن دائماً الوصول إلى الهدف ما لم تصاحب بآليات للتفعيل؛ ونظراً للارتباط الوثيق بين نظام الحصص النسائية والنظام الانتخابي⁽⁶⁾، فقد أثبتت التجارب الدولية أن نوع النظام الانتخابي يؤثر كثيراً في فعالية الحصة النسائية في حال اعتمادها⁽⁷⁾، واستناداً للتجارب الدولية تأكد أن تطبيق نظام الحصص النسائية مع التمثيل النسبي يؤدي إلى نتائج جيدة؛ حيث أن البلدان التي تصدر الترتيب كأفضل تمثيل نسوي في العالم كلها تتبنى نظام الحصص النسائية مع النظام التمثيل النسبي⁽⁸⁾، فهو يساعد على تنفيذ الحصة النسائية أكثر من نظام الأغلبية أين يأخذ الفائز بالأغلبية كل الأصوات تقريباً⁽⁹⁾.

(1) Magda Hinojosa, Jennifer M Piscopo, promoting women's right to be elected twenty five years of quotas in Latin Americ (paper presented at : the electoral tribunal " sala electoral " of the federal judicial branch of Mexico, August 2013), p. 07 .

(2) Homa Hoodfar, Mona Tajali, *op.cit*, p p.48, 49.

(3) عمار عباس، نصر الدين بن طيفور، "توسيع حظوظ مشاركة المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة أو تحقيق المساواة عن طريق التمييز الإيجابي"، *مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، ع. 13 (جوان 2013)، ص 89.

(4) هودفر تجلي، مرجع سابق، ص 31.

(5) منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة وضع المرأة، مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، مرجع سابق، ص 16.

(6) ستينا، تافرون، مرجع سابق، ص 11.

(7) هيئة التحرير، "المرأة والشأن العام التهميش والإقصاء لا يلتقيان مع الديمقراطية والتطور"، *مجلة مجلس الأمة الجزائري*، ع. 42 (مارس، أبريل 2010)، ص 52.

(8) هيئة التحرير، "المرأة والشأن العام التهميش والإقصاء لا يلتقيان مع الديمقراطية والتطور"، مرجع سابق، ص 52.

(9) "—"، دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات (بولندا: منشورات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، 2012)، ص 19، 20.

إضافة إلى ذلك هناك سمات أخرى تدخل في تصميم النظام الانتخابي؛ تؤثر وبشكل كبير على فعالية الحصة النسائية، مثل: العتبات الانتخابية والتي تعني النسبة المئوية الدنيا من الأصوات المطلوبة للحصول على مقعد في المجالس المنتخبة⁽¹⁾، وعلى الرغم من أنه لا يوجد معيار دولي ينظم مستويات العتبات الانتخابية، وإلا إنها عادة تتراوح بين 04 و 07 في المائة؛ وتؤثر العتبة بشكل أكبر على الأحزاب الصغيرة والمتوسطة أحياناً، فإذا كانت العتبة عالية 07 في المائة مثلاً، وبما أن هذه الأحزاب تتوقع فرص نجاح أقل تميل أكثر لمنح المراكز المتقدمة في القائمة للرجال بحكم أن الرجل يجذب أصوات أكثر، وبسبب ميل العتبة إلى القضاء على بعض الأحزاب الصغيرة تهدر الأصوات التي ستكون ربما لصالح النساء، وفي حالة حصول الأحزاب المتوسطة والصغيرة على مقاعد فستكون غالباً للرجال، ويزداد تأثير العتبة أكبر هنا عندما لا يُقر النظام الانتخابي ترتيباً استراتيجياً للنساء ضمن قوائم الترشيح.

2- بعض الخيارات الناجحة والفعالة

أوضحت دراسة نشرتها المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في عام 2007، بعنوان "النظم الانتخابية ونظام الكوتا الخيارات المناسبة والخيارات غير المناسبة"؛ أن هناك عدة خيارات متاحة للنظم الانتخابية والحصص النسائية، والتي تعمل على زيادة تمثيل النساء؛ فهناك خيارات مشجعة وفعالة للوصول إلى مستوى عالٍ من التمثيل للنساء، كما أن هناك خيارات أخرى يمكنها أن تؤدي إلى نتائج مشجعة، إذا أخذت بعض العوامل بعين الاعتبار، في حين يوجد خيارات مستحيلة وغير مشجعة.

وسوف نتطرق هنا فقط للخيارات الناجحة والفعالة حسب ما أدرجتها الدراسة وهي:

- **نظام انتخابي يخصص مستوى انتخابي خاص للنساء مع مقاعد محجوزة للنساء:** يمكن لكل النظم الانتخابية أن تحول مستوى انتخابياً معيناً إلى مستوى مقصور على النساء، أو إيجادها إذا لم يوجد أي تخصيص دوائر خاصة للنساء، وهذا يضمن انتخاب عدد من النساء كما تحدده الحصة النسائية أصلاً، وتعد باكستان مثلاً على هذا الخيار⁽²⁾.
- **نظام انتخابي نسبي في دوائر انتخابية صغيرة مع ترتيب استراتيجي للنساء:** هذا الخيار فعال جداً مع القائمة المغلقة، وتقل فعاليته أكثر مع تطبيق القائمة المفتوحة⁽³⁾، أين يمكن تغيير الترتيب ومن ثم يحدد الترتيب المحدد في لوائح الترشيح، وقد يكون هذا الخيار أقل فعالية في الدوائر الصغيرة مقارنة مع القائمة النسبية في الدوائر الكبيرة، حيث يعمل على تقليل حجم الحزب؛ بما يعزز فرص مرشحي الحزب الرجال الذين عادة ما يتصدرون القوائم حتى مع اعتماد الترشيح التبادلي⁽⁴⁾، ويمكن هنا التعامل مع هذا الوضع باعتماد نظام انتخابي ينظم توزيع المرشحين ويحدد المناصب التي يجب أن تشغلها النساء في القائمة، فالشرط الذي يقتضي بأن تشغل النساء مناصباً من ضمن المناصب الثلاثة الأولى أو منصبين من ضمن المناصب الستة الأولى، أو أن يتم اعتماد التبادل العمودي النساء والرجال على المركز الأول في القوائم، أي يكون المرشح الأول للحزب امرأة على بعض القوائم مقابل رجل في قوائم دوائر أخرى كما هو الحال في جمهورية الدومينيكان والإكوادور، وهذا كله يكون أكثر فعالية من الشرط الذي يقتضي أن تشغل النساء ثلث أو نصف المناصب على القائمة دون ضبط استراتيجي للترتيب⁽⁵⁾.

3- موقف الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ نظام الحصص النسائية:

يقصد بذلك مستوى التزام الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ الحصص النسائية، فقد تلعب الجهات الفاعلة كالحركات النسائية، والمنظمات النشطة داخل الأحزاب دوراً أساسياً في تنفيذ الحصص على نحو فعال، كما قد تلعب جهات فاعلة أخرى دوراً بارزاً في التنفيذ السليم للحصص النسائية، مثل: المحاكم، هيئات الاشراف ومراقبة الانتخابات، مؤسسات الدولة (الحكومة أو البرلمان)⁽⁶⁾.

(1) منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة وضع المرأة، مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، مرجع سابق، ص 14.

(2) منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، دليل رصد مشاركة المرأة في الانتخابات، 2012، ص 20.

(3) منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة وضع المرأة، مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، مرجع سابق، ص 16.

(4) لارسود، تافرون، مرجع سابق، ص 14، 13.

(5) منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة وضع المرأة، مشاركة المرأة والرجل على قدم المساواة في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، مرجع سابق، ص 16.

(6) Homa Hoodfar, Mona Tajali, op.cit, p p. 58,59.

من خلال ما سبق نلاحظ أنه لا يوجد عامل واحد فقط من شأنه إنجاح نظام الحصص النسائية بل هناك عدة مغيرات حاسمة فطبيعة الحصة النسائية مثلاً يعد عامل مهم جداً للوصول للهدف وتبين أن الحصة الملزمة تعد الأفضل أما في حالة اعتماد الحصة الطوعية، فإن تبني حزب الأغلبية أو الأحزاب الرئيسية في البلاد لها يكون أحد عوامل الحسم الجيدة، كما تبين أيضاً أنه من عوامل الحسم الجيدة هو ضرورة صياغة آليات واضحة لإلزام القوائم وكلما كانت هذه الآليات أكثر قوة كانت الحصة أكثر جدوى، في حين تبين لنا من خلال ما سبق أن تطبيق نوع معين من الحصة النسائية والامتثال لها وحده لا يضمن دائماً الوصول إلى الهدف ما لم تصاحب بآليات للتنفيذ من قبيل اعتماد نظام انتخابي ملائم لنوع الحصة المعتمدة وأيضاً وضع استراتيجيات داخل النظام الانتخابي تعطي للنساء أكثر قدر ممكن من فرص الفوز، وبالتأكيد لا يمكن تحقيق وتوفير هذه المتغيرات الحاسمة المفصلة ما لم تتدخل الجهات الفاعلة بشكل إيجابي في تنفيذ الحصة النسائية فهي من تضمن خلق هذه المتغيرات.

وعليه، ولضمان تنفيذ ناجح لنظام الحصص النسائية، لا بد أن يولي انصار الحصص النسائية من الجهات الفاعلة اهتمامهم المركز نحو السمات الثلاثة التالية هي : نوعية الحصة (دستورية، تشريعية، طوعية) وطريقة تطبيقها، مدى تلاؤمها مع والنظام الانتخابي المعتمد.

المحور الثالث : نماذج دولية ناجحة في تطبيق نظام الحصص النسائية في انتخابات المجالس السياسية

في هذا المحور نحاول التطرق إلى بعض التجارب الناجحة في تطبيق نظام الحصص النسائية في انتخابات المجالس السياسية من خلال عرض تجارب رائدة في بعض الديمقراطيات .

تجربة السويد:

ورغم أن السويد وإلى اليوم لا تمتلك نصاً دستورياً أو قانونياً يُقر نظام الحصص النسائية؛ إلا أن أغلب الأحزاب السياسية تدرجها في سياساتها الداخلية وملزمة بتطبيقها في كل موعد انتخابي⁽¹⁾، ونتيجة لذلك تطور تمثيل المرأة السويدية في المجالس المنتخبة بشكل مُتدرج، حيث تطور تمثيل المرأة في البرلمان من 14 في المائة فقط عام 1971،⁽²⁾ ليقفز إلى 42 في المائة في عام 1994⁽³⁾، وقد حققت المرأة السويدية أعلى نسبة تمثيل في تاريخها في الانتخابات البرلمانية في عام 2006 بنسبة 47 في المائة،⁽⁴⁾ لتراجع قليلاً في الانتخابات البرلمانية في عام 2014 حين حصلت النساء على 152 مقعداً من مجموع 349 أي بمعدل 43.60 في المائة من مجموع الأعضاء، لكنها تبقى من الأعلى في العالم⁽⁵⁾.

وفي تماثل مع تطور نسبة المنتخبات في البرلمان فإن عدد النساء في الحكومات المتعاقبة، وبلجان البرلمان في تطور مستمر في كل الدورات التشريعية المتعاقبة، ويمكن ربط هذا كله بالنفوذ القوي للنساء داخل الأحزاب السياسية وبالترتيب الاستراتيجي للنساء ضمن قوائم الترشيح⁽⁶⁾، كما انعكس تطبيق نظام الحصص الطوعية من قبل أغلب الأحزاب إيجاباً على التمثيل السياسي للمرأة السويدية في البلديات، وتزايد بشكل أكثر منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين؛ عندما حُصصت للنساء حصة 40 في المائة على الأقل من عضوية المجالس التنفيذية للبلديات وكان ذلك في عام 1995، وبهذا ارتفعت نسبة

(1) Michael Potter, the Swedish general election 2014 and the representation of women (paper presented at : the Swedish general election of September 2014 from the perspective of the representation of women in politics, northern Ireland assembly, 01October 2014), p.27.

(2) Lena Wängnerud, " women in parliament: making a difference Sweden: a step-wise development", in women in parliament: beyond numbers, editors. julie ballington, Azza Karam. (Stockholm :international institute for democracy and electoral assistance, 2005), p.238 .

(3) Drude Dahlerup, quotas a jump to equality the need for international comparisons of the use of electoral quotas to obtain equal political citizenship for women, **op. Cit**, p.01.

(4) Kingdom of Sweden, **population statistics unit, women and men in Sweden facts and figures** 2014, p. 93

(5) Michael Potter, **op. cit**, p.26.

(6) kingdom of Sweden, **population statistics unit, women and men in Sweden facts and figures** 2012, **op. cit**, p.99

النساء في المجالس التنفيذية للبلديات من 24 في المائة في عام 1994 إلى 45 في المائة في عام 1997، وهي في تزايد مطرد⁽¹⁾، كما تزايدت نسبة النساء في عضوية المناصب النوعية بالبلديات رغم عدم تطبيق الحصة في بعض المناصب (رؤساء البلديات، ونواب المجالس)⁽²⁾.

تجربة روندا:

تمتعت المرأة الرواندية بكامل حقوقها السياسية والمدنية بشكل متساوٍ مع الرجل منذ استقلال البلاد في عام 1961⁽³⁾، ورغم ذلك ظل تمثيلهن السياسي دون المستوى إلى غاية إقرار نظام الحصة النسائية في دستور عام 2003⁽⁴⁾، الذي خصص للنساء ما لا يقل عن 30 في المائة من أعضاء مجلس النواب^(*). كما تم لاحقاً إصدار قانون ينص على أن تشكل النساء نصف أعضاء المجالس المحلية على الأقل⁽⁶⁾، وقانوناً انتخابياً انتخابياً يقوم على مبدأ التمثيل النسبي⁽⁷⁾، هذا ما وفر أرضية لتنفيذ نظام الحصة بشكل فعال، لتصبح رواندا تصدر أعلى تمثيل برلماني نسوي في العالم، حيث قفزت النسبة من 23 في المائة في عام 2002⁽⁸⁾ إلى 56.3 في المائة في عام 2008⁽⁹⁾، وحافظت رواندا على المرتبة الأولى في انتخاباتها التشريعية لعام 2014، عندما شكلت النساء 64 في المائة من أعضاء مجلس النواب⁽¹⁰⁾. في حين تشكل النساء أكثر من نصف أعضاء المجالس البلدية، وهن أيضاً يتولين مناصب تنفيذية هامة في هذه المجالس، ففي الانتخابات المحلية لعام 2006 حصلت النساء على نسبة 33.3 في المائة من مجموع رؤساء البلديات واحتلت العاصمة كيجالي النسبة الأعلى بـ 66.60 في المائة. (11) ولا تزال رواندا تحتل المرتبة الأولى حسب تقرير الاتحاد البرلماني الدولي بنسبة 61.30 في آخر انتخابات تشريعية جرت في سبتمبر 2018⁽¹²⁾.

تجربة الأرجنتين:

مع التحول الديمقراطي الذي بدأ في مطلع ثمانينات القرن العشرين والعمل بالدستور الجديد الذي ضمن إصدار تشريعات لتشجيع تكافؤ الفرص بين الجنسين⁽¹³⁾، أصبحت الجهات الفاعلة الوطنية أكثر إصراراً على تبني حصة للنساء في المجالس المنتخبة الوطنية والمحلية، وتحقيق ذلك

(1) Kristi Niskanen, gender and power in the nordic countries (Oslo : nikk publications, 2011),p p.20-22.

(2) kingdom of Sweden, **population statistics unit, women and men in Sweden facts and figures**, 2012, p.99

(3) Samuel Cole, Hubert Humphrey fellow, **increasing women's political participation in Liberia challenges and potential lessons from India, Rwanda and south Africa** (Washington: international foundation for electoral systems, 2011), p.08.

(4) Lena Krook, Diana O'brien, **op. cit**, p.266.

(*) يتكون مجلس النواب من 80 عضواً؛ 24 على الأقل من الأعضاء من النساء.

Look: the constitution of Rwanda 2003, chapter: 02, article: 76.

(5) The constitution of Rwanda 2003 , chapter: 02, article: 09.

(6) John Mary Kauzya, Another, **political decentralization in Africa: experiences of Uganda, Rwanda, and south Africa** (new York : publications department of economic and social affair, December 2007), p.09.

(7) Homa Hoodfar, Mona Tajal, **op. Cit**, p.171.

(8) Julie Ballington, **the implementation of quotas: African experiences quota report series** (Stockholm: international institute for democracy and electoral assistance, 2004), p.98.

(9) الاتحاد البرلماني الدولي، "الترتيب العالمي للنساء في البرلمانات"، في: (2015/02/24) <http://www.ipu.org/wmn-e/arc/classif311208.htm>

(10) منظمة الأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2014، 2014، ص. 22.

(11) Sylvia Hordosch, **preconference seminar for elected women local government leaders**, (paper presented at :strengthening women's leadership in local government for effective decentralized governance and poverty reduction in Africa "roles challenges and strategies", Yaoundé, 26-27 may 2008), p.03.

(12) الاتحاد البرلماني الدولي، "الترتيب العالمي للنساء في البرلمانات"، في: (2019/11/24) <http://archive.ipu.org/wmn-e/arc/classif010219.htm>.

(13) دستور الأرجنتين الصادر عام 1853 والذي أعيد العمل به عام 1983 والمعدل عام 1994، الفصل: 04، المادة: 75، الفقرة: 23.

مع إصدار القانون الانتخابي رقم " 24-012" الصادر في أكتوبر 1990 الذي خصصت للنساء حصة 30 في المائة من قوائم الترشيح للانتخابات البرلمانية الوطنية على أن توضع النساء في مواقع متقدمة، كما أصدرت السلطات لاحقاً قانوناً يلزم القوائم الانتخابية في سائر محافظات البلاد بأن يكون الأول والثاني في القائمة ليس من نفس الجنس، وتعاقب أي قائمة بالإقصاء من العملية الانتخابية في حالة عدم الامتثال⁽¹⁾، مع اعتماد النظام الانتخابي المختلط⁽²⁾، وكان لتطبيق الحصة النسائية (حصة ترشيحية، مع نظام نسبي مختلط، مع ترتيب استراتيجي) الأثر الإيجابي الكبير على نسبة تمثيل المرأة خاصة في البرلمان^(*)، الذي وصل تمثيل المرأة به في أول انتخابات تشريعية بعد تطبيق الحصة النسائية إلى 14 في المائة عام 1993⁽³⁾ بعدما كانت 04.70 في المائة في انتخابات عام 1988⁽⁴⁾، لتقفز النسبة إلى 40 في المائة في مجلس النواب في آخر انتخابات في عام 2017، وهي بذلك تحتل المرتبة 06 عالمياً حسب تصنيف الاتحاد البرلماني الدولي الصادر في فيفري 2019⁽⁵⁾.

وعموماً وكتقييم للأداء التشريعي للنساء النائبات في البرلمان الأرجنتيني وحسب الكثير من الدراسات لا يزال دورهن لا يعكس نسبتهن - ككتلة حرجة - حيث لم تستطع المرأة النائبة تمرير الكثير من القوانين التي تخص النساء⁽⁶⁾.

(1) أبو أصبع، مرجع سابق، ص.118.

(2) Beatriz Lanos, Kristen Sample, **op. cit**, p.31.

(*) يتكون البرلمان الأرجنتيني من غرفتين: **مجلس النواب** يتألف مجلس النواب 257 مقعداً، لمدة أربع أعوام يتم تجديد نصف المجلس كل عامين، و**مجلس الشيوخ**: يتألف مجلس الشيوخ من 72 مقعداً، ثلاثة شيوخ من كل إقليم، وثلاثة من مدينة بوينس آيرس، يحتفظ أعضاء مجلس الشيوخ بمقاعدهم لمدة ست أعوام، ويجوز إعادة انتخابهم لفترات غير محددة، ولكن مجلس الشيوخ يجدد نفسه من خلال انتخابات في ثلث الدوائر الانتخابية كل عامين، انظر: دستور الأرجنتين الصادر عام 1853 والذي أعيد العمل به عام 1983 والمعدل عام 1994، الفصل: 01، المادة: 45، 54.

(3) Susan Franceschet, Gendered Institutions and Women's Substantive Representation: Female Legislators in Argentina and Chile (Paper presented for: the ecpr Joint Sessions Rennes, 11- 16 April, 2008), p.18

(4) Elisa Maria Carrio, **op. cit**, p.167 .

(5) الاتحاد البرلماني الدولي، " الترتيب العالمي للنساء في البرلمانات"، في: (2019/11/24). <http://archive.ipu.org/wmn-e/arc/classif010219.htm>.

(6) Htun Mala, Marina Lacalle, Juan Pablo Micozzi, " does women's presence change legislative behavior evidence from Argentina 1983-2007 ", **journal of politics in Latin America**, vol. 05, no.01 (janury2013), p.105 .

الجدول يوضح الترتيب العالمي للنساء في برلمانات الـ 09 دول الأولى (فيفري 2019)

الترتيب الدولي	الدولة	الغرفة العليا				مجلس الشيوخ أو الغرفة السفلى			
		آخر انتخابات	المقاعد	النساء	نسبة النساء %	آخر انتخابات	المقاعد	النساء	نسبة النساء %
1	رواندا	03.09.2018	80	49	61.3%	26.09.2011	26	10	38.5%
2	كوبا	11.03.2018	605	322	53.2%	---	---	---	---
3	بوليفيا	12.10.2014	130	69	53.1%	12.10.2014	36	17	47.2%
4	المكسيك	01.07.2018	500	241	48.2%	01.07.2018	128	63	49.2%
5	السويد	09.09.2018	349	165	47.3%	---	---	---	---
6	Grenada	13.03.2018	15	7	46.7%	27.04.201	13	4	30.8%
7	ناميبيا	29.11.2014	104	48	46.2%	08.12.2015	42	10	23.8%
8	كوستاريكا	04.02.2018	57	26	45.6%	---	---	---	---
9	نيكاراغوا	06.11.2016	92	41	44.6%	---	---	---	---

المصدر : الاتحاد البرلماني الدولي، " الترتيب العالمي للنساء في البرلمانات "، في: (2019/11/24).

<http://archive.ipu.org/wmn-e/arc/classif010219.htm>

الخلاصة والتوصيات :

حقيقة يتم تطبيق نظام الحصص النسائية في الانتخابات اليوم في أكثر من 100 بلد حول العالم - كما سبق وذكرنا-، وقد أسفر ذلك عن نتائج إيجابية في أغلب البلدان خاصة تلك التي صاحبها بتقنيات استراتيجية؛ وبالتالي تجاوزت الكثير من بلدان العالم المطبقة لنظام الحصص النسائية في الانتخابات كل العوامل المثبطة لتنفيذها وبذلك حققت تمثيل كمي جيد مقارنة بالنسب المسجلة قبل تبني نظام الحصص النسائية، لكن لم ينعكس دائما على نوعية التمثيل خاصة في دول العالم الثالث أين كان للعامل الخارجي دور أساسي في اعتماد الحصص النسائية وليس نتيجة قناعات داخلية.

وبالتالي نوصي كل الجهات خاصة الحكومات والأحزاب للتعامل مع مسألة التمكين السياسي للمرأة بجدية ومن منطلق انه من غير الممكن أن تحقق المرأة تمثيلا سياسيا فاعلا (أي تمثيلا نوعيا) دون تمكينها اجتماعيا واقتصاديا.

مكانة المرأة في الإسلام ودورها في الأسرة

د/ تيقرين حورية جميلة (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة)

د/ خالفي جميلة (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة)

الملخص:

إن من رحمة الله بهذه الأمة أن شرع لها هذا الدين العظيم و الشريعة الخالدة، وكان من أولى ما اعتنى به الإسلام هو ما يخص المرأة فأكرمها إذا أهانتها الأديان والحضارات الأخرى، ورفع من مقامها وشأنها وخفف التكاليف التي عليها، ورفع معنوياتها وأعطاه حقوقها وكرامتها وإلى اليوم لم تستطع أي حضارة أن تعطي المرأة من الحقوق مثلما أعطاه الإسلام فاعتبرها إنسانا له الحقوق والواجبات ما للرجل من حيث الخصائص الإنسانية العامة، فقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ سورة الأعراف، الآية 189.

الكلمات المفتاحية: الإسلام، المرأة، الأسرة.

Resumé:

De la miséricorde d'Allah est d'avoir instruit à cette nation une religion divine et une législation éternelle. Parmi les priorités dont l'islam a pris soin de se préoccuper est d'honorer la femme et de la valoriser après que les autres religions l'aient brimée dans ses droits les plus fondamentaux. Faut-il le rappeler qu'aucune civilisation n'a élevé la femme dans sa dignité ni ne lui a octroyé ses droits tel que l'a fait l'islam. Ce dernier l'a mise au même pied d'égalité que l'homme, désormais, elle est considérée comme un être humain à part entière au même titre que l'homme dans les obligations et les devoirs. Dieu n'a-t-il pas dit: C'est lui qui vous a créés d'une seule âme puis d'elle il a créé sa compagne pour qu'il s'y apaise ?

Mots - clés: Islam, Femmes, Famille

مقدمة:

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن حقوق المرأة وواجباتها ومكانتها في الدولة والمجتمع والأسرة، وظهرت أمور كثيرة ذات خلاف وجدل في هذا الشأن، منها ما له صلة بالشريعة الإسلامية ومنها ما يتصل بطبيعة الحياة الاجتماعية، علما بأن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما أصل الشريعة الإسلامية ومرجعها لما فيها من المبادئ والقواعد ما يسد كل حاجة تتصل بشؤون الإنسان فردا أو جماعة ومنها شؤون المرأة.

وإذا استعرضنا تاريخ المرأة مع الأمم البائدة نجد أنها كانت تعيش بين مد وجزر، محترمة مقدسة عند القلة النادرة، كالبابليين وبعض عصور الفرعون، وفي غالب الأحوال كانت تعيش عند الغالبية العظمى من الأمم ممتنهة محتقرة مهانة تابع وتشترى مجردة من أدنى حق من حقوق الإنسانية وظلت على هذه الحال، حتى جاء الإسلام وأنقذها من الوحل والوآد والاحتقار والذل الذي كانت تعيشه، فرفع من قدرها ومكانتها وأعطاه كل حقوقها وأخذت دورها في المجتمع الإسلامي واحتلت مكانتها السامية أما وزوجة وبنتا وأختا.. إلخ.

وفي هذا الإطار يمكننا صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي: هل حازت المرأة المسامة على المكانة اللائقة بها كما حددها الإسلام؟ وتتطلب الإجابة على الإشكالية الرئيسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1- ما طبيعة الأسرة في المجتمع الإسلامي؟

2- ما مظاهر اهتمام الإسلام بمكانة المرأة في الإسلام؟

3- ما هي الحقوق التي أقرتها الشريعة الإسلامية للمرأة؟

أهداف الدراسة:

- 1- التعرف على طبيعة الأسرة في المجتمع الإسلامي.
- 2- إبراز المكانة الاجتماعية والنفسية والتربوية للمرأة المسلمة داخل الأسرة.
- 3- يسعى البحث إلى دراسة أوجه وجوانب الرعاية التي أحاط الإسلام بها المرأة.
- 4- معرفة الحقوق الأساسية التي كفلها الإسلام للمرأة.

الأسرة:

تشغل الأسرة في المجتمع الإنساني بشكل عام منزلة رفيعة لكونها نواة المجتمع، فالأسرة هي المهد الأول الذي يتم فيه تعليم كل فرد دوره المناط به حالياً والمنتظر منه مستقبلاً، يرتبط الجميع داخل هذا الكيان الأسري الصغير برابط قوي من الألفة والسكينة والإخوة والمحبة، والأسرة هي جماعة اجتماعية أساسية ودائمة، ونظام اجتماعي رئيسي، وتعد مصدر الأخلاق والدعامة الأولى لضبط السلوك، والإطار الذي تتلقى فيه المرأة أول دروس الحياة الاجتماعية، وتحدد فيه مكانتها وأدوارها، ولكن ما طبيعة الأسرة في المجتمع الإسلامي؟ وهذا ما تجيب عليه السطور التالية:

طبيعة الأسرة في المجتمع الإسلامي:

الأسرة نظام اجتماعي تربوي من ضمن النظم والأنساق الاجتماعية في المجتمع، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي، وقد أودع الله - سبحانه وتعالى - في الإنسان هذه الضرورة بصفة فطرية، ويتحقق ذلك بفضل اجتماع الزوجين، ويعرف علماء الاجتماع المسلمون الأسرة بأنها عبارة عن جماعة اجتماعية من رجل وامرأة على الأقل ارتبطا برابطة زوجية شرعية ويعيشان في مكان إقامة مشترك، ويقومان بوظيفة تكاثرية وبينهما تعاون اقتصادي. (سنة الخولي، 1979، ص32)

فالأسرة هي جماعة اجتماعية إنسانية وأخلاقية وروحية تتكون من رجل وامرأة، يرتبطان برابط عقد زواجي إسلامي ديني يبنى على حقوق وواجبات وصلة رحم، وما ينبجونه من أطفال يعد ضمن تكوين هذه الجماعة، ومن أهم وظائفها، الإنجاب، وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي للملائم لرعاية الذرية وتنشئتهم وتربيتهم تربية إسلامية. (عبد الرحمن الغامدي، 1998، ص33)

وتتكون الأسرة من مجموعة أفراد يرتبطون برابط الدم والقربة، وهي البيئة الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وهي المسؤولة عن نموه نمواً متكاملًا، فالأسرة أساس بقاء الجنس البشري، وعن طريقها يتعلم الطفل (سواء كان ولداً أو بنتاً) الاتجاهات والقيم والعقائد السائدة⁽³⁾ (سهير محمد حواله، 2003، ص114)، والاتحاد الدائم المستقر بين الزوجين من شأنه أن يرسم دعائم الاستقرار الاجتماعي، وحينما يرزق الزوجان بأطفال، فإن هذا يعني مزيداً من التعاون والتآزر للاضطلاع بمهمة تربية هؤلاء الأطفال تربية إسلامية سليمة.

وقد بلغ التشريع الإسلامي الغاية في الدعوة إلى أن تسود مكارم الأخلاق أعضاء الأسرة كواجب ديني لا يحتمل التهاون في آدائه ولا في إقامته، فالمرأة ألزمت الله - سبحانه وتعالى - بأن تتأدب بأداب الدين، وأن تتحلّى بالاحتشام والوقار في نظراتها وفي لباسها وزينتها، فقال عز وجل: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُجُوِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ﴾ (سورة النور، الآية 31).

والأسرة في الإسلام لها مكانتها العالية المرموقة، فهي نتاج زواج محكوم بقواعد الشريعة كما أوضحها القرآن الكريم وأكدت وأثبتتها السنة النبوية الشريفة، وتبدأ عملية البناء الاجتماعي والنفسي والتربوي الإسلامي للأسرة، بحث الزوج على حسن اختيار زوجته، وقد نبّه إلى ذلك النبي ﷺ بقوله: «تخيروا لنطفكم فإن العرق دساس، تزوجوا الولود الودود فإنّي مكثركم الأمم يوم القيامة»، وأن يكون أساس اختيار الزوجين الدين والخلق، قال ﷺ: «تتكح المرأة لأربع: لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك»، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي. (ماجد عرسان الكيلاني، 1985، ص34).

والتوجه الديني للأسرة له أثر عميق في تحقيق وتفعيل دور المرأة فيها واحترام كرامتها وحقوقها الاجتماعية والمدنية... الخ، فالعلاقة بين أفراد الأسرة والقوة الإلهية تنعكس في درجة الإيمان العقائدي بالقيم الإنسانية الفاضلة التي تدعو لحب الخير وكره الشر، وذلك في إطار ديني سليم في جميع مواقف الحياة الاجتماعية. (منير المرسي سرحان، 2003، ص184).

العصر الإسلامي:

كان العرب في الجاهلية ينظرون إلى البنات نظرة احتقار وتشاؤم، وهذه النظرة الخاطئة كانت تسود معظم القبائل العربية، فإذا ولدت الزوجة بنتاً أخذ الأب يفكر ماذا يفعل بها أيتها حية تعيش بين أفراد العائلة حتى إذا كبرت وقدرت على الخدمة ألبسها جبّة من الصوف أو الشعر، وجعلها ترعى الإبل والغنم في البادية شاءت أم أبى إن أراد أن تبقى حية (مبشر الطرازي الحسيني، ص12)، أم ينهي حياتها بصورة قاسية أليمة كما يروينا لنا التاريخ، إذا بلغت البنت ست سنوات من عمرها يأمر الرجل زوجته بأن تزين ابنتها وتلبسها أحسن اللباس حتى يذهب بها إلى أحد أخوالها كذباً منه ومخادعة لزوجته إن كانت غافلة عن سوء نيته، أو خداعاً للبنت نفسها، وكان قد حفر لها حفرة في جانب الصحراء، فإذا بلغ بها تلك الحفرة نظر إليها وهو يقول انظري إلى هذا البئر وهي لا تعلم أنه قبرها، فإذا ما نظرت إليه وهي تظن أن أباه يلاطفها ويداعبها دفعها من خلفها إلى البئر دون رحمة وعطف أبوي ثم يهيل التراب عليها، وهكذا كان الأب في الجاهلية يند ابنته.

وفي هذا الصدد يقول الله تعالى مخبراً وموحيًا صنيع الرجال بالبنات: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ٨٨ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ ٨٩ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ ٩٠ أَرَادَ سُوءُهُ فِي التُّرَابِ ٩١ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ٩٢﴾ (سورة النحل، الآيات 58، 59). فيخبر الله تعالى عن حال الزوج عندما يبشر بولادة الأنثى يعتزل الناس ويتعد عنهم من سوء البشرى ويفكر ماذا يصنع بها أيتها حية لتكون خادمة له راعية لغنمه عندما تكبر، أم يرميها في حفرة وهي حية ويهيل عليها التراب لتموت تحته دونما سبب كما يخبر الله عز وجل (أبو عبد الله القرطبي، 1990، ص352، 353): ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ٨٩ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ٩٠﴾ (سورة التكاثر، الآيات 8، 9).

كما أوصى رسول الله ﷺ المسلمين بحسن تربية البنات، وبالنظر إليهن بمزيد الإحسان، فقد وردت أحاديث نبوية صحيحة منها ما رواه الإمام أبو داود في سننه عن عبد الله بن العباس رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من كانت له أنثى فلم يثدها ولم يهنها ولم يؤثر ولدها عليها أدخله الله الجنة»، كما حث الإسلام على إكرام البنت وحسن صحبتها فقال النبي محمد ﷺ: «لا تكرهوا البنات فهن المؤنسات الغاليات» (رواه أحمد في مسنده، ص145)، وقال أيضاً: «من كان له ثلاث بنات فصبر عليهن سقاهن وكساهن من جدته (ماله) كنّ له حجاباً من النار» (الشيخان أيمن بن النعمان بن بشير، ص1).

الإسلام والمرأة:

في أواخر القرن السادس الميلادي، ووسط ذلك الظلام الذي خيم على قضية المرأة في جميع أنحاء العالم المتمدن وغير المتمدن يومئذ، انطلق من جزيرة العرب ومن مكة المكرمة صوت الساء على لسان النبي محمد الذي أعاد للمرأة كرامتها وأعطاه حقوقها كاملة غير منقوصة في جميع جوانب حياتها العامة والخاصة ورفع عن كاهلها وزر الإهانات التي لحقت بها عبر التاريخ والتي صنعتها أهواء الأمم معلناً للكون أهلية المرأة وإنسانيتها، كما صانها من عبث الشهوات وفتنة الاستمتاع بها، وجعلها عنصراً فعالاً في نهوض المجتمعات وتماسكها وسلامتها، فوضع المبادئ والقواعد التي تصلح الحال وتغير الأحوال للمرأة المنكودة، والمستأنسة، ومن هذه المبادئ:

- إن المرأة كالرجل في الإنسانية سواء بسواء، يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ١﴾ (سورة النساء، الآية1)، ويقول النبي محمد ﷺ: «إنما النساء شقائق الرجال» (رواه الترمذي).
- دفع عنها اللعنة التي كان يلعبها بها رجال الديانات السابقة، فلم يجعل عقوبة آدم بالخروج من الجنة شقاً منها وحدها، بل منهما معاً، قال الله تعالى: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ٢ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ٣﴾ (سورة البقرة، الآية35)، كما أن القرآن نسب الذنب إلى آدم في بعض آياته. قال الله تعالى: ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ٤﴾ (سورة طه، الآية120)، فلما تابا أعلم الله عن قولهما: ﴿قَالَ رَبُّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا ٥ وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ٦﴾ (سورة الأعراف، الآية23)، وكما أقر الإسلام مبدأ آخر يعنى المرأة على السواء، فقال الله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَنْهَا كَانُوا يَمْبَلُونَ ٧﴾ (سورة البقرة، الآية134).

- إن المرأة أهل للتدين والعبادة ودخول الجنة إن أحسنت، ومعاقبتها إن أساءت كالرجل سواء بسواء، يقول الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنفَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (سورة النحل، الآية 97)، كما قال الله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِّنْكُمْ مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنفَىٰ بَعْضُكُمْ مِن بَعْضٍ﴾ (سورة آل عمران، الآية 195).
- حارب الإسلام التشاؤم بها والحزن لولادتها كما كان شأن العرب والأمم الأخرى، فقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾ يَتَوَرَّى مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيَسْكُنُ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ الْأَسَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ (سورة النحل، الآيات 58، 59).
- حرّم الإسلام وأدّها، حيث قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا الْمَوْءِدَةُ سَلَتْ ﴿٨﴾ بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (سورة التكاوير، الآية 8، 9)، وقال أيضا: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَهْوًا غَيْرَ عَلِيمٍ﴾ (سورة الأنعام، الآية 140).
- أمر الإسلام بإكرام المرأة بنتا وزوجة وأما، قال النبي محمد ﷺ: «أي رجل كانت عنده وليدة فعلمها وأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها كانت له سترا من النار»، كما أكرمها كزوجة، قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (سورة الروم، الآية 21). أما إكرامه للأم قال الله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾ (سورة الأحقاف، الآية 15)، وقال النبي محمد ﷺ: «لرجل يريد الجهاد في سبيل الله ألك أم؟ قال: نعم، قال إلزم رجلها فثم الجنة» (رواه الطبراني).
- أمر الإسلام بتعليمها ورغب فيه لقول النبي ﷺ: «من كانت له ابنة فعلمها وأحسن تعليمها...» سبق ذكره.
- أعطى الإسلام المرأة حق الإرث كبيرة أم صغيرة بنتا، أم أما، أم زوجة.
- نظم الإسلام حقوق الزوجين وجعل للمرأة حقوقا كحقوق الرجل مع جعل الرئاسة والقوامة على الأسرة للرجل وهي غير مستبدة أو ظالمة.
- نظم قضية الطلاق لما يمنع تعسف الرجل واستبداده في أمره فحدد له حدودا لا يجوز له تجاوزها وهو الطلاق من ثلاث، في حين لم يكن للطلاق من حدّ وجعل لإيقاع الطلاق وقتا، ولأثره عدة تبيح للزوجين إعادة الصفاء والوثام بينهما إن أرادا ذلك.
- حدّ من تعدد الزوجات، فجعل حدّه الأعلى أربعة، وكان غير محدود عند العرب وغيرهم من الأمم كما سبق وذكرنا.
- حق الرعاية والوصاية لأوليائها تأديبا وعناية لشؤونها وتنمية لأموالها، وليس ولاية تملك واستبداد، وعند البلوغ جعلها كاملة الأهلية للالتزامات كالرجل سواء بسواء.

فإن المتتبع لأحكام الفقه لا يجد أي فرق بين أهلية الرجل والمرأة في شتى أنواع التصرفات المالية كالبيع والشراء والخيار والسلم والصرف والشفعة والرهن والقسمة والإقرار والوكالة والكفالة والوديعة والهبة والوقف وغيرها. (مصطفى السباعي، ص 29، 30)، وبذلك يكون الإسلام بمبادئه السالفة قد أحل المرأة مكانها اللائقة في شتى المجالات الإنسانية والاجتماعية والحقوقية ولم يهضم لها حقا من حقوقها.

العناية بمكانة المرأة وتعيين دورها في الحياة:

من سمات النظام الاجتماعي الإسلامي العناية بمكانة المرأة وبيان مركزها وعدم ترك ذلك للأهواء والميول، تحدد مركزها كيف تشاء، كما لم يترك النظام الاجتماعي الإسلامي مكانة المرأة ومركزها في المجتمع يتحدد كيفما اتفق، بدون منهج إلهي معلوم وخطة مرسومة، تجعل المرأة بمركزها المرسوم تسهم في إنتاج حضارة روحية ومادية، بعيدة عن التردّي في مهاوي هلاك الأمم ودمارها.

لذلك تدخل التشريع الإسلامي في بيان مركز المرأة ومكانتها، ببيان صريح واضح مفصل؛ فالقرآن الكريم تناول موضوع المرأة بآيات كثيرة، بما يتفق وقوانين الفطرة التي فطر الله الناس عليها، والتي ما خالفها أمة من الأمم وانحرفت عنها، إلا وجدت عقاب الفطرة قاسيا، فبين القرآن حقوقها وواجباتها وحدد مركزها ومكانتها، ومثل ذلك فعلت السنة النبوية بما يدل على عظيم العناية بالمرأة في الإسلام، أما، وزوجة، وبنتا، وعضوا في المجتمع الإسلامي.

والحق أن حالة المرأة في المجتمع، ونوع الضوابط التي تحكم سلوكها، ومدى ما يكون لها من الحقوق وما عليها من واجبات، له أعظم الأثر في وضع المجتمعات من جهة صلاحها وتقدمها، أو فسادها وانحلالها، كما له أعظم الأثر في حضارات الأمم من جهة تقدمها واستمرارها، أو تهديمها واضمحلالها.

والحق أيضا أن الإسلام يمثل ثورة عظمى بالنسبة لحقوق المرأة، حيث قدم الصورة المثلى لتلك الحقوق والحريات، والنموذج الأمثل لدورها في الحياة، وظيفة وسلوكا وآدابا مثمرة، ونقل المرأة من مركز هزيل مهين عند مجيء الإسلام، إلى المركز العالي الرفيع المتمثل بالعدالة والحقوق المشروعة. فقبل مجيء الإسلام كانت الأنثى تؤاد وهي حية، وكان هذا عادة لبعض البطون في بعض القبائل العربية، وتحرم من الميراث، وتتهم في رأي بعض المجامع الكنسية في روما ظلما واعتسافا وبغيا بأنها حيوان نجس لا روح له ولا خلود. (الشيخ محمد رشيد رضا، ص 581).

إضافة إلى ما شرعه القانون الروماني في الزواج مع السيادة من حق الزوج أن يبيع زوجته في السوق وأن يأخذ ما يكون عندها من أموال.

فلما جاء الإسلام شرع التشريعات المنظمة لدور المرأة ومركزها ومكانتها ولم يكن يريد بهذه التشريعات معالجة الأوضاع السائدة يوم جاء، ورفع الظلم الذي تعاني منه المرأة وتنوء بحمله، ونقلها إلى وضع أفضل، وإنما جاء ليقدم الصورة المثلى لحقوق المرأة ومكانتها ومركزها ووظيفتها، تلك الصورة الواضحة المحددة وهي من مستلزمات التشريع النموذجي الخالد، الذي ليس فيه تصور يحتاج معه إلى التعديل أو التغيير، كما هو شأن الإسلام في كل تشريعاته التي تتسم بالسمو والكمال والخلود، وتحقيق المصلحة لكل زمان ومكان.

والإسلام في تشريعاته المنظمة لمكانة المرأة ومركزها، ينطلق من فلسفته التشريعية التي تقضي بأن الرجل والمرأة عباد الله تعالى، خلقهما وكرمهما، وفضلهما، على كثير من خلق، لذلك شرع للمرأة كما شرع للرجل التشريعات التي يتحقق بها ذلك التكريم والتفضيل! كما أن تشريعات الوحي الإلهي كتابا وسنة بشأن المرأة، لا يتصور أن تداخلها محابة الرجل على المرأة، فلسنا أمام تشريع بشري يحايي طبقة على طبقة، أو جنسا على جنس، أو لونا على لون، أو رجالا على نساء، أو نساء على رجال، بل هو تشريع الخالق الذي يحقق العدالة المطلقة بين المخلوقين وبين حقوقهم ومراكزهم وواجباتهم، بناء على قابلياتهم واستعداداتهم وفطرتهم التي فطرهم عليها، كل ذلك بعلم مطلق، وحكمة مطلقة؛ قال تعالى: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (سورة الملك، الآية 14)، فإذا وجدنا تغيرا في الأحكام الشرعية بين الرجل والمرأة، فليس ذلك بسبب المحابة أو التمييز، وإنما بسبب التباين في الاستعدادات والقابليات الوظيفية والفطرة لكل منهما، ذلك التباين المعروف في علم النفس، وإلا فهل يعقل أن يسوي الشرع في حكمه بين الرجل والمرأة في القتال، فيوجب عليهما معا وبدرجة واحدة، أو يسوي بينهما في الحكم في حضور صلاة الجماعة في المسجد خمس مرات في اليوم والليلة، ومن هنا كان من السذاجة بمكان، أن ينساق عاقل وراء الدعوات التي تغالي في التسوية بين الرجل والمرأة، ويظنها عدالة أن يثبت رجولة المرأة، أو يخرجها من أنوثتها التي فطرها الله عليها، ويخرجها من وظائفها التي اختصها بها.

وتأسيسا على ما تقدم يكون ضروريا بيان ما شرعه الإسلام من حقوق للمرأة، أعلى بها مكانتها، وما أناط بها من وظيفة وواجبات، وما ألزمها به من سلوك وآداب لا يجوز الخروج عليها.

أولا: حقوق المرأة في الإسلام.

الأصل أن ما شرعه الإسلام من حقوق وحريات للإنسان بوجه عام، سواء أكانت شخصية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، أم سياسية، فإنها مشرعة للرجل والمرأة معا؛ لأن خطابات الشرع للناس، أو للذين آمنوا، أو غيرها من الخطابات تدخل فيها المرأة، سواء أكانت حقوقا أو تكاليف، إلا ما استثنيت منه المرأة بدليل خاص، أو اختصت به من حكم لوحدها، وهذه هي القاعدة العامة في حقوق المرأة في الإسلام وكذلك في واجباتها، وتبين فيما يلي باختصار أهم تلك الحقوق: (منير حميد البياتي، ص 178)

1- شرع الإسلام للمرأة حق الحياة، باعتبارها نفسا معصومة كالرجل، يقتل الرجل بها قصاصا إذا قتلها؛ قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَكُونُ لِأُولَى الْأَلْبَابِ﴾ (سورة البقرة: الآية 179)، وقال أيضا: ﴿قَالَ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾﴾ (سورة البقرة: الآية 178).

2- شرع لها حق التكريم الشخصي، شأنها في ذلك شأن الرجل؛ لأنها من بني آدم، والله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (سورة الإسراء: الآية 70)، وهذا الحق للمرأة وللرجل معا لا نظير له، حتى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر من الأمم المتحدة عام (1948) والذي يمثل قمة تطور الحقوق والحريات في العصر الحديث، فقد جاء الإعلان خلوا من هذا الحق سواء أكان للرجل أو المرأة.

وقوام هذا الحق في الإسلام، أنه يمثل التزاما على كافة_الأفراد والدولة، بإعزاز المرأة واحترامها، والقيام برفع كل ما من شأنه إذلال المرأة، وإلحاق الهوان بها، كما أن تقرير هذا الحق للمرأة معناه أنه لا يجوز أن تفتقد المرأة في المجتمع الإسلامي_شأنها شأن الرجل في ذلك_الحاجات الأساسية التي تمكنها من العيش الكريم، الذي يليق بالكرامة التي شرعها الله تعالى للإنسان، بعيدا عن الإذلال الاقتصادي الذي لا يجد فيه الإنسان الحد الأدنى من العيش الكريم، وقد جعل الإسلام المجتمع ممثلا بالدولة مسؤولا عن ذلك.

وعلى ذلك فحق التكريم الشخصي للمرأة، يتضمن تكريماً أدبياً وبالإعزاز، وتكريماً اجتماعياً؛ بتمكينها من العيش الكريم بعيداً عن عيش الذل والهوان، فالإسلام لا يرضى لبنية نساء ورجالا الحياة مع الذل والهوان، وقد نعي القرآن الكريم على أقوام يرضون لأنفسهم حق الحياة دون حق التكريم، فقال تعالى واصفا اليهود بأنهم يحرسون على حياة كيفما تكون، حتى مع الذل قال تعالى: ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَغْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَوتِهِمْ﴾ (سورة البقرة: الآية 96)، هكذا (حياة) _نكرة_ ذليلة كيفما تكون.

ذلك هو شأن هذا الحق _حق التكريم للمرأة بصفتها عضوا في المجتمع الإسلامي_، وهو حق يتساوى فيه الرجل والمرأة في النظام الاجتماعي الإسلامي، لا مزية لأحدهما على الآخر فيه، ولا يجوز أن تفتقده المرأة بحال من الأحوال، شأنها في ذلك شأن الرجل.

ولكن الإسلام خص المرأة بأنواع أخرى من التكريم، نص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية، أشرك الرجل معها أحيانا وأفرد لها وحدها أحيانا كثيرة، مراعى طبيعتها وحاجتها إلى مزيد من العناية والرعاية والإكرام، فأمر الإسلام بإكرامها؛ أما، وبناتها، وأختها، وزوجة، وجعل ذلك من أنواع العمل الصالح الذي يعد عبادة جزاؤها الجنة، فأمر بإكرامها أمّا أعظم الإكرام، بقوله تعالى: ﴿وَقَصَّ رَبُّكَ الْأَتْعَادَ وَالْإِنْيَاءَ وَالْأَوْلَادِينَ إِحْسَنًا إِمَّا يَلْفَنَ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أُنِي وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ٣٢﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا﴾ (سورة الإسراء: الآيتان 23، 24)، فنبه إلى خصوصيتها التي تستحق منها المزيد من الإحسان والإكرام.

وإلى مثل هذا أرشدت السنة النبوية، فقال عليه الصلاة والسلام لرجل جاء يسأله: «من أحق الناس بحسن صحبتي يا رسول الله؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أمك، قال: ثم من؟ قال: أبوك» (رواه البخاري ومسلم)، وعلل الفقهاء ذلك الإكرام والزيادة في حسن الصحبة ثلاثة أضعاف ما للأب_ على عظيم ما يستحق من البر والإكرام_ بأن ذلك بسبب الحمل، والولادة، والإرضاع.

كذلك أكرمها الله بنتا في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية؛ قال تعالى عن امرأة عمران وقد ولدت أنثى: ﴿فَلَمَّا وَصَعَهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَصَعْتُهَا
 أَنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَصَعْتُ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿٣٦﴾ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا
 حَسَنًا ﴿٣٧﴾﴾ (سورة آل عمران: الآيتان 36، 37) وبين القرآن أهليتها للاصطفاء من قبل الله تعالى، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكُةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ
 اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَىٰ سَائِرِ الْمَعْلُومَاتِ ﴿٤٢﴾﴾ (سورة آل عمران، الآية 42)

واجتث القرآن إحساس بعض الناس بالهوان، بسبب ولادة الأنثى، وأنهم على ذلك أشد التأنيب، وسفه عقولهم؛ إذ تذهب هذا المذهب السقيم في الاستهانة بالأنثى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٩٨﴾ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِن سُوءِ مَا بُشِّرَ بِذِهِ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا فِيهِ سَامِعِينَ ﴿٩٩﴾﴾ (سورة النحل، الآيتان 98، 99)

وجاء في السنة النبوية قوله عليه الصلاة والسلام: «من كان له ثلاث بنات، أو ثلاث أخوات، أو بنتان، أو أختان، فأحسن صحبتهن، واتقى الله فيهن، فله الجنة» (رواه الترمذي وآخرون).

كذلك أكرمها الإسلام زوجة في القرآن الكريم، بل جعلها آية من آيات الله، أن تكون سكناً لزوجها، يتبادلان المودة والرحمة؛ قال تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ (سورة الروم: الآية 21)، وأمر بإحسان عشرتها، ونسب إليها الخير الكثير، قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَمَسَّ أَنْ تَكُونُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (سورة النساء: الآية 19).

وأي تكريم أعظم من أن ينزل الله تعالى قرآنًا، بشأن امرأة من عامة نساء المسلمين، وهي خولة بنت ثعلبة، التي جاءت إلى النبي عليه الصلاة والسلام تشكو زوجها الذي ظاهر منها، وتجادل النبي فيه، ثم تنزل الآيات من فورها بإنصافها من زوجها، قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ خَوَائِكَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ (سورة المجادلة: الآية 1).

ومثل ذلك جاء في السنة النبوية؛ إذ يقول عليه الصلاة والسلام: «خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي» (رواه ابن ماجه وابن حبان)، وقال أيضا: «إن من أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا، وألطفهم بأهله» (المنذري، ص 39)، بل كان في آخر كلامه عليه الصلاة والسلام، وهو في حجة الوداع يوصيهم بالمرأة خيرا: «اتقوا الله في النساء» (أخرجه أبو داود 1628).

ذلك هو موقف الإسلام من حق المرأة في التكريم، عضوا في المجتمع الإسلامي، وأما، وبناتنا، وأختنا، وزوجة، فم كرمتها الحضارة المادية الغربية اليوم؟ أكثر من أن منعت عنها كفالة الأب في الإنفاق حين البلوغ، ومنعت عنها ضمانه العيش إلا من الآلة والمكتب، ثم جردتها من ملابسها، ورخصت لحمها، وابتذلت كرامتها وعفتها، وجعلتها متعة سهلة المنال من قبل الرجل، يستمتع بها كما يحلو له، ويلفظها لفظ النواة متى سئم منها، وقد أعفى نفسه - أو أعفته الحضارة - من أي التزام أو مسؤولية نحوها، أو نحو ثمرة علاقتهما الآتية، من جنين يجهض، أو مولود يتشرد.

3- جعل الإسلام للمرأة ذمة مالية كاملة، من حيث اكتساب الحقوق والأهلية للالتزامات، فلم يجعلها قاصرة في التصرفات المالية، ومن المفيد أن نذكر، أن بعض التشريعات الأوروبية لم تعترف بهذا الحق للمرأة، إلا قبل سنوات قليلة، وهو حق شرعه الإسلام للمرأة قبل أكثر من ألف وأربعمائة عام، بمجرد البلوغ والعقل كالرجل سواء بسواء، فلها في الإسلام أن تتصرف بمختلف التصرفات والعقود المالية، من غير توقف على إذن زوج أو ولي.

4- شرع لها الإسلام الحق الكامل في القبول والرفض لمن يتقدم لخطبتها، فإن قبلته بحرية ورضا تزوجت به، وإن رفضته لم يجز لأي أحد، من أب، أو قريب، أو حاكم، أن يجبرها على الزواج به، قال عليه الصلاة والسلام: «الثيب أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها؛ وأذنها صامتها» (رواه مسلم 2546)، وعن ابن عباس رضي الله عنه: «أن جارية بكرة أتت رسول الله، فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة، فغيرها النبي» (رواه أبو داود 1794).

5- شرع لها الإسلام الحق في المهر عند الزواج، هبة وهدية خالصة لها، تؤلف قلبها مع زوجها في الحياة الزوجية الجديدة عليها؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ أَوْلَى النَّسَاءِ صَدَقْتِهِنَّ فِخْلَةً إِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِيَ كَأَمْرٌ بِكَا﴾ (سورة النساء: الآية 4)، وهذا المهر، هو حقها الخالص، ليس لأحد أن يأخذ منه شيئا سواء أكان أباً، أم أخاً، أم زوجاً، أم غيرهم، إلا إذا طابت نفسها بإعطاء شيء منه لمن تشاء، قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هِيَ كَأَمْرٌ بِكَا﴾ (سورة النساء: الآية 4).

6- شرع لها حق النفقة على زوجها مقابل القرار في بيت الزوجية؛ قال عليه الصلاة والسلام: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» (أخرجه مسلم، ص 221)، وفي هذه الحالة إذا أنفقت من عند نفسها تكون متبرعة.

7- شرع لها حق الحضانة لأولادها في حال الفرقة بين الزوجين، وقدمت على الزوج في حق الحضانة، على التفصيل المذكور في كتب الفقه الإسلامي.

8- شرع لها حق تعلم العلوم المختلفة، بل جعل تعلم بعض العلوم واجبا عليها، وليس مجرد حق لها، كتعلم أمور الشريعة من عقيدة، وحلال وحرام، ونحوهما، وجعل تعلم بعض العلوم مندوبا، كالعلوم التي تساعد في تحقيق مقاصد الإسلام في تربية الأولاد، ونحو ذلك، وجعل العلوم الأخرى مباحة، بشرط تقيدها في طلب كل تلك العلوم بأداب الإسلام وضوابطه، وبالكيفية الإسلامية التي تحفظ لها طهرها وعفافها، وتحفظ للمجتمع دينه واستقامته.

9- وفي جانب الحقوق السياسية شرع الإسلام للمرأة حق إبداء الرأي، في الأمور العامة للأمة، وحق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بل جعله واجبا عليها، قال تعالى في الحق الأول: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى يَنْبَغُ﴾ (سورة الشورى الآية 38)، وهو وصف للمؤمنين بما في ذلك المرأة المؤمنة، وقال في الحق الثاني: ﴿وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (سورة التوبة 71)، وهذه

حقوق سياسية تمارسها المرأة وفقا للضوابط التي وضعها الإسلام؛ فحق إبداء الرأي يتضمن حرية الرأي في اختيار الحاكم بطريقة التصويت في الانتخاب، واختيار أعضاء مجلس الشورى.

10- شرع الإسلام للمرأة المساواة بالرجل في التكاليف والخطابات الشرعية، في ميدان الاعتقادات والمعاملات والعقوبات بوجه عام، إلا ما يقتضي استثناء المرأة رعاية لها، وتوافقا مع طبيعتها؛ كالجهاد جعله الإسلام واجبا على الرجل جائزا للمرأة، والوجوب غير الجواز، وفي ذلك مزيد من الرعاية للمرأة وملاحظة طبيعتها وقدرتها، وقد عدنا ذلك ضمن حقوق المرأة، مع أن معظمه واجبات، ملاحظين فيه حق المساواة من جهة ما فيه من المساواة أمام التكاليف والأعباء العامة ونحوها، وهذه تدرس عادة ضمن الحقوق والحريات العامة في الفقه الدستوري الحديث. (منير حميد البياتي، ص 155، 226).

11- شرع للمرأة المساواة في الجزاء في الآخرة؛ كالرجل سواء بسواء، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَقِيرًا﴾ (سورة النساء: الآية 124)، وقال تعالى أيضا: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ (سورة آل عمران الآية 195)، وقال جل وعلا: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِرِينَ وَالصَّادِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة الأحزاب: الآية 35).

ثانيا: دور المرأة الأساسي في الحياة في نظر الإسلام:

من أجل معرفة نظر الإسلام إلى دور المرأة في الحياة والمجتمع، لا بد أولا من التذكير ببعض الحقائق الهامة، التي قد تضيع من أذهان البعض، في زحمة ما ألفوه في ظل الحضارة المادية الرائجة في العالم اليوم، وفي زحمة الدعوات السطحية المبنية على الهوى، أو النظر القصير، وهذه الحقائق التي لا يماري فيها أحد، هي بمثابة مسلمات نصل منها إلى النتائج، ونذكر فيما يلي ثلاثا منها:

- أولها: أن الله تعالى خلق المرأة، وركب فيها طبيعة الأنثى، وغرز في فطرتها عوامل الأمومة والرغبة فيها، وركبها تركيبا معدا للحمل والإنجاب، وبقاء النوع الإنساني في هذه الأرض، ووهبها صفات فطرية من الحب لأولادها، والحنان عليه، والصبر على تربيته وحضانتهم، ما لم يهب للرجل مثله، وجعلها ملائمة جسدا وفطرة لحضانتهم، وتربيتهم، وتنشئتهم في عش الزوجية، التي تدرج فيه الطفولة الناشئة، ولا أحد على الإطلاق يصلح بديلا عنها في هذا الميدان.

- وثانيها: إن حضارة أية أمة من الأمم لا يكتب لها التقدم والدوام معا، إلا بكثرة أبنائها المسهمين في تقدمها وتطورها، بأن يكونوا قد تربوا التربية السليمة داخل الأسرة، فنشؤوا أقوىاء من الوجهة النفسية، والعقلية، والخلقية، وإن كثرة الناشئين على هذا الوجه يقود الأمة إلى التباسك والتحضر والتقدم، وإن كل سبب يفضي إلى قتلهم وضمرهم، وضياعهم، كتحديد النسل بسبب انشغال المرأة في العمل، أو لأسباب اقتصادية أو نحوها، أو التقصير الفاحش في العناية بالطفولة من قبل الأم بسبب العمل أيضا، إنما هو سبب لا يتفق وتقدم الأمة على المستوى البعيد، ولا يصلح لدوام حضارتها، بل يسهم في تدهورها وانحطاطها واضمحلالها، ولذلك فالمصلحون في الدول الصناعية يحذرون من هذا الخطر الداهم على أمهم، الذي ينذر بتناقص الأجيال، وفناء الأمة بسبب انشغال المرأة بالآلة والمكتب، وترك دورها الأساسي في الحياة، بل يحذرون من خطر تلاشي الأمة وانتهاء حضارتها، بسبب ظاهرة التشرذم، وظاهرة الحذر من الإنجاب، نظرا لاندماج المرأة في تيار الحضارة الغربية الصناعية المادية، وتقليصها أو تركها لدورها الأساسي في الحياة.

- وثالثها: إنه يستحيل قيام حضارة مستمرة دائمة تنمو وتزدهر باستمرار، غير مهددة بالفناء والزوال خلال أجيال، إلا برفد المجتمع بالأجيال المسهمة في تقدمه، وعلى ذلك فلا بد أن تقوم المرأة بدورها الهام، ووظيفتها الأساسية في الإنجاب والتربية والتنشئة، لرفد المجتمع بأسباب الحياة والنمو والتقدم، بدون تقصير أو حذر من الإنجاب، تسببه أية عوامل تتعلق بانشغال المرأة عن هذه الوظيفة الأساسية، أو تتعلق

بأسباب اقتصادية_ إذ يجب على ولي الأمر في الإسلام معالجتها من جانب الدولة، وأن انشغال المرأة بصناعة الإنسان داخل الأسرة مقدم في المرتبة والأهمية على انشغالها بصناعة الآلة، أو إدارتها في المجتمع، لأنها في الأولى تكون ينبوع الحياة، ومنتج الجيل الذي يصنع الحضارة، ولا بديل عنها في ذلك، وفي الثانية تحرم المجتمع ما تقدم، أو تقدم نفعاً محدداً، مع وجود البديل عنها في ذلك.

وفي ضوء هذه الحقائق والمسلمات الثلاث، التي دلت عليها الفطرة والعقل والاستقراء، أسس الإسلام وظيفة المرأة، وبين دورها الأساس في الحياة، فأرشد إلى الزواج وتكوين الأسر، وندب إلى الإنجاب؛ فقال عليه الصلاة والسلام: «تزوجوا الودود الولود، فإني مكثر بكم الأم يوم القيامة» (الصنعاني، ص111، المنذري، ص46)، وجعل أجر الإنجاب عظيماً، وكذلك أجر التربية الصالحة للنشء، وأوجب النفقة على الزوج؛ ينفق على زوجته لدفع حاجتها إلى التكسب بنفسها، وأرشد إلى الإرضاع عامين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة؛ قال تعالى في ذلك وفي النفقة: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعُ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (سورة البقرة: الآية 233)، ومن أجل إتاحة الوقت الكافي للمرأة لبناء الجيل، وتنشئته تحت إشرافها الدائم، ورعايتها المستمرة، أسقط عنها حضور الجماعات في الصلاة، وحضور الجمعة أيضاً، ونبه المرأة إلى أنها سيدة البيت، من جهة رعاية الأولاد والعناية بهم، ومراقبة تربيتهم، وأنها مسؤولة أمام الله تعالى عن ذلك كله، قال عليه الصلاة والسلام: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته...، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها» (المنذري، ص49)، وجعل القرار في بيت الزوجية واجبة عليها، وحقا للزوج، فلا تخرج إلا بإذنه، واهتم بمصلحة المحضون من الأولاد، وجعل حق الحضانة لها مقدما على الزوج في حال الفرقة بين الزوجين، إتماماً لرعاية الأولاد، ودفعاً للتشرد عنهم، بل ذهب بعض الفقهاء إلى أن الحضانة لها مطلقاً، ولا حضانة للأب. (ابن حزم، ص 392)، وجعل الإسلام الإنفاق في حالة الزوجية وفي حالة الفرقة على الأب، لئلا تضطر المرأة إلى التكسب فتهمل العناية بهم، إلى غير ذلك من الأحكام التي حصيلتها ندب الإنجاب، وقيام المرأة بدور أساس في الإرضاع والحضانة و التربية، وتقديم ذلك على العمل والتكسب خارج البيت، لأن العناية بأصل الحياة، وينبوعها الدافق، ورافدها الدائم، وصانع حضارتها وتقدمها، أهم في نظر الإسلام من عمل المرأة خارج البيت، تلك هي القاعدة العامة للمجتمع في الإسلام، والدور المرأة فيه بوجه عام، ولكن هذا الذي قلناه لا يمنع شرعا المرأة _ المحتاجة إلى التكسب _ أن تخرج للتكسب، كما لا يمنع النساء من العمل ولو بصورة مستمرة خارج البيت، في بعض مرافق المجتمع، التي يشكل فيها قيام المرأة بذلك العمل واجبا كفائياً؛ كالطبية لمداواة النساء، دفعا لقيام الرجال بذلك، والاطلاع على عورات النساء، ولا يمنع شرعا _أيضا_ المدرسة تخرج لتدريس الفتيات، والفتاة تخرج لتدريس الفتيات، والفتاة تخرج إلى مدرستها لطلب العلم بإذن أوليائها، وكل ما ذكرناه جائز شرعا، بشرط أن تلتزم المرأة التي تباشر ما ذكرناه، بما شرعه الإسلام في سلوك المرأة وآدابها من أحكام، ولا يمنع أيضا المجتمع المحتاج إلى عمل المرأة خارج البيت لظروف طارئة في المجتمع، تسد بها ثغرة، وتدفع بها مفسدة، وتحسن بها وضعاً معيناً للمجتمع تجلب فيه مصلحة، فهذا كله من قبيل الجائز شرعا، ولكن مع بقاء القاعدة قاعدة والاستثناء استثناء، فلا يجوز شرعا أن تتحول المرأة في الأمة بصورة شبة جماعية من وظيفتها الأصلية، ودورها الأساسي في المرأة، إلى العمل والاستثناء على سبيل الدوام والاستمرار، لأن تواطؤ الأمة على هذا، فيه تعطيل مؤكد لمقاصد الشرع في الإنجاب، والرعاية، والتروية، أركان ممنوعاً وإذ كرم معه طاهرة النشرة النسبي للأولاد، والإضرار بهم، والحذر من الإنجاب، والنسل، وكلاهما مخالف لمقاصد الشرع، ومن شاه معرفة المزيد عن خطورة ترك الأم لأولادها، فدونه كتب علم النفس يجد فيها صواب ما التاء، ومن شاء معرفة المزيد عن خطورة الحذر من الإنجاب وتقليصه أو تحديده، فليطلع على الصرخات المدوية التي يطلقها كبار المنادين بالإصلاح في المجتمعات الغربية، والتي تخبر أنها ذاهبة إلى الموت والفناء بعد أجيال، وان حضارتها الصناعية بسبب ذلك إلى تدهور وزوال.

ما وفضلا عن ذلك، فإن تشريعات الإسلام التي ترسم دور المرأة الأساس في الحياة على نحو ما قلناه، بما يحقق التوافق مع الفطرة الإنسانية، ويلبي حاجاتها، وينظر إلى تحقيق مصالح الأجيال على المدى الطويل، وتقدم المجتمع والحضارة بإيجاد ينابيعها الأساسية، نقول إن تشريعات الإسلام لا تستهدف إنشاء حضارة مادية خالصة، هدفها المال، ووسيلتها الآلة والإنتاج، كما هو الحال في الحضارات العالمية القائمة، التي انتهت إلى أن المرأة لا تجد عيشها إلا بأن تكدح بنفسها، فوق ما هي مكلفة به من الحمل والولادة بطبيعتها، وإنما تستهدف تشريعات الإسلام حضارة مادية وروحية في وقت واحد، فيها أعظم المكانة الأخلاق بكل معطياتها ونتائجها، وفيها المكانة الراسخة للجانب الروحي، يكل معطياته

وأثارة العلمي في المجتمع، إضافة إلى الجانب المادي، لذلك جاء دور المرأة في الحياة في نظر الإسلام ونصيبها من الواجبات، منسقا مع هذا الهدف الأسمى للحضارة الإسلامية، التي يسعى الإسلام لإقامتها في مجتمعه، ولا ينازع أحد عنده شيء من العلم بتجارب الأمم، وأحوال الحضارات، في أن الإسلام، التي امتدت عبر قرون من الزمان وبالذات الذي رسمه الإسلام للمرأة فيها، كانت قد حققت من السعادة المادية والطمأنينة النفسية والفظ وحققته أيضا من المصالح للمجتمع الذي قامت فيه ما لا قبل لحضارة بمثله، قديمة كانت أو حديثة.

ما سبق نستنتج مايلي:

- 1- أعطى الإسلام المرأة جل اهتمامه ورعايته وحررها من ظلم الجاهلية، ورفع مكانتها إلى حد المساواة في الحقوق مع الرجل وسواها في الكرامة الإنسانية وحرية التصرف المادي لإبرام العقود وعقد الصفقات التجارية واستثمار أموالها في المجالات الاقتصادية المختلفة بالطرق الشرعية والكسب المشروع والملكية وفي الثواب والعقاب وإبداء الرأي.
- 2- لم يفرق الإسلام بين المرأة والرجل إلا في الفترة التي جبلت عليها والبنية الجسمية والتركيبية الفسيولوجية.
- 3- إن للمرأة مكانة خاصة في الإسلام كأم وزوجة وابنة وأخت وعمة وخالة أو حتى مرضعة بأجر أو بغير أجر، كل واحدة لها حقوقها فكيف عندما تجتمع هذه الحقوق مع بعضها فإنها تفوق الرجل بينما الواجبات عليها قليلة إذا ما قورنت بحقوقها.
- 4- من الخطأ والظلم اعتبار أوضاع المرأة المتردية في ديار الإسلام هي وليدة الإسلام ومعبرة عن رأيه، ولكن العلة ليست في النظرية وإنما العلة في التطبيق والممارسة
- 5- أعدت العناية الإلهية المرأة لتكون زوجة وأم وراعية المنزل فمنحتها خواص العطف والصبر لتقوم بهذا الدور وأعدت الرجل للضرب في الأرض وكسب المعاش فزودته بالقوة العضلية الملائمة لهذه التبعة.
- 6- للمرأة حق في الزواج واختيار الزوج والتعرف عليه قبل الزواج كما هو حق لرجل تماما، ولا يجوز للأولياء منع النساء من النكاح.
- 7- إن قوامية الرجل على المرأة أمر طبيعي لا تمس كرامة المرأة وإنما تستوجبها طبيعة الحياة الزوجية وما يترتب عليها من تبعات، تماما كما هي طبيعة المجتمع والدولة لا بد من رئيس يدير الأمور ويرعاها.
- 8- ليس في نصوص الإسلام من كتاب وسنة ما يمنع المرأة من العمل، إذا وجدت الأسباب الداعية له وتوافرت الظروف والشروط الملائمة للمرأة، بل إننا نجد ما يعطيها حق الكسب من أي مصدر مشروع، ولها أن تكون كاتبة، معلمة وطبيبة... الخ لتؤدي دورها في المجتمع ضمن الحدود التي شرعها الله تعالى فيما يتعلق بالاحتشام وتجنب الخلوة بالرجال من غير المحارم.
- 9- إن حقوق المرأة السياسية أمر مقرر في الإسلام، ما عدا الإمامة العظمى أو ترأسها للدولة فهو أمر ممنوع عليها، ولها ممارسة الحقوق السياسية الأخرى.
- 10- إن أهمية المرأة تكمن في أداء رسالتها التي أنيطت بها وخلقته من أجلها باعتبارها جنس آدمي وسكن للرجل كزوجة صالحة ولتنجب الأولاد وتقوم على رعايتهم والاعتناء بهم لتكوين أسرة صالحة سليمة.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- سناء الخولي، الزواج والعلاقات الأسرية، دار العلم، القاهرة، 1979م.
- 2- عبد الرحمن الغامدي، دور الأسرة في تربية أولادها تربية إسلامية في مرحلة البلوغ، دار الخريجي للنشر، لرياض، 1998م.
- 3- سهير محمد حواله، مبادئ أساسية في اجتماعيات التربية، دار النشر الدولي، الرياض، 2003م.
- 4- ماجد عرسان الكيلاني، تطور مفهوم النظرية التربوية الإسلامية، دار ابن كثير، مكتبة دار التراث، دمشق، 1985م.
- 5- منير المرسي سرحان، في اجتماعيات لتربية، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، 2003م.
- 6- مبشر الطرازي الحسيني، حقوق المرأة في الإسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ت.
- 7- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، دار القلم، القاهرة.
- 8- أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، ج4، دار الفكر، بيروت، لبنان، د.ت.
- 9- أيمن النعمان بن تيسير، الجامع الصغير، ج1، د.ت.
- 10- الترمذي، سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة البابي الحلبي بمنصر، ط1، 1937م.
- 11- سليمان ابن أحمد الطبراني، الطبراني الكبير، مكتبة ابن تيمية، د.ت.
- 12- مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، المكتب الإسلامي، د.ت.
- 13- محمد رشيد رضا، الخلافة أو الإمامة العظمى، مطبعة المنار، القاهرة، 1341هـ.
- 14- البياتي، منير البياتي، النظام السياسي الإسلامي مقارنا بالدولة القانونية، طبعة دار البشير، عمان، 1994م.
- 15- البخاري، صحيح البخاري، المطبعة الخيرية، ط1، 1330هـ.
- 16- الترمذي، المصدر السابق.
- 17- ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.
- 18- الحافظ المنذري، الترغيب والترهيب، ط1، ج3، مطبعة السعادة، مصر العربية، د.ت.
- 19- أبو داوود، سنن أبي داوود، ط1، مطبعة البابي الحلبي بمصر، 1952م.
- 20- منير البياتي، المرجع السابق.
- 21- الصنعاني، سبل السلام شرح بلوغ المرام لابن حجر العسقلاني، ط2، مطبعة مصطفى محمد بمصر، 1950م.
- 22- الحافظ المنذري، المصدر السابق.
- 23- ابن حزم، المحلى، مطبعة الإمام بالقاهرة، د.ت، وطبعة المطبعة المنيرية بالقاهرة، 1351هـ.

مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة

ودور المختص في علم نفس العمل والتنظيم في التعامل معها

د/عبد الرزاق حمر العين (جامعة مولود معمري - تيزي وزو)

د/ مجيدر بلال (جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل)

ملخص:

هدفت ورقتنا البحثية هاته إلى تسليط الضوء على مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة ودور المختص في علم النفس العمل والتنظيم في التعامل معها، من خلال استعراض المصادر المختلفة لمشكلة الضغط المهني عند المرأة العاملة والتي اشتملت على المصادر المتعلقة بالعمل وطبيعته، وكذا المصادر المتعلقة بالجانب المادي والفيزيقي للعمل، وكذا ما تعلق بالجانب العلائقي، والعوامل المرتبطة بالمرأة العاملة في حد ذاتها، إضافة إلى المصادر البيئية والمجتمعية، كما بينت هذه الورقة البحثية كذلك دور المختص في علم النفس العمل والتنظيم في القليل من تلك المصادر والتعامل معها من خلال أدواره والمتمثلة في القيام بالدراسات والبحوث، التشخيص والتدخل، وكذا من خلال مجالات الدراسة في هذا المجال وتحليل العمل، التكوين والأرغونوميا في التقليل من مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة، وخلصت إلى ضرورة تبني مقاربة تكاملية للتعامل مع هذه المشكلة المهنية عند المرأة العاملة تضمن لها محيط عمل مناسب وآمن يمكنها من المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الضغط المهني، المرأة العاملة، المختص في علم النفس العمل والتنظيم.

Résumé

Cette recherche vise à faire la lumière sur les sources de stress professionnel chez la femme travailleuse et sur le rôle du spécialiste en psychologie du travail et organisation dans son traitement, en passant en revue les différentes sources du problème de la pression professionnelle chez la femme travailleuse, comprenant des sources liées au travail et à sa nature, ainsi que des sources connexes Les aspects et physiques du travail, ainsi que l'aspect relationnel, les facteurs associés aux femmes qui travaillent elles-mêmes, ainsi que les sources environnementales et communautaires, cette recherche montrait également le rôle du spécialiste en psychologie du travail et organisation dans quelques-unes de ces sources et le traitait à travers ses rôles de recherche et d'étude, de diagnostic et d'intervention, ainsi que par le biais de domaines d'études dans ce domaine tels que l'analyse du travail, la formation et la formation. L'ergonomie ,a permis de réduire les sources de pression professionnelle exercée sur les femmes qui travaillent et a conclu à la nécessité d'adopter une approche intégrée pour traiter ce problème professionnel des femmes qui travaillent afin de garantir un environnement de travail approprié et une sécurité qui puisse contribuer au développement économique.

Les mots clés: le stress , femme travailleuse, le spécialiste en psychologie du travail et organisation

مقدمة:

لقد فرضت التطورات المتتالية والمتنوعة في كافة المجالات والميادين، خاصة منظمات الأعمال على اختلاف طبيعة نشاطاتها، فرضت على مختلف الأفراد ضرورة التكيف السريع و المستمر مع معطيات الحياة الجديدة بمختلف جوانبها، وخاصة المهنية أين اختلفت درجة التكيف وتفاوتت مستويات توافق العمال مع المتطلبات المهنية المتجددة، وهو ما قد يساهم في ظهور بعض المشكلات المهنية و لعل أهمها مشكلة الضغط المهني، من جهة أخرى يسمح لنا التمعن الدقيق في واقع العمل والمؤسسات وتنبها الإحصائيات المختلفة إلى حقيقة جوهرية مفادها ولوج المرأة المتزايد لعالم الشغل والعمل، فإذا كان لذلك ما يبرره من الجانب الاقتصادي، أو كحق مكفول، وكذا بفعل التطورات الاجتماعية، فهما تعددت الغايات من ذلك فإن لعمل المرأة انعكاسات سواء عليها، أو على المجتمع ككل من الناحية النفسية الاجتماعية والمهنية، خاصة إذا عرفنا أن مشكلة الضغط المهني قد تمس كل الشرائح والفئات المهنية بما فيها المرأة، وبالتالي كان من الضروري تسليط الضوء على مشكلة الضغط المهني عند المرأة العاملة، وهو موضوع مداخلتنا حيث سندرس مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة، ودور المختص في علم النفس العمل والتنظيم في التقليل منها.

1- تعريف الضغط المهني:

ليس من السهل أن نجد تعريفاً شاملاً متفقاً عليه للضغط؛ فالمصطلح قد تناوله الأفراد والجماعات بمعان مختلفة تبعاً لمجالاتهم وموضوعاتهم، إن الأطباء والمهندسين وعلماء النفس والمتخصصين في الإدارة واللغة كل منهم يستخدم كلمة الضغط تبعاً لتخصصه ومجاله، فقد أصبحت الضغوط تشكل جزءاً من حياة الأفراد والمجتمعات نظراً لكثرة تحديات هذا العصر وزيادة مطالبه، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات من تأثير الضغوط حيث بات من الصعوبة لما كان تفادياً أو تجاهلاً، وهذا ما دفع الغالبية من الناس إلى العمل على مجابهتها أو محاولة التعايش معها، ولا يتوقف تأثير الضغوط على الجوانب الشخصية للأفراد والبيئة فحسب، بل يرافق الأشخاص في بيئة العمل وتنعكس آثارها سلباً في العديد من الجوانب العضوية والنفسية وتحد من الأداء الوظيفي لديهم وعلاقتهم مع الآخرين وتكيفهم مع ظروف العمل (Bower. Philips, 2000, p110)

فحسب فونتانانا fontana يشير مفهوم الضغط إلى الحالة التي تزيد فيها المتطلبات الخارجية عن القدرات والإمكانات الشخصية للكائن الحي (عبد العزيز المجيد محمد، 2005، ص 18).

أما الضغوط المهنية، فهي مجموعة من المثيرات التي تتواجد في بيئة عمل الأفراد والتي ينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال التي تظهر في سلوك الأفراد في العمل، أو في حالتهم النفسية والجسمية، أو في أدائهم لأعمالهم نتيجة تفاعل الأفراد مع بيئة عملهم (عبد الباقي صالح الدين محمد، 2005، ص 284)، كما تعرف الضغوط المهنية بأنها تجربة ذاتية تحدث اختلالاً نفسياً أو عضوياً لدى العامل ينتج عن عوامل في البيئة أو المنطقة التي يعمل بها الفرد نفسه (هيجان عبد الرحمان، 1988، ص 47)، بينما يعرفها (ماهر أحمد، 2004، ص 383) بأنها حالة من عدم الاتزان النفسي والجسمي، وتنشأ عادة من عوامل تكون موجودة في محيط العمل والتي تظهر من خلال اختلال الأداء؛ وبالتالي يعتبر الضغط المهني حصيلة تفاعل بين العامل وبيئته المهنية يظهر في شكل حالة من التوتر العاطفي والنفسي تؤثر في العمال صحياً ومعنوياً (لوكيا الهاشمي، بن زروال فتيحة، 2006، ص 13)

وبناء على ما سبق يمكننا القول بأن الضغط المهني عند المرأة العاملة هو حالة من عدم الاتزان النفسي والجسمي، الإجهاد، الشعور بالضيق وعدم الارتياح تصيب المرأة العاملة نتيجة عدم توافقها مع بيئة العمل وتعرضها لمثيرات ذاتية وبيئية تفوق طاقتها التكيفية، ينتج عن ذلك مجموعة من الآثار النفسية والفيسيولوجية والسلوكية.

2- مصادر الضغوط المهنية عند المرأة العاملة:

هناك العديد من المسببات والعوامل التي تنشئ عنها الضغوط المهنية، وهو ما يطلق عليها مصادر الضغوط، حيث تتنوع هذه المصادر وتتعدد نظراً لارتباطها بالمواقف التي يمر بها العامل، سواء كانت هذه المواقف في حياته العادية أو حياته المهنية، وباعتبار أن المرأة اقتحمت مجالات العمل المختلفة فأكد أنها ستكون عرضة هي الأخرى لمشكلة الضغط المهني؛ وبالتالي سنقوم بالتطرق لمصادر ضغوط العمل عند المرأة العاملة فيما يلي:

2-1 مصادر متعلقة بالعمل وطبيعته:

وحيث نجد ضمن هذه العوامل كل ما يتعلق بالإرغامات الناتجة عن العمل وطبيعته، ومن ذلك نجد:

- **عبء العمل** يتمثل عبء العمل في زيادة أو انخفاض حجم أعباء العمل الموكلة إلى الفرد فزيادة عبء العمل تعمي قيام الفرد بمهام لا يستطيع إنجازها في الوقت المتاح، أو أن هذه المهام تتطلب مهارات عالية لا يملكها الفرد، وبالتالي تنقسم زيادة عبء العمل إلى نوعين:
 - ❖ **عبء كمي:** ويحدث عندما يسند إلى الفرد مهام كثيرة يجب إنجازها في وقت غير كاف، حيث تعد زيادة كمية العمل أو نقصانها أحد المؤثرات المؤدية لضغوط، فزيادة الواجبات والمهام المنوطة بالعمل، بقدر أكبر مما هو متوافر لديه من قدرات وإمكانات تحدث اختلالاً نفسياً داخل الفرد وذلك لعدم توافق قدراته مع مهام العمل الموكلة له (NELSON Debra & QUICK James , 1994, p206)
 - ❖ **عبء نوعي:** ويحدث عندما يشعر الفرد أن المهارات المطلوبة لإنجاز مستوى أداء معين أكبر من قدراته أي أن الفرد يفتقر إلى القدرة اللازمة لأداء العمل، وتؤدي نتيجة العمل إلى تراكم التعب الجسدي على الفرد بما يجعله غير قادر على القيام بأعباء العمل، الأمر الذي يتركه دائماً تحت وطأة الشعور بأنه لم يأخذ قسطاً من الراحة اللازمة (عسكر علي، 2003، ص.106).
- **غموض الدور:** يحدث غموض الدور عند افتقار الفرد المعلومات اللازمة للقيام بمهامه وواجباته في المنظمة، مثل المعلومات عن سياسات وأهداف المنظمة وإجراءات العمل، ويمكن تعريفه بأنه نقص في المعلومات الواضحة بخصوص التوقعات المرتبطة بالدور، طرق إنجاز توقعات الدور المعروفة ونتائج الدور وهناك من يرى أن غموض الدور فقدان الوضوح في الدور الفرد في العمل وفي الأهداف التي عليه أن يحققها في مدى مسؤولياته؛ وبالتالي فإن الأفراد الذين يعانون من فقدان تحديد دورهم يظهرون القليل من الرضا في نشاطهم المهني، وتوترات متزايدة متعلقة بعملهم وشعوراً بقلّة أهمية عملهم في التنظيم (سليمان العميان، 2005، ص. 154)
- ولغموض الدور عند المرأة العاملة عدة مصادر تتسبب في إحداثه من أهمها ما يلي: التغيير في البيئة الاجتماعية للمنظمة، التغيير في الأفراد العاملين في المنظمة، التغيير في الوسائل والتكنولوجيا المستخدمة في العمل، قد ينشأ الغموض نتيجة لعدم تحديد ووضوح صلاحيات العامل، قد ينشأ الغموض من عدم تدفق المعلومات أفقياً أو رأسياً بحرية في مكان العمل وعدم معرفة المرأة العاملة لأهداف المنظمة فلسفتها وسياساتها.
- كما يضيف **بيهر ونيومان Newman & Beehr** إلى ذلك تصميم مراكز العمل ومحتوى الوظائف والأعمال، عدم وجود تطور وظيفي وترقيات، ممارسة المسؤولية على الأشخاص والأشياء، توقيت العمل، التنقلات المرتبطة بالعمل (لوكيا الهاشمي، بن زروال فتيحة، 2006، ص 37)

2-2- مصادر متعلقة ظروف العمل الفيزيائية والمادية:

- إن البيئة المادية تلعب دوراً كبيراً في صنع الضغوط في المنظمات في عصرنا الحاضر ونعني بالبيئة المادية العوامل المادية التي تحيط بالعاملين في المنظمات ومن ذلك:
 - **الإضاءة:** وتعد من أهم العوامل المادية التي لها دور بارز في عمل الفرد وعلاقته ووضحة بمستوى الأداء، فهي تساعد على تحسينه وتخفيض نسبة التعب، ومن ثم فهي لا غنى عنها بالنسبة لصحة العامل وسلامته وكفاءته في أدائه لعمله، فالإضاءة غير الجيدة في مكان العمل، تشكل انبهار في العيون، وتحدث ذلك عندما تكون هناك مساحات لا يصلها الضوء الكافي، أو تكون شديدة، كما أنها تسبب في انهيار العينين عندما تكون أفقية ومباشرة، ومن مؤشرات الإضاءة الغير جيدة أيضاً وجود مساحات مظلمة، وهو يساهم في ظهور الضغط المهني.
 - **الضوضاء:** تكاد تتفق معظم التعاريف التي تطرقت للضوضاء على أنها تلك الأصوات الغير مرغوب فيها في مكان العمل والمصاحبة لإنجاز الأعمال، فهي تسبب آثاراً بليغة على صحة وسلامة العاملين داخل بيئة العمل، إذ تعد من بين المشاكل الأساسية التي يتعرض لها العمال أثناء قيامهم بأعمالهم، كما أن لها آثاراً بليغة على الجوانب السيكولوجية والاجتماعية للعامل نذكر منها ما يلي: بروز أعراض القلق، الإحباط، التوتر لدى العمال الحساسية الزائدة، اضطرابات النوم، الإحساس بالعزلة، مظاهر الخوف وعدم الأمان، وهذا ما يمثل مصدر ضغط عند المرأة العاملة

- **التهوية:** إن التهوية غير الجيدة في بيئة العمل من شأنها أن تلحق أضراراً جسيمة وتؤثر تأثيراً بالغاً على العمال بدنياً ونفسياً، وبالتالي تجعله عرضة للحوادث والأمراض المهنية، ومن مظاهرها المسببة للحوادث نذكر ما يلي:

- ❖ تكاثر الأتربة والبخار والغازات السامة.
- ❖ ارتفاع نسبة التلوث داخل مكان العمل.
- ❖ قلة وسائل التصفية والآنية للهواء أو تعطيلها للعمل.
- ❖ عدم اتساع مكان العمل وقلة النوافذ للتهوية.
- ❖ وجود معدل رطوبة مرتفع.

إضافة إلى ما سبق ذكره من عوامل بيئة العمل فهناك عوامل أخرى منها: الحرارة، الإشعاعات والغازات... وكل هذه العوامل إذا ما لم يتم السيطرة عليها من خلال توفير وسائل الأمن والوقاية فإنها من دون شك تصبح مهددة للمرأة العاملة وتكون مصدر للضغط عند عندها، وكذلك تصميم مراكز العمل والآلات والمعدات المستعملة في العمل توافقها مع حدود ومتطلبات المرأة العاملة.

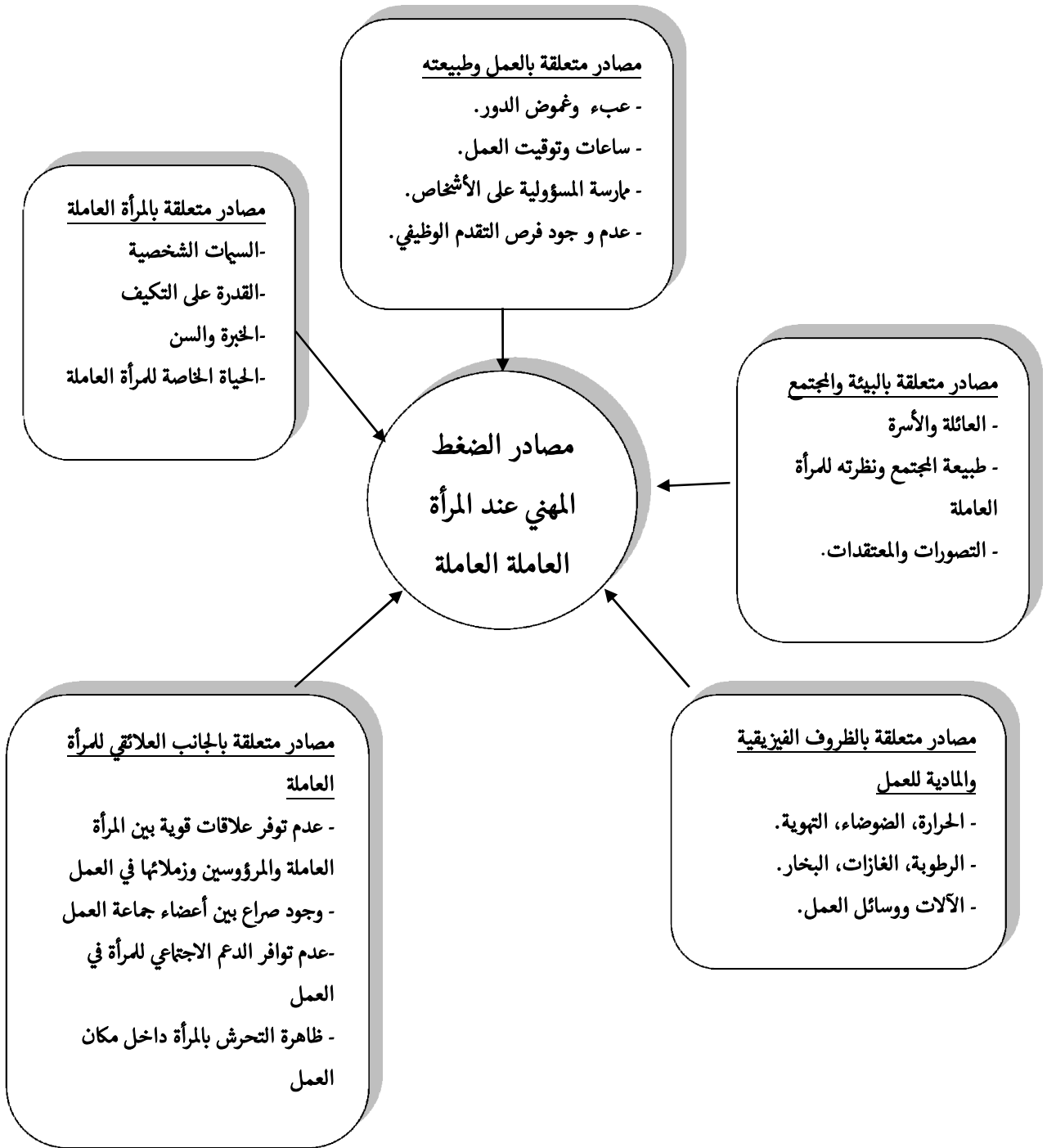
2-3-المصادر المتعلقة بالجانب العلائقي للمرأة العاملة:

وهو ما يتجسد بفعل اختلال العلاقات داخل العمل، حيث يتطلب العمل ضرورة إقامة العديد من العلاقات الشخصية، إلا أن أطراف هذه العلاقات قد يسوء استغلالها، مما يؤدي بالأمر إلى تميز هذه العلاقات بالعدوانية أو الصراعات أو وجود مناورات سياسية ترهق أحد أطراف العلاقة، كما تؤدي بعض العلاقات إلى الإساءة إلى الحرية الشخصية للمرأة أو عدم الحفاظ على سرية المعلومات الشخصية، وعندما تكون العلاقات غير مرضية فإنها تكون مصدراً مهماً من مصادر الضغوط في العمل وتشتمل الضغوط من هذا المصدر في النواحي التالية:

- ❖ عدم توفر علاقات قوية بين المرأة العاملة و الرؤوسين و زملائها في العمل
- ❖ وجود صراع بين أعضاء جماعة العمل.
- ❖ عدم توافر الدعم الاجتماعي للمرأة في العمل.
- ❖ ظاهرة التحرش بالمرأة داخل مكان العمل.

وقد تكون مصادر الضغط المهني بالنسبة للمرأة بيئية مصدرها البيئة الخارجية العائلة والأسرة طبيعة المجتمع ببعض تصورات معتقداته ونظراته لبعض المهن، كما قد يكون مصدرها عوامل شخصية متعلقة بالمرأة العاملة في حد ذاتها والتي قد تختلف من امرأة عاملة لأخرى، ومن ذلك السمات الشخصية، القدرة على التكيف، الحياة الخاصة للمرأة العاملة (زواج، طلاق، تغيير مكان السكن، ميلاد أطفال، ...)، الخبرة، العمر.

وإجمالاً يمكن توضيح أهم مصادر الضغط المهني في الشكل التالي:



شكل يوضح مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة، من إعداد الباحث.

وبهذا نجد أن المصادر المسببة للضغط المهني متعددة ومتداخلة، كما أنه يختلف باختلاف طبيعة الأعمال والمهن من جهة وكذا التفاوت والفروقات الفردية بالنسبة للنساء العاملات في حد ذاتهن والتي تجسد قدرتهن على مواجهة تلك المصادر والتكيف معها.

3- دور المختص في علم النفس العمل والتنظيم في التقليل من مصادر الضغوط عند المرأة العاملة:

لما كانت ظاهرة الضغط المهني وخاصة عند المرأة العاملة حقيقة شملت شتى المجالات، لكن وجب التعامل مع هاته الظاهرة بمحاولة التشخيص الدقيق لمصادرها لغرض التقليل منها ومواجهتها، لكن تحقيق هذه الغاية يبقى مرتبط بتطافر جميع الأطراف التي لها علاقة، والمختصين في عديد المجالات، ومن ضمنهم المختص في علم النفس العمل والتنظيم، حيث أن التمعن الدقيق في أدواره وكذا مجالات دراسته يبرز لنا ما يمكن أن يقدمه في هذا المسعى، وعلى هذا الأساس سنقدم قراءة في ما يمكن أن يقدمه المختص في علم النفس العمل والتنظيم في التقليل من مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة و هذا من خلال ما يلي:

3-1- من خلال أدوار المختص في علم النفس العمل والتنظيم:

وسنستعرض الأدوار التي يقوم بها فيما يلي:

- **القيام بدراسات وبحوث:** حول سلوكيات العمال والعمل بصفة عامة بمختلف جوانبه وكل ما يطرأ عليه من مستجدات وتطورات وكذا مختلف المشاكل التي تصاحب ذلك وذلك باستعمال مناهج وتقنيات علمية لغرض الوصول إلى نتائج وحلول لتلك المشاكل، ومن ذلك مشكلة الضغط المهني عند المرأة العاملة، حيث يقع على عاتق المختص في علم النفس العمل والتنظيم القيام بدراسات جادة لهاته المشكلة الأخذة في التزايد والانتشار في شتى مجالات العمل وخاصة عند المرأة العاملة، وذلك اعتمادا على تقنيات ومناهج علمية دقيقة، وهو ما يسمح بالوصول إلى تفسيرات ومعلومات عن تلك المشكلة ومختلف مسبباتها وتسطير الحلول المناسبة والأساليب الفعالة للتعامل معها والتقليل من مصادرها.
- **التشخيص:** حيث أن المختص في علم النفس العمل والتنظيم يقوم بتشخيص كل السلوكيات والمشاكل المهنية التي تظهر في ميدان العمل بمختلف أبعاده وعناصره ومن ذلك مشكلة الضغط المهني بصفة عامة وبالأخص عند المرأة العاملة، بتشخيص مصادرها وكل العوامل التي تساهم في حدوثها، من خلال جمع كل المعلومات المتعلقة بظروف عمل المرأة المختلفة و متطلبات العمل و قدراتها الشخصية والإرغامات التي تصادفها وإمكانية توافقها مع تلك المتطلبات، من أجل الوصول إلى تشخيص دقيق ونظرة شاملة عن مسببات ومصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة (نعموني مراد، 2014، ص54).
- **التدخل:** بمعنى أن المختص في علم النفس العمل والتنظيم، وبعد التشخيص الدقيق والإحاطة الشاملة بمشكلة الضغط المهني عند المرأة العاملة من خلال التعرف على مسبباتها وعوامل حدوثها وظروف عمل المرأة وخصائصها، واستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات المنجزة في هذا الإطار وكذا مختلف التراكمات النظرية والتفسيرات التي قدمت من طرف الباحثين في هذا المجال يقوم بالتدخل من خلال وضع برامج عمل واقتراح حلول إجرائية لمجابهة والتقليل من مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة، ففي ضوء التشخيص الذي قام به تكون الحلول والاقتراحات، فقد تتضمن تدخل في يخص ظروف العمل الفيزيائية، العلاقات المهنية، مهام والنشاطات وكل ما يتعلق بالعمل في حد ذاته أو ما تعلق بقدرات وكفاءة المرأة العاملة وتقديمها الوظيفي.
- وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة متابعة المختص في علم النفس العمل و التنظيم، و بالتنسيق مع الأطراف المشاركة في إعداد وتطبيق الإجراءات والاقتراحات المقدمة، وتقييمها للوقوف على مدى فعاليتها في التقليل من الضغط المهني عند المرأة العاملة ومسبباته، والاستفادة من ذلك التقييم في تسطير برامج وحلول مستقبلية.

3-2- من خلال المجالات (ميادين) التي يدرسها علم النفس العمل والتنظيم:

- حيث أن مواضيع والمجالات التي يهتم بدراستها هذا التخصص متنوعة ومتجددة مرافقة للتطورات والتغيرات التي تطرأ على ميدان العمل، وسوف نركز هنا على أهم المجالات التي نراها قادرة على مجابهة مسببات ومصادر مشكلة الضغط المهني عند المرأة العاملة، فيما يلي:
- **تحليل العمل:**

والذي يعتبر أحد النشاطات والعمليات الأساسية بالنسبة للعمل بصفة عامة وعلى وجه الخصوص بالنسبة لعلم النفس العمل والتنظيم، ذلك أن باقي النشاطات والوظائف الأخرى ترتكز على مخرجات هذه الوظيفة، حيث يعرف تحليل العمل بأنه دراسة علمية دقيقة وشاملة لكل

الحقائق والمعطيات التي يتضمنها منصب العمل، والظروف المرافقة لأداء العمل، والمؤهلات والخصائص الشخصية الواجب توفرها في من سيشغل منصب العمل (Peretti, j. m, 2005, p.15).

وعلى هذا الأساس وجب إعطاء الأهمية اللازمة للقيام بتحليل دقيق ومفصل لمختلف الأعمال التي تقوم بها المرأة في ميدان العمل، بدراسة وتحليل وجع المعلومات المرتبطة بتلك الوظائف والأعمال، ووصفها وصفا دقيقا وكاملا مبني على تحليل العمل من جهة، بمختلف مهامه، مسؤولياته، الظروف التي يجري فيها والوسائل والأدوات المستعملة في ذلك، الأعباء التي تتضمنها، المهارات المطلوبة والتكوين اللازم، ساعات العمل المسطرة، الأمراض والأخطار المهنية التي قد تتعرض لها المرأة في عملها، ومن جهة أخرى تحليل للمرأة العاملة بوصف كل خصائصها النفسية، الجسمية، الفيزيولوجية قدراتها واستعداداتها، الجانب العلائقي، قدرتها على التكيف والتعامل مع مختلف المواقف المهنية فالمتخصص في علم النفس العمل التنظيم ومن خلال هذه الوظيفة يتمكن من تنظيم كل تلك الحقائق والمعلومات وتحيينها، لاستغلالها في الاختيار والمفاضلة بين المترشحات لمختلف الأعمال والوظائف، والعمل على تحقيق التوافق بين خصائص، قدرات واستعدادات المرأة العاملة ومتطلبات الأعمال والوظائف التي تقوم بها، وكذا في التشخيص والتعامل مع المشاكل التي تظهر عند النساء العاملات ومن ذلك مشكلة الضغط المهني.

- التكوين:

يحتل التكوين أهمية بارزة في معادلة تجسيد الأهداف المأمولة لأي مؤسسة، باعتباره رهان حقيقي يمكن الموارد البشرية من اكتساب معارف ومهارات تغيير سلوكياتها وتطوير كفاءاتها، بشكل يسمح بالتكيف مع تحولات البيئة الخارجية، التي امتد تأثيرها إلى المهن والوظائف، والنشاطات وكذا الكفاءات اللازمة للقيام بها، وهذا ما يصب في مجرى بقاء واستمرار المؤسسات في ظل التقلبات والإرغامات التي تطبع المناخ العام لنشاط مختلف المؤسسات، وهو ما جعله أحد المجالات الأساسية للدراسة في علم النفس العمل والتنظيم.

حيث يعرف بأنه نشاط هام ورئيسي من أنشطة الموارد البشرية، يعمل على تزويد العاملين بالمعارف والمهارات و السلوكيات المرغوبة، التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداؤهم وتحقيق الأهداف المنشودة، فيقر هذا التعريف بأن التكوين كوظيفة جوهرية مرتبطة بالوظائف الرئيسية لتسيير الموارد البشرية (الشرعة عطا الله وسنجد غالب محمد، 2015، ص224).

فالتكوين يعتبر أداة أساسية لتطوير القدرات والتأهيل لشغل المناصب والأدوار الوظيفية كما يرى أن التدريب هو الوسيلة التي من خلالها ينمي العامل قدراته على الأداء وإنجاز المهام وإدراك المسؤولية في إطار الانتماء للمنظمة، فجميع أنواع التدريب غايتها الأساسية تغيير الأفراد في معارفهم وخبراتهم وسلوكهم، فالتكوين حاليا وبما يصبو إليه من أهداف وبما يتضمنه من عمليات يعتبر رهان استراتيجي للقضاء على عديد المشكلات المهنية (khelassi,reda,2010,p147)

فانطلاقا من مضمون التكوين يمكن القول أن تكوين المرأة العاملة هو نشاطات برامج وعمليات منظمة ومستمرة ومخطط لها من أجل إحداث تغييرات إيجابية في قدرات المرأة العاملة، اتجاهاتها، وسلوكياتها على كافة المستويات من أجل تطوير كفاءاتها، وبالتالي تحقيق أهدافها وأهداف المؤسسات العاملة بها.

فالمتخصص في علم النفس العمل والتنظيم له دور محوري في إعداد وتصميم البرامج التكوينية المتنوعة، فتخصيص برامج تكوينية للمرأة العاملة، تكون مبنية على احتياجات تكوينية مدروسة، وثرية من حيث مضمونها، مسيرة للتغيرات والتطورات الحاصلة في ميدان العمل، تمكن من تجاوز جوانب القصور والضعف في أدائها لعملها، وكذا لإكسابها سلوكيات، مهارات، كفاءات ومعارف لأداء أعمالها الحالية وحتى المستقبلية أو وظائف سترقى لها ضمن تطور مسارها الوظيفي يقلل من غموض الدور والمهام التي تقوم بها ويخفف من عبء تلك الوظائف وهو ما يجنب أهم مسببات الضغط المهني.

- الأرغونوميا:

وتعتبر ميدانا هاما يسعى من خلالها المختص في علم النفس العمل والتنظيم للتقليل من مصادر الضغوط المهنية عند المرأة العاملة، حيث يرى شابانيز chapanis أنها تتضمن جمع المعلومات حول سلوك الإنسان، قدراته، حدوده وخصائصه للاستفادة منها في تصميم الأنظمة والآلات والأعمال والمحيط للحصول على تصميم آمن، منتج، مريح وفعال (مقداد محمد، 2012، ص11) فهي تسعى إلى تصميم العمل وظروفه والآلات المستعملة فيه لتلائم قدرات الإنسان وحدوده بمعنى أعم تسعى لتكييف ظروف العمل للإنسان، فانطلاقا من هذه الحقيقة وجب على المختص في

علم النفس العمل والتنظيم الالتزام بالمقاربة التصميمية للأرغونوميا في سبيل التقليل من مصادر الضغط المهني عند المرأة، وذلك من خلال جمع كل المعطيات والمعلومات وحدود المرأة واستخدامها في تصميم أماكن العمل وظروفه والأدوات والوسائل المستعملة فيه لتوافق حدودها وقدراتها؛ وبالتالي ظروف عمل آمنة ومريحة، تزيد من الفعالية في أدائها وتجنب عديد المشاكل المهنية، في مقدمتها الضغط المهني خاصة الناتجة عن العوامل المتعلقة بظروف وتصميم العمل.

- خاتمة:

بعد الإحاطة النظرية بأهم مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة بمختلف إبعادها، سواء ما تعلق منها بالمصادر المتعلقة بالعمل، أو ما تعلق بالعوامل المادية والفيزيائية، وكذا ما تعلق بالعوامل المرتبطة المرأة العاملة في حد ذاتها وكذا تأثيرات البيئة وتصورات المجتمع ومعتقداته، وباستعراض دور المختص في علم النفس العمل والتنظيم في التقليل منها والتعامل معها نصل إلى أن الضغط المهني حقيقة أصبح مشكلة مهنية عويصة، خاصة عند المرأة العاملة ساعد في ذلك زيادة عدد النساء العاملات، لكن إذا كان لخروج المرأة للعمل ما يبرره فإن التعامل الجدي والجاد مع هذه المشكلة بالبحث والتقصي، يجب أن يصوب نحو مصادره المختلفة لتفاديها والتقليل منها، وذلك في ضوء رؤية ومقاربة تكاملية تشارك فيها جميع الأطراف والهيئات التي لها علاقة، في سبيل توفير بيئة عمل آمنة ومريحة ومناسبة للمرأة ما يسمح لها بالتوافق والفعالية والمضي نحو الإبداع في عملها وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- توصيات:

- بعد استعراضنا في هذه الورقة البحثية لأهم مصادر الضغط المهني عند المرأة العاملة من كذا إبراز دور المختص في علم النفس العمل والتنظيم في التقليل منه، نصل في الأخير إلى تقديم بعض التوصيات فيما يلي:
- على الجهات الوصية وكل الأطراف التي لها علاقة بعمل المرأة تقصي المصادر والعوامل الأساسية وتؤدي إلى حدوث الضغط المهني عند المرأة العاملة، لغرض تسطير برامج وخطط للتعامل معها والتقليل منها وبالتالي تفادي انعكاساتها السلبية على المرأة العاملة وعلى ميدان عملها، وهذا في إطار مقارنة تكاملية يشارك فيها جميع الأطراف التي لها علاقة.
 - إعداد برامج تكوينية للمرأة العاملة لغرض تحصينها من الضغوط وتهيبتها للتعامل مع مصادرها والتكيف معها وتغيير تصوراتها وإدراكها للضغط المهني وتحويلها إلى عامل إيجابي محفز وعامل تحدي.
 - الاستفادة من الدراسات والأبحاث المقامة من طرف مخبر البحث ومختلف الهيئات المختصة والمؤسسات المنظمة وحتى رسائل وأطروحات الطلبة الباحثين التي عالجت هذا الموضوع وتجسد توصياتها.
 - العمل على توفير الدعم والمساندة للمرأة العاملة بداية بالمحيط الأسري، إلى المحيط المهني مع ضرورة التصدي لبعض المعتقدات والتصورات المجتمعية الخاطئة عن المرأة العاملة.

قائمة المراجع:

الكتب:

1. عبد الباقي صالح الدين محمد (2005)، السلوك الفعال في المنظمات، ط3، مصر: الدار الجامعية.
2. عبد العزيز المجيد محمد (2005)، سيكولوجية مواجهة الضغوط في المجال الرياضي، مصر: مركز الكتاب للنشر.
3. عسكر علي (2005) ضغوط الحياة وأساليب مواجهتها، الصحة النفسية والبدنية في عصر التوتر والقلق، ط3، الكويت: دار الكتاب الحديث.
4. العميان محمود سلمان (2005)، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط3، عمان: دار وائل للنشر.
5. لوكيا الهاشمي، بن زروال فتيحة (2006)، الإجهاد، الجزائر: دار الهدى للطباعة و النشر.
6. ماهر أحمد، (2004) السلوك التنظيمي مدخل بناء المهارات، ط3، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
7. نعموني مراد (2014)، مدخل إلى علم النفس العمل والتنظيم، ط1، الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع.
8. هيجان عبد الرحمان، (1998) مفهوم ضغوط العمل مصادرها ونتائجها وكيفية إدارتها، ط1، الرياض: مكتبة فهد الوطنية.

المجلات:

1. مقداد محمد (2012)، الأرغونوميا في البلدان النامية صناعيا، الحاجة إليها ومعوقات تطبيقها، مجلة الوقاية والأرغونوميا، ج1، العدد5 الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Bower ,Philips,(2000) ,**stess manegement gettin stroger**, Hand ling the load today,
2. Debra Nelson. James Quick (1994): **organizational behavior_ foundations, realities& challengers**, West Publishing CO , NY.
3. Khelassi,reda(2010), **management ressources humaines**, alger:edition houma. –
4. Peretti,j,m(2005),**dictionnaire des ressources humaines**, 4ed, paris:edition vuibert.

المراة الجزائرية بين الحقوق السياسية ومعوقات التمكين السياسي

خلفي حفيظة (جامعة عمار ثليجي - الأغواط)

الملخص:

إن عملية التنمية تركز على ثلاثة عناصر أساسية هي الموارد المادية ورأس المال والموارد البشرية، وتشكل الموارد البشرية العنصر الأهم فيها؛ لذلك تهتم الحكومات بتنمية الموارد البشرية كخطوة ضرورية ومهمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وباعتبار المرأة الجزائرية تشكل نصف الموارد البشرية فإن التنمية بالمجتمع لا تتحقق دون تفعيل دور المرأة في عملية التنمية، إلا أن إدماج المرأة في عملية الإنتاج بمعنى تمكينها اقتصاديا غير كافٍ بعيدا عن التمكين السياسي أو المشاركة السياسية واتخاذ القرار بما يضمن تحقيق التنمية ومشاركة جميع الأطراف فيها، ذلك أنه بالرغم من العديد من الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية التي تنص على الحقوق السياسية للمرأة والقضاء على كل أشكال التمييز بين الجنسين ومشاركة المرأة في اتخاذ القرار إلا أن هناك ما يعيق المشاركة السياسية النسوية في الجزائر، حيث تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ماهي العوامل التي تعيق المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية وتحد من مشاركتها في الحياة العامة والمجتمع؟

Abstract:

The development process is based on three basic elements: physical resources, capital and human resources. Human resources constitute the most important element. Therefore, governments are concerned with the development of human resources as a necessary and important step to achieve comprehensive and sustainable development. Development in society cannot be achieved without activating the role of women in the development process. However, the integration of women in the process of production in the sense of economic empowerment is insufficient away from political empowerment or political participation and decision-making to ensure development and participation of all parties to it, because despite many international conventions and national legislation that provides for the fundamental rights of women and Eliminate all forms of gender discrimination and women's participation in decision-making, but women's political participation is hampered in Algeria. This paper attempts to answer the following key question: What are the factors that hinder the political participation of Algerian women and limit their participation in public life and society?

مقدمة:

لقد ظهر اهتمام عالمي بتنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل، والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقد واكب هذا الاهتمام العالمي اهتمام كبير من الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، وذلك من خلال عقد سلسلة من الندوات والمناقشات وورشات العمل والمؤتمرات، منها مؤتمر القمة الأول للمرأة العربية بالقاهرة سنة 2000 ومؤتمر القمة الاستثنائية للمرأة العربية بالمغرب سنة 2001، بالإضافة إلى عدة ملتقيات حول المرأة والسياسة، المرأة والمجتمع، المرأة والإعلام، المرأة والاقتصاد والمرأة في بلاد المهجر التي عقدت في عدة دول عربية.

والجزائر بدورها اعتمدت عدة سياسات وإجراءات لتطوير نظم المجتمع التي تحدد الحقوق والواجبات، ومن ذلك إصدار تشريعات وقوانين تمكن المرأة وتمنحها القدرة لممارسة أدوارها المنوطة بها في المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كحق المرأة في الانتخاب والترشح، وإتاحة

الفرصة أمامها كي تنضم إلى التنظيمات السياسية والجمعيات التطوعية، حتى تستطيع أن تمارس أنشطتها الاجتماعية، وإتاحة الفرصة أمامها بأن تقلد المناصب القيادية العليا في المجتمع.

إن هذه التشريعات والقوانين أتاحت فرصا متكافئة للمرأة مع أخيها الرجل كما هو الحال في قوانين التعليم والعمل، إلا أن هناك بعض التشريعات الأخرى في حاجة إلى التزام بتطبيقها ومن هذه التشريعات ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، حيث هناك هوة بين القانون وواقع التطبيق لهذا القانون، إذ يعد التشريع أحد الصعوبات التي تعيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية، في حضور معوقات أخرى منها الخاصة بالمرأة نفسها ومنها ما يرجع للتنشئة الاجتماعية أو لثقافة المجتمع ومنها ما يرجع لعوامل أخرى.

أولا: الإطار المفاهيمي للحقوق السياسية وتمكين المرأة الجزائرية.

1- مفهوم الحقوق السياسية:

تعتبر الحقوق السياسية من أهم المفاهيم الحديثة، كونها تمثل ضمانا قويا للحقوق والحريات الأساسية، وهي الركيزة الأساسية التي تعبر عن ضمير وإرادة الرأي العام الحر في رسم السياسات العامة، فقد أصبح التمتع بالحقوق السياسية هدفا رئيسيا من أهداف التنمية السياسية، من خلال تفعيل مشاركة الفرد في الشؤون السياسية لبلاده. (علام، 2010، ص 12)

وبذلك تعرف الحقوق السياسية بأنها "تلك الحقوق التي يساهم الفرد بواسطتها في إدارة شؤون البلاد أو في حكمها، وحق الفرد في المشاركة في شؤون الحكم أي المشاركة في السلطة سواء بالاشتراك في تكوين الهيئات الحاكمة، أو بالاشتراك معها في صنع القرارات وحق تكوين الأحزاب والانضمام إليها. (الهباني، 2011، ص 18).

وعليه يمكن تعريف الحقوق السياسية كونها تلك الحقوق التي يشترك الأفراد بمقتضاها في شؤون الحكم والإدارة، والحق في صنع القرارات المتعلقة بشؤون الوطن كحق الانتخاب، حق التعيين في وظيفة سياسية أو مراكز صنع القرار وغيرها من الأنشطة السياسية، وتشير إلى الانتماء الفعلي لوطن ما، وتهدف إلى تمكين الأفراد من المشاركة في تولي الشؤون السياسية للدولة.

2- مفهوم المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة مبدأ قائم في إدارة المؤسسات السياسية والإدارية والخاصة، يتمثل في اشتراك المعنيين (مواطنين، مسؤولين، موظفين)، أو ممثلهم في عملية اتخاذ القرارات. (سعيغان، 2004، ص 334)

أما المشاركة السياسية "فتعرفها دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع في اختيار حكماء وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات العمل والنظام السياسي، يؤكد هذا التعريف على أن الهدف الأنشطة هو اختيار الحكام وصياغة السياسة العامة". (طارق محمد، 2000، ص 108)

ويرى "محمد السويدي" "بأن المشاركة السياسية تتمثل في النشاطات السياسية المباشرة تقلد منصب سياسي، عضوية الحزب، الترشيح في الانتخابات، التصويت والنشاطات غير المباشرة عضوية في هيئات التطور والترقية الاجتماعية. (السويدي، 1990، ص 25)

المشاركة السياسية هي أيضا عبارة عن ممارسة الحق الديمقراطي الدستوري لكافة المجتمع البالغين في الاشتراك بصورة منظمة، في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم في مجتمع من المجتمعات، ويجب أن تتصل في إطار ديمقراطي بحيث يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة، وإطار الشعور بحرية الفكر وحرية العمل وحرية التعبير. (braud, 2004, p 345).

وعليه فإن المشاركة السياسية هي الصياغة الفعلية للسياسة العامة من قبل الأفراد، وبالتالي إعطاء دور للأفراد في عملية اتخاذ القرار داخل جماعة معينة، وهي الأنشطة السياسية المباشرة وغير المباشرة كالانتماء لحزب سياسي أو العضوية في البرلمان وغيرها بهدف رسم وتوجيه السياسات العامة، تحقيقا للتنمية الشاملة.

3- مفهوم المرأة الجزائرية:

يطلق اصطلاح المرأة الجزائرية كما هو معلوم على النوع الأنثوي من الجنس البشري، أما معنى المرأة تعني الأنثى الإنسانية التي مهمتها الأساسية خاصة البيولوجية إنجاب الأطفال. (andreAkoun, 2004, p345).

وهي في مفهوم آخر كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية الكاملة أسوة بالرجل ولها حقوق وعليها واجبات متساوية لما للرجل في جميع المجالات دون استثناء. (عدنان، 2006، ص 76)

والمرأة الجزائرية هي المرأة المنتمية إلى القطر الجزائري، في أبعاده التاريخية والثقافية، وحدوده الجغرافية والسياسية والاقتصادية، فضلا عن الانتماء الاجتماعي والتاريخي للجزائر، الذي يعطي للمرأة الجزائرية خصائص معينة.

4- مفهوم التمكين:

يعرف التمكين على أنه: "تحرير الإنسان من القيود وتشجيع الفرد وتحفيزه ومكافأته على ممارسة روح المبادرة والإبداع، بينما يرى آخرون أن التمكين يحرم الفرد من الرقابة الصارمة والتعليمات الجامدة والسياسات المحددة، ويعطيه الحرية في تحمل المسؤولية عن التصرفات والأعمال التي يقوم بها، وهذا بدوره يحرم إمكانيات الفرد ومواهبه الكامنة التي حتما ستبقى غير مفعلة ومستغلة في ظل البيروقراطية الجامدة والإدارات المستبدة. (ملحم، 2006، ص 6-13)

وعليه يمكن تعريف التمكين السياسي للمرأة الجزائرية بأنه: التمكين الفعلي للمرأة الجزائرية في الحياة السياسية سواء من خلال تمثيلها في المجالس التشريعية والمحلية وكذا تقلد المناصب القيادية والحكومية، والمشاركة في اتخاذ القرار.

ثانيا: التطور التاريخي للحقوق السياسية للمرأة الجزائرية:

1- الحقوق السياسية للمرأة في التشريعات و الاتفاقيات الدولية:

لقد تطورت الحقوق السياسية للمرأة ضمن عدة مواثيق و اتفاقيات دولية منها:

- ميثاق الأمم المتحدة عام 1945:

يعتبر ميثاق الأمم المتحدة أسمى وثيقة دولية، ورغم أنه لم يتطرق لحقوق الإنسان بالطريقة التي تطرقت بها العديد من المواثيق الدولية الأخرى ولم يعدد هذه الحقوق ولم يبين آليات حمايتها إلا أنه وضع الأسس الهامة لحماية حقوق الإنسان، ومنها الحقوق السياسية المتضمنة لحق المشاركة السياسية. (بن عشي، 2014، ص 103).

يعتبر هذا الميثاق أول اتفاقية دولية تذكر مبدأ المساواة بشكل واضح، كما أن ديباجة الميثاق تدعو إلى تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وأن الأولوية لحقوق الإنسان على حساب حقوق الدول. (محرز، 2014، ص 56).

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:

صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948 أكدت المادة الأولى من هذا الإعلان على مبدأ الحرية والمساواة، كما نصّت المادة الثانية منه على حق كل إنسان بالتمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، وبهذا كفلت المادتان السابقتان الذكر إلى المبادئ الأساسية اللازمة للتمتع بالحقوق والحريات السياسية وممارستها ممارسة فعلية. (حسني، قر، 2006، ص 139)

وبهذا فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعد محطة هامة في تاريخ حقوق المرأة، إذ اعترف بشكل واضح وصريح بالمساواة في الحقوق بين الجنسين.

- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة 1952:

صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، والتي نصت على أن للنساء الحق في التصويت، وكذا أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة جميع الوظائف المنشأة بموجب التشريع الوطني بشروط تساوي بينهم وبين الرجال دون تمييز، كما لهن الحق في أن ينتخبن بجميع الهيئات المنتخبة بالاقتراع العام. (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1952، المواد 1، 2، 3).

تعتبر هذه الاتفاقية الأولى على نطاق عالمي تتعهد فيها الدول الأطراف بالتزام قانوني يتصل بممارسة مواطنيها للحقوق السياسية، وأول مرة يطلق فيها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الواردة بالمواثيق الدولية.

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966:

جاء العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ليؤكد على ضرورة احترام وتأمين الحقوق المقررة فيه لكافة الأفراد دون تمييز، وتنص المادة 25 منه على حق كل مواطن أن يشارك في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية، كذلك من حقه أن ينتخب وينتخب". (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25).

وأكدت المادة الثالثة منه على أن تتعهد الدول الأطراف في العهد الحالي بضمان مساواة الرجال والنساء في جميع الحقوق المدنية والسياسية المدونة في هذه الاتفاقية، ومن ثم فإن العهد وضع التزاما عاما على الدول الأطراف بتحقيق المساواة في مختلف الحقوق لاسيا السياسية بين الرجال والنساء. (حساني، 2013، ص 49).

- مؤتمر مكسيكوسيتي 1975:

يطلق عليه من طرف الأمم المتحدة السنة الدولية للمرأة، حيث أصبح الاحتفال باليوم العالمي للمرأة في تاريخ 8 مارس اعتبارا من هذا المؤتمر الذي دعى لتركيز الاهتمام الدولي على وضع الأهداف نحو المستقبل ووضع استراتيجيات فعالة للنهوض بالمرأة، ولأجل ذلك وضعت الجمعية العامة الأهداف الرئيسية التالية:

- ❖ المساواة الكاملة بين الجنسين، والقضاء الكلي على التمييز بين الجنسين.
- ❖ التكامل والمشاركة الكاملة للمرأة في عملية التنمية.
- ❖ زيادة مساهمة المرأة في تعزيز السلام العالمي.

- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة السيداو 1978:

صدرت هذه الاتفاقية في 18 ديسمبر 1978 بمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة، تلزم الدول الأطراف باتخاذ التدابير والإجراءات التي تمكن المرأة من المشاركة السياسية، حيث دعت المادة الرابعة من الاتفاقية إلى اعتماد ما يسمى بمبدأ التمييز الإيجابي لصالح المرأة، وتنص المادة السابعة على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلاد، وتكفل للمرأة على قدم المساواة مع الرجل الحق في أن تنتخب وتنتخب، المشاركة في صياغة وتنفيذ سياسة الحكومة وفي شغل الوظائف العامة وكذلك المشاركة في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلاد.

- مؤتمر كوبنهاجن 1980:

انعقد هذا المؤتمر بالدنمارك تلخصت قراراته في الدعوة إلى إلغاء التمييز ضد المرأة، وتأكيد المساواة بينها وبين الرجل في الدساتير الوطنية.

- مؤتمر نيروبي 1985:

انعقد هذا المؤتمر لتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للتنمية "المساواة والتنمية والسلام"، وجاء في وقت كانت الحركة من أجل المساواة بين الجنسين زخما واعترافا عالميين، ووصف الكثير هذا الحدث بأنه ولادة الحركة النسوية العالمية.

- مؤتمر بيكين بشأن المرأة 1995:

انعقد هذا المؤتمر بالصين، يعد المؤتمر الرابع وحظي بخطوة أبعد من مؤتمر نيروبي، حيث عمل على التأكيد على حقوق المرأة وحقوق الإنسان والتزام باتخاذ إجراءات محددة لضمان احترام هذه الحقوق، وبالموازاة له انعقد مؤتمر آخر بحضور 35000 امرأة تم فيه وضع استراتيجية جديدة سميت "منصة العمل" وتشمل مجالات عديدة منها: النساء والفقر، تعليم النساء وتدريبهن، العنف ضد المرأة، النساء والصراعات المسلحة، النساء والاقتصاد، النساء واتخاذ القرار، المنظمات المؤسسية من أجل تقدم النساء، حقوق الإنسان والمرأة، النساء ووسائل الإعلام، البنات الأطفال وحقوقهن.

- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1999:

تسمح الأطراف المشاركة في المعاهدة للجنة الاتفاقية لسماح شكاوي أفراد الدول المصادقة على الاتفاقية أو التحقيق في الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية في الاتفاقية.

- منظمة للمرأة 2010:

أجمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء هيئة واحدة للأمم المتحدة لتكليفها بتسريع التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويدمج كيان الأمم المتحدة الجديد المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أربع وكالات ومكاتب دولية هي: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، شعبة النهوض بالمرأة، مكتب المستشار الخاصة بالقضايا الجنسانية والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. الاتفاقية تعتبر أن "التنمية التامة والكاملة لبعدها، ورفاهية العالم وهذا تأكيداً لمؤتمر مكسيكوسيتي تتطلب أقصى مشاركة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين". (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1978، الديباجة).

2- الحقوق السياسية للمرأة في القوانين الجزائرية:

لقد كانت المنظومة القانونية الجزائرية عرضة للتعديل أو لسن قوانين جديدة تنفيذاً لالتزامات الدولة التي تعهدت بإحداثها عند انضمامها وتصديقها لهذه الاتفاقيات، حيث تطابقت معظم النصوص القانونية الجزائرية مع حقوق المرأة التي أقرتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، كحق المشاركة السياسية والانخراط في العمل السياسي.

فقد أشار دستور 1963 وهو أول دستور للدولة الجزائرية إلى مبدأ المساواة، واحتوى فصلاً خاصاً بعنوان الحقوق السياسية حيث تكون من إحدى عشر مادة، أهمها المواد 10، 12 و 13 التي تنص في مجملها على أن كل الأفراد من كلا الجنسين لهم نفس الحقوق والواجبات، لكن تخلى هذا الدستور من النص على حق المرأة في تقلد الوظائف العامة.

فجاء دستور 1976 ليقر المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة في تولي الوظائف العليا، تماشياً مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، في العديد من مواده، حيث تؤكد المادة 42 على الحماية القانونية المتوفرة للممارسات المجتمعية التي تقوم بها المرأة الجزائرية؛ وعلى مفهوم المرأة الجزائرية كواطنة تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها الرجل في الحياة العامة.

وأبقى دستور 1989 على ذات المفاهيم عندما تناول حقوق المرأة وعدم تمييزها تعزيزاً لمبدأ المواطنة وإدماج المرأة في الحراك السياسي والتنموي المحلي والوطني، وأكد ذلك دستور 1996.

ولكن الملفت للانتباه أنه لم يتم الاعلان عن الحقوق السياسية للمرأة بشكل صريح إلا سنة 2008، إذ تم تكريس التمييز الإيجابي بين المرأة والرجل بإضافة المادة 31 مكرر من الدستور التي مفادها "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، يحدد قانون عضوي كفاءات تطبيق هذه المادة". (صفو، 2017، ص 84)

وتطبيقاً لأحكام هذه المادة صدر القانون العضوي رقم 12-03 المؤرخ في 12 جانفي 2012، الذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، ليتم تكريس الحقوق السياسية للمرأة عبر تخصيص نسبة من المقاعد ضمن قواعد الترشح، فنظراً لمحدودية التمثيل النسائي على مستوى المجالس المنتخبة، رغم اعتراف الدستور بالحقوق والحريات السياسية وبمساواة الرجل والمرأة في ممارستها، بادرت الجزائر بجملة من الإصلاحات القانونية التي سعت من خلالها إلى تثمين مطلب تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية، كان أبرزها التعديل الدستوري لسنة 2008 والذي سعت من خلاله إلى التمكين الفعلي للمرأة في الحياة السياسية سواء من خلال تمثيلها في المجالس التشريعية والمحلية، وكذا تقلد المناصب القيادية والحكومية.

يسعى هذا القانون لتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة وإلى زيادة فرص وصول المرأة للتمثيل في الهيئات المنتخبة من خلال إدخال حصص مخصصة للنساء في القوائم الانتخابية عبر تكريسه لنظام الكوتا، الذي يقحم المرأة في العملية السياسية عبر احتواء كافة قوائم الترشح في المجالس المنتخبة على نسبة معينة من النساء وإلا يكون مصيرها الإقصاء.

3- الآليات المؤسسية والتشريعية للتمكين السياسي للمرأة الجزائرية:

تم إعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مكانة المرأة وإدماجها في الحياة العامة مثل الرجل، وذلك من خلال إعداد الوزارة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة وهي استراتيجية وطنية لترقية وإدماج المرأة لفترة 2008 إلى 2013 وتم اعتمادها من طرف المجلس الحكومي بتاريخ 29 جويلية 2008، حيث تم إنشاء هذه الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بموجب مرسوم رئاسي سنة 2002، أسند إليها مهام سياسية وتخطيطية، تقوم بمهمتها بالتعاون مع مجموعة من الشركاء من مختلف القطاعات الوزارية والهيئات الوطنية والمجتمع المدني ومختلف وسائل الإعلام، بهدف واحد يمكن أساسا في ترقية المرأة والطفولة، وتحولت في عام 2014 هذه التسمية إلى وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر، وبهذا يعتبر إنشاء هذه الوزارة ترجمة لإرادة الدولة في تدعيم موضوع المرأة ومحاولة ترقية مشاركتها خصوصا في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي سنة 2008 وبهدف توسيع حجم مشاركة المرأة في المجالس الانتخابية تم تعديل الدستور في نوفمبر 2008، وتطبيقا لأحكام المادة 31 مكرر من الدستور صدر قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 12 جانفي 2012، والذي يحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس الانتخابية، حيث نصت المادة 31 مكرر على أن تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس الانتخابية. لكن بالرغم من هذه الآليات والتشريعات لم تتمكن المرأة الجزائرية من أن تأخذ مكانها الطبيعي في المجال السياسي، وهو ما قد يرجع إلى عوائق خاصة بالمرأة نفسها وعوائق أخرى عامة تتعلق بعوامل متعددة، وهي في مجملها صعوبات تحول دون المشاركة الفعلية للنساء في الحياة السياسية.

ثالثا: معوقات التمكين السياسي للمرأة الجزائرية:

1- العوائق الخاصة المتمثلة في العوامل الذاتية:

- المقصود بالعوائق الخاصة العقبات والصعوبات المرتبطة بالشخص نفسه والمتعلقة به، وهي مجموعة العوائق المرتبطة بأهلية الأفراد وكفاءتهم العامة والعملية لممارسة العمل السياسي، وإن مثل هذه الصعوبات مايلى:
- تخوف المرأة من عدم القدرة على التوفيق بين متطلبات الأسرة ومهام المنصب القيادي.
 - غياب المبادرة النسائية للمشاركة السياسية لتخوفها من ممارسة مهام متصلة بالسلطات لعدم معرفتها بآليات هذه السلطات كنتيجة لضعف تدريب وتأهيل المرأة. (بن رحمو، 2007، ص 97)
 - غيابها في معظم الاجتماعات، خاصة عندما تعقد في أوقات متأخرة أو حين التواصل في أماكن تكون فيها المرأة في وضع محرج كالمقاهي أو الشوارع العامة أين تجد المرأة ذلك يمس بكرامتها وأخلاقيها. (علمي، 2010، ص 21)
 - هناك عامل آخر ساهم في نقص المشاركة السياسية للمرأة ألا وهو ارتفاع نسبة الأمية، والذي يعد من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية للمرأة، فمستوى المشاركة السياسية يرتفع بارتفاع مستوى التعليم، وبهذا الأمية من أحد أهم العوائق التي تؤثر على المشاركة في الحياة العامة، كون الشخص المتعلم هو الأكثر استيعابا ومعرفة بالقضايا السياسية.
 - عدم وعي النساء بأهمية دورهن السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي يتلقونها منذ الصغر.
 - الصراعات بين الرغبة في التغيير والقلق ما قد تحدثه هذه الرغبة من نقد ومعارضة.
 - إلزام النساء أنفسهن بدور رب البيت على أن يساهمن في ترقية نشاط الحياة السياسية بصفة عامة، بما يملكنه من زاد فيه. (lauent , 1982, p 186)
 - عدم تشجيع المرأة للمرأة ذاتها، وأيضا عدم توافر الدافعية لدى المرأة نفسها.

2- العوائق العامة للمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية:

أ- العوامل الاجتماعية والثقافية:

1- العادات والتقاليد:

يتميز المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإسلامية والعربية، بنظرة ربية وشك اتجاه قدرة المرأة على تسيير الشؤون العامة، ذلك لأن المجتمع العربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة ما يزال يعتقد أن الرجل أصلح لممارسة العمل السياسي أو هو الأقدر على ذلك بطبيعته البيولوجية، حيث أن المرأة أكثر عاطفية من الرجل، والعمل السياسي هو الآخر بطبيعته لا مجال فيه للعاطفة. (الشكري، 2006، ص 150) فالمجتمع الجزائري ينظر بطابعه المحافظ إلى المرأة أن عالمها ومملكتها الوحيدة هي البيت.

إن النزعة الأبوية لا تزال تحوم في العديد من الأحيان في حياة النساء حول استقلالية قرارهن حتى في مجال الانتخابات فانها تنتخب من تراه الأسرة مناسباً رغم أن ذلك يعد خرق للقانون كون الانتخاب سري؛ لذلك "فإن الموروث الثقافي للأسرة بدروه في مقدمة العوامل المساعدة على التقليل من مكانة المرأة، وكذا سيادة بعض الأعراف والعادات الأسرية التي تحد من هذه المشاركة ومنها العقليات المنحازة للذكور، وعدم الأخذ بعين الاعتبار أفكار المرأة داخل الأسرة". (تيسي، 2011، ص 242)

وبهذا فالنظام الأبوي يصنع العقبات أمام وصول المرأة إلى مراكز القرار السياسي، ويجعل من واجبا أن تضع كافة طاقتها وقدراتها لخدمة أهداف وعمل الرجل على حساب ذاتها، وقد ورثت المرأة موقعها هذا وقبلت به. إضافة لتعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل وخارج البيت، والذي تسبب فيه بالدرجة الأولى السيطرة الذكورية، ذلك أن المجتمع يحصر الرجل والمرأة في قوالب ثقافية معينة.

ونلاحظ أن هناك طائفة من النساء الجزائريات اللواتي يعانين من التهميش داخل الأسرة، وهذا راجع إلى عدم زوال العادات والتقاليد القديمة وأيضاً يعود السبب إلى عدم تقبل فكرة المساواة بين الرجال والنساء، "فالمرأة ينظر إليها على أن دورها يقتصر في الإنجاب وتربية الأولاد والاهتمام بشؤون البيت". (الأحمد، 2009، ص 103) ويبررون سلطتهم بالرجوع للشريعة الإسلامية والآية 34 من سورة النساء "الرجال قوامون على النساء".

إلا أنه يجب عدم اتهام الإسلام وتحميله المسؤولية، إذ أن الإسلام له نظرة خاصة للمرأة وموقعها وحقوقها، ربما لا تكون منطلقة من مبدأ المساواة المطلق، ولكن معظم الأديان تركز على مبدأ تكلمة الأدوار.

2- العوامل الأسرية والتنشئة الاجتماعية:

تعتبر العوامل الأسرية أهمها التنشئة الاجتماعية من بين أهم العوامل التي لها تأثير على ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، والتي تعد عقبة رئيسية أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

إن تنشئة البنت في الأسرة الجزائرية تركز مبدأ اللامساواة بينها وبين الفتى في كل المجالات، فينظر إليه على أن لديه قدرة أكبر في خوض المجالات الصعبة مستقبلاً، بما في ذلك أمور السياسة. ونجد الفتاة نفسها منذ صغرها تدرك جيداً أن لها حدود معينة لا يجب أن تتخطاها وأن قدرتها ضعيفة مقارنة مع الرجل خاصة في مجال السياسة، وذلك لطبيعته البيولوجية التي تؤهلها لاختراق مجال السياسة.

وبهذا تعمل التربية على عملية الإدماج لكلا الجنسين في المجتمع في قوالب ثقافية، إن الدراسات التي أجريت في هذا المجال توصلت بأن هذه العقبات تحول دون وصول المرأة إلى مناصب انتخابية وقيادية، والسبب يكمن في طريقة إدماجها في المجتمع.

إضافة لامتلاك الرجل للسلطة على المرأة وفرضها عليها والتي بدورها يستلزم عليها الطاعة، ففي معظم الأحيان يقوم الأب بمنع البنت عن المشاركة في الحياة العامة وكذلك المساهمة في التفرقة بين الذكر والأنثى، إن الإفراط في هذه السلطة قد يؤدي إلى عرقلة حرية المرأة ومحو شخصيتها.

زيادة على أن المرأة المتزوجة تعاني من مشكل تعدد الأدوار كزوجة وربة بيت وامرأة عاملة لديها طموحات في التقدم في عملها، هذا ما يشكل مبرراً لدى العديد من الرؤساء وراء عدم منح المرأة حقها في الترقية في المناصب القيادية والعليا، كون أن التزاماتها الكثيرة تؤثر سلباً على مشاركتها السياسية وتقلل من كفاءتها في إدارة المناصب العليا.

صنف إلى ذلك أن العوائق القانونية أو التشريعية تعتبر من أهم العوائق التي تحد من دور المرأة في الوصول إلى المناصب القيادية. (وفق،

هيشر، 2015، ص 248)

والنتيجة هو انخفاض نسبة مشاركة المرأة كقيادية، ناخبة ومنتخبة، وبذلك يمكن القول بأن العوامل الاجتماعية والثقافية ذات تأثير مهم على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

3- العوامل السياسية:

- يقصد بالعوامل السياسية، تلك المعوقات المتصلة بالجانب السياسي المتكونة من الفكر والفعل والممارسة، وتتمثل أهم هذه العوامل في ما يلي:
- ضعف تناول الحركات النسوية العربية لمسألة المشاركة السياسية وعدم التعامل معها كقضية مجتمعية عامة غير مقصودة على النساء.
- المناخ الانتخابي والذي يؤثر سلبا على مشاركة النساء والرجال على حد سواء، حيث تسيطر آليات استخدام العنف والفساد على المناخ السياسي، مما أدى إلى إجماع النساء من المشاركة.
- ضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة والتي لا تبدو سياساتها حول هذا الموضوع واضحة، حيث تستقطب عددا قليلا من النساء، ولا تدمج سوى القليل منهن في الهياكل المسيرة، ولا توفر لهنّ على سبيل المثال فرصا حقيقية للنجاح في الانتخابات، وكدليل على ذلك يمكن أن نذكر خلال انتخابات 2007 لم يقدم سوى حزبان سياسيان مرشحات من نساء على القوائم الانتخابية، ولم تكن أي منهن بأية حال من الأحوال على رأس إحدى القوائم.
- قلة وجود المنظمات النسائية الناشطة في الدفاع الحقيقي عن المرأة دون التبعية لأي حزب أو جهة، فأغلب المنظمات النسائية في الجزائر هي منظمات حقوقية أما الخاصة فإنها تعاني من قلة التمويل.
- غياب استراتيجية تمكين شاملة وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية، والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصا المرأة الريفية.
- ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدرّبة.
- عدم تشجيعها وعدم تلقي المرأة بالاهتمام الكافي لقضاياها من طرف الحكومة والبرلمان.
- عدم دمج ووضع آليات مناسبة لتعزيز مكانة المرأة في مجال السياسة.
- عدم إعطاء الأحزاب أهمية كافية لدمج قضايا المرأة ضمن برامجها.
- سيطرة الرجال على المجال السياسي وعلى الأحزاب بوجه الخصوص وعلى ثقافة الهياكل السياسية الرسمية يعد من العقبات التي تواجه المرأة الراغبة في المشاركة السياسية.

4- العوامل الاقتصادية:

- العوامل الاقتصادية هي تلك العوائق المتصلة بالجانب الاقتصادي من حيث الفرصة المتاحة للكسب والانفاق. فالتمكين الاقتصادي للمرأة يعد سبيلا إلى التمكين السياسي، ففتى كانت المرأة مستقلة ذاتيا من الناحية المادية فإنها تتحصل على كفاءات تؤهلها إلى العمل على الساحة السياسية.
- لكن على الرغم من تمكين المرأة الجزائرية من الدخول إلى المجال العام من خلال التربية والنشاط المهني فإن العقبات لا تزال قائمة على الصعيد المحلي، بسبب استمرار العمل الموازي غير المقتن الذي لا يتم عامة احتسابه أو تثمينه، فالمرأة بصفة عامة يتم إقصائها من مواقع صنع القرار في المجال الاقتصادي، وحضورها في خطة مدير عام أو الانتماء للسلطة التشريعية أو إلى صنف كبار الموظفين والمتصرفين لا يزال ضعيفا، كما أن التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري أثرت سلبا على المرأة بصورة أكبر من الرجل، فأغلب النساء لا يتمتعن باستقلالية اقتصادية، لذا فإن الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة في العمل العام، إضافة لتأثر حجم المشاركة السياسية للمرأة بالمتغيرات الاقتصادية أهمها الدخل، فكلما كان الدخل كبير كلما سمحت الفرص للمشاركة في الحياة العامة، والمرأة من أجل انضمامها إلى مجال السياسة يستوجب عليها أن يكون لها دخل كبير لأن طبيعة هذا النوع من الأعمال يتطلب أموال كثيرة.
- وفوق ذلك إن الزوج كان ولا يزال رب العائلة وصاحب القرار فيها لأنه عائلها، فهو الذي يملك في غالب الأحيان السلطة الاقتصادية ليس فقط على الزوجة العاطلة بل على الزوجة العاملة. (البهامي، 1989، ص 28)

حصر وظيفتها في التعليم والتطبيب وديار الحضانة وروضات الأطفال، لتبقى وظيفتها امتدادا لذلك العمل المنزلي، وبهذا فإن "العمل الذي يؤهلها من قواعد وثوابت سلوكية لم يعد يتماشى والتطورات الاجتماعية وصار يشد المرأة إلى الوراء ويجعلها تتخلف عن ركب الحضارة". (عربي، 1990، ص 56-57)

كما أن المترشحات هي أقل قدرة على تمويل الحملات الانتخابية الأمر الذي يشكل عائقا حقيقيا في بعض الدوائر التي تواجه قلة الإمكانيات بحملة ذات قدرات مادية محدودة من جانب المرأة، الأمر الذي يجرها من الوصول إلى عدد كبير من الناخبين وبالتالي فإن الرجل المرشح أقدر على تحمل أعباء الانتخابات المادية.

5- العوامل الإعلامية:

- تكن أهمية وسائل الإعلام في إبراز قضية المرأة والدفع بها إلى الأمام، إلا أن الوسائل الإعلامية الجزائرية لم توفق في إثارة قضايا المرأة، وبهذا يعد الإعلام عائق في تفعيل دور المرأة في المجال السياسي نتيجة لـ:
- ضعف التركيز الإعلامي على النماذج النسائية التي حققت نجاحا ملحوظا على مستوى الاهتمام بالشأن العام والحياة السياسية وفي الوقت ذاته القدرة على التوازن بين أدوارها الأسرية والمجتمعية.
- قصور وسائل الإعلام في إعطاء الفرصة الكافية للنساء لتبليغ أصواتهن، وعدم الأخذ بعين الاعتبار التغيرات القانونية والسياسية المسجلة خلال السنوات الأخيرة والمتعلقة بالمرأة، كما تميل الممارسة الإعلامية إلى عزل قضايا مشاركة النساء في الحياة السياسية وتمكينهن من كافة حقوقهن السياسية عن قضايا المواطنة، حين نلاحظ غياب المبادرات الإعلامية الهادفة إلى نشر الوعي وتنظيم حملات إعلامية من أجل حث وتشجيع المرأة على الانخراط في السياسة.
- ترويج وسائل الإعلام للصورة النمطية السلبية حول المرأة لاسيما الدراما التلفزيونية، فمن شأن هذه الصورة أن تعيق تقبل المجتمع لأدوارها المعاصرة، كما تضعف إيمانه بأهمية مشاركتها في شتى الأدوار العامة في المجتمع. (عادل، 2009، ص 104-105)
- كما أن وسائل الإعلام الجزائرية بما فيها الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية لا تعكس تنوع المشاركة السياسية للنساء، وهو ما قلّص بشكل ملحوظ سلطتهن الرمزية، باعتبار أن فضاء المرأة الناشطة في الحقل السياسي من الساحة يمثل شكلا من أشكال الاعتراف الضمني بكفاءتها وشرعيتها للعمل في صلب العالم السياسي.

الخلاصة:

إن نضال المرأة لتحقيق المساواة مع الرجل وحصولها على حقوقها الأساسية عامة والسياسية خاصة، قد امتد إلى أكثر من قرن، محاولة لتحديد نوعية مشاركة المرأة في الحياة السياسية. أين توجت تلك الجهود بتكريس الحقوق السياسية ضمن المواثيق الدولية والإقليمية وفي التشريعات والدساتير الوطنية، التي كانت حريصة على حماية تلك الحقوق وترقيتها من بينها الجزائر.

أهم التشريعات الجزائرية تعديل الدستور في 2008 والذي أضيفت بموجبه المادة 31 مكرر والتي صيغت القانون العضوي 12-03، والخاص بكيفية توسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة من أجل تنفيذها والذي جسد بصفة صريحة نظام الحصص (لكوتا)، حيث طبق لأول مرة في الانتخابات التشريعية ل 10 ماي 2012، وكذا الانتخابات المحلية التي أقيمت في 26 نوفمبر 2012، والتي عرفت تحسنا في نسب تواجد المرأة في المجالس المنتخبة وهو الشيء الذي صنفت بموجبه الجزائر في المرتبة 25 عالميا، كما نالت استحسانا من قبل المجتمع الدولي من بينهم وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" والتي أشادت كثيرا بهذه الخطوة التي قامت بها الجزائر.

لكن بالرغم من هذه التعديلات هناك إشكالية النص والممارسة على أرض الواقع، حيث تبقى المرأة تعاني من التمييز، ونسب تمثيلها محدودة في المجالس المنتخبة، مقارنة بنسبة الفتيات في المجتمع الجزائري والتي تقدر بأكثر من النصف، كما لا تزال العديد من المناصب العليا حكرا على الرجال كرئاسة البرلمان أو المجالس الولائية وكذا المناصب القيادية كوزارة الدفاع والعدل ومنصب وزير أول..الخ. فكل هذه المناصب لا تزال بعيدة عن المرأة

الجزائرية، وأسباب ذلك يرجع إلى متغيرات وعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية، كتلك المفاهيم الثقافية التي تقلل من قدرة المرأة على اتخاذ القرار وممارسة العمل السياسي، إضافة إلى عادات وتقاليد المجتمع الجزائري التي تحتل دور المرأة في الانجاب والتربية وأعمال البيت.

وأمام هذه العوائق التي تقف عتبة للتمكين السياسي للمرأة الجزائرية تدرج التوصيات التالية:

- العمل على تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من خلال رفع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتنمية الشاملة، عن طريق منح المرأة حق اتخاذ القرار، وإشراك النساء في مناقشة ووضع القوانين التي تخص المشاركة السياسية الفعلية للمرأة.
- تحسين صورة المرأة وإبراز أهمية مشاركتها في التنمية والعمل السياسي، من خلال التنشئة الاجتماعية والمناهج الدراسية.
- إشراك رجال القانون والدين والإعلام في الرفع من مكانة المرأة، وإظهار حقها في المساهمة في التنمية واتخاذ القرار، تصديا للتفسيرات الخاطئة التي تكبح قدرات المرأة.
- اعتماد وسائل الإعلام برامج اعلامية تبرز النماذج الإيجابية للمرأة القيادية في المنظمات السياسية والاقتصادية.
- القيام بدراسات ميدانية ومؤتمرات أو ملتقيات تظهر دور المرأة القيادية في المجتمع وتأثير ذلك على التنمية الشاملة أو المستدامة.
- التطبيق الفعلي للحقوق السياسية بما يمكن تواجد المرأة في المجال المنتخبة والمناصب العليا.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. أبو مصلح، عدنان. (2006). معجم علم الاجتماع. الأردن: دار السلامة المشرق.
2. أبي الفضل، جمال الدين، و ابن منظور، بن مكرم. (1997). لسان العرب. (المجلد 2). بيروت: دار صادر للطباعة والنشر.
3. الأحمد هشام، حسام الدين. (2009). حماية حقوق المرأة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
4. بن رحو، سهام (2006-2007)، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر وتونس- من الاستقلال إلى 2004- (دراسة مقارنة). مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. جامعة السانبا: وهران، كلية الحقوق.
5. بن عشي، حفصية. (سبتمبر 2014). ضمانات المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في ظل القانون العضوي المحدد لكيفيات توسيع خطوط تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، مجلة الفكر. جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية. العدد الحادي عشر.
6. البهامي، حفصة. (1989) المرأة التونسية حاضرها ومستقبلها. تونس: صفاقس.
7. حساني، خالد. (2013). حماية الحقوق السياسية للمرأة في التشريع الجزائري. مجلة المجلس الدستوري. العدد 2
8. حسني، قمر. (2006). حقوق الإنسان في مجال نشأة الحقوق السياسية وتطورها وضماناتها. الإسكندرية: دار الكتب القانونية.
9. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 640 المتعلق باتفاقية الحقوق السياسية للمرأة، المؤرخ في 20 ديسمبر 1952.
10. الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار رقم 34/180 المتعلق باتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة 18 ديسمبر 1978.
11. سعيد تبسي هالة. (2011). حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، حلب: منشورات الحلبي الحقوقية.
12. سعيغان، أحمد. (2004). قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية عربي فرنسي إنجليزي. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.
13. السويدي، محمد. (1990). علم الاجتماع السياسي (ميدانه و قضاياها)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. الشكري، علي يوسف. (2006). حقوق الإنسان في ظل العولمة. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
15. صفو، نرجس. (2017). المشاركة السياسية للمرأة بين نظام الكوتا وتكريس الحق في المساواة. مجلة جيل حقوق الإنسان. العدد 18 أبريل. لبنان - طرابلس.
16. علمي مشيشي، حورية. (2010). بحوث عملية وطنية حول: المشاركة السياسية للمرأة على المستوى المحلي. (داسة تأليفية للتقارير الوطنية الثلاث). صادر عن معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث و التدريب من أجل النهوض بالمرأة و مركز المرأة للتدريب والبحوث.
17. عادل، عبد الغفار. (2009). الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة "رؤية تحليلية واستشرافية". مصر: الدار المصرية اللبنانية.
18. علام، شوقي إبراهيم عبد الكريم. (2010) الحقوق السياسية للمرأة المسامة. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
19. عربي. عبد القادر. (1990). المرأة العربية بين التقليد والتجديد. المستقبل العربي: العدد 136.
20. العهاني، عمر سعيد محمد فارح. (2011). الحقوق السياسية للمرأة في الفقه الإسلامي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
21. طارق محمد، عبد الوهاب. (2000). سيكولوجية المشاركة السياسية. القاهرة: دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع.
22. ملحم، يحيى سليم. (2006). التمكين ك مفهوم إداري معاصر. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
23. محرز، مبروكة. (2013-2014). المكانة السياسية للمرأة في القانون الدولي والتشريع الجزائري. رسالة ماجستير. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية.
24. وفق سهام، هيشر سميرة. (جوان 2015). المرأة العاملة والمناصب القيادية "دراسة لظاهرة السقف الزجاجي". مجلة للأبحاث اقتصادية وإدارية. العدد السابع عشر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Laurent , Richer.(1982). les droits de l'homme et du citoyen. Paris: ECONOMICA.
2. Braud, Philippe.(2004). sociologie politique. Alger: casbah édition

صورة المرأة في الإعلام في ظل القوانين الدولية والوطنية

نجمة زراري (المدرسة العليا للصحافة وعلوم الإعلام - الجزائر)

ملخص:

تتناول الدراسة الحالية موضوع صورة المرأة في الإعلام في ظل القوانين الدولية وفي الجزائر خاصة في الومضات الإشهارية وكذا دورها في إنشاء محتوياتها، كما اهتمت الدراسة بإبراز أهم مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية

الكلمات المفتاحية: الحق المرأة في الإعلام، النظام الدولي للإعلام، الخطاب الإعلامي حول المرأة، علمنة فكر المرأة، المواثيق الدولية بين الصورة والتجسيد، الصورة النمطية للمرأة.

Résumé:

L'étude traite un thème très important celui, de la place des femmes dans les contenus médiatiques algériens sur les différents aspects son rôle dans la société moderne et son image dans les spots publicitaire ainsi sur participation dans l'élaboration de ces contenus sur la vrais contributions des femmes dans la vie sociales , économique, et politique et dans le monde de la culture. Cette dynamique de rôle des femmes est souvent ignorée par les medias comme un médiateur et une porte parole de changement qui s'installe dans la promotion des femmes en Algérie.

Cela nous pousse a posés de nombreuses questions sur les acteurs des medias et leurs regards sur les questions des femmes a travers la productions de certains contenus loin de la réalité des femmes et leurs vraie image dans la réalité une image loin de toute émancipations de la gente féminine.

مقدمة:

يعد الحق في الإعلام من الحقوق التي يتمتع بها الأفراد في جميع بقاع العالم، رسخه ظهور وسائل جديدة للتواصل وتبادل المعلومات، وعززته الوسائل الإعلامية من صحافة مكتوبة، إلى الإذاعة والتلفزيون ومن ثم الأنترنت، وكل ما حملته من صور للإعلام والتفاعل، والأهم من كل هذا هو تحقيق مطلب حرية الإعلام والحق في المعلومة، حول ما يدور عالميا ومحليا، وبذلك يرفع مستوى الوعي وإبداء الرأي بين الناس، فالإنسان اليوم يحتاج للمعلومة كما يحتاج للأكل والشرب فهو جزء لا يتجزأ من التغذية الكاملة للعقل والتفكير ولما لأهميته في تكوين الفرد وتعريفه بقضايا أمتة وما يدور حوله من انتهاكات وتجاوزات في حق البشرية، كل هذا يميّنه من بناء مواقف حول قضايا متعددة، فالإعلام الفعلي والموضوعي هو ذلك الإعلام الذي يستجيب لمتطلبات الجمهور الذي وجد من أجله، استجابة تأخذ في الحسبان التقرب من المتلقي في وجوده الجغرافي والثقافي.

والمرأة كبرية أجيال تعتبر الكائن الذي يملك الشرعية المطلقة في حقها في العلم والمعرفة ويعد الحق في الإعلام من الحقوق الحيوية التي تساهم في مواكبة استحداثات العالم وتطوراتها في الساحة وكذا بالخصوص التثقيف والتعليم وأيضا كل الحقوق التي كرسها القانون وثمنتها الدساتير؛ لأن الرهان اليوم الذي أخذته هذه الوسائل الاتصالية والإعلامية على عاتقها هو تمكين المرأة من الدخول بقوة في التنمية والنهوض بها في كل المستويات التعليمية والثقافية وحتى السياسية عبر تحفيز دخولها المجال السياسي وفي كل المنابر وكذا كسب رهان مقاومة كل أشكال العنف والتمييز بين الجنسين وروح المبادرة وكذا تفعيل دخول المرأة في المجالات المختلفة على أساس الكفاءة، وهذا هو الرهان الحقيقي الذي تناضل من أجله العديد من الجمعيات الحكومية وغير الحكومية وحتى حكومات الدول، كما كان للمؤتمرات صدى واسع وفعال في إيصال صوت

المشاركين في كيفية خلق دائرة الحوار وسبل تفعيل دور المرأة في المجتمع نذكر على سبيل المثال المؤتمر الذي نظم عام 1975 بمكسيكو ثم مؤتمر كوبنهاغن عام 1980 يليه مؤتمر نيروبي عام 1985، وكلها جاءت لدعوة المجتمع الدولي إلى مناهضة العنف وتفعيل دور المرأة في كل المجالات وعدم تقزيمها إلى صورة الجسد والغريزة والأدوار التقليدية كالإنجاب والتربية، كما عملت منظمة اليونسكو على تنظيم دورات تحضيرية خاصة بموضوع النساء والإعلام 1994م في السماح لهن بالنفاذ إلى مراكز صنع القرار وفرص التعبير، كما تم عقد مؤتمر طور نطو بكندا في شهر مارس 1995 وكذا ندوة المرأة والإعلام في العالم بكالمار السويد في جوان من عام 1995.

إن كل هذه المؤشرات تحلينا إلى تفكير إيجابي حول قضية المرأة والإعلام لكن السؤال المطروح هو: هل يقوم الإعلام بدور إيجابي في دفع قضية المرأة إلى الأمام من خلال نشر الوعي بحقوقها ومسئولياتها والتركيز على ما أشارت إليه الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتفعيل ما تشير إليه الدساتير المحلية والعالمية من تأكيد قيم المساواة القانونية والتشريعية بين المرأة والرجل أم يعمل الإعلام على تكريس الواقع الراهن للمرأة بكل ما يحويه من قصورات وفجوات حقوقية ساعيًا إلى استئثار المرأة من خلال الإعلانات لترويج القيم الاستهلاكية لصالح السوق العالمي؟ ولقد فككتنا هذا الطرح إلى النقاط التالية سنحاول الإجابة في شكل نقاط متفرقة ومرتبطة.

- ❖ المرأة وحقوق الإنسان أي علاقة؟
- ❖ ماهو واقع حق المرأة في الإعلام في المواثيق الدولية والوطنية؟
- ❖ أي دور إعلامي لرسم صورة المرأة والدفاع عن حقوقها؟
- ❖ الخطاب العولمي مقابل الخطاب الإعلامي أيهما أوضح؟
- ❖ كيف تقدم وسائل الإعلام ظاهرة العنف ضد المرأة والانتهاكات المتواصلة عليها؟

أهداف البحث:

- ❖ يهدف البحث إلى مايلي:
- ❖ البحث في واقع حق المرأة في الإعلام في المواثيق الدولية والوطنية.
- ❖ الكشف عن العلاقة الحقيقية التي تجمع المرأة بالإعلام.
- ❖ الدور الذي يلعبه الإعلام في الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة بالخصوص.
- ❖ إبراز الخطاب الإعلامي الذي يروج لصورة معينة لدور المرأة في المجتمع.
- ❖ تبيان الخلط الواقع بين حق المرأة وحرية المرأة والذي تروج له وسائل الإعلام تحت غطاء العولمة وتوحيد النمط.
- ❖ استغلال وسائل الإعلام منتجاتها المختلفة للترويج لإيديولوجيات معينة ولجهات معروفة وتضليل فكر المرأة العربية.

الحق في الإعلام والحق في الاتصال:

يعد جان دارسي من رواد فكرة الحق في الاتصال الذي يعتبره امتدادا وتطورا للحق في الإعلام القائم على حرية الرأي والتي تعد أحد ركائز التقدم الإنساني، ونظرا للاستخدام المفرط للدعاية من قبل وسائل الإعلام وجب إرساء مواد وقوانين تسيير هذه الوسائل وتلبي متطلبات الرأي العام في حقه في الإعلام وذلك في المادة 19 والمنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحق الإعلام حقا من هذه الحقوق الطبيعية التي تبرز في شكل الانتفاع والمشاركة وكذا التدفق الحر للمعلومات، فالتأكيد الدولي لهذا الحق بدأ باعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة 1946م بأن الحق في الإعلام حق أساسي للإنسان والحجرة التي تقوم عليها كل الحريات، وثمنت ما جاءت به الجمعية، الأمم المتحدة في صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948م.

المرأة والحق في الإعلام في المواثيق واللوائح الدولية:

لقد ظهر اهتمام كبير بحقوق المرأة منذ بداية القرن العشرين، حيث طُرحت بقوة قضية المساواة بين الجنسين للمرة الأولى في ميثاق عصبة الأمم 1919م حيث تقرر توفير ظروف عادلة لعمل الرجال والنساء والأطفال، كما تضمن ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 نصا ذا صلة

بالمساواة بين الرجل والمرأة وفي فقرته الثامنة ورد: "لا تفرض الأمم المتحدة قيوداً تحدُّ بها اختيار الرجال والنساء، للاشتراك بأي صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية".

إن بداية اهتمام الأمم المتحدة يعود إلى سنة 1946 وذلك بإنشاء لجنة مركز المرأة وهي لجنة تتكون من خمسة وأربعين دولة من الدول الأعضاء تجتمع سنوياً بهدف عمل مسودات وتوصيات وتقارير خاصة بمكانة المرأة وتقويم تلك الأعمال، كما تلتها اتفاقيات دولية معنية بشؤون المرأة عملت على تعزيز احترام حقوق المرأة والناس جميعاً بدون تمييز جنسي أو عرقي أو ديني أو على أساس اللغة بين الرجال والنساء. وتوالت المبادرات المشجعة من مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966م، ثم تلتها الاتفاقيات الثلاث لمنظمة العمل الدولية، الاتفاق رقم 100 بشأن المساواة بين العمال والعمالات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية 1951م وكذا الاتفاق الدولي رقم 11 بشأن عدم التمييز في مجال الاستخدام والتوظيف لعام 1958م، إلى جانب الاتفاق رقم 156 الخاص بتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة للعمال من الجنسين، من ذوي المسؤوليات العائلية لعام 1981م.

كما أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1975م سنة دولية للمرأة كما انعقد وفي نفس السنة المؤتمر العالمي الأول للمرأة: المساواة والتنمية والسلام في المكسيك حيث حضرته 133 دولة والذي ترجم الإرادة الفعلية لهذه الدول والاهتمام الحقيقي لها، في إرساء استراتيجية تقوم على الاهتمام، بقضايا المرأة وأوضاعها في قائمة أولويات الأمم المتحدة ومده إلى باقي المستويات الدولية والإقليمية، واستمر تفعيل دور الأمم المتحدة حول قضايا المرأة عبر اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979م اتفاقية القضاء على كامل أشكال التمييز ضد المرأة وفي نفس السنة صدرت الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة التي أقرها مؤتمر العمل العربي في دورته الخامسة وشملت أبرز بنودها، التأكيد على قيم المساواة بين الرجل والمرأة في جميع التشريعات، التي تشتمل على الأحكام المنظمة للعمل في جميع القطاعات وضمان تكافؤ الفرص في جميع مجالات العمل، ومراعاة عدم التفرقة بينهما الترتيبي الوظيفي، وضمان مساواتها في جميع شروط العمل، وحصولها على الأجر المماثل، وفرصتها في التوجيه والتدريب المهني، وتوالت المؤتمرات والمبادرات الرامية إلى تحسين وضعية المرأة وحقوقها وإدماجها في الحياة العملية وإلغاء كافة أشكال التمييز الواردة وبكل صورها الصريحة أو الضمنية ونذكر أهم هذه المؤتمرات: المؤتمر العالمي الثاني للمرأة الذي انعقد في كوبنهاغن 1980م، مؤتمر المرأة الثالث في نيروبي عام 1985، المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا سنة 1993، الذي أكد أن حق المرأة من حقوق الإنسان، ومن ثم المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين 1995م، إلى جانب مؤتمر التنمية الاجتماعية 1995م المنعقد في كوبنهاغن الذي ركز على دور المرأة في التنمية.

المرأة الجزائرية وحققها في الإعلام:

لقد برز دور المرأة الجزائرية وبقوة إبان حرب التحرير، من خلال الدور المهم الذي لعبته ومواقفها النضالية، التي لا ينكرها إلا جاحد والتي ترجمت في النضال بكل أشكاله قلماً وسلاحاً وعتاداً تعبيراً منها على تدميرها من الوضع الذي آلت إليه في فترة الاحتلال الفرنسي، الذي منعها من أبسط حقوقها بداية بالتعليم ووصولاً إلى الانتخاب، هذا الأخير الذي تحقق لها مباشرة بعد الاستقلال 1962 والدخول إلى البرلمان في ذات السنة، وفي عام 1976 أقر الدستور الجزائري في مادته الثالثة بضمان الحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمرأة الجزائرية، كما تضمن القانون العام للعمال وحقوق المرأة الجزائرية في عام 1978: "إن للدولة مسؤولية عن حقوق العامل والعمال سواسية في الحقوق والواجبات يتقاضون عن العمل الواحد أجوراً متماثلة، وينتفعون بمزايا واحدة إذا تساوا في التأهيل والمردود".

كما صدرت في دستور 1989 أحكام خاصة بالرعاية الصحية والجسدية للمرأة وحققها في التعليم الإلزامي "فالتعليم عند المرأة يمثل الخطوة الأولى لإدماجها في خطة التنمية كما أمضت الجزائر على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سنة 1996 مع تحفظات عن بعض المواد، كما أنشئت اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان في عام 2001م، إلا أن هذه الأخيرة لم تبرز اهتماماً واضحاً للمرأة كوضع برنامج خاص بها وحمايتها وترقية حقوقها، وكذا توقيعها على البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمتعلق بحقوق المرأة في إفريقيا سنة 2003 كما لا ننسى قانون الأسرة لسنة 1984 والذي تم تعديله استجابة لنداء التيارات المناهضة لحقوق المرأة، المطالبة بالرفع من مركزها والذي حدث فعلاً في 2005، والذي ضمن لها حقوقاً في المادة 19 المتعلقة بعدم إعادة الرجل الزواج دون موافقة الزوجة الأولى، وكذا المادة 37 الخاصة بالنفقة الشرعية والحق في العدل في حالة التعدد، وأما المادة 38 فقد أهتم فيها بالجانب المعنوي للمرأة حيث ارتبطت بحرية

التصرف الشخصي في المال، وهذه الحقوق لاتنفي حق الزوج عليها من طاعة والاهتمام ببيتها وأولادها، رغم التعديل الذي طرأ إلا أنه وجدت مواطن ضعف خصوصا ما تعلق بالجانب العملي للمرأة حيث أن نسبة اليد العاملة النسوية لم تتجاوز 15 بالمائة في سنة 2003، وسعيا لتنسيق عمل الحكومة وتفعيل مقترح الإصلاح في مجال التغيير خصوصا ما تعلق بالعقليات المتوارثة من التقاليد والعادات الجزائرية، صوتت الحكومة الجزائرية لصالح المرأة الجزائرية في المساواة في الحقوق مع أخيها الرجل، وتم إنشاء مجلس لشؤون الأسرة والمرأة بموجب الأمر التنفيذي المؤرخ في 22 نوفمبر من عام 2006، والذي تم رسميا بتاريخ 07 مارس 2007 كمحاولة لمعرفة انشغالها بغية وضع برامج تهدف إلى الرفع من دور المرأة في المجتمع، وأيضا ترقية حقوقها في ظل أسرتها ومجتمعها عموما.

إذن يبرز حق المرأة في الإعلام من خلال المواثيق الدولية التي ساهمت الأمم المتحدة في النهوض به عبر التركيز على المرأة وأوضاعها التي آلت إليها في الستينات من القرن الماضي والمتمثلة في اتفاقية إلغاء التمييز بين الجنسين 1979م واستراتيجية نيروبي 1985 م، ومنهج العمل الصادر عن مؤتمر بكين 1995م والتي شملت كل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعرفية للمرأة ومنها الحق في العلم والمعلومة وتسخير وسائل الإعلام المختلفة في خدمة قضاياها العادلة والمشروعة، فالدراسات أثبتت أن النساء هم أفقر فئة من المجتمع في العالم وعلى وسائل الإعلام أن تناضل من أجل إيصال صوتها عبر المنابر المختلفة للإعلام، فالإعلام له دور ريادي ومجتمعي في تفعيل الوعي الجماعي وضرورة أخذ المسائل المتعلقة بالمرأة بنحو من الجدية وترجمته إلى سياسات تطبق على أرض الواقع، فالمجتمعات اليوم تقاس في درجة تقدّمها بمدى مساهمة وسائلها الإعلامية في خدمة قضايا مجتمعها وهذا هو الرهان الحقيقي في ظل الألفية الثالثة، رغم أنه في جانب التناول الإعلامي لقضايا المرأة فإن السياق الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وحتى الديني تدخل كبير في التأثير على تمثيلات المرأة في المضمون الإعلامي، فالمرأة رغم مآحقته في ميادين التعليم والعمل والمشاركة في الميدان الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي بعيدا عن الأدوار التقليدية التي نسبت إليها، إلا أنها مازالت رهينة صورتها التقليدية التي تحتجزها في موضعين المرأة المنجبة والمربية في المنزل أو صورة الجسد الغريزي وكلها أدوار تحيل إلى المستويات الدنيا التي تصدرها المرأة عبر الوسائل الإعلامية التي من جهتها تكرر النمط الذكوري والعقلية التقليدية والمحدودة للمجتمعات.

المرأة في الإعلام:

يمكن الاختلاف الجوهري بين أدوار المرأة والرجل في أن تقسيم العمل بين الاثنين بدأ منذ العصر الزراعي، أتاح للرجل بحكم تكوينه البيولوجي أن ينفرد بالساحة وفرض على المرأة الانزواء داخل المنزل لرعاية الأطفال والخدمة المنزلية، وقد ترسخ هذا التقسيم في ظل المرحلة الصناعية واستمر حتى المرحلة الراهنة، دون مراعاة التطور الهائل الذي طرأ على وضعية المرأة في جميع ميادين الحياة وأدوارها في المجتمع، متجاهلين من جهة تعدد أشكال المسؤولية التي حملتها على عاتقها ونجاحها في التوفيق بين أدوارها الأولى وحياتها العملية خارج المنزل وإبقاء أدوار الرجل التاريخية والبطولية والثالية من جهة أخرى بمعزل عن الشريك الآخر، كما لا تزال معدلات الأمية وخصوصا العالم العربي في أعلى مستوياته فمثلا في مصر والصومال واليمن والسودان ف 70 بالمائة من البنات في سن التعليم في هذه الدول بالتقريب خارج التعليم⁽¹⁾، ولا زالت هذه الدول تكرر فكرة النقص الأنثوي وتعزز الأدوار النمطية للمرأة وحتى التشريعات القانونية تمتثل لهذه القاعدة وتساهم في تأخير صورة ودور المرأة في المجتمع وتكرس من جهتها أشكال التمييز غير المقبولة لاعتقلا ولا شعرا.

تعددت المبادرات الحسنة على المستوى العربي لرصد صورة المرأة في وسائل الإعلام العربية، وتأكدت ضرورة صياغة أساليب جديدة مع أصحاب القرار الإعلامي لتطوير الرأي العام تجاه قضايا المرأة وخصوصا صورتها عبر الرسائل الإعلامية المختلفة، فمثلا نظمت إمارة أبو ظبي 2002 منتدى المرأة والإعلام تحت شعار يوم المرأة العربية الذي دعت من خلاله إلى استحداث جائزة عربية لأحسن عمل يقدم للمرأة صورة أكثر توازنا وواقعية لوضعها كما جاء نفس المطلب قبل في قمة المرأة العربية المنعقد بالقاهرة 2001 جاء في شقه البحثي والمضاميني، الدعوة إلى البحث في مجال المرأة في الإعلام وتحفيز الباحثين على تنوير الرأي العام بقضايا المرأة وتحسين صورتها في المادة الإعلامية أمّا في شقه العملي فقد

(1) صالح خليل أبو الأصبع: الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الرابعة، 2004 ص ص 24-25.

تم التطرق إلى وضعية النساء المتهنتات الإعلام والصعوبات التي تواجهها في المؤسسة الإعلامية وفي الوسط الاجتماعي عموماً، والدعوة إلى وضع تشريعات واضحة وصريحة لحماية حق المرأة الإعلامية.

إن لوسائل الإعلام مسؤولية خاصة في تفعيل أدوار المرأة الجديدة وهذا ناتج عن دور الوساطة التي تتميز بها كما يؤكد ريجيس دوري في كتابه (مدخل إلى الميديولوجيا) ويعني به مصطلح الوساطة في "ما تقوم به وسائل الإعلام كعنصر وسيط بين مختلف صانعي ومروجي الأحداث والأفكار والقيم والثوابت والهواجس والرموز التي يتغذى منها أي مجتمع من جهة وبين الجمهور الذي يتوجه إليه هذا الخطاب من جهة أخرى، وهي تؤثر على محيطها كما تؤثر فيها جملة القيم والمثل التي تحكم المجتمع"⁽¹⁾.

وفي العالم العربي نظم المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية في نوفمبر من عام 2000 والذي أسفر عن ميلاد منظمة المرأة العربية في 2003 كآلية للتنسيق العربي بشأن المرأة وقضاياها، والتي دعت إلى مناقشة واقع المرأة من مختلف جوانبه والبحث عن خطة شاملة للتنمية، للنهوض بوضع المرأة العربي وهي التوصية التي حملت معها عقد ثنائي منتديات فكرية في ثنائي دول عربية في فترة 2001 إلى 2005 وخص المنتدى الثالث منها بموضوع المرأة والإعلام الذي انعقد في العاصمة الإماراتية أبوظبي في سنة 2002، واعتبر الإعلام ميدان هاماً نظراً لدوره الخادم لجميع المجالات الأخرى. فالإعلام يعتبر الوسيط في عملية نقل أفكار وقضايا المرأة والدعوة إلى تحسينها بحكم كل ما يحمله من رسائل وصور ذهنية وأنماط التفكير والذوق العام والاتجاهات والاهتمامات، وهو الدور الذي بدأ يتعاطف في ظل التطور الهائل والنفوذ القوي للوسائط الإعلامية في المجتمع وكذا إسهامات التكنولوجيا الرقمية والاتصالية ولما لسلطة الصورة والصوت في ظل ثورة المعلومات الجديدة.

فالإعلام اليوم لا يمثل دوره في نقل الأخبار والمشاهد من الواقع وتحقيق الترفيه بل تعدت وظيفته إلى تكوين رؤى واتجاهات وتغيير سلوكيات وأنماط عبر ما تنقله وما تحاول تصحيحه عبر مضامين إعلامية مبنية على نقد المجتمع وتصحيح أفكار خاطئة انساق معها تحت ظل التقاليد والعادات البالية، وهذا من خلال إعادة النظر في الإعلام كحقل ومؤسسة في ما يخص وعي الإعلاميين، وهي الخطوة الأولى والأساسية نحو دفع الإعلام لأداء أكثر فاعلية في إصلاح وضع المرأة والمجتمع، كما نص إعلان أبو ظبي في ديباجته على الدعوة إلى وضع استراتيجية إعلامية عربية في تأكيد له على أن وسائل الإعلام جزء لا يتجزأ من البنية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع، وتسهم في تطوير هذه البنية بكل ما تبثه من أفكار وتشجيعه من قيم⁽²⁾.

كما انعقد في مملكة البحرين وفي الفترة الممتدة بين 13 و15 نوفمبر من عام 2006 فعاليات المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية وعرض في ورشة العمل المنظمة على هامشه والتي أضفت بنص ضم أهم التوصيات المنبثقة عنه: وهي ضرورة تبني توجه عربي واضح المعالم ومحدد بأطر زمنية واضحة بناء على الإنجازات التي تحققت في المجتمعات العربية تقود في النهاية لتحقيق أهداف واضحة، تتمثل في تقديم صورة متوازنة وإنسانية للمرأة في المجتمع، وتمكين المرأة من المشاركة في العمل الإعلامي⁽³⁾.

كما أكدت على ضرورة أن تحدث المؤسسات الإعلامية تحولات مهمة في أساليب عملها وفي المهنة ومعايير التوظيف فيها بحيث تأخذ بعين الاعتبار تقديم صورة متوازنة وإنسانية للمرأة.

صورة المرأة في وسائل الإعلام:

إن الحديث عن قوة وسائل الإعلام يحيلنا إلى المنجزات التي أحدثتها هذه الوسائط في تركيبة السلوك الإنساني والتغيرات التي نلمسها في جميع المجالات، فالتغيرات الحاصلة في المجتمع واكبتها الإعلام في كل حيثياتها وجعلها المادة الخام التي يستقي منها موضوعاته خاصة وأنه يواكب كل كبيرة وصغيرة في المجتمع، وعليه حاولت وسائل الإعلام المختلفة أن تعالج المشاكل التي يعاني منها المجتمع عبر طرح القضايا التي يعيشها الإنسان في بيئته والأخطار المحدقة به، فأصبحت بذلك ناقلاً للواقع مع محاولة إيجاد علاج آني تفيد به أمن واستقرار المجتمع والأفراد.

(1) عواطف عبد الرحمن: المرأة والإعلام: تحديات وإشكاليات، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008، ص 10.

(2) ناهد رمزي: المرأة والإعلام في عالم متغير، الدار المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص 197.

(3) نوال السعداوي: المرأة العربية والمتغيرات العالمية، مبريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003، ص 117.

إن الحديث في مجال تأثير وسائل الإعلام على المجتمع أمر في غاية الأهمية فالدراسات أثبتت صحة تأثير وسائل الإعلام في تغيير سلوك المجتمعات أو تدعيم سلوكات وأفكار موجودة أصلاً، أو حتى خلق سلوكات جديدة وإرسائها أو تنميطها، والحديث عن صورة المرأة في المضامين الإعلامية أمر في غاية الأهمية نظراً لما يمكن أن تبنيه من تصورات قبلية لصورة المرأة وأدوارها في المجتمع، والسؤال الذي نحاول الوصول إليه هو أن الإعلام يمثل مرآة عاكسة للمجتمع يكرس تلك الأفكار القبلية بحكم أنه نابع من المجتمع نفسه، أم أن بحكم القوة المؤثرة والملمزة يكرس صور أرقى عن وضع المرأة ويحاول تصحيح الأفكار الرجعية.

وحول ذلك أشار ناهد رمزي في كتابه المرأة والإعلام في عالم متغير، إلى دور الفكر الرجعي والموروثات الثقافية في إرساء صورة نمطية عن المرأة⁽¹⁾، شكلتها العديد من المتغيرات من بينها أساليب التنشئة الاجتماعية، ودعمها الأساليب الاتصالية وأكدها أصحاب الفكر الرجعي في المجتمع.

إذن للوسائل الاتصالية والإعلامية دور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد في ظل تقلص الأساليب التقليدية وهذه هي المسؤولية التي تقع على عاتق الإعلام في ظل الألفية الثالثة. فالمرأة بدورها طرأت عليها تغييرات كثيرة في طريقة تفكيرها خصوصاً بعد اكتساحها ميدان التعليم والعمل وكان لزاماً على الوسائل الاتصالية مواكبة هذا التغيير والأدوار الجديدة للمرأة في المجتمع عبر الصورة الإعلامية المقدمة عنها فصور المرأة في الوسائل الاتصالية إنما ينشأ عن تصافر مجموعة من العناصر والقوى المتباينة التي تشكل مع الحقيقة الاجتماعية التي تعتبر الوسائل الاتصالية واحدة منها، فالمجتمع عمل على بقاء المرأة رهينة التفسيرات الخاطئة للشريعة والموروث التقليدي الذي مازالت المرأة تعاني منه وإلى اليوم فقوة العادات والتقاليد قوة تتجاوز وفي كثير من الأحيان منطق العقل البشري في بعض القضايا التي بقيت إلى حد الآن محل نقاش وتجادب الآراء حولها.

لا يمكن إنكار دور وسائل الإعلام بالنهوض بدور المرأة خصوصاً المرأة بالبيت في كيفية التعامل مع زوجها وأولادها وتربيتهم تربية صحيحة، لكن هذا لا يعني إغفال دورها السلبى في تأخير صورة المرأة وتدهور مكانتها، فأحياناً تشير إليها على أنها شيء شهى أو سلعة مغرية وكأن هذه المرأة في عرف هذه الأجهزة مجرد كائن جميل أو مجرد جسد حي مطلوب إظهار محاسنه، ومن جهة أخرى تختزل إلى شكل المرأة الأمية التي ليس عليها الخروج من باب المنزل لجهلها بكل أشكال الحضارة والتحضر وخروجها إلى الشارع يعد تهديداً لاستقرار المجتمع ومساساً بكرامة الرجل، فهي مجرد آلة للإنجاب ومربية للأجيال، فالدين الإسلامي شدد على الرفق بالنساء ودعى إلى المساواة في الحقوق كحق التعليم، والعمل وإبداء الرأي، والمعاملة الطيبة والحياة الكريمة، فلا يمكن إغفال فكرة محاولة بعض المؤسسات الاجتماعية في تسويد صورة المرأة وتضليلها وتقليص دورها الثانوي في المجتمع، لأن التنشئة الاجتماعية للمرأة تعد سبباً أساسياً لما تتعرض له النساء من سوء المعاملة⁽²⁾، فوسائل الإعلام الآن باعتبارها تتمتع بوضع متميز في ظل المجتمع الديمقراطي ملزمة بأن تكون مسؤولة إزاء هذا المجتمع وتحقق وظائف معينة، فوسائل الإعلام أمام مسؤولية كبيرة في البلدان النامية من أجل تحقيق أهداف التنمية والديمقراطية، والاستقرار وحماية حقوق الإنسان بصفة عامة.

أثبتت دراسات أخيرة أن الفكرة النمطية لا تتطابق مع الشخصية المأهولة للجماعة التي صيغت عنها وإن كانت تعبر عن ثقافة المرسل ومجموعه؛ معنى ذلك أن الذي يهيمن على الاتجاه السائد في الفكرة النمطية هي عوامل وقوى اجتماعية ونفسية تحدث فعلها في مجال الحياة الاجتماعية. فوسائل الإعلام الغربية مثلاً عملت على تشويه صورة المرأة العربية عبر مقالات وصور وفيديوهات وكليات دنيئة تضرب بها كيان الأمة ووجوده، عن طريق حملاتها المغرضة في تصوير نساء عربيات، فالإعلام الغربي والأمريكي لما له من قوة في تلوين وتشويه الصورة أدى كل هذا إلى تخطيط وتشويه وتناقض في صورة المرأة العربية المنعكسة في هذه المطبوعات، والسؤال أين هو الإعلام العربي في التصدي لهذه الحملات الإعلامية الدعائية الغربية؟ فالإعلام العربي أمام واقع التصدي، ومحاولات التشويه التي تتعرض له المرأة العربية خصوصاً، والعمل على كيفية تحسين صورتها بما يسمح لهذه الصورة أن تكون أقرب ما يكون إلى الواقع الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي المتعدد الذي تعيشه المرأة في البلدان العربية، وخالية من أشكال التمييز بينها وبين الرجل، أو من أي تصورات مثالية قد تثير الشك في مؤهلاتها وقدراتها، وتسبب في تعطيل دورها في المجتمع.

(1) هربرت أ شيللر تر: عبد السلام رضوان، المتلاعبون بالعقول، عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون)، ب ط، الكويت 1999م. ص 53.

(2) رشاد محمد الصفتي: (المرأة والتنمية: دراسة عن أوضاع المرأة في جمهورية مصر العربية)، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، منظمة الأمم المتحدة، اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد 3، 1985. ص 19

لقد أصبح الإعلام بكل هيئاته ومؤسساته مصنعاً يسعى إلى جلب أكبر عدد ممكن من المتلقين ليضمن أقصى حد من التأثير فمُنذ مدة في تاريخ بحوث وسائل الاتصال تم تطوير مقترح لدراسة الإشباع التي تجذب الجمهور، إلى أنواع معينة من وسائل الإعلام، وأنماط معينة ومحددة من المحتوى، الذي يشبع حاجات اجتماعية ونفسية، وهذا ما يؤكد جورج جيزرز في مجلة سينتيفيك أمريكي في عام 1972 بأن بنية الثقافة الشعبية التي تربط عناصر الوجود بعضها ببعض، وتشكل الوعي العام بما هو كائن، بما هو مهم، وما هو حق، وما هو مرتبط بأي شيء آخر، هذه البنية أصبحت في الوقت الحاضر منتجا يتم تصنيعه.

ومن جهته يؤكد مدير صحيفة لوموند ديبلوماتيك إجناسيو راموني، أن الصورة الفوتوغرافية والتلفزيونية أصبحت سلعة، وهذا ما طغى على وظيفتها الأساسية والمتمثلة في عكس الواقع، وإثراء الحوار الديمقراطي، فالصورة في رأيه أداة فائقة شديدة التأثير تتسلل إلى ذهن المتلقي بسرعة وبخفة دون أن يبذل مجهوداً كبيراً في استقبالتها، كما أن الصورة الإعلانية والإشهارية تحمل أبعاداً ثقافية واجتماعية.

إذن إن تحديات الإعلام المعولم اليوم تكمن في أنه ينقل الفرد العربي إلى اللاوطن، إنه ينقله إلى عالم المؤسسات والشركات العالمية إلى عالم فاعلين وعالم مفعول فيهم مستهلكون للسلع، والصور والمعلومات، إنهم خاضعون لحركات وسكنات مفروضة وقد أصبح اليوم مجال الاهتمام ببلاغة الصورة الإعلانية وقدرتها على التأثير في المجتمع مجالاً خصباً من مجالات البحث الهامة في الدراسات البنوية والسيمائية والأنتربولوجية، فالإعلان يعتبر خطاباً معرفياً مكوناً من عديد الإيماءات والدلالات، والتعبيرات، والمرجعيات وقوته في تغيير المفاهيم والقيم، فهو لا يقتصر فقط على الوظيفة التجارية وإرساء فكرة الجنس، وإنما يتعداها إلى التداعيات السياسية والثقافية التي تمس هوية المجتمعات وتؤثر في توجهاتها وأنماط معيشتها ومعاني حياتها، فالإعلان يضاف إلى مجموعة وقائمة الملعبات الاستهلاكية التي تقدم للنشء العربي تحت غطاء العولمة وتوحيد النمط وما هذه الوسائل إلا آليات تفتنت لها الدول الغربية في تكريس مخططاتها عن طريق وسائل الإعلام بمختلف صوره ومحتوياته فكما يقول المفكر مالك بن نبي: "المجتمعات العربية تعاني أزمتاً مختلفة ومتنوعة تلتقي مجتمعة لتعطينا أزمة حضارية، فهذه الأمة أصبحت تعاني الأزمت المتنوعة، التي تلتقي ونجمها في كلمة واحدة نسميها الأزمة الحضارية"⁽¹⁾، وعماد هذه الحضارة المرأة التي تشكل ماضي وحاضر ومستقبل هذه الحضارة عبر الأجيال الصاعدة، إذن هو نوع آخر من الغزو الإعلامي الثقافي وهو اندفاع جديد لاستخراج ذهب جديد، ذهب الأدمغة هذه المرة لا ذهب الأثرية⁽²⁾ a new gold.

وهذا ما يظهر جلياً تداول المصطلح الجديد إنسان ذو بعد واحد في المصطلحات المتداولة في عصر عولمة وعامنة العالم، والذي يهدف إلى تمييز المستهلكين بفرض سلع معلبة ما يسهم في إزالة الهوية الوطنية والثقافية والاجتماعية للشعوب في مقابل زرع الهوية العالمية فيهم، عن طريق ثورة المعلومات.

نحو تكريس صحافة أخلاقيات النوع:

بدأ الانشغال يثار حول موضوع النوع وعلاقته بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في نهاية التسعينات ضمن تيار ما بعد الحداثة. وترتكز هذه التحاليل في جزء منها على التحاليل السابقة التي تناولت بالأساس موضوع المرأة وعلاقتها بالتكنولوجيا مهما كان نوعها، لتنبثق عنه تحاليل ارتبطت بتفسير علاقة المرأة بوسائل الإعلام ثم علاقة المرأة بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، لكن ما يهمننا نحن هو عمل الإعلام في تكريس مبدأ أخلاقيات النوع الاجتماعي أو ما يسمى بالإنجليزية GENDER GENRE أو باللغة الفرنسية ومدى احترام وسائل الإعلام لمبدأ التساوي في عرض صورة المرأة والرجل عبر المضامين الإعلامية وبصفة متكافئة، فهي تعتبر سياسة شاملة تدعم الممارسات من منظور المساواة بين الجنسين وخاصة محتوى النشرات الإخبارية والتي أثبتت دراسات كثيرة على غرار دراسة وردة لبنان صحفية بالقناة الوطنية الجزائرية كنانال آجيري CANAL ALGERIE حول عدم احترام مضمون نشرة الأخبار في القناة الوطنية عبر تحليلها لمضمون النشرات الإخبارية للثامنة، لسياسة المساواة بين النوعين في الظهور عبر الأنواع الصحفية المختلفة، وتوصلت إلى أن الظهور منحاز لصالح الرجل في التعبير والتحدث في المقابلات، أما المرأة فتمرّ مرور الكرام في شكل صورة مكمل للديكور، وبأفواه مغلقة بدون أي مشاركة لها في إبداء الرأي، ونوهت

(1) عاطف طبالة: (المرأة العربية ونصيبها من أخذ القرار: حظ المرأة العربية في الإذاعة والتلفزيون) مجلة الإذاعات العربية، العدد 4، مصر، 2001م. ص 28

(2) محمد سعيد النابلسي، صورة المرأة في وسائل الإعلام وفنون التعبير، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا العدد 14، 1985. ص 07.

الباحثة أن هذه المضامين تقدم وهي من إنجاز نساء صحفيات قن بتغطية هذه الريبورتاجات، وهذا ما يدعو إلى إعادة النظر في تكوين الصحفيين في ما يتعلق بإنصاف صورة المرأة عبر وسائل الإعلام، وفتح لها المجال للتعبير عن انشغالها، ومواقفها تجاه قضايا مجتمعتها. فوسائل الإعلام هي التي تخلق وتعكس وتفرض المواقف في المجتمع، وأولئك الذين يعملون في وسائل الإعلام يجب أن يكونوا واعين لذلك، ويسعوا بنشاط لئلا تتغاضى عن العنف ضد النساء والفتيات وفرص الظهور المتساوية مع الرجل عبر ما يقدمونه من محتوى اجتماعي وإعلامي. إذن من هذا المنطلق نلاحظ أن علاقة المرأة بالإعلام، تُعتبر أساسية في المجتمعات السائرة إلى طريق الحداثة، خاصة إذا ما أقرنا أن الإعلام شريك في عملية التنمية وخاصة الدول السائرة في طريق النمو وليس بمفهوم الوسيط السياسي⁽¹⁾، ومؤشرات الإعلام الناجح يجب أن يركز على مبادئ تؤطر عمل الإعلاميين في المساهمة في توضيح الرؤى وتنوير الشعوب⁽²⁾، كمرقبة حضور قضايا المرأة ومعالجتها بالشكل الذي يوفر صورة متجددة ومواكبة للتغيرات التي تطرأ على المجتمع وتخدم قضاياها، وكذا مراقبة صورة المرأة في الإنتاج الإعلامي والثقافي، إلى جانب تكوين العاملين والعاملات في ميدان الإعلام حول قضايا المرأة والوعي بها وتبنيها، وكذا تنويع أدوار المرأة كما يعبر عنها الواقع والأرقام. في الأخير يمكن القول أن المرأة تتمتع بالحق في الإعلام كما كرسته المواثيق الدولية والوطنية لكن المشكل القائم هو في كيفية تطبيق هذا الحق وبالطريقة الصحيحة عبر أجهزتها الإعلامية المختلفة، وهذا هو الرهان الحقيقي الذي يجب أن تأخذه على عاتقها الدول وخاصة الدول العربية لمواجهة نزوح الإعلام الغربي تحت غطاء العولمة.

(1) قادري أحمد حافظ: العالم الثالث والقانون الدولي للإعلام، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2010 ص 27.

(2) عبد العزيز بوصفط: المرأة الصحفية في الجزائر الحضور والأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006 ص 44-47.

المراجع:

الكتب:

1. إبراهيم كمال إبراهيم محمد، الضوابط الشرعية والقانونية لحماية حق الإنسان في الاتصالات الشخصية، دار الكتب القانونية ودار شتات للنشر والبرمجيات. ص 09.
2. حسين أمين: المرأة بين الشارع والبيت، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999. ص 15.
3. صالح خليل أبو الأصبع: الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار آرام للدراسات والنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الرابعة، 2004 ص ص 24-25.
4. عواطف عبد الرحمن: المرأة والإعلام: تحديات وإشكاليات، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2008. ص 10.
5. ناهد رمزي: المرأة والإعلام في عالم متغير، الدار المصرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001. ص 197.
6. نوال السعداوي: المرأة العربية والمتغيرات العالمية، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003. ص 117.
7. هربرت أ شيللر تر: عبد السلام رضوان، المتلاعبون بالعقول، عالم المعرفة (المجلس الوطني للثقافة والفنون)، ب ط، الكويت 1999م. ص 53.

المجلات والدوريات:

1. رشاد محمد الصفتي: (المرأة والتنمية: دراسة عن أوضاع المرأة في جمهورية مصر العربية)، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، العدد 3، 1985. ص 19
2. عاطف طباله: (المرأة العربية ونصيبها من أخذ القرار: حظ المرأة العربية في الإذاعة والتلفزيون) مجلة الإذاعات العربية، العدد 4، مصر، 2001م. ص 28
3. محمد سعيد النابلسي، صورة المرأة في وسائل الإعلام وفنون التعبير، سلسلة دراسات عن المرأة العربية في التنمية، منظمة الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا العدد 14، 1985. ص 07

الرسائل الجامعية:

1. قادري أحمد حافظ: العالم الثالث والقانون الدولي للإعلام، رسالة دكتوراه في القانون، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2010 ص 27.
2. عبد العزيز بوصفط: المرأة الصحفية في الجزائر الحضور والأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006 ص ص 44-47

التفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى عينة من الطالبات الجامعيات

- دراسة ميدانية في ظل علم النفس الإيجابي-

د/حسنية برزوان (جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله)

أ/ حمزة بهير (جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله)

ملخص:

جاءت الدراسة الحالية للتأكيد على أهمية مواطن القوة ومقومات الصحة النفسية الإيجابية لدى الإنسان، بدلا من تتبع صيغ الخلل أو الأداء النفسي المختل وظيفيا في إطار ما بات يعرف بالموجة الثانية لعلم النفس الإيجابي؛ لذلك ستركز هذه الورقة البحثية على المتغيرات النفسية الإيجابية والمتمثلة في جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى فئة الطالبات الجامعيات، إذ تكونت عينة الدراسة من (60 طالبة جامعية). أين جاءت النتائج لتظهر أن الطالبات الجامعيات يمتلكن مستوى مرتفع في جودة الحياة، وأنه توجد علاقة ارتباطية موجبة بين جودة الحياة والتفكير الإيجابي، وقد خلصت الدراسة إلى اقتراح بناء وتطبيق برامج ارشادية تعنى بالمرأة لتنمية وتعزيز مستوى التفكير الإيجابي وجودة الحياة.

الكلمات المفتاحية: علم النفس الإيجابي، التفكير الإيجابي، جودة الحياة.

Abstract:

The current study has come to emphasize the importance of positive strengths and positive psychological health of mankind, instead of following the dysfunction or dysfunctional formulas within the framework of what has become known as the second wave of positive psychology. This paper will therefore focus on positive psychological variables represented in the quality of life and positive thinking among female university students. The sample of the study was made up of 60 university students. The study results have shown that female university students have a high quality of life, and there is a positive correlation between the quality of life and positive thinking. Thus the study has resolved to propose construction and implementation of women's extension programs to develop and promote positive thinking and quality of life.

Keywords: Positive psychology; positive thinking; quality of life.

1. مقدمة:

منذ أكثر من أربعة عشر قرن مضى جاء الإسلام وسأوى بين الرجال والنساء في التمتع بالحقوق والحريات وتحمل الواجبات، فكفل للمرأة حقوقها في جميع المجالات، لتأتي التشريعات الوضعية فيما بعد محاولة ضمان هذه الحقوق، فقد أقرت الإنسانية جمعاء باختلاف ثقافتها وأيديولوجياتها بوجوب إنصاف المرأة في ظل ما حققته من إنجازات مسّت جميع الميادين، فلقد جاءت التغييرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة لتؤكد على دور المرأة في بناء المجتمع.

وبذلك أصبحت الدراسة ومتابعة التعليم الجامعي أحد أهم الحقوق، ما سمح لها بالتواجد في مختلف الميادين والوظائف، كما اعتبرت حضارة القرن الواحد والعشرين المرأة شريك أساسي مثلها مثل الرجل، وذلك حتى تبني البشرية حضارة متكاملة ومتساوية تضمن للإنسان العيش في أحسن حالات الصحة النفسية والجسمية، وأرقى مستويات الشعور بالإيجابية والسعادة وأسمى معاني الإنسانية، إذ نجد أن الجامعة من المؤسسات الاجتماعية الهامة، التي تحمل على عاتقها مشعل وراية التعليم العالي باعتبارها قبة السلم التعليمي، فهي النظام الأكثر استعدادًا

لتمويل الفرد والمجتمع بالمعارف والخبرات في مختلف المجالات النظرية والتطبيقية، بمختلف الأساليب التكوينية والأدوات الموضوعية، حتى يحقق الفرد التنمية في مختلف الميادين، فالجامعة ليست مجرد مؤسسة تعليمية تعمل على تزويد الطالب بالعلم والمعرفة وتمنح له شهادة لممارسة مهنة، بل هي تعمل على تنمية الجوانب النفسية والعقلية والمعرفية والاجتماعية للطالب (بعلي وجغلوي، 2018، ص. 415)، وفي هذا الإطار فإن الطالبة على حد سواء يواجهون تذبذب ونقص في استقرار الحالة النفسية والذهنية كنتيجة للتعرض لمختلف المشاكل والضغوطات.

فأحداث الحياة اليومية لا تخلو من الضغوط النفسية، والفرد قد تواجهه مثل هذه المواقف بصفة مستمرة وبدرجة كبيرة، والتي لها انعكاسات سلبية على صحته النفسية والعضوية من خلال إصابته بمختلف الأمراض النفسية والجسدية، كما أن تعرضه إلى ضغوطات نفسية بشكل مستمر يؤدي إلى ضعف جهاز مناعته؛ وبالتالي الوقوع في المرض (برزوان، 2019، ص. 5).

ويرى كل من Joedispenza و Canadac مثلتهما مثل الكثير من المختصين أنه إذا كانت الانفعالات التي تولدت لدى الإنسان بسبب الضغوطات والتي أثرت سلباً على تكوينه البدني والنفسي فإنها قد تفضي إلى المرض، غير أن الانفعالات الإيجابية قد تمكن الإنسان من استعادة عافيته النفسية وطاقته وإقباله على الحياة؛ ولهذا فإن هذا الأمر له قيمة علاجية رائعة، فعندما تسيطر على الإنسان الانفعالات الإيجابية، يظهر مستوى مرتفع من الإبداع وعلى المدى البعيد يمكن أن تتطور المرونة النفسية العامة، مما يمكن الفرد من التعامل الإيجابي والمواجهة الإيجابية لأي ضغوطات أو منغصات لحياته (نقلا عن أبو حلاوة والشريني، 2016، ص. 21)، وبالتالي فتمتع الفرد بالصحة النفسية والجسمية سيمكنه من رفع أدائه التعليمي والوظيفي في مختلف مجالات حياته.

وحالياً، هناك تزايد في عدد البحوث والدراسات التي أظهرت أهمية الانفعالات الإيجابية والتفكير الإيجابي ومختلف مكامن القوى والفضائل الإنسانية.

وفي هذا السياق، فقد بدأ علم النفس الإيجابي كحركة تطورت من التفكير الإيجابي إلى علم النفس الإيجابي على يد Seligman الرئيس [السابق] لجمعية الأمريكية لعلم النفس (1998)، والذي أشار إلى أن علم النفس لا يهتم بدراسة الضعف والقصور فقط، بل يفترض أيضاً أن يهتم بمكامن القوة والفضائل الإنسانية، بهدف التغلب على الضغوطات التي تؤدي بالإنسان إلى اضطرابات تمس الصحة النفسية، فعلم النفس الإيجابي يمثل حركة تهتم بكل ما هو إيجابي في شخصية (متولي والطاوي، 2018، ص. 15).

وفي نفس الإطار فإن كل من بعلي وجغلوي (2018) قد أوضحوا أن البحث في مفاهيم علم النفس خصوصاً الإيجابية منها بات مطلباً إنسانياً ملحاً، كونه يهتم بذلك الجانب المنير والمشرق في حياة الإنسان (بعلي وجغلوي، 2018، ص. 413).

ويضيف كل من متولي والطاوي (2018) على أن الجانب المهم في علم النفس الإيجابي تركيزه على تقوية مكامن القوى التي تؤدي إلى دور وقائي لمن يعيش بحالة جيدة من التوافق النفسي، كما أنه يساعد من يعاني من مشكلات توافقية إلى تدعيم ميكانيزمات التوافق لديه (متولي والطاوي، 2018، ص. 17).

كما يرى مسعودي (2015) بأنه نظراً لأهمية الجانب الإيجابي في حياة الأفراد زاد اهتمام الباحثين بمفهوم جودة الحياة كمفهوم مرتبط بعلم النفس الإيجابي (مسعودي، 2015، ص. 205)، فهو من الموضوعات الهامة التي يدرسها علم النفس الإيجابي نظراً لكونه يعكس شعور الفرد بالسعادة والرضى عن حياة؛ لذا فإنه من الضروري تسليط الضوء على جودة الحياة لدى الطالب الجامعي باعتباره أداة التقدم والتنمية والتجديد في الجوانب الحياتية المختلفة (لونيس، 2018، ص. 214).

واعتراكاً بأهمية دور المرأة في بناء مجتمع راقٍ ومتطور، جاءت الدراسة الحالية لتسلط الضوء على فئة الطالبات الجامعيات، كمحاولة للتعرف على مستوى جودة الحياة لديهن، وكذا التحقق من طبيعة العلاقة بين التفكير الإيجابي وجودة الحياة في إطار مفاهيم علم النفس الإيجابي.

2. الإشكالية:

بدأ اهتمام علماء النفس بالخبرة الذاتية والسمات الشخصية الإيجابية في إطار ما يطلق عليه جودة الحياة، من خلال دراسة الخبرات الذاتية الإيجابية والسمات الشخصية الإيجابية لأنها تؤدي إلى تحسين جودة الحياة، فهي تجعل للحياة قيمة وتحول دون الأعراض المرضية التي تنشأ عندما لا يكون للحياة معنى، ويمكن تفهم تأكيد رواد علم النفس الإيجابي على مفهوم جودة الحياة في المجالات الأساسية لبحوثهم (مشري،

(2014، ص. 222)، مفهوم جودة الحياة له تشعب في كل نواحي حياة الفرد وجوانبها المختلفة بمكوناتها الفكرية والانفعالية، ففي هذا السياق أكد Diner وآخرون (1999) أن جودة الحياة ترتبط بمحاولة رصد كيفية إدراك أو تقدير الناس لمختلف جوانبهم النفسية، في حين أشار Franc (2000) إلى أن جودة الحياة تكمن في توظيف إمكانيات الإنسان العقلية والإبداعية وإثراء وجدانه ليتسامى بعواطفه ومشاعره وقيمه الإنسانية (نقلا عن بن عيشوبة وكركوش، 2016، ص. 66).

ولما كان موضوع جودة الحياة من الموضوعات الهامة التي تمثل لب علم النفس الإيجابي لكونه يعكس مدى شعور الفرد بالسعادة والرضا عن حياته، كان من الضروري تسليط الضوء على جودة الحياة لدى الطالب الجامعي باعتباره أداة التقدم والتنمية والتجديد في الجوانب الحياتية المختلفة (لونيس، 2018، ص. 104).

لذلك نجد العديد من الباحثين اهتموا بدراسة جودة الحياة لدى الطلبة عامة ذكورا كانوا أو إناثا فوجد العديد من الدراسات منها دراسة (بوعامة، 2018، ص. 415) التي هدفت لمعرفة مستوى جودة الحياة لدى طلبة الجامعة وعلاقتها بطبيعة التخصص، وتكونت العينة من (116) طالب وطالبة من جامعة تيبازة، وأشارت النتائج بشكل عام إلى ارتفاع مستوى جودة الحياة لدى طلبة الجامعة في كل أبعاد مقياس جودة الحياة لدى الطلبة الجامعيين تخصص علم النفس.

كما نجد دراسة (تواقي، قريصات، بلعربي وبوشلاغم، 2015، ص. 163) التي تمت على عينة قوامها (211) طالب وطالبة في اختصاص علم النفس من أربع جامعات جزائرية (مستغاثم، تلمسان، باتنة وقسنطينة) والتي توصلت إلى أن جودة الحياة لدى أفراد العينة ذات مستوى مرتفع في كل أبعادها.

وفي ظل الاختلاف بين الطلاب والطالبات في مستوى جودة الحياة بين نتائج البحوث نجد أن بعض الدراسات ركزت على طرف واحد من جنس الطلاب دون الآخر في قياسها لمستوى جودة الحياة، ومنها دراسة (بعلي وجغلولي، 2018) التي هدفت إلى التعرف على جودة الحياة لدى طالبات جامعة المسيلة على عينة قوامها (55) طالبة وكان من ضمن نتائجها أن مستوى جودة الحياة لدى طالبات الجامعة كان مرتفعا وأيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى جودة الحياة تعزي لكل من الشعبة الدراسية أو السن.

ولما كانت قناعة الفرد ورضاه بحياته تعتمد على تفكيره وإدراكه لجودة الحياة، لهذا يعد التفكير عاملا من العوامل الأساسية في حياة الإنسان فهو الذي يساعده على توجيه حياته وتقدمها، فكما كان إيجابيا فإنه حتما يؤدي إلى حلول فعالة وناجحة لمشكلات والعكس صحيح، فالتفكير الإيجابي له صلة وثيقة بشعور الإنسان بالسعادة والرضا عن حياته وبالتالي ارتفاع مستوى جودة الحياة لديه؛ لذا وجب التركيز على هذه العلاقة، لذلك قام Peterson وآخرون بدراسة هدفت للكشف عن العلاقة بين جوانب التفكير الإيجابي في الشخصية وكل من السعادة والرضا عن الحياة، وقد أجريت الدراسة على عينة من المراهقين الأمريكيين قوامها (2439) فرد وعينة أخرى من المراهقين السويديين وعددهم (445) فرد، وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط دال وموجب بين استراتيجيات التفكير الإيجابي وكل من السعادة وجودة الحياة، في حين ركزت دراسة بوبعاية (2016) على التعرف على أبعاد جودة الحياة الأكثر شيوعا وأبعاد التفكير الإيجابي الأكثر شيوعا لدى عينة من الشباب الجامعي والعلاقة بين المتغيرين السابقين، وكان من النتائج المتوصل إليها في هاته الدراسة وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى عينة الدراسة (نقلا عن بوبعاية، 2016، ص. 78-79).

ونظرا لأهمية العلاقة بين التفكير الإيجابي وجودة الحياة لدى طلبة الجامعة قام كل من (بن عيشوبة وكركوش، 2016) بدراسة هدفت إلى الكشف بين نمط التفكير وجودة الحياة عند المراهقين، وقد تكونت العينة من 180 طالبا مراهقا، وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة بين التفكير الإيجابي وجودة الحياة لدى الطالب المراهق وكانت معاملات الارتباط بين أبعاد التفكير الإيجابي وجودة الحياة دالة وموجبة، وقد كانت أبعاد التفكير تعمل على تحسين جودة الحياة عند المراهقين.

في ظل هاته النتائج التي أكدت على أهمية التفكير الإيجابي في رفع مستوى جودة الحياة لدى المراهقين والطلبة، ونظرا لندرة الدراسات التي ربطت بين المتغيرين السابقين عند الطالبات الجامعيات، دفع بنا للتساؤل عن:

❖ ما مستوى جودة الحياة لدى الطالبات الجامعيات؟

❖ هل هناك علاقة ارتباطية بين التفكير الإيجابي وجودة الحياة لدى الطالبات الجامعيات؟

3. فرضيات البحث:

- ❖ الطالبات الجامعيات يمتلكن مستوى مرتفع في جودة الحياة.
- ❖ توجد علاقة ارتباطية بين جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى الطالبات الجامعيات.

4. أهداف البحث:

- ❖ الكشف عن مستوى جودة الحياة لدى الطالبات الجامعيات.
- ❖ التأكد من وجود علاقة بين التفكير الإيجابي وجودة الحياة لدى الطالبات الجامعيات.

5. أهمية البحث:

- ❖ الإشارة إلى أهمية المؤشرات النفسية الإيجابية لدى الطالبات الجامعيات.
- ❖ التأكيد على أهمية التفكير الإيجابي وجودة الحياة لدى الطالبات الجامعيات بصفة خاصة كجانبين أساسيين لمقومات الشخصية السوية لديهن.

6. تحديد مفاهيم البحث:

1.6. علم النفس الإيجابي:

عرف كل من (Duckworth, Steen, Seligman, 2005, p. 230) علم النفس الإيجابي على أنه "الدراسة العلمية للتجارب الإيجابية والصفات الفردية الإيجابية، والمؤسسات التي تسهل تميمتها، وتحقيق الرفاه والأداء الأمثل".
في حين عرف معمرية (2012، ص. 102) علم النفس الإيجابي بأنه "الدراسة العلمية الموضوعية للخصال الإيجابية في الإنسان، والمؤسسات النفسية والاجتماعية التي تعمل على ترقية هذه الخصال وتهيئتها لإعداد شخصيات إيجابية"، إذ نجد أن علم النفس الإيجابي قد أعاد التركيز على المتغيرات الإيجابية للصحة النفسية، والتي تعمل على تعزيز مواطن القوة الشخصية والرفع لمستويات الرفاه، ما قد ينعكس إيجاباً على جودة حياة الأفراد.

2.6. جودة الحياة:

تعرف الزروق (2009) جودة الحياة على أنها "الكيفية التي يتعاطى بها الفرد الحياة وتحدد توجهه فيها وإقباله عليها بالنظر إلى ما يملك من تصورات حول القدرة على النشاط والإنجاز وتحقيق الذات والاستقلالية الذاتية والعلاقات مع الآخرين من جهة، وبالنظر إلى مدى إقباله على استغلال فرص الإشباع والمتعة والراحة المتوفرة في بيئته في ظل معتقداته الدينية والروحية" (الزروق، 2009، ص. 45).
وعرّف (Rubin, 2000, paragraph. 3) جودة الحياة بأنها الدمج والتكامل بين عدة اتجاهات لدى الفرد من الناحية الصحية والجسمية والنفسية والحياة الاجتماعية، متضمنة كلا من الرضا (Satisfaction) والمكونات العاطفية (Emotional component) والتي تشمل كذلك مفهوم السعادة (Happiness) كما يضاف إليها المكونات الإدراكية (Cognitive component).
وعليه فإن مفهوم جودة الحياة يتشكل من عدة مكونات، لعل من بينها التفكير الإيجابي أحد أهم المكونات الإدراكية التي تحدث عنها (Rubin, 2000).

3.6. التفكير الإيجابي:

عرّف (Seligman, 2002) التفكير الإيجابي بأنه الوعي بأهمية استعمال العقل بطريقة فعالة تضيف إيجابية على الحياة الشخصية أو العملية وهو استخدام العقل البشري بكل طاقاته وإمكانياته دون وضع أي إعاقات سلبية من أفكار أو شعور أو تصرف، والتأكيد الإيجابي (Affirmation) والذي هو عبارة عن جمل تتضمن صفات أو أفعالاً بمفهوم إيجابي يردها المرء إلى نفسه لكي يعمل بها فتساعده على اتباع سلوك إيجابي.

7. الإجراءات المنهجية:

1.7 منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي نظرا للملائمة لطبيعة الموضوع المدروس، والمتعلق بالتفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى الطالبة الجامعية.

2.7 خصائص عينة البحث:

3.7 أدوات جمع البيانات:

تكونت عينة الدراسة من الطالبات الجامعيات العاديين في الطورين الليسانس والماستر بجامعة البليدة 2- حيث تراوح سن أفراد العينة ما بين 19 و 37 سنة، وبلغ عدد أفراد العينة في هذه الدراسة 60 طالبة $n =$ ، واللذين تم اختيارهم بطريقة قصدية.

لجمع البيانات في هذه الدراسة، قنا باستخدام مقياسين يتمثلان في المقياس العربي للتفكير الإيجابي ومقياس جودة الحياة.

1.3.7. المقياس العربي للتفكير الإيجابي:

أعد هذا المقياس إبراهيم عبد الستار (2008، ص. 199)، وهي في الأصل جزء من الممارسة الإكلينيكية للعلاج المعرفي، وقد صدرت بكاملها في كتاب "عين العقل: دليل المعالج المعرفي لتنمية التفكير العقلاني والإيجابي" ثم أجريت عليه دراسات لوضعه في شكل مقنن، كما تم تقنيته من طرف عبد المريد قاسم (2009) في البيئة المصرية، والذي نشر تحت عنوان أبعاد التفكير الإيجابي في مصر دراسة علمية. ويتكون المقياس من خمسة أبعاد هي على التوالي: التوقعات الإيجابية والتفاؤل، حب التعلم والفتح المعرفي، الشعور العام بالرضا، الساحة والأريحية، المجازفة الإيجابية.

2.3.7. مقياس جودة الحياة:

تم استخدام مقياس جودة الحياة لطلبة الجامعة الذي أعده منسى وكاظم (2006) والذي يتكون من 60 فقرة، وأمام كل فقرة مقياس تقدير خماسي (أبدا، قليلا جدا، إلى حد ما، كثيرا، كثيرا جدا) تتوزع فقرات المقياس على ستة أبعاد (جودة الصحة العامة، وجودة الحياة الأسرية والاجتماعية وجودة التعليم والدراسة، وجودة العواطف وجودة الصحة النفسية، وجودة شغل الوقت وإدارته) بشكل متساو، بواقع 10 فقرات في كل بعد (5 فقرات موجبة، و 5 فقرات سالبة)، أعطيت الفقرات الموجبة الدرجات (1، 2، 3، 4، 5) في حين أعطى عكس الميزان السابق للفقرات السالبة (نقلا عن عبد الحفيظي، 2016، ص ص. 124-125).

4.7. الخصائص السيكومترية لأدوات البحث:

1.4.7. ثبات أدوات البحث:

تم تقدير ثبات المقياسين اللذين قنا باستخدامهما في هذه الدراسة عن طريق معامل Alpha-Cronbach والتجزئة النصفية، والجدول الموالي يوضح قيمة معامل الثبات.

الجدول رقم (01) يوضح معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات للمقياسين.

المتغير	الفا كرونباخ	التجزئة النصفية
جودة الحياة	0.83	0.62
التفكير الإيجابي	0.84	0.74

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن معامل الفا كرونباخ لقياس الثبات مقياس جودة الحياة بلغ 0.83، أما عن طريق التجزئة النصفية فقد بلغ الثبات 0.62، وهي قيم مرتفعة تدل على ثبات المقياس، أما مقياس التفكير الإيجابي فقد بلغ معامل الفا كرونباخ لقياس الثبات 0.84، أما عن طريق التجزئة النصفية فقد بلغ الثبات 0.74، وهي قيم مرتفعة تدل على ثبات المقياس.

2.4.7. الصدق التمييزي:

1.2.4.7. صدق مقياس جودة الحياة:

تم تقدير صدق الأداة عن طريق الصدق التمييزي وذلك عن طرق المقارنة الطرفية، والجدول الموالي يوضح قيم الصدق.

الجدول رقم (02) يوضح الصدق التمييزي عن طريق المقارنة الطرفية لمقياس جودة الحياة

المجموعة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الاختبارات	مستوى الدلالة
جودة	16	236.63	3.26	30	13.66	0.01
الحياة	16	184.69	1.94			

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن المتوسط الحسابي للمجموعة العليا بلغ 263.63 وانحرافه المعياري 3.26، أما المجموعة الدنيا فقد بلغ متوسطها الحسابي 184.69 وانحرافها المعياري بلغ 1.94، أما الاختبار "ت" فقد بلغ 13.66 وهو دال إحصائياً عند 0.01، وهذا يدل على الاختبار مميز؛ وبالتالي هو صادق.

2.2.4.7. صدق مقياس التفكير الإيجابي:

الجدول رقم (03) يوضح الصدق التمييزي المقارنة الطرفية للتفكير الإيجابي.

المجموعة	العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	الاختبارات	مستوى الدلالة
التفكير	16	101.13	1.25	30	11.51	0.01
الإيجابي	16	86.25	5.01			

يتضح من خلال الجدول رقم (03) أن المتوسط الحسابي للمجموعة العليا بلغ 101.13 وانحرافه المعياري 1.25، أما المجموعة الدنيا فقد بلغ متوسطها الحسابي 86.25 وانحرافها المعياري بلغ 5.01، أما الاختبار "ت" فقد بلغ 11.51 وهو دال إحصائياً عند 0.01، وهذا يدل على الاختبار مميز، وبالتالي هو صادق.

8. عرض نتائج الفرضيات:

1.8. عرض نتائج الفرضية الأولى:

والتي مفادها: الطالبات الجامعيات يمتلكن مستوى مرتفع في جودة الحياة.

وقد تم التحقق من صدق هذه الفرضية باختبار (T test) لعينة واحدة لدلالة الفرق بين المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة على مقياس جودة الحياة والمتوسط الفرضي له، والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار (t) لعينتين مستقلتين لدلالة الفرق في متوسطي درجات الطالبات على مقياس جودة الحياة.

المتغير	حجم العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	متوسط الفرق	قيمة اختبار t
جودة الحياة	60	180	208.91	28.91	**10.404

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة الفرق بين المتوسط الحسابي لدرجات عينة البحث على مقياس جودة الحياة: (208.91) والمتوسط الفرضي له: (180) والمقدر بـ: (28.91) هو فرق جوهري، حيث قدرت قيمة اختبار (T test) قدرت بـ: (10.404) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، لصالح المتوسط الحسابي، أي أن الطالبات الجامعيات تمتلكن فعلاً قدراً عالياً من جودة الحياة، وعليه نقبل الفرضية الأولى للبحث.

2.8. عرض نتائج الفرضية الثانية:

والتي مفادها: توجد علاقة ارتباطية بين جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى الطالبات الجامعيات.

وقد تمت معالجتها إحصائياً عن طريق معامل الارتباط بيرسون، وهي موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (05) معامل الارتباط بيرسون بين جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى الطالبات الجامعيات.

المتغيرات	العينة	معامل الارتباط	الدلالة الإحصائية	التفسير
جودة الحياة	60	0.654	0.000	توجد علاقة ارتباطية

أظهر التحليل الإحصائي المدرج في الجدول أعلاه أنه توجد علاقة ارتباطية بين كل من جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى الطالبات الجامعيات، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.645) وهي قيمة قوية ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.01$)، ما يؤكد على وجود علاقة بين جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى الطالبة الجامعية، وعليه نقبل الفرضية الثانية.

9. مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج هذه الدراسة فيما يخص الفرضية الأولى أن الطالبات الجامعيات يمتلكن مستوى مرتفع من جودة الحياة وهو ما يشير إلى أن الفرضية قد تحققت، وهذه النتيجة تتفق مع كل الدراسات السابقة الذكر كدراسة بوعمامة (بوعمامة، 2018) التي أكدت نتائجها بشكل عام ارتفاع مستوى جودة الحياة في كل أبعاد مقياس جودة الحياة لدى الطلبة الجامعيين، وأيضا دراسة (تواقي، قريصات، بلعربي وبوشلاغم، 2015) التي توصلت إلى أن جودة الحياة لدى الطلاب الجامعيين ذات مستوى مرتفع في كل أبعادها بشكل عام.

كذلك نجد أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع نتائج الدراسات التي خصت الطالبات الجامعيات كدراسة (بعلي وجغلولي، 2018) والتي أكدت نتائجها أن مستوى جودة الحياة لدى طالبات الجامعة كان مرتفعاً.

أما نتائج الفرضية الثانية التي أكدت على أنه توجد علاقة ارتباطية بين جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى الطالبات الجامعيات، وهي نفس نتائج دراسة (بوعامية، 2016) مؤكدة وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين جودة الحياة والتفكير الإيجابي لدى طلبة الجامعة، كما تساند هذه النتائج دراسة كل من (بن عيشوبة وكركوش، 2016) التي أكدت على وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين التفكير الإيجابي وجودة الحياة لدى الطالب المراهق وأن أبعاد التفكير تعمل على تحسين جودة الحياة عند المراهقين.

فجمل هته النتائج تؤكد وتساند النتائج المتوصل إليها في بحثنا هذا، والذي سعى من خلال استهداف هذين المتغيرين إلى التأكيد على ضرورة التقييم المستمر لجودة الحياة التي تعتبر أساس الصحة النفسية، كما تؤكد على ضرورة السعي الدائم لتعزيز وتنمية مختلف مكامن القوة والمتغيرات النفسية الإيجابية التي نجد في أولها التفكير الإيجابي، والذي قد ارتبط بصفة دائمة ومستمرة بجودة الحياة.

6. خاتمة وتوصيات:

تظهر الدراسة الحالية ارتفاع مستوى جودة الحياة لدى الطالبات الجامعيات وكذا وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائياً بين كل من التفكير الإيجابي وجودة الحياة لدى هاته الفئة، فبناءً على النتائج المتوصل إليها في هذا البحث ونظراً لأهمية هذين المتغيرين وانعكاساتهما الإيجابية على الصحة النفسية ومختلف نواح الحياة، نؤكد على ضرورة تكريس مختلف الأنشطة والبرامج التي تعزز من دور المرأة وتحسين حياتها النفسية على اعتبار أنها نصف المجتمع من جهة وأم للنصف الآخر، والتي يبنى على يديها مجتمع يتميز بمختلف صفات الرقي والتقدم في مختلف الجوانب الإنسانية والاجتماعية والتكنولوجية والحضارية والثقافية، إذ لا بد على الباحثين من التركيز جهودهم البحثية حول كل ما من شأنه تعزيز مواطن القوة والصحة النفسية والسمو لدى المرأة، وكذا إذلال وتدارك كل الصعوبات والعقبات التي قد تحول دون تحقيق أهدافها، وهو ما قد ينعكس إيجاباً لا محالة على كل أفراد المجتمع.

وعليه؛ نقترح دراسة مختلف المتغيرات الإيجابية ومواطن القوة التي تدرج ضمن علم النفس الإيجابي ولعل من بينها التفكير الإيجابي، وذلك من خلال إعداد برامج إرشادية نمائية تعزز وتحسن من مستويات التفكير الإيجابي وجودة الحياة لدى المرأة على وجه التحديد.

المراجع

1. أبو حلاوة، محمد. السعيد. والشربيني، عاطف. مسعد. (2016). علم النفس الإيجابي (ط1). مصر: عالم الكتب.
2. الزروق، فاطمة الزهراء. (2009). دراسة النمط السلوكي للمصابين بداء السكري من خلال طريقة الحياة (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر) التحميل عبر البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (www.dsit. Cerist. dz).
3. برزوان، حسية. (2019). الضغوط النفسية والاضطرابات العضوية (ط1). الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع.
4. بعلي مصطفى. وجعلولي يوسف. (2018). مستوى جودة الحياة لدى طالبات جامعة المسيلة، مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية، 3(1)، 413_431. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56599>.
5. بن عيشوبة بلال. وكركوش فتحية. (2016). التفكير الإيجابي وعلاقته بجودة الحياة لدى المراهق المتمدرس، مجلة آفاق لعلم الاجتماع، 6(1)، 63-77. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/16363>.
6. بوعايدة مينة. (2016). أبعاد جودة الحياة الأكثر شيوعا وعلاقتها بالتفكير الإيجابي لدى عينة من الشباب الجامعي، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، 9(2)، 114_77. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38674>.
7. بوعامة حكيم. (2018). جودة الحياة لدى طلبة الجامعة: دراسة ميدانية بجامعة تيبازة، مجلة دراسات نفسية وتربوية، 4(16)، 415-429. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/47602>.
8. تواق، حياة. قريصات، زهرة. بلعربي، فوزية. وبوشلاغم، يحيى. (2015). مستوى جودة حياة الطالب الجامعي: دراسة ميدانية على طلبة اختصاص علم النفس، مجلة دراسات إنسانية واجتماعية، 7(1)، 163-184. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/33570>.
9. عبد الحفيظ، يحيى. (2016). تقنين مقياس جودة الحياة لمحمود منسي وعلي كاظم على الطلبة الجامعيين: دراسة ميدانية بجامعة الجلفة (مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة) التحميل عبر البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات (www.dsit. Cerist. dz).
10. عبد الستار، إبراهيم. (2008). عين العقل؟ دليل المعالج المعرفي لتنمية التفكير العقلاني- الإيجابي (ط1). مصر: دار الكتاب للطباعة والنشر والتوزيع.
11. لونيس، سعيدة. (2018). مستوى إدراك جودة الحياة بأبعادها المختلفة لدى الطالب الجامعي في ظل بعض المتغيرات، مجلة أسنة للبحوث والدراسات، 9(2)، 104_117. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84490>.
12. متولي خضر. عبد الباسط. والطاوي، عبده. رانيا. (2018). موسوعة علم النفس الإيجابي (ط1). مصر: دار الكتاب الحديث.
13. مسعودي، أحمد. (2015). بحوث جودة الحياة في العالم العربي دراسة تحليلية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 7(20)، 203_220. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38854>.
14. مشري، سلاف. (2014). جودة الحياة من منظور علم النفس الإيجابي: دراسة تحليلية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 2(5)، 215_237. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/79393>.
15. معمري، بشير. (2012). علم النفس الإيجابي، اتجاهات جديدة في دراسة القوى والفضائل الإنسانية (ط1). الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

16. Duckworth, A. L., Steen, T. A., & Seligman, M. E. P. (2005). Positive psychology in clinical practice. *Annual Reviews of Clinical Psychology*, 1(1), 629-651. doi:10.1146/annurev.clinpsy.1.102803.144154
17. Rubin, R. R. (2000). Diabetes and quality of life. *Diabetes spectrum*, 13(1). Retrieved from <http://journal.diabetes.org/diabetesspectrum/00v13n1/pg21.htm>
18. Seligman, M. E. P. (2002). *Authentic happiness: Using the new positive psychology to realize your potential for lasting fulfillment* (Ed.). New York: Free Press.

صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام بين الماضي والحاضر

د/ سيفون باية (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة)

د/ بلقيس فطوم (جامعة محمد بوضياف بالمسيلة)

الملخص:

إن دراسات صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام ليست بمسألة حديثة الطرح، إذ عكست صورتها الواقع الاجتماعي الذي كانت تعيشه المرأة العربية في الزمن البعيد، والذي كانت مهمشة فيه ومقصية في الحياة الاجتماعية، السياسية والثقافية عامة، لتعرف بعد ذلك المرأة تحولات في واقعها المعاش فقد زادت نسبة النساء المتعلقات والمتقفات، إلا أن ذلك التطور لم يشفع لفئة النساء، إذ انتقلت وسائل الإعلام لاستغلال تلك الصورة للمرأة العصرية من أجل الكسب المادي والتجاري، فعرضت المرأة في قالب منمط وسليبي، تغطي عليه صورة المرأة الجسد مع كثير من الإغراء والابتذال من جهة، وتقابله صورة المرأة الضعيفة والمنكسرة، ناقصة العقل والدين من جهة أخرى، هكذا رسخت المؤسسات الإعلامية وثبتت صورة المرأة في المخيال العربي والتي كانت وفي حقبات زمنية متلاحقة بعيدة كل البعد عن الواقع الفعلي، لتفرض بعد ذلك المرأة العربية على وسائل الإعلام حضورا بعيدا عن صورة المرأة الجسد نتيجة لما حققته في مختلف مجالات الحياة، إذ أثبتت جدارتها في مختلف المناصب الريادية واقتحمت عالم الأعمال والسياسة بعد ذلك.

انطلاقا من هذه المقدمة نهدف من خلال هذه الدراسة البحث في أوجه التغير الحاصل في صورة المرأة العربية في الخطاب الإعلامي والتي كانت حسب ما أكدته نتائج الدراسات الأكاديمية، انعكاسا لواقع المجتمع العربي، إذ تراوحت بين تمهيش المرأة وإقصائها إعلاميا مسيرة للواقع الاجتماعي، وبين استغلالها كوسيلة للمكسب المادي لاحقا من خلال تصويرها كجسد مغري لا غير، لتتربص صورة نمطية ثابتة في المخيال العربي. لكن سرعان ما تغيرت صورتها عبر وسائل الإعلام في ظل التغيرات الاجتماعية والإعلامية الحاصلة. **الكلمات المفتاحية:** صورة المرأة العربية، الصورة النمطية، التغير الحاصل في صورة المرأة إعلاميا.

Abstract:

The Arab women's perception studies in the Media are not a recent issue, in which her image reflected the social reality that she had long been living, when she was sissy and marginalized from social, cultural and political life. However, this situation changed while the proportion of learners and intellectuals among women increased. Yet, even that was not sufficient when media sought to revenge by exploiting this modern image socially to gain commercially, as a result, it displayed woman in a stereotyped and negative template based on temptation and cliché versus a weak and fragile image of her very far from reality.

In that context, Media played a pivotal role in establishing that perception. Nevertheless, The Arab woman imposed herself on Media as a result of her accomplishments in both business and politics..ect.

Proceeding of that, we aimed from this research paper to investigate the changes occurring in Arab women perception particularly in the Media discourse based on the outcomes of an academic study as a reflection of the reality of The Arab society from marginalizing the role of women and using her as a source of profit. However this changed quickly under social and Media change.

Key words: Stereotype image, The change occurring on Arab women perception in the Media.

مقدمة:

إن صورة التي كانت مطبوعة في أذهان العديد منا عن المرأة في السنوات السابقة هي صورة الأم والمربية المطلوب منها القيام بالعديد من المهمات الشاقة ربما داخل المنزل، وتطورت المهمات وازدادت لتصبح مسئولة عن توفير جزء من دخل الأسرة، ما دفعها إلى العمل 24 ساعة داخل المنزل وخارجه دون كلل أو ملل.

علما بأن المرأة أثبتت وبجدارة قدرتها وقوتها على تحمل المسؤوليات الجسام من تربية وتعليم، هذا بالإضافة إلى قيامها بالعديد من الأدوار الهامة سواء كانت اجتماعية وسياسية وحتى إعلامية، وذلك من خلال تقلدها للمناصب السامية والحساسة، لكن وسائل الإعلام العربية لم تأخذ على عاتقها تقديم صور ونماذج عن المرأة العربية الناجحة، القادرة على المساهمة في عجلة التنمية، بل ساهمت بوعي أو بدون وعي في ترسيخ وترويج الصورة النمطية السلبية للمرأة التي تنحصر في صورة المرأة ربة البيت، وصورة المرأة المستهلكة فقط وصورة المرأة الجذابة والمغرية... والتي تنحصر اهتماماتها على التربية، وإعداد الطعام وإنجاب الأولاد.

وتبرز في ظل هذه الحقيقة، الإشكالية الخاصة بآلية تعاطي الإعلام مع قضايا المرأة وكيفية تصويرها من خلال واقعها القائم، وهل يقوم بدور إيجابي في دفع قضايا المرأة إلى الأمام أم يكتفي برصد واقعها الراهن بسلبياته وإيجابياته، أم يسعى متعمداً إلى تكريس أدوارها التقليدية متجاهلاً إنجازات بعض النساء في مجالات التعليم والعمل والإبداع الفكري والفني.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: كيف قدم الخطاب الإعلامي العربي صورة المرأة عبر الزمن؟

مفاهيم عامة:

مفهوم الصورة النمطية⁽¹⁾ :stereotype

ترجم الباحثون العرب مصطلح stereotype إلى مصطلح الصورة النمطية والذي يشير حسب الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية وقاموس أكسفورد العالمي إلى الطريقة أو العملية التي يتم عن طريقها الطبع، ويستخدم منها سطح طابع لإنتاج آلاف النسخ المتطابقة من الرسالة دون الحاجة إلى تغيير ذلك السطح، ومن ثم أصبح معنى الصورة (stereotype) وذلك الذي يتكرر بشكل ميكانيكي⁽²⁾

وعموماً تشير الصورة النمطية إلى تلك الصورة السلبية التي تقوم وسائل الإعلام بتصنيعها ورسمها لبعض الشعوب والثقافات والأعراق، وبعض الجماعات ذات الأصول الجغرافية والقومية واللونية، وكذلك بعض الاتجاهات السياسية والفكرية، فهي تلك الصورة التي تتطبع في الأذهان عن أشخاص أو شعوب، حاملة معها سمات غير موضوعية، في قالب ذهني يحدّ من التفكير في تصور هؤلاء الأشخاص أو الشعوب بصورة مخالفة للذهن⁽³⁾

فالتنميط يختصر الفروق المتنوعة الموجودة بين الناس إلى تبسيط محل، قد يصل إلى حبس فئات معينة في شكل أو شكلين، دون الانتباه إلى الكم الهائل من التفاوتات الإنسانية، كما يحول الافتراضات التي نعملها حول مجموعات معينة من البشر إلى مرتبة الحقائق والبدييات، وبالتالي يضعنا في وضع التوقع لردود أفعال قد تكون متطابقة مع توقعاتنا.

كما أن القولية وتصنيع الصورة النمطية السلبية تحدث نتيجة تشويه معتمد للحقائق، والتعتمد المفرط، وبعضها غير مستند إطلاقاً إلى الواقع، وهي من أخطر ما تقوم به وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، ومن أشد أشكال الظلم الذي يتعرض له البشر في هذا العصر⁽⁴⁾

(1) النمطية: هي الصورة الراسخة في مخيلة الناس، والتي أرساها الإعلام الموجه في المجالات المختلفة عن الشعوب والثقافات المختلفة، بحيث صارت صوراً غير نقدية مسامحة بفحواها.

(2) سميسم، حميد ميدي: بنية الصورة وسياسة الاتصال: دراسة في إشكالية البنية- الاتصالية للمستهلك والثقافة العربي مجلة الباحث الإعلامي، العدد المزدوج 7 - 8، 2009 ص.21

(3) صالح خليل، أبو إصبع: تحديات الإعلام العرب: دراسات الإعلام - المصادقية الحدية والمهيمنة الثقافية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، ص 19

(4) فهد عبد الرحمن الشميمري: التربية الإعلامية، ص 77 - 78

صورة المرأة في الخطاب العربي:

تشير كثير من الدراسات التي أجريت على صورة المرأة في وسائل الإعلام، إلى أن المرأة تعرض في وسائل الإعلام كرمز وأداة، وتستخدم الإعلانات المرأة لكي تبيع المنتجات، كما تساعد صور العنف والصور الفاضحة للمرأة لتسويق الأفلام، وبدلاً من إعطاء الأولوية للصورة الإيجابية للمرأة في وسائل الإعلام، على العكس من ذلك نجد أن الإعلام يركز على الأدوار الاستهلاكية للمرأة مستخدماً الإعلانات والأعمال الدرامية التي يتم توظيفها لإعلاء صوت الأنماط الاستهلاكية والفردية والإثراء السريع، والتي تؤدي إلى استفزاز الجمهور المتلقي، في الوقت الذي تستطيع فيه وسائل الإعلام أن تكون مشاركة المرأة وإعطاؤها الفرصة للتعبير عن النفس، واتخاذ القرار من خلال وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال الحديثة.

فالخطاب المنتج حول المرأة في العالم العربي المعاصر خطاب في مجمله طائفي عنصري، بمعنى أنه خطاب يتحدث عن مطلق المرأة/ الأنثى ويضعها في علاقة مقارنة مع مطلق الرجل/ الذكر، وحين تتحدد علاقة ما بين طرفين متقابلين أو متعارضين، ويلزم منها ضرورة خضوع أحدهما للآخر واستسلامه له ودخوله طائعا له منطقة نفوذه، فإن من شأن الطرف الذي يتصور نفسه مهيمنا أن ينتج خطابا طائفا عنصريا، وهذا شأن الخطاب العربي السائد والمسيطر شعبيا وإعلاميا، وليس من الصعب كذلك أن نجد في نبرة خطاب "المساواة" و"المشاركة" إحساس بالتفوق نابعا من افتراض ضمني يحمله الخطاب بمركزية الرجل/ الذكر، فالمرأة حين تتساوى فإنها تتساوى مع الرجل، وحين يسمح لها بالمشاركة فإنها تشارك الرجل وفي كل الأحوال يصبح الرجل مركز الحركة وبؤرة الفاعلية، ويبدو الأمر وكأنه قدر لا مناص منه، وكأن كل فاعلية المرأة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فاعلية هامشية لا تكتسب دلالتها إلا من خلال فاعلية الرجل⁽¹⁾

كما أن جميع وسائل الإعلام السمي والبصري في العالم العربي تركز على المرأة في الفئات الاجتماعية المسورة أو المرأة في المدن، وبعض المهن كالطبيبة أو حتى البائعة في المحل التجاري، وذلك دون التطرق لبعض شرائح النسائية المشاركة بفاعلية في مناقشة قضايا مجتمعتها، وصورة المرأة في الفضائيات أثارت الكثير من حفيظات النساء لأنها تصورها وكأنها سلعة استهلاكية لا هم لها سوى إبراز الجانب السلبي من مفاتها وإثارة غرائز الآخر نحوه دون رادع أخلاقي أو قيمي أوديني، وحينما نتكلم عن صورة المرأة في هذه القنوات فإن الكثير من الفتيات الشابات والنساء يعترضن على كيفية تقديمها للمجتمع كأم وزوجة ومربية وأخت وحببية والتي منحها الله عز وجل والدين الحنيف المكنة التي تليق بها، وبدورها في قيادة الأسرة والمجتمع ومصنع للرجال وليس كما تصورها تلك الفضائيات؛ لذلك فإن اختيار مفهوم أنسنة حضور المرأة في الإعلام ضرورة للتخلص من الصور النمطية التي كرسها وسائل الإعلام عن المرأة⁽²⁾

دراسات شخّصت الحالة:

- لقد توصلت العديد من الدراسات والندوات إلى كيفية تناول وسائل الإعلام الجماهيري للمرأة العربية، والتي جاءت كالآتي⁽³⁾:
- أن معظم مضامين وسائل الإعلام العربية تعكس الاهتمامات والأدوار التقليدية للمرأة، فهي الأنثى المهتمة بالمطبخ والأزياء والتجميل والإنجاب والعلاقات الأسرية السطحية، وهي المشغولة بالمظاهر والشكليات.
 - تصور هذه المضامين المرأة على أنها عاطفية شديدة الحساسية غير قادرة على التفكير السليم أو اتخاذ القرارات وأخذ زمام المبادرة.
 - تفتقر هذه المضامين إلى معالجة حقيقية لأوضاع المرأة العربية وقضاياها وهمومها الجوهرية في المجتمع.
 - إن معظم مضامين وسائل الإعلام العربية لا تعكس أي دور للمرأة العربية أو تطلعاتها في عملية التنمية وتعجز عن مواكبة تطور المرأة العربية أو سوء حالها في الحياة المعاصرة.

(1) نصر حامد أبوزيد: دوائر الخلف، قراءة في خطاب المرأة، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2007، ص 29

(2) شعله شكيب: صورة المرأة في الإعلام، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثالث للاتحاد النسائي الإسلامي العربي.

(3) زينب منصورحبيب: الإعلام وقضايا المرأة، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2011، ص 76-79

- تتناول وسائل الإعلام العربية صورة المرأة بشكل مشوه بعيدا عن الواقع سواء من ناحية شخصيتها وتصرفاتها أو من ناحية القضايا والمشكلات والمهموم الأساسية.
- تظهر المرأة العربية في مضامين وسائل الإعلام مستهلكة غير منتجة غير مشاركة في عملية التنمية، وهي في معظم الأحيان غائبة عن ميادين الإنتاج والخدمات والنشاط الاقتصادي، كما وتظهر غير قادرة على الإبداع في أي من هذه المجالات.
- معظم وسائل الإعلام لا تزال تركز على الأدوار التقليدية للمرأة واهتماماتها على حساب الأدوار الأخرى لها، كشريحة في الإنتاج وبناء الأسرة وفي اتخاذ القرار وكساهمة في مختلف جوانب الحياة والعمل والخلق والإبداع الفكري والفني والثقافي وإنسانة تتساوى مع الرجل في الحقوق والمسؤوليات.
- كثيرا ما تستغل مضامين وسائل الإعلام العربية المرأة باعتبارها موضعا للجنس وأداة للجذب الجنسي ووسيلة لتشجيع وزيادة الاستهلاك وبخاصة في مجال الإعلانات.
- تعزز وسائل الإعلام الموجهة للأطفال صورة الأنثى على أنها مخلوق ناقص تابع للرجل، وعليه فإنها تعرض للأطفال فكرة التفرقة بين الجنسين وسيطرة الرجل وتبعية المرأة.

إذن فقد كانت صورة المرأة العربية في وسائل الإعلام سلبية إلى حد بعيد، تتصل عموما بمدرجاتها، وقدراتها وأخلاقتها، فالمرأة في وسائل الإعلام فاسدة الأخلاق أو العقل أو الطباع، جاهلة وضيق الأفق، ومستضعفة⁽¹⁾

جسد المرأة كاستراتيجية للتسويق:

تستخدم الإعلانات المرأة أحيانا بصورة غير لائقة لمكانتها، والتقليل من الدور الذي تلعبه في مجتمعنا، مما يساعد في خلق صورة ذهنية غير إيجابية عنها، ويربطها في ذهن البعض بالجنس فقط أو بالسطحية، حيث أثبتت دراسات أن 84% من الإعلانات تستخدم المرأة بشكل غير لائق، وأن المرأة تستخدم للإعلان عن سلع مثل مستحضرات التجميل من أجل الجذب وإثارة الانتباه نحو المرأة، وفي هذه الشأن أفادت الدكتورة منال أبو الحسن، أستاذة الإعلام وعضو اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، بأن "أحدث الدراسات الإعلامية أظهرت أن كلا من الفيديو كليب والإعلان يستغلان جسد الأنثى في الأعمال التجارية، وتسويق المنتجات، والأسوأ من ذلك أن الفيديو كليب يستخدم هذه الأنوثة في نشر الرذيلة والفاحشة"⁽²⁾؛ ولأن هذه الصور تبثها وسائل الإعلام العربية بشكل مكثف مستخدمة واقع الصورة المؤثر، فإن المرأة ذاتها تندفع إلى تبني الصورة السلبية والتماهي معها للظهور بمظهر المرأة "العصرية"، وهي صورة لا تعكس الجانب الحقيقي والواقعي لمشاكل المرأة وطموحاتها الحقيقية.

كما أن المادة المقدمة من قبل القنوات الفضائية العربية تضم حيزا كبيرا من جوانب الإثارة الجنسية سواء في شكلها أو في المستتر البسيط أو في شكلها المباشر الفج، وفي هذا السياق يمكن القول بأن جسد المرأة يمثل الجانب الرئيس من المادة المعروضة في العديد من القنوات الفضائية بشكل عام، وفي القنوات التي تركز أنشطتها على الجوانب الترفيهية بشكل خاص، وعلى حد تعبير المنظر الفرنسي "جان بودريار" إن العري المقدم في وسائل الإعلام التي تتحكم بها أو تلهمها الرأسمالية الجديدة هو نتاج ثقافة بكل ما هو شعبي جماهيري ومثير ومتعلق بالجسد، كما أنه نتاج ثقافة تميع الفواصل بين العام والخاص، العري الذي كان شأنا خاصا أصبح شأنا عاما بشيوع الوسائط الإعلامية الجديدة والقدرة غير المسبوقة على النشر والسباق غير المسبوق على النجومية⁽³⁾

لقد هاجم نقاد النظرية النسوية وعلماء الاجتماع وغيرهم استغلال الجسد الأنثوي، بأن له آثارا سلبية على الرجال والنساء على حد سواء، فتقدم صورا غير حقيقية للرجال والنساء على شكل المرأة المثالية: الشباب والسيقان الطويلة، وكونها براقة وذات خصر نحيل، وبشرة لامعة،

(1) يوسف حنان: دور الإعلام في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، قدم إلى الندوة القومية نحو المزيد من الإجراءات للنهوض بعمل المرأة وتحقيق المساواة في العمل، دمشق، 2007، ص 19.

(2) حنان يوسف: صناعة الإعلان في العالم العربي، الجيزة: دار أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، 2008، ص 245.

(3) محمد حسام الدين إسمايل: الصورة والجسد دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، ص 198

وملتببة بالرغبة الجنسية التي تعرض عموماً بلغة الجسم، وعرض الفراغات وتعبيرات الوجه، وفي السنوات الأخيرة وجد المعلنون أنه يمكنهم استخدام لقطات مقربة فقط لأجزاء من جسد المرأة لخلق التوتر والإثارة الجنسية التي يسعون إلى توليدها، أداة تعرف تقنيا باسم المجاز المرسل الجزء يقف مقابل الكل والعكس بالعكس⁽¹⁾.

يمكن تصنيف صورة المرأة في الإعلانات إلى أربع نماذج هي: المرأة التقليدية، والمرأة الجسد، والمرأة الشيء، المرأة السطحية، هذه النماذج الأربعة تعمل على تشويه صورة المرأة وتنتقص من قيمتها كإنسان فاعل له دور في الحياة غير الدور الترويجي المؤسف، كما تساهم في تعزيز النزعة الاستهلاكية لديها على حساب الروح الإنتاجية الواجب أن تسود عقل ووجدان المرأة وتحكم سلوكياتها، وتقدم هذه النماذج قدوة سيئة للمراهقات في المجتمع وتكرس مفاهيم خاطئة عن الأعمال المميزة التي يمكن أن تمارسها المرأة⁽²⁾.

دور وسائل الإعلام في تغيير الصورة النمطية للمرأة بعصرنا الحالي:

إن ضعف الوجود النسائي الفاعل في الإعلام العربي أدى بشكل أو بآخر إلى تكريس وصناعة صورة نمطية عن المرأة العربية في إعلامها، فعلى الرغم من وصول المرأة إلى إدارة مؤسسات إعلامية عدة، إلا أن ذلك لم يساعد على تمكينها كأمراة إعلامية من المساواة مع الرجل في القدرة على صنع القرار، إذ مازالت ملكية كبريات المؤسسات الإعلامية العربية وإداراتها بيد الرجال عموماً، وانطلاقاً من هذه المعطيات، يجب ألا يُنظر إلى مسألة وجود المرأة العربية من الناحية الكمية فقط، بل هناك ضرورة للبحث في نوعية هذا الوجود، وإن كانت المرأة مشاركة فعلية في صناعة القرار الإعلامي أو مزال القرار بيد الرجال فقط⁽³⁾.

في الحقيقة فإنه يقع على وسائل الإعلام دور رئيسي في تغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة، وإن تقديم صورة المرأة في وسائل الإعلام بطريقة أكثر إيجابية وواقعية، يقع أيضاً على عاتق تأثير وجهود النساء العاملات في الحقل الإعلامي، حيث إن هناك زيادة في عدد النساء المتخرجات في أقسام الصحافة وكليات الإعلام، واللاتي يعملن في المؤسسات الإعلامية على المستوى المهني.

أما بالنسبة لواقع المرأة الإعلامية، فقد أجمعت نتائج العديد من البحوث بأن وضعها الإعلامي لا يتفق أبداً مع قدراتها المهنية، إذ أن المرأة الإعلامية موضوعية وملتزمة وتساهم في نهضة المجتمع، غير أنها لا تكلف إلا بأعمال ثانوية، كما أن حضورها في وسائل الإعلام مهم، لكن غير كاف لوحده، مثلاً أن حضور المرأة الإعلامية في مراكز القرار الإعلامي ضئيل رغم أنه ارتفع في بعض المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية⁽⁴⁾.

الجهود الدولية من أجل تحسين صورة المرأة إعلامياً:

لقد كان إطلاق الأمم المتحدة "للعقد العالمي للمرأة" في عام 1975 يمثل واحداً من المعالم المبكرة التي صبغت تعامل المنظمة الدولية مع أوضاع النساء في العالم في قطاعات متنوعة، يعد القطاع الإعلامي أبرزها، وفي عام 1981، اتخذت الأمم المتحدة خطوات أخرى نحو تكريس الاهتمام بدور المرأة من خلال تبني "اتفاقية منع كل أشكال التمييز ضد المرأة"، حيث وقع على هذه الاتفاقية أكثر من ثلثي الدول ذات العضوية في الأمم المتحدة.

ويشير البند الخامس من الاتفاقية إلى مشكلة تنميط صورة المرأة في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، داعياً جميع الدول الأعضاء لاتخاذ الإجراءات المناسبة للقضاء على الممارسات المستندة إلى صور مقولبة "نمطية" وجامدة لأدوار الرجال والنساء في العالم المعاصر، ويطلب البند (18) الدول الأعضاء بتزويد الأمم المتحدة بتقارير دورية حول أوضاع النساء في كافة القطاعات، بما فيها قطاع الإعلام والاتصال، وفي هذا الإطار، وضمن مراجعتها لأوضاع المرأة المصرية، لاحظت اللجنة المكلفة بمراقبة تلك الأوضاع حدوث تطورات بارزة تخص المرأة في المجال

(1) نصر حامد أبو زيد: دوائر الخوف، قراءة في خطاب المرأة، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2007، ص 202

(2) سهام حسين علي الشجيري: صورة المرأة في الإعلام العربي، من كتاب أنسنة الإعلام، جدلية التأثير والتغير، الجزائر: ألفا للوثائق، 2015، ص 853

(3) نفيسة نايلى وسامى مساعدي: صورة المرأة العربية من الإعلام التقليدي إلى الإعلام الجديد، الثابت والمتغير، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، ديسمبر، 2017 ص 57

(4) المرأة العربية: دراسة تحليلية للمبوحات الصادرة بين 1995 و2005.

الإعلامي، رغم القلق الذي أبدته اللجنة من استمرار التقديم النمطي للمرأة في وسائل الإعلام، وهو ما يشجع على التمييز ضدها⁽¹⁾. ولا بد من الإشارة هنا إلى الأدوار التي لعبتها المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة في كوبنهاجن (1980) ونيروبي (1985) وبكين (1995) في الترويج لمعالجة إعلامية أكثر إيجابية لصورة المرأة.

ففي "مؤتمر المرأة" الذي عقد في بكين عام 1995، كانت الصور الإعلامية السلبية للمرأة تقع في أعلى سلم أواويات الوفود المشاركة، حيث تبني المؤتمر برنامجاً سمي بمنصة العمل في بكين Beijing Platform of Action حدد فيها اثنا عشر مجالا مثيرا للقلق فيما يخص وضع المرأة، من بينها المجال الإعلامي، حيث لاحظ المشاركون وجود فرص غير متكافئة أمام المرأة تعيق قيامها بلعب دور ذا معنى في الحياة العامة للمجتمعات المعاصرة، وتضمن البند (J) من البرنامج هدفين استراتيجيين فيما يتعلق بوسائل الإعلام: الأول، ويتمثل في الترويج لعرض متوازن وغير متحيز ضد المرأة في وسائل الإعلام، والثاني في زيادة مستويات مشاركة المرأة في العمل الإعلامي، وفي استخدام التقنيات الاتصالية الحديثة.

إن دلالة مؤتمر بكين تكمن في التركيز على علاقة المرأة بوسائل الإعلام في محاوره الرئيسية، حيث أكد على أهمية تولي المرأة العديد من مناصب صناعة القرارات الإعلامية، ودعا إلى إنشاء شبكات إعلامية محلية وقومية وعالمية خاصة بالمرأة لضمان التدفق الدولي للمعلومات، وتبادل الآراء، ومساندة جهود المنظمات النسوية في العمل الإعلامي، وركز المؤتمر كذلك على أهمية استثمار وسائل الاتصال الحديثة من شبكة الأنترنت والوسائط المتعددة في النهوض بالمرأة وتطوير أدائها المهني.

وفي الثامن عشر من يونيو 2006، أطلق "تقرير المرأة العربية والإعلام" ليكون أول جهد علمي يؤسس لقراءة أكثر علمية وموضوعية حول قضية المرأة العربية والإعلام، ورغم أن دلالة التقرير لا تنبع من أي جديد أتى به في تعريف واقع المرأة العربية والإعلام، فإن أهميته الكبرى تتمثل في كونه يضع بين أيدينا نتائج مجموعة كبيرة من الدراسات المستندة لمنهج تحليل المضمون والمسح الميداني ومناهج أخرى في محاولة لمساعدتنا على قراءة الواقع الإعلامي المعاش كما أبرزته تلك البحوث والدراسات.

فهذا النوع من التقارير يقدم لنا بيانات مفيدة في تقصي الواقع ومعرفة تفاصيله قبل المباشرة في أي عملية إصلاحية سواء على مستوى المحتوى الإعلامي أو المرأة الإعلامية العاملة أو على مستوى السياسات والمؤسسات الإعلامية، لقد جاءت نتائج البحوث المدروسة في معظمها متصلة بصورة المرأة في وسائل الإعلام أكثر مما كانت متصلة بالمرأة المنتجة أو المستهلكة للمواد الإعلامية.

ومن الاستنتاجات التي رصدها التقرير أن المرأة قدمت على أنها فاسدة الأخلاق والعقل والطباع، وجاهلة وضيقة الأفق، بالإضافة إلى كونها مستضعفة، كما قدمت المرأة على أنها جسد تقدم كشابة لا يعنينا إلا مظهرها أو بدينة قبيحة، مثلما أنها انتهازية وراشية ومرتشية، إضافة إلى تقديمها على أنها أخت أو ابنة تدور في فلك الرجل، ولا يعنينا الشأن العام.

ومن ناحية أخرى، فهناك صور إيجابية استخلصتها البحوث في وسائل الإعلام العربية تمثلت في كون المرأة عاملة وقادرة على القيادة ومشاركة في الشأن العام ومتعلمة ومتفوقة، وذات أخلاق عالية ومناضلة.

أما بالنسبة لواقع المرأة الإعلامية، فقد رصد التقرير نتائج بحوث متنوعة أفادت بأن المرأة الإعلامية موضوعية وملتزمة وتساهم في نهضة المجتمع، غير أنها لا تكلف إلا بأعمال ثانوية، كما أن حضور المرأة الإعلامية في وسائل الإعلام مهم، لكنه غير كاف لوحده، مثلما أن حضور المرأة الإعلامية في مراكز القرار الإعلامي ضئيل رغم أنه ارتفع في بعض المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية. واستنتجت بعض الدراسات أن انحسار عدد الإعلاميات يعود إلى كونهن إناثا وإلى افتقارهن للثقافة المجتمعية، كما تبين وجود علاقة وطيدة بين وضع الإعلاميات ووضع قطاع الإعلام ككل في البلدان العربية.

(1) واقع الأنشطة الاتصالية الموجهة للمرأة في الجمهورية التونسية، منشورات منظمة المرأة العربية، تونس: مركز المرأة العربية كوتر، 2006 ص 3-4

خاتمة:

إن الرسالة السياسية الاجتماعية التي تطرحها المرأة هي الأهم والأكثر فعالية، ويجب عليها الخروج من الإطار النمطي لها، والمرتبطة بالجمال والموضة والمطبخ، وتقديم رسالة سياسية اجتماعية معبرة عنها رسالة مختلفة واقعية، تلامس واقع الناس والمجتمع وتحمل خطة للتغيير الحقيقي المبني على أسس واضحة.

- على الإعلام تقع مسؤولية طرح نماذج نسوية معبرة ولها تاريخ فكري اجتماعي سياسي أو على الأقل تجارب ناجحة لتشجيع المزيد من النساء على تقديم أنفسهن بجرأة وقوة.
- على المؤسسات أن تعطي النساء العاملات لديها الفرصة لتمثيلها في الفعاليات المختلفة وخاصة في المناسبات التي تحتاج إلى تقديم أوراق عمل أو محاضرات، والمساهمة في تغطية ذلك إعلامياً.
- على وسائل الإعلام أن تعتمد وكلما أمكن أو سمحت الموضوعات المعالجة فيها إلى العدل والمساواة فيما يتعلق بعدد الشخصيات المستضافة من الذكور والإناث في التقرير.
- تبني خطة إعلامية تسلط الضوء على النساء العاملات في السياسة وأثرهن في الحياة السياسية ومدى أهمية مشاركتهن، وتوفير الإرادة من قبل إدارات الإعلام سنتمكن من كسب تأييد الكثيرين وإقناعهم بقدرة المرأة على العمل في المجال السياسي ومن ثم تشجيع النساء على الانخراط في المجال السياسي أسوة بتلك النسوة ممن قام الإعلام بإبراز صورتهم، ناهيك عن أن النساء اللواتي يعملن في الخفاء، سيصبح لديهن الحافز لإظهار عملهن...
- دعوة للمتقفات والأكاديميات في الجامعات لإبداء اهتمام أكبر بقضايا المرأة والإعلام، سواء من خلال المساهمات المباشرة في الكتابة واللقاءات والندوات والدراسات أو من خلال برامج تدريبية وورشات عمل أو إصدار نشرات ودوريات تعالج حقوق الشرعية للمرأة وكيفية حصولها على هذه الحقوق في ظل تعقيدات الحياة المعاصرة.
- يقع على عاتق الإعلام توخي الدقة والتوازن والموضوعية في القضايا التي تخص المرأة والحفاظ على كرامتها في الأعمال الإعلامية المختلفة بعيداً عن الإثارة والتشويه وعدم استخدامها كأداة لتحقيق الربح المادي والابتعاد عن التركيز على الصور النمطية السلبية للمرأة، والحرص على إبراز المشكلات التي تعانيها نماذج المرأة الجديدة نتيجة التغيرات والتطورات المجتمعية العربية المعاصرة.
- يقع على عاتق الجهات المعلنة مسؤولية ضخمة تتمثل في: وضع ضوابط ومعايير محددة لشركات الإعلانات أو الوكالات أو الشركات المنتجة للإعلانات بحيث يلتزم الإعلان قبولاً عاماً لدى الأفراد والعائلات، وأن يكون متفقاً مع الذوق العام والتقاليد الاجتماعية، وراعي القيم الإنسانية للمرأة.
- إن المرأة يجب أن لا تختزل إلى جسد مشته، ويكون التركيز على الشكل الخارجي، لأن هذه الثقافة تطيح بكرامة الشخصية الإنسانية.

مقالات باللغة الفرنسية

Le profil psychique des femmes ayant subi la violence

Abdelkader BEHTANE(Université de Guelma, Algérie)⁽¹⁾

Résumé:

la violence caractérise l'imposition de la force par un individu sur un autre. Elle est marquée par un comportement agressif physique ou moral. Néanmoins, la violence contre les femmes repose sur un traumatisme infantile. Ainsi, il apparaît que les personnes violentes aient été elles-mêmes victimes de violences durant leur enfance. Ainsi, dans la violence, l'emprise joue un grand rôle car elle permet aux individus de soumettre l'autre. Sachant qu'il y a quatre aspects psychologiques de la personnalité violente: l'égoïsme, l'instabilité, l'agressivité et l'insensibilité.

Notre communication s'interroge sur le fonctionnement psychique de la femme violente. Comment se caractérisent ses mécanismes de défense?

Mots clés: violence, femme, profil psychique, passage à l'acte, traumatisme.

ملخص:

يتميز العنف فرض القوة من قبل فرد على آخر، يتميز أيضا بالسلوك العنفي ماديا كان أو أخلاقيا، إلا أن العنف ضد النساء يركز على صدمات أثناء الطفولة، وقد يظهر بأن الأشخاص المعتفين قد عايشوا نوعا من العنف أثناء طفولتهم، وكذلك في العنف سلوك التقييد يلعب دورا مهما، لأنه يسمح للأفراد بالخضوع إلى الآخر. نشير أيضا إلى أنه توجد أربعة مظاهر سيكولوجية للشخصية العنيفة: التمرکز على الذات، عدم الاستقرار (سيا العاطفي)، العدوانية، عدم الإحساس.

تساءل من خلال مداخلتنا عن التوظيف النفسي للمرأة المعتقة، بماذا تتميز ميكانيزمات دفاعاتها؟

كلمات مفتاحية: عنف، مرأة، مدح نفسي، المرور إلى الفعل، صدمة.

⁽¹⁾ Psychologie clinique et psychopathologie. Université de Guelma, Algérie. Membre du laboratoire de psychologie EA3188. Université de Franche-Comté. Mail: abedekader.behtane@univ-fcomte.fr ; abehtc2i@gmail.com

Introduction

Durant l'enfance, l'individu ne ressent aucune frustration puisque ses parents comblent tous ses désirs. C'est en grandissant qu'il sera confronté au désir de l'autre et qu'il connaîtra ses premières frustrations. C'est de ces différentes frustrations que naît la haine. Cette haine est issue de différents facteurs: inaptitude à gérer son stress, mauvaise estime de soi, sentiment de rejet, sentiment de grandeur, carence parentale. Ces différents facteurs poussent l'individu à exprimer sa haine par le passage à l'acte. La haine vise la destruction de l'autre perçu comme un étranger. La haine a comme principale fonction de protéger contre le besoin de l'autre. La haine est plutôt un moyen pour éloigner l'autre que pour le détruire. Elle n'est que la représentation du lien archaïque à l'objet. En outre, la haine, en tant qu'un des aspects de la pulsion de cruauté, peut être à la fois active et passive parce qu'elle vise une jouissance. (André, 2014; Janet, 1932; Sédat, 2015)

Il y aurait quatre aspects psychologiques de la personnalité violente: l'égoïsme, l'instabilité, l'agressivité et l'insensibilité. Cette rupture peut être provoquée par l'érotisation du non-respect de la loi, des carences cognitives, des carences de valeur. La notion d'agir caractérise la mise en acte en réponse au conflit psychique en œuvre entre ça (réservoir des pulsions) et surmoi (conscience morale) (Freud, 1923). Cette mise en acte du conflit interne peut provoquer une forme de déni de l'altérité, voire de déni de l'humanité de l'autre. L'acte, quant à lui, désigne le basculement d'un état à un autre et la décharge pulsionnelle qui l'accompagne. L'acte est provoqué par différents aspects: absence d'autocritique, absence de contrôle de soi, carence de jugement, sensation d'emprise, trouble de la pensée, infantilisme, instabilité, impulsivité, haine de l'autre, identification morbide, etc.

Il existe deux types de violence: la violence physique et la violence psychologique. Alors que la première est plus facile à appréhender du fait qu'elle laisse des marques sur le corps, la seconde est dissimulée. En outre, pour se propager la violence se base sur trois principes: l'obéissance à l'autorité, la conformité au groupe et l'implication personnelle. Ainsi, le groupe peut devenir le terreau de la violence car il peut entraîner des processus identificatoires de dépendance. La notion de mentalité groupale vient caractériser une opinion commune entrant en résonance avec le processus psychique et le besoin de protection de l'individu.

La violence caractérise l'imposition de la force par un individu sur un autre. Elle se caractérise par un comportement agressif physique ou moral: mauvais traitement, sévices ou encore viol sont des exemples de violence. (Bloch, 1997)

Ainsi, il apparaît que la violence vise le massacre, l'extermination, beaucoup plus que le meurtre. Tout se passe comme si l'autre était un étranger, «un double insupportable» parce qu'il représenterait une vulnérabilité narcissique. (André, 2014, p. 22)

Problématique

Sur quoi repose la violence? Quelle est son origine? Quelle est la place de l'emprise? Comment se construit le fonctionnement psychique de la femme violentée. Comment se caractérisent les mécanismes de défense?

Hypothèses

La violence repose sur un traumatisme infantile. Ainsi, il apparaît que les personnes violentes aient été elles-mêmes victimes de violences durant leur enfance.

Dans la violence, l'emprise joue un grand rôle car elle permet aux individus de soumettre l'autre.

Différents types d'acte

L'acte se distingue avec des notions telles que: agir, passage à l'acte, recours à l'acte, mise en acte, action, acting out. Ces différents concepts désignent des processus qui semblent liés à une forme de déviance. (Larousse, 1998)

Le terme de passage à l'acte ou acting out détermine un acte violent et irréfléchi. Tout se passe comme si quelque chose venait court-circuiter la pensée et plonger l'individu dans l'action. En d'autres termes, il relève d'une forme d'extériorisation de l'acte. Le passage à l'acte se caractérise par des aspects plus ou moins conscients: provocation, délinquance, comportements asociaux, dépendance ou encore meurtre. (Minazio, 2012; Raoult, 2006)

En passant à l'acte, les individus évitent le conflit psychique et réussissent à accomplir leurs désirs. La notion de passage à l'acte caractérise une véritable rupture entre comportement approprié et comportement déviant. Cette rupture peut être provoquée par l'érotisation du non-respect de la loi, des carences cognitives, des carences de valeur.

L'acte, quant à lui, désigne le basculement d'un état à un autre et la décharge pulsionnelle qui l'accompagne.

La notion d'agir caractérise la mise en acte en réponse au conflit psychique en œuvre entre ça (réservoir des pulsions) et surmoi (conscience morale). (Freud, 1923) Cette mise en acte du conflit interne peut provoquer une forme de déni de l'altérité, voire de déni de l'humanité de l'autre. (Balier, 2005)

Fonctionnement psychique de la violence

Freud (1930) pense que la civilisation se construit à partir d'un renoncement aux pulsions, donc sur une forme de violence. Au contraire, Rousseau (1755) montre que l'homme est bon par nature. D'ailleurs, il pense que, au début de sa vie, le moi n'investit pas l'environnement, il ne s'intéresse qu'à ses propres pulsions.

Ferenczi (1933) signale que la violence est due à un traumatisme infantile qui n'a pu être surmonter. Ce traumatisme est issu d'un décalage entre les passions de l'adulte et le besoin de tendresse de l'enfant. Pour Ferenczi, le traumatisme se base sur une impossibilité de communiquer: les individus ont l'impression qu'ils ne seront pas entendus dans leur souffrance.

Bergeret (1986), quant à lui, souligne que la violence a pour but la sauvegarde de la vie. La personne violente nierait l'altérité: il n'y a plus d'identification à l'autre possible donc il est possible de le détruire. Par conséquent, le lien est rompu: puisque l'autre n'est pas humain, il est possible de le détruire sans culpabilité. Mais en déshumanisant l'autre, c'est le sujet lui-même qui est en train de perdre son humanité.

La plupart des auteurs de violence ont une carence dans la reconnaissance des affects. L'affect serait une expérience psychique et corporelle. En effet, l'affect permet au corps de se manifester à l'esprit. Cette indifférence ou plutôt cette non reconnaissance des affects est liée à trois domaines: identification subjective humaine, différence des sexes et différence des générations. La non-reconnaissance des affects est due à des violences non reconnues ou banalisées lors de l'enfance d'un individu. Lorsque l'enfant doit faire face à la violence, ses affects ne se développent pas correctement. L'affect va se retrouver meurtri, inachevé. Dès lors, l'individu ne parviendra pas à savoir ce qui le touche exactement et il ne parviendra pas à percevoir ce que ses actes font à l'autre. L'affect est l'expression subjective d'un comportement et le moyen de construire une subjectivité. (Ciavaldini, 2014) Par conséquent l'agir vient comme un souvenir sensorimoteur de ce qui n'a pas pu se représenter en tant que lien à l'autre.

La personnalité violente s'élaborerait à partir de catégories comme l'âge, le sexe, la nature, etc. De même, il existerait une accumulation de plusieurs facteurs comme l'inaptitude à gérer son stress, la mauvaise estime de soi, le rejet de la société ou l'incapacité d'avoir des relations sexuelles normales. Tout cela peut pousser l'individu à exprimer sa haine donc se mettre à tuer pour se venger de la société qui le rejette.

Le fait de renoncer aux pulsions agressives permettrait le vivre ensemble mais il semble qu'il reste toujours quelque chose qui peut déboucher sur la destruction de l'autre. En effet, certains états passionnels n'ont aucunes limites et ne supportent pas la frustration. Également, la violence humaine peut revêtir différentes formes: sadomasochiste, suicidaire et déshumanisante (dénier de l'autre). La violence entraînerait alors une destructivité due aux atteintes menaçant le narcissisme. Ainsi, paradoxalement, la violence servirait à assurer la survie de l'individu: elle protégerait de la destruction donc de la mort. (Minazio, 2012)

L'individu ressentirait de la culpabilité, de l'avidité, de l'égoïsme envers l'autre car autrui est perçu comme la cause de sa mésestime de soi. Ce manque d'empathie ne permet pas de comprendre les états émotionnels d'autrui. En effet, pour ressentir de l'empathie, il faut qu'autrui soit accepté comme étant différent de soi. À cela s'ajoute des sentiments de rancunes et d'injustice voire un sentiment d'abandon. Ces sentiments sont en fait des projections sur les autres de nos propres faiblesses. L'individu aurait un sentiment de désespoir si profond qu'il se sentirait à la merci du mal. Il semble que, lorsqu'un individu a des pulsions de haine envers une personne aimée, il ressent un sentiment de culpabilité. Comme ces sentiments de culpabilité sont assez douloureux, l'individu n'en tiendrait pas compte. Cependant, il apparaît qu'ils s'expriment de différentes manières et qu'ils soient les causes des difficultés relationnelles. Ainsi, il y a certaines personnes qui sont attristées de n'être pas appréciées par des personnes importantes pour elles. L'agressivité et la haine peuvent être constructives. De plus, il semble que ces deux sentiments soient issus d'aspects primaires de l'individu. (Balier, 1996)

Origine de la violence

La violence tourne autour de la manipulation, du manque de respect, de l'accusation de l'autre. (Hirigoyen, 1998)

Ferenczi (1933) signale que la violence est due à un traumatisme infantile qui n'a pu être surmonter. Ce traumatisme est issu d'un décalage entre les passions de l'adulte et le besoin de tendresse de l'enfant. Pour Ferenczi, le traumatisme se base sur une impossibilité de communiquer: les individus ont l'impression qu'ils ne seront pas entendus dans leur souffrance.

Bergeret (1972, 1986), quant à lui, note que le passage à l'acte ne fait que reproduire la scène originaire traumatique. En réalité, le passage à l'acte n'est présent que pour éviter d'être confronté au vide. Tout se passe comme si les individus cherchaient à se venger. Ils deviennent prisonniers de leur statut de victime et doivent absolument passer à l'acte pour s'en échapper.

La violence se met en place autour de la séduction. Le but est de faire en sorte que la victime perde peu à peu leur estime de soi. Petit à petit, la victime se retrouve emprise. Dans ce type de violence, l'autre n'est qu'un faire-valoir, un ustensile. Autrement dit, autrui n'existe pas en tant qu'individu, il n'est qu'un moyen d'accéder à la jouissance. La violence naît autour d'une carence au niveau de la distinction entre le moi et le non-moi.

Bergeret (1972, 1986), quant à lui, note que le passage à l'acte ne fait que reproduire la scène originaire traumatique. En réalité, le passage à l'acte n'est présent que pour éviter d'être confronté au vide.

Certains auteurs (Hajbi, Weyergans & Guionnet, 2007; Morel, 2003) montrent que l'acte est provoqué par différents aspects: absence d'autocritique, absence de contrôle de soi, carence de jugement, sensation d'emprise, trouble de la pensée, infantilisme, instabilité, impulsivité, haine de l'autre, identification morbide, etc.

De plus, son rôle est de transférer la part mauvaise du self vers un autre individu. Ce clivage entre bon et mauvais objet fait croire à l'individu qu'il ne souffrira pas. Toutefois, il ne parvient pas à faire totalement illusion puisque l'individu a toujours peur que son self soit détruit.

Green (1973) note que l'indifférence est liée à une désobjectivation pendant lequel l'individu cesse de s'intéresser à l'objet et à lui-même. Cette désobjectivation a pour objectif de défaire le lien.

Emprise et haine de l'autre

Freud (1905) a été parmi les premiers auteurs à instituer la notion d'emprise pour décrire la domination exercée sur autrui. Il ajoute que la pulsion d'emprise se met en place pour détruire l'autre.

Pour ces individus, l'autre n'existe pas, il n'est qu'un objet. Le lien en tant que tel ne peut plus exister parce qu'il crée une angoisse que seule l'emprise peut apaiser.

Dorey (1981, p. 8) note que la relation d'emprise se caractérise par un rapport à l'autre très ambivalent. Elle se définit comme une atteinte du désir de l'autre perçu comme insaisissable donc menaçant. Il montre que l'emprise prend la forme d'un véritable érotisme parce qu'elle utilise la séduction pour mieux emprisonner l'autre. Dans l'emprise, l'autre ne parvient plus à penser par lui-même, il est complètement bloqué. L'emprise devient une véritable aliénation de l'autre et met en place un véritable renversement des valeurs et des rôles. Tout se passe comme si les individus venaient imposer leur propre désir à l'autre et que l'autre n'avait pas pu se rebeller. C'est parce qu'il partage la jouissance que l'autre se retrouve prisonnier. Dans l'emprise, l'autre n'existe pas, il n'est qu'un objet.

Le lien en tant que tel ne peut plus exister parce qu'il crée une angoisse que seule l'emprise peut apaiser. Cette emprise revêt plusieurs caractéristiques principales: appropriation, érotisation de la transgression, dénigrement, domination et marquage de l'autre. (Hirigoyen, 1998)

L'emprise se définit comme une action par laquelle un individu prend le pouvoir sur un autre tout en essayant de le contrôler et de le manipuler par tous les moyens. (Martin-Mattera, 2011)

Au niveau de la famille, la violence marque une forme de possession. Le partenaire violent ne reconnaît pas à l'autre son espace de liberté et de sécurité. La personne violente dément toute volonté de soumettre l'autre, voire il accuse l'autre d'être responsable de ses maux. En réalité, l'individu violent veut posséder l'autre, il veut le placer sous son emprise. (Wiltzer, 1986) C'est parce que l'autre est trop proche de nous et donc que l'on a peur de lui que l'on met en place l'emprise et que l'on passe à l'acte. D'ailleurs, Jeammet (1999) montre que les individus violents tentent de maîtriser la relation avec l'autre mais n'y parviennent pas complètement.

La haine fait partie d'un processus identitaire qui aboutit à une séparation entre le moi et l'autre, c'est-à-dire une affirmation du moi au détriment de l'autre. Cette séparation entre le moi et l'autre met en place un discours mettant en œuvre deux extrêmes: un moi pur qu'il faut protéger et un autre impur qu'il faut détruire. Ce type de discours, basé sur la haine et sur la peur de l'autre, entraîne le passage à l'acte. La haine semble être un processus primordial du lien puisqu'elle vise à protéger contre les différentes atteintes objectales. La haine est perçue comme vitale: c'est grâce à la haine que l'on peut rester en vie. Cependant, elle reste basée sur une position très narcissique puisque, dans la haine, l'autre est perçu comme étant une menace qu'il faut absolument détruire. (Jeammet, 1999)

Assoun (1995) montre que l'emprise se traduit par une séduction, c'est-à-dire par une mise à part du sujet. Elle sert à détourner le sujet d'une part de lui-même pour l'enfermer dans une image faussée. L'emprise se forme non seulement à partir du regard et par la voix.

La haine n'est qu'un amour contraire. L'amour comme la haine sont tous deux reliés à un ou plusieurs objets. Chacun d'entre eux se positionne dans l'extrémité par rapport à un moment donné. Lacan (1972, p. 90) a d'ailleurs inventé le terme d'«*hainamoration*» pour décrire le basculement rapide de l'un à l'autre. Dans ce même sens, l'amour vient avant la haine, voire cette dernière est le fruit de l'amour déçu. Avoir de la haine, c'est ressentir de la colère envers quelqu'un. Tout se passe comme si les individus violents n'aimaient qu'une seule chose: haïr l'autre. Ils placent cette haine de l'autre au-dessus de tout. Au cœur du basculement entre amour et haine, il y a une réserve énergétique pouvant provoquer des passages à l'acte.

Discussion

La plupart des auteurs de violence ont une carence dans la reconnaissance des affects. Cette non reconnaissance est due à des violences banalisées lors de l'enfance d'un individu. En effet, lorsque l'enfant doit faire face à la violence, ses affects ne se développent pas correctement. Dès lors, l'individu ne parviendra pas à savoir ce qui le touche exactement et il ne parviendra pas à percevoir ce que ses actes font à l'autre.

La personne violente nie l'altérité: il n'y a plus d'identification à l'autre possible donc il est possible de le détruire. Par conséquent, le lien est rompu: puisque l'autre n'est pas humain, il est possible de le détruire. Mais en déshumanisant l'autre, c'est le sujet lui-même qui est en train de perdre son humanité.

Durant l'enfance, l'individu ne ressent aucune frustration puisque ses parents comblent tous ses désirs. C'est en grandissant qu'il sera confronté à l'autre. C'est de ces différentes frustrations que naît la haine et la violence.

Différents facteurs poussent l'individu à exprimer sa haine par le passage à l'acte. La haine des pervers est narcissique. Elle vise la destruction de l'autre perçu comme un étranger. La haine a comme principale fonction de protéger contre le besoin de l'autre. La haine est plutôt un moyen pour éloigner l'autre que pour le détruire. Elle n'est que la représentation du lien archaïque à l'objet. En outre, la haine, en tant qu'un des aspects de la pulsion de cruauté, peut être à la fois active et passive parce qu'elle vise une jouissance. (Janet, 1932; Klein & Riviere, 1968)

Pour nous, dans le passage à l'acte violent, il y a une coupure qui s'opère entre désir et destruction, entre amour et haine. Ici, l'amour frustré a laissé la place à la haine et au besoin de faire mal.

Conclusion:

La violence révèle de nombreux troubles sur le plan psychique: une représentation de soi effacée, carence affective, dépression, angoisse, sentiment de vengeance, culpabilité, traumatisme, repli sur de soi, malaise identitaire et relationnel et un sentiment d'étrangeté. (Kellen, 1987) Le soi est devenu un générateur d'angoisse et de culpabilité. La victime trouve des difficultés à parler de soi. Ce qui se manifeste par un *Moi* en détresse, elle a perdu son estime de soi et a presque perdu son *Moi*. En même temps, elle est submergée dans les logiques de la déception, du soupçon, de la honte, de la culpabilité, du sentiment d'ambivalence, de l'humiliation et surtout de la peur (sentiment d'insécurité).

L'imaturité est présente, faute de communication avec le monde extérieur. Rien ne peut justifier, dans la conscience de la femme, la violence de l'autre. Rajoutons le sentiment d'humiliation due à cette relation conflictuelle. Après coup, on suppose que la victime est envahie par la colère et l'angoisse. Ces difficultés peuvent s'exprimer de différentes manières allant de la colère à l'envie de meurtre, voire à des tentatives de suicide. Du coup, on peut constater un repli sur soi et un déni.

Bibliographie

1. André, J. (2014). Deux visages de la haine. In *Les territoires de la haine* (pp. 9-27). Paris: PUF.
2. Assoun, P.-L. (1995). *Leçons psychanalytiques sur le Regard et la Voix. 1. Fondements*. Paris: Anthropos.
3. Balier, C. (1996). *Psychanalyse des comportements sexuels violents*. Paris: PUF.
4. Balier, C. (2005). De la transgression au déni de l'humain. *Champ Psy*, 2(38), 13-30.
5. Bergeret, J. (1972). *Psychologie pathologique. Théorie et clinique*. Paris: Masson.
6. Bergeret, J. (1986). *La violence fondamentale*. Paris: Bordas.
7. Bloch, H. (1997). *Grand dictionnaire de la psychologie*. Paris: Larousse.
8. Ciavaldini, A. (2014). De la violence sexuelle et de sa cruauté. In *Cruautés* (pp. 41-64). Paris: PUF.
9. Dorey, R. (1981). La relation d'emprise. *Nouvelle Revue de Psychanalyse*(24), 117-139.
10. Ferenczi, S. (1933). *Psychanalyse. Œuvres complètes*. Paris: Payot.
11. Freud, S. (1923). *Le Moi et le Ça*. Paris: Payot.
12. Freud, S. (1930). *Malaise dans la civilisation*. Paris: Points.
13. Green, A. (1973). *Le Discours vivant*. Paris: PUF.
14. Hajbi, M., Weyergans, E. & Guionnet, A. (2007). Violences conjugales: clinique d'une relation d'emprise. *Annales Médico Psychologiques*(165), 389-395.
15. Hirigoyen, M.-F. (1998). *Le harcèlement moral. La violence perverse au quotidien*. Paris: La Découverte.
16. Janet, P. (1932). *L'amour et la haine*. Paris: Éditions Médicales.
17. Jeammet, N. (1999). *La haine nécessaire*. Paris: PUF.
18. Kellen, J. (1987). La femme, le désir et la peur. *Itinérances*(2), 109-111.
19. Klein, M. & Riviere, J. (1968). *L'Amour et la Haine*. Paris: Payot.
20. Lacan, J. (1972). *Encore*. Paris: Seuil.
21. Larousse, P. (1998). *Dictionnaire*. Paris: Larousse.
22. Martin-Mattera, P. (2011). *Violence et victimation*. Villeneuve d'Ascq: PUS.
23. Minazio, N. (2012). Figures de la violence. *Cahiers de Psychologie CLinique*, 2(39), 7-9.
24. Morel, G. (2003). Transgression et identification dans le passage à l'acte. *Savoirs et Clinique*, 2(3), 19-26.
25. Raoult, P. A. (2006). Clinique et psychopathologie du passage à l'acte. *Bulletin de Psychologie*, 1(481), 7-16.
26. Rousseau, J.-J. (1755). *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes*. Paris: Éditions Rey.
27. Sédat, J. (2015). La haine dans la construction de la psyché. *Adolescence*, 2(2), 331-340.
28. Wiltzer, P. (1986). Couple et violence. *Itinérances*(2), 59-61.

Le statut psychologique et social des femmes atteintes d'un cancer du sein et méthodes d'intervention pour la prise en charge

BOUAZZOUNI Ali (Université Alger 2)

TENSAOUT Safia (Université Alger 2)

OUMAR Zine (Université Alger 2)

Résumé:

Le cancer est la première cause de mortalité dans le monde, pour toutes les personnes qui en sont atteints, le cancer est une épreuve dévastatrice, physique et psychologique, qui fait passer d'un monde connu à un monde inconnu, ou plus rien ne sera comme avant. Car bien souvent le cancer isole, discrimine, appauvrit, rompt le lien social, éloigne du monde du travail, met à l'écart de la société.

L'objectif de cette étude consiste à repérer les troubles psychologiques et sociales des femmes atteintes du cancer du sein et les différentes méthodes de prise en charge.

Mots clés: cancer du sein – troubles psychologique – troubles sociaux – prise en charge.

الملخص:

يعتبر مرض السرطان السبب الرئيسي للوفاة في جميع أنحاء العالم، وبالنسبة لجميع المرضى الذين يعانون منه، فإنها تجربة جسدية ونفسية مدمرة يحمل المريض من عالمه المعروف إلى عالم مجهول، أين لن يعود أي شيء كما كان من قبل، لأن السرطان غالباً ما يجعل من الشخص فرداً منعزلاً، مختلفاً، رافضاً للروابط الاجتماعية، مبتعداً عن عالم الشغل وعن المجتمع ككل.

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد المشكلات النفسية والاجتماعية لدى النساء اللواتي يعانين من سرطان الثدي وأساليب الرعاية الصحية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: سرطان الثدي- الاضطرابات النفسية – الاضطرابات الاجتماعية- الرعاية الصحية.

Introduction:

Avec près de 1.7 million de nouveaux cas diagnostiqués chaque année à travers le monde, le cancer du sein constitue le cancer féminins le plus fréquent et un problème majeur de santé publique. Il existe toutefois des variations importantes entre les régions du monde. En 2012, les taux d'incidence (nombre de nouveaux cas par un an rapportés à la population) étaient quatre fois plus élevés en Europe (96 cas pour 100 000 femmes par an) ou en Amérique du Nord qu'en Afrique centrale ou en Asie (27 cas pour 100 000 femmes par an).

Dans ces dernières régions, le cancer de sein est en forte croissance, de santé que l'écart avec les autres régions s'atténue rapidement. Le cancer du sein représente la cinquième cause de décès par cancer dans le monde.

Les variations de la mortalité par cancer du sein entre régions du monde sont moins importantes que pour l'incidence, du fait d'une meilleure survie après cancer du sein dans les pays développés (mortalité de 6 à 20 pour 100 000 femmes par an).

Les nombreux axes de recherches ont pour objectif de mieux comprendre la grande diversité clinique, histologique et évolutive de ces cancers afin de développer des traitements toujours plus efficaces et mieux adaptés au profil de chaque patiente et de sa tumeur, tout en générant le moins d'effets secondaires possible. Les grandes avancées de ces dernières années ont permis des évolutions diagnostiques et thérapeutiques majeurs. (J.M.Classe, 2016, p.5)

Cette recherche a pour but de montrer les effets psychologiques et sociaux causés par le cancer du sein, et l'accompagnement des femmes atteintes.

1-Comment se développe un cancer?

Un cancer est la conséquence d'un dérèglement du fonctionnement de certaines cellules qui conduit à leur multiplication anarchique provoquant ainsi la formation d'une tumeur.

Cette tumeur constitue un véritable organe dans lequel se développent des vaisseaux sanguins destinés à nourrir les cellules cancéreuses qui se développent rapidement. Les cellules malignes peuvent envahir progressivement les tissus voisins, atteignant la circulation sanguine ou lymphatique ; elles peuvent pénétrer à l'intérieur de ces vaisseaux et peuvent ainsi être transportées vers d'autres organes, situés à distance de la tumeur de départ, on parlera alors de métastases. Les organes les plus souvent touchés sont le foie, l'os, les poumons, et le cerveau. (Association el -Amel, Vol 1, p.05).

2-Qu'est ce que le cancer du sein:

Cancer touchant la glande mammaire de la femme, principalement sous la forme d'un adénocarcinome (cancer du tissu glandulaire), parfois sous la forme d'un sarcome (cancer du tissu conjonctif). Le cancer du sein évolue d'abord localement, avec extension aux organes de voisinage et aux ganglions lymphatiques axillaires, puis se propage par voie sanguine (métastases). (Jean -Pierre WAINSTEN, 2012, p. 867).

3- Les étapes de la progression tumorale:

Les états précurseurs des cancers du sein se manifeste par: l'hyperplasie simple ou augmentation du nombre d'assises cellulaires, ou bien par l'hyperplasie atypique où, à l'augmentation du nombre d'assises, s'ajoutent des anomalies cytologiques.

Le cancer in situ, de type canalaire ou lobulaire, dans lequel les cellules ont acquis les caractères morphologique de la malignité et constituent une prolifération anarchique respectant la membrane basale.

Le cancer micro-invasif et invasif sont les étapes ultimes où la tumeur a perforé la membrane basale et infiltre le chorion sous jacent ; le franchissement de la membrane basale est une étape essentielle car elle permet à la tumeur de créer une néo vascularisation et aux cellules de pénétrer les espaces vasculaires et lymphatiques à l'origine de la dissémination cancéreuse. (E. Cabarrot, 2000, p.2)

4-Epidémiologie du cancer du sein:

Les registres du cancer sont des outils privilégiés pour étudier les caractéristiques épidémiologiques des cancers et évaluer les orientations sanitaires prises pour améliorer leur prise en charge. Le premier registre du cancer est attribué à la ville de Hambourg en Allemagne, les premiers registres français ont vu le jour entre 1975 et 1978.

En Algérie, on est passé par plusieurs étapes: le 1^{er} Registre Algérien est celui de la wilaya de Sétif en 1989. Actuellement une vingtaine de wilayas sont couvertes par des registres, travaillant en réseau coordonné par le registre de Sétif de puis février 2014.

Chez la femme le nombre de nouveaux cas enregistrés pour l'année 2015, toutes localisations confondues est de 25.632 avec un taux standardisé par rapport à la population mondiale de 128.1 pour 100.000 habitants. Chez la femme les cancers du sein dominent, il est estimé à 11.603 cas avec un taux standardisé par rapport à la population mondiale de 62.0 pour 100.000 habitants. (S.D.I.F.I, K.BOUZID, 2019, PP 7-8°)

5.Les facteurs de risque

5. Les facteurs de risque internes:

- **Le sexe:** le fait d'être une femme est un facteur de risque principal d'apparition d'un cancer du sein.
- Il est évident que le cancer du sein est également observé chez l'homme mais cela reste à un pourcentage faible (1%) par rapport au femme.
- **L'âge:** certaines études ont montré que seulement 20% des femmes de moins de 50 ans sont touchées par le cancer du sein alors que le risque de développer cette maladie est multiplié par 4 chez les femmes de plus de 50 ans.
- **L'hérédité:** Seulement 5% des cancers sont héréditaires et ce caractère héréditaire explique le fait que certaines personnes ont une prédisposition.
- **Des antécédents personnels de cancer du sein:** En dehors du risque de récurrence, le risque de développer un cancer du sein est multiplié par 3 ou 4 lorsqu'une femme a déjà eu un cancer du sein dans le passé.

- **Des troubles génétiques:** certains troubles génétiques caractérisés par des mutation au niveau des gènes suppresseurs de tumeurs peuvent accroître le risque d'apparition d'un cancer du sein.
- **La période de fertilité:** Il arrive qu'une augmentation de la sécrétion d'estrogènes provoquée par un déséquilibre hormonal pendant la période de fertilité puisse entraîner l'apparition de certains cancers derrière.
- **Les grossesses:** En effet, le risque de développer un cancer du sein est multiplié par 2 lorsque la première grossesse arrive après la trentaine. L'absence de grossesse augmente aussi ce risque

5-2: Les facteurs de risque externes:

- **La contraception orale:** Des études réalisées par des chercheurs américains et publiée dans cancer research ont montré clairement que l'usage de la contraception oral entre 20 et 49 ans pendant plus de 5 ans augmente le risque du cancer du sein de 50%
- **La situation socio-économique:** La femmes qui ont une situation économique élevée sont celles qui sont le plus touchées par le cancer du sein. Cela pourrait s'expliquer par le fait que ces femmes là vont avoir des enfants à un âge tardif en raison de leurs études, carrières et / ou de leur travail.
- **L'obésité:** Plusieurs études américaines ont montré que l'obésité accroît le risque de développer un cancer du sein chez des femmes âgées, particulièrement après l'âge de 50 ans.

D'autre facteurs tels que l'inactivité physique, l'allaitement maternel, la consommation importante de viandes rouges, le tabac, la consommation d'alcool, les produits cancérigènes (tel que lessive, pesticides et cosmétiques qui contiennent des conservateur de type parabènes, ...etc. peuvent également augmenter le risque d'apparition du cancer du sein ou alors accélérer son développement. (N.ABED-BENMELHA., M.OUKKAL, 2019, pp. (19-20)

6-Les signes d'appel du cancer du sein:

- Rétraction ou déviation du mamelon.
- Ecoulement (aspect spontané, provoqué, uni bilatéral, uni multipore.
- Nodule dur, irrégulier, adhérent, indolore
- Ganglion mammaires
- Signes inflammatoires
- Adhérence à la peau
- Peau d'orange
- Adhérence au muscle grand pectoral (KOUIDRT ALI, 2018, p.256).

7-Diagnostic du cancer du sein:

La découverte de la tumeur, ou autre anomalie peut être faite par la patiente elle, même ou par le médecin examinent les seins d'une façon systématique à l'occasion d'une consultation pour un autres problème, soit à l'occasion d'une opération de dépistage.

- 1- **Interrogatoire:** Doit être complet, comportant notamment la recherche des antécédents familiaux et personnels, statut ménopausique, les circonstances de découverte de la tumeur et la notion éventuelle d'évolutivité.

2. **Examen clinique:** L'examen clinique mammaire proprement doit inclut:

- Un examen détaillé des seins
- Recherche de signes d'appel pouvant évoquer une évolution métastatique.
- Les caractéristiques cliniques faisant évoquer une tumeur maligne

3-**Examen d'imagerie:**

- Mammographie sur appareil numérisé
- Echographie mammaire et axillaire
- IRM mammaire
- Prélèvement percutané
- Compte rendu anatomopathologique du prélèvement biopsique (**Manuel de Prise en Charge**

du cancer du sein, pp. (10-14).

8-Prise en charge du cancer du sein:

Quatre traitement peuvent être entreprise, parfois isolément, parfois en association. La chirurgie, la chimiothérapie, la radiothérapie l'hormonothérapie.

- **La chirurgie:** Est généralement le premier traitement envisagé. Elle consiste le plus souvent, en l'ablation de la tumeur (tumorectomie), la femme étant toujours sous anesthésie générale.
- **La radiothérapie:** Pratiquée après une tumorectomie, consiste à irradier le sein et le pourtour de la zone retirée pour éviter les récives locales, le traitement comprend généralement 4 ou 5 séances par semaine pendant 5 à 6 semaines.
- **La chimiothérapie:** peut être utilisée en complément de l'ablation chirurgicale du cancer primitif. Elle est indiquée en première intention en cas de cancer du sein avec signes inflammatoires. Le traitement comporte l'association de plusieurs médicaments (poly chimiothérapie) en hôpital de jour.
- **L'hormonothérapie ;** très souvent associée aux autres traitements, consiste à prendre pendant sans par voie orale des anti-estrogène lorsque le cancer est hormonal dépendant, c'est-à-dire que la tumeur contient des récepteurs hormonaux (**Jean Pierre WAINSTEN, 2012, p.867**).

9- Les facteurs psychologiques du cancer du sein

Le post-traitement représente une période d'instabilité psychique où les femmes se confrontent à un fort sentiment de vulnérabilité et doivent identifier de nouveaux repères de vie. Il est fréquent qu'elles s'interrogent sur les causes de la survenue du cancer et sur leurs propres moyens d'agir pour tenter de diminuer leurs risques de récive. Ce mouvement psychique s'inscrit souvent dans un besoin de retrouver le sentiment de contrôle sur leur vie.

Une corrélation est aujourd'hui confirmée entre trouble dépressif majeur et certains types de cancer, mais elle est liée à des facteurs intermédiaires touchant aux comportements de santé. (**Sylvie Dolbeault, 2012, p. 31**)

L'annonce de la maladie, dans le parcours du patient, revêt une importance particulière, désormais la temporalité du sujet sera marquée par un avant et un après. Dans le discours des patientes, le moment de

l'annonce apparaît souvent comme un espace temps qui comme gravé, reste intact dans leur mémoire. De nombreux travaux ont mis en évidence le fort potentiel traumatique de l'annonce d'un cancer.

Face à ce choc traumatique possible, différents éléments réactionnels sont repérés (état de sidération, détresse psychique, etc). Cependant, ces réactions diffèrent d'une patiente à une autre et restent très individuelles. Ainsi, certaines femmes apprenant leurs maladies vont, dans une phase très active, être immédiatement en demande d'informations quant à la suite (traitement, pronostic, etc). D'autres patientes vont, quant à elles, se trouver plongées dans un état de sidération où l'envahissement émotionnel sera tel qu'il les empêchera de raisonner, dès lors seul le temps leur permettra de réamorcer un travail psychique.

Il est important de comprendre ce qui se joue chez les sujets au plan psychique afin d'améliorer, dans notre pratique, le cadre de prise en charge à proposer. (E. Gallon, 2008, p.175)

L'annonce du cancer, qui pour certains, équivalant à une promesse de mort, n'est qu'un présage verbale et en rien une semonce physique pourtant, les manifestations somatiques et mentales sont les mêmes que lors d'une menace vitale: réactions de stress aigu et impression subjective de chute dans un trou noir, ambes qui se dérobent, flottement dans l'espace et sentiment de dissociation, enfin, l'hyperréactivité signe l'appartenance du traumatisme aux troubles anxieux. Les pensées sont négatives et l'humeur pessimiste. L'irritabilité et l'hyper vigilance empêcheront la personne de se concentrer ou de se remémorer. La confiance diminue, il existe même un détachement affectif des proches, l'isolement est marqué. (J.M.Classe, et al., 2016, p. 226)

Tout cet état psychologique est dû au fait que le cancer du sein touche à l'image de la femme ainsi qu'à sa féminité. Il bouleverse à la fois le corps et l'esprit. Les étapes de la maladie ont un impact sur la féminité de chaque patiente de façons différentes.

Lors d'un cancer du sein, la féminité peut être malmenée de différentes façons selon les traitements qui entraînent une modification anatomique, physiologique ou fonctionnelle.

Le cancer du sein peut affecter l'estime de soi et l'image corporelle. En effet, il a été admis que l'image corporelle participe à des facteurs associés à l'ajustement de la qualité de vie et de l'équilibre psychologique. (S.OULD HADJ, et al., 2019, p.85)

10-Les facteurs socio familiale du cancer du sein:

Les personnes atteintes d'un cancer, actives et occupées au moment du diagnostic de leur maladie ne se trouvent pas toujours en emploi deux ans plus tard. Leurs capacités physiques à travailler se trouvent potentiellement modifiées par la maladie ou son traitement, ce qui les empêche le plus souvent de se maintenir en emploi ou rend délicat le retour à l'emploi.

Malgré les nombreux progrès réalisés en terme de prise en charge des cancers, le regard social porté sur les personnes atteintes par cette pathologie demeure encore parfois stigmatisant et peut susciter des pratiques de discrimination à leur égard.

Des travaux ont pu montrer que les patient étaient confrontés à d'importantes difficultés, et déclare avoir fait l'objet de rejet ou de discrimination dans son milieu professionnel et même aussi familiale et amicale. (Marie Préau, 2017, p. 232)

11-Accompagnement des femmes atteintes du cancer du sein:

L'annonce d'un diagnostic est un véritable acte thérapeutique, elle s'appuie sur des compétences cliniques et sur une aptitude à doser, en fonction du malade, la divulgation des informations. Une garanti de disponibilité et de confiance dans le long terme forme alors l'équivalent d'un authentique pacte de sein. (J.M.Classe et al., 2016, p.225)

Les patientes et leurs proches ont besoin dès l'accueil, de structure de soins humains, non hostiles, avec pancartes, prospectus à l'entrés qui orientent clairement. La patiente doit être informé de ce qu'elle a car elle est la première concernée et bénéficie, ou plutôt subir les traitements lourds, Elles ont besoin également de meilleure communication et une meilleure perception et reconnaissance de leurs besoins, et de décision thérapeutiques, et une qualité de vie améliorées avec une aide à la réinsertion après rémission.

Les patients ont besoin être écoutés et compris et surtout de comprendre, d'apprendre et prévenir des effets secondaires. Besoins en éducation thérapeutique qui feront d'elles de véritables partenaires de soins en donnant au soin une dimension empathique, pédagogique et thérapeutique. (Z. FETTOUCHI-OUKKAL, K. BOUZID, 2019, pp. 92-24)

L'entourage peut beaucoup aider: le mari, les enfants, la famille en général doivent être attentifs, dévoués, discrets. Ainsi entourée d'attention et de délicatesse, la patiente surmonte beaucoup mieux et beaucoup plus rapidement le traumatisme qui est autant mental que physique. (Roger Gbys, 1989, p. 218)

12- pour une prévention efficace:

Si la médecine a fait de formidables progrès dans le courant de ces 50 dernières années, elle échoue encore face à de nombreuses maladies: cancers, sida, sclérose en plaques, etc... Trouver des solutions thérapeutiques comme elle s'en est déjà acquittée pour la tuberculose, la lèpre, la peste ou le choléra, est bien entendu un objectif capital et magnifique vers lequel tous nos efforts doivent converger.

Cependant si l'on réfléchit, le fond du problème n'est pas tant de traiter la maladie mais plutôt d'éviter d'avoir à soigner des maladies.

La véritable prévention sera tributaire de plusieurs conditions. Tout d'abord elle s'adresse à des hommes. L'homme est faible. L'histoire l'a assez montré. Il faut donc que la prévention ne représente pas trop d'interdits, qu'elle se base sur des règles simples mais cependant qu'elle soit efficace. Puis, pour être justement efficace, elle doit pouvoir s'appliquer à toute la population: aux riches, aux pauvres, aux forts, aux faibles, aux intelligents, aux moins doués, aux érudits, aux ignorants, aux bien portants, aux malades. Ensuite elle doit s'appuyer sur des données scientifiques issues soit de l'expérimentation, soit démontrées par les études épidémiologiques sérieuses. On cerne mieux les processus aboutissant au

vieillesse, à l'artériosclérose et autres affections dégénératives, on commence à comprendre le mécanisme de la cancérisation.

En conclusion, ils sont la vie.

● *Eviter ou contrôler les défaillances du système immunitaire:*

Bien difficile d'éviter les stress ! Il faut donc:

- surveiller l'état du système immunitaire par des examens biologiques (FRED, complément lors de périodes difficiles et ou le stress, les thérapies sont fréquentes ;
- recharger le moteur immunitaire par les oligo-éléments ;
- stimuler ses mécanismes dès qu'apparaît une défaillance par des immuno-régulateurs comme le Viscum Album, les vitamines A et E, l'isoprinosine, etc. ;
- n'utiliser les médicaments immuno-dépresseurs (antibiotiques, somnifères, anxiolytiques, anti-inflammatoires) qu'en cas d'absolue nécessité.
- traiter l'insomnie par des moyens simples et peu toxiques: phytothérapie, homéopathie, relaxation, yoga, acupuncture,...
- prévenir le stress par la maîtrise du Soi (yoga, psycho). C'est facile à dire mais pas si facile à faire.

● *Favoriser l'oxygénation, le drainage et l'épuration de l'organisme.*

On n'insistera pas assez sur ce dernier point pourtant très important.

- Promenades en forêt, sports quotidiens (même un quart d'heure).
- OXONIUM.
- Sudation (sports, sauna).
- Absorption de 2 litres d'eau pure tous les jours, au minimum.
- Soutenir les «EMONCTOIRES»: foie, rein, peau, poumons, intestin.
 - Apporter les «EBOUEURS»: oligo-éléments et vitamines, oxonium. (Philippe LAGARDE, 1987)

Référence:

1. ABED-BENMELHA, N., OUKAL, M. (2019). **Les facteurs de risque du cancer du sein chez la jeune femme.** Revue Médicale Algérienne EL HAKIM, 24, 17-21.
2. CABARROT, E. (2000). **Histoire naturelle des cancers du sein.** Encyclopédie Médical chirurgicale de gynécologie. 865-A-10
3. CLASSE, J.M., CAMPOME, M., LACOEUILLE, C. L. (2016). **Cancer du sein.** Paris: Elsevier Masson.
4. DIFI, S., BOUZID, K. (2019). **Epidémiologie des cancers en Algérie.** Revue Médicale Algérienne EL HAKIM, 24, 6-10.
5. DOLBEAULT, S. (2012). **Quel est l'impact des facteurs psychologiques dans la période de rémission d'un cancer du sein? Etat des lieux.** La lettre du gynécologue, Dossier: cancer du sein, 376, 30-34.
6. FETTOUCHI-OUKKAL, Z., BOUZID, K.(2019). **Malaise dans la relation d'une formation en psycho-oncologie pour les soignants.** Revue Médicale Algérienne EL HAKIM, 24, 91-97.
7. GALLON, E. (2008). **L'annonce de la rechute du cancer du sein entre rupture et continuité.** Revue de presse cancer du sein, 1, 175-177
8. GBYS, R. (1989). **Prévenir et guérir les maladies du sein.** Québec: Edition Québec Amérique.
9. KOUIDRI, A., (2018). **Le manuel de l'externe gynécologie obstétrique.** Alger: Edition NASR.
10. LAGARDE, F. (1987). **Le petit guide indispensable pour se protéger de cancer et autres maladies graves.** France: Edition Santé- Métaux- Complexe.
11. OULD-HADJ, S., KERBOUA, E., BOUZID, K. (2019). **Soins de support et cancer du sein.** Revue Médicale Algérienne EL HAKIM, 24, 84-90.
12. PREAU, M., MARCELLIN, F., LERT, F., SPIRE, B., MOATTI, J. P. (2017). **Les conséquences du cancer sur la vie sociale et professionnelle.** HAL archives- ouverts.fr, 229-286.
13. WAINSTEN, J. P. (2012). **Le LAROUSSE MEDICAL.** Paris: Edition Larousse.
14. Association EL-AMEL.(2018). **Ce qu'il faut savoir sur le cancer du sein.** Vol 1. Alger: Edition Astrazeneca.
15. **Manuel de prise en charge du cancer de sein.** (2016). Direction générale des structures de santé. Alger.

Quelle place pour les femmes dans l'économie?

Abdel Ouhab BENAÏSSA
Expert Formateur International
@: *aw.benaissa@yahoo.fr*

Résumé

L'objectif de cette communication est de développer une réflexion sur la contribution des femmes au développement économique, notamment dans les pays en développement. Nous mettons l'accent d'une part sur les difficultés qu'affrontent les femmes et qui empêchent leur participation active à l'économie, d'autre part sur l'importance pour le développement de l'insertion des femmes dans la production. Malgré la rapide augmentation du niveau d'éducation des femmes et de leur participation au marché du travail, beaucoup d'entre elles restent victimes de discriminations professionnelles. Le salaire des femmes reste inférieur à celui des hommes pour un même travail. L'entrée des femmes sur le marché du travail a des conséquences sur toutes les sphères de la vie économique et sociale.

Les mots clés: Tâches, marchés de proximité, conquête du monde, produits, services, femme entrepreneure, évolution, contribution, production, discrimination.

Dans cet écrit, j'ai réuni des pans de textes empruntés avec des sources d'informations dont je citerai les origines en biographie. Elles m'ont servi pour informer mes apprenantes des évolutions ou actions réalisées par leurs consœurs dans le monde. Je les ai joint à mon expérience d'environ une trentaine d'années constituant ma carrière d'enseignant formateur dans l'insertion socio-professionnelle entre-autres.

Ce public de femmes que j'ai appris à connaître, a une particularité. En effet pour bien travailler avec elles et mieux les connaître, il faut s'imprégner complètement de leur vie, famille et amis. Vous ne pouvez pas les dissocier de leur monde.

A chaque entretien s'il y a lieu, il est nécessaire de réactualiser les informations non seulement de la personne mais aussi de son entourage. C'est à cela que l'on a des précisions quand à la place qu'elle occupe à un moment déterminé.

Les mots qui sont venus dans ce recueil sont une conjugaison de recherche appartenant à des organismes associatifs avec qui j'ai partagé pendant des jours et des moments que j'ai eu avec ce public dont ces femmes parties de rien, assistées tout au plus. En plus d'être parfois le grand ou le petit frère quand je ne suis pas le fils, il m'arrive d'associer ma fille souvent quand c'est une discussion qui relève de l'ordre intime afin de préserver et protéger le débat en toute confiance avec tout le respect qui se doit.

Depuis toujours, il existe des préjugés à propos des femmes qui ont conduit à une discrimination de celles-ci. Sur le plan juridique, comme dans le monde du travail, c'est dans la seconde moitié du XXème siècle que ce sont affirmés et mis en œuvre des droits nouveaux pour les femmes.

Pourtant la place de la femme évolue et le travail féminin est une réalité. Un exemple, la France, un tiers de la population active est féminin au dix-neuvième siècle, sans compter les femmes d'agriculteurs, d'artisans et de commerçants participant à l'activité de leur mari mais qui n'entrent pas en compte dans ce recensement. Elles bénéficient du droit syndical et de grève.

A la fin de la première guerre mondiale, vu l'effort d'avoir remplacé leurs hommes dans les champs comme dans les usines et d'avoir soutenu l'effort de guerre à travers diverses formes de soutien comme les envois de colis en tant que marraines et autres, le Code du travail leur accorde la libre disposition de leur salaire, un congé maternité et la possibilité d'être électrices et éligibles aux tribunaux des prud'hommes.

Mais les discriminations demeurent: l'égalité salariale ou l'accès aux emplois qualifiés n'est pas une réalité pour les femmes. Dès lors, ce n'est plus seulement en terme d'égalité juridique, mais aussi d'égalité des chances que se pose la question des rapports hommes-femmes.

Même si la condition des femmes s'est largement améliorée, surtout depuis quelques décennies, nous sommes amenés à nous demander si, aujourd'hui, la femme est vraiment considérée comme égale à l'homme ou bien si les inégalités dues aux à priori perdurent.

Bien sûr, ces considérations restaient valables essentiellement le plus souvent pour les pays occidentaux. Les autres, essentiellement du Sud qu'elles soient d'Afrique, du Moyen-Orient ou d'Asie et même d'Amérique Latine n'ont pas eu les mêmes effets.

A quelques années près, le Royaume-Uni où la femme n'est reconnue qu'à travers le mari décida de se faire reconnaître par des manifestantes appelées mouvement des suffragettes pour avoir le droit de vote sous la direction de Emmeline Pankhurst (1858-1928)- Emmeline Pankhurst fonde avec ses filles Christabel, Sylvia et Adela, la «Women's Social and Political Union» (WSPU)- et Millicent Garrett Fawcett (1847-1929) qui s'attachent à promouvoir l'éducation des femmes.

Elles voulaient se débarrasser aussi d'une coutume locale non officielle d'être le produit des ventes par leurs maris propriétaires de leurs personnes.

Le 6 février 1918, le Parlement britannique accorde aux femmes de plus de 30 ans le droit de vote. Après plus de 50 ans de combats.

Donc essentiellement pour ces deux pays détenteurs d'empires, l'un français et l'autre anglais bien avant leurs possessions respectives à travers les cinq continents avaient déjà une première martyre en la personne de Olympe Gouges guillotinée pour ses idées avant-gardistes du féminisme.

Nous débuterons d'un exemple ayant pour source (Ziguélé, 2012), l'Afrique où les pays en général reconnaissent la citoyenneté pleine de la femme et l'égalité entre les sexes, bien après

l'indépendance, conditions essentielles pour une participation effective des femmes au développement économique et social.

Dans l'usage, on découvre malheureusement des freins que nous pouvons interpréter comme de grands déficits liés aux origines de la coutume ancestrale qui limite ainsi son rôle dans des tâches formalisées. A cela il faut rajouter le fort courant communautaire qui influence la femme à rester dans leur giron.

En leurs personnes déjà un fort taux d'excision 37% en moyenne auxquelles il faut rajouter les séquelles engendrées par ce rite qui sont des infections de toutes natures.

Par peur de divulguer cette information à des associations de protection de l'enfance, des mamans n'ont osé me raconter qu'après la dure souffrance vécue par leurs filles précoces de formation de leurs bustes d'une tranche d'âge à l'époque dans mes relations de l'ordre de 4 à 8 ans âge propice pour ce rite.

Je faisais en sorte que ma fille soit présente dans des moments pareils. C'est la meilleure façon de les mettre en confiance et de casser la barrière de l'interdit. Je m'habillais ainsi d'une neutralité évidente et je faisais que les écouter. Ce qui allégeait ces femmes de toutes les douleurs qu'elles me confiaient ainsi.

La moyenne d'une famille africaine est évaluée à six personnes. Dans le schéma d'une représentation de la famille dans toute l'Afrique, la maman tient le rôle de centralisation de tous les membres restants. Dans la réalité, le pouvoir matriarcal est bien représenté même si la dominance de façade est plus appropriée par le mari.

Il est essentiel d'éliminer les barrières à la promotion de la femme et d'instaurer l'égalité des sexes à tous les niveaux de la société dans le monde entier et s'assurer que les femmes ont leur mot à dire dans toutes les institutions gouvernementales, des entités judiciaires au service civil, dans le secteur privé et la société civile, pour qu'elles puissent participer en toute égalité au dialogue public et à la prise de décisions et influencer l'avenir de leurs familles, de leurs pays et de l'économie.

D'après (Hersent, 2004), je cite: «Alors qu'aujourd'hui de nombreux discours déplorent le repli sur soi et le désengagement d'une partie de la population pour la vie civique et citoyenne, lorsque des citoyens s'organisent pour prendre leur vie en main, ils sont soumis à de nombreux freins et obstacles. Cette situation est particulièrement observable dans les zones sensibles urbaines. Les quartiers faisant l'objet d'une procédure de développement social urbain sont confrontés à des difficultés graves liées au problème de marginalisation sociale, professionnelle et d'exclusion d'une grande partie de sa population très précarisée face à l'emploi et démunie face aux circuits administratifs et décisionnels. Les associations de femmes souvent multiculturelles, y sont très dynamiques. Ces femmes souvent d'origine immigrée, au chômage ou en situation précaire, se mobilisent pour utiliser au mieux leurs possibilités et leurs compétences en créant des lieux de rencontres, en améliorant la vie de leur quartier. Ce sont des femmes, sans emploi, au chômage ou percevant les minima sociaux et le plus souvent chefs de famille. Elles investissent des secteurs trop souvent inexploités, par la mise en place de petites unités de production collective leur permettant de créer leur propre emploi tout en agissant sur leur environnement. En particulier les projets liés à l'alimentation-nutrition et à la restauration sont multiples

et concernent de nombreuses femmes qui souhaitent transférer leurs savoir-faire traditionnels en compétences professionnels».

Les femmes avaient besoin d'un accompagnement pour les réconforter dans leur démarche et ont trouvé les membres des O.N.G, interlocuteurs pour leur apport en savoir-faire nécessaire à l'accomplissement de leurs projets.

Pour ce qui est de l'Algérie, dès son indépendance, elle a pris des mesures pour assurer l'égalité devant la loi aux femmes et aux hommes et un accès égal à l'éducation, à la formation et à l'emploi. (www.dz.undp.org).

La ratification de la convention internationale de l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes en 1996, a impulsé des réformes du cadre juridique.

La récente révision du Code de la famille et de la loi sur la nationalité, en février 2005, constitue une nouvelle avancée en matière d'égalité entre les femmes et les hommes.

Dans le but de contribuer à l'accélération du processus de réalisation des Objectifs du Millénaire pour le Développement au travers d'appuis ciblés aux efforts engagés par l'Algérie en matière d'égalité ainsi que de promotion de la condition féminine, sept agences du Système des Nations Unies, dont le PNUD, en partenariat avec douze (12) institutions nationales, réalisent un "Programme commun pour l'égalité entre les genres et l'autonomisation des femmes en Algérie.

Dans des causeries que nous avons décidé d'entretenir au moins un après-midi par semaine , les femmes avec qui j'entretiens des relations de travail et même jusqu'au partage des moments avec leurs enfants adolescents et petits , je profitais pour répercuter ces évolutions d'informations pour elles d'abord et ensuite à charge à elles de les transmettre à l'occasion de leur voyage dans leur pays même si c'est une prise de conscience informelle, elle ne sera qu'utile à tous les points de vue. Elles me servent de relais de France vers les pays d'origine et inversement elles me racontaient les problématiques rencontrées dans leur pays. Nous discussions ainsi des solutions à apporter en leur laissant libre cours à leurs expressions. Je sentais la fierté qui se dégageait en elles au-delà des frontières et j'en suis heureux de ne rien leur dire de peur de déranger cet état. elles se sentent responsables pleinement et tant mieux ainsi. C'est l'empowerment appliqué.

Parmi les échanges d'informations que nous avons eu, nous avons abordé un cas typique de l'Inde et sa politique de planning familial Selon Filipa Ioannou traduit par Berengère Viennot du journal Slate in La sinistre histoire des stérilisations contraintes en Inde (et ailleurs): Pour ce qui est des femmes venant du continent indien, juste un rappel en 1975 concernant le planning familial , Indira Ghandi lança un vaste plan de stérilisation contrainte conduit à travers son fils Sanjay et recevoir en contrepartie une somme de 600 roupies équivalente à 10 dollars.

Malheureusement cette campagne tourna au drame avec le décès de onze femmes opérées par un même chirurgien.

Une quatre vingtaine de femmes ayant subi cette opération en l'espace de 6 heures selon des experts.

Une soixantaine sont traitées de choc septique dû à une mauvaise stérilisation des instruments par manquement des normes de sécurité.

La population lui retira sa confiance dans la urnes d'après au bénéfice du parti adverse qui lui a investi plus dans l'émancipation de la femme par l'éducation y compris les hommes ainsi que le développement des libertés économiques et sociales qui constitua le meilleur contraceptif.

j'ai eu à recevoir et découvrir des jeunes filles n'ayant comme identité que leur prénom sans patronyme. En me renseignant auprès de leur conseiller à l'emploi et à la formation, il m'expliqua d'où venait la problématique.

Elles ont été confiées par des religieuses qui les ont recueilli en Inde, abandonnées par les parents juste à la naissance dans l'ancien comptoir du Pondicherry et de Madrass.

Baptisées par les soeurs du couvent et enregistrées sous un simple prénom tel que Marie, Claire, ou autres ... elles ont grandi et suivi l'instruction dans leur couvent et vu qu'elles voulaient se destiner à des métiers autres qu'ecclésiastiques, la mission les dirigea en France.

Pôle Emploi organisme de recherche d'emploi et de formation les orienta vers des centres de formation ayant pour mission l'insertion socioprofessionnelle dont nous faisons partie. Nous sommes chargés de les recueillir et les orienter après la recherche de solutions.

Dans les entretiens que nous avons eu avec ces filles, nous avons départagé les profils selon leur motivation essentiellement gestion et comptabilité, le reste est paramédical comportant la puériculture, enfance, infirmerie générale et gériatrie.

Il fallait les préparer aux concours d'entrée à la formation de ce secteur.

Une très bonne réflexion qui permettrait d'assurer la relève après le retour dans leurs pays et les meilleures seront choisies pour acquérir un minimum de pédagogie afin qu'elles puissent transmettre à d'autres leur savoir faire.

J'ai eu soin de prendre note de deux apprenantes adultes mères de famille dans mon groupe en culture générale qui sont de religions différentes, l'une musulmane Fatoumata et l'autre chrétienne du nom de Sabine.

Je n'ai posé qu'une question la plus simple: Décrivez-moi une journée à vous?

Sur mes deux feuilles distinctes appartenant à Fatoumata et Sabine sont annotées en colonne les heures.

Le lever du jour est ressemblant en marge partie à toutes les deux pour les prières. Le reste est équivalent en tâches décrites. un management de projet standard.

Effectivement en discutant avec les mamans, les pères récupèrent l'argent qui leur est partagé par leurs femmes détentrices des allocations familiales pour aller veiller dans les cafés à jouer aux dominos ou et à boire. Ils rentrent au petit matin donc pour dormir jusqu'aux environs de 16 heures. Ils se lèvent, prennent leurs petits déjeuners et repartent ainsi pour une autre veillée.

L'autonomisation

Une nouvelle terminologie bien à l'air du temps pour franciser le nom anglais de:
Empowerment.

Si nous cherchons la définition simple de Autonomisation nous aurons:

Processus par lequel des employés d'une organisation acquièrent la maîtrise des moyens qui leur permettent de mieux utiliser leurs ressources professionnelles et de renforcer leur autonomie d'action.

Pour définir l'autonomisation économique des femmes, il faut d'abord se rapporter au concept plus général d'autonomisation.

Les Nations Unies définissent l'autonomie des femmes à partir des cinq principaux critères suivants: le sens de la dignité, le droit de faire et de déterminer ses choix, le droit d'avoir accès aux ressources et aux opportunités, le droit d'avoir le contrôle sur sa propre vie, tant à l'intérieur qu'à l'extérieur du foyer, et la

capacité d'influencer le changement social afin de créer un ordre économique et social plus juste nationalement et internationalement.

Ces derniers critères, je les ai découverts chez mes apprenantes. Elles ont beau venir me rencontrer et me parler des préoccupations mais ressentent de plus en plus de motivations en renforçant leurs idées à se constituer en collectif de travail pour mieux partager leur expériences et proposer leur projet dont lequel elles se reconnaissent.

Pour Empowerment, nous aurons celle-ci: responsabilisation.

C'est la seule traduction qui puisse rapprocher la terminologie de Autonomisation . L'autonomisation répond le mieux au rôle de la femme dans son indépendance au vu de quantités d'expériences vécues bien que mentalement, elle reste subordonnée à son mari considéré comme chef de famille. Il m'est venu de saisir l'opportunité pour discuter du monde de travail et même l'élargir selon leur souhait, du quartier au monde pour les situer à travers une organisation internationale.

Pour l'Organisation Internationale du Travail (O.I.T), (voir fiche O.I.T l'autonomisation de la femme: La femme à l'extérieur doit apprendre à travailler en équipe par la répartition des tâches et déjà véhiculer l'esprit collégial qui s'apparente ainsi de plus en plus à la politique managériale d'une entreprise.

L'autonomisation est importante pour la femme du fait qu'elle représente une étape relais vers l'entreprise. De ce fait, le monde prend en considération de plus en plus cette reconnaissance de la femme qui la rehausse au même pied d'égalité que l'homme et également au point de vue socio-économique.

Les sept principes d'autonomisation des femmes sont les suivants:

- Avoir une direction favorable à l'égalité des sexes au plus haut niveau des entreprises.
- Traiter tous les hommes et les femmes de manière équitable au travail-respecter et appuyer les droits de l'homme et la non-discrimination.
- Garantir la santé, la sécurité et le bien-être des travailleurs des deux sexes.

- Promouvoir l'éducation, la formation et le développement professionnel des femmes.
- Mettre en œuvre des pratiques permettant d'autonomiser les femmes au niveau du développement des entreprises, de la chaîne logistique et du marketing.
- Promouvoir l'égalité grâce à des initiatives communautaires et à la mobilisation.
- Mesurer et faire un rapport publiquement sur les progrès réalisés en faveur de l'égalité des sexes.

Des employeurs ont créé un réseau mondial du secteur privé regroupant sous le nom: Organisation Internationale des Employeurs (O.I.E) pour représenter 50 millions d'entreprises réparties dans près de 150 pays. Sa mission est vouée à l'expertise, services et défense des intérêts.

Les législations, réglementations et pratiques sont élaborées à partir des politiques établies par l'Organisation Internationale du Travail (O.I.T) ainsi que d'autres instances régionales et internationales dans un but de défendre les intérêts des entreprises.

A Pekin en 1994 et au Caire en 1995, Sous l'égide des Nations Unies, les pays invités à ces conférences ont réitéré de plein accord à consentir que les femmes sont volontaires à adhérer aux mécanismes de développement.

J'ai rencontré une de mes apprenantes qui m'expliquait le plus innocemment qu'hormis le premier voyage qu'elle avait effectué en Arabie Saoudite, dédié au pèlerinage, les quatre suivants étaient destinés pour s'approvisionner une variété de coupons de tissus et les vendre en France et au Mali.

Elle m'avait confié en ce moment là qu'elle était en discussion avec d'autres compatriotes de son pays pour développer ainsi ce commerce avec plus de pouvoir et moyens financiers toujours sous la forme d'une association ou autre forme juridique.

Je notais les points forts qui me permettraient de lui offrir les différentes formes de constitution d'associations sociales ou privées donc formaliser sa démarche, son emploi et ses ressources pour un bénéfice équitable entre elle et ses collaboratrices en toute légalité.

L'entrepreneuriat local individuel ou familial

En analysant les actions des femmes à l'extérieur de leurs domiciles, elles sont plus habiles à produire ou à s'intégrer dans les métiers de service tels que l'hygiène et la propreté.

Les emplois relevant du paramédical eux aussi ont connu un essor comme l'aide-soignante, des métiers en général mieux structurés avec un rajout de culture générale, vie sociale et professionnelle ainsi que l'histoire et géographie qui ont rendu dynamiques ces filières.

Les métiers de vente très prisés de leurs filles qui veulent reprendre le flambeau. Puis j'ai eu à voir des filles vouloir se former pour plus de spécialisations. Elles sont en majorité à vouloir se former pour mieux maîtriser leurs emplois. C'est le même reflet aussi donné par les jeunes en insertion socioprofessionnelle. Tous les domaines s'y prêtent ainsi à cette mouvance et une aide future pour la maman.

Un indice cependant fort marquant dans le comportement de ces candidats à l'insertion socioprofessionnelle, c'est le sac ou serviette qui sont maudits pour le genre masculin de tout âge de le

prendre à la sortie des classes, préférant le ranger dans le casier alors que le sexe féminin le porte avec fierté.

C'est ainsi qu'en les initiant aux modules de gestion et de comptabilité nécessaires pour une meilleure gestion de production de la culture locale que ça leur est permis d'entreprendre d'elles-mêmes la promotion de leurs récoltes auprès des consommateurs de la ville.

Cette démarche de production et de distribution en circuit court a été mise en place de façon à maîtriser cette première étape avant l'élargissement du champ d'action.

Des exemples de chantiers éparpillés à travers toute l'Afrique pour assister les femmes dans leurs quêtes continuelles de réussir même si cela reste informel. Ces chantiers sont épaulés par des organismes type O.N.G (Organisation Non Gouvernementale) pour l'encadrement et la structuration de ces groupes.

Des idées d'apprentissage d'utilisation de microcrédit pour faciliter l'accès aux moyens et ressources de façon à gagner en autonomie leurs dépenses alimentaires et une souplesse quant à leurs revenus a eu un écho favorable et a rehaussé les femmes en dignité qui leur acquiert ainsi une indépendance économique.

Dans un rapport intitulé: L'importance des droits fonciers pour l'émancipation des femmes et la lutte contre la pauvreté en milieu rural en date du 14 octobre 2016, la Banque Mondiale a apporté son soutien dans le domaine rural pour l'accession des femmes aux titres fonciers dans des pays comme exemple:

- L'Ethiopie avec évolution de la compensation d'après divorce pour l'homme envers la femme qui évolue ainsi d'un sac de céréales jusqu'au partage des biens fonciers du ménage.
- L'Indonésie: Les femmes ont commencé à bénéficier des titres de propriété.
- Le Vietnam: Délivrance des certificats de propriété avec mention des noms des deux conjoints.
- L'Inde a instauré le droit à la propriété aux femmes seules.

Dans un débat organisé avec les femmes pour qui j'ai eu l'occasion d'intervenir, nous avons choisi un exemple de microcrédit tout simple qui nous a été expliqué par une femme d'origine kurde: C'est par la constitution d'un groupe en moyenne de 10 personnes dont une qui va remplir la fonction de trésorière pour une année. Chaque mois, toutes les participantes cotisent en parts égales à la trésorerie. Au bout d'un an, un montant conséquent a été épargné. Cette somme est redistribuée à l'une des contributrices jugée dans le besoin, le jour anniversaire chez elle à l'occasion d'une réception chez celle-ci.

Ces mêmes organisations informelles, je les ai retrouvées aussi chez des femmes d'origines malgaches, réunionnaises, comoriennes, maliennes, sénégalaises, tunisiennes et marocaines et de la Polynésie française pour l'utilisation professionnelle et privée. Elles s'étaient promises de s'offrir pour chacune à tour de rôle une machine à laver et réfrigérateur. Ce fut le premier pas vers l'amélioration des conditions de vie.

Seules les femmes d'origine asiatique toutes nationalités confondues pour la plupart ont opté pour des métiers de service en tant que salariées. Elles étaient réorientées dans des formation en libre-service caisse avec des algériennes, françaises, portugaises et des femmes qui sont des pays de l'Est.

Un seul problème a surgi cependant par rapport au dépôt des sommes cumulées. Les banques qui recevaient naguère le versement en espèces dans un compte ouvert à ces groupes , refusent désormais de les accepter suite à la réglementation sur la circulation des devises et la lutte contre le blanchiment d'argent. Le dépôt est devenu informel jusqu'à la nouvelle disposition pour contourner cette problématique. Le prélèvement s'opérait directement de leurs comptes particuliers sur un compte commun avec élection préalable lors d'une assemblée d'un bureau dont un trésorier surtout élu pour la gestion de la trésorerie jusqu'à nouvel ordre. Les démarches ainsi sont formalisées. L'autonomisation là encore a plus de vie avec toute la transparence nécessaire ainsi que la traçabilité des mouvements de fonds.

Si l'économie a adopté ce nouveau concept qu'est l'autonomisation c'est ce qui répondrait le mieux à l'évolution de la femme à mieux maîtriser son milieu et lui permettre de posséder les moyens et des ressources pour s'affranchir de l'impuissance imposée par plusieurs facteurs d'ordre coutumiers et culturels.

Lorsque les femmes se voient garantir l'accès aux services et l'égalité des droits, c'est l'ensemble de la communauté qui en bénéficie, en termes de développement de l'éducation, de la santé, des revenus et de l'engagement communautaire et politique.

Près de 900 millions de personnes vivent dans une pauvreté extrême et, dans les régions en voie de développement, avec en moyenne 1 personne sur 5 vit avec moins de 1,25 \$ par jour. C'est à cela que l'Organisation des Nations Unies à travers le Programme de développement Durable cherche à éradiquer la pauvreté d'ici à 2030.

La grande majorité des femmes d'origine africaine tous pays confondus ont adhéré à cette forme nouvelle d'organisation et les études confirment une évolution bien conséquente du point de vue

L'Inde et le Portugal font partie des plus mauvais élèves. C'est dans ces pays que le temps de travail global est le plus inégal, en défaveur des femmes. La France se situe dans la moyenne des pays de l'OCDE.

En revanche, les temps de travail sont globalement équilibrés en Allemagne et au Royaume-Uni. Dans ces deux pays, le surcroît de travail non rémunéré exercé par les femmes équivaut au surcroît de travail rémunéré exercé par les hommes.

Biographie

1. Banque Mondiale. L'importance des droits fonciers pour l'émancipation des femmes et la lutte contre la pauvreté en milieu rural. 14 octobre 2016.
2. Hersent, M. (2004). Initiatives économiques de femmes: potentialités, freins et obstacles. In «Ecologie et Politique» N°28. pp 105.
3. -Ioannou, F. traduit par Berengère Viennot du journal Slate. In: La sinistre histoire des stérilisations contraintes en Inde.
4. Organisation Internationale du Travail (O.I.T), (voir fiche O.I.T: l'autonomisation de la femme.
5. Programme des Nations Unies pour le Développement P.N.U.D Algérie: www.dz.undp.org.
6. Ziguélé, M. (2012). Le rôle des femmes dans le développement économique et social. In: La Fondation Jean Jaurès. Note n° 133. p 1.

Violences sexuelles et autres formes de violence à l'encontre des femmes et des enfants dans le contexte de la crise syrienne

Sliimi Sassia (L'université Mouloud Mammeri -Tizi-Ouzou)
Ait Abdelkader (L'université Mouloud Mammeri -Tizi-Ouzou)

Résumé

Depuis le commencement de la crise syrienne, en Mars 2011, les conditions des droits de l'homme n'ont fait qu'aggraver.

Interpellations et emprisonnements arbitraires, exécutions extrajudiciaires, viols, kidnappings, autres formes de violence sexuelle, disparitions forcées et pratique de la torture par le pouvoir syrien et les milices pro-gouvernementales (nommées par le terme "Chabbiha") ont été considérablement étayés. Ces violations, exécutées dans le contexte d'agressions répandues et indiscriminées à l'encontre des secteurs hébergeant des civils et des fois même visant la société civile, peuvent être désignées de crimes contre l'humanité.

La majorité des affirmations de viol et autres formes de violences sexuelles auraient été commises au fil de perquisitions, d'arrêts à des points d'inspection et en détention. Parfois, des femmes ont été la cible d'agressions en public ou devant des membres de leur famille.

D'après l'IRC (International Rescue Committee), qui s'appuie sur des estimations accomplies au Liban et en Jordanie en 2012: «*Les risques perçus d'enlèvement et de viol sont l'une des raisons pour lesquelles les familles des gouvernorats d'Homs, de Damas, de Dara'a et de Idlib ont fui*»⁽¹⁾.

La condamnation publique et la coercition familiale peuvent concourir à l'impression de honte que ressentent les femmes victimes de viol et d'agression sexuelle, ce qui peut susciter des cas de suicide.

En Syrie, les enfants sont également la cible de tragiques violations des droits de l'homme, principalement des crimes et des mutilations, des violences sexuelles, des faits de torture, des détentions injustifiées, de même que des opérations d'enrôlement et d'exploitation par des troupes et forces armées. Pareillement, ils sont victimes à des reliquats de mines de guerre.

Mots-Clés: Crise syrienne – Violences sexuelles – Femmes violées – Forces du régime – Stigmatisation.

⁽¹⁾ International Rescue Committee (IRC), «Syria: A regional Crisis», Janvier 2013, (En ligne, <https://www.rescue.uk.org>).

Abstract

Since the start of the Syrian crisis in March 2011, human rights conditions have only worsened.

Arbitrary arrests and imprisonments, extrajudicial executions, rapes, kidnappings, other forms of sexual violence, enforced disappearances and torture by the Syrian government and pro-government militias (termed “Chabbiha”) have been substantiated considerably. These violations, carried out in the context of widespread and indiscriminate attacks against areas hosting civilians and sometimes even targeting civil society, can be designated as crimes against humanity.

The majority of allegations of rape and other forms of sexual violence were allegedly carried out through searches, stops at inspection points and in detention. Sometimes women have been attacked in public or in front of family members.

According to the IRC⁽¹⁾ (International Rescue Committee), which is based on estimates made in Lebanon and Jordan in 2012: «*The perceived risks of abduction and rape are one of the reasons why families in governorates Homs, Damascus, Dara'a and Idlib fled*».

Public condemnation and family coercion can add to the shame felt by women who are victims of rape and sexual assault, which can lead to suicide.

Children in Syria are also the target of tragic human rights violations, mainly crimes and mutilation, sexual violence, torture, wrongful detention, as well as recruitment and recruitment operations exploitation by troops and armed forces. Likewise, they are victims of remnants of war mines.

Keywords: Syrian Crisis – Sexual violence – Raped Women – Strengths of the regime – Stigma.

⁽¹⁾ L'international Rescue Committee (IRC) a été créée en 1933 sur la proposition d'Albert Einstein dans l'intention de soutenir les adversaires à Adolf Hitler. L'IRC assiste les personnes victimes d'oppressions raciales, ethniques et religieuses, tout comme celles affectées par la violence et la guerre.

Introduction

La violence sexuelle comme moyen de guerre, les femmes affectées de façon monstrueuse. Conformément à la Commission d'Enquête sur la Syrie installée par le Conseil des Droits de l'Homme des Nations Unies (HCR, Mars 2018), la violence sexuelle est usée en Syrie dès le commencement du conflit de manière constante. Avec la montée grandissante au fil des ans du nombre d'acteurs armés engagés, les modes de violence associée au genre se sont aussi aggravés et diversifiés. Les formes initiales de violence liée au genre et de violence sexuelle ont été perpétrées par les troupes gouvernementales pendant les campagnes terrestres, aux points de contrôle et durant l'incarcération des victimes. Le rapport évoque que des citoyens issus de toutes les confessions, ethnies, tribus et tendances politiques ont été victimes de violence sexuelle. Cependant, les femmes et les filles sont touchées de façon excessive, quels que soient les auteurs et le secteur géographique. De nombreuses sources [(HRGJ, Mars 2016), (CEDAW, Juillet 2014), (MADRE⁽¹⁾, Mars 2013) et (HRC, Mars 2018)] mentionnent au sein de leurs rapports que la violence sexuelle est exploitée comme arme de guerre autant par les forces gouvernementales que par les troupes armées de l'opposition de manière à jeter le trouble dans le clan ennemi et briser son identité, son honneur et les compositions sociales des familles et communautés.⁽²⁾

1. Violences sexuelles pratiquées par les forces pro-régime

Viols et abus sexuels perpétrés au cours de perquisitions à domicile, en captivité et aux barrages armés à l'égard des femmes inculpées de servir l'opposition. En 2013 déjà, MADRE a signalé l'utilisation méthodique de multiples formes de violence en particulier le viol et le viol collectif à l'encontre des femmes de la part du gouvernement syrien et des milices affiliées au régime, au cours de perquisitions à domicile, aux barrages armés et dans les établissements carcéraux. D'après le rapport de la Commission d'Enquête de l'ONU sur la Syrie (HRC, Mars 2018), des femmes suspectées de travailler avec l'opposition ont été emprisonnées arbitrairement, et même dans certaines circonstances à la place de personnes de leur famille poursuivies mais restées en fuite. Des parentes et proches de fugitifs, d'insoumis réels ou présumés du gouvernement et de partisans de troupes d'opposition armées, de même que des femmes qui ont apporté une aide médicale et de la subsistance à des membres de l'opposition ont été emprisonnées ou enlevées. Elles ont été appréhendées durant les perquisitions à domicile, dans le cadre de manifestations, à des points de contrôle ou dans des organismes de l'Etat, notamment lorsqu'elles désiraient toucher leur paie ou renouveler des papiers. D'autres ont été enlevées dans la rue ensuite déplacées dans des centres pénitentiaires, y compris dans des demeures abandonnées, des chantiers, des ateliers ou des établissements sportifs transformés en établissements de détention arbitraires.

⁽¹⁾ MADRE, est une organisation internationale de défense des droits humains des femmes, qui travaille en partenariat avec les organisations communautaires de femmes du monde entier pour aborder les questions de santé et de droits reproductifs, développements économiques, éducation et autres droits de l'homme.

⁽²⁾ Organisation Suisse d'Aide aux Réfugiés (OSAR), «Syrie: violence sexuelle et violence liée au genre», Recherche rapide de l'analyse-pays, Berne, 19 Avril 2018, P. 3, (En ligne, <https://www.osar.ch>).

L'affront subi par différentes formes de violence liée au genre. La Commission d'Enquête des Nations Unies sur la Syrie (HRC, Mars 2018) témoigne que des partisans des forces du régime syrien se sont pareillement servis d'autres formes de violence associée au genre dans l'intention d'humilier et d'offenser les femmes. Les démonstrations signalent de femmes arrêtées poussées à danser nues en présence des fonctionnaires du régime et de leur servir à boire. Dans d'autres témoignages, les membres des forces du régime ont terrorisé des femmes de publier des vidéos sur lesquelles elles se laissaient voir sans le voile ou habillées de façon incommode et inégale à la convention musulmane. (MADRE, Mars 2013) cite que, dans les rues de Karm-al-Zeitoun⁽¹⁾, des femmes ont été contraintes de marcher nues devant des chars d'assaut.⁽²⁾

2. Crimes sexuels

De multiples agents et organismes de l'ONU, de même que des ONG mondiales et nationales ont documenté des actes sexuels perpétrés durant le conflit syrien. Dans son rapport de 2013, l'International Rescue Committee a cité: «Le viol [comme étant] une caractéristique importante et inquiétante de la guerre civile syrienne».⁽³⁾

En Août 2012, la Commission d'Enquête Internationale sur la Syrie a évalué: «qu'il exist [ait] des motifs raisonnables de croire que des hommes, des femmes et des enfants ont été victimes de viols et d'agressions sexuelles commis par des membres des forces gouvernementales et des Chabbiha⁽⁴⁾. Les viols et les agressions sexuelles font également partie des techniques de torture employées dans les centres de détention officiels et officieux».⁽⁵⁾ Le 18 Janvier 2013, AMOS Valérie⁽⁶⁾ s'est manifestée spécialement inquiète par: «Le caractère aveugle de la violence qui se poursuit et le nombre accru de cas de violences sexuelles à l'encontre des femmes» en Syrie.⁽⁷⁾

Des crimes sexuels perpétrés par des troupes armées de l'opposition ont aussi été dénoncés, la Commission d'Enquête Internationale sur la Syrie a affirmé que, étant donné la part limitée des renseignements rassemblés, il ne lui avait pas été passable d'arriver à des résultats relatifs aux viols et

⁽¹⁾ Karm-al-Zeitoun est un quartier de la ville syrienne de Homs.

⁽²⁾ Organisation Suisse d'Aide aux Réfugiés (OSAR), «Syrie: violence sexuelle et violence liée au genre», Op. Cit., P. 4 et 5.

⁽³⁾ International Rescue Committee (IRC), «Syria: A regional Crisis», Janvier 2013, (En ligne, <https://www.rescue.uk.org>).

⁽⁴⁾ Le terme "Chabbiha" veut dire littéralement "une personne dépravée". Ce mot détermine communément les groupes armés et les milices considérés comme des combattants pro-gouvernementaux.

⁽⁵⁾ 3^{ème} Rapport de la Commission d'Enquête Internationale Indépendante sur la République Arabe Syrienne, 15 Août 2012, (En ligne, <https://www.ohchr.org>).

⁽⁶⁾ AMOS Valérie Ann, Baronne Amos, est une politicienne et diplomate du Parti Travailleiste Britannique qui a été le huitième Secrétaire Général Adjoint des Nations Unies aux Affaires Humanitaires et Coordinatrice des Secours d'Urgence. Avant sa désignation à l'ONU, elle a été Haut-Commissaire Britannique en Australie.

⁽⁷⁾ Centre d'Actualités de l'ONU, «Syrie: Pillay et Amos préviennent que les civils sont systématiquement la cible de violences», 18 Janvier 2013, (En ligne, <https://www.un.org>).

autres abus sexuels commis par les troupes armées anti-gouvernementale.⁽¹⁾ Néanmoins, BANGURA Zainab Hawa⁽²⁾ a rapporté que: «Non seulement les civils sont pris dans un cercle vicieux de la violence, mais ils sont la cible de violences sexuelles par toutes les parties au conflit».⁽³⁾

Si l'on se réfère au Droit International, de tels actes peuvent être traités de crimes contre l'humanité, faisant partie d'agressions généralisées à l'encontre de la société civile. La Commission d'Enquête Internationale sur la Syrie a rapporté: «Ayant précédemment établi que les opérations militaires qui s'étaient déroulées notamment à Homs en février et mars [2012] et à Al Haffé en juin [2012] avaient été menées dans le cadre d'une attaque généralisée ou systématique lancée contre la population civile, la commission juge que les viols commis au cours et en connaissance de ces attaques sont passibles de poursuites en tant que crimes contre l'humanité».⁽⁴⁾

Lorsqu'ils sont perpétrés dans les limites d'un conflit armé, ces violences sont susceptibles également de représenter des crimes de guerre.⁽⁵⁾

3. Viols et autres formes d'abus sexuels

Des psychologues et des médecins de l'Association Syria's Bright Future, qui œuvrent avec des femmes déplacées syriennes, ont de la même façon signalé qu'ils s'occupaient des femmes qui avaient enduré des viols et autres formes d'abus sexuels. Un médecin a précisé qu'il soigné une jeune fille syrienne dont le frère avait été contraint par les services de sécurité du régime à la violer.⁽⁶⁾ Un autre prestataire de services a fourni son aide à une femme qui prononce avoir été incarcérée par les forces du régime syrien en compagnie d'une vingtaine d'autres femmes durant plusieurs jours à l'intérieur d'une habitation privée. Elle raconta que les prisonniers s'étaient vu introduire une substance, qui les avait affaiblis et rendus impuissants de résister aux abus sexuels. Elle révéla qu'elle avait été violée par des militaires, ensuite conduite dans les locaux de la "Section Palestinienne" au milieu du Centre de Détention de Renseignement Militaire Syrien à la capitale 'Damas).⁽⁷⁾

(1) 4^{ème} Rapport de la Commission d'Enquête Internationale Indépendante sur la République Arabe Syrienne, Février 2013, P. 19 et 80, (En ligne, <https://www.ohchr.org>).

(2) BANGURA Zainab Hawa est une femme politique sierra-léonaise. Elle a été de 2012 à 2017 représentante spéciale des Nations Unies dans le contexte de la campagne contre la violence sexuelle en période de conflit. Le 1^{er} Janvier 2020, elle est promue Directrice Générale de l'Office des Nations Unies à Nairobi par le Secrétaire Général de l'ONU Antonio Guterres.

(3) BANGURA Zainab Hawa, «Un envoy calls on all parties in Syria conflict to cease acts of sexual violence», UN News Centre, 15 Février 2013, (En ligne, <https://www.un.org>).

(4) 3^{ème} Rapport de la Commission d'Enquête Internationale Indépendante sur la République Arabe Syrienne, 15 Août 2012, (En ligne, <https://www.ohchr.org>).

(5) FIDH, «Violences à l'encontre des femmes en Syrie: briser le silence», Note de situation à la suite d'une mission d'évaluation de la FIDH en Jordanie en Décembre 2012, N°606f, Paris, Avril 2013, P. 10 et 11, (En ligne, www.fidh.org).

(6) Entrevue de la FIDH avec des membres de l'Association Syria's Bright Future, Amman (Jordanie), 14 Décembre 2012.

(7) Entrevue de la FIDH, Amman (Jordanie), 21 Décembre 2012.

Tandis que la plupart des affirmations rassemblées par la FIDH⁽¹⁾ portent sur des viols et autres formes de violences sexuelles perpétrées par les troupes pro-régime, des situations de crimes ayant été commises par des troupes armées d'opposition ont pareillement été rapportées. Un témoin questionné par la FIDH déclare assister en personne à des cas de violences commis par des partisans de l'ASL⁽²⁾: «J'ai vu un cas où les éléments de l'ASL avaient kidnappé une jolie fille connue pour entretenir des relations avec un jeune homme. Ses ravisseurs issus de l'ASL l'ont violée, puis l'ont tuée afin qu'elle ne puisse pas les dénoncer. Ils ont jeté son corps devant sa maison et on fait savoir que c'était l'armée syrienne qui était à l'origine de cet acte de barbarie».⁽³⁾

Selon la Commission d'Enquête Internationale sur la Syrie: «Des récits indirects indiquent que les femmes qui ont été détenues à des points de contrôle ou dans des centres des services de renseignement, quelle que soit la durée, sont susceptibles d'avoir été violées ou d'avoir subi des agressions sexuelles».⁽⁴⁾

L'imagination que les femmes qui sont emprisonnées sont habituellement le centre de violences sexuelles est considérablement propagée. Un activiste syrien qu'a interrogé la FIDH en Janvier 2012 disait que: «En Syrie, traditionnellement, le seul fait pour une femme d'entrer dans un poste de police, un commissariat, est une honte. C'est donc encore pire si elles sont arrêtées ou restent plus longtemps en détention ! On se doute que les femmes sont abusées sexuellement dans ces lieux».⁽⁵⁾

⁽¹⁾ La Fédération Internationale pour les Droits Humains (FIDH) est une ONG fédérative dont la mission est d'opérer pratiquement pour le respect de tous les droits annoncés dans la Déclaration Universelles des Droits de l'Homme de 1948 (les droits civils et politiques, ainsi que les droits sociaux, économiques et culturels), son siège se situe à Paris. Constituée d'une dizaine d'associations nationales à sa fondation en 1922, la FIDH regroupe en 2018, plus de 180 ligues membres dans 112 Etats. De 2009 à 2012, la FIDH a mis en œuvre environ 300 missions internationales, d'enquêtes, de solidarité, d'observations judiciaires et de plaidoyer dans près de 80 Etats. La FIDH dispose d'un Statut Consultatif auprès de l'ONU, de l'UNESCO et du Conseil de l'Europe, et du Statut d'Observation au niveau de la Commission Africaine des Droits de l'Homme et des Peuples.

⁽²⁾ L'Armée Syrienne Libre (ASL) est un groupement de forces d'oppositions constitué le 29 Juillet 2011 au cours de la crise syrienne. Elle forme au commencement de la guerre le groupe armé essentiel opposé au gouvernement de Bachar el-Assad, avant d'être remplacée dans quelques contrées par des groupes armés djihadistes. Composée d'anciens officiers de l'armée syrienne, elle se distingue, par principe, par son nationalisme et sa finalité démocratique. Durant son existence, l'ASL a rassemblé des dizaines de factions. Depuis 2017, la plupart des factions de l'ASL se fond dans l'ANS.

⁽³⁾ FIDH, «Violences à l'encontre des femmes en Syrie: briser le silence», Op. Cit., P. 12 et 13.

⁽⁴⁾ Commission d'Enquête Indépendante Internationale sur la Syrie, 11 Mars 2013, (En ligne, <https://www.ohchr.org>).

⁽⁵⁾ FIDH, «Monde arabe: quel printemps pour les femmes?», Rapport, Mars 2012, (En ligne, <https://arabwomenspring.fidh.net>).

4. Honte et honneur

Une stigmatisation choquante des victimes de violence sexuelle. Les références consultées par l'analyse-pays de l'OSAR⁽¹⁾ [(SNHR⁽²⁾, Novembre 2017), (MADRE, Mars 2013), (LSE⁽³⁾, Mars 2017), (HRC, Mars 2018), (HRGJ, Mars 2016) et (CEDAW, Juillet 2014)] signalent toutes unanimement que les cas violés et abusés sexuellement sont intensément condamnés par la population syrienne et par leurs propres familles. D'après le Centre pour les Femmes, la Paix et la Sécurité de la London School of Economics and Political Science (LES, Mars 2014), la dignité de la famille est strictement liée aux femmes dans la société paternelle syrienne. Le viol physique d'une femme sème par conséquent, conformément à cette perception patriarcale, le déshonneur sur toute la famille et la communauté. Les répercussions sur les rescapés de violence sexuelle sont incisives, entraînant, selon la Commission d'Enquête de l'ONU (HRC, Mars 2018), de risques de divorce et d'expulsion de leur propre cadre familial aux infractions d'honneur dans les zones nettement conservatrices. Quant aux femmes et filles célibataires, les éventualités d'un mariage à venir peuvent être altérées. Beaucoup de victimes (femmes et hommes) cachent la réalité de peur de tels effets. Il leur est par suite difficile de tirer avantage de toute sécurité de soins et de secours psychologiques requis, alors même que ces traitements psychosociaux sont prodigués. Dans certains cas, les femmes rescapées présentent des dispositions suicidaires ; selon le (HRC, Mars 2016), plusieurs cas tranchent effectivement par mettre fin à leurs vies.

Le viol prévu peut aussi avoir des effets tragiques. D'après le (CEDAW, Juillet 2014), il règne à l'intérieur de la société syrienne une opinion courante selon laquelle l'ensemble des femmes arrêtées par les protagonistes armés serait violé, ce qui constitue un grand problème. Les femmes sont par conséquent exclues par leur famille après leur sortie des prisons et elles sont regardées comme «incapables» aux mariages. Dans certains cas, à la suite de simples suspicions de viol, elles sont forcées au divorce, peut-être même assassinées. Le rapport se réfère à la situation d'un père de famille ayant tué sa famille pendant qu'elle se faisait attaquer par des hommes armés pour ne pas subir la «honte» qu'entraînerait un viol supposé. Dans une autre situation, un homme a divorcé de sa femme qui avait été séquestrée par des fonctionnaires durant deux heures à un poste de contrôle, car convaincu qu'elle avait

⁽¹⁾ L'OSAR est une organisation non gouvernementale (ONG), politiquement et confessionnellement indépendante, qui s'engage juridiquement dans le domaine de l'asile et des réfugiés. L'organisation se nomme «Office Centrale d'Aide aux Réfugiés» jusqu'en 1991.

⁽²⁾ Le Réseau Syrien pour les Droits de l'Homme est une ONG syrienne de défense des droits de l'homme, fondée en juin 2011.

⁽³⁾ La London School of Economics ou LSE, en français «Ecole d'Economie et de Sciences Politiques de Londres», est une université britannique spécialisée dans la recherche scientifique et l'enseignement académique des sciences économiques, politiques, sociales, de droits et de relations internationales. Quand à l'unité de recherche sur les conflits et la société civile de la London School of Economics (LES-CCSR) ; elle vise à comprendre comment les gens ordinaires cherchent à façonner les décisions qui affectent leur vie dans les conflits.

été violée, il considèrerait alors qu'elle n'avait plus l'estime passé. (LES, Mars 2014) signale pareillement que des femmes détenues ont été chassées par leur famille, qu'elles aient été violées ou non.⁽¹⁾

La stigmatisation publique des victimes d'abus sexuels et d'autres formes de violence sexuelle est très grande en Syrie. Le conservatisme religieux et culturel qui est le principe, à un haut degré dans les régions rurales du sud de la Syrie, il n'est pas autorisé aux jeunes filles et aux femmes de conserver ouvertement de sujets privés ou intimes, particulièrement de violence physique et de toute autre forme d'abus à l'égard des femmes. Il est devenu visible à la Commission, à partir des entrevues menées, que ces positions étaient aussi sérieusement présentes parmi les communautés de réfugiés syriens en Jordanie. Les médecins exerçant pour l'Association Syria's Bright Future montrent qu'«il est difficile d'identifier des cas de viols en raison de la culture dominante et le refus de parler publiquement de ces sujets».⁽²⁾

La Commission d'Enquête Indépendante Internationale sur la Syrie a indiqué que les convictions religieuses de la société syrienne, ainsi que les paramètres sociaux et culturels de la nation ont amené les victimes d'actes sexuels à ressentir une impression de honte, un choc moral ou la peur d'être stigmatisée. Cette circonstance ne les incite pas à signaler les violences dont elles ont subies et rend presque impossible tout l'effort de documentation sur cette question.⁽³⁾

Des images de femmes victimes de viol refusée ensuite par leur famille ou leur conjoint on également été rapportées. Une femme qui rejoignait sa maison après avoir été emprisonnée puis relâchée, se rend compte que son époux et sa famille ont ramassé ses affaires. Ils la chassèrent avec son fils. Son époux réclama par la suite le divorce.⁽⁴⁾ D'autres comptes-rendus, à l'exemple de celui signalé d'une victime de viol que le conjoint a quittée après son acte consolident ces témoignages.⁽⁵⁾

La stigmatisation publique et la contrainte familiale peuvent prendre part au sentiment de honte que ressentent les femmes victimes de viol et d'autres abus sexuels, ce qui peut provoquer des cas de suicide. Une femme a raconté le témoignage de deux autres femmes, dont une jeune fille de 17 ans, qu'elle connaissait, qui avaient été violées par les troupes armées pro-régime. Elle a raconté que les deux victimes se sont suicidées à un laps de temps après le viol, l'une en s'immolant par le feu.⁽⁶⁾

Un réfugié syrien du camp de Cyber City a raconté à la FIDH qu'une de ses camarades de Damas avait été violée par des forces du gouvernement qui ont pris son domicile d'assaut, tandis qu'ils prétendaient être en quête d'un jeune homme. Pendant qu'ils la trouvèrent seule, ils la violèrent et s'échappèrent. Elle aboutit par se donner la mort.⁽⁷⁾

⁽¹⁾ Organisation Suisse d'Aide aux Réfugiés (OSAR), «Syrie: violence sexuelle et violence liée au genre», Op. Cit., P. 3 et 4.

⁽²⁾ Entrevue de la FIDH avec des membres de l'Association Syria's Bright Future, Amman (Jordanie), 14 Décembre 2012.

⁽³⁾ 1^{er} Rapport de la Commission d'Enquête Internationale Indépendante sur la République Arabe Syrienne, 23 Novembre 2011, (En ligne, <https://daccess-ods.un.org>).

⁽⁴⁾ Entrevue de la FIDH, Amman (Jordanie), 21 Décembre 2012.

⁽⁵⁾ Rapport d'une réunion de groupe de discussion préparée par la FIDH, Amman (Jordanie), 19 Décembre 2012.

⁽⁶⁾ Entrevue de la FIDH avec une réfugiée syrienne, Russeifa (Gouvernorat de Zarka, Jordanie), 15 Décembre 2012.

⁽⁷⁾ Entrevue de la FIDH avec une réfugiée palestinienne qui a quitté la Syrie, Camp de Cyber City, 18 Décembre 2012.

5. Mariage imposé

Des femmes syriennes réfugiées ont rapporté à la FIDH qu'il survient de temps à autre que les familles marient de force les femmes qui ont été violées, notamment à des membres de leur parenté, afin de "régler l'affaire". En se référant aux dires des représentants de Syrian Women Association: «Quand nous avons essayé, en tant qu'association de femmes, de nous interposer pour aider une jeune fille visiblement traumatisée par la souffrance subie, nous avons été brutalement renvoyées par ses parents qui l'ont mariée le jour suivant».⁽¹⁾

Dans des entretiens avec la FIDH, des médecins affiliés à l'Association Syria's Bright Future ont rapporté l'existence de deux asiles sis à Amman qui hébergeaient 21 femmes syriennes âgées de 14 à 25 ans, ayant survécu à des abus sexuels: «Ces femmes qui ont été violées sont gardées par deux familles qui les nourrissent et subviennent à leurs besoins de base, mais l'intention de leurs gardiens est de les marier. Quand nous avons pu entrer en contact avec ces femmes grâce à un intermédiaire, nous leur avons demandé ce qu'elles souhaitent. Elles nous ont répondu qu'elles voulaient juste être sous terre. Depuis, quatre d'entre elles ont été mariées».⁽²⁾

6. Manque d'accès à l'information et à la documentation

La condamnation publique qui touche les victimes de cette classe de crimes est généralement équivalente d'un manque d'accès pour elles à des services d'aide appropriés.⁽³⁾

La violence associée au genre est une question taboue, la documentation et l'enregistrement sont pénibles. Conformément à la (LSE, Mars 2017), l'abus sexuel envers les femmes en Syrie n'est pas suffisamment informé, beaucoup de victimes n'osant pas à en exprimer à cause de la guerre en vigueur et du risque de stigmatisation ou de peur de vengeance. Le rapport de la Commission d'Enquête de l'ONU (HRC, Mars 2018), étayé par plus de 450 entretiens avec des victimes de violence sexuelle, des parents de victimes, leurs communautés, des représentants juridiques et des experts de la santé, juge lui également que le motif du silence est attaché à la stigmatisation publique et culturelle. Ce rapport souligne en plus qu'il faut d'ordinaire des mois voire des années aux victimes pour s'épancher de ce qu'elles ont subi, peut-être même qu'elles n'arrivent jamais à parler. Selon (Amnesty International⁽⁴⁾, Juin 2017), l'Observatoire Syrien des Droits de l'Homme⁽⁵⁾ a dénombré plus de 7600

⁽¹⁾ Entrevue de la FIDH avec des membres de Syrian Women Association, Amman (Jordanie), 19 Décembre 2012.

⁽²⁾ Entrevue de la FIDH avec des membres de l'Association Syria's Bright Future, Amman (Jordanie), 14 Décembre 2012.

⁽³⁾ FIDH, «Violences à l'encontre des femmes en Syrie: briser le silence», Op. Cit., P. 14.

⁽⁴⁾ Amnesty Internationale est une ONG internationale qui promeut le respect de la Déclaration Universelle des Droits de l'Homme et la défense des droits de l'homme. L'organisation plaide surtout pour l'abolition de la peine de mort et de la torture, l'arrêt des crimes politiques, le droit à la liberté d'expression, la libération des prisonniers d'opinion, mais également pour le respect de l'ensemble des droits sociaux, politiques, économiques, civils et culturels.

⁽⁵⁾ Syrian Observatory for Human Rights (SOHR) est une ONG syrienne de défense des droits de l'homme qui, à partir d'un réseau de sources sur le terrain, offre des bilans chiffrés des victimes de la guerre civile syrienne. Au cours de ce conflit armé, les trois principales agences de presse mondiales [l'AFP (Agence France-Presse), Reuters et Associated Press] se

cas de violence sexuelle à l'encontre des femmes, dont presque 450 à l'encontre des filles mineures. D'après Human Rights and Gender Justice Clinic de la New York School of Law (HRGJ, Mars 2016), l'effectif de faits non révélés est sans doute beaucoup plus important, puisqu'il est un sujet extrêmement tabou.⁽¹⁾

Un médecin a témoigné aux représentants de la FIDH la déclaration d'une de ses parentes, violée à Homs et tombée enceinte à la suite de ce crime, que des hôteliers de Damas, ayant eu connaissance de cet acte, ont rejeté d'accueillir. Elle n'a pu trouver aucun hôpital admettant de faire un avortement.⁽²⁾

D'après les représentants de Syrian Women Association qui ont rencontré la FIDH, aucune femme syrienne ne se permettrait de divulguer ou relater de violences sexuelles dont elle a été victime: «*Les femmes ne parlent en règle générale, pas des abus qu'elles ont subis ou subissent encore*».⁽³⁾ En Janvier 2012, il a affirmé que très peu de victimes déposent plainte conséquemment à cette forme d'abus sexuel et que: «*Personne, aujourd'hui, ne souhaite témoigner. Si on sait qu'une femme a été violée, personne ne voudra l'épouser*».⁽⁴⁾

7. Kidnapping des femmes en Syrie: un “moyen de terreur”

Femmes kidnappées forcées aux témoignages par la violence sexuelle. La Commission d'Enquête de l'ONU (HRC, Mars 2018) mentionne dans son rapport plusieurs cas où les forces du régime ont torturé et violé des femmes lors des interrogations dans les centres d'emprisonnement pour les astreindre à reconnaître leur assistance supposée à l'opposition ou à procurer des renseignements sur l'endroit où demeuraient des proches de sexe masculin. Dans certains cas, des femmes ont été violées devant d'autres prisonniers (ières) voire devant leurs enfants. Les violences sexuelles perpétrées envers les femmes et les filles ont été documentées au sein d'une vingtaine d'instances du gouvernement entre 2011 et 2016, dont celles de Damas, d'Alep, de Quneitra, de Homs et de Lattaquié.⁽⁵⁾

De nombreux informateurs interrogés par la délégation de la FIDH ont raconté des exemples d'officiers de l'armée syrienne ayant payé des femmes ou les obligeant par d'autres procédés à les servir à retrouver des femmes qu'ils pourraient enlever. Au cours d'une entrevue avec la FIDH, une femme a signalé que des officiers pro-régime pouvait payer jusqu'à 5000 livres syriennes, les charges d'une femme pour chaque femme qu'elle leur apporterait. Elle a indiqué en plus que quelques femmes portaient un “Niqab” (voile intégral) et tapaient aux portes en alléguant qu'elles cherchaient un remède pour leur fils de manière à mieux désigner les femmes que leurs comandataires pourraient enlever.⁽⁶⁾

fondent sur les communiqués de l'OSDH. Cependant, la fiabilité et la neutralité de cet organisme sont contestées par certains experts de la guerre.

⁽¹⁾ Organisation Suisse d'Aide aux Réfugiés (OSAR), «Syrie: violence sexuelle et violence liée au genre», Op. Cit., P. 4.

⁽²⁾ Entrevue de la FIDH avec des membres de l'Association Syria's Bright Future, Amman (Jordanie), 14 Décembre 2012.

⁽³⁾ Entrevue de la FIDH avec un membre de l'ONG Syrian Women Association, Amman (Jordanie), 19 Décembre 2012.

⁽⁴⁾ FIDH, «Monde arabe: quel printemps pour les femmes?», Op. Cit.

⁽⁵⁾ Organisation Suisse d'Aide aux Réfugiés (OSAR), «Syrie: violence sexuelle et violence liée au genre», Op. Cit., P. 5.

⁽⁶⁾ Entrevue de la FIDH, Amman (Jordanie), 21 Décembre 2012.

Parmi les raisons évoquées pour kidnapper des femmes se trouvent la quête d'informations sur l'opposition armée et, des fois, l'éventualité d'exploiter ces femmes comme moyen de pression afin de traiter la remise en liberté d'un détenu. Les femmes seraient aussi kidnappées pour révéler, sous la pression, les dénominations de membres travaillant avec le gouvernement ou à l'opposé l'ASL, en contrepartie de leur propre libération ou de la remise en liberté d'hommes, membres de leur famille, arrêtés par leurs kidnappeurs.⁽¹⁾

Un réfugié syrien, ancien militant de l'ASL, a affirmé être au courant de nombreux cas compromettant les troupes pro-régime qui forceraient les femmes à fasciner des personnes de l'ASL, ou les rétribueraient pour ce faire, dans l'intention de fixer les zones d'activité et les positions de l'ennemi.⁽²⁾

De comparables affirmations ciblent également l'ASL. Un homme consulté a précisé que: «L'ASL pouvait enlever un membre de la famille d'une femme afin d'exercer sur elle une pression supplémentaire pour qu'elle fasse ce qui lui était demandé, en échange de la libération du membre de sa famille»⁽³⁾

La FIDH a connaissance d'un procédé qui serait usuel parmi les forces du régime et repose à détenir ou kidnapper des femmes dans les fils ou les maris seraient adhérents à l'ASL pour collecter d'elles des renseignements sur ces personnes de leur famille.⁽⁴⁾ Une femme a retracé le cas de sa: «Voisine qui a été détenue pendant deux jours parce que ses deux fils combattaient aux côtés de l'ASL. Les forces du régime ont été immédiatement contactées et menacées de représailles, à savoir que s'il arrivait quelque chose à cette femme, il y aurait une explosion au poste de contrôle de sécurité [du gouvernement] en présence de tous les soldats qui y sont déployés. Elle a été libérée peu après».⁽⁵⁾

Pareillement, la FIDH a documenté des situations de femmes qui étaient kidnappées par un groupe armé dans l'intention d'exploiter comme monnaie d'échange afin de négocier avec le clan ennemi la remise en liberté d'un activiste de son propre groupe. La FIDH a noté un témoignage sur le cas d'une femme arrêtée à l'extérieur et en public par les troupes pro-gouvernementales afin de traiter la libération d'un de leurs officiers enlevé par l'ASL.⁽⁶⁾ Une femme syrienne a également déclaré que: «Dans l'immeuble où j'habite vivent deux familles chiite alaouite. Un jour, l'ASL est venue enlever ma voisine chiite et sa fille. Les éléments de l'ASL les ont gardées deux jours et les ont ensuite échangées contre une otage sunnite détenue par les forces pro-gouvernementales. Elles n'ont pas dit avoir été maltraitées en détention»⁽⁷⁾

⁽¹⁾ Entrevue de la FIDH, Amman (Jordanie), 21 Décembre 2012.

⁽²⁾ Entrevue de la FIDH avec un réfugié syrien, Amman (Jordanie), 19 Décembre 2012.

⁽³⁾ FIDH, «Violences à l'encontre des femmes en Syrie: briser le silence», Op. Cit., P. 15 et 16.

⁽⁴⁾ Entrevue de la FIDH avec une femme réfugiée syrienne, Widow's House, SWA, 20 Décembre 2012. Et avec des membres de Syrian Women Association (SWA), Amman (Jordanie), 19 Décembre 2012.

⁽⁵⁾ Entrevue de la FIDH avec des femmes réfugiées syriennes, Widow's House, SWA, 20 Décembre 2012.

⁽⁶⁾ Entrevue de la FIDH avec des femmes réfugiées syriennes, Widow's House, SWA, 20 Décembre 2012.

⁽⁷⁾ Rapport d'une réunion de groupe de discussion préparée par la FIDH, Amman (Jordanie), 19 Décembre 2012.

8. En Syrie, les enfants ne sont pas épargnés !

Selon l'Unicef⁽¹⁾, Tous les jours, les enfants bravent de grands risques, ils sont abattus, amputés ou perdent leurs parents en raison du conflit.

Durant les deux premières années de la crise syrienne, les enfants se paient le plus gros tribut. D'après les statistiques révélatrices à fin 2012, sur les quatre millions de personnes touchées par la guerre au sein du pays, environ la moitié sont des enfants, pendant que sur les deux millions de réfugiés, 800.000 sont des enfants. Les évaluations présentes sont apparemment plus grandes. 500.000 enfants déplacés se trouvent maintenant au Liban, en Jordanie, en Egypte et en Irak. Des milliers d'autres franchissent les frontières syriennes chaque semaine. Durant ce temps, les communautés d'accueil, déjà fragiles avant la crise, sont débordées. Le conflit est arrivé à un seuil irréversible et les impacts pour la Syrie et la zone Proche-Orient d'une façon globale deviendront manifestes sur le long terme, avec spécialement la menace de voir apparaître "une génération perdue" d'enfants syriens.

Environ 800.000 enfants de moins de 14 ans ont dû fuir leur domicile. Leur chance d'être scolarisés est vraiment compromise. En se référant au Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme⁽²⁾, 700.000 enfants ont été tués en Syrie pendant les deux dernières années (de 2011 à 2013). Le nombre de victimes s'est multiplié avec l'aggravation de la crise et l'amplification de son étendue.⁽³⁾

Plusieurs établissements scolaires ont été détériorés, dévastés ou assiégés par des populations en quête d'abri après avoir fui leur lieu d'habitation. Pour avoir vu des proches ou des parents assassinés, avoir été détachés de leurs parents et terrifiés par les tirs d'artillerie ininterrompus, plusieurs enfants sont victimes de traumatismes psychologiques. Les petites filles et les femmes sont toujours plus exposées aux actes de violence.

Conclusion

La violence sexuelle usée par les forces armées du régime syrien est systématique. En se fondant sur le rapport du (LSE, Mars 2017), le régime syrien a fait un usage ciblé aux échelons politique

⁽¹⁾ Le Fonds des Nations Unies pour l'Enfance, couramment désigné par l'acronyme UNICEF, est une agence de l'ONU vouée à la valorisation et l'amélioration de la condition des enfants. Au moment de sa fondation (le 11 Décembre 1946, son nom était initialement (United Nations International Children's Emergency Fund: Fonds d'Urgence International des Nations Unies pour l'Enfance), dont elle a gardé l'acronyme pendant l'utilisation de son nouveau nom (en 1953), au moment où elle est devenue un organe permanent du système des Nations Unies.

⁽²⁾ Le Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme (HCDH) est l'une des agences spécialisées de l'ONU qui a pour objectif de contrôler, promouvoir et de s'informer sur le respect du droit international des droits de l'homme et du droit international humanitaire dans le monde, selon l'adoption de la Déclaration et programme d'action de Vienne.

⁽³⁾ United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), «Les enfants syriens, une génération perdue?», Rapport sur la crise en Syrie, Rapport Deux ans de conflit en Syrie, Mars 2011 – Mars 2013, Mars 2013, P. 2-8, (En ligne, <https://www.unicef.org>).

et militaire de la violence sexuelle dans le but de réprimer l'opposition. Or, il est évident que l'usage de la violence sexuelle par les forces de sécurité du régime syrien est un procédé afin de mettre fin à l'opposition et détruire toute la famille. L'emploi par les membres armés du régime d'excitants et l'attribution de contraceptifs aux détenus sont également des aspects appuyant le caractère politique et systématique des abus sexuels, révèle l'Organisation des Droits Humains en se basant sur l'article de la journaliste et réalisatrice franco-britannique LOIZEAU Manon. Les informateurs questionnés par la Commission d'Enquête de l'ONU⁽¹⁾ (HRC, Mars 2018) ont aussi signalé la répartition dans les centres de détention de médicaments servant à arrêter les règles ou de moyens de contraception. D'après la (LSE, Mars 2017), la violence sexuelle pratiquée par le gouvernement syrien montre des traits communs et un certain niveau de préparation, ce qui implique la responsabilité des grands agents de l'Etat.⁽²⁾

Liste explicative des sigles utilisés

ASL: Armée Syrienne Libre.

ANS: Armée Nationale Syrienne.

CEDAW: Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.

FIDH: Fédération Internationale pour les Droits Humains.

HCDH: Haut-Commissariat des Nations Unies aux Droits de l'Homme.

HCR: Haut Commissariat des Nations Unies pour les Réfugiés.

HRC: The Human Rights Campaign.

HRGJ: Human Rights and Gender Justice Clinic.

IRC: International Rescue Committee.

LSE: The London School of Economics and Political Science.

ONG: Organisation Non Gouvernementale.

ONU: Organisation des Nations Unies.

OSAR: Organisation Suisse d'Aide aux Réfugiés.

SNHR: Syrian Network for Human Rights.

SWA: Syrian Women Association.

UNESCO: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

UNICEF: United Nations International Children's Emergency Fund.

⁽¹⁾ L'Organisation des Nations Unies (ONU) est une organisation internationale rassemblant 193 Etats dont le siège est à New York (Quartier de Manhattan). Les principaux objectifs de l'Organisation sont le maintien de la paix et la sécurité mondiale. Pour les effectuer, elle promeut le développement durable, la prestation de l'aide humanitaire, la protection des droits de l'homme et la garantie du droit international.

⁽²⁾ Organisation Suisse d'Aide aux Réfugiés (OSAR), «Syrie: violence sexuelle et violence liée au genre», Op. Cit., P. 5.

Références bibliographiques

1. 1^{er} Rapport de la Commission d'Enquête Internationale Indépendante sur la République Arabe Syrienne, 23 Novembre 2011, (En ligne, <https://daccess-ods.un.org>).
2. 3^{ème} Rapport de la Commission d'Enquête Internationale Indépendante sur la République Arabe Syrienne, 15 Août 2012, (En ligne, <https://www.ohchr.org>).
3. 4^{ème} Rapport de la Commission d'Enquête Internationale Indépendante sur la République Arabe Syrienne, Février 2013, (En ligne, <https://www.ohchr.org>).
4. BANGURA Zainab Hawa, «Un envoy calls on all parties in Syria conflict to cease acts of sexual violence», UN News Centre, 15 Février 2013, (En ligne, <https://www.un.org>).
5. Centre d'Actualités de l'ONU, «Syrie: Pillay et Amos préviennent que les civils sont systématiquement la cible de violences», 18 Janvier 2013, (En ligne, <https://www.un.org>).
6. Commission d'Enquête Indépendante Internationale sur la Syrie, 11 Mars 2013, (En ligne, <https://www.ohchr.org>).
7. FIDH, «Monde arabe: quel printemps pour les femmes?», Rapport, Mars 2012, (En ligne, <https://arabwomenspring.fidh.net>).
8. FIDH, «Violences à l'encontre des femmes en Syrie: briser le silence», Note de situation à la suite d'une mission d'évaluation de la FIDH en Jordanie en Décembre 2012, N°606f, Paris, Avril 2013, (En ligne, www.fidh.org).
9. HIRIGOYEN M.-F., *Femmes sous emprise*, Pocket, Paris, 2006.
10. International Rescue Committee (IRC), «Syria: A regional Crisis», Janvier 2013, (En ligne, <https://www.rescue.uk.org>).
11. JASPARD M., *Les violences contre les femmes*, Paris, La découverte, 2005.
12. LE GAOUZIOU V., *Le viol, aspect sociologiques d'un crime*, Paris, La documentation Française, 2011.
13. MORBOIS C., CASALIS M.-F., *L'aide aux femmes victimes de viol*, Paris, L'esprit du Temps, 2002.
14. Organisation Suisse d'Aide aux Réfugiés (OSAR), «Syrie: violence sexuelle et violence liée au genre», Recherche rapide de l'analyse-pays, Berne, 19 Avril 2018, 11 pages, (En ligne, <https://www.osar.ch>).
15. SALMONA M., *Le livre noir des violences sexuelles*, Paris, Dunod, 2013.
16. United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), «Les enfants syriens, une génération perdue?», Rapport sur la crise en Syrie, Rapport Deux ans de conflit en Syrie, Mars 2011 – Mars 2013, Mars 2013, 18 pages, (En ligne, <https://www.unicef.org>).

La décennie noire:Quels défis pour la femme algérienne?

Dr.OUSSAAD Aziza (EHS Cheraga/SARP)

Dr. ZOUANI Naziha (Faculté Sciences Humaines et Sociales Tizi-Ouzou)

Résumé:

Cette intervention tente d'aborder quelques histoires de certaines femmes algériennes victimes de violences extrêmes qu'avait vécues le pays pendant la décennie noire. Nos rencontres avec ces femmes ont eu lieu dans le cadre de la prise en charge ou de la recherche. A travers notre intervention nous essayons de réfléchir autour d'une certaine transformation des fonctions qu'occupait la femme au cours de cette période et qu'elle renégociait au sein de ses groupes d'appartenance: familiale, professionnels....

Mots clés: violence extrême, femme algérienne, décennie noire.

Introduction

Agression armée, occupation étrangère, faillite ou effondrement de l'État, tensions entre communautés, conflits entraînés par la concurrence pour l'accès aux ressources naturelles, sont les différents aspects d'une réalité qui touche toute la population du globe. Le nombre de conflits ne semble pas vouloir diminuer. On estime par exemple qu'il y a eu 103 conflits armés, dans 69 pays, entre 1989 et 1997 (Gardam et Michelle, 2001) cité dans Amnesty International (2004) pour le seul continent africain, plus du quart des 53 pays qui composent la région étaient touchés par un conflit à la fin des années 1990. Un monde en guerre, donc, dans lequel les victimes sont de plus en plus souvent des civils, femmes et enfants non combattants pour la plupart.

A travers le monde, des femmes ont participé activement à de nombreux conflits armés et ont joué un rôle dans les guerres tout au long de l'histoire. C'est la Seconde Guerre mondiale qui a mis en évidence le rôle des femmes: elles étaient, principalement, réservistes ou membres des unités de soutien dans les armées allemande et britannique et, en Union soviétique, elles ont pris une part directe aux combats en tant que membres des différents services et unités.

Depuis l'adoption en octobre 2000 de la Résolution 1325 du Conseil de Sécurité intitulée «Femmes, paix et sécurité», un vaste et important corpus d'ouvrages portant sur les multiples expériences des femmes en temps de conflits armés a vu le jour.

Les conflits armés: Quels effets sur les femmes?

Des auteurs comme (Faulkner et MacDonald, 2009; Goedl, 2009; Lindsay, 2000; Kauffman et Williams, 2010) cités dans Milot, 2013; Gagné, 2003) ont constaté que tous les conflits ont un point en

commun: les femmes forment le groupe social le plus durement touché par cette violence et ce, principalement en raison de leur sexe, ce dernier qui définit les rôles sociaux et culturels qui régissent les relations homme femme, qui ont à leur tour une influence sur les effets des conflits armés sur les hommes et les femmes. Dans les situations de conflits armés, la violence exercée contre les femmes se fonde souvent sur leur sexualisation et leur rôle de transmettrices de la culture et des symboles de la nation ou du groupe auquel elles appartiennent. Les femmes sont ainsi victimes de formes de violence et de persécution dirigées délibérément contre elles: viols et exploitation sexuelle sont des armes de guerre.

Lorsqu'un conflit menace ou éclate, les pressions se font souvent plus fortes pour que les femmes assument pleinement le rôle que la «tradition» leur attribue. En raison de cette répartition des rôles entre les deux sexes, les conflits n'ont pas le même impact pour les hommes et pour les femmes. La perte d'un proche est une épreuve très pénible pour tous, sur le plan tant affectif que social ou économique. Mais une femme risque d'en souffrir davantage, parce qu'elle fait face tous les jours à des difficultés spécifiques et à des actes de discrimination.

Parfois, les «disparitions» et les massacres ont connu une telle ampleur que la société n'a ni les moyens ni l'expérience nécessaire pour prendre en charge les veuves et les réinsérer en son sein (Zur et Judith, 1998) cité dans Amnesty International (2004).

On attend souvent des femmes qu'elles se chargent, en plus de leurs enfants, des éventuels orphelins ou proches blessés, alors même qu'elles manquent déjà de tout. Lorsque des maisons sont détruites, les conséquences peuvent être plus douloureuses pour les femmes que pour les hommes, car, dans bien des cultures, la maison est considérée comme le domaine féminin par excellence. Les femmes souffrent également davantage en cas d'éviction forcée, car elles se heurtent souvent, ensuite, à une discrimination en matière de droits de propriété, et elles sont plus exposées aux violences et aux sévices sexuels lorsqu'elles sont sans abri.

Femmes et conflits armés: Changement dans le rôle traditionnel des femmes

Malgré l'image perçue de la femme autant que sexe vulnérable, l'étude du Comité international de la Croix-Rouge (CICR) sur l'impact des conflits armés sur les femmes sous la direction de Lindsey (1998) a apporté la preuve que les conflits armés ont des répercussions considérables sur la vie des femmes et peuvent radicalement modifier leur rôle dans la famille, la communauté et la sphère «publique». Ce changement n'est généralement pas prévu. La dislocation ou la désintégration des réseaux familiaux et communautaires contraint les femmes à assumer de nouveaux rôles. Le nombre des foyers dirigés par une femme monte en flèche lorsque les hommes partent au combat, sont détenus, déplacés, portés disparus ou morts. Les femmes sont chefs de famille, elles doivent gagner leur vie pour subvenir aux besoins de leurs proches, elles s'occupent des fermes et des animaux, elles font du commerce –des activités traditionnellement accomplies par les hommes. Elles doivent acquérir de nouvelles compétences, prendre en confiance en elles. Il leur faut du courage et du ressort pour reconstruire des familles et des communautés déchirées par la guerre, et pourvoir à leurs besoins.

Les femmes remettent en question, et dans certains cas redéfinissent, le rôle et les limites que leur culture et leur société leur imposaient. Pour la première fois, elles ont la possibilité de travailler hors de

chez elles, d'être soutien de famille, de prendre des décisions et de diriger leur foyer. Elles peuvent s'organiser avec d'autres femmes et s'engager dans la sphère publique, souvent la chasse gardée des hommes. Ana Julia de El Salvador résume cette évolution avec éloquence: «Avant la guerre, les femmes ne comptaient pas. Leur travail se limitait aux tâches ménagères. Quand la guerre a éclaté, elles sont sorties pour montrer de quoi elles étaient capables. C'est en partie parce qu'il y a eu la guerre que les femmes ont été prises au sérieux et ont prouvé qu'elles pouvaient faire plein de choses. Les gens ont compris que les femmes sont capables de changer notre société».

Onyejekwe(2005) de sa part en étayant l'expérience de la plupart des sociétés touchées par des conflits, a montré que la guerre a transformé le rôle traditionnel de la femme. Ayant survécu aux violences, aux ravages et aux dévastations inimaginables engendrés par le conflit, ces femmes, confrontées au fardeau de la reconstruction de leurs communautés, ont pu développer des stratégies et des techniques de survie et maintenir la cohésion de leur «monde». Ainsi, les veuves de guerre, dorénavant chefs de famille ne peuvent plus se satisfaire de leur rôle d'avant-guerre. Ces femmes ont hérité bien malgré elles d'une nouvelle vie et de nouvelles responsabilités Milot(2013).

De même, Catherine Milot(2013) dans son travail d'analyse de trois processus de paix tenus à la suite des conflits en Bosnie, au Burundi et en Afghanistan, a bien démontré la détermination des femmes à participer à l'ensemble du processus de paix ainsi qu'à la phase de reconstruction. Loin d'être des victimes passives espérant un quelconque salut externe, elles ont développé des stratégies et s'organisé afin d'avoir voix au chapitre, et ont su contribuer de manière décisive malgré les exclusions et autres défis à la résolution des conflits, et ce pour le bienfait de l'ensemble de leurs communautés respectives.

La décennie noire: Un vécu chargé de défis pour les femmes Algérienne!!

En Algérie le vingtième siècle s'est terminé avec une guerre civile. Pendant les années quatre-vingt-dix, plusieurs régions du pays ont connu des actes de violence extrême, dont les traces et séquelles manifestent encore à travers les difficultés des victimes sur plusieurs plans.

Au début du vingt-et-unième siècle, et dans le cadre de quelques travaux de recherche académique autour du traumatisme psychique(Khaled, 2005 ;Khaled et Oussaad, 2008 ;Oussaad et Khaled, 2016)qui était aussi sujet de réflexions et d'échange entre chercheurs au niveau de l'Association Algérienne pour l'Aide, la Recherche et le Perfectionnement en psychologie (SARP), on a eu l'occasion de rencontrer des femmes, de la région de Sidi Moussa, victimes de la violence des années 90, ces femmes avaient marqué notre pratique de chercheurs et de cliniciens.

Les vécus de ces femmes suscitaient en nous beaucoup de réflexions. Parfois nos réflexions nous conduisaient vers l'identification, chez ces femmes, de certains mouvements de transformations au niveau de leurs dynamiques personnelles, familiales et même sociales, mais elles suscitaient également nos réflexions autour des mécanismes qui négociaient et régissaient ces transformations.

Quand on avait rencontré Mme Fatima la première fois (en 2009), elle avait soixante ans, veuve depuis plus de dix ans, mère de neuf enfants (quatre garçons et cinq filles), une femme bien portante, avec des taches blanches (psoriasis) qui envahissaient de plus en plus son corps. «Un soir, les

Djihadistes déguisés en policiers ont frappé à la porte de la maison, ils ont pris le père, le lendemain matin, on trouva son cadavre à quelques mètres de la maison».

Souvent dans la région, quand les Djihadistes assassinèrent quelqu'un comme étant un châtiment précédé parfois d'avertissements et de menaces, les habitants évitaient de se rapprocher de la famille de la personne assassinée, ou de la soutenir, parfois ils coupaient carrément le lien avec elle, par peur de détourner l'acharnement des djihadistes contre eux. Dès le jour de l'assassinat du mari, Mme Fatima s'est retrouvée abandonnée par ses proches, et par sa propre famille. Un abandon qui s'est rajouté à l'insécurité qui régnait dans la région, et la solitude profonde que créait le traumatisme de tout ce cumule et ces injustices

Avant l'assassinat du mari, les injustices qu'engendraient les événements violents de la région s'inscrivaient dans un quotidien collectif, quand Mme Fatima abordait avec les voisins et les proches ces événements violents qui arrivaient aux autres, ça semblait l'aider ainsi que les autres à désamorcer la cristallisation de certaines représentations toxiques.

Certes ce quotidien insécuré et traumatique mettait en place des conduites de vigilance, il laissait penser que ces événements horribles (assassiner un membre de la famille, subir une explosion d'une bombe...) qui arrivent aux autres peuvent se produire chez soi. Mme Fatima commençait à avoir un psoriasis et quand elle a été mise sous un traitement qui l'a faisait dormir, elle l'a arrêté quelques jours après par peur de ne pas pouvoir se réveiller la nuit au cas où il y aurait un mouvement menaçant.

Maison constatait à travers le discours et vécu de Mme Fatima que ces mêmes représentations traumatiques qui la mettaient dans un état de vigilance permanent, semblaient fournir une certaine matière psychique voire un certain processus représentative évolutive qui tentaient de servir d'un par-excitation au cas où l'événement se produirait réellement chez elle.

Mme Fatima, répétait»quand il l'ont pris cette lui-là.. J'ai su qu'il n'allait pas revenir, son décès je l'ai imaginé bien avant et à plusieurs reprise... J'imaginai même la perte de mes enfants quand ils partaient à l'école le matin...mais ce n'était pas ça le plus difficile, le plus difficile était ce que je n'ai jamais imaginé et il s'est produit, malgré qu'il semble si banal pour les autres ; sortir de la maison et fréquenter les administrations et d'autres structures...»

Après le décès du mari, Mme Fatima s'est retrouvée obligée de se déplacer pour entamer les procédures administratives afin d'avoir la retraite du mari, ainsi que d'autres démarches pour avoir l'aide de l'état, alors que la responsabilité financière ne l'a jamais concerné, et encore, elle n'était jamais allée plus loin du marché situé à 100M de chez elle.

Mme Fatima n'a jamais imaginé négocier un jour avec l'académie de l'éducation pour réinscrire ses enfants à l'école après une rupture de plusieurs semaines suite au décès du mari. Elle n'a jamais imaginé passer l'hiver à attendre sa fille chaque nuit, devant l'arrêt des bus universitaires, afin de l'accompagner à la maison et la protéger sur la route contre les djihadistes...

Après cette situation, elle adoptait de nouveaux rôles, de nouvelles fonctions, surtout elle reprenait celles du mari, celle de protéger les enfants et le foyer sur le plan sécuritaire et financier. Ces nouvelles

fonctions renégociaient son rapport avec l'extérieur de la maison, mais aussi elles renégociaient les représentations profondes liées au rôle d'épouse et de femme, et qui lui ont été transmises culturellement.

L'insécurité et la violence extrême qui entouraient sa maison, renégociaient les rapports entre dedans et dehors, ils détruisaient le mythe du dedans sûr. Elle renonçait petit-à-petit à la représentation sacrée de la femme au foyer, qui s'occupe de la maison, et laisse au mari, au masculin, tout ce qui attire à l'extérieur. Le besoin de survie légitime a un rapprochement du dehors mauvais qui relevait du rôle du masculin.

Mme Fatima comme beaucoup de femmes de la région de Sidi Moussa, n'ont fait la rencontre des structures administratives et étatiques qu'à la suite du décès de l'un des membres de leurs familles, et n'avaient accès à certaines nouvelles fonctions qu'à la suite des négociations autour de certaines conditions dramatiques engendrées par la situation d'insécurité dans la région.

Quand à Mlle Nabila, qui était de la même région (Sidi Moussa), elle avait 28 ans quand on l'avait rencontrée en 2011, elle était deuxième d'une fratrie de quatre (deux frères et une sœur cadette), elle travaillait dans un atelier de couture, elle s'est investie en tant que couturière après avoir raté son bac.

Elle nous a raconté son parcours scolaire, et rapporté des souvenirs de scènes traumatiques qui se produisaient dans la région pendant son adolescence ; l'assassinat des voisins ou des proches, des massacres qui ont eu lieu au niveau de Bentalha et Rais (pas loin de Sidi Moussa), du massacre qui a failli avoir lieu à Sidi Moussa, et toutes les menaces et risques qu'elle affrontait chaque matin en allant à l'école, en pensant qu'elle ne reviendrait peut-être pas.

À côté de ces souvenirs très violents et souvent insensés, il y avait un souvenir qui semble lui aussi dépourvu de sens, et probablement chargé émotionnellement pour Nabila: celui de sortir le matin pour aller étudier avec la présence du danger de mort, et laisser derrière elle ses deux frères à la maison cachés par la mère. Depuis que les djihadistes ont assassiné tous les garçons d'un voisin, sa mère ainsi que toutes les mères dans la région, commençaient à penser et à comprendre que les garçons étaient ciblés, qu'il fallait les exterminer notamment les rebelles qui échappaient aux règles et au contrôle des djihadistes.

Dans notre contexte socioculturel, la représentation du garçon est très idéalisée, nourrie par certaines représentations religieuses. Le garçon est l'autorité, l'héritier, celui qui assure la transmission des croyances et des rituels, par conséquent s'il n'adopterait pas les mêmes croyances et les mêmes doctrines, il constituerait une menace et à ce moment-là il faudrait l'exterminer. La plus grande menace pour la famille de Nabila quand il s'agissait de l'un de ses frères, était de le perdre, sa mort.

Tandis que pour la fille, pendant cette période, l'enjeu était différent, Nabila expliquait que la plus grande douleur qu'elle pouvait engendrer pour sa famille était le viol. Elle pensait que dans sa famille son viol serait pire que son décès, donc elle devait l'éviter par tous les moyens même s'il faudrait mourir. Cette différence semblait agir sur les rapports affectifs à l'intérieur de la famille, mais elle semblait agir également sur la dynamique masculin/féminin.

D'un côté, ces considérations qui réduisaient Nabila à un simple objet sexuel, la dévalorisaient, l'insécurisaient sur le plan affectif, et portaient atteinte à son narcissisme. Mais d'un autre côté, ça semblait

lui autoriser autre choses ! L'idée qu'elle ne soit pas une cible semblait la protéger et lui autoriser à continuer à aller à l'école, à se réaliser et à se réparer.

Petit-à-petit la mère commençait à compter sur Nabila pour certaines tâches à la place des garçons: ouvrir la porte quand le père n'était pas là, faire des courses, sortir la poubelle le soir... Nabila et sa sœur commençaient à occuper la place des garçons.

Un sentiment d'efficacité s'installait de plus en plus chez Nabila, qui risquait de l'inscrire dans un processus de réparation certes, mais qui l'a tout de même renarssissisé. Elle apprenait à se mettre en avant, à adopter des positions actives mais surtout à fournir à sa petite sœur un modèle différent de celui de la mère (femme au foyer). Elle n'a pas eu son bac, mais elle a fait une formation et elle s'est investie comme couturière, quand à la sœur, elle a pu avoir son bac et elle était étudiante à l'université.

Nabila assurait ses propres besoins, et elle parvenait à contribuer au budget de la famille. Quant aux frères, elle rapporte des difficultés d'autonomisation chez eux, notamment l'ainé qui sombrait dans la dépression associée à une problématique addictive et qui a besoin de la famille pour subvenir à ses propres besoins.

Elle nous a fourni l'exemple d'une famille, que la décennie noire avait reconfiguré, les rôles masculins, féminins qui étaient en place, elle a pu avec sa sœur négocié un model féminin différent, ou la fille devient plus active, et cherche une réalisation intellectuelle et professionnelle. Un modèle qu'on a retrouvé également chez d'autres filles de la même région.

Certes il y avait d'autres facteurs liés aux angoisses profondes de ces femmes la qui avaient contribué à ces processus de transformation. Les histoires personnelles, de toutes ces personnes citées dans les deux cas, et qui ont précédé la décennie noire, ont dû contribuer à ces changements, mais la décennie noire semble également en être un des facteurs

Ces cas sont le témoignage de ce que Onyejekwe(2005)a établi dans son article quand elle a illustré que la guerre et les conflits armés engendrent une rupture des normes sociales qui favorise une redistribution des rôles entre les hommes et les femmes. L'expérience acquise par les femmes dans ces situations était bénéfique aux communautés une fois le conflit terminé. Dans la plupart des conflits, et quelle que soit leur situation personnelle, les femmes agissent, ne serait-ce qu'en continuant de jouer leur rôle de protectrices et gardiennes de la famille. Mais, dans bien des cas, elles sont amenées à sortir de la sphère qui était traditionnellement la leur. Les femmes interviennent dans les domaines de l'éducation, de la production économique, de la sécurité et s'impliquent dans le militantisme politique ; ce faisant, elles acquièrent de nouvelles compétences et assument des responsabilités supplémentaires.

Conclusion

Au fil du temps, Les femmes ont fait preuve qu'elles ne sont nécessairement vulnérables- l'image souvent donné aux femmes dans les situations de conflits armés-elles ont même fait preuve d'une remarquable force de caractère en s'engageant dans les combats, à protéger leur famille et à pourvoir à ses besoins.

Elles ont démontré non seulement qu'elles sont extrêmement courageuses et qu'elles ont du ressort, mais aussi qu'elles sont capables de pleinement utiliser leur ingéniosité et leurs mécanismes d'adaptation dans leur existence quotidiennement tant que chefs de famille, soutien de famille et prestataires de soins. Elles ont montré qu'elles peuvent participer activement à la vie de leur communauté.

Pour conclure on peut rappeler que les femmes et les hommes ont des responsabilités et des rôles différents, qui sont socialement et culturellement déterminés. Ils vivent donc les conflits de façon «sexospécifique». Il est capital de reconnaître ces différences et d'adapter les activités en conséquence, tout en évitant de présenter les femmes uniquement comme des victimes ou des personnes vulnérables. Il faut aussi prendre en compte leur rôle traditionnel, et le fait que celui-ci change lorsque survient un conflit armé.

«Les femmes ne sont jamais plus fortes que lorsqu'elles s'arment de leur faiblesse»

Marie du Deffand

Bibliographie

1. Amnesty International. (2004). **Les crimes commis contre les femmes lors des conflits armés.** Index AI: ACT 77/075/2004
2. Gagné, J. (2003). **Femmes et conflits armés: les enjeux en début du 21e siècle.** Dans Sécurité Mondiale. N°4. Université Laval.
3. Khaled, N. (2005). «Le traumatisme de l'enfance et son devenir à l'adolescence» Psychologie. **Revue de la SARP**, n°13, Alger.
4. Khaled, N. et Oussaad, A. (2008). «Le traumatisme de l'enfance et son devenir à l'adolescence», Psychologie, **Revue de la SARP**, n°14, Alger.
5. Lindsey, Ch. (1998). **Les femmes face à la guerre.** Etude du Comité international de la Croix-Rouge CICR sur l'impact des conflits armés sur les femmes. Résumé analytique.
6. Milot, C. (2013). **Femmes, conflits armés et processus de paix: victimes, spectatrices, protagonistes, mais surtout...actrices!** Thèse présentée à la Faculté des études supérieures et postdoctorales en vue de l'obtention de la maîtrise ès arts en études des femmes. Faculté des sciences sociales. Université d'Ottawa. Canada.
7. Onyejekwe, CH J. (2002). Les femmes, la guerre, la consolidation de la paix et la reconstruction. **Revue internationale des sciences sociales.** N° 184, 301 – 307.
8. Oussaad, A et Khaled, N. (2016) «De l'effet paradoxal d'un événement traumatique sur la vie psychique et sociale de la victime. De la vulnérabilité à la résilience. Etude de cas», **Revue DIRASSAT**, Université Alger II, N°28.

Devenir parent après l'inceste

Taibi Hakim, (MAA , l'université de Tizi-Ouzou)

Mme Hocine Dehbia (CHU de Tizi-Ouzou)

Résumé:

L'inceste est une violence envers les enfants qui représente un problème grave et réprimé dans toute société.

La littérature scientifique montre que cette violence est associée à de graves conséquences aussi bien à court qu'à long terme pour la santé physique et psychique. Sont en effet souvent répertoriés chez les enfants ayant subi ce type d'agression sexuelle des problèmes de comportements internalisés, notamment la dépression, l'anxiété et l'isolement, ainsi que des difficultés externalisées, telles que des comportements agressifs et sexuels. De plus, à l'âge adulte, la victime peut rencontrer des difficultés à accéder à la parentalité: elle peut mal l'accepter, nier des grossesses, les cacher ou mal les suivre. Les doutes, les réticences et les souffrances psychologiques liées à l'abus vécu peuvent l'amener à avoir peur de fonder une famille ou entacher ses compétences parentales. Les conséquences de l'inceste sont donc nombreuses et peuvent avoir un impact sur toute sa vie future.

- Présentation d'un cas clinique
- Bibliographie

Introduction:

L'inceste est une violence qui a de lourdes conséquences physiques et mentales sur les victimes.

Sans une prise en charge adaptée les troubles psycho- traumatiques à l'origine d'une très grande souffrance mentale peuvent durer des années, des dizaines d'années, voir toute une vie.

Définition:

Le terme «inceste», qui vient du latin *incestrum*, signifie non chaste, souillé ,impur. Cette perversion, ou déviation sexuelle par rapport à une norme, décrit une relation sexuelle entre individus d'une même famille, au sens large du terme: elle peut avoir lieu dans un contexte intranucléaire c'est-à-dire au sein du noyau de la cellule familiale (par exemple, un père qui inceste sa fille) ou extranucléaire (par exemple, un oncle maternel qui inceste sa nièce) ; de même, la transgression de l'interdit existe lorsque l'agresseur fait fonction de parent (père adoptif, beau-père...). Autrement dit, il y a inceste quand le mariage est impossible (Foucault, 1990).

Impact de l'inceste sur les compétences parentales:

La littérature scientifique montre que cette violence est associée à de graves conséquences aussi bien à court qu'à long terme pour la santé physique et psychique. Sont en effet souvent répertoriés chez les enfants ayant subi ce type d'agression sexuelle des problèmes de comportements internalisés,

notamment la dépression, l'anxiété et l'isolement, ainsi que des difficultés externalisées, telles que des comportements agressifs et sexuels.(Bauchet et Sorel.2012A)

De plus, à l'âge adulte, la victime peut rencontrer les difficultés suivantes:

- A cause de ses difficultés en lien avec la proximité physique la victime éprouve une réelle peur de fonder un foyer et de vivre sereinement en couple.
- Par peur que l'inceste se reproduise par elle-même ou par le partenaire la victime rencontre des difficultés à accéder à la parentalité, elle peut donc mal accepter, nier des grossesses, les cacher ou mal les suivre..(Bauchet et Sorel.2012B)
- le souvenir de l'inceste vécu peut être à l'origine de sentiments dépressifs et négatifs envers le bébé dont le sexe semble souvent avoir une importance primordiale, car si le bébé est une fille, il est généralement vu comme une potentielle victime ; alors que s'il est un garçon, il est vu comme un potentiel violeur (Kent et coll., 1997)
- l'impression de revivre l'abus pendant l'accouchement par voie basse (Kramer, 2010)
- la peur de toucher le bébé et de s'occuper de lui, car tous geste (allaiter le bébé , le laver...) et surtout les gestes de tendresse (caresses, bisous..) sont souvent ressenti comme étant incestueux, ce qui peut amener un désinvestissement face à l'enfant dès sa naissance (Rouyer, 1995).
- -la victime peut être très craintive et surprotectrice, elle tend à superviser et à
- contrôler davantage les relations de ses enfants avec les autres et leurs activités à l'intérieur et à l'extérieur de la maison (Kreklewetz et Piotrowski,1998).
- l'impression d'être incapables de vivre une intimité émotionnelle et physique avec ses enfants, et des sentiments d'être un parent impuissant.
- -Difficultés à faire preuve d'autorité et à mettre des limites à ses enfants. Cela semble être dû, en partie, à un manque de sentiment de contrôle et de pouvoir. Et La relation qu'elle entretienne avec ses enfants peut donc parfois être problématique, dans le sens que peut se développer une parentification de l'enfant et une absence importante de frontières interpersonnelle (DiLillo et Damashek. ,2003)

Ainsi, il semblerait que les conséquences à long terme entraînées par la victimisation sexuelle durant l'enfance risquent réellement d'exacerber le stress associé au rôle parental, d'autant plus si le soutien social de la victime est encore défaillant à l'âge adulte.

La prise en charge:

La Thérapie psychanalytique:

La thérapie psychanalytique se situe parmi celles à long terme, car elle ne permet pas au patient de se dégager rapidement de la souffrance qui l'opprime (Simon, 2004). C'est en effet une thérapie qui cherche à lui fournir des éclairages sur les sens à donner à ses expériences vécues.

En ce qui concerne la victime, la thérapie psychodynamique de groupe est efficace, étant donné que le groupe permet la rupture du secret et de l'isolement, et qu'il favorise l'exploration et la résolution du traumatisme et de ses conséquences. Ensemble, les membres du groupe construisent une ambiance de sécurité dans laquelle ils s'aident entre eux à travailler sur la culpabilité et les humiliations et

encouragent l'expression de la rage. En particulier, le partage des conséquences que l'abus a eu sur leur vie sexuelle est fondamental. Il est en effet rassurant pour les victimes de savoir qu'elles ne sont pas les seules à avoir des difficultés et que d'autres victimes peuvent avoir des problèmes (Ratti.,2012).

Ainsi, cette thérapie qui favorise la confrontation, le partage et le soutien réciproque, peut permettre d'augmenter la confiance en soi et l'espérance selon laquelle un style de vie différent est possible.

La Thérapie cognitivo-comportementale:

La Thérapie cognitivo-comportementale a pour but de réduire les réactions émotionnelles et comportementales négatives des victimes et corriger les croyances inadaptées et les attributions liées aux expériences d'abus en associant des méthodes de modification des pensées et des émotions à des prescriptions d'affrontement des situations (Beaune et Mabire.,1998)

Le programme thérapeutique comprend la relaxation et l'exposition progressive à l'événement violent (qui peut être verbale, écrite ou symbolique, au travers de l'utilisation de poupées ou de marionnettes), le recadrage cognitif constitué de l'exploration et de la correction des attributions erronées concernant les causes, la responsabilité, et les résultats de l'expérience violente, ainsi que les techniques de gestion du stress, comme la respiration concentrée et l'exercice de relaxation musculaire (Saunders et coll., 2003).

Présentation d'un cas clinique:

- Madame F.S est une jeune fille de 32 ans, célibataire, ainée d'une fratrie de 8 filles, elle travaille comme couturière après avoir quitter l'école suite à son échec à l'examen du B.U.E.M.
- La mère est sans instruction, travaille comme femme de ménage.
- Le père est chauffeur de camion.
- Madame F.S est venu en consultation psychologique orientée par son médecin O.R.L pour une dysphonie psychogène qui date d'une année et demi.
- Madame F.S nous a avoué à la 2^{ème} séance qu'elle a été violée à l'âge de 11ans par son oncle paternel qui était dans un état d'ivresse.
- après cet incident le père a quitté la maison pour s'installer dans une autre wilaya, la mère a commencé a travailler pour subvenir aux besoins de sa famille, et son oncle s'est marié.
- A noté que le facteur déclenchant du trouble était les fiançailles de la fille de l'agresseur.
- En plus de la dysphonie psychogène la patiente a évoqué un autre problème qui était le refus de toutes les demandes de mariage y compris celle de son cousin maternel qui était au courant de sa situation ce qui lui avait créer des conflits avec la maman.
- Deux butes thérapeutiques ont été fixés:
- Retrouver la voix
- Prendre une décision concernant la demande de mariage de son cousin.

Prise en charge:

Les premières séances étaient consacrées à l'événement traumatisant et au retour des souvenirs et des images de la scène de l'inceste.

- Le but de cette étape était de diminuer la charge émotionnelle et le caractère traumatisant de ces images.
- La seconde étape était consacré au repérage des sentiments négatifs tel que la culpabilité (je n'aurais pas du dormir dans le salon, je n'aurais pas du porter une robe), la dévalorisation et la honte (je vau rien, je ne suis pas comme les autres) , la haine ,et les distorsions cognitifs tel que généralisation (tous les homme sont des loups et des lâches), l'inférence arbitraire (je suis sur qu'il ne m'aime pas, il veut juste me protéger) et aussi des syndromes installés tel que l'identification a l'agresseur (c'était plus fort que lui, il n'était pas conscient, il n'était pas marié).
- La troisième étape consistait à changer ces sentiments et cognitions négatifs par d'autres positifs par le baie du questionnement socratique et les techniques de modifications de pensées (avantage/désavantage...).
- A la fin ce cette étape la patiente retrouve sa voix, décide d'épouser son cousin et arrête ainsi la consultation pour préparer le mariage.
- Sept mois après, la patiente demande de reprendre la consultation, elle était mariée depuis une semaine et elle n'arrivait pas à consommer son mariage.
- Le but thérapeutique consistait alors à aider la patiente à consommer son mariage.
- Les techniques utilisées étaient la relaxation musculaire et l'exposition mentale.
- Après Six séances la patiente a parvenu à consommer son mariage, et arrête une autre fois la consultation.
- Une année plus tard la patiente reviens de nouveau suite à la découverte d'une grossesse d'environ trois mois.la patiente était anxieuse et déprimé et son état s'est aggravé au quatrième mois de grossesse lorsqu' elle a appris qu'elle aura une fille.
- La patiente a essayé de mettre fin à la grossesse d'une manière indirecte en faisant beaucoup de taches ménagères et en portant des fardeaux très lourds.
- L'idée de ne pas pouvoir protéger sa fille la préoccupait énormément.
- Dans cette phase de la thérapie en plus de la relaxation nous avons aidé la patiente à repérer ses pensées automatiques négatives (je ne serai pas une bonne maman, on peut abuser de ma fille, je ne pourrai pas la protéger).
- Nous les avons discuté et testé leur valeur dans la réalité, puis nous avons essayé de les remplacer avec d'autres pensées plus neutres.
- La patiente avait l'aire de mieux accepter l'idée de devenir maman et se prépara pour la césarienne.
- Trois mois après l'accouchement elle revient en consultation accompagnée par son bébé et son mari qui se plaignait des comportements de sa femme ; qui ne laissait personne y compris lui de s'approcher de la petite.
- Le but thérapeutique de cette étape était de diminuer le comportement protecteur de la maman.
 - La technique d'exposition in-vivo est proposée, la thérapie est en court.

Bibliographique:

1. Bauchet, P., Dieu, E., & Sorel, O. (2012B). Les acteurs du système incestueux. *Revue Européenne de Psychologie et de Droit*, 7.
2. Bauchet, P., Dieu, E., & Sorel, O. (2012A). Le système familial incestueux. *Revue Européenne de Psychologie et de Droit*, 7.
3. Beaune, D., & Mabire, M.J. (1998). *L'enfant abusé sexuellement, du dépistage à l'intervention*. Paris: Gaëtan Morin.
4. DiLillo, D., & Damashek, A. (2003). Parenting characteristics of women reporting a history of childhood sexual abuse. *Child altreatment*,8(4),319-33
5. Faucault, P. (1990). *L'abus sexuel. L'intervention en situation d'abus sexuel*. Montréal: Logiques société.
6. Kent, L., Laidlaw, J.D.D., & Brockington, I.F. (1997). Fetal abuse. *Child Abuse & Neglect*, 21(2), 181-186.
7. Kramer, E. (2010). Les professionnels de la santé autour de la naissance, la parentalité et l'inceste. *Les dossiers de l'Obstétrique*, 395, 22-24.
8. Kreklewetz, C.M., & Piotrowski, C.C. (1998). Incest survivor mothers: protecting the next generation. *Child Abuse & Neglect*, 22(12), 1305- 1312.
9. Ratti,A.(2012). Devenir parent après l'inceste ,le cycle intergénérationnel de l'abus sexuel. mémoire de maitrise universitaire en psychologie, université de Lausanne.
10. Rouyer, M. (1995). *Le devenir à l'âge adulte des enfants victimes* Le Bouscat Cedex: L'esprit du temps. p. 305-311.
11. Saunders, B.E., Berliner, L., & Hanson, R.F. (Eds.). (2003). *Child physical and sexual abuse: Guidelines for treatment (Final Report: January 15,2003)*. Charleston, SC: National Crime Victims Research and Treatment Center.
12. Simon, V. (2004). *Abus sexuel sur mineur*. Paris: Armand Colin.

Les attributions comme facteur déterminant le choix thérapeutique de la femme kabyle vivant un conflit conjugal

**Hassaim Amina- Dina, Psychologue praticienne EPSP Azazga,
Djillali Slimane, Enseignant chercheur, UMMTO.**

- Introduction:

Dans la société algérienne, le choix thérapeutique pour citer Arezki (2002) est «un perpétuel va et vient entre des coutumes bien ancrées et une émancipation attractive».

- l'émancipation, l'instruction pousse au recours à la psychothérapie l'instruction pousse.
- traditionnel lié aux représentations sociales et des coutumes (marabout, rituels magiques...).
- Le mariage en Kabylie:
- Est une question collective.
- Régule la relation homme –femme et les relations intracommunautaires.
- a pour but de renforcer le pouvoir familial.

Et lorsque il y'a conflit le recours a une aide extérieur devient nécessaire ; et dans ce cas précis, une question se pose: psychothérapeute ou marabout du village? Un choix s'impose...Plusieurs facteurs peuvent entrer en jeu dans ce choix. Nous avons opté dans cette étude d'explorer un des processus cognitifs qui peuvent jouer un rôle déterminant dans ce choix: Les attributions qui selon Heider (1958) cité dans (Fincham & Bradbury, 1992), sont des processus construits à partir des croyances et des rituels sociaux et qui s'actualisent et s'adaptent au contexte social et environnemental de l'individu.

2- Problématique et hypothèses:

La problématique de notre étude s'est axée sur le lien qui pouvait exister entre les attributions et le choix thérapeutique chez la femme kabyle vivant un conflit conjugal et c'est ainsi que s'est posée notre questionnement: Y'a t il un lien entre les types d'attribution et le choix thérapeutique chez la femme kabyle vivant un conflit conjugal?

2.1- Hypothèses:

Il existe un lien entre les types d'attribution et le choix thérapeutique chez la femme kabyle vivant un conflit conjugal.

Chez la femme kabyle ayant recours a la thérapie traditionnelle, l'attribution causale est externe et l'attribution de responsabilité est a l'autre.

Chez la femme kabyle ayant recours a la psychothérapie, l'attribution causale est interne et l'attribution de responsabilité est a soi.

2.2- Définition des concepts de l'étude:

Conflit conjugal: état de non compatibilité entre le comportement de l'un des conjoints et les attentes de l'autre ou de la relation.

Attribution causale:

processus cognitif par lequel un individu explique la causalité des événements et dans lequel on retrouve des sous dimensions:

- Le contrôle: interne /externe
- Permanence /temporaire
- Globalité /spécificité

Attribution de responsabilité:

jugement porté sur le degré de responsabilité d'un individu dans la genèse d'un événement (Fincham & Bradbury ,1990).

On retrouve également plusieurs sous dimensions: motivation, intentionnalité, blâme.

Psychothérapie:

ensemble des étapes et d'actions visant à aider un individu à affronter et dépasser les difficultés rencontrées dans sa vie (Miermont, 2001).

Thérapie traditionnelle:

ensemble de croyances et de pratiques magiques liées a la maladie et a la guérison, inspirées de la tradition (religieuse ou profane) (Mohia ,1993).

3- Population et méthodes:

3.1-Echantillon:

L'échantillon choisi a porté sur 10 femmes et a été constitué de façon aléatoire dont les critères d'inclusion sont comme suit:

- mariées.
- Vivant un conflit conjugal,
- Ayant recours à une aide de type psychothérapique ou traditionnelle

3.2- Méthodes:

La méthode choisie est l'étude de cas

3.3- Outils:

- entretien clinique semi directif comportant 3 axes:
- Axe 01: données personnelles et antécédents.
- Axe 02:conflit conjugal.
- Axe 03: choix thérapeutique.
- Le Relationship Attribution Measure (RAM), est une échelle de mesure des attributions dans les relations interpersonnelles conçues par FINCHAM & BRADBURY (1992).

Elle Contient quatre situations hypothétiques de comportement du conjoint, pour chaque situation il ya sept propositions de réponse, et pour chaque proposition correspond une échelle d'évaluation allant de (01) pas du tout d'accord, a (06) tout a fait d'accord.

Elle se devise en deux Sous échelle:

- Attribution de responsabilité (motivation, intentionnalité, blâme)
- Attribution causale (contrôle, permanence, globalité).

4- Procédure:

Les femmes ont été recrutées au niveau des lieux de culte et de pratiques des thérapies traditionnelles (marabout, voyante, exorciste...) ou dans les cabinets de psychologie, l'entretien avait lieu dans les salles d'attentes dont la durée moyenne était d'environ 30 min et le RAM leur était ensuite distribuée afin quelles y répondent.

Il est noter que le RAM étant en langue anglaise, nous avons du le traduire et l'adapter en langue arabe pour les besoins de la recherche et en langue tamazight étant donne que le niveau d'instruction n'était pas dans les critères d'inclusion de notre étude.

5- Résultats et discussion:

Chez les femmes ayant recours à la thérapie traditionnelle: 5/10

- L'attribution causale est externe, l'épouse perçoit le mari comme étant la cause du conflit et on retrouve également dans l'entretien des notions externes telles que le fait d'être victime du mauvais œil, de mauvais sorts de la part de personnes mal intentionnées qui manipulent le mari.
- Attribution de responsabilité à l'autre, l'époux est responsable du conflit car son comportement est perçu comme intentionnel et motivé et touchant toutes les sphères de la vie conjugale.

On peut expliquer le lien entre l'attribution causale externe et de responsabilité à l'autre et le choix thérapeutique traditionnel par le fait que la femme perçoit que la situation conflictuelle échappe à sa capacité et donc à sa responsabilité elle se situe en position de victime de l'inadéquation du comportement de son conjoint ou de la mauvaise intention des autres et c'est justement ce qu'elle recherche en demandant de l'aide à un thérapeute traditionnel qui lui a des pouvoirs surnaturels étant en contact avec le monde magique.

- Dans ce sens DUJARDIN (2010) dit que: les pratiques traditionnelles permettent à la femme kabyle de trouver des solutions à ses problèmes et de reprendre le contrôle sur sa relation avec son conjoint.
- Ces deux types d'attribution semblent être une protection pour la femme qui se place en victime de la mauvaise intention de l'autre (conjoint ou autres) et comme le dit MEDHAR (2009): «l'individu algérien n'a pas appris à assumer la responsabilité étant dilué dans le collectif, son individualité n'existe pas».

Chez les femmes ayant recours à la psychothérapie: 5/10

- Attribution causale interne, la femme se perçoit comme étant la cause du conflit, parce que son comportement suscite le conflit.
- Attribution de responsabilité a soi.
- L'étude de Fincham & Bradbury (1987), portant sur la relation entre l'attribution causale et attribution de responsabilité montre que l'attribution de responsabilité est consécutive a l'attribution causale, de sorte que lorsque un individu perçoit qu'il est la cause d'un événement il y perçoit également sa responsabilité. Ce qui explique que les femmes ont eu recours a la psychothérapie car elles se perçoivent comment étant la cause et donc responsable du conflit, de ce fait elle recherche une aide lui permettant de faire un travail afin de comprendre le pourquoi de son comportement et d'y remédier.

6- Conclusion:

D'après les précédents résultats, il semble bien y avoir un lien entre les types d'attributions et le choix thérapeutique chez la femme kabyle vivant un conflit conjugal car lorsqu' on perçoit que nous ne sommes pas la cause ni que nous ne sommes pas responsables d'une situation il est donc normal de recourir à des forces surnaturelles et externes pour nous redonner le contrôle de la situation et nous faire passer de statut de victime a un statut de maitre de la situation par les mêmes mécanismes externes a soi qui nous ont mis dans cette situation.

Par contre, lorsqu' on perçoit que nous sommes la cause de ce qui nous arrive et que nous en sommes responsables, il est naturel de rechercher une aide nous permettant de réparer le tort que nous pensons avoir causé et ceci passe forcément par un travail sur soi et c'est cela que l'on retrouve en psychothérapie.

Ouatis (1977) résume bien ce qui a été dit précédemment, comparant l'intervention du psychothérapeute et du guérisseur «le psychothérapeute utilise la théorie pour aborder et expliquer le pathologique, tandis que le guérisseur donne des interprétations liées aux croyances et aux représentations mythiques.». Le but est le même, faire un diagnostic et apporter un cadre interprétatif au demandeur d'aide.

Mais il y a une différence fondamentale entre les deux.

- Dans le cadre de l'interprétation traditionnelle le responsable c'est toujours l'autre (esprit, mauvaise intention, mauvaise œil... etc)
- Dans la psychothérapie la responsabilité est portée par l'individu.

Il ajoute «cela peut expliquer l'efficacité apparente des thérapies traditionnelles a court terme, la psychothérapie nécessitant beaucoup plus de temps et d'implication individuelle».

Bibliographie:

1. AREZKI, D. (2002). Le facteur temps et le phénomène d'acculturation. *Dialogue (Paris. 196?)*, (156), 104-110.
2. Davey, A., Fincham, F. D., Beach, S. R., & Brody, G. H. (2001). Attributions in marriage: Examining the entailment model in dyadic context. *Journal of Family Psychology*, 15(4), 721.
3. Fincham, F. D & Beach, S. R. (1986). Attributions to the Self and Partner in Distressed and Nondistressed Couples. in *journal of personality and social Psychology*, vol 52,n°4,739-748.
4. Fincham.F & Bradburry.T (1992), Assessing attributions in marriage, in *journal of personality and social psychology*,vol n°3,457- 468,America.
5. Fincham.F (1996), Attributions and Behavior in functional and dysfunctional marriages, in *journal of consulting and clinical psychology*, vol64, n°3,569-576.
6. Fincham, F. D. (2003). Marital conflict: Correlates, structure, and context. *Current directions in psychological science*, 12(1), 23-27.New York.
7. Lacoste-Dujardin.C (2010), *la vaillance des femmes, les relations entre femmes et hommes berbères de Kabylie*. Alger: éditions Barzakh.
8. Medhar. S (2009), *La violence sociale en Algérie*. 2eme édition , Alger: Thala éditions.
9. Miermont, J. (2001). *Dictionnaire des thérapies familiales: théories et pratiques*. Payot.
10. Mohia-Navet, N. (1993). *Les thérapies traditionnelles dans la société kabyle: pour une anthropologie psychanalytique*. France: Editions L'Harmattan.



ISBN:978-9931-413-96-7



شركة الأصالة للنشر / الجزائر

الهاتف: 0669 00 47 44

البريد الإلكتروني: assala@assala-dz.net

الموقع الإلكتروني: www.assala-dz.net